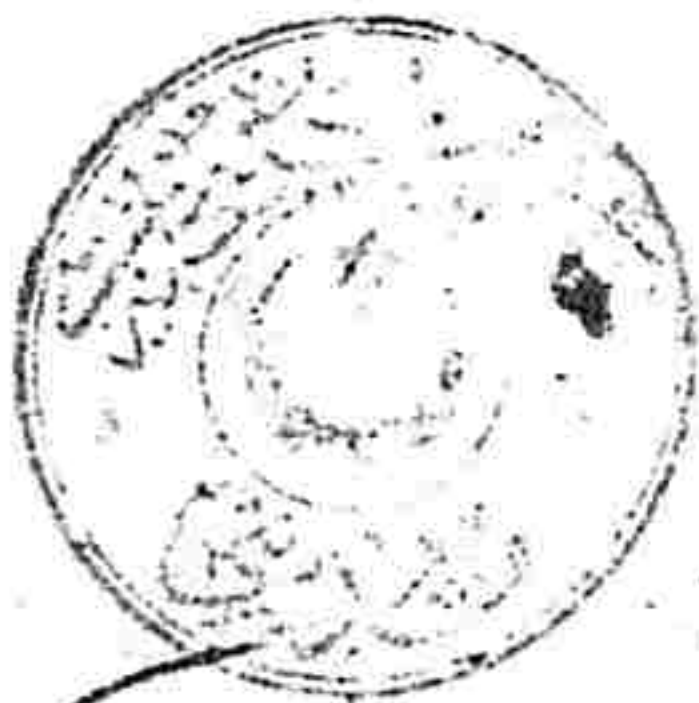


مستشفى الرازي عتوبره القريب
الى بكر بن عربت بكر الطيب عفا عنه

شرح كشاف طولا اسعد الدين
التقنازاني



TV

280
3-3

عفا عنه

اسعد الدين

Süleymaniye Kütüphanesi

Kisim: Arma Zade
Hüseyin Paşa

Yer: ...
No: 67

بسم الله الرحمن الرحيم رب تم بآخيه
 الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا وبين فيه الاول والاخر
 بينات وحججا نزل بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب واظفناه بالحق
 محققا لما يقول اليه في كل باب تقضي له بحسب ما قدم منه من صيانة ولا نقض
 الى سبق العدم حدوث سمانه فيا له من قدم بما له من كمال حكيم في كل تدبير وقدر
 من افعاله است حكمت ان يرخص لعباده الخشاة وجلت قدرته ان يجرى في ملكه
 الامانيشاه والصلوة والسلم على خيرة الاصفياء وصفوة الانبياء محمد المبعوث
 كتاب اعجز بصاحته مصارع الخطايا واخر من بركاته شفاء شق الرب
 العبراء تنافرت عن اقصر سورة يوازيه مداره في حيطان ومجراها وتضاءلت
 دون الاتيان بما يداينه غير عدنان وجوها حتى فرغوا عن المعارضه باسئل الاسنة
 الفصاح وفرغوا باب المقارعة باسمه الاسئل والرماع وعلى له واجبا زفاة حرق الفضا
 والبيان ونجاة طرق الهداية تبيان الكاشفين للاسئلة عن خاتم النبوة والواهب
 للاسرار من دقائق التاويل وبعد فان كتاب الكشف للشيخ العتبات
 احله الله من فضله دار المقامة قد طار صيت جلالة قدره كالامطار في الاقطار
 وصار امره بانه ذكره كالامثال في الامصار رقت نخوة عمون العيون من الافاضل
 ونطقت فمكه كلمة الكلمة من الامثال حتى وصفه بحسن التاليف اطلاق الافاق
 ووضع للطف الرصف الحدايق على الاصداق اعترف بسمو تحله المعاند والمعاد
 ونادى بعلو رتبته كل ناد ونادى برناج له ارباب العلم المتين والفضل المسير
 عن وجه العجايز شبه الرقاب من ملا الروعة فلوب الافاضل ويملك بنوسهم ويهزج
 منه اعطاهم ويرقص رؤسهم فيه لكل تحذير والكل مضطربا على الناظر من
 البصير غرائب كنه ارسال يهتج جوايه رباح امال النضلاء فيزف عليه فقام فلوب
 الاذكياء يخوضون غمار كنه واسرارهم ويغوصون على فوائده النوايد في بحاره لاسميا
 المعاصر من الذين سبقونا قليلا فقد ابدروا اليه رعبلا رعبلا وادعاه ليدل
 طويلا وصبروا عليه صبرا جميلا يستدون ما تركه الاولون من ثلج وبنو
 على الاخر من كلهم ولو لم يكن منهم الا النسيه على مظان الاشبهة والاشكالات
 ما جب له الانتباه لكن فليفت وقد وجره واركا بهم غوبابه وطرحوا سفيهم في عتبات
 وشهدوا ما وعزم مسالك شعابه وذووا ما صعب من شوارب شعابه وبلغوا كل
 مبلغ في كشف الحجب عن اسرارهم والسيف عن انوارهم ونبيل الاستضاء بسطوع
 ناره وطلوع ناره ولقد دخلت في زمرة من وانضلت بحلته من كان عضن
 الشهاب رطيبا ونود احداثه نسيبا ولم العمل طريقا والنهم عن الخجل ربا استكشف
 الخفاء خفاياه وخباياه وادب طريقه ركائب الطلب ومطايه مع جد في الامر جديد
 ووص على الاعتدوا ابتداء من السعد متواصل واقترار على الصعود شكا فل فقا سبت
 ما قايست حتى اصوب التفت ثم طفت ابدل اللطالين ما صا دفت من مخزون

والبيان
 سافا

هذا هو الكتاب الذي انزل على عبده
 محمد بن عبد الله
 في كل باب تقضي له بحسب ما
 قدم منه من صيانة ولا نقض
 الى سبق العدم حدوث سمانه
 فيا له من قدم بما له من كمال
 حكيم في كل تدبير وقدر من
 افعاله است حكمت ان يرخص
 لعباده الخشاة وجلت قدرته
 ان يجرى في ملكه الامانيشاه
 والصلوة والسلم على خيرة
 الاصفياء وصفوة الانبياء
 محمد المبعوث كتاب اعجز بصاحته
 مصارع الخطايا واخر من
 بركاته شفاء شق الرب
 العبراء تنافرت عن اقصر سورة
 يوازيه مداره في حيطان
 ومجراها وتضاءلت دون
 الاتيان بما يداينه غير عدنان
 وجوها حتى فرغوا عن المعارضه
 باسئل الاسنة الفصاح وفرغوا
 باب المقارعة باسمه الاسئل
 والرماع وعلى له واجبا زفاة
 حرق الفضا والبيان ونجاة
 طرق الهداية تبيان الكاشفين
 للاسئلة عن خاتم النبوة والواهب
 للاسرار من دقائق التاويل
 وبعد فان كتاب الكشف للشيخ
 العتبات احله الله من فضله
 دار المقامة قد طار صيت
 جلالة قدره كالامطار في
 الاقطار وصار امره بانه
 ذكره كالامثال في الامصار
 رقت نخوة عمون العيون من
 الافاضل ونطقت فمكه كلمة
 الكلمة من الامثال حتى وصفه
 بحسن التاليف اطلاق الافاق
 ووضع للطف الرصف الحدايق
 على الاصداق اعترف بسمو تحله
 المعاند والمعاد ونادى
 بعلو رتبته كل ناد ونادى
 برناج له ارباب العلم المتين
 والفضل المسير عن وجه العجايز
 شبه الرقاب من ملا الروعة
 فلوب الافاضل ويملك بنوسهم
 ويهزج منه اعطاهم ويرقص
 رؤسهم فيه لكل تحذير والكل
 مضطربا على الناظر من البصير
 غرائب كنه ارسال يهتج جوايه
 رباح امال النضلاء فيزف عليه
 فقام فلوب الاذكياء يخوضون
 غمار كنه واسرارهم ويغوصون
 على فوائده النوايد في بحاره
 لاسميا المعاصر من الذين سبقونا
 قليلا فقد ابدروا اليه رعبلا
 رعبلا وادعاه ليدل طويلا
 وصبروا عليه صبرا جميلا يستدون
 ما تركه الاولون من ثلج وبنو
 على الاخر من كلهم ولو لم يكن
 منهم الا النسيه على مظان
 الاشبهة والاشكالات ما جب
 له الانتباه لكن فليفت وقد
 وجره واركا بهم غوبابه
 وطرحوا سفيهم في عتبات
 وشهدوا ما وعزم مسالك شعابه
 وذووا ما صعب من شوارب شعابه
 وبلغوا كل مبلغ في كشف الحجب
 عن اسرارهم والسيف عن انوارهم
 ونبيل الاستضاء بسطوع ناره
 وطلوع ناره ولقد دخلت في
 زمرة من وانضلت بحلته من كان
 عضن الشهاب رطيبا ونود احداثه
 نسيبا ولم العمل طريقا والنهم
 عن الخجل ربا استكشف الخفاء
 خفاياه وخباياه وادب طريقه
 ركائب الطلب ومطايه مع جد في
 الامر جديد ووص على الاعتدوا
 ابتداء من السعد متواصل واقترار
 على الصعود شكا فل فقا سبت
 ما قايست حتى اصوب التفت
 ثم طفت ابدل اللطالين ما صا
 دفت من مخزون

المقصود انه لما اضطر الى العدول عن حكم الدرج واجواءه محرس الابتداء صار
 ناطقا به مبتدئا لم يات بالهمزة بل حرك الفاء بالكسرة الذي هو اصل حركه التاني
 و اصل الذي سموه بالكسرة والضم الذي هو اقوى وحركه اصله الذي هو سمر بالضم ذكره
 ابن البرقي وقال في الاسم خمس لغات اسم واسم واسم بالضم والكسرة والضم
 لحدس في الزايطه ان ليس الضم لا يتبع اليه اذ لا يحض بحال ضمها في اصله
 سموه بالضم والكسرة لان يكون محذوف الفاء واصله وسمو محذوف الفاء لا يتبع
 من التسمو اسم من التثنية في المعنى فلذا ذكره في قوله والنبي بالزاء المعجم والنون
 المكسورة الغنة الا على من النحل قوله فلم حذف الالف عبر عنها بالالف
 وفيما سبق بالهمزة لانها في الخط بصوت الالف واني بالفاء لان السؤال ناشئ
 عما سبق لانها في الخط لما كانت للابتداء ومن قواعدهم ان وضع الخط على حكم الابتداء
 دون الدرج لزم ان لا حذف بل ثبت كما في باسم ربك فلما لم يقتصر في
 الجواب على ان يقول كنزه الاستعمال بل عرض لذلك المقعدة المطوية التي هي
 مبنى السؤال ثم اشار الى انه لم يترك القاعده بالكنة بل طوت الباء ليكون
 كالعوض حتى كانتهم جمعوا بين الدليلين قوله واظهر السجلات الى السجلات
 للجز الذي هو العدة باسم النكل او ما عدا السجلات يطرح في الدرج
 والله اصله الاله لا خلاف في ان الالف واللام في الاصل حرف تعريف لاسم اصل
 الكلمة وجوز سبويه ان يكون اصله لاه من لاه اليه تسموا وحذف الا ان كنزه دورا
 اليه في الكلام واستعمال اليه في المعبود واطلاقه على الله تخرج جانب الاشتقاق من الاله
 والحكم بان اصله الاله فذهب اليه الاكثرون ولما كان الاله مع اللام قليل الاستعمال
 استشهد بنقله معاذ الاله ان يكون كظنه ولا ذميته ولاعتبلة رتوب اليومية
 الضم والصورة المنقوشة والعقيلة الكريمة والربوب السرب من بقا الوضوح
 استعاذ بالله من الخطا في شبه الحنية ولما في ذلك من معنى السفي في بلا المدركة
 للنفي كما في قوله الى الله ان اسموبام ولا اب قوله ونظره في كونه في الاصل
 مع الهمزة لفظ الناس اصله الاناس فلما لم يكن الاناس مع اللام مستقلا في
 استشهد بمباديل على استعماله في الجملة وهو قوله ان المنيا يطلع على الاناس
 الامتينا محذوف الهمزة من الاله كما حذف من الاناس عوض عنها اي جعل
 من الهمزة من الاله كما حذف من الاناس وعوض عنها اي جعل عوضا من الهمزة
 خوف التعريف اعني الالف اللام على ما مورس في الجبل واللام تبعية الهمزة كما في التعريف
 قبل التعويض فيها بجمعها ليل عدم الاجماع في الاناس الاضروزة ومثل
 في الله خاضع ليل قولهم في الذاء بالله دون بالناس واليه الاشارة في الكنا
 وحض قطع الهمزة بحال الذاء للحض خوف التعريف هناك للنفي مضحكا
 عنها معنى التعريف حذار الجمع بين ادال التعريف وقد بين في قطع الهمزة

هذا هو الكتاب الذي انزل على عبده
 محمد بن عبد الله
 في كل باب تقضي له بحسب ما
 قدم منه من صيانة ولا نقض
 الى سبق العدم حدوث سمانه
 فيا له من قدم بما له من كمال
 حكيم في كل تدبير وقدر من
 افعاله است حكمت ان يرخص
 لعباده الخشاة وجلت قدرته
 ان يجرى في ملكه الامانيشاه
 والصلوة والسلم على خيرة
 الاصفياء وصفوة الانبياء
 محمد المبعوث كتاب اعجز بصاحته
 مصارع الخطايا واخر من
 بركاته شفاء شق الرب
 العبراء تنافرت عن اقصر سورة
 يوازيه مداره في حيطان
 ومجراها وتضاءلت دون
 الاتيان بما يداينه غير عدنان
 وجوها حتى فرغوا عن المعارضه
 باسئل الاسنة الفصاح وفرغوا
 باب المقارعة باسمه الاسئل
 والرماع وعلى له واجبا زفاة
 حرق الفضا والبيان ونجاة
 طرق الهداية تبيان الكاشفين
 للاسئلة عن خاتم النبوة والواهب
 للاسرار من دقائق التاويل
 وبعد فان كتاب الكشف للشيخ
 العتبات احله الله من فضله
 دار المقامة قد طار صيت
 جلالة قدره كالامطار في
 الاقطار وصار امره بانه
 ذكره كالامثال في الامصار
 رقت نخوة عمون العيون من
 الافاضل ونطقت فمكه كلمة
 الكلمة من الامثال حتى وصفه
 بحسن التاليف اطلاق الافاق
 ووضع للطف الرصف الحدايق
 على الاصداق اعترف بسمو تحله
 المعاند والمعاد ونادى
 بعلو رتبته كل ناد ونادى
 برناج له ارباب العلم المتين
 والفضل المسير عن وجه العجايز
 شبه الرقاب من ملا الروعة
 فلوب الافاضل ويملك بنوسهم
 ويهزج منه اعطاهم ويرقص
 رؤسهم فيه لكل تحذير والكل
 مضطربا على الناظر من البصير
 غرائب كنه ارسال يهتج جوايه
 رباح امال النضلاء فيزف عليه
 فقام فلوب الاذكياء يخوضون
 غمار كنه واسرارهم ويغوصون
 على فوائده النوايد في بحاره
 لاسميا المعاصر من الذين سبقونا
 قليلا فقد ابدروا اليه رعبلا
 رعبلا وادعاه ليدل طويلا
 وصبروا عليه صبرا جميلا يستدون
 ما تركه الاولون من ثلج وبنو
 على الاخر من كلهم ولو لم يكن
 منهم الا النسيه على مظان
 الاشبهة والاشكالات ما جب
 له الانتباه لكن فليفت وقد
 وجره واركا بهم غوبابه
 وطرحوا سفيهم في عتبات
 وشهدوا ما وعزم مسالك شعابه
 وذووا ما صعب من شوارب شعابه
 وبلغوا كل مبلغ في كشف الحجب
 عن اسرارهم والسيف عن انوارهم
 ونبيل الاستضاء بسطوع ناره
 وطلوع ناره ولقد دخلت في
 زمرة من وانضلت بحلته من كان
 عضن الشهاب رطيبا ونود احداثه
 نسيبا ولم العمل طريقا والنهم
 عن الخجل ربا استكشف الخفاء
 خفاياه وخباياه وادب طريقه
 ركائب الطلب ومطايه مع جد في
 الامر جديد ووص على الاعتدوا
 ابتداء من السعد متواصل واقترار
 على الصعود شكا فل فقا سبت
 ما قايست حتى اصوب التفت
 ثم طفت ابدل اللطالين ما صا
 دفت من مخزون

انه سوي به الوقت على حرف النداء بفتح اللام لكون التعويض في الله خاصة قبل
المراء ونظرة في حذف الهزة دون التعويض بدليل انه اخذ ذكر التعويض من هذا
التمثيل قلت وكذا ذكر حذف الهزة والاله من اسماء الاجناس لانهم
انه كما حوت الاوصاف في ذاته وصفاته فكذا في اللفظ الدال عليه انه اسو الوصف
مشق او غير مشق علم او غير علم الى غير ذلك وكذا في شرح هذا المقام في كتاب
اعتراض غلة اعتراضات فاسدة منها انه جعل الاله بمعنى المعبود ثم قطع
بانه ليس بصفة وهذا تناقض ومنه انه مثل لعلبه الاله بالنيمة والصفة
والكتاب ولعلبه الرحمن بالديوان والعبود والصديق مع ان هذه اعلام والاله
والرحمن ليس من الاعلام ومنها انه جعل الله ثبات من الاسماء الخاصة وبما
من الاسماء العامة وبما مقابله ومنها انه جعل الاله بالفتح مشتقا من الاله
والاله مشتقا من الاله بالفتح مع تناسب الكل في المعنى والترتيب فيكون تحكما
ومنها انه استدل على كون الاله اسما بغير صفة بوجهين احدهما انك لا تقول
شيء الاله وتقول الاله واحد وهذا ممنوع اذ معنى الاله معبود بحق ولا خفا في صحة
قولنا شيء بحق وثانيهما ان جميع ما يطلق على الله من الاسماء صفات سوي
الاله فلو جعلنا كل صفات اسم الموصوف بها موصوف بها وكلنا الموصوف
اعني الملازمة واستحال اللزوم في حيز المنع اما الملازمة فلان الكلام في الاله بدليل
قوله لا تقول شيء الاله وتقول الاله واحد فيمكن ان يكون الكل صفات والاسم الموصوف
بها هو الله بل لفظ شيء فانه يطلق على كل موجود فيجوز عليه جميع صفات الباري
واما استحالة اللزوم فلان وضع الالفاظ باختار الواضع فيجوز ان يضع شيء
الفاظ الاله على ما فيه من المعاني ولا يضع لذاته المخصوصة اسما مخصوصا ثم يستعمل
وجود الصفات بدون ذات موصوفة بها وعدم الاسم الدال على الشيء لا يستلزم
عدمه والجواب عن الاول انه لم يجعل الاله بمعنى المعبود واما قوله حتى يكون
صفة بل جعله اسما يقع على المعبود ثم غلبت على المعبود حتى وهذا القدر لا يمتنع
الوضع وتحققه ان الاسم قد يوضع للشيء باعتبار بعض معانيه وادعاء من غير
ملاحظة خصوصية الذات حتى ان اعتبار الذات عند ملاحظة لا يكون الا لضرورة
ان المعنى لا يقوم الا بالذات وذلك صفة كالمعبود ولذلك فسر الصفة بما يدل
على ذات باعتبار معنى هو المقصود او على ذات مبهم ومعنى معين والترتوا ذكر
الموصوف مع لفظ او تقدير اليتين الذات وقد يوضع للشيء بدون ملاحظة
ما فيه من المعاني كرجل وفسر اومع ملاحظة لبعض الاوصاف والمعاني كما قلنا
للشيء المكتوب والكتاب الجسم الثاني وتجمع اسماء الزمان والمكان والاله ونحو
ذلك مما لا يخفى وذلك اسم غير صفة ويستدل على ان المقصود هو المعنى والذات
بان الاول لا يوصف ويوصف به والثاني بالعكس لا خفا في ان الاله من قبيل الثابت
او ثابت الاستعمال الاله وفيد ولم يثبت شيء الاله فيكون اسما والمصنف يشير في

معبود
الشيء الذي لا يوصف به

لتنبيه ذلك حيث يقول الامام اسم لمن يؤتم به ومكذ في الجميع فليقع على الثاني فان المراد
التمثيل في محبة الغلبة فيما له بعض الخصوص سواء انتهى الى حد الشخص كما في
الاعلام لا كما في الاله والرحمن والاطهر ان السنة من هذا القبيل اذ لا ضرورة في
جعله علم بل من فالله كان اسما للمعبود بحق وباطل ثم صار بالعلية اسما للمعبود
بحق والرحمن من صفة بمعنى كثر الرحمة ثم غلب على المبلغ في الدنيا والاخرة
او نحو ذلك وبالحكمة حيث لا يقع على المخلوق اذ المخلوق قد يكون رجوا كما في
الاله اذ قل استعماله في الباطل وقد يكون مهورا كما في الرحمن حيث لا يطلق على الغير
اصلا فالله اسم للمعظم كالمعبد والله علم لذات متعين هو المعبود بالحق تعالى
وهذا الاعتبار كان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد لا لمعبود بحق الا ذلك الواحد
الحق فان قيل من اين علم ان الرحمن ليس يعلم قلت من جهة انه يقع صفة وان
معناه البالغ في الرحمة والانعام لا الذات لخصوص مراد فالله اسم الله تعالى وهذا
في غاية الظهور وعن الثالث ان معنى الغلبة ان يكون للاسم عموم فيعرض له حسب
الاستعمال خصوص اما الى حد الشخص فبصرف علمنا كالنجم والضعيف اولاف بصره اسما
غاليا كالاله او صفة غالبية كالرحمن ثم العموم قد يكون بحسب الاستعمال كالنجم
والضعيف حيث استعماله في غير النجباء وذلك الشخص قد يكون مجرد القياس كالديوان
والعبود فان قضية القياس ان يطلق على كل ما يوصف بالدور والعبود لكن
لم يرد الاستعمال بذلك والله من ذلك القبيل لانه الاله يحذف الهزة والتعويض
فمقتضى القياس صحة اطلاقه على المعبود بحق مطلقا كالاله الاله لم يطلق الا على الواحد
الواجب تعالى وتقدس ولم يستعمل بمعنى المفهوم الكلي اصلا فهو من الاعلام الخاصة
بالنظر الى الاستدلال بمكذات قال وحاصله ان مثل زيد وعمرو من الاعلام الخاصة
ومثل النجم والضعيف من العامة ومثل الزمان والديوان والعبود من الخاصة باعتبار
ومن العامة باعتبار والله من هذا القبيل الظاهر انه لا اصطلاح عليه ولا حاجة اليه لان كلمة
بالغلبة لتمامه على هذا الاسم من اول وضعه الى الان في مقابلته لفظ الرحمن وقد عمل
ولا في مطلق المعبود ثم في المعبود بحق ثم في الذات الخاص الواجب المعبود بالحق تعالى
وتقدس والاسم واحد وانما الحكم بالاختصاص فانما هو على لفظ الله يحذف الهزة
في مقابلته لفظ الاله بدونه وقد صرح بذلك حيث قال واما الله يحذف الهزة وأشار
الى كون غلبة هذا الى حد العلمية وعلية الاله لا الى بقوله المعبود بالحق والمعبود
بحق بتعريف الحق وتكثيره واذا لا دلالة لقوله مخيصة المعبود بالحق على انه من
الاعلام الخاصة بمعنى انه ليس من الاعلام العامة يرشد الى ذلك ما ذكر في سورة ابراهيم
ان الله لا يورث محرمي الاسماء الاعلام لغلبة واختصاصه بالمعبود الذي بحق له العبادة
كما غلب النجم على الزمان وعن الرابع انه كانه استوضح بدليل لا من قبيل او يمنع
ان وضع الاله للمعبود مقدم على وضع الاله بالصفة بمعنى عبودية المعبود واستعماله
استبعد فحكم باستعماله ردا على من زعم ان الخاص استعمال عن منقول من الاله

بجلايل النعم
معرفا او مكرا

الشيء الذي لا يوصف به

الشيء الذي لا يوصف به

بالفتح الهة عبد عبادة على ما في الصحيح بخلاف الاله بالكسري تحية فانه ليس معنى العبادة
بل الامر بالعكس فقال الى استعاق الاله منه حيث بين ثبوت اصل معناه في الاله
دون ان يتبين ثبوت معنى العبادة في الاله بمعنى تحية وعن الحامس انما غلب الاله على
على الوجه الاول من الاستدلال فظاهر مما سبق حيث بينا العرف بين الاله والمعبود
بحسب الدلالة والاستعمال واما عن الاعتراض على الوجه الثاني فهو ان سبني الكلام
على ان الله سوا الاله يحذف الهزة والتعويض فان كان الاله وصفا كان الله ايضا
وصفا وان صار علما كما حسن العباس وكذا الكلام في الاشتقاق ومع يلزم ان
يكون جميع ما يقع اسماء الله تعالى ويحس عليه اوصافا ولا يكون له اسم يحس عليه تلك
الاوصاف لظهور ان الثبوت ليس من اسماء الله تعالى وهذا خروج عن قانون الوضع
واستعمال الاله العرف وموضع الاستحالة قال المجتهد اذا كان الله صفة وسائر
اسماء الله تعالى صفات لم يكن للباري تعالى اعم ولم يبق العرف شيئا من الاشياء
المعينة الاسمية ولم يبق خالق الاشياء ومبدعها هذا محال فانه وكذلك الستة
يعني في الاختصاص بعض انواع مدلول الاصل لكن لا دليل منها على العلمانية
محمض بالمعبود بالتحقق دون ان يقول الحق كما في الاله اشارة الى ما بينهما من الفرق بالعلمانية
وبعد ما كان قوله على كتاب سبويه قال السرافي كان كتاب سبويه لشهرته
ومضاه عند المجتهدين فكان يقال بالنسبة قراء فلان الكتاب وبلغ نصف الكتاب
والشك ان كتاب سبويه من هذا الاسم اي الاله ذهب الى هدامه فلهذا سجد
الطين سيما في التلافي مثل بل بالكسري ابالة اي تانق في رغبة الابل وحذفت لمصلحة
لما ان الاله بالفتح عبد كانه لم يوجد في اللغة الاصلية واستعالات الاقدمين واما في
الصحيح ولشدة من الكتب هو ان الاله مشتق منه وسوا وفي التواضع قوله اسم معنى
الاله واذا كان الله سوا الاله يحذف الهزة وان صار علما فحكمة حكمه في الاسمية والوصفية
والمقصود نفى ما ذهب اليه الجوسري وعجزه من ان الله في الاصل صفة كالحسن والقياس
وهما من كون الاله اسما للمعبود وقد عرفت الفرق بين الصفة وبين ما هو اسم للصفة كاله
والامام والرداء والازار وغير ذلك والفارق بحسب الاستعمال الانشائي له وله
هل هذا الاسم معنى الاله اشتقاق من شيء اذ قد بينا الاله بالكسري اذ انجزه لكن فيه مرز
الى المقصود حيث بين ان في الاله معنى الاله دون العكس المشتق منه هو الذي يعبر
في المشتقات اصل معناه مع خصوصيات وكما هذا قد يقال ان السؤال عن الاشتقاق
الاكبر وسويعيدا لا ينهم من اطلاق اللفظ ولا يكون محالا للسؤال فان اختلف
في هذا الاسم انما وقع بحسب الاشتقاق الصغر والتشكيك بل اصل الاله وله ضعف كماله
كلام كثر من ائمة اللغة وان قال به الجوسري ولو سلم فليكن الهزة الاله ايضا كذلك
ولهذا كانت اشارة الى الاشتقاق الاكبر بطريق الجملة الا ان الغرض من حيث
قال ومن اجوبه قوله وعلمه قوله ان سبني الصغيرين لم يقل اللطيفين لشعره بان المراد
اعتبار النعدي في محرم الصيغة والهيئة دون المادة وجوبه الحروف كانه قال

علماء
بمعنى ص

في الصورتين اللتين لها مادة واحدة الاتري الى قوله وصيغة هذا الاسم وصيغة قوله
الاله لا يرد المتبادر فان ولا يحتاج الى زيادة قيد الاتحاد في الحروف الاصول ولا الى
اجواب بانه ترك لشهرته اولانه لم يقصد تعريف الاشتقاق بل بيان ما يحتاج اليه
في الدلالة في اشتقاق هذا الاسم من الاله من لفظ الاله بمعنى لام الله دون الاله ومعنى
الشيء منها المغليظ على ما موضحه الترفيق وقد ابي معنى ترك الاله الاله ومعنى الاله
المتخرج الواو والمراد السؤال عن تحيم الاله في الجملة والافند اطبقوا على ان لا يفتح
عند كسر ما قبلها فان قبل بعد الحاء باطباق جميع العرب عليه لا معنى بجعله وليلا
على انه متواتر على كبر ائمة قلوب المراد العرب الذين نشأ منهم وسع بهم وقولهم
تواتروا الجدا برا عن كبر معناه كبر اسمهم عن كبر ذكره الجوسري وفي الاساس من
من كبرته فليكنه وانا كابر وبالحكمة سوحا لمتوكل بايعته يد ابيد قال الشافعي
فذكره وما افرا عن اول وتواتر نوحها كابر اغنى كابر وهذه عبارة شائعة لا يتبدل
بحال فاقبل ان كابر منقول ثان لورثه ومن وان جاورث متعبدا الى متعبد
مثل ورث اياه ما لا ذكره في الاساس قوله والرحمن فعلا ان فان قبل رهم متعبد
فكيف شق منه الصفة المشبهة ولا كذلك في غضب مبرض قلب المتعبد قد جعل
لازما وسئل في فعل بالضم فيبين منه الصفة المشبهة ذكره المصنف في الغايين في غير ورفيع
الاتري ان رفيع الدرجات معناه رفيع درجاته لارفع للدرجات وكذلك الرب
وغيره ولكن هذا على ذكر منك قوله وفي الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم
وهذا ما ذكر في كتب اللغة ان الرحمن اذق من الرحيم وحاصله ان معنى الرحيم ذو الرحمة
ومعنى الرحمن كبر الرحمة جدا واستدل على ذلك بالاستعمال حيث قالوا الرحمن الدنيا
والآخرة ورحيم الدنيا وبالقياس حيث وقع في الرحمن زيادة على الحروف الاصول
فوق ما وقعت في الرحيم واسم العونية يقولون ان الزيادة في البناء بعد الزيادة في المعنى
الحجج وخصه ونقض بحذر فانه ابلغ من حاذر واجب بان ذلك اكثر من لا تكلي وان
ما ذكره في ان يعنى في البناء لا يقص زيادة معنى بسبب خا لا حاف بالا فورا
الجملة مثل ثمة وهم وبان ذلك فيما اذا كان اللفظان التلقائيان في الاشتقاق
متحد في النوع في المعنى كعزث وعثمان وصيد وصدايان لا حذر وحاذر للاختلاف
ومعنى الصفات الغالبة لكن لا الى حد العلمانية بدليل فوعه صفة لا موصوفا
وكونه بارا المعنى دون الذات قوله كيف يقول الله الرحمن اوردته مكذا اليتع الاسم
في التليح محروا عن اللام فيظهر الانصاف وعدمه قوله قد شرط تقرير السؤال
ان شرط منع صرف فعلا ان صفة ان يكون مؤنثة على فعل وموشتف في رغن لاختصاصه
بالله فحج ان يكون متصرفا وتقرير اجواب انه كما استغنى بواسطة الاختصاص
العارض شرط عدم الانصاف وهو وجود فعل كذا كذا استغنى بالانصاف وهو وجود
فعلا فان الذي وقع الاتفاق على انصافه هو الذي يكون مؤنثة على فعلا في رغن
بانتفاء الشرط بواسطة هذا الاختصاص لان معنى الاشتراط انه اذا اطلق على مؤنثة

بالله

لان عدم ما هو مشعر

فان كان على فعل فاعل غير منصرف وان كان على فعله فمضارع ومنه لم يطلوا
 فلم يعلم ان مؤنثه على فعل يكون موافق منصرف او على فعله ليكون منصرفا فوجب
 الى الاصل قبل الاختصاص العارض وهو الاحتياج باخوانه فانها غير منصرفة حتى يوصل
 فعلا من باب فعل ليس موافق الاضراف وان كان الاصل في مطلق الاسم هو
 الاضراف فان قلت لم جعلت عطشان من نظائره دون زمان مع انه فعلا من بذر
 بالكره قلت فعلا من منه من بذر بالكره نداه غير منصرف لعطشان ومؤنثه نداه
 كعطشى وانما المنصرف زمان بمعنى الشرب من المائدة في الشرب فلا يعرف فعلا
 من فعل بالكره الا وهو غير منصرف فان قلت الصفه من خش بالكره خشيان وخشانه
 لزمان ونداه على ما ذكره المرزوقي قلت بل خشيان وخشيان كعطشان وعطش
 على ما ذكره الجوهري والتزجج مفعلة قياسا على ما حقق من صفات الباب على انه لو ثبت
 ذلك فالاصل هو الاحتياج بالاعمال الاغلب وقد تقرر الجواب بانه كما جعل بعض الشرط
 وجود فعلي وموشتف فقد جعل بعضهم اشتاء فعلا وهو محقق وهذا القول ان لم يرجح
 بان يحق المضارع لالف الثاني انما هو باشتاء فعلا دون وجود فعلي فلا اقل
 من الثاني لكن لا تجوز باشتاء ذلك ولا يتحقق هذا لانه بواسطة الاختصاص والمغيب
 من وجود هذا الشرط او عدمه انما هو على تقدير الاطلاق على الموت واذ لم يقبل الزم الرجوع
 الى الاصل وقد يقال انها لو اعتبر الزم اجتماع الانصاف وعدمه فتبين انما قطعها
 والرجوع الى الاصل محال بانه يجوز الجمع بينهما بان يجوز الصرف وعدمه والاعمال في الجملة
 اولى من الاعمال بالكلية ومعنا ما العطف اي التقطع والشفقة والميل
 الى رحمة الحيوان فان ذلك ليس معنى الرحمة وان كان معنى بعض ما لا يفتا في الاشتقاق
 ولهذا جعل الانعام مستبنا من العطف والرقعة لا عن الاحتياج الجسدي وانما جعل
 الغضب مجازا عن ارادة الانتقام وهذا عن نفس الانعام اشارة الى انه كرم رجم سبقت
 رحمة غضبه فهو للشواب والانعام فاعل وللغضب والانتقام مراد وان كان يعنى
 الالعيل ثم لا خلاف للمعقل في ان الله تعالى مراد وانما خالفوا في حقيقة الارادة وفي
 كونها صفة اذ قد تميز فلم يقدّم ما هو المبلغ من الوصفين من بعضية الفضيلة
 وحاصل الجواب ان هذا أسلوب الترفيع من الادب الى الاعلى بل من باب التمجيد والتمني
 بوصفه تعالى بالرحمة فقدم ما دل على الانعام بجلال النعم لانه المقصود الاعظم ثم ذكر بعده
 ما يدل على قانيتها لئلا يتوهم انها غير ملتفت اليها فلا تبال ولا يعطى وقيل الرحمن شبه باسم
 الله من جهة الاختصاص وزيادة المعنى فكان بالتقديم اولى وانما القول بان الرحيم
 المبلغ لان فعلا للصفات الغريبة ككريم وشريف وفعالان للعارض كسكران غصان
 فضيحت لان ذلك ليس من صفة فيل بل من باب فعل بالضم الحمد والمدح اخوان
 من الشايخ في كتبه انه لا يكون اللطيف اخوانا ان يكون بينهما اشتقاق كانه بان يشركا
 في الحروف الاصول من غير ترتيب كما جحد والمدح او اكرام بان يشركا في الحروف فقط
 كالنق والنج والفلذ مع ايجاد في المعنى وتناسب مجرد كون الحمد والمدح اخوانا لا يدل

هذا هو الوجه في قوله
 بالكره نداه

ليس

هذا هو الوجه في قوله
 بالكره نداه

تزداد منها لكن سوق كلامه منها وصريح كلام الغايق يدل عليه ولذا جعل تنصيه الذم فقال
 ان كذا لا يكون الاعلى الجليل الاختيارى بخلاف المدح يقول مدحه على صراحة خبره ورد
 فدية وهو يقول مدحه والمصنف انما تزل القيد اعتمادا على الامثلة ولان الجليل صفة للفعل
 وهو بالاختيار فعلى النعم الانعام بها قوله واما الشكر فقال في الغايق الحمد هو المدح والحمد
 بالجميل واما الشكر فلا يكون الاعلى النية وسوقا بلها قولا وفعلها ونية وذلك ان يثبت
 على النعم بلسانه ويثبت نفسه في الطاعة له ويعتقد انه ولى النية وقد جعل الشاعر
 في قوله افادكم النعماء منى نلت فظهر ان المراد التمسك بجمع شيع الشكر لا الاستشهاد
 والاستدلال على ان لفظ الشكر يطلق عليها ومعنى البيت افادكم انما مالم على
 نلت شيئا من المكافاة بالبد ونشر المحامد باللسان ووقف الغزاة على المحبة والاعتقاد
 قوله فهذا جدي شيع الشكر من جهة المورد وان كان اعم من جهة المتعلق ولهذا كان
 بينهما عموم من وجه قوله ما شكر الله عبده يعني ان لم يعرف بالمعنى ولم يحبر بالشكر عليه لم يعبد
 شاكرا ولم يظهر منه ذلك وان اتى بالفعل والاعتقاد وذلك لان المتبى عن ما في الضمير وصفا والمظهر
 له حقا هو النطق وحقيقة معنى الشكر اشتاء النعمة والابانة عنها وتبنيها هو الكفران بين عن السر
 والقطعة قوله وارتجاع الحمد فيعرض ذلك مع ظهوره لان الظرف من جهة المعنى مفعول المصدر
 واللام للتقوية كما في قوله تعجبني الحمد وقصارا مستغفرا متعلقا بالمدح واني كائن له مستغفرا
 ولما نوص لجاد والجور من الاستغفار لسيئته بالظرف وسرع عليه قوله واصلا النص ذلك لان
 الشايخ في نسبة المصدر الى الفاعل او المفعول هو الجملة الفعلية سيما وقد شاع استعمال هذه المصادر
 منصوبة باضمار افعالها وقد دل بيانه بقوله اياك يعبد على ان المعنى يحمد الله بلفظ المضارع المنبئ
 عن الاستمرار ونون جماعة المتكلمين لكونه مفعولا على السنة العباد وانما صح كون العبادة بيانا للحمد الذي هو
 فعل اللسان من جهة ان اقصى غاية الخضوع عنق الاعتراف بالانعام التام ووصف المنعم بصفات
 الجلال ولا يجد المبلغ من ذلك غاية انه بعد زيادة في البيان قوله فامعنى التوفيق يعني المعنى
 في العباد الى الوقوع بحمد الله مثل سلام عليك وامثاله فلا بد لتوفيق الاسم باللام من معنى وقد
 توفى الكثر من انه للاستغفار واجاب بان معناه الاشارة الى المعنى الحمد فان النكرة لا يدل
 الاعلى مفهوم الاسم من غير دلالة على تميزه وحضوره وتعيين ما يميزه من بين الماهيات وان كان
 يفتقد لا يفتك عن ذلك لكن فرق بين حضور الشئ ولا يحطه وحضور الشئ واعتبار حضوره
 ومثله العواك في قول البند وارسلمها العواك لم يذم ما شوق شوق على بعض الدخال فاعل اسئل
 ضمير العيو ومفعوله ضمير الدخال في الورد ان شرب البعير ثم ردة العيو الى الخوض وحل
 بين بعيرين عطشانين لشرب مرة اخرى ونقص البعير اذ لم يتم شربه والعواك مصدر في موقع
 الحال اي يفتك العواك يقال اورد البه العواك اي اورد بها جميعا لليل والاستغفار ومع لان
 اللام للتعريف اجماعا ومعناه التعيين والاشارة وهذا ليس شئ من الاطاعة والشمول
 الذي هو معنى الاستغفار وهذا ما قال بعض الحجة ونقل عن المصنف ان اللام لا يعيد سوى التعريف
 والاشارة والاسم لا يدل الاعلى سماء فاذا لا يكون ثمة استغفار ولقد صرح في الفصل فائدة
 اللام في التعريف والتعريف في العهد والحسن بهذا يظهر فساد ما اشهر ان هذا مبني على مسئلة

الفتح
 قال المولى محمد بن محمد
 في نه المحل

من المعطوف

ايضا

خلق الافعال فعند الما كانت افعال العباد دخلت الله كانت جميع المحامد راجعة اليه وعند الما كانت
لما كانت خلق العباد كانت المحامد عليها راجعة اليهم فلم يكن جميع المحامد لله تعالى
فساد ما قيل ان مثل هذه المصادر رايها في باب الفعل وساد مسنده والفعل المناس على
الحقيقة دون الاستغراق فلذا ما ينوب منابه وذلك لان كلام القولين يشعر بأنه يقول يكون
اللام للاستغراق في الجملة وليس كذلك على ان في كل من الوجهين فسادا اخراما في الاول
فلانه صرح بان في قوله الحمد لله دلالة على اختصاص الحمد بالله واذا اختص جنس الحمد كان
كل حمد راجعا اليه ويكفي في ذلك كون الكل باقدا وتبينه وتوفيقه والاستناد بالافعال
ولا يلزم رجوع اللزوم اليه بالافعال والتكليف من الضرور والباع لان ذلك ليس بشيخ وتمام
الحقيقة في علم الكلام واما في الثاني فلان المصدر كاف في الشان عن الفعل والقيام مقامه هو
المودعي لمدا لواله فلم لا يجوز في المصدر المعرفه الواقع موقفه النائب عنه ان يكون تعريفه
باللام كزيادة معني هو الاستغراق كما ذكرت انه لا يشار الى الجنس مع خلق الفعل عن
ذلك فان قيل قد يقع في مواضع من كلامه جعل المعرف باللام للشمول والاحاطة ومعني
الاستغراق قلب الحقيقة في هذا المقام انه للتعريف والتعريف والاشارة الى النفس المستمى
ومولاهم الجنس والى حصته منه ومولاهم العهد ومثله علم الشخص والاول اما ان يقصد به الماهية
من حيث الوجود في ضمن الافراد واما ان يوجد قرينة البعضية كما في قولنا ادخل السوف
واشترى اللحم وفي التنزيل واخاف ان ياكله الذئب ويسمى لام العهد الذهني ومثله النكرة في
الاثبات او لا يوجد قرينة البعضية ففي الخطابي يحل على العموم والاستغراق اخرازا
عن ترجيح احد المتساويين ومثله لفظ كل مضافا الى النكرة وفي المقام الاول على الاقل لانه
المتيقن في المعهود الذهني يكون المحرود واللام بالنظر الى القرينة سواء وهذا قالوا
هو في المعني كالنكرة لكن بالنظر الى مدلول اللفظ لا سواء لما في المعرف من اعتبار الاشارة
واختصاص في الذهن بخلاف المنكر ولا يلزم من عدم اعتبار ذلك فيه خلوة عنه
للاعرابي التي هي قوي اي من حيث انها محتلفة للدلالة على المعني وان كانت البنية لارفة
اذ اخفا في ان الوضع والدلالة نمو الاصل في الالفاظ وهيئاتها قوله ومنه قول صفوان
موصفون ابن امية ارجح اريد برجل من قورش محمدا صلى الله عليه وسلم وبرجل من موذن ريسهم مالك
بن عوف قال ذلك حين استبشر يوسفان بانهم المسلمين يوم حين في قول القائل فقال
علبت والله هو اذن ومعني يرتب يكون مالكا في مثل سادة كان له سيدا ويجوز ان
يكون وصفا بالمصدر يعني انه على الاول كان صفة مشبهة بعد جعل المتعدي لازما بالنقل
الى فعل بالضم كما ذكرنا ولم يطلقوا اي لم يذكروه بدون الاضافة الا في حق الله تعالى يعني
لفظ الرب بخلاف الجمع كالارباب كما يقال رب الارباب في التنزيل ارباب متفوقون
ولو اطلق الرب في حق الغير فليس سبيل النذرة وظهر القرينة كقول ابن جرير
وسواله والشهد على يوم الجوارين والبداء بلاء كانه قبل بحمد الله رب العالمين
يريد ان يعامل في الصفة هو المعامل في الموصوف قوله والقيام اسم يعني انه مشتق من العلم
لكنه اسم لذوي العلم او لكل جنس يعلم به الخالق سواء كان من ذوي العلم او لا كالطابع لما يطبع به

علم الخلق كمالا انما هو ان طر الرجل من لراة وسما لاهم الطبع والظهور

الجاري

واختام لما يجتم به يقال عالم الملك وعالم الانس وعالم الجن ولذا اعلم الافلاك وعالم النبات
عالم الحيوان وليس سما لجمع ماسوي الله تعالى حيث لا يكون له افراد بل اجزاء مجتمع جميعه قوله
ان لم يمتع الافراد مو الاصل وان مع اللام بعد الشمول بل ربما يكون اشمل وتوجيه الجواب
انه لو لم يمتع لربما يندرج الى العلم انه اشارة الى هذا العالم المشامد بشهادة الوفاء او الى
الجنس والحقيقة على ما هو النظام عند عدم العهد فجمع ليشمل كل جنس يسمى بالعالم لانه لا عهد
وفي الجمع دلالة على ان القصد الى الافراد دون نفس الحقيقة والجنس وما يترجمه بعض الاصوليين
من ان مثله يكون للجنس بسط الحقيقة فانما هو حيث لا يكون ولا يصح الاستغراق وهذا
كما قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وما يقال انه لو افرد
لما دل على ان يما هنا اجناسا مختلفة يشتملها الربوبية مجمع ليدل على ذلك كما قبل
كتاب الطهارات فيعناه انه لما كان موضوعا باراء الاجناس فلما جمع افاد الدلالة
على عموم الاجناس بخلاف ما لو افرد فانه ربما يكون لغوم افراد جنس واحد لكنه انما
يستقيم اذا كان لفظ العالم يطلق على فرد من جنس المستمى به كزيد مثلا فان قيل
قد ذكرنا ان الاستغراق المفرد اشمل بنا على ان معنى استغراق الجمع شمول الجميع ومولانا في
فروج فرد او فردين قلنا ذلك انما يصح في مثل لارجل ولا رجل واما شمول الجمع المعرف
باللام لكل فرد فما يسمى مفردة فما انفق عليه اية التفيد والاصول والنحو والكتاب
مشحون بذلك وقد بسطنا الكلام فيه في شرح النخلص وشمع فيه كلاما ان شاء الله
قوله فهو اسم ذكره بالغا لكونه ناشئا عما سبق انه اسم لذوي العلم انما لما سوع فعلى
الاول بمعنى الوصفية وعلى الثاني كمال الشراطين وقدم السؤال الاول كمع ان طلب فابده
الجمع يتاخر عن صحة اسمها لسان المعاني والوقايد واجاب بانه جازم بجمعها بالواو
والتون وان كان شاذا المشابهة هذا الاسم الصفة من جهة المعني ان فيه دلالة على معني
زايد على الذات موكونة يعلم او يعلم به بخلاف لفظ الانسان مثلا فانه لا دلالة فيه على ذلك
وان كان مدلوله ما يعلم او يعلم به او كانه يتقوض للشرط الاخر لظهوره اما على التفيد
الاول فحقيقا واما على الثاني كصغليا واما في كلها يعني ان العلم يتناول
بالمسمى بهذا الاسم لتحقق مفهوم يتعد افراده فجمع قوله وملك موالا احتيا لعل
رتبه القاري رواية وفصاحه والفظ المقووشو عا في الكتاب واستفاضه ومعناه
شمولا واحاطة لظهور ان الملك اكثر تصرفا وحاطة وساسة واوفر تسلطا واستيلا
ورياسة من المالك ولا يتقدم في ذلك انه تعالى مالك الذواب والانيام والوجوش
والطيور دون ملكها لان ذلك ليس من جهة عدم شمول جبايتها لذلك بل من جهة انه
انما يضاف عرفا الى ما فيه امتداد وامتثال وينفذ فيه التصرف بالامر والنهي قوله كما يدن
اي كما يضع يصنع بك وقوله دنا بم في بيت الحجاسة جواب لما في البيت السابق
وقوله فلما صرح الشرفا مستي وموعريان صرح الشئ بمعنى الكشف وصرحه كشف عنه
والظهور والمعني لما ظهر النفر كل الظهور ولم يبق بيننا وبينهم سوى الضم على الظلم الصريح
وتجاوزوا للاخذ بالانصاف الى استعمال الظلم جازيا بم بمثل ما ابتدوا به قوله

ان

من الوجهين

المقام
الاستدلال

على تقديره لا شعور

او

فامده الاضافة اي ايجس من اجناس الاضافة والسؤال عن اضافة مالك يوم الدين
 لان ملك يوم الدين من اضافة الصفة المشبهة الى معولها مثل رب العالمين لان الفعل
 جعل لازما ثم مبي للصفة فيكون معنوية مثل ملك النعم وكريم الزمان وحسن البلد
 اللطيفة الى فاعلها يحسن الوجه مجرى اسم مفعول من الاجزاء ونوع حال من ظرف
 ومجرى الثاني مصدر له او اسم مكان وهذا الحال بيان لطريق الاتساع اذ معناه جعل
 المفعول فيه بمنزلة المفعول به وموجاز حكمي حيث جعل اللبنة مسروقة ويوم الدين مملوكا
 وكذا الاضافة في ملك الليل والنهار حيث جعل الليل والنهار مأكربين فهو من اضافة المصدر
 الى الفاعل المجازي والكل بمعنى اللام والمفعول بان الاضافة قد يكون بمعنى في اخذ بالظاهرة الذي
 عليه الحاجة دون التحقيق الذي عليه علماء البيان وهذا ما قال صدر الافاضل ان قولهم الاضافة
 في ثبات العدد بمعنى في تدريس فلذا لم يجعل اضافة مالك الى يوم الدين بمعنى في ليكون
 معنوية بلاضافة ومعناه مالك الامور كناية عن ان الظرف وان اجر مجرى المفعول
 فهو ظرف في المعنى والمفعول محذوف يشهد بعموم الحذف بلا قرينه خصوص قوله تعالى
 لمن الملك اليوم يعني ان الملك يومئذ كله لله لا ملك ولا مالك سواه ولم يحذف
 في ما سار في الليل اذ لا عموم ولا قرينه خصوص وانما عمل اسم الفاعل منها لاعتقاده على
 النداء كما في قولك يا ضاربا زيدا ذكره صدر الافاضل واما اذا كانت الاضافة حقيقيه فلاضافا
 في جواز العمل في الظرف فلذا قال معناه مالك الامور كناية عن ان يوم الدين كناية عن ملك عبس
 اورمان مستمر فان قيل قد ذكر في قوله تعالى وجعل الليل نكنا اذ اقصده
 باسم الفاعل ان ما مستمر كانت الاضافة لفظية قلت الاستمرار يحوي على لازمة الماخضة
 واللاية والحال فتارة يعتبر جانب الماضي فيجعل الاضافة حقيقيه وتارة جانب اللاحق
 والحال فيجعل لفظية والتحويل على التفرات والمقامات وفيه زيادة بيان يذكر في
 سورة الانعام قوله وهذا هو المعنى في مالك يوم الدين فان قيل التقيد بيوم الدين
 ينافي الاستمرار لكونه صريحا في الاستقبال قلنا معناه الثبات والاستمرار من غير اعتبار
 حدوث في احد الازمنة ومثل هذا المعنى لا يمنع ان يعتبر بالنسبة الى يوم الدين كانه قيل
 موات المالك في يوم الدين ومثله لا يجعل عاملا او المراد انه جعل يوم الدين لتحقيق وقوعه
 بمنزلة الواقع فيجوز الماضي ثم يستعمل في المستقبل المشبهة في تحقق الوقوع فلا يكون اسم
 فاعل بمعنى المستقبل ليكون عاملا للمعنى الماضي لكن مستعملا في معنى مجازي هو المستقبل المشبهة
 بالماضي فان قيل ما ذكر في الاتساع وجعل الظرف مجرى المفعول به صريح في ان هذه اضافة
 الصفة الى معولها فيكون لفظية قطعية قلت المراد ان اضافة الى ما مفعول من جهة المعنى
 كما يقال مالك عبده امس انه اضافة الى المفعول اي الى ما يتعلق به يتعلق بالملكية حيث
 لو كانت الصفة على شرط العمل كانت عاملة فيه وهذه الاوصاف يعني انها
 ليست باحقيقة بين البيان والبيان بل مبنية على ما وضعه اولنا من اختصاص احد بالله وكونه
 الحقيقي باحد دون ما سواه بمعنى ان منه المبدأ والمبع المبدأ وبه البناء فلا يخفى باحد منه
 ثم بين كسبه اقول الصفات الربوبية بالاخراج من العدم واقاضة بحياة وسائر

من اضافة

وفيه ان يكون المعنى الماضي وانما في الوجه الثاني
 فيكون المعنى الماضي وانما في الوجه الثاني

منه اكل

الايجاب والالات فكان ذكر الرتبة انك وثابتها المجازاة بالشوا والعتاب
 ان انك ولم يكن من التكرار في شيء فنقله على اختصاص محله اي قصره على دلالة
 لام انك كما في قوله الكريم في العوب سببا مع لام الاختصاص وقصره على المحذور لا المحمد
 حقيق لا محذور ولو عكس لصار المعنى انه باحد حقيق لا بغيره لكن كما ان المحذور حقيق به فهو حقيق باحد
 فلذا قال لم يكن احد احق باحد منه بمعنى انه احق من كل احد وان كان ظاهر العبارة لا ينبغي
 المساواة الا ترى ان قوله لا افضل في البلد من زيد معناه انه افضل من كل احد ثم لا يخفى ان
 حق العبارة ان يقال على اختصاصه باحد على ما سبق قوله اياضه من فصل المحققون كالحليل
 وسبويه والاضحى والمأزني والي علي وغيرهم على ان اياضه الا ان المحذور منهم على ان اللواض
 بعيد عروف والذ على احوال المرجوع فلا يكون له محل والحليل على انها اسماء اضيف اليها انا
 فيكون في محل الجرح وقال الزجاج والنسابة في ايا اسم ظاهر واللواض مضمرات اضيف اليها انا
 كان اياك نعمد بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياي بكالها اسما ولا تريب
 فيها واخرون منهم ان الضمير على اللواض واياه وعادة لها بصيرتها منفصلة وكذا في
 انت الناء ضمير وان د عاظة والى هذا ما لم يعض البصيرتين ومذهب الفراء ان انت نخل
 اسم والمحققون على ان الضمير هو ان واللواض عروف واما الكاف في ارايتك بمعنى اضرب
 في خوف بالاجماع على ما سيجي فلذا جعل المتبني عليه دون اللواض بان اذ لا اجماع قوله
 قايها وايا السواب اي فليخ نفعه عن التوض للشوا وليخ الشوا عن التوض له فهذا
 وان كان شاذ من حيث الاضافة الى المظهر لكن فيه دلالة على ان بين ايا واللواض اضافة
 وقوله نفس شاذ زياده بخبره وتضعيف قوله لقوله قل نفي الله الآية فان قلت
 لو كان التقييم في الاسن للاختصاص كان مدلول الكلام انكار اختصاص الغير بالعبادة والبر
 وهو لا يتبدل انكار الشركة بل ربما يفيد جوازها بناء على ما نقرر عن عدم من ان النفي اذا دخل في
 كلام فيه قيد توجه الى القيد خاصة وافاد شوت اصل الحكم قلت اذ انما يكون اذا اعتبر
 التبدل واللام في واما اذا اعتبر النفي او لا ثم قيد فلا والتحويل ابل على التفرات فمنها اعتبر النفي
 والانكاسم الاختصاص فكان لاختصاص الغير بالانكار بمعنى ان المنكر هو الامور بعبادة
 الغير الا ترى ان قولنا ما زيد اضررت وما انا قلت هذا معناه ولكن ضربت غيره وقاله
 غيري ولو كان النفي للاختصاص لكان المعنى ولكن ضربته وغيره وقلته انا وغيري وان
 قوله تعالى وما من مؤمنين لنا كيد النفي لا ينبغي التاكيد وسنسمع لهذا زيادة تفصيل في بيان
 ان شاء الله تعالى والمعنى حصك بالعبادة اي جعلك منفردا بها لا يعبد
 غيرك وهذا هو استعمال العوي ولو قيل يخص العبادة بك كان استعجالا عرفيا
 وهيبك بقلب الحجة ها كسر الهاء ونحوها الغنان واليت على ما في الكتاب من قصيدة
 اولها تل من اذى سيرة جاهرة والوى يعاقب الجحام اعاصير اقرب غايته الخضوع جعل
 للخضوع غايات واللفظ عاما فيها فصحت الاضافة من اياها التفتات
 في علم البيان لما دل السؤال على ثبوت انك لو استعبد اجاب بانه ليس مستعبدا
 بل هو مشهور فيما بين علماء البيان له اسم معين وانواع متعددة وامثلة مشكوة وروايد

من اضافة
 من اضافة
 من اضافة

سكاد

جته واراد بالبيان ما يقع العلوم الثلاثة على ما هو اصطلاحه في مواضع كثيرة اما الاسم فما هو
من الصفات الانسان بمينه وبيته واما الانواع فتعني باعتبار الاشكال من كل من الطرفين
الثلاثة اعني النظم والخطاب والعبادة الى الاخرين الا ان المصنف على ذكر الاشهر الاكثر ولما
الامثلة فكيف جذا ولم يذكر مثال الصفات من الغيبة الى الخطاب لان ما نحن فيه
واما النفاية فمن مطلق الصفات وهما ان يرجع احدهما الى المتكلم وموقفا للثقتين في الكلام
والتصرف فيه بوجه مختلف من غير اعتبار جانب السامع واليك اني الى السامع وموجبه
تنشيطه ولطف التعاضد فتقوله ولان الكلام عطف طرف مستغنى عن ذلك كائن على عادة
وكاين لان الكلام وفي جزئيات الصفات ما يناسب ذكر النظم بخصوصه وهذا معني
قوله وقد نجح من واقعته موايد ومن جلة فوائد الصفات ان في تعليل العبادة له
والاستغناء منه بصيغة الخطاب اشعارا بان ذلك انما هو لاضافة تلك الصفات
المذكورة وعينه بها لما ندر عند من ان تعليل الحكم بالوصف مشعر بالعلية فكان التعليل
بلفظ ايان بمنزلة التعليل بلفظ المتبني تلك الصفات وهذا كما ذكره في فائدة اسم الاشارة
في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم وفي المستعان ان فائدة الصفات السنية على ان التزاة
جب ان يكون عن تامل وجضور فليت حيث هذا القاري من نفسه يحرك على الاقبال
على المنعم بزيادة ذلك المحرك بحسب اجزاء الصفات على المنعم الى مقام الحضور والشهادة
حتى يعجز عنه كانه يراه ويشاهده وخاطبه في الاجابة عن اذنه قوله في ثلاثة ابيات
ظاهر في ان الصفات الاول في ليلك حيث ترك النظم الذي كان مقتضى الظاهر الى
الخطاب فالانفان عند مخالفة مقتضى الظاهر طبقا اخر وهذا الذي الطرف الثالث
بعد التغير عنه بطريق اخر وبعد ان يكون مقتضى الظاهر طبقا اخر وهذا الذي اختار
صاحب المنهاج ومنهم من ينظر على الاول ومع الصفات في ليلك اذ لم يقع التغير بطريق
النظم ومنهم من جادل بيان الانفان الثالث بهذا المعنى في الابنات الثلاثة فزعم ان
الاول في ايات حيث استقل من الخطاب الى الغيبة والثاني في ذلك استغناء من الغيبة
الى الخطاب والثالث في جاني من الخطاب الى النظم وبعضهم يذهب الى ان حروف الخطاب
ليست عبادة عما عجز عنه بالضمير السابق لجعل في جاء الى النفايتين احدهما من الخطاب
السابق والاخر من الغيبة وكلاما فاسد وكلامه في مواضع مشربا بان احدا قسم التزاة
اعني مخاطبة الانسان نفسه كما في تناول ليلك الصفات وسبالي اطلاق الصفات على
معنيين آخرين بالانتماء بنوع العزة وضم اليه اسم موضع واما الاثر كبر مما في كبحه الخي
احالي من الحكم جال من ليلته لا يتعلق بيات العبادة والموارد وسوقه الى الرطب الذي يلفظ
العين وقيل الرطب قوله اياك يخص ينبغي ان يكون التزاة لجرد الاستمات ليكون المعنى
لا يعجز عن اذلو كما في الاختصاص لكان المعنى ولا يخص غيرك وليس هذا معنى اياك يعجز
وان كان ليلتي الشركة قوله من جهة ابي من جهة ربهم فوجه السؤال ان الاعانة امر
مقصود يحتاج اليه في اداء العبادات فينبغي ان يقدم على العبادة الذي هو أقرب وتوسل
فاجاب بان تقيم الوسيلة على الحاجة انب تكونه اعون على الحاجة وعلى استحقاق الحاجة

اقصر

مستغنى

والشاهد

التي هي على الشرائع والظواهر بعد العبرة بطريق اخر
او بعد ان يكون مقتضى الظاهر طبقا اخر وهذا الذي اختار
صاحب المنهاج ومنهم من ينظر على الاول ومع الصفات في ليلك اذ لم يقع التغير بطريق
النظم ومنهم من جادل بيان الانفان الثالث بهذا المعنى في الابنات الثلاثة فزعم ان
الاول في ايات حيث استقل من الخطاب الى الغيبة والثاني في ذلك استغناء من الغيبة
الى الخطاب والثالث في جاني من الخطاب الى النظم وبعضهم يذهب الى ان حروف الخطاب
ليست عبادة عما عجز عنه بالضمير السابق لجعل في جاء الى النفايتين احدهما من الخطاب
السابق والاخر من الغيبة وكلاما فاسد وكلامه في مواضع مشربا بان احدا قسم التزاة
اعني مخاطبة الانسان نفسه كما في تناول ليلك الصفات وسبالي اطلاق الصفات على
معنيين آخرين بالانتماء بنوع العزة وضم اليه اسم موضع واما الاثر كبر مما في كبحه الخي
احالي من الحكم جال من ليلته لا يتعلق بيات العبادة والموارد وسوقه الى الرطب الذي يلفظ
العين وقيل الرطب قوله اياك يخص ينبغي ان يكون التزاة لجرد الاستمات ليكون المعنى
لا يعجز عن اذلو كما في الاختصاص لكان المعنى ولا يخص غيرك وليس هذا معنى اياك يعجز
وان كان ليلتي الشركة قوله من جهة ابي من جهة ربهم فوجه السؤال ان الاعانة امر
مقصود يحتاج اليه في اداء العبادات فينبغي ان يقدم على العبادة الذي هو أقرب وتوسل
فاجاب بان تقيم الوسيلة على الحاجة انب تكونه اعون على الحاجة وعلى استحقاق الحاجة

ومعنى هذا الكلام على تقيم الاستغناء واما اذا اريد بها الاستغناء على اداء العبادة فوجه تقديم
امر وموانها مقصود بالاشارة الى الاستغناء وان كان طلب المعونة على الشيء مقدما عليه
وقد يقال ان ضيقه حثته لما يتقرب به بمعنى ان الاستغناء يحتاج اليها من جهة العبادة اي
لاجلها فحسب حصيلها فتوجه السؤال بان ينبغي ان يقدم الاستغناء لظهور ان طلب
الاعانة على الشيء يكون قبله فاجاب بان الوسيلة قبل الحاجة وفساده ظاهرا لما فيه
من جعل الشيء وسيلة الى الاعانة على تحصيله لا يقال بجعل بعض العبادات وسيلة الى الاعانة
على البعض لا يقول مع لا جمع بين المتقرب به والحاجة اليه من جهة الاستغناء
ليتناول كل مستعان فيه اي عليه ومما تقاربان والعموم مسفاد من الاطلاق مع عدم
قرينة التقيد وامتناع الترجيح بلا مرجح وكذا الكلام في قوله واطلق الانعام لتشمل كل انعام
يعني على امتناع الترجيح وهذا ما يقال ان حذف المفعول قد يكون للتقديم قوله تلازم الكلام
اي للناسبه وانتظام علمه حيث وقع اياك يعبد بيانا للجد واياك استعين طلبا
للاعانة على العبادة واما بياننا للاعانة على الاعانة فلا حقت الجمل الاربع التي اشملت
عليها الفاعل وعلى هذا يكون الاطلاق لمجرد الاختصار ليدلالة القوة لا يقال التلازم
يحصل بالتقديم ايضا لتولية الاستغناء على اجزاء العبادة لاننا نقول ليس من التلازم
والاخذ بالحجة في شيء قوله هدى اصله ان يتقدم بالي اوباللام سجي من كلامه ما يدل
على الوقوف من جهة المعنى بين المتقدي بنفسه والمتقدي بالحرف وبالحكمة فلا كلام في هدية
الطريق وهدية للطريق والى الطريق وقد يفرق بينهما بان الاول اذ هاب الى المقصد
والا يقال ولذا نسبة الى الله خاصة ومعنى الثاني الدلالة وارة الطريق فيسند الى
الغنى مثل انك لتهدى الى صراط مستقيم والى التران مثل ان هذا القرآن يهدي للتي
هي اقوم قوله ومعهم ممتدون جال من الفاعل المحذوف المصدر اي طلبهم الهداية دليل
امتيازهم العبادة والاستغناء ووجه الاشكال انه لا معنى لطلب الحاصل ومنافاة
على ان المراد طريق الحق اي ملة الاسلام واما اذا اريد الطريق الى سائر المطالب والكمال
فلا إشكال ووجه الجواب ان الزيادة او الثبات امر غير حاصل فامدنا طلب ولا ضا
في ان زيادة الهدى هدى فاللفظ على حقيقة واما على التثنية فالظاهر انه محذور الاطلاق
تم المصاح التي عجز ما يطبع المكلف او يكون اقرب الى الطاعة ولا يفيض الى الجاه والتعبد
وفيه اشارة الى ان الهدية ليست حلق الهدية او زيادة كما هو ادعى اصل الهدى وصيغه
الاخر يشير الى انها موضوعة لطلب الفعل سواء كان على سبيل الاستعلاء فاجاب
اوندب او التضرع عند دعا او التناوب بالتماس ولا يجاز في شيء من ذلك قوله
وقواء عبد الله موعود الاطلاق عبد الله بن مسعود قوله لانه يشترط السابلية اي
يتبع ابناء السبيل الخلفيه وقيل لانهم سترطون الطريق وكذا التزم بمعنى انهم يلتمهم او
بالعيسى لاجل الطاء يعني انها مستعيلة فيوافية الصاد لكونها من المستعيلة
بخلاف البتين فانها من المخفضة مع الجمع بينهما بعض الفعل كما قال للذين استضعفوا
مناقضة مشهورة وموانه لم لا يجوز ان يكون الجواز والجور بد لاس الجواز فان لم

بناء

علم

الاعانة

فيها

مرجحة المنع مع ما جاء به

اداء

مجمع

الاشارة الى

قوله

انها اسماء المصادر السادة مسد الافعال وان جعلها اسما للافعال ومنفردة معانيها فضرر
 للسادة ولهذا قال الزجاج ان امين حرف موضوع موضع الاستجابة كما ان صه موضوع موضع
 التكون الا انهم احتاجوا الى الفرق بينهما وبين المصادر المنصوبة السادة مسد الافعال
 فسموا الافعال التي لا افعال لها ولا تصرف فيها حيث بنيت هذه واعربت تلك
 امين طلب استجابة لقوله فزاد الله ما هتأ بعدا قدم للاهتمام وصدر البيت تباعدي فعمل
 اذ دعوت وروي بفتح وروي ثالثة وفتح اسم رجل قوله انه كالحتم يعني انه يمنع من الدعا
 فساد الجنبه كما ان الطابع على الكتاب يمنع فتاد ظهور ما فيه على الغير قوله لا يقولها الا امام
 الثابت بنا ويل الكلمة ويجوز ان لا يعنى بقوله اهدنا قوله لم ينزل بالثابت لانه
 مستند الى مثلها يعني سورة مماثلها وليس في القرآن ايضا سورة اخرى مماثلها في الفضيلة
 وقوله قلت بل فيه حذف اي قال الله بل قلت بل وما شئت من ائمة الحديث ان الاجاديت
 الواردة في فضائل السور موضوعه يعنون اكثرها اذ قد صرح هذا الحديث واكثر المعنيين اوردها
 في اويل السور ترغيبا وقال المصنف اوردها في اواخرها لان الفضائل اوصاف متاخر
 وعن الصغاني وضعها رجل من اهل عبادان ترغيبا في قراءة القرآن وقد اعترف بذلك
 في الكتاب بضم الكاف وتشديد التاء المكتب وضعها ابتداء اوله لانه موضع الكتاب اي
 المكتبة جمع كاتب يمتحن بها في الاساس موبجوا بحروف وتحتها وتحتها بعدد هاء من الحجاز
 مؤلجوه بعدد فيه معانيه والباء للصلة والاله كما تقول الحطب الذي يضرع على حذو الميعول
 بلا واسطة والمعنى يمتحن بها بحروف اي بعدد وعملها على النصيب اي توتني بها ممتحوة سهو
 لان ذلك انما هي المسيمات لا الاسماء قوله المبسوطة المنشورة من بسط الشئ نشره يعني
 انها مفردة متفرقة جمع فترك منها الكلم ومنه البسيط في عرف الحكام لما يتايل المركب قوله
 يسمى به من التشبيه يعني ذكر الشئ بالاسم وقد يقال التشبيه بمعنى وضع الاسم كما في قوله وقد روي
 في هذه التشبيه ولغطة غير افصح الهاء وانما كتبت على تقدير الوقوف كما هو قانون الخط قوله
 ومن اي المسيمات حروف وحدان جمع واحد كواكب وركبان والاسامي عدد حروفها يترقى
 الى الثلثة على ما هو قانون الاسماء المتكلمة ليكون لها ابتداء ووسط وانتهى يعني ان الواقع لذلك
 لا يعني ان المسمى لو لم يكن حرفا بل حرفين او الاسم لو لم يكن عددا ووجه ثلثة بل اثنين لم ينح في
 التشبيه طرقي الى الدلالة على المسمى وانما هذه العبارة ولم يقل ومثلثة لانهم نسبين بعد ان
 مثل رايتلاي لم لا وانما نسبين فيما سيجي فذكر ان مجرد التعدد في حروف الاسامي كاف في
 المقصود وربما يقال انه لولا الثلثة لم ينح الطريق بهذا الوجه وموان يكون المسمى صدر الاسم
 لانه انما يقال غائبا حيث يكون الباقي بعد الصدر اكثر منه قوله فلم يعقلوها اي لم يتروا
 تلك الطريقة اذ تلك الدلالة اولم يحكوا تلك التشبيه عقلا عاطلا على الدلالة ومعنى هذه الدلالة
 اي يكون المسمى بعينه او ببعضه حرف من الاسم كما في اسماء الحروف وكما في السبعة وخمسا والافني
 كل اسم موضوع دلالة على المسمى قوله الا الالف يعني ما هو اسم للمدة كوسط قال واما ما هو اسم
 للمدة كما يقال الف الوصل والالف واللام للتقريب ويحذف لك منه كسائر الاسامي مصدر
 بالمسمى والي مذاهب المصنف حيث جعل الالف مما وقعت في اويل السور قوله وليتها

مبتدأ
 سورة البقرة

الاعمال اي قاربها قوله الى تادية ذاته اي مدلوله من غير اعتبار ما يبط اعليه من معاني الغا عليه وفيه
 والاضافة وفيه اشارة الى ان اطلاق اللفظ المفرد يكون لا يضار المعنى ببال السامع وحضايه
 عنده اذ كان عالما بالوضع قوله من ثابته ان كانت من التيقيض فالمعنى شئ من
 ان ثابته انما ومن جعل الثابته غير الاثر اي شئ من اثارها فالاعظامه وان كانت للابد
 اي شئ حاصل من ثابته انما فالتشئ موالاته قوله انما لا جمع عقل فلاة عقل لا علم فيها ودابة
 عقل لاسمه عليها ولما في انما لاسم معنى الفعل تعلق به من كاد وقع ما كاد وكافا عمل
 وقع ضميرها جوف وقيل موصولة اي زعماء مثل الزعم الذي وقع قوله وذلك اي اربها
 البين الصادق عليها حد الاسم دون الحرف فانه يوجد فيه علامات يخص الاسم وان
 الموقوف بهم من ائمة اليوسفة صرحوا بانها اسما وسكت في الاشارة الى التقريب عن قيد
 عدم الاقتران بالزمان لوضوحه وعدم الاشتباه والاختلاف فيه على ان قوله لا فصل
 فيما يرجع الى التشبيه بين الداليتين ربما يشوبه قوله وبالتخييم هو ههنا امالة الالف
 الى محجج الورد وقد جرى في غير الالف المتقلبة عن الواو كما سيجي في كتيبص قوله وجميع ما
 للاسماء اي ما يخصها كالشبهة والنسبة والنداء والا فجرد البشوت للاسماء لا يوجب
 الاسمية قوله قال ابو علي فاذا كانوا اي الورد قد مالوا الى الالف من الحروف من اللين
 دون التيقيض اذ الامالة من خواص الاسم والفعل لا يجري في الحرف الا نادرا على سبيل
 الشبهة والاحتياق يعني لا جلاء قبل الالف يملكون حرف الاء مع ان الحرف ليس من
 شتات الامالة فلان يملوا الاسم لذلك اولى قوله الاتري ان هذه الحروف يعني يا
 وسين وامثالها اسما لما لفظ اي بصير ملفوظا ومعبرا عنه بتلك الحرف في الاساس لفظ
 القول ولغظه فضير ملفظ لما وضير بها هذه الحروف التي هي اسما وما لفظ من الحروف
 المبسوطة اعني المسيمات التي تعبر عنها بتلك الاسامي وانما لم يجعل ضميرها لما لظهور ان
 تلك الصفات ليست اسما لما لفظ في الجملة والاستشهاد في قوله اسما وفي جعلها
 جزءا من الحروف دلالة على اطلاق الحروف عليها تاجا ونحوها اذ كرا حروف واردة
 الكلمة ولا يجعل ضمير الاستشهاد في قوله الاسم الذي هو ياستين اسم للتبصرة لكن يظهر بان
 فيه انه لو اراد هذا لم يكن لقوله الاتري ان هذه الحروف اسما لما لفظ بها معنى وانه لو قال
 الاسم الذي هو يا لكان اولى الاء كان جاول ان يصح على تقدير كونها اسما السور اذ ياع
 جزء من الاسم قوله من اي قبيل من اي من قبيل العرب ام المبنى والعرب في الاصل صيغة اسم
 منعول من اعرت الكلمة جعل اسم النفس من اقسام الكلمة متايل للمبنى وقد علم من قوله اذ
 الاعراب ان هذه الاسماء عند دخول العوا مل معرفة بالمعنى الاول ولم يعلم انها عند تعدد
 ساكنة الا حجاز من قسم العربات ام المسيمات الاتري ان ابن الحجاب ذهب الى انها
 وجميع الاسماء قبل التركيب من قبيل المسيمات ولو سلم ان العلم بان الاعراب يدركها
 يشترك العلم بانها قبل التركيب من العربات جاول بيان ذلك فصد مع ضرب من
 الاحتجاج ودفع لشبهة البناء ولذلك قال بل من اسما معرفة بحرف الاضراب المشعر
 بالتحقيق والتاكيد وتنفى المعامل وبالحجة فرق بين المورب بالمعنى المتقابل للمبنى والمورب

ما دفع هذا ما نال ان كان المراد بالضمير
 ملاد لعل على الاسم لانه جرى في الحروف
 وان كان ملاد على الاسم لانه جرى في الحروف
 الواقعة بعد ما الى خروج الواو فذلك محض
 كتاب الالف الواو المعنوية عن الواو فلا
 لبا ونام
 لا بد من اسما
 في قوله الاء
 ان المراد
 مجموع ما سمي اسم

الاسماء

بمعنى الذي منه وادركه اعراب والقصد منها الى بيان الاول لحذي بها حذ وكيف مبد
التركيب تشايغ الاستعمال يقولون لا حذوها حذوان وفلان حذو حذو والده بمعنى انه
تسير سيرته ويجري على طبعه فعدى بالباء لكن لا يوجد في كتب اللغة ما يوافق هذه استعمال
ولا يظهر ان حذو مصدر او ظرف او غيرهما وكذا في قولهم وزان هذا وزان ذاك نوع خفاء
متجاجة اي معدة تعديدا غير مركبة تركيبا من تحت الحروف او المراد تنبيه بها
اذ بهذه الاسماء يتبع الحروف اي تعديدا او تنجي الكلمة اي تعديدا ووجهها قوله واستعمالها
اي هذه الاسماء فيه اي في التهجئة التي نسبت اشار الاخت وسو البصر ووجه في النواحي
على هذا المنهاج لانه للتعديدا ومن التعديدا قوله فحروف المعجم قال في الصحاح المعجم
بالسواد وغيره كالنساء عليها نقطتان يقال عجت الحروف ومنه حروف المعجم ومن الحروف
المقطعة التي تجزئ كثيرا بالنقط من سائر حروف الهمزة ومعناه حروف الخط المعجم
كمتجدد الجامع وناس يحملون المعجم بمعنى الاعمام مصدره كما دخل اي من شأن هذه الحروف
ان يعجم وقد يقال معناه حروف الاعمام اي ازاله النسخة وذلك بالنقط وقد يرمي اي سمي
ولتب كسره اي تبه في حذ ما لا يصر في جانبه وكسره قوله كذا را جرد بفتح الباء اسم
بلدة بناه راس مخرج راكرو دود راكرو اسم ملك بناها وفي النسخة التي بخط المصنف د را
جرد بدون الالف بعد الدال قوله فسابع فيه الاعراب والحكاية قيل ينبغي ان يتبين
الاعراب ولا يسوغ الحكاية كسائر الاعلام المنقولة من المفردات او المركبات من غير
ليست بينهما نسبة وانما الحكاية فيما وقع على النقط في تلك النقط مثل ضرب فعل ماض
ومن حرف ج اشتعرا بان لم ينقل عن الاصل بالكتابة او كانت جملة اما اذا جعل مثل ضرب
بدون اعتبار الضمير اسم رجل فلا وجه للحكاية واجيب بان ذلك في هذه الالفاظ خاصة
اذا جعلت اعلاما للسور خاصة اما اذا جعل صاد مثلا علما لرجل والفاخه علما للسورة
فلا حكاية وذلك لانها قد اشتهرت ساكنة الاعجاز وكذا استعمالها كذلك فكأنها سقطت
على تلك الهيئة تسيما وفيه شبهة من ملاحظة الاصل من جهة ان متبعا لها مركبة من الحروف
المبسطة فعيلها مسحة من قولك ضرب فعل ماض ومن حرف ج قوله مذكر في معنى
م عشق لما فيها من قوله تعالى قل لا اله الا الله في التزني وقد كان من
الترواية امره ابوه طحة يوم انجمل ان يقدم القتال فتشدد رعيه بين رجليه وكان كلما عمل
عليه رجل قال تشدك ثم جث على عليه العيني فعند فانشا واستغنى قولم بايات به
قليل الكري فيما يري العين مسلم شككت له بالرحم جيب فمضيه فخر صرحا للبدن والتم
على غير شي غير ان ليس تابعا عليا ومن لا يتبع الحق بظلم يذكر في م والرحم شيئا
فهلا بلا م مثل التقدم فلما راه على صواب ترجع الحق قال ان كان لنا صاحب فقد
كثيرا فنوله على غير شي متعلق بشككت اي عرفت يعني بلا سبب من الاسباب وغيره
ان استغنى من شي لعمري بالنفي او بدل والفتح للبناء والرحم شيئا جوا من طاعن من
شجرة بالرحم طعنه وقيل اي مختلف فعل الاول معناه لود كركل في مثل ان طعنه
بالرحم سلم وعلى الثاني قبل قيام الحرب وتردد الرماح دعني من زمان في جواب

الاسماء والاسماء والاسماء

سلك ثمران او عندي ثمران او يمينك ثمران او نحو ذلك قوله اخجل بالركض المعيار
فهم هذه الجملة منقول وجدنا على الحكاية والموجود في كتابهم اعيروا خيلكم ثم اركضوها احق
انجل بالركض المعيار يقال عار الفرس اذا جاء وذهب مينا وشما الامن فرجه ونشاطه
واعرته انما وقد جعل من العارته وسو خطا، ويروي المعيار بالعين المعجمة اي المضم من
انجل فسلته قلنا محكما سمعت الناس بالرفع مبتدأ خبر يتبعون من استجبت فلانا انيته طلب
ميروده والجملة منقول سمعت على الحكاية وصيغ اسم ناقة ذي الرمة وبلال بن رباح
بردة بن ابي موسى الاشعري قاضي بصره وكان جوادا ايضا قوله تتادوا بالرجل
موبا بالرفع مبتدأ خبر غدا القولك النبال يوم الجمعة اي فيه وروي منصوبا على مصدر
او مفعول به والظرف متعلق به واما على رواية الجرح فلا حكاية قوله من زيدا ريد
من زيد والرفع مقدر لا شغل الاخر بالاعراب المحكي لامن ابن عن هذا السؤال
وان لن ماسوام فادخل لافي كلام التايل وحكاية على جاله قوله فما وجه يعني قد ذكر
انه يسوغ في مثله الاعراب والحكاية ووجه الاعراب التركيب ولا التركيب وحق الحكاية
السكون ولا السكون فاجاب بافتحال الاوين وبين وجهيهما ثم قال لم لا يحل على التزم
يحذف الحرف فاجاب بانه يتلزم اجتماع التبيين على مقع عليه واحد وهو
مستكره الارب من قلبي له الله ناصح قوله ومن قلبه لي في الطباء السوخي اعادة
من الموصوفة ههنا كاعادة الذي في قوله اما والذي ابلع واضحك والذي امان
واجيا والذي امره الاخر ومومن قبيل الملك القرم وابن الهمام وكون النكرة المعادة
غير الاول بالذات ليس يلزم وسوال الذي في السماء الله وفي الارض اله والمعنى انا اجه
وانضج قلبي وقلبه نافر عنى بمره لطي فوض ويخرج من سخ سخوا عرج قلبي ايضا ناصح
لي بمره لطي الذي يرمي من ميا سرك الى ميا منك والوب يلقين به وينتقام لبار
وسوال الذي يرمي من ميا سرك الى ميا منك ومذا يعني قولم الساج ما ولاك ميا منه
من طي اوطاير او غيرهما والبارع ما ولاك ميا سره وفي المثل من لي بالساج بعد البارج
وقيل بل ينتقام بالساج فالمعنى ان قلبه لا ينصح ومن الوب ان الطبا استعارة للفساد
والمعنى ان قلبه لي ناصح في جهنم قوله فذا ان امانه الله اوله اذا ما انجز تاذه لم
يعني ان مذا سوا الذي حق ان سمي تزيلا لاما سوا المتعارف من انجز المكسور في المرفقة
ونحو ما ان القرآن والعلم حاصل كلامه ان مثل صاد وقاف ونون فيمن قرا بالفتح
لوجعل منصوبا على حذف الحروف الجروا اعمال فعل القسم لزم العدول عن الوجه المستحسن
الى الوجه المستكره بلا ضرورة اما اول فلان المعنى على شتر آل القيمين على مقع عليه واحد
فلا بد من حرف التشريك انما يجوز اذا كان قد انقضى فتمه بالاول على شي كقولك
بالله لا فعلين كذا بالله لا فخر في اليوم واما اذا كان القسم الاول متوقفا الى ما نوصه اليه
القسم الثاني كقولك وخفك وحق زيد لا فعلين فاجعل الواو الثانية للقسم دون
العطف ليس يقوى لما فيه من قصد التشريك بلا دلالة عليه لكش لا يخفى انه ليس بمنفع
بل جاز على استكره واما لينا فلانه قد يقع في مثل هذا الموقع الغاء وتم كقوله تعالى والصافات

الاسماء والاسماء والاسماء

تدل على ان هذا الحديث من اهل الحجاز
والساج والساج والساج
مساكن الذي يرمي من ميا سرك الى ميا منك
الشره

صفا فالزاجات زجرا وكقوله يحوي ثم حيوتك لا فعين من غير تفاوت الا بحسب ما يعطيه
 الفاء وثم من الزيادة على معنى واو العطف فكما ان الفاء وثم للعطف فكذا الواو
 لكن ما بعد الواو منها مجرور وما قبلها منصوب فلا يكون عاطفة فتعين القسم ولزم
 الاستكراه فلم يصح الحيل على حذف حرف الجر وعمال فعل القسم فلذا حيل على نصب
 باضمار اذ لم يقصد بالعطف على التوهم بعين ان هذا الاسم قد يقع مجرورا باضمار
 حرف القسم فجعل كانه مجرور وعطف عليه المجرور وسبب ان لم يتطابق لان هذا اشتد
 استكراهها لان التوهم انما يعتبر فيما يشايغ كشيء كزيادة الباء في خبر ليس مثلا ولا لئلا
 اضمارا كانه في نفسه ضعيف قليل فكيف يعطف على توهمه فان قيل لجعل الواو
 في مثل هذا الموضع للعطف لزم في مثل قوله تعالى والليل اذا بغشى والنهار اذا خال
 العطف على معوي على عاملين مختلفين لان الليل مجرور وبالواو اذا منصوب بفعل
 القسم واذا لم يرد الوقت دون الاستقبال فلا يلزم بتقدير فعل القسم وسوال بزمان
 الاستقبال قلنا اجاب المصنف عنه بان الواو لما نابت عن الباء وفعل القسم حيث
 لم يجر معها ذكر الفعل صارت كانهما في العالمة نصبا وختضا فكان العطف على
 معوي على عامل واحد مثل ان زيدا فاعم وعمر وفايد واغرض عليه توجيه احدهما
 ان هذا ينقض بما اذا صرح بحرف القسم وفعله كقوله تعالى فلا اقسم بالجنس الجوار
 الكسوف والليل اذا عسعس والضح اذا اشمس فان الضمير منصوب على مجرور الباء
 واذا اشمس على منصوب الفعل وسبب انما يلزم بتقدير القسم بالظرف وليس كذلك
 بل هو مطلق وجواب ابن الحاجب بجعل الظرف حالا من الليل لا بدفع الفاعل
 لان الحال ايضا قيد للفعل بل يزيد لان الحال في المعنى حكم على صاحبه فيلزم الاجاز
 بظرف الزمان عن غير الحدث مثل الليل في وقت الغيثان والوجه ما ذكره
 صاحب اللباب ان اذا اسم بدل من الليل كما يقول اذا يقوم زيد اذا يقعد عمر ومعنى
 وقت قيام زيد وقت يقعد عمر او متعلق بمضاف محذوف بتقدير قبل الليل اي
 وعظمة الليل وقيل غيثان الليل وهو قليل الجودي جدا انما افترق هذه
 الاشياء اشارة الى انه ليس في العطف اجتماع القسمين بل القسم واحد والعقد
 في المقسم به قوله والواو الاخرة واو قسم حال عام لها يقول وقوله لا يجوز بدل وان
 لقوله لا تعوي وقوله من امعناه هذا كما ذكرت او خذ هذا ولو كان اشارة الى الواو
 بدلا او صفة لكان المناسبات هذه للام الواو الاجرة قوله حتى يستتب اي يتم
 من التتاب ومو الهلاك قال في الاساس والكتاب يتبع التمام قوله ما شئت اليه
 من عدم الجمع بين القسمين قوله ويعضده ما روي لانه اذا كان منصوبا باضمار
 اذكر كما ذكرت لم يكن مقننا به قوله ووجهها ما ذكرت اذ لا وجه لجعل الكسوف اشارة
 وجعل الاسم متصرفا بنا على كونه فلا شائسا لكن الوسيط لانه لا بدع من التنوين قوله
 فيعوليت يعني لما كثر استعمال هذه الاسامي موقوفة ساكنة الاعجاز استشهد
 المبنيات التي يجع في اخرها ساكنان فمن قراء صاد وقاف بالفتح حرك بالفتح للحمزة

كالان ومن قرا بالكر حرك بالكر على ما وصل حركه الساكن كقوله مل يسوغ لي من الحكيمة
 اي ذكرك على طريق الحكاية من غير حركه في الاقوسا وكانت مما يتأتى فيه الاعراب كصاد
 وقاف وحليم وطاب من اولى ما يحكيها الحكاية مثل الم وكل بعض فان ذكر بعد ما مجرور الواو مثل
 م والكتاب المبين اي اما مجرورة باضمار حرف القسم او منصوبة باضمار اذكر لا حذف حرف الجر وعمال فعل
 القسم لئلا يلزم اجتماع القسمين وان لم يذكر جازا جر باضمارا جازا والنصب بحذفه كما في قوله عليه السلام
 م لا ينصرون وقد يحض هذا التسويع بما يكون بعده قسم او ما يصلح جوابا للقسم بخلاف مثل م تبارك
 الكتاب والم ذلك الكتاب اذ لا قرينة على القسم ومنهم من عم بعبارة على ان لينة منها قد عطف
 عليه قسم اذكر له جواب ولذا قال ابن عباس رضي الله عنه قسم الله بهذه الحروف وذكر في الفائق
 ان م لا ينصرون منصوب بفعل مضمر اي قولوا م كانه قيل ما ذا يكون اذا قلنا هذه الكلمة فقال
 لا ينصرون او قسم على حذف المضاف اي وربكم ومنزل م وعليه كل قول على كرم الله وجهه
 يا جميعكم م عش وقوله وان تقدر عطف على ذلك قوله كان المعنى في ذلك الاستحار
 وجه الاستحار ان مثل هذه الاعلام لا يخلو عن ملاحظة المعنى الاصل كاحول الفقه مثلا اذ ايل
 علما فانه يشعرون بنبأ الاحكام الشرعية بملاحظة المعنى الاضافي واعتباره لظهور ان هذه التسمية
 لم ينفذ الا كذلك وهذا العلم كذلك فلذا التسمية السورة بهذه الكلم العربية التي سميت بها الحروف
 المستوية التي منها تركيب هذه الكلم وعليها دلالة هذه الكلم والاسماء لها الاسماء في شئ من
 اللغات تشريفا في التوراة التي انما سميت بهذه الاسم بهذا الاعتبار كذلك وليس النون بالجمع
 السور فيكون كذلك بخلاف ما اذا سمي بها رجل مثلا فانه لا اشعار لتعقد المعنى الاصلية
 قوله فما بالها يعني لما كانت هذه الالفاظ التي جعلت فيها السور من الاسامي للحروف
 لا المسماة التي هي نفس الحروف وقاعدة الخط ان يكتب اللفظ على صورته فلم توفقت هذه
 القاعدة فضمير بالها لا لالفاظ وضمير سايتها للحروف وضمير بحيث للحروف يعني عدت او للكلم
 يعني عدت حروفها وكنت كناية عن الحروف مثل اب ت وان لفظ متعلقين بالتسمية
 اي بان يقال الت الف بانا ونيل جواب لما وقد استدل الجار والمجرور بعد وايضا يعني لما التسمية
 في هذه الفواخ ان المراد من التلفظ بالاسامي او ثمر في الكناية ما سراج واخف ومصور المسميات
 ووجه عدم الاستنباه امور ثلثة الاول الشهرة الثاني عدم الغاية في التلفظ بها من غير ان يكون
 على طريقة تقدير الحروف باسمايتها الثالث كون بعضها بحيث لا يخطئ بالاحد غير مورد
 الذي سواني ذلك البعض عليه وموان تلفظ بالاسم مثل ص وق ون اذ لو كان في مثلا
 امر التسمية بالها فتقوله وان الالفاظ عطف على شهرة فوقع ان المنشوخة مع انها وضها
 في موقع اسم ان المسورة بها اي تلك الفواخ والالفاظ المتنوعة غير متجانسة اي غير معدة حروف
 باسمايتها كما في قوله اذا بحيث ضرب لا يخل بطايل اي لا يخطئ في ابيد في الصحيح لم يعلمه بطايل
 اي لم يستفد منه كناية فائدة ولا ينكسر الامع الجحد وفي الاساس ما حلت بطايل منه اي ما يند
 وقوله لا يخطئ صفة مفردة او ضارة او ضيرة وموردة للبعض المفرد وضمير عليه لما ومنت خزان قوله
 وقد اتفقت جواب آفوا الخط من تصور اللفظ بحروف مجايله والها وفي الاصل قراءة الحروف
 نقل الى تصوير ما وقوله سنة اي طريقة لا يخالف حتى نقل كثير من السلف حصة الخافه فان

معنى قوله في اول سورة صاد
 اسم يسمى به صه في صر اذا
 يهتجه

مل لسؤال الكفاية وجه اختصاص يكون هذه الالفاظ اسما السور قلت نعم من جهة ان الاسم
 هو الاسم خاصة بخلاف ما اذا قصد تفيد الحروف فانه لا يبعد كتبها بغير الحروف
 مكذا اي على الهيئة التي وردت ومثورة بدل وبيان لذلك وفتح العضا كناية عن
 التنبية واصله ان العضا قرعت لدى الحكم وموعا من الظرب وكان من حكماء العرب
 لا يبعد عنهم فلما طعن في السن انكر من عتله شيئا فقال لبيبه انه قد كثر من سني وعوض
 لي فهو فاذا رايتوني فوجت من كلامي واخذت في غيره فاقرعوا الى العضا لا يسوي وقد
 اسند الى الجار والمجرور **قوله** عن اخوهم عبارة عن الشمول والاستيعاب والمغني
 عن ايراد عن اخوهم لا يتجاوز اعنه لان معنى تجاوز عنه عفا واما معنى التثنية والمجازة
 فهو متعدي بنفسه ولا عن اخوهم الى اوطى لانه من دون عن **قوله** من قدرتهم بالقسم اي قدرتهم
 دونه اي عند هذا المنكرو وفي اديه مكان منه ومجرتهم بالقسم واكثر مجرتهم وزعموا انهم
 المجازة والمكالمة ومع الحواش باعادة المسند اليه لان هذا بيان الحال اراهم والاوه
 لكان قدرتهم التساهل التماثل واصله في السجل وطلب المغالبة والمتهالك على شيء الجري
 عليه جدا حتى كانه يظهر من فيه الهلاك فيه وافمن في خطته جا بالافانين والقصد **قوله**
 من الشوق في الاستاس امله من القصد وموضع التبيين المكلف الذي يقصد اي تكلفه اذا سجد
 من قصبة لسمه فسموه به كما يستعار التبيين للكلام الجزل والغث للذي منه وقيل القصد
 يعني معقول لان الشاعر قصد التمجيد وسقته والرفض من الشوق وشق الغبار كناية عن الوصول
 والسبق وهذا القول مبتدأ خبره بمنزل والسبب للشام والكمال ومن القوة حال مقدم على الجور
 والعيال معنى الفعل وجه اجتناب هذا القول انه اوفق بلطائف القرآن واحضارائه مع نفا
 الالفاظ على اصل وضعها وعدم النفل توجه الاشراك الى معاني علمية ليس القصد منها الا الى
 التميز وان التسمية باسم الحروف وحكاية الاعلام بعد الوقوع في الترتيب من غير ان يظهر
 الاعراب خلاف الظاهر واطباق الاكثرين عليه ما اول كما شئت وبالحكمة موفيل فلا دليل عليه
قوله ما استواء فاعل لم يتجاوز ومجوع اسمين مفعوله والحكمة خبر مبتدأ **قوله** حقيقة اشارة
 الى ما سجد من انها جعل اسما للسور على سبيل المجاز لم يثبتها الاعلام **قوله** الى صيغة الاسم
 والمسمى واجدا وذلك لان الاسم منها هو من المسمى والحو لا يغير الكل لان الحرفة مثلا
 اسم لجميع الاحاد فمتناول لكل فرد مع اعباره فلو كان الواحد غير لها لصار غير فيه لانه
 من العشرة وان يكون العشرة بدونه وكذا اليد من زيد وكون الاسم نفس المسمى فاستواء
 اريد اسم او مدلوله كزيد مثلا وسجد الجواب **قوله** فان اعترضت عليه اي على احوال الوجه
 الثاني بانه اي القول بانها اسما السور مشهور مقبول عند الجمهور **قوله** غير مركبة حال
 ومثورة بدل منه وبيان اي فاما التسمية بثلاثة اسما فصا عد احال كونها غير مركبة فلا
 استنكار فيها **قوله** وناهيك اي حسيك وكافيك واصله من الهني كانه نهان من
 طلب دليل سواء **قوله** والمؤلف عن الفرد اي ليس عليه ضرورة تضاد وصن الثالث
 والافراد ولا يندفع فيه جعل الغير اسما لشي لا يصدق على الحرفة مثلا وما ذكر من ان الواحد لكان
 غير العشرة لكان غير نفسه شطط ظاهرا لان مغايرة الشيء لشي لا يستلزم مغايرة لكل جزء

في قوله
 لا يسوي وقد

في قوله
 لا يسوي وقد

في قوله فان قيل سبب ان غير الشيء غيره لكنه مقدم عليه واسم الشيء متاخر عنه في الشيء
 لا يكون اسمه لينا في لازمهما اجيب بان المتقدم ذات الجذر لا وصف الاسمية والمشاخ
 وصف الاسمية فلا اشكال وفيه نظر لانه لما وقع جوا من حيث انه اسم للسورة على ما هو
 فالوجه من لزوم تاخر الاسم بحسب الوجود العيني **قوله** مستغلا بوجه من الاعراب اي لا يتبين
 بالغير من غير نظر الى ما يليه من الكلام المعجنا لوجهان اعني الثاني والثالث مع تباينهما شكلا
 في الاشارة الى اماره الاعجاز الا ان الاول بالثنية الى حال الكلام المتزل والثاني بالثنية
 الى حال المسكلة المتزل عليه على ما سجد في قوله تعالى فانوا بسورة من مثله ان الضمير لما رزنا العبد
 واعترض بانه يمكن تعليل النطق باسم الحروف ولو سماع من صبي في قصر من فني ان الاعراب
 واما اماره الاعجاز واجيب بانه وان افمن لكن صدور عن الافي الذي علم واشهر انه لم يعلم شيئا
 قط مستغرب وقد جاب بان المستغرب ليس مجرد النطق بها بل مع الكيفية المشار اليها بقوله
 واعلم انك اذا ناملت فانه مسوق جوابا عن هذا الاعتراض وفيه نظر فاما اول فلان كلام
 المصنف صريح في ان المستغرب نفس التكلم باسم الحروف مع استهارة عدم الاخذ والتعلم
 واما ثانيا فلان كون النطق بها مع الكيفية المخصوصة مما لا سطقن له من خاف العلماء الا
 واجدا بعد واجد بل ربما لم يحط بالزمن المصنف ومن اخذه موينه ببال احسن الشايعين
 فكيف يكون اول ما يقع الاسماع مستغلا بوجه من الاعراب ويتقدم من امارات الاعجاز واما
 ثالثا فلان المقصود بيان وجه وقوع هذه الالفاظ بالنظر الى كل سورة لظهور ان ليس ذلك
 بالنظر الى جميع القرآن اولى ما يقع الاسماع ولا بالنظر الى كل سورة نزلت وما ذكرتم انما
 يظهر بعد نزول تمام القرآن والتأمل جميع النواحي واما رابعا فلان قوله واعلم الى افه
 مسوق لزيادة محقق وتقرير ونصرة وتقوية للوجه الثاني الذي استحسنه المصنف رحمه
 الانزي انه جعل لتحية المقدمات ان الله تعالى كانه عدد على الوب الالفاظ التي منها ترتكيب كلامهم
 بنكتها والزما وتبينها على ان المتحدى به ثولف منها لا غير **قوله** وجدتها نصف اسامي حروف
 المعجم اربعة عشر سوا يعني ان عدد حروف المعجم تسعة وعشرون وعددا سوا منها ثمانية وعشرون
 لان الالف اسم للغة التي هي وسط حروف جاء والحرفة التي هي اوهها دليل قولها الالف
 واللام للتوبيخ واليف التوصل بسقط في الدرع وقولها الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة
 تسمى الف والمتركة تسمى همزة والهمزة اسم مسخو لا اصل وبالحكمة انما يذكر في الترتيب الالف لا
 الهمزة فاربعة عشر نصف الاسامي على السوية وبالتحقيق بخلاف جعل الثلثة نصف المستغلة
 التي هي سبعة فانه على الترتيب **قوله** وكذا في حروف القلعة وكلام المصنف واضح في
 هذا المعنى حيث لا يبغي ان يذهب الوهم الى ان الاربعة عشر ليست نصف الاسامي لان الحروف
 تسعة وعشرون وان يقال ان هذا ايضا على الترتيب وسواء صفه لاربعة عشر لالنصف
 او انه جعل الهمزة والالف تارة وحفا واحدا كما سوا في البعض وتارة حوفين كما سوا في
 وما يقال انه عدد الالف في عالم ثبات فيه تضدير الاسم بالمسمى فذل على انه اسم للغة خاصة لانه
 اذا جعل اسم الهمزة فالمتى صدر الاسم فقد عرفت جوابه بان ذلك باعتبار واحد المعنيين وما ذكر
 منها فهو باعتبار الاشتراك ثم لا يخفى ان المراد باجناس الحروف المشتملة هذه النواحي على انصافها

في قوله
 مستغلا بوجه من الاعراب

في قوله
 مستغلا بوجه من الاعراب

من حيث انها دل على ان القرآن
 من حسن كلامهم وهم عروا عن
 معارضة

في قوله
 مستغلا بوجه من الاعراب

في قوله
 مستغلا بوجه من الاعراب

اكثر الاجناس لانها مشتقة من حروف الذلاقة وهي ستة اعني ثمن ثقل على أربعة من المصنعة وهي
ما عدا ثلثة وعشرين على عشرة وان المراد بنسب هذه الاجناس المتميزة باعتبار المعنى الذي من
في موضعها فلا يتعدى فيما ذكر كون هذه الاسامي والاصطلاحات مستحدثة لم يكن في زمن النبي
فضلا عن انشاء اشياء اللغات ومن الالف واللام راعي في هذا التقدمة ترتيب السور
وانما في ترتيب السور التي في فوائدها الالف واللام معذرة كراولا ما مالم ومي سنة ثم ما فيه مع الم
حرف آخر كالمصاد في الاعراف والراء في الرعد ثم ما مالم الرعل على الترتيب الا انه قد تم ابراهيم
على هود ويوسف لما لا يخفى ومن الشديدة لضمها الالف منها اسم للفرقة لان الشديدة
هي حروف اجدت طبقت وليس المنة منها واراد بالرخوة ما عدا الشديدة بحيث يتقيا ول
ما بين الشديدة والرخوة اشياء حروف لم ير وعنا خلاف ما في المفصل فالمنة من الرخوة
ولم بعد الالف في النصف المذكور منها فيه بعد الالف في النصف الشديدة وبعيد عنها
في نصف الرخوة على انه يريد بها الهزة خاصة دون المدة لتكون اي مغلوطة في الكثرة بالتسوية
ذكرت من كثرته فكثر تداعي غلبته في الكثرة فهو مكتور وقوله سبحانه الذي اعراض من الخيال
وعامله اعني رايته وقوله فكان الله يتلوه لما ساقها من المقدمات والالفاظ التي منها تراكب
كلامهم من الحروف التي تتركب الكلم وتغيرها فذوق بالالفاظ التي من سائرهما والمعنى انه
كانه قد عدد عليهم هذه الاسامي التي قامت مقام الكل جميع الحروف تنكسها على ما ذكرنا
في تقرير الوجه الثاني وقوله لما تكاثرت وتوهمها فيها اي في تراكيب الكلم بعين انهما لما كا
من بين ما مالم اكثر وقوعا في التراكيب اكثر وقوعا مما عداها جاء تا مكررتين لفظا
ومعنى في معظم هذه الفواحي اي العدد الكثرة منها وهي ثلثة عشر سورة وثانيث الضمير
باعتبار الجواب بمعنى المعظم وليس المراد بالمعظم الاكثر لان ثلثة عشر لا يكون الاكثر من سبعة وعشرين
والكثر بالنظر الى المجموع فلا يبرر واما بالنسبة الى كل واحد من حلة المعظم فكما في تكرار الفاخه
في كل لغة من الصلوة فضلا عدا بمعنى لما كان الغرض التنكيك والالزام والابتناء
وتحريك النظر فلم لم بعدد حلة الحروف باستايمها في اويل القرآن فاجاب بان عاده
التسوية ما مع تكرار اللفظ كما في سورة البقرة وال عمران مثلا او بدونه كما في الم وهم وغير ذلك
اوصل اي استند ايضا الى الغرض واقر اي استند اقر او اي تفرق الى الغرض وضميرها الحروف
وتجدي للثبته وكذلك كل تكرير جاء في القرآن فالغرض منه يمكن المعنى الذي كررت في التنويع
سواء كان مع اتحاد اللفظ او بدونه فملا جات على تنويع واحدة فان قيل
ان اراد الالفاظ التي عدت باستايمها اعني الحروف التي منها تراكب الكلم فلا معنى
لقوله ولم اخلف اعداد حروفها وان اراد الاسامي المملوطة في الفواحي فليس اصح مثلا
على حرف بل ثلثة احرف وعلى هذا القياس قلنا اراد الاول واعداد الحروف بالنظر
الى المجموع فمنها ما هو حرف ومنها ما هو اكثر والكثرة الى الحجة كما ان الالبته يكون على حرفين
كما في الحروف والاسماء الغير المتمكنة متممة الى خمسة لم تتجاوز حروفها لان او حال اي
اي لم تتجاوز الالبته كونها على خمسة احرف اية اي اية طريقه شكلها الرجل ومطوف
متعلق بحاصل حصول التمييز اعم من ان يكون من جميع فاعدا او بعضه او نقول التمييز

منه

تركيب

قوله

من الكل حاصل بالنظر الى الوضع العلي ثم تعرض اشتباه باعتبار اشتراك الاسم في
ولجميع ذكر او لا ما يتعلق بالم ثم بالراء ثم بالطاء والسين ثم بحم ثم ذكر ما هو على الانفراد
منه من سبب اللوطين كانه الزاوية الصحيحة والافتد روي انها عديم في السور كلها ايا
وقيل في عمران ليس بآية وحيت يقول بعد اولم بعد كان له فيه كلاما وجب استبعاد
عديم مثل كلمة آية طلب له زطرا فاورد ما هو كلمة وآية انفا فاكون الغالين بالنفص
في عدا البعض آية دون البعض هم البعض لا ينافي ما سبق من السؤال عن حال القرآن والقرآن
على الاطلاق بقوله ما بالهم عدوا ومن وقف النام الوقت قطع الكلمة عما بعد لها
فان كان على كلام مفيد فحين ثم ان كان لما بعده يغلب بما قبله فهو الكافي اولاهو التمام
وحيت استغلا لها فيما اذا جعلت بمنزلة الاصوات او مجردا عنها اخبارا ابتداء لانها على تقدير
القيم تغلب بالحواس فلا يستغل وكذا على تقدير كونها مع شئ مما بعدهما خبر متدا محذوف
واما النص بتقدير اذ كراو القيم بتقدير جواب ليس في الكلام فليس من مذهبه والمراد
الحصر بالنسبة الى ما يذهب اليه من الوجود هل هذه الفواحي محيل من الاعراب بين اولاه
ان الالفاظ المتشبه بها اسماء لا حروف وانها من قبيل الموبات دون المبنيات وان
سكون او اخر ما لعدم الاعراب بالفعيل بناء على عدم العاقل ثم بين وجه وقوعها
فواحي السور مع ما يتعلق بذلك من الغرض والنفائصيل ثم تعوية الوجه الثاني وبخفيته
ثم حكمها في كونها آية اوليت بآية ثم حكمها في الوقف عليها وما هو يذكر حكمها في باب
الاعراب وبما انه انما لم يحيل اسماء للسور بل سرودة على خط التعدي فلا يحل لها
من الاعراب لعدم المنقضي والعاقل كما في قولنا دار غلام جارس وان جعلت اسما للسور
وقد وقعت في الترتيب وبعذر الاعراب اللفظي لما في او اخرها من السكون المحكي وجب
ان يتغير لها اعراب يحتمل ان يكون الرفع على الابتداء اي المشددة او الجزئية او النص او الجز
على حذف حرف القسم او اضماره مع تفصيل سبقت الاشارة اليه واقصر على الاشهر الاعراب
ولا يحتمل النص باضمار اذ كراو كلمة ظاهرا في جريان الوجه الثلاثة في جميع السور وان
كان في بعضها ضعف ويحتمل التوزيع والتفصيل على ما مر بتدوين ذلك اعتمادا على فهم
من شرع في كتابه فان قلت هذا السؤال عن اصله مشدرك لانه استغناء رتبة البيان
اذ قد سبق انها موعودة بضبا او جرافلت كان ذلك في قراءة صاد وقاف ونون
بالفتح او الكسرة على تقدير كونها اسماء للسور واما الفواحي على الاطلاق فلم يذكرها سبق
من تحت اعرابها الا تنوع ارادة معنى القسم واضمار حرف القسم فيما عطف عليه محذود
مثل ع والكتاب المبين فينظر قوله وقعت الاشارة لما وقع هذا في جواب لم يخفى
كان المعنى لانه وقعت الاشارة فلذا عطف عليه قوله ولانه لما وصل ويرد عليه
ان ذلك قبل الارسال كذلك والجواب انه لا يريد بالمرسل اليه النبي بل من قبل اليه
اللفظ جال الامجاد بمنزلة التامع للكلامك وانما اخر القول بكونه اشارة الى الكتاب
الموعود لانه غير مختار عنده والامتنع الترتيب ان يقال لانه اشارة الى الموعود
فهو في حكم البعيد فظاهر قوله وعدوا ويشعر بانه الموعود على لسان موسى وعيسى عليهما السلام

منه

وقبل متولى عليك قولاً بغيراً وانما جازاً لاشارة بذلك مع انه ليس بموجود فضلاً عن المحسوس
لانه جعل بمنزلة المحسوس اشارة الى صدق الوعد ولان لفظ ذلك شاع فيما سوس المعاني
والمعنويات هذا والمحققون من النجاة على ان الاشارة الى المحسوس انما يلزم اذا لم يكن الاشارة
اليه مذكورا مرة صفة له حتى قالوا انه اسم منهم محب ازاله ايهامه بالاشارة الى المحسوس باسم
وبعد واما جاز الاجازة عن السورة بالكتاب لانه اريد بها الكتاب او بالكتاب البعض مجازاً
وفي المنهاج ان التصديق على تعظيم المشار اليه وبعد درجة الا ان ما ذكره المصنف اقرب
الى الحقيقة واجري في المراد فان جعلته ابي الكتاب خبر ذلك كان ذلك في معنى
الكتاب ويسمى ذلك سمي الكتاب مجازاً احرأه حكم الكتاب وموجبه على ذلك كان ذلك
ومومئداً كما اجري حكم الخبر على المتدأ في التائيث في قولهم من كانت املك فان الصفة
عابدة الى لفظ من ومومئذ كرك لانه انت بالنظر الى املك ومذا ما يقال ان من يذكر ابي نظر الى
اللفظ ويؤتى ابي نظر الى ما هو عبارة عنه فلا يرد الاعتراض بان من اذا كان عبارة عن
مؤتى جاز ان يذكر ويؤتى من غير نظر الى الخبر على انه لا تضاييق في الاعتبارات ويكفي
في التمثيل الصفة في الجملة بنت نفا اسم امرأة صرف لكونه ثلاثياً سأل الوسط وروى
عن عبيد عليه غضب وزري عاب والمعنى بذلك الشخص والانسان العباب وقبله
عوجوا حتى التزم ومنه الدار ما دأبوا من نوي واحجار لغذاراني ونفا لاهين بها والدم
والعيش لم يتم بامرار مو الكتاب الكامل يعني ان اللام للجنس لعدم العهد ومثله بعدد الخبر
فجعل على الحال لصبغ الحصر ثم بين وجه التعبير عن خبر الكامل عليه خبر الجنس بان النافض كان
خارج عن الجنس يتولى وانه الذي تسأل اي شئ ان يسمى كتاباً ثم اوضح ذلك زيادة ايضاح
حيث وقع التصريح بكلمة الجنس للكامل فقال وكما قال هم القوم كل القوم فانه صريح في انهم
تمام جنس القوم حيث لا شذوذه فرد عما يطلق عليه القوم واوله وان الذي جئت بفعل
دماهم ابي وان الذين جئت ملكك وفتح موضع قريب من البصرة والاستبصار بالمعنى
الذي ذكره في الاساس واما في باب ترتيب اللفظ فيناه اخذ الاسماء واكملها
وتاليها ظاهراً وموان لم ان كان اسماً للسورة فهو مبتدأ ابي تنزل الم تنزل الكتاب ولان
على سبيل التعدي فتنزل الكتاب مبتدأ خبره لا ريب فيه او متدي ولا ريب فيه اعرض
لا ريب مصدر راسي يعني في الاصل والافه في مثل هذه المواضع بمعنى الشك والريبة
وخفيته المصدر من المبنى للفيقول له دع ما ريبك الزبانية في الكتب المشهورة فان
الصدق طابينة والكذب ريبه ومعناه ظاهراً واما على ما رواه المصنف فلما كان ظاهراً
الشك والريبة واحداً احتاج الى ما يجعل الكلام مبتدأ والمعنى ان كون الامر مشكوكاً فيه
كما ان الظاهريته من علامات كونه صدقاً حربه حافت اى ملتوى بمعنى القوم لاربه
اي لا تغلق ولا يحركه وكان ذلك في الاجرام يتولى ما نعى ان احداً لا ريب فيه مصل
لازايته وليس بشئ ولا ريب لمن نظر الى السؤال ان فاعل نعى صمد الرب ابي ما نعى الرب
يعني ان احداً لا ريب على ما سبيل الاستفراق بل يعني انه عند التأمل والنظر الصحيح
ليس محلاً للرب ومنه لبوثة ابي ليس بما ينبغي وبما تب ان يرناب فيه كما اذا انكر

فمنه ان ذلك من علامات الشك وانما جازاً لاشارة بذلك مع انه ليس بموجود فضلاً عن المحسوس

لم يتم

الرجل او اقول ليس هذا محلاً لانكار معنى لا ينبغي ان يكره لا يرد ما يقال انه قد تحقق
فيه الرب فكيف يصح انه ليس مظنة للرب هذا ولكن في قوله واما المعنى كونه متعللاً
للرب بعض نبوة من اسناد نعى الى صمد الرب ومعنى قوله ان يقع فيه ان يطعن في
الاستدلال او بغيره بالكتاب فما بعد ما نفا فيه لا يجيبه ابي لم ينف ثبوت الرب
منهم بل ارادهم الى ازاله فاعلم من الرب لفظاً فلهذا قدم الطرف يعني لما لم يكن
التصديق الى نعى الرب بل الى نعى كونه متعللاً للرب كان ذكر الطرف الذي توكلت
الرب اتم فكان ينبغي ان يقدم فاجاب بانه لو قدم لا فاد معنى موعيد عن المرام غير
لا يبق بالمقام وموان الرب انما هو في كتاب آخر الا في الكتاب وهذا المعنى غير لائق
بالمقام سواء استقام او لم يستقر لان المقصود نعى كونه محلاً للرب واشياء كونه
لغاً وصدقاً لا نعى الرب عنه واشياء في كتاب آخر ومذا غير ما يقال انه لو قدم الطرف
لا فاد ثبوت الرب في سائر الكتب السماوية ومو باطل فليتنا قل ولو اولى لفظ
الاحسن رفع الطرف ابي لوجيل الطرف بل حرف النعى ابي بعينه بلا فضل كما ان الملاءم
حرف النعى معناه ذلك قوله لافيه حق العبارة ان كتاباً اخر فيه الرب لا اياه ابي الزمان
او في كتاب اخر الرب لا فيه فليتنا قل ان المشهورة بوجب الاستفراق اعلم ان
النكرة في الاثبات للبعضية ويحتمل الاستفراق ايضاً لا مرجوحاً كما في قوله تعالى عليت نفس
بمعنى كل نفس فلما كان قد قدم الى جيل النفى والاثبات في طرفي التنبؤ جعلوا النكرة في الاستفراق
ويحتمل عدمه ايضاً لا مرجوحاً كما في قوله لا رجل في الدار بل رجلان يحمل النفى عابداً الى وصف
الفرديّة خصوصاً واما اذا كانت مع من الاستفراق لفظاً نحو من رجل في الدار او تقديره نحو
لا رجل في الدار فمن نص في الاستفراق لا يحتمل عدمه لكونه لنفى الجنس بالكثرة وبهذا يسقط
ما يقال ان مدلول النكرة فرد منهم وبينه مع بني الماهية متساويان ومو الدلالة
الموصلة الى السغية ابي المط واستدل على اعتبار الوصول الى المط في مفهوم الهدى مثلاً
اوجه الاول ان الضلال يقع في مقابلته استعجالاً وعدم الوصول الى المط معتبر في الضلال
فوجب ان يمتد الوصول في مفهوم الهدى ليصح المقابل الثاني ان الانسان يمدح بكونه مهدياً
ومعلوم ان من دل على المط لم يستحق المدح عالم يصل بل لول يصل لربما استحق الذين
الثابت ان اهتدي مطاوع هدي يقال هديته فاهتدي مثل جمعة فاجتمع المطاوعة
حصول الاثر عن تعليل الفعل المتعدي بمفعوله فالمطاوع لا يخالف الاصل الا في
انه تاتر والاصل تاتر والوصول معتبر في الاهتداء فلذا في الهدى فتتولد دليل وقوع
الضلاله في معنى لان الضلال يقع في مقابلته فلذا عطف عليه ويقال بمعنى ولا يقال
وقوله ولا ان اهتدي واعترض على الاول بان المقابل بالضللال هو الهدى بمعنى الاهتداء
على ما ذكر في كتاب اللغة ورد بان لا فرق الا بالزوم والتعدي لانه مطاوعة وسأل
الثاني بان الممكن من الوصول الى المط ايضاً فضيلة يستحق المدح وبان المراد بالمهدي
في مقام المدح هو المشتبه بالهداية حتى ان لم يمتنع ولم يمتد فكانه لم يحصل له الهداية
ورد بان الممكن من الوصول الى المط مع عدم الوصول تنبؤاً وبان الاصل في الاطلاق الحقيقة

مذا

الوصف

22

هذا هو الأصل في الهمزة
والله اعلم بالصواب

وعلى الثالث بأنه مفوض بمثل اوتة فلم ياترورد بتعليم المطاوعة بأنه نادر وكما انما هو على
الغالب وبأن جبهة الامر لا يحصل الا بالاعتبار بما لم يمنع مانع ومنها لزوم الجبر واستقوط
الاختيار مانع وعوضت الوجه بقوله تعالى واما تعود ههنا فاستحوذ على الهدى
واجب بأنه مجاز عن افاضة اسباب الهداية ورد بان الاصل الحقيقة فاقبل
هدى للمعتق حاصل الزوال ان في مدى للمعتق على ما ذكر اجمال التواصل وحصل
الحاصل وحاصل الجواب يحذف الهدى او المعتق عن الظاهر بان نراد بالهدى زيادة
الهدى الى مطالب آخر والبقت على ما كان حاصله او بالمعتق الضاير تنق الى التوفيق فان قيل
هذا في الطلب مثل امدنا واعزل الله طامه لانه لا يستقبل واما في الاخبار مثل هذا هدى
او ما د للمعتق او المتهدي مجوز ان يكون تلك الهداية التي بها حصل الامتداء من غير محوز
قلت المتبادر الى النظم من تعلق الفعل بشئ موانع ذلك المتعلق بما عر عنه عند
اعتبار التعلق حتى يقال فيه شفاء للمريض ومرض للصحى ومدى للضال واضلال للمتهدي
ولو عيسى لم يصح الابتداء بل واذا اريد الهداية التي بها حصل هذا الهدى فانما يعبر عن
المتعلق بما يكون عليه حال اعتبار تعلق الهداية بقتال عدوته زيد مثلاً والضال ولهذا
يقول ان المعتق في المجاز باعتبار المال والمشارفة حال اعتبارها في حال الحكم ففصل بحر
مجاز وان صار عند الاخبار مجازاً لانه حال تعلق العيصية ليس بحكم وكذا عَصَ العَصِي
ايضا مجاز واما الحقيقة عَصَ العيب ثم هذا النوع من المجاز قد يكون بطريق اخص وان
بان يحصل الانصاف بالمعنى الحقيقي غيب تعلق الحكم بلا تراخ لتشكل الفعل ومرض المريض
وقد يكون بطريق المصير بان يكون شابه المصير الى ذلك ولو بعد حين كما في قوله تعالى
ولا يلدوا الا فاجراً كفاً فان انضاف المولود بذلك متراف عن تعلق الولادة به
ولهذا افصله عن الاشكالية السابقة فهنا قيل تنزيح على الوجه الثاني واشتداف عن سبب
العدول عن الحقيقة الى المجاز والجواب ان السبب اوان احدهما الاختصاص وثانيهما
تقدير السورة الشريفة بذكر اولياء الله الاعلى قول من يحمل السبب من بعد في بطن امه
والشئ من شئ في بطن امه وبمسألة موافاة الاشعور فقوله على الطريقة التي ذكرها بعض
طريق المشارفة وقوله وايضا فقد جعل عطف على فاضطر وتتم التمرة وال عمران
بالزمر او من اي المنهتين مما نطق به الحديث وجعل التمرة سنام القرآن لانها اعظم
سورة وادفعها كالسنام من اعضاء الابل واول المثاني لانها اول السبع المثاني
التي تلي فيها صفات المؤمنين والكفار والغصص وغير ذلك وبمسألة التمرة وال عمران
وسورة النساء والمائدة والانعام والاعراف وبس وتذير لفظ اول بالنظر الى ان
موصوفه المثني اي مثني مو اول المثاني بخلاف اول الزهراوين قوله من وجاها
اي سبب وجع في جوفها وضرب اصابه الى الاخر وتجرى عليه للحاقه للغرس او لواجده من
الغرس والذاه وتجرى عليه للحاقه قوله واختلف في الصفاية هل يجب في المعنى
اجتنابها وقيل الصحيح انه اي المعنى لا يتناولها اي لا يعبر فيه اجتناب الصفاية قتل معناه
من جنتب الكبار لا من جنتب ما يستحق العقوبة من الكبار والصغار لكن يتناول

منه
المراد

قوله

قوله موافاة الاشعور
مستوفاه موافاة الاعطاء
وافيا واستوفاه كذا في النسخ

ان هو هو
الزمر
قوله

الاصار على الصغار قطعاً لانه كبر لما نذر من انه لا صغيرة مع الاصرار كالاكبر مع الاستغفار
وقيل يطلق اشارة الى الفرق بين النقي والمؤمن عند من يشترط في الايمان الاعمال
واما عند من لا يشترط فالفرق ظاهر والعامل في معنى الاشارة وكانه قبل اشارة الى حال كونه هادياً
فيكون هو في التحقيق حالاً عن الضمير في اليه ويخذ العامل في الحال وذو الحال باعتبار المنصب
الحال من المحذور وان العيل في الجار والمجور على في المحذور على ما سبق وما نقل عن المصنف في قوله
تعالى هذا ليعلم شيان ان التقدير انبه عليه سحاً او شبه اليه كتحقيق وتوضيح لما في حرف التنبه
او اشارة من معنى الفعل لذهاب الى ان العامل محذوف حتى يغرض عليه بان العامل
محذوف حتى يقتضيه عليه بان العامل لا يكون ما في حرف التنبه واسم الاشارة من معنى
الفعل او الطرف اي العامل في الطرف الذي مؤخر لاريد فيكون حالاً من محذور
فيه والغرض بان المحذولات بحسب طامه اللفظ والافهام من جهة المعنى ليس يريد بل محذول المعنى
لنوجه النفي الى القيد والذي هو مراد من يعنى ان الادخل في البلاغة والاوفق برعايات
المعنى واعتبار الدلالات العقلية ان يعرض عن هذه الحال من الاعراب التي هي محذورات
اللفظ صغياً اي جانباً او اعراضاً على انه طرف او مصدر والمقصود الاعراض عن جملة ذلك
وتفصيله والا فالذي اختاره بعض ما سلف وقوله هكذا اي هذا النوع من النسخ
على انه الكلام المتخذي به اتاعاً على تقدير كونها للتقدير والاباط فطامه واما على تقدير كونها
اسماء للشور فلما سبق من ان في ذلك اشعاراً بان القرآن ليس بالكلام عرته معروفه الرب
من سميات هذه اللفاظ ثم لم يحل عطف على عي بها مناسفة وكل واحد متعلق
بالنفي اي اشتمل كل فني الاول في حذف اي حذف المستند والرمز الى الغرض الذي هو العجز على
ما قررنا حسناً غير تام فان قيل اذ كان الذين يؤمنون مدحاً منصوباً او مرفوعاً
فهي جملة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها من جهة الاعراب فينبغي ان يكون الوقف على المعنى
تاماً قلنا موافاة وصف لما قبله فكانه تابع له في الاعراب قال ابو علي اذا ذكرت صفات
للمدح او البدم وخوليف في بعضها الاعراب فتدخول في الاقنات ويسمى نحو ذلك قطعاً والتنبه
على شدة هذا الاتصال يلزم من حذف الفعل والمستند في النص او الوقع على المدح ليلكون في
صورة متعلقين من متعلقات ما قبله فلو اعترض بأنه اذا كان الذين مبتدأ جرة اولئك
على هدي ينبغي ان يكون الوقف غير تام لان المصنف وان تمامه ههنا منقطعاً فقد ذكرها
سبحي ان هذا الكلام سبيله الاستيناف والتمني على تقدير سؤال فذلك ادراج له في حكم المتعين
وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه لكان شاملاً فان قلت
ما وجه دلالة مثل هذا النص او الوقع على ما يقصد به من المدح او الذم او الترم قلنا ان في الاقنات
نحو لفة الاعراب وتبعها لما لو زيادة بلبه وانقاط للتامع وتحويل من عنة في الاستماع
وذلك يجتمع مع الزام حذف الفعل او المبتدأ اول دليل على الاستتمام التام بالمذكور وذلك يكون
لمدح او مذم او نحو ذلك فيما يقينه المقام وقال ابن مالك انه لم يحذف الفعل اشعاراً بان
لاشء المدح كالمنادي ثم التزم في الرفع حذف المبتدأ لحي الوجان على شئ واحد

قوله

اورادة في موقع البدل من ما استعمل في قوله ما هذه الصفة وما ما مفعول له احوال وهو ان
 بقوله يفيد فانه حال وصيرها بما يعود الى الواردة بيانا او الى المتعقب تبا وتل للفظه او الكلمة
 وغير الاسلوب في قوله ام جاءت تلبيها على فله الصفة المادحة كما يقال في الربو وقد عجز الجرد
 الثناء والتعظيم وقوله مجدا مفعول له جعله فعلا للصفة مجازا
 طريق البيان ان المتعقب من معنى نفسه يعطى ما يستحق به العقوبة من فعل او ترك اي فعل
 معصية او ترك طاعة وحاصله انه الذي بفعل الحسنات وترك السيئات ومع ان جعل
 الايمان بالغيب واقام الصلوة وانبأ الزكوة كناتية عن جميع الحسنات وترك جميع السيئات
 على ما قرره المصنف ثم فالصفة كاشفة لكون مفهومها مفهوم الموصوف مع زيادة نصها
 وبيان والا فالصفة مادية لانهما على شرف المعاني الفاضلة الداخلة في مفهوم الموصوف
 وقد يراد بالمتعقب من غيب المعاصي اي فعل النجاسات والمنهيات سواء عملت الاوامر وباتت
 بالحسنات ام لا واما فالصفة مختصة بزيادة النجاسات لانهما على بعض الاحوال الحارضة عن مفهوم
 الموصوف فان قيل اجنب المعاصي لا يتصور بدون فعل الطاعات لان ترك الطاعة
 معصية قال الله تعالى لا يعصون الله ما امرهم قلت مبني هذا الكلام على ان المعصية فعل ماضى
 عنه وان الترتيب ليس بفعل انما الحسنات جعلت الايمان انما اذا احسن بدونه
 بخلاف الصلوة للعبادات البدنية والصدقة للمالية فانها وان كانتا اصلين لها لكن لا يتوقف
 صحتهما على صحتهما فلذلك جعلهما اميرهما اذ قد سقى الشئ بدون الام وقوله وما العباد
 الشا سدد ولم يتبع العباد ان لانه في الاصل مصدر يقال عابرت الكايل والموازين عيارا اي قايضا
 ثم فعل الى ما تعابى به وتعبه الى الدليل الذي به يعرف صحة من فساد كالعنوان عنوان
 الكتاب ظاهرة الذي يدل على باطله اجمالا وكذلك علونه وفي اشتقاقهما كلام طويل والاثر على
 انهما من عز وعلامة غنوت الكتاب وعلونه والذي عطف على ما هو ان يتبين بشدة النون
 لا دغمان نون الاصل في نون مجاعة النساء من الافصاح عن فصل ما بين خصصنا بالذكر قوسا
 بالايان وجعلنا بغير ذكر الكل اظهارا لانها لا ترتفعها وزادتها وذلك من جهة انه
 لما كان الغرض من الصفة المادحة اظهار حال الموصوف وقصد تعظيمه والثناء كان المناسب ذكر صفة
 لها زيادة اثر في هذا المعنى بالنسبة الى ما سواها ومنها بحث وموتون الذين يؤمنون صفة
 او نصا على المدح او رفعا انما يحسن اذ جعل المتعقب على حقيقة دون المباشرة اذ لا شئ من الايمان
 واقام الصلوة وانبأ الزكوة حاصل للضالين الصابرين الى التقوي وحقيقة امته
 التلذيب قد ينهم من ظاهرها هذا الكلام ان الايمان بمعنى التصديق مجاز لغوي والحق انه حقيقة وبه
 يشتر كلامه في الاساس وقصده مهتا الى زيادة التحقيق والتدقيق في الوضع واللغة على ما هو دأبه
 يعني ان الامن متبع الى مفعول واحد فاذا نقل الى باب الافعال صار متبعيا الى مفعولين
 فنقول امنك زيدا وما يعني جعله امنا منه ثم نقل الى معنى التصديق ووضع له لغة في ذلك اذا
 صدقت زيدا فقد اعترفت به فيدي بالباء على تضمن معنى الاغتراف وحقيقة التضمن ان
 بالفعيل معناه التحقيق مع فعل اخر يناسبه ومولته في كلام التوب حتى قال ابن جنى لوجعت ضمينا

التوب لاجتعت محلات فان قيل البعل المذكور ان كان في معناه التحقيق فلا دلالة على الفعل الاخر
 وان كان في معنى البعل الاخر فلا دلالة على معناه التحقيق وان كان فيهما جميعا لزم الجمع بين الحقيقة والحجاز
 قلت مو في معناه التحقيق مع حذف جال ما خذ من الفعل الاخر بمعونة القرينة اللغوية
 فنقولنا الجدل البك فلانا معناه اجمعه منهيا اليك حمل ونقل كنعنة على كذا معناه ناديا
 على كذا وقد يظن كاشعوبه قوله اي يعزفون بر ولا بد من اعتبار احوال اي يعزفون به مؤمنين
 والا كان مجازا محضا لا ضمينا واما يقال ان ذكر صلته المتزول يدل على زيادة القصد اليه
 فجعله اصلا والمذكور حالا ونسبا اولي وحاجب بان ذكر صلته دلالة على اعتباره في المحلة
 لاعلى زيادة القصد اليه فجعله اصلا والمذكور حالا ونسبا اولي وحاجب بان ذكر صلته
 دلالة على اعتباره في المحلة لاعلى زيادة القصد اليه اذ لا دلالة بدونه فتعين جعل الاصل
 اصلا والنسب حالا اصحاب عبد الله ما كان المراد به ابن مسعود كان الانسان يقول
 فقال عبد الله وكأنه قصد الاضياع والابضاع يسمى المظان صح نفع الحق الموضع
 وقد يروي بالكراسم فاعل يجوز والتذكر باعتبار المكان واما ان يكون عطف على
 اما شتمية يعني ان جعل الغيب بمعنى الغائب اذ لا اجل لشمية الفاعل بالمصدر كالعذر
 واما لكون الغيب فعلا بمعنى الفاعل اعلمناه نفع الميم اي جعلنا اللطيف
 اخبر عالمين به بدليل سعي او عقل ان يعتقد الحق اي يرتبط الغلب بحسب
 بحسب المعنى المستعمل في الفارسية بكز ويدن وفي العربية بالنظير ومن اجل انشاده
 اي تركها فصدائع التلمذ منها فهو كما فرغ من الكافر المجامع والافالمات كافر بلا نزاع
 خلاف الفاسق فانه وان لم يكن مؤمنا عند المعركة فليس كافر ايضا وفاقا وهذا غير
 مانع من السلف ان الايمان اقترابا للتيان ونصدق باحسان وعلم الاركان لان مؤام
 الايمان الكامل لطافته على ان ترتب اليقين لا يخرج عن الايمان ونما تحقيق مباحث الايمان
 يطلب من كتب الكلام فانه من مهمات الاسلام وواستوفينا في شرح المقاصد
 ومعنى اقامته الصلوة في افعال من القيام وله معان واستتمالات بناسبت اعتبارها في
 الصلوة فذكر المصنفا اعتبارها اربعة اوجه وجه الاول منها استغارة شعبة حيث جعل
 شئونة الصلوة على ما ينبغي بمرئاة اقامة العود اي تقويمه وجعله مرغوبا فيها فان اقامته
 السروق بمعنى جعلها نافعة غير كاسدة وان كانت في الاصل مجازا فقد صارت بمنزلة الحقيقة
 فاستعملت للحفاظ على الصلوة لاشمال كل منها على جعل متعلقة بحيث يتوجه اليه الرغبات
 ووجه الاخر ان التوبة لاداء الصلوة بمنزلة القيام بالامر وان القيام جزء من الصلوة
 فعبارة لاقامة اي فعل القيام عن اداء الصلوة شتمية لكل باسم جزية كما يعبر عنه بالفتور
 والركوع والسجود وانت خبير بان المصنوف من اطلاق اقامة الصلوة ليس الا اذاها واقعا
 في الخارج من غير اشتراط بما اعتبر به من القيام على الوجه المذكور فضلا عما ذكر في الوجه الثاني
 من التسمية القريبة الذي قلنا مخطرا بالبال ولا يظهر وجهه لابعدا مثل واقر واما الثالث
 فلا يشتر كلامه توجه التجوز والعلاقة فيه مع ان المخلد والشعر من غير فتور وتغافل انما هو
 القيام بالامر لا اقامته وجعله قائما غير فاعل والقول بان معنى القيام بالامر اقامته

مد التوب المعاصي الكسوف والمحو من علمه عند

قوله لا اعوجاج فيه
 او جعل المداوم على الصلوة
 منزلة انفاق حقوق
 وجعلها ص

بادي طيب فلم يذهب عن رايه اياها كذا في الاساس كجمل ان يراد وصف الاولين بتوجه السؤال
اولا بان لم اعبد الموصول اعني الذين ولم يكنف بعطف ثم خراج الى بيان وجه صحة توطي
العاطف مع اتحاد ذات المعطوف والمعطوف عليه والجواب عن الاول انه للدلالة
تكملي مزية تلك الصفات حتى كان الموصوف بها غير الموصوف بما سبق
تفصيلا صفة التقوي مشتملة على الرمزتين سواء جعلت الذين يؤمنون بالغيب منقطعاً
عن المنقضى او موصولاً به واما عطف والذين يؤمنون بما انزل اليك على المتقين
فانما يصح على نذر الوصل دون الانقطاع فليتنامل تعليلاً للوجود يعني ان الوجه
في التعبير عن الماضي والابن بلفظ الماضي اما بغيب حاصل له الوجود على ما حصل واما جعل
المرتقب بمنزلة المخفف فالاول مجاز باعتبار تسمية الكل باسم الجز والناهي استقارة
باعتبار تسمية غير المخفف بالمخفف فيرد على الوجهين اولاً انه كجمع بين الحقيقة والمجاز ولا
ينصو معنى مجازي يقع المعنى الحقيقي والمجازي ليكون من عموم المجاز والجواب ان الجمع هو
ان يراد باللفظ معناه الحقيقي والمجازي على ان كلاهما مراد باللفظ وهذا اريد
المعنى الذي بعض اجزائه من افراد الحقيقة دون البعض ثانياً ان وجوب اشتال الايمان
على السالف والمرتقب لا ينافي الاخبار عنهم في ذلك الوقت بانهم يؤمنون بالنقل بالسلف
اذ الايمان بالمرتقب انما يكون عند تحققه وان اراد الايمان بان كل ما ينزل فهو حق فهذا
حاصل لان من غير حاجة الى اعتبار تحقق نزوله والجواب انه لما حجب ذلك حجب
مقام الاخبار عنهم بانهم يؤمنون بكل ما يجب الايمان به ان تعرض لذلك سيما وقد اورد
يؤمنون بلفظ التصارع المبني عن الاستمرار وعدم الاقتصار على الماضي وهذا ظاهر
اذ اريد بالذين يؤمنون مطلق المؤمنين واما اذ اريد الذين آمنوا من اصل الكتاب
فلا يخفى عن تكلفهم انهم يتقوي الاشكال في قوله تعالى انا سمعنا كتابا انزل الاله قال السماء
لم يتقيل الا بما يحق انزاله بالحقيقة فكيف يكون سبيله يسيراً ما ذكر من جعل غير المتحقق بمنزلة
المتحقق غاية الامر ان الكتاب باسم المجموع يجب ان يراد به البعض او بكل على المعنوية الكتاب
الصديق على الكل وعلى البعض فاشارة الى دفع ذلك بقوله ونظيره قوله كل ما خطت به
فلان هو يصح بمعنى ان المراد من هذا الكلام يكون هو الكل من الماضي والابن جميعاً الا ان
فقط فوجب التأويل في هذه الآية ايضاً بمعنى ان الكتاب كانه قد نزل كلمة وسموه فالتجوز
في اتباع السماع على الكتاب المراد به الكل مع انه لم يسمع البعض ثم لا يخفى ان اعتبار التغليب
في انا وانت فعلياً انما يكون اذا اعتبروا عن الذي مع المتكلم بطريق الخطاب الغيب خلف
ما اذا قلنا اننا نحن فعلياً مع ان المتكلم واحد ليس الا كذا قيل الا فرادى متكاملاً ولم
اجدانه من التغليب مقوله ولانه ابي القرآن عطف على تعليلاً وقوله جيل ابي القرآن
التأويل بعضه فقط مشتملاً بالنازل كلمة وقوله واسمى عطف على قد نزل وقوله يكون
عليه عدم ارادة الماضي فقط وفي تقديم الاخر يعني ان تقديم الظروف للقرآن عليه
كما في قوله تعالى لا اله الا الله تحشرون وتقدم المسند اليه سيما الضمير وبنا الفعل عليه
ايضاً للقرآن عليه كما في قوله انا سيعيت في حاجتك ومعنى القرآ فائدة تعلق شئ بشئ

الصلوة

القول

مع نفيه عن غيره يعني انهم يقولون بحقيقة الاخرة لا بما هو على خلاف حقيقتها كما يزعم اليهود
وان الايمان بالاخرة مقتضو عليهم لا يتجاوزهم الى العمل الكتاب الذين لم يؤمنوا بالقرآن
فان كلامهم صادر عن وهم ورنه لا عن علم وتبين فلزم من هذين النقطتين ما سئل
الكتاب وبما هم عليه من الاخرة اعني اما ذلك الكلام من عرض وجانب الى الولاية على
ما يزعمونه اليقين ليس يقين بل محض جهالة وان ما يعتدونه الاخرة ليس بخبرة بل وهم
لاحقيقة له واما اليقين ما عليه المؤمنون والاخرة ما هم يعتقدونه
اي معناه الاجراس فاعلم من اخر بمعنى تاخر وان لم يستعمل كما ان الاخر بفتح الخاء افعال منه
والاول افضل اصله اول قبلت الخبرة واو افادعت فيه الواو الاول ومي صفة عالية على تلك
الدار كما لدنيا على هذه ولهذا قل ذكر الموصوف معهم مثل الدار الاخرة والدار الدنيا
وقد مجريان مع تلك الغلبة مجري الاسماء نزل موصوفهما حتى كانهما لبتسا قبل الصفات
بحسب الموقف اصله جنت بالضم اي صار محبوباً فادعت بالاسكان او سئل الضمة
وكلاماً رواية واللام للقسمة ولم يوت بعد مجريه مجري فعل المدح كما يقال والله لم يرحل
يصحبها بالكرم لان المراد الاضائة بوقد ما رتقى بقرينه المقام والاستعمال الشائع فمابين
اليوب والوقود صح بالضم لانه مصدر واما بالفتح فاسم لما يتوقده والاي وان لم يكن
الذين يؤمنون بالغيب استند ابل صفة ونصاً او رفعا على المدح فلا محل لها بمعنى على تقدير
عطف والذين يؤمنون بما انزل اليك المتقين او الذين يؤمنون بالغيب كما مر واما
على نذر اجزاء الموصول الاول على المتقين ورفع الثاني على الانباء كما سيجي فلها محل كون
اولئك على هدي خبر المبتدأ المذكور فيما سبق واما ذكر رهنما يعني عليه قوله والا فلا محل
استوجوبها من الله اما عندنا فبمعنى الاستحقاق والملافة في مجازي العبادات واما
عندهم فبمعنى الكرم في موجب الحكمة حتى لو لم يفعل لاستحقاق الذم لمخالفة الحكمة وان
جعلته تابعاً للمؤمنين اي صفة او نصاً او رفعا على المدح وقع الاستئناف على اولئك وهذا
مجرد احتمال لظهور ان ليس هذا السؤال اعني ما للمستقلين بهذه الصفات قد احتضوا بالهدى
ازيادة توجيهه ولا الجواب بان اختصاصهم بالنور غير مستبعد كغيره فائدة وازيادة بيان بل هو
اعادة للدعوى ثم تقدير كلامه مشرباً بان في قوله هدي للمؤمنين اختصاصاً وذلك بدلالة اللام
وكذا في قوله اولئك على هدي وذلك بتعليق الحكم بالوصف اذ المعنى اولئك الموصوف
بالصفات المذكورة على هدي فينبغي الحكم على الوصف فينبغي بتقايده واعلم ان هذا النوع
من الاستئناف يعني ان النوع المشتمل على إعادة ما عنه الحديث جواباً عن سؤال سبب الحكم
بخلاف النوع الذي لا يكون كذلك لقوله قال لي كيف انت قلت عليل سهداً ورجلاً
طويل فان قلت الاعادة باسم الاشارة من اي قبلي هذا النوع قلت الظاهر انه من قبيل
الاعادة بالصفة لانه اشارة الى الموصوف بالصفات لا الى نفس الذات فالاستئناف منها
سواء وقع على الذين يؤمنون او على اولئك واراد على الوجه الاحسن لكن الثاني لا يزيد على إعادة
الدعوى وقوله باعادة اسمه وباعادة صفة معناه باعادة ذكر من استوفى عنه الحديث باسمه
او بصفته نعم هذا ايضا مجرد تجويز نحو في رايها جانيه المعنى فلذا شرط ان يكون اختصاصهم

ان

الكلام

على

ذكر

بالهدى والفلاح على ما يتنازعنا بالهدى والفلاح عن اهل الكتاب الذين لم يؤمنوا
بما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم وظنوا انهم على مدي وان لم فلاحا وانما شرط ذلك ليكون المعنى
ان الكتاب مدي للذكورين وليس مدي لمن عداهم وانما اذا لم يحبل للتوبيخ بل لمجرد التوبيخ
اختصاص المذكورين بالهدى والفلاح فاما ان يكون المراد بالموصول الثاني هو المراد بالموصول
اول فيكون من اثار اخلابا عن القايمة واما ان يكون غير فيكون الكلام الاول بيان ان
اسباب مدي كجاعة والكلام الثاني ان جماعة اخرى محتضون بالهدى والفلاح ومثل هذا
محال فيه للعطف عند البلغاء ومجرد كون ما انزل اليك هو ذلك الهدى الباق لا يصح
العطف فضلا عن مجيئه فان قلت على تقدير التوبيخ ايضا ينبغي ان لا يعطف لتباين الجملتين
في الوضو والاسلوب قلت بل مما مناسبتان غاية التناصب لما سبق من ان المعنى على تقدير
التوبيخ ان الكتاب هدي للمتقين وليس هدي لمن عداهم وهذا معنى ما قال صاحب المعجم
ان الجملة راسها من مستنبعات هدي للمتقين وهذا خلاف ان الذين كروا حيث لم يعطف اذ لم
الجملة الاولى في الوضو والاسلوب ولا الثانية في التوبيخ واما جعل الواو اغنة فيعجز
وفي اسم الاشارة هذا الايدان ثابت على جميع الوجوه السالفة لا يختص بما اذا كان الاستعارة
على اولئك كما توهم وذلك لان اسم الاشارة اشارته الى الذات للاختصاص تلك الصفات كانت
قبل ذلك المشار اليه المتغير تلك الصفات بخلاف مجرد الضمير فانه كناية عن اثار الموصوف
وان كان مع الصفات ذهنا وخارجا وهذا كان في اياك فبعد ما لم يكن في اياه كما قد رتبنا
ومعه معلول يساوره ويعض على الاحداث والذمة مقدم ما في ظلمات الانبياء المحض ترجمه ولا
ان بالها عذما اذا ما راى يوما مكارم اعرضت عن كبريائه صميرى رحمه اوسله ومجته ودانط
عصب الصرته مخدما واحنا مع فاقو بحاجته عدادا في كبريائه وطرفا وبغش اذا ما كان يوم كبريته صدور العوال
وهو مخضب دما اذا الحرب اندب باجدها وشمرت وولى هذا النعم اقدم معلما قد لك ان يملك
مخشي نياوه وان عاش لم يعد ضيقا من الله كذا كنه تجب يقال عند استظام الشئ واستحسانه الصلوة
التغير والمراد بصاحب البك العرب متلصص يساوره نوايب غمرة وقصده على الاحداث متعلق بمخشي
او بمقدما والمعنى ان ذلك لا يشغل عن الاقدام مع كونه الشاغل التام في طلبات بدل من جملته
او صفة ارفع على المدي او ضيق الخوض في حجة شدة شعيرة معقول عدا عشت فخرت ثم عرفت
عطف بحجة التناء الى بعد ما بين القصد والتضيق اوسله عطف ما ولان غناد الحيارب اجد بها
فلما جمع بينهما ومجته عطف على مدلول ما سبق من اجد المذكورين شطط السيف طرافة التي في
العصب القاطع والظربة المضروبة بالسيف والتناء للنقل من الوصف الى الاسمة والحزم بالحكا
والزال المعجزين القاطع الاجامع حنو وهو ما فيه اعوجاج من التغير السرم وغيره ما قارب العلف
واملا عطف على البعير عدادا في معنى ترى افودة لان الكل عداد واحد للحيارب وطرفا عطف على
اول المعقولين حيلة عدادا في معنى ترى افودة وسر بالكره الكرم من الجبل المسنوم المعلم شهر الصفة من السومة
العلامة او الموصول للترجي بحث ليركب الارب الهدان الاتحق الثقل بمعنى الاستعلاء مثل العنبر
وتصور بملكهم من الهدى بمعنى ان هذه الاستعارة تتبعه مثبلا اما التبعية فلما يراها اولاني متعلق
بمعنى يحرف وكسبها في يحرف واما التمثيل فلكون كل من طرفي التشبيه حالة من عدا من عدا لانه

الهدى والفلاح على ما يتنازعنا بالهدى والفلاح عن اهل الكتاب الذين لم يؤمنوا

مستوراه

تولمه

حالم في انصافهم بالهدى على سبيل التمكن والاستقرار بحال من عمل الشئ وركبه فيكون الصفة مبهمة لانه
المركوب وقد صرحوا بذلك التشبيه اما في صورة التشبيه كقولهم جعل الغواية مركبا فانه مبهمة لانه
قولك الغواية مركب اي مثل المركب واما في صورة الاستعارة كقولهم اقعد غارب الهوى حيث
جعل الهوى مظهرا لاستعارة بالكناية واثبت له الغارب تحديدا وذكر الافعال وشيئا وهذا الظاهر
وانما الحياء في امثلة الجمل فمقتل شئ لان معناه ان الجمل مظهرا وموشية الاصح انه استعارة تتبع
شبه الانصاف بالجملة استعاره عليه بامتنان المطية فذكر المشبه به واريد المشبه ثم اعتذر لانه
في الفعل وجعل المفعول اعني الجمل قرينه لا يقال هذه استعارة تتبعه في يحرف حيث شبه
انصافهم بالهدى على سبيل التمكن والنبات باستعلاء الزاكن المركوب فاستعارة يحرف الموضع
للاستعلاء كاشته استعلاء المصلوب على جذع النخلة واستعاره فيه باستقرار المطوف في
الطرف فاستعارة يحرف الموضع للطرفية في قوله تعالى حكاية ولا صلبكم في جذوع النخل ولا
حاجة الى اعتبار التمثيل وشبه الحالة بالحالة لانا نقول ليس مقصود المصنف بالمثل وشبه الحال
بالحال الاما دلالة لان يكون من قبيل اراك مقدم رجلا ويؤخر اوى حيث لا استعارة في شئ من المندوا
اي نحوه لا حاجة الى كلمة اي والمقصود ان من هم صفة هدى مؤس باللفظ والتوفيق
لا كما صورا في الجماعة اي خلق الهدى فيهم كنه كنه اي غايته وكنه الشئ وقية وفي الاما كس
قد رتبنا مشبهه وفلان يقارن اي يطلب مستواني ومذاشني لا تقادر قدره قال الهدى
مواوواش خويلدين مرة يرل خالدين وفيه ولقد وقعت جواب القسم والخطاب للبطير وتذكروكم
للتعظيم ولذلك استعطف البطير الواقعة عليه حيث اقم بها بل ياتها قصد الى اية التعظيم
والمرية الكمية بالنظر الى كثرة البطير قد سمع ان اي منها جمع على السندود وسقط نون بالاضافة
ولا حاجة اليه الشوفي ذيان الهدلين هكذا يعر الى البطير المربة هدوة على خالد لعل علمي يحرم
فلا واني لا ياكل البطير مثله شبه امس لابن من السمل برفع البطير المربة على انه فاعل فاعل فاعل
لقد علقن اي لقد علقن البطير بعنه وبغرة عنة اما بحسب العربية فالامر كذلك واما بحسب
الرواية عن العراء ففي بعض الكتب كما ذكره المصنف وفي كنه منها ان لاعة مع الراء واللام قوله
كانت في موقع المصدر لقوله مائة والعاء في هي زايدة والاثرة بفتح الهزة والتاء التاء واللام
اسم من استتر بالشيء استنبه وقوله في عزم متعلق بحيلة او بالطرف الواقع موقع المفعول
اعني بالثبات ومشي الاصل الموضع الذي يثبت اليه اي يرجع مرة بعد اخرى وتقال للثبات ثباته
لان اهله يتصرفون في امرهم ثم يتوكلون اليه معنى على جبالها على افرادها واستقلالها اصله
جوال بمعنى حول الشئ وتعدت جباله وبحياله اي ما زانه قد اختلف الجحان يعني على
هدى والمنحرف يعني ان بينهما عازا في التغير والوجود اذ الهدى حاصل في الدنيا وانما الفلاح
في الآخرة مع ما بينهما من المناسبة فالحالان متوسطان بين كمال الاتصال وكان لا انقطاع
فلذا جاء الكلام مع العاطف وهذا بخلاف كالايعام والعاقلون فانها شئ واحد بحسب
المقصد والمال وان تعدد اوجب اللفظ والمفهوم تحت صج اطلاق المصنفين وفائدة
الدلالة ذكر الضمير الفصل ثلث فوائد الاولى الدلالة على ان ما بعده جبر لايت لانه
انما يتوسط بين المسند والمحمول لا بين الموصوف والصيغة وهذا الاعتبار سمي ضمير الفصل الثانية

الهدى والفلاح على ما يتنازعنا بالهدى والفلاح عن اهل الكتاب الذين لم يؤمنوا

فنى

الهدى والفلاح على ما يتنازعنا بالهدى والفلاح عن اهل الكتاب الذين لم يؤمنوا

تأكيد الحكيم لما فيه من زيادة الربط حتى قال الحكيم ابو نصر الفارابي ان معنى قولنا زيد موالعادل زيد
كعادته وما قبله لنا كيد المسند اليه لانه عجزه زيد نفسه القادح ليس شئ الثاني افادة
قصر المسند على المسند اليه بشهادة الاستعمال مثل ان الله موالعادل كنت انت الرقيب عليهم
ويحذف ذلك وهذا انما سمى اذا ثبت الغرض في مثل كان زيد موانض من عودها الخفية بكرة
ولا فتعرف الخبر بل ان الجنب ينفذ فصره على المبتدأ وان لم يكن هناك ضمير فصل مثل زيد الابه
واو الشجاع وتعرف المبتدأ بلام الجنب ينفذ فصره على الخبر وان كان مع ضمير الفصل كقولك
الكرم موالعادل والدين موالعادل والدين موالعادل اي لكرم الاسفوي ولا حسب الامال
ولا دين الا للضيعة وكلامه في الباقي مشعر بان مثل هذا التركيب ينفذ فصره المبتدأ على الخبر
سواء كان المفعول باللام مبتدأ او خبرا فتدبر بان معنى قوله فان الله موالعادل ان جالب
الحوادث موالعادل لا يغير فوضع الموضع جالب الحوادث كما يقول ان ابا حنيفة ابو يوسف
يزيد ان النهاية في الفقه ابو يوسف لا يغير فيضع ابا حنيفة موضع ذلك الشهرة بالناس في
علمه كما اشهر الموضع بجلب الحوادث وان معنى قوله فان الله موالعادل ان الله موالعادل
للحوادث لا يغير الجالب رد الاعتقاد ان الله ليس من جملتها في شئ وان جالبها الموضع
كما لو قلت ان ابا يوسف ابو حنيفة كان المعنى انه النهاية في الفقه لا المفاضل والاعظم ان
قولنا الله الجالب للحوادث لا يغير الا فصره جالب الحوادث عليه مثل قولنا الجالب للحوادث
مولعادل على ما قال صاحب المغناج ان قولنا المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاما مبنيا على
الانطلاق على زيد وكانه رد لكلام الفائق ومعنى التنريف في المنطق يعني يجوز ان
يكون للعهد ومعناه ظاهر الا ان السابق الى كثير من الالهام ان قوله فاصح من هو
فقتل زيد الثابت ليس تنقيح بل المتناهي مع السابق زيد حتى لو افترض على ذكر زيد كان خبرا
لا مبتدأ لانك قد عرفت ان انسانا قدما وانت كالمطالب ان يحكم عليه بانه زيد او عمرو
او غيرهما فان قيل من السابق في معنى زيد الثابت ام عمرو ام غيرهما فينبغي ان يجاب بزيد السابق
سنين زيد ليكون على وفق السؤال ولان ذكر الموصول عنه اتم قلت مستوفى بقوله قام زيد
في جواب من قام قال الله تعالى ولينزلهم من خلق السموات والارض لينزلهم جنتهم العز
العليهم وكذلك بحسبها الذي انشأ ما في جواب من يحي العظام واورد الشيخ عبد القادر في دليل
الاعجاز كلاما يؤيد اوله كلام المصنف واخره كلام المفسر في ذلك انه قال انك في قولك زيد
منطلق وزيد المنطلق ثبت فاعل الانطلاق لزيد لكن ثبت في الاول فعلا مالم يسمع من
اصله انه كان وفي الثانية فعلا قد علم السامع انه كان ولكنه لم يعلم لزيد فاذا لم يعلم انه
كان من انسان انطلق مخصوص وجوز ان يكون ذلك من زيد ثم قيل لك زيد المنطلق
انقلب الى الجواب وجوبا وزال الشك وحصل القطع بانه كان من زيد ثم اذا قلنا بزيد هذا
الوجوب قيل زيد منطلق فلماذا جاز زيد منطلق وعمودون زيد منطلق وعمولات
الانطلاق المخصوص الذي كان من زيد ينبغي ان ثبت لعمرو ولو كان ذلك منهما جميعا كان
ينبغي ان يقال زيد وعمروهما المنطلقان واذا قيل المنطلق زيد فالمعنى على انك رايت
انسانا ينطلق بالبعد منك فلم ثبت ولم تعلم ازيد موالعادل وعرفنا لك صاحب المنطلق

زيداي هذا الشخص الذي نراه من بعيد مؤزدا وقد شاهد لابس ساج وقد كنت تعرفه فنضيفه
فيقال لك اللابس الرباع صاحبك الذي كان معك في وقت كذا فيكون الرض
ابيات انه ذلك الشخص المعهود لا اثبات للابس الرباع لانه شاهد او على انهم
يشيرون بالمعنى الثاني لتنريف المنطوق واطبق الناظر في هذا الكتاب على انه يرب
بذلك تعريف الجنب بعين الحقيقة المعنى العبد الذي ثم منهم من زعم انه لغز المسند
على الخبر نظرا الى قوله لا يبعدون تلك الحقيقة على غير ما يحسن ونزول في مثل زيد الابه
وعرو الشجاع ونتم من ذهب الى ان قوله لا يبعدون تلك الحقيقة ليس تنقيح اذ ليس المنقول
نفس حقيقة المفعول ومنهم من ذهب الى انه لغز المسند على المسند اليه فصره على زيد
العبد فصره افراد وينبغي ان يعلم انه اشارة الى معنى آخر لتنريف الخبر اورد الشيخ في دليل الاعجاز
بعد ما ذكر العهد الجنب بعين حقيقة حيث قال اعلم ان المحر الموقوف باللام معنى اخذ قيفا
يكون المناهل عنده كما يقال يعرف ويكره ذلك قولك موالعادل المحامي لانه لا يسمع الى معنى علم
انه كان ولم يعلم من كان كما في زيد المنطلق ولا يري ان يفسر معنى عليه على انه لم يحصل
لغيره على الكمال كما في زيد موالعادل ولا ان يقول انه طامرانه بهذه الصفة كما في قولك ووالدك
العبد ولكنك يري ان يقول لصاحبك مثل سمعت بالسطل المحامي وهل حصلت معنى هذه
الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحي ان يقال ذلك له وفيه فان كنت فعلة علما
ونظرة حتى يتصوره فعليك بصاحبك واشد به يدك فهو ضالك وعنده بعينك
وطريقته طريقه قولك مثل سمعت بالاسد مل يعرف ما سوفان كنت تعرفه فزيد هو هو
بعينه ثم بالغ في توضيح هذا المعنى فكشفت اشكائه وقال هذا كله على معنى الوهم والتقدير وان
تصور في خاطره شيئا لم يره ولم يعلم ثم جرحه بحجج ما علمه وليس مني ما علمه على هذا الضرب
المؤمن من النعم فانه يحسن على انك بقدر شيئا في مملك ثم تغير عنه بالذي كونه اخوك
الذي ازيد عنه لمسلمة حبك وان تعصب الى السيف بعصب عمر من مثل عمر قايلا ومولك
او تميز على طرق متعلين كزرو ووجه البنية على الاختصاص بتوسط الفصل وتنويع
المستلحق بلام العهد طامر واما بالمعنى الاخر فلا تهم به لا يبعدون الحقيقة فضلا عن الحصر
والاختصاص واما اسم الاشارة فلما مر من كونه بكرة التعليل بالوصف والجواب ان المراد
كمال الهدى والفلاح على معنى السبق يقال فحلت الارض شققها ومنه الفلاحة المحرارة
والجديد بالجديد بفتح الي شق ويقطع قنى على اثره في الاساس معية وقبيلة وقبيلة
على اثره اذا تبعته اياه وكذا عقبه حيث على عقبه وعقبته بالشئ حيث بالشئ على عقبه
فين الجنبين تبين في العرض والاسلوب موالعادل والطريق اما التباين في الغرض نظام
اذ الغرض من الاول بيان ان الكتاب بالغ في الهداية جد الكمال بقرير النقي الرب عنه وحقيقا
لكونه ذلك الكتاب الكامل ومن الثانية وصف الكفار بانه لا يجدى عليهم اللطاف ولا يؤثر
فيهم الانذار واما في الاسلوب فلان طريق الاول الحكم على الكتاب بحجة محذوفة المبتدأ
موصول بحرفا ذكر المعنيين واحوال المؤمنين وطريق الثانية الحكم على الكافرين بقصدا
بحجة تامة مصدره بان المشورة بالاخذ في فن آخر فاعني قيل كان الاولي مسوقة لوصف الكتاب

اراد به انما اصل العلي رحمه الله

قوله

الاضر

قوله

اوله

بانه هدى للمقتضى كذلك الثانية مسوقة لوصفه بانه ليس هدى لا ضد ادم قلنا الحكم على الكفار بان وجود الحكم وعدمه سواء عليهم لا يقتضى ان يكون كون الكتاب بهذه المثابة غرضاً مستقلاً الكلام على ان الغرض من وصف الكلام في هذا المقام يحتمل شانه وذلك في الاشغال به دون
موجع الاشغال فهو في الحقيقة كالجاري عليه يعني ان الذين يؤمنون بالغيب لا جعل
مبدأ اجزاه اولئك على مدي وكان كلاماً مبتدأ في اللفظ غير تابع لشيء لكنه في المعنى تابع
للمعنى لانها جملة استنباطية واقعة متوقعه الجواب عن سؤال فاشي عن قوله هدى للمقتضى
في حكم المقتضى لان الجواب مبني على السؤال فالسؤال مبني على منشاءه ومع لا يبقى
فوق بين كون الذين يؤمنون كلاماً مبتدأ وبين كونه موصوفاً فالمقتضى صفة له مجزواً
او مدحاً منصوباً او مرفوعاً وكما لا مجال للعطف على تقدير الاتصال فكذلك على تقدير
الانقطاع والابتداء فان قيل فيلزم ان لا يصح العطف على الجملة الاستنباطية اصلاً
قلنا نعم اذ لم يكن الجملة التي منشاها السؤال صاحبة للعطف عليها ولم يكن الواقع
موقع الاستنباط من المعطوف والمعطوف عليه جميعاً فان قيل هذا الشكل بما اذا جعل
والذين يؤمنون بما انزل اليك مبتدأ اجزه اولئك على هدى حيث جازت بالعطف
وصلحت لعطف جملة ان الذين كفروا عليها قلنا قد سبق ان جملة والذين ترضيه صاحبة
للعطف بخلاف جملة ان الذين ولذا صدرت بان المشورة بالاخذ في كلام اخر على ان ذلك
وجد مجموع ثم تقرير جواب الكتاب مع وضوحه قد ضي على البعض حتى قالوا المراد ان قوله
الذين يؤمنون الى قوله استنباط جواباً عن سؤال وقوله ان الذين كفروا لا تصلح جواباً عن
ذلك السؤال فلا يصلح عطفه عليه ومذاهب انه ليس كلام المصنف ليس مستقيم لانه اذا قيل ما بال
المتبين خصوصيين يكون الكتاب مبدئى لهم دون من سوام استظم غاية الانشطار ان يقال
لان المؤمنين الموصوفين بتلك الصفات احق بذلك والكافرين الموصوفين لا يستقيم الكتاب
ويستوي عليهم وجوده وعدمه ومن مذهب ذهب بعضهم الى ان ترك العطف مذهباً لكان
الاتصال والاحكام في الغرض وبعضهم الى انه استنباط جواب سؤال وهو ما بال غير مسموع
الكتاب هدى لهم ولم يتفقوا به يعني ان ذلك لا يحوزهم بالكيفية واصرارهم وبطلان
استعدادهم وشئ من هذا الايلام ما ذكره المصنف والقول بما قاله والتعريف
في الذين كفروا يريدان تعريف الذي كثر في ذي اللام قد يكون للهدى وقد يكون للجنس
وكما ان الجمع الموقوف بلام الجنس قد يقصد به جنس المجموع الى ان يجاب به فيستغرق وقد يقصد به
الجنس الثلاثة فذلك الذين وكما ان الاصل في الموقوف بلام الجنس الاستيفاق ما لم نعلم قريته
البعضية فذلك في الذين ومنها الاجزاء عنهم باستنواء الانذار وتركه قريته دال على ان المراد
بالذين كفروا المصدرون منهم دون الذين يحرم عليهم اللطاف ويؤثر فيهم الانذار ومن الذين
آمنوا من الكفار كما ان الحكم بالترخيص ثلاثه فزود في قوله تعالى والطلقات ترضى بانفسهن
ثلاثة فزود على ان المراد من دوات الافراد خاصة فقوله وان يراد عطف على ان يكون
على طريق البيان وقريته العهد ان مولاه اعلام الكفر والمشهورون بحيث يتبادر اليهم
ايهم عند الاطلاق وقوله متساو لا كل من صم وغير صم يعني حيب دلالة اللفظ من غير نظير

المراد من الذين كفروا المصدرون منهم دون الذين يحرم عليهم اللطاف ويؤثر فيهم الانذار ومن الذين آمنوا من الكفار كما ان الحكم بالترخيص ثلاثه فزود في قوله تعالى والطلقات ترضى بانفسهن ثلاثة فزود على ان المراد من دوات الافراد خاصة فقوله وان يراد عطف على ان يكون على طريق البيان وقريته العهد ان مولاه اعلام الكفر والمشهورون بحيث يتبادر اليهم ايهم عند الاطلاق وقوله متساو لا كل من صم وغير صم يعني حيب دلالة اللفظ من غير نظير

المراد من الذين كفروا المصدرون منهم دون الذين يحرم عليهم اللطاف ويؤثر فيهم الانذار ومن الذين آمنوا من الكفار كما ان الحكم بالترخيص ثلاثه فزود في قوله تعالى والطلقات ترضى بانفسهن ثلاثة فزود على ان المراد من دوات الافراد خاصة فقوله وان يراد عطف على ان يكون على طريق البيان وقريته العهد ان مولاه اعلام الكفر والمشهورون بحيث يتبادر اليهم ايهم عند الاطلاق وقوله متساو لا كل من صم وغير صم يعني حيب دلالة اللفظ من غير نظير

القرينة وقوله ودل على تناوله للمصيرين اي على ان المراد به في حق الحكم المصدرون خاصة
دون من سوام والا فالتناول كان ثابتاً بدون ذلك وفي الكلام اشارة الى ان العلم
براديه العموم دلالة ويخرج البعض حكماً والى ان مثل هذا الجمع للعموم لا لاطلاق الصالح للكلام
والسبب من غير ظهور في احد مما على ما ذكره في بعض المواضع من هذا الكتاب فقد ذكر في قوله
تعالى فاذا طلغتم السماء لانه لا عموم ولا خصوص ولكن النساء اسم جنس في قوله المصنف
اراد دوات الاقراء واللفظ لا يقتضى العموم بل هو مطلق في تناول الجنس صالح لكل واحد
ومن مذهب ذهب كثير من الى ان المراد منها ايضا الاطلاق والنقيد لا العموم والتخصيص
وصفت اي اجري على ما يتصرف بالاستنواء كما يجري المصداق على ما يتصرف فلها
مبالغة اعم من ان يكون تغايراً كما في كلمة سواء واربعة ايام سواء فمضى قرا تاجراً ولا جاب
منه الالة فانه في موقع اسم فاعل مسند الى الانذار وعدمه اسناد الفعل ال فاعله او اجبه
الى مبتدأ به ووجه افراده على الاول ظاهر وعلى الثاني للنظر الى جهة المصدرية وكذا قال
في الاول كانه قيل ان الذين كفروا مستوي عليهم انذارك وعدمه وفي الثاني سواء عليهم
انذارك وعدمه وهذا الأرجح لانه لما كان غير صفة فالاصل ان لا يعمل لان الغرض من الوصف
بالمصدر موالمبالغة حتى يكون المعنى في رجل عدل انه كانه نجس من العدل واذا جعل بمعنى
اسم الفاعل او جعل على حذف المضاف فان ذلك الفعل ابتداء جعل الفعل مع
فاعله المضمر فليست تابع في عبارتهم والا فالجرح عنه منها موصولة لا مجرد الفعل في تقرير الجواب
ان انذرتم ام لم تنذرتم وان كان في اللفظ جملة فعلية استنباطية لكنه في المعنى مصدر مضاف
الى الفاعل اي انذارك وعدمه وموقعه ان خبر عنه وقوله يعملون مع المعالي على التخييش
اي الذين مومنا وكذا الاياكل السمك يقال الى معناه فيحصل اسم عطف عليه الاسم الذي هو
ان يشرب وهذا معنى بجواب اللفظ لان جعل الفعل الذي هو الاياكل في تقدير المصدر
فلما قيل فان قيل هذه الواو بمعنى مع لان التي انما سمعنا التجميع بينهما فلم يجوز ان يكون المذكور
مفعولاً لبعده كما قولك ما صنعت واياك ولا يحتاج الى التزم بجواب اللفظ قلنا لانه
لا يلزم لصاحبه مفعول الفعل الذي هو الاياكل بل ان كان ولا بد فلصاحبه مفعول فعل
بما لا يعني اي لا يكتفى منك اكل السمك مع شرب اللبن والهزة وام مجردتان
يعني الاستنواء شروعا في التفسير الجواب عن السؤال الاول ويدفع سوا الاقراء الاول
فلان تجريد الهزة وام بمعنى الاستنواء من باب مجاز اللفظ وانما الثاني فلانه لما جعل الفعل
خبراً عنه تناول جعله في معنى المصدر بوجه السؤال بان الهزة للاستنواء ولصدر الكلام فلا يصح
ان يجعل ما بعدهما فاعلاً ومبتدأ مقدم الخبر وام منها مجرد معنى الاستنواء فليست اعني معنى الاستنواء
الامتداد فاجاب بان الهزة وام منها مجرد معنى الاستنواء فليست اعني معنى الاستنواء
والدلالة على احد الامرين ثم بوجه السؤال بانها لا تجزى ما معنى الاستنواء لكان الاضمار عنهما
بالاستنواء مكرراً اخالياً عن الغاية بجهة قولك المستويان مستويان فاشارة الى الجواب بان
الاستنواء الذي تجزى الهزة وام لمعناه مو الاستنواء الذي كاننا متضمنين له عندئذ
الاستنواء اعني الاستنواء في علم المستنواء والاستنواء المستفاد من سؤال الاستنواء في العرض

ن

المراد من الذين كفروا المصدرون منهم دون الذين يحرم عليهم اللطاف ويؤثر فيهم الانذار ومن الذين آمنوا من الكفار كما ان الحكم بالترخيص ثلاثه فزود في قوله تعالى والطلقات ترضى بانفسهن ثلاثة فزود على ان المراد من دوات الافراد خاصة فقوله وان يراد عطف على ان يكون على طريق البيان وقريته العهد ان مولاه اعلام الكفر والمشهورون بحيث يتبادر اليهم ايهم عند الاطلاق وقوله متساو لا كل من صم وغير صم يعني حيب دلالة اللفظ من غير نظير

المسوق له الكلام كانه قيل المستويان علمك فيه حتى استغلت به تنويفي عدم التأثر كانه
رتبه انذرهم ام لا فقبل له ذلك وقد قال ان المراد ان المستويين في صحة الوقوع مستويان
في عدم النفع لكن كما ذكرنا اليق يقولون جردنا المعنى الاستواء منسجعا عنهما معنى الاستغناء
فيجب ان يكون ذلك مولا استغناء الذي كان مع الاستغناء وهو الاستواء في علم المستغنى
والا يكن ذلك مجردا عن مجرد الاستغناء فما ذكرنا اقرب الى الحقيقة ثم التحقيق ان الواقع
موقع الفاعل والمبتدأ، موحى بحرف والفعل قال ابو علي انما جعل الفعلان مع الحرفين
في ما قبل اسمين بينهما او المصطف لان ما بعد صيغة الاستغناء وما بعد فعلها مستويان في
علم المستغنى لاننا نقول امت ام تعبدت اذا استوى قيام الحافظ في عبوده فيطلب
هذه السؤال التعيين فلما كان الكلام استغناء عن المستويين اقيمت صيغة الاستغناء وعدها
مع ما بعدهما مقام المستويين وما قيا مكم وقعودك كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص
في انا افعل كذا ايها الرجل مجاميع الاختصاص وذهب بعض الجوين الى ان سؤالي مثل هذا المقام
جزء منبذ اخذ وف اي الامر ان سواء على وان العبرة بما بعد ما بين الامرين والفعلان في معنى
الشرط والحكمة الاستغناء عن الامر ان سواء هذه دالة على الجزاء اي اقيمت او تعبدت فالامرات
سواء على ولذلك استحسن الاخفش ان يقع بعد العبرة سؤالي الماضي وذلك لانه يصير في المستقبل
واقادة الماضي معنى المستقبل اذ دل على ارادة معنى الشرط وانما افادت العبرة فائدة ان الشرطية مجاميع
استعمالها فيما لم يتحقق حصوله وجعلت ام بمعنى او لا شتر الكما في فائدة الايجد الامرين
ويرشدك الى ان سواءهما في موقع جزاء الشرط ان قولنا سئل اقيمت ام تعبدت قولنا ولا بالي
اقيمت ام تعبدت واحد ولا بالي ليس خبر المبتدأ بل المعنى ان امت او تعبدت فلا بالي بهما وخص
استعمال العبرة في هذا المعنى بما بعد سواء ولا بالي وبما يؤدي مؤداهما لان المراد التسوية
في الشرط بين امرين فلا بد فيما يقع موقع الجزاء من معنى الاستغناء قضاء حتى المناسبة
ولهذا الزم تكرير الشرط ولم يصح لا بالي اقام زيد فعل هذا يكون خبرا من الحجة الشرطية والمعنى
ان الذي كثر وان انذرت اول من نذر سواء عليهم ومعنى الاستواء الذي جردنا له
سواء استواء مما في علم المستغنى عند استعمالها في الاستغناء ومنها قد استغنى
وبقي الاستواء في العلم بعلم غير معين صح بخط المصنف رحمه الله بكرة ليا اسم فاعجل
اي بعلم لا يعيد التعيين ثم انك تطلب الاستغناء التبيين وبجدة اي جردنا له
الاستغناء والقاء فذلك الظاهر ان خبر جردنا الاستغناء حتى يكون القراءة
عليهم انذرهم نفع العبرة انذرهم نفع العبرة لكن لما لم يوجد هذه القراءة ولم يكن هذا
مثل قد قبل نفع الدال وسكون الفاء دسب المحذور على ان خبر جردنا الحرف الاغنى العبرة
الثانية ليكون القراءة عليهم نذرهم نفع اليم وسكون النون من غير صيغة اصلا لكن هذه القراءة
ايضا مما لا يوجد ولا العبارة يدل عليه مولا في الجمع بين التاكيد على غير جردنا وحصل
التخفيف على طريق الشذوذ مثل لاهنا لك المرتفع وسالت مزيل بالالف وكلامه في
مثل هذه المقامات ليس طبعنا في القراءات بل في الرواة والحكمة قبلها اغراض
سؤالي في ثبوت الكلام او بين كلامين متصلين معنى جملة او اكثر لا محل لها من الاعراب

في قوله مستويان
في قوله مستويان

لكنه سوى دفع الابهام وجوز بعضهم كونه لدفع الابهام بعضهم كونه في آخر الكلام ولما اشترط
كونه للثبوت فيما لم يستغنى عنه لا يخفى ان جعل لا يؤمنون بيانا للاستواء او لي من جعله خبر العلة
جرواه وانهم يكون محله الزعم وانما ذكره انما موعلي بتدبر كون سواء عليهم انذرهم جملتهم
وخبر لا صنف الباعيل وانما على هذا التدبر فلم يبين موقع لا يؤمنون وانما محل خبر الله فالظاهر
ايضا بيان وتاكيد الختم والكلمة اخوان اي في المعنى واللام وصل المعنى وان افترق معنهما
مما في وجه لا تخم ولا تغنيه رد لما يدعي اليه بعض المنسقين يعني انه ليس بحقيقة بل مجاز ليس
بجواز مرسل بل مبني على المبالغة في التشبيه وهو الذي يسميه المناغرون الاستعارة والمصنف يسميه
انبا عال الشج عبد الناصر وكثير من القدماء الى الاستعارة والتشبيه كما قال في قوله تعالى
واعظموا بحمل الله مجوز ان يكون تشبها وان يكون استعارة ويعينون بالنبيل ما يكون وجه التشبيه
فيه مترا عام من عدة امور وبلا استعارة ما يكون بخلاف ذلك فتقوله من باب المجاز يعني المجاز
الذي علاقته المشابهة ليقع حصه في النوعين على ما يستضي طامر العبارة اما وجه الاستعارة
فهو ان يشبه عدم تنوذا الحق في القلوب وتحتسب من الاستماع عن قوله بالتحتم عليها اي يكونها محتوما عليها
على ما ينبغي عنه قوله كانهما مستوثق منها بالتحتم وتشته عدم اجلاء الاضار للآيات والادلة بالتغني
عليها اي كونها معطاة عليها كل منهما تشبه معقول لمجسوس والجامع الاشكال على اشياء القبول لما منع
ثم استعمال لفظ التشبيه في المشبه واشتق من الختم المجازي صبغة الماضي فيكون الاستعارة في ختم
لصريحة سعية وفي غشاوة نصيحة اصلية واما وجه التشبيه فهو ان تشبه حال القلوب والاستماع
والابصار بحال اساء مخلوقة للاستغناء بهما مع المنع عن ذلك بطريق الختم والتغني ثم استعمال التشبيه
اللفظي الدال على التشبيه والجامع عدم الاستغناء عما خلقي للاستغناء بهما بناء على ما منع عارض بزمه
وبلا صنف مع الكيف بالاستغناء وهو كما ترى امر عقل مركب من عدة امور وقد تنوع من طامر عبارة
الكتاب ان المشبه هو القلوب والاستماع ومن مهنها ذهب بعضهم في الوجه الاول الى ان القلوب
استعارة بالكناية والختم تحيل في بعضهم في الوجه الثاني ولا يخفى على من له قدم في علم البيان ان الوجه
ما ذكرنا وان قوله بحمل القلوب الى وجه بمنزلة قولك لحمل الحبال كونهما والشرع على كذا كانهما ناطقة به
وان بمارنة ظاهرة في ان الختم والتغني مجاز مع كونهما الى مذهب السكالي في رد الاستعارة
البعية الى الاستعارة بالكناية فذلك بحث اخر ونعم ما قال بعض أهل التدقيق انه اذا كان الغرض
الاصلي والواضح التحليل تشبه المصدر وذكر المتعلقات بالعرض التبع فالاستعارة بتعنية كما في قوله
يقري الربيع رياض الحزن مرفهوا اذا سري النوم في الاجان ايقاظا فان تشبيهه بحسب الصالحة
انما هو في ما بين منوب الربيع والقوى لا فيما بين الربيع والضيف او الايقاظ والطعام واذا كان
في المتعلق وذكر الفعل تبع كما في قوله تعالى سقنن عهد الله فاستعارة بالكناية لشيوع تشبيه
بالعهد وان كان الامر ان على سواء كما في نطق الحبال لتحليل اكل من تشبه الدلالة بالنطق والحبال بالنا
جسث وقد جعل بعض الممارسين الظاهر ان هذا تاييد وتاكيد للاستعارة حيث استغفار
الختم للجنة اللسان كما استعمل ما موكا بحسب القلوب والاستماع فكان الالبس تدعيم على ذكر التشبيه
كما تقول المراد بالحسنة ما يحتمل ان يكون باعتبار مجرد مدلولها وان يكون باعتبار ما يتضمنها من
الحالة المحضه على ما يشعر به البيت الثاني فيمثل التشبيه ايضا فلم اسند الختم الى الله يعني ان الختم

في قوله مستويان
في قوله مستويان

وام

بمعنى الختم

اذا كان استغارة لا تمنع قبول الحق او تمثلا بحال الغلوب بحال اشيا خرجا بينهما وبين
الاستغارة فاستاده الى الله تعالى بانه المانع من قبول الحق والضارب للحجج استغارة
وبالحجة المحدث لتلك الصفة او بالحال وذلك يتبع لا يصح استغارة الى الله تعالى وتقرر الجواب
ان المقصود من هذا الكلام وصف الغلوب بانها كالختم عليها في عدم نفوذ الحق فيها وعدم
الاستغارة بها في الاعراض الدينية اما بتقديرا وبما تاملنا من الله تعالى او بحكاية عن الكفرة الخ في
الوجه الخامس وهذا ما اشارنا اليه من ان التشبيه بالحجج المبني للتعاطي وبالحجة في اسناد ذلك الختم
المجازي الى الله وجود الاول انه كناية ايمانه عن شرط يمكن الصفة المعبر عنها بالختم فهم لان هذا المعنى
ملزوم لكون الفعل مخلوقا لله تعالى كما يقال فلان محبوس على السركانية عن شرط يمكن التفرقة فيعقد
مدلول اللفظ لا يتعلل به الاثبات والتفريق بل يستلزم منه الملزوم لكن المصنف قد شرط في
الكتابة امكن المعنى الحقيقي وقد لا يشترط كما يستظهر عليه وقد صرح بالتفصيل في قوله تعالى ولا ينظر
اليهم يوم القيمة حيث قال اصله فبين يجوز عليه النظر كناية ثم جاء بمنع الجوز عليه النظر مجرّد المعنى
الايمان مجازا وشبه ان يكون مثله من مجاز الكناية يسمى مجازا وكناية بالاعتبار من الثاني
ان الجملة بينهما وعلى حالها استغارة تمثيلية شتمت حالها بحال قلوب محفنة او متدرة ضم الله عليها
اي جعلها عديمة الاستغارة بالآيات ثم ذكر الجملة الدالة على المشبه بها كما في قوله اراكم تقدم رجلا وتوخر
اخرى فكما انه ليس ههنا من المحاطب تقديم وتاخير للرجل فكذلك ليس ههنا من الله تعالى منع عن قبول
الحق غيبة الامران الختم ههنا كالوعبر في الكلام المذكور عن المتقدم والتاخير والرجل لفظ
مجازي الثالث ان الاسناد مجازي من باب اسناد الفعل الى السبب كما في قوله من لا يميز بين المدينة
فانما هم اي المانع من قبول الحق موثنيان او الكاذب فيه لكنه لما كان تمكين الله واوداره اياه
اسناد اليه فيكون بمنزلة احضار الاربع في كون المسند والاسناد مجازين الرابع ان لا يكون
الختم مجازا عن الاجاء الى الكفر والمنع عن قبول الحق حتى تمنع استاده الى الله تعالى بل عن ترك
الفكر والاجاء الى الايمان ومع يصح استاده الى الله تعالى خفية ثم ليس المقصود من هذا الكلام اعني
ترك الله تعالى تجايم الى الايمان مدلوله المحقق بل هو كناية عن تنبيههم في الكفر والضلال اذ
ينفصل منه الى ان مقتضى حالهم الاجاء لولا ما منع اتينا التكليف على الاختيار ومنه الى الآيات
والنذر لا يغني عنهم والاطاف لا تحدى عليهم ومنه الى اصرارهم على الكفر وتنبيههم في الضلال هذا
مراعاة من كلامه وفسح عنه قوله عن ترك الفكر والاجاء بالختم وقد قال المراد ان الختم
المستعار مجاز عن ترك الفكر لعلامة اللزوم بهما فهو مجاز بمنزلة الختم وليس الختم استغارة
على تشبه ترك الفكر بالجامع المنع اذ الختم احدث ما يمنع محسوس وهذا ترك رفع مانع معقول واستغارة
الاحداث للعدم بعبد فلهذا جعل الختم اولا مجازا عن احداث هه في الغلب بمنع عن خلوص
الحق فيه لاعتد عدم نفوذ الحق فيه كما هو ظاهر كلامه ونحن لا نرى بعد اجعل الختم تشبيها للتعاطي
مجازا عن منع قبول الحق او عن ترك الفكر ومبديا للمنعول عن عدم نفوذ الحق الخامس
ان يكون حكاية الكلام الكفرة لا بعبارتهم فان قولهم قلوبنا في كنهه مما ندعونا اليه وفي ذاتنا
وقومنا بيننا وبينك حجاب مومن ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة وكوفي
الغصن من هذه الحكاية الى انهم لا يعرفون الا بالذوق السليم وكون اسناد الختم الى الله تعالى

جاء
جاء
الاستغارة
خلقها
مجازه

السر
شرط
اجل
ان
فيه

عندم اسناد الى ما مولد عند المتكلم معلوم من حال الكثرة واما ان الختم على هذا حقيقته او مجاز فنبه
بردد ذكر في قوله تعالى وقالوا فلونا غلت اراوا انها في اعطية جيلة ونقطة وفي قوله
وقالوا فلونا في كنه الآية انها تمثيلات لنقلهم عن الحق هذا حاصل الوجه على ما تبينه
النظر الصائب من ارباب البيان وانما غير الاسلوب في الوجه الرابع حيث لم يتل وجوز لبعيد
الكلام بطول سياحت الاسناد المجازي ولا ينبغي الوجوب السابقة على كون الختم مجازا عن
المنع من قبول الحق بخلاف الاجرين وانما اطبق في هذا المقام لكونه اول ما ورد من اسناد الختم
عندنا الى الله تعالى ولا يخفى على المصنف بعد الثلاثة الاخرة فان الاول منها يقتضي صحة اسناد
جميع انواع الكفر والمعاصي بل جميع افعال الاجسام الى الله تعالى فان قيل قد جاز ذلك عندكم
بطريق الخفية فليجوز عندنا بطريق المجاز قلنا الفعل انما يستند حقيقة الى من قام به لا الى من خلقه
واوجده والله تعالى خلقه للافعال لا يحل لها الكافر والجائس انما يصح حقيقة لمن قام به الكفر
والجلوس لمن خلقها كالاسود والابيض لمن قام به السواد والبياض وان كانا خلقا لله تعالى
والثاني مما لا يريه عليه والثالث مما ياباه اسوق الكلام ونظيره اذ القصد به انما هو الى معتبر
الكلام السابق وتأكيده مداول من قول بان التبع لا يستند اليه لكن لا تبع بالنسبة الى خلقه وبخاذه
والصدور عنه وانما التبع في قيامه بالعبد وكسبه وصرف قدرته وارادته سواء جعل لها حيل
ما في الاحاد وجعل الاحاد لمحض خلق الله بطريق جري العادة عتية قدرة العبد وارادته وقولهم
بانه يجوز ان يكون في الاقدار والتبليج حكمه ومصلحة فلا يمنع ليس قاذف مجازا ان يكون الحاق
والاجاد كذلك وقد بسطنا الكلام فيه في شرح المقاصد وبالحجة فالاصل في الاسناد الحقيقة
ما لم يصرف عنها صارف ولا صارف يدل على المنع من قبول الحق ناطق الى ختم الله على قلوبهم
وقوله والتوصل الى وعلى المنع من التوصل الى الحق ناطق الى ختم الله على سمعهم والله تعالى عن
فعل التبع استندل عليه بعقل وموطأه والسعي وفيه بحث لان كونه غير طام وغير امر بالفحشاء
وحو ذلك مما نطق به المنزلة لا يدل على انه لا يفعل التبع اصلا والحوار ان ذلك ليس
اللفظ فينبغي كل قبح او المراد النص على تنبيه ذاته عن المنع من قبول الحق لانه ظلم وقيل للفحشاء
اوله اذ لم يامر بالفحشاء فلان لا يفعل الفاحش اي التبع اولى مما خيل اليك وهو
ان الله يمنع من قبول الحق يعني ان الابنة وردت لا ملها رسمها حاله واستحقاقه العذاب
العظيم بذلك فكيف يتصور اسناد احداث ذلك فيهم الى الله تعالى في نفس هذه الآية
طارت به العتاة في الصحاح من الذاتية واصلا طاروا عظم معوق الاسم محمول الجسيم
وقال الخليل اسم ملك والثاني في اللفظ العتاة قال الازمري اخبرني المنذ عن المنفصل
عن ابن الكلبي كان بارض الموضع جبل يقال له دج يصعد في السماء ويل وكان بيانه طائر كاعظم
ما يكون لها عني طويل من اجس الطير فيها من كل لون وكانت سمع على الطير فياكله فمقت
على صبي فذهبت به فميت عتاة معرب لانها نوب بكل ما اختطفته ثم انصت على جارتها قد
ترعوت وضمها الى جناحين لها صغر من سوي جناحيها الكسرت ثم ذهبت لها فشكوا اليهم
حنطة بن صفوان فدعا عليها فماتت فصرتها العرب مثلا في اشعارها الاغنام في الصحاح
الاعم الذين لا ينصح شيئا والجمع عمن وفي الاساس مواعنهم وقوم عمن واعنام وبقيت على تلبية اغنامهم

عندنا
عندنا
عندنا

فابض
وله

والعقبة العجوة في المنطق من العزم وهو الاخذ بالنفس مثل شبه ان يكون الاغنام جمع عظم جمع اعظم كاعزال
جمع عزيل جمع اعزل وقيل الاغنام الحاميل الذي لا يقدر شيئا وقوله وليس عطف على كذا مثلث
وجبة مجازية فاعلموا بهم ومواري الحتم او اساده ليعبر ان اريد بغير اسم الله وليس كثير معني وان
لغير الله فلنظ اسم في قوله الى اسم الله مقتضى للتأديب بلاسل الفاعل انظر على ذكر الملائكة التي
يصح الاسناد اليها بخلاف المفعول معه والحال والتميز والمراد بالفاعل في قوله بلاسل الفاعل ان
وغير ذلك مواعيل النحوي اعني اللفظ الذي اسند اليه النعل وكذا البواني وفي قوله فاساده الى
الفاعل حقيقة ما يكون محلا للتعديل والمفعول وصفه فاعلم به كالفاعل في المبني للفاعل والمفعول
في المبني للمفعول فان في قولنا ضرب زيد والفاعل للضاربة زيد وللضاربة عمرو فالاسناد
في ضرب عمرو مبني للمفعول يكون حقيقة لكونه اسنادا الى الفاعل وفي نحو فاعض السيل مبني للمفعول
يكون مجازا لكونه الى غير الفاعل وهو الزاوي لانه المنصف بالمفعول وكذا في رضى العيشة مبني
للفاعل لانه الى غير الفاعل اذ الرضى لصاحب العيشة مع ان الاسناد في جميع ذلك بل في جميع صور
الاسناد المجازي الى الفاعل النحوي على طريق المجاز السمي استعارة توهم انه قبل الاستعارة
الاصطلاحية وذلك انه استعير الاسناد من الفاعل الخفي ليعبر به لافه المشابهة في ملابسة
الفعل كما يستعار اسم الاسد للرجل الشجاع لمثابهته الاسد في الجرأة فيكون الاسناد استعارة
والفاعل مستعارا منه وغير الفاعل مستعارا له لكن لا يخفى ان المجاز السمي استعارة لفظ استعمل
في غير ما وضع له والاسناد ليس كذلك وليس ايضا المستعار مؤنثا لانه قد يكون حقيقة كما في
انبت الربيع وقد يكون مجازا كما في ربع المنام بمعنى صلى وقد يكون استعارة كما في ارض
الربيع وختم الله بمعنى من قول الحق فالوجه ان يقال المراد انه يستند الفعل الى غير الفاعل بناء
على المشابهة كما هو طريق المجاز السمي استعارة اذ فيه يطلق اللفظ الى غير الموضوع له بناء على
المشابهة وليس المراد ان المجاز في الاسناد استعارة اصطلاحية اعني استعمال لفظ المشبه في المشبه
صريح بذلك الشيخ عبد الغفار وقال سببه الربيع الفاعل القادر في تعلق الفعل ليس بمتشبه
الذي يقصد في الكلام ونفاد بكان والكاف ونحوهما وانما عبارة عن الحجة التي راها ما المتكلم
حتى اعطى الربيع حكم القادر المحذر في اسناد الفعل اليه كما يقال شئت ما بليس فرغ بها المتكلم
الوجه ونحوه في كلام المنصف ايضا جعل المجاز الحكمي متبادلا للمجاز السمي استعارة فان قلت لعل
اراد به الاستعارة بالكناية على ما مر اه صاحب المنهاج قلت لا يجوز ذلك لان الاستعارة
لا يكون في الاسناد نفسه على ما صرح به بل في المسند اليه حيث اريد به الفاعل الخفي اذ عاين
نسبه المسند الذي هو من خواص الفاعل الخفي او قصده بذلك حصر المجاز في النحوي وجعل
الفعل راجعا اليه مثلا الى زيادة الضبط سقيل الاقسام وكلام المنصف من هذا امر احل
وفي هذا المقام زيادة تفصيل يطلب من شرح النحويين دليل دال على ان مواعيل
من اذاله اهانة وذال بغيره ذبلا ومذا اولى في التمثيل من شرايع لان كون الشاعر منازك
بمعنى المصدر محيل نظر ونافه ضوئ من التي يشك في سمتها مضطرب باليدى تبيض مجسما فيها
من الباعث على الصنف جعلت كأنها صفت نفسها وكذا الكلام في ما قد حلو وماء شروب
وطريق ذكره الضد بذلك كأنها الى ان يكون فيل بمعنى فاعل على ما هو المتعارف للمعنى

معم

يدرك

على الغرائية اذ ارد عاني القدر من تعبها في لائس انه لكيت واوله فلاتا ليني
واسا الى ما خلقت وفي المصليات انه لعوف ابن الاخص واوله فلاتا ليني واسا الى عن
خلقتي اي خلقتي وطبيعتي في ثمان شدة الخط قال الاصمعي كانوا في الجذب اذا استعازا جدم
قد راء من فيها بعض ما طبع وسمي ذلك عاني القدر لانه كان لا يجد ما مقداره بل كان ياتى
عنوا او مذا طامر فيما ذمب اليه الامام المرزوقي من ان عاني القدر مفعول منصوب باسكان التاء
ممثل اعطى القوس بارها وجاز التندم مع انشاء الاعراب فهما الوجود والتعريف المعنوية بل حسب
لما في الفاعل من الضمة العائدة الى متعلق المفعول والمنصف كانه يمنع وجود التعريف نظر الى
التجوز ولا يترك استكان المنصوب لكونه خلاف الاصل مجمل عاني القدر فاعلا على سبيل المجاز
لان عاني القدر اي ما يجب ان يبقى فيها ورد القدر مع سبب مانع للمستعير استعارة منها ضمة
منه فاسند الورد اليه اسناد الفعل الى سببه فعلى هذا ينبغي ان يقال كانوا في الجذب لا يستعرون
القدر تغاديا عن بدل العاني واثباته في القدر مذكرا عليه رباب المعاني وقد توهم ان عاني
القدر هو الكفيف وان المستعير اذا جاء قرأ القدر منصوبه للصف امتنع عن الاستعارة او
ان العاني من البينة التي انما المالك في قدره وانه ورد المستعير ضمة من المعاني او لان المستعير
يشترها ويقنع بها فلا يستعيرها اللطف المحصل ما تخار الكلف عنده مع
الطاعة او ترك المعصية فان فائدة ذلك بالفعل هو اللطف المحصل ويسمى الاول توفيقا والثاني
عصية والآخر اللطف المحصل ويسمى الاول توفيقا والثاني عصية والآخر اللطف المحقق
ومما يميز التوفيق عن العاصية والثاني باعنا راجح لم يكن الذين كفروا انهم بالكفرة
من اهل الكتاب وحكاية لما كانوا يقولون قبل البينة لا تنفك عن دينك ولا تنكره حتى يثبت النبي
الموعود في التوراة والانجيل على خطاها في حكم الختم قيل لما كانوا ادركها من جميع الجوانب جعل المانع لهم
الذي يمنع من جميع الجهات ولما كان البصر من جهة المفاصلة خضع المانع عنه بما يكون كذلك لانه
الغشايا يكون بين الراي والمرئي يفعلون ذلك بمعنى ان جواره مطرد عنذ من اللبس كذا عذ
لح الاصل والمرجح الاختصار والاشارة الى انه لا ينوع لاني ذاته ولا باعتبار مدركه كانه خلاف
البصر فقلب تسنوع مدركات كل منهما واعتبارات البصائر دلاله رابعة كما ان العادة طبيعة
خامسة نور العين اي القوة التي بها الابصار وكما ان البصيرة القوة التي بها التعقلات
والقول بانها جوارح مخلوقة فان لذلك قول بالظن واليحيى استعمال كان فيه شايع عن غير
فقد التثنية ومعنى الجوارح انما ذهبا الى ان القوى صور نوعية لا اعراض والظاهر
انه لم يقصد سوى انه جسم لطيف نوراني بالكر والنصب قراءة النص مطلقا بخارج
الى اخبار قيل مثل جيل من العيش موصدا الاعشى وهو الذي لا يبصر بالليل ويصبر
بالنهار ومنه العذب ماء عذب بفتح الغاء وفتح بكسر على القلب اي على جيل العيش موضع
الغاء والغاء موضع العين فيكون وزن نوات عفا ومعنى التفكير برودة للنعمة
والعذاب لما وصفت بالعظيم كان المعنى نوع عظيم منه فليس التقدير ان نيكه للتعظيم وذكر
اليتعاض دون العي وان كانوا اصل الطبع اشارة الى ان ذلك من خواصهم وشومهم امرهم
ثم بالذين يحضوا الكفر هذا على تقدير كون الذين كفروا للجنس شكل سوا اعتبر اوله

نفي

لكل واحد من المصنفين فانه يتبين ان المصنفين على التناقض وبالجملة فلا دلالة على انهم مخصوصوا الكفر ظاهراً
 وباطناً قلوباً والسنة واجيب بانه لا دلالة لقوله ثم شي بالذين مخصوصاً على انه ذكر للمصنفين
 خاصته بل المراد ان اشارته الى جميع مخصوصي المصنفين او المحضين الداخليين في المصنفين دون
 اوليائهم والنفهم اليهم من اطلاق الكافرين وقد تجاب بانه لما حيز البعض منهم باقوا فبقوا
 علم ان الباقيين هم المصنفون وضعفه ظاهر لانه لا يدل على اختصاص المذكورين بالمصنفين غايته
 انه حكم على الجنس حكمه بتناول الغرضين ثم على البعض منهم حكم خاص به كما يقال بنو فلان كلهم علماء
 ومنهم فقهنا فانه لا يكون الاول ذكر الغرضين، بالخصوص وقضه المتألفين يعني ان
 ذلك من عطف مجموع الكلام المسوق لوضع على مجموع قبله مسوق لغرض اخر لا يشترط فيه الاتساق
 العرفي ولا يتكلف بجملة من هذا مناسبتة مع جملة من ذلك ولا رد باسما الى احد المجموعتين على
 ما لا يناسب المذكور في مجموع الاخر كما قيل لوقته في الوقفة الاولى الزيد بالربط قال حديثك
 اشهر عندنا من الوقفة بجملة طينان شروان للطعم ويقال لوقته بطريق الغزاة ووقته الطعام لينة
 وفي الحديث ولا اكل الا ما كوفي و لا ياكل الا الملقوق ولا يشرب الا المروق لذان الأساس
 في الغزاة مع اللام ولم يذكر في اللام مع الواو شيئا مع القاف فظهر انه جعل لوق الطعام من لوقته
 بحيث لوقته كاللزم لانه قد جاء الاناس لامبنا لان الزنة على الاصول فيما يرجع الى الدلالة
 على الاصل والرائد وايضا فيما يرجع الى بيان ترتيب الحروف فالزنة على الترتيب كما يقال في
 ابي عمنل وفي ابي عمنل على راي قوله كذا في قوله بالضم اسم جمع وبالكسر جمع رجل كذا الحاء
 وفي الاثنى من ولد الضان والكل الذكر والخلعة يقع عليها وقد يقال للرجل بالضم انه جمع اما يجوز
 واما التفت الكفر فنهى واما نوس جواب عما يقال ان ناسا من النوس وهو كذا ليل
 التصغير على توس فان قيل ذكر في الفصل ان ما حذف منه شيء ان يتي على ما يتي منه مثالي
 المصنف اريد الى اصله كقولهم في ميت وهار وناس ميت وهو يورث فلنا كونه على خلاف المكية
 لاينا في كونه على خلاف النكاس والمنفردة لو كان على وفق اصل المكية كان على ابيس بشدة الباء
 والتمثيل بالبينان تصغير انسان والتباس النسين وروى كل تصغير رجل والنكاس رجل معناه
 انه لما جاز محالفة المكي مع مخالفة القياس فلان يجوز مع مواقفه اولى وقد يقال مخالفة القياس
 في تلك اللفظ واواسع انها نالته لانها ليست بشيء لانها كالف صارت صورة ولان قلبها واواسع
 اولى من الباء لاجتماع الباءين ولام التنوين فيه اي في الناس للجنس قد يقال انه لا ينشور
 لشدة هذه الاخبار فائدة والجواب بانه لا اخبار للجنس او للتصنيف او للتجوز واستعظام ان يخص بعض
 من الناس بمثل تلك الصفات فانها تاتي الانسانية بحيث كان لا ينبغي ان لا بعد المتصف
 بها من جنس الناس ضعيف فان مثل هذا التركيب سابع ذائع في مواضع لانا في منها مثل هذه
 الاعتبارات ولا ينضد فيها الا الاخبار بان من هذا الجنس طائفة تنصف بكذا فالوجه ان جعل
 مصنفون الجار والمجرور مبتدأ معني وبعض الناس او بعض من الناس من كذا وكذا فيكون
 مناط النافية تلك الاوصاف وفي قول الحماسي منهم ليوب لاثرام وبعضهم
 مما فشت وضم جيل الحاطب تاليس بما ذكرنا حيث وقع قريب منهم ومن بعضهم مبتدأ اخيراً
 ووقوع الظرف موقع المبتدأ ليس مستبعد لقوله تعالى ومنا دون ذلك ومنا الاله

و

و

نظام القوم معتبرون الموصوف في الطرف الثاني كعملونه مبتدأ والظرف المتقدم خبراً
 وكو عكسوا الاستقام اللفظ والمعنى جميعاً في جميع الموارد اي جميع منادون ذلك وما اجد
 منا الاله مقام لكن ووقوع الاستعمال على ان من الناس رجالا كذا وكذا اشياء مدله
 ويجوز ان يكون للعهد من مولا المصنفين على الكفر القوم المصنفون على التناقض والمعمودون
 المذكور اللفظ آخر واعتبار اخر والى هذا يشهد بقوله ونظيره موقعه اي موقع الناس موقع القوم
 ومن في من يقول موصوفه فان قيل ما وجه هذا التخصيص ولم لا يجوز ان يكون
 موصوفه على تقدير الجنس موصوفه على تقدير العهد قلت مبناه على المناسبة والاستعمال
 اما المناسبة فلان الجنس لا يماهه بنا سبب الموصوفه لتكرما والعهد لعينه بنا سبب
 الموصوفه لتفرقها كما ذكر الامام المروزي في قوله ولكن عمن من مواله صيانة
 كما كنت التي تنك اذا ما مطلق ان الاجود ان يكون ما موصوفه لا موصوفه اي عمن
 صيانة لتفريقه كذا كما مر قبل ذلك وانما الاستعمال فلان الشايع في مثل هذا
 المقام هو التكرار الموصوفه اذا جعل بعضاً من الجنس كقوله تعالى من المؤمنين رجال صدقوا
 الاية والموصول مع الصلة اذا كان بعضاً من المعمود كقوله تعالى ومنهم الذين يودون النبي
 الاية والقرآن ينسب بعضهم بعضاً وقد يقال ان العلم بالجنس لا يستلزم العلم بالعائنه فيكون
 باقية على التكرار فيكون المعبر بها عن البعض بكرة موصوفه وعهدية الكل يستلزم عهدية البعض
 فيكون موصوفه وهذا ايضا بعد تبليبه انما يتم بما ذكرنا من وجه المناسبة ولا فلا امتناع
 في ان يعبر عن المعين بلفظ التكرار لعدم الفصل الى تعينه وفي ان يتعين بعض من الجنس الشايع
 فيكون موصوفه كيف يجعلون يعني كيف يصح جعل اللام في الناس للعهد والمعمود
 هم الكفرة المصنفون الذين ختم الله على قلوبهم والمنافقون كلهم ليسوا كذلك ومنهم الذين
 يخلصون الايمان فلا يصح جعل كلهم بعضاً من الكفرة المصنفين وما يقال ان المناقضة
 ليسوا من اهل الحق اصلا ظاهراً البقاء وقد يقال ان المناقضة غير من اضرعهم فيما سبق بالحق
 على قلوبهم لانهم الذين مخصوصوا الكفر ظاهراً وباطناً على ما سبق بقرينة والمنافقون ليسوا بعضاً
 من اولئك وقد راجح ان الكافرين جنس يتناول انواع الكفرة المتميزة بالخصوص
 والناس على تقدير العهد اشارته الى ذلك الجنس لا الى المصنفين المخصوصين بالاستطاعة
 الاخبار عنهم باستواء الانذار وعده ولا الى الخلق الذين كفروا ظاهراً وباطناً على ما بينت
 اليه الكلام بعد امتياز المتقين فاحاصل ان الكافرين منهم من يخص الكفر ظاهراً وباطناً ومنهم
 من آمن بلبانه دون قلبه فان قيل اريد بالنوع المتقابل للمنافقين المصنفين فهاستد
 لان المصنف وان اريد المصنفون فلا دلالة للكلام عليه قلت بين المصنف والمناقضة عموم
 وخصوص من وجه على ما لا يخفى فهذا الاعتبار جليلاً نوعين من جنس الكافر وقد من قبل سبق
 دلالة المصنف على قلوبهم على المصنفين وشؤنها ظاهرة ثم لا يخفى ان مبني هذا الكلام على كون
 الذين كفروا بالجنس اما على تقدير كونه للعهد فندى ان ذكر الكافرين المعمودون فقد
 ذكر جنس الكافرين مع قيد مخصوص فيكون الناس اشارته الى الجنس دون التخصيص ومبتدأ
 وان كان بعيداً جداً لكن لا يرد منه على تقدير الجنس ايضا اذا جعل النوع المتقابل للمنافقين هم المصنفين

معلوم

اي

ومنه

مد القول لصاحب الكشف

ان

41

لاجل الكثرة المارة ذكرهم مع المصنوعون المحتوم على قلوبهم لما سبق فالاشارة بالناس اليهم والى غيرهم
جميعا اعني جنس الكثرة لا يكون الا بهذا الاعتبار او باعتبار حذف المضاف ابي ومن جنسهم
وقد تقرر الجواب بان المراد بالمتألفين ايضا المصنوعون على النفاق بدليل ما ذكر في الايات
من التثديت سيما قوله ذممت الله بنورهم ونزكهم في ظلمات لا يبصرون ضم بكم وعموم لا يجمعون
وقد صرح المصنف بانهم من اصل الطبع فم بعض من جنس الكثرة المحتوم على قلوبهم وانهم على
الغلب بحيث لا يحصل الايمان بالفعل الا في التمكن من الهدى بحسب القطة على ما ذكرنا
عليه قوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى الا ان هذا لا يوافق تقرر الجواب
فان قيل اذا كان الذين كفروا بعد الاجراء عنهم باستواء الانذار وعدمهم المصنوعين المحتوم
على قلوبهم كما ذكرتم لم يكن في الكلام استيعاب لاقسام الناس من المؤمنين والمأخضين بالكفر
والمناقعين بخروج الكفار البغرة المحتوم على قلوبهم من اقسام وقد صرح المفسرون بالاستيعاب
واشار المصنف اليه قلنا لو سلم الاستيعاب لبا اعتبار دلالة اللفظ من غير اعتبار خصوص الاجزاء
مذا غايته بقرير الكلام في هذا المقام وبالنظر في اربعة مواضع يظهر انه بعد موضع ايهام واستنهام
الاول يجوز كون الذين كفروا والجنس متاوالا للمصنوعين وغيرهم الثاني التصريح بان الله تعالى
يداب المؤمنين ونهى بالمأخضين وثالث المتألفين الثالث تخصيصه المتألفين بالمصنوعين
على النفاق على تقدير كون الناس للهدى الرابع جوابه عن سؤال جعل المتألفين من الكثرة
المحتوم على قلوبهم بان مهيأ من جنس الكثرة تمايزين بمعارات ياتي النوعية الى تحصيلها
والا ياتي اي لا يمنع تحت الجنسية في الرغارة في الاساس رجل اعز حنيف فخر وقدر عاز
وعود زعر لير ان كان وفي الصحاح الزعر بالتحريك الفساد مصدر زعر العود بالكسر زعر
فهو زعر اي دعى ليشير الدخان ومنه اخذت الذرة في الفسق والحديث وكذا هو محبها
في الناس كسائر مودته وهما وان اخذت مودة حديثان ومن خلف وفدام ومذا مودته ههنا
لاماني الصحاح شي مودته اذا جعل على حمة واجده لا يختلف احراز والايمان بمودة والكثرة
ونكثته ايا طوابه من كل جانب يعني او مودتهم امنوا بالمبدأ والمعاد على ما علم عليه
وذلك الايمان كله كليف طابق من قواعدهم انهم يندمون الذين شانه امم ومهم
بشانه اعني بقولهم امننا بدينهم الفيل كلام في شأن الفيل وانه صادر عنهم بحيث قول
وامم بمؤمنين كلام في شأن الفاعل وانه بحيث لم يصدر عنه الفيل حتى ان تقديم الضمير
والا يلا يوحى في النفي بما يفيد اختصاصه بين الفاعل كما سنذكر في قوله تعالى وما انت علينا
بغيره واشتاله فكيف ما كان لا يكون الجملة الاسمية المشتملة على ابداء الضمير في النفي
مطابقا لمتنضي الجان في رد كلامهم والجواب ان هذا ليس من التقديم لافادة الاختصاص
او جعل الكلام في شأن الفاعل انه كذا وليس كذا بل من باب العذول الى المحملة
الاسمية لرد كلامهم بابلع وجهه والوجه كما في قوله تعالى يريدون ان يخرجوا من النار
وما هم بخارجين منها على ما سيجي انه ليس للاختصاص عذره كانه قيل انهم ليسوا في
شق من الايمان ولا يصدق هذا الوصف عليهم الله لا يقال الاسمية تدل على
التيات فنيقها يفيد نفي التيات لاثبات النفي وما كونه لانا نقول ذاك اذا اعتبر

ليس
الكتاب

نوعه
دعوه

اشات بطريق التاكيد والدوام ونحو ذلك ثم نفي ومهيأ اعتبر النفي اولاً ثم كذا وجعل بحيث يفيد
اول الدوام وذلك كما انما من انما يعيت في حاجتك لاختصاص النفي لاختصاصه بالجله فوق
بين تفيد النفي ونفي التثنية وفيه حال من فاعل والضمير له لثاخرة علة للتثنية الابد
الدائم باليوم والاخرة ومعناه على هذا الوقت الذي ليس محدود وسو وقت الاخرة من حيث ينقطع وقت
الدنيا ونحو ان يراد اخر الاوقات المحدودة وسو وقت النور وحساب الى قول الحق وان النار
ولعد ذلك بوقت محدود وان يوم من عند الله لا ينفك عن نفي التثنية الشئ امه وقع في
فخلص او مهيأ غيري ومهيأ وصيغة المفاعلة يفيد ان المتألفين يحدعونهم الله والله يحدعهم
وكذا حالهم مع المؤمنين ولا خفا في ان خدعهم الله تعالى بان يوقعهم في قلوبهم خلاف ما يريدون انهم يظنون
من المكروه بحال وان خدع الله تعالى ايمانهم بان يوقع في قلوبهم خلاف ما يريدون انهم يظنون
قبح وان حاله تعالى مع المتألفين لم يكن حقيقة هذا المعنى بل كان غاية الكرم ومجاراته ما افرأ على
السهم من كذا الاسلام وكذا المسلمون لم يقصدوا ان خدعهم وقد اخذوا من عباراتهم فلهذا
توجه السؤال فاجاب بالوجه الرابع خالص الاول ان المراد بالخداع المعاملة الشبيهة فيكون
استيعارة سعيه غشلية والثاني ان المراد حقيقة الخداع بزمهم القابض كانه قيل بزمعون انهم
يحدعون الله والله يحدعهم والثالث ان المراد بخدع الله خدع الرسول فالجاء في التثنية لكون
في الهيئة التركيبية والنسبة الاتياعية على ما اتفق اليه اخر كلامه لاني لفظ الله واطلاقه على الرسول
كما يتوهم من ظاهرها الكلام للاطابق على ان لفظ الله تعالى لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازا
والرابع ان المراد يحدعون الذين آمنوا وذكر الله مجرد التوطية والتهميد لا التعليل الخدع به وادع
في الوجهين الاخيرين يعني خدع من الرسول والمؤمنين ولا وجه لكونه حقيقة من احد
الجابنين مجازا من الجباب الا فر مع اجاز اللفظ ووجه العذول عن خدع الى خدع فقد المبالغة
لان المفاعلة في الاصل للمعالمه والفاعل من غلب في الفعل ازاد جهته فيه وقوة الداعي
ال تحصيله بخاء المفعول واقتوي واستطوا على صيغة الاحراب استسقوا بعض اطلبوا العطاء
ومن قرئ من حال من كل مخرج وتما ان الكرم اذا خادعته انخدعا وقدر روي بالغاء تمام بيته
مكدا لا خيرة في الحب لا نزع فواضلة فاستطروا من مرس كل مخرج حال فيه اذا خادعته بكما عن ماله
ومرو في العنقل والورع قوله ان الجلم وذو الاسلام تحلب اي يحدع خلية واخذله خدعه واول البيت
تلك العانة التي غلبتها عرضا اي اجتهدا من غرقه وروية بل باخداع على ما هو داب الحكم والمسلم
يقال على المرأة اذا اجتهدا وكذا علمها على بناء المبني للمفعول استطامرون بالايمان
كانه اراد يظهره والتطامر في الاصل التعاون فاجروا احكامهم اي احكام المؤمنين
على المتألفين امتثال الامر الله تعالى في شأنهم وذلك كالنوارت واعطاء السهم من المنعم
ونحو ذلك فائدة هذه الطريقة اي طريق استناد الفعل الى شئ والمقصود استناده الى
ما عطف عليه قوة اختصاص المعطوف بالمعطوف عليه من جهة الدلالة على انه صار من السلس
بحيث يصح ان سيدا وصافه وافعاله واحواله الى الشئ الاول فصدا كانه بمنزلة ولا ذلك
الابدال ميل اعجبني ليدركه لاشعاره بان المقصود بالثنية من التثنية فقط بخلاف العطف
فان التابع مقصود مع المتبوع وقوله ولما كان المؤمنين من الله مكان سلك بهم هذا

ليس

نوافذ

لفظ

باب

المسلك بين في ان المراد بالاختصاص ما ذكرنا لا ما ينوون من ان قولنا اعجبني زيد اذا اعجبك كرمه
نؤمن ان كرمه شاع فيه بحيث صار شخصه معجبا باعجاب كرمه ثم اذا قلت كرمه على طريق الابدال فالاختصاص
واذا كان الابدال وادخلت العاطف قلت كرمه فقد ادت بالمغايرة كما في عطف جبريل
على الملائكة وعولب في ازالة الابهام على شهادة العقل فافاد قوة الاختصاص صريحا
ومثله والله ورسوله احق ان يرصوه وحذ الصير لانه على ان المقصود ارضاء الرسول وانما ذكر
الله لافادة قوة الاختصاص الرسول به وكونه بمكان منه وكذا يردون الله ورسوله فانهم لا يردون
صقبة الرسول وحده وانما قولهم علمت زيدا فاضلا فليس مثل ذلك لكنه نظيره من الوجه
الذي ذكره مبناه على ان مصعب النخوض ومناط الفائدة مؤخر حتى ذار جينا الى جانب المعنى
وقطعنا النظر عن ان علمت في الاستعمال متغيرا الى معقولين كان المعنى علمت فضل زيد وكان
المعلوم موصوفون الجرح هل للاقتصاص تخادعت على واحد بان لا يكون من الجانب الاخر
خضع وهذا محقق ويتم للوجهين الاخرين حيث اقتصر على خضعهم للرسول او للمؤمنين اذ لا يمكن
ان يجعل الفعل الواحد بعضه صيغة وبعضه مجازا ويحتمل اجاوزه في الوجهين الاولين ايضا حتى لا يحتاج
الى اعتبار خضع الله تعالى او المؤمنين اباهم وتاويله من عولب فيه فاعله اي عولب وجرى
بمنه وبين صاحب مجازة ومقالة وما رفقهم اي نعمهم في الاساس ستر فقهه فادعني بهذا
فخصني وارفعني به استغيت به وبالي فيه مرفق وسنهم على في مذارق واخذ المكاس الرقيق
وفي الصحاح ما رفق ومنع اي سهل المطلب ثم كانوا اي عن اي شيء صدر وباليه سبب
كانه وقوله مشاركتهم واعاومهم واصطناهم مصادر مضافة الى المفعول والضمائر المتناهيتين
وكذا اضبطوا لهم بالتشديد واختلاطهم وضرب قوتون ويصطفون وكرامهم والهم واعطاهم وبهم
للمؤمنين ويطرقون من طرفه وطرا فاما كذا والباء للتعدية لامن طرفا كخصي بمعنى ضرب
لاذ لا يكون له مفعول وفائدة جامعة بالعداوة فلو اظهر عليهم جوابه محذوف واطبقوا
على ان ضمير عليهم للمؤمنين والعدول عن الام الى الله على الظهور المسكتوف الذي لا يدع ولا يسي
ذلك كيف والكلام في المناهيتين وضمير لا يصلواهم فالحق ان هذا من قبيل انشيت عليه سببه
وهكث عليه ستره وعلى ضمير معنى الاطلاع وترك السكاته قبل فلو لم يستر على المناهيتين والطلع
على عالم المؤمنين لما كان اصلي ما المراد بقوله وما يجدعون الا انفسهم قد خفي معنى هذا
الكلام حيث نؤمن بعضهم ان انفسهم منها ثمة لا مفعول فلذا احتاج الى الاستغناء والبيان بوجه
الاول ان الخادعة استعارة للمعاملة الشبهة بالخادعة ومعنى قصه على انفسهم ان ضرورة لا يرجع اليهم
على ما ساقانون المجاز باعتبار المال والاشياء فلي الكلام مجاز على المجاز ان المراد حقيقة
الخادعة بما يجري بين الرجل ونفسه من مينة كل واحد منها صاحبه لا باطل وحده بالاكاذيب
الثالث ان المراد ما يجدعون فلا يحتاج الى اعتبار الخادع من جانب النفس والى جعله مجازا
ولا يخفى على الناظر في هذه البيانات ان الاول منها يشترط وجه السؤال انه كيف نصم فخص
الخادع على انفسهم مع اشارة اول الله تعالى للمؤمنين والثالث بان الخادعة لا يكون الا انفسهم
فكيف يتصور مخادعتهم انفسهم ولا اخفيته ثم انه لم يشترط بيان مخادعتهم ذواتهم لانه لم تفسد منها
ان المراد بانفسهم منها ذواتهم ام قلوبهم وودائعهم وحين بين ذلك قال المعنى الخادعة

رفقهم
خداهم

ذواتهم ان الخادع لا يخفى بهم لا يعودهم الى غيرهم ومبناه على كون الخادعة مجازا عن المعاملة الشبهة
بالخادع واما اذا كان المراد حقيقة الخادعة او يكون مخادعون بمعنى يجدعون فالمراد بالانفس
الغلوب والدواعي وقد يقال يجوز ان يراد الذات على طريق التجريد كما في مخاطبة الانسان
نفسه في الحج لا يكون ما يذكره من معنى الخادعة بعد تفسير الانفس لمرادها محضا بل هو توضيح فان قلت
ما ذكرتم في هذا المقام يتضح ويتم وتوضح لما يدعي اليه القوم وتبضية النظر الظاهر فهل عندكم
حقيقة الكلام قلت اما السؤال فليس استغناء عن المراد بقوله تعالى الخادعون الا انفسهم
بقوله يجدعون الله والذين امنوا امورد لك الخادع الاول او خادع اخر جازيما بين انفس
او مقصود على واحد واما الجواب فهو انه يجوز ان يكون اشارة الى الخادع الاول المستعار للمعاملة
الشبهة بالخادعة ويكون الكلام مجازا او على كناية عن اقتضار ضررها على انفسهم والى اشارة
بقوله وما يعاملون تلك المعاملة ويجوز ان يكون خادعا اخر جازيا فيما بينهم وبين انفسهم من
الجانين بمعنى انهم في تلك المعاملة مع المؤمنين يؤمنون انفسهم الا باطيل وانفسهم يؤمنون كما
بانه يتوزع على ذلك امور واغراض ويكون كذا وكذا ويجوز ان يراد وما يجدعون فلا يخفى
الى اعتبار الخادع من جانب الانفس ثم لما بين المراد بالانفس بين ان يراد الذات يعني التجوز او
الكناية عن حقوق الضر وان اريد الدواعي فلا تعين والى ما ذكرنا اشارة بقوله وم في ذلك
فليتأمل على لفظ ما لم يفسد فاعله فقلون انفسهم فمجيء مجوز تعريف التمييز نصبا على انزع
الخافض اي عن انفسهم ثم قيل للقلب يعني اللحم الصوري لان ذان الجحون به يكون
وكذلك النفس معنى الروح الحيواني او الانساني على ما بين في موضعه يعني يقال له النفس
لان الذات به وظاهر هذا الكلام انه فيما عدا الذات مجاز ومذاط امر في الدم والماء والرواي
ومعنى عين الرجل صابته العين وكذا صابت صدره وحقيقة نفس متبدا جرحه اصبته وكذا قوله
وقولهم مبتدأ جرحه كأنهم ارادوا واذا امتنعين بقولهم ووجه التجوز بالنفس عن الرأي على الاول
اطلاق اسم السبب على الثاني اطلاق المشبه به على المشبه والمعنى اي معنى لا يشعرون بمعنى
انه المبع وانبت من لا يعلمون فالحقيقة ان يراد الام كون الام مرضا من اضرار العضايا
عند اسهل اللغة والعرف ولما تولى عرضا لمرض من تدقيقات اطباء على ان شعاعا في المرض
شباب فيما بينهم ايضا كقولهم الضداع الم في اعضاء الراس ثم لا يخفى ان ليس المراد في الآية حقيقة
المرض فلذا قال والمراد به مهبنا ما في قلوبهم مما موافقه ونفصان في الادراك لتسوء الاعتقاد وكثير
او في الصيغ الغيبية كالنفس والحكمة او الاينعالية كالغضب والحسن فتقوله او يراد مرفوع عطفها
لهذه الجملة على جملة قوله والمراد به الى اخره لا منصوب عطفها على استغناء لان هذا ايضا من جملة
الاستغناءات وانما علة الاستغناء ولم يتبين من الضعيف والحسن لطول الفصل واختصاص هذا
بالعروض والحدوث بعد قوة الاسلام وشركة المسلم ولذا قال في الاولين ما في قلوبهم وفي
قوله ما تداخل قلوبهم وقوله لان صدورهم علة بثوث العقل والحكمة ومناسبه ان يراد ان
ان قلوبهم علة تداخل الضعيف والحسن قلوبهم ومناسبه ان يراد ذلك وقوله اما القوة طبعهم
بحولهم علة كون قلوبهم قوية او لا وقوله تعالى في قلوبهم غشاوة وغشاوة وبناست ذلك ان
يحمل محذون بمعنى محذون على ما هو اصل اللغة ولا تفسد وقوله جيل الخبيث كذا وكذا

وتعظيم

الرجل

في الاثر ان لكن لقصد تعبيرهم ذنبوا الى انه من عرف الباء اذا صحه حين سيج له ضرب وفلان تحرق عليه
الارم اي سحق بعضها ببعض فعل يحرق بالبرد كناية عن شدة الغيظ والارم الارض
مع ارم من ارم على الشيء عضته وناهيك من ان الى العوض من ابراد القصة اثبات الحجة
والبيضاء للمنافقين بناء على رؤوف المادة وثبوت السبب لظهورهم الا فيهم فلا يضر اشتغال
القصة على مجازة من ان بالكلية وتصبح القصة بان هذه القصة كانت قبل اسلامه واما القول
بان ما اورد المصنف يحتمل ان يكون قصة اخرى فمن ضيق العطن والمجازة فيما جاوز الظن
واشبه العلوم العادية والقصة ما روي اسامه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارذفه على عاره بقود
سعد بن عباد بن قيس وقصة بدر فصارا حتى مررا مجلس فيه عبد الله بن ابي سؤل قبل اسلامه
وفي المجلس اخلاط من المسلمين والمشركين واليهود وفي المجلس عبد الله بن رواحة رضي الله عنه فلما غت المجلس
عجا حجة الدابة فمر عبد الله بن ابي برداة وقال لا تعبروا علينا فسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فزل ودعاهم
الى الله تعالى وقرأ عليهم القرآن فتال عبد الله بن ابي ابيها الرابية لا احسن ما تقول ان كان حقا
فلا بد ذنابهم محاسنا وارجع الى رطلك فمن جاك فاقضض عليه فتال عبد الله بن رواحة
يا رسول الله فاعف عنا في مجالسنا فانا محب ذلك ونسألك المسلمين والمشركين واليهود حتى
كادوا سقا تملون فلم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يجهم حتى سكتوا فصار حتى دخل على سعد بن عباد
فقال يا سعد لم تسع الى ما قال ابو حباب يزيد عبد الله بن ابي فقال يا رسول الله اعف عنه الى
آخر القصة مقوله وكذا اصطلاح ينبغي ان يكون بدون اللام لكونه في موضع الحال وفي رواية الثاني
الحوة بدون النصف والمراد بها المدينة يقال هذه بحرنا اي ارضنا وبلدنا واصلا بحجة من الارض
يسخر اي يبدسط ويبسط والعصاة العامة عصبة غنمهم جعل التعصب كناية عن التزويد لان العيام بحال
الورث شرق بذلك اي لم يتدر على ائتماعه والصبر عليه التعصب فكانه اعترض في حلقه بعض كما يقص
الشارب بالماء ومعنى زيادة الله قدس المرض بالكفر والحسد والضعف وقد جاز اسناد
زيادة الاخير الى الله تعالى حقيقة بخلاف الاول لكونه قسما فلذا جعله مجازا وقوله ازادوا
حسدا وازادوا قلوبهم ضعفا ربما يشربان الاسناد مجازا على التعادير واما اذا زيد زيادة
المرض الطبع فالجواز في المسند والاسناد مثله في ختم الله والطبع موصوف وقيل بل اعم اذا الخ
انما يكون في الكفر الاصل والطبع موالدين الذي يكون في المعاصي ايضا وكنه مرضا لمغايير الاول
ضرورة مغاييرة المزيد للمزيد عليه والزيادة محي لازما ومتعديا الى مفعولين والازد بابا معناه
الا انه لا يستعمل معدي الى مفعولين فالمصوب في ازادوا وكثرا وازادوا وحسدا ان كان مفعولا فالغا
حقيقته هم المنافعون وان كان مفعولا والفعل لازما فالمعنى انه ليس من ائ من يزيد مرضا على ما هو
راي الشيخ انه لا يلزم في الاسناد ان يكون للفعل فاعل يكون الاسناد حقيقة مثل يزيدك وجهه
حسنا وقد كلفنا في ذلك في شرح النجاشي لكن قوله ازادوا يدل على ان المصوب مفعول لا تميز
لحمية منهم ضرب جميع اوله وخيل فذد لغت لم يحكم والمراد باجمل النوراني ودلفت دنوت
ومنديت واليا في خيل التعبدية ووصف الضرب بالوجع في عذاب اليم اذا اليم والوجع حقيقة
موالعذب والمضروب وظاهر ظلام المصنف ليعلم ان الاسناد الى المصدر مثل جرحه لكن
لا يخفى انه ليس مصدر الفعل المستند وانما ان لذلك يوجب اليم ووجع من منشاء كلف

ما كان

المجازي

فيقال العذاب هو الام القادح والضرب اعني المضروبة هو الوجع وقيل كناية عن ان الاسناد
المجازي لا يقتصر عنده على ما ذكره او لا من الاسناد الى المصدر ذلك النعل او زمانه او مكانه
او سبه او قد ذكر في قوله تعالى فيا ربحت تجارتهم ان الاسناد المجازي هو اسناد الفعل
الى ماله وليس بالفعل الحقيقي كبدل التجارة بالمشركين والعذاب والضرب بالقوم في عذاب
اليم وضرب جميع الحساب باهله في يوم يقوم الحساب والكتاب بصاحبه في الكتاب الحكيم
وامثال ذلك وانما قسب ال المجازة مع ما قيل ان اليم بمعنى المولم كالسبع بمعنى المسبح
فانه لم يثبت على ما سجي في يدع السموات والام للمولم على لفظ اسم المفعول
وفيه رمز يعني ان في جعل عذاب المنافقين الذين هم اخبث الكفرة مرتبا على كذبهم شارة
خفية الى قبح الكذب حيث خصن بالكذب كذبة كذبة استحقاقهم للعذاب وفيه ايضا تحصيل
ان العذاب يحتمل من جهة الكذب نظرا الى طامة العبارة المعترضة للكذب من بين الحيات وانما قال
تحصيل لان السامع ان جهات يحق العذاب كذبة اذا ما الكذب وكان الغرض من ذكره الرمز الى
قبحه وجاؤه والكذب الاجازة بالشيء الى الاعلام بالنسبة على خلاف الوجه الذي هي متخففة
ومثلته بمعنى ان كل شئ من شئها نسبة ثبوتية او سلبية فالاعلام بالنسبة الثبوتية على طريق
الاثبات وبالسلبية على طريق السلب صدق وعلى خلاف ذلك الكذب وقوله انما اخبر
باجد انهم الايمان فيما مضى لانشاء الايمان بهذا الكلام ولو سلم فتضمن اجازة بصدوره عنهم
وليس كذلك لقديم تصديق القلب بمعنى الاذعان والقبول فيكون كذبا وانما حكمه بان الكذب
يصح كله فان اراد سمعا متعاطيا وطاعته وان اراد عقلا فلا دليل عليه وقد تعين بعضه دم بحسن
ثلاث كذبات هي الى يحتمل وبل فعليه كبريم والثالثة هي اخذت لارة حين اراد ان
يعصمها الظالم الذي كان من طريقه الساسنة التوض لذوات الازواج دون غير من فقيل هي
قوله مذا في الكوكب وقيل الكذبات الثلاث قوله ثلاث مرات مذار الى وبالحكمة فاطلا
الكذب بطريق الاستعارة لمشاهاة الكذب من حيث كونهما في الظاهر اجازة مطابقة للواقع
لكنها في التحقيق تعريضات وسوان يشار بالكلام الى جانب والوض منه جانب آخر فالغرض
من قوله في سقيم انه سقيم لما علم بامارة النجوم او انه سقيم لما حرم الغيظ والحق باحاديث النجوم الهة
ومن قوله بل فعليه كبريم التثنية على ان لم يتدر على وقع المضرة على نفسه كيف يتدر على وقع
المضرة عن غيره فكيف يصلح الحما ومن هذه احدى الاخوة في الدين مخلصا من يد الظالم ومن هذا
الحكاية او الغرض والتقدير سبيلها على خطايم وارشاد الى انه لا يصلح للملحمة لقيام دليل الحجب
وتري كذبون بالتشديد على انه للتعبدية بمعنى كذبون النبي اي يحملونه كاذبا بمعنى يصفونه
بذلك ويعتقدونه كذلك او للملحمة اي الزيادة في الكففة بمعنى كذبون كذبا عظيما او للتكثير اي
الزيادة في الكففة من جهة كثرة الفاعلين او على انه من كذب الوحي اذا وقف وتزدد وتوحد
عن الذي للتعبدية كانه يكذب ربه وظنه فيعزدد بان الرس وتبين الصبح وفي المشايخ قد قيل الصبح
لذي عشرين وتخلص الثوب بعد الغسل وتخلص كله بمعنى انزوس وانضم بعض الى هذه ان هب
وتزدد والاول اوجه لانه اقرب ولتقدير نسبة للعذاب ويكون اشارة الى قبح العناد ووجوب
الاعتذار عنه كالكذب وليلاليزم محل البيان او لا يستثنى في فيما بين اجزاء الصلة او صفة الصلة وقد يقال

في الحقيقة

بابه

كف

روى

سنى

فيقال

بل انما اوجه ليكون الايات على سنن تعيد قبايجهم ويعيد انصافهم بالاول صاف المذكورة فضاء
واستفلا لا يدل على ان العذاب لا يحق بهم من اجل كذبهم الذي هو ادنى حالهم في الكفر والتفارق
فكيف يباروا الاخوان فان قيل فالعطف على الاستبانه اعنى من الناس من يقول او في بادته هذه
المعاني فلم لا يعيده قلت لانه لا يبعد دخول هذه الاحوال في ذكر المناهضين وبيان فضتهم حالهم
ولا يحسن عود الضمائر اليهم عند من لم يعرفه باساليب الكلام والفساد في الخصال هلج
العين وفي الصحاح هاج الشيء بهيج واهيج واهيج اي قاردها حجة بتعدي لا يبعد في الانسب
ان يحل منها على غير المتعدي لان المتعدي افساد وقوله لان في ذلك تعليل لاطلاق الفساد
على سبب الجروب وجوب الفساد سميت بذلك لانهم جردوا عنها الاتوف وصلوا الاذان ونحو ذلك
فكان فساد المناهضين اي الفساد الناشئ من جهتهم هذا والاحسن ان يفسد لان قبايلهم في الكفار
ومعاً و منهم ايام على المسلمين افساد لافساد ولا تهم انما اهلوا عن الافساد وحقبة الافساد جعلت
فاسدا ولم يكن صيغهم ذلك بل مؤديا اليه فكل الكلام على المجاز باعتبار المال والانهاء اي لا يفعلوا
ما يؤدى الى الفساد وليس معنى الافساد الاثبات بالفساد فاعلم بفتح كل الكلام على الخففة و
يجل الكلام على ما ذكره دون غيره الملة وتحريف الكتاب ودعوة الكفار في الترابي لغير المسلمين
على ما قيل زيادة بيان لتأييده في الارض ومعنى انما نحن مضطرون يعني انه فسر افراد لان بهم
عن الافساد يشعرون بانهم افساد او تفردوا ذلك باذعانهم مقصودون على الاصلاح من غير
شبهة افساد واثره انما دلالة على ذلك طامة بين لا ينبغي ان يشك فيه فوالله عليهم ذلك
بقوله الا انهم هم المفيدون فسر قلبهم مقصودون على الافساد لا يستطيعون في كلمة المصلين
اصلاح المبالغة بالاستتلاف المقصود به تملين الحكم في ذنوبهم مع فصل عن حصوله بعد
التوالي والطلب بالتاكيد كحر في التنبيه والتحقيق المقصود به ما ينبغي سماع الحكم وتقديره عنده
بحث الاحمال فيه للترتبة وتبريق الخبر المفيد للحصر وتوسط الفصل المؤكد لذلك وقوله
ولكن لا يشعرون الدال على ان كونهم مفيدين مما ظهر ظهور المحسوس لكن لا احساس لهم ليدركوه
بقى منها بحث وموان ضيق الفصل انما يبعد فسر المسند على المسند اليه كذا سبق وكذا توفيق الخبر
على ما ذكره صاحب المغناة وشهد به الاستعمال مثل ان الله هو الزاقي اي لا راق سواه
فكيف يدل انهم هم المسندون على انهم مقصودون على صفة الافساد لا يتجاوز الى الاصلاح وجواب
ما سبق انه اذا كان في الكلام ما يعيد الفسر فسر الفصل انما يبعد فسر المسند على المسند
المسند على المسند اليه او بالعكس وقد ذكر في السابق ان تعريف المسند بفسر المسند اليه على المسند
وان المعنى ان الله هو الذي امر اي الحالب للحوادث لا غير الحالب فيكون المعنى منها انهم هم المسندون
لا المصلحون فالوجه ان يقال تعريف الخبر قد يكون لفسر المسند اليه وقد يكون لفسر المسند
بحسب المقام او يقال معنى التعريف منها مثله في قوله تعالى اولئك هم المفلحون على معنى انه
ان حصلت صفة المسندين وحققوا ما هم ونصروا وصورتهم احقققة فالمنافقون هم لا يقدون
تلك الحقيقة والامر له برمدان المنة للاستفهام بطريق الانكار للنفق والكار للنفق في
توة تحقيق الاثبات لكن بعد التوكيد صارت كلمة يبينه يدخل على ما لا دخل عليه كلمة لا لئلا لان
زيدا فام ولا نقول لا وكذا الكلام في انما والا كذا في علمه انما فان موضوعا لا تتركها

فولس
ان

م
ولا

بمثل ما يتلوه في الغنم يعني ان النسي و ذلك لما ركنها الغنم في كونها للناكيد واما ينبغي في مقدمات النظم
كقوله للناكيد مثله وطليعة الجيش منقصة وما يطلع قبله اما والذي لا يعلم الغيب غيره
ويحيى البطام البيض من ريم جوابه لقد كنت اخبارا طادي احشا محاذرة من ان يقال لم وتوله
اما والذي اكل واصحك والارشي امانات واجبا والذي امره الامر جوابه لقد تركتني احسد الوخش
ان اربى النسي منها لا يروها الذعر او من اي المؤمنين المناهضين في النصيحة من
النهي عن الافساد والامر بالايمان هم المؤمنون وتجليه عما لا ينبغي وتجليه بما ينبغي وفيه اشار
الى ان الغايل الامر بالايمان هم المؤمنون لا المناهضون بعضهم لبعض فيما بينهم على ما ذكر في بعض
التفسير لكن ينبغي ان يكون قولهم انؤمن كما آمن السفهاء مقولا فيما بينهم لاني وجوه المؤمنين والا
لكانوا محامرين للمناهضين وطام قوله فكان من جوابهم ان سمنوم اي بسوم الى السفة وضمن
السفة الى الجمل لما في السفة من الجمل على ما سيجي من ان السفة جمل ربما يشتر بان القول كان
في وجوه المؤمنين فينا كذا الاشكال اسناد الفعل الى الفعل اطلاق الفعل على الفعل
مع الضم المتصل يتابع في عباراتهم وبالحجة الاسناد الى غير الاسم محتج وفاقا واعتر بعض الحاجة
هذه التهمة فذنب الى ان الفعل اعني قد مسند الى ضمير صدره او الى هم لال آمنوا ولا تفردوا
واجواب ان المجتمع هو الاسناد الى معنى الفعل معترضة مجرد لفظة واما الى مجرد لفظة مثل
ضرب مؤلف من ثلاثة اوف او اللقط باعتبار الدلالة على المعنى مثل قيل لهم اسنوا فلما ساع
لانه في الحقيقة اسناد الى الاسم على ما سبق تحقيقه فان قيل قد اطلقوا على انه انما يسند الى
الاسم دون الفعل وما من اسام اللفظ دون المعنى فينبغي ان يسند الاسناد الى اللفظ الذي هو الفعل
قلت المقصود ما ذكره على قررنا وتحميل ان يراد بمعنى الفعل الكلمة التي هي فعل كقوله المشعل
في الحديث مع الزمان الذي هو علم له فليست كما قيل بحجة بعد القول في معنى المفعول المطلق
كقوله في معنى هذا القول وهو يجوز ان يكون المسند اليه مواجرا والمجور واعني له دون قلب
الصحيح ان القول متعدي وان الحكمي بعده مفعول به لانه مفعول ويعمل القول موقوف عليه
واطلاق القول عليه من قيل ضرب الامير اي مضروبه والغلط انما نشأ من هذا الزعم اعطية
الكذب يعني ان الوارد بعد الزعم وما سبق منه كلام غير موقوف لان الزعم هو القول بغير تبين
وثبت لانهم اي عبد الله واشيا عن جملة المناهضين يكون موقوفين عديم واما
رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون فموقوفون على الاطلاق او للجس المجزئ بل ام
الجس قد يقصد به بعض الافراد من غير اعتبار وصف فيه كافي ولقد امر على النبي وقد يقصد به
بعض الافراد باعتبار وصف الكمال كما في ذلك الكتاب وقد يقصد به الحب كما في قوله
ان الان لاني خسر والاول قليل الجدوي جدا لا يصار اليه الا عند تغذرا لاخبرين فلذا افسد
الناس بالكاملين في الابانة او عن هم الناس الحقيقة خسر كان من عدم في عداذ البرهان
ولا يخفى ان هذا انما هو على تقدير كون هذا القول مقول المؤمنين كما ذكره المصنف للمناهضين
بعضهم لبعض في معنى الانكار اي لا يكون ذلك الى الناس اي اليهود والنصارى والكاملين على ما ذكره
هذا عند اللفظ آخر وباعتبار آخر ويجوز ان يكون للجس اي جسد السفيه على ما يراه بعض
الاصوليين من بطلان الجمعية وعين الجنينة وجسد السفهاء بوصف الجمعية على ما سوتوا في الجمعية

فولس

القول

اسنوا

فولس

وسنطوي تحته اي يجب المحسن ولعل الشها، الجاري اي الذين جري ذكرهم من الناس اليهوديين او الكايلين
او الذين من عدايم في حكم العدم لان جنس السفيه اعم من ذلك بحيث لانه اللفظ على زعم المشايخين
متعلق بسنطوي لانهم اي الجاري ذكرهم عديم اي عدا المناقبين اهل الله في السفيه استبرأوا
لكيلا المراجع يشبه ان يكون جمع مرجع صيغة مبالغه من الرجاء في الناس محل مرجع وموافقا ل
الحمل وموافقا للفتل وفي عقد رجاء وفي حله شجاع ومم مراجع والسطه مصدر وسعيات القوم
اسطهم اي توسطهم وفلان وسبط قوم اي وسطهم نسباً وارفعهم محلاً فدعهم سبها، بمعنى على تقدير
العهود والجنس او ارادوا الي لانهم ارادوا بالتسفيها، وعلى تقدير العهد والتفصيل من الفاصله كالنفيه
من العافية وقوله وما كان قايماً عطف على جملتهم وليس منبذاً جزمه هو كما لحس بل ذلك نتيجة
ما سبقه من الكلام مساق هذه الآية اعني قوله واذا القوا الذين آمنوا الى آتوه قدسهم
تكراراً نظراً الى مجرد الشرطية حتى لا يظن بالناقل ان قوله واذا خلوا الى شياطينهم فالواظف
على هذه الشرطية حتى انما بمنزلة كلام واحد وسوق قصة واحدة ولست شرطية مستقلة معطوفة
على ما سبق مسوقة سورة الشرطيتين السابقين التكذب تكلف الكذب وقوله فاذا فارقوم عطف
على الفعل الذي ينقضه المصدر اي من ان يكذبوا لهم واستهزواهم فاذا فارقوم الى خدماً دينهم
الذين اعموا اهلهم خشا صدقهم ما في ضمائرهم من صدقته الحداث وفي المشل صدق مسيكة
يقال لقيته ولا فيته اذا استقبلته حق الكلام انتول على لفظ الخطاب او استقبله بضم الناء، اي
المنقذ وذلك انه اذا اردت نفي الفعل المسند الي ضمير المكلم بأن اتى بكلمة اي كان ما بعد ما كسبه
لما قبلها فجب تطايرها ويجوز في صدر الكلام تقول على الخطاب ويقال على البناء للمفعول
وان اتى بكلمة اذا كان صدر الكلام في موقع الجزاء فيجوز ان يكون ما بعد اذ على لفظ الخطاب اي
اذا استقبلت تقول لقيته ولا يستقيم اذا استقبلت يقال الا اذا قدر ان الناقل هو مخاطب
كقوله عبارة قلعة موجاري لما في بالتشديد اي مقابلة مراد في بالتخفيف اذا تقابل الرواقان
كان رواق بيتي مقابلة رواق بيتك واذا هو السحره يعني ان تعديته بالي على
تضمين معنى الانهاء كما في احد اليك فلانا اي اني محده اليك وهذا بيان للغيث واما البعد
فخرجوا منهن اليهم واحده منها اليك على ما هو القانون لمن كان مخاطبهم وجه السؤال
ان قوهم للمؤمنين كلام مع المنكر وقد ترك التاكيد وقولهم بشياطينهم انا معكم كلام مع غير المنكر
وقد اكد بان واسمته المحلة مع ان مقتضى البلاغة على ذلك واجوابك ان ترك التاكيد كما يكون
لعدم الانكار فيقولون لعدم الباعث والحرر من جهة المنكر وعدم الرواج والقبول من جهة
السامع وكذلك التاكيد كما يكون لازالة الشك ونفي الانكار فقد يكون لصدق الرغبة
وفوق النشاط من المنكر ونيل الرواج والقبول من السامع فلذا جاء بالحكمة الفعلية من غير تأكيد
وانما معك بالاسميه بان اوجيدون جمع اوجدي بالحقاق ياء النسبة للتاكيد كما جرى
وفلان يشق عبارة اي لا يدرك ولا يخطى واصلة في حل المساق اخذته ارحته اذا ارجع للذي
اي مال اليه واجبه اقام بين ظهر القوم وبين ظهر انهم اي بينهم والقيام الاظهر وهو جمع ظهر على معنى
ان اقامتهم منهم على سبيل الاستظهار والاستناد اليهم ثم ربيت الالف والتون على ظهور عقد النسبة
للتاكيد وكان معنى التثنية ان ظهورهم قدامه واخبراه فهو مكتوف من جانبهم لزمه استمرا في اللفظة

مؤلفه
موله

بين القوم مطلقاً وان لم يكن مكتوفاً والمعنى انهم ليسوا في دعاء الثبات والرسوخ في الاسلام
ويجوز ذلك مما يكون جديراً بالكلام القوي الوليد بدلالة ما ذكره في خطوبه اخوانهم من كونه
منظومة للتحقيق ومثبت للتوكيد الانبي يعني ان التاكيد في قولهم انا امت لصدق الرغبة
وفوق الثبات وكونه راجحاً مقبلاً واما مخاطبة مبتدأ والعائد في الخبر محذوف
اي لم يبق الاضرباً بينهما وفيما اخبر واستعلن بصدق رغبته فلا بد من تاويل والظرف اعني على
صدق جبر التثنية الذي مومم وما قالوه من ذلك اي من الثبات والتزاد والبعد وقوله
كان اي ما قالوه ومخاطبة اخوانهم على تاويل الخطاب منظومة للتحقيق اي موضعها وما لفته
الذي يظن كونه فيه ومثبت للتاكيد اي موضعها الذي يتحقق ثبوته فيه فيعقله من معنى ان
التاكيد به قال بوزيدانه لمثبت من ذلك اي محله وكل شئ ذلك على شئ هو ميمه له وفي الاساس
فلازمه للجزء ومعناه اي موضع لان يقال فيه انه لا يجوز عسى ان يعقل جزاً مؤنابله
ولما لم يكن ظاهر كونه مستهزئاً تكرر او تكرر الموافقة الشياطين على الثبات على اليهودية
اخذ منه لازماً جليلاً باعتبارها تفريراً وتاكيداً وسوانه انهم في رد الاسلام فيكون اشياء وقبولها
فيكون تاكيداً وعكس صاحب المنعاج فاخذ من الاول لازماً سواناً توهم اصحاب محمد الامان
فيكون الاستهزاء بهم والاستخفاف بدينهم تفريراً لذلك واما البذل فلا يحتاج الى اخذ اللازم
في احد الجانبين ويكفي تصديق الثابت على الباطل والمستهزئ بالحق من كون النبال او
في بالمقصود لما في الاول من بعض القصور حيث يؤمنون المسلمون في بعض الامور ثم الظاهر
انه بمنزلة بدل الكل وارباب البيان لا يقولون بذلك في الجملة التي لا محل لها ويعنون بمالحل
له ما لا يكون جزاً او صفة او حالاً وان كان في موضع المفعول للقول فلذا كان الوجه هو الاستيناف
لفظاً ومنظومة السؤال قلعت بالفتح اعيت وعيب معناه ازال التواب يعني انه تحارز
عما هو بمنزلة الغاية للاستهزاء فيكون من اطلاق السبب على المسبب نظراً الى التصور وبالعكس
نظراً الى الوجود او مستعارة حيث اطلق الاستهزاء على ما يشبه صورته صورة الاستهزاء او مؤ
مشاكله وتسمية لجزء الشئ باسمه ومؤكيد في الكلام الا انه مشكل من جهة المعنى وسنجد له بياناً في
موضع آخر فان قلت هذا الكلام ليس من التهنيت في شئ فامعني قوله وقد كثر التهنيت في كلام الله
تعالى قلت معناه ان التهنيت بالكثرة قد كثر في كلام الله تعالى والمقصود منه بحجج التهنيت
ومذايعهم فاجزه منها بان الله تعالى يهنئهم بهذا المعنى ولهذا الغرض يعني انه كان يهنئهم في تلك
المواضع لغرض التحقير والامانة فكذلك اطلق منها لفظ الاستهزاء واراد ذلك المعنى
عوضه الذي يرميه اي يعقده ولا يخفى لطف موقعه لكن الانب ان يجعل مقصود المستهزئ
مواخفة والرزاء لا طلب ذلك والباء في من هو انبني ان يجعل متعلقات بما تضمنه الكلام من
الابصار والالهاف اذ يقال ارزى به ورزى عليه وارذراه ومواي الظاهر
او اجزاء احكام المسلمين عليهم والمبطن بالشئ ما يكون فيه ذلك الشئ من مطب التهنيت جعلت
له بظانته موا استيناف في غاية الجزالة والفخامة حيث دله على غاية شناعة ما ارتكبه
ونفاظه على الغلوب والاسماع بحث نوبة السامع ان يقول الذين شأنهم ذلك مامصيرهم
وعيش حالهم وكيف معاملة الله تعالى اياهم يعني ليس ترك العطف مجرد دفع ان يتوهم عطفه

مفسر في هذا الكلام
اذا ما استنبت في هذا الكلام
جاء في التفسير في هذا الكلام

على انما يمكن فيكون من مقول المتألفين او على قالوا استفيد بالنظر اعني اذا خلوات لم يصدر الاستدلال
بذكر المؤمنين مع انهم الذين يستعملونهم فيهم وكان ينبغي ان يقال نعم ويبارك منكم بل
بذكر الله تعالى في الجماع لصفات الكمال مع بناء الفعل عليه لا فائدة الاختصاص في ذلك على ان
الاستدلال بهم هو الاستدلال بالابن الذي يصح في حجة استهزاء او لم يصدره عن شخص
في حجة علمه وذكورته عليهم وذكورتهم وعلى ان الله تعالى كمن يؤمنه المخلصين من عباده وينقسم
لم ولا يجوزهم الى معارضة المتألفين باستهزاء موجزة سخنة واستخفاف وفيه تعظيم المؤمنين
ومذا زيادة فخامة الاستدلال وانما يعرض في تقدير فائدة الاستهزاء الابلغ على طرف
الحصر جريا على ما هو مدلول الكلام ونبه بقوله ولا يجوز على ان يحصر بالنبوة الى المؤمنين بعين
الافعال منهم لا المؤمنين والحصر مستفاد من بناء الفعل على المبتدأ على ما يصرح به المصنف
في مواضع من هذا الكتاب من غير تفرقة بين كونه منكرا او موقفا مظهرا او مضمرا ومن غير
اشارة الى ان يكون في الاصل على انه فاعل بمعنى اللفظ على ما في الفتح ولهذا القدر يستلزم
من الكلمات الموردة في هذا المقام من اراد تفصيل فعله شرح التخصيص فان قيل الاستهزاء
بمعنى السخرية لا يفور من الله تعالى وبمعنى انزال الكمال والهو ان على ما هو المراد لا يتصور من المؤمنين
فما معنى الحصر والاختصاص وليس منها اثبات فعل الشئ ونفيه عن غيره قلت معناه ان
الله تعالى هو الذي يتولى الاستهزاء وقوله ولا يجوز المؤمنين ان يعارضوا باستهزاء منزهة
ظاهرة على ذلك لئلا يستهزاء او هم اليه اي حال كونهم منسوب اليه وفي الصحاح فلان لا يؤمن
له ولا يؤمن به اي لا يبالى لان يستهزى بنبذ حدوث الاستهزاء بمعنى انه لكونه فعلا ينبذ
التجدي دحالا لا محالة ومعنى الاستمرار وتعدا حصر النسخ بان هذا المعنى مما يفيد المضارع
كيد لا يتوهم انه من تقديم المسند اليه حتى يحصل التجدي من الفعل الاستمرار من كون الجملة اسمية
على ما توهم البعض الا ان في قوله تعالى وويل لهم عما يكسبون وقوله تعالى لو طيعكم وغير
ذلك قد دل المضارع على التجدي والاستمرار من غير تقديم المسند اليه وينبغي ان يعلم ان هذا
غير ما استفاد من الجملة الاسمية فانه ثبات واستقرار الاستمرار بمعنى الحدوث حال لا محالة
ومرة بعد اخرى واستشعار حد ريقا يقال استشعر فلان يوما اي اصره واخذ في طه
وفاعل ان ينزل بهم ضميرهم اي شئ مما يفيض وكفاك يعني ان قراءة يمدح اليها الامر
بمعنى اعطاء المدد وليس من المد في العر والامكان في شئ وايضا المد في العر لا يعبر عنه فلا يقال
مدد بل اللام مثل مثله والحذف والابصال لا تصار الى الابداس فكيف جازعني ان
المدد يعني الامداد واعطاء المدد اذا كان في الضرر والعتاج كالطعنان كيف يصح اسناد
الى الله تعالى فاجاب بوجه الاول ان المدد منها موصوفا برائد من الذين والظلمة في قلوبهم
بسبب خذلان الله تعالى امامهم بسبب اجرامهم على الكفر فاستند اليه واعطاه الله تعالى
اسناد الفعل الى سببه البعد والثاني ان المراد بالمد في الطغيان ترك الضر والاعتاج الى الايمان
وسوفيل الله تعالى حقيقة الثالث انه على حقيقته لكن اسناد الله تعالى وان كان فعل الشيطان
لانه باذنه وتكليفه فالجواب على الاول في المسند والاسناد جميعا وعلى الثاني في المسند خاصة
وعلى الثالث في الاسناد خاصة فمنه ذلك الالهي مددا واسناد الى الاله واعطاه الله تعالى

اي

في

سواء

رأيه

وعلى كسر الناصب في قوله هو الذي يتولى الاستهزاء

والمراد بالمدد في العر والامكان في شئ وايضا المد في العر لا يعبر عنه فلا يقال مدد بل اللام مثل مثله والحذف والابصال لا تصار الى الابداس فكيف جازعني ان المدد يعني الامداد واعطاء المدد اذا كان في الضرر والعتاج كالطعنان كيف يصح اسناد الى الله تعالى فاجاب بوجه الاول ان المدد منها موصوفا برائد من الذين والظلمة في قلوبهم بسبب خذلان الله تعالى امامهم بسبب اجرامهم على الكفر فاستند اليه واعطاه الله تعالى اسناد الفعل الى سببه البعد والثاني ان المراد بالمد في الطغيان ترك الضر والاعتاج الى الايمان وسوفيل الله تعالى حقيقة الثالث انه على حقيقته لكن اسناد الله تعالى وان كان فعل الشيطان لانه باذنه وتكليفه فالجواب على الاول في المسند والاسناد جميعا وعلى الثاني في المسند خاصة وعلى الثالث في الاسناد خاصة فمنه ذلك الالهي مددا واسناد الى الاله واعطاه الله تعالى

وقد يقال ان منها نوعا اخر من التجوز لازما على كل مذهب وسواء اتبع المذاهب وانما توقع حقيقة
على ما وقع المدد والزيادة فيه كاللغو والطغيان ورد بالمنع بل مدد في الكفر ومنه كقولهم واحد
والاوان لم يطابق اللفظ المعنى ولم يشهد بصحة كان نسبة المعنى من اللفظ بمنزلة
نسبة الاوان من النعام اي بتأخير ان غاية التأخير فان الينفاضة تسكن السهول والاروبة
اعني الاواني من الوعول ليس ان الجبال فالاروي كأنه اسم جمع للاروبة ووزنها افعولة ومن
في مثل هذا متعلق بمضاف محذوف وليس جالا لوقوعه بعد المبتدأ مثل انت مني منزلة
مارون من موسى اي سبتك او قريبك ولانه ليس المعنى كانيا مني او مبتدأ مني فليتنا مثل
تعياد الشئ وتهدئة حنظل به التهدئة فصح وما وقع اي وبقا ما وقع به سلبا حال منه ومن تعامد
متعلق بالطرف اعني على مراحل او حال من مراحل وان مؤلا عطف على قوله الحسن اي
قول الحسن وكون مؤلا من طبع الله تعالى على قلوبهم بدليل ما يأتي من الايات يعصف
ما قلناه من انه من مراحل احسن امدة بالمعنى ذكرنا اذ التماذي في الضلالة والطبع على التلويح
يناسب تزايد الظلمة والضلالة الاستمرار والعمى والاهمال واللبان اللغاة والغنان
الاستغناء فيها اي في تلك الاضاف اشاراة الى ان الطغيان فعلم الذي يحق
ايضاف اليهم ويخص بهم من غير ان يضاف الى الله تعالى خلفا ولا مشبها لان الطغيان الذي
يتماذون فيه معلوم انه فعلم بطريق المحلة والاضاف كاللغو والايمان وببر الاوصاف
فلولا هذه الاختصاص لكان النسخ بالاضافة لغوا على ما هو شأن الدلالات البانية
والاشارات الخطائية وليس المراد ان هذه الاضافة يدل على انه با اتحاد العبد لا با اتحاد
تعالى واراد به ليزد المتع متندا على الحسن والتعجب وببر الاوصاف المخلوقة الى الله تعالى
القائمة بالعبد المضافة اليه المجلبة ثم لا يخفى ما في كلامه من التبريز باصل التوبة وتكليفه من
وجعلهم ملجدين في صفات الله تعالى اي ما ليس عن الحق فانهم يقولون ان الله تعالى لو شاء
ايمان الكافرين وطاعة العاصي ورتشاد المبتدع لوقع قطعنا وقول الشئ
وتهم اطرافه فيهم اعمى المدي باجاء مبلين العمة اي رب مغارة اطرافها في ارضي لسعيتها
اعتست الهداية الى طرفها من لاد انه لم يامر بالطرق لدروس اعلامها بل ليعيد المشاد بها
فاغنى فعل حذ من غير عليه الامر التثبت في كل فعل ماض اي اضى طرق الهداية
اخذت بالحدة مما يجمع شعور الراس والاذن والاصبع وفي الصحاح الذر در مغارة اسنان الصبي
وما يقال ان المراد منها الاسنان الساقطة الباقية الاصول فما ذكر في الاساس ان
الذر قد زالت تحت الاسنان الى الاسنان اي انهيادها وانفادها الى الاصول والعمى عطف
بيان للطول والجدر القصير والمسلم الذي اشتري النصرانية بالاسلام حكمة الاله من ملوك غسان
وقضته وقادته على عرض علة واسلامه ثم ازادته الى النظرية وخوفه بالشام مشهورة
واعراضه الى الهدى من اعرض لك الشئ او امالك من عرضة اي جابنه يعني جعلتكم من الهدى
بعد التكليف به بمنزلة تلكم اياه فيكون التجوز في نفس الهدى الذي جيلوا عليه فلا محالة اصلا
ومر في الهدى فقط ان كان دريص بصفه من ولد الفارة والنق الحريض من
ليس الحجة عند الحاجة كيف استبان ال التجارة اشارة الى ان عدم الرجوع لان

الذي

نحو

سببها

اضافة

والمراد بالمدد في العر والامكان في شئ وايضا المد في العر لا يعبر عنه فلا يقال مدد بل اللام مثل مثله والحذف والابصال لا تصار الى الابداس فكيف جازعني ان المدد يعني الامداد واعطاء المدد اذا كان في الضرر والعتاج كالطعنان كيف يصح اسناد الى الله تعالى فاجاب بوجه الاول ان المدد منها موصوفا برائد من الذين والظلمة في قلوبهم بسبب خذلان الله تعالى امامهم بسبب اجرامهم على الكفر فاستند اليه واعطاه الله تعالى اسناد الفعل الى سببه البعد والثاني ان المراد بالمد في الطغيان ترك الضر والاعتاج الى الايمان وسوفيل الله تعالى حقيقة الثالث انه على حقيقته لكن اسناد الله تعالى وان كان فعل الشيطان لانه باذنه وتكليفه فالجواب على الاول في المسند والاسناد جميعا وعلى الثاني في المسند خاصة وعلى الثالث في الاسناد خاصة فمنه ذلك الالهي مددا واسناد الى الاله واعطاه الله تعالى

الذي صدق عليه ذلك في جانب المشبه به فاجاب بما عند الامرين صرحا ومخفيا
اذا كان لها شأن متعلق بقوله قد استعبر وذلك لان لفظ كان لقوة دلالة على الضمي
لا يصح مستغلا بدخول كلمة ان مع عراقيها في الشرطية والاستقبال فكيف بدخول اذا منع
تطفله في ذلك على ان يقال ان مثلاً انك اذا اخذت البصر نحو لمعني النظر في معنى
الاستقبال معنيته نظر في الجرح متعلق بقالوا اي يستعملون هذا اللفظ في الجرح والشرع
البحر ان كيف مثلت الجحاة بالواحد لا خفا في انه لا يتوجه هذا السؤال بعد ما ذكره
ان المثل استعارة للحالة العجيبة التي ان حال الذي استوقد ناراً ولهذا قال افرأى الناس
ودوامهم لم يستهوا بذات المستوقد حتى يلزم تشبيه الجحاة بالواحد لكنه اجاب بما يليق بالبرية
على تقدير توجه السؤال وذلك ان جعل الذي بمعنى الذين على طريق الحذف والتخفيف او جعل
الجحش فلا يحسن بالواحد ليلزم الحذف او جعل بوصفه لفظاً مضافاً الى معنى الجحاة
كالحجج والفرج ويرد على الاول انه يلزم جمع الضمير في استوقد كما في قوله تعالى وضعت كالدنيا خاضوا
واجواب انه يصح ذلك بالنظر الى طاهر اللفظ لكونه في صورة المفرد او بان يقدّم موصوف
مفرد للفظ كالحجج والفرج ويكون افراد الضمير بالنظر اليه وان كان عابداً الى الموصول الذي هو
جمع اعني تخفف الذين وكلاهما ضعيف اما الاول فلا تلازم جواز مررت بالرجال القيام
لكون اللام في صورة المفرد بل تخفف الذين كالذي معنيته عند المصنف واما الثاني فلا انه
اذا كان الموصوف مثل الحجج والفرج فجعل الذي تخفيف الذين مما لا يتقوله عاقل لما فيه من تكلف في
جمع الذين واخرج افراد الضمير من غير حاجة اصلاً وقد دفع الاول ما ذكره المصنف من الفرق بين
الذين والعاقلين حيث يجوز اقامة الذي مقام الذين دون القيام مقام العاقلين وليس
لان ذلك في انه يجوز حذف علامة الجمع في الذين ولا يجوز في العاقلين ولا في انه لا يجوز افراد القيام
واعتبار ضمير المفرد فيه نظر الى ان اللام في صورة المفرد وان كان في معنى الجمع واجاب
انه لا بد من فرق بين الفعل والصفة اذا وصل بهما موصول في صورة المفرد مع انه كخفيف
الجمع ومعناه حيث جاز افراد الضمير في الفعل ولم يحز في الصفة وما ذكره المصنف
بيان انه يجوز وضع الذي موضع الذين كحذف العلامة ولا يجوز وضع القيام موضع العاقلين
حذف العلامة وذلك من جهة احد منسب في جانب ذي العلامة وانه يحق التخفيف
لشدة الاحتياج اليه ولزوم استيعاله وكونه طويل الذيل بصلته ولا كذلك الصفة وانما
في جانب العلامة وموان اليا والنون في الذين ليست في قوة الدلالة على معنى الجمع
بمنزلة اليا والنون في الجوع حتى يمتنع حذفها بدليل ان الواحد والجمع سواء في
سائر الموصولات كمن فافلونا فريش من السوء ويمكن اجاب بان اللام وان كان
اسماً موصولاً كالذي لكنه في صورة حرف التثنية حتى ذهب المازني الى انه حرف
اجريت مجراه في وجوب مطابقة الصفة بعده للموصوف به وكذلك الذي لجاز افراد
الضمير في صلته نظراً الى طاهر اللفظ ولا حجة بجورده عطفاً على القيام اي ولم يحز
وضع نحو القيام من الصفات موضع صفة الجمع من تلك الصفة وقوله وتكاد عطفاً على لكونه
وذلك اعادة اللام لزيادة اشتغال واحكامها بخلاف كونها مستقلاً لا بصلته وجمته

والذي هو عالم الجحش ان
والذي هو عالم الجحش ان
والذي هو عالم الجحش ان

خزان والتعريب ان الذي لما استحق التخفيف في هذا النوع من التخفيف في صيغة جمع ولم يحز في جمع
الصفات ويجوز ان يكون المراد بالذي في قوله ان الذي هذا القسم من الموصولات مفردا كان او غيره
نمكوه او مقصوده فعلاً لذكر الدال واللام لكونه والضمير كحذف ما سوى اللام ونظام
كلامه بان يجمع في المنفصل ان اللام في الذي حرف تعريف وان اللام التي بعد من الموصولات
من تلك اللام التي كانت التي الا انها بعد اسم لا حرفاً لانها بمنزلة الذي لكونه تخفيفاً له قال
في الصحاح الذي اصله ليس فادخلت عليه الالف واللام ولا يجوز ان نزاعه لتسكون وكثير من التخفيف
بكاله اسم موضوع معرفته ليعتبر نظام قوله الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالنحل بعضهم
على ان الموصول مولى واللام مزبذبة لتخفيف اللفظ حتى لا يكون الموصوف في معرفة توصف
بالنكرة وجعلت لازمة لانها لو ادخلت بآزده رعت افرى لا وسم انها للتعريف ثم الجمهور
على ان اللام التي من الموصولات ليست منقوصة الذي بل اسم موضوع برأيه التزم دخوله الاسم
لكونه في صورة حرف التعريف ونظر اعرابه في ذلك فهو اسم في صورة حرف وصلته فقل في
صورة الاسم وذواتهم بذكر التاء قال في الصحاح مررت بسوء ذوات مال ورايت بسوء
ذوات مال وما ذوات مال الجبال بذكر فيها التاء كما تكرر في مسلمات لان اصلها هالانك لو وقعت
عليها في الواحدة لعلت ذاه بالهاء ولكنها لما وصلت بما بعد ما صارت ثاعن بعضهم ان اصل
ذات ذوات كفوا لقولهم في المبتني ذواتا فحذفت اليعين لكثرة الاستعمال وقال الخليل وزان
ذو فعل بالكون واللام محذوفة في جميع منصرفات ذواتا في ذوات وذواتنا قال في المغرب
ذو يقضي موضوعاً مضاعفاً اليه بخور رجل ذو مال ومؤنة امرأة ذات مال هذا اصل هذه الكلمة
ثم اقتطعوا عنها مقصيصاً واخروها بحرفي الاسماء المستقلة على الواو ذات فحذفت
وايسوا اليها كما هي من غير علامة النائية فقالوا الصفات الذاتية واستعملوا بالنعس
والنار جوهير بردي تسمى بطلق عليه لفظه وبيان اشتقاقه واما التحقيق ان ما
ذكره ذابات او عريشات وان النار التي تحت الملك مل من كذا لك فليس من طبيعة
الصفة وكذا افراد النور والصفوة محوري واحد او اطلاق الصوة على النور شائع وان كان قد تنوع
بينهما فوق في بعض الاستعمالات وفي تفرقات الحكماء حيث يقولون الصوة ما يكون للنفس
من ذاته كالشمس والنور من غيره كالنار كما ان الشعاع تفرق يكون للنفس من ذاته كما في
الشمس والبرق من غيره كما في المرأة تم جعل النور ضوءاً لا ياني ما سمع من ان في الضوء
زيادة ضرورة صدق النور على النور الكامل صدق الاعم على الاخص وجعل النور مشتقاً
من النار والنار من نار بنور ويا على قضية المناسبة وهي ان الحركة والاضطراب يظهر
في النار او لا وبالذات وفي النور ثابته وبالعرض معنى حركته النور مع انه من الاعراض الاستعمال
عليها محال مركبة في النور بعبية حركته واخلافه زوايا ووافقه بحسب اختلاف
النير واصفات منها امام معدي وما حوله معقول به اي جعلته النار مضياً ولا زاماً مستقلاً
اي ما حوله وما موصولة اي اصاب الاماكن التي حول المستوقد او الى النار وما حوله ظرف
في موضع الصلة وما موصولة عبارة عن الامكنة والموصول مع الصلة معقول فيه وكان
عربية ان النار لا يوجد فيها حول مستوقد كمن يوقيه فاجاب بانه جعل اسراق ضوء

في
قوله

نحو الاضطرار

والله اعلم بالصواب

انما رحو له بنة لاشراق النار نفسها استاءا للفعيل الى السبب فان النار سبب لاشراق ضوءها حول
المستوفد ومعناه ان اشراق البصر في البيت كما يقال حيث يكون ذلك البصر في البيت بمعنى اشراق
الضوء النابض منه الحادث في مواء البيت وحينئذ انتشار الضوء على المقابلات وبرود على الاخرى خاصة
انه لا بد من في لاهم انما يجوز واحد منها من لفظه مكان حمل له على الظروف الكائنة بالبيئة كقولهم استعمل
ولا كثره في الموصول المعبر عن المكان بل هو قيل جدا وجب ان يكون من قبيل غسل الطريق
الثقل وتاليقته اي ترتيب جوف حول للدوران والاطافة طاف به وطاف واستطاف
واحد يقول حال الشيء واستحال اي تغير حاله عن الهند اعلم حاله حول الى مكان آخر
وحال الانسان عوارضه التي تتغير عليه والحالة الاسم من حال عليه بدنه والجوهر الاسم من جات الشيء
اردته والحالة بالفتح الجيلة والاستحالة الخروج عن الاستقامة وانما جاز حذفه يعني الابدان الحذف
من قرينة مجرزه ومن داع رجع اذ المذكور مواصل اما الاول فهو ان الغرض التمثيل بيان حاله وانما غيب
ادنى اضافة واستناع بظلمة الاسلام واقعون في ظلمة وعقاب سمره وكله لما يعطيني
جوابا والحيلة اعني ذم الله بنورهم لا يصلح لذلك ظلمة لما فيها من الموانع المغنقة الى التناول والبر
عن الظلمة فيكون دلالة الاشكال مضمونها على المقصود اي خمدت النار فبقى المستوفد خائبا متخيلا
خائبا متخيلا وخمدت النار المصنف ذكر الضمائر بلفظ الجمع نظر الى ان ابقاء النار في القالب
يكون للجماعة واما الثاني فهو ان الحذف اجازا وتوصلا لتعليل اللفظ الى كونه المعنى بالغة في سوا
حال المستوفد من جهة الاشارة الى انه بحث لا يحيط به العبارة وليس المراد مما هو المصنف
ان الجواب مقصود وانما الغرض التنبيه على جفنة معنى استطراد الكلام طوله واستداده ففني لفظ اللغة
استطالوا عليه تطا وكثروا واستطال الشيء طال وقد استعمل في المفضل في بحث الموصول متعديا حيث
قال ولا استطالتم اياه بصلته يعني عده طويلا والمراد الطول بالفتنة الى التولم يعتبر الحذف والافليس
في هذا الكلام زيادة طول ولا خفاء ان جعل الاستطال في وجه تزيح الحذف اول من جعله في وجه
الاجواز وان جاز ان يذكر في كل منهما امرين وقوله للذال عليه اي على الحذف او الحذف علة لامن
الالباس وكان الحذف عطف على انما جاز لا على جاز عند من لم يعرفه باساليب الكلام مع الاعراب
اي البيان والكشف بما هو المبلغ درجات من اللفظ جعله مصدرا بمعنى التلطف انما الحذف واذا
كان الحذف المبلغ كانت المبالغة في المشبهة المستلزمة للمبالغة في المشبهة اكثر وكان هذا التمثيل
بالتمثيل الا ان اعني قوله او كصيب الى اخره اوفق لما فيه من المبالغات سيما والاستدراك المذكور
من جهة المعنى اذ ان المعنى في ذلك فيحصل غاية المبالغة والموافقة يكون كلاما متشابها
جوابا للسؤال عن وجه الشبه فان اشتراك حال المتأخر في المعاني التي اغتربت في حال المستوفد
ليس ظاهرا وفي قوله حال المستوفد الذي طغيت ناره اشارة الى ان قوله فلما اضاءت عطف على الصلة
اعني استوفد فيكون التشبيه المستوفد الموصوف مضمون الشرطية اعني لما عطف جوابه قوله او يكون
بدل المعنى ان اومر شاد به المقصود الذي هو بيان حال المتأخر وبمثل حال المستوفد لانه لا بد من اعتبار
اوصاف في جانب المتأخر مثل ما اغتربت في جانب المستوفد لان قوله وتركهم في طلمات الى قوله
ثم جازعوا من جملة هذا البيان وقوله في من تركهم في معنى كان لهم نور فزال وبنيوا متخبرين
ومحسوس على قوله على سبيل البيان لبيان الاضياع والبيان لا يصف التخييل

اطار

ادراج

كالح

والله اعلم بالصواب

وجعل السابق في حكم المطروح وحاصله ان كل ما دل عليه في جانب المشبهة بطريق الحذف والتعويل على
دلالة العقل دل عليه في جانب المشبهة بطريق الذكر والتخييل قد رجع الضمير في هذا الوجه لما كان
ذم الله بنورهم على تذبذب كونه جواب لما من جملة احوال المستوفد كونه داخل في الضلة وكان فيه مواضع
من جهة اللطف والمعنى احتياج الى زيادة بيان في ذلك بخلاف ما اذا كان استيفاء اوبد لا واشار بهدا
الوجه ان اخاره من كونه جواب لما محذوف لقربه وكون الكلام فيه مضار الوجه لا فاعني كون ذهبت
بنورهم ثابتا بالنسبة اليه وان كان اول الوجه من قوله حصة بالذات لانه اقرب الى
ضمير نورهم والضمير به كونهما في كلام واحد واشبه بين جملة كونهما بارزين وكان اوجع الى ازاله ما بينهما من عدم
الناسب بخلاف ضمير شوقه فقد اطلق ما الله يشير الى ان الاستدراك مجازي لكونه السبب في الريح والمطر
وانه من قبل قد منى بذلك حول على فلان وان من انك التذم للاقدام لقوله فلما اضاءت ليعبر بان
هذا السؤال ايضا على تذبذب كونه ذم الله بنورهم جواب لما فلم وصفت متفرقة على ما ذكر من الزيادة
فاجاب بانه على طريقته قولهم للباطل صولة ثم يصحح معنى يظهره في قوله وسد اذ على تحطيمهم
وضمير جاهم العوج شوكه ذلك في السهل والبيرو الطفرة والطعام من طلع الشمس ركضه في عذوه
رافعا بصره فهو طامع كذا في الاساس وفي الصحيح رجل طامع شرف وطخت المرأة مشعل تحت فمطامح يطعم
الى الرجال فهو طامع من الاغصاب لما فيه من الاخذ والامتنان نزل على طامع لانه اذا انغمس في مكان لم
يعد اليه خصوصاً صفه الغنى النفرة وقلة الاث في كونه طامعاً لم يخطئ المصنف فلهذا السباع يشبهه
ما بين فله راسه والمصم وروي بعض حسن ثيابه والمعصم الجوزة الشاة التي اعدت للذبح
ناشئة تناوله قصته بالكلية كالمعصم اسنانه المعصم موضع السوار من الساعد البيت نص في كونه ترك
بمعنى صبر لان جز السباع مبررة لا يحتمل الحبال بخلاف الالة يجوز ان يكون ترك بمعنى طرح وفي طلمات
ولا يبرون حالين مترادفين او متداخلين والظلمة عدم النور ذلك فيما سبق بطريق جملة
حالية بحيثاً وتوضيحاً لكون ذم اب النور المبلغ من ذم اب الضوء ومنها بطريق النقد ولو اجري
عدم النور على طلاقة لكان بين النور والظلمة تقابل الاجاب والسلب الان الحكا يقولون موعدم
النور عما من شأنه فيبينها تقابل العدم والمملكة وعذب بعض المتكلمين موعرض بيان في النور فيبينها تقابل
النظام والنسكات مذكورة في موضع قال في الاتس ومن الحاز ما ظلم ان يفعل كذا ما منعك
ومنه الظلمة لانها تباد البصر ويمنع من النور ومن بعد هذا كان الفعل غير متعدي ناطراً الى قوله
من قبل المتروك يعني جعل الفعل متعدياً لا غير المتعدي كما لا يعبرون غير متعدي في اصله فيكون
تركهم في طلمات لا يبرون بمثلة وندرم في طغيانهم معهمون لفظاً ومعنى ولدا لم يمدح في طغيانهم
يعهون على ما في هذا المقام ثم شبهت حاله بحال المستوفد اي في اي معنى فضاء اشتراك المشبه
والمشبه حال المناقنين وحال المستوفد فهذا اصح في ان السؤال عن وجه الشبه وان المشبه حال
المناقنين والمشبه به حال المستوفد وقد كور ذلك فيما سبق حيث قال كانه قال حاله البهينة
الثان لحال المستوفد وقد شبهت قصته بقصة المستوفد والحوار ان وجه الشبه سواهم اي
المناقنين والمستوفد والمناقنون جميعاً وقعوا غيب مباشرة اسباب المطلوب وملاحظة خيال
المحسوس في الحيزان والتخيل المحسوس والتخيل فغير عن الاول بالاضافة وعن الثاني بالظلمة والاضافة في اشتراك
الطرفين في الاضافة والظلمة هذا المعنى هذا ما قيل ان اريد الاضافة حقيقة لم يشترك بينهما

الضمير في قوله على فاعني كون ذهبت بنورهم ثابتا بالنسبة اليه وان كان اول الوجه من قوله حصة بالذات لانه اقرب الى ضمير نورهم والضمير به كونهما في كلام واحد واشبه بين جملة كونهما بارزين وكان اوجع الى ازاله ما بينهما من عدم الناسب بخلاف ضمير شوقه فقد اطلق ما الله يشير الى ان الاستدراك مجازي لكونه السبب في الريح والمطر

قوله هو قوله

والله اعلم بالصواب

في حكم المذكور ولا يحتاج الى تقديره في تمام الكلام الا انه في التشبيه يكون متبادرا او صادقا الغرض ان يتم
في الاستعارة يكون مستعملا في معنى المشبه مراد به ذاك حيث لو اقيم مقامه المشبه استقام الكلام في التشبيه
يكون مستعملا في معناه الحقيقي مراد به ذلك في هذه الآية لو قلت منهم كم مثل ذوي جبريل فقلت به
شبهات وفيه وعدو وعبد لم يكن لمعنى ولذا في قوله وما يستوي البحران الا انه لان في قوله يبداء عبد
فوات سابق الى قوله وتزى العنكب فيه موافق دلالة فاطمة على ان المراد بهما معناه الخفية فيكون
اي لا يستوي الاسلام والكفر اللذان مما كانا بحزن الموصوفين وكذا في قوله تعالى خسر الله مثلا الآية معناه
جعل الله عبدا بملكه شرا كما كانت كسوف مثلا ليعاد الاضام وجعل عبدا لملك لملك واحد مثلا للوحيد
فذلك المشبه مطوي والمثبه مستعمل في معناه الحقيقي وقد خفي هذا البيان على بعض الاذمان
فدعوا الى ان لا ينسب شيئا الى الاستعارة ولا ادري كيف يقضي امثال هؤلاء لشرح مثل هذا
الكتاب لا تخطونه بدل من الصلة ولا ينكف جوارحه وصيغته لشيء وصيغته لشيء واحد وتشبه
عطف على ما يخذ ولا يشترط ان فاعل محل وموصوفه لهما رقتا مبتداء جرة فاعلة بقاء والحكمة
جزالما على سبيل الحكاية ومقبولة على لفظ اسم المفعول اي غير مجعولة شيئا واحدا فاجاب اما
اي فلا يتحقق فذلك يتعلق بغيره اي اذا عرفت هذا فمثل ذلك التشبيه ثبت جبرته ومثل
ذلك الذي طيفت من اخذته السماء في انه ثبت جرة المناقبتين بما يكاد موقنا قلت
لم كان هذا القول الغلج المذهب الجزل قلت لانه لا يحصل في التشبيه المركبات لا يحصل
من تصور الموقونات وان ثبتت فامل حال من اخذته السماء بانها مع المطر الهائل مع تكاثف ظلة السبل
والسحاب وتواز الرعد العاصف والبرق الخاطف والضائقة المحوقة ولم في انشاء ذلك اضطرار
خوف الهلاك من ذلك من تشبيه الذين بالمطر والتشبه بالظلمة والوعود والوعيد بالبرق والبرق
قال الشيخ رحمه الله في قول القائل وكان ايام النجوم لومعا درر نثر على سباط ازرق فقلت
كان النجوم درر وكان السماء سباط ازرق كان التشبيه مقبولا لكن ان من التشبيه الذي يربك الهيئة
التي تملأ النواظر عجايبه وسنطق الغيوب بذكر اسم الله تعالى من طلوع النجوم متلفعة منقوشة
في اديم السماء ومي زرقا زرقتهما الصافية بحب الروية والنجوم بيضاء لا يورق في انما تلك الزرقرة من
ذلك بهذه الصورة اذ جعلت التشبيه مقبولا الذي كنت تقدره ان تعرضه وتغنيه والا فالمد
المقابل للمعطوف هو المضاف لا حذف المضاف مثل تقدير مثل الظاهر ان المراد ان تقدير
كمثل ذوي وان كان مرجع الضمير يحصل لجزء تقدير ذوي وذلك لما فيه من كمال الملائمة والمناسبة مع
عليه احسن ذلك كمثل الذي استوفى المشبه ايضا اعني مثلهم واما نفس التشبيه فلا يقتضي تقدير شيء اذ لا يلزم
في التشبيه المركب ان يكون ما قبل الكاف هو المشبه به وعلى الكاف هو المشبه به كما في قوله تعالى انما مثل
الحجوة الدنيا لما ولما امكن في هذا التقدير موزون المشبه به وعلى الكاف اي كمثل ما اورده مثلا
او موزون في ان المشبه به لابل الكاف وموقوله وما الناس الا كاليد ياديعني ان حال الناس في حلولهم
الدنيا وسرعة رحلهم عنها كحال اهل المنازل في نزولهم بها وسرعة نهوضهم عنها في يوم الحول والاف
مما هو له وبالمدح كاليه فقولوا واملها مبتدأ خبر بها ويوم حلولها طرف استعملنا بالخبر ولا مع خبر
مبتدأ محذوف اي ومي يلاق وعدو طرف لبلالغ لما فيها من معنى الفصل لا يجوز ان يكون خبرا له
للمتناع الاجبار بطرف الزمان من غير الحديث والجلتان حال عن اليبا على الاجتماع الا الاقرب

اراد ان يفسر
مما في الكلام
ومراده

كل

او لانه

وايضا اصل ان النفس المشبهة لا يقتضي تقدير شيء وصيغته يكون اصابعهم في اذانهم لا يقتضي الا تقدير ذوي
لكن الملائمة للمعطوف عليه المشبه يقتضي تقدير مثل وقد يقال لا بد من تقدير ذوي لكن الملائمة للمعطوف
عليه مثل لان المعطوف تشبها بحال بالحال لا بحال بالذات الا اني ان المصنف صرح في قوله تعالى
مثل الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله كمثل حبة انبت الاية بانه لا بد من تقدير مضاف اي مثل
نفسهم او كمثل باخر حبة وكذا في قوله تعالى ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينفق امواله في سبيل الله
كقوله والي ومثل بهام الذي ينق وفيه نظر لان كلام المصنف صريح في انه لا يوجب تقدير المضاف
لانه قد صرح به سوى طلب الضمير مرجعا وانما احتج في الاية الى تقدير المضاف لانه قد صرح به في جاني
المثبه والمثبه به يلفظ مثل بمعنى الحال والصفة فلا بد من اضافته الى ما يستعمل في ان يقال تشبه هذا
بحال ذاك فليتنا مل ما يرجع اليه المستكن في العفيل يعود الى الراجع والجزء وام في قوله
اولي اولم بل للتشبه فاما على الرتبة اعدم اي ليس يضارب على الا حسن على ما ذكرنا في ما سبق
ان المعنى ان ولي اولم بل فاعلى اولى اصلها التناوب والتشبه فضاغدا في الشك اي الشك في
النسبة المتعلقة بهما في هذا على ما اشتهر فيها بينهم ان او كنه شك الا ان التحقيق انها لا حلا في
والشك هو التناوب الى التناوب من اطلاقها في الخبر مثل جاء لي زيد او عمرو وان كان يحمل التشكك في الابهام
على التامع والمباغنة في نعيم كقوله تعالى وما امر الساعية الا كل البصر او موقا وقد نستعمل في
التساوي كما في الامر والهي حيث يقال انها للمخبر والابا حة على ما قال في الفصل بعد جعلها لا حدة
لا حدة الامر ان قد يقال انها في آخر التشك وفي الامر والهي للتشبه والابا حة في منها لتساوي
العضتين في الاستقلال بوجه التمثيل اي مثل هذه او تلك ومنها جميعا فانت مصيبة ذلك
ولما قوله تعالى فلا تطلع منهم انما او كنهوا فذهب كثير من المحققين الى انها لا حدة الامر من التناوب
من قبل الوقوع في سياق التنكي كانه قبل اعص هذا او ذاك فانهما منفصلا وبيان في وجوب العفاب
وذكر في سورة الانسان ما يشير الى ان ذلك من قبل دلالة النص حيث قال انما ذكرنا ولا ت
الناس عن طاعة احد مما يكون عن طاعتها انهم وذهب الظاهر من ان انها بمعنى الواو فلما نصحت اذ اعتر
عطف التنكي على التنكي لا المنكي على المنكي واسم اوله عنانته نسخ المحبوب مع الصبا اي تحاملا
المثلي ورسمه اختلاف المحبوب والصبا ومبوتها وسحاب اسود قوس من الارض مطان
غير خط ولا خفا في ان هذه الاوصاف انما يحسن في السحاب دون المطر والقبض البالغ لان يعلم من
جميع الصفة المشبهة موج مكشوف مدفوع ممنوع ان سبل قد ورد ذلك في الحديث
الفايدة فيه يعني ان الفائدة في ذكر السماء دلالة على ان غمام مطبق احد جميع الافاق على ما يفيد
وتوزيع الحسن من غير قربة البعوضة ولولم يذكر يحصل هذه الفائدة لجواز ان يكون الصيب من بعض
الافاق اذ كل افق وتاجية من السماء افق سما بدليل قوله واوه لذكر اما اذا ما ذكر بنا من بعد
ارض مبتدأ وسما حيث نكر ارضا وسما للبعوضة في ليس بينها بعد جميع الارض وجميع السماء بمعنى اجمع من
ذكر اما من حيلولة قطعة من الارض وتاجية من السماء بدت وفي الجملة لما كان في الصيب مبالغة
من جهة المادة الاولى لان الصاد من المستعمل والياء مشددة والياء من الشدة ومن جهة المادة
الثانية لان الصوب فوط فوط الانسكاب والوقوف ومن جهة الصورة لان في هذا صفة مشبهة دالة
على النبوت ومن جهة العارض لان التكبيرة للتعظيم والتهويل بولغ فيمن جهة المجاوزة ايضا فترن بقوله

حال

المتعلق
بشيء واحد
فان كان
المتعلق
بشيئين
كانت
الجملة
مركبة

العصبان

قوله

من السماء دلالة على انه مطبق لا ينقض سماء دون سماء وفيه ان السحاب سماء لانها على انه
من السماء او البحر من غير قول احد بان البعض من هذا وبعض من ذاك على الاتفاق على الاتفاق
على جواز ذلك بخلاف ما اذا لم يعتد كما اذا قلت ابتداء فيه ظلمات فانه مختلف فيه نسبته
مرفوعا بالظرف بل بالابتداء من ارتقاء بمعنى ان الرعد من الارتقاء كما ان البرق من
الارتقاء ولو قال من الرعدة لكان انتبا الاله لاسالي بحيل الجرد من المزيد كالوجه من المواجعة تصد
الى الحاق الاخرى بالاعرف في المعنى الذي يتناسب اللغتان فيه فاذا كان جواب اما
ومطلتا شحته بدل منه ومضمونة حال من ظلمات لما في اما من معنى النعل وظلة فاعلم مضمونة كما ينزل
جاني زيد راكب غلامه وانما لم يقل فظلمات تحته وتطيته وظلة الليل لان ظلة الليل ليست في السحاب
بل بالعكس فاشارة الى انها مبنيتهما باعتبار الظم اليهما بحمل في السحاب على استعارة كذا
في التلبس الذي يشبه الكل وكذا في المطر حيث قال مع الظلة الليل والوضوح انيات ملت
ظلمات في الصيب على ما سوا فلنجمع وظلة الليل مستفادة من قوله تعالى كلما اضاء لهم مشوا فيه
الآية كيف يكون المطر يعني اذ اريد بالصيب المطر فمعنى ظرئته للرعد والبرق ونما
لبا في المطر بل في السحاب فاجاب بانها لما كانا في على المطر والموضع الذي ينصب منه
المطر وهو السحاب جعلا كأنهما في بطريق استعارة كلمة في التلبس المخصوص شيئا تلبس
الظرفية الحقيقية كقولنا فلان في البلد تشبها للكون في بعض اجزائه بالكون فيه فانه لا باعتبار
كون المراد من البلد جزء الذي فيه فلان ومنهم من ذهب الى هذا وزعم ان الاعلى والمصب جزء
من المطر وليس بذلك ومنهم من جعله من اطلاق احد المجاورين على الآخر كما سألنا ان الاعلى والمصب
سحاب والتمثيل بقولهم فلان في البلد الجرد والتلبس والمجاورة ورد بان يكون المعنى هو ان السحاب
ارعدا وبرقا فلما في المطر على ما هو المطر كقولنا فان قيل يكون المراد بالصيب المطر ويصير السحاب
المجاورة على طريق التحوير فقلت افلا يكون ظلة النكاف وظلة اضلال النعام الا ان تقدير وفيه
رعد وبرق وبراد بالضم الاول المطر وبالشاي السحاب الملاحظ ومنه هذه التفسيرات
التي سئل عن اعتبارها في كلمة في فان قلت الظلة والرعد اي الصوت والبرق اي النار والليمان
كلها اعراض واليغرض لا يتكلم في المكان الاسود توسع من غير فرق بين المطر والسحاب ومن الظلة
والرعد غاية ما في الباب ان وجه التلبس يكون في البعض اوضح كانه رعد بالنسبة الى السحاب
قلت معنى الظرفية التي بعد ما كلمة في اعم من ان يكون على وجه التمكن في المكان كانه جسم في الجرد
او على وجه التحول في المحل كالغرض في الموضوع او على وجه الاختصاص بالزمان كالضرب في وقت
كذا فظلة السحمة والتطبيق جازلة في السحاب حقيقة بخلاف ظلة الليل وكذا يمكن الجمع الذي
يقوم به صوت الرعد وبرق البرق جازلة في حقيقة السحاب لاني المطر من منها اجتمع الى
التأويل وما مومنه اي ما فلان في شيء من البلد الا في غير شغلها من فلان اعراض
الاعراض السحاب يعترض في الاقنى ولطف المرأة عظمها لمحت واستلث به والبرود وسلف
والاجتال ترشحا العتيان يعني نفس العتق المسموع وانارته الميرة جيلها من
الاعيان بالنسبة احسن طباقا لقوله العيان والارعام مصدر ارعدت السماء صارت ذات
رعد وكذا الابرار لاصدر اعدا القوم وابرقوا اصابهم رعد وبرق تسون البيت من ضجة الحيات

من السحاب دلالة على انه مطبق لا ينقض سماء دون سماء وفيه ان السحاب سماء لانها على انه من السماء او البحر من غير قول احد بان البعض من هذا وبعض من ذاك على الاتفاق على الاتفاق على جواز ذلك بخلاف ما اذا لم يعتد كما اذا قلت ابتداء فيه ظلمات فانه مختلف فيه نسبته مرفوعا بالظرف بل بالابتداء من ارتقاء بمعنى ان الرعد من الارتقاء كما ان البرق من الارتقاء ولو قال من الرعدة لكان انتبا الاله لاسالي بحيل الجرد من المزيد كالوجه من المواجعة تصد الى الحاق الاخرى بالاعرف في المعنى الذي يتناسب اللغتان فيه فاذا كان جواب اما ومطلتا شحته بدل منه ومضمونة حال من ظلمات لما في اما من معنى النعل وظلة فاعلم مضمونة كما ينزل جاني زيد راكب غلامه وانما لم يقل فظلمات تحته وتطيته وظلة الليل لان ظلة الليل ليست في السحاب بل بالعكس فاشارة الى انها مبنيتهما باعتبار الظم اليهما بحمل في السحاب على استعارة كذا في التلبس الذي يشبه الكل وكذا في المطر حيث قال مع الظلة الليل والوضوح انيات ملت ظلمات في الصيب على ما سوا فلنجمع وظلة الليل مستفادة من قوله تعالى كلما اضاء لهم مشوا فيه الآية كيف يكون المطر يعني اذ اريد بالصيب المطر فمعنى ظرئته للرعد والبرق ونما لبا في المطر بل في السحاب فاجاب بانها لما كانا في على المطر والموضع الذي ينصب منه المطر وهو السحاب جعلا كأنهما في بطريق استعارة كلمة في التلبس المخصوص شيئا تلبس الظرفية الحقيقية كقولنا فلان في البلد تشبها للكون في بعض اجزائه بالكون فيه فانه لا باعتبار كون المراد من البلد جزء الذي فيه فلان ومنهم من ذهب الى هذا وزعم ان الاعلى والمصب جزء من المطر وليس بذلك ومنهم من جعله من اطلاق احد المجاورين على الآخر كما سألنا ان الاعلى والمصب سحاب والتمثيل بقولهم فلان في البلد الجرد والتلبس والمجاورة ورد بان يكون المعنى هو ان السحاب ارعدا وبرقا فلما في المطر على ما هو المطر كقولنا فان قيل يكون المراد بالصيب المطر ويصير السحاب المجاورة على طريق التحوير فقلت افلا يكون ظلة النكاف وظلة اضلال النعام الا ان تقدير وفيه رعد وبرق وبراد بالضم الاول المطر وبالشاي السحاب الملاحظ ومنه هذه التفسيرات التي سئل عن اعتبارها في كلمة في فان قلت الظلة والرعد اي الصوت والبرق اي النار والليمان كلها اعراض واليغرض لا يتكلم في المكان الاسود توسع من غير فرق بين المطر والسحاب ومن الظلة والرعد غاية ما في الباب ان وجه التلبس يكون في البعض اوضح كانه رعد بالنسبة الى السحاب قلت معنى الظرفية التي بعد ما كلمة في اعم من ان يكون على وجه التمكن في المكان كانه جسم في الجرد او على وجه التحول في المحل كالغرض في الموضوع او على وجه الاختصاص بالزمان كالضرب في وقت كذا فظلة السحمة والتطبيق جازلة في السحاب حقيقة بخلاف ظلة الليل وكذا يمكن الجمع الذي يقوم به صوت الرعد وبرق البرق جازلة في حقيقة السحاب لاني المطر من منها اجتمع الى التأويل وما مومنه اي ما فلان في شيء من البلد الا في غير شغلها من فلان اعراض الاعراض السحاب يعترض في الاقنى ولطف المرأة عظمها لمحت واستلث به والبرود وسلف والاجتال ترشحا العتيان يعني نفس العتق المسموع وانارته الميرة جيلها من الاعيان بالنسبة احسن طباقا لقوله العيان والارعام مصدر ارعدت السماء صارت ذات رعد وكذا الابرار لاصدر اعدا القوم وابرقوا اصابهم رعد وبرق تسون البيت من ضجة الحيات

من السحاب دلالة على انه مطبق لا ينقض سماء دون سماء وفيه ان السحاب سماء لانها على انه من السماء او البحر من غير قول احد بان البعض من هذا وبعض من ذاك على الاتفاق على الاتفاق على جواز ذلك بخلاف ما اذا لم يعتد كما اذا قلت ابتداء فيه ظلمات فانه مختلف فيه نسبته مرفوعا بالظرف بل بالابتداء من ارتقاء بمعنى ان الرعد من الارتقاء كما ان البرق من الارتقاء ولو قال من الرعدة لكان انتبا الاله لاسالي بحيل الجرد من المزيد كالوجه من المواجعة تصد الى الحاق الاخرى بالاعرف في المعنى الذي يتناسب اللغتان فيه فاذا كان جواب اما ومطلتا شحته بدل منه ومضمونة حال من ظلمات لما في اما من معنى النعل وظلة فاعلم مضمونة كما ينزل جاني زيد راكب غلامه وانما لم يقل فظلمات تحته وتطيته وظلة الليل لان ظلة الليل ليست في السحاب بل بالعكس فاشارة الى انها مبنيتهما باعتبار الظم اليهما بحمل في السحاب على استعارة كذا في التلبس الذي يشبه الكل وكذا في المطر حيث قال مع الظلة الليل والوضوح انيات ملت ظلمات في الصيب على ما سوا فلنجمع وظلة الليل مستفادة من قوله تعالى كلما اضاء لهم مشوا فيه الآية كيف يكون المطر يعني اذ اريد بالصيب المطر فمعنى ظرئته للرعد والبرق ونما لبا في المطر بل في السحاب فاجاب بانها لما كانا في على المطر والموضع الذي ينصب منه المطر وهو السحاب جعلا كأنهما في بطريق استعارة كلمة في التلبس المخصوص شيئا تلبس الظرفية الحقيقية كقولنا فلان في البلد تشبها للكون في بعض اجزائه بالكون فيه فانه لا باعتبار كون المراد من البلد جزء الذي فيه فلان ومنهم من ذهب الى هذا وزعم ان الاعلى والمصب جزء من المطر وليس بذلك ومنهم من جعله من اطلاق احد المجاورين على الآخر كما سألنا ان الاعلى والمصب سحاب والتمثيل بقولهم فلان في البلد الجرد والتلبس والمجاورة ورد بان يكون المعنى هو ان السحاب ارعدا وبرقا فلما في المطر على ما هو المطر كقولنا فان قيل يكون المراد بالصيب المطر ويصير السحاب المجاورة على طريق التحوير فقلت افلا يكون ظلة النكاف وظلة اضلال النعام الا ان تقدير وفيه رعد وبرق وبراد بالضم الاول المطر وبالشاي السحاب الملاحظ ومنه هذه التفسيرات التي سئل عن اعتبارها في كلمة في فان قلت الظلة والرعد اي الصوت والبرق اي النار والليمان كلها اعراض واليغرض لا يتكلم في المكان الاسود توسع من غير فرق بين المطر والسحاب ومن الظلة والرعد غاية ما في الباب ان وجه التلبس يكون في البعض اوضح كانه رعد بالنسبة الى السحاب قلت معنى الظرفية التي بعد ما كلمة في اعم من ان يكون على وجه التمكن في المكان كانه جسم في الجرد او على وجه التحول في المحل كالغرض في الموضوع او على وجه الاختصاص بالزمان كالضرب في وقت كذا فظلة السحمة والتطبيق جازلة في السحاب حقيقة بخلاف ظلة الليل وكذا يمكن الجمع الذي يقوم به صوت الرعد وبرق البرق جازلة في حقيقة السحاب لاني المطر من منها اجتمع الى التأويل وما مومنه اي ما فلان في شيء من البلد الا في غير شغلها من فلان اعراض الاعراض السحاب يعترض في الاقنى ولطف المرأة عظمها لمحت واستلث به والبرود وسلف والاجتال ترشحا العتيان يعني نفس العتق المسموع وانارته الميرة جيلها من الاعيان بالنسبة احسن طباقا لقوله العيان والارعام مصدر ارعدت السماء صارت ذات رعد وكذا الابرار لاصدر اعدا القوم وابرقوا اصابهم رعد وبرق تسون البيت من ضجة الحيات

اولا استأثرت رسم الدار امثال وفيها اول جنة حول قواهم وقواهم مباركة الكريم المفضل بروي
هذه دمشق والبرص نه عشبت منه والصفى النعل من اناة الى اناة للصفى الرجن صفوة البحر ولا
فقط السحاب الخالص الذي لا غش فيه وفي الاشارة مسك رحن لا غش فيه خشب خشب لا شوب فيه
السلس السهل اللين واللين ونغدية ورد يعلى مع ذكر المنقول على تضمنين معنى النزول كانه قال
ورد الرض لا لا عليهم صفاهم والا فاستعمال ورد الماء وورد او وورد البلد وورد البلد
عليه الكتاب وصل اليه واباني بالارحن للمصاحبة والف للثابت فذكر الضمير في صفى ليعود
الى المضاف المحذوف اي بربوي كجج الضمير في اوم فاليون ولوروعى حال اللفظ في مقام
المضاف لانت منها وافردته فكيف حالهم مع مثل ذلك الرعدا قبل لظلم من
الصواعق ما لي كون الكلام جوابا للسؤال عن حالهم مع الرعد قلت الصاعقة قصعة رعد
اي شدة صوته ينزل معها نقطة من نار فانه قبل يحيلون اصابعهم في اذانهم من اجل شدة صوت
الرعد والقصاص شدة من النار معها من العجمة من شهوة اللس خشي لا يصبر عنه اي من اهلها
يعني انها الباعث وذلك ان من منها يغنيها اللام في المنقول له فقد يكون غاية لفصد
حصوله وقد يكون باعثا ليقدم وجوده ثم طفت عطفها على سقطت وفيه بيان الحدة باوراق
النصف كونه الجرد بالانقراض على النصف انت اسلمتة وخرموسى ضعفا اي مغنيا عليه
لمن له الميت قوله سواني التصرف في الاشتقاق منه والثناء عليه انه نقي على كل منها كونه
وشرح وان لم نسا وبابا عد وصنعة على راسه وصنعة راسه ضربه ببسطة لغة وصنعة ذلك صانع
والصنعة بكسر الميم المحذوف رجل يحكم الميم اذا كان من عادته ان يحكم بكلامه ويكون الصاعقة صفة
للفصحة او للرعد او مصدره انما هو عصف الاصل والافوا من لما ذكر وعلى كل تقدير لا شدة ورد
في جميعا على صواعق واعقوراء الكرم اذخاره واعرض عن شتم اللين نكرا اعفوا عن العوراء
الكلمة العتحة اذخاره معقول له يعرفها لاضافة كجذ الموت معاقب صفة عرض
اي متعرض مقابل الحياة معاقب لها نسكا بقوله تعالى خلق الموت والحياة واجب
بان المعنى قدر ولو سلم فالمعنى خلق بفتح الحوية وفتح الموت فلو سلم فاعدام المكاتب
مخلوقة لها من شبهة التخييل واجاط الله بالكافين بحا تشبها بحال قدرته الكاملة
التي لا يتوكلها المقدور الله الا باحاطة المحيط بالمحاط بحيث لا يكون الاستعارة بعبية جارية
في الاحاطة وهذا لا يتأني كونها تشبيلية لما في الطرفين من اعتبار التركيب وانما كونها
تشبيلية بمعنى حاله تعالى مع الكفار بحال المحيط مع المحاط بحيث يكون المفردات على
حقيقتهما كما في اراكم تقدم رجلا ونورا غوي فيفنه نظر ومنه الجملة اعراض من
ان لنا ولو اعترضت لاي طرفة ولا جالبية وان الاعراض قد يكون في آخر الكلام كقوله تعالى
ثم اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون وذلك لان كلاما من العجل التلث اعني جعلون بكاذ
وكلاما استباقا من الاول ورعدا والاخرين وبرق فيكون والله محيط بالكافرين
في آخر الكلام والتلثة في الاعراض السحمة على ان الحذر من الموت لا يبعد وفي وضع الظاهر
اعني الكافرين موضع المضمر عليه على ان ذوي الصيب لغوة يحتمون الشدة ليكون المبلغ
تمامي قوله تعالى لمثل ربح فيها صرا صابت حوت قوم ظلموا انفسهم وقيل هذا الاعراض من كلمة

بردي

قول

عليه

معنى

من الاشياء

سنة

الذي

من السحاب دلالة على انه مطبق لا ينقض سماء دون سماء وفيه ان السحاب سماء لانها على انه من السماء او البحر من غير قول احد بان البعض من هذا وبعض من ذاك على الاتفاق على الاتفاق على جواز ذلك بخلاف ما اذا لم يعتد كما اذا قلت ابتداء فيه ظلمات فانه مختلف فيه نسبته مرفوعا بالظرف بل بالابتداء من ارتقاء بمعنى ان الرعد من الارتقاء كما ان البرق من الارتقاء ولو قال من الرعدة لكان انتبا الاله لاسالي بحيل الجرد من المزيد كالوجه من المواجعة تصد الى الحاق الاخرى بالاعرف في المعنى الذي يتناسب اللغتان فيه فاذا كان جواب اما ومطلتا شحته بدل منه ومضمونة حال من ظلمات لما في اما من معنى النعل وظلة فاعلم مضمونة كما ينزل جاني زيد راكب غلامه وانما لم يقل فظلمات تحته وتطيته وظلة الليل لان ظلة الليل ليست في السحاب بل بالعكس فاشارة الى انها مبنيتهما باعتبار الظم اليهما بحمل في السحاب على استعارة كذا في التلبس الذي يشبه الكل وكذا في المطر حيث قال مع الظلة الليل والوضوح انيات ملت ظلمات في الصيب على ما سوا فلنجمع وظلة الليل مستفادة من قوله تعالى كلما اضاء لهم مشوا فيه الآية كيف يكون المطر يعني اذ اريد بالصيب المطر فمعنى ظرئته للرعد والبرق ونما لبا في المطر بل في السحاب فاجاب بانها لما كانا في على المطر والموضع الذي ينصب منه المطر وهو السحاب جعلا كأنهما في بطريق استعارة كلمة في التلبس المخصوص شيئا تلبس الظرفية الحقيقية كقولنا فلان في البلد تشبها للكون في بعض اجزائه بالكون فيه فانه لا باعتبار كون المراد من البلد جزء الذي فيه فلان ومنهم من ذهب الى هذا وزعم ان الاعلى والمصب جزء من المطر وليس بذلك ومنهم من جعله من اطلاق احد المجاورين على الآخر كما سألنا ان الاعلى والمصب سحاب والتمثيل بقولهم فلان في البلد الجرد والتلبس والمجاورة ورد بان يكون المعنى هو ان السحاب ارعدا وبرقا فلما في المطر على ما هو المطر كقولنا فان قيل يكون المراد بالصيب المطر ويصير السحاب المجاورة على طريق التحوير فقلت افلا يكون ظلة النكاف وظلة اضلال النعام الا ان تقدير وفيه رعد وبرق وبراد بالضم الاول المطر وبالشاي السحاب الملاحظ ومنه هذه التفسيرات التي سئل عن اعتبارها في كلمة في فان قلت الظلة والرعد اي الصوت والبرق اي النار والليمان كلها اعراض واليغرض لا يتكلم في المكان الاسود توسع من غير فرق بين المطر والسحاب ومن الظلة والرعد غاية ما في الباب ان وجه التلبس يكون في البعض اوضح كانه رعد بالنسبة الى السحاب قلت معنى الظرفية التي بعد ما كلمة في اعم من ان يكون على وجه التمكن في المكان كانه جسم في الجرد او على وجه التحول في المحل كالغرض في الموضوع او على وجه الاختصاص بالزمان كالضرب في وقت كذا فظلة السحمة والتطبيق جازلة في السحاب حقيقة بخلاف ظلة الليل وكذا يمكن الجمع الذي يقوم به صوت الرعد وبرق البرق جازلة في حقيقة السحاب لاني المطر من منها اجتمع الى التأويل وما مومنه اي ما فلان في شيء من البلد الا في غير شغلها من فلان اعراض الاعراض السحاب يعترض في الاقنى ولطف المرأة عظمها لمحت واستلث به والبرود وسلف والاجتال ترشحا العتيان يعني نفس العتق المسموع وانارته الميرة جيلها من الاعيان بالنسبة احسن طباقا لقوله العيان والارعام مصدر ارعدت السماء صارت ذات رعد وكذا الابرار لاصدر اعدا القوم وابرقوا اصابهم رعد وبرق تسون البيت من ضجة الحيات

احوال المشبه به على ان المراد بالكافرين المنافقون وانهم من عذاب الله تعالى في الآخرة واملاكه
ايام في الدنيا بحيث لا يدفع له ووسط بين احوال المشبه به عليه على شدة الاتصال وفراط التنا
وتجمل الاول رفع على الغلبة والثاني نصب على المغيرة والضمير فيها عائد الى اللام في الحياط
ومذا غشيل يعني قوله تعالى كلما اضطر لافوله بكاد البرق على ما وقع في بيانه شدة
الامر على اصحاب الصب وفراط يحرم بيان شدة على المنافقين وفراط يحرم لمن ان حالهم حالهم
ومنه من جملة ناصيل الاحوال ومام عطف على شدة واذا اضطر قوا ياتين الى وجه بيان لذلك
وفوضه او احييته مصدر مقدر بالزمان اي اسروا في وقت تلك الحقيقة والتهمة العوضه والشرب
النوبة والتهمة الشيء الذي موكك معوضه حقيقة خطوات يسيرة من على قصر زمان الحقة على
ما قيل ان اردنا الخطوات لا يكون شيئا بل سبعا او عدا وان ذلك لما يكون بالثقة والسرعة
البارز وبها والكثرة فاصمهم جعلهم صما واعمالهم جعلهم عميا في مطرعه نوره يشير الى ان
ضمية فيه للبرق على حذف المضاف فاذا اسند الى المسمى فاذا ازداد اي استداده ما فهم به ينفرد
منه الان في ما سبق من جعلهم عيا يتون ويدرون لانه كناية وناكيد العنط يحرم ولا يخافه انهم
لا يدرون كيف ياتون وكيف ينزلون ما يتكون مع وجههم على المشي وموالظهم المتقدي
لا يوجد في استعمال من يشهد بكلامه ولم يشهد الثقات من ائمة اللغة الا السليل جدا كما نفل عن
الامر من ان اضطررا واطلم يكون لازما ومنعيا يا و عن اللث اظم فلان البيت علينا اذا اسعك
ما يكمه اظم السيل بالكمه واطلم يعني كراهه العواء وشبهه فراه ريدن قطب قد ردد منه
الشهادة بانه يجوز ان يكون الفعل اسند الى العلم واجيب بان عليهم طرف مستوص كاهم في اضطرهم
ولو جعلنا مما صله على نصين معنى الضرب والنفيع يعطف اذا اظم على كاهم اضطرهم ودقوعهم
جوابا للتوالة عن صيغهم حالتى جنوق البرق وحقيقة سند عي اسناد اظم الى ضمير البرق يعني كلما
نفهم البرق باضاعة اغتموه واذا اضطرهم باطلاه بخره او يمين البلاغة على رعاية المناسبات
على ان في صلوح الاقامة مقام الفاعل غير تعلفه باطل باعتبار النقص نظر او اما الجواب بان اظم
المتعدي الكثر وان بناء المجهول من المتعدي اكثر فلا يخفى ما فيه هما اظما الضمير للعقل والبر
في البيت ان ابى اجاوت ارشادى في عقل مرشدي ام استيت تاووس فدمى موقل وجرى راز يكون
الارشاد والعبادة لثانيتها الاستيتم السطلب وحالة ما يتوارد عليه من مثل الخرج والشر والغنى
والفقير والعبر والبشر واستند الظلام الى العقل لا تطيب للعقل عيش والى الامر لانه معادى كل فاضل
ثم اجليا تم كسفا ظلاميهما عني وانما امر في السن شيب في العقل وفي غير وانه بمقايه الامور
ومذا تجريد والهزة في اجاوت لانكار بعض ما كان ينبغي والفاء للتعليل محذوف اي لا يحاويل
الارشاد ودعبه ولوروى بالواو وكان سديدا وان كان محذورا من الذي نشا وابعد
الصدر الاول كحسان وليد والمتممون من اصل الاسلام كالفرزدق وجرير وشهدا بشعارهم
ثم الحيدون كالبصري والتمام ولا يستشهد بشعرهم فاجعل ما يتوله بمنزلة ما يروى وقد يعرف
بان سبب الرواية على الوقوف والضبط ومنى القول على الدانة والاحاطة بالاوضاع والقوانين
والانفاق في الاول لا يستلزم الاتفاق في الثاني فبانه الامران جمع في الجائنه اشتراك في شدة
وصدق في ذلك فمن اين يجب ان يكون كل ما يستعمله في شيوه مسبوغا عن موثق به او ما خود من استعمالهم

به

في

من على حال الاكس البرق منقولاً تاينا على الصن من على الاكس الى احواله في الآخرة فوضه

لانه

من الكلام والشرائط على ما طبعوا كلامه في الشعر والبيان

انهم والقول بانه بمنزلة نسل الحريت بالمعنى ليس لسيد بل من جعل الراوى اشبه ومولا بوجوب
السماق قامت السوق اذ اركبت ابي سكت وكسدت عن الحياتي وقد سبق السوق لنفس
وكلاهما مذكور في كتب اللغة الا في الشيء المستنوب ككاه الدم في قوله فلو شئت ان ابكى
وما ليكنه عليه ولكن ساه الصب وسبع فانه لعرايته لا يكتفى فيه بتقريره الجواب بل يصح
تجمل او الاستعمال في شدة ذلك والتعليل بانه لو حذف فعل لو شئت ان ابكى كيت دما لا يمل
ان يكون المراد لو شئت ان ابكى ما ليكنه دما كما قال الا فلو شئت ان ابكى كيت تفكر ان يخرج
بذل الذم التفكير ليس يستقيم لان الكلام في معقول المشه فلو قيل لو شئت ان ابكى دما
واكتفى بتقريره الجواب لم يجمل سوى لو شئت ان ابكى دما ليكنه نصف الرعد اي شدة
صوته والغرض من هذا التفسير بيان الربط المعنوي لهذه الجملة الاستنباطية لظهور غلط
على كلما اضطرهم مشوا فيه ثم ان الظاهر ان لومها لتجرد الشرط بمنزلة ان لا يعينه الاصل من انتفا
الشي لا انتفاء غم في ساقه الباب اي مؤخره يقال ساقه الحس مقابلته مقدمه وترجمته
لجاري او اوف الكلم لانه يذكر فيه احكام التذكير والثاني وما يظهر علاماته في آخر الكلمة والاستنباط
في قوله ان الشيء يتبع على خبر عنه والمعنى ان الثاني يخرج من التذكير اي يكون فرعاً له لان لفظ الشيء
مع انه مذكور يطلق على ما يخرج عنه مذكرا كان او مؤنثا وقوله ومواعظ العام من كلام المصنف لا سيو
وعلى المعذور والمحال الخلاف بيننا وبين المعزلة في العدم الممكن بل مؤش ام لا ولا محال
فليس شيئا اتفاقا ذلك الخلاف في التبيين التقرر والنسب في الخارج لاني اطلاق لفظ
الشي فانه بحث لغوي موجه الى الفعل السماع لا يصلح محلا للاختلاف الناظرين في المباحث العلمية
وبما جله فيقول كل شيء قدبر على كل ممكن اذ لا قدرة على الواجب والتجمل فقلت لو كان الشيء موجودا
كما يزعمون لما كان متعلقا للقدرة لانه عبارة عن الصفة المؤثرة على وفق الارادة وما يميزها هو
الاجداد واجداد الموجود محال قلت المح اجداد الموجود بوجوده وسو غير لازم والارم اجداد مؤجود
بوجوده مؤثر ذلك الاجداد وليس محال واما المقدور فان اريد به ما تعلقت به القدرة فهو لا يكون
الاموجود وان اريد ما يقع ان يتعلق به القدرة يكون معذوما ومعنى بقوله ان الله تعالى
قادر على جميع الممكنات مستندة الى قدرة الله تعالى بالفعل الاختياري للعبد قد تعلقت به قدرة
الله اجداد او قدرة العبد كسبا وانما المتين تعلقت القدرة بين اجداد واخلف فيه المعزلة فجوزه
ابو الحسن البصري مطلقا ومنه الجمهور ربنا على امتناع قدرة مؤثرة فلو كان مقدورين
قادرين لزم اجتماع المؤثرين على اثر واحد وايضا لو اراد اجدما الفعل والاف الزك لزم اجتماع
النقيض او ارتفاعهما وقد يتوهم ان سلة المقدورين قادرين مؤثرين سلة تعلقت قدرة الله
تعالى بمثل العبد او بعينه وليس كذلك من التدبر ظاهر عبارة ان التدبر اصل
في ذلك والمصنف رحمه كثيرا ما يقول باستنفاق الجود عن المزيد اذا كان مؤشرا في المعنى
المشترك مما يسعدنا ويشفيها المذكور صرحا لفظة المؤمنين من المسعودات والمحطبات
ولغزنى الكافرين والمنافقين من المشقيات والمرذيات وبهم المقابل صفا فيكون الكل
مذكورا ومنى هذا على كون من مما يسعدنا للبيان واوجده من وجدت المضالة واوحدهما
جهنا الله تعالى يعني جعله واحدا لهما وان طبعه وبلغنا عطف على قوله لما عدا

قامت

اشاره الى كلام صاحب الكشف

الجملة

العتلاء

رجاع

قوله

لانه لا يشر لعدرة العبد اجدادا وان من الممكنات

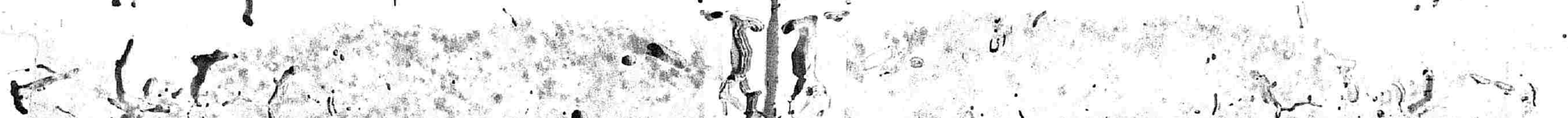
وان هذا رواية عن النجاشي واما الفصل من فارد من فخره الكثرة

الى اخوه يعني قد ذكرنا ان الخطاب لفرق المكلفين بلغا على انه مخض مشركي كنه واعترض بان سورة
البرقة مدنية فلو كيف يكون هذه الآية مكتبة ولو سلم مكتبة لا يوجب اخضا ر الخطاب على
مشركي مكة ان كونها مدنية لا يوجب اخضا ضما مكتبة ر مدنية والجراب ان مدلول ما يقتل
ان كل حكم وخطاب يفرق فيه ما بينها الناس فهو على سائر انزلت الآية بمكة او بالمدينة وبه يتم ما ذكر
صوت جبر او او بدل والتعبير عنه بالصوت بعد التغير بالحرق اشارة الى ان هذا اللفظ كان
مصدرا بطبعه عند التوجه ثم وضع وكذا الكلام في بعض اسماء الافعال والباقى في الآله وعن صلته بمقتضى
يقال هتفوت اى صاحبه وسوا قرب حال واسمع به عطف عليه بتقدير القول يعني انه ليس
ببعيد ولا غرام ولا بعد النداء بغيرين لثانته وفي الصحاح استقصه عده مقصدا واستبقه عده بعبدا
ومضما اى كسر المنقول للاقتضار والاستنباط ووجه شرطها لك حال من بعض الضمائر العائدة الى الداعي
يعنى ان المنقوع الى الله تعالى يستعمل في دعائه الخوف الموضوع لنداء البعبدا اشارة الى بعد المربية
بين المدعو والداعي على استجابة دعائه والاستماع لندائه كالاغتناء التام بشأن الخطاب بيمين
ولانه يؤذن بزيادة اجتهاد في طلب الاقبال والاذن للانهال وهذا المعنى لم يكثر كنهه المعاني
السابقة بل ربما لا يحسن الا في نداء البارى تعالى فلذا لم يعد في انشائها بل في جواب سؤال على حدة
واي وصلته وذلك لانهم استكبروا اجتماع النبي التنوير فخالوا ان ينقلوا بينهما باسمهم
تحتاج الى ما يزيل ابهامه نصير المناوي متغيرا لما يتغير في ذلك فوجدوا ذلك الاسم اما اذا قطع عن
الاضافة واسم الاشارة حيث وضعها مبهين شرط ازالة ابهامها الا ان اسم الاشارة قد يراد
ابهامه بالاشارة احتسنة فلا يحتاج الى الوصف بخلاف اتي فكان داخل في الابهام فلذا جازا زيادة
ولم يخبرنا ابي بل لزم ان يرد فيه ما يزيل ابهامه وذلك اسم الجحش لانه الدال على تقييد الماشية وبجري
محواه الذي وسماه ومجوعه وموشها وقد تحرك محواه اسم الاشارة الموصوف بذى اللام تحريكها
الرجل وقوله صحيح ان يتضح المقصود بالنداء تنبيه على ان ذلك الاسم المزيل للابهام هو المقصود بالنداء
ولهذا التسم رغبة وقوله الا ان يا اشارة الى ان وصفا لازم بخلاف ما زيدا وقوله مكانته
ابى مكانته حرف النداء وذلك لان النداء والنهي واحد وقوله وقوعها عطف على مقاصده
ومنه من القادة الشامية في الاول المعاصرة والمكانة يعني ان اياها يمكن تحريكها عن مضاف اليه او تنوين
قائم مقامه نحو اياها دعوا او اياها سلوا وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين انما يصح بدلالة من في
غيرهم مثل نفي بعضهم فوق بعض والقصد منها الابهام وكلمة التيسير تناسب النداء فجعلت
عوضا عن المضاف اليه ما لم يكن في غيره في موضع المصدر ومما ترصوته او موصوفة ابي
الكثرة التي لم يكن واكثره لم يكن في غيره فالاسناد مجازي وتحيل ان يكون بدلالة الطريقة ابي الطريقة
التي لم يكن فالاسناد خفيفة ولا وجه جعلها مصدرة لان كل ما نادى بتعبيل لما على استغفال
اى انما يكون النداء تلك الكثيرة المعطاة بالاستغفال لمناسبة مقتضى الحال وقوله له ابي لاجله وقوله
انور خزان فلو اني فعلت البيت لابي تمام وقوله نعمة الله فيك لا امثال الله اليها نبي سوي
ان نذروا وقوله كنت كمن يبال على حذيف المضاف اى كاسيل من بال لان طامرة شبيهة
السائل المسئول والاضطرارة لاجابة الى ذلك لانه تمثيل كقولهم وما الناس الا كالذباب واليت
واما الكفار فنرى لتوجه الخطاب الى الكفار خاصة ولا يشاركه المؤمنين في جاصل السؤال

عند بعد النداء كاخ ص
الارض ص
في الظاهر ذلك الميم والى الحصة ذلك المحض الذي يراد بالابهام
انها نسيته
لانه لم يكن في غيره في موضع المصدر ومما ترصوته او موصوفة ابي
الكثرة التي لم يكن واكثره لم يكن في غيره فالاسناد مجازي وتحيل ان يكون بدلالة الطريقة ابي الطريقة
التي لم يكن فالاسناد خفيفة ولا وجه جعلها مصدرة لان كل ما نادى بتعبيل لما على استغفال
اى انما يكون النداء تلك الكثيرة المعطاة بالاستغفال لمناسبة مقتضى الحال وقوله له ابي لاجله وقوله
انور خزان فلو اني فعلت البيت لابي تمام وقوله نعمة الله فيك لا امثال الله اليها نبي سوي
ان نذروا وقوله كنت كمن يبال على حذيف المضاف اى كاسيل من بال لان طامرة شبيهة
السائل المسئول والاضطرارة لاجابة الى ذلك لانه تمثيل كقولهم وما الناس الا كالذباب واليت
واما الكفار فنرى لتوجه الخطاب الى الكفار خاصة ولا يشاركه المؤمنين في جاصل السؤال

ايضا الخطاب لا يجوز ان يتوجه الى المؤمنين والكافرين جميعا ولا الى الكفار خاصة لان المؤمنين
لا يتصور اصرهم بالعبادة لكونه طلبا للحاصل والكافرين لم يتبع منهم العبادة لانفسا طلبا
فيكون طلبا للمتنع والمراد بالعبادة احوالهم التي عليها المؤمنون سيما بتعبير المعبرلة
القالين بان الطاعات من عملة الايمان لا يقال المؤمن غير ملتزم بجميع الطاعات
نصح منه العبادة في الجملة ولا خفا في انه حاصل وانما يصح طلب عبادة بالخصوص لصلوة الظهر
مثلا لمن لم يصلها واجواب انه يصح طلب العبادة من المؤمنين لبعض زيادتها والتوجه
اليها بالكلية والنيات عليها ومن الكافرين بعض يحصل شرائطها الا انهم بها على
ما تقرر عندهم من الامر بالشئ امرعا لا بد منه فان قيل هذا جيد لكن قوله على مشركي مكة كانوا
يعرفون الله تعالى ويعترفون به بان هذا المعنى لان هذا القدر من الشرط كان حاصلا لهم
فليجوز اليه تمام الشرط وسوالتهم في الافراد بنبوة محمد صلعم ثم ليعبدوا الله تعالى فان قيل
يجوز ان يكون يريد بالعبادة اعم من فعل القلب كالايان ومن افعال الجوارح كالطاعات
قلنا في كل من السؤال والجراب ما لا يلائم هذا المعنى وموقوله واما الكفار الى اخره
واما عبادة الكفار الى قوة منا ولا شئنا يعني ان لفظ عبادة حقيقة في طلب العبادة فغنى طلب
ازديادها اما ان يكون حقيقة فيلزم استعمال المشترك في معنيين او مجازا فيلزم الجمع بين
احتسنة المجاز واجواب ان ازدياد العبادة من افراد العبادة واستعمال اللفظ في
افراد معناه لا يكون استعمالا في معنيين وحاصله ان معنى عبادة واطلب العبادة في
المستقبل سواء كانت ابتداء عبادة كما في حق الكفار او عبادة بعد عبادة كما في حق
المؤمنين وليس منها اشتراك ولا مجاز كما نقول لك كن والمتحرك نحو كاطلبا للحركة منها
الا انها من الساكن ابتداء الحركة ومن المتحرك ازديادها واستمرارها لان الحركة بعد السكون
حدوث بعد الحركة دوام وكلم ما المراد به لا خفا في قولنا للعبيد عظموا سيدكم امرهم
بتعظيم من يعتقدون انه سيدهم فقوله يا ايها الناس ان كان خطابا لجميع الفرق فالمراد بركم
سواء الله تعالى لانه المنفرد على ربوبيته فيما بينهم فيكون الذي خلقكم صفة مادحة وان كان خطابا
للشركيين فيجوز ان يكون مواءمة تعالى ويكون الصفة مادحة لانهم يعتقدون انه رب الارباب
وان اهتمت بغيره عند الله تعالى وان يكون المراد ما لكم والحكم ونحو ذلك مما يصدق على الله
الحق وعلى الحق الباطل فيكون الصفة محضه الا ان اطلاق الرب على غير الله تعالى
كان شائعا متعارفا فيما بينهم حتى ان السحرة لما قالوا امنا رب العالمين دفعوا الاضمار
بقولهم رب موسى ومبارون والخصيص والتوضيح هو الاصل في الصفة فهذا كان هذا الوجه
اوضح واوضح اتم الوصول الثاني من الاول وصلته تاكيدا لمعنى التاكيد اللطيف الا
بعبادة اللفظ الاول ومع ذلك قد صرحوا بامتناعه قبل الصلة وان اراد التاكيد من جهة
المعنى عاد المحذور واجتنب الى بيان وجه اجتماع الموصولين الا انهم لم يذموا في مثل
قول الشاعر فمضت مثل العصف ما كوال الا ان الكاف تاكيد بل مزيدة فالاولى ان يقال
منها ان كلمة من مزيدة على ما تقرر من الكسالى او موصولة او موصوفة واقعة موضع خبر متبدا
محذوف والجملة صلة الذين ابي الذين هم من قبلكم واما ما انفصل عن النص من ان الوصول

اعمال م
كلامهم فيما اذا قصدوا العبادة
في الجملة
الام
من المنة والادوار لا يمكن شرط
لصحة العبادة انما من الصلوة
والصوم ونحوهما فليس كونه
اراد ان هذا القدر ص
اعبدوا م



بدون الصلة غير مفيد فكيف يكون جوابه بأنه بعيد الإشارة وان كان المشا راليه بهما ولهذا
عود الضمير اليه في مثل الذي قام مع ان الضمير انما يرجع الى المفيد فتبيل عليه ان التاكيد اللغطي
لم يستند في الحرف مع الموصول اول واجيب بان وجه الاستبعاد هو ان الموصول
لا يتم في الاصله وعابده هو وحده بمنزلة الجز من الاسم كالذات من زيد ولا كذلك الحرف
فانه وان توقف في افادة المعنى على ذكر شيء فلا يصير معنى بمنزلة كلمة واحدة كما ان
جور الاختام ادخال شيء في شيء بشدة وعنف يعني ان يتم الاول مضاف الى عدى المذكور
وتتم الثاني من مع المضاف والمضاف اليه كما ان الامام في الاباك من المضاف والمضاف اليه
تاكيد للام الاضافة المقدرة فان قلت كيف جاز الفصل بين المضاف والمضاف اليه
نعم الطرف وفي غير الضرورة وما وجه حذف التنوين من ثم الثاني قلت لما كبر المضاف
بلغته وكونه صار كان الثاني موالا من غير فصل كما في قوله ان ان زيد قائم مع امتناع
الفصل بين وان واسميه غير الطرف والتاكيد اللغطي في الاغلب حكم حكم الاول وحسب كونه
حركة اعوانية كانت او سانية لانه كان بائنا حروف الذاء فان قيل لو كان لا بالاك
على الاضافة لكان معرفة فوجب الرفع وتقدر الجرح قلت الفرض من هذا الفصل ان يصير المضاف
كانه ليس لمضاف فلا يستلزم ترك الرفع والتكرير لكونه في صورة النكرة والجرح مقدرة لكن
على وجه العموم ان لا بالاك موجود وليس المعنى على نفي صفة وحال عن الله تعالى لانهم قصدوا
بهذا الاختام ان يكون معنى لا بالاك ولا اب لك سواء وان كان الاب في الاول معرفة
وفي الثاني نكرة كما يقال لا كان ابوك موجود ولا كان لك اب بتعريف المسند اليه في الجملة الاولى
وتسكن في الثانية مع ان الفجر واحد ولعل للترجي ضبط هذا الكلام ان لعل موضوع
لتنوع مجرب وهو التزجي او مكرره وموالا شقاق والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم
وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به الموارد وقد ورد لعل في القرآن
للاطعام اي الايتاع في الطمع اما لانه كلام الكرم الذي لا فرق بين اطاعه وجرمه يحصل
للمطمع ولانه كلام العظيم الذي يناسبه الافتقار عند في المواعيد المقطوع بما جازها التكلم بكثرة
لعل وعسى كما هو ذات المفون والعظماء ولا يفر الايمان الى انه لا ينبغي ان يتكلم العباد فيه كذا
الاجتهاد في العبادة فقوله وايضا من يدان الملوك عطف من حيث المعنى لعل في قوله
اطعام من كرم رجب وقوله اوجي على طريق عطف على قوله وقد جاز والمقصود بالعطف
بيان علمه اخري لحي لعل على سبيل الاطعام فيما هو محتق الايتاع الا انه اعاد الميعل ليعيد ذكره
والحاصل ان لعل في مثل هذه المواضع للاطعام مع التحقيق والتزجر عن التحقيق بطريق
الاطعام اما ليدل على انه لا خلف لاطعام الكرماء او ليكون على ذات كلام العظيم او ليشبه
العباد على لا يتكلم وليس معنى العطف ان لعل انما ان يحى للاطعام مع التحقيق او للاطعام بدون
التحقيق على ما يتم وبالحكمة فلما كان ما بعد لعل الاطعامية قطعي الحصول وما قبلها متناهي
ان يعلى به ذلك الحصول بحيث يكون اعني ما بعد بمنزلة العوض لما قبلها نزع ان الانباري
وجاءه من اية الرب ان لعل قد يكون بمعنى كى حتى يخلو عليه كل صورة امتنع فيه التزجي
سواء كانت اطعاما مثل لعل لم يخلو او لا مثل لعل لم يخلو ولعل لم يخلو ورد في المصنف

جاء

عنده

المراد من العطف

هنا جمهور ائمة اللغة انصرفوا في بيان معينا ما الحقيقي على التزجي والاستشاق وبان عدم صلوحها للمجرد
العينية واليومية وما وقع عليه الاتفاق الابرار نقول دخلت على المريض كى اعزده واخذت الماء
كى اشربه ولا يصح لعل ليت مما ذكرناه في شيء يعني ليست للاستشاق وموطاهم والتزجي
اما من جهة الحال فلا يستحال له واما من جهة المخلوقين فلا يتم لم يكونوا حال الحلقى عابدين بالتزجي
حتى يرجعوا الى الاطعام لانه انما يكون فيما يتوقعه الخاطب ويرغب فيه ولا يباله الا من جهة التكلم
والتزجي بالعكس ولكنها استعارة من معنى التزجي للحالة الشهية لانه الله تعالى لما خلق العباد
وخلق فيهم القدرة والداعي والعلم والاجتهاد في جانب الخير والشر مع ارادته ان يختاروا جانب التقوي
والخير كان حالهم كحال من ربح في التقوي في تردد امرهم بحسب الاختيار من التقوي فاستتبعوا لذلك
الحالة التي جاصلها ارادة التقوي منهم فيزيض الاخبار اليهم كل فعل الموضوعه لحقيقة التزجي
استعارة بتقنية فالمشبه المجزوف المشبه له في الحالة المختصة الشبه التزجي بالعبادة انفسهم على
ما يتوهم من قوله نعم في صورة الموضوع منهم وكيف يتصور استعارة لعل للعباد وانما المصنف
يكن الشبه في جانب المرجو منهم دون الراغب لانه اقرب الى رعاية الادب ووضح في نفي المقصود
وايهما ليل يتصور وجه الشبه من الرد والاختيار ويحذر ذلك ولهذا اصرح بالمقصود في قوله تعالى
لنبلوكم الآية حيث قال شبه بالاختيار بنا امرهم على الاختيار فان قيل لم لا يجوز ان يكون لعل على
اصل التزجي مفعلا باعده واي اعبدوه راجعين ان يصلوا الى قص غايات العبادة او عليكم على
معنى مقدر ارجاء التقوي فيكون التزجي من الله حال الحلق والرجاء من العباد ولو بعد حين كقول الله تعالى
كنزله تعالى ولشركناه باسحاق نبيا مني مقدر ابنوته قلت اما الاول فلا يوجه لتقليده
عن الاقرب بالابعد بتوسطه بين العباد والحائها فان الذي جعل لك الارض فراشا موصول بربكم
صحة او مدحا منصوبا او مرزوقا فتكون بمنزلة ان يقول اعبدوا ربك الخالق ربنا منه التقوي
الرازي بتوسط الحال من فاعل اعبدوا وبينه وبين المفعول على ان تقيد العبادة بترجي التقوي الرازي
ليس كغيره معني وانما المناسب تشييعا بالتزجي واقرناها او رجاء ثواب التقوي وفيه البعد
فالايجز واما الثاني فلان المقدر والمنوي حال الخلق هو التقوي لارجائها الا ترى الى قوله
تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ولو سلم فكلاما مجاز والاستعارة الكثرة ووقع
فلا يكون العبدول عنها سيما مع تكلف وتغيب شيئا وان كان لها وجه جواز
ما فيها اي من المعاني السابقة وموقعها بعض انها في موضع الحقيقة او المجاز او الاستعارة بعيدة
اخذته بعد اغتيل الاوامر والنوامي والحدس طرفي الخير والشر واراهاهم الخير اعتدال والترجي والتزجي
والتشبه من الرجحان وقد ضعف بيمين فم قصه عليهم حيث قال لعلكم ولم يقل لعلكم واما من جهة
التناسب كان كلامها بحيث الاخر يعني ان المتكلم ان يقال العبد والذين خلقكم للعبادة
او انقول الذي خلقكم لا يتكلم ليلام اول الكلام واخره لفظا ومن لا يكون تقليدا للعبادة او التقوي
بنفسها فيفيد انها مطلقة كذا انها على ما وهم خلقكم للاستعلاء على انقص غايات العبادة فان قيل
هذا اعتراف بان لعل للتعبيل بمعنى كى وكذا قوله بعيد ذلك خلقكم كى تتواظف كى اخذ
بالحاصل بعيد تدبر الاستعارة وجعل لعل لما يشبه التزجي لان ظاهرها مع ارادة التقوي
في معنى خلقكم لاجل التقوي وكذا في كل ما يرد في هذا الكتاب من تفسير لعل بمعنى كى او الارادة فيلتب

وعند ما مر ارادة التقوي كقولك ان تقوى
تلك لصفه المحمودة كمال من يوجب التقوي

والترج والرد

بل

لذلك فان قيل عند اصحابنا لا يصح تغيير ما لمعنى الارادة لا يتغير افعالها وقوى المراد بالانجيل عند
من من تعبد فعمل الله بالفرض مما يصنعون بل يعمل الواقعة في كلام الله تعالى عند امتناع عملها على
نزع العباد قلنا بطلانها للطلب وهو لا يتغير وقوى المطلوب على ما تقدم في الكلام لان الطلب
غير الارادة على ان منع التعبد بالفرض العباد الى العباد بعيدا جدا المحال لغيره لغيره من النصوص
وعنه ان يقول لعبدك والتمثيل ان جز الانقال اصعب من حمل فريضة الكتب كما ان يتقوى من
نفس العبادة والاخذ لا ينق الا يصعب الغيب على فعله لا السهل واعون على تحصيله من الاخذ
لنفس ذلك الشيء فانه ربما يشق عليه بخلاف ما اذا اخذه للاصعب فالصعب سهل عند العمل الا يصعب
اجبا قادرين المخلوق للالقاء لا يكون للاجبا قارا ومن كون ظنهم كذلك ساقية اصول
البنوع ان يشاء لا يكون نعمة في حقهم الا بعد ذلك ووجه حصر السببية فيه ان التمكن من
التعبد لا يكون الا به وان كان للتعبد اسباب اخرى وشروط وقوله ما سواه ان يشاء منصوب
عطف على خلق السماء لكن من قبيل عطفها ببناء وما باردا الى لم اذكر ما سواه لانهم منها الى من المظلة
ومن السماء عليها اي على المقلة ومن الارض وبعدها الى طلبته حتى عرفت تلازم الشكواي بالشك لا لازم
فعيا على الابتداء يعني انه جزم مبتدأ محذوف على ما مشوا في الرفع على المدح وقد بينت جمعة
في الذين يؤمنون بالغيب بل كما في موسى والذين والشعور وغير ذلك او العية مثل انهم
واختفاء من الصوف والوبر والطراف من الادم ما معنى اخراج الثمرات بالما معنى ان السابغ استعمال
الباء السببية فيما يرجع الى الناعل ومن فيما يرجع الى الناعل ومن فيما يرجع الى الماد فاجاب بان مصب
الغرض منها هو حال الماء لان الكلام فيه فالمعنى على افادة جعله في الارض والثران لا على افادة ان
يجعل الثمرات كان سببه مدرجا حال من فاعل انشاء الاشياء وحكما انهم لكن وغيره انفعول
يحدث ومن في الثمرات للتبقيض اما اولها فافقته للآيات الواردة في هذا المعنى لقوله ثم
فاخرجنا من كل الثمرات اذ اوجه البيان لانه لا ذكر لشيء منهم بخلاف الى البيان ولان الجمع لسحاب
يقال منقوع الى بلد ميت ليس كل الثمرات بل بعضها ولاضافي انه اذا كان الخرج ليجار يقال بعض الثمرات
منج الماء المنزل الذي لا يكون الا من سحاب منقوع الى بلد ميت بطر الاول وكقوله تعالى فاخرجنا به
ثمرات فان الشك يستلزم في جمع الفلة بعد البعوضة على ما يطاهر ولما ثانيا فلذلك التناق في السحاب
اعني ماء ورزقا فان الخرج ببعض الماء لاجل بعض الرزق لا كله والخرج بماء السماء بعض
الثمرات لا كلها والمجوع من الثمرات بعض الارزاق لا كلها اذ رزق ماء في السماء لم يتولد بعد و
ثمرة لم يخرج ورت رزق ليس من الثمر ولا يخفى ان هذا التفسير لا ينافي ما ذكر في سورة الزمر
ان جميع مياه الارض من السماء واذا كان من التبقيض كان من الثمرات معيولاه اي بعض الثمرات
وحقيقته شيا من الثمرات لان من عرف لاسم وكان رزقا مستوعلا في معناه المصدر في واقع
يقوم المعقول له ولكم معقول رزقا على انه يعني الرزق معيولاه لاجلهم ولكم صفة
ومن الثمرات حال منه اي اخرج مرزوقا من الثمرات و لا يكون الثمرات على الاستغراق بل المراد بالم
الكثرة منها على ما اشار اليه في السؤال بانه لم اذكر الثمرات جمع فله على الفرد الثمار واجاب
بان الثمرات جمع الثمرة التي في معنى الكثرة لا الوحدة وهي واقعة متوطة جمع الكثرة كما في قوله تعالى لم تزلوا
من جنات لانكم للتكثير كما يقع جمع الكثرة متوطة جمع الفلة مثل ثلثه فله فان ميز الثلاثة لا يكون لاجل

اصح

سببا

الحصول

فان قيل عند اصحابنا لا يصح تغيير ما لمعنى الارادة لا يتغير افعالها وقوى المراد بالانجيل عند من من تعبد فعمل الله بالفرض مما يصنعون بل يعمل الواقعة في كلام الله تعالى عند امتناع عملها على نزع العباد قلنا بطلانها للطلب وهو لا يتغير وقوى المطلوب على ما تقدم في الكلام لان الطلب غير الارادة على ان منع التعبد بالفرض العباد الى العباد بعيدا جدا المحال لغيره لغيره من النصوص وعنه ان يقول لعبدك والتمثيل ان جز الانقال اصعب من حمل فريضة الكتب كما ان يتقوى من نفس العبادة والاخذ لا ينق الا يصعب الغيب على فعله لا السهل واعون على تحصيله من الاخذ لنفس ذلك الشيء فانه ربما يشق عليه بخلاف ما اذا اخذه للاصعب فالصعب سهل عند العمل الا يصعب اجبا قادرين المخلوق للالقاء لا يكون للاجبا قارا ومن كون ظنهم كذلك ساقية اصول البنوع ان يشاء لا يكون نعمة في حقهم الا بعد ذلك ووجه حصر السببية فيه ان التمكن من التعبد لا يكون الا به وان كان للتعبد اسباب اخرى وشروط وقوله ما سواه ان يشاء منصوب عطف على خلق السماء لكن من قبيل عطفها ببناء وما باردا الى لم اذكر ما سواه لانهم منها الى من المظلة ومن السماء عليها اي على المقلة ومن الارض وبعدها الى طلبته حتى عرفت تلازم الشكواي بالشك لا لازم فعيا على الابتداء يعني انه جزم مبتدأ محذوف على ما مشوا في الرفع على المدح وقد بينت جمعة في الذين يؤمنون بالغيب بل كما في موسى والذين والشعور وغير ذلك او العية مثل انهم واختفاء من الصوف والوبر والطراف من الادم ما معنى اخراج الثمرات بالما معنى ان السابغ استعمال الباء السببية فيما يرجع الى الناعل ومن فيما يرجع الى الناعل ومن فيما يرجع الى الماد فاجاب بان مصب الغرض منها هو حال الماء لان الكلام فيه فالمعنى على افادة جعله في الارض والثران لا على افادة ان يجعل الثمرات كان سببه مدرجا حال من فاعل انشاء الاشياء وحكما انهم لكن وغيره انفعول يحدث ومن في الثمرات للتبقيض اما اولها فافقته للآيات الواردة في هذا المعنى لقوله ثم فاخرجنا من كل الثمرات اذ اوجه البيان لانه لا ذكر لشيء منهم بخلاف الى البيان ولان الجمع لسحاب يقال منقوع الى بلد ميت ليس كل الثمرات بل بعضها ولاضافي انه اذا كان الخرج ليجار يقال بعض الثمرات منج الماء المنزل الذي لا يكون الا من سحاب منقوع الى بلد ميت بطر الاول وكقوله تعالى فاخرجنا به ثمرات فان الشك يستلزم في جمع الفلة بعد البعوضة على ما يطاهر ولما ثانيا فلذلك التناق في السحاب اعني ماء ورزقا فان الخرج ببعض الماء لاجل بعض الرزق لا كله والخرج بماء السماء بعض الثمرات لا كلها والمجوع من الثمرات بعض الارزاق لا كلها اذ رزق ماء في السماء لم يتولد بعد و ثمرة لم يخرج ورت رزق ليس من الثمر ولا يخفى ان هذا التفسير لا ينافي ما ذكر في سورة الزمر ان جميع مياه الارض من السماء واذا كان من التبقيض كان من الثمرات معيولاه اي بعض الثمرات وحقيقته شيا من الثمرات لان من عرف لاسم وكان رزقا مستوعلا في معناه المصدر في واقع يقوم المعقول له ولكم معقول رزقا على انه يعني الرزق معيولاه لاجلهم ولكم صفة ومن الثمرات حال منه اي اخرج مرزوقا من الثمرات و لا يكون الثمرات على الاستغراق بل المراد بالم الكثرة منها على ما اشار اليه في السؤال بانه لم اذكر الثمرات جمع فله على الفرد الثمار واجاب بان الثمرات جمع الثمرة التي في معنى الكثرة لا الوحدة وهي واقعة متوطة جمع الكثرة كما في قوله تعالى لم تزلوا من جنات لانكم للتكثير كما يقع جمع الكثرة متوطة جمع الفلة مثل ثلثه فله فان ميز الثلاثة لا يكون لاجل

قلنا هذا ونحن ان جمع الصحيح انما يكون للعلم اذ لم يعرف باللام وكذا الجريدة فصيحة المعروفة التي
مطلعها بكونت شجرة عدوة بينين وعدت عدو معارف لم يدع وكل قصده هي كلمات متلاحقة ومعنى
ينع اخرج غاية الخرج فلا يمنع بعد ذلك فهو حكم ومعنى لم يدع لم يمكث ولم يقف واسم الشجرة
الحجارة فقصروها تقطعا ومدحا بم يتعلق فلا يجعلوا اي باي شيء يرتبط من متقون من
سبق على اي معنى يرتب وفي الجواب وجه الاول ان يتعلق باعبد واعلى معنى انتم ما مود
بعبادة ربكم وموثنق من العبادة فلا تتركوا به ليكون عبادة على حل واناس فان جعل العبادة
واناسها من التوحيد وهذا الوجه من جعله عطف على الامر لان الانسب ح موالوا كما في قوله تعالى
اعبدوا الله ولا تشركوا واما جعله نفيًا منصوبا باضمار ان كما في زرني فاكرك فلا يشوبه كلامه
بل ياباه لان تقدير اصاله التوحيد للعبادة باي كون العبادة سببا له على ما شرط انشاء
المضارع بعد الاشياء التثنية الثاني ان يتعلق بلعل فينصب باضمار ان على تشييع بلعت
والمعنى خلفك في صورة من ربح منه القوي اي الخوف من العقاب ليكون ذلك سببا للعلم شرا الكلام
فقوله لكي تنفعا ما سبق من استعارة لعل ويجا فوا عطف تغيير الثالث ان يتعلق بالذي جعل
اذا كان جزم مبتدأ محذوف على ان يكون نبيًا مرسا على مصفون الجملة اي سوا الذي نصب لادله
التوحيد فلا تتركوا ولا يستقيم على تقدير كونه نبيًا بتدبر اعني اذ ليس لثقلنا اذ انبت اعني اخص
الذي جعل فلا تتركوا اعني بعد اياه ولا على تقدير كونه وصفا وموظا ومنهم من ياتي هذا على تقدير
الرفع على المدح ايضا لانه في معنى النصب وما ولد في كونه من تمتد اعبدا وابل المراد ان يتعلق به
اذا جعل جزم مبتدأ لا على طريق الرفع على المدح وفيه نظر ثم لا يخفى على من لادني نظر في الكتاب
اذ ليس المراد بتعلقه بالذي جعله على تقدير كونه نبيًا بالابتداء ان الذي جعله مبتدأ جزم فلا يجعلوا
على ما قبل مقول فيه الناء لنفرض المبتداء معنى الشرط ثم لو جعل مبتدأ جزم فلا يجعلوا
انما يجعلون جعل مهننا من داخل المبتداء والخبر والمعنى يجعلون نبيًا نذالي وموثنق
نذال من هو ذولي فتولا الى حال مريدا معنى مصفوا الى ومفسبا والذيد الذئب
جاءهم يشرا الى انما استعارة تشبيهه بتهكمه بان جعلوا اي بالاستعارة بانهم جعلوا والذئب لانه على
ذلك وقط استعمل في المستقبل مجزا وتساخا وفي الصحاح وانه اذله وفي الحديث الكبش من دان
نفسه على ما بعد الموت ودانه جازاه ودانه ملكه ودان له اطاعة وفي الاسكس ان انادوا بملكه
وقد بين الملك وملك مدين ومذا من المناسب في البيت وتسمم الدم فيعتصم اوتهم فينثر قوافل ان يصطلي
كنية عن علو رتبته اي لا يبالى ناره ليضطلي بها لما خرج جوابه عطف وتعليق الطريق لاشارة
الى النظر في الانفس بقوله جعلكم وفي الا فاق يدرك خلق السماء والارض وما بينهما وعرفهم ان من اشرك
اشارة الى قوله وانتم تعملون وكما بكم عطف طاوله بالكبر وغالبه وعطى على الشيء شجرة والاصل عطاء
وضمير عليه لمن ترك والعبادة الى ما الموصولة محذوف اي انتم به بارشادهم متعلقين بارام
مره قدره وذاته جربة وضيم حبيسه وجلدية لمجد صلى الله عليه وسلم وقد سلك في تقدير انبات النبوة
طريق انبات الوحيدة وهو محاذره جمع محزون قوله اصاب الخواي هذا المقام من المواضع
المناسبة لاعتبار التزلزل الدنيوي واستعمال لفظ التزلزل لان ذلك كان اصداس باب طعنه رتباهم
في القرآن وقال الذين كفروا لا انزل هذا القرآن جملة واحدة ففيل لهم ان كنتم في ريب مما نزلنا

واستبداه

الذين

الحصول

فان قيل عند اصحابنا لا يصح تغيير ما لمعنى الارادة لا يتغير افعالها وقوى المراد بالانجيل عند من من تعبد فعمل الله بالفرض مما يصنعون بل يعمل الواقعة في كلام الله تعالى عند امتناع عملها على نزع العباد قلنا بطلانها للطلب وهو لا يتغير وقوى المطلوب على ما تقدم في الكلام لان الطلب غير الارادة على ان منع التعبد بالفرض العباد الى العباد بعيدا جدا المحال لغيره لغيره من النصوص وعنه ان يقول لعبدك والتمثيل ان جز الانقال اصعب من حمل فريضة الكتب كما ان يتقوى من نفس العبادة والاخذ لا ينق الا يصعب الغيب على فعله لا السهل واعون على تحصيله من الاخذ لنفس ذلك الشيء فانه ربما يشق عليه بخلاف ما اذا اخذه للاصعب فالصعب سهل عند العمل الا يصعب اجبا قادرين المخلوق للالقاء لا يكون للاجبا قارا ومن كون ظنهم كذلك ساقية اصول البنوع ان يشاء لا يكون نعمة في حقهم الا بعد ذلك ووجه حصر السببية فيه ان التمكن من التعبد لا يكون الا به وان كان للتعبد اسباب اخرى وشروط وقوله ما سواه ان يشاء منصوب عطف على خلق السماء لكن من قبيل عطفها ببناء وما باردا الى لم اذكر ما سواه لانهم منها الى من المظلة ومن السماء عليها اي على المقلة ومن الارض وبعدها الى طلبته حتى عرفت تلازم الشكواي بالشك لا لازم فعيا على الابتداء يعني انه جزم مبتدأ محذوف على ما مشوا في الرفع على المدح وقد بينت جمعة في الذين يؤمنون بالغيب بل كما في موسى والذين والشعور وغير ذلك او العية مثل انهم واختفاء من الصوف والوبر والطراف من الادم ما معنى اخراج الثمرات بالما معنى ان السابغ استعمال الباء السببية فيما يرجع الى الناعل ومن فيما يرجع الى الناعل ومن فيما يرجع الى الماد فاجاب بان مصب الغرض منها هو حال الماء لان الكلام فيه فالمعنى على افادة جعله في الارض والثران لا على افادة ان يجعل الثمرات كان سببه مدرجا حال من فاعل انشاء الاشياء وحكما انهم لكن وغيره انفعول يحدث ومن في الثمرات للتبقيض اما اولها فافقته للآيات الواردة في هذا المعنى لقوله ثم فاخرجنا من كل الثمرات اذ اوجه البيان لانه لا ذكر لشيء منهم بخلاف الى البيان ولان الجمع لسحاب يقال منقوع الى بلد ميت ليس كل الثمرات بل بعضها ولاضافي انه اذا كان الخرج ليجار يقال بعض الثمرات منج الماء المنزل الذي لا يكون الا من سحاب منقوع الى بلد ميت بطر الاول وكقوله تعالى فاخرجنا به ثمرات فان الشك يستلزم في جمع الفلة بعد البعوضة على ما يطاهر ولما ثانيا فلذلك التناق في السحاب اعني ماء ورزقا فان الخرج ببعض الماء لاجل بعض الرزق لا كله والخرج بماء السماء بعض الثمرات لا كلها والمجوع من الثمرات بعض الارزاق لا كلها اذ رزق ماء في السماء لم يتولد بعد و ثمرة لم يخرج ورت رزق ليس من الثمر ولا يخفى ان هذا التفسير لا ينافي ما ذكر في سورة الزمر ان جميع مياه الارض من السماء واذا كان من التبقيض كان من الثمرات معيولاه اي بعض الثمرات وحقيقته شيا من الثمرات لان من عرف لاسم وكان رزقا مستوعلا في معناه المصدر في واقع يقوم المعقول له ولكم معقول رزقا على انه يعني الرزق معيولاه لاجلهم ولكم صفة ومن الثمرات حال منه اي اخرج مرزوقا من الثمرات و لا يكون الثمرات على الاستغراق بل المراد بالم الكثرة منها على ما اشار اليه في السؤال بانه لم اذكر الثمرات جمع فله على الفرد الثمار واجاب بان الثمرات جمع الثمرة التي في معنى الكثرة لا الوحدة وهي واقعة متوطة جمع الكثرة كما في قوله تعالى لم تزلوا من جنات لانكم للتكثير كما يقع جمع الكثرة متوطة جمع الفلة مثل ثلثه فله فان ميز الثلاثة لا يكون لاجل

على التدرج منجما منفصلا الى السور والآيات فانها سورة من سورة ومحم من محم فانه مثل من ان تزل
القرآن جملة وتختل بها من عند الله خبر كان ومخالف اخر وسكنا طال ومحم ما يدل منه سورة
بعد سورة بيان له على حسب التوازي بالفتح اي قدر ما وكذا الحوادث اي متواليها ونظير ما في
الانسان الكفاية له مصدر معين الكفاية وممكنة في معنى المكاني وفي الصحاح كل شئ متوالي شيئا
يكون مثله فهو مكاني له معنى فاحال فلو وجد شيئا عطف عليه معنى مدرجا حاسا معنى اي بقدر ما ظهر
على وجهه وسويح السنين قال الجوهري عن ابى عمرو ودرج ما يسكن في ضرورة الشعر ومكنا وقع في
الفتح وفي كل موضع لا يكون فيه مع حرف الجر واتا حركت معنى كمال فشيء اخر وقوله لا معنى لنام جملة
مقولة لقوله على ما يرى وفي الصحاح المهمل بالتحريك العودة ومات الشئ عطية وسلم
زيد اي قربه واحضره والسورة الطائفة من القرآن بتدوير تفسيره سورة القرآن
والا فالسورة اعم بدليل ما سبق ان من سور الانجيل سورة الامثال وما سجد ان يسلم ما اوحى
الله الى انبيائه سورة مترجمة السور معنى المترجم المساء باسم سورة الفاتحة وسورة البقرة وبه
يقع الاجتزال عن عدة آيات من سورة كالمع والجزء ولا يراد مثل الكبريت لانه مجرد اضافته اليه
وتلقه قوله التي اقبلت ثلاث آيات تتيمه على ان قيل باتالف منه السورة ثلاث آيات لا في التوفيق
اذ لا يصدق على شئ من السور انها طائفة مترجمة اقبلت ثلاث آيات وفيه ناسل لانها طائفة
من القرآن مجردة محوطة على جملتها اي على انفرادها كالمثل للصور قيل عليه انها لا يكون شبيهة
بسورة المدنية بمعنى حياطلا واجيب بان المراد ان السورة بمعنى الحياط جيلت بمعنى في السورة ومحم
كل تربي بالحياط المحوطة نقلت الى طائفة مخصوصة المحددة وانما يقال ان ذلك باعتبار اشتغال السور
على اجزائها من الآيات والحيل استعمال البلد على الحلات والشبوت فليس تقدير الكتاب حيث اعتبر
فيها الحياطة دون المحوطة بل هو الثاني لا يقال لا يفرق استبدال القول من العلم والفوائد بالحيل
والآيات وليرتبط مرات وقدما بالآراء والذال المهملين رجلا من بني سعد قال في الاناس
منه ارض لا يظلم ثمراتها اي كثيرة الثمار محصية ثم اشهد له البيت وقال اي موجبات لزول
وقد يقال موكلانية عن العبد بمعنى ان الغراب لا يصل اليها حتى يطار او ان الاشارة لا يصل الي غرابها
حتى يطار مع انه يطير باذن ربه بيان واحد اي واحد والظاهر ان ضمير كان ومنه للغراب اي
كان على تقدير الختم ثم الاخذة بقطب النصف منه على تقدير الاستمرار على تمام الكتاب من غير ختم
بشئ ثم اخذ في شئ او اشد ساطا للآخرة والخدمه لكن في عطفها على القطب وابتعث على الدرس
بعض نبوة عن ذلك وتبيل الضمير للخم او القراءة بنا وبل ان يقر في البرد في الاصل البعض
الذي يدب في السكة مغرب بريد ثم على الحقيقة لان يقال الزيد كانت محذوفة الايات يستتبع المتباعدة
التي بين السكتين وبين فرسخان السكة الموضع الذي يسكنه المرتبون كذا في الثاني نفس ذلك منه اي خرج
بعض الكربة في الاناس حذف القرآن اتم قرأه وتطوعا من حذف السكتين الشئ وجد فينا عظم في
اعيننا سبب تلاحق الاشكال بان يورد في كل ما من متباينة فيكون المعاني متباينة والطوا
النظم متجاوبه ويجوز ان يتعلق بقوله فانوا الضمير للعبد فداشته مناسا لخصيص
وموانم لا يجوز على هذا التقدير ايضا ان يكون الضمير لما نزلنا كما جاز على تقدير كون من مثله صفة سورة
والجواب انه هذا المرجح باعتبار الماء في به والذوق شامدا بان تعلق من مثله بالآيات يقتضي

لان هذا لا يصدق
سورة المدنية
اصلا

الامانة

بيان

المتنوع

الرجوع

غرابها

قوله

وقطعة

وجود المثل ورجوع العزالي ان يولي منه بشئ ومثل النبي عليه السلام في البشرية والعربية موجود
مثل القرآن في البلاغة والفصاحة وانما اذا كان صفة للشئ فالحج فزعه مولانا بالاسورة
الموصوفة ولا يقتض وجود المثل بل بما يقتضي شفاءه حيث تعلق به امر النسخ وحاصله
ان قولنا انت من مثل الحامسة يتبعض وجود المثل بخلاف قولنا انت من مثل الحامسة
وتدحج بوجه الاول انه اذا تعلق بشئ تعلق للابتداء قطعاً اذ لا يمتنع ولا يسيل
الى البعضية لانه لا معنى لبيان البعض ولا محال لتقدير الباء مع من كيف وقد ذكر المثال به صريحاً
ومر السورة واذ كانت من الابتداء يعني كون الضمير للعبد لانه مبتدأ للآيات لا مثل القرآن
وفيه نظر لان المبتدأ الذي يقتضي من الابتداء ليس من العاقل حتى يحتمل الايتان بالكلام في الكلام
على انك اذا نامت فالتكلم ليس من الايتان بالكلام منه بل الكلام منه بل معناه ان تنصل به
الامر الذي اعتبر له امتداد حقيقة او تومما كالنسخة للخروج والقرآن للآيات بسورة منه ومنه ما دفع
بما يقال ان المعتبر من المبدأ هو العاقل والمبادئ والغياني ووجهه بلبس ولا يصح شئ من ذلك
فيما نحن فيه على ان كون مثل القرآن مبتدأ للآيات بالسورة ليس بعد من كون مثل العبد
مبتدأ لعلها لثاني انه اذا كان الضمير لما نزلنا ومن صله فارتا كان المعنى فانها السورة من مثله
ليختم بسورة فكان مما ذلك المنزل هو المطلوب لا محالة بسورة واحدة منه بسورة من هذا
وظاهر ان المقصود خلافه كما عطف به الآي لاخر وفيه نظر لان اضافته المثل الى المنزل لا يقتضي
بغير موصوفه منزلا لا تربي انه اذا جعل صفة سورة لم يكن المعنى سورة من مثل القرآن بل
من كلام وكيف يتوهم ذلك المقصود يحجز عن ان ياتوا من عند انفسهم بكلام مثل القرآن ولو سلم
فما ادعاه من لزوم خلاف المقصود غير من اولاميين الثالث انه اذا كانت صفة فانها كان
المعنى فانها من عند المثل كما يقال يتوهم زيد بكتاب اي من عنده ولا يصح ان يكون عند مثل القرآن
بخلاف مثل العبد ومنه البضايتن الغناد ولا قصد الى مثل اي ليس المقصد الى ان سالك
مثلاً محققاً بطلب الايتان بسورة منه كما اذا قيل ابتداء مثله مثل اي جنيعة وضاعف ويزاد بوب
بل المراد بالمثل ما هو على صفة القرآن كما لا البلاغة او من موشل محمد صلى الله عليه وسلم في كونه
عزاً لانياً ومو وان كان محققاً لكن ليس المقصد من هذا التشبيه بقول القمعي في محو هذا المعنى لاني
كون لفظ المثل مخفا او كناية والادغم القيد لمجمل القمعي على النفس الادغم وهو الذي في قوله
جملة اي سواد وعطف عليه الاشتمال اي الذي خالطه ياض فابرز وعنده في موضع الوعد
وروي انه يحيد فقال لان يكون حديد الموضعي من ان يكون بليد الحيل الحديد ايضا على غير اراد
الحجاج بسلامة الترتيب اي ربطا لطراف النظم بعضها ببعض وحصل كل في نوعه
ورد اخوه الى اوله ومنها انما يحسن ترتيب الجزاء على الشرط اذا كان الضمير للمنزل كما الذي فوض
الآيات فيه فقد وانما استفهام جملته للعبد ايضا مذكور في الشرط وان كان ضمنا وانما لو كان
السورة مثلاً على هذا التقدير فانما يعلم من سوق الكلام على ما اشار اليه بقوله فمحماني به هذا
الواحد ولاق هذا التقدير هو الملازم لقوله وادعوا شهداءكم من دون الله انما اذا
اقيد دعوة الشهداء للاستظهار بهم في المعارضة حقيقة او تمكينا فظاهر ان هذا الملازم امر منه
بالآيات مثل القرآن لا ايتان بسورة من شروا جدي عزلي لاني لان الايتان بالسورة بمعاونه

لان هذا لا يصدق
سورة المدنية
اصلا

الامانة

بيان

المتنوع

الكلام

الكاتب

موضع

لانه

الشهادة لا يكون اثباتا بما طلبت منهم واما اذا اريد دعوتهم ليشهدوا لم يصح ما ادعوا من المعاينة
فلا ان اضافة الشهادة اليهم انما بكل ملائمة لا يتاكدون بالمثل الا ان الواحد فانهم لم يكونوا شهداء لهم
بالتحقيق فلا يقع الاضافة على ما ينبغي من قولها وان كان لما جئته صحة قولهم ومعنى دون قد ذكر في جميع ما اخذ
يعني الدون من جهة التشايب في المعنى والحروف ان لم يراع الترتيب حيث كان احدهما معقلا والآخر
معقلا للام سوي الذي فانه يجوز من الدعاة ثم ليس احدهما قولا للاخر لاستواءهما في التصرف وقوله
واستعين عطف على قوله ومعنى دون اذ لم يكن لعل قوله فاحضر وقوله واستمع عطف على
استمعين استعمل الكل كما وز من غير اعتبار التفاوت ولا الاحتياط ^{بأنفسهم تمامه لا يتبع}
بنات الدر من راق من التوايب قوله ترك العدي تمامه اذا اقام من اقامته يتطابق وصف الرافعة ^{مخطف}
وصحبه اذا ما باعتبار ما فيها وفي الاستدلال فانه فمطلق له اذا ضم شقيه والصق لسانه بغيره ^{واضح}
ومن دون الله متعلقين بادعوا او شهداء كما قد سبق ان الشهادة انما هي العايم بالشهادة
او بعض الحاضر وان دون يستعمل في كل تجاوز جدي الى حد وحاصله ان يكون اداة اشتقاق بمعنى
غيره وفي معنى اذ لم يكن من شئ ويناسبه ان يستعمل بمعنى تقدم الشئ ومن يديه فذكر في تفسير الآية سنة
اوجه نشئ ثلاثة منها على تعلق من دون الله بشهادة كما وفلا تعلقه على تعلقه بادعوا انما الثلاثة الاولى
فالاولان منها ادعوا للاستظهار في معارضة القرآن احصاءكم الذين تزعون انهم يشهدون يوم
القيامة لا الله اوبين بدي الله اياكم على الحق وثالثها ادعوا شهداءكم الى اشرافكم ورؤسكم ليشهدوا
انكم انتم بمثل القرآن متجاوزين اولياء الله المؤمنين فانهم لا شهادة لهم في مثل ذلك يعني ان اشرافكم
ايضا لا يشهدون بذلك لظهور بطلانهم واما الثلاثة الاخيرة فاحد ما تجاوز المؤمنين وادعوا
رؤسكم ليشهدوا وانكم انتم بمثلهم يعني انهم ايضا لا يشهدون بذلك وثانيها ادعوا شهداءكم من
الناس مطحون ادعواكم ولا يفتروا على قولكم الله يشهد ان ما تدعيه حق كما سرنا العاقر على البيه والوث
ادعوا للاستظهار في معارضة القرآن كل من يخرجكم سوى الله تعالى يعني لا يدعوا الله فانه القادر
وحده للابتيان بمثل القرآن فالامر على الاولين ليشهدوا وعلى الثالث والرابع للاستدراج وعلى الامر
للتكليف والبرهان والبرهان على الثاني لغو معمول للشهادة لانه مما يكتفي به راجحه الفعل فلا يشترط الاعتماد
او المحذور اي ليشهدوا وعلى البواقي مستقر في موقع احوال ثم منها ابحاث منها ان اذا تعلق
من دون الله بشهادة لم يجعل الشاهد بمعنى الحاضر اما على الاول والثالث فلا ان الله والمؤمنين
حاضرون فلا وجه لاجراءهم من حكم الحضور واما على الثاني فلا لانه لا معنى لقولنا ادعوا من يحضركم يعني
يدي الله ومنها انه لما جعل الشهادة على الرؤساء اعترضا حذف المضاف رعاية للناسبة بالانتم
في مقابل اولياء الاصنام اولياء الله كما وقع في مقابل ذكر الاصنام ذكر الله ومنها انه لا يجوز تعلق من
دون الله بادعوا في الوجهين الاولين ليدعوا الله وادعوا اصنامكم وادعوا ايدي الله اصنامكم
لا استطاعوا بهم في المعاينة انما على الثاني فلا ان الدعاء للاستظهار انما هو في الدنيا لا بين
يدي الله اعني في القيمة واما على الاول فتقبل لانه يوم انهم لودعوا الله لا يعاينهم فيحصل عندهم من
المعاينة وهذا مستقوض بالوجه الثاني في قبول لان افواج الله من حكم الدعاء انما يصح اذا فسر
الشهادة بما يتاوهل كما يحضرين واما اذا اريد بالشهادة الاصنام فلا اذا دخل الارض انك
اذا قلت ادع من دون زيد العلماء لم يصح الا اذا كان زيد من العلماء وهذا منقوض بالوجه الثالث

على الاثنان

حيث اريد بالشهادة او اشرافهم ودعوتهم الذين لا يدخل فيهم اولياء الله ومنها ان كلمة من الداعية
على دون انما هي بمعنى في كما في سائر الظروف غير المنصرفة ومن التي يكون منصرفة على الظرفية
ابدال اليمين خاصة وقد يقال انها اذا تعلقت بادعوا فلا تبدأ الدعاء وقد ابتدأ
من دون الله واذا تعلق بالشهادة على معنى يشهدون بين يدي الله فلتعبر كما ينبغي في قوله تعالى
لا يشهدون بين ايديهم انهم قالوا اجلس بين يديه وخلعه بعض في لانهما ظفران ومن بين يديه وحلفه
لان الفعل يقع في بعض المحسن كما يقال جئت من الليل اي بعض الليل ^{اشارة لانه}
اقرب اشارة الى قوله تعالى وعين اقرب اليه من حبل الوريد وقوله عليه السلام في حديث طويل
والذي يدعونه اقرب الي احدهم من عنق راحله ^{ثما} منها يتعرفون اي يتطلعون حتى يعرفوا
امر النبي وامره ما جاءه ونزل عليه الارشاد انما هو الى الكنتلتي منها اطلب ولايم المعرفة فان
قلت لاختار في امر النبي عليه السلام وما جاء به حق كله قلت المراد بطله الباطل الذي ينسب اليه
الكثرة واسأل العباد وعلية على الباطل بزعيم من ضيق الفطن على امره فيما يتعلق بالنبوة بزعيمهم
باطل كله ^{ان} فقد صرح الحق لتبس المنصرون ان خرافا لم تفعلوا محذوف وان فانتصروا
جزا الشرط محذوف بل ان المعنى نزل الى ذلك وان فانتوا كناية عن التصديق والافراد ورك
العباد والاستنكار وفي الكلام اشارة الى ان كلمة ان في موقع اذ لو انه للاستمرار دون محذور
الاستقبال وهذا الاعتبار يكون في قوله فان لم تفعلوا اولي يتفعلوا دليلان على صحة النبوة
احد ثبوت كون القرآن محورا وثانيها الاخبار بالغيث فان قيل يحط بانه محض صفة
لا يوجب العجز وعدم الايمان في زمان مخصوص لا يوجب صدق الاخبار بانهم لا ياتون به مما لم يكن
الزمان بل غاية الامر ثبوت ذلك بعد انقراضهم ان اضطر الحجاب بهم والافيد انقراض الدنيا
وجواب المصنف عن مثل هذا السؤال فيما سبق لا بعد الاثبات علما بعد ان الايمان في الجملة
لا في نبي البينة خاصة ليعيد ثبوت نبوته قلت لالم تفعلوا مع غاية النصيحة ونهاية التماسك
فقد ثبت العجز وصح الاخبار للقطع بان قدرتهم وادابهم لا يزيدهم ذلك على انه لا دلالة
في الكلام على ان مذاق انقراض زمانهم يدل على ثبوت النبوة ^{بقاؤه اي بقاءه في القوة}
وقوله ثم كما متعلقين يقول ويصير به لمن يلى وفيه ^{لم} لم يعبى لم يصح هذا التفسير وان فائدة
في نزل ذكر الايمان الى ذكر الفعل فاجاب بان وجه الصحة هو ان الايمان فعل من الافعال
والعبادة هو الاجاز حيث وقع لفظ الفعل موقع الايمان مع ما يتعلق به ومعنى جازية محورية
الكناية انه اذا اريد ذكر شئ جرى ذكره او لا كان المناسب ان يعبر عنه بالضمير الذي يسمي كناية
لكونه غير صريح في مدلوله لكن الكناية عن الشئ بالضمير انما يكون في الاسماء فعبارة عن الفعل الذي
قصد اعادته ذكره بلفظ الفعل ليكون بمنزلة ذكر الاسم بضميره فيفيد الاجاز الذي عليه ينبغي وضع
الضمائر وقد يقال وجه الكناية انه عبر عن الايمان بلام الذي هو الفعل مع حصول المساواة
بقربيه المقام لكن قوله بعنك عن طول المكث عنه ربما يرشد الى ما ذكرنا ^{ما انبث}
عنه اي جعله نائبا اتصالا من باب عنه قام مقامه قال في الاستسناد من باب منابته وانه منابته
وليس منبته واما في عامته كلب اللغة فليس الاما اليه معنى قبل ^{لا محل لما جئته اعراضا}
والجمل الاعراضية لا محل لكونها غير واقعة موقع ماله اعراضا فلو اوالا اعراضية لبيت عاطفة ولا حالة

عنه

لانهما

۱۵۷

عن المردوم والحواب
ان طلاق الكفاية عن
السبعة المردوم عن
اللازم

الصورة

7
16

كانها نفس السليط فصيح الاسناد ذكر الشيخ عبد القاصر في قولنا فانما هي اقبال وادبار لا مجاز في شيء
من الطرفين وانما المجاز في الاسناد بفتح حيث جعل كانها تحت من الاقبال والادبار ولو قلنا
المراد ذات اقبال وادبار جوبا الى شيء معقول وكلام عام مردود ولما هذا النوع من الاسناد
بغير بعض الناظرين في هذا المقام في الفرق بين الوجهين فقبل الفرق ان الثاني بعيدا يحصر دون الاول
حتى يجوز ان يكون مناك وقودا وقرين الفرق ان الوعد جعل في الاول نفس الثاني والحجزة
وفي الثاني معيارا لها وقوله كان نفس السليط حيوة اي محمول على حيوة وانما قال كذلك
سبح ان الحجة وتبعك مفعلا الان التصريف وقع في السليط حيث لم يعيل بالسليط فكان البيان فيه موقوفا
المقصود الامم تلك الآية تركت بلكة اعرض منها بوجه الاول ان سورة النجم مدنية بلا خلاف
من غير استثناء شيء من الآيات الثاني ان هذه الآية من جملة ما نزلت فيها يا ايها الذين آمنوا قد سبق
انه مكى الثالث ان الصفة ايضا يجب ان يكون معلومة الانساب الى الموصوف كالصفة والانكسار
جرا ولذا قالوا ان الصفات قبل العلم بها اجاز كما ان الاجاز بعيد العلم بها اوصاف الحجاب
عن الاول انه يجوز ان يكون تلك الآية من سورة النجوم مكتبة وتصرحه بذلك يدل على عدم الوفاق
انه يجوز ان يكون تلك الآية من سورة النجوم مكتبة في جميع السورة وعن الثاني ما سبق رواية عن
علمه والجمهور على ان سورة البقرة مدنية وعن الثالث ان المراد ان اللفظ ريموا تلك الآية التي
خوطب بها المؤمنون العارفون بصفة النار سماع من النبي صلى الله عليه وسلم فعرفوا منها نار اموصوة
بهذه الصفة فجعلت تلك الجملة صلة في هذه الآية التي خوطب بها الكفار ومن حق الصفة والصلة
ان يكون معلومة للمخاطب لا لكل سامع لا تنفذ الابان على الحجزة استنفذ من جعل
المستد ما هو في موقع الموقوف بلام الجنب مثل المنطلق زيد والكرم التقوى واما ان يعكس مثل السوءى للكرم
فلا خفاء في انعكاس المعنى اي لا غير الكرم بخلاف زيد المنطلق ينبغي ان يكون محصورا على الانطلاق
وقد علمنا ان تجاوز الى صفة اخرى كما ذكرنا في الله مؤلذمة ان المعنى انما يحجب للحوادث لا انما يحجب
بخلاف الامر مؤلذمة فان معناه ان الحجاب للحوادث مؤلذمة والظاهر انه يختلف باختلاف المقامات
وان لاكتصر ما يكون فيه عزم وجنبه سواء قدم او اخر مثل زيد الرجل والرجل زيد واذا استويا
فالمراد المحصور على انما مثل الكرم التقوى والسوءى الكرم والعالم المتقى والمتقى العالم
وشدة ذلك ما اي توقفا واشتغالها صحح الجوهري وغيره بالقصر وفي الاستاس ذكبت النار نذكو ذكا
ومعناه ذكا النار وذكا النار بالذكاة ومن يابذكي به ينفع في النسخة بآلة لكن النقص له
والنقد المصدر على ما فهم البعض قوله يدل على ذلك اي على تنوع بين ان الحجة تكبر ما في الآيات
فانه معلوم ان المتوعد بها انما يحجم وقد نكرت ووصفت بصفتين مختلفتين مثل هذا الشاهد
بالاعتبار وان لم يكن قطعيا بنا على احتمال ان يكون للاعتبار عن نيران الدنيا او للتحويل نعم وقبل
ان وصف النار التي يظلم بها لا يصلحها الا الاشقي الذي كذب وتولى مع ان فيها نار اصيلها النفسا
وغير المعادين من الكفرة يدل على التنوع لكان قويا واغوا في تحسمم بالحجاء المهمة
من الحجة وفي الاستاس عرف الرافق الزرع ومنه الاغواق في القول وغيره وموالمالعة واغرف
الغاس ملاما وقبل انها حجارة الكبريت اورد ذلك في سورة النجوم فلا على عيسى
والمراد بالخصيص منها السعيد اذا لا عوم ولا او قد بكل حجارة وانما المراد الجنب وقد دل عليه قوله

فانه ايضا لهم الانطلاق
على رند وقد نقلنا عن العباسي
ما يدل على ان مثل رند المطلق هم

الاستس

نقال انكم وما تعبدون من دون الله آية ان الحجارة التي سبها الاصنام وقود جهنم فيكون الواقع المشهود
مذا المعنى اعدت للكافرين كان ينبغي ان يبين موضع هذه الجملة فانها متعلقة باحوال تلك النار
ولا يحسن الاستيفان والاحمال وعندي انها صلة بعد صلة كما في البحر والصفحة وان آيت بناء على انه
لم يسطر في كتاب فليكن عطفا بترك العاطف كمن عطف وبسر على لفظ المبني للفعول عليه يتوحي
جانب الاستيفان ذكر الكفار واعمالهم في اثبات الانذار والرب في الكتاب وما يلزم من
ذلك ادراج تلك العاصي في عمل الصالحات لا يخفى على كل عاقل ولو جعله كالصاحبة من الاجابات بمنزلة
الداخل تحت الذكر بدلالة العقل على دعاه لم يبعد وضمير قوله لذكر الكفار وضمير قوله للتصديق
والاعمال وفي الكلام اشارة الى ان المراد بالايان مجرد التصديق لا المعنى الشرعي الذي به النجاة ليكون
عطفا ليعمل عليه بشرا يكونه غير داخل فيه وبالاثبات متعلق بالبشارة محقق بان بشرية
قال في الاستيفان انت جنتين كذا من حق بالضم في التصديق كما قال سيبويه في فتراته من فقر بالضم مقدرا
وفي سببه انه من سدد ونظيره خليف يعني خلق كذا او حدره ولا يكون فعلا بمعنى منعول اي محقق لقوله
انت جنتيه كذا وهذه امرأة حقيقه بالحضانه واما حقيقت بان تفصيل كذا وانت محقق به فعلى حقيقت
حقيقته وهو من باب قيلت ففعل كقولك فتح وفتح الله ليس المتعبد بالعطف بعين المقصود
عطفا لا يراد به عطف مصون قوله وبشر الذين آمنوا والآية وموصوف ثواب المؤمنين على التقصيل
الذي يتضمنه الآية الى قوله ومن فيها خالداون على حاصل من مصون الكلام السابق وموصوف
عقاب الكافرين على التقصيل الذي يستل عليه قوله فان لم تفعلوا الى قوله اعدت للكافرين وحاصله
انه عطفا مجموع على مجموع لا باعتبار عطف شيء من هذا على شيء من ذلك وقد يقع مثل هذا في المورثات
كما قيل في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن ان الواو الوصل لعطف مجموع الصنفين
الاخرين على مجموع الاولين ويجوز ان يكون معطوفا على فاعل او وجه ربطه بالشروط المذكورة ان سببه
المصدقين ايضا ترتيب على عدم معارضة الكفرة القذبان والتمكين من غير ادلائف صديق النبي والكون
تصديقه وسببه نيل الثواب كانه قيل فان لم يأتوا بسورة من مثله فدنبت حصاة فانزلوا العذاب
وانتوا النار ايتها الكافرون وبشر المؤمنين بالجنات ايتها النبي اوانها المبشرة ولما في الوجهين من السعد
سما الثاني فان ربطه بالشرط تكلف وعطف الامر على الخاطب على الامر على الخاطب اخر من غرضه
بالنداء فحاشا من النجاة ومن صاحب المشايخ الى انه عطفا على مراد قبل ياربنا الناس كانه قيل
قل كذا وكذا وبشر المؤمنين ولما فيه من السعد من جهة اشتمال الكلام السابق على قوله وان كنتم في
ريب مما نزلنا وسوالا يصح معناه لا للنبي صلى الله عليه وسلم الا بتكليف ومثوان يكون منقولا على طريق كلام
الامر ويكون المقصود ذكره بعبارة يلقن بحاله مثل ان كنتم في ريب مما نزلنا من علم على حسب بعضهم
على قل مراد قبل فان لم تفعلوا او على محذوف بقايل بشر اي انذر الكافرين وبشر المؤمنين
عطفا على اعدت على معنى ان اذار اعدت للكافرين والجنات للمؤمنين لانهم جميعا
أخبروا لان الاخبار عر فاموا اتباع الجملة بخبره سوادها سوادها سوادها سوادها سوادها سوادها
حقيقته اللغوية من الاعلام وقد ذكر الامام الرزوقي في قول الشاعر قومي هم قتلوا ابيهم اخي من ان هذا
الكلام ناسف وخير وليس باخبار فبناه على انه لم يقصد به افادة مضمون الجملة ولانه عالم به
من العكس اي اطلاق اسم اعدا الضد على الاخر بتركيل تضاد مما منزلة التناهي بلسانهم

قل

ان هذا الزعم والسخرية او يلج ان تصدح مجرد التطرف والاثبات بشي فيه ملاحضة ومنها القصد الى
الاستيفان باللفظ ليزيد في عظيمه يقال زاد في ماله فكانه من زاد المقدس والمعنى زاد شيئا فيه
فاعتصموا بالصيغ افرقت لبشرين الى حازم الاسدي وموعضيت بنم ان نقل عامر يوم البشارة
فاعتصموا بالصيغ اي ازل علمه بالسيف القاطع من الصلح وهو القطع مع استيفان ومنه سميت الهاتمة
صليما في الصحاح النصار بكرة النون ما لبس عامر ويوم السبت وكان لبس اسد وذبيان على
بن جسم من عوته والصالحات كل ما استقامت اسما كل كلمة كل في مثل هذا المقام سابع في
عبارة الادباء وان لم يحسن في التحقيق لكن منها فصدت بجمع الصالحات محسن بهذا الاعتقاد
حسن في دليل الاستقامة عطفا للكتاب والسنة على العقل والبر او المجموع دليل المجموع ومعنى
الاستقامة الصلح لثوب الثواب يخرج مما لا يتعلق بذلك قال المحطبة قد استعملها
استعمال الاسماء من غير قصد الى موصوف ويظهر متعلق بآتي وموصوفك وظهر مع آتي
ملتصبة بالغيب ومثله كثر والغرض من الالتفات حيث جعل للشيء كاشف به قوله لما سئل
ان يهجو او من جازته من لأم الطائي المعروف بابن سفيان الذي فيه يقول الشاعر الى اوس بن
جارية بن لام ليغضي جاني فبين قضا ما اذا دخلت على المزد قد سبق ان الميرف بلام
الجنس كثر اما بقصد به الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الافراد واما ان يوجد فيه البعوضة
فيحمل عليها او لا فيحمل على العموم فيشير منها الى النوع من ما اذا كان الاسم مفردا ومن ما اذا كان
مجموعا فمضى المفرد يجوز ان يراد في جانب العقيدة البعض الى الواحد وفي الجمع الى الثلاثة لان المراد به
الجنس بصفة الحقيقة ولا يعينه في اقل من الثلث وهذا معنى قوله لان الجنية في عمل الجنس لاني وجدانه
واما في جانب الكثرة فزاد بكل منهما الجنس ان يحاط به اي تحت لاسم في هاتين من افراد الجنس
خارجا وهذا صريح في ان الجمع المعروف اذا قصد به الاستفراق كان متساويا لكل فرد من غير فرق
في الحاصل غايته ان تناول الكل في المفرد يكون باعتبار ان معناه كل فرد وفي الجمع باعتبار ان
معناه كل جمع وموسم تلزم الحكم على كل فرد وكل واحد او اثنين فرض مجموع اثنين او واحد
اخر جمع من المجموع اذا تعلق للافراد على ان كون معنى الجمع مداما يزارع فيه بل معناه ايضا كل فرد
فما يتقاه ان استراق المفرد اشتمل ومما سيجي في آخر السورة وفي قوله تعالى والمملك على
ارجائها من ان مل الكتاب والمملك كثر من الكتب والمملكة مشكل وكذا قول صاحب المفتاح
في فوجج ومن اعظم على ومنه العظام انه يجوز حصول ومن المجموع بومن البعض دون كل فرد
وفي هذا المقام زيادة تفصيل يطلب من شرح التلخيص والاصوليين في جانب الغلة ايضا
مناقشة حيث يقولون انه بطلان الجمعية وبقي الجبس فيعلق الحكم به قل او كثر حتى اذا طيف
لا يزوج النساء حنت بتزوج واحدة وعليه قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد
فما المراد بهذا المجموع يعني لا يجوز ان يراد بالصالحات جنس الجمع وان قل لانه لا يمكن ثلاثة الاعمال
ولان يراد جميع الجنس اما باعتبار ان يتعلق ذلك بكل واحد فلا متناع ان يأتي كل واحد
بكل عمل واما باعتبار التوزيع فلانه يعود المحذور ومثوان يكون من كل احد ثلاثة اعمال بل اقل
نظرا الى انقسام الاجاد بالاجاد فاجاب بان المراد ما بين الكل والاقل بمعونة الغزوة على
ما اشار اليه بكلمة الى في قوله ان يراد به بعضه الى الواحد والى الواحد اي بل الى الثلاثة

مخلص

على الصحيح والاشين عند البعض نعم اذا لم يوجد فيه النقص ينصرف الى الكل او الاقل وبكلمة
 فالم ادمتها جميعا يجب بالنظر الى كل مكلف ويليقي بحاله مختلف باختلاف احوال المكلف من
 الغنى والعسر والسفر والاقامة والصحة والمرض وغير ذلك فوجب الزكوة والحق على واحد دون
 آخر ويجب على واحد اتمام الصلوة او سحر الصوم دون آخر فقولنا الصحيح المستغن فيه خصوصه
 للاعمال كاشفه عن معنى الصالحات والمواجب جمع موجب موضع الوجوب والاضافة الى التكليف
 للملابسة او المراد مواضع لزوم التكليف قال الزمخشري كان عيني في غرضه مفيدة
 من التواضع ينشئ جنبه سحر الرغب الدلو العظيمة ناقة مفيدة مذكورة مرتبة على العمل التواضع
 الابل التي تسقى بها السحق جمع سحوق وهو الطويل من الخيل ولا يخفى ما في اشارة الغرض وتيقننا المنفعة
 عن ولام الاشكاب تعاقبها مجيا وذهابا وذكر المدللة التي تخرج الدلو على كمال صعبية التي
 تشيل تنزها من الماء من جواب الغرض وتكونها من النواصب المنقذة على هذا الوصف المنقذة
 عليه وذكر الحجة الملققة للشجرة الاشجار والنخل المستقر الكثير للماء سيما الطوال منها الصاعدة في
 الهواء من المبالغات وجعل عيني في الغرض دون ان يجعلها عرض كناية لطيفة كان ما يصف
 من الغرض ينصب من العيش على نهج الاسماء الغالبة يعني ان شغل ذلك يكمل الاستغناء
 انما يكون للوجودات المحففة الانارة كالتساعية وانما شغلها بالاشي والرسول والكتابات
 اشارة الى انها لم يصرف علمها انما قد سكر وقد تعرف وقد جمع بها اسما لاشارة مثل
 تلك الحجة ووجه خوفنا ان اطلاقها ينصرف الى العيش وان كان المنعوم كليا وانما غلبة الكتاب
 مع اللام في عرف الاصول على كتاب الله تعالى وفي عرف العربية على كتاب كسوفه من قبل الاعلام
 ان الحجة المكلف قال الامام الرازي القول بالاجباط باطل لان من ان
 بالايان والعيل الصالح استحق الثواب الدائم فاذا كثر بعده استحق العذاب الدائم ولا يجوز وجود
 جميعا ولا اندفاع احد منهما بالآخر اذ ليس زوال الباقي نظرا بان الطاري اولى من اندفاع الطاري
 لقيام الباقي وانما لا يجب عقلا ثواب المطيع ولا عذاب العاص واجب يمنع عدم الاولوية
 فان الطاري اذا وجد انتفع عدم مع الوجود ضرورة امتناع الوجود والعدم ووجوده يستلزم عدم
 الباقي اعني عدم الوجود وسبب محال وبانه منقبض باستغناء الشيء بظهوره كقولنا
 بالسكون والبقاء استواء وايضا الاجباط مما نطق به الكتاب فكيف يكون باطلا ومنها
 زيادة تخفيف يطلب من شرح المفاهيم والشارة مختصة بمن تولاها لا خفا في
 ان كون الاشراط كالتداخل يجب الذر لانتقال بدون هذا الاختصاص اذ لو قبل بشي المؤمنين
 الموصوفين والنفقة وغيرهم مثلا لم يكن الاشراط كالمذكور كما ترى الاشجار والاشارة
 من تشبيه الحال بالحال والاهلية بالهلية فلم يلزم ان يقال كما ترى الانهارا بحاريتها ثم لا خفا في
 ان الانهارا ما تجرى من تحت الاشجار فيكون على حذف المضاف ان جعلت الحجة من الارض التي
 فيها الاشجار ولا يفعل من قوله الحجة البستان من الخلل والشجر انما يغشى الاشجار الملتصقة بالارض
 التي فيها تلك المجموع الثمين الاخذ وشرق في الارض مستطيل وانه اعجب الارض الواسع الخلف
 يقال اخذت الاربعة اذا ارتاع للذي اي نشط واهج واهج اي شره لما جاء الله
 تعالى جواب لولا ولا مستغنا ومع في كثير من النسخ ولا يستقيم اذ يصير المعنى لما كان الماء البحاري

الى

من النسخة جاء ذكر الحجات المستغنا وفي نسخة زين المشايخ البنية مشغوعا وهذا الاسم المقصود
 من افاضة لزوم المشغوعة فلما منمتفاد من قوله شوقين الى اخره حال من الذكر ان اي لما
 جاء ذكر ما مشغوعا هذا النوع من المشغوعة وعلى هذه الكيفية ومكون الذكرين شوقين
 على نهج الشغل الملازمين واللغة العالية اي العيشة التي تنكلم بها النصف الا على
 النهج المشغوع وقد يراد به الجمع كما في قوله تعالى في جنات ونهر وهو يتردد بالمرء اي كثر الماء وا
 النهج المشغوع وانهرت قوس الغيرة وشعته والهمزة قضاء يلحقون فيه الكناشات وانهرت الدم
 اسلفه بكثرة بطائم الطريق اشاد الى كمال اي طامع السائلة في الطريق وميد عليه بوان
 الى الزمان اي صيد على هذا الغرس الصيد في يومين فالمعنى على الطريقة لكن لما جعل الزمان
 مصيد كان الاسناد مجازا بالضرورة وانما تعريف الانهار يعني يجوز ان يكون
 اشارة الى جنس الجمع من النهج فوق الثلاثة من غير معنى العموم والاستغناء او تعريفها لانتفاها
 مقام التعريف الاضافي لان يكون اللام عوضا من المضاف اليه كما مره الكوفون لانه قد ذكر
 في قوله تعالى فان الخمر من الماء اي ان المعنى من ماواه وركت الاضافة ولست اللام بدلا
 من الاضافة وانما معناها الدلالة على انه اريد ماوى معين وكذا في وشغل الراش شيئا لم يصف
 الراش الكفا بعمل الخطاب يعني من جهة جعله جبراعن ابي وعطية على من العظم مني فطهر
 ان المعنى على الاضافة وضعه ان التعريف باللام بدل من تعريف الاضافة من غير ان يكون اللام
 بدلا عن المضاف اليه او يكون للبعد الخارج اشارة الى ما في قوله تعالى انها من بقاء الاله
 لو ثبت كسوفها في الذكر ومع ذلك فلا يخفى بعد مثل هذا العهد او جزمه متدا محذوف
 اي مام او من الشانها لعدم العائد وان اريد ان الحجة خبر عن صفة الشان فلا يكون المحذوف المتدا
 شانها بل هي معنى النقص والشان ومنها بحث وموان الحجة المحذوفة المتدا اما ان يحصل
 صفة او استغناء فافا غنار الضمير لغو وانما ان يكون كلاما مستندا غير صفة ولا استغناء فليكن
 بدون اعتبار المحذوف كذلك ماوقع من تارة من قواعد النسخ انه لا يجوز تعليل خبري
 جرمي واحد بفعل واحد حيث يصح الابدال مثل مرتت يزيد بعرو وخلاف مرتت يزيد
 بارض كذا لان الشان للظرفية وقد يتوهم ان الالة من هذا القبيل لاس في الموضعين لانتدا
 الغاية فلا يبقى للشان ترويق فلذا احتج المصنف في دفع ذلك الى زيادة بيان وتقرير شيئا
 ولاوتر بلا ميانا ونحو برانا لنا ومعنى النسخ بل حط الكلام درجة درجة حيث اعتبر الفعل
 اولامطلقا ثم مقيدا بالقيد الاول ثم اعتبر ذلك المقيد مقيدا بالقيد الثاني وبالغ في توضيحه
 بتقدير السؤال ثم اجاب ومعنى التجزئة التذويب واحد الخلاصة وانها ما بمنزلة جعل الشيء
 حرا في خالصا وحاصل الجواب ان الطرفين لم يتعلقا بفعل واحد بل تعلقا الاول بالمطلق
 والثاني بالمقيد ولو سلم فليس يحرفان يعني واحد بل الاول لانتدا الغاية والثاني للبيان
 ومنذ ان الوجه الثاني من التفسير فعلى الاول المراد بالتمرة النوع لا الفرد اذ لا معنى لانتدا الزمان
 من البستان من تمايزة واحدة مثلا فانه يوجب ان يكون المرزوق قطعة منها لكون من
 لانتدا دون البيان وعلى الثاني يجوز ان يراد النوع والفرد اي مرزوقا موزوع من التمرة
 لوفود من النوع ورزقا على الوجهين ثانيا منقول رزقا ومن ثمرة على الاول لغو وعلى الثاني

من النسخة جاء ذكر الحجات المستغنا وفي نسخة زين المشايخ البنية مشغوعا وهذا الاسم المقصود من افاضة لزوم المشغوعة فلما منمتفاد من قوله شوقين الى اخره حال من الذكر ان اي لما جاء ذكر ما مشغوعا هذا النوع من المشغوعة وعلى هذه الكيفية ومكون الذكرين شوقين على نهج الشغل الملازمين واللغة العالية اي العيشة التي تنكلم بها النصف الا على النهج المشغوع وقد يراد به الجمع كما في قوله تعالى في جنات ونهر وهو يتردد بالمرء اي كثر الماء وان النهج المشغوع وانهرت قوس الغيرة وشعته والهمزة قضاء يلحقون فيه الكناشات وانهرت الدم اسلفه بكثرة بطائم الطريق اشاد الى كمال اي طامع السائلة في الطريق وميد عليه بوان الى الزمان اي صيد على هذا الغرس الصيد في يومين فالمعنى على الطريقة لكن لما جعل الزمان مصيد كان الاسناد مجازا بالضرورة وانما تعريف الانهار يعني يجوز ان يكون اشارة الى جنس الجمع من النهج فوق الثلاثة من غير معنى العموم والاستغناء او تعريفها لانتفاها مقام التعريف الاضافي لان يكون اللام عوضا من المضاف اليه كما مره الكوفون لانه قد ذكر في قوله تعالى فان الخمر من الماء اي ان المعنى من ماواه وركت الاضافة ولست اللام بدلا من الاضافة وانما معناها الدلالة على انه اريد ماوى معين وكذا في وشغل الراش شيئا لم يصف الراش الكفا بعمل الخطاب يعني من جهة جعله جبراعن ابي وعطية على من العظم مني فطهر ان المعنى على الاضافة وضعه ان التعريف باللام بدل من تعريف الاضافة من غير ان يكون اللام بدلا عن المضاف اليه او يكون للبعد الخارج اشارة الى ما في قوله تعالى انها من بقاء الاله لو ثبت كسوفها في الذكر ومع ذلك فلا يخفى بعد مثل هذا العهد او جزمه متدا محذوف اي مام او من الشانها لعدم العائد وان اريد ان الحجة خبر عن صفة الشان فلا يكون المحذوف المتدا شانها بل هي معنى النقص والشان ومنها بحث وموان الحجة المحذوفة المتدا اما ان يحصل صفة او استغناء فافا غنار الضمير لغو وانما ان يكون كلاما مستندا غير صفة ولا استغناء فليكن بدون اعتبار المحذوف كذلك ماوقع من تارة من قواعد النسخ انه لا يجوز تعليل خبري جرمي واحد بفعل واحد حيث يصح الابدال مثل مرتت يزيد بعرو وخلاف مرتت يزيد بارض كذا لان الشان للظرفية وقد يتوهم ان الالة من هذا القبيل لاس في الموضعين لانتدا الغاية فلا يبقى للشان ترويق فلذا احتج المصنف في دفع ذلك الى زيادة بيان وتقرير شيئا ولاوتر بلا ميانا ونحو برانا لنا ومعنى النسخ بل حط الكلام درجة درجة حيث اعتبر الفعل اولامطلقا ثم مقيدا بالقيد الاول ثم اعتبر ذلك المقيد مقيدا بالقيد الثاني وبالغ في توضيحه بتقدير السؤال ثم اجاب ومعنى التجزئة التذويب واحد الخلاصة وانها ما بمنزلة جعل الشيء حرا في خالصا وحاصل الجواب ان الطرفين لم يتعلقا بفعل واحد بل تعلقا الاول بالمطلق والثاني بالمقيد ولو سلم فليس يحرفان يعني واحد بل الاول لانتدا الغاية والثاني للبيان ومنذ ان الوجه الثاني من التفسير فعلى الاول المراد بالتمرة النوع لا الفرد اذ لا معنى لانتدا الزمان من البستان من تمايزة واحدة مثلا فانه يوجب ان يكون المرزوق قطعة منها لكون من لانتدا دون البيان وعلى الثاني يجوز ان يراد النوع والفرد اي مرزوقا موزوع من التمرة لوفود من النوع ورزقا على الوجهين ثانيا منقول رزقا ومن ثمرة على الاول لغو وعلى الثاني

حيث

للعلم بهام

حال مرزوقا وانما يحيل من مهننا للتبعض لان الابتداء والتبعض اصل لا يعدل عنه الا بقوله كافى
قوله تعالى فارجع به من الثمرات رزقا بلفظ الجمع معرّفه وتبكيه رزقا على ما سبق ومنها الجوز
نكرة منزوعة على انها لو جعلت للتبعض كانت في موقع المفعول ولزم كون رزقا مفعولا مطلقا
لا يند الا التاكيد اللهم الا ان يتقدّر رزقا على ان يكون رزقا من ثمره اي كائنا بعض ثمره على انه صفة
قد تمت مضاررت طالا وكون من التبعضية هذه الجملية محل تأمل وانما جعل هذا البيان على نهج
رايت منك استدلالا على ان من الثانية غيرة راجعة الى الابتداء الغاية فلا بد من اعتبار التحويل
بان متروك من الحاطب استدروس الثمرة رزق وعلى هذا لا يبعد ان يكون الطرف الثاني ايضا
لغو اي رزقا متروعا محو جاز ثمره والمعنى انها لغو رزق ثم ان المصنف قد بالغ في الوجه
الاول في توضيح تعلق الطرفين برزقا وتوضيح بحيث لا يحتاج الى الابدال ولا يلزم ما منعوه
من تعلق الجوزين المتحدّين بتفصيل واحد ومع ذلك فلم يقدّر ذلك فبقي بعض الناطقين الى ان
جوزان يكون جالا لاس رزقا متروعا ومن ثمره بدل منه يتقدّر برضه محذوفه اي منها ويكون
من ثمره جالا ومنها لغوا وبالجمله لا يمكن ان لغوين مستعملين اذ لا يعمل فعل في طرفين محذوفين
من غير ابدال او نزح تبعية هذا احتل الذي رزقا انما احتاج الى ذلك لان هذا اذا
لم يذكر معه الوصف كان اشارة الى المحسوس كحاضر وسوا الذات الجزئية الماهية الكلية ولذا
قال كيف يكون ذات الحاضر عديم وانما اذا قبل هذا النوع كذا فلم يلزم ذلك
انطوى تحت ذكر ما رزقوه في الدارين لان المبتدأ اعني هذا اشارة الى المرزوق في الآخرة
والجزء اعني الذي رزقنا الى المرزوق في الدنيا وما يتحدان جنسا فان فرد الضم العائدين لهما نظرا
الى الوحدة التجمعية وضع جيل منتشرا بها جالا لانه نظر الى التعدد النوعي وانخفض وانخفض انكسار
المدافع بين افراد الغنى وابتاع منتشرا بها جالا لانه والتظهير بقوله تعالى فانه اولي بها انه سبي
الضمير فيهما مع ان المرجع المذكور اريد الاخرى اعني قوله عينا او فقيرا وان الضمير في التفسير
اعني قوله ان يكن مفرد نظرا الى ما دل عليه الكلام من تعدد الجنتين سماعي والمعنى ان يكن المشهود
عليه عينا او فقيرا فلا ينفك من الشهادة على الاقرباء غنام او فقير ثم فانه اولي بها جالا
الغنى والفقير فذلك افراد الغنى لئلا يتوهم ان اولوثة الله تعالى بالنسبة الى ذات المشهود عليه
فنه على انها باعتبار الوصفين يتبع المشهود عليه وغيره فنبينا نحن فيه فلهذا من الضمير مع ان
المرجع اشارة وفي التظهير ثبني الضمير مع ان ظاهر المرجع واحد وقد عارض بان الماهية في الاخر
ليس هو المرزوق في الدنيا والاخرة بل في الاخرة فقط والجواب عنه لانه لا لانه لغو له وانما
تتشابهها على ان الاثنيان في الاخرة خاضعة بل يجوز ان يرد وانما في الدارين ومنهم من التزم كونه
في الاخرة فاجاب اولابان معنى عود الضمير الى المرزوق في الدنيا والاخرة انه يعود الى الجنتين
الصالح ليتناول كل منهما لا ينفك بهما فانه يكون اخص من كل منهما فلا بد من سؤال الثانية
والاثنان باجتناس حيل في ضمن الاثنيان باني نوع كان ضرورة امتناع وجود النوع بدون
الجنتين وانما بان الاثنيان بالتوحيين لا يستلزم اجتماعهما في الجحيم في زمان واحد فصح انه
بهما في الاخرة نظر الى ان الاثنيان بالنوع الاخير وذلك في الاخرة لان الاثنيان
بالمألوف ليس مزا جلد لم يضم اليه قوله واذا راي ما لم ياله نزع عنه طبعه فان بطلانه

الطرس

لم

ثم

ظاهر لكل جدير لذة والحديث المعاد مثل في الكرامة سبت الشئ علمنا وكذلك تحفنه
وقد حان الارض والسكن بالسكون اصل الدار والتبقي ثم السدر والفلك فلكه المغزل سميت
بذلك لاستدارتها والفلال جمع فله ومي اناه للوب كالجوة الكبيرة وفي الاساس عذرة قله
من لئال مجوهي ما افله الطل من جرة او نحو ما وفي الصحاح مجواسم بل مذكر مضاف الضمير
المضوء ونحو ان يرجع جواب آخر عن سؤال جمع الضمير والردق هو المذكور في قوله
تعالى كما رزقوا منها من ثمره رزقا والمعنى انوا المرزوقون انجنت منتشرا به الافراد والتبشير
الاول هو الكمال المعتمد به اذ نبوت على الثاني الاعراض المذكورة لثبته ثم في الدنيا
والآخرة وبقا من قبل على الطلاقة واليوم الدال عليه كلما اذ اصبحت ذلك في المرة الاولى
اذ لم يرد رزقا قبلها في الجنة على ما مر المراد في هذا التفسير ويصح عنه لفظ الكتاب
وحسن موقع الاستيفاف المبني على السؤال المذكور معترضة للتقدير هذا على
نحو الاخرة ايضا في آخر الكلام والاكثرون يستونه بنيل الدرس والطبع والوسخ ومعنى يطهرهن
نماذروا منها هذه عن ذلك براه عنه بحيث لا يفتقر لهن لا التظهير الشرحي بمعنى ازالة
النفس الحس او الحكي كما في الفعل عن كبحض ليلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز نعم في الاطلاق
التظهير تشبيه للدرس والطبع بالاقدار والاحداث واذا العذارى جواب
اذا قوله دارت بارزاق الغناه معاني يبدى من مع العسار الخيلة كشى بصير الانكار مع
فوطحياتهن ونضوتهن على خال السار حتى يصيرت كقناع لهن وعدم صبرهن الى طبع
الطعام والعاخرة في الرقاد الحاد قد ما تعلقن به من الهم عن اشداد النعيط العائدين قلاع
الميسر لان الجوزين تعلقن عذما وتلك الوقعة النقطعة من السنام العسار النوق الجواميل
الن التي لجلهن تيام عشرة اشهر والجمله من لابل الحنان اي اشد العنق دارت الغداع في الميسر
بدى لاقامة ارزاق الطلاب من اسنة النوق السمان الكبار الجواميل التي قرب وضع علمها
وكل ذلك بضر بها وتنقش فيها ولا يخفى ما في البيت من جوه البلاغة مطهرة
بتشديد الطاء والهاء والفعل اظهير ادغم التاء في الطاء وفي هجرة الوصل والمصدر
الطاهرة تفتح الطاء وضم الهاء المشدودتين والاصل نظيرة ادعت فزبدت ممزة الوصل
ما خلده الثبات الدائم لما كان مزا حجتا لغويا لم يكن اشارة الى البطلان والاستعمال
اما التملك بالآية فظاهر واما بالبيت فلانه لما امكن ان ينع الا الجمله الذي لا يلحقه من ولا وجل
واراد بذلك الرجوع عماد اللطال لطيب صبا جاعل طيب اظهير علم انه نفي الطيب والنعوة
عن لا ينفك بالدوام ولهذا اورد في الاستشهاد البيت الاول ايضا رعاية ما يقال انه يجوز
ان يكون منزهة كالمسك او من الملك الطويل بدليل قوله لم يحن فخلد ونحو ذلك او يجعل الدوام
من ايراد الملك الطويل فانه اعم من ان يكون بصفة الدوام واستعمال اللفظ في احد معنييه
او بعض افراد معناه تشابه والاستشراك وان كان خلاف الاصل كونه واد الاستعمال
شامد ومن العجب انه قال في الاستشراك خلد بالمكان واخذ اطال به الاقامة وما في الدار
الاهم خوالده ومن الثاني قال في الصحاح لبنا بها بعيد رويس الاطال وانهم صبا حاكمة
حجة من لم عيشه طاب وحض الصباغ لانه وقت الغار اقوى المكارمة والعصر ضمير العصر والحالي

مير

اصله يطهره

الماضي والوجل الخوف سيقف هذه الآية يعني قوله ان الله لا يخفى على احد ما يتعلق به
والمراد بالتفصيل التفتيش مطلقا سواء كان في المود او المراكب على وجه الاستيفاء او غيرهما من
قل يتعلق بليس على معنى ان عدم كون ما استنكره اجملة موضوعا للاستكثار من جهة ذكر
لا حال جبر كانت وضميرها وجعلت ولها لالهة ولم يستلج جواب لما واخذت على شانه قدور
وقاسن وليان ان المؤمنين عطف على لبيان ما استنكره اجملة وان الكفار عطف على ان
المؤمنين وجذران يحذرون ابي عالم بخلاف ذلك وكذا ان ذلك عطف عليه وعصمهم على بصائرهم
اي احدا يحصل بصائرهم ثم انما عطف على صفة وعصمته على عقوله ليس في هذا الكلام قلب
ولا ابدال لقوله على بصائرهم من المصوب في عصمهم على ما توهم ولا يخفى حسن ما في هذا الكلام من التفسير
الاجمالي لمضمون الايات ولطف ما فيه من الاشارات واجناس الارض جمع خش بالخروج
وموما يصاد من الطير ونحوه والخبرات صفار دوات الارض واجد ما حشرة بالخراب والمواسم
هامة قال الجوزي ولا يقع هذا الارض الاعلى الخوف من اجناس الارض وهذه مبتدأ خبر
امثال العرب وبين انهم حال او خبر اخر وكذا مسرة نصا ورفعا وكذا قد غفلوا ولا يخفى لطف
الاشارة بهذه والدلالة على غاية شيوخها وظهورها وعلى عبادة الكثرة المستكثرين
اجمع من ذرة من صفار النمل يجمع وتدفع قوت سفين واجراء من الذباب يقع على ان الملك جوس
الاستد وكما دلت آت اسبع من قوا دوزم العرب انه يسمع الشمس الخ من وقع مناسم الابل على مية
سبع ليال يملتون في العطن ويقصد الطريق فاذا رآته اللصوص لا شك ان الفاقة اقبلت
احد من جادة ابرد من حر الرجل صابه البرد ومي لا يظلم في الساء لعله صبر ما على البرد اكل
من السوس مود في يقع في الطون والطعام الزدان يفتح الزاء ومنحما حب من الخياط الرضيت
المثل في الجبل المعصية وانه موصوفه بليس وان الملائكة حين توفته عزرون بليته ولبنة كائنه
الزوان من البر وبالحالة لمن يقول بالبر ولا يعمل به كالمخلل يخرج المخلول الخنا وبذلك النجالة
وحجة الخردل للهدى يزيد ويربو وبضا عفا جرة وبالحصاء للغلوب الفاسنة وبالارضة
والذود للاذخار في الدنيا لا عند الله يعني انه يبرؤ له الاقات من الارضة ونحوها وبالزباير لقوله
السفهاء لما في انادتها من الضار لا يخفى لا يبقى لمنك اسلمك دليل عند العلم
لكونه من القطعيات ولا تشب بامارة بقيد الظن ولا بانواع تفتيح النائل بقية من طائفة
او سلمات او مشهورات في الجملة يعني ان عاوة اليهود ان يرضي بفتح الواضحة اي بلفظه وقيل
وبالحكمة والمغالطة اي السطة والمشاغبة لعجزه عن البرهان والخطاة واحدا الحسن
تغير والكسار تفسير للفظ الحياء ونوع بيده على معناه الوجدان المعنى عن التوريب
ونحو ما نقات ليس يلزم ان يكون بصدور ذلك عنه بل يجوز ترومه كما سخر الارفا وصفا
الغلوب في حضور اصل الاحتشام اذا اعتلت هذه الاعضاء يعني المناء بفتح
النون والقصر عرق يخرج من الورك فيستبطن العجدين ثم يهرب العروب ومنه مرض عرق النسا
والحشاء وموما انضمت عليه الضلوع واجمع احتشا وامرأة ضامرة احتشا اي الحاضرة والعرض
ومر عظم مستدق ملتزم بالذراع موجر على سبيل التمثيل ان الاستيعاب يشبه
وبين التفسير في المصدر يلينها على منها استيعابة بتعنية وبه ظهر ان المستيعاد في الاستيعابة

قاله الغافل
الطيس

على ص
من ص

التمثيله قد يكون لفظا موزنا والا على معنى مركب فان قيل مبالغات الاستحسان لله
كما في الحديث يحتاج الى تاويل وانما معنيته كما في الآية فلا يحتاج الى ذلك كما في قولهم الله ليس
بحور ولا عرض وقوله تعالى لا تأخذه سنة ولا نوم ولم يلد ولم يولد ويخوذ ذلك فاني حاشية
جبل لا يستحي من قبيل التمثيل والمغالطة اعني التشاكك قلت اذ انتبت امثال ذلك
على الاطلاق بمعنى انها ليست من شانه وانه لا ينصف كما في الامثلة التي ذكرتم لم يخج الى تاويل
كما في اميل لم يلد ذكر اولم ياخذ نوم في هذه اليلة وليس معنى قارة الذات
ان يقع بمعنى ان المشاككة في غير الاستيعابة لكن طامرانه ليس حقيقة ووجه التجوز ليس بظاهر
وكذا قال موفن يدعي وطراز عجيب طامر كلامهم ان مخود وقوع مدلول هذا اللفظ في مغالبة
ذاك جهة التجوز والجواب على ما قال فالذي سوغ الى قوله لا يمنع تحييلها ولا خفا في انه يمكن
بعض الصور المشاككة اعتمادا استعاره بان شبه امتصاص الشهادة عن الحفظ وثانيهما
على الذكرة يحصل الشرح لكن الكلام في مطلق المشاككة سيما مثل قوله اطمحوا الى حبة ومقتضا
من مبلغ الانسا الاخلاط وينال موافقا الناس اذ لم يعلم من موافقنا
ابلاغ الكل كما ينال من كان اي اثر او لا من محد جواره ثم بينت المنزل حوالي داره
انك لسط الشهادة اي يرسلها على طول من غير تاويل تدبر بمنزلة الشرح لنتزل فقال انما
لم يحده عن اي لم يمنع ولم تنبض بل تاواثقها عالم بكيفية الحال وهذا النوع من المشاككة ابدع
واعجب اذ ليس بغيره عن الشئ بلفظ غيره لو توهم في صحة ذلك البعير بل في صحة ضده وقول
سرح لله بلادك على طريقة قولهم لله انت والله درك نجا ووعا واستحسانا وقوله
قد استعبر رجوع الى زيادة توضيح وتعيم لا من التمثيل وتاويل به بعد توسط امر المشاككة استحي
الماء على لغة السجى مخدو البيا لكثرة الاستعمال السبب الا انهم يمدحون بالعتوط
استعاره لمشاو الا بل واراذا باننا من الورد الممثل الذي على خافاة الورد نصف الابل
وكثرة الماء والكلاء عندنا وانها لا يثرب عطفها لكن حياء من الماء حث موضع
عليها اعتماد مومن قولهم للميل الاعتماد والضرب اعتماد وجركة لالة نحو المضروب حاصل
صفه وانجاده واضطرار الحام اتحاده لنفسه بخلاف ضربه المقصود بيان المناسبات بين هذه الحالات
ومن ثمة الضرب الذي هو الاعتماد المحض من استعمال الالة وما منه اهتمام جعلها
مناسبات الصلة وفي المنصل فترام عروف الصلة متساوية في فماعتهم وكأنه مال منها الالهة
اعلم على ما سورا في البعض ففني مثلا ما مثلا ان مثل وسفر على الالهام الختام مثل اعطيتنا ما والجمامة
مثل الاماسود اذ لم يحصل مصدره والنوعية مثل اضربه ضربا ما وفي الجملة نوكد ما افادة نكير الاسم
فيلها ومن فائدة الصلة بقوله للتاكيد لتلايتم انما الخو حياية الكلام الفصح عنه ومع كونها صلة
انها لا ينبغي بها اصل المعنى وبشكل بعض الحروف المقيدة للتاكيد مثل ان واللام حيث لا يفصله وان
اشترط عدم العمل براسع اللام حيث لم يعمل وزيادة بعض الحروف الحارة حيث علفت وقد يكون
جروفي الصلة لرسن اللفظ وزيادة مضاجته حقا والنية الظاهر ان ختام معنى
ما الالهامة والنية معنى الصلة وهذا طامر وانما الاول فوجه ان التنوع يدل على ان مثل التي بها حقا
او لطيفا طاق المثل به فيكون حقا وقيل كلامنا معنى الصلة والتاكيد اي ضرب المثل ضربا حقا

الماضي والوجل الخوف
المراد بالتفصيل التفتيش مطلقا سواء كان في المود او المراكب على وجه الاستيفاء او غيرهما من
قل يتعلق بليس على معنى ان عدم كون ما استنكره اجملة موضوعا للاستكثار من جهة ذكر

طلع

من
واقف

اوضح حقا فتعلق بالضرب او الاستحسان لا يتعلق بالاستحسان وبما لا يدرك عطف على الجرح
 نظرا الى تغاير المتكلمين يعني لان يقول موكا الجرح الذي يحس او كما لا يدرك لغاية الصفه الا الله
 وحده او باعتبار ان الماد بالاشي اصغر منه بحسب الوجود وهذا وان كان متغيا للثبات الجرح
 لكن لا يوجد في الخارج موجود اصغر منه فلا يرد ان احد قسميه اصغر منه وقوله او بالمعذور عطف
 على بالاشي واقل من الاشئ في العود تمدد من تمة المشي قد سبق ان لا مدد لمعني غير حرف او اسم
 ظهر اعز به فيما بعده وعن المصنف انها زائدة وشي محذور لمن والمعنى فلان في حساب الاشياء
 كما قل شي او غير زائدة اي اقل من التقي معنى انه لا ينفك اليه ولعل هذا المعنى وهو جعل الشي
 منزلة العدم قوله ما يدعون ما نافية ومن زائدة وشي معقول مدعون وقيل ما تنفها مية
 ومن ميانية فلا المام وهذه القراءة يعني قراءة رفع بعوضه ينسب اليه ونية ومنه النجاة وخلص
 البادية يقال فلان المصنف الشيخ والعصوم لمن خلصت بدويته او يقول لبضرب
 لاحقا في انه لا يعني لقولنا يضرب بعوضه الا بضم مثالا اليه فتشبهت في هذا المعنى لا ومثالا
 جالا بعد حلا وتوهم كونه جالا لا موطنة عطف ظاهر فان مثالا لمعني مفعول وانما في هذا المعنى
 بعوضه حالا ومثالا صفة له مثل انزلناه قرانا عربيا وقوله واستصا مفعول على ان
 مثلا موالثاني وبعوضه موالا اول وصح التشكيك حصول الفائدة اذ القصد بها الى اصغر صغير
 والبوضا مفعول الكلة التي يضرب دفعا لادى البعوض فاضافة مفعول الى اللسان وقيل البعوض
 لدوره بالتمثيل اول الاجتناع الى الدمار من اذاه والبعوض القطع والحوس من الحوس ومجذ من
 والاستعمل الا في الوجه فقال عطف على قد جزم مولا بالي مفعول يقول فضلا عن الدرم اي في
 عدم مبالاة بغير جزم عن عدم مبالاة لا يحل الدرم والدرميين اي ابي ابي العدم الثاني بالكلمة
 ونفي العدم الاول يريد استبعاد مبالاة بحل النصف واستحالة مبالاة بحل الدرم
 من الصدر لا واحد الشوك الذين موالعين قال الكسائي شكت الرجل اشوكه اذا دخلت شوكه في جسده
 وشيك موعلى لم يسم فاعله يشاك شوكا وانما حرف فيه معنى الشرط يعني ليس اسم على
 ما يتوهم من قوله اما زيد فنسطق معناه هما يكن من شي مع شيع العيادة عنه بالكلمة دون الحرف
 ثم ليت من حرف شرط بل منها معنى الشرط ونية بقوله ولذلك لزمها الفاء على ما يعلم من تضمنها
 معنى الشرط وسرته انهم حاولوا الدلالة على ان الواقع بعده مما يتعلق به شي من الجملة فصوله في وضع
 المزموم اعني الشرط ولما يتعلق به في موقع اللازم اعني الجراء فدل على لزوم الحكم وانه كائن اليه ولا يحل
 والى هذا اشارة بيان فائدة وذكر ان احيا ج في حقيق معناه ووجه تعليل ما في خبر الفاء عليها
 انها انفصل ما في نفس الحكم من اقسام متعددة فتدبر الاقسام وتدين كقسم ريزل الساسي
 كتوله تعالى واما الذين في ظلمهم زيغ والذين اصدف النبل بعد ما يحجر على طريقه واحدة كما التوا
 حذف متعلق الظرف اذ وقع خبرا مثل الذي في الدار لان المعنى هما يكن من شي وبذلك كمن شي الترموا
 ان يقع بينهما وبين جزاءها ما يكون كالبعوض من الفعل المحذوف ثم اختلعتوا فيما يتعلق ذلك
 الواقع والصحة انه احد اجزاء الجملة الواقعة بعد الفاء فدم عليها لفرع العوضيه وذلك لان صوغها
 لتفصيل الاشياء وما ذكر بعدها احد الانواع المتعددة وذكره باعتبار ما يتعلق به من الجملة الواقعة
 بعد الفاء والنوع من التقيم الدلالة على انه موال النوع الموال مفضل جفسه وكان قياسه ان يقرأ

هذا هو الوجه الذي عليه المصنف في قوله
 او بالمعذور عطف على الجرح

المعوض هو
 البعوض
 من الحوس

لا

مرفوعا على الانداء لان الغرض الحكم عليه بحسب ما بعد الفاء لكنهم خالفوا الانداء انداءا من اول
 الامر بان تفضيله باعتبار الصفة التي موعليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا او ظرفا
 او مصدرا او غير ذلك الاتري انك مرفق بين يوم الجمعة في قولك يوم الجمعة ضربت فيه وقولك
 ضربت في يوم الجمعة وان كان في الموضوعين مضروبا فيه الا انه ذكر في الاول اليد على انه حكم عليه
 ولما كان الحكم يوقع الضرب فيه علم ان الضرب واقع فيه وفي الثاني ذكر اليد على انه الذي وقع
 الضرب فيه من اول الامر فلما كان كذلك فصدان يكون الواقع بعد اما من اول الامر على حسب
 ما موعلي في جمله ولزم ان يكون على معناه واعز به الذي كان له وبطل القول بكونه مفعول الفعل
 المحذوف مطلقا او بشرط ان لا يكون بينا مانع وبينش وجه ما قيل ان لها خاضعة في صحيح
 التقيم لما يتبعه تدبر وحاصله التقيم على ان الواقع بعد ما موعلي مفعول بالتفصيل والتخصيص من موعلي
 في الجملة الواقعة بعد الفاء مدي اولى بحجة وحجة احضرها وادلى الى ان فلان الى الحكم
 رفعه ووجه الثاني كدانه لمثلة التعليل بوجود شي ما لان معنى لها يكن ان يقع هذا اذ كان
 ما لا يحصى او ماد انت الدنيا يقع فيها شي فيكون المعنى ان قيام زيد ثابت الله وعلى كل حال
 واجبت فلانا وجدة محذورا وحاورته واجدت جواره التقى رفع الصوت بذكر الموت ونعم عليه
 مفعول شتره بها وينزل اغفلت الشئ اذا تركته على ذكر منك وعنادهم عطف على اغفالم وصف
 الكلمة بالحفا وصف لها بوصف صا جها فهو اي على تقدير كون ذا السما موصولا
 مستند اخره الموصول مع الصلة باطلاق النجاة وان كان المستند انكرة والخبر مفعول وقد حذروا
 عكس ذلك يعني فيما اذا التقى السائل والمحجب على الفعل كان السؤال عن المتعلق بخلاف مثل
 قوله تعالى واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا الساطر الاولين فلا يصح تدبر الفعل
 بالرفع والنصب فان قيل فيكون احدي القرائين على غير الاصول فلنا بل فيكون احدي القرائين
 على تقدير والاخرى على تقدير اخر وانما يلزم ما ذكر لو كانت القرائتان على تقدير واحد وموليس لازم
 فتوله على التدرين في هذا السؤال الارادة معنى اي امر لا يقوم بنفسه بل بالذات وخروج
 بقوله يوجب الى اخره العلم والقدرة وغيرهما من زعم المعية ان ثبت في مثل هذه الموقر ما كانه يقول
 بزيادة الصفات وقد ينسب هذا القول الى الجبالي ومولا يقول بزيادة الصفات واجبت
 بقوله ان يقول ان يقال بزيادة جادة موجودة لاني محيل اما القول الثاني واليه ذهب الكعبي
 والبصري وغيرهما ان معنى ازمنة لافعاله انه فعلها علما بها وبما ينشئ المصلحة ولافعال غيره انه امر بها
 وطلبها لاضاف في ان الطلب امر زائد على العلم وبالمجمل فلا يكون مراد اللغاة للاعناق على انه ليس
 لمريد لها واما عند التلازمة فاراد به العلم بالنظام على الوجه الاكل وتيمونه العناية
 يا تحيا بالاعين بدل الاعين يا الاضافة والمعنى يا عيسى احضر لعبد الله من عروس العاص قالت ذلك
 حين فني بوجوب بعض الضغائر في الاغتسال وايضا مثالا المتبر او حالا من مزايشه ما اشارت الى
 المشي الى مزب المشي على ما هو احد حمل الضم في انه الحق وانما اقر بيان مرجع الضم الى هذا المقام
 لانه حاول تفسير العناط الالية او لا اعني كلمة اما واخى وماذا والارادة ثم اشتغل ما يتعلق بالاعراب
 ومثالا نصب على التميز ذكره في الكلام التميز عن الضمير وقد يكون عن اسم الاشارة وما هم

الرفع

فان الرفع لا يرفع
 احد الذي يرفع
 اسما ولا وليه

تعالى

بمنها من جهة انه لا يتبع اصافتهما وذلك اذا كانا مبهمين لا يعرف المقصود بهما مثل ياله رجلا
وبالها فقهه وبالك من كليل وبعم رجلا واشباه ذلك والعاميل هو الضمير واسم الاشارة فقد جوزوا
اعمالها كما في سائر الاسماء الجارية المبهمة الناجمة بالتسوية ونحوه واما اذا كان المرجع والمشتار
اليه معلوما كما في قولنا جاءني رجل فلله ذرة رجلا وبالك رجلا في خطاب لمعين وقيل
الله عز قايلا او من قاييل ولتبت زيدا قائله الله تعالى او انتع هذا سبيلا كما قاله عن النسبة ومنه
المستوف اليه كما في قولك كني بزيد رجلا وهو لذن الشارب مبعيثة وامثال ذلك معلوم
ان مداف في الالية اشارة الى المشيل وفيما اورد من المشايخ الى الجواب والصلاح فالتفسير فيها العن
ومن سببه التفسير والانكار الى المشايخ والى
وانما العاميل وهو الفعل كما في قولك لتبت مدافا اشارة الى زيد ولا حاجة الى جعل العاميل
اسم الاشارة وذو الحال الضمير المحرر راي الذي خبر مثلا وعلى هذا فالمشيل بقوله تعالى هذه ناقة
الله كناية في محذور ان الحال اسم جامد ولا فلي الالية العاميل في الحال اسم الاشارة مثل هذا بعلي شيا
جاء مجرى التفسير مدافا كما ذكر في سورة محمد في قوله تعالى ذلك بان الله تعالى الذي
آمنوا وان الكافرين لا مولى لهم بعد قوله تعالى ان الذين كفروا الى فوز الذين آمنوا الى قوله ان
مثل هذا الكلام لسمي على البيان بالتفسير ولا خفا في ان المراد التفسير لبعض ما يحتاج الى البيان من
متعلقات المحكيين مثل بغير جهة صد الكافرين عن سبيل الله وكثرة على سيات المؤمنين ومنه
ما اشار اليه بقوله وان فريق العالمين الى قوله الكلام عطف على التفسير وعلى جازي بغير صراف
اي بيان اي فريق ولا وجه لفظ على المحل لا يتكلف الناس كابل تشييل في المعنى
ان المسيح الموصوف من الناس نادرا كالحب من الابل لا يوجد فيما بين الكثرة منها قال الازهر في
الراجلة في السبع الفوي على الاسفار والاعمال التام الحلق يطلق على الذكر والانثى والاسماء للبالغة
قوله وجدت الناس من حديث الى الذرداء وفي الصحاح ضرب الشجره جربا بالضم وجبره
بالكسر بلونه واحمرته في الناس جبرته واستحمرته فاجرت وتعلبه وتعلاه ببعضه والجزم سركنا على انه
جواب الامر الذي وقع موقعه بالي منقول وجدته بتقدير القول اي وجدت الناس في قوله لا في حقيقة
مداف ومنقول آخر محذوف اي خبره والها في قوله هاء التثنية او ضمير فورد نظرا الى ان السكس في كل احد
وقال المبداء في يجوز رفع الناس على الحكاية ومن نصبه فقد نصبه تاخيرا ووجدت بمعنى عرفت
اي وجدت الامر كذلك بمعنى عرفت هذه القضية وحققها وقال ابو عبيدة الامر في معنى الجري اذا جريتم
قلتكم اهل الهذلي كثير يعني وصفتهم بالكثرة لكثرة في انفسهم حيث لا يكاد يحصى عددهم
واما اذا وصفوا بالقله فذلك بالقياس الى اصل الضلال والحقيقة ان كلاما من القلة والكثرة قد تعسر
بحسب الاضافة واما الوجه الثاني مقروء انه وان فرض قلته في انفسهم ايضا فذلك من حيث الصورة
نظرة واما من حيث المعنى والحقيقة فهم كثر جدا لقيام الواحد مقام الاربعة من غيرهم هذا على تقدير
تبليغ قلته في انفسهم فيكون مثل ما في البيت حيث وصف الكرم بالقله في انفسهم نظرا الى الظاهر
والصورة وبالكثرة من جهة المعنى والحقيقة وغير الكرم بالعكس وهذا في غاية الوضوح والبين

زيد

زيد

اليه

سبل

اللات وقد تسمى الاضاد

لان تمام ومواما مرتبط بما قبله اعني قوله قالوا ليتك على اسم فقلت لهم من قلعة الغني سورة الاشتر
من جهة جعل الكرامة على اسم الاحسن من انار الكرم او متضبط واحد في اخر من الكلام من غير متا سببه
كما هو ذاب شيئا الجاهلية والمخضون وكثيرا ما يجري ابوتهم على طريقتهم اسناد الفعل
الى السبب لاضاف في ان النضر مذكر السبب حيث قال به باني هذا التا ويل اللهم الان بقال انه
تعالى سبب من جهة ضربه المشيل الذي هو السبب القريب لكن سقى ان مداف في الضلال وانما الكلام
في الضلال ان فاعله لا يقتض ما ذاب الجواب ما ذكره الشيخ عبد الفاعل في مثل اقدمين بل ذلك
حق في على فلان ان ليس من اقدم بل قدوم وقد فصلنا ذلك في شرح التلخيص فامرنا
تنزل على لفظ المضارع فتيل مومع ان المحذوفه قبله او تنزله من قوله المصدر بدل من الضمير في هذا
اي بالسله وقيل امرار في صورة الجرد لانه على مرغة الامثال اي ليتل فواستأثرت
يذهب في محذور وعذرا غايبرا يصف نوما مقبضات في مشي جازات عن الطريق المستقيم وعذرا
عطف على محذور في محذور قال ابن الانبوي لم يبع قط في كلام الجاهلية ولا في اشعارهم فاستق ومذاب
وانه كلام غريب والفاستق في الشريعة يعني انه يقال لم يتركب الكثرة من جهة فوجه عن
طاعة الله تعالى وتغيبه الكلية في كتب الكلام ويدخل فيها الاصرار على الصيغة وقيل للمارة الشدي
العتوس الكثرة من جهة فوجه عن الاعتدال في ذلك الباطل ووضح معنى كونه بين المترئين غابة
الايضاح ليللا يتوهم ان المراد انه لا يكون في الحجة ولا في التا على ما سبق الى بعض الامام بل هو عندهم
محل في التا وليس معنى حله هذا المحذور من هذا التفسير بل ينزله هذه المترلة وظهر هذا الاسم
واخارا انه ليس لمؤمن ولا كافرا ولا منافق قال الشريف الموصي في كتاب الغرر والذركا في اصل
مولى بني محذور وقيل في ما شتم ولقب بالغرالي لانه كان يجلس في الغزاليين عند رضيع لهم وكان يولد
سنة ثمانين ومات سنة احدى وثلاثين ومائة وصحبت ابامانتر عبد الله بن محمد بن الحنفية رضى الله عنه
قال وواصل مواصل من ظهر المترلة بين المترئين لان الناس كانوا في اسماء اصل الكبار من اجل
الصلة على قول فاحذروا من يسموهم بالكفر والشرك والمرحمة بالايان والحسن البصري واتبعه
بالنفاق فاطهر واصل القول بانهم فشا في غير مؤمنين ولا كفار ولا منافقين ووضح بان الامنة
انقوا على اسم العنق وروا عدها من الايمان والكفر والنفاق فقال عمرو بن عبيد القول للبي
وان قد اتيت مذموم الحسن في هذا الباب فتيل سمو المترلة في ذلك وقيل لان قتادة
مجلس الحسن بعدة وقع ببلنه وبين عمرو موع فاعزل عمرو منزل فتادة واجتمع عليه جماعة
من اصحاب الحسن وكان قتادة يقول اذا جلس مجلسه ما فعلت المترلة وقال عبد الله بن العنبر
لان الحسن طرده عن مجلسه حين قال بالمترلة بين المترئين وخلود النادم مع الخروج عن الكفر فاعزل عنه
الى سادته من سوارى مسجد البصرة وظهر دعته فقال الناس انه اعزل الامنة فخلعوا الشطرا
كانه خلع عذاره من ابن سماع استعمال النقص بريد بيان الاستعارة بالكناية وما يكون
قرينة عليها وقد افغوا على ان مثل الطمار المنية وبلا الشمال استعارة بالكناية واستعار بحيلة
لكن اضطرب كلامهم في تحقيق الاستعارة وفي ان قرينة الاستعارة بالكناية مل يلزم ان يكون
عنسية البتة وان مثل لفظ الاطار واليد مثل مستعمل في معنى مجازي ام لا وهذا البحث مع ما بينه
من الاضغاث وما عليه من الاغراض مذكور في شيوخ تخفيض الفتاح والاشبه بل الاصول

الاسم

ما اشار اليه المصنف وموان المستعار بالكنية في اطار المينة مولف السبع المذكور كناية بذكر شي من روافد
كالاطار ومسلوك عنة صرح باليس في اللفظ اصلا لكن المذكور كناية في حكم المذكور صرحا فكان
بمنزلة ان يصرح باستعارة اسم المشبه به وهو الموت ومنها قد سكنت عن اجل المستعار وبنه عليه بذكر
النقص حتى كانت قبل يتصور حبل الله ابي عمدة والنقص استعارة بحقيقة تضرعية حيث
ابطال العهد بابطال ناليف الحزم واطلق اسم المشبه به على المشبه كنهانما جازت وصلت بعد
اعتبار تشبه العهد بالحيث هذا الاعتبار صارت قرينة على استعارة احيال العهد وهذا ظهر
ان الاستعارة بالكناية قد يوجد بدون التخييلية وان قرنتها قد يكون استعارة بحقيقة واما
في مثل اطار المينة ودال الشمال فالحقون على ان ليس الاطفا ولو اليه مستغلا في معنى مجازي
يحتج وموظاير ولا ستم على ما يزعم صاحب المحتاج بل هو في معناه لكن انشاء للمينة او الشمال
استعارة تخيلية بمعنى جعل الشئ لشي ليس موله وقد بسط الشيخ الكلام فيه غاية البسط فقرر
الاستعارة بالكناية مينا استعارة تخيلية ولقد ذكرنا في محول من اختلاف اقوال المتقدمين الى ثلاثة حيث
نم من كلام القدماء ان الاستعارة بالكناية معواس المشبه به المذكور كناية كاستعارة لادعاء جعله
مراد فالاسم السبع على عكس الاستعارة التضرعية صاحب الابطال انه التشبيه المضم في النفس بغير
نم بعض الناطقين في هذا الكتاب ان الاستعارة بالكناية من الاطفا من حيث كونها كناية عن استعارة
السبع للمينة وفي قولنا شجاع فترس اقرانه الا فتراس مع انه استعارة تضرعية لاسلاك الاقوان
هو كناية عن استعارة الاسد للشجاع اذ الكناية لا ينافي ارافة الحقيقة لكن المقصود بالتعريف الاول
هو التشبيه على انه اسد كبحي الا فتراس وسائر مالا سدر من اللوازم بالضرورة ثم هذه الكناية من قسم
الكناية في النسبة اعني اثبات الاسدية للشجاع والجملة للعهد للقطع بان ليس كناية عن المسكوت به
بل اال على مكانة ابن التيمان مو ابو الهيثم مالك ابن التيمان بتشديد الباء وكما ذكره
في جامع الاصول وغيره وملة التيمان للغيرض المندام من تاج يتوج ويهيج اذا اشرف وهب
ذكر ابو العلاء المعري انه يروي بكسر الباء وفحشا وقال الامام المروزي في موضعين ان يفتح العين ويجوز
ان يروي بكسر الباء لان فيعلنا لم يح في الصحيح فينبى المعتل عليه قياسا ومكذ انقل عن سيبويه
استشهاد الاستعارة احيال العهد صرحا ثم القطع لفظة وبيعة العقبة من السبعة الثمانية
للاضار قبل الهجرة وكانت في ثلاثة عشرة من السنة والسبعة الاولى في سنة احدى عشر من الهجرة فقول
ان يكون ايدل من هذا مع العطل بالجر وعطف برمز واعم وبهنا بالاعمال بين المسكوت عن السبعة
والرمز اليه من البعد بالسنن والرمز والسنة وقوله فاستوثر بها اي طلبها ونثرة في الاناس
فراش ثروطي وقد وثرة ونارة واستوثر الفراش ولحق الحجاز انها بوثرة وثرة العجر ووزرت
ونارة اذا سمحت والعهد الموثق موالمشاق وذكر بعض الاستغاثات اشارة الى
ان فيه معنى المشاق وقد يقال العهد للامان واليمين والذمة والحفاظ والوصية وقوله واخذ
المشاق عطف على ما ذكر وقوله فيما تقدم متعلق بذكره وتعليله باخذ المشاق بعيد
وضمير مقدمه لرسلوك الصغار قبله وسنن هذا الوجه على ان المراد بالمشاق مضطحا باليهود
وموالموافق لما روي عن الحسن ان المشتهرين بضرر المشل باليعوض ويخوه نم اليهود فيمن
او فو بعدي بما عا مدتوني عليه من الايمان وقوله في الاحيل اي في سانية وودع انزالا بعد

المنع

في الشرح

الاستعارة بالكناية

المنع

المنع

المنع

ان يكون هذا الكلام في الاحيل كما قال لنينا صلى الله عليه وسلم انا سئلني عليك قول لا تشبلا
اي القرآن وقوله وما صنعوا عطف على بني اسرائيل ولذا ما قبله من المات وكذا احسن صنعك
ونضوه عطف على حسن في عمدة النفاث لا حسن صنعه لانه مثل واياك لتعنين ميثاق الله
من وضع الظاهر موضع المضمرة نضوحا باستخفافه لذلك حيث قاموا بميثاق من شئ ذلك وحجب
عليه الزمان بعده وكيف عطف على حسن صنعه نظرا الى الظاهر كانه قبل وبناء انه كيف حسن
الى التعانين بالعهد وكيف انزل الباش بالناقصين له او كيفية انزاله وقوله لان اليهود تغليل
من المصنف وبيان نقصهم العهد بالمشبه الى عيسى صلى الله عليه وسلم اذ لا معنى للاخبار في الاحيل
بنقصهم العهد وانزال النعمة بهم على سبيل المضي قبل المشبه الى محمد صلى الله عليه وسلم
وقيل هو اخذ الله لم يعطيه ما وعلى اليمين ان يبقين لما انه ليس في قولها وقيل عهد الله اللفظة
لاضافي ان ليس المراد بعده الذين ينقصونه موعده الانبياء لانه لا ينقص منهم ولا عهد العلماء لانهم
ليست الفاسقين الذين اضلم الله بضرر المشل لان يراد البض كعلماء اليهود فيعين ان يراد
العهد الاول للعام لذرية آدم فيعود الى الوجه الاول اعني ما ذكر في عقولهم وشبه ان يكون قوله
العهد الاول الذي اخذه دون ان يقول عهد اخذه كما في عهد الانبياء والعلماء اشارة الى ذلك
او راد عهد علماء اليهود فيعود الى الوجه الثاني ومو ما وثقوا به فتم الميثاق ومو
في الاصل الموثق اي العهد بما وثق به العهد على اسم الله او بالوثقة والاحكام على انه مصدر اما على
تقدير يعود الضمير الى العهد فانه ليس لعهد العهد كنه معنى واما على تقدير يعود الى الله فانه لا معنى
لنولنا ينقصون عهد الله من بعد عهد الله وجعل التوثيق على التقدير الثاني من جهة الله بالثابت
بالادلة السمعية لاختلاف الميثاق اليه وعلى التقدير الاول من جهة الناقصين بالقبول لانه دخل
في ثمرهم وتفتح عالم حيث يقضوه بعيد ما اطلوه بانفسهم
اي ادي منكم حقيقة او بر عمل فيوافق ما قبل ان الطلب على سبيل الاستعلاء وان لم يكن
علم والاعتراف بالمعنى واحد الاوامر وقد يطلق واحد الامور اطلاق المصدر بمعنى المفعول به
لانه كان ما مور به الاعلى طريق التشبيه من جهة تشبيه الداعي اليه بالامر به فهو ما مور به بمعنى مدعو
اليه والتشبيه بمتبني ساما اي موثقا ليس الا في كونه مصدر المعنى المفعول اذ هو مقصود حقيقة ليس
بما مور به الاعلى طريق التشبيه وضمير اليه ويتولاه وبه وله للامر بمعنى الثاني ومن يتولاه مفعول
بذروه والمبصوب في يامره يعود اليه لانهم استبدلوا اشارة الى انهم جعلوا باطلاق الحارث
عليهم بمنزلة السابقين على طريق الاستعارة للكيفية حيث استبدلوا شئ وضمير عا بها للنقص في النطق
والغناء وضمير ثوبها للوفاة والوصل والصلاح حال الشئ تابعة لذاته اي بوحده
بوجوده وملتقى بانتقائية يعني انه من حيث كونه تابع له يكون بمنزلة الخاصة المسبوبة له فيكون
امتناع ثبوت الذات مستقلا لامتناع ثبوت احوال ضرورة امتناع التابع بانفسه المستوع
والمراد فكلما في جانب الانكار وبهذا التقدير يندفع ما يتوهم من ان غاية حال الشئ ان يكون
لازم له امتناع الملزوم فلا ينشأ ما هو كونه ولو لم تحقق الجائز اعني امتناع اللازم لا يجب
تحقق المنوع اعني امتناع الملزوم فلا ينشأ ما ذكر في المنوع بقوله فكان انكار احوال انكار الذات
وعلى تقدير الاستظام فلا معنى لتعليله بان حال الكثرة تابع لذات الكثرة بل ينبغي ان يقال لان
مقتضى التابع اعني امتناع اللازم لا يجب تحقق المنوع اعني امتناع الملزوم

المنع

في قوله

شياء

انتقاء احوال تابع لانتقاء الذات اذا انكر ان يكون لكفرهم حال يوجد عليها بشر بان كيف
منها لانكار احوال على العدم اما لان وضعها العدم الاحوال اولان توجه الانكار والسعي الى مطلق
احال وحيث انها توجب العدم اولان وجب الحيل على ذلك بمعنى المتكلم لوجود الصادق اللازم
وذكر صاحب المغناح ان الكفر مزيد اختصاص بالعلم بالصانع والحيل به فالمعنى منها في حال
العلم بالله فكيف دون انه في حال الجهل والحال حال العلم بالحقن الغيبية الواقعة حالا والعلمية
ان يكون للعلم قبل علم بان له صانعا متفقا بالعلم والعذرة وبما رصف الكمال وعلم بان له
منذ الصانع صارف قوي عن الكفر وهذا الغييل عن القادر مع الصادق القوي منطوقه يجب ويجب
والكاره توخي فيكون سوق الآية لذلك وقيل هذا اولى لان كيف في مثل هذا الموقف سوا الاعمال
الغاييل عند مباشرة الغييل لا عن حال الغييل نفسه مما هو بمنزلة التابع له والردف الاتري ان معنى
كيف عني زيدا راكبا ام ماشيا واحجاب ان مراد المصنف ايضا هذا وسو المراد بحال الكفر ولا ياتي
كونه تابعا له الا ترى الى ما ذكره في السؤال الاخير من سبعا ذل به المعنى وسو على اتي حال الكفر دون حال
علمك هذه القضية ثم جوابه بان هذا السؤال لانكار الذات بانكار احوال لانكارها عن احوال يتناسب
القطع باثبات احوال فان قلت سوق كلامه يشترط انكار الكفر بانه لا يكون كالطيران في كيف
يطير بغير جناح قلت مراده ايضا انه لا ينبغي ان يكون بل ينبغي ان لا يكون بقوة الصادق عنه
كما لا يكون الحيات لا تسخر لها في نفسها ولهذا اضاف الى الانكار التجب لكن غاية السوق على ما ذكر
ويستقيم لا راكبا بل المعنى انه ينبغي ان لا يكون وجوده منطوقه توخي وانكاره تجب ويجب
على ما يشترط سوق كلام المغناح فلهذا كان جرح لم يدخل الواو على كتم امواتا بمعنى لم
مذاقما وقع الجملة الفعلية الماضية حال لا يحتاج الى فعل الواو والحيال لانه منها كالواو العاطفة فيها
اذا قد عطف مضمونها الكلام المشتمل على حل محله على حمله قبلها كما ذكرنا في قوله ٢ وشر الذين
امنوا حتى يكون فعلا حاضرا وقت وجوده ما مجال عند اشارة الى ان المعنى في احوال المقارنة
لزمان وقوع العامل لا الحاضر الذي هو زمان التكلم للقطع بصدقه قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد
وسجى زيد يركب لصحة المقارنة والحضور جهنم داخرين فان قيل فبعضي ان لا يشترط في
الماضي قد وان لا يشترط في المضارع التجرد عن حرف الاستقبال وان يصححت وقام الامر
بدون اصنافه فدوسجى زيد يركب لصحة المقارنة والحضور وقت الفعل على ان قد انما يبيد
التقريب الى احوال الذي هو زمان التكلم لزمان وقوع العامل بل ربما يبيد التبعيد كما في قولك ساء
زيد قبل هذا بغير بل مؤخر قد ركب قلت اشراط الحال بعد ليعتبر بالحضور حال وقوع العامل
من جهة كونها في الاصل للتعريف الى الحاضر في الجملة فان الماضي لا يستعمل به بالمعنى لا يبيد
المقارنة وان كان العامل ايضا ماضيا بل ربما يؤمن انه ماض بالبنية اليه سابق عليه وشروط
التجرد عن علم الاستقبال مثل ذلك ويكون مما لا يصلح للحاضر فليتأمل على ابي
حال انكفرون استعار بان باله كيف اذ وقع بعده كلام تام فهو في تحت نصب على احوال
ولهذا جاب باحوال مثل راكبا في جواب كيف جاء زيد وسدل منه احوال مثل كيف جارا راكبا
ام ماشيا بخلاف مثل كيف زيد فانه جرابي على حال هو وجوابه صحيح او سقيم والبدل اصحح ام سقيم
ثم فيه اشارة الى انه انما يبيد الظروف كونه في معنى الجاد والمجور حتى انه في مثل كيف زيد ظرف

سأل

وقد انكر ان يكون له

وم

رفع خبره مثل ابن زيد ومتى السال لاسم ممنوع المحل على ما يزعم بعض النحاة كقول آل
في جمع قبيل وقد جمع على احوال ايضا اما الاقوال فلا شتاق البتة من القول كالميت الموت
واما الاقوال فلا سنانة من العمل نائبا على ما صرح به في صورة الزحان حيث قال لانهم يتقبلون
وكلام الجوهري يشترط ان كليهما من الواو الا ان من قال الاقبال لم ينظر الى الاصل بل الى مجرد لفظة
فيل السيف ويجوز ان يكون استعارة لا خفا في انه من قبيل سم صم كم فتسببه استعارة
تساج او ذهاب ال ما عليه البعض واحاصل اننا لان ان الموت عدم الحيوة عما من شأنه بل عدم حيوة
مطلقا ولو سلم فالمعنى كتم كالاموات والسؤال في مثل امواتا اثنين اظهر لظهور ان الامانة
ازالة الحيوة وقد اطلقت بالنظر الى الامانة الاولى على ايجاد الجاد الذي لا حيوة فيه والجواب
ان الامانة لا يستلزم ان يكون غير من الحيوة الى الموت كما يقال وسع الذر وفطر الثوب لمعنى اوجه
كذلك ثم الطلاق الموت على حاله اجدية انا حقيقته فلا اشكال واما استعارة فليزج الجمع بين الجاد
والحيوة بالنظر الى الامانة الثانية برأيه الاجابة في التعديل ان يقول لم لا يجوز ان يرد
مطلق الاجابة بعد الامانة على ما عني الاجابة في الغر والشور فان الغييل وان لم يدل على العموم فلا يلزم
ان يكون الموت غاثة الامران الا حاشا لشدة ارتباطها وانصالحا في الانقطاع عما مر الذي اوكون
القول منزل من منازل الاخرة عبرتهما لمعنى واحد ولا يرد السؤال بانه لم يترك ذراحيه الاجابة
وان الاجابة آتت قلت فلم قال امواتا اثنين واجييتنا اثنين فلهذا لم يترك من لفظ ثم يعلم راعي
اجابة القدر عن الموت واما نراعي المصير الى الجاد عن الشور فلانه انما يكون في الجنة والنار قوله
واما الاستعارة الدني فالنظر بعين ما يتأذى اليه النظر وحصل به من معرفة المبدأ بالنظر في عجائب
الصنيع ومعرفة المعاد بالنظر فيما فيه من التذكير بالاخرة وشواها باعتبار اشتغاله على حساب
الانس فانها المودع بغير الحنة ونعتاتها من جهة اشتغاله على حساب الوشيشة التي هي المودع
عذاب النار فمضيه فيه واستماله لما في الارض وما فيه عطف على مجرور فيه من غير إعادة احوال
وصيغ ما فيه الشابي يحتمل ان يكون لما في الارض وان يكون لما فيه الاول من غير ان يرد
فيما بين ذلك اي في نضا عفيف الغصد الى السماء على ما صرح به فيما يرد وذكر ذلك كحقيقة
لمعنى الاستعارة فان هذا المبتدأ قولك من غير ان يوي في تحقيق القصد الجسماني وجعل ذلك
اشارة الى خلق ما في الارض وهم لكن ما ذكر من سؤال من انما قصده لهذا التفسير بغير ان المعنى
ما بين خلق ما في الارض والغصد الى السماء لكن قد دفعه بقوله على انه لو كان بمعنى الترافى الى اخرة
واشار الى ان ما ذكره او لا من احوال انما هو على سبيل الوض والغدير لتوجه السؤال
والمراد بالسماء جهات العلويات والجهات العلوية والسفلية والايام السيرة والاربع
قبل خلق السماء والارض منى على القدير والتمثل للوقوع على اثار الامات فيه كلام اخف الارض
باعتبار تسمية السماء بالجهات العلوية بعد ما فر الاستواء بالغصد اليها بمشيته وراادته وهذا
لا يمتنع بما في الوجود ولم يجعل صيغته بغير عايد اليها باعتبار كونها عبارة عن جهات
بل جعلها مناهضة السبع سموات مثل ربه رجا ونعم رجا وبالله فتنه وبالله ابعده وبالله
وسو كثير في كلامهم وفيه من التسخن والتسوق والانهام ثم التغير والتكليف في النفس ونحو ذلك
مما لا يخفى ولهذا جعله العزيز المظول عليه دون ان يجعل الصيغ للسماء ككونها في معنى الجنب

قصده

لهن

اي اسما، المستمات لما احتاج الى اعتبار هذا الحذف لتختص مرجع الضمير عندهم
ومعظم النوني باسماء مؤنثه ولم يحبل المحذوف مضافا الى سميات ليستعلم تعليق الاسماء
بالاسماء، فيما ذكر بعد التعليم وظاهر كلامه ان اللام عوض من المضاف اليه كما هو مذهب
الكوفيين وقد بقي ذلك في قوله تعالى ان يحكم من المأوى ولم يقبل به في اشتغال الراس شيئا
فوجب ان يحل على ما ذكرنا في جنات تجري من تحتها الانهار وان كان ظاهرا عبارة على خلافه
او يقال ليس كل ما يذكر من المحذوفات مختارا عنده وفيما ذكرنا اشارة الى الرد على من علم ان اللام
مؤنثه وان عود ضمير عندهم الى الاسماء باعتبار انها المستمات والمشهور فيها بين الاكثرين
ان الاختلاف في اسم لان تلك كانت الغرض من يشترط ذلك لان الغالبين بان الاسم غير المتعدي
تمسكوا بقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها ثم عرضهم وقوله تولى اسم ربك اي ذاته وقوله
تعالى ما يعبدون من دونه الاسماء الى غير ذلك والى بين غيره من تلك الاشكال قوله تعالى فله الاسماء
الحسنى مع القطع بوحدة الذات وبان لفظ الاسم مستعمل بالاسم دون الفعل والحرف فهذه الام
والمتسمى اجد الان ما ذكرناه من التفصيل موانع من الاسم ما يفسد التسمي كقولك الله فانه يبدل
على الوجود اي الذات ومنه ما هو غيره كالحال والرازق ويحذف ذلك مما يدل على فعل ومنه
ما لا يتلوه من سوا غيره كالعالم والفاد وكل ما يدل على الصفات القديمة يشوبان الكلام ليس
في اسم بل في مدلوله مثل الانسان والفارس والاسم والفعل وكذا قوله ان اسما، الله تعالى
متعددة فكيف يكون نفس الذات فان قيل فقد ظهر ان الاختلاف في الاسماء التي من علمتها لفظ
الاسم وظاهر انها اصوات ووجوه من الاعراض الزائلة فكيف يتصور كونها نفس مدلولها
التي هي الاعيان والمعاني وان اراد بالاسم المدلول فلا خفا في انه نفس التسمي من غير ان يتصور خلا
بل فائدة لانه بمرئيه قولك ذات الشئ ذاته قلت الاسم الواقع في الكلام قد يراد به نفس لفظه
كما يقال زيد مؤنث وضرب فعل ماض ومن وجوه قد يراد بمعناه كقولنا زيد كاتب ومع فقد
يراد نفس ما يتسمي مثل الانسان نوع الحيوان جنس وقد يراد فرد منه مثل جاني انسان ور
حيوانا وقد يراد جزءا كالناطف او عارض لها كالضاحك فلا بعد ان يقع اختلاف واختبا
في ان اسم الشئ نفس معناه او غيره وما اورد في بعض المواضع من الكلام في لفظ الاسم لا ينافي
ذلك لانه ايضا اسم من الاسماء وللمتسكات ايضا ينزل على هذا وقد بينا ذلك في شرح
المفاهيم وعلمه احوالنا وما يتعلق بها ينشر الى اننا وان قدرنا المضاف اليه وجعلنا
الاسماء غير المستمات لا نقول بان ما علمه آدم وعلمه وعلمه الملايكه والتمناهم آدم على سبيل
التسليم موجوز الالفاظ واللغات من غير علم بخفايا السميات واهوالها ومناقبها
لظهور ان العنصر والحال انما في ذلك وفي هذا مذموم من جعل الاسم نفس التسمي او جعل
الكلام على حذف المضاف اي سميات الاسماء لكن يراد به لانه في الكلام على ذلك على
تقدير حذف المضاف اليه والحوادث ان الاحوال والمنافع ايضا من جملة السميات التي عليه
اسماء بدون معرفتها على وجه ينماز عدا ما وهذا كاف على سبيل السكت في
الاساس لكي لا يحجب وكلمة عليه وكلمة حتى اسكنه وكلمة توعه على الامر والزمن حتى عني بالجواب
ان كنتم صادقين يعني فيما زعمتم من اني استخلف من غالب طائفة الافاد وسنك الدماء عن غير

مطلوب
وارجاء الاسم والمسمى

ان يكون فيه ما يصلح لان يستخلف لان ذلك انما يصلح ما ينفع من استخلاف اذ لم يكن معه
التعجب وما يرفع رايه على هذه الميزة ومصالح زائدة على هذه الميزة فان قلت هذا انما
ما سبق من انهم عرفوا ذلك باخبار الله او من جهة اللوح او نحوه ذلك فانه صريح في كونهم صادقين
قلنا المراد بذلك مجرد كون بني آدم من بعد رعينهم الفساد والقتل فان قلت فلو جازى
الامر بالانابة بهذا الشرط وما عني ان كنتم صادقين في ما زعمتم من خلوصهم عن المنافع والاسباب
الضاحية للاستحقاق فقد اوعى العلم بكيفية حيليات الامور فالغيبون بهذه الاسماء فانها ليست
في ذلك ظن ولا لغوة مدعى السوالين انهم كثر من المفسرين على ان المعنى ان كنتم صادقين يعني
لا اخلق خلفا الا انتم اعلم منه وافضل الا انه لا دلالة في الكلام عليه فتقوله ارادة مقبول له
لما نزل عليه الكلام وان قيل استخلف فضيلة العلم الذي هو اجل النضال وفيه من الدلالة على شرف
العلم وجلالة وقلة وانما في العلم على الاعمال وسائر الكليات ما لا يخفى وقوله ارادتم ورسولهم انما
بعض ما اجعل وتوجيه الاول الى محذوف موجز عن بعيد على وجه اسط واسم حجب توضح لتبسيط
وان كان مما لا يعلمون او جروا شمل اللهم الا اذا خضع بما خضع من مصابيح الاستخلاف على ما مر فيكون
هذا اشمل والمثل والمعنى عراض سمياتهم يعني في قراة عبد الله وسمياتها يعني في قراة
اي وانما اعتبر حذف المضاف لان الغرض لا يصلح في الاسماء وكانه اراد الغرض المعقب بقوله فتعال
النوني باسماء مؤنثه والافعل منه منع ظاهر مجاز عن بعض الاسماء ويضاهي عن معانيها وانما جعل
الضمير للسميات المحذوف من قوله وعلم آدم الاسماء لان اعتبار ذلك المحذوف انما كان لاجل
ضمير عندهم وانما على تقدير عرضها او عرضهم فيصح عود الضمير الى الاسماء فلا يقع حذف السميات
مضافا اليه بل سميات مضافا اليها يكون نزعا للحذف قبل الوصول الى الملهة فليتنا
استثناء متصل لانه الاصل والمنافع وسو عدم دخول في الملايكه من دفع بالتغليب ويدل عليه
قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك والظاهر ان الامر بجميع الملايكه الا الارضين خاصة ووجه
الانتفاء انه ليس لك فلا يتناول اسم الملايكه لكن ذكر الالاء والاستكبار يدل على انه مأمور بالسجدة
وان لم يتناول لفظ الملايكه فذلك ان بعض ان الحجة دليل للتغليب كما يصح البناء في
قوله فسق عن ان خوجه عن الطاعة وانما امر السجود كان سبب كونه من جنس الجن كونه
والسكنى من السلوك يعني ان اسكن امر السكنى بمعنى ايجاد المسكن لان السلوك يعني
ترك الحركة ولذا يذكر متعلقه بدون في الان مرجع السكنى الى السلوك وتناكب ضمير سكنى ثابت ليدل على
العطف على المرفوع الفضل فلا فصل يمتنع في نصيح وصحة امر الغائب بصيغة افضل للتغليب
انا وزيد فعينا واسما على اسكننا للاشعار بالاصالة والتبعية اي كلا وعدا يتناول
عيسى وزيد اي اسع وفلان في زعم من العيش وزيد بالكر رعدا وحيث كان المبهم
جعله للاسم فشره بالعلوم بقربيه العموم وعدم المرجح ولم يجعله متعلقا باسكن مع انه اظهر من
جهة المعنى لوقوع الناصل من شجرة واحدة الظاهر اللائق بمقام التوسعة الوحدة الشخصية
وكميل النوعية وكيف ما كان فاللام في وصف اسم الاشارة للجنس وقيل للمعنى ومعنى الثمانية
للحصر انما سبقنا الحصر ولم سبق محصورة يقال فالتسبيح كذا السبقي به وذهب به عن جارية
حتى في وفي الصحاح القوة الفوات مصدر فاسى الشئ فالمن انما كانت الحصر بمعنى لم يذكر الحصر

وتدعى

بانه

سلب

فانما هو اسماء مؤنثه انما هو اسم

المراد

عطف على الدوامي قال في كراودة
لله صناعه ودلاله على ان
فمن سخط ص

سكون

الكلام

بمعنى لم يدركه البصر والحواس من غير حيل من الناس كيقولون ما بين الجنة والنار والذين سئلوا عن
سواء ذلك لان ابا يعقوب لما عاينهم قال ما اكثر سرورهم ومي القصد وطعام في غضب قوله سئلوا
اكل وعش شرب جدره عشون وسما حول قيمة الادم كثر الدسم والمعنى يصدر انما يصيب في السن عن الاكل
والشرب وكذا معنى ما فعلته عن امرى ما اصدت فعليه عن امرى وما يقال ان في التفسير في الفعل
المضن على طريق الحال ليس لازم ان كان الضمير عنها الشجرة اذ لو كان المحققه لكان الاجماع
قبل الاول او معه فلا يصلح العطف بالفاء الاتنا ويل وهذا دليل على ان يكون
الضمير المحقق على تعيين الواسو مع التبعيد والازالة لانها دليل على خطاها خاصة مع ان
الكل وقوله والدليل عليه معنى على ان الامر كذلك ومن الآية ذلك اذ القصة واحدة واميطا خطا
لازم وجوا وبعضكم لبعض عدو حك فيما بين الذرية مع كونه حالاً من ضمير اصطلا ويذكر على ان المراد
السواوي والبناء غرض منها بينهما وبين البس بل فيما بين اعم قوله تعالى في من تبع مذابى الى اخره حيث
فهم الى المؤمنين والكافرين ومن ما لكل من الفريقين من اجر الى يوم القيمة لا تتعلق
بالظرف الواقع جراً عن سعة ومنا والاشترار ثابت الى يوم القيمة لكان القدر فيسئل الى الموت
نظراً الى تعلقه بمناع اذ لا تمتنع بعد الموت ومن جعله على تقدير التفسير يوم القيمة ايضا متعلق بمناع
جعل ابتداء القيمة من الموت لان حيات فقد قامت قيامته وجعل مقدمات الشئ من حكمة ويجوز
ان التفسير من واحد وجعل السكنى في القبر متعلقاً بالارض وهذا القرب معنى على الكلام
استقبالا لما في الاساس بلقية استقبلته وتلقته من لينة الشئ فتلقته وانما لم يجعل من هذا مع
حيث استعمل من توب عليه الاخذ والقبول والعمل وسائر ما يدخل في استقبال الرجل اهله واجبابه
فجعل من يكون من به حالاً من كلمات ارجع انت اسم فاعل اضيق الى المفعول
وانت فاعله لا عتاده على الاستفهام وان شئت فقل فمبتداً واما نسخة زكي المشايخ ارجع تشديد
الياء مجملها على سحر الفيل اقرب من ان جعل ارجع معاً مضافاً الى ياء المتكلم واقعاً جازت اي
انت راجعون في كافي قوله تعالى والافارجون يا الله محمد وعلى النسخة من بوقوع الجملة الاستثنائية
جزاً الشرط محال حيث للتأكد ولما بنا طيه فان فيجمل على الاول فلم قدم ذكر لملق الكلام
عليه وعلى الثاني ان ما ذكر لا يصلح عليه للتكرار اذ يمكن ان يتناوب الزيادة بالاول من غير تكرار
اما الاول فلنظر في الاستتمام بصلاح حاله وفراغ باله والاضار بيقول توبته والتجاوز عن مغفوة وزنه
ما عسى تبيح الملائكة فيما رغبوا في حقه وقد فضله عليهم وامرهم بالتجود له واما الثاني فليكون
بيان حال فرغ المؤمنين والكافرين كالمذكور فصار حيث استوفى له ذكره لما بالهبط لغرض عليه
الابتداء بالتكليف وفي الكلام اشارة الى الرد على من ان الميعود الاول من الجنة الى السماء والثاني
من السماء الى الارض كيف وقد جعل الاستمرار في الارض والتمتع حالاً من الاول وان كانت حالاً متقدمة
بدليل قوله يعني جعل متتابعة الهدى في متعاقبة الكفر والتكذيب بالآيات المشرقة
على لسان الرسل فيكون متتابعة الهدى عبارة عن الايمان والتصدق بتلك الآيات وهذا
تمثيل لما ذكره في صحيح كذا ان في قوله فاما يا ايها النبي ان اتيان الهدى بطريق الرسول والكلام
ليس واجب فتعاً يا ايها النبي الكتاب والرسول ام لا يايت فالايان بالله وصنائه وتوحيده واجب
لوجود العقل ونصب الادلة فلو لم يكن طريق العقل كافي لكان اتيان الكتاب واجباً لم يكن يصح

الامر

واحد

يؤيد

فمثل

سواء

نظر

في الكلام بغير حيل من الناس كيقولون ما بين الجنة والنار

تفسير

الايمان بكلمة التثنية فلما اتى بنا اذن انه ليس بواجب فثبت للوجوب طريق العقل اما على اصلها
ومواءمة لاجوب على انه فوج كلمة ان ظاهراً اذ لا قطع بالوقوف بل ان شامدى وان شئت ترك لكن
لما علم من فضله ورحمته اذ كلمة ان بما والفعل بالنون اتماء الى الحان عهده الوقوع والكل لا يجوز
على انيب المذكور في كتب الكلام انه لا يجوز عليهم الكفر ونقد الكذب في التبليغ ولم يعرف ذلك
مخالف واما غير الكفر فالكتاب لم يمنع عمداً عند المحموراً سمعاً عندنا وعقلاً عند المعتزلة ويجوز سها
عند الاثرين والصغار يجوز سها بالاتفاق الاما يوجب الحجة كسرة لقمه والتطبيب بحج وكذا
عند اعذار الجور خلافاً للحناني لكن بشرط في العهد والسرمان بنهوا عليه فيقتضوا عنه هذا
بعد الوحي واما قبل الوحي فلا يمنع الكتاب خلافاً لاكثر المعتزلة والمصنف لم يعقل منها ان
كان عمداً او سهاً او قبل الوحي وبعدة ما كانت الاصفية مؤثرة بأعمال قبله خضها
بالذكر لانه لم يكن في الجنة الاعمال البديهة والتكاليف الشرعية سوى المنع عن اكل الشجرة وشار
الى ان هذه الصغرة كانت مكفرة لجور احتساب الكتاب ركيف وقد رخص اليه اعمال التثنية
لكن حجت عليها المؤخرة تعظيماً لثان الانبياء وانهم من الله تعالى في حجت لا يلقى عنهم نزل الاول
فكيف نزل المأمور به فكان في ذلك لطف لهم بالاجرة عن المعايضة وللاية بان الانبياء منع
محامدة قديم واحدون بذلك فكيف يحال من انهم في المعاصي فلو يكون هذا ظاهراً صحيحاً
بل عدلاً مصلحاً حسنة وقربت من هذا ما يقال انها كانت كاشفة صغرة عن بيان لكن عوت عليها
لتركه التحفظ وفرط الاحتياط ولهذا نسبت الى العوانة والعصيان وبيان العهد ويجوز ذلك
وفي هذا تجر لم يوجب لهم فكيف بدخلها وخطاياها فتوض من لا يقول بخلو اصحاب
الكتاب في النار على لغة مدبل من ان يترك الالباب المغفورة بيا ويدغم في ياء الاضافة
ليكون قبلها اخت الكثرة وقوله فلا خوف عليهم بالغنى في جبروت لقب له كونه
علماً تنويع بدلا خطه الاصل اي صغرة الله او عدله فكذا امثل عبدالله عليه السلام اذا فخذ به الاشعار
بانه عبدالله شرباً واراد به النعم به على بايهم وعليهم فيه جمع بين الحقيقة والمجاز حيث
جعل قوله عليهم سرادابهم عليهم وعلى بايهم فينبغي ان يجعل على حذف او اعتبار معنى جامع
بان يجعل الخطاب لجميع بني اسرائيل الحاضرين والغائبين ما انعم به اشارة الى حذف العباد الى
الموصول جماعه عليهم في مواضع من كتاب الله ومن التوق عطف على من فرعون ومن العفو
على من الانجاء والعفو على العفو والعهد يضاف الى المعاصي والمعاملة لانه سنية
يلتزمها من مصدره ويضاف تارة الى الناعل وقارة الى المفعول ولا خفا في ان الناعل الموصوف
فان اضيف الى الموصوف مثل اوفيت بعهدى ومن اوفى بعهد فهو موصوف الى الناعل واذا اضيف
الى غيره مثل اوفيت بعهدك فالى المفعول ففي اوفى بعهدى واوفى بعهدكم يكون الاضافة
الى المفعول فلذا قال بما عاهدتموني عليه ومواظعة وما عاهدكم عليه ومواثبات ولا يستقيم
غير هذا اذ لا معنى لقولك اوفى انت بما عاهدك عليه غيرك فيما تنويع من ان المذكور في الكتاب
سني على رعاية الاول او الاثنى ليس بشئ وقوله لقوله ومن اوفى الآيات التثنية امثلة لاضافة
العهد الى الله تعالى اضافة الميكنية ليحل عليه اوفى بعهدى لاستشادات في ان المراد بالعهد الايمان
والطاعة ومثوا وكذا في الاحتصاص قد عتق ان مثل زيد اضرب بيد الاحتصاص فاذا قيل

الامر

حشر

وقيل الضمير فيهما لما معكم عطف على اول كلامه المبني على كون الضمير لما انزلت وما ذكر من انهم اذا كانوا
بما بعدهم فقد كفروا به انما لم يكن كفرا به انه كذب كله وانما اذا كفروا بكونه كلام الله واعتدوا
ان فيه الضاد والكاذب فلا ولذا كان هذا الوجه موجها وقد يتوهم انه جواب ثالث من
الاشكال المعنوي وليس بذلك لانهم لم يكونوا اول كما في التورية بهذا المعنى بل المشركون قبلهم
وانما وقع لهم ذلك بعد الكفر بالقرآن والاشبهة استعارة حقيقة مبينة على تشبيه
استبدال الرياسة التي كانت لهم بآيات الله تعالى ووجت في الفعل بالتشبيه كما في الآية والنسب
الآله وقع الضمير عن المشتري بلفظ التثنية خلاف ما في الاستعارة الحقيقية فلذا جعله قرينة الاستعارة
فقال والاولى وان لم يكن الا شرا استعارة للاستبدال لم يستعمل لان التثنية لا تصلح مشتري وانما
مؤشري به في الاستبدال الحقيقي ولما في هذا الكلام من نوع خفاء مريب اكثر الناظرين في الكتاب
ان المراد ان هذه استعارة لفظية كاطلاق المرسى على الالف لما انه استبدال مخصوص استعمل
في مطلق الاستبدال لا معنوية مبينة على التشبيه اذ بيع الرياسة في مقابلته الشري والايات في مقابلته
التثنية على عكس ما في الآية والمبطل بقوله تعالى واشترى الضلالة بالهدى والبشرى في بحر الاستعارة
على الاستبدال ويجوز ان يكون التشبيه كما في قوله تعالى انما البيع مثل الربوا ورد بانه على
تقدير التشبيه لا يكون منها الا تشبيه الاستبدال بالرياسة بالايات بالاستعارة وتفسير الرياسة لكونها
الاية عنده مرغوبة بالمشتري وتشبيه الايات لكونها سبدا وله في نيل الرياسة بالتمسك ولم يقع طلب
في شي من التشبيهات الثلاث لان معناه ان جعل المشبه به مشبهها وبالعكس فان قلت فعلى ما ذكرتم
لم عبر عن الرياسة بلفظ التثنية قلت للاشارة الى انها لم تكن في سبيل متبدلة متروكة
في سبيل المارب للسرعة مطلوبة ببدل ما موعده الاشياء اعني الايات المضافة الى الاخرى لا يبدل واعراب
وكمال وفيه تدريج وتجميل قوي حيث جعلوا الاشرف لكل وسيلة الى الاخرى لا يبدل واعراب
لطيف حيث جعل المشتري مضافا لفظ التثنية عليه ثم جعل التثنية مشتري باقترانه بدلا
لما جعل تبادلا دخول الباء عليه فاني شرب اوله فان برعيتي كيف جعل ابي
انضاف على الناس فيما بينهم وقد يتوهم ان اهل منها افضل التفضل فيروي بالنصب والمعنى
اهل الناس كما توم ان الزعم منها المعنى القول وقد ذكر بعد ما اجلة ولا يكون زعم الامر
افعال القلوب او بمعنى لفظ ومصدره الزعامة او بمعنى كذب ويطمع
يقال ليس الحق بالباطل من باب ضرب ابي خطه وليت عليه الامر ولتتد به التمسك عليه
الامور وفي كونه ليس وليت بالضم اذ لم يكن واحدا فالبا على الاول صله وعلى الثاني للاستعارة
ابن جعلوا الحق ملتقى مشبهها بغير واضح بسبب اطلق وقول الجوز من لبث عليه الامر خلطه بشعريانه
راجع الى الاول الا انه نزل ذكر المحلوط به وقد ترجح الاول بانه اطهر واكثر وضوحا وبان جعل
وجود الباطل سببا للبأس الحق ليس اول من البأس وهو باطل والواو مع الجمع وتفسيره
لا يكتفى لم ليس الحق كتمان الحق والنضال انه ينبغي عليهم سوء فعلهم الذي هو اجمع بين امرين كل
منهما مستعمل بالجمع ووجوب الانتفاء عنه ثم اعترض بان التثنية في الجمع بين شيئين انما اخذ من
افترافهما في الجملة وليس الحق بالباطل مع كتمان الحق ليس كذلك فاجاب بان السلام انما هو بين
مدلولي الغفلين على الاطلاق وانما يتبين من اطلعت عليه في هذا الموضع فامران متبينان قد نظرنا

المعنى هو
صاحب الكلام

الاشياء
بمعنى

الاطلاق
حمله

فيل

فيل

فيل

فيل

فيل

فيل

فيل

اذ المراد بليس الحق بالباطل زيادتهم في التورية ما ليس منها وكمات الحق اخفاء بعض ما فيها البعض
ومحو عنها او تحريفه وتبديله الى خلاف ما هو عليه واعادة صريح لفظ الحق دون صيغته ربما يشتر
بذلك ونحوه الاعتراض على الوجه الثاني اعني كون الباء للاستعانة اظهر والجواب
تمام على الوجهين لما سبق من ان المراد بجعل الحق ملتقى الباطل مواضع كبتهم في التورية
ما ليس منها فتقوله بالباطل في تفسير الجمع وفي تفسير السوال والجواب لا ينبغي ان يجعل على
الصلة بل على ما يجمل الوجهين يعني كما تقدم برهان المضارع مع الواو معني كائين
ابي في موقع الحال على حذف المتد اي وانتم كتمون وفيه تاييد لما ذكر في الجواب فان الحال يكون
قندا في العمل مفيدا غير افادة الا اذا كانت مؤكدة وسوخت ايراد الحال لتفسير التثنية
لزيادة تتبع عالم وكان الاول ان يقال في حال علمك بذلك وتوجه لفظ التثنية بقوله لان جعل
بالجمع ربما يعذر رايه في الاستظام وان اريد ان علمهم تعلقه ظاهر فعملهم يكونهم لا يفسد كائن وكان
فقد ان العلم بفتح من الظهور بحيث يستغنى عن الذكر وانما يحتاج اليه اعلم عا لکم وفيه تيسير
مالا يخفى وضمر رايه للفتح والعايد الى الجمل مجذوف يعني صلوة المسلم يريد ان الام
في الصلوة والزكاة والزكاة في الاشارة الى المعلوم المعين ويجوز ان يكون المحسن للاداء على
ان صلوة غير المسلمين ليست بصلوة وفي الآية طلاله على ان الكفار يحاطون بالفرزوع وللقائل
بوجوب الجماعة ان تمسك بالوجه الاجرة والجواب انه لمنع عما كانوا عليه من عادة الانفراد فيكون كونها
شبهة مؤكدة يمنع من اعتقاد تركها ومقابل على الاضداد الغيرة للتقريب المتروك عندهم
يقال ليحل على الاضداد والاكفاء عليه والحقيق والنبئت وكلها من باب منها وفي قوله تعالى
انت قلت للناس اتخذوني يعزوا لي بالمعنى الاول اي معربا بانه لم يقل ذلك وفي قوله تعالى اهل ثوب
الكفار بالمعنى الثاني وبقيا ول كل خبر اي يطلق عليه ولم يرد منها انهم يامرون بكل
خرو وقولهم للذين اذا قال الصلوة ضمن النوم صدقت وبررت معناه انت قلت بالبحر الكفر
بدرت والذي بالكفر خلاف المعقوف وفيه صديق وتوكله اي طاعة ويرحمه ويرمينا للفعل
والمنقول وحج مبرور لا يخالفه شيء من الاتام من بر الله محبة اطلقوا على الناس من سبيل
ونادي اصحاب الاعراف وحالنا فلان الى كذا اذا قصده وانت مولى عنه
المنفست اشارت الى ان يفسون استعارة بعبية مبينة على تشبيه تركهم انفسهم عن الحر بالنبيا
في الغفلة والامال لان سبيل الرجل منه محال تخرج عظيم وجه ما اشار اليه
في انشاء التفسير فان قيل هذا قوي دليل على ان مح هذه الاشياء اعني قلت بل على انه شرعي
حيث رتب التوبخ على ما صدر عنهم بعد تلاوة الكتاب وان تضرع اعطف على الجمع
بيان له وفيه اشارة الى ان الانب على هذا التقدير ان يديم ذكر الصلوة الا انه افرد الله على ان
الصبر عليها على الوجه اشق وبالامر برعايته اخفى ليس المراد بالجمع معنهما الفارغة وانما حصل
على عقيدة الصبر بكونه على الصلوة بتدبيره المقام وورد الامر بالاصطبار عليها ومعنى يح نهاي
وتيات والاكثر من المذكورات ليست من واجبات الصلوة ومعنى الاخر من المكان صيانتها
عما كره فيها وضمر انه للصلوة بالنظر الى الحر اعني انتصاب ومن جعله ضمير لهما تشبيه ما بعده
بمعنى انتصابا للسوال من الجوار كائن قد مرها ومنه قوله تعالى حيث امر الاصل

فهاه
سبب

فهاه

فهاه

فهاه

فهاه

فهاه

فهاه

فهاه

فهاه

فهاه

فهاه

فهاه

على الصلوة على ان الامر بالامر بالصلوة ر بما يشتر بالامر بالصلوة في الآية المجمع
بين الصلوة والقبض عليها . فتم علم معدول عن قائم وسو كنه العطاء من ثم لمن المال
اذا اعطاه دفعة من المال حدة وفي الاستاكس رجل فتم معطى وقبل بعين العباس ما قيل لك
قيم الا انك فتم استشهد لبر قد وشده بهما مرفوعة غالبه . احوال فيها المجلس يعني بعد
تمام الركعتين . وان يستعان ليس علفا على ان يرا دبل على الصلوة نفسية اي يجوز ان يرا د
الاستعانة بالصبر والدعاء وصبر دفعه الله اي في دفعه للبلابا . ويجوز ان يكون مجمع
الامر فيه اشارة الى ان خطاب استعينو ايضا لئلا يرا دبل على ما موطاة النظر لا لئلا
لما فيمن ملكك النظر كذا ذكره الاسم الرازي . اي يتوقعون لقائوا به لانواع في ملكه
الله على الحقيقة لكن العالمين يجوز الزوية يجعلونها مجازا عنها حيث لا مانع كما في حق الكفار وفيه
واما من لم يجوز الروية فيفسر ما باناس المتام كلفا الثواب خاصة او اجزاء مطلقا او العلم
المحقق كالمشاهدة والمعاينة فان حمل النظر على التوقع والطمع فيمن ملاقاته لقاء الثواب
وسيل ما عند الله من الكرامة لظهور ان لا قطع بذلك وان حمل على اليقين او تربي يعلمون
يدل بظنون فيمن ملاقاته اجزاء فان هذا ينبغي ان يكون مقطوعا به عند المؤمن لان الرد
في يوم اجزاء كقولنا يصلح ان تذكر في معرض المديح كما في هذا المتام فتقوله ولذلك اي يستمر اللقاء
بلقاء اجزاء وهو مما يجب ان يكون معلوما مقطوعا به لا مقطوعا بمقرونا بجوابه يقتضيه او يثبت
بظنون الموجب لتفكيره بلفظ اجزاء فتسقطون منها يتبعون التوامق لكن لا يخفى ان الرجوع الى
الله المسبق بالزوا والمصير الاجزاء او يثبت بظنون الموجب لتفكيره بلفظ اجزاء مما لا يمكن فيه الظن
بل يجب القطع بغيره . له وانهم اليه راجعون على انهم ملاقاتهم بوجوب تفسير الظن باليقين السليم
اللهم الا ان يقدرك له عامل اي يعلمون مع انه خلاف الظاهر فيسخره الى استعماله بغير اجاز
ومن ثم اي من اجل ان الصلوة لا يكون شانه على الخاشعين الموصوفين وحي الحديث تمامه في موضع
آخروا ما الحديث الا في قد عن سالم بن الجعد انه قال قال رجل من فرائضة يقضي صليبا نحو حيث
فكانهم عابوا عليه ذلك فت قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الصلوة يا بلال واوصيا بها
اي اذن بالصلوة سترج باذانها من شغل الفلتان وقبل كان اشتغاله بالصلوة راجعه فانه كان
بعد غير ما من الاعمال الدينية ليعا وكان سترج بالصلوة لما فيه من مباحاة الله تعالى وهذا هو
وسمين راجية فاستخرج واما على رواية المصنف فيمن راجعا بالاذن والاقامة بيقال روحه
اي ارايه ذكره في ديوان اللغة **ول** على الم الفقير من الناس يعني للمراد بالعالمين جميعهم
تعالى ليلزم تفصيلهم على الملائكة ولا جميع الناس ليلزم تفصيلهم على غيبنا وامتة وقوفه في بعض
المواضع يعاين زيارتهم ووجهه ان العالم اسم لكل موجود سواء افعال على الوجود بالفعل فلا يتناول
من مضى او من يوجد بعد من على انه لو سلم العوم في العالمين فلا دلالة على التفصيل من كل جهة عموما
ولامن جهة الترتب والكلمة عند الله خصوصا وانما اعاد النداء والامر بذكر الله لكونه اخذا
في تقدير البغ على التفصيل **ول** لا يجوز لا تقض منه جزية اصل الذمة لانها تقض عنهم
وفي صحيح البخاري قال ابو زرقة بن عمار قال يا رسول الله اني نسكت شاق قبل الصلوة ويعرف
ان اليوم يوم اكل ثوب واخبرني ان يكون شاق اول ما يذبح في بيتي فذبح شاقا وتغذيت بل

الشيء

روى

بغيره تعالى

جاء في راجحة

ان الصلوة قال فلانك شاة لم قال يا رسول الله قال عذنا عذنا فاجذع من احب اليك شتين
افترى عنى قال نعم ولني جري عن احد بعدك اي لا يودي عنه الواجب ولا يقضي بيار بكره النون
وتخفيف الياء والجمع من الغنم ارب سنة وقيل ان ثمانية اشهر وسو لا يجزى الا في الصلوة لانه يتردد
ولم يجمع خلاف المعروف لما كان تجزى استعديا اختلف شيئا ان يكون منفعلا وان يكون مصدرا بخلاف
اجزاء عنه بالذمة يعني غنى عنه فانه لا يرد فلا يكون شيئا الامصدرا واما اجزاء في معنى كعنان فلا ينافي
منها **ول** تروى اجزاء ان قيل على ان تجزى بار وظليل في الاستاكس الجواز اليه يومهم زواجا وتردوها
فيل من لا تقدر بصل على يكون ناصبا لموصوف اجزاء في اجزاء ان قيل فيه ولا في تفصيل معنى
الطلب واجد رافيل من جدر بالضم وانت جدر بكذا اي خليف فان قلت اي حاجة الى اعتبار الضمير
في ان قيل قلت لا لربط المعنوي والا فالاستدلال في اجزاء عايد الى موصوفه المقدر وقد يتوهم ان الضمير
في اجزاء وانما فاعله ان قيل فلا بد من تقدير العايد الى الموصوف لكن اعمال افضل في الاسم الظاهر في
هذا الموضع خارج عن القاعدة **ول** ومنهم من يترك اي يدور في الحديث قال السجدي في ما باله
فدخول العايد المحذور مع اجزاء كما في هذه الآية واختلف الخوارج في هذا الخوف فقال الكتاب
لا يجوز الا ان يكون قد حذف اجزاء ولا ثم العايد ثانيا وقال بعضهم لا يجوز الا ان يكون المحذور محذورا
والجواز معا وقال اكثر اصل العريته منهم سبويه والاضحى يجوز الامر ان لا يقرب عنى ان يكون الحرف
قد حذف او لا فيحمل الظرف منفعلا به كما قال الشاعر ويوم شهدناه م حذف العايد فالاصل لا يجوز
فيه الاجزائية ثم لا تجزى ثم قال الشايع اخذت العايد من الصلوة ثم من الصفة ثم من الخبر حتى انه ضعيف
في السعة لان الجملة التي تقع جرا عن المبتدأ حدث عنه واجبة منه فالعايد منها تعلل به لكنهم
شبهوا بما جملة الصفة كما شبهوا جملة الصفة جملة حيث كانت الصلة موصوف كما ان
ان الصلة توضح الموصول الا ان الموصول يلزم ان يصل والموصوف لا يلزم ان يوصف وانما حسن
وكثير في الصلة لانها كبعض اجزاء الكلمة فاذا قلت الذي بعينه الله فقد نزلت الذي والفعيل فاعلم
ومنفعلة منزلة اسم موز فاثروا التحنن بخلاف بعض الاربعة وكان المنعول اولي لكونه فضلا قد ورد
حذفه في غير الصلة كمنه احسن ومن حذف العايد الموصوف من الصفة قول الخوارج بن كعدة التثني
من مقطوع بضم الطف عتاب واحسنه قالها وقد فرغ الى الشام فكتب الى بني عمة فاجبوه وعلى الابغ
فانتي وقلني بني عمة فقد حسن العتاب وسئل هل كان في ذنبهم منه اغترمتم بها طول العمد مال
اصابوا بتمزيك لا بدوم له وهما وفيه غير تغلبت فهدى داهم لهم وودي على حال اذا استصدوا
وغابوا واما قال ام مال اصابوا لان الغنى في الخير الناس فغير الاخوان على الاخوان فمن ذلك ما قال
ابو الهول في صديق له اشكر فلان حدة كما يحب لئلا كانت الدنيا انا كلك شرة فاصح منها بعد
اخايسه لئلا كشف الابواب من اللوم كانت تحت ثوب من الغنى ومثمة الحديث اي
تجاوز فيه العدل بمعنى الغنية ما روي عن النبي هرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قيل
صوف الكلام ليتم به قلوب الناس لم يتقبل الله تعالى منه يوم القيامة صفا ولا عذرا صوف الكلام باستكناه
النس فيمن الزيادة وراء الحاجة والاستبناة افعال من نس كانه ينفذ ثوب الناس و
اسراء وسميت التوبة صفا لانها تصرف من الحالة الذميمة الى الحالة الحميدة وما رواه المصنف
نقل بالمعنى او رواية اخرى **ول** هل فيه دليل على ان الشاة لا تقبل للصفة خص السوال

المتام
طاح
التي

الشيء
الشيء
الشيء

منها

الان

الشيء
الشيء
الشيء

الشيء
الشيء
الشيء

بذلك لانه المتنازع خلاف قبول الشفاعة للطيبين في زيادة الثواب وعدم القبول للكفار اصلافاته
وفاق ولم يقصر في الاستدلال على انه تعالى ان يتقبل من غير شفاعة لانه ربما يدفع بالاخصاص بعض
او بعض الشفاعة فيبين انه عايد الى ما سبقه من العزم في السعي والشفوع له والمنشوع فيه اعني الغيب والترك
الواجب الذي وقع الاخلال به بان نزل ما لم يزل فيه لا يزل من غير ان يزل من غير ان يزل من غير ان يزل
منها للعاصية وموظاير اول الشفاعة لان شفاعة انما هي للعاصية وسواء كان شيئا منعولاً به وهو
ظاهر او منعولاً مطلقاً لان التصريح بتعظيم نبي الغيب بقوله تعالى لا تقبل الشفاعة لغيره الا بالاجازة
وكون المخاطب بهذا الكلام هو الكفار والاولى بالآية نازلة فيهم لا تدفع شيئا من التوهمات المتنازعة من
اللفظ والحوادث ان في مراقبتي القياس كونه في زمانها سابقة ولا دلالة في الكلام على عموم الوقت والاقا
وليس قد خضع شيء بالواجب من قبيل ان يترك شفاعة بالشفاعة للكفار والمسلم الكبار حيث قيلت
للمؤمنين في زيادة الثواب مع شمول اللفظ ايما نظر الى نية العايد الذي خضع منه البعض ظني بالانتماء
فجوز تخصيصه بالاجازة الواردة في الشفاعة لاصل الكبار وذكر في بعض النسخ ان اجاب القاضي بان
النصرة منع مع قوة فلا يلزم من نفي النصرة نفي من ينفعهم على طريق اخر وفيه ان الاستدلال بقوله لا يقبل
منها شفاعة لا يقتضيه ولا يصحرون ويحس الاجد في نفي القاضي اليساوي سوى ان الآية تخص
بالكفار والآيات والاجازة الواردة في الشفاعة لاصل الكبار ويؤيد ان الخطاب بهم والاولى بالانتماء
فيهم رد لما زعم اليهود ان اباهم شفع لهم **و** ويجوز ان يرجع الى التنس الذي في خبر ان الحنابلة
يترجمون الى النفس الثانية العاصية ليلام قوله ولم يصحرون فان ضميرها للنفس العاصية وكذا في قوله
منها عدل على الاطراف والنواقض ما ذكره في مواضع اخر ولا يقبل منها عدل ولا تنفعها شفاعة ولانه حيث
اريد هذا المعنى اضعف الشفاعة لئلا ينعقد شفاعة الشافعين وما يقال في ترجيح الوجه الثاني
ان المقصود ان يدفع العذاب احد عن احد فمضى جميع ما يتصور في ذلك من الطرق اعني الاعطاء لنفس
ايحى فلو حياء وبذلك وسوا الغدنة او ترك الاعطاء مع اللطف وعلو شفاعة او التمسك بالنصرة لانه لم يلزم
في الذكر الترتيب وغيره في طريق النصرة الاسلوب حيث لم ينزل لاسي الى نفس المجازة بضمها الى الجزية
اشارة الى ان هذا الطريق مستحيل بحيث لا يصح ان يسند الى احد وانه لا خلاص لهم بهذا الطريق البتة
ولاحتمال ما في تقديم المستند اليه من تقوى الحكم مردود بان المقصود بسوق الآية نفي اندفاع العذاب عدم
الخلاص لانه المناسب لوجوب الانقاء وانما انفي الادفع بالعرض مع ان يعود ضمير لا يؤخذ منها عدل
الى النفس الثانية في غاية الظهور وان لم يزل لا يصحرون على ذلك فكيف يتم توحيده ان القول بعدم
القبول انما يكون حقيقة من الشفيع لا المشفع له لكان شيئا وصيرت واهل تحت ومنها النفس الاولى
وضميرها وعليها الثانية العاصية وفي قوله ولو اعطيت اشارة الى ان الكلام في الضمير اعني القبل
منها ولا يؤخذ منها وان اقتصر في السؤال على الاول **و** يعني ما دلت عليه النفس المسكرة
اشارة الى ان ليس الضمير عايد الى النفس المسكرة من حيث يكونها لعمومها بالنفي في معنى كونه على ما ينبغي
في بعض عبارات بل الى ما يدل عليه من النفس الكثرية حتى ان هذا يكون من قبيل ما تقدم ذكره
معنى بدالة لفظ اخر بخلاف مثل فاما من احد عنه جازين فان الضمير عايد الى لفظ احد لانه
في معنى الجماعة ثم استثنى انما عايد الضمير الى النفوس كان المناسب من الثاني لانه بالذكري فاجاب
باننا ويل النفوس بالعباد اولانا ليس كما يقول ثلاثة النفس بالساد مع تأنيث النفس لا ويل النفس

بذلك لانه المتنازع خلاف قبول الشفاعة للطيبين في زيادة الثواب وعدم القبول للكفار اصلافاته

الاستدلال

في المسألة بان تارة العذاب

علاوة على التنس المذكور في حديث كونا طهره من غير تكليف

لما بالغة

تأقوت

بالكسر

بالاشخاص او الرجال **و** ولذلك يصح باهليل بمعنى انه لم يسمع في تصفيه الا امييل وان كان التقيد
الى تخيير من له خطا وتقبله لم يخض باولى الخطر بمعنى انه جرى فيه تخصيصا من حيث لا يضاف الى السداد
والخوف ويحذر ذلك فلا يقال ان المقصود الى الاسلام والبيت والى التجارة ويحذر ذلك كما قيلت اعلسا
ولا يضاف من العتلاء الا الى من له خطر في امر الدين والدنيا كمال النسي او الدنيا فقط كالمرعون
وقد ذكر من علم الجحش لما منع الصرف لكن جمعة باعتبار الافراد مثل الزراعة والنبات والاك
يدل على انه علم شخصي من كل من ملك ذلك وصفا اندائيا بمعنى اصل الرجل خاصته وقرابته واهل البيت
سكانه واهل الاسلام المسلمون ويحذر ذلك وعن نصهم الال القرابة بتابوها والاصل القرابة كان لها
تابع اولم يكن وقالك الكتابي اصل ال اول ونصحت اعوانا فصحا يقول اويل وفي تلخ
بعضهم يريد نفيه وكذا في كل بيت ينسبه الي بعضهم وتلخ الاجازة جمع تلخ بالطف منها وتلخ
والموسى ما يخلق به من اوس رأسه خلقة وقال النزا من فصيل ويوث يقال رجل مائل مثل حال
اي خفيف طباش والكلوم فيقول من الكلم وهو الجرح وفي الاساس نفوس النبات قوين وطال العظم
ازنيرة والنجث وضج جارة معلوم ومذكر كناية عن النجان وبه النجوة والفظة ومذام وضحية وشهيرة
قد خضع حتى قيل انه كناية عن خلق العانة **و** يسومونكم سوا العذاب اي يطلبونه لكم في الصحاح
يقتل الشئ طلبته لك وفي الاساس بعض ما يلقى اطلبها او سميت المراءة المعانة اذ تها وعرضها لعلها
وسمته خسفا والاصل سلام الباع السلعة اذا عرضها للبيع وذكرتها وسامها المنرى واسامها طلبها
وعاذا كونا طهره من غير تكليف نصيبين الحبل والتكليف **و** كانه فيحوي كان الدنيا
جعل هذا الاخذ الاقطع فيجاء بالاضافة الى ما سواه من العذاب بعين الكل مع في نفسه كانه في
بالاضافة الى البشاة كانه ليس يتبع بالنسبة اليه وقد يروي كانه فيجاء بلفظ المصدر اي كان هذا الاستد
فيج العذاب بالاضافة بمعنى ان الاضافة بالفتح انما مؤن باعتبارها كونه الاصل والعهدة بين القبح
يذبحون بيان لقوله يسومونكم وموجاهل او سئل ان اذ نجيناكم عطف على
نضامون اي يضامون قولهم قول اسلامهم العفة بذلك او قول المشركين الملائكة بنات الله واما ما كان
فاجله بيان لجله ذلك قولهم بافواههم اي يقولون لا انزل في القلب كونه تقيدا محصا لا يستند الى
شئ او قولنا لا يسلطان لا يدخل في عيشل **و** والبلاء موال اختيار ويكون بالشكر والفضل
بحسن وما يحذر يشكر وافككون بوقته وكلاما محتمل هائنا محتمل احتمال المشارة اليه ان يكون مصدرا محتمل
يخدر يسومون ويذبحون وسخيون والاول اطهر والى بقوله من كرم واوفى لتمام تعديدهم
فه اوجه اولها الاستعانة والتشبيه بالالة فيكون استعارة تبعية في معنى الاستعانة وانها
السببية الباعية لانه اللام والاشياء المصاحبة فيكون الظرف مستقرا في قول ال طبيب
كان فيقولنا كانت قد ما شقي في عظم اهلها فترت غيرنا من علمهم يدوسنا الحجاج والرتب اصف
بارنا القن الحبوب لا تنفوس القبل وانها كرام كانت تبقي الحليب اذ الوب انما تسقى الحيا خاصة
والربيع عظم الصدور واجدما بوجبة **و** قيل بعصاك في الاساس قال عبدة اسوس بها وقال بوايه
اشار وقال الحياط مسعوط قال وبالحلة فالورث شغل القول في غير الكلام فيقول قال بيده اس اخذ
وقال برجله اس مش والوي جمع كوة بالفتح كبدرة ويذهب وبالضم جمع كوة بالضم والسامع في كتب اللغة
معدى بالياء لا بنفسه **و** وقيل اي ما قال اربعين ليلة وخصص الليل بالذكر مع ان الميت

ولا يثبت هذا الكلام بنسب فيكون بنسب من كل حال

منها

قل

ذو النعديّة وعشر في الحجّة بآياتها وليا لها لان غور الشهور يكون بالليالي حين يربى للخلال
وقربى واعدا وما لزم في المواعدة ان يكون من الجائنين بينهما بان الله تعالى وعده الوحي وموسى
وعند النبي للنبات الى الطور وكثيرا ما يملك المصنف هذه الطريقة اعني جعل متعلق المتاعلة بالمتعلقة
الى كل من المتعلقين شيئا آخر وعلى تقدير صحة فاربعتين ليدل بقبح ظرافهم ان المواعدة لم تقع فيها وانما
الكلام في المناجاة في انها كانت فيها كلها او في اولها او في العشر الاخير منها او بعد انقضاءها على ما ذكر
في سورة الاعراف وحاصل الاشكال ان اربعين ليلة اثنا عشر ليلة لا سبيل الا الاول لان المواعدة
لم تقع فيها والا الثاني انما بدون من بعد المضاف فلانة لا يمكن للمواعدة نفس الزمان وانما مع المضاف
فلانة انما ان يقدر الامران ولم يعهد في الوحيه تنديريه فاربعتين محذوفين لشي واحد مثل لبيت زبديس ولو
او ينذر واحد منهما ليس بمتعلق للمواعدة لان الوحي سر عود من الله تعالى لان موسى والحجج بالبعث
وانما يصح ذلك في قراءة وعدنا اي وعدنا موسى وفي اربعين ليلة واجب بوجهين احدهما انه على
حذف مضاف يكون من الجائنين ونسلك الى الاما من الامور ان اعدناه ملاقاته اربعين وانما يكون
من الله لاجل الوحي ومن موسى لاجل الاستماع وثانيهما انه على اعتبار التمسك في الفعل يعني نكحوا عدنا الى
فعلين متعلقين بغيرها واحد من الامرين اي وعدنا نحن وحي اربعين وعده موسى بحج اربعين يقول
باع الزيدان عا لمعني باع زيد من عمرو وباع صاحبه ايضا من عمرو وان لم يكن هناك معاكلة صدرت عنها فصح
واعترضا بان الملاقاته ليس معنى واحدا يصح من الجائنين ولو سلم فيعود الكلام في تعليلها باربعتين
بما ذكرناه من كون المواعدة هو الوحي والحجج والاستماع وما ورد من تفسير التمسك لم يستقم فان مثله
انما يتصلك ببيع زيد عمرو وبيع زيد الاخرى وكما تقول ضرب الزيدان عمرو والكلام في ان متعلق افعال عليه
ومفعوله على ان الصادق في كل منهما شأنا اخر مثل باع زيد عمرو واما باع زيد شيئا اخر وليس كذلك
بل معناه ان يصد رهنما دفعة معا ولم يشارك في البيع والشري باي بيع واحد وشري اخر واجب
بان المراد الملاقاته وملايكة الوحي اولى به وبين ما ثبت من انما من الاستماع والكلام ونحو ذلك في تعليلها
بان يقع في رهنما واما موطنه الاخر اي بعد الانقضاء من غير نزاع وما ذكرناه من كون المواعدة هو الوحي والحجج
او الاستماع اخذ بالحاصل لا بيان للاعوار وما ذكرناه راجع اليه حقيقة او تقريرا وما ذكرناه منافسه
واهيبة مع حديث سلك الفعل والنظر ببيع الزيدان عمرو ليس في ذلك حجاب بان اربعين مفعول حقيقة
او تقدير او المفعول به منزول اي حري بنية ومن موسى مواعدة متعلقة بالاربعتين بان يقع في رهنما حقيقة
او تقدير او موطنها في ان يكون المواعدة من كل منهما شأنا اخر وذلك ان المواعدة لا تقضى الا بواحد
مشتركا بين الطرفين اعني على المفعول الاول مثل وعدت زيد القتال او امرت لكل واحد منهما متعلق
بالطرفين مثل اعدته الارام واعدت القبول ولا يصح الاختصاص على اعدته الارام لان المواعدة تقتضي
المنعقد من الوعد والمعاكلة استكمال او شايخ ومثو ان يكون من احد الطرفين فعل ومن الطرف الاخر
مقابلته مثل بايعت زيدا على ان يبيع الشري فعلى هذا يصح ان يكون التندير واعدا موسى
الوحي والحجج ويكون هذا سلكا من غير تنديريه مضاف ولا ورود اشكال في كيفية جعل الملاقاته وتعليلها
باربعين وفيه نظر اما او لا فلان المواعدة لم تقع في الاربعين بحقيقة والتقدير ابل بعد ما واما انما
فلان الاشكال ليس الا في انه كيف يصح واعدا الارام فواعدت القبول من غير ان يكون في الاول
منه وعد في الثاني نكح فان المعاكلة تقتضي المشاركة في اصل الفعل في كل واحد من افراد الاستيعال

انما هو قوله او

في قوله

على
توبه

في قوله

بل الظاهر وعدته الارام ووعدت القبول ولو اريد هذا كان فاعل بمعنى فعل الكلام انما هو على تقدير
ان يكون فاعل على اصله ومع لا بد من الفرق بين واعده ووعدته في المثال المذكور الاتري انك تقول
في خادعت خذ عان خذ منك وخذ منه ولا تقول خذ عيانا واما ثالثا فلانة اذا قدر واعده
الوحي يورد الاشكال في انه كيف يصح ذلك ودفع الباب على ان يكون لاجل الطرفين من الاخرين
مثال جاذبة الثوب ومنك جذب الثوب ومنه جذب شي او واحدة الثوب والعنان منك جذب الثوب
ومنه جذب العنان وان اريد ان المعنى انما من غير تنديريه للمفعول فهو الوجه الاول بعينه ولا كلام في صحة
لولا خصم ما في الكلام البه جليل اربعين طرفا واما مثل بايعت فاعل المبايعه متشارك ومقابلته
في امر البيع والشري مشتركة بينهما ليصح معناه بالعارضة فريد وفردت كرون ومنه مبعوث واحد
بسته المعاملة والمضاربة والمزارعة ونحو ذلك واشد قبائل في تبايعات فان فاعل وتفاعل
لا يفرقان الا بان فاعلا على حجة التشارك والاختراع في اصل الفعل وفي فاعل حيث الاستناد
الى احدكما والاختراع على اخر ولهذا كان من سباب النعديّة فان قلت فطال الكلام فاحقيقة الكلام
قلت ان اربعين ليلة في موقع المفعول به باعتبار ما يتعلق بهما من الاحوال والافعال الصالحة
لتعليل الوعد به ويكون من الطرفين وعده متعلق به الا انه من الله الوحي وتسريل التوراة ومن موسى
الحجج والاستماع والقبول وكذا الكلام في كل موضع يخص اختلاف الطرفين في باب المعاكلة واما ان يورد
المفعول الثاني مثل جاذبة الثوب وفادعة الحديث ويراد بتعليل الفعل في كل من الطرفين شي
اخر او يطلق فاعل وراود من طرف اصل الفعل من طرف مقابل فانا نرى من عمدته
من يوضحه يعني ان الضمير لموسى والمضاف محذوف الامر العظيم استغنى عنه من الاشياء المحذوف ذلك
مع قرب المشار اليه اذ ان شكرا جدا بالحاصل من سببارة لعل وعده لا يقع ذلك لان ارادة سطر
الوقوف ولم يقع فعمل على كيشكروا وعلى كونه في صورة من يوعده الشكر وان لم يتعلق به الارادة
او التورية والبرهان عطف على قوله الجاهل بين كونه كذا بامته لا وقرنا ما يعني كما يحتمل
التقارب بحسب الاوصاف يحتمل التقارب بحسب الذات ووصف الاتزال على من ابتداء في سوال التوفيق
بالام في الكتاب والفرقان في هذه الالة والفرقان خاصة في قوله الفرقان وفيه وذكره وجوب
ان اسم الكتاب والفرقان قد جاز ومهود اض كما ملحق بالاعلام في حق كل مني بخلاف اسم الضياء
والفرقان او الشرع عطف على البرهان ومثاله ان ينتقل الرجل منه واما حيلة
في نقل بعضهم بعضا فنحو حيث جعل المقتول نفس القاتل لما يلهما من التعلق والاتحاد في الاعتقاد
وقوله وقيل امر تنبيه جليل لهذا الضياء شبه سحابة على الارض كالخا والاحسان ان يجمع الرجل
ظهوره وساقية اوسده والاسم الحيوة وتذنب الى الجوة لما يجي به والشيء اجمع شفه بالفتح ومثاله
العظيم والشهيرة ايضا البين فبها الشعار عن السيوف اذا كانت سيوفهم السكاكين العظام
اما الاول لسببته لا غير الى اللعطف على ما قال ابن الحاجب في قوله الذي يطير
فيغضب زيد الذباب الغاء انما هي بها لسببته لا للعطف ولو اراد انها ليست لجر العطف
مع السبب لم يعبه في الجواب عن وجوب الضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه على انه لا ضرورة منها
في عطف الامر على الاخبار اعني انك ظلمت يعني ان مره لسببته ومثاله في كونها من مفعول موسى كانه
قال او ظلم فربوا الثانية للعطف والثالثة للعطف بحمل وجهين احدهما ان يكون جزاء

تبيين

في قوله

في قوله

في قوله

الطرف الاخر

المقام

تبيين

في قوله

شرط محذوف اي ان فعله قد تبارك عليكم واني بلطف قد ليصح وقول الفاء وان الله في قول موسى صلوات الله
لا لا معنى لان يقول الله لم الان ان فعلكم قد تبارك عليكم وثانيهما ان يكون عطفا على محذوف
اي تبارك عليكم بارككم ويكون خطا ما لم الله لم على طريق الانكسار من الغيبة الى الخطاب حيث عبر
عنهم بطريق الغيبة بلطف قومه ومذامع وصورة قد خفي على البشر حتى تسمى ان الراد الانكسار من
الخطا الى الغيبة في ثبات حيث لم يقبل قينا على ما هو مقتضى الظاهر وان لم يكن بعد وقوع التعيين
الخطا وسدوا ان سلكنا كونه انكسارا اذ قد وقع لفظ بارككم في كلام الله تعالى بطريق الغيبة لكن عبارة الكتاب
يشعر بما ذكرنا واما صريح بقاء على باب لانه لم يسبق له في كلام الله ما يرجع اليه بل في قول موسى عليه السلام
ولو كان ذكره ابتداء الشروع في التفسير لكان انساب ان يقول عند بارككم من انكسار والتناوب في
الان الراد بالانكسار عدم تلازم الاقواء والاعضاء ومثلا في التمييز بالاشكال المختلفة حتى عرضا
غاية نزل العبادة خلقتهم جمع خلقه غمط الغيبة بالكسر والفتح ليعبروا صغرا ولم يشكروا
فلما يقولون السبعون شروع في تفسيره اذ قلتم يا موسى وهشل كان هذا في حقايق الكلام فيه
اختلاف يعرف بالجمع بين ما ذكره منها وما ذكره في سورة الاعراف كان الذي يرى بالحق
اشعار بان هذا الاستعارة اذ حقيقته يحتمل في الصوت وفي هذا الكلام إشارة الى قول
لن نؤمن لك حتى وان لن لنا كيد ولا يقال ابتداء لن اقم بل اقم اثم لن اقم فكانهم قالوا لا تؤمن لك
حتى نرى الله هجرة فرد عليهم موسى ذلك مرة بعد اخرى فاجروا فقالوا لن نؤمن عليك ان الله
عز وجل اذ كان النبي لا يؤمنوا اعتقدوا بآياتهم الا بعد بيان حجة الرد ومذايل لعل ان يؤمنوا لم يكن
سبب كذب الرواية بل علقوا الايمان بالرواية في الدنيا بعقبا وعنادا ومذايل لم يؤمنوا ولم يصحبه
عدم الرواية والبعث بالطلوع وموسى عليه السلام لم يكن حقيقته ان كانت تلك الرواية واهل ذلك
اجل ومثل كانت صفة التي هي عيشة في جبال صغتهم التي هي الموت لم لا في كلامهم والظاهر
يشير الى رشح القول بان ما ذكره من انكسار في قوله او نعمة الله التي كانت كما في الصفة
والظرفان اعني بعدوا واستعملوا في شكروا وقدر يروى اذ اريتم وتوسيل لوجا الشكر وكذا انهم النعمة
موتكم الايمان وتعلقت بما لا يكون يعني ظلموا الوجه دالة ما ظلموا على هذا المحذوف انه
نفي بطريق العطف تعليق الظلم بفعل واينته بفعل او هذا يقتضي ساقية اثبات الظلم ارجا بفتح
الهمزة وكذا الرواية يا حياء المصلحة قزية قزينة بيت المقدس وكونهم لم يدخلوا بيت المقدس لا يقتضي
كون الباب باب بيت المقدس لا يحاكي تغير كنه باب الغيبة خبر مبتدأ محذوف
يدل على جلال المشكك انما لنا اذ الخطاب اي امرك وسياكل بارنا حط ان تحبوا عبادنا ونونا ولو كان
مذه المصادر منصوبة في الاصل رفعت للبيان انما عمد بان يحيل منها خبره متعلقة مثل المحذوف
وسلم عليك ليكون في معنى الاصل اعني المحلة العينية ولا يريد عليها الا بالدلالة على الثبات
حيث ان يقال عناحطه او محذوف لانه لا يودى معنى الامر فلذا استشهد بالتثنية اعني قوله شكروا الى عمل
طول الشري باجل ليس الى المستكن صرحه فيل فكلما يمتلي لظهور ان المعنى اصبر صبرا جميلا مع ان السند
امرنا وشانك او مطلقا منك ومن قال في الآية ان التقدير امرنا حط اراد امرنا على شانهم
لا امر الله ليعبروا في خبر قوله ولا يترتب بغيره كخطا لم عليه اذ لا ينشيط ان يكون قوله تسمير في هذه الرواية
مع الوفاء بالوعد سببا للفرقان ولما تبدل هذا القول فلا ينشيط الاشكاف وهو انه كان المحض التقييد فلو
بالوعد

فعلتم

أخوه

سفن

او

على ما علم من الروايات والابود وذلك ليكون متول القول مجله مقيدة وتحقق انتقابه
يعتبر لو احيى لا يصح فعله بعد من جهة المعنى اي من كان سيرا الى ان قوله سيرة الحسين
عطف على قوله بغيركم ولم يحتمل لوجود السين واثر هذا الطريق ليبدل على ان يعقل ذلك البتة
امروا بشرك معناه التوبة هذا على التفسير الجشاد دون ان يتعدا امرنا حط ليس البديل
منه بل من بدله فحذو امنا على حذف الصلة اي هذا القول قولنا بغيره والباء في المتروك
بالسقياء هو الاسم من سقاء العت والتفط والتفط قوم يربون بالبطنج بين البراقين والورد
نحوه في الحصيد وماء بكذا غاية به وسببه اليه في قوله اي قد اخرج بالشرب كان من الحنة
اي امنا من قبل هذا بعد جدا والصواب من المعنى الحنة يعني تجر الايسر وهذا صفة العصاة سيما
فيه المصنف والحيل على الحار ان لم يحسن في العصف في محطولة عشرة اذ رجع البعد
ومع على هذا العلم في الفاء الضميمة قول الشاعر قالوا احسانا قصي ما يرا دنيا ثم القبول
مقدحنا احسانا فمن على التقدير الثاني وفي المفتاح على التقدير الاول والاكثر على التقدير
فعل هذا الاشارة الى التعليل محذوف ووجه فصاحتها ابتداء ما عن ذلك المحذوف تحت
لذلك لم يكن بذلك الحس مع حسن موقع ذو في لا يمكن التغير عنه كمن في حذف كنه قد بعض نقصان
واما ما يقال في وجه فصاحتها من الدلالة على ان المأمور قد امتثل من غير توقف فظهر اثره
وعلى ان المقصود بالافعال من ذلك الاثر لا الضرب نفسه والاياء الى ان السبب الاصل هو اموه افضل
موسى صلى الله عليه وسلم فانما هو في مثل هذه الصورة خاصة كل الناس ما ذكر من شذوذ
الهمزة انما هو مع الهمزة كالاناس الامتناع واما بدونها فثابت في جميع قمارز قاضي
الرزق لبعض الرزوق وفصله الى العلم نظرا الى محطوا الى الماء نظرا الى اشربوا ولا فنية على الاول
الان بلا حظ ما يستحق من قضية تظليل النهار وانزال المن والسحاب وعدم التوض لذلك في هذه
الغضبة فسر بعضهم الرزق بالماء وجعله ثوبا بالنظر الى ما ثبت منه ومثله ما عطفه ولم
يرضه المصنف انما اوله فلا بد لم يكن اكلم في السيرة من رزق ذلك الماء وباراه واما ثانيا
فلا يجمع بين الحقيقة والحجاز ولا يندفع يكون من لا ابتداء دون البعثة لان ابتداء الاكل ليس
من الماء بل مما ثبت منه بل الجواب ان من لا يتعلق بالبعثين جميعا واما ما عطف على المحذوف
اي قمارزق الله واشربوا من رزق الله فلا جمع وفي قوله قمارزقكم الله لا بد من تقدير
عائدا الى الموصول اي به او منه لانهم كانوا اسما من يعني ورد الكلام نهيا لهم بما كانوا
عليه والافعال متكررة كهي كيف ما كان والحال متعلق بالفعل اي تبادكم في النساء في
حال الافاد ينبغي ان لا يكون او بالتقاي الطلب في حال افادكم ان تبادوا او بالتحليل
الحال موكلة على ما يوم قلاهم من حوائض فيعبروا الاشياء الى عكم اجلم اجموا كرموا فباد
تعودناه ويجوز ان يريدوا ويريدوا على الوحدة النوعية باعتبار الاشياء بوصف كونها
نوعا ليدل بخلاف كونها من طعام اصل الفلاح فانه تجرد اصنافه يخرج لنا
اي من الخفاء الى الظهور ومن الطعام الى الوجود في الصحاح القوم الثوم وقال المحظوظ قال
بعضهم المحض بعد شامته او يخرج مع الهندس في البطيخ والاكل الثوم لا يحطه وان كانت من الثوب
كالعندس زهير القوي رجل من اميل القران منسوب الى موضع في الصحاح البرقيته ثاب رذون من

على

بدلوا

اسل

ما لا يجوز

عكرهم

الطبع

فعلية

كتمان والغزو والهدى ضرب من نبات مصر وقيل هو الذي يدق الذئب يرقعه
اهبط امصرا على اراوة الغزل اي فزعاموسى فاستجنا وقتلنا امينطو او اسما الموضع قد يعبر من
الكناية فيذكر وقد يعبر من حيث الارض فيقول ومصران جليل علما فانما باعتبار كونه بلدة قاصية
مع وجود العلية والتأنيث لتكون الوسط واما باعتبار كونه بلدة فلان تأنيث وان جليل اسم جنس
فلا سلب وسواء بقوله تعالى ادخلوا الارض المقدسة يعني الشام وان جليل معرب مصرام لما جاز
الضرب لعدم الاعتداد بالجمع لوجود التثنية والتصرف او لعدم التأنيث قال الجوهري مصر
المدنية الموقوفة بذكر وبؤث عن ابن السراج والمصري واحد الامصار او الصفت عطف على
جعلت يعني ان في اللغة استعارة بالكناية حيث شئت بالقبية او بالطين وضربت استعارة بعبية
بحقيقة لمعنى الاحاطة والنموت لم او اللزوم او اللصوق بهم ولا تخيلية ومما يخامر في بعض العهد على الوجهين
فالكلام عن كونهم اذلاء مصاغرين مما يقال المراد ان الاستعارة اما في الذلة شيئا بالقبية في كنيته واثبات
الضرب خليل واما في الفعل اعني ضربت شيئا لا لضاف الذلة ولزومها بقرع الطين على الحائط فيكون
تقرعها بعبية مما لا يرتضيه علما البيان للرب الذي يقرع بالقم ليرق وطين للرب واللازب الثابت
وجه ومنه جاز الشئ ضربه لازب والموقوفة سواء احتمال النقوض في الرجل بالكلية في النقص فلا ومنه
التراب وبافلان سنان حمار كقوله والحلقة مصدر حلق كذا بالقم صار خليقا به
بغير الخلق الطاهر ان اللام للجنس والمعنى انه باطل محض مظهر في اعتقادهم ايضا كما في الواقع ونرى المحسن
تتميد العزم كالنكرة في قوله بغير حق على ما في ال عمران وقد يحمل اللام للبعد اشارة الى ما عديم من الحق
الذي يرون به ويعتقدونه ذلك تكرر للاشارة فعدا الى بيان آخر وصرح بقوله
مع كقوله ليدوم ان هذا الضرب عن السبب الاول بل كل منهما سبب بالاستفلال ولذا اعاد الاشارة
ولم يعطف احد السببين على الاخر اذ ربما يتوهم ان السبب اجتماع الامرين وبالحكمة فالسبب الاول هو الكفر
وبجوز ان يشار بذلك الثاني الى السبب السابق وهو الكفر ويكون البناء في بناء عصبية السببية فيكون
بيانا للسبب بالغة في وجوب اجتناب المعصية والاعتدال لهما تنصبا الى الكفر بالايات
والقتل للانبيا وسما من شيع التبايع او للمصاحبة اى ذلك الكفر والقتل كائنا من العقاب
والاعتدال وقد كان كاملا في السنة فكيف وقد انضم اليه ذلك بالسنة من غيبة
مطاطاة قبيذ ذلك ليدخلوا في عداد الكفرة ويتطوهم فيصح الابدال والخبار بان من آمن ثم
ايما خالصا فله كذا ومع جمع نفاق الصواب وهو لان الضم للفظ وفي الصحاح جمع نصرته
ايضا قال فكلنا مما فرقت راسها كاحد نعتهم لم تحتف افر من كتمان نظرنا الى الخطيئة
الاتاس سجد البغى والسجد طاعتهم لانه لرايه ومكذاعن الى محمد وسجد الرجل طاعا راسه وانما
فراسها في البيت من نوع فاعل السجد تحتف الى الشئ مال اليه وتحتف اسم يصف اناسا جدا جدا
عقبة الاخرى واليتاني يضرب الى اللباغة وذلك للدلالة على انه منسوب الى ذلك عرتوب
لا محذور موصوف بالبحر وفي الصحاح لم يستعمل يضرب الى الالباء عن النسبة وتيقال تفران قرية بالكلام
اليها الضاربي والنصير لا موبدل البعض لان من حقيقة من هؤلاء الكفرة بعض
منهم فان قيل كيف يكون المؤمن الخالص بعضا من المنافقين والكافرين المجاهدين قلنا
المراد ان هذه الايات بعض من تلك ولا يلزم بعد احداث الايمان ان يصدق عليهم ذلك الوصف

كناية

صار

كلمة

ان صلت

والفاء لتضمن معنى الشرط سواء جعل من آمن بدلا او مقبلا ذلك لان اسم ان و
المعطوف عليه لا يتضمن معنى الشرط لعدم السببية لا خرافة التضمن في البديل الذي هو المعصية و
ما ذكر من كون من مبتدأ جوده فليحس بان جعلها موصولة اذ الشرطية خبرها الشرط الجزاء
الجزاء وحده واذا جعل من مبتدأ فافرا اذ الضمير وجهه نظرا الى اللفظ والمعنى وكان ينبغي ان
يبين وجه تسميته هذه اللمية وما قبلها من ضرب الذلة في اثبات تحديد النعم اسطرادا
من المصارف مع احد وهو التعليل وكل امر شاق وكان جعل لهم بعد هذا الشرط الجزاء قبول واذا كان
احتيازا لمكان يكون في الامم السالفة مثل هذا الميمان في رجاء منكم يعني ان تعلق
لعل يخذوا واذا كروا فالتزج على حقيقته كونه من العباد وان تعلق بالقول المحذوف
فما رعن المرادة على ما من لا سقالة حقيقته على انه تعالى ويجوز على هذا ان سقالت المحذوف
المحذوف معنى يخذوا على ان يكون قيد للطلب المطلوب و احتفظوا كانه يريد ان
لذكر معنى يشتركا فيه ذكر اللسان وذكر القلب او يشير الى انه يخل ان يكون من ذكر اللسان
او ذكر القلب **قوله** مصدر سبقت ليعلم ان اعتدالهم كان في ذلك خلا في ما لو قيلوا عندوا
في يوم السبت فاما في بيت صوت من باب التنازع وجعل كان زائدا او فيها ضمير اللسان
لا يؤدى المقصود شرعا اى ظاهرة على وجه الماء وفي الصحاح جيتان شئع اى
شارعات من غمر الماء الى الجدلة بالضم اى النهر التي يكون في موضع كثير الكلالا وشرعوا اليها
الجدول قيل اظهروا من الذين كذا بين وما نحن بعدد وجعل الجدول كالشمارع
المنتهى اليه وليس من الغلة ولا حسن اشروعوا من شرع اليها بيلي الطريق واشترعوا وشرع
القول اذا كان بانه على طريق نازح خاصين خبر اخر اذ لو كان صفه نزع في السببية
من الميم كما بين يدىها وما قبلها على اشتعارتها للزمان واقامة ما وقع من تحقير
المشايخ في مقام العظمة والكبرياء ومعنى لمن قبلها السابقون الذين مضوا وكان في كبرهم انه يكون
نك المسم فاعتبروا بها وصح الغالة ان جعلها نكالا للفرقة جميعا انما تحقق بعد القول والسبح
وبجوز ان يراد بما بين يديها كقوله المسخنة من المعاصرين لان اللفظ يبنى عن القدر و
كون الجهة مزانية لجهة من اضيف اليه اليد واللام على الوجهين لليلة ويجوز ان يكون للعدول
جريا على صلها والكال معنى العقوبة لا العبرة اى جعلنا المسخنة والمتاحزة عنها يعنى السخيات
البالية انا رعاها وما فلا ذنب منهم بعد المسخنة والحاصل ان المراد ما يكون بعد المسخنة بحسب
النبات والبغاة لا الصدور والحدوب ولا تخفى ان قوله وهو عطف للمقنع لا يلائم هذا
المعنى فلذا لم يرتضه فتعلقه بنواحيه الصواب بنوعه كانه ساير كتب التفسير
وكما قال بعد ذلك فتعلق فلا في وثلا في لابن عه ومنهم من لم يجوز السهو على المصنف فيقول
الكتاب الى فقتل ابنه بنواحيه ليرثوا السخ ويدفعه ما ذكره احد النسخة ولم نورث قابل بعد
ذلك لانهم لم يقتلوا المورث فقتل صديق يروى للابن ويكون قتل الابن بعد موت الشيخ
ورد بانه لا معنى لذكر السخ في اجتمعت العصاة انه كان رجل موصوفه بنوعه
ليروى وقل المعنى قتل ابن السخ بنواحيه ليرثوا السخ اذا مات ويدفعه فضله
لم يورث قاتل بعد ذلك وانهم جاؤا بطالبون بدينه

فتبرك

موت

الذي نزلنا هذا كتابا

الذي نزلنا هذا كتابا

سليم

طلب

عن بعض النسخة

قبل

منه

قوله

له يوم ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

اشارة الى ان التحديد كالمفعول من المبتدأ والخبر كجعل وصير فوضع
المصدر جنرا عن الجماعة فاحتاج الى التاويل بالحد في او يجوز في المفعول او في الحكم
فان كان في هذا معنى فاما في مقام التبليغ والارشاد والجواب عما رغب اليه من
العضد فله في مقام الاحتمال والمفهوم من خبرهم بعد اب الهم فاما في
سؤال عن حالها وضعها لان ما يكون طلبا لسرور المسموع عن مدلول الاسم وهو حقيقة
المسمى او وضعه مثل ما زيد وجوابه الفاعل او المكرم او المخوذ لكن على ما سيجي في مواضع
من هذا الكتاب وصرح به في الغياح والحد لان معلوما في تعيين الثالث ووجه السؤال
انهم سمعوا البعثة صفة ليست من شأن جنس التعريف وهي ان يحى المولى بضرب بعض منها
فنجبر او سألوا عن حالها وضعها اما اذا اريدت معرفة من جنس التعريف على احسان المصنف
فلكان النجى ونوع مدلول ان مثل هذه البعثة لا تكون الا محبته وقد يتربى بعض
المذاهب ان كلمة ما انما يكون سؤالا عن الاسم او الحقيقة وان السؤال عن الصفة انما يكون
بكتفي او اتي فزعموا ان ما ههنا اقيمت مقام كذا او اتي اياها في هذه السورة كانهما نوع او فرد
مخصوص لهما او صان خارجا عما عليه جنس البعثة **حاف** بالضم ويدل به بالغية
اسم الله وكانت سودا حبيبه بحوالها من مرداس السلي ويصفها اعطاه الضيف بالكرم
والعزال والغرض اسم المسنة ولذا لم يوت بالباء وانما تشاق وتقوم والمضى بالتحريك
المراه من الحديث والمسنة فالبطريقا فخاص كذا عهد من فداها وهن كذا كالمادة
منه زخرف حسان مواضع النقب الى عاني غراف الوشم صارت من البعيرين **طوال**
مثل ترواق الكواكب في نواحي بين البكار وغوث النجبة اللون والوجه اراد بالا عالى فانق
المنكبين مما يظهر للنفس فاذا احسنت فخيرها اول غوثي الوشاح كانه من السبيا اي وقية
الخصر والبكرين جمع بكرة ومن كل حلقة من سوار وخلق ال ومحميا وحقب الخيال كناية عن
سمن السافي واراد بالمثل ما يستر الغنى من شللك الوب خطه وطوله كناية عن طول
الحنق والناقد الكوفة اللينة والعود اي اذ ابل الوجه اراد تشبيهه اعان فبن باعاني
الطبا وقد عوت صارت عوانا **كما** جعلوا فعل نايبا يعني يجوز ان يكون باسم الكا
عن اشيا ككثرة باعتبار كونها في تاو وذا كرو ما تقدم كما يكن عن افعال متعدي شائعة
بلخط فعل وقد يمتد في مثال واحد وقد يقع ضله في الظهور الا انه في اسم الا سارة الكثر
داشهر فحل الضمير متغيرا عليه لا مستغنى عن ذلك ولها قال في رواية اردت ذاك واروفه
بلغت ويكن على عادة العرب تحجيرا وتبنيها وفي الاساس من سوت طبع وفسح حوت
وتنه لونه توليع وهو استطلاه البلق وقال الاصمعي اذا كان له الدابة ضروب
من اللون ان من غير بلق فذلك التوليع ووقعه جعله مخطا وقيل يرد بان مثل افراس
الابن اي افراس طول الظهور والاعناق مثل جبال الغيب **والذي** جنس
منه اي من وضع اسم الاشياء مع امركه وتذكيره موضع المعصية مع تذكيره موضع
الموت وفي من سبه شابه ببعض هزم من عطفه تحريك من نشاطه وكذا ذلك من بعض
الحفا فله معناه والذي حسن هذا الكلام من رويته وهو يفسر الصبر باسم الاشياء

منه على سواد في بعض نظام الامم كمنه على سواد في بعض نظام الامم

الناكدة

المرس

البيضاء

الناكدة

المرس

البيضاء

الناكدة

المرس

البيضاء

الناكدة

المرس

البيضاء

الناكدة

المرس

يعني ان تقنية اسماء الاشياء والموصولة وجعلها ليست على قانون اسماء الاشياء
بان يلحق باواحدها الف دون وواو دون بل يوضع صم مخصوصة وكذا يتبين
لحسن بالحق التاويل فيها لم يجوز في اسماء الاشياء ويدر او بالمعنى منها ما يراد بالتسمية
والجمع وبالمعنى ما يراد بالمعنى ولذا اجاز التغيير بلفظ الذي عن الجمع وان كان لنا وبل
كما سبق **اي** ما يورونه فيديهم ان المراد انه مثل لا يخفى عن نفس عن نفس
في حذف الجار والمجرور ومفعلة او تدريجا او انه من فعل التدريج حيث حذف الباء واول
في الضمير والظاهر من العبارة انه من فعل حذف المنصوب من اول المرس لان حذف
الخار قد ساع في هذا العمل وكذا استعمال امرته كذا حتى لحقت بالافعال المتعدية فامحوا
وصار ما يورونه في تدريس يورونه ولذا جعل يورونه به هو المعنى دون التدريس
واما جعل ما حصر به المصدر بمعنى المفعول اي الامور يعني الامور به فقليل جدا وانما
كثرة صيغة المصدر الوارث السديد الصفر من الورس ثلث اصغر يصنع به وكذا كل ما
وقع في موضع معناه السدة في ذلك الوقت كانه من جنس الخراب والهلك اصل الجماع
استعمل في السبا من المشقة ودرج كانه ذرع عليه الحمة اي ذروا المدهام في ان اصل السديد
السواد يوصف به الخفة لانه كالماء والورق من الابل ما لونه لون الرما والرمكة
ورقه في سواد وخطباني حاسوب الى الخطبان وهو المختل اذ صار في حطوط خضر
والقوان الوعران **فلما** وقع توكيد الصفر في قوله تعالى يوم ان المراد هنا التاكيد
الصانع لكن الظاهر ان مثل اصفر فاق وصفر فاق فاقعة من باب الصفة للتاكيد **فم**
السؤال ان فاقع ههنا لم يقع صفة موكدة بل خبرا موكدا على المبتدأ فاجاب **بانه** صفة
سببية ولو فاعل لا مبتدأ فافيه من مخالفة الاصل بله واع فلو كان صفرا فاقعة
وصفرا فاقع لو انها سواد في كونها من باب الوصف للتاكيد وان كان الثاني اوكد
من جهة جعل الفروع الذي هو من صفات اصغر صفة الصفر بناء على ان لون
الصفر في الواقع الصفر وان لم يره باللفظ الا مدلوله اعني مطلق اللون
وبهذا لا عيارا من قبيل جد جنة وحق جنونه وهذا معنى قوله **اللون** اسم للهيئة
وهو الصفر يعني ان الهيئة التي اطلق عليها اسم ههنا هي الصفر فصار المعنى انها شديدة
الصفر صغرها لان الفاقع عبارة عن شديد الصفرة ووجه الباطنة ان صفة الشيء كانهما
صارت من الكمال بحيث شتمت اصنافه التي من جملتها ذلك وما ذكرنا سقط ما نقلنا ان المراد
بلونها صغرها فان اطلق العام على الخاص جاز ولا حصل عدم **فم** قوله تعالى تسرطن
الظاهر انه ليس من كلام علي رضي الله عنه بل تعليل لما روي عنه **فم** قوله تعالى
يعني قد جاز في الابل ان يقال ناقة صغرا ويراد سودا لان سواد ما تعلوه صفر وليس
معنى الفاقع الا شديد الصفرة فيجوز ان يطلق ويراد الشديد السواد فيصير في الابل
صغرا فاقعة بمعنى سوداء شديدة السواد فتستعار منها للبعثة وتعمل سائر جنس
البرق ولعل ان الصغرة وان كان السواد في نفسه مما يورث الهم والحاصل انه
سواد خاص له الرخا ص الكتاب الابل التي تشار عليها لا ورا حله من لفظه وانما هو

الاصح

رواها في بعض
نسخة

والناكدة

شله

الراجله والتشبيه على الوصف بالسواد وكوت البعض من الزبيب اصغرا واخر لا يدخ ذلك و
 على الصغر على الوصف بالصغرة وجعل كالتزبيب جريا عن الاول ولا يعنى انها صغرة او اوله واسوطة
 احتمال بعيد لا يحسن الا بالعطف اي واو لا دهاء تكرير للسوال يعني من جهة كونه
 سوادا عن حالها وصفها والافند اسوال عن حال البقرة الموصوفة بالوصف الاول وطلب
 زيادة البيان ووجه كونه في الموضوعين سؤالا عن حال البقرة مع انه في موقع المعقول الثاني
 ان المعنى يبين لنا جواب هذا السوال لو اعترضوا من اعترضوا عن الشيء اخذت من
 عرضه وجانبه وفي الحديث ذلك لم يعل من السوال عما ليس محلا للسوال وان سؤالا كان
 كذلك وان الامور به اوله مخرج بقرة مقلعة وانما نسخ الى مخرج المعينة بسؤالا وهذا
 يسعد ايراد الجواب اليها في واما سؤالا عن عرض الله عنه في شأن الحرفا فان كان لا يستكساف و
 الا ستر ساد حيث ساد هذا كره العناد والمسخ في حال السكر من الصلوة وذو الشامة
 وهو محمد بن علي بن الحسين رضي الله عنه الحروف بالباء قد لتبقره في العلم اي يتبحر ويوسعه
 ولا يخفى حسن العدول في هذا المقام عن لونه المشهور وانما جاء بالتذكير نظرا الى اللفظ
 وان كان الباء اسم الجلالة البقرة بل مع زعمها على ما ذكر في الصحاح ومن خرافا ان البقرة تساب على
 اعط الحمار مع خفقا بطرح التاء او مسله با و غامها فلنظرا الى المعنى اعني الكثرة الجنسية
 لو لم يستثنوا كما بينت ان البقرة يؤيد كون المعنى انما هو دون الى البقرة وكلمة ان شاء الله تسمى
 في شيا يصير بها الكلام عن الجزم وعن النبوت في الحال من حيث التعلق بما لا يعلم الا الله
 واحذر من ان يظن ان المعنى في التأييد الذي هو احرازه وكاف ولا الله ولا للمنفق
 فانه ينبغي ان يبين ما هي من الامت و قد اسأرا الى انها بمعنى غرو كما اسعها صرح به النجاشي
 لكن لو كان في حروف الحرف ظاهرا عرابها فيما بعدها ويحتمل ان يكون حرفا كما يجعله على حرف
 مثل لو كان فيها الهاء لما الله لعند تاسع اليه فابيل باسميها واما التاء فحرف زيدت لتأكيد
 المعنى والتأكيد لا يثبت في الزيادة كما مر على انه يفيد التصريح لعدم التنافي اذ يدور بها على اللفظ
 على نفي الاجتماع ولقد يسمى لا المذكور للنفي وخرج بان الفعليين صفا في قول اول اسأرا الى ان هو
 يفهم معنى كونه صفة للمنفق في العطف عليه لا المزدب لتأكيد المعنى وفيه ما ذهب اليه
 البعض من كون نفي نصبا على الحال كما وقع في تفسير الكواشي و قد ادعى البعض عباد الله بن عبد
 بن ربيعة السلمي الذي في احدا علم التابيعين وثم انهم صحب علقا رضى الله عنه وسمع في ذلك
 بفتح الله على ان لا لنفي الجنس والجر محدود في الجملة صفة في قول كانه عن نفي البذل عنه كما يقال
 الدليل حيث هو كانه عن ابات الدل له والدل بالكسر ضد الصعوبة وهو اللين واللين
 وبالضم ضد العز و من استقى في الصحاح سقيته لنفسه واسقيته كما شئته
 وادعى اوله او فخر الطبري من اعرب الخ من تركت جذاها سنة واعبر البعير
 نذكر الوبر على طهر يثني يدخ افعال من نبا السيف والولية البروة يعني انها لا يثبت
 على طهر لكثرة الوبر وتذكر اشباع الهاء في رتبة للزور و اي فصولا يعني
 انها الفا الغنيمة بالعطف على محذوف مثل ضرب فانجذرت حتى يكبر بفتح
 الباء من كبر بالكسر اي اسن و ما كبر بالضم مخاه عظم فسبت اي صارت الجمل شابة

والمنزلة الى الابد

عشر

المسئل بفتح الميم الجملد وكانوا يطلبوا جعل جزكا في فعله ما ضيا بغير قدما يا باه النجاة كنه و افخ
 في التزليل مثل ان كان يقيصه قد من قبل فلا وجه للمعنى في الا ساس خذ من شق الشيا اي من غرضها
 ولا تخترق رجوع منسوخا لا مقلدا ولا خلا في ان ظاهر اللفظ في اول الا مر بقر مقلدة بهمة
 ولا في ان الا مثال في اخر الا مر انما وقع بدخ بقر موصوفة معينة حتى لو ذبحوا غير عالم لكن
 مطا بل كن اخلعوا في ان المراد اما موربه في اول الا حرمة البقر المعينة واخر السان
 عن وقت الخطا او الجبهة ولحقها التعذر الى المعينة بسبب لنا طبع في امثالهم وكثرة سؤالا لهم
 واسكتنا فم قد ذهب بعض الى الاول مسكبا في الضاير في الا جوة اعني انها بقر كذا وكذا
 للمعينة قطع كذا في السوال فطحا للناطق والسوال انما هو عن البقرة اما حوز يد بها تكون
 من المعينة وهو مد فوع بانهم لما نجحوا من بقره معينة يضرب بعضها حيث ينبغي فطحا ما معينة
 خارجة عما عليه صفة الجنس فسا لوان حالها وصفها فوفقت الضاير بمعينة يذعمهم واعتقادهم
 فعينها الله تعالى تشد يد اعلمهم وان لم يكن المراد من اول الامر من المعينة واختار
 المصنف ان الامور بها او كما بقرة مبهمة غير مخصوصة بحيث يحصل الا مثال بدخ ان
 بقرة تكون مسكبا بظاهر اللفظ وتكون عليه السلام لو اعترضوا اذني بقرة فذبحوها
 للفتهم وروى عن ابن عباس وموريس المعترس وبه شعر قوله تعالى فاعلوا
 ما تومرون فسل بان اللوث وكو بها مسلمة غير مذلة فيوجه السوال بان لا كان الامر
 اول بدخ بقره ما رخص تاسا بدخ البقرة المعينة بحيث يمكن الا مثال الا بدخها ما فعل
 الا حوالا ول المطلق فاجا بانها منسوخا حيث ارفع حكمه الذي هو اذ ي
 فرد كان من جنس البقرة ويخبرهم في ذلك وما كان من مسكات القايلين كذا في الامور
 بها اول المعينة انه دل السيف ووقع الاتفاق على انه لم يرد امر منجده غير الا قول انه
 يكون امثالهم وانما الا مثال بالمر الا قول فلزم ان لا يكون منسوخا وان لا يكون
 امر اندخ المعينة بظهور ان الا مثال ان يقع الا بدخ المعينة اجا بان لا محل
 نسخ الا حوالا ول واسأل الحكم الى الخصوصية بتبنيها على ارتفاع حكمه بالكلمة حتى يحتاج
 الى باب الخصوصية الى امر محدود بل على انه كان متناولا لها وبغيرها معنى حصول الا مثال
 بانها قد كان فارتفع حكمه في حق ما عداها ونفي الا مثال بدخها خاصة وكان ذبحها اتسالا
 الا حوالا ول ولم يكن هذا متناولا لنسخ الا حوالا ول في الجملة ولا موجبا لكون المراد به اول
 ذبح المعينة ولا يخفى ان معنى السوال والمخصص في عبارة الكتاب بن الا طحا في والسعيد
 كما يقال ان الصفة تخصص في الكراه وتوضيح في المعارف لا العموم والعموم والقهر
 على البعض كما هو موضح الا حوالا وقد يقال ان معنى قوله على ان الخطاب ان ذلك ليس
 بنفسه لان ذبح البقر المخصوص ذبح للبقر المطلقة وامثال الا حوالا ول فلا يكون
 نجما وليس لمستحق لان حصول الامثال بها لا نسخ النسخ في حق البقر
 فاذ راعى فاحللتها يعني انه مما راعى الا حوالا في ولا حصام او كانه عنه كون
 معناه الجعق اعني بد اخضع وفيه وجوه الا ول ان البعض منكم بطرح صحتها على
 البعض فكل من العز يرضى طارح ومطرح فكل منهما من صف انه مطرح عليه

البقرة



من

يدفع الآخر من حيث انه طارح الثاني ان طارح الفعل في نفسه دفع له وكل من الطارحين داخ فطارحهما
بدافع من غير احتياج الى ان يعتبر بعد الطارح دفع المطروح عليه ونفسه نظر لان هذا لا يكون
تدافعا لان معناه دفع كل منهما الا حوله دفع كل منهما العمل مثله وانما يصح مثل هذا في المتعدي
مثل طارحنا الكلام وطارحناه الثالث ان كلا من العديتين يدفع الاخر عن البراءة لا التهمة
فكل منهما داخ ومدفع ومعنى التدافع مظهر لا محال بل لانه العدو والبلد الجلة
الاسمية قد حكى يعني كما جاء وحكاية الحال اما ضمنية كذا في الحكاية المستعمل الماضي
عنها مو اصل الدنيا والعرض وفد العصور وما لا من العظم والبضعة قطع لم
والعني فصرفه في معنى ان حذف صوبه المحطوق على ذلك شايح مقرر في الغاء العضية
في معنى وحرها فدحا وحذف الغاء العضية مع المحطوق بها بدلالة قول كذا في الحي الله المودع
مع الانسان الى ان حيوة القليل كانت المحض خلق الله من غير تاثير للضرر باللبعض
اما ان يكون خطابا معهم وضمير يريكم ولعلكم هولاء لا حرف الخطاب وكذا في فانه خطابا مع سائر الكلام
الى الا لحياء امر عظيم يجب ان مخاطب به كل من تثنى له ان مخاطب واجبه الى تقدير العقل
غير لفظ الكلام م عا فله ونظم خلا فانه كان الخطاب بملوك في البيت في زمن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فانه نظم بدونه بل معه مخرج عن الا نظام وتاويل يحقون يعلمون على
فصيه عقولكم مبني على ان كذا لم يحقون تحقيق لا صورة المدح ولكن جعلوا العدم الجري
موجب العقل كذا لم يحقون ولو قدر لهم له معقول ولم يقدروا ل منزلت الا لا زعم لم يقدروا
يخرج هذا التاويل ثم انفس ان يوحى تفسير لعلمكم يحقون عن قوله واما ان يكون
خطابا للتفكير وقوله وان من قدر يفتح ان يكون محطوفا على عقولكم على انه قادر يعرف
بالتأمل وينفع السمع عطف على اللطيف وكذا في الدلالة وبجملتها الما زى وبيان
ان من حق ولا معنى وجه تدفع عن ذلك على التفسير عليهم ومن كلام الحكماء بيان لا يعلم او
السوفى احتار لا يثق الا حسن والتحق اليها من هذا والصنيع الضلعف قوله وان الرابطة
عطف على ان من حق معنى ان في التفسير عليهم لتشد يد مع بيان ان الزيادة في الخطاب نسخ
له حيث صار الخطاب الدال على الخير واجرا اى بقدره كانت مرفوعة الحكم في حق ما عدا الله المحصورة
وهذا اظهر في الله ان الله منسوخ البنية كما قد ناوليس مراد المحقق فيما سبق انه يجهل لمن لا
يكون منسوخا ان هذا النسخ واقع قبل العقل واما قيل احكام العقل فلا يجوز له ان يكون
الى البند او ظهور اى عز الراى الله ولا حيث لم يرتب عليه فائدة اهلها وقد جاب بان
السلام يعزم القلب عند الاحكام ودخل الوقت فائدة وليعلم عطف على
قوله لما في دفع لا يحق ان يتولد منها حيوة فيه تسامح لان على تقدير
تاثير السبب وصحة التولد لا يكون تولد الحيوة من الموت بل من حسن الميت بالميت
وضرب به وكان حقا ان لا يكون العقل علمه مواجدا فهو في و
مع ان ليس حق العضة على تقدير ان صحت على ترشها ان تقدم ذكر الحرب بعجز القوة على
الامر بدجها بل بالعكس والجواب ان ليس المعنى تقدم ذكر الفصل وذكر الحرب ولا
اللفظ موجب لذلك لانى ان جاء في كلامه زيدا وعمروا كى يجب محبى كلام زيدا لهذا

في قوله الكلام

فكان الشد بسان جوارح الفيل

وعلام لذلك المعنى تقدم ما في الآية من ذكر مجموع الامر من كفى الوجه الذي هو حق الترتيب
ومع ان يكون العقل ثم الامر بالدفع والضرب على ما اشار اليه بقوله وان تعالى
انما قصير بعدد ما وجد منهم من الجبابرة وهذا لم ينل بعد يد ما انعم الله تعالى عليهم
على ما ذكرنا فليس ذلك عطف على تقديرهم لا على ما سطره ويزك المسارعة
امرا حشر سعلق به التفرع كما على قتل النفس اذ لا معنى للتفرع على الامة العظيمة ان وصلت
بها في لكسة او على حذف الباء دلالة على الدلالة بضمير معلق بوصف تعلق الامة كما سعلق
به بالاولى سعلق الصلة وحتى يبين غايته اربعة النكتة بعد الاستئناف انهما فصتان
ومن ربط الثانية بالاولى بضمير التفرع ومن صرح اسمها انما قصه واحد
ومعنى استبعاد العسوة معنى انها ينبغي ان لا يقع لوجود اسباب وقوع الضد كما في
قوله تعالى ثم انتم تتردون لا معنى بعد المرتبة كما في قوله تعالى ان كان من الذين امنوا و
لقد قست اسما من تبعية تشبيلية تشبيها بحال القلوب استعارة والعسوة قرينة فانه
لا يحسن بل يستقيم فوكي بعضهم عهد الله فهو كالجمل او اوتق وذلك كما استعان الجمل
اصل والعرض تبع على ما هو الواجب في الاستعارة بالكناية وفيما نحن فيه امر بالعكس كما
في تعريض الرياح الرياض وبالجمل فالاستعارة وقعت في الحال والعنيت تصدح التشبيه الذات
فلا وجه لا يقال ان ظاهر الكلام كون التشبيه فرع الاستعارة والامر بالعكس وان قوله
من عرف حالها سببها بالجناية اسارة الى دفع ذلك معنى ان التشبيه قريب على عرفانها
وانه حاصل على التشبيه المودع الى الاستعارة مثل الجي في جعل الكلام اسم
لحسن عطف اسد عليه ولا يكون من عطف المعنى على الجملة الطرفية وان كان صحيحا
لنصب الدلالة اي بفتحها لكون الاسم مجرورا وكذا في كل موضع نص في الرفع او النصب او الجذر
او الجزم الى حرف من النكته يرا د نفس الحركة او السكون واما الا عراب فانه نص في الى
الكلمة والمعنى تاويل كلمة الشكل الواقعة في كلام علام العيوب على الوجهين
السابقين اعني حذف المضاف وبدونه بطريق اللف والنسب معنى ان معناه على تقدير
حذف المضاف اى من عرف حالها سببها باحد السبل وعلى تقدير حذف ان من
عرف حاصد رعيه احد الامر من اما التشبيه بالجناية او القول بانها اسد وليس هذا
شكل من المنكح ولما من السامح وليس المراد ان اوجها للسك بالنسبة الى السامح ليرد
المراد من بان الى اللفظ انما وضعت ليعبر بها المنكح عما فيه لم يرض اسد
فسوة كما نفس الا اسد فسوة بالضمير نوحه سواك وجه العدو من الى حصر
لا الى طول فاجا — بانه ادل على شد العسوة لدلالة عليها بجوهر اللفظ
الموضوع لها مع هيئة موضوع للسند فيها وفي ذلك من الاما الى المعنى بيان
الزيادة ما لا يخفى ان ذكرني تفسير اسد فسوة وجها اخر له بتوجه عليه السؤل
ومع ان لا يفسد اشراك القلوب والحجاة في العسوة في بفضل القلوب فيها بل
اشراك فسوة فيها في السك في بفضل شد القلوب ووضعتها كذا اسد وازيد وانما
احكام الوجه الاول لكونه النسب بقوله انى فسدت فلو كان من بعد ذلك ولكن مثل اسد

معنى

ان

تخص

الذي ليس يعنى الاستعارة

معنى يس من لا استعارة

في عدم الاعتراف بالاعتراف
ولا اعترافا رعدة الاعتراف
والعقوب بقرينة حسن التفرع
كلا في ما اذا جعل القلوب سببها
بالكناية

والله اكثر استعجالا في التوصل وقد يرجح الثاني بان الله شديد محول على القلوب دون القسوة فلا
يغيب ان قسوة قلوبها اشد بل انها اشد قسوة وبان في التوصل عدولا عن الظاهر من جهة ان اشد
مثلا لم يوضع الا للزيادة في السدة ولم يقصد بل قصد السدة والزيادة فيما جعل لميزا
كالقسوة وقسوة القلوب زائدة وشدة بدت بالسنة الى الحجة لا ازيد واشد واجبت
عن الاول بان التميز فاعلى في المعنى فتولوا قلوبهم اشد قسوة في معنى قسوة قلوبهم اشد
من غير تفاوت الى بما يعطيه ظاهر اسناد اشد الى قلوبهم من المبالغة على ما قرر في موضع
وعن الثاني بان مثل السدة والزيادة من المعاني النسبية التي تجعل السدة والضعف كل زائد
ازيد بالنسبة لما دونه في الجملة فافترق التوصل لفظ اشد ونحوه لكون على صيغة المعصّل
وبشعره من اول الامر وان من الحجة بيات وتقرير من جهة المعنى والما
بحسب اللفظ فغطف على جملة هي كالخارج او اشد يتدفق منها الماء الكثير اسرار
بان التميز والما بها كمالا مجاز والكثرة مستغادة من صيغة الجمع ولفظ النهر وهو
المجرى الواسع والحشية مجاز عن النقيض والما بها كمالا اسم المذموم على اللان
وج فالظاهر تعلق من شبه الله بالما فعل السابقة ولم يحملها على الحقيقة باعتبار خلق العقل
والجود في الحجة اما لان النقيض واعند المخرج شرط في الحيوة عندهم واما لان الصب
والخشية على تقدير خلق العقل والحيوة لا يصح بيانها لكون الحجة في نفسها اقل قسوة ثم مبني
كلامه على عدم التباين او التفاوت بين الامور والآراء ومثل قلوبهم انما منع عن تقدير
الامر الظرف بطريق القصد والاختيار ولا يمنع عما يراى بهما على طريق القصد والاختيار
كأنه الحجة وعلى هذا لا يتم ما ذكره فالما على عمل الكلام على الحقيقة ان يحدوا
اليمان بمعنى ان يؤمنوا مستعمل في معناه الشرعي من غير ان يحتاج الى ذكر متعلق له و
اللام للتعليق او لا اعتبار معنى الماسية ان يحدوا اليمان وياتوا به مستحسن لكم في
الاساس اجابة الى كذا واستجابة واستجاب لم ولم يحملها على الصلة كما في واما انت بمعنى
لنا ان مصدق لم ان مثله لا يوجد في الفعل ولذا حمل فامن له لو ط على معنى احد
اليمان لا يحمل دعواه ابراهيم واستجابة له فلم سابقة في ذلك لان اسلافهم كانوا
كذلك كيف يطعن من المخلوق اليمان وترك التحريف بمعنى اليهود بان لغير يومنا
وبنييه على انه الجنس اليهود ليصح جعل السالطين فرقنا منهم وان كان احداث اليمان لا يصبر
الى من الحاصرين وقبل كان قوم معنى ان سماع كلام الله تعالى على الاول في قوله
كما يسمع كل احد منا القرآن وعلى الثاني من الله تعالى بلا واسطة كما سمعه موسى والتحريرا على
الاول المعتبر وعلى الثاني الزيادة فيه افتراء ولا يخفى ان فيما افتراء ساء هذا على ساءه
حيث عطلوا الامر بالسلطنة والنهي بالمسئنة وهما لا يتقابلان وكانهم ارادوا بالامر
غير الوجوب على معنى افعلوا ان شئتم وان شئتم فلا تفعلوا ولما قيل ان تقول على الوجه الاول
المحتمل لا حاجة الى جعل ضمير يومنا المطلق اليهود وجعل السامعين المحرفين من السالطين
قال لنا فتوقع جعل ضمير لغوا الجنس اليهود كأنه ان يومنا هو ضمير
قالوا باننا قتين منهم او اغير حذف المضاف في قيام القرينة ولم يجعل الشرطية عطفا

ضمير

على اسحوت لان هذه الملافة والمقادلة والتحزب لا المناقاة غير المناقاة لم يكن
محض العزق السامعين المحرفين فلم يصح جعل الضمير لهم ولا مخي ان ضمير فالوا
للعرض الذين لم ينافقوا فلذا كان على البعض الذي يوافق على غير المناقاة حسن
وافق بمراعاة النظم حيث وقع فاعل فعل السطر والجزا وساء واحدا ثم جواز ان
يكون ضمير قالوا البعض الذين نافقوا وساء اليهود يقولون ذلك لا يتابعهم و
بقاياهم الذين لم ينافقوا فصد الما ظاهرا بالتصليب في اليهودية تفاقم اليهود ايضا و
المستفهم في اتحادهم على الاول للعقاب والى كذا على ما كان يصدر عن المناقاة من
التحذير بمعنى ان يبين ان يقع ذلك وعلى الثاني لانكار ان يصدر عن العقاب بحدوث
فيما يستعمل من الزمان بمعنى لا ينبغي ان يقع وصحى عليهم الاول لا لعقاب والثاني للمؤمنين
لنحو اعلبكم نفس لقوله ليجاهو لم يبينها على انه ليس بقصد المشاركة وقوله
ما انزل ربكم نفس للضمير به وقوله في كتابه نفس للضمير به لقوله عند الله وقد
اوضحه بان كماله قولنا يدعى كتاب الله كذا او عند الله كذا واحدا لان معناه في علم الله
على ما وقع بعض الناس لان اليهود يعلمون انهم يوم القيامة مجرمون سواء جحدوا
او لم يحدوا ويترجمه على ما ذكره له وجه الجمع من قوله به اي بما فتح الله عليهم وقوله عند الله
الما ان جعل الثاني بدلا عن الاول او طرفا مستقرا بمعنى ليجاهوكم بما قلتم حال كونه في كتابكم
وهل هو تمام خبر من المصنف فيه كلام ومنهم اصوب عطف على الجملة الخالصة
اعني وقد كان فريقين يعني ان بعضهم عالمون فعايدون وبعضهم جاهلون معايدون
بمعنى كتاب الله اول ليلة تمام معنى داود الزبور على رسل
على تودة وهيفه بذكر قصة عثمان وقوله ليلة سخي ان يكون بالاضافة وهما الضمير
له ساء الوعد على ما في السخ يعرف ذلك بالناس على ويورد ان ابن البارى اسد تمامه
واضح لان تمام المخادوم لم يرد احدوها بناس الضمير والمقادير كان اصله المقادير
في الاساس الامور بحري بعد الله ومقامه ونقدس وادار ومقادير فان
فصل الى من منسوب الى اجبة العرب الذين لا يكتبون ولا يقرأون او الى الامم
بمعنى انه كاد لوتهم امم امم فليس معناه انه لا يقرأ من الكتاب ولا يعلم الخط واما
على سبيل المجاز من العبر فكثيرا ما يعرفون من غير علم بالمعاني ولا تصور الحروف و
ربما يفهم من ظاهر كلام المصنف الامم من لا يحسن الكتاب والقرأة ولا يعلم الخط واما
ان تكسر وتقرأ في الجملة وكذلك المخلص بعدد وحين ما غره واما العاري
فتقدر ترتب الكلمات بصورها المسبوقة والمكتوبة ان كان كتابا وبالمسبوقة
فقط ان كان اميا وفي بعض النسخ بعد ان تشبه الضمير معنى ان المخلص ايضا بقدر
كلامه بعد كلمة وهذا وجه كلفا والله قول معنى
الى استثناء المنقطع لان ما هو عليه من الباطل او سمعه من الكاذب ليس من
الكذب وكذا ما يعرفون بلقفا من علمهم كاذب من التحريف والافتراء ولا نهى
من جنس العلم والمعنى لكنهم يعلمون ويعتقدون به جهلا او يظنون به غفلا

خلاصة

ومعنى الكلام على ان المقصود بالضمير
على الاصح ان عليهم في الاشارة
لان الاشارة في يوم القيمة وصال
راية القيمة الى الله تعالى

هذا تفسير في بيان ان
المسبوقة والمكتوبة ان كان كتابا
فقط ان كان اميا وفي بعض النسخ بعد ان تشبه الضمير معنى ان المخلص ايضا بقدر
كلامه بعد كلمة وهذا وجه كلفا والله قول معنى

ونه على انهم في الضلال سوار حث بين ان العلماء يعلمون ويقولون على خلاف
 ما يقولون والعدام لغو ونه ولا يتحققون ومن مجاز التاكيد مع مجر من قولهم
 اصحاب المحر من التوش اشعار بان ما في مما يكتون موصولة وكذا في ما كتبت
 لكن المصدرية ارجح لفظا ومن بعد ان ان احدثم ان لنتم احدثم اذ ليس المعنى على
 المستقبال فان قلت فلا يصح جعل فلن خلفا لله عز وجل متاع السببية والترتب لانه
 لن لمحض المستقبال قلت ذلك ليس بله زم في الغاء الضميمة فقد جئت اذ اسانا ولو سلم
 فقد ترتب على ايجاد العهد الحكيم لانه لا خلف العهد فيما يستقبل من الزمان قط كما في قوله تعالى
 وما لكم من نعمة فمن الله على سبيل العقرب ان العلم على اقرار لا نفا وحقته لا يستلزم اعمى
 استواء الا من ين في علم المستقيم وكون السواء عن التعيين وذلك لان علم المستقيم وهو الذي
 صلى الله عليه وسلم حاصل بان المحقق وهو احد الممرين وهو الاقرار وفي بعض النسخ اهدى
 معنى اهدى الممرين على التعيين وقوله ويجوز ان يكون في معنى وايا ان يكون منقطع عطفا على
 اما ان يكون محاذ له وعلى تقدير انقطاع فاما سقونا في ان احدثم لانكار وفي القولون
 للتقدير معنى المحقق والتحقق وان شئت فسمي الجمل على اقرار انباء كما
 بخبر حرف النفي وهو المتصل الى ايا ما مودعة معنى انه لا يقتصر عليها لا معنى كما ثقنا ولها
 وتسمى جازية فان قلنا على هذا يكون مخاضه الحسن الدائم اثرا من غير احتياج
 الى الدليل قلت لا بل هو يجوز ان يكون ممتدا ايا ما كثيرة غير محصورة فوق ما ارادوا
 بالمعدودة من الاربعين او السبعة فلا بد للتأيد من دليل يعني كثيرة سائر
 اما طه الصغيرة لا يوجب الخلود وفاقا ونفس الحاطة بعدم النقص والخروج من
 الكثرة بالنوبة لان ذلك كاف في الخلود وعندنا المراد الحاطة بجميع الجوانب من
 العلب واللسان والجوارح وهو معنى الكفر لما اراد اكل ذاك المعنى بلغة
 مبلغ الرجال ولم يعرف ما كان ينبغي ان يعرفه وضمير عنها وبها للخطئة وانه للشان وكل الله
 مستدرا والعايد في الخبر مدلول على قوله في كونه عاديا الى الخطئة التي عنه فيها اي
 في الحية ومعنا بلغ فان قلنا ما ذكر انما يصح لو كان الاختار للفظ الماضي
 قلت وكذلك بالحي لا بد من ارادة القول ليحصل الارتباط بماضيه
 فان قلنا لوجه لتوسيط هذا الكلام بين الدليلين على كون لا تعبد ونعني النبي
 تقوم ان معنى قوله وبديل عليه ايضا ان المعنى انه يدل على تقدير القول وارادته قلت
 فصد ذكره غيب قراءة النبي لانه لا محيص لما عن ارادة البقاء فكان الصريح وان كان المراد
 لزوم تقدير القول على القرائن وقوله بالوالدين ميند اجنبه اما ان
 نقرر قدم هذا الكلام على الوجوه الاجزى لا تعبد ون لا نها ضعيفة عند ولنا ذكرها
 لفظ قبل تمام الكلام في المعطوف والمعطوف عليه على الوجه المتعار
 ويحتمل وجهان في قوله عبيد الله ولذا اصرح وقال ويحتمل ان لا تعبدوا وذلك لظهور ان
 قراءة العامة لا يحتمل ان المعنى فعل هذا لانه هذه القراءة على كون لا تعبدون معنى
 ان لا تعبدوا وحذف وضع الفعل بكون على احد وجهي بل على احد اضمالي الوجه الثاني
 انهم

كقولهم في الخطئة الخطئة فيه وكذا يحتمل كل ما في الخطئة

لا تعبدون

القول

لانه على تقدير كون ان مع الفعل يدل عن المكس في محتمل ان يكون ان ناصبة والفعل مضوي وان
 يكون مصدرية والفعل مضوي فان المصنف كثيرا ما جعل ان مع الا حروا في تاويل المصدر و
 باذكو ههنا يعلم ان لا تعبدون في قراءة العامة اذ كان في معنى ان لا تعبدوا كان يدل عن
 المكس في ويحتمل ان يكون على حذف حرف الجر وحسبي على المصدر روي على الزحاح
 حيث منع هذه القراءة وها منه ان جسي ما في الا حسن خلا سيعلى يدون الله م
 ثم توليت على طر قوله في ذكر بني اسرائيل انما وقع بطريق الغيبة والخطابات
 لا تعبدون ذلك اي السيف والاذخرا جعل غير الرجل نفسه
 اما في لا تعبدون انفسكم فصرحا واما في لا تعبدون ذلك لا والفعل بان فعل الغير عزلة
 قبل النفس لثرب العصاص يمكن اعتبار ضم في الا خراج لما لم ينف من العار والصفار
 على اقرار اسلامكم بشعر بان في الوجه المتعار الا قوله انكم انما كانت من اسلامكم
 لكن استبدت اليهم كونهم على طريقهم ومصلحتهم بهم اصد ودنا وانا في قوله ثم انتم هو لا
 الى اخره فلفظ الخطاب للماضين والاسناد اليهم فنعمة وضع استبعاد الفعل والاعلان
 منهم وان كان المكس في الا قرار والشهادة من اسلامكم لا ذكر من الا نصا والاحكام
 وذلك لم قد لم ثم انتم هو لا على اعتبار النفايس انما جاءت من قبل البيان بقوله تعبدون
 انفسكم اسان الى ان لا يسكن دما دكم وتعود لم يخرجون فترقا منكم اسان الى بعض
 لا يخرجون انفسكم وكونهما في موضع البيان لا يستلزم على زيادة ارضاء كما يقول
 رجعت تعني اعتبار النفايس بغيرها بد لا لا الكلام كاصح وفي قوله رجعت غير الوجه الذي
 خرج به تعالى ذلك اذ ارجع الى البلد او الدار بوصف ارضية لصرح بقاء العزم وكنا تعني
 تعار ذات وما ذاك الا محسب الوصف وكفرون بعض قبل اخذ الله علم ارضية
 عهده ترك الفعل وترك الا خراج وترك الخطا من ونداء اسراهم فاعرضوا عن كل ما
 امروا به الا العداة تعال مع خلفا في معقول تعال بل مذكور وهو في رتبة
 والتطير فيلسان من اليهود والاس والحرر من المشركين وكان سن الاوس والخررج
 محاربات مخالف الاوس بنى فم رطة والخررج النظر لتصرع و (ان) يكن سن اليهود
 خاضعات وقيل وانما كانوا تعالون جميعين مع خلفا ثم اذ اجا ولوا معا بل اعدايم
 وصير ديارهم واخرجهم من العلو من التويعين وصيرهم جميعا لجمع التويعين
 لان عصيانهم اسد من عذاب الدنيا بل اسد انواع العذاب لانه المعصية من الاضامة
 ولا يضر مع احد اسان الى ان التعبد في ولا مع يضر من ليس للتعبد وعامة
 الفاضل وقفا هياي ابغيم ذلك الشئ الذي دلف الباء اياه جعلنا يا بعاي مع
 المعقول بلا واسطة واصل الكلام في فغيبا جوسى بالرسول ترك المعقول وارضى لفظ من
 بعد دعاه فالت في الا ساس فغيب به وجعت به على ان اذ اجمعهم اتبعهم اياه
 اكثر من الرسول بد لا لم الجمع المعروف مع القطع بعدم الا سقوا في قبل كانا
 اويجة الله في وفيل سبعين الفا الا ايم كانا على وبن موسى علمه السله ح فجا عيسى

عليه السلام ناسخا لشرخته فلذا احض بالذكر والسوع مخناه السيد
 حريمه صليل احوال الصبي بدمه الذين من الوجدان الذي يكثر زياره والمريم من النساء
 التي يحب مجادته الوجدان لعط عن مستحق من رايهم اذا فارقا وكثر ولا يستعمل الاله
 الغني يكون مفعلا لا مفعولا ولا الماده اعني مريم والصعيد للصلب السيد موضوع للذي
 شئت والجمهور على ان مريم في الاصل اعني فلا يعتبر استغفار وعلى العبد من سببه ينعى الصوف
 بسببهم اول سبب واوله البيت فاسم جنس فلذا استغفار والصلب الضال هذا اسند الى سدم
 مجازا وهو السدم وغلب اسم واد وكان من صفه العرق اعبر التا شئت وبالروح
 المقدسة يعني ان العقيد بهذه المضافه الى تلبس الوصفه ولا محاله تكون اضافه معنونه لا دون
 اللام فلذا يكون العلم ما ولا يواحد من المسمين له على ما قرر في مقرر الحرام وكبح ولا حاجه
 بل لا صحة لما يقال ان مريم في الاصل وصف بالمصدر مبالغة كرجل عدل ان اضاف للموصوف
 الى الصفه وقوله فوصفه بيان وتفسير لقوله قال دروع حبه وتا شئت الصبري وصفها و
 تذكيره في وصفه مع كونه عابدا الى الوجود مبني على ان المراد باله قول الوجود الاله نسا نة واما
 عيسى نفسه وقوله فكرا حبه لانه لم يصفه متعلق بوصفها بالقدس ومبني الثاني على ان مريم
 لم يخصص وقوله وفيل يجدر بل على قوله بالروح المقدسه والمعنى سروع في تفسير
 احوالها كما يعني ان الفاعل عطفا على الكلام السابق اعني ولقد اثبتا موسى الكتاب الى اخره وقد
 عبر عنه المصنف بقوله ولقد اثبتا يا بني اسرائيل اثباتكم ما اتيتم والعهدة متوسطه بين
 المعطوف والمعطوف عليه للتوبيخ والتعجب بالنظر الى ما دخلت مع فيه اعني المعطوف بالمعنى
 للتوبيخ والتعجب من توثيق مثل هذا العقل على ما سبق في جواز ان يكون عطفا على محذوف
 بعد التبرع على ما في السابغ فيما بين الخوينين في مثل هذا الكلام استبعاد المتوسط التبرع
 بين المعطوف والمعطوف عليه ابقاء الحق الصدارة والمحدث الذي هو فعلتم ما فعلتم
 يجوز ان يكون عيانا كما ذكر بعد التا وتكون العطف للتفسير وان يكون غير فعل التبرع
 التبرع وانتم المعنى يكون للحقيقة التعجب ولذا لم يسمي على ما سلك في التفسير
 المعرفين ومعنى تعادى سا حبه من عاده اللسعه اذا اثبت لعداد والعداد احياء الوجود
 لوف معلوم كانه محاسب صاحبه ايام الا فاقه فاذا اتم العداد اصابه وعداد السلم سعيه
 ايام ما دام بها فلي هو في عوده والامر عن مستطيل في العلب اذا مات انقطع صاحبه و
 الكلام على حذف الفاعل الى عادته اكله حشر مخناه جنس المستند اعني هو و
 عطفه بغير مقدم او حال نعم الذين علقوا هذا ليس بلام من الرد عليهم
 لا نعم ادعوا عدم ملكهم من يقول الحق فرد الله عليهم بان ليس الامر كذلك بل انما لعلم الله
 وحده سبب انهم صرخوا العذرة والاله رفق فخلق الله في قلوبهم ولو صرخوا الى الاله بان
 والهدى لخلقها على ما جرت به عادته نعم كاذبون فيما ادعوا من عدم الاله سبطا عنه فانه
 لا نزع في قدر العبد وانما النزاع في تأثيرها واما ما يقال ان ادعاء عدم الاله سبطا عنه
 اذا كان علق الله تعالى كان فعله له لا لم يتصدق ادعوا من عدم نفسه عدم التعريفه
 بين الفعل وخلفه ونوعهم ان من خلق الكفر ملكه يكون مصفا به وذلك جهالة عظيمة

ادخل في الصفة اعني في فعله

عطف

الملك

وما يزيد لتأكيد معنى العلة لانه فائدة لاث ما في جزها لا يتقدمها ولا نه وان
 كانت معنى لا يومنون فليلا فضلا عن الكفر لكن ر بما يومن سببا لعدم
 انهم لم يومنون فليلا بل كسرا واما المصدر فانه محال لها وانما لم يجعل فليلا
 من صفه المصدا كان فليلا ما سكر و لا نعم لم يومنوا فليلا اذ كانت
 العلة معنى العدم فهو محتمل وصل علفا فلهذا عن تفسير
 فليلا ما يومنون المتع بعد تفسيره بما م الاله على الوجه المرضي لا يخفى
 يعني فيما يتعلق بالبنوة وما يدل عليها من العلامات ونحو ذلك مما وافق فيه العنوان
 المورث وقد وصف كتاب بقوله جن عند الله هذا صحيح في مقام دفع
 السؤال وازالة الاستبعاد ولا يضره افعال كون الطريق لغوا متعلقا بما ذكره فان قيل
 اذا جعل الطريق مستغفرا جعل المال من جنسه اقرب فليلا بل بعد المعنى بالمال
 انشأ وجواب لما محذوف انشأ الى ضعف ما يقال ان قوله فليلا ما
 ما عرفوا جواب لما اذ لم يجز في فصيح الكلام جواب لما لا فعله ما ضا بدون الغاء
 واما ما يقال ان ما انشأ فليلا فليلا ولا فليلا لا سقار بان حبه كانت عيبا سعيها مع
 به فليس بجواب لما عرفوا حاصل الكتاب وكانوا من مثل يستفهمون حال مما قبله و
 استغفار النظم لما بين الكتاب والى المسجع به من الاتصال حتى ان الاله استغفار به
 استغفار والمخصوص بالذم ان كفروا وهذا انما يصح لو قال كفروا بلغة الماضي لظهور
 ان ما باعوا به انفسهم واستغفروا في الماضي ليس من ان كفروا في المستقبل
 حسدا او طلبا فانه بان هم التعبير عن الحسد بالبغي ومعنى في الاصل الطلب ويجوز
 ان يكون من البغي معنى الظلم ومعنى بغيا عليه استغفروا وقال الفاعل على ان
 كفروا ادون اشروا لفضل يعني ان المخصوص بالذم وان لم يكن اجنبيا بالسنة
 الى فعل الذم وفاقا لكونه فاعلا في انه اجنبى بالسنة الى الفعل الذي وصف بجزية
 الفاعل والقول بان المعنى على ذم ما باعوا به انفسهم او كفروا حسدا فليلا ما صاروا
 افعالا على الا سحفا ف العطف بالفاء على كفروا الى سافه وفيه دلالة على ان
 الجرمة بقوله بغيا فصح استحقاق براد في العصب وقوله بعصب حال وعلى غصبه
 مطلق اي عز مقيده بعليهم او على غيرهم انهم لغوا ما عاين فدل على
 كل كتاب وجعل كفروا حال اما على حذف المسند ويجوز ان يكون في المصداغ كمن
 ولم يجعله عطفا على قوله لولا قصد الاختصاص والاسم ان كان الحال ادخله ردعا لهم
 اي قالوا ذلك مغارنا لبيها هدى على بطلانه وحوله ومعنى الحق حال مما وراءه ويعرف
 الجزية بزيادة النوع والجهل بمعنى انه خاصة مع الحق الذي يعارب بصدق كتابهم و
 لولا الحال اعني مصداق لم يستغ الحمر لانه في مقابل كتابهم ومواضا حق
 في اعترض عليهم فان في المدعون هم اليهود المعاصرون والفا بلون للانبيا
 من قبلهم الا صوبت على ان بعد الكفايع بقوله من قبل لا يستغ فليلا هو
 حكاية الحال الخاصة كانه فعل لم يسم بعلول ومعنى يومن بما انزل علينا جنس

صدا وكم الكفر لا على ذم ما باعوا به انفسهم

ولهذا اخار الوجه الاول في جهل كنهه وادو الغش

اليهود من المعاصرين والمصنفين قايماهم ايماهم وفعلهم فعلهم قالوا عتراض عليهم
اعتراض عليهم وقد جاب بان المعنى لم يرضوا بتعليم الا ان يعلق من قبل
سعلون بعض بؤة عنه يجوز ان يكون حاله لو جعل اتخذ من قبل
اتخذ فانما معنى مستعم وعلم ما به الحال ظاهر وان جعل معنى عتراض العمل على
ما ذكره المصنف وجعله اتخذ عنه معبوه اخذ بزيادة التوضيح والتعريف وانما
الا عتراض فائدة ظاهره حيث لم ينفذ عليهم كونه في العادة بل مطلقا وعلى
سبيل العادة وانما قد في الحال لم يحسن تفيد الفعل به واربنا طه بالفعل فان الحال
يجب ان يكون عزلة البع للتعلم وجبى كلامه على ما عرفت من انه لا محض الا عتراض
بأنها الكلام او ما بين الكلام بين المصنفين وكذا في الطور او حديثه وما ينط
به حيث قال اوله واذا اخذنا مناسككم ورفعتنا فكم الطور عتراضا ما اسلكم بؤة
واذا كروا ما منه الى احسن وجهه مكانا ذكره او ما منه اسمعوا وكان في تولى
قالوا اسمعوا وعصينا والزيادة التي ليست في الآية الاولى هي قوله واسمعوهم
فلهذا العمل كلف طابق يعني ان جواب اسمعوا اما سمعوا واما صرح
من غير ذكر شيء اخر فاجاب بان هذا انما يكون اذا امروا بمطاع السماع و
هنا قد امروا بسماع مقيد فاجابوا بغيره باعبار انما هو خطاب
اي نداء لهم به يريد انه على حذف المضاف وانه من قولهم اسرب السخخ العتوب
اذا بداخل الصبح اجزاه بداخل الماء اعضاء السارب كانه جعل ساريا اياه
وفي حذف المضاف واسناد اسرب الى انفسهم من المبالغة قالوا نحن كانه امرنا
بمعلم العمل نفسه ثم ذكر العلوب على طريق التبيان للكان لا على طريق ان يكون
هي المشبهة كالوزكرت بطريق البدل بل ان ترى ان في قوله تعالى باكلوه
في بطونهم بازا لا تصد الا كل الى البطن منها وان صرح اسناد اسرب الى العلوب لكن
ذكرت بطونهم مالا يسد واصافه الاموال ايماهم يعني اسناده اليهم
وكذلك اضافهم الى ما ان البهم اما الثاني خطير كما في قولهم ان رسولكم الذي ارسل اليكم
محمدا او اسرودا وذلك له على ان مثل هذا لا يلقى ان يسمى ايماهم مالا صبا فيه
الكلمة والاسم سبوا جعل باسمه معنى يدعوا اليه اوله وسواء قصد الاسناد
الى السبب الساعى جازا كما قد يوقع اوله كما هو الحق ولشكك في ايماهم
لا شكي في الشكل على المسك على ما هو اصله ان والا وان يحمل على التوضيح والتعريف كما ذكر
في مواضع اخرى بعد استعجال ان الشكل السامع
من الدار الا من كان من الجرم مع الطرف اعني كمن لم يجوز الحال عن اسم كان تبا
على انه ليس نفعه على جعلها حال من الجرم المستكن في كمن لا يلقى بالبطرانه فان على
اذا قد اسند اليه الفعل على طريقه العباج به وان لم يكن قايما به ولذا لم يحدده في
الحققات بالفاعل ولقد صرح بذلك من قال ان لا حال له فخصه ما وضع لتعريف
الفاعل على صفة وذلك لان الحال النافعة لاجل عدمه ولا منى من الفعل

وليس كذا في كنهه
ايماهم ويدعوا اليه
ايماهم ام يناديه
ايماهم ام يناديه
ايماهم ام يناديه

لنا على واما الاستدلال على فاعلية بان كان مسند الى ثبوت قيام زيد والعبث
مسند الى قيام والقيام الى زيد فكون كان مسند الى زيد بالواسطه مع واحد
زيد عنه فكون فاعلا اذ لا معنى للفاعل سوى ما اسند اليه الفعل فكونا عليه
نفس شي لا نالهم ان المسند الى المسند الى الشئ مسند الى ذلك الشئ بالمعنى
المعبر عنه النجاة الا يرى ان زيد في المعنى قيام زيد ليس فاعلا المعنى ولا
مسندا اليه له فان قلت فاعلا جعل فاعله جركا ب وكله فاعلا فاعلا فاعلا كان
او خالصه قدم للاهتمام كذا في قوله تعالى ولم يكن له كفعة احد فاعلا لان العمل على
المستغنى اوله وتحلل الطرف اعني عند من الا سم والجركا ب كذا في قوله تعالى لم يكن
خالصة واما عند اسم فاعلا كان او جركا ب فاعلا الجركا ب كان الجركا ب فاعلا
وان كان الا حصاص فاعلا الحال النافعة والتعريف عن المكسر من
ما بين هذا من العترة المبشور المشهور من وهم ابو بكر وعمر وعثمان وعلي وطه
والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابى وقاص وسعيد بن زيد وابو عبد
الجراح ثمن الصفتين يعني صفة وصف العدد في عداله ثوب رضى بليس تحت الدرع
سقوط على الموت ان يكون عالما باسما به وسقوط الموت عليه ان يفاجيه الموت على
فاته اي حاجه وشوق الى الموت صفتين موضع كان فيه حرب على رضى الله عنه و
معاوية وقوله ولين ينفذه ليس تفسيره للمزمع بعد لم على تفسير
ما قد من ايدهم بل اجابة فائدة بعد تفسير الآية فان قلت التمني
من اعمال القلب فان قلت هذا اعادة للسؤال الا في قوله بعينه من غير حذف
في الجواب نعم الملك رضى ناء على ان التمني عمل القلب فلا يطلع عليه فلا شغل لعدم
الفعل لذلك لا لعدم عن اصله فاعله فمن اين علمت معناه ان السؤال بان
واجاب بان التمني فعل اللسان دون القلب والى ما وقع به المبالغة والمبالغة
في العلم لان ذلك في افعال القلب محال واليه الاشارة بقوله ومحال ان يقع
التحديق بما في التمني فاعلا محال اخرانه اي باراهم ونازعهم الخلة وليس
المبالغة فيها اظهار التحجج والبراهين فاعلا محال ليس له الكلام ولا حاشية
الى جعل معنى طلب دفع المحجج للبراهين اراوة مالا ولا لم عليه اصلا وقوله وليت
كله التمني عطف عليه ما ذكر من الدليل لزيادة التباس والتعريف لان المعنى انها اداة
للفعل الذي هو التمني ولا حاشية في انها ليست اداة لفعل القلب وهذا كما يقال التمني
كله الا سفعها م ولعل كلمة التمني وهو جعل عطفا على مفعول القول اي حال التمني
وقالوا ليت كلمة التمني وليس يذاكر وانما اخرج الى ابيات المقدمة لان السبايل
في مقام التمني فاجاب على تعدد القول ان كون التمني فعل القلب بانهم لو عتروا
لقالوا ولو قالوا الفعل والملا زك في بيتان واليه الاشارة بقوله ولو كان التمني
بالعلم وبالحاصل ان التمني اما فعل اللسان او فعل القلب واما ما كان بغير المدعى
ومعناهم فان قلت اصل السؤال ان يرضوا به لان الله تعالى اجريهاهم لن ينفذه

التمني
التمني
التمني

تمني

ابداً ولهم به دليل فليست القصد الى اثبات انه اختار صاوفي عن الغيب لسبب كونه مجزاً
فبدل على انه كلام الله تعالى كلفني صفة كونه كلام الله وهل يكون هذا الا مصارفة
نعم بجه ان يقال عدم فعل عيسى الموت الى الله ان لا يدل على عدم تمنع ابداً ولا شخص سوى
ان تكون الخطاب مع المخاطبين وقد انقضوا ولم تمنوا ويرى عليه انه لا يحسنه سعاد
ما ادرى كل انهم لم تمنوا بل المناصب كلها كما قال فن ان علمت انهم لم تمنوا
من الا فتراء انهم المفضلين والمجربان لان الاشياء التي قالوا بها ولم يصعدوا فيها ليست
هي الا فتراء والمجربان والمفضلين مع اعرص بنصب اعرص لان لفظ مع حكايته
للمفضل المتصل المصوب من لحنهم صوبت محضه ان نوعاً من الحيوة غير
معين لان معنى اعرص الناس اعرص من الناس فيه بحث والى اعرص
من راج الناس فانه بعض من المضاف اليه كذا في من الا سوى الى صحة قوله لا زيد افضل من
الحسن ولا يصح افضل الحسن ويجوز ان يراد المعطوف في هذا الوجه مع
اخر من المجد وفي المعطوف عليه اعرص المذكور وفي الوجه الاول المعطوف الحار و
المجور والمعطوف عليه الحار والمجور والحد لعل عليه بالاصح
يقولون بان لا شر اكبر في اصل اعرص متعلق بقوله لا احد الا صرح الى البيان اصل
عرص المسكرين وزيادة عرص اليهود على عرص المجوس كلام حسد باني
لسنة عرص اليهود لا تمنع المراد بالمسكرين والاكبر كذا الكلام ربطاً بغيره وعلى هذا
غذا الذين غير مستأخرين في اربع مقامات صفته التي هي يوم اجد مع فقد اطعوا في مثل و
مبادون ذلك وماذا الا لم مقام معلوم على ان الطريق التي في موضع التبدل على حد
الموصوف والاول جزم ان العكس اوفق بالمعنى وفصل التفسير كما دل عليه يعبر في
الوجهين الا جزم من ضعف من جهة الفصل بالجزء وفي اولها من جهة فلم الغالب في البطل
يوم ادرى ما موضع سوال على الوجه المختار ومعلوم ان لا يكون من الذين كلام
مستأخر وسوال كنهه انما لو يعبر يوم على الوجهين يعني ان بعض الفلاس بحسب المعنى
ان يعبر بكونه معقولاً يوم ولذا ذهب بعض النحاة الى ان لوجه مصدرية تمركبه ان
الا انها لا تصب فاجاب بانه حكايته لوجه الا حد كانه قبل يوم اجد مع قابله لواء
معنى الا انه نظر الى ان لفظة اعرص غاب فذكرت الحكايات لفظ الغيبة كما بعد لحن
لفظين مقام لا فعلين كذا في ما لاء ان يصوب الفعل فذلك موضع محسوس واسد ها اي
اسد مرات المعاداة وعلى ما مسكنا حال من غير بعينه مدراس اليهود موضع مدارسهم
التورية في سالم ظاهر وفي بعض النسخ في سالوه لير سال اليهود عن فاجابهم بما احاب
وجوب طلع مع قالوا اكثر من الجحير لان الكفر ينجي الجحير والبلادة والنجار
مثل فيها وحل لان صا جبه تعلقت وقال المدائن قولهم الغرض من جازي نور حل من عاد
تعالى له جازي من قولهم كان له واراد قوله مسيرة يوم في عرض اربعة فرائض يمكن بلك
العرب احصى منه مجموع بنوه يبيدون فاصابهم صاعقة هلكوا فكنفوا وقال
لا اعيد من فعل هذا ودعا قومه الى الكفر من عصاة فلهما هلكه الله واخر بواو

من

التي اعرض

دورهم وذكروا انهم

فصرب به المثل يجوز ان يكون الحبيب عبارة عنه وعن الغوم الذين كفروا اي
عطفه اياك يعني ان معنى التزويل المستند الى جبرئيل معوا التحفظ والتعظيم كانه جعله نازلاً
بالقلب حالاً فيه والى المثل في حقيقته هو الله تعالى كلف استقام يعني من شأن
الشرط والجزاء الى اتصال بطريق السببية والذوم في الجمل فاجاب بان الجزاء محدود مسبب
عن المذكور اي من كان عد والجبرئيل فله وجه لحد ذاته او عليها وجه والظن من المتقدم وجه
قال من الكتاب وحاصلاً ان نزله انما ان المصدق للبايع من حيث انه بوجوب صحة كتابهم بعه
في جميع له وجه للفرانها ومعاداة مولها ومن حيث انه بوجوب صدق القرآن لمواظفة للبايع
الجارم الى ما ذكره من اتيان بالا يجوز ومن سبب لمعاداة من فان في التفسير ايضا لا بعد
سبب مضمون الشرط لمضمون الجزاء فليست تحمل على سبب الا جبار مضمون الجزاء كذا قوله
تعالى وما كنتم من نعمة فمن الله وقد اسرنا الى ذلك وقيل المتغير من كان عد والجبرئيل فليست غبطة
فانه نزله على فليكن وان عداوة الملك بكونه كفرياً في ذلك على ذلك ان الجزاء
مستطير بمعاداة كل واحد مما ذكر في الشرط لا بالمجموع ومع ان في هذه حلة فيه
مشهور ادلتها في الكلام وعاقبة وجه الدلالة على ذلك ان مجرماً المعاداة ظاهرة
معلومة فليست على الكفاية لكونها غايية وقيل هو تفسير اذ لا معنى للمعاداة من الله الى المخاض
واسعدت السنة من تأكيد الجملة الاسمية ولا غفارة في بؤس المعاداة قبل العقاب فلهذا
ما ذكره الا اذا اراد بالعقاب ارادته والا
الكتاب الا في ذلك فمع وطرفها كلام في شأنه والوصف بالتميز البق محال الوار
للعطف على محدود اذ لا محال للوجه الآخر وهو العطف على الكلام السابق وهو شرط
التميز لعرص متعلق بالمعطوف خاصة ولم يحمل قراءة اسكان الوار على كونها عاطفة اسكان
الهاء في ومعلوم ان لم ينفصل قبل ذلك في الوار العاطفة بل حملت على انها او العاطفة للفعل
بعدها اعني بهذا المعنى فالظن في قوله اعني كلما عاهدوا عهداً على صلة الموصول الذي هو
الا سلام في الفاسق من حلة الى جانب المعنى كانه قبل الى الذين مسقوا وان لم يصح ابداً
وقوع صرح الفعل بعد اللام سيما مع تعدد معوله واسار الى معنى خلا وتعلفه بنسب وبعوله
بعضاً عهد الله مراراً كثيرة واذ في مثل هذه المواضع بعد نسب وحي الا حزين في الوضوح
مع ان الثاني ابعد واليق بان لا يقع فيحمل على انها معني بل وقد اسما النيات وشهد بها
الا استعمال ودلت عليها ههنا العرونة اعني قوله بل اكرم لا يؤمنون بوقا الى الا علف
قاله علف وقوله او تعضوا بصو بل لعطف وينسب على ان مرجعه الى علف الفعل على
الفعلية من غير نظر الى حتم الفاعل والى فاعل بند ليس ضم الموصول بل فروع منهم
بعد ما لم يمت بلفظه يعني ان البند وراء الظاهر بعض سائغ الا حد في الجملة
وهذا في حق التورية ظاهر في المعاداة في الركرك وفي حق القرآن بالعكس فجعل احد
بمولودم الشقي بالقتول وترك التورية ومول الكفر بمحمد عليه السلام لا يد علم فيه
مثل جنو اخر لان اي كانهم لا يعلمون انهم عالمون به من غير شك ودل على رضاه عليهم وضع
الظاهر موضع المصير حيث قال من الذين اتوا الكتاب دون منهم والسعوية يروى بال

مذا

المعاداة

استكتم

والنصب في الماسين هي جمعة في اليد واحد كالسحر وكذا السجدة وصل للبريد السعوي
 لحنه أي على عهد ملكه يعني أنه على حذف المضاف ولست على صلة التلاوة بل من قولهم كان
 هذا على عهد فلان أي في وقته وزمانه
 كذا قال عليه ذلك الذي لم يلقه وسماه عطف على أقوال ترتب عليها أمور جارية للعادة ولا
 يروى خلافة في كون العلم بكفره وعن نوعا من الكبار يدعيوا ذلك شواك لا ينافي ذلك
 لأن الكفر أعظم والاشواك نوع منه
 عرض الشرح وهو لا يوافق من لم يعرف
 الضمير لا دل عليه من أحد وهو الناس وليس أحد
 منها في معنى الجماعة حتى يصح عطف ضمير الجمع اليه كما سيظهر في مواضع من هذا الكتاب لعدم ذلك
 كقولهم لا فراد ولا قد تنوع صحة عطف ضمير الجمع إلى المفرد الواقع في سياق النفي كقولهم وليس
 به أحد من جيله وتوهم اشتراكه في السجدة حقيقة له وإنما هو كونه
 وتخصيل كالسجدة لكنه فوقها والجمهور على خلافه لانه لا معنى له نزال علمه مالا حقيقه له
 على المكسب
 استدراك منه دفع لما تنوع من أن مثل العبد والحل في فتح لا يلق
 بالحكم خلقه التي لا يومن في الظاهر صفة الفلسفة بقولته
 وقد ذكر وجهه فيما بعد
 يعني في تفسير سورة الشعراء حيث قال وقرا الحسنى وما نزلت به الساطن ووجهه أنه
 رأى أحد كثر نهرين ونهرين وفلسطين وفلسطين ونحوه من أن يجري إلى العرب على
 النون وبن أن يجريه على ما قبله فتعدل الساطن والساطن كما حركت العرب بيت
 أن يقولوا نهرين ونهرين وفلسطين وفلسطين من العرب يقال حرب اللحم
 إذا طمخه فحرب السواب مرقمة وحرب عروضة طحن فيه والمرث مغارة لا تباث فيها
 وقرا الماعش وما مع بضاردي نعم ما قال أس حتى أن هذا من السواد
 وذلك أنه حصل من المضاف والمضاف إليه بالظرف الذي هو بمنزلة جعل المضاف إليه بغير
 والمجذور جميعا ولم يصلح أن يكون من فتحه لما أكد معنى المضاف كاللام في آياته لأن هذا إضافة
 أعظم إلى المعقول ليست معنى من
 كذا أتت لم العلم أوله فان قيل انما
 تنويع السؤال لو كان متعلق العلم في موضع الآثار والنفى واحد وليس كذلك فان المكسب من
 العلم بأن من استبدل كتب السحر وأثرها على كتاب الله فانه لا يصب له في الحجة والمنع هو
 العلم بسوء ما فعلوا من استبدال كتب السحر وأثرها على انفسهم فليس مال إلا من
 واحد وتقرر أن المعنى ليس من العلم بما ذكر بل العمل بموجب العلم كما قيل لو كانوا يعلمون
 بموجب علمهم ويجرون على معصاه وجواب لو جردوا في أن لا تدعوا عن تعلم السحر وأثرها
 كنه أولها أن جردوا من العلم ما يقال أن قوله يعلمون جواب لو وجبر كان محذوف أي
 لو كانوا يعلمون يعلمون تعليم فان قيل الشرط في مثل هذه المواضع يكون فيبدأ لما تقدمت
 ولا تقدم جواب بسوء صفون الكلام السابق فليس نعم إلا أنه إذا كان صفون الكلام
 السابق متعصفا على الإطلاق من غير تعبد كسوء ما باعوا به انفسهم وحسن متوهم الله
 لزم أن لا يدل أي يعلموا معصونه وجردوا على معصاه واكتسبوا ما هو متوهم مذموم وآثروا
 ما هو الخزيه مرسوم فان قيل لا حاجة إلى ما قيل في العلم بنفي العمل لصحة قولنا لو كانوا

على نسبت أو على اتصافه ونحوه من العلم كما أنه في ذلك سماء كذا علم السحر

كأنه في موضع جرح العلم لأنه الذي يرد في ذلك الأمر والشيء

يعلمون سوء السحر لا خلعوه ولو كانوا يعلمون حرمة الثواب لم لا خفاه فليس انما
 وجب التأويل في الأول كما تقدم من صرح انما سأت فليس بد واللام في قوله علموا جواب
 الفسخ وفي عن استبراه ابتدأ اسم متعلق العلم وليس ما شروا عطف على حمل الفسخ والجواب أو على
 الجواب وعطف انما يشاء على انما جبر كبر
 كذا أو نون يروى على السؤال ان
 الائمة لا يصلح جواب لو اما لعطفه على النجاة على أنه لا يكون إلا معلوم واما معنى ذلك
 خبره المتوهم لا يتعد بايمانهم وانما هي ولا ينفى بانها قاله ولا ان الجواب محذوف
 ان لا ينفى أو على الجواب ان لا ينفى انما يدل على ما قد مدلو كما وهو كون المتوهم خبرا لا على
 نيات المتوهم لم واستقرارها على تقدير الإيمان والمعنى
 على سبيل الجاز
 عن ان روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في اربعة ما لا تقع واما عند أهل الحق القائلين
 بأشياء لها فلا يجوز حملها على النبي إلا حكاه على معنى أنهم مجال ينفي العارف بالماضي والماضي
 تكلفا عليهم واحسنوا سماع ما تكلم به بربانهم لا فائدة في الا من ينقص السماع
 الحاصل عند سلافة الحاشية المنع عند اخذها كما فوجب الحمل على ما يفيد منه وهو بلسم
 ومعنى الثالث اسمعوا ما امرت به من قوله فقلوا انظروا أو قوله لا تقولوا اراغنا فانه
 امرتكم بذلك الكمية
 والثاني معنى الذي من هو من ذلك سخراني لأن
 خبر كذا في سياق النفي بالواسطة حيث وقع فاعلم ان سركل وهو معقول برب الدار حل
 عليه ما لا فنه فمع تنبيه من الاستغراق زيادة في العود وذاك كذا ولست من هذا
 محضه
 واذا هاهنا إلى بدل قد ندمت فيها أشكال وهو ان الله صرحه
 في ان الانسان بالخزاد المثل للنسج والبسوا جميعا فكيف يكون النسج اذ هاهنا إلى بدل والجواب
 ان الخزاد المثل الماتى به لا يلزم ان يكون بذلك لان معنى ان سبيل على بدل الحكم المستوعب
 وما كان بهانه وبالحكم يكون له يعلق باله كالمسحوقه والى في به لا يلزم ان يكون
 كذلك كما لو اذهب الله الروح منك والحق بانه ايجاب الزكوة من انفسه لا معنى ان النسج والنسج
 بالنسج من كل مما ينسج باصطلاح الاصول في أنواع وقد فوس هذا الاشكال على بعضهم
 حتى حمل كلامه على ما هو قريب من التبريد وهو ان في الجزاء اعني باب الحق هذا في ما
 ينسج من ارباب بخيرها او منهلها وما ينسج من ارباب من ارباب سد لها وقد سئلنا لا على ان
 نسج اللهب لا يجد في الا بالكتاب ليكون ذلك اية بالخير او بالمثل وهو انما لم يولد بالخز
 او المثل انما اخرج على ما فصرح في الكتاب اما لو اردنا اقراره وحكي سوء اركان بطريق العوج
 المملوءة فلا
 اكثر للثواب فلي معناه انما كثر للثواب والادنى انما
 يقال اكثر الله ما لم اركزه وحصل من كثرته عليه في الكثرة على ما هو موصوف في باب
 الخاتمة وليس ينبغي ان لا بعد المعصية اعني التوبة الى الحال الا بمعنى لا جلي الحال
 او في المال او بالمال ورحمك الله انما اصل من عز بكف ان ههنا محذوف في ان ذكر الخز
 وانما سئل بطريق اللغ والنسج بان يجمع الجزاء إلى النسج والمثل إلى النسج اوله بل يصح
 ان يصرح كل الكمال والظاهر الثاني اذ لا امتناع في ان يأتي بعد الا نشأ به فيكون العمل بها اكثر
 فهو بعد الا نسب ان الجزاء في قولهم معنى المتعصفا بالخيرة والثاني انما يحصل

انما هو الذي يرد في ذلك الأمر والشيء

قوله صاحب الكشف

قوله الله تعالى

جعلوا ولدا والجدات لا ينطبق عليه اذ لم يقع ما يجازي عن ذوى العلم خاصة كما يشعر به المثال
 بقوله سبحانه ما ننكر كن لنا والنسب على الكثرة بقوله وكانه جاء بما دون من محقق
 لشأنهم ووجه النقص انه بنى السؤال على الوجه الاول لانه المفعول عليه ووجه تطبيق
 الجواز انه عن عن العلة ، وغيره بلفظ ما محقق لشأن العلة ، الذين جعلوا ولدا
 لله تعالى كما جبر عن الملايكة في مثل هذا المقام بلفظ الجنة المبني عن التستر والخفاء فكان في هذا
 من قبيل ما سكر كن لنا حيث عبر عن ذى العلم خاصة بلفظ ما الدال على اتمام الوصف بعظما
 لشأنه على سبيل تفصيل الحاصل ان اطلاق ما على اول العلم في ضمن الموصوفات لتعريف
 الالهام والتعريف كاطلاقه على ذى العلم خاصة في تلك الالهة لتعريف الالهام والتعظيم
 فان قيل فكل هذا يكون وجه الاستبعاد بوجوه اطلاقه على ذى العلم خاصة في تلك
 الالهة لتعريف الالهام والتعظيم على اول العلم سواء كان مع قوله فانه ان لم يكن فلا معنى
 لذكره فلتا معناه كيف غلب غير العلة ، وانما بلفظ مانع غلب العلة ، في نفس هذا
 الكلام حيث جمع الحزب والواو والنون فوقع في الجوز غلب العلة ، على الاصل وعكسه لكنه
 التخصيص وهذا ما تعال ان له ما في السموات والارض اشارته الى تمام الاله لوجه العلة
 بمنزلة الجواز ان كل له فانه ان الى تمام العبودية والجمادات منه منزلة العلة ، واما
 تقدير السمع ان بانه كيف جاء بما لا دلى العلم وفيه مانع هو ترك المنا سببه مع مانع افرق
 قوله فانه ان اذ فيه ترك المطابقة فلا يساعد لفظ الكذب وقد تعال السؤال انما يرد
 على الوجه الثاني حيث لا يريد ما في السموات والارض من جعله ولدا وليس بشئ اذ ليس في
 قوله ما يشعر بان المراد ما في السموات والارض من جعله ولدا وكذا من المضاف
 المفعول من جعلوا لا ينفي ذلك فليست بمراد من ذلك قد سبق ان مانع العلة ، و
 غيرهم فكيف ثبت القدر بانه لغير العلة فلتا سمي ان ذلك انما هو في موضع الالهام
 وانما اذا وقع التمييز في ما دون برع الرجل في الالهام ساس علم برع طريق
 ذلك وسمي من صفات الجواز وسرع العلة في نظري من اضافة الصف
 قد تعبر بوجوب التمييز ان الصف اذا اضيف الى العلة كان فيها حرجه الى
 الموصوف فلا يصح الاضافة الى الالهام الا تصاف بثل حسن الوجه حيث يصح ايضا في
 الرجل حسن وجهه بخلاف حسن الجارية وانما يصح زيد كثر الاخوان لا يصح ما تعد به
 فعل هذا الاله يصح بدع السموات لا ضناع تصاحبه بذلك الاله اريد انه مبدع لها وذا
 صحيح الا ان من قال انه مبدع المبدع في هذه المعنى بل انه جعل المعنى المفعول كالسمع
 معنى السمع فلذا اعترض المصنف بانه لا يثبت لذلك ولا استسها في البت لا ان داعي
 السمع في ما دعا العلة بل صار موصوفا لبعده فثبت كونه سمعا فوقع على الداعي
 اسم السمع كونه سببا فثبت كونه اذا ردعا في القدر من استغنيها على ان الساب
 لا يصح التماس عليه ان ثبت والست لعمرون بعد كبره وركا به اسم اخيه والداعي
 يعني داعي السمع فاعل الطوفى المشتمل على الاله سمعها وبرز في حال اوصفها على
 زيادة الاله كما في اللغ مجاز عن الكلام الاله سببه ان من لبعض

برع السموات والارض اذا خلق
 امرافا يقول ان فيكون

وتمثل من عطف الخاص على العام لغرض البيان ووجهه انه شبهت الحالة التي تصور
 من خلق ابدته تعالى بشئ من المكنونات وسرعة ايجادها من غير احتياج
 ولا توقف بحاله امر الاله الذي الواحد بصره في المأمور المطيع الذي لا توقف
 في الامتثال فاطلق على هذه الحالة ما كان يستعمل في تلك من غير ان يكون هناك قول او امر
 وهكذا يسبب ابدانهم حاله فهو بالاحالة ولصوف يظهرها بحالة ان يكون من امر
 امر اللطيف بالخلق واللصوف بالظهور بان يقول له الحق فتمثل وخلق وتمام اليت قد ما خلف
 بالغني المحقق البسمة بكسر النون هي التي ينسب عريضة للتصديق و
 العدم بالضم المضى والا خدام مضى قد ما لا يتقن والغنيق التحل المكنون عند اهل المكنون
 لا توفى ولا يركب وفي الاساس احق العرس وغيره اذ الحق بطله بصلبه حذر
 قال كالفريق المحقق وفي الصحاح احق سماع البعراي حذوق والحاسن الاله بل الضر
 الواحد المحقق وقد تعال المحقق المفعول من خلق عليه استند عبطه واحقة غيره وهو
 ومع ما ذكره المصنف من حمل الكلام على التمثل هو المحول عليه عند الجمهور وذهب
 بعضهم الى انه حقيق وقد جرت السنة الالهية بانه يكون الاله شأنا بكماله كن ويكون المأمور
 هو الحاضر في العلم والمأمور به المفعول في الوجود واما القول بانه استعارة فحققة
 من غير احتياج الى سببه حاله اعتبارا به ما حوز من عدة امور بل هو ليس به حال
 تعال فلا يخفى صفة اذ لا بد من التمييز من اعتبارا على الاله وله يكون الشئ وسعي
 حصوله بله توقف واحتياج وفي التمييز به من خلق قول الاله من اقطاع الشئ والتعرف
 وسرعة اختلال المأمور وحصول المأمور
 احرا فانما يقول له كن فتكون استبعاد الولا دة المفعول عليه بقوله سبحانه
 استكبارا اي قالوا له كلفنا الله استبعادا وقالوا له لا يا ربنا انما جججج وانكارا
 واستهانة
 بصفوة من صفوة من خلقي لعلهم يقوم بوقوفنا انما ناصدا
 عن الاله ان يكون اذ عانا وقبوله فيكون انما نال ان مجرول الاله تعالى بدون اذعان
 وقبول بل مع اياه واستكبارا ليس بامان بل بانه ليس بالاعا بل يعني انهم سمعوا انما انهم
 اياه واجبة القول لكن ما نزعوا عنا اذوا استكبارا فقلنا شأن الاله هذا المعنى زاد
 قد الاله تصان في تمام محقق هذا الكلام في شرح المعاصدي كذا الاله
 ما فعل ابو اي ما فعل ايما والى اي شي انتهى امره ان المستخرج على لفظ اسم المفعول وان
 بلغة اي بالغة ولم يصح على ما يشعر به كلامه ان
 ولن يرضى استغفار اجبار من الله تعالى بعدم رضاه بل حكاية عنهم انهم قالوا ذلك بطريق
 التكلم لفظا نعم قوله ان هدي الله على طريق الجواب عن دعائهم
 الله بان لا دل عليه ضم الفصل وتعرف الجزالة والاطلاق الذي المناسب للكمال
 الذي هو المدي الحق ونفس المسمى الذي يصلح لاطلاق اللفظ والعموم الذي هو كمال
 المدي ووجه كون هذا الكلام جوابا عن دعائهم انهم كانوا ادعوا ان ملهم هي
 المدي لا هدي سواها فقلب عليهم العوض

مستخرج على
 اسم الله تعالى

لا الذي اوجه اليه بعد المعلوم لا العلم نفسه
 وان كان اسما ظاهرا بعد المحصر مثل الله يستوي بهم
 ان الحيز انما يكون في حيز واحد واستبداد
 عليه شيء واحد استبداد بالاختيار والاختيار وقد يقال انه مجاز باعتبار
 اللفظ في الفعل على ارادة ما هو الغاية منه وهذا اما قال الرب ان الله تبارك وتعالى
 امر من يعرف ما يجعل من حاله وطوره جوده ورداته بخلق ما قصد الا مر ان ورد ما قصد
 اعدما فانه انما انبأ الى الله تعالى فهو لا مر الثاني وكانهم لم يجعلوه من ابتلاء الله لكانا اذا
 اصابه بما يكرهه ويسوق عليه اما لان جعل الا واما عن النواحي على المكان وعددها من
 ابتلاء ليس مناسب واما لان ايضا اختيارا فانه قد يكون في الجوار وقد يكون بالشر واما
 قراءة ابن عباس رضي الله عنهما فانما جعلها ايضا على المجاز لان الله تبارك وتعالى وان صح
 قول العبد لکن لا يصح اوله بحسن تعلقه بالرب
 اي يجعله مضافا اليه لم واصافة الغاية اليه مع عوده الى المفعول المتأخر بعد ما والعقد
 من هذا السؤال بقوله المستعمل وتعللها بالان ليس مما يسأل المسكين في فائمه يجب ان
 يعهد الى وقع مفعول ابتلى لان الفعل الواقع في مقابلة الجواب يجب ان يكون فعل المختار اسم
 مفعول ويضد اي يعضد لتفسير اتمام الكلمات باعطاء ما طلب من غير بعضه
 متاثر في الكلمات بالمسؤولات المذكورة التي اعطاها الله تعالى واستجابها وتسلل اي يعضد كون
 المستعمل لله تعالى لا نه لما كان السؤال من ابراهيم كان اتمام اي الاعطاء ومن الله تعالى
 محو واذا ذكر الظاهر انه مفعول به الله ان يقال المراد واذا ذكر الحادث اذا
 قال وقع فالقول بان مفعول اذكر يكون مجوزا قوله على الله قال اي على تقدير ان يكون عامل
 اذ مضى اسوا كان اذكر او غيره وعلى الثاني اي على تقدير ان يكون العامل قال اي جاعل
 فانه يكون مفعولا جاعلا والواو داخله على قال عطفا على ما قبل عطفا على الفصحة على المسار
 اليها اجمالا بقوله يابني اسرائيل اذكروا
 مو على الوجه الذي قال وعلى قراءة العادة وكذا الاستنباط ايضا انما هو عليها وقد يقال ان
 جواز البينات يتأتى على الوجه الثاني ايضا فانه مجوز في قولك اعطاه حين اكرمه ان يكون
 اعطاه بيا ناكرا اكرمه قلنا فذلك قال له اني جاعلك حين ابتلاء وهذا وان كان له وجه
 استغناء من جهة المعنى لكن لا ينسب بموقع قال سوي ان يكون جلي معطوفا فلا يكون
 وجه آخر فليتأمل
 فيراد بالكلمات ما ذكر من الامور للتحقق بعد هذا الجواب
 بان جاعلك للناس اما ما فاتها واحدة لكن في دخول الامور الاربعة في حيز قال فها لا تخفى
 العزق مع تعرف شعرا لراس في الجانبين والاسم قد استجداد استعمال الحد يد
 خلق العانة
 عشر في براءة بان يضيح الى السعة المذكورة الا بما ان المشار اليه بقوله
 لا قوله والذكرين الله كثيرا والذكرات ويشي المؤمنين اذ قوله ان الله استوى من المؤمنين وعشر في الا حزاب من قوله ان
 وعشر في المؤمنين وسائر سائر المسلمين والمسلمات الى قوله والذين هم على صلواتهم يحفظون وفي سائر من قوله
 وقوله المؤمنين الذين هم على صلواتهم الذين هم على صلواتهم يحفظون فان في المذكور
 خاسعون صريحا

والدوام

قوله
المراد
قوله
الظهي

في السورتين اربعة عشر وست في المؤمنين وبما بين في سائر سائر واذا اسقط
 اكبر جعل الدائم على الصلوات مع الحافظون عليها والذين هم على صلواتهم يحفظون
 الثقلين للزكاة لشموله ما يصلح به المقارن والابن جاز ليس جمع طرف السورتين
 لا عشر لم يحقق في كل من براءة والا حزاب عشر لتكرر المؤمنين فلك
 يجوز ان يجعل الدائم ايضا غير الحافظين او يجعل الراعون لله فانات
 والعهد انفس للتحقق في السورتين احد عشر وفي براءة والا حزاب
 تسعة عشر قصير المجموع ثلثين لكن لا ينبغي في كل من براءة والا حزاب
 عشر
 والعرف ان الوصف في معرفة على زنة الملة اي اسم الله فان فاعلا
 في صفة الملة كمالا زار وغير ذلك
 عطف على الكافي في ان الجار والمجرور
 لا يصلح حضا فاليه كلف يعطف عليه وان العطف على الضمير كيف صح بدون اعادة
 الجار وانه كلف جاركون المعطوف معقول قابل والمعطوف عليه معقول قابل احز
 مدح الا وليس بان الاضافة اللفظية تعد من الاتصال ومن ذرني في معنى
 بعض ذرني فكأنه قال وجا على بعض ذرني وهو الصحيح وانما لك بانه يعطف
 السكتين كما يقال لك ساكر كل معقول وزيدا اي ويكرم زيدا يريد لنفسه ذلك
 ولم يجعله بعد ابراهيم واجعل بعض ذرني احزرا عن صورة الممر
 ودلالة على انه كان واقعا كاي البتة
 برما من الظلم كانه يريد
 ان الله تعالى قد استجاب دعاؤه وانه اراد البعض الذي البري من الظلم
 ووجه دلالة الآية على ان الظالم لا يصلح الا ما حقه والحق في ابتداء ظاهر واما انه
 لا يصلح لذلك بحيث سحر بطر بان الظلم فلا وجبى كلاه على ان العشق نزع
 من الظلم وما ذكر من عدم جواز حكمه وشهادته وعز ذلك حلا في مذكون
 في الفقه والروايتي معا ابو جعفر المصنوع رانا في حلقه بنى العباس لعن ذلك لانه
 زادوا في الجراح واليا ولا يساع كالصيا ربع ثقل انه اراد انما حنقه ربه
 على العضا فالي واصغر خمسة ومات في الحسن وفصل انه سعاة البع لا نه كان
 غنى بامه ابراهيم ومحمد اني عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي رضي الله عنه
 وصي اللذان ادعيا الى ما حقه زمن الذوا فليخ واما زيد بن علي بن الحسن بن
 علي رضي الله عنه فانما ادعى الخلافة في زمن هيب بن عبد الملك بن مروان
 حكاه قبل الروايتي من فعمل احب الكوفة في بني فليخ يوسف بن عمر النعماني عليه
 ما سخط وعاش ابو حنيفة رحمه الله كان نفي بالخروج مع زيد بن علي رضي الله عنه
 على من هو لخص متغلب سبيهم بالروايتي فان هيبا ما انما من هذا القتل
 فاعلمنا مرفوع معطوف على او يثبت نفي ان الرايين يتولون اليه
 با عيانهم وانفسهم او با سائرهم واسباهم ومن تعود مقام النفس لظهور ان
 الرايين ربما لا يتولون بل قلما يتولون لكن ضم اسناد النوف الى الكل لا يحل
 في الا سلاح وفصل الح والعمى والناس من الحسن ولا له على ان كل من
 اللام في

كانه

على ان
 في السورتين
 المؤمنين
 وبما بين
 في سائر
 سائر

او ثبت
 في سائر
 سائر
 في سائر
 سائر

فصله عن التواضع فانما ان المراد بالعباد ان يثابروا في جهل الناس على الكمالين او
 ان المراد بالتواضع ان يثابروا على ما هو معتقده في الدنيا من تعسف وتكليف
 كونه حرا من ان يثابروا في هذا القدر كاف فيما قصد من كون آمننا معنى موضع
 آمننا فاما معنى وضع وتكليف الناس من حوله الى الله فليس هو بيات بوجه كونه آمننا
 كانه قال له ان اهله يسكنون في بلد لا يحفظون ولا ان الجاني يادى الله فلا تعرض له
 وهذا اظهر المعطوف عليه لا يخفى وفي ان وصف الحرم بكونه آمننا اسم فاعل مجاز لان
 المؤمن هو الساكن والمكسبي وكذا اذا جعل ما في الآية اعني واخبرنا على لفظ المصدر
 بمعنى اسم الفاعل اذ جعل البيت لفظ الا من عند كانه الا من نفسه مثل فاما معنى
 وادبارا ما اذا جعل على حذف المضاف الى موضع احسن فلا مجاز
 مثابه ككل معنى انه وان كان واحدا بالذات متحررا باعتبار الاضافات
 دون الوجوب بدليل الآية الدالة على جوهر الصلوة والقول شطر المسجد الحرام
 في مكان اتفق من غير تفرقة بين المكنونة وغيرها ويزور فيه الا انه بعد
 سواله عن رضى الله عنه ربما يشعر بوجوب ان يغتنى بالصلوة فيه لكن الاجماع قد
 اذ يقول وجب ان يوثق بكون الصلوة فيه اجب على ما يشعر به لفظ التبرك والعصل
 ورجل ايسر السوط حري مرة الى غايته ومشي الى بلده
 والمقام موضع القيام وقد قام ابراهيم عليه السلام على الحجر حقيقة وفي ذلك الموضع
 قد سعا فكل منها مقام ابراهيم وقد صار علما للموضع وعن عمر رضى الله
 عنه قال ذلك كما وقع سيل الحيا في ذلك الحجر من مكانه حرميا الى اسفل مكة وعرف
 ذلك المطلب بن ابي وداعة خاصة لا بد قد فرغ من دكان الحجر الى البيت بحيث
 كان محفوظا عند فاني به وقويست امر عمر رضى الله عنه بصواب سيقه من
 السبل من المسجد وموابة الا ان الحرم كله مقام ابراهيم لا بد كان
 الحجز مقامه ومسكنه حيث اسكن فيه معنى الا حراسا اداء العبادات فيه
 لمن تيسر او وجوب التوجه اليه لا فاني كما في قرأه وانجد واللفظ الحاض فانه ليس
 معنى ان الناس كانوا يصلون فيه بل اليه بان طهرا او اى طهرا يعني ان
 كله ان مصدر ربه او معنيس وجعل ان المصدر به موصولة بالامر والنهي مما لم يقل
 به وهو الجمهور على ان صلواته لا يكون الا خيرية كوصوله الى الله تعالى
 او المحكفين ثاب علف على الشئ اى اقام حوائجا وكل من الحيا وروى المحكف
 مقع مرابطا واما جعل معنى الواقفين فكانه من عكفوا حول الشئ استداروا او
 فالعلف انما يكون معنى الوقف المتعدي يقال علفه اى جسه ووقفه ومنه قوله
 تعالى والهدى معكوا هذا البلد او هذا المكان فعلى الاول يكون
 المسئول نفس الله من وعلى الثاني يجوز ان يكون البلد ايضا مسوله وسيجي هذا زيادة
 بيان في قوله واجعل هذا البلد آمنا سورة ابراهيم واجبا محتمل ان يكون من باب التمشيد
 كقوله بن قنار وعشمة راضية فتميز جعلها معنى ذات رضى لا معنى مرضية استنادا للنسب

نور

للمفعول الى الفاعل وان يكون اسنادا الى المكان مجازا كما في بلى يابغ الى الزمان
 عطفت على امن عطفت بلقنى كانه قال قل وارزق من كذا ايضا فانه
 مجاز وما ذكر من ان المعنى وارزق بلقنى كانه قال قل وارزق من كذا ايضا فانه
 تخصيص النظر الصواب ان يكون هذا عطفا على محذوف اى ارزق من امن ومن كذا
 بلقنى الجبر واجلني اما ما وبعض ذرني بلقنى الا من يحصل الناس منكون للمعطوف
 والزاما للمعنى الى الام لا والى لغوته
 والمعطوف عليه مفعول واحد فاما المعنى قدرا المستند الى المعنى
 في المفعول الثاني والباقي في الاول فاضطرر فالرزة مفعول في الضم والاضطرر والاضطرر فانه ذكر
 بالفاء اى الى ان من مواتق الفاء ليس شئ في الا ساس لزهذا بهذا فاني له و
 الصق ومن المجاز لزه الى كذا اضطرر اليه وهذا نظير ان ما ذكر في التواضع تكلف
 لا حاجة اليه في حال خبر ابراهيم قال ابن جني وحسن اعادة قال لفظ الكلام
 ولا يقال من دعا روم الى دعا اخرين ويحتمل ان يكون خبر قال له اى فانه باقار
 بار ارق خطا بالنفس على طريق التبريد ولم يلفظ اليه المصنف ليعبد
 سخر رضى السنين واحد الا سغار وحى ووفى الا حنان الى بنت عليها الشعر
 حكاية حال كانه قال اذا كان مروح ومن صفته غالب اى صارت بالغلبة
 من قبل الا سغا وكنت لا تذكر له موصوفى ولا نودر اى اسأل الله ان
 يبعدك معنى انه مصدر يحذف الزوائد في موقع المفعول المطلق المحذوف على ما صرح
 به في المفصل لانه في موقع المفعول به على ما ذهب اليه البعض ويشعر به عبارة الفاي واما
 فقال المراد انه مصدر لان يبعدك اى انشأ الله ان يبعدك يبعدك مما لا يقال
 به ولا دلالة عليه بل ان يبعدك تفسير يبعدك والمعنى يبعدك الله يبعدك اى يبعده
 ان يحفظك والتعبد الحافظ او ان يبعثك كما ان عمر الله بعثه عمر الله تقبلا اى
 سألته ان يحفظك بعمره وحقيقته عمره اى اعطيك عمره اول تصور هذا من المحذوف
 فاستعمل في معنى سألته الله ان بعمره فلما ضمن معنى السؤال عدى الى المفعول اخر اى
 اسم الله وكذا فعدت اى جعلت فاعدا ثابا ولم يستعمل ضدته سألته الله ان يبعدك
 اى يبعثك بتعدد اى افع المصذر معام الفعل مضى الى المفعول فذكر المصنف بان
 للمعنى فلا يغير للفظ رفع الاساس التواضع عليها انت الضم ذهابا الى
 القاعدة وذكر الوجه الدلالة على جمعها لدفع العوايد او الطاهر من رفع الشئ جعل
 غايها من رفع الاساس لا يرتفع بل هو محال ووجه جمع العوايد في التواضع انما هو ظاهر
 لكونها المسماة ان الصغرى من اللين والطين فكل صف من ذلك سابق في الجدار واما
 في التواضع والى من جبا عباد الله جزا كل جزا من الاساس او من ههنا
 التواضع اساسا والقاعدة على الا من من ههنا اذ احدث اى صار وطيا من
 بالحق من زمره صحبة التفات لضم الداء والجمع والراء وبالادال المحمودة
 يرد على لفظ التواضع من برائه حبه ورجوه ولا يخفى لطفه شئ من الكمال

من

نور

من

من

من

من

نور

الرجل

منك الا كل وفي لا ياكل السمك وتشرب اللبن لا يمكن الاكل للكل فتعارنا الشرب اللبن ان ليس
 المقصود النبي عن الموت في غير حال الا سلام له ان الموت ليس بعد وروح انه كان البتة و
 القيد وهو الكون على حاله في حال الا سلام معقدور فساد الكلام الى النبي عن الا تصا في القيد
 والنيات عليه عند حدود القيد الضروري لما بين المحبين من الا تصال والا رباط والمجهر
 على انه كانته وان كان يحمل الحجاز ونحوه كانه بان طلب الصانع النفس عن فعل غير حال
 ويلزمه طلب الا حيا عن كونها على غير ملكي الحال عند الفعل ليس على ما ينبغي لان امر الملك ليس
 بالعكس وكذا تقريرها بان هناك كانته في الذات عن نفي الحال كما ان قوله تعالى كيف تكفرون
 كانته في الحال عن نفي الذات وذلك لان نفي الفعل المعقد بالحال ليس نفي الذات بل كما يدعي كونه
 نفي الحال فان حصل اذا كان النفي في الكلام المعقد راجعا الى القيد كان مدلول الكلام هو النبي
 عن كونهم على غير حاله الا سلام عند الموت ولا حاجة الى ما ذكر من المعقد ما في الا سلام
 فليس اذا كان الفعل معقد وراقت لا بجني الا بكونها فالنبي هو الفعل في غير حاله الركوب
 حتى حصل الا فقال نترك الفعل بالكلية وبان ما في في حاله الركوب وهذه العقل ليس
 عن النبي البتة لعدم الكلفة وانما الكلفة هو الكون على حاله في ملكي الحال ولا حصل الا حيا
 الا بالكون عليها ولذا توجه ههنا سوال الا سكتا في عن الكلفة في احوال في النبي على
 العقل مع انه ليس منهي عنه ولم توجه في مثل لا بجني الا وانت راكب ارم اقصد النبي عن
 العجز راجله واصل الجواب ان الكلفة في الدلالة على كون الفعل سهيا بالنبي الذي
 حقه ان لا يقع ولو وقع كان مكره العدم كما ان الا حيا هذا العقل في مت وانب
 سبب يبين على كونه مكره الا مكر الذي حقه ان يقع
 بل الا خراب عن الكلفة الا قول لا معنى لغيره والكل بطلان في معنى الا حيا مع
 وهو الخوض على انما مع محمد عليه السلام بانث بعض معجزاته ومما اجاب عن احوال
 الا بياك الساغبين من غير التمساح من اجد ولا قراه في كتاب ومعنى المخرج الا نكار في
 في كنه ان ما كنه حار من ذلك وما كنه هذا في ملك الا سوال ولا سمع ذلك المعال والى
 حصل لك العلم به من طريق الوجه فالخطاب للمؤمنين وصل الخطاب لليهود حيث زعموا
 انه ما مات نبي الا على اليهودية وقالوا النبي عليه السلام ان يعلم ان يعقوب يوم مات
 وصي بنه باليهوديه ولفظ المصنف بانهم لو شهدوا ذلك الوقت وشعروا وصية يعقوب
 نظروا كونه على الا سلام ووصية يعقوب بذلك فكيف يقال ان في مقام الرض عليه
 والا نكار لمعنا كنه الكنه حار من حين وصي يعقوب ما كنه في دعوى كنه بل سمي ان تعالى
 الكنه حار من حين وصي يعقوب ما كنه في دعوى كنه بل سمي ان تعالى الكنه حار من حين
 وصي باليهوديه وما كنه في دعوى كنه بل سمي ان تعالى الكنه حار من حين
 حين شرب او شغل اوزني ولا تقول حين صام وصلي اوزني وقد جاب يوحنا
 احدهما ان الا سلام مع كونه للتقرير ان ام كتاب او اكل حار من حين وصي بنه عليه
 الا سلام والنوحيه وانما كونه كذلك كما لكم يدعو عليه اليهوديه وبان
 انتم الا نكار عند قوله ما بعد من بعدى وكونه في قوله فاعلموا انفسا في فساد

في حاله في الذات

انما غايته لاد اخلا في حلاله انما كنه شهدا حين قال بنه ما بعد من بعدى وحسن
 جريه فخصم الا سلام واليهوديه وما يتعلق بذلك فكيف يدعو اليهوديه وان الا بيا و
 كانوا عليها ويعقوب وصي بها في بين بطلان دعواهم ونوجه البراه عليه بعد
 انما يعقوب الكل ولا يلزم من كونه استينا فان بدل في جز الا سميها لم لجل ما ذكرنا
 وهذا كما تقول احضرت اليوم مجلس الدرس حين قال الا ستا ذكرا صيا به ما موف
 قوله اذا قال بنه ويقصد قطع الا سميها عند ذلك في كان سائلا قال ماذا قال الا صحاح
 معقد في قالوا في موضع البدل ولا يجوز ان يكون متعلقا بقولوا بعد له خذ
 السطح والخلال الربط في قال له الا كان الخطاب لليهود فالوجه ان يكون متعلقا محذوف
 المعطوف في عليه اي انه عود على الا بيا واليهوديه في ام يعلمون كونه على الا سلام
 والنوحيه من جهة اعتبار اقل خصوص انما كنه مجلس وصي يعقوب واعلمهم اياكم
 قرا فترنا وليس الا سميها عن حقيقة حتى تعرض بان كل الا من معلق مع التحقيق بل
 على سبيل الغرض والعقد الى اجاب مع واقراره قصدا الى بيكس والبراه مع لقطع
 بالثاني من الا حار من افي حضور الا في وقت نفي كما ادعوه من يهوديه ايباهم فان
 في الا معني الا سلام الذي عليه يعقوب ويوم سوي الا ذعان والفعل الا كلام
 لله تعالى ونحوه في الا بيا صلي الله عليه وسلم فالتوحيد والا سلام هذا الا حيا
 لا تاني اليهوديه بل يلزم من بياها انما وها فلان لا توحيد لهم لمع كونه عن رب الله
 ولا سلام لعنا دفع واستكبارهم ويرفع عن بدل كنه من الا كلام سيما بونه بيا
 جمد عليه السلام
 نظروا كنه اياي هذا المعنى فان الا بيا كونه مضمونا ان موت الا بيا وكان على الا سلام
 مناهة بعد لم يمت بيا بني الا على اليهوديه وليس اكر له عضو ان الا بيا في نفي اليهوديه
 على ما عطية الا سميها الا نكار في لير والا غرض بان اليهوديه بيا في قوله لا سبيل
 العلم بموت الا بيا عليه الا سلام على الا سلام فكيف يكون في اليهوديه مع ايضا فافا
 لذلك وما عاى اي يصح اطلاق قه على ذي العقل وغيره عند الا بيا سوا
 كانه لا سميها او غيره ولذا علم ان النبي من ذوي العقل والعلم في من وما
 فخص من ذوي العلم وما غيره وهذا الا بيا ان ما لغير العقل واستدل
 على اطلاق ما في ذوي العقل باطلاق اهل العربيه على قولهم من لا عقل من غير
 محو ذلك حتى لو قيل من لا عقل من غير محو من ذلك كان لغوا من القلاء عزله
 انما يقال لذي عقل عاقل فان في ههنا يجب ان يفرق بما ومن لان ما عقل معلوم
 انه من ذوي العلم فليس نبي كنه بعد اعب والاصل اعني لعقل واما الحصول لنفسه
 فيجب ان يعتبر مني مره ان في بالنص في موضع التفسير بالنسبة الى من لا يعلم مدلول
 من ولا يقع وصفه لعقل بعد اغير لغو فليكن على
 تقول ان ما يقع سوال عن موهوم الا مع وعن فاجبه المسمى وعن العصف في
 الا بيا يجوز ان يحمل على الا حيا وجعله عابدا الى كنه في كل شخص باعتبار ما له

والغرض من هذا

من الصفح بمنزلة جنس على حد تكلف
 والحق وانما كنهه لولا خرافة العلم والحق في سلكه الا حق لا ب والحق في سلكه الا حق
 سلكه والصفحات بخلها من عرقه واحدا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تفرق بيني وبين الله
 حين كان يطلب زبادة في الصدقة وكان عيسى بن مريم عليه السلام يطلب لنفسه بذلك
 هذا بقية ابا نبي يعني النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى لا تفرق بيني وبين الله
 بقية الاب والحق والحق بخلها من عرقه واحدا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تفرق بيني وبين الله
 ذلك حين بعث العباس قبل عام الفتح الى مكة فاطاها عليه وسلم فمك حث قال
 له احض الي فؤمك فادعهم الي الديار قبل الغنائم فركب بعث النبي صلى الله عليه وسلم وبلغ اطلق
 فلما اعدوا له صبا به ربه واعلى امره وعروته بن مسعود فمدح علي رسول الله عليه السلام
 في اسبأه في ان يرجع الي فؤمك فقال عليه السلام اني انا الذي اقول لولا اني لم اجد في الدنيا
 ما اعطوني من فؤمك الى الطائف فمدح عيسى بن مريم عليه السلام في قوله تعالى لا تفرق بيني وبين الله
 ونصحه لم فانه يمدح وعصوه واسمعه ما لم يكن فيه في حسان فخرجوا من عنده حتى
 اذا اسجدوا وطلعوا فخرجوا مع علي بن ابي طالب في دار فاذن بالصلوة وشهد فيه ما
 رجل من ثقاتهم فقبل فقال عليه السلام حين بلغه ذلك فمضى من عروجه حتى صاحب
 يا منين دعا فوجه الي الله ففعلوه يريد بصلاب ناسين حبس النجاص
 وقد ثبت ما لا ينكر مع اب والالف للنبأ في وفي الاية قد سقطت النون بالاضافة
 واذا في البيت فلهذا من اذوا لنا لكن ونور من ناسين وبقين للناس اللواتي امرن
 بها واحدا يدل محققا للوجود انه ودفعنا لما عسى نودع من قولهم الملك والى ابا كل
 من العذر وانما الا عاده في العطف على الضمرا مجرور
 بعدا ومعجوه لم يعني على التعريف او الجمع وعلى تعدد الوطف فالجواب الى الاستسجبه
 للدواع والاسباب مع رعايته فقولهم اي ومن حالنا ما نالوجه الا عراض
 والمعنى ان احد الكلام هذا اسعونا في ان لنا ما كسبت وكل ما كسبت فلهذا كسبت على
 المسند اليه اي لما كسبت لا كسبت غيرها وكل ما كسبت لا كسبت غيرها وهذا كما قيل في كل
 الا لا دني ولا دني اي لا دينك وفؤمك ففؤمك ما كان او حيا فخرنا بجزان بعوه الي
 العز وان بعوه الي كسبت العز وان بعوه الي احد وفؤمك وذلك انهم اصغروا
 ما نالوجه انطاع هذا الكلام من جهة المعنى واما من جهة اللفظ ففؤمك كما كسبت
 صفه او حال او استسجبه
 هو خبر في حق النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى اني انا الذي اقول لولا اني لم اجد في الدنيا
 للفرق والنون للوفاء وقد حذف نون الارب الى ان يكون من الكسب الا ما
 بالاعمال ومك ما لا نساب واما على رواية المسند فلهذا كسبت
 من دين فانه من النبي صلى الله عليه وسلم وسلم ففؤمك عليه السلام كانه من علي رسول
 الله عليه السلام كانه من علي بن ابي طالب فلهذا كسبت لانه من علي بن ابي طالب
 حال في المعنى فلهذا كسبت لانه من علي بن ابي طالب فلهذا كسبت لانه من علي بن ابي طالب

الفاصلة

جزء من المضاف اليه او بمنزلة الجزر بحيث يقع فانه من مضاف مثل اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا
 ملته وراثة هذا لفرارها وجه بخلها في راس غلام هذا فانه وا حلقوا في عام
 هذا الحال بقل معنى الا بخلها كما من معنى العطف المشهور في الحركات قبل مليس
 لا جمع صنف والصحيح ان عاملي عامل المضاف لا منها من الا حيا ونا لوجه المذكور
 واما مثل اعني ضرب ركبنا ذلك كله مع في جوارح وكون عاملي هو المضاف في نفسه وهو
 ظاهر الخلف المثل في العين منها قال النبي صلى الله عليه وسلم الخلف من كل صواب ان في الدين ومن
 الانساق في الرجلين قال في الانساق من ساس وندع في ربه من حال وانت لفساد
 الدين لوانها بغير فاجار رب يزيد ولا يهزم واستدركه صنفان ساعن كل من
 الاستدراك في اعني رخصي المثل في اطلق في الخلف على الدين المستفاد
 كان من المشركين الظاهر ان عطف على الحال اعني صنفان يجوز ان يكون خطا ما
 للكاثر من يكون قوله وما انزل اليها وارضها على عباد الله جردون كما مور
 كما نهي امر وانا ان يقولوا هذا المعنى على وجه بلقيس ومع ان يقولوا وما انزل
 اليكم ايها المؤمنون او بر لولا اني انزل اليكم ايها المؤمنون ايها المؤمنون
 ايها المؤمنون وعلى هذا فاما سب ان يكون قوله بل في ايهم بل كقولها ايها المؤمنون
 او اتبعوا على ايهم لئلا هم الكلام ونذكر العطف في قوله كونه بمنزلة البنان و
 التاكيد لئلا يعم على ايهم وكونهم عليها واحدا في معنى الجماعة بحسب الوضع لانه
 اسع لمن يصلح ان يحاط بسنن في المغيرة والخشي والجمع والمذكر والمؤنث و
 بشرط ان يكون استعماله مع كلمة كل او في كل مع غرض بصل على ذلك ابو علي
 وغيره من ائمة العربية وهذا غير ان حد الذي يتناول العدة في مثل قل هو
 الله احد وليس كونه في معنى الجماعة من جهة كونه بكن في سياق النفي على ما سبق
 الي كبر من الا وحدهم الا نرى انه لا يستفاد لا يفرق بين رسول من الرسل الا
 بعد بخرط اي رسول ورسول ولستين كما حد من النساء ليس في معنى
 كما مرارة معني
 من باب السكت لما كان طاهر الكلام ان للذين الذين
 آخرون المؤمنين مثلا يحصل به ان هذا كما يحصل بدنيهم وليس كذلك دفعه
 بوجه من احد من ان ذلك على بعد من الغرض والتقدير قصد اي السكت والابرا
 يعني ان حصلوا لنا قبل دينكم في الا سفا في وامنوا به فقد اهدوا لكن ذلك
 مختلف في طريق الحق وصدق طريق الى الله هدا سوي هذا الذين وانا بها
 ان الله ليس صله صفا بل لا سفا في وامنوا معني او جدوا الى ان السري
 وود صفا في غير احب الي بعد صله اي فان وخلصوا في الى باب
 بعد سفا في قبل منها في قول واعضاوا على الوجهين ما موصولة
 عانة عن الدين او الشهادته وقوله فان تولوا عما يقولون حازني العجز من
 وقوله وان تولوا عن الشهادته على الناني فافضة وقد نال تدارة المثل
 او تدارة العادة اي ان اعدوا اي ما قبل اي ما قبل اي ما مصدرية وضمير

الحكم

سبل

امنا وسبقنا ولا يلزمهم انهم اذروا بالحقوا لوص

المضار بل دليل مع ظهور الوجه الصحيح وما ذكر من الفصل وإن لم يعلم بقوله لعل
 فقد علق به معنى فلا فكل المنع
 القول ما كان هذا من الله ما في الجارية مجرى المثال معنى أن العمل لم يعرض لسان
 الضميمة مع أنه الظاهر أي لما أعادنا لا أعادنا كقولنا بالعكس واصطفاة النبي
 عليه السلام يدل على هذا قوله وما أنزل اليها شيئا وقوله ومن أعلم بمن كنتم ترضوا
 كلما تم شهادة الله بنوعه محمد عليه السلام لا حقا مع قوله في ذلك
 حسا ودل وما لم يرض منهم فخطب من أراد منهم شيئا فذا
 أي كل من الله حزين فذكر شيخ أن لا يكون ولا فاعلم حاصل بقوله لا حزين وكذا إذا
 جعلت معلقة وأما على قراءة أم يقولون يا أيها النبي ولا يكون أم لا معلقة لما فيه
 من الإضراب عن الخطأ في الحجة
 أن الرض من كلامها صفة شهادة أي شهادة كانه من الله معنى وإصله كانه
 عند من كنتم معنى حقيقة عند معلوم له أنه شهادة الله والمعنى لا أعلم من أهل
 الكتاب أن كنتم كنتم الشهادة على التحقيق أو لا أعلم من المسلمين لو كنتم على سبيل
 عرض والقد بر فالقول المعنى في القول على أصله وفي الثاني للعرض عن كعق
 منه الكما في كانه قوله تعالى ليس أسركن
 هم اليهود إذ الباعث لهم على قولهم وكذا قوله لخصم بالنسبة إلى الكما فعين وإبان
 المعركتين حينئذ لم يرض الحكامه كمال
 وما قبلها محلها فانه واحد
 وأسماء على الحكمة والكلمة بيان استقامته وقته نظر إلى حسيبه لا تعلو
 إلا بما وجب في الحكمة لكن سانه بقوله من توجههم فانه هذا المعنى لا في جدانية
 الله من نسا هداية من أهل الأرض ليس إلى التوجه الذي مدوه على الله
 بل إلى التوجه الذي مدوه على وجه الصير للمدانة المدلول عليها بقوله
 يهدي لكن بيان المدانة إلى الصراط توجههم إلى بلف الكدس بان والكعبة
 التي تضمن أن يكون الصراط مودعة الكدس أو الكعبة وليس كذلك واجيب
 عن القول بان معنى المدانة إلى التوجه بان أن الواجب من التوجه وقه
 نظر عن التوجه منع ما ذكر من الاختصاص فانه من علم عمله لا بعض التهان
 فيما بين إجراء المجلس
 إلى صدر الفعل المذكور يعني لا إلى فعل آخر قصد بسبب هذا العمل به على
 ما توهم من أن المعنى ومثل جعل الكعبة قبل فعلها كآفة وسطا ولا
 محققا لها فالقائ مع الحما كالملازم لا كما دون تركونه في لغة العرب
 وعندهم هكذا ينبغي أن يفهم هذا المعام
 لا شرار وجد بقوله الخمار اسم من الإصهار والوسط بالتحريك اسم لعن
 ما من الجواب كذا الدارين وبالأسلوبين فانه من الما فليس من الله فكن

فوضی

ثم آخره في الاصل
سب قول السفيه

تذكر التحويل له ستلوا منه الكذب من بشارة الله بهاء

جواب القسم

استاء لمن امن منه ان افرا عن حكم الله ان لمن اظلم ما علم من الحق وامن به او لمن لم
يعلم في تصور منه الحكم ان لا يصابه ساءة العلم فاضن الحكم ان يعرف منه و دون
الفرق بين الاخرين وكلية او في قوله لو لم يكن الخلق اجمع والا غير ارض بان اليها ان
لا بد من ان في الدين يعرفونه فكيف يصح ان افراهم مدقوع بان احصا من حكم الموضع بالحق
الا في عموم الذين اتباع الكتاب وساد له محب ولا كنه اللغز للعارفين من غير
وهذا كما ذكر في قوله ان الذين كفروا ساء عليهم فليسروا قوس منه ما بان ان
مخفي ما يعرفون انه يوصفهم العرفان استاء في العمل البعض الى الكل لا حصله علم
وارتبا طم
او على تقدير كونه جز السوء الله في بعض كافي ذلك الكتاب وحضاه ان ما جاءه
من العلم او ما تكلمونه مع الحق لا ما يدعون ويرعون ولا مخفي ولا للعهد واما
على تقدير كونه سدا فالله يحتمل ان يكون للعهد انسان الى الحق الذي جاء به العلم
السلوك او الحق الذي تكلمه الغرض من اهل الكتاب والحق في بعض كافي
الحمد لله والكرم في الغريب والنسب الى الله باء ولا له على المحر لوقوع الحق عليه
بعض الخش من غير قوته الغضبه ومما يحجب نفسه له ان ما ذكر في بيان العهد
والخمس بعد ما حصل امره الى ان يغير موضع من ان الكلام فلا يوضع ان
في الا قول قد في سدا ولا في الثاني قد في جرم متعلق من ركن موصول به
وان لم يكن حاله اي موكله من الحق بينا فلا يكون من
المؤمن ان كان الخطاب عاما فطابق الى سفي لا حد ان شك وان كان للرسول عليه
السلام فلعقد الناس على الغرض من الله عن الا مقرا وبالطف وجهه مخفي ان من
كانت امته نك كان احزاه احزاه
ان لم يكن لكل والمفعول المحذوف وجهه وان لم يكن به والمفعول المحذوف ضميرا
عابدا الى كل وهذا معنى قوله اي الله حولها اياه واحار الله قول لظهوره الى جمع
واما على قواة الا ضا في ضمير موعابدا الى الله قطع لانه ذكر للغير والله
مرتبة في المفعول المقدم على العامل كافي في يدرض مع كون العامل اسم فاعل
كافي في قولك ليرض رب فلان ومثل بالفعل لا نه لاجازة في اسم
الفاعل او في قولك في مواضع ما نحن فيه بعينه ومثوله ليرض رب
فان في العامل في الجمال الموافق والمثل مستعمل بالضمير فكيف يعمل في
المفعول فليست العامل محذوف والذكر في تفسيره اي لكل وجهه الله حولها
وليزيد ارباب رب والمفعول المحذوف اي اهلها ولا حاجة الى ما قبل ان
الضمير المصدرا في قول التولية وضرب الغريب او ان لكل وجهه انما هو المفعول
الا قول محذوف المضاف الى لكل صاحب وجهه وضمير موله هو المفعول الثاني
والرول الطريق في نفسه على الوجه من لكن لا يخفى ان لو اراد هذا كان سفي ان
يشير الى المضاف المحذوف ولما قال ان الا ضا في اي ضمير المصدرا يكون

المعروف ان ساء و الله جرمي المفعول به ولا سبيل اليه عند ذكر المفعول به فليس
يشي ان لا يفتني ما على السببه بالمعنى الى مفعولين كافي الا ضا في اي المصدرا ضا في ساء
العلم اهل الدار
وقوم و فيها اي وكل من تلك الجهة وتكون ذكر الفاعل اعني
الذي لم يكن له فعل ما وان الكلام ليس فيه والى ما لو وجد قصد الى جعل العلم حال
وان حصل له كما يكون ان يفسر او قوس والمعن كمل امه بان مخفي الى على بعد
كمن كل ضميرا لكل من اهل الدار بان في ذكر ان هذا معنى ليرفسه كل لكل
واحد من امته محمد وعلى الوجهين فالجواب مع امر العلم وعينه وان كان
بكم مع ان بيان يجره او من موافق وجمع في ان الضمير الخيا ب في كل مثل او
يكل من دخل ومثل قد نك من ربح وصور ان يكون الخيرات اساسا الى اليها
المسألة للكعبة معنى ان الفضل بحر من التوجه الى عين الكعبة ومنها اقرب ما يمكن و
معنى كعبه النجوم من ذلك عن صلوة اتم مع اصيل في عها نهما في حكم خيرة الجهة كاهها كلها
مسألة لعين الكعبة في المسجد الحرام في مدلول استيعوا ليس الا طلب السابق في
وذلك في على سبق غير من جهة انما امره اسبق بعض بعضا فستفهم غير امه
ومن حيث خرجت قول قد جردوا اعمال ما بعد الفاعل في
يكل من حيث متعلقا بول لكن لا قطع الا اجتماع الخرض فالوجه انه متعلق بمحذوف
عطف عليه قول اي افعال اخرته به قول ويجوز ان يجعل من حيث خرجت في معنى السوط
اي انما كنت ووجهه قايما ويجزاه وهذا الكسر يعني بكسر الهمزة وتكون الهمزة
سوط المفعول حيث ذكر ذلك مرات للناكيد الذي بعضه المضاف للناكيد ولا فائدة
ما رتب على كل مرة فعل الا في كرم النبي عليه السلام ما جابه دعائه واعطاه
منها وما كان يرضاه ويراه في اخر الكلام بالساجد والها رعياد اعدائه وضبه
رحا نهم فيما كانه يصفون من ابداع اهورا نهم وبالنسبة عدم تفاوت الحال بحسب
السفر والحضر والبصر كحتم المأمور والوعيد على من تركه وفي تفسيره الضمير
لهذا الما حذوفه نفسه على وجهه بكسر مع عوده الى التولية التي يدل عليها قول
والمالكه لتصرف امته ما قوله الخطاب في تعديل الحكم بما رتب عليه من الحكم والمصالح
اي الفصل اي التولية في التولية بالبداية وذكر ان الفهم ما
انها في الحكم الذي طاهر التابيد والبداية في ظهور غير الوالي الا في قوله المذم
اسساء من الناس يعني به العدل لا نه المحكم في كلامه غير موص
فيكون محذورا وخيل المص على الا سفي و في كلامه اساء الى ان الله ح
للعهد وان حكم النبي متعلق بكل من جميع لا لكل جمع وانه يعود النبي لا النبي
الجمع وان حكمه امه كافي ولما للناس جزوا ما عليكم فيتميل ان متعلق بالطرف
اعني للناس وان يكون حله من الحكم على انه في الاصل صفة
يحيى المعاند من حيث في ما لا ينبغي له ايضا في افعال التولية لئلا
يكون للمبغض من اليهود حجة بان يقولوا كيف لم يحول الى الكعبة كما هو مذکور

العام

مطوف

راي

في لغة المذكور في العورة واما المعاندون فليكن لهم الحجة بان لم يتوجه الى الالهي
 ملك الى فوجهم وحمل للبلد فان ذلك ليس بحجة بل شبهة طامنة المطلقة في بسوء قوتها
 مساق في الحجة والبرهان فما ذكر من اطلاق الحجة عليها ليس على ان الاله سبحانه
 من النقيض انما ان الاله لا يملك فانه يكون له حجة وبرهان عليه ان المذكور في صدر
 الكلام ان ساد في هذه لزم الجمع بين الحجة والبرهان والى ان يصح الاله سبحانه لان
 الحكم في بعض المحجة المعجزة ولا محض سوي ان يرد بالحجة المتكسلة حقا كما ان اوباطا
 وحسن منها ذهب بعضهم الى ان هذا من جبل ولا عيب فيه غير ان سيوفهم
 في استانفا يعني كون الدين ظاهرا مبداء جبره فلا يحسنه
 الله في ذلك في معني وارادة الاله حياء يعني ولعلكم يندون لا يتجلى حقيقة التوحي
 ولم نفس كفي يندوا حيا يعني جعل لكل معنى كذا وان كان في ذلك في مواضع وقدر
 المحذور في هذا في اخصاص الى الاخصاص والى ان اخذ في ان الاله سبحانه بالذكور الكرا
 وجعل العطف على ذلك يكون مرسو حال بعد المناقشة ولا ان اراد الاله سبحانه
 انما يصلح غلبة الاله تعالى عليه لا لعقل الاله تعالى عليه على ما هو الظاهر في ذلك يكون واراد
 الحدث والى ان يرد بما يرد العطف على المقدر كما ارسلنا الى تعالى بسري
 انه على الله جميع في موقع المقدر ومن افاد السبب مع الحسب وعلى الثاني يخلل
 الفاء بين العاقل والمعمول من كل وجه فكل
 عطف على اجوات عطف معز على فخره وان عطف على مع اجوات عطف على علم
 لا بها ليس في حيز القول بل هو اخر اب عن لفتح الى الاله سبحانه بهذا الحجة فليدبر
 وقالوا يجوز ان انما ان الحياة البدنية لان الروحانية متشركه شمع وتن
 عطف على بشر مبداء اوجه نظر الى تكبر بعض ونشر الصابرين
 عطف على ولستونك عطف المحزون على المحزون واولئك جنداء جبره عليهم صلوات
 والى في موضع الاله سبحانه والصلوات ما انما في الاله صل بحرك الصلوات تاسب ان
 يرد بها المحزون والى عطف في الراهه المناقشة لذلك ولعطف الراهه عليها غير ان
 تعالى رآه ورحمة وانه روي رجع وما تعالى ان الصلوة من الله تعالى روي رجع
 اخذ بالاصل وبان الراهه ايضا يفتح عن الراهه والى عطف في رجع رجع الصلوات
 للسكر كالتشبه في ليل يعني انه لا اعطاع لراقة وروي مثل هذا في الراهه بذكر
 المعجم وذلك لان كل الصلوات على عن من ذلك ملته او ما فوقها ليس له كثر
 معنى في حاصل الراهه والرحمة راجع الى اصال الكسار وروح المضار
 كما انما في موضع بحث رجل عالج واخطى جبل مصر مثل لما يكونها على شمس الاله
 كالصف والمرونة ومن العلاء في الرجاج السعاب اعمال الخ وكلها
 جعل على طاعة الله تعالى قال الاله صهي الاله احد شجرة وفيل سبحانه والى
 موضع التفسير الى العباد كذا المتعدد وقد جاء بعد معنى احد عبادا ويا حله
 فاضاف السعاب الى الله تعالى كما هي معنى اعلام مواضع العباد كذا وفي عطف سائر

والاكثر

الله يعني اعمال الخ واما العلاء الصنف الى السرع فامرك ما هو بمرله الى علم
 والعلاء كات كات ذات والاه فانه وكثر من اجبال الخ
 وما في المعاني يعني له اقبل الخ او العزم والاه غير ان لا يفتح فيه الاله العصد و
 الزيات المحض صان ولا يحتاج الى ذكر المعلق على في العمل مثل في العمل
 كفا فعل يعني لا يضره ما يد في نفي الخ لا بعد انشائها من سفا بر
 الله بل ربما لا يتلها ان اذا في مراتب الاله قول الذب وغاية الثاني الاله با حة
 وان لا يكون عطف على احد او فعل وذلك اسان الى الطوارق
 على من الصنفين الخ من وما فيه من البحر بمرله التفسير لرفع
 يعني ان الاله با حة والنحر من الفعل والترك مع المباد والى الفهم عرفا من رفع
 الخ لا وان كان فهو مع حسب الفعل جبره عدم الحرمة اوالا با حة او الكراهة
 على ما يبع الواجب والمندوب ايضا لان خبره كونهما من سفا بوا الله ربما يرفع
 الاله با حة المباد في واما التطوع في اللغة السرع وقد تعالى الفعل الطاعة
 في قوله عطف الاله عتار استدلال به على التطوع لكن بعده بنفسه شعر بان المباد
 ان كان بالفعل طوعا فلا في الوجوب والتسبب فعوله من تطوع خرا بهو
 انسان الى ان فيه نوع ولا لم على عدم الوجوب وخراره بن مسعود من السادة
 ومن لست بحجة عند الشافعية في تفسير الاله استدلال بوجه اخر لفتح ان سخر
 لقوله عليه السلام اسعوا يعني ان الاله بر بالسعي مع التعليل والتاكيد
 بان الله تعالى كسب عليكم بعد عا به الوجوب تحت نفوت الخوارز نفوته وهو
 معنى الركنية ما انما في التورينة اعتر ذلك وفيه السباب و
 الهدي كما فسر ان هذا هو الذي كلمه اصارا لله هو القرآن وما فيها من الامام
 على في تفسير الاله اشياء على ان من بعد جعل ما انما في الاله استغفر الاله على
 ذكر كونه متعلق بكمون في فسق وكم ما في العا وفي الجرا على او لعل بلغتهم
 الاله بوع ان لغتهم انما هو بهذا السبب بل له اسباب في رجع ومعنى لغتهم الله ايا
 بالبر وفتحهم وطهرهم وسعدهم عن الرقة والصلوات ومعنى لغتهم الله عتير
 الولا عليهم بذلك وفي الاله عتير بالذن ما في فتح ذلك اسان الى ان هذا
 في العا على مثل قبل في المفعول وانه ليس على عموم له من الاله عتير من
 له بلغتهم بل عزم واستغفار من قوله بلغتهم انه في الجوة ومن قوله عليهم
 الله انه بعد الامات ما ان امر الاله على الجوة والحدوث واما الاله عتير
 النيات والاه ستوار وهذا انوضع السكر اوله فاعلى في التقدس واما في المحقق
 فخص في اليه مجرور والعا على لا يكون الاله سبحانه اليه مرفوعا بالفعل وبسبب
 وكذا في المضاف الى المفعول هو زوا عتير من حزب زوا عتير اي من ان
 حزب زوا عتير او على عكس هذا هو زوا عتير من ان حزب زوا عتير
 بالحزب هو حزب زوا عتير وعلمه على قوله فكانا يسمون في ملك الذري

نعم لوم
 اجراء

لا

حرف

فی

و هو معنى البت وجعل الله ذلك متواترا لدلالة على كون انزال الماء وثب المطر اثبتا
واستغنايا عن تقدير الجار والمجرور وعن السكف في من الداخلة على كل دابة لكن الحق انها
تعضيب بالنظر الى ما لكل من الافراد المحدث الثمانية في علم الله تعالى بل الى ما يرفع المصنف
من ان في السما ايضا دابة كما ذكر في جم عسق قوله و در نور القدر
الجبب ومنى التي يرب من جلق الشمس اذا استوى الليل والنهار و الدبور ثعالبها والشمال
هي التي يرب من جانب العطب والحدوب ثعالبها والعصم ماله يلغ سحر اول جبل مطبرا
واللوايح فم يلغ على السدود ومن التي يلغ الى سحر
من فيه والسك دافسة من معنى الرمي ووجه الدلالة على عدم التفكير ان من تفكر فيها مكانه
خطيها و لم يلقها فيه
بين الاصنام الخرافة والمباداة دلاله على انهم اتخذوها اندك الله تعالى كما مر في قوله
ولا يجعلوا لله انداد على قصد الهكم واعا فتح ايادهم اناها احبالا لله كثرته الى لهم
من وضعها لتعلم بحبهم لله
ان البت ولا يصور من الاصنام والجوار انه لا دلاله في الكلام على الفاعل
اعني الموصوف فالعنى على ان يسمي محبوبا الاصنام من جهتهم بحبهم لله تعالى من جهة
الموصوف من حبهم معنى احبهم واما اذا اراد كحبيبه الله فالصدر من الحب الفاعل
اضيف الى المفعول لدلالة على الفاعل لكن اضيف الى المفعول وهذا الظاهر للكتاب
عما تعالى في مثل هذا الكلام ان مثل لفظ المحمد في محله وقد اضيف الى ما هو مفعول في
المعنى من ان يحكم ناز به صدره في الى المفعول وان ثابته صدره من الحب للمفعول
حقا الى ما هو فاعل فاعل على فان في على الوجه الاول كلف فاعل قوله والذين
احبوا الله جسداه وقد حكم اوله بالحب يكون الاصنام كحب الله فليس النسب اما وج
من المحبوبين والزوج من المحبتين وانرا سد جبا على احب لبيوعه في الله سد
حبيبته
فاصله من فليس غلام المحسن كمثلهم واطقت الجماعة
المجوع صدر رجاء زيادة الميم واما مجمع بالكسر جماعة بمعنى تلاميذ الذين
ظلموا اسامة الى محمد الى الله ووجه الخطأ من موضع المحسن للدلالة على ان ما يروون
من قطع العذاب انما هو لواعين ظلمهم الذي هو الشرك الاول على عظمه وبلوغه العاتية
بالفلا في الفعل وتترك المعاني مثل فله ان يعطي واسارا الى الله ان يرى بعد الى
مفعولين سد فسد مما ان العوق لله هو معنى يعلم ويروون معذ الى مفعول واحد
هو العذاب فيكون معنى تبصر فله الله انه منيع يعانوا وروى يعانوف
لان اول الاضي فزل ما هو لتوقع فزله الواقع في حكمه لو في ولو تروى اما ان
يكون معنى ان على ما يراه بعض النسخ واما ان يكون المصارع بعدها العصد استحصا
الصورة الهام و يكون الجمع في بعد من المضي معنى لو رأت حاله العظمه لو رأت مر
عظمها واما على قراءة لو تروى بالخطاب فهو انما متقد الى مفعول واحد هو الذين
ظلموا وينبغي ان يكون اذ يروون بدلا منه وكذا اذ يروى الزوال لم بعد الله بد الى

اعطو ركوها نبأه كلان الماني
اداعطو سر اها راد في الاشياء
لا يه مد يهت فيها كل ايه ص

کو والدین متوجع انداد! توسع مصدر
من المنی للنفوس ان ادلاله فی اکلام علیہ

وبعض منه معنى سقمان في العاني او المعنف عنه لا يعنف بغير التوفيق عنه به وعليه ترك
 في حق العفو بناء على ان قوله تعالى فمن صدق به فهو كفارة ليس
 في الشرية اذ صيرها حكمة لا لولم
 الساقط من الله عنه واما عندنا في حصة ربه انه قالوا يجب العفو عن الذنوب بدل صلاته
 يكون الا برضا الغافل وكان الامر في هذه الآية محمرا في هذا القول في الجملة
 حيث لا يضمن احد من الناس الا نفي ان الصدوق صرح في ايجاب العفو عن كل النعمان
 في تحريم العفو من كل غير ظاهر انه لا يصلح بانما يشترع الله به يعلق
 بها ويرغب في ان لا يتداركها ولا يردع من ذلك
 من بناء فاعل وموضوعه مشبه استند الى العذاب بما زاد في قوله فاذة بدل على
 ان العذاب في الدنيا كلام فصيح ايجازي في العفوة وعلى الطغاة في الدنيا
 لا سيما على الغرابة التي من ذلك التكاثر ولكونه على غاية المطابقة لمقتضى
 الحكم الذي هو العفو من ابي سرية وهو فرع العلم على علمه
 لا رداً ولا نه لاف مع علة حصول الجوبة بالرداء وحصة كلب مشهور
 وحب والبسوس قبل في السوء ووجه عطف الجوبة بحسنه مما يوافق انما يقتضون
 بالمعقول ووجهه كما نوا يعللون في الغفلة القائمة بين فعل غير الغافل ونوعه
 كونهما صوب من قصد الفعل والشرع ومن قصد فعله وارادته عنه
 له فصل احصاها بالامم لان الحكم بالعفو من ابي سرية والهم وان كان
 ما للسكان فيه حكمة ذلك في ابي سرية من الدواعي لانه المتعارف في عذال طلاق
 وذكر فعالها الذي هو كونه ان لم يلحقه الغاء للعاصيل وكون المصدر
 في بعض ان مع الفعل وهذا وجه حسن المذكور واجتياز والاف هو جازية الموت
 الجز الخفيف بل فصل واما ذكر الضم في من بدله بعد ما سمع جواز محام الى
 الساقط بان يوصي
 في حق الوصية بل يتركها بعد من بعد وصيته بوضيها او من والحدث لا يتركها
 بالحق بالقبول ان عن كونه جزوا احد لصلح ناشي والقتل بان المولى للشيء مجموع الله
 والحدث بمعنى ان الشيء ثبت بالحدث والانه سبب ما ذكر فيه من اعطاء كل ذي حق
 حقه ذلك في الظاهر وان كان له وجه صحيح على اصول الحنفية حيث يجعله بدل
 هذا الحديث في حكم المواريث ويسمونه المشهور ويجوزون به الزاوة على الكليات
 ونسخه وانما هو ان الوصية للمواريث اكد لول عليه بقوله الله الوالدان والوالدين
 كانت واجبه حكم هذه الآية من غير تعيين لا بصاحبها فلما نزلت آية المواريث
 ساقط لا نصا ولا عطف الا بصاحبها ومعها تنص على ان لا يكون منه هذا الوصية
 التي كانت واجبه لكل كانت قبل ان يبعث الله رسوله صلى الله عليه وسلم ولم يوصها التكم
 مقام المواريث مقام الوصية وكان هذا معنى نسخ وجوب الوصية بالآية
 المواريث على ما اشهر فيها بينهم لان فيها دلالة على رفع ذلك الحكم ولهذا العوضا

كل ما ذكره في قوله تعالى في سورة الاحزاب يا خذوا بحسنها الحسن
 هو الاقتصار على الكس العفو الصريح في ان ذلك في التوراة ص

حسامه

لحديث وكذا في قوله تعالى في سورة الاحزاب يا خذوا بحسنها الحسن
 مواريث وفيه خلاف في وجوب الوصية لمكانه في آية المواريث
 بعين الا في من وبيان وبالحكم فاعل في ان الوصية على ايجاب الله تعالى وجعل
 الشيء بقوله وقيل لم ينسخ الى الف والى جعل آية الوصية على ايجاب الله تعالى وجعل
 انه المواريث ساقط لا نصا ولا عطف الا بصاحبها ومعها تنص على ان لا يكون منه هذا الوصية
 بحدود عدم النسخ وبثبت ان تنسخ وحكمها بل حودها حكم واحد فظهر ان المواريث
 لم يردوا عليها ذكر الوصية في
 العفو ولا في نسخ على القولين لا في غير موضع كان لا نصا ولا عطف
 الا وصيا به من غير وفاء او البديل عطف على الا نصا ولا عطف
 يجوز الى مفعول بدله ومواريث نصا ولا عطف على الا نصا ولا عطف
 الوصية او يجوز الى التبدل المذلول عليه بالفعل والذين بدلونه مطهر وضع
 موضع المعصية بكونه مع العايد من الجز الى جعل الجز مواريث او جعل وارث جعل
 مجموع السوط والجز او فاعل من بدله كافي
 لا معنى للخوف من الجليل والاف في سبب الوصية فلهذا ذهبوا الى ان الخوف
 في قبل هذا الموضع مستعمل فيما يلزم من الوصية والنظر الغائب وان سبب
 حذف العلم فان الكس التوقع وان لم يسلط الجزم بما فيه في الجزم فيها مع استعمال
 فيما لا يخرج كوضع اظهر واكثر
 في الله في واما انتم بالتشديد فمعنا انتم الى الله في
 الفاء بتركه العطف للعبارة القديمة والحي فظن عليها فانها لغو القلب او لا تكلم
 بحسبوا المعاصي بكسر القوة العدمية على ما هو معنى الاتفاق لغو او احكم بنظرون
 في زخمهم ويوردون من حملهم بترككم بلسانهم ويروكم في شعارهم هذا الجور
 عن السبب بالانقياء والتزوي بزييم والاسطاع في سلكهم وليس من الكفاية في سبب
 المظن كلف المعنى على كل حال والوجه رضى عروى الا سبب مع انقائها والمسيور
 فاض الصوم لم وجب وتمام الحديث ما روي عن عبد الله انه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ما جعل السبب الا من استطاع حكم الله عليه فلهذا روى فانه اعظم
 واحسن للزم وحين استطاع جعله بالصوم فانه له وجب
 معناه عطف على قوله يعني ان الصوم وكذا قوله وقيل كتب عليكم ما سبب على
 الاول في مجرى العرضية وعلى الثاني في الكمية وعلى الثالث في اللغوية وفوسم
 فعل كافي وفوسم عطف على قوله فاجابهم فواتي في لفظ الميم موت الا سنة
 يعني فذا حلفنا سبب لغز بلين الى فوسم واما قوله وقيل الا ما مع المعودة ان
 فالظاهر انه عطف على قوله وهو شر رمضان فلا يصح لانه يخص العوضا الثاني اعلى
 كون الفصد الى التمس في علة الايام لولا معنى ذلك في السالفه علة سبعة
 وبلين على ما هو علة عا شهور او مع لثة ايام من كل شهر اعني ايام البيض

ذكر

ووردكم

نفسه

الهم ان يولد بعد ذلك ما كان كونه ايا ما قبله متعارفا لا نفس العلة الفاعل يكون الا يا
 المحدثات غير رخصان بانها لو كانت تفهم لما كان كذا بذكر المرض والمسافر وجه
 واجب بان ايجاب رخصان اولها ان على التجبر منه ومن الغدنة فحين غير الح
 الا ب على النقص ان يرد ذكر مما يلها على ان يجبر بها على لم يطرا عليه لغرض
 مع فسح شهر رخصان ان يرضيه صوم به لا من صومها
 ومنه ان يترك للمحل والنقص العلة وهذا ان يرضى من غير محل
 ايا ما بالصباح نيا وعلى نحو من عمل المصدر في الطرف مع كحل الفاعل وان لم يجز
 في غيره واما ان عند ان بان منها على كونها كلف في موقع الحال من الصباح
 موقع المصدر فكيف فليس معمول لان ما كان كلف مصدره والمضي مثل لسانه على
 من تبك وظاهر انه يصح حالا عن الصباح ان مكلف ولو سلم فالمراد بالاجنبى مال
 يكون من معموله في ذلك العامل وان لم يكن معمول له في الحال وان اكنه يجبر
 المتعلق ليعتق في المصدر ايضا كذا كذا بطرا ان كونهما من حلا سياست فعل واحد وكون
 المصدر من صفات الفاعل كما ان الحال من صفات ذى الحال ولو سلم فغوب
 لعلمه بغيره ليس من جملة الحال بل متعلق بكتب عليكم بمعنى لكن بعد اعلى طرفي
 الا سحران فيكون فاصلا بالاجنبى
 اورا كسوف انما ان كلمة
 على استعانة بوجهه بعبه بلبس بالسفر باستعانة والراكب واعلانه في على
 ان كوكب شروق فيه كلف لسانه والافخر الطرف لا يدل الا على معنى الكوكب
 والحصول ان كونا على سفر بعدد و بعد سفر او للدلالة على هذه المعاني او
 على سفر على ميسره وما يجب التنبه له انه لو افقر في الطرف المستقر كانت اد
 كما ان من التاج معنى حصل ويب والطرف بالنسبة اليه ليعول التاج فضا
 وان كان الطرف في موقع الجرم فذكر كان اخرى وتبديل المصدر ان
 مكتوب عليها جرم مبداء محذوف في اس على مكثوب عليها افطار رحما وصومها وال
 فالواجب كلف بان الا بنا ويل
 من فاعل كانه في موقع الجرم المبداء
 ان البعض من الفاعل ليس يقول فكل مرض او كل مرض مريض او في موقع الجرم
 وكل مرض يقول فاعل ان البعض من الكائن من فاعل هذا الفعل والتعليل بانه
 لم يخص مرضا دون مرض من على ما حرر ان ان الا طلاق في بعد السيرة
 حذرا عن ترجم احد المتساوين
 وفاعل عطف على فاعل وهذا
 العطف ربما يرد في الوجه الثاني وضمير يزيد للمرض وفيه للصوم والجملة تبرز
 مجمل للصوم والجملة تبرز للمرض والجملة نصب على المصدر ان كسوفه لا يحلها
 والمحرر من مذهب البصا في رضى انه عنه ان الصوم احب فاعلم بغيره والتبديل
 في اعتبار العسر فهو تعالى يريد الله بك اليسر انه ذكره في معرض التعليل للمرض
 فله بد من اعتبار عسر بعد فاعل فاعل ولكن يسكن بالسفر حيث تقع على الطلاق
 والمحار ان العسر في معنى محله في المرض فادبر الحكم على بعض السفر والملا

فان قيل كقول الشاعر متصلا فلا اتصال في اللام واللام على الاتصال في الراء

كل سفر جعل السارح سفره وبنى عليه الاحكام سواء استعمل على شقه من حرا او برجا او قلة
 زاد وسارح وجوه كل اول
 فواتر ان تابع قدرته فرق ففعل على كسوف
 اللغز ان المتواتر المتبع عن الاعمى وارت الجز النصب بعضا ومن الجز من
 شبهه لكن ذكر في الصحاح ان موطن الصوم ان يصوم يوما ويصوم يوما او يومين
 وبان به ويرا اوله يرد به الموصل لانه من الوتر فالمراد بالتجبر من الا بيا
 هذه الطريقة ومن التواتر كلف لسانه واما المراسل فامر حاطا هو فاعلى ذلك اي
 بكرة عن و يوتها عن التعريف بالاضافة مع ما فيه من الرقاق وقد سبق ان لست
 المراد ان التواتر عوض عن المضاف اليه فاحصل السؤال ان لست المعنى على مطلق
 على من ايام احريل عن ايام الا فطار والتكرار يدل على ذلك فاجاب بان يدل
 من فيعمل وتفضل لاوله كان من فعل وتفضل لكان بالواو
 ودر البيا كما ان يدر لو كان من فعل على ما وقع في المعصل لكان يدر لانه واوى
 ولهذا ما اورد من المسامح علمه اذ عن له وقال اغوا اني عبد العاه وكذا اودار
 فعال ولو كان فعال لقيل دوار و ذكر المرزوقي انه جعل وجا وباليا بطرا الى
 الديار
 وضم وجهان اي فيهما قرأه ابن عباس وتعل عنه حاصل الوجه
 الا ول يطغونه لان معناه ركفونه لان الصوم في نفسه تكلف والمطيق يظن
 به اولا بكتف في الطاعة وحاصل الوجه الثاني لا يطغونه لان معناه بكتفونه
 او بكتفونه على جهدهم ومنفعة احد من الكلفة بمعنى المسقة وبلغ الجهد والطاقه
 صكون ان المراد السيرة والجملة فيكون الا انه غير مستوفى لان حكمه هو كذا والا وطار
 والغدية في قال ويجوز ان يكون هذا معنى القراء المشهور اعني يطغونه اي
 يصرفه جاهد من غايته جدهم وطاقتهم ونهاية وسعهم ولا يكون مستوفى فالنطوع
 جيران يريد ان جزا في قوله من نطوع جزا مصدر جرت بارحل فالت خاير
 فالب الساع فالكاتب في صرحا من ذلك كانه في سرانرا وفي قوله هو جزا
 اسم لفصل معنى ان يدر جزا وضمير هو للنطوع او جزا المصدر معوله او الجزا عطفا
 على النطوع ويؤيد في كذا على الجزا ان الجزا لفظ اجزا وان كان ساءا لانه
 في موضع حيث قصد تفسير جزا ومعنى نطوع بالسبي بربيعه ويطوع له تكلف
 من
 الخطا عته حتى استطيعه فخر انصب على انزع الخافض
 الرخصاء قد تسمى ان المراد ان اشتغال رخص من الرخصاء لان المراد في
 في معنى الا حرا في كذا كذا ان ساس يدل على ان معنى رخص الرجل من
 الرخصاء قال الرخصاء الحجة التي استند وقع العمن محنت وقد رخصت رخصا
 وارضى رخصه ورضى الرجل اجزا قد شبه الرخصاء
 علما في مجموع المصنف في اليم الا لم يحسن اضافته شهر الله كما ان حسن
 الانسان زيد ولهذا لم يبع شهر رجب وشهر رمضان سبحانه وبالحلم فقد اجتمعوا
 على ان العلم في ذلك انه شهر مجموع المصنف والمصنف في شهر رمضان

عليها

ولما ملأنا من هذه البرورة ما غير البيان من وقت الحاجة ولا خلاف في انما سمع عند ذلك الحيز
تكون الحال وانما الخلا في في التاخير من وقت الخطاب وما ذكر من التاخير انما سألني
فيه وقد جاء **منع** كحق الحاجة قبل او ان الصوم العوض ولعل ذلك الحال
لا يجعلها ما فعلوا في غير العوض او من انشاء ذلك له الحال لعلهم عند ذكر الصوم
والفطار والليل والنهار ان ليس كذكر الحظن الحفصين كبر اعتبار ذلك انما جردته
عنقه لا يندى اليها الا واحد واحد من اول الى آخر لعل السان الطاهر
بعد ذلك تيسر اللغو على سائر اول الى آخر انما لعل الحظن كالب
حجاز اضر حقيقته كونه منسبها به حقيقته ولا يعرف له جهة انشاء على ان التا
كون اسم المنسب عند حذف الاء ذاة حقيقته كمال ما قد عرفته في قوله تعالى صبحكم ومن
يجمع حقيقته ههنا لا بد ان يكون حقا في اي حتى ينسب كسب الحظن الى بعض من
الغير كذا في الاء ذاة في قول زيد اسد لصبح الحمل او يجعل الحظن من الغير كذا في
الغير على ما ذكر في السبع عند القاهر في ما يسمي اجبال وادبارا بعد ان يجعل زيد
اسد محازا لعل السبع وسائر الجاز والى ما رعا لعل افسه دليل اما الدليل في علم
جواز النسبة بالنسبة فيقولان كذا في التاخر في فاذا انسد الصوم بعد سنين التاخر حصلت
النسبة بعد حضي جز من النهار الى ان يصل لغير ان النسبة بالعبادة وما كان وجوب
ذلك وجوب النسبة بالنهار الى ان يات بالليل ايا عا غلا بالنسبة وصار افضل
لما فيه من المسارعة ولا اخذ بالان حياطة قال ابو الحسن النسخي ان ابا جعفر
الحكايم السمرقندي هو الذي استدل بالامامة على العوض المذكور ولكن للحق ان
يقول امر الله تعالى بالصوم بعد التاخر وهو اسرع للركن لا للشرط ولا يصح
لما امر بالصوم الشرعي غيب اخرج من الدليل فحصل ما ذكره من ذلك بالنسبة لزوم
وجودها في اول جز من (جزا) النهار حقيقته بان فصل به او حكايم بان يحصل
في الليل ويجعل ما فيه الى الا ان **قلت** قد انشأنا في ذلك قول يقول الله تعالى
افتران النسبة بالعبادة على ان الصوم وان كان اسما للركن لكن انما هي الالبان
ثم انما كماله على ما ذكره المصنف في دايم الحزب وذلك بان كان في السرابط وهدا
سدرع ايضا ما قال ان تاخر التجمع لا يملك ما فر كل جز والى وضع الثاني في قوله
محدثين الغرض يعني لما ابا في الكل الى السن وقال في انما هو الى بعد السن علم
انه لا يكون الا في الجز الثاني ومن ذلك على ان انشاء الدليل لا يكون الا بسن
الغير لان السن انما يقطع بفصل وقد يفرق بان كل في التاخر في وجوب
التحقيق وليس في السن للقطع بل الصوم عيب بعضه والليل وسن العجز
من غير تفرق **لا تعال** فتذكر في ان حيا كل خروجه وتعمل تراخي النسبة
تعليله في الفاعل الاصل لا يات في كل ترك التراخي بالكلية جذا را جمع بين الحقيقته و
الحجاز والعرض من العبادة والنسبة وما يقال ان معنى في لا يصح ان يكون وجوب
الصوم لاسن الغير الذي مع نهايته ابا حجة الا كل يجوز ان يكون بعد انشاءه

نكلا
العدو

يعدم

ولما ملأنا من هذه البرورة ما غير البيان من وقت الحاجة ولا خلاف في انما سمع عند ذلك الحيز
تكون الحال وانما الخلا في في التاخير من وقت الخطاب وما ذكر من التاخير انما سألني
فيه وقد جاء **منع** كحق الحاجة قبل او ان الصوم العوض ولعل ذلك الحال
لا يجعلها ما فعلوا في غير العوض او من انشاء ذلك له الحال لعلهم عند ذكر الصوم
والفطار والليل والنهار ان ليس كذكر الحظن الحفصين كبر اعتبار ذلك انما جردته
عنقه لا يندى اليها الا واحد واحد من اول الى آخر لعل السان الطاهر
بعد ذلك تيسر اللغو على سائر اول الى آخر انما لعل الحظن كالب
حجاز اضر حقيقته كونه منسبها به حقيقته ولا يعرف له جهة انشاء على ان التا
كون اسم المنسب عند حذف الاء ذاة حقيقته كمال ما قد عرفته في قوله تعالى صبحكم ومن
يجمع حقيقته ههنا لا بد ان يكون حقا في اي حتى ينسب كسب الحظن الى بعض من
الغير كذا في الاء ذاة في قول زيد اسد لصبح الحمل او يجعل الحظن من الغير كذا في
الغير على ما ذكر في السبع عند القاهر في ما يسمي اجبال وادبارا بعد ان يجعل زيد
اسد محازا لعل السبع وسائر الجاز والى ما رعا لعل افسه دليل اما الدليل في علم
جواز النسبة بالنسبة فيقولان كذا في التاخر في فاذا انسد الصوم بعد سنين التاخر حصلت
النسبة بعد حضي جز من النهار الى ان يصل لغير ان النسبة بالعبادة وما كان وجوب
ذلك وجوب النسبة بالنهار الى ان يات بالليل ايا عا غلا بالنسبة وصار افضل
لما فيه من المسارعة ولا اخذ بالان حياطة قال ابو الحسن النسخي ان ابا جعفر
الحكايم السمرقندي هو الذي استدل بالامامة على العوض المذكور ولكن للحق ان
يقول امر الله تعالى بالصوم بعد التاخر وهو اسرع للركن لا للشرط ولا يصح
لما امر بالصوم الشرعي غيب اخرج من الدليل فحصل ما ذكره من ذلك بالنسبة لزوم
وجودها في اول جز من (جزا) النهار حقيقته بان فصل به او حكايم بان يحصل
في الليل ويجعل ما فيه الى الا ان **قلت** قد انشأنا في ذلك قول يقول الله تعالى
افتران النسبة بالعبادة على ان الصوم وان كان اسما للركن لكن انما هي الالبان
ثم انما كماله على ما ذكره المصنف في دايم الحزب وذلك بان كان في السرابط وهدا
سدرع ايضا ما قال ان تاخر التجمع لا يملك ما فر كل جز والى وضع الثاني في قوله
محدثين الغرض يعني لما ابا في الكل الى السن وقال في انما هو الى بعد السن علم
انه لا يكون الا في الجز الثاني ومن ذلك على ان انشاء الدليل لا يكون الا بسن
الغير لان السن انما يقطع بفصل وقد يفرق بان كل في التاخر في وجوب
التحقيق وليس في السن للقطع بل الصوم عيب بعضه والليل وسن العجز
من غير تفرق **لا تعال** فتذكر في ان حيا كل خروجه وتعمل تراخي النسبة
تعليله في الفاعل الاصل لا يات في كل ترك التراخي بالكلية جذا را جمع بين الحقيقته و
الحجاز والعرض من العبادة والنسبة وما يقال ان معنى في لا يصح ان يكون وجوب
الصوم لاسن الغير الذي مع نهايته ابا حجة الا كل يجوز ان يكون بعد انشاءه

1

من لم يرد بها ما عني ذلك ومن ان له من البر في شيء واصل ان الصايد قصد صيد بعينه
معرض له صيد اخر فطره لا عن قصد ومقتضى في امر او يميل لتعظيم في السؤال حين
سألوا عما لا يهمهم ولا يلقون به ما يترقب ما يهيم في السؤال او من افعال البر يعني ان
تذكر ان كذا كذا ترك باب السب فدخل من طهر فهدوا عن ذلك وارجوا انما ينفذ في ما
القول فله من قول من بانه من باب السلب الجليح ويغير تلقى السائل بعض ما يتطلب
فقد سأل سؤالا من لم يرد به غيره فله على ان يرد على السؤال الا ان يرد على ذلك مع كذا ومنه
من زاد بصيرة فقال هو بيان لسبب الازدواج عن جواب السؤال الى سلوك
طريق السلب الحكيم يعني ان ذلك السؤال لم يرد له في عالم ومما فهم ان
المهم لهم السؤال عن وقائعهم مثل هذه العقيدة التي يحسبونها ثبات ومنه من زاد وهو
غاية في التقدير فقال لما كان جواب السؤال الى عن الله تعالى من ذلك سلوك الحكيم حيث
سألوا عن السبب واجيبوا بالحكمة والفاصلة كان فيه التبيين على بعد في موضع السؤال
هو بغير وليس مانع فيه من البر ان السائل عن الله تعالى لا يرد على ما يتعلق بالمكلف
اذا لم يكن بيان في افعاله وافعاله قاله في اصله وحاله وترك المعروض لجواب سؤاله فسد
فيل دعوا السؤال وانظروا او قيل هو بغير ما انتم فيه ليس بغير ما يتعلق بالمقصود او العرف
بيان الخارج بين الله ومن وقد انشأ في الكلام اليه وانما لا اريد على العجب سعي اني
اقول ان ذلك لم يعلم ما بال الله ان يرد وقفا في يرد على انه سبب الى عن السبب
والله على دون الغاية والحكمة في ان ذلك لا يكلف المصنف على فهم انه في ذلك وجه قوله
كانه فيلزم عند سؤالي عن الله تعالى وعن الحكمة في معانيها فاما جهل الله تعالى ونوره المزمع
وجوب توطئة النفس على ان جميع افعال الله عليه وصواب من الله تعالى عنه ما في
السؤال من الايهات غفارة الله تعالى على انه في السؤال الى عن الحكيم والمصلحة
وهل الجواب هو ان الله تعالى من غير عذر ولا الى السلب الحكيم على ما فهم
السؤال في ان وجه لسكوت المصنف ههنا عن سؤالي كعقبة مطالب الجواب السؤال الى
والجواب عنه بان فيه بقاء الكلام على الله تعالى مع علمها ذكر في قوله تعالى
وسيا لو نكل ما اذا انتفع من الآية وكيف لم ينع منه ههنا آيات الا هذا المعنى في وجه
الا فقال على ما ذكرنا هو وبعده انهم لما اجيبوا عن سؤالي الحكيم في الله تعالى ببيان
الحكمة قبل ثم دعوا السؤال عن الحكمة والمصلحة في افعال الله تعالى فله عطفوا انما
كلها على وجهها وانظروا في فعل واحد من افعاله يحسبونها براء وليس من البر
في معنى فان سألوا الحق بحالهم واليقين بان يردوا اليه افكارهم وفي معنى الكلام ارساد
الى وجه عطف وانه البسوت من ابيها وهو امر على من جوابه وليس البر
ومما جاز ان كانه فيلزم لا نسألوا عن افعال الله تعالى وانظروا في فعلكم وانما البسوت
من ابيها فلهذا اذا كان معقول في طريق العطف وما لا في المعنى فله
في جوابه وفيل ليس البر وقيل وانما البسوت فله اسكان الذين
ناظره في كماله لم يكن له انما فله الذي من تامله في كبره حتى اذا لم يلد لم يولد

الصلوة

البيان

حقا

من الجاهل نسوا الذين تاملوا بالذين شاهدوا القتال وبارزوا في قتال فلا تعلم ا
الحاضر من الجاهل نسين والذين تاملوا من الجاهل يكون لهم قوة ذلك في مثل السوء
والصبيح ان اوبالذين تاملوا ويقتصدون فالكلمة في نظر الغالب وعلى الاول
يكون منسوخا في حكم معصية اي لا تاملوا المجاهر من المعصية فلهذا المشركون كما في
صالحين كانوا اوجها من قلوبهم وحمل لما صعد المشركون كان له وجه رابع وهو ان
المكره بالذين تاملوا من سعي من المشركون للقتال في الحرم وفي الشهر الحرام وهو ان
لما تاملوا خاف المسلمون فينبغي ان يكون ذلك مالا عطف عليه او عطف بالموافاة عطف
على وجه يكون ذلك جوابا لما وطئ ولا بعدد
الوجه الرابع وسأل من يتبع الى بعض ما سبق
والشعير وجه اربعة ان
مصدر وجود الشيء تعالى طلبه فنفخه في مكان كذا الى اذ رفاه ونفخت العلم اسرع
اخره وعلمه نفق ونفق بالسر والسكون ونفق بالحق تعال في طي الى طي الى من النفق
ليس صاير الى الثبات
سعد به حال من الانبياء وعند في صلح بعد
جعل الله حرام يعني ان العلم في هذا الحرام بان
الفتنة اسد من القتل اسارة الى ان الله فرغ من الوضوء سدد على الله تعالى حيث
ينبغي فيه الموت بخلصا عن الله شد وليس المراه ان الفتنة للعهد والله سائر الى الحرم
من الله فذكر ان المراه به الله والذين تاملوا باله سائر للفتنة به من غير عيبين وبخصيص
ومع ذلك الذي ذكره اوله اسارة الى ان قوله والفتنة اسد من القتل يتعلق بقوله
افرجع من حيث افرجع في ذكره ههنا اخر منسبا على حلقه لقوله اوله من حيث يعجزهم
ثم وهو ههنا اخر منسب بالمقام
وتميم اياكم اي اصابع اياكم بالفتنة
الخصية الى ذهاب ما لا والخال اسد من حلقه اياكم في الحرم او من حلقه اياكم على
بعد من الوقوع فلهذا تاملوا لكم على العذر
بعضهم كوفهم فيهم حيث مع الضمير العائد اليهم من غير عيب بالفتنة مع ان القتل
يكون الا في بعض خاصة اما بالنظر الى غير انما بين وكلم المشركون فلهذا ليس المراه التي عن
فطعم جميعا فخصر بخصم وفيه مجموع العرقين والمنسب بقتلنا بنفوسه وان يفتلوا بقتلهم
ظلم من اعيا ذلك في العاقل والمعتدل جميعا والمعتدل في الجاهل بما لا يجد بما في الظاهر انه لا
حاجة الى هذا اليه بل في قرارة لا تاملوا فيهم
فتنة اي شر من شرها لم يصح
الدمع بالنسي وسقط عطف ويكون الدين لله وضرا لا نهاء في الموضعين بالانها عن
الشرك بقرينة الحرام وضع الله تعالى في الاول دون الثاني جوبا على بعض سنن العلاج
فلهذا عدوان الله على الظالمين في موضع الجزع لا خوف الا بالله اي لا عدوان
كانت ونايت على صوم الله على الظالمين ولا كان في بره على السرطانية ان الله
نوع ههنا اذا كان الظاهر ان الله فلا عدوان عليهم ذكره الله تعالى في قوله انه
كانه عن النبي عن العدو وان على الميمنين اي العدو وان فخص بالظالمين والميمنين
ليسوا بالظالمين فلا بعدوا عليهم الثاني انه من قبيل المساكين وتسميهم براء العدو ان

البرهان

اي ان صدر القيل عن عبيد

الظاهر في كلامه انهم تاملوا جميعا فكيف يوردون مثل المشركون في غير ما تاملوا

الظاهر في كلامه انهم تاملوا جميعا فكيف يوردون مثل المشركون في غير ما تاملوا

عدوانا ان لا نطلبوا الا الظالمين دون المغتصبين بعض لا نطلبوا ما هو في صورة الظلم وجازلة
 له على الا مع الظالمين في الوجوه العديدة التي جازاها كونه لكن انتهى في الا قول عن
 قتال المشركين لكونهم ظالمين صنف وفي الثاني عن جازاة غير الظالمين بما هو في صورة الظلم
 بالسنة الى الظالمين الثالث ان المذكور سبب الجزاء اي انه لا بد من ان يكونوا ظالمين
 لكونوا ظالمين فسلط الله عليكم من بعد وعلينا ان لا نعدو ان لا يكون الا على الظالمين
 او ان لو انه كانت على محض ان الله سلب عليكم من بعد وعلينا ان لا نعدو على من نعدو لم نصبر
 انكم ظالمين بذلك فابهم المشركون عاين الجارية محض الراجح سهام وحقان
 على ما ذكره في سورة الفتح وعن ابن عباس وموهب حتى ادخلوا دارهم ولا يباينها في
 كتب الحديث انه لم يكن قتال اي وكل حرفة السارة الى ان الحضي والجرمان ذوات فصا
 او فيها فصا من حرمته كانت من حرمته الشجر والبلد فما يتعلق بالنفس والعرض
 والى ان ينظر من مشيوعين مشيوعين فيقتض المال اعطاء لمن ياخذ هذا الاستقبال
 الا سلبا للفعل بالاشارة وعدم المبالاة في الحرب من امواله ولا حطار الا بغير
 الخطر والبلد لا يعني ان لا يلقوا متعلقا فانفقوا بها عن طوق التعريط ولا فراط
 في الجور او تعاقبا لها عن الا فراط والتعريض في الشيء عند هذا زيادة محقق فيحصل
 فقلت لك في كتابي على الفاعل في النجوى والضرب والضرب والنفس السرور والبض
 سحر والبعل ولد العلق والجوار مصدر جاورته وبان في البيان لعل الفعل بالفتح في
 المصار ووجوه كانه حبيب في الدنيا واصعب اللثام شغل وقد استمر ذلك
 حتى قيل امره واضل الى لا يمار عليها ان حرم بها حرمه من اهلي هذا
 من بين من كان على مسافة يمكن قطعها عن غيرة سؤالي الى عاشر في المحم قوله
 ولا دليل في ذلك على كونهما واجبين يعني على بعد من ظاهر اللفظ وهو ان كل ما
 فانه لا يدل على الا حرم باصل الفعل الذي امر بانما هي الا ان تعال معنى انما هو انما
 ما سلكا حلقين باركانها وسراطينها على ما سبق من التعسير بدليل جازاة وانما جازاة
 في ذلك ولا يصلح تواضع الواسع في حجاج في الجواب الى ان تعال ان ههنا حرمه صار في
 على حمل الا على الوجوب وهو نص في الحديث بنفي الوجوب وانما الا فصله و
 الطوع وهذا انما هم لو ثبت سبق الحديث لكونه على عدم قصد الوجوب
 واما ما استدل به على الوجوب كما هو الاصل فانه في الحديث لكونه مستحبا
 لكاتب نجر الوارد وانما غير جازية وهذا خلاف في خوف فاصطادوا فان معه فانه
 عدم كونه بوجوب وموانه لا تثبت الشر ودفع الخرج والضيق وقد منع من قوله
 بدليل قساة من قرأه لو لم يكن القرأة المشهورة انما امر بالاداء والاداء معارض
 القرأين وفصاحة ظاهر لان العارض انما هو بسن الدلالة على الوجوب والدلالة
 على عدم الوجوب لا سيما وسن عدم الدلالة على الوجوب وقد استدل بالان
 على وجوبها بانما امر بانما مطلقا من غير قصد بالسرور وانما
 الا بالسرور فيكون واجبا لان قال في الواجب المطلق الا به وهو واجب في نظر

سيف

مقدومه عن ابن عباس رضي الله عنهما انما انسان الى التمسك بوجوه تلك في وجوب العترة كما هو
 بموجب الشاخص بعد ارجح الجواب وكان الا وليس الزامنا ولا لا فهو ان الصحابي ليس
 بحجة عندنا وما ذكره من جواب الا في بعض الروايات المشهورة انما يكون في كتاب الله
 وجوب الثاني ليس بسديد لان قوله وعد لهم مكتوبين كما مر في وجوبها على الا على ان لا يقطع
 بانه لا حسن وجوب خلق الضحى مكتوب على من عتقها على ان الرواية المشهورة فاهلها
 بها وفي جواب الثالث مع ابن الحنفية والجمهور لا يخصصوا لغيره وان اردوا ان لا يكون على وجوبها
 ثم دل الحديث ان المذكور ان علي بن ابي طالب كان ذلك نسي للكتاب بجر الله احد على ان التمسك
 بعد له في رمضان وستة من سؤالي في هذا المعنى لم يخرج بانه امر لغرض ويطوع
 قصدوا ان لا يشرع بان القرأة ليست بحسب الرواية والسماح في اعتراض بان اللفظ والعهد والى
 في الا سمي او كونه الوجوب كما مر في الا عتقها من وجه احبها الى التاكيد ان حطه التعصير
 لا خال التمسك بالكلية على الخج ورد بانه او كونه في العتق والحرص عليه لكونه حطه التمسك و
 ما بعد انما على عدم الوجوب وما ذكره انما حسن بعد الدلالة على الوجوب قبل ان يقول
 وانما الخ والعنة الله تعالى احضر ذلك في معنى ان الا كونه في كتاب الله
 الا حصار من منع كونه من قبل الخوف والمرض والخوف كونه من جهة العدد ان كانا
 الا اصل لمطلق المنع فاعتبر ابو حنيفة رحمه الله في عن الحكم مطلق المنع على ما بعد الوضع والاش
 رحمه الله المنع من جهة العدد والقيام الدليل وموران رهن النحر العتق من وموران عتق من
 الشرط قد صرح المحرر بوجوب العتق على ان جبره ذلك الصحابي حجة عندنا لكونه ان يجب بانه
 حجة عندنا لا دليل على خلافه كقولنا في كتاب الله في تفسيره لانه بعد من غير
 دليل ورد في تفسير العتق لا يصلح ذلك في الكفاح ان العترة لعموم اللفظ
 لا خصوص السبب والخج ان تفسير رهن النحر من مع ضابط الا حصار بقوله فاذا
 اخبر بعد الطن العتق في ذلك وموكان من كسر او عرج الحديث التمسك
 في حنيفة رحمه الله في التحليل بالرضى تحتاج الى الاستدلال على ان هذا الحديث مما حجب
 المحم بن كسر على لفظ الجنب بالمعقول ان احابه كسر في بعض الا عتق وعرج
 احاده من في رجل تمسك حبيب العرجان واما ما في الكان في ذلك حلقه فهو عرج ما كسر الحديث
 من مشرعت وضع السرج او الرجل والى ما رواه ما في النعمة العتق في وفي العاشر
 العتق بالمدى في جعله اشبه وبني يوم امار من هو ما عرجه في فافهم المدى يمكنه
 حل وحرمه الا في المعصية وعلى يد فام حجاج العتق كعليه في المعصية عليه
 وعندنا اي عندنا يوسف ومحمد رضي الله عنهما لا يباينها في الزمان
 بالنسبة الى الخج ودفع الا تعاق على المكاتب مطلقا انه الحرم وعلى الرماح في العتق
 انية حتى ساء واما في الخج فان كان عنده من ساء وعندنا اي في النحر وعندنا في
 رضي الله عنه لا يفت بل يذبح الساة في مكان الا حصار رهن التحليل ورض ههنا كان في قوله
 تعال حتى يبلغ المدى في حمله ان حكا في الذي يجب بجره فاهو على مذهب ابي حنيفة
 رضي الله عنه دون ان في رضي الله عنه والمحل مفعول ما كسر من حل محل ما كسر من

يعني

او في عتق
 كذا قولنا بالاداء في كتاب الله
 ما رواه في كتاب الله في التحليل
 بالرضى

من الزمان والمكان وانما قال ظاهر لانه قد مكلف للسائح ربه الله ما في المراءى بحكمه
الذي عينه الشرع وهو موضع الا حصار او بان المراءى ببلوغه محله وصوله الى حيث يجب
الى المستقر فيه معنى الزمان من كونه واما ما يقع خلا في ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج
هديه حين احصر وكان الا حصار بالحدس ولم يستطع الخروج لمسكوا في الرض بروا عن
الزهري ومحمد بن اسحاق الوائدي وبركوا اما ذكر البخاري عن الثقات انه كان خارج
الحرم مريض فوجه الى الخلق فهد هذا الملك المعطوف اعني به اذى من راسه
وراه فالحكم عام في كل مرض يخرج الى شئ من حظرات الله عز وجل
في محظراته من هذا التوافق مذهب ابي حنيفة رحمه الله من جوار الا حصار غير
العدو والا فالظاهر ان المعنى وان كمن في امن وعدم خوف من العدو
لمنع التمتع بموالتهم بالعرف في شهر الحج وبان في مسكنها في محرم بالحج من خوفك وبان في
بأعماله وتعاليم الزمان وبلدان يخرج بالحج وبعد الزمان منه بالعمرة
فالمعنى على الا دل من استمع بالشرع في العرف فهد او منتهيا الى الله تعالى بالحج وعلى الثاني
من استمع بالشرع فيها فهد الى الشرع في الحج
لا سائر ما يخرج عن المعاني وهذا ما يوجب على المكلف المكلف في حكمه والحج بغير فدية
من الشؤلة والعكس الفتح ومعنى في الحج في وقت الحج لفعل الفعل لا يصلح طرفة
كمن عند ابي حنيفة رحمه الله ان يكون قبل احوال الحج وليس كذلك بل يجوز بعد ما لا في
ويوم التروية موالتهم من ذي الحجة لا لهم كما هو ايرتوون فيه من اياما بعد
اولا ان ابراهيم عليه السلام كان يروى ويعلم في روايه وفي الناس خوف وفي
العامة استعمل في الاضاحي ان الاضاحي ما ذهب اليه السائح رحمه الله من ان الرجوع
الى الله هالي والا وطان الله انه لو تولى الاضاحي فانه لم يزل الوطن طلوعا
السبعة بعد الزمان وقبل الرجوع الى الوطن في محرم عند
او الطحاح التمثيل به في انه مصدر مفعول ذكره طرف في الحج ويصعب مفعول لكن لما
كلح في ان المضطرب في مثل حب يوم الجمعة او شهر رمضان او خوفه في مفعول به
او خوفه وانما هو الطرفية واسحاب انجيل لا نه عند عدم الاضاحي يكون
مستوبا وان كان مستديري ما فائدة العذلة وبني خوئك ملك عيش تطهر
ان التفتة والسبعة يكون غيره والعذلة في الحساب ان تذكرها صها في عمل فبقا اخذ
عليان خير من علم قال المدايني اصله ان دخله وانتهى سلكا طربا فعال
الرجل انني استبقيت لنا عن الطرقي قال افرعنا قال باني عليان خرم من علم يعرف
في مدح المشاورة والحث
معنى كونهما كالمعنى كونهما عيش وعلى هذا يكون معناه معني كالمعنى في اليد من
العدى والعيان فبما به حيث لا يصر توارها عن بوانه كما معوك بعض الا يدان
ذلك اننا لا نرى التفتة لانه الحكم الموصوف من اصل الكلام وعند
رؤيه الى وجذب المدي لوالقياح لانه احب ولعطف ذلك سائح في المعاني كونهما

المواد التي هي في الحج وعندها الاضاحي في الحج وفي انما اخذنا
في طرعه العباد لشره انما يحسب عند ان صفة

معدن عن الحسن وان كان في سنة في الذكر وغيره عند من ان في حنيفة واصحابه وضهر
منهم وعليهم كالحري المسجد المراءى وقد خرج في بعض النسخ تعريضه الى التعرض وهو
سهم وعند ابي حنيفة رحمه الله فان مله ما نمنه اهلكه فما
ان الحج هل يوجب من الشهر الحج ارم لا مله عند السائح لا يجوز ان حرام
يوم الحج وعند ابي حنيفة رحمه الله يجوز ملك كراهه وما ذكر من ان سنا من افعال
الحج لا يصح الا منها سكت بالروح والخلق وطوار في المكن ويحذف كل مما يصح بعد فجر الحج
واصله بانه بان على مذهب ابي حنيفة رحمه الله والمراءى بالافعال الا ركان
وفيه الحج لان الطوار في ركس اسج اجمع قبل الى المذهب المرجوع
في اقل المع والى لم يكن محجرا عند لان مثل عدا جاز في ذات الماطن ابي لا
ان حنيفة الحج لا يصلح الا قبل من التفتة ولو سلم منها اطالع على التفتة التي ربه حيث جعل
بعض الشهر كعشر ايام بمرله تمام الشهر فصارت الشهر بمرله وجهها نوع آخر من
الحج رخص في محرم الشهرين وموالات طلق في كل فافيه معنى الضم والجمع واما يجوز
بالخل في كرم الكل على البعض في يصح في الواجد فذلك في حب آخر وما قبله بدل
معد صفت فلو كان فافيه اجمع حرمه ابا في مثل هذا ليس من المناسك وكذا اضر المكن
مثل نحن فان فافيه كان السب تقدم سوال الصفة على سوال فافيه التوضيف فافيه
بل ان السب سان المعنى في الا شغال بكل الاشكال وسوال العامة بحواله سان المعنى
الحكم بان وقت الحج من الا شهر في ما صرح اطلاق لفظ الا شهر على شهرين وبعض ولم يسم
ان ما لا يجعل سنا من افعال الحج فيما بعد العصر بوجه السؤال عن وجه جعل تمام في الحج
من الشهر الحج فذكر في الجواب انما ليس واحال القول لهما على الغير لعدم تفرق مذيب
حالي في ذلك وفيه ان الشرع في ما في على ذلك في ما عرفوه فافيه في
حكم بعين الشهر الحج والا فليكن من الا حكام بل من فافيه في لست كذلك
والطريق في الصوت من وحشية تحت مخزن الحروف عن ههناها يجمع في كل
وفي فافيه الزمان اسج واما تفرق الزمان بالصوت الحسن والمدان التي في كل
بالحروف فافيه فافيه فافيه ابي الفتح ابي الحسن في الرض وحسن
في لا رب فيه ان الفتح نص في الا سغراق والرض راجح يحمل في العود يصعب العود في
لكن ذلك لان كلمة رب بالرض لست لفتح الجنب واما ههنا فافيه فافيه لفتح الجنب
والرض للكره لفتح سغراق عن اخيرا بالفتح واما على فافيه رفع الا ولين وفيه ان لست
فقد تم من الفاعل المحال في المحل فافيه الفتح في المعنى جريا على نصيب اما سغراق
وفي يصح جعل لا معنى ليس لفتح فافيه وقد كان المعنى على المعنى فافيه الرض على
افعال الفاعل ابي لا يكون ومن لا عدل احبارا محضا حساسا لفتح حب كان اس
الى ارتفاع الخلا في والجدران بين العرب في وقت الحج وفيها في الوقوف
وموالتهم فافيه معني مفعول في سنا في لفته ما ذكره فافيه مواحق ما قبل ان
اهل الجاهلية كما في نوايلها في ان في كل عاين من شهر الى اخره ويجعلون

فيها

فيها

الشهر المناسبات يكون العام الاول فثلاثة عشر شهر او العام الثاني كذا في من غير الغا، وكذلك
التي تسمى الرابع فثلاثة عشر شهر في كل خمس وعشرين سنة في الشهر الذي بدأ منه لان كل عامين
خمس وعشرين شهرا وما ذكر في سورة براءة من انه ما يخرج حرمة الجرم الى صغر كراهة
لذلك انه انما لا يخرج من ذلك الا في بعض الاحوال مع العاين مع المذكور في كبر من كتب له امة
وبما ذكر في قوله تعالى لا يجوز له عاوا وحرمة عاوا واستدل احيى بان ترك
فذكر بناء على ان امر الجاهل والمراد بالامر الجاهل في النهي من الرضا والعنف
وقوله وان لم يذكر عطف على قوله عليه السلام قوله وان يستعملوا عطفا على الجوز قوله
او جعل عطف على الجملة التي الجرم فيها حب نفي كونه من الجرم ما يبايل الشرور الساكنة
وان يتركه مطلق ضبط النفس عن ارتكاب الممنهات في الجوارح على ما هو مقتضى السمع والوجدان
وتحليل عطف على جملتين الكلام فمسا في الدال على ان المراد بزيادة السمع في كل قوله وبصر
وقوله يعني ان فصب السلب مستفاد من تخصص الخطاب باول الاية لبيان ان السماع
الحاج كالحكم والاعمال والى من والى من وجع على الارض من وجع ولعل الدليل والكتاب
منزلة وانما على الجعية ونحوه في هذا الوجه اس وجه الجرم باجماعه وقرعوا وبان
الاية في ذكره في سب الزول ذلك انه اوجه في الجرم باجماعه وقرعوا وبان
شاغلة عن العباد اذ ان الغرض من هذا هو ما عني العذاب ولا في بزر عذبه ولا في
جباها معنى استواء الطوفان في ان تصحوا بان لا عذاب ذكر بعد تفسير للفظ
وسبب الزول والطرف متعلق بحاج او بالطرف الواقع في نفس اعني عليكم
في قرآن نفي الدال وسكون الثاني اسم ولد والخزيش نحو الخدين لعل تحاربت الكلام و
السنة من في بعضها بعضا وحراس البعير ان يضرب في جديده يرد نحو كافي السير
والنحو عصبه من الاس كالصويان وحديث ان بكرى انما عني على ما في العاين ان
الشي عليه السلام الى قريح وهو ضرب ليعره محبة وقريح اسم جبل بالجزيرة ولعل
صبي في قرآن انما هو حديث اخرى مسيرة الى بدر ليس فيه ضرب ليعره حصونا في
الحديث افاضوا وفاضوا من نصيبهم السماء وروضة مصونة ان خطرهم كذا في
الاساس ويدل على اعتبار معنى الصب ما ذكر في الصحاح ان الهضبة المطر العظيمة
الطرد وما يقال ان هضبو اني الحديث من هضبو اعني نزولوا من الهضبة ومن اجل
المنبسط على وجه الارض لان في الزول من العلوا سرا عالا في اية فاحرا في اللغة
سمى جمع جبل لورعات اسم ملوح بالسحاب ينسب اليها الحرف في انه لا واحد
له اذ لم يوجد احد علة ولا عرفه قال الغزالي هو احد له نصيب وقول السالكين
عرفه سببه لم يوجد وليس يعرفه بعض فليس في قوله سببه فخرية وعرفات ملوح لها
واحد ليس به اما كن متعلقا كل منها عرفه محبت على عرفات في كلام في اسبغ
سونا وان كل سنة في بعض العرب عديم النفي في جبل هذه اذ عات بالبحر
ويراث لورعات بكسر الهمزة من غير نون وانما الكلام في الجرف وعديم فعند
المعنى غير مغزى للعلمية والاساس والنون من المتعدي لا يمكن ان يكون في ذلك

على ان يكون ما استقامت ثلث الى العجب وانما جند بان هذا خلاف ما ذهب اليه سيدي
من كون ما ذكره معنى شيء ولا غرض من كونها موصولة وانما ذهب اليه سر ذمة وليس
مذهب المصنف فلا محذور في القول به اللهم الا ان يجعل هذا اطلاق في خبر قبل
انما يجد ذلك العذاب يعني يجوز ان يكون ذلك اسان الى العذاب والكتاب
للخبر المتعلقين مع اليهود القائلون بان البعض من هذا الجنس حق كالنور
والعصا باطن كالتقارب وان يكون اسان الى كبر اليهود والكتاب للجمهور اعني القرآن
والمتعلقين مع المشركين حيث اخرجوا من مكة فزادوا وطأروا ما على الاول
فالا حلال في عايد الى جنس الكتاب حيث جعلوه تسخين ووصف العدم به نحو زعم السبي
في الوجوه رافعة الى الخاب الذين هو العبد اعني وان الذين الى اخره الى ما دخل فيه
الكتاب نفسه فليس في ذلك اسان الى المشركين وهو لا الى اليهود الذين فيهم الكلام
وذلك اسان الى وجه توجيه هذا الخطاب الى اهل الكتاب وقيل كثر عطف على قوله
الخطاب لا اهل الكتاب يعني انه ليس خاصا بهم بل المسلمين ايضا وعلى الاول قل البر
على اطلاقه والخبر اعني ان تولوا على تعدد في لا يتم لم يزعموا ان حسن البر ذلك بل فيه
يتقوى وعلى الثاني قل البر على الكمال الذي كمال البر كله والخبر على تعدد في ان امره
تولوا والخبر عن ذلك ودرج اية فيه لا للمسلمين لا يزعمون ان في نفس تولوا
المعروف والخبر في بعض بل في ثبات ذلك والصحف عنه ووجه من الكبر
بالكلمة فحين الجمل على الكمال على احوال البنا وعلى الجزئية اهل الوجه الثاني
ظاهر وما على الاول في قوله فان ظهر ان جعل الطرف في غير اهل كما قالت يعني كمال
الحي في الاشارة من غير اعتبار هذا في الاشارة ولا جعل المعبر حازا عن الصفة
فجعل المعبر كانه محسد من البر كما جعلت الناقية تحتش من الاشارة والادبار
اذ لو اريدت اشارة او جعله لم يكن شيئا في نظر السماع وهذا قال الشيخ عبد
القاهر لوقتها المبرور انما ذات اقبالي وادبارك فسد ما الشعر على انفسنا
وخرجا الى من جعله وكلهم عامي فزول والنت للحنس في اياها صبرا
وما نجد على ان يوظف به لها جنسان اصغار واكثر ترتيب ما لوتف حتى لا اذكرت
فانما في اقبال ولقد بار يوما باجمع من حين فارقي صبري للدهر اقبل واورار
البحر من الا بل في ثباته التي فودت ولدها وانما على نصيبين والبعث جلد الحوار
كنس ما في عطف عليه الناقية يعني للنت الناقية التي هذه صغرها وعادتها
طول ميوتها باشد جزعا في يوم من الايام في يوم فارقي صبري وصف
الحديث بالاصغار والادبار رانه ناز بصغر وصغيف وبارك في نفسه
ومن المبرور هذا على سبيل الغرض والنفوس والعصا في التمسك على ان المعنى
على العصفه والكتاب بجنس الكتب على تعدد كون الكتاب في ذلك بان
انه نزل الكتاب للحنس او لغيره ان على تعدد كون القرآن لتكلم في الكلام
ان يونس الحديث في جواب من قال في الصدقة اعني اجرا لكل الرواية

قوله
فيهم

كأن

الح

في البخاري ومسلم ان يصدق والراوي ابو بصير رضي الله عنه من جهنا قبل ان ينسخه رضي الله
 عنه فسر الله تعالى على وجه هذا ^{في الدعاء الكاشع في الصالح الكاشع الذي يفرج الهم}
 بفك كسبه ثم بالعداوة وكاشع معني وفي الاشارة الى كسبه اذ هو في كسبه ومثله عدوكا
 والمراد بالعداوة معني سوا على على الاشارة الواجب او غيره لادله في سياق الكلام وفيما نحن
 الزكون على ان المراد بالخير والصدق في الدنيا والآخرة لا صدق في الدنيا ولا صدق في الآخرة
 ان في رضي الله عنه المسكين من لا يملك موقعا من حاجته ولا يكفيه ليعول تعالى (ما
 السعنة فكانت المساكين يتولون في البحر ^{المسكين المتعطل طاهر لفظ}
 اسم الله على كانه انقطع عن سفر او رفقته لكن الحق المنقطع به على لفظ اسم المفعول
 والعدو بالياء في الاشارة الى ان المسكين لا يملك سبيلا في السفر دون طبعه ومنقطع
 به وفي الصالح انقطع به فهو منقطع به اذا عجز عن سفر من نفسه ذهب او واثم
 اهل دفع واعب او اناه امره بعد ان يجر كسبه ^{لان السبيل يرفع}
 به اهل بعد من رفقته بعد وفارس رافع سائقي ورفقته سائقي وفيه والبرعاف
 الدم السائقي والسائقي المستطعين الظاهر انه السائل للطعام عند كانه او فقرا وقيل
 اراد الفقراء وقيل المساكين الذين سألوا في دعوت حاجتهم يسألون واراد كما سبق لمساكين
 الذين لا سألوا ويعرف حاجتهم بحالهم واستقام التاكيد ليعول وان جاء على غير وجه
 من قبل انه في الغالب يكون غنا ملكا والراجل الفقير احمى بان يكون له حق
 ويحتمل ان يكون ذلك من مصادق الزكوة يعني لا يكون في الصدقة الى اداء الزكوة ليكن في
 قوله واتي الزكوة بذكر اهل الى بيان مصادرها التي هي اعم واكثر لو ابا على ان يكون
 السائلين اشارة الى الفقراء وسرط في ذوى القربى واليتامى والفقراء والضعفاء
 ذكر البعض وذكر ما ليس من المصارف ولكن اوجب حقا سوي الزكوة ان يمسك بهذا
 الا انه يقول تعالى وفي اموالهم حق للسائل والمحروم وبالله حادث الوارث في ذلك و
 بالا حجاج على وجوب دفع حاجته المضطرب وان لحق عن سوي الزكوة وجوب كل صدقة
 والحكم بانه ليس في اموالهم حق سوي الزكوة فان المراد بالواجبات المقدرة وهو
 مذموب ما كان في السائلين هذا ومع محض لا يوجد في كتب المذهبين بل في كل كتاب في ذلك
 ما لا شيء وما قبل ان انما الكل يجوز ان يكون ما يغني البعض فاذا لم يعد له العمل المحر
 ما بعد لم يعد له بالجميع ليس بشئ لان كلاهما خرج في كل من الاخرين ولو سلم تخيل
 لا يكون في كل من كلاهما العاقل غير له ان يقول لا يعمل المحر بالبعد والذكر بالذكور ولا في
 بالان في مع روي عن مالك انه اذا قيل الذكر بالان في فعل اهل الاثنى فسون ابله فلو
 المراد ان الذكر لا يعمل بالان في سوا وبعد اعدا ما بين بناء على ما روي عن مالك
 كان محله ^{احدا بعد الاشارة وجه الدلالة انها سائقي وتفسر ليعول بها}
 النفس بالنفس فدل على اعتبار المواقفة في وجهته في العاصي لا انها لم يجرها
 يدل على ان غير الاثنى لا يعمل بالان في امواله فلا في العبد في المجموع انما هو على تقدير
 ان لا نظر للتفريق فائدة وفيما الغاية ان الله لا يترك لغيره انما يترك له انما يترك له

في البخاري ومسلم ان يصدق والراوي ابو بصير رضي الله عنه من جهنا قبل ان ينسخه رضي الله عنه فسر الله تعالى على وجه هذا

عنه سوا كان العطف ثم اوبى الغاء او بالاولى وليس شئ لان المراد ان في افعارا
 ذلك ودلالة عليه من حيث كونه في ذلك قبل للبعد والزمان ذلك كذا في القاد والاول
 والاول هو الذي في قوله على على ذلك العمل بعينه ان هذا النطاق المثالي لواريد
 امضوا الى من غير عرفت او اريد في المثال احسن الى الكس الكساع
 واما لفظ الجوزي الكس على الاطلاق فلهذا في قوله تعالى فاذ اخضع بدل على وجه
 الا خاضع من عرفت ذلك فطاعتم الا ان هذا لا يضر بالمعصية وهو المطابق
 في موقع وفي الدلالة على تفاوت ما بين العطين وذهب بعض الى ان المراد في اخضعا
 عطف على فاذكروا الله قصدا الى العاقبة بينهم وبين فاعطى بالذكور اعني الا خاضع
 انما هو في جنس شرط الذي هو في اخضعا وهو حاصل ما ذكرنا وقيل ان اسما الى
 وجه يكون في على اصلها وهو ان يكون المراد بالكس المعروف ومع الجنس فلكون
 امر ابا لا خاضع من المراد لغيره الى من بعد الا خاضع من عرفت وفي قوله بعد
 الا خاضع من عرفت دون ان يقول بعد الذكر بالسعر اسعار بان عطف على
 اخضعا من عرفت انما هو على وجه اخضعا لا على اذكروا الله كونه محال
 على الا خاضع بالاصل محال فاعطى على ما هو من عطف الا مراد الا عرفان في
 لا حاجة في هذا المعنى الى قول الكس على الحسن لجواز ان يكون في اخضعا من حيث
 اخضعا الكس اليه وهو امر ولفظه ذلك الظاهر من قوله من حيث اخضعا الكس
 من حيث اخضعا من حيث اخضعا الكس اليه ^{كسر السين الكس}
 به عن ابا وهو وجه في على هذه القراءة غير ميسر ويجوز ان يكون اخضعا من حيث
 من عرفت والمخاضع عنها لان معني في اخضعا لا يحالوا عنها كونه من عاقلها
 فاذا عرفت ان معني خضعت الى اوبى والجمع والاسم في خضعت وهو
 النسل ابي العباد ^{فاكروا ذكر الله هذا مسعد ومن قوله كذا في}
 انما في قوله في موقع المصدر ان ذكر اسئل ذكر ابا كذا في عباد عن
 الوفاة والحروب ^{عطف على ما اصنف اليه الذكر اعرض بانه عطف}
 على الصبر المحرور دون اعادة الجار وجد من في قوله تعالى نسألون به والاول
 واصف ^{بوجه الا ان له المنه فيما لا كان الجار وقال ان اتصاله اشد}
 ولذا اجاز الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الجملة ولم يجر من المحرور والآخر
 ان المحرور وجهه في حكم المفضل لكونه فاعل المصدر الثالث ان المراد العطف من
 حيث المعنى واما بحسب اللفظ فهو على حرف مضاف في معطوف على الذكر ان لو ذكر
 مقدم اشد ذكره والكل ضعيف على ان ذكر اخضعا المذكور يعني ان الا فعلا
 المعطوفه اضافة الى العاقل والمفعول فاذكروا الله من حيث الا خاضع
 الى العاقل واكرية ومن حيث الا خاضع الى المفعول مذكوره وتخفيف
 ان المصدر عبارة عن ان مع الفعل والفعل قد مر من قبلنا على ان
 ذكر او ذكر وقد يوجد قبل المفعول ان ان ذكر او ذكر والمعنى على

مراده ان

قوله

قوله

وحرف الخطاب يكون لمن يسمع ويطغى الكلام سواء كان موافقا لطلب بالحكم او لم يكن ومثله
 ثم عفو فاعلم من بعد ذلك ولعلك تظلم ما ذكرنا على فساد ما قبل ان مبني الا ذل على ان
 خطاب رئيس القوم بمنزلة خطاب كلهم كما في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذ اطعتم الله فملاوا
 قال من كان منكم و ان الثاني اخرج من جهة ان الخطاب السابق والله حق لكل احد فالاست
 ان يكون المتوسط كذلك
 السمي بوصف صاحبه لان التزاه من نفس الالف والسطح لم يكون من صفات العبد
 دون العقل او الزكرك كرك العقل المسار اليه بعد ذلك في لو كان ان اركب افضل ولكن
 من قبل تركهم بها اي يظهر في عطف والهر التفسير وان كان من ذلك بمعنى فاعلم ان
 افضل واكثر جيرا وحالا نسب ان يراد بالظهور ان طيب لعل الفاعل في بعض من
 وشن الالف نام مع ما فيه من التكلف
 لا مروج الكيد بياؤه على المتبادر
 لا نم ان ذكر المحولين وعلم
 وخوفك مما يشاع فيه مطلق على الالف الفوت من اليهام وهذا لا ينافي ما ذكرنا
 من ان اسم العبد خاص في قوله لا يحمل الزيادة ولا التعصان لان معناه انه
 لا يطلق على التسعة او احد عشر مثلا والشيء الذي انبه معوان يجعل من
 ابعاض الالف حاد منزلة الالف حد مطلق العجز ولا يراد منها الا عجز
 احاد لكن في بعض الالف حاد بطريق التسمية ونزول بعض الالف جزلة كما
 يقال للرب من المحول حول
 تسبها لان في التسمية ركنا في كون الفعل
 معناه تاويل المصداق والذات انما كان في قوله عليه السلام كما لو انما يول على وان كان
 سبها فرق من جهة انما هو انما لا يستعمل محله في ما
 هيته اي هل واستمع ذلك
 بان لم يخطب بهذا الكلام انه واحد جزو قال هب لك هب لك هب لك لكن ضمن
 بذلك حال التثنية في نال هيته به وحدث به اي صله واما حسب اللغوة هذا القول بعد
 غير مبتدأ محذوف في هذا الخطاب او الحكم لكونه قد ذكر قبل ذلك من جنس العت
 لوقف اي بحد مصدر وقته فهو موقوف اذا عين له وقتا لفعل فيه
 او معتد من تكلم و ذلك في الرجعية واما في الباين فاحذف رونه قوله فاما بال
 الوالدات يعني لفظ الكان وجوب الالف رضاء على الالف بدون الالف في بال الوالدات
 امرن بالالف رضاء او كذا برضاء والوالدات برضاء على مرتبة
 الوالدات المطلقات في ما يجاب النعفة والكسوة لا جيل الرضاء لعدم تعاد
 علقه التكاليف الموجب لذلك خلوا برضاء الوالدات في تحت النعفة والكسوة
 ولم في جيل الرضاء فكان في جعل الفاعل على ضمير الولد لانه غير مقصود
 واما المقصود ان رضاء من على من وجعت الولد لانه
 ولا ينافي
 في جزاها فاعلم ما لم الالف بدون الالف في رضاء الالف واما لا تسف
 فضله انه يكون في اولي ومضى قوله انشد لما مور انشد لا جلي وفي حقه لما روي
 انه عانه هشام بن علي فقال بلغني انك سر بالخلاف في وكف يصلح لها وانما ان في

فقال كان اسمعيل ابن ابي واسم في ابن حنظلة فافرح الله تعالى من صلب اسمعيل
 فهو ولد ادم فاشهد الساعدين لا تتركين بفتح من ان يكون له ام من الروم او سودا
 دعيا فانما احدث الله في سورة الحديد وسلبه بياضها وفي النحر باسم الالف
 لطف لا يخفى
 لا تكلف بالوقت ولا حيا له بقوا نفسا بالصب
 على الالف في فساد في الفتح والكسر فالتفتح للتحفة والكسر على اصل حركة الساكن ومعو
 اي لا تضار سوء اركبات بالفتح او بالكسر محتمل لينا الفاعل بان يكون المراء
 الالف في الاصل مكسورة ولينا المعقول بان يكون معنوية
 على نية الوقف بان يكون الالف ساكن للوقف فيغير الفاعل الساكنين محله في
 الحزم ويجوز ان يكون تضار في الحان تضار في اصله معوضا
 بنفسه قد راد معقول وجعل الالف في قوله للسمع ويجوز ان يكون بمعنى تحضر
 لتكون الباء صلة له والمجرور في موقع المعقول به
 كالميت المراء
 هذا ظاهر على تقدير كون تضار بمعنى تحضر والولد في موقع المعقول واما على
 الوجه المحتال فيمكن تحسنت بان اضرار الزوج بالزوج او بالعكس بسبب الولد
 معوضا الالف اضرا بالولد
 وعلى الوارد عطف يعني ان
 على الوارد مثل ذلك عطف على جملة على المولود له رضاء وادله بالوارد
 وادله المولود له على العوم او الصبي نفسه او وادله الصبي على العوم او بعد ان
 يكون في خارج مخرج من الصبي تحت لا يجوز بينهما التكاليف على تقدير ان يكون
 احدهما ذكرا والآخر انا او بعد ان يكون احدا صولة من الالف بالاء واليهان
 والالف بدل والحدث او بعد ان يكون من عتبة واما جعل الوارد في الباقي واني
 كان صبي لعم فعلق في هذا المقام لانه ليس لقولنا فالنعفة على الالف وعلى من
 في من الالف والالف معنوية
 بعد الحمد لانه يعني المحولين
 تحت لا يراد واما حركات النعفة في فقد علم من قوله ان رضاء ان في على ما ذكر
 فاداه مع ليعمل القول بان هذا التوسعة انما هي في جانب النعفة في مدح
 المحولين وان عدم حركات النجاذز كما لو غا شبه ان النعفة الى الالف على حان
 للالف في ذلك
 واما اعتبارها في المعصور عليه حمل معدر
 فصل قوله اما الالف الى الالف اي انما اعتبرنا فيها لافكر اما اعتبار الالف
 فلا كلام فيه اي فلو لم يبقه واما انما اعطى الالف فلفظ شققة وعلمه
 مجال الصبي
 ورضي قال الالف اي المولود له
 استرضع
 فيقول با عدة الترفيع اخذ استعمل وسائر ارباب المزد من المجرور لكن
 المعنى هنا على طلب ان يرضع الالف الصبي من ارضعت المرأة الصبي لا على طلب
 استرضع الصبي الالف من رضاء الصبي الالف او التذني فلذا جعل جمعا من
 ارضع الالف من رضاء ورضي احد معقول في باب اعطى جائز لكن هذا غير له
 الواجب في الالف الالف استرضع فلان في ولد من وما ذكر من الاستعانة

ع

تقال

وسبب السامع رحمه الله في قوله العدم في الصيغة
استطاعت ان تترك له اعطاء زيادة وانما هو فضل
في صيغة عند المرأة فان قلت يجب ان لا يكون في لكن كلف مع العطف على المسكن لم يرفع
ترك الواجب ومنها الزيادة عليه قلت من جهة اشتراكها في ان ليس معها اعطاء الصف
ان فعل الزوج نصف الموضع الا ان بعد المرأة فلا شيء او يكون الزوج في ذلك نصف
الكلام في ان الاستثناء متصل او منقطع وعن حريش بن مطيع في حكايته الا وال
ان بعد اسنان الا الى الالف في الزوج المهر وفي الثانية في ولا يهيم نفسوا العطف والى عليه
الرجل كلف المرأة استغنى في الا وروى بعض ائمة اقصاه ان لا تنسوا ان
لا ينسوا في ان يفضوا مما وجب لك سدا او يردوا عليك وجب عليك وان بعدوا بالياء
اي الذي يبدى عقدة السكاح بكسر الواو وعلى اصل غيرك الساكن
يوم الا حزاب مع طوائف من الكفار من قبائل بني
النبي عليه السلام والمسلمون بعد الخندق فقامت صلوة العصر وكذا سليمان عليه السلام
سئلته قبل كان يعرض عليه فقامت صلوة العصر فظن على الخيل حتى بال سوق والاعان
ولفظ الحديث صلوة يدون الملام وما روى عن حفصة وعائشة رضي الله عنهما يكون
من التواتر الشاذة فيصلح تأييدا للروايات فيبعض نعمة العاق وحيث وتزاورها ران
صلوة النهار تسع ركعة او اربع كما ظهر في العصر وهذه اعني المغرب ثلث متوسطة بينها
الحد والاضال بعض من الثلث تحلة في العجراتها انك في الظهر والعصر فانما يحل في
سبعين مئة في المغرب افضل في الصلوة اسان الى ان الله متعلق بقوموا
وان المراه به قيام الصلوة وما ذكر عكرمة من كونه مديا بها عن التكليم في الصلوة يظهر
غاية الظهور اذا جعل الله متعلقا بها بين وما ذكر جاهد اسان الى ان ذكر الله بنفسه
يكون في جميع الاغصاء وما روى اخر ان زيادة تفصيل لذلك فضلا واخلى
المعتمد بالسرط مع المذكور من الصلوة وبالا او ركبانا ما لم يكن الوقوف
يفني ان يكون في موضع البدل من حال المشي والمسا فتم لا فدا زادا كما علك
ما كان في الذكر اما الصلوة واما مطلق الشكر والعبادة معناه على الا قول صلوا على
الوجه الذي علك في الصلوة حال الا من وعلى المائتها سكر والله كما احسن اليكم وانع علك
بعض في تمام ذلك واداء حقه وكف صلوة ان عطف على من الشرايع كانه يابا لا وحال
عنه وكف ليس كذلك فاجابه ان يتدر وبتعلمكم او واما علك على ان يكون ما شرع
المقد رصود رتبة لا موصولة كما في المذكور بعد من سدا جرة ووصيه
وهذا امر ووع في تفسير قوله الذين يتوفون اليه وفيه قراء بالصعب عطف على فمهم قراء
وصية بالرفع ولا تخفى انه لا يدخل في قاعة انما انت سير البرد اذ لم يقع بعد تيق
اد معني في فالنسب به في حجر العترة الجبر وبين جبر وقراء انما ضاع وكان وصية
وروا في قناع لتقضي المبدأ معنى السرط واعرابه كاعراب وصية ولو جعل وصية
او ضاع مبدأ محذوف في الصفة ولا زواجه جبره اي وصية ختم كانه لا زواجه

المعرف

فانما

تمت

تم بعد
ومما عا في قراء غير اني نصب بوصي على حذف الجار اي يتبع ان كانت
وصيه دفعا ونصبا بعد الزم واما ان نصب بوصي فالعمل للتعديل لان الحذف غير
لا زم وانما الحذف في الا لزم واما ان يكون صاع في قراءه اي الا مرفوعا كان عاملا في صاعا
لان جملته معنى المصدر كالمسلك والكلام لا اسم لما يتبع به فان كان كلف جان نصب
جد الساكنين بالجد مع العطف بالجذر فلان الجز كان في الاصل كان معول للمدح في موضع المعقول
كما يقول عداله فجاز كذلك وكذا كل مصدر متعلقه جزا عنه مثل الضرب ليزيد برأسه والعام
في الدار فيما الى ساعته ومعك
يخرج حوله بدل على انهن لا يخرجن فكان غير اخراج تو كيد الم كان قبل لا يخرجن غير اخراج لكن
التعديل بهذا القول غير ما يقول شعوب بانه من التاكيد معنى لا يخرجن هذا القول يحمل ان
يكون ذلك في ما فعله المخاطب وان يكون في واقعة فيقول دفع كونه على واقعة وهو
بالجملته صفة مصدر اي احوال حوله غير ما يقول والعام في احوال واما ان يكون
العام في الفعل ومضون المصدر موالا حوله من التثنية مثل ما خرجت عز خروجه معنى
انتهى الخروج انما وخرج في بعد فاجابه ان الوصية بالفتح يحمل الا خروجه وعدم
فدفع الا خروجه لكن الفعل المحذوف لا يستغنى الا متعيا مثل لا يخرجن او
بدل من متاعا بدل اسما في وقيل على حذف المضاف اي ضاع غير اخراج
والمتعيا ان لم يوصى له على جميع الوصية من الا عراب من قوله ان مختص وادفع
ما شومع من ان في الكلام اثبات الوصية بعد الوفاة يعني ان الذين يتوفون على
المشاهدة والمراة بالوصية الوصية قبل الموت ومضرا المتاع اي التبع بالانفاق عليهم كما
على تقدير الحال فطامروا على تقدير التاكيد والبدل فلا ان عدم الا خروجه لا نفقة
يكون بضيعة لا يمتنع وكان ذلك اي وجوب الانفاق والا سكان في
مسكنين حيث لا يجوز تزويج حوله كما حله في بدو الا سلك في نسخ مذهب الجاهل الباطل
بذلك الا انه بعد لم تعال ترخص بانفسهن اربعة اشهر وعشر اشهر جد بد وصل بل سجن
الزيادة على اربعة اشهر وعشر وثقت من بالنفس الا قول وبني الحلة في على ان السج
هل يكون نسخا للكل لشكل هذا بما تعال ان هذا الزلف كان ثباتا في النوع وفي سماء
الدنيا قبل التزويج فتم نسخ المتاع من المعدم والمجود ان المتاع في ذلك الزلف
ايضا لا بدع من يكون مكافاة في الورود واما نسخ النفقة بالارث فبني على ان معهم
توفيق فلهن اثني مائة ان لمن ذلك لا غير واصلوا في انها هل سجن الكسني حدة
العنة فقل لا لغزوة ماله للوارث وقيل مع لقوله عليه السلام امكثي في سجن حتى
يبلغ الكتاب اجمل معنى البث الذي كانت من ساكنة فيه ولم يكن لها
كان ينسخ ان يغير قوله فان خرج من الخروج من العدة بالانفاق المحل ام الخروج من
السج من غير اخراج الورثة كيف نسخ الاية المتعد من حق السؤال ان
نذكر عقوب قوله في نسخ الآية اجن الى الفروع من تفسير جامع الاله
ع المظلمات ما جاب المتعني نظرا الى طاهر اللفظ وان كان مخالفا لما هو المذهب

صل

وان كان قدما في السورة فمما نسخ من السورة

نسخ

نسخ

عندما يذهب على ما سبق ثم ذكر من الاقوال ما وافق مذهبه وجعل الشيخ اع من الواجب
 والمعتجب ليس من استعمال المذكور في معنيته او الجمع بين الحقيقة والجاز اذا ليس
 هنا صبغة امر وما يقال انه اللام في المطلق والعمد والكرير للالكيد بعيد جدا وكذا
 القول بتخصيص هذا العام باللات السابقة الواردة في المطلقة قبل المسبب وفرض المبرر لا ينافي
 على ان اخره بعض اخره العام حكم يدل على كون البعض الا في كماله وان يخصص
 المخطوق بالمندرج جازم
 الم برتقير براس على على الا قرار ما دخل النقي و
 سماع قضيتهم برونهم النظرية حوزا او العالمة وموفاها وجه الروية بالان
 كانت على الا صار فلا اعتبار بحسب النظر وان كان اوراقا بالعبء فلتخص على
 معنى الم بنيت على انهم والوجه عموم الخطاب ولا له على شيوخ القصة وشهرتها
 بحث بفتح لكل احد ان سجي منها كانت حقيقة بان يحمل على الا قرار بروية وان لم
 يرهم ولم يسمع بقصتهم وان لم يكن من اهل الكتاب واهل الاخبار والى وليس وحقيق
 جرح هذا الحمل الكلاخ جرح الحمل انه شبه جرح من لم يسمع عنه رايه في انه يفتي ان
 لا تخفى عليه هذه القضية وانه يفتي ان سجي منها في احوال الكلاخ معه كما يحركه
 من راعى وسمع قضيتهم فصار الى النجى واستمر في ذلك
 مر عليه وبه اجازة فقتل اسم من رواة قبل الشدة فان ما نهايتا الف من الجاهل والى
 الشدة والى صاحب حاله فغلب المعنى وقد يقال لولى شذوية اذا تخاضع
 ومع الوقي مع كثرة مع النكر فدل على الكثرة ومن يدع الراس لم يعد لفظا ومعنى
 ورواياته وانما جرح به ان ما يجمع كايضا على عبارة قال ليم مذهب اللدلة على
 ان مذهب كان مشبهما باقتضال امر واحد من امر مطاوع لا يتوقف في احكامه فمكون
 دفعه وخارجا عن العادة في موت الجماعات
 ونكر واذا لم يولد في سبيل الله وان الموت الا لرحمى الله ولا له على ان الموت كان من
 له حاله فادى ان ترتب عليه لم ذكر في الدنيا وترتيب في الامم
 معنى ان الناس على التوهم وفي الوجه الثاني للذين اصابهم الله في احياء مع التوهم السابعون
 من اهل الجهاد فلان من وراء ان يسوقه جنب نساء وحقى نساء
 انه قبل بعد العمل الذي يطلب به لو اجمعهما باعطاء العين ليقضى وطلب بدله
 ومو حقة الا فراض والعرض قد يطلق لغيره ومعنى نفس ذلك الى ان لم يعط فلذا
 فسر ما يجاهد التي هي صرف التوهم فيكون معقولا مطلقا بالنعقة فيكون معقولا به
 ان ذاك الذي يجاهد في سبيل الله فها هبة حسنة او يفتي بغيره في سبيل الله طلبا
 للعدا والكبر ولا يخفى ان على العرض على النعقة والى فراض على الا لى اقر
 وقد نزلت الآية في ابي الدرداء حتى يصدق بحديثه لم لكنه جرح الحمل على الجهاد وتكون
 فاجله وما بعد حديث الجهاد والى
 كبره وفي الرفع كلف
 توسع على عبادته تغييرا لنبط لبعض ولا وجه لعكس
 الترتيب سوى التنبه على انه المعصوم في هذا المقام وانما ذكر البعض للمقابل وان كان

في الكلام انما هو

المراد

من

كامل القدرة والى قرب ان يولد بما وسع عليكم اع من الا موالى والقوى لسطوى على
 الا نفاخي والجهاد وذكر الرجوع اليه ولا لى على انه شيع في الدنيا والى حق
 هل الا حركا اتوقعه صريح في ان الاستفهام عن المتوقع على ما صرح به في قوله فادخل
 مستفهما عما هو متوقع عندا وحسب الاستفهام من المصدر عن الشيء فمع المتوقع وان
 كان ان يمع من المصدر هو الحمل على الا قرار فان حمل ان الناس ان يكون
 الا استفهام عاد دخله حرف الاستفهام ومعنى المتوقع والطن اعني محضون على
 محضون جزء الذي يدان له فاعلموا فكان يفتي ان محمل الاستفهام والمصدر
 على يد الا المتوقع معنى كون تركن الكمال متوقفا مطبوعا في الحمل لا الى توقع المستفهم
 بالخصوص لندفع نانه لا حصى لا سبها في الرجل عن توقعه معين العرض الى المتوقع
 فلك لا عفا في ان مدلول اللفظ المتوقع والوجه من الكمال لا غير ولا معنى
 لا استفهام عنه ولم يحل سبيل المصدر فانه مقدر بحسب ذلك لى الكلاخ والحقيق
 انه لا كان المعصوم محضون المركات القبول من الاستفهام والتوقع ويجوز ان كان
 ثانيا في الفاظ المتعارفة عائدة اليه حتى كانه حاول اثبات تركن الكمال فبعد لكونه
 على سبيل التوقع ومن الجرح لم يكونه مستفهما عنه للمصدر بل لى كلف فاسر على
 ارض اعني ان كلف عليكم القتال فدلته لا في التوقع
 والى دلل الى تنك
 القتال كمال ان الشيع في مثل هذا ان يقال ما لنا بفعل كذا اولا بفعل على ان
 الجمل حال وقد اتى هذا بكلمة ان المصدرية لكون المعنى على الاستفهام فاعلم على هذا
 الجرح لتعلن بالطرف اعني ان اعني ان اعني ثبث لنا الى انه يترك القتال اذا كان عرض
 لنا فيه وقد سمع من طاهر اللطيف انه معلى بداع وعرض الذي في حق كمالا وهو
 لكف لا جابه اليه وان كان المعنى عليه والمرجع اليه
 وفدا فراضا جال
 عما لم لا يابل او الطرف اعني لنا
 فاسر وادى قود جالوت من انا
 ملوك بني اسرائيل اربعة واربعين بعد ما طردوا عنهم وسبوا ذراتهم
 كما وصف به معنى ان موافقة للطلول في الحروب الا قول هو موافقة من اصل المعنى
 ومودعا وصف به من السطوة في الجسس بقوله تعالى وزلزلنا سطوة في العلم والجمع اقتضى
 الحكم ما شافه الا ان فيه ما في موافقة حرفة ومجرد المعنى هو مودع
 اسفعا الماع لا كلف وانما كان ما نال في شين ولف الا العلم ولا عجمه مع
 الاستفهام من الطول الا نال ويل ومودع اسم اعني وافق عربا موافقة
 من الطول حكم بالاسفهام في نظر الى طاهر الموافقة وضع العرض نظر الى حفته
 العجم
 ان كلف ومن ابن يعنى ان كلف من معينين سبغ هبنا
 فاعني كلف بملك يثير الى ان والى الصمى لى لما ان اعطوف اعني ولم يورث
 سعة حال شىء ما طهم فكذا اعطوفى عليه لى لى العطف على الحال مع اصله
 في الحال كما يقول لقيته مصعدا ومخدر اعني مصعدا مودع ومنور انا

كونه

اشار الى الخالق في موقع التعليق عدته لا هو الخالق في الحقيقة واعني عدم استحالة وملك لعله
 وانه مقرر عطف على وجوده وانما لم يجعل الوجود الثاني ايضا لئلا يخلط على الزلل في ان
 الوجود هو العطف والجمع فيما قصد انما هو جمعا
 الى ان ينادى الفعل على المساء المحصور وهو قول ان ليس يمانع
 المصلحين اصل الجسم العظيم الجمان ان يكون الرجل ذا بهر ومنظر يكثر في العيون
 والله هيب الفعل للمفعول من قولهم رجل هيب اي ذو هيب بهاء الكمال
 يعني ان الثاني لم يكن سال راسه الا بالجهد
 سئل عن معنى على انه لا يشاء ان لا يصح توسع على معنى من ليس له سعة لان هذا معنى
 سعة العطاء فوله ثانيا من اليمين وهو عطف على جر كان اعني فيه فالضرب للصورة
 والبرص في السراع والسرعة النعافه الساكنة الطيبة والرضا من الغلات من رضى كسبه و
 فرقه وكان رضى الله تعالى بولت عليهم عليه الكفا وان اذ وقع من بني اسرائيل فهداه
 واسئل
 فاعلم ان من ثبت بل فعله من ثاب واما ثابوه بالهاء فاعلم لعدم فعله بان يكون
 من الثوب والهاء زائدة الى ان يجعل الهمزة زائدة الى ان يجعل الهمزة زائدة الى ان يكون
 فعله بالهاء ان ابدال الهمزة من غير ثاب والهاء من غير ثاب وهو غريب لا يوجد
 في الهمزة ان
 ولما اتممت نسبة الى الجدة لانه ان يجر من فاعل وكان اوله ويعطوب اليها
 قد اتممت نسبة
 فضل لا كلام في استحقاقه معذرا ولا زيا جبر ان لا يجر
 ماحول من المتعدي حذف المفعول وان يكون اصله براسه فيكون فضله على
 بيزه وفضل فضله على ان يفضل لغرض وقته وقفا ووقفا وقفا وقفا وقفا
 منه وصدده الى اعرض واخضع ورجعه رجعا ورجوعا مفعول وقيل عطف على
 صار الى حتى صار في حكم غير المتعدي وحتى جعل مصدره في زنة مباحا ورجع المتعدي
 كدخل وفضل وخروج وخروج وقدم مع عطفه على قوله واصلا ففعل نفسه ولا معنى
 له والتعريف ليس الصيغة اي سند حركتها طويها اشتد حركتها في الهمزة من على
 اصلا دخل عليها واصلا ان المعوس كان على اهل خباء والواو اي باهلي كقولهم اعوس
 لهما وفي الصحاح النعافه تعول في باهلي وهو خط
 فيه تعينه من الهمزة لولا وجه للعدول الى المجاز لانه في جملته من حلف
 لا شرب من هذا النهر لولا السحر في العرق فله ان يشرب من الزواب اي من فاه
 مذهب ابو حنيفة هو انه الى الجعفة حتى لا تحت بالكنز وبما الى العرف
 فقال كس في الكا والفتح والكسر لانه لوله نغمة من موضع من غران شربا كغمة
 او باناء
 ومن لم يدعه كما استعمل في طبع في ما لم شرب منه وادفعه
 على اي مع طبع سايع في معنى اكل فليس بل يدعه واسمعه يقول الساع
 الهمزة

فان شئت دمت النساء سواكم وان شئت لم اطع لفاعلا ولا يرحا والنفاع الماء العذب وقد جعله
 مفعول اطع وعطف عليه البرد وهو النوع وقد جاء استعمال الذوق فيه فلما دفت غاضا
 بالفتح والضم اي قليل نوع ما وقت اليوم في عيني يوما بل هو اسد منه اي مما اقبل به اهل ابله
 لمعهم عن الشرب اخرج ما كانوا اليه اذ الزمان مطو المكان فكان قوله مما اسئل لا
 خفاء في ان من اغترف غرضه ليس من شرب منه بمعنى الكرع ولا ممن لم يدعه قمع ثابا بل
 لما خضع الى ان يدين حكمه والحكم في احد القسمين المتأولين له هو الجمع المعبر عنه بقول
 طيس من في الهمزة عدم المنع بل الاله والاله والاله والاله وقد اسئل المعرف
 وتبين استثناءه ففصل لعدم الدخول فوجه السؤال انه من اي القسمين استثنى
 الاستثناء المنقطع لثبوت الحكم الخلف بها من الهمزة التي من اقرت لكون
 الحكم في المعرف انه ليس معنى فيكون الاستثناء لزيادة المنع ام من الاله ولي لكون الحكم
 انه ايضا من وجه فيكون الاستثناء للرفض في الاله عرافا استفادا المصنف من
 قوله فشرعوا منه الا فلهذا منه انه مستثنى من الجملة الاولى على ما هو مقتضى النظر
 الصائب في اساليب الكلام المعارف بصفات المعاني وذلك انه وله شئ
 معرض بيان تخالفه الكرمين لهما حوريم واربعها مع المنه عنه وقد اقتصر على ذكر
 الكارعين دون المغفرين لانه ان الاخر اي ليس بمنه بل رفضه ومنه احمى
 ومعناه اي معنى الاستثناء الرفض في الاله عرافا استفادا المصنف من
 وشرب بالهمزة والواو الاله على ان معنى الاستثناء الرفض في الاله عرافا استفادا المصنف من
 المنع على ما هو مقتضى الاستثناء من الجملة الثانية قوله فشرعوا منه الا فلهذا
 منهم منهم والجملة الثانية حكم المتأخرة يعني ليس الاستثناء في الحقيقة
 واجعا بعد ليقول كونه استثناء فيها بل سابقا عليها لانه انما قدمت لجر
 العناية لانه يات حال الاله بالعلم اسم من الاله هذا الرفض كما قدم الصابون
 على خبر ان لذلك وكان في الحقيقة بعد معنى الجواز عطفه على محل اسم ان او
 كونه حذوا محذوف الجز عطفه على بل ان مع الهمزة والجز او اعتراضا فان قلت
 اي حاجه للاعراض الى اعتبار التأخير فلهذا يكون الدال على الجز سابقا
 وهذا من فليح مع المعنى والاله فالواجب النصب لكونه استثناء من كماله
 موجب ذكر المعنى منه كما في قول الفزاري البكر اجر المومنين ائت بنا ملكا
 النوى والوكو جل المتعسف وعرضنا يا ابن حوران يدع من المال الاله مستحب
 او جلق حيث رجع مستحب مع كونه استثناء من غرض موقع المفعول به حيلة الى انه
 من جهة المعنى موقع الفاعل لان معنى لم يدع لم يتركه معنى لم يبق فيه من
 المال الاله مستحب اي مستاصل من الاله سمات ومن لغة كذا والسمت لغة الحجاز
 والمخلف الذي بعث منه بقية وقد يقال المخلف هو الذي ذهب ماله و
 المعنى وجه البكر طريق في الخيال من بعد ومما في متعسف لا علم بها واصابه
 سنة فخط ذهبت بالاهوال والاهوال وقد روي البكر في سورة طه

بل

بر

سورة

عل

الاستحسان نصب الاول ورفع الثاني وهي الرواية في كثير من الكتب
 كالصالح وغيره ولا يميل فيه مع المعنى بل العذر بالاشتراك او شيئا من مختلف
 فخذف الموصوف وصدر الجمل الواقعة منه والسقوط مع سبب بالسرور
 موطرت في الجبل ومن الغريب ما قبل انه مع شعبة ومعنى عضن الشجر و
 الوجل الخلافة لا اعلام بها وقال الوجل الوجل الا بصر ياخذ من
 هكذا والمتعسف الا حذ في غير الطريق وعضن زمان بالاضافة عطيف
 على شعوب وقوس يملهم مع المعنى انما لو اجمع حيث قال وكان معني
 الا عراض عن اللفظ ان يقال الجبل الى المعنى ككن الشايعين مثل
 هذا المعام الجبل مع المعنى وقوس كان معني فسرنا في علم بطيوع اسنان
 الى ان لم يطعوا مع المعنى لا معنى لفظ شربوا وانفوه اسنان
 الى ان يظنون ليس في معنى يعتقدون اعتبا جارا هي تعادل العلم بمعنى ان
 الذين امنوا من وضع الظاهر موضع الخبر اسنان الى ان العليل الذين
 لم يشربوا وصيربا لوالهم باعتبار البعض والذين يظنون البعض الا هو الذين
 هم اسديقيا واخلص الخسارا وبصيرة قاتل المؤمنين وان لسا ووا
 الجمل العيب والا اعتبا وجاز ان ينفوا نوا في ذلك ولا يلزم من ذلك
 حلال في ايمانهم وجاز ان يكون خبرا لواله الذين اتخذوا جسر لوانهم و
 الذين يظنون من وضع الظاهر موضع الخبر اسنان الى الذين امنوا
 وزوجه اي داود طالوت بن جالوت وردى انه ان طالوت جسد داود على
 الزوجه بعض الناس بمعنى ان الناس للجنس والعصان اعلى اتمامها
 او البعض المدفوع مع الكفر والمدفوع به مع المسلمون ومساو الا رض اما
 مساو الكفار فيها ومن المسلمين وخود كل مما ينقص الى جراتها واما هلاك اهلها بالكلية
 بشوم عموم الكفر وقد يتوهم ان في الوجهين الاخرين اللام في الياس للعهد اسنان الى
 فترقي المسلمين واللفا ر بمعنى النقص اثر ذلك جريا على قضية العرب والمناشيه
 وقد جعل اسنان الى جميع ما سبق من اول السورة كما وجب ذلك اي
 العفصل من يظلم معني ان الواجب للفضل موما فيه من الحسنات على تفاوتها
 لا مجرد المشبه والعبارة على ما هو رأي اهل السنة
 كالحل ليس معني الجالس والجلس معني المواساة والندع معني المداوم وهو كثر
 لا نه معوا العفصل عليهم هذا معوا المحب ر في افضل الا ساء على اسفر عليهم
 رأي العلم وفي التعبير عنه باللفظ الجهم يبين على انه من السهم بحسب الالذهب
 الوهم الى غيره في هذا المعنى الا يرى ان الشكوى الذي سحر بالها م كثر اما يحفل
 على على الا عظام والاهام فكيف اللفظ الموصوف لولكن
 لعل هذا ليعرض فيه تعظيم المحي عليهم وينبش على علوشانه واطهار للعلم
 برضه مكانه وهذا دليل بين هذا مما لا تراء فيه وانما الكلام

درة ملام

بحرهم

يعلم

فيما ادعى من ان الفضيل لا بد ان يكون موجب في النسخ الحسنات ولا دليل على ذلك وما ذكر من
 انباء الايات انها موبان للفصل لا وجبات له مسبه صرد الجا لم اصله ان
 فاسد ان لا يستقيم معوا معط ما وقع في التزل من نسخت المسبب الى الله تعالى احدما ان الله
 تعالى لا يريد السرور في العباد البتم وانما يريد الخيرات والحسنات وبانهم ان ليس بمسبب
 الله كان وما لم يساء لم يكن بل قد يساء ما لم يقع كما بان الكلام في طاعة العاصي قد وقع
 ما لم يساء فكيف اذا قد وقع العاصي فعلى هذا لا يستقيم انه لو ساء برك الا قتال
 والصله في لوقع ولا انه لم يساء برك الا قتال والصله في لوقع على ما هو صرح عليه
 خبر السواء الثاني لا يساء الا في ان لو كان لو كان لو كان لو كان لو كان لو كان لو كان
 بعد المسبب عسيب العسر ليصح انه لو ساء لوقع فانه لم يساء عدم الا قتال فيسبب قسروا
 ساء به شيئا تفويض الى احسانهم وما لم يكن كل ما اراد الله واقعا كما ذكرنا في استيف
 انه يفعل كل ما يريد فلذا احصيه ما حدث من المعنى الى فعل العاصي والعصم الى نعمتها
 ومن كان شتم من الا نفا في نفع من هذا الا انه انكل عسيب على فان فلي
 الا سدر ركن بعد استيفان كليل لوعلى فاعن العربة ان تذكر اسفا الشرط ليشيت
 اسفا الجزاء اي كمن لم يساء عدم الا قتال فافعلوا وعلى فاعن الا سدر ل ان
 بذكر اسفا الجزاء اسفا الشرط ان كمن افعلوا فاعل انه لم يساء عدم الا قتال
 فما وجه قوله ولكن الله يفعل ما يريد فلي معناه كمن لم يساء عدم الا قتال
 بل ثبوت ثبوت لا نه ثبب ما يرد اياها في في خط العواضات من
 الا نفاق وغيره معني ان يدارك ما فاتكم من الا نفاق او ما باله ولو بعد الحصول
 بطريق المعامل او اعلم على واما بالادراك سبيل الى شتم من ذلك لولا بيع و
 حله ولا سفا عسيب في اسقاط حقوق العباد واما ان السفا عسيب يكون الا نفاق
 زادة الفضل بطريقه الا عزال والكلام عليه مستوفى في علم الكلام
 ولا نه جعل عطف على للعلف معني عن ترك الزكوة باللفظ او جعل
 مشارف على الكفر او تعبير باللفظ معني عن الكفر حيث جعل ترك الزكوة
 موضع اخر من صفات الكفار ولو لم يجمع هو على الا قول اسفا ر سعة او
 مجاز مسافة على ان كناية او مجاز لكونه المعنى الثاني في تفسيره
 بان يبراد تا على في حق البارى واما بحسب اللفظ فالحج ذوالجود لا نفع فيه الا
 فمع بعض الحسن والحكم ولما اعفوا على ان البارى تعالى في من امتكروا
 الحق بالذين يصح ان يعلم ويعد ر لصدق على البارى سوار جعل الحوة صفة
 وجوبه اوله لكن في صدق على عز ذوال العلم من الحيوانات بطروا والعصم
 فقد فسر بوجه بني الا سفا في ولا يصدق على عز البارى ولقد صرح الجوهرى
 بذلك حيث قال العيوم اسع من اسماء الله تعالى وفي الا سفا في المعنى الدار الثاني
 والشيء اصلها وسنة وسين بالسر لوسن وهو وسنان اصلها به
 من رماه فاقصد ان قتلا مكانه ورم في الناس ان حاله عنده من رفق

اسم

الكل من صنفها عليهم حيث شبه عليهم انهم من كل الكثرة

مطلوب في آية الكسوف

الطائر ووقف في الهواء صافا فاجابه يريده الوقوع دل البيت على ان الوهن موالعنا في النوم
 الحنف ووسنا ن صنف اجور في البيت السابق وهو كان بين النساء اغارها عسه
 اجور من جاذر حاسع وفي نوح السنته مرات ثربب الوجوه على فوقعه لا نغادر صغره
 ولا كبره قصد الى الا حاطه والاصا
 يوع من جهة المحن ناكند للنعوم لانه لا ربح من لوازمه واثبات الله ربح بعد انما المرفوع
 ناكند ووجه اللزوم ان من جاء عليه النعوم لا يكون قوما وسعكس بعكس النعوض الى
 ان من يكون قوما لا يجوز عليه النعوم فكان ذلك من قومه يعني ان موسى كان عالما له ب
 الله تعالى ان يباح كما كان عالما بانه لا يجوز رويته لان فهم العقول واما رايهم وطلوع
 بضمير العقول فغلبا لكن لا يخفى انهم لا ينفذ قولهم يعلم ما بين ايديهم واما خالفهم اهل ما كان
 قبلهم وما يكون بعدهم سيما وقد فسح آفواه بانه يعلم احواله الكلا في ومن استوجب
 منهم السفاضة ومن لا يستوجب وكانه اراد ان الضمير لا فيها من العقول فاحسنه قبل
 ان المعنى على الوجه الاول انه ما لكل لكل ويعرفه في الكل بحسب العلم الحاج والحكمة العالمة
 وعلى الثاني انه لا مجال له جدان لا ينفذ عند الاول بانه لا يعلم ما بعد من ذنوب
 المسفوع لهم وماتنا حرمها ومع لا يعلمون من احوالهم الا ما شاء الله فربما سفيو ا
 نظر الى ظاهر الحال لكن لا يحق السفاضة حقيقة فقولهم لا يحيطون من ثمة قول
 يعلم ما بين ايديهم ولذا عطف او جعل حاله من مرفوع لا ينفذ او مجرور بانه او
 الضمير المتقول اليه لانه في موضع الحال اي الله فليسا باذن الله
 ومعنى وسع وما هو ان تصوير لعظمة للكل وحقيق للامام يعني هاد في ان صور
 المعقول في صورة الحسوس وبوزن الغائب عن الحس في صور السفاضة وحققت في كل
 عظمة بعظم من يكون له كرسى لا يضيق عن السموات والارض في اطلاق لفظ المركب
 الحس المرفوع على المعنى العقلي المحقق
 بعظمته وانهم لم يعرفوا كنه عظمته
 الذي فيه العلم فلكون مكانا للعلم ببقية لان العرض يقع المجل في التميز من جهة
 المتكلمون الى ان هذا معنى قيام العرض للمجل ولذا الكلام في كونه مكانا للملك و
 السلطنة
 الرابع انه كرسى حقيق معبودون العرض ولم يجعل قول
 الحس واما فاما لضعفه عند الشتر ان الكرسى غير العرش او اراد بالعرش انه كرسى
 حقيق موالعنا او غيره
 فخطا بين رجع الضمير مع قوله اذ رجا
 فليس انهم لم يملكوا صلح رجعا للضمير الثاني
 الثاني لم ياتي السموات واما في الارض وان الله من ذنوب الذي نفع والاربع
 يعلم ما بين ايديهم الى ما شاء والحا حسي وسع كرسيه واما الكلام في ان الله في جعل
 لا نأخذ منه لانه اول المجل كرسيه بله حوق عطف الواقعة موقعا اليان وقيل
 بانه قوله الله لانه موالع قولم ولا نوح اذ قد سبق ان لا نأخذ ناكند
 يعني كونهما يان نالقي به تدبير الخلق ان العود والعرض منها ذلك وليس المعنى

ما تريم

مفسر

انها وقعت بيا نالمة قبلها فلم يحطف عليها ولا يخفى ان هذا لا يناسب المعصوم لانه
 بعد ذكر البيا نية المانعة من العطف ولا ن احمل الكلام وهو الله لا اله الا هو
 بيا نالقيام بل للعداينة ولا ن السعال انما معني المجل المرفوع على اول الكلام كلف بدب تلا
 عطفه فالا ذلك لا بد ان يكون من جملتها في الظاهر من سوق كلامه ان الكل مرتبة على كل واحدة
 وبيانا لمرفوعه ان كل واحد يان لا يملكها فان جعلنا المجل المرفوع بانه من موالعنا او جبرا
 انما فامحوت عليه جليل الله الله هو المجل المرفوع واول المجل المرفوع لانه ما خلقه وان جعلناه
 جبر مبتدأ مخذوف فالا ذلك المجل المرفوع مع ما وقع ناكند للنعوم اعني لا تاخذ
 وتعلقه بالعلوم ما بين ان لسمعة علمه وضمير تعلقه لله لا يعلم على ما ذهب عنه وهذا
 اشار الى الوجه الثاني وسع كرسية وقوله اولي الى الاول والثالث والرابع ايضا بوجه
 الاول
 الا استجوبت بها الى اساس هجرة وهاجرة واعتجده يعني لم يخلع يعني
 لم يبق من شرايطه حوله الجنة الى المدة تمنع ويقول له بد من حضوره اوله ليدخل الجنة
 على اهل العدل الطاهر انه اراد اكله مع حاصه والا عداؤه اهل الحق من المستطمين لكن لا يخفى
 ان اية الكرسى انما يستعمل على التوحيد والاحسان اليه ونقض الترتبات
 العرائس ملهاها مجسدة ولين تزيي للناس حسدا عديدين السلي اوله وعبر عن العدم
 سادهم وعبر عن الله تعالى عن جميع جميع المجاهدين وموالع اوله ان لا ينفصل عن الله
 بالسياسة الطاعت متعبد من طاعة اصل طيعته لم طاعت وقيل الجوس موالعنا و
 السيطر وكل راسخ الضلال يكون واحدا اصل يردون ان يحاكموا الى الطاغوت وقد
 امروا ان يكونوا وجعا من اولى الطاغوت يخرجونهم
 الدين بالدين الحق والنيات على الدين والى بان التمسك بالعبودية الوثني الماحقة من الجبل
 الحكم الامموني فطرحها في ذكر المسبب به واراد المسبب ولم ينفذ كون العروة استعار عن
 العهد والكتاب في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله وكرا ما ترك المصنف بعض المحملات من
 وجوه الارب والبيان وذكر في موضع آخر وقيل عطف على قوله اي لم يجرأه امر الامان
 على ان جاز يعني ان لفظ الكرا في الذين جرو عنها هي مفسرة او مخصوص
 ان ارادوا ان يؤمنوا لان من آمن بالله لا ينفذ ان من امن حقيقة هو مخذوف من الفعل
 تصور احرازه وكذا الذين كفروا جعل على العذر والصحيح لم لا بد ان يحمل ايما نفع الذين
 مخذوفان من قوله ان الذين كفروا او كفروا الذين كفروا عليه على الله ان ذلك ثم ذكر وجه آخر
 يكون امورا وكفروا على طاهر بان ذلك بالظلمات وانما في البيا نة قوله ان اتاه الله الملك
 صار سبب للبكر والعلو وموالماجة واما استجارت وبسببها لا سبحانه الا سبحانه
 الحاجة لاستعقاب العلم المحلول كما دخلت الامم في قوله تعالى فالتقطه ال فرعون ليكون
 لهم عدوا وحزنا على الذين كفروا بها كما ما موعظ فيها تسبب بالعلم والسبب في
 بالعلم لينة والعرضية التمثيل بعد له تعالى وحلوه في رزقكم انكم تكذبون في انهم جعلوا
 ضد ما كان ينبغي ان يكون
 ضحاياه فاعلم به من لم يسلك من الا نفاق في يعلم انه لا
 معنى له ينادي الملك والملك الاية والاسباب ولعل في آيات الاسباب بوجه العقل

جلاله

نكال الموت

الكاس

معنى في مفسر وسو الى تعالى على الصفات معنى شائبا لانها والا خلاص على الوجه
 في الامم او الوقت وعلى ان الامم
 للعلم والسياسة اما حصة معنى ان
 آيات الملك ضاربها

من سن الامر ظهور وضع وقراءه قال اعلم على لفظ الامر خطاب لنفسه على طريق
 التجريد ولم يكن اذ ذاك كافرا ليس على ما ينبغي لان الامان انما حصل بعد
 سن الامر والكلام قبله فالاول يجوز ان يكلم الله الكافر بعد المداة كما جاز لاهل
 مثل اخرج منها واحساوا منها وقد يقال ان المتبع الكلام في دار الخلق بطريق الملك طم
 لما فيه من الكبريم او لم تؤمن الا ستفهم للتقديرو وجهه انه وان لم يطلب
 الا تبصير كمنه الاله جبار ومعو مشعر بالتقديرو بالاحياء ولكن طلب ذلك بالنسبة الى
 بعض الطالبين وقد يكون حصول العلم فاجاب بان يصدق ولكن للبيان لطيف ففهم
 فيما يشاهد حصل اطمينان لا يكون مع العلم النفعي لما فيه من الاحسان الذي قلنا نفع فيه
 شكل ومن بظاهره انه ومن العلم التفضيلي الذي يتوابعه عن الشهادة وان كان
 الا جمالي كافي اصل الامان على ما قال اولم تؤمن واما يجوز التمسك مع العلم
 المستدل لا في فاما يصح اذا اريد بالعلم الاعتقاد الخارج المطابق من غير
 اشتراط البينات اربعة اظاهير بيان للمعنى والافلام مصرح فلا
 حاجة الى تقدير الاله اربعة بضم الصاد امر من صاير لصور وكرها
 من صاير نصير ومما لخصان والمعنى اياه ولكن اطراف الرماح
 اوله وما صيد الاله غايات فيهم جيل وقيل فانتقل الاله جبار من حيث خندق الصيد
 الميل والاه عوجاج يعني ان اياه الاله غايات انما هي الرماح النوع السحر الناح و
 الوصف الكثير للث صغى العنق القنوان مع قنوه وهو العنقود الدوايح بالحاء المهملة
 من دح اذا مشى بجم غير منسلط الخطو لثقله عليه شبه النوع بالقنوان ان المتقلات
 بالهمزة الغرس اذ فيه ضمها وجمعها ضرب الساء بضرب اذ لم تخليها اياها حتى
 يجمع اللبن في ضرعها بحالين باذن الله اما ان يتعلق بعمله
 فائدة او تعالين فلا وجه لتفسيره من ذلك وحلها حلية الاله نسا
 صفته وما يري فيه من لون وغيره والجمع على بالضم والكسر ولذلك
 قال يعني ليله بلقيس ولا تتوهم انهما غير تلك كاشن الاله بان بسرعته
 لا بد من حذف حضان اي من اعشار الحذف بعد من في جانب المسبب او المسبب
 به ليحصل حلافة المثل للمثل وان كان التشبيه من المركب الذي لا غرة فيه تشبيه
 المعزوات بتصور الاله صفات في قوله تعالى فصاعقه لم اصعقا فاسرعة
 ابراز المعقول في صورة المحسوس اي المدرك بالحس حقيقته او تقديره كما في
 الحيوات التي لو اوركنت كان اوركنا بالحس لكن انما تسمع سبابيل واكرهها
 اصعقا فاما حقيقته في الحظية صاعور صاعها من ثعاب وروه
 ثدا وروه فيما بينهم يعني باخذ هذا موقع ذاك وبالعكس اي يصاعق بذلك الصاعقة
 يعني انه على ترك المعقول به لكن مع اشارة خصوصية المعقول المطلق او على
 حذفه بذلك لانه الغرض من فعل الاله اول معناه ان تلك الصاعقة غفرت التي الى سبب الاله
 لكن بعض المنفيين دون البعض وعلى الثاني معناه انه يزيد

لكن ان يعتد من عند فاعتد اي صار محددا لم يعتد باللبا
 فقال اعتد اي جعل محددا معتبرا على المنع عليه
 نواحي الكلم والتأني يا عباد الله صلوا الا فوجدنا في اللفظ اسمي للثابتة المولف في
 جمع اسماء هذه الكلمات الاله الصبح مع الالف والفتح والحق الترجيح والاله نور في
 فعال شجر حسن المنظر من الطمع ومع الالف حال من الضمير في اتر واز لفت اليه نوره
 اسديتها الموصول لم يجره بها يد من ضمن معنى السطر اعبار
 السبب وهذا الاله عباد حصل فرق لفظي وهو وجه الغاء وعدمها فرق لفظي
 وباعبار العباد لانه على السبب وعدمها فرق معنوي ولا بان المتداه في مثل هذا
 الموضع من ضمن معنى السطر فحين او لم يجره لا حقيق صير بالصفة اما
 في المتداه خطا هو وانما في المعطوف على اسار الله بان المعنى عفو من المسؤل عن
 السائل او محضر من الله او من السائل على انه ليس في العوايد احياج المعطوف
 على المتداه الى التعريف او التخصيص ثمة ونفقت يعني فسيب
 المجموع اذ لو قلت المتفق كالصغوان والنفقة كالزرا والباء كما لو اهل لم يكن سنا
 ويجوز ان يكون المتكاف كما في معنى في موقع الحال من فاعل لا يظنوا وعلى الاله قال
 في موقع المفعول المطلق على حذف المضاف كيف قال لا تعدرون عنى انه
 حال من الذي يتفق او استعان والضريح عابد البه وكان الجواب اخرها فاجاب بان
 الذي يتفق في معنى الجمع ان يتعدى موصوفه الجنس او النوع او محقق في باب المليل مع المعنى
 مليل فاصدق واكثر لا كثر ما يقال من يتفق في موضع الذي يتفق فكله قيل لكن
 يتفق واريد الجمع بجزالة تعدرون لذلك وهذا كما قال في باب الخوال سما المتداه منى
 التي يتداه مالا يمكن له او وضع لا لغرض التركيب بذكر صرح وضع مع عوده الى التي لا
 كانه قيل في ما يناسب او وضع على سائر العبادات متعلق بقوله
 لينتوا وضميرها لا ينهم اي وليجعلوا البعض من انفسهم ثابا على بان العبادات
 حيث جعلوها بهذا كما في ذلك كما ضميرهم الاله تعالى ولا واما كما انها لو جعلت
 انعتب السهوات صارت جامعة ابيه عن الاله تعالى والاطاعة وهذا احسن قوله
 وبالعكس كما على علمه اي مال وكاملت على بعض اي تكلف البعض على مشقة و
 في الاله سائن كما حلت الشئ اجملة على مشقة وكما على علمه ان لم يعدل
 ويجوز ان يراد به ان الثبوت على الاله اول كان بمعنى جعل الشئ ثابتا وفي التفسير
 في موقع المفعول وعلى هذا معناه جعل الشئ محققا تاما والمفعول محذوف
 موال سلام والجزالة وكذا ومن لا شدا انعام لغوا اي كعفا من عند
 انفسهم او مستقرا اي كايانا ومحمول ان يكون المفعول المحذوف من كون الاله نفس صادقة
 محليته في الاله بان اي محمول هذا المعنى ثابا من عند انفسهم والمعنى ومثل
 نفعه فعلا قد مر مرارا الى التشبيه وان كان مركبا لا بد في احاطة المثل من رعاية كفاية

المرج
 الشئ

فالسبب على الا ذل حال النعمة بحال الجنة بالربوبية في كونها زكوة متكررة المتأخر عند
 الله كيف ما كانت الحال فلهذا احتاج الى تدبر الخلق وعلى الثاني حال الخلق
 على الترتيب في ان نعمته كثر او قلت زكوة زائد في حسن حاله كما ان الجنة بصفتها كلها
 في المطر وصفتها هذا ايضا بسبب مركب الله انه لو خط السبب فيما من الموزون واصل
 ان حاله في الدنيا والجنة بصفتها بصفتها كمال الجنة في الدنيا والجنة والجنة
 اليه بصفتها كما رها قوله في حله لعل معنى بالنظر الى الجنة وقوله لرحل بالنظر
 الى حاجتها وحسنه على كذا على لفظ المعنى للمعول اقيم به وحرف غايته اليه فظلمت
 الاعمال الحسنة على الا ذل بالربوبية وعلى قول ابن عباس عمل السببات وعلى قول الحسن
 لا يعرض له ولا سبب بالمقام وبكلمة الفاء في قوله فاصابها اعصار ان يجعل ذلك باسما
 المن والما ذل اعترافا كان نص على الطرف لصفت جسمه وكثرة صفتها
 ونوعه ان ما صدر ربه وكان تامة والربا معقد روال جسمه معقد في فقر الى
 زمان اخرج ارضه حصول الى الجنة واسناد اعترافه من الزمان مجازي وكذا
 الكلام في اعترافه ان على الله انه رضى على الله ان يثاب وله العطف جزمه على ان
 ذا السبب لا طرفه كما فعل عن سببونه في اذا انعم زيدا اذا تعدد عرو
 تحليها لما فيكون المعنى له جنة من كل الاشياء التي في الجنة ان لم فيها من كل الثمرات
 ويندفع سؤال انه لو كانت الجنة من الخيل والاربعاء لكانت في الجنة من كل الثمرات
 وجواب آخر ان ليس المراد بالثمرات ثمرات الاشياء بل ثمرات الخيل والاربعاء
 خاصة بل المتأخر التي كانت تحصل له في تلك الجنة من ان يرضى بكونه في الجنة بالثمرات
 من المتأخر حتى يفسر ما يقوله ان كانت له في الجنة الموصوفين الا موال الدواب من الذهب و
 الفضة وقرنها والاربعاء في قوله وكان له في الجنة من جنس من اعيان الله في قوله
 المتأخر مع ووضوح قد مضى في قول وجه السؤال ان الخيل والاربعاء داخلان في كل الثمرات
 فما معنى احصائها بالثمرات قد راجع الى قوله في جوابه على عطف
 معنى ان المصدر ربه وان كان صالحا للمعول على ان على الخيل والاربعاء من ان قام كذا
 لو انصب المصدر كان لا يستغنى قطعا عما يصلح له من اعيان الله في قوله عطف اصابه على
 يكون فاجا بان الله او الله لا يفسد قد او للعطف صفة مع المعنى كذا احد في
 وكن كان قتل ايوجه احدكم لو كانت له جنة وارضاه به الكبر والاعزاز في قوله المعنى
 على وصول اصابه الكبر في جزائه ليس سبب لانه اذا دخل في جزائه المنكر المنكر ان لا يوجه
 احدكم ذلك ولا ينهيه وكذا فاصابها اعصار فانه عطف على اصابه الكبر حتى ان يحصل
 الجنة الموصوفه ايضا من غير باعيا رهن من العطف والخاص في ان الكلام انكار
 واستبعاد للمعنى هذا المجموع وقد يوقع ان قوله فاصابها اعصار عطف على
 ايوجه لكذبه في معنى النفي فيكون ان يكون اصابه الكبر ايضا عطف عليه وانا انقي
 من قوله والفضل كيف يبعوله احسان على الا صواب ولا يفلون انه لفظ في
 يكن الا صانها في جزائه مستغنى ولا يستغنى والدخول تحت قوله

بصفت

بالجانب او بالعطف لم يكن للكلام معنى اصله
 في ان الجواب لا يطابق ظاهر السؤال ومنه ان لم يذكر كلمة من لكون ما ارضاه عطف
 على ما كنتم نداء على انه اقرب والسبب في جعله الطيب عليها جميعا هو اسم المطابق بيان
 كونه ومن ان في اعادة حرف الجر الدالة على استعلاء كل من الا تعاقب كما ذكر في قوله
 تعالى ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم مع حصول الدلالة على قبول الطيب بعد ترتيب ذكر
 الطيب في المسود والوجه في معرض التعادل للخرج ويؤنس التي عن الخيل لكنه بطريق جمعة
 الجواب كما لا يخفى وانما يحمل الطيب على الخلال لان في الا مراد لا تعاقب دلا لانه عليه لا يعال
 الا تعاقب من المخرج واجب جدا كان او ردبا فلهذا كان هذا على حذف المتصاق في
 بكم من ذلك لا ما يقوله له كان الا وللعجب لزم على المسود ايضا على ما
 النجاة والجند والردى في سواد
 ذلك بان لعقد الجار والمجور والمعنى بعد روى ذلك لان حال مؤدب ولست ياخذ به
 حاله في على الله اصل والترادف في الله بان يسا محو اسما الى انه قد
 الجار معقول باخذ به على معنى لا ياخذ به بوجه من الوصف الا بال لا غراض في السامح
 فاستعمال الا غرض في السامح كنهه واسعا في على ما يشعر به قوله كما ان لا يتصور معنى
 لب الطوطى ان تذكر الشئ ولا يشر لنا من عند احد وللصنيع ويحمل الطوطى على غيرنا
 برصوف بال لا غرض في المسامحة في ذلك التبار والبار في بالور للعدو او الله اسم والور
 والقوة التار كما لا يجد والعداوة وكسر في الواو ويعني وقد سئل الا غرض المعول
 المذكور في الا ساس اعطى عنه وعصفت واعصفت اذا اغضبت وتفا حلت
 ومن لا يعرض عينه عن صديق وعن بعض ما فيه ثقت ومو عاتب واعصفت المارة
 على القوم اذا لم يظروا فيها كما انما اعطى عليهم اعيانها واعطى في في بعته ان زول في
 له انية او عطف على غرضه واما اعطى بمعنى او عطف في العطف وحدثه اليه او بمعنى
 وحدثه مخرضا عليها فسر قد ارفاهه فلهذا هو حد في كتب اللغة مع في تفسير الحسن
 ما يبدله من حيث انه اجتر الا غرض من جانب الماخوذ منه دون الاخذ
 والوعد سئل في الخبر والشر قال العراء قال وعدته جزا وعدته شر ا
 فاذا اسقطوا الجزا والشر قالوا ان الجزا وعد والعدو في الشر لا يجاد والوعد
 اعفاء الله ومعنى ان يا مريم اسعيا نبعه
 عليه في ذلك قال خلف الله عليك عوفك فما ذهب شكل خلفا في التصحاح
 قال عن ذهب له قال او ولد او شى يستحق اخلف الله عليك اي رواته عليك
 مثل ما ذهب فان كان قد جعل له ولد او ع او له خلف الله عليك بخبر
 الف اي كان الله خلفه والذكر او من فقدته عليك
 فانكر مستعار من الوصف والتعطف في السكر العلقح العلماء وعزله التعفير
 للحكم الا ان لفظ العلقح في جمع علق كونه على السمع بليل او عدى في الاستعمال
 والمفعول ان اوله الباب مظهر اربع شعاع المضر

على

مذكور

مكت

الجنبات من سبعة آيات وما تضمنته الآيات من مواعيد من الطيب وتجنب الخبيث وإن
 لا تحسن العفو ويرجع المعصية والفضل ولا تقع متا ولا تؤذي من نفعه ومن نذر
 مثل هذا البين يكون لتأكيد العموم ومنه الخصوص قوله مجازي عليه يعني أن آيات
 العلم إنما عن هذا المعنى والآية موعظة من الآثار فإن قيل
 أن نصرا له موجب في الناصر فليس موعظة بل طرفة العاقل والتوزيع أن لا ناصرا لظاهر
 خط أباؤها يعني أن موعظة الخصوص بالمعنى لكن على حذف المضاف
 بحسن ارتباط الجزاء بالشرط وبدل على هذا الذكر الضمير بعد خبركم أي أفعالها
 على محل ما بعد الفاء يعني أن مجموع الجزاء وموعظة مع ما بعدها مجزوم وما بعده
 وعدة مرفوعة لولا أثر للعامل فيه فترادف الرفع والجر مجزوم على الآيات من قوله
 أو على أنه عطف على قوله عطفًا وقوله علم مستداه أي غير داخل في جزاء الشرط بل عزلة
 إلا سكت في حين إذا اعتبر عطفها كانت معطوفة على الجملة السطرية لا على الجزاء وكذا إذا
 جعل اسم محذوف المبتدأ ومحمل العطف على ما بعد الفاء وأما على مجموع الجزاء فمعنى
 تزداد وفي ترادف الحسن لا بد من إظهار أن الناصية وحمل المصدر الحاصل على التكرير
 على عطفها على جزاء الجزاء أي عن جزاءها يتبعه قوله يكن جزاءكم وإن كنتم عنكم لا على مستداه
 أي موعظكم العائدة ورفوع الفضل للطف بمن يعلم أن اللطف ينفع
 فيه عدول من عن المبعوث وموعظة أن الذي لم يمتد الله فممن يريد وتركه عن يريد
 ينفع به غيركم يعني أن نفع الآخرة والآخرة لا تغير نفعه به لا محالة والاصطلاح
 مستفاد من الآية ومن الجماع وقوله فلا كنوا به يسر بان الصبر المحذوف
 لا تعاقب وموعظة السب إذا سبكم به لا بالنعمة نفسها قالوا لا يسبكم الله يعني ما
 السطرية تكون في الشرط أي ما سمعتم لكنه لا يراد في ذلك دليل قوله فما بالكم تنوب بها أي
 تنفكم وقوله توفى إليكم ثوابه أي ثواب الجزاء الذي سمعتموه وذلك لسبب الآية أن
 فلا عدو لكم أي أن ترفعوا أي إيتاؤه وإن يكون كانه على حذف حرف
 النفي أي في أن لا ترفعوا ولا تكون والآية طر عن إيتائه كما هو أكثر النسخ قوله
 فزنت يعني ليس عليكم هذا مع إلا إلى الآخرة وعلى هذا لا معنى هذه الآيات
 بالنهي عن الكفر والآخرة والعتاق الجنب عليها فمن هذا حال وقيل يعني أن على
 هذا الروايات تكون البعير بوجه آخر وموعظة ليس هذا مع البك حتى يجمع الصدقة
 ليدخلوا في الآخرة مع صدقوا عليهم لوجه الله ولا يفرحوا إلى التوفيق فأنزلوا
 راجع إليكم وكفر المنق على لا يضركم صدقوا على آثاركم المشركين
 ومع نحو من إرمائية ناسخ هذه العبارة فما إذا كان البعد على التوريب
 ودون المحققين السبعة الروايات في الوضع بالي، المله والحا، المعج كسر التوفيق
 ونحوها كانوا أخذوا من عليه الآية ويخرجونها من كان أي من السرية عند مصلي
 طعام أو شراب أتاح أي أهل الصفة بذلك الفضل في الآيات من لحقني حصل لحاقه
 أعطاني البدر بالحد الغش وطلع في يدي اللسان والمراة يدي وأورده الجوز

٥٣

في الموعظة والتحليل اللهم والالحاف في السؤال بالالحاف على له حب قليل أولم
 سدا بديهم أجم يسره ونسأل الله إذا أسأله العود الله أن يجره سدا بعيدا قدما سدا
 السبر أجم الطليم هذا الله حب الطريق الواسع سابقه سمة العود بالادال المهملة المسن عن
 التوفيق والديان بالادال المهملة المهملة الصبح الخلل الجرجة صوت يردده البعير في جرجته ولا
 نحن أن هذا العجب اعني في السؤال والآية كافت جميعا أدخل في التفتيق وفي أن يحسب الأغنياء
 لكن المصنف جميعا كما يرجح كما أن صفة الطرقة إنما نحن إذا كان ذلك العبد عن لم
 الله ثم فإن الغالب من حال التفتيق أن يطاع ومن حال المنازلة أن يمدى به صكوك
 نفي الله ثم نفي للملزم بطريق برهان وليس إلا الحاف في ما سأل إلى السؤال كذا
 بل لا بعد أن يكون ضيق وموعظة الحق واللفظ أسبغ بالادال ثم
 والنهار سرا وعلم أنه لا خوف في أن الله ربه ليس أضافا جميعا بل بالذات بل بالعبارة
 المصنف وعبارة الجهم اعني كونه في ليل أو نهار بأي صفة اتفق وكونه سرا و
 على أنه في أي وقت اتفق علف الخيل بالسكون في علف الآلة وكونه في
 السبب من ذلك بعض خصوص الحكم به بل العبرة بعموم اللفظ المتعمم بها إلاما لا لفظ
 إلى تخرج العود أي الموعظة بغير الذكوة بمجمل الشيطان وعمل الجنب والمسن من
 به عما نفع لا يدل على أنكاده الجن كونه قوله ورأيتهم لهم في الجن قصص رما شعر بذلك و
 قوله كما تقدم الموعظة من صوته مبني على الموعظة بغير الذكوة بمجمل الشيطان والمسن
 من حال السبب بالجنون والمجمل الفاسد العقل من الخيال وموعظة لا تغوي إلا ناسا
 فيورثه اضطرابا كالجنون وفي الآية ما يسر به جبل وجبل حنن ومسا دني العقل
 وجبل الجن وجبلته فهو مجنون ومجمل الجذب القرب الالباحض الاسراع
 أن الكلام في الروايات متعلق بما تضمنته هذه قبل من استقبحا دأها البيع مثل الروايات
 فلما مل في أن التعليل لا ينفي إلا هكذا وكانت شهتهم وفلك إن من
 الجمل درجته وأخذ ما يسر دس ورما كان كني باع درجته بدرجته ولا حفا و
 في نفسه فأن الفصل في الروايات محقق وهما موعظة لا عمل في الآيات
 والآيات وأيضا من اشتري ما يسر دس درجته بدرجته فقد أخذ في نفعها
 كل درجته نسا محلا في من باع درجته بدرجته فإن أعد درجته بقره نفعها بل
 ودلالة على أن القياس يمدى بعض حب نفع فاسم ج اطلع
 بحسن قوله وأحل الله البيع ورم الروايات من غير تعرض لفساد القياس في تعال
 أن هذا إنما ينبغي لو كان القياس صحيحا ليس كمنجي ومذا دليل بين
 على تجلبد الفسق كالكلم الروايات ومذا استدلال بن المساد لأن الكلام في شرح
 مستحل الروايات والمعن من عادال ما كان عليه الله يري إلى قوله وأتته لك
 كل كذا رابع وأما الجواب بأنه للعلل فيما ياه سابق الكلام هكذا ولكن لا
 محقق أن في قوله فله ما سلف بعض بنوة عن جعل هذا جزاء لا عفا ولا سحلا
 وأن الحركة أن من جاء حوطة فانهي عن كل الروايات لولا جعل الله رجزا

مصدر

ان

الله سبحانه وتعالى يفتي جزاء مرتكب الفعل غير مذکور في الكلام مع انه المفعول الاع والاع مع والاع
فانه اذا علم ان جزاء الفعل خلوه التار على ان جزاء الاع هو الذي هو كذا يكون ذلك او
فوقه على العكس
فليسمع في الكلام المصنوع جاء في امرأة
به غير شديد الا ان تعال وخرج زيادة المال او الركنه في سبب فضله في وارثه لم ينفذ
الذباب سببه
كل كفا رجل علم التعميم بعد السلب دون العكس
ما شرطوا شروع في تفسير قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله الا به المحل بالكسر وفي قوله
الذين آمنوا المحل ما رضى لكم موصولته مفعول ارضوا وبلغ على محلي ارضوا ما دام رضى لكم
وما هي العزيمة تا على رضى والجم بعد صفة له
اوله بقوله يا ايها الذين آمنوا لكن اسرار الله في ليل صبحه الا بان وسأله انه يحل ان يرضى
ان كنعن تا بيبس على الا بان الذي احذتوه
الله تعالى اذا علم فيه او المتفرعة عليه كالقدي وتذكر الربوا وغير ذلك وقيل ذلك اسارة
الله القدي وتذكر الربوا
ومعنى ذلك ان رضى من رضى على رضى على
اعلم الله بان لما بين قبل له ابا له بافحام الله في تأكيد الاضاحه وعند ان الحاصب كذا
النون تشبهها بالاضاحه
فالواكيد ان ما لم ينفذ في ما لم ينفذ لو كان الخطا بالمتعلقين
الذين آمنوا بالسبح واما المؤمنون فاما ما لم ينفذ في ما لم ينفذ لو كان الخطا بالمتعلقين
ذو شوكه فاما ما لم ينفذ
باعتبار ما ينفذ من معنى الحدث واما في قراءة عثمان في قصة وقدر ان كان العزم دون
ان كان عزم لان الصبر معروف سيم له لان جسد الا لا نظا دالتا جزوا والمهمل المبسوط المساهلة
والهجرة والمشرقة بالفتح القياس وبالضمة ساذله من اسما الزمان واما الميسرة فمصدر
وقدس بها بفتح السين ومنها حال كون الله سمين مصافين الى اخير ذي عشرة واعترض في الباء
جوابا عما قال الا فحسن انه غير جائز له ليس في الكلام مفعول الا مكرم ومجون
واخلفوا اوله جذا الخليل غداة البنين واجردوا
ورد بانه وزن اخر الخليل المحال لما لذيذ والصديق يقع على الواحد والجمع انجر
بما السراحتين من عز في على شئ مخضا اسرعوا وتعال اخلطه ما وعد ومما ان يقول
سأله شعله واخلطه ايضا وجد موعده خلفا وعد الا مراجه عدة الا مخرج في التاء
في افام الصلوة
فتوقفة مرفوعة عطف على محلي والفتح على الجمع محلي يكون محمول
معتقة ناجزة والكان استسنا مخرج في موقع الصفة لرجل او الحال والحقن كما كان هذا كان
ذاك وقد تعال موصوف بتقدير ان او رضى بخلاف الحسد او ان هو مخرج وليس بذلك
مفعول به بفتح على انه جازاب الشئ الذي ينفذ الشرط ان لا يعلم ان ذلك
مفعول به لما يتبعه عن نفي العمل او استعانة على ما سحر به ظاهر الجبان
للفاعل من رجع رجوعا الى المفعول من رجع رجوعا وفراة التاء الفاتحة في كلام واحد
ومع قليل منه يترتب من اياتنا فمن قرأ بياهم العنة

اي محليا اياه عينا اخذ عينا كما تقول بانفذه اذا بحث منه شئ او باع مثل شئنا
وهذا معنى بفتح وباعك على ما قال في الاساس بفتح الشئ وبعته منه وازدري اس امره والبيت
يدل على ان دابها محليا فلهذا الدين
لوجب ان تعال فاكتبوا الدين اما وجوب
ذلك فلا في المسح كذا في الدين اي القدر المعلوم الثاني في الدفعة هي لو كتب ذلك من غير ذكر
المعاطة لكن وما ماعدم حسن النظم في ما رضى في يعقوب به العار في ما سلب الكلام وبينه عليه
انه لو قلت اذا تدانيت الى اهل ما كتبوا الدين كانه امر ان يكتب ما لم يذكر في مضمون السطر
وتدنا كما ذكر فان قلنا فيقول ما كتبوا اي الدين لولا لنتد ان يفتح عليه لا من ان المعاطة
بدون فلتا لا تعلم عموه الصبر اليه لان عموه الى المصدر اعني القدي او الى اجل اظهر على انه
تومع الا مركبا بما هو باطل في نفسه اعني التداين معنى معاملة الدين بالدين ومعاملة
به ولا نه امين لسد عيب الدين كانه يجعل الى اجل صفة ومن
تعلق كتابا بغير انما يع بالمتنوع وان كان بحسب الاعراب مفعول محذوف اي كائن بالعدل
متكسب به ومثل هذا كثير في هذا الكتاب فلو كان طرفا مستقرا صلتا محذوف لا تاني تعلقه
بكتاب هذا المعنى ولا تفسير الكلام بانه مكتوب بالقوة لا في معنى بليست بالعدل وقد فهم من
هذا انه مطلق بكتاب بعلق النظم دون الوصفية وتوجه ان تعال بما جعل متعلقا
تقدم فليكتسب مع ان الفعل او الى بالعدل بعدا وجواسه ان سوق الكلام لشعر بان القصد
هنا الى بيان حال الكاتب انه كلف بفتح ان يكون وبالجملة فذكر فاعل الفعل بلوط اسع
فاعلم كبح قليل الجرد وجم جدا على في ما لقا قيد وهذا اعني ما قال ومما امر للميد اسين
بتجسيم الكاتب مع ان طاهر امره بكتاب فلتا مل
مثل ما علم الله كانه لو تاني
تسبح بان ما مصدرية او كانه مفعول علم محذوف اي ان يكتب على الوجه الذي علمه الله
ولم يظهر من كلامه ان الكاتب في موقع المفعول المطلق او به وان هل معاوت العامل
اذا جعل الكلام من قبل احسن كما احسن الله اليك وان من ان تاني حدث النفع
وبالجملة هذا موضع نظر دقيق
كما علم الله يجوز ان يتعلق بان يكتب ومما
طاهر مقدم فليكتسب ومما من قبل ويركب فكر ويركب فاصير باعالي ما بعد انفا فيما
قبلها على ما سبق وبما يي يتعلق بكونه قدالة بقيد الفعل المفعول به او المفعول المطلق
المختص به وفيه بين العجمين بان الله قول امرنا لكانه الواضحة على النعم الذي علمه الله
بعد الشئ عن تركها والالتزام بها ولا خلاف بان الله امرنا شئنا نكتبه للنبي عن صفة لكونه
نفس او مضمنا له او مستلما اياه على اختلاف الراء والكان امرنا لكانه الواضحة على ذلك
النعم بعد النبي عن تركها لكانه المصلحة والابا عنها وهذا الحسن من الله امرنا شئنا والنهي
عن صفة لكونه نكتبه لكانه امرنا نكتبه فابن جدقة ومبني الا امر على المطلق الوارد
بعد المقد عليه كذا في السبق فربته طاهر سببا مع القاء المسعر بالترب ولم يحل المطلق
السابق على المقد عليه لعدم الترتيب عند الذكر
ولا يمكن المحل ان من
عليه الحق يعني ان الكلام في البا على الفعل نفسه الا انه لم يقدم الكفاء لمعلقين
الحكم بالوصف فانه يسير ما لا ينفذ من ان جعل فعل الا مخرجا عن الحسد محلي

او غير مستطوع بشر الى ان لا يستطيع علم معطوفه على من هو حر كان ويدخل فيه السمع
المختل ايضا لكن لا ذكر في الضعيف تذكره هنا وحمل عليه ما هو اعم من القول المعبر
الشرع كالاب والجدة وغيرهما ليع من يبل على السفيه والضعيف وغير المستطوع وحمل من
بل امر السفيه وصيا محله في الاصطلاح ولم تعرض المصنف لاول السمع المختل ولا طهراته
الزجاجة او العكس ودلالة ان عمل معطوف على استظهاره بالغير من جهة ان حكمه موافق
ناكدا مشعر بان لا يستطيع ان عمل معطوف بل يستطيع ان عمل غيره من جهة ان ذلك لا ينافي
اللفظ على هذا المعنى محل نظر
موا الكسب والغلبه
فليس شهد رجله في امر ان لا نسب فالتشديد ان رجله و
امر ان او فليست تشهد رجله وامر ان اذا كانا مورون مع الحاطبون لا تشهد
كيف يكون خلاها مرله الله تعالى فان قيل ان حاجه الى تقدير الالهة ولو سلم
فالمعقول لم ينفى ان يكون فعل الما مورسل اخر به ناديا من ان يلم بكونه ار لفة
الله ولو سلم فقد نفي الضل الى بعدم الالهة للشهادة بنا وعلى انه يشيها ولا قيم
فيه لمنه من الله تعالى ار لفة فليس قد سبق ان متعلق الامر والهي قد يكون قيد
للفعل وقد يكون قيدا للطلب كما يقول اسمع ليدخل الجنة واسمع لا في اريد بكل الخير والعلم
هنا بيان شرعية الحكم واسراط العدل في المرأة فيحتمل ان يكون فعله للامر وقيدا للطلب
وباعتبار عليه وليس موالا ار لفة الله للفظ بان نفس الضل ان او التذكير بعقل ليس هو
البا على الالهة بل ار لفة ذلك في ان النسيان وعدم الالهة للشهادة بلفظ ان
يكون من الشيطان فلا يكون مراد الله سبحانه وقدم ان ستمها وهو تقرير الجواب
ان الالهة لم يتعلق بالضل ان نفسه اعني عدم الالهة للشهادة بل بالضل ان المصنف
توثر الالهة في كابر عليه وتسميه عنه ومن قواعده ان القيد في الكلام مع موال المصنف للغرض
والمرجع للمادة فصار كانه على الالهة باله ذكرا لمسيب عن الضل والمرت عليه
كالفا قلت ار لفة (تذكر احد هما الاخرى) ان ضلت ومن العلق في هذا المقام اب
المرل من الضل ان الالهة ذكرا لالهة قاله سم السبب على المسبب لظهور انه لا ينفى
صنفه لعلمه تعالى فذكر معنى فانه لا يوافق قول المصنف كانت ار لفة الضل
المسبب عنه الالهة ذكرا ار لفة الالهة ذكرا واعلم ان هذا الجواب ياجوبه بكلام
سببه ومع من المحققين حيث قالوا ان المعنى استشهدوا امر اثنين لان تذكر احدهما
الا خبري وانما ذكر ان فعل لان الضل (هو السبب الذي له وجب الالهة ذكرا لان
المصنف قد رال لفة لانه الباعث على الالهة ذكرا وان نفسه وكذا الكلام في الثاني
ومذا خلا في ماله ان كان الميكل او مجي العدو حاصلا بالفعلة فانه يصح اعدت
الحشبه ليل الجدل لادون ان يميل الجدار قيل والتكته في اثبات ان فعله يذكر
على ان تذكر ان ضلت من شدة الالهة هياج بشأن الالهة ذكرا بحيث صار ما هو عليه
في نفسه مطلقا باله جلي ومن كونه مفعليا اليه
وقرأه في ان يضل
بكسر الهمزة فالعقل مجزوع والفتح لا لقا والسكنن فالعقل في الجزاء لتقدير

سما

ويعظم العظمة او الشبهادة ولا يخلو عن كلفه من قول تعالى ومن عاد فينتقم الله اي ينفذ
وما كان ينبغي ان تعرض له وجهه كلفا واحدا ولا خلاف في انه ليس من وضع المظهر هو وضع
المظهر اذ ليس المذكور من النسيان ان يجعل احدهما النسيان في موضع المعقول ولا يجوز
لعدم المعقول ان على الفا على في موضع الالهة كما لا ينع ان لا في ذكرها الالهة في قوله
لا ينفى من كنهه ومن يدع النسيان ان التذكير بهذا المعنى لا يحصل
في تعاليم النسيان ولا في كنهه بل في كنهه ليس ينبغي تذكر احدهما الالهة في ذلك وهذا ما لا
يقل به من يوافق من ائمة الصغرى وقيل لم يهدا ان اطلق عليهم لفظ
الشهادة على هذا الوجه ومما اذا ما دعوا للشهادة والطعن في المشارة في الجواب عن بيوت من
الناس مجتمع والجمع اجماعية كنه بالاسم معنى ان السامية والكلالة انما يكون بعد الشريعة
فيه والكلالة رسمه والمرل هو هذا النسيان عن الكل من ان يكتف ابداء فكنى عنه بالسامية لكونها
من لوازمه ودرجته ولم يحكم في العلم الى ان من الحقيقة في العلم في جواز ان يكون
فمن كونه ثابتا واصفا الى الكفاية فيكون على اصله الكل صفة المتأخر من
قوله تعالى واذا اقاموا الى الصلوة فاموا كسالى
الشيء وحلف منه
يجوز على منعه سبويه فسط لعسوطا مشا الجور
والعدل عن الحق والمعنى ههنا على العدل والفعل في افسط لعسوطا فقل ان يكون افسط
من المراد لفقد الالهة في القسط ان الله يحب المستطوع لا من الجبر لان معناه الزيادة
في القسط هو الجبر والالتيا سطون فكانا لهما عطا وكذا القوم معناه اسدا افا في
لا قيا ما لم جود ان يكون في فضيلة في القسط معني في القسط اي العدل على طرفه
له في تارة يكون افضل لا فعل له كاحسن الشائين وكذا القوم من قوتهم معني مستقيم اي اسد
استقامه وتقدم في سورة الكهف ان يكون احسن افضل من الالهة وخط يانه فعل فاضل
بلاء ناعنا واثباتا ويوم اسع على شئ وادفع وكونه ذكرا كونه كنهه عن شئ وظلاله
على الالهة حيث يرى الكواكب او عن كونه عيار الحرب حيث يستتر الشمس والليل عليه اي على
احتمال النسيان والمعنى في الكتاب يعني على تقدير الجنب للفا على او النسيان عن
القرار بهما معني على تقدير الجنب للمعدل والنهي مع الحاطبون او المتب بمان واجعل عن
المهم الجاء الى تذكر قتل الالهة تام ويجعل عنه تذكر غير تام ولذا النسيان الحقيقة بالنسيان وشدة شدة
وشدة ولا يضار بالكر على اصل حركة الساكن والفتح للفتح وان فعلوا اما كفاية
عن صفة الشبه والشهادة فصور انه للضرار واما على معناه والمفعول محذوف والخبر
للفعل
ارأت في اجزائي ما ذكره من الحكم يشير الى ترجيح قدرته بانها اتفق لان
عدم وجود ان الكتاب يكون لمخدم الكتاب او الصحنه او الدواة لان وجوه الكتاب مسكوك
وجوه المجموع محله في وجوه الكتاب اللهم الا ان يقال المرل عدم وجود ان الكتاب من
حسب انه كات بالفعل
ليس الغرض يعني ان القول بمجموع الشروط في نفع
الحكم عند انتفاية انما يكون اذا لم يكن خارجا مخرج الالهة على ما بين في الالهة حصول
وعند ذلك يراه يصح الالهة ان ينع ويزنح وترتب عليه الحكم بحسب الالهة الجواب

صود

بالشيء

وعندنا من قول الله تعالى لا تنفع الا بالقبض
 منه وانما ينفع غيري ان جعلني في غير ارض منه وذلك بان وصفه بالا مائة مثله وهذا
 معنى كلام المصنف لا ان يكون من ارضه بمعنى نسبة الى الا من او وجده احدا لا
 لا استعداد الى معقولين ^{تلك الدارين به صيربه وجبه وله ايضه ومنه لم يدر}
 وصير منه وابتداه واليه والمستكن في ايضه ^{ولم يدرين الدارين وصير عليه للجن وفوضه}
 لا يثابته اي انما في الدارين المديون عليه ^{اي على الدين تركه اخذ الرخصه}
 والقدرة على القدرة المعتمد بها ولو تمسك للمعقول من ايضه على كذا اصل او ثمن
 بهتمت جلب البائنة الساكنه واداء الوقوع الممنوع المصروفه فيها اعني بمنزلة الوصل
 فاذا وقعت في الدرع سقطت وعادت الممنوع المصروفه من وجوه يار الذي
 لا يتقارر الساكنه فصار الذي يثبت بمنزلة ساكنه بعد الدال وجاز ذلك الممنوع يار الساكنه
 وانكسر ما قبله فصار الذي يثبت بيا ساكنه بعد الدال وعلى هذا لا بد من بيا
 اضطرر له تعالى في ابرر انشراح في مثل انشراحه وقد بين ذلك في علم الطرف
 فلذا احكم بان ما نقل عن عاصم فليس يصح ولم تعرض في تفسير الكواشي لهذا القراءه مع
 ما لفتة نقل الدوايات وتوحيدها ^{كقولهم سيق نفسه معنى فمن جعله يميزا}
 او على انشراح الى فض منكون المعنى ان في نفسه واما على ما احسن من انه معقول سنة
 متوحد ^{لكن استوجب المعنى هذا على عاده في قطع الا مودع الحسنة}
 الى الاستحقاق وان حظ التاييد بعد المعنى البتة وحق المصدر المعقولة له حيا
 ومجا اطهر متعلق بالقوة وصير اطهر ليس وصير منه للسماء والعلو بدل الى ما حذف
 الى اطهر والتشبيح ^{مصدر ريشع الباكى لغو اعرض بالنكاح في حلقه من غير انتخاب}
 فهو بغيره وحيد فالجمله الا سمى من العطف على الجراء ^{لا حين حنط}
 هذا على عا وندى الطعن في القراءات السبع اذا لم يكن على وفق قواعد العربية ومن
 قد اعدم ان الداء له يدع الا في الداء كما فيها من التكرار الفات بالادغام في اللاح
 وقد ^{بان القراءات السبع متواترة والتقليل بالتواتر ايات على وفود}
 النجاة فمن ظن ولو سلم عدم التواتر فاقول الا مران ثبت لغة متعلق العدول ودرج
 ايات ونقل ادغام الداء في اللام عن ابن عمرو من الشهرة والوضوح بحيث لا
 مدغم له ووجه من حيث المعقول ما بينهما من شدة التماثل حتى كانا معا في دليل
 لزوم ادغام اللام في الواو في اللغة العنصرية ^{لانها لم تكن تكرر الداء في كلامهم}
 في اللام لا زما ^{الا اهل البخر منو العلم الباطن عن احوال الكلمة من}
 حب العرب والبناء اعني البنيات متداوله في الجواب كذا ^{يكون في}
 البخر وكتاب المعقل في صنعة العرب ^{من ما نشأ بلم بدل بعض او}
 استعمل من ثبات نظر الى انه اتيان لا توقف فيه او نزول حنف باللفظ مجزوع
 بدل من الشرط المجزوع وفي الاية من الحرا وجهرنا في الخط والبار وقيل
 لئلا يبدل القيس او بان يكون حصارا حدثت احدي ثمانية في كذا بالسند

قلبه

الا في القراءات
 باليكاد والاعراب
 مثله

المعقولة من غرض طلب على الشدة وان غلبت في الوقف العا وصف الخطب بالجزل اسما
 فوق النار وكثرة الضيقان وفراط الالهتداء الى النار ^{لان الفصل تعليل}
 لا ينضم الكلام من كون التبدل التفصيل من كانت البدل هذا التفصيل عزلة نذل
 البعض ان جعل المعقولة والعذاب من علم الحساب ونزل بدل الاستعمال ان جعل من
 لطفه وقمراته ونفارسه ومنعطفاته ومعنى انهم مصدر عقلت السن لا نيب الباطن
 وقوة العاقل لكون بعضا من الشخص كالراس ^{اي ككله امن وكل مبتدأ}
 لكونه معرف في المعنى او كونه موصوفا في كل ضمير وآمن جبه واجلم حسنا نفع ولذا حصل
 الوقف على الموصوفين والظاهر انه لا حاجة الى قوله من اذكره من وان كان الموصوفين
 مستاء فلا حقا في عذره الوقف عليه وكان الضمير الذي السند من ياب عنه للموصوفين خاصة
 والضمر العاقل الى كل المضاف الى الجمع لغويا يجوز ان يتركب نظرا الى كل واحد ومعه نظرا
 الى المجموع وفي قوله على معنى كل واحد ضمير بعد ما قال اي ككله تنبيه على عدم التماثل
 في المعنى وان ليس الحكم في كل واحد على كل واحد على ما هو معنى الا بآب الحكمي
 يريد القرآن او الخلف معنى ان الا حقه كالكلام للبعين والاسان الى حصه من
 الحس او الى الحس نفسه ومع قد يدل الترتيب على التعظيم فنحن الى البعض وقد
 لا يفرق الى الكل وهو معنى الاستغراق وكما ان في جانب العلم فبني التعظيم في
 المعقولة الى الواحد وفي الجمع الى التثنية كذا في جانب الكثرة يرسى الى ان لا يخرج منه
 منه في المعقولة وفي الجمع الى ان لا يخرج منه مع ان معناه ما فيه الحسنة من المجموع
 وذلك لا يوجد في الواحد وان نفس وهذا ما قيل ان استغراق المعقولة اشمل وان
 الكليات اكثر من الكثر وما يذكر من قوله تعالى والملك على ارجائها ان الملك اعلم من
 الملك كمن ان فويلك ما من ملك الا وهو شاهد اعلم من فويلك ما من ملك كمن
 هذا في الكثرة المعقولة مسلم للقطع بان لا رجل من كل فرع خلقه في لا رجال وكذا
 كل رجل وكل رجال واما في المعقولة فلا للقطع وانما في ائمة التفسير والاصول و
 المعقولة ان الحكم في مثل الرجال فاعلموا كذا على كل فرع له على كل جماعة وهكذا فليس
 في كل موضع من هذا الكليات فليست واعترض على الحكم ايضا بان لا يريد
 ان من رجل ونفي رجال عامان هو الغسا واولا لكان لا رجل ولا رجال
 نفي العام وان اريد ان من رجل ونفي رجال عامان فلا يلزم الا ان يكون
 نفي الكثرة من نفي الجمع ومعه لا يلزم ان يكون المعقولة اشمل من الجمع
 والجواب ان رجل ورجال المتعديان عامان في حكم النفي والمعقولة بعض اية
 تناول في حكم النفي فان تناول الجمع فيه وكذا الكليات بعد كل وهذا في اعلم
 الظهور ^{واحد في معنى الجمع فذكر هذا المعنى في مواضع من هذا}
 الكتاب ومناه ما ذكر في كتب اللغة ان هذا الجمع يوصل الى مخاطب مستوي
 فيه الواحد والكنى والمجموع والمذكور والكنى فخص اصيب بين النما او اعتد
 ضمير مع اليه او نحو ذلك فالمراد به مع من الحس الذي يدل الكلام عليه فمعنى

القول النعم والادراك

لا تفرق بين احد لا تفرق بين جمع من الرسل وحشي في مثل من احد فاشتمل من طاعة و
 محسن لستين كما عد من النساء كجاعة من طاعة النساء وكثير من الناس يسوء فزع ان
 معنى ذلك انه نكرة وقعت في سياق البنية فقلت وكانت هذا الا عباد في معنى الجمع كسائر
 النكرات دون مدح الطاعة اي لا يكون الخطيئة طاعة او يكون
 ما دونها وانها غائبة مقدومة ومجموعه
 الى ما بعد فقد في الجزاء على ما عليها من المحر والاشمال اضطراب في العمل و
 مبالغة واجتهاد والسبب في ذلك ان النفس الى الشراعي والفتنة التلبس على زيادة
 اللطف في العمل الفصل في تلبس على الجركف ما وقع ولا يعاقب على الشراعي بعد
 الا على رقة الحق للفرق ويجوز ان يدعوه وجه ناس في الجواب
 وجوز ان المحضو طلب وواع ما على حصوله من ترك المواعيد والاعتدال بالجمعة
 ذلك وقد كان حاصل الا قال لا يؤخذ بشرط او اعطى يفضي الى خطا او نسيان
 وان لا شيء لنا لا يؤخذ به الا الخطا والنسيان ان كان بهما مواجدا ومن على الثالث
 ان المحضو وكثيرا من اهل السنة على انه لا يجوز التلطف بعذر المحضو حتى يترك
 ترك المواعيد على الخطا فضلا سدا ونجى يعتد بها وانما يقع ذلك على راس من
 يقول انه جائز غفلة غير واقع فضلا من الله تعالى والجواب ان عذر المحضو هو
 نفس الخطا والنسيان وليس الكلام في المواعيد عليه بل على العمل المترتب عليه كالتسليم
 مع نسيان حرفة العمل او عصية المفتول وكفيل المسلم بالدين الى صيد او كافي او بصنع حرفة
 او نحو ذلك مما يكون ترك المواعيد عليه فضلا من الله تعالى قال تعالى
 لا تستعمل به اي لا تستعمل رفته وقد كان في شريعة موسى عليه السلام وجوب العمل
 محض لا يندفع بالعمد والصلح ووجوب قطع ما يحسن من التوب او الخلد كالحق و
 الغفوة وانه لا يلزم بالعمد والغفلة ورض عليه غفلة صلوة وكان يحرم عليه بعض
 المكاشات بارتكاب الخطية الى غير ذلك من الالام التي ليست في شريعة
 هذه بل في شريعة موسى عليه السلام فقلت وعلمت ابواب وعلقت على
 الله تعالى والنفوس نحو فزعت وذكرته السبي وحلته الشغل
 قد يستدل هذه الآية على جواز تكليف ما لا يطاق والاعمال لكون هذه الدعاء جازية
 جازية بان المولى ليس هو المكلف السراعي بل انزال العتومات التي تزلت
 عن قلبها على تعصيرهم في ايام فطم على التكليف الشاق وقد اصبحت
 التكليف الشاق الذي سببه ما لا يستطيع احدا وصحفة نامة جندكم نكرير
 لا سبق في قوله رنا ولا تحل علينا اجرا والحل على الفاعل الجديد اولى والتمس
 بالعطف والحمل ان يكون هذا من كلام هذا القائل يعني انه نكرة ليس لها كند
 الاشارة الى سبب طلب الاعفاء وهو ان لا يطالب به
 فمن حق المولى ان يرضى بغيرنا على قوله انت مولىنا وقد ذكركم للمعنى
 ثلثة معنى بين وجه الترتيب على كل من المعاني عند كل كلمة اي كل كلمة

شبه

من كان الدعوات او كل دعوى من الدعوات وهذا اظهر معنى والاول لفظ في الطاهر
 ان دعاءه عليه السلام بهذا الدعوات قد اشتهر هذه الايات وتحمل ان يكون قد عابها
 فزلت الايات حكاهما وانكته في صيغة الجمع ان لا يما عات تاثيرات وبركات
 رادة العبد خيرا فيه اثر في استغفار الخيرات كغفارة يهي عن
 قيام الليل على ما ورد في الحديث الا في محتمل العموم لا محله
 كونه الجنة تمثيل لما فيها من كرامة الجود والبركة والمواهب وكذا الكفاية باليد تمثيل وتصوير
 لا يثبتها وتقدير من بالنسبة تصوير لقوله لا تثل هذا القائل لظهور الزمان
 لا للتجديد هل يجوز وجه السؤال انه قد ورد في كلام البعض منع ذلك
 ولا فرق بين ان كان المنع له خاتمة الى ما يلبس فقد اجتمعوا على انه
 في المسالك ذلك كسورة الزخرف وهو الذهب وسببه كل مؤثر في قوله وقد
 اشتر فيه وسورة الممتحنة على لفظ اسم المفعول وسورة المي دلته على لفظ اسم الفاعل
 وبما في موضع وان كان منع البق لا بأس به الكمال لبيان الترتيب مثل قرأت
 البقرة لا تقرأ حذف الحذف فيها حذف لبعض الكلمة لان المجموع اسم على كعبه
 عليه الله لا يقول قد جاء ذلك كرمضان في شهر رمضان
 فسطا التران من الحنيفة او المذنبه الى ما سميت بذلك لا سيما لما على معراج اصول
 الدين ومروعه والرسالة الى كثير من مصالح العباد ونظام المعاش والمعاد
 المعاد وسميت السحر بطلان ما يباين في الاصل او لا ليطالبهم عن امر الدين ومعنى
 عدم استغفارهم تلك السورة اتي مع هذا فتح لا يوفقون لتعلمها او التمسك بها
 معانيها او العمل بما فيها ونحن نحن محمد الله على التوفيق وسأله الهداية لسوء
 الطريق وهو يفتقن الا ما لا يفتقن

فيسمى الله الرحمن الرحيم
 قد سبق ان هذه الاسماء من قبيل المعربات وانما يسمونها بالاعراب بالاعمال كسائر
 الاسماء قبل التركيب سيما في البعض منهم لعدم الاعراب بالاعمال لعدم
 الاعتراض عن التركيب والاعمال وان سكون اعرابها سكون وقف لا سكون
 بناء كلف وفيما هو موقوف في البناء على البناء على السكون عند لزوم البقاء
 الساكنين قبل اثن وحش وهو لا لكن هذا السكون في الوقف ليس بغير من
 حركة الى سكون كان الوقف على المعومات الواقعة في التركيب اما الحركة الاعراب
 فلهذا اعراب قبل التركيب واما البناء فلهذا السكون في الوقف على المعومات
 وعلى قدس البناء فلهذا جهة للعدول عن السكون في مثل الف وواحد ونحو
 ذلك الى الحركة حتى يغير الى السكون ولا خصوصية الحركات وبالحمل فكلما راع
 للفا ليس بالنساء وان هذا السكون في حكم الوقف ومن الرسل على ان هذه
 السكون في عهد التعدد وفتح او في حكم الوقف انه يفتقر فيها الثناء والثناء
 مثل لا ح يبع وكذا ب ثوب وانه يثبت فيها الفات الوقول مثل واحد وان

مطلوب سورة آل عمران

وحيث

وذلك ما سمعنا من ائمة القضاة فيها تغلبها على اربعة خمسة واذا اقرر هذا مقتول كان مقتضى
قياس الوقف كون هذه الاعطاء مغطوة بعضه البعض ان يقال ان الله سبحانه
الميم وفتح الهمزة لكن اطبق القراء الا في رواية يحيى بن عاصم على فتح الميم وفتح
الهمزة فذهب سيبويه وكثير من النحاة الى انه حركة لفتح الهمزة الساكنة واوثر العتمة للفتحة
التي قطب على التفتيح في الله واليه ذهب المصنف في المفضل انما عا لفتحة سيبويه و
احتمل وجهها انه حركة الهمزة في الله تغلب على الميم بعد حذف الهمزة محضها واغرض
بان منتهى الوصل تسعيط في الدرج والمخفف وتقل الحركة انما يكون في نهايتها
وكيف لا وانما وحركتها انما ولها وذلك لانه عليها واجا **ب** فان سمع لفظا كان
في حكم الموقوف في عليه لم يكن الهمزة في الدرج بل في الله تعالى فجاز جمعها مجتمعا
انما وحركتها على الساكن قبلها كما في واحد انما في كسر الدال وحذف الهمزة فالتساوي
تعدو هذه الاعطاء اما على سبيل الدرج والوصل فلهذا في الهمزة فلا تغلب حركتها
واما على سبيل الوقف وفتح البعض عن البعض فلا وجه لتغلب الحركة من هذه الالف
لكن لانه من احكام الله تعالى ان **ب** قطع من وقعته فلهذا اعتبر المصنف
الساكنين وفتحة الهمزة في واحد انما في تغلب الالف في اربعة خمسة وحصل لفظا وصوت
ليعدم السكت لانه انما يكون في الدارجة بعد الالف ولا تغلب ههنا بل ادغم الميم التي
من اخر لام في التي هي اول جمع وجاز تغلب حركة الهمزة الى ما قبلها محضها سواء كانت
لوصل كما في واحد انما في اول القطع كما في ثلثة اربعة على ما حكى سيبويه وهو لغة فلا وجه
لمنع الالف من قول الشاعر اقلعت من عند ربا وكا لخرق خط رجلا في بخط
جئت لسان في الطريق لا مع الف وهذا ليس من اجراء الوصل مجرى الوقف
في شيء حتى يتوجه اعتراض المصنف بان تغلب الالف في اربعة خمسة على ما
يذكر من حديث الوقف انما يجمع فيجعل هذه الاعطاء على خط التعداد
واما من جعلها اسما في السور في اسم حرسط كما بعد اوفا فيله قد يوقف عليه
فيل التركيب وانما عليه ههنا زعمت ليس اعتراضا لان في المدعي والعدول
اوعاء فاعلم لا يكون اعتراضا على كلامه في السابق بل استغنيا راعى وجه العدول
عما ذهب اليه سيبويه واوثر على كثير من النحاة وبعهم المصنف في المعصاة فاجاب
اولا باننا في حكم الوقف والاعطاء الساكنين مقتضى ما باننا باننا لو كانت
للفاء الساكنين لم تكن كما وقع في السور كذلك في كلام مع صا وكاف في
نون ومحمد ذلك في قوله لم يقدر بان يفتح بعد ميم ساكنة ثالثة كالف من الله في اغرض
بان المصنف في الوقف والاعطاء الساكنين دون الثلث وجهه باننا دليل على المدعي
سبحن وفتح الالف اعتراضا اما الدليل فهو ان الحركة لو كانت ملكا فاه الساكنين الساكنين الثالث
ما كانت الحركة حيث يمكن التفتيح ولم يوجد الساكنين الثالث مثل واحد انما في
سكون الدال وانما والله في حنف للفتحة على الجواز واما ما ذكره المصنف

الرد

الرد

انما لم يعدم لفتحة النطق بدون الحركة عند ملكا فاه الساكنين الثالث كما في
اصح وفتحة الميم في كل منها ثالثة سواء كان الالف العضد باوثر الى مجرى
الميم بين ساكنين من غير ان يكون الثاني منها ساكنين وقف فلا وجه لاعتراض المصنف
بان ذلك يكون اول الساكنين حرف لين فاقوم قراه فداستدل من
قال ان سكونها سكون بناء والحركة لالف الساكنين بان بعض العرب يحرك الساكنين في
مثل هذا الكلام بالكسر وعلية قراه من قرا الالف الله بكسر الميم ولا وجه له سعي الحركة
للفاء الساكنين دون التفتيح لان الهمزة مفتوحة لا اعتدله هذه التواراة اذ لم
تغلب عليه عن الالف ومن قراه فعلى توهم ان الحركة لالف الساكنين وقال ابن
الحاجب ما فقد في هذه الالف من بعض الالف واجب البناء لعدم الواسطة ولا قد
راية العرب اسكتها وجب الحكم بالبناء على السكون السكون وان كان حله في عليه
وضع كلام العرب ومسلما لالف الساكنين في البعض وانما اعترض في هذا
العرض في وضعها مع التركيب لفتحة المعاني التركيبية كان لا حصل فيها الالف
الذي هو معن التركيب ومثبه والقطع عن التركيب عارض كما ان الوقف على الكلام
المعرب عارض واغرض المصنف من الساكنين ههنا كما اعتد في الوقف لا سكونها في
عرض ذلك منها وان كان احد من العرب والالف فخطا واوثر في التوهم في الفتح حذرا
جمع الكسرات والباء وترقق اسم الله بعد ثبوت فتحه في الله تعالى ولما قبلت
تعدو لام عدم الواسطة بين الميم والهمزة بمعنى ما فيه الالف عراب بل معنى ما في
ثالثة الالف عراب لا تغلب وانما التركيب ابري بوجه الالف عراب لا تغلب الالف
انما يكون ان سمع من جعل المعربات على احكام المصنف
اعجاب في حذف الالف في الالف على الالف محبة محلي نظر والقول باستغناء التوهم
من وبرت الذوات معقول عن الوقف فالتساوي الكوفون اصلها لتوهم في فتح
الباء ففتحت الالف ولا لم يوجد في الكلام ففتحت الالف بعض الالف ففتحت الالف
كما لتوصية فتحت الالف ففتحت الالف في توصية توصاه وقال البصريون الالف حصل
وورثه على ففتحت الالف والالف والالف في توصية توصاه وقال البصريون الالف حصل
المفضل وذكر في الصاغات ان من يجوز لها عربة جعلها مستغنى من الوقف على انها
مستغنى عن الالف انما انت جبرها لكونها بظرة حوالة ورواة وجوز
طالوت مع كونها اعجابا ان بعضا استغنى من التطويل على الوجه الذي مر وفتح
لام كونه اعجابا ففتح الالف في ذكرها في مواضع وتفسير في بعضها كمال
مواضع رغبة ولا يابن ذلك مستغنى عن الالف ان حطو في
ما مورون من بعدته احدثه عدا يعني ان من قال قد كان فسر الساكن على وجه
العدم وفتح عليه خاها بالالف الحسن وفتح جعل للعدا ساكن الالف ففتح موسى وعيسى
عليها السلام من كسبه ان مطلقا بالالف الحسن ومن ههنا
الكتب ناطق الى الكيف التلوة وهذا على الوجهين من عطف الصنف واعب المصنف

بالفعل

محبها اما على وجه اعم من المحطوف عليه كانه الوجه الاقرب او مساو كانه الثاني ويظهر وجه
اعادة لفظ انزل واما اذا اريد بالقرآن الزبور فهو ظاهر من جهة النفاذ في الدائم
وحمل الكلام على انزال الكتب الاربعة المشهورة لكن في وجه اعادة لفظ انزل
خفاء وكذا في وجه كونه فرقاً تابعاً لغيره لا مواءمة له ولا وجه اول
ليس في مرتبة الكتب الثلاثة ووجه الثاني ان في المواعظ تفرقة وترتيباً فيما هو طابع
وتسعيداً عن صدق وفوس او كبر وعطف على اوله ومعداً ايضا من عطف الصف
لكن باللفظ الاعداد مورداً كونه ووجه اعادة لفظ انزل ما ذكرنا من
الاما الى ان القرآن ينزل من السماء واما غير المصنف اسلوب الجملة الاسمية
الذي هو العاقل في قوله او ارله او كبره في كانه من جهة الوجهين بعد
من اوله وليس جبر عنه بالسماء والارض لما انهما العالم كله في النظر
الظاهر وجهاً من اطلاق الجزء وارضه الكل ليس بسد يد لولا يصح ذلك في
كل جزء وكل وجه قد يكون مطلع لغزب هذا الكلام وارضاً طبعاً كما في تعديهم
الله الذي له كمال التقدير والعلم والعلم بالحوال العباد كلف لسان
من الصور يعني انه في موضع اللطف والمعنى في اي صورة وعلى اي وجه لسان يصور
لعل صور صورته حسنة مصورة اي صا رة صورية واما صورته بمعنى صور
لنفسه فكان من صورته الشيء يعني ترويض صورته مصورة
وكان يحتمل اعم كان جبر عسى وهو عطف على جبر ان ان يلبس بالصور على انه عند
كثيره لان كل مصور في الوجود عدله وان كان يحتمل عليه بعض الصور لا يكون
ربما فعل هذا يكون المحاج مجموع قوله ان الله لا يحسن عليه شيء الى قوله كيف لسان
ولا يكون معناه ما ذكرنا من تأكيد العذاب بان عطف من
الامر هذا انما سبب ما في اصول النافعية من ان الحكم المفسر المعنى والمضامين
على الوجه المذكور في اصول الخفية فتكون تعال لا تدركه الا بعد رجوع في ان
معناه لا تدركه شيء من الامور وقوله الى رها ناطقة بحسابه لا يعرف
ان معناه ناطقة اليه او منتقلة لوابه او نعم او تحذف في جميع الى الا قول وحمل
على غير معنى النظر اليه وهذا كذا لا يار بالمعنى والحكم في انه لا يجر بالجمع
وقوله امرنا متفرقة فيفسقاً مشتبه ان معناه امرنا بالحق في
بالطاعة من النظر بان لما يحسن في فانه فان طرفة النظر والاهند لان
تجاء الى العوض واتا قبل في الامور ترتيب فيها ما سبب المطلب واعترض
بان الامور عرض عن النظر والاهند لان في امرنا بالحق لا سبب لم يعطى
طرفة النظر مطلقاً بل في ذلك المطلب خاصة ولا فساد فيه واكواب
ان امرنا لندوم ذلك فيما هو الاصل لا ذلة البتة والامر للشيء وكفى
بالواقع في تية التعلد في دابل الامور ان عاتة لزوم ترك الباطل
في نفس منها معرفة معاني الامور ومن ان يرفع يعطى ذلك في ترتيب

قل

في

لا يجوز ان يكون المراد بالامر ايها المصور في الوجود ككل من كان عبداً او خاضعاً عليه لغيره لا موصراً

انها

مما لا يمتنع ان يكون المراد بالامر ايها المصور في الوجود ككل من كان عبداً او خاضعاً عليه لغيره لا موصراً

النعش على البعض واستسناط ما في كل من العلل والكمات والندوم واثبات ذلك
وما في النشأ به عطف على المحذور بل قوله لو كان اي لا نه لو كان كمالاً محكماً واما في المشت
وتوهم ان لا منافاة بين المحذور والاحلال في بعض الاحوال فبعض التي
ان حله في الكلام اعم من انما قضى وغيره من النشأ فبعض المحذور معني وارض
جواب لاف ارضي والحق غير ان الموصي وجبر راجع وبين للمعنى من تليق الشئ
عليه بذا والاول الذي شهد به يدل على هذا المعنى سوف
الكلام كما دل على بعيد ما يعلم يا ويله بالنا ويل الحق كلف في قوله لا يندم اليه الا
الله ركاكم وسماجه وادرس كيف حق ذلك عليه مع انه بعض من معرفة الكلام
يجري فاعلم ان يمكن فيها غايات الممكنة وصبرون المكسب به
استثنا الله ان تغرد بعلمه ويكون الغرض من انزاله اسلاء البراسخين بالتوفيق
وكيف عنان الطرف والاول مع الوجه اما اوله فلا نه لو اراد
بيان خط البراسخين كما يدل على خط النشأ يعني لكان انما سبب ان
تعال واما البراسخون فتقولون واما يا ناطقة نه لا فاذ حسنة
قد الدسوخ بل هذا حكم العالمين كلف واما يا ناطقة نه لا فاذ حسنة
والمكسب به على ما هو مفسر طاهر العباد من حيث لم يقل فيه حساباً بل
بالكون مفسر المعنى وينتهي الى العلم والناويل وره الى الحكم مثل الى رها
ناطرة لا يكون كمالاً ولا حشياً بها فالمعنى الذي ذكرته وهو كبر جداً واما رانها
فلا نه الحكم على ما يكون اما المكسب به يعني رجوع المكسب اليه لانه رجوع اليه كما
استثنا الله به كعدو الذي ياتيه ويحوج وقد يدرج الثاني بان اما للمفضل فلا بد
في معناه الحكم على النشأ يعني من حكم على البراسخين لتحقيق الفصل غايات الامر
انه حذف كماله واما العباد من اللعظ واما الله من قبل الحم والتقسيم والتوفيق فالح
نه قوله فاما النشأ في طوعه ربح فلا بد من ذلك من حكم سعادته بالحكم و
هو محزون قوله والبراسخون في العلم الى اوله والاسباب والحوادث ان
كون اما للمفضل الكرمي لا كل ولو سلم فليس ذكر المعاني في اللفظ بل لا زج بالو
سليم كونه من الجمع والتوفيق والتقسيم فليس المعاني على سبيل الاستثنا في
الحوادث اعني تعديون الى لفظ كافي في ذلك والحق انه ان اريد بالمكسب ما لا
يسبيل اليه للمعنى فالحق الوفاق على الله وان اريد ما لا تنضم تحت سائر
المجمل والناظر الى فالحق العطف وتقولون كلام مستأنف يعني على وجه
الاول والظاهر انه لا حاجة الى تقدير جديد او ليس مع تعديون على ما سببه
كلام الكثرين وحسن به في النشأ به اول الحيات وعلى كل تقدير فالحصان
اليه المحذوف من كل امر آفوناسيه وحي من ان الجمال من عند ربنا بيان
لا مان او لمؤ من به وان ما ذكر عطف على تعديون او ما يعلم يا ويله
وجوز كون تعديون حال من المحطوف فيحط لقيام الترتيب كما في قوله

في قوله انما سبب ما في اصول النافعية من ان الحكم المفسر المعنى والمضامين على الوجه المذكور في اصول الخفية فتكون تعال لا تدركه الا بعد رجوع في ان معناه لا تدركه شيء من الامور وقوله الى رها ناطقة بحسابه لا يعرف ان معناه ناطقة اليه او منتقلة لوابه او نعم او تحذف في جميع الى الا قول وحمل على غير معنى النظر اليه وهذا كذا لا يار بالمعنى والحكم في انه لا يجر بالجمع وقوله امرنا متفرقة فيفسقاً مشتبه ان معناه امرنا بالحق في بالطاعة من النظر بان لما يحسن في فانه فان طرفة النظر والاهند لان تجاء الى العوض واتا قبل في الامور ترتيب فيها ما سبب المطلب واعترض بان الامور عرض عن النظر والاهند لان في امرنا بالحق لا سبب لم يعطى طرفة النظر مطلقاً بل في ذلك المطلب خاصة ولا فساد فيه واكواب ان امرنا لندوم ذلك فيما هو الاصل لا ذلة البتة والامر للشيء وكفى بالواقع في تية التعلد في دابل الامور ان عاتة لزوم ترك الباطل في نفس منها معرفة معاني الامور ومن ان يرفع يعطى ذلك في ترتيب

حاله وبعثت نافيلا وكل من قرأه بعد الله واني يدرج الوجه الثاني لا ثلثا بيله
 يعني ان الكلام كانه او جاز ان لا يحسن من الله اذا غم القلوب لسال فيها لا اصله
 واما على قراءة لا تنفع من زلزال يذبح في غايه هو القلوب فتذكر انما على او ما نفسه
 ان يجمع يعني انه من اصابه اسم الله على الى المعقول او ليعوم متعلق به على
 حذف المضاف لان الجمع ليس للوع نفسه على طريقه قوله كنت اعدك لهذا الوقت و
 الامم للتوضيح كما في قوله تعالى لا تدركك الشمس وموطا صر معين الحساب او الجزاء
 كما في قوله تعالى يوحى بجمعك ليعوم الجمع اي حساب او جزاءه لفلس المعنى هذا
 معناه ان الله لم يبعثه عن العدو بل عن المصير الى طيب على ما هو الظاهر
 الى اسم المظهر بغير لفظ المتعدي ومنه يورث للدلالة على ان الحكم حرب على ما يدل عليه لفظ
 اسم الله كما في التعلق والوصف ولا يخفى ان في هذا ملا حظ ما لا يصلح المعنى قبل
 العلية والمعاد الموعد بمعنى المصدر لا نه الله تعالى لمعوله خلف
 لا الزمان والمكان وهذا من الحد حيث استعمل الفتحه التي هي احف
 الحركات وذلك مثل من لا في حمد او اعط القوس ما ربه ومعنى اغني عنه اجرائه
 وكذا في شئ ينفي ان يجعل نصبا على المصدر وقد يجعل معولا به كما في اعني من معنى
 الودع لانه في الاصل وقع الحاجة تكن لا تخفى ان من المعنى لا يرض عنهم شيئا بل
 الرحمة او الطاعة ولا يرض الظن شيئا بل المعنى نعم يصح ان يكون فعله
 لان معنى اعني عنه كفاه وشيئا بان معقول كفي ولكن الله اكون فينبين الفاعل
 ومنه لا تنفع ان فاعله لا تنفع الجهد ومن تلبذاته كما في قوله قلت لنا من ما نرى
 شريه اي بدله لكن لا بد من حذف حواف اي بدل طاعته فبذلك ويحتمل ان يكون لا تدار
 معقولا بفتح او الجهد في ذا الجهد اي لا تنفع منك الجهد وانما تنفعه التوفيق اولا بفتح
 ذا الجهد منك جده الذي منحه وانما تنفعه التوفيق منك ذلك في العاقبة وقد نوه
 ان فاعله لا تنفع مضر ومنك الجهد مستدارا وجزاى لا تنفع ذا الجهد واما الجهد
 ما يكون منك وليس بذاك والمراد بالذين كفروا من بعد رسول الله
 ليصح السمع بال قرعدي وحسن ذكر والذين من صلح بعد ذلك
 كداه صولا واي شانه وحالهم واما على تقدير النصب فهو في معنى المصدر
 الاخر من عالم اي عديم الغناء هو لا هو منل عدم الغناء من الوجود
 او توفيقهم من التوفيق والكل وكل كما ليس موهج او كما في معنى المصدر الجيني
 الفاعل وفي ما سمي الجيني للمعقول تعالى فيورث الرجل لفرح وبعده عن ربه
 وجعل في حذري منه اي يفرق بعد ما كان في وسط ورجل حارق معقوله متقوص
 الحظ لا يتولى ما لا وركبة فخره الى وب بالضح
 معني القرآن كذبوا بايانا وكونه تفسير الدايه معني على كون الكافي مرفوع
 المحل فان سانه وحالهم لتبطل الا من اعني فعلوا ومو الكذب وما فعل
 بهم زعموا حذره بغيرهم واما على النصب فهذا سببا في بيان السبب

مذموم

كوله

مذموم

معنى يوم بدر اي تلك الغلبة المعروفة وهي معلومة المشركين يوم بدر وعلى
 هذا الجب ان يكون قوله قد كان كل انهم خطا بالهم بعد ذلك لتسليم
 من قبل الذين كفروا وخفاء على القصة الا ولا لا شكوا انما معشر اليهود فان ان غلبت
 النوع فتغلبوا ان اتبع عدا وكثروا الى جهنم وعلى الثانية سيعلمون اننا كما غلبت
 فزس معنى التبراة فاما حاصل الفرق ان المعنى على تقدير ما الخطا ب
 امر النبي عليه السلام بان يخرجهم من عند نفسه لمحمد من الكلام حتى لو كذبوا كان
 الكذب راجعا اليه وعلى تقدير ما الغلبة امر بان يوهي اليهم ما اجترأ به من
 الحكم بانهم سيعلمون ان كذبوا كان الكذب راجعا اليه الله فاعلوا فعل الخطا ب
 الاخر بمعنى كلام الله تعالى وعلى الغلبة بلفظ والا طهر ان الا حرا تكس وكاتع
 جعلوا امره بلفظ لا اجزه به والحق انه ليس علمه كما لمصوب في اخره والمرفوع في حكمي
 اي امر بان حكمي لم يلفظ هذا الوعيد على الوجه الذي ناسب ولا حقا وفي اية
 لا ناسب ان يكون لم سيعلمون بلفظ القصة فاحسن التدبر في المعنى تدقيق
 وفي اللفظ تعقيد حيث قال ومعنى سيعلمون ان كان من اي ما عو كما من
 من بعض المتوعد به اي ان مر الذي وقع به الوعيد من اللسان وضرب الله
 في المتوعد والباله صلته والذين يدل عطف على الكاين ولو كان ان المر
 بال خيار بهذا المعنى فلا بد من ان باللفظ الدال على حله في الا حركات
 الا خيار فان اللفظ من عطف على ما انفسه سوي الكلام بهذا وما ذكره بعضا
 الكسب او فوق وما ذكرنا بحسب المعنى التقوي وقد كفي قوله تعالى قل للذين
 كفروا ان شئوا ان المعنى لا جلع ولو كان معنى خا جلع لم يقبل ان شئوا بغير
 ما لخطاب فكذا هنا يجوز ان يكون المعنى كل لا جلع وفي حق فذكره كل من لا سدن
 احد انه جهنم الخطاب لمشركي قريش لا كان بعض الناس ان
 يكون هذا الكلام مع الذين اجري بانهم سيعلمون لا مع السابقون ذلك المعقود ان الى
 اية وحليل على ما هو طوي اجعل الخطاب لمشركي قريش اسندل عليهم بقراءة نافع وفعلا
 ما قبله اي الخطاب لليهود لان منهم من حضر القصة كمن الكره او الخطاب لليهود
 او للكل لان لكل في حصة نافع لليهود عليها في تفسير الكراهي او الخطاب لليهود
 انه ذلك على ما بنى عنه البديل بقوله والله لو بد بعض من لسا وان في ذلك
 لعيبة لا ولا الا بصر
 قدس في يوهي من الفاعل على الغلبة الكافس وعمر المعقول للغلبة انما لم يسلم
 وعبر عنها بالمشركين والمسلمين بلفظ على وجه العدو الى عن الا قوله اعني توارها
 الى الجمع وحملهم بحمل ان يكون للغلبة الكافس وان كعد في الغلبة كعد منه و
 قوله قدس من الغلبة لان الكفار كانوا بها سحابة وخمين وقدس
 سحابة وكعد لان المسلمين كانوا بلبانة ولبنة عسرة والبديل عليه اي على ان
 الخطاب لمشركي قريش فوا نافع يوهي بها الخطاب فان المشركين مع الذين

نظره
 خطاب ككفار وشر وقرى باغ
 ليهو وعلما في تفسير الكراهي

كثر والمؤمنين في اعينهم لا يلهو ولا يلين بطن القرآن ان يجعل خطاب يروى عن غير من له
 خطاب قد كان في قوله تعالى فليكن الكافرة اسارة الى ان الضمير للغة الكافرة المذكورة
 بطن في الغيبة لا للمخاطبين تروى عن بلزج الالفاظ من الخطاب الى الغيبة ثم من
 الغيبة الى الخطاب وراعى في كل موضع في موضع الجزاء في ما فيه تعامل واخرى كما في
 او البذل من فيتن او المعقول او الحالك فليست عبارة عن انما طبع في كليم
 حكي تكون مفضل الخطاب من التعيين عنها ايضا بطريق الخطاب الى الغيبة فاعلم انه
 لا اللفظ في الكلام اصله ولا تلفظ الى قول من روى ان فيه تلك العبارات على
 ما اشرنا اليه فاما لا توضع بالفاء اي خالطوه والجمع اجمع
 الا سيب ارسلف الصغر على الصيد فلهذا اذا التفت عليه وجعل في رجليه و
 فالتفتوا حتى تلتا فاولا ففتاح وجعل يري الكسوف ففسر الكلام
 على وجه لا يوجب السدال وذلك ان ضمير الفاعل وضمير متعلق لفظه تعالى وضمير
 المعقول لا يخرى كما في والمحتمل ان المسلمين كانوا يرون الكسوف من قبل المسلمين
 مع انهم كانوا يسمونه اشماعا واكثر فكون هذا معللا لا يكثر المسلمين فلا يافض
 في اللفظ وهذا احسن قوله وكان الكافرون يسمونه اشماعا على يري
 المسلمون او حالا لكن قراءة فافض لا يسا عد هذا المحتمل لان البعد يراى خطاب
 كيم فليكن من فكون ان يكون خطاب يروى ايضا في هذا روى في اللفظ فليكن
 ان يكون الضمير على قراءة يا الغيبة ايضا لم يفتقر القرآن الى ذلك
 وصف ليس له في قوله ان تادم واخره في العيش وصف ضعيف اي ضعف المسلمين
 بالفتنة في قوله واذا يركض اذا التفت في اعينكم فليكن لان الضعف فليكن
 اللفظ الا صفاق اي الا ما لعلها حال الجوري وغيره الضعيف ان
 جعل الشيء ملبس او اكر وضعف الشيء فليكن وضعفا فلهذا واصفا في
 اشماعا واثبت اكلها ضعفين اي ملبس ما كانت تروى ايضا عفا لها العذاب ضعفين
 اي ملبس عذاب غيرهما في قوله ان كان الا نسب ان تقول تسعة الا ضفا في
 ليس على ما ينبغي معانيد طاهرة فليكن ان هذا روى عن وهو
 الا تمارى فليكن في قوله لا معقولا ما لنا لكن المحتمل على المعقول لغير
 فالوجه انه بعد اللفظ لغيره لكونه محتمل العلم على سبيل الى ايجابه لا
 عزله ان يقال يفر ونه فليكن
 اي جعلها حسنة حسنة الى الحسم والى شرف الى ان تعقد المبالغة في
 كونه مشبهة لان هذا المحتمل النسب معام البعير عنها والتمتع فيما عند الله تعالى
 على ما سوي قوله تعالى فليكن مشاع الحيوة الدنيا والله عند حسن الآيات ومثله
 روى الى لفظ من تدمر هذا الوجه وعبار ما موالا شهورا الى
 عزى من عند الله تعالى والسكاك والى عند ارباب في لا غير من الحسم
 العطف وروى احسن بعض النسخ ليس في هذا او ارفع في هذا اللسان

لفظ الالفاظ من الخطاب

لم يكن

كثر حب لا طريق سوى العطف لكونه ما كان ذلك الا عطف الا حسدا لا شبهة في
 السلام وكما قيل وقد عذر بانها صفة كان يقع له فافض وطل لا يار ومبوس
 المحتمل بعيد جدا واحتمل عند الفاعل هو على هذا اللفظ باسرها المتعلق بها
 العاطفة ان لا يكون متعلقا بغيره بل متعلقا باللفظ لا بالمراد منه لا يافض بها
 ما وجبه المشوع لان يعيد بها اللفظ في معنى قد تعينه هذا الكلام وبه يظهر فساده
 ما قيل في البعد يراى وصفا لللفظ فكون مدحها متعلقا بها كان لفظ اللفظ ونه
 اللفظ اييات فكون مدحها متعلقا بغيره في وضعها وانها من لفظها وحسن
 لا لفظ عن اللفظ ونه اعراض انه لا يلفظ من كون مدحها متعلقا بها (ان
 يكون من لفظ اللفظ وانما يلفظ لكون عطف على ريد الذي حكمه الايات وبادية
 التاكيد والدلالة على ان الضمير انما يكون لغيره لا غير المحتمل
 قال الامام المروزي ان من شأن العرب ان تشققا من لفظ الشيء الذي يرون
 اللفظ في وضعه ما يتبعونه تاكيدا وتيقنا على ما يصح من كل طفل طفل وواحدة
 ذهبيا وسر ساعرة والمصنف اخذ الاستفاد من طريق اللفظ عليه المعقولة
 ومحتمل اللفظ مولف ويدرجه في كالمع ولا بعد ان يكون المعقولة من فطران
 الشيء رفعة ومنه العطف لا نهان حسنة على ما ذكر من سور السبا
 او المظهر من التامه الخلق قال الامام المظهر المظهر في كل شيء على حدته هو بارع الجال ولم يسن
 استفاق ذلك وكان من السوء في البيع لا بها تسام ليرا اوج من السوء لا بها على الحسن
 الا زواج اثبات الذكر والا لشي من الابل والبق والصان والمعد ذلك المذكور
 يدربان وجه ذكر اسم الايات واخره مع كونه الايات الى جميع ما سبق وقد
 هو زواج الغير الا قوله والذكر والناثب بالنظر الى الخبر وروى حبات على ما
 موجبات الاظهر في برفع اللفظ اشد اكلام محتمل وجه برفع ويحتمل الضم عطف
 على تعلق وانما لم يجعل عطف برفع في موقع الخبر لحيات لان اللفظ متعلقه بالفعل على
 معنى ثب تقوام عند الله سبحانه لم يبالا خلق من ذلك فاعند الله هو البواب و
 نحوه ولم يسمع عند الله الجنة ونصه لولا لفظي الامام موقع طاهر سوى
 ان تعلق خبر على معنى ما فصل ذلك المذكور من اد عليه للمعنى او كذا كانت
 متعلق مختص به ولا يجوز ان يختص في من جزع على الوصفه لا سبلا في ان
 يكون الحيات بعض من على اليهودان ويجوز الجزع للمعنى اي للذين
 اتقوا اخذ بعيد جدا سيما اذا جعل اللام متعلقا بخبر كيم لكثرة الفاصل ولذا
 قال ويجوز وانما في جعل صفة للعباد فالبعد من جهة المحتمل حيث حصل كونه
 بصيرا بالعباد المحضين لكن الصفات هيها الصابرين وعطف
 عليها فانها صفات للذين يقولون اولاد من اتقوا او في القوسط انما موبين
 بعض الصفات وقد مر الكلام في ذلك قوله تعالى والذين
 نوصون بالانزال واليك اليه تصعد الكلم الا شهادا على حكم

كذا المحتمل في كل مكان لا يافض

كانه

خلا

الاعمال المذكورة في موضعها وبعنوان العمل الصالح يرفع الكلي الطيب وهو التوحيد والدعاء
من الاستغفار وغيره ^{بشيء شروع في تفسير قوله شهد الله بعني ابيه}
استعانة بغيره حيث سبقت بالشيء وادلة على الوجود انما يصح في
الدلالة العقلية وتذكر من الله وانه السميع وكذلك في قوله تعالى في قوله
واولي العلم من العالين ولا يعود على قوله تعالى سلك الله لكم طريق الاستدلال
والله تعالى على ان الله تعالى لا يلزم ان يكون له كتب بل ان كانت على الجبر فان سلك
الله قد ارجع مطابقة القلب حقيقة الشهادته لا شبهة بها ولو سلم انه لا بد من زيادة
حضور من يمكنه من الملائكة والعلمين فان حاجته الى اعتبار راي زوانه في ذلك
على امتناع الجمع من الحقيقة والحي زكذلك الحق من معدن مجازين كالدلالة و
الفرار فليس الدلالة والفرار من اخذ معنى مجازي بل هو الدلالة من الحقيقة
بالشهادة لا محيان مجازيا بل يمتنع اولا بها وانما يعبر بقدر اعادة الفعل بكون
الله قد جازا والناهي حقيقة لا نه خلق في الظاهر مع العبد على ما لم يفيض
يفي للعبد انما ان الله لا ينفك عنه ولا ينفك عنه على ما لا ينفك عنه
به جازا له على طريق الاستعانة من العباد بعني الله تعالى بصلواته و
وصفه من صفاته الخلو من وجوده وبقية عطف على نفسه وكان الله حسن
اعادة الموصول كما في قوله وما يات من الله من انفس قد فسر بالارزاق والجال
وعلى السمع متعلق بالعمل اي وقس على العباد فيما سبقت على طريق العبد و
السوete وقد جعل متعلقا بما مر على معنى انه لا تكفي العبد بدار او ناقص
ومويعيد وانما يصح ان انصاف قايما بحمل نفسه او وجه الحال
والمدح من فاعل شهد او غير موو والحيث لا مع له المبني اعني الله فقول
على المدح عطف على انه حال وصحة لله وقد بين جواز اخذ المفعول في
عليه ما كان كما يحطوف في ناخلة ويقي بان وجهه باخرة عن المعطوفين وكانها
الدلالة على علو رتبتهما وقرب منزلهما من جوارحه للعب على المدح بل
بالفعل والاسم والناهي بان جوارحه في قوله الى ان المكسب عنه معرفة
له في الله والنبش ليس كذلك والعكس المنع له من قوله الوصف في العفل بين
الموصوفين والصفة بالجز والبدل اعني الله موو ما لا كلام فيه لا نه ليس بجسمي
فاعتذر عن العفل بالاجز من كل وجه اعني المعطوفين بانه من استعانة
في اللغة ويجوز في بعض المواضع ما يمتنع في العكس ويقتل في الاستعانة
الاعراض متعلق بذلك مثل ما ذكرنا من قرب منزلة النبي بيان استعانة
هذا الاستعانة بحسب بعض الى العفل من موو عزله اجزاء الكلمة الواحدة اعني
ما موو في صلب ان المعنوية ولو ثبت ذلك مما في انه بعيد عانة العبد وكان
الاشتباه ان يقول نعم كان قوله لا يعود واما الاستعانة من جهة انهم المعبود
الاعمال بالعسطة لا يوصف من المعبود فلا ينع التوحيد بل ربما توهم على ما عمل

على قوله

مفهوم الصفة ورجوع النفي الى العند انما هو مجوز آخر غير قائم بالعسطة قد دفع
ان هذا الوصف مسا والموصوف لا شكل سبقت للعبادة قائم بالعسطة بالضرورة
فيصير نفيه لكن يتوهم الخطا بانه هذا الوصف ولا وجه للمدح في مقام النفي
والجواب ^{انما التوحيد بعد التوحيد والسياسة الشهادته على الامرين}
انما ينسب له تدعي الالب عنه ولا عو بالادب لا يثبت ان لا يعدل بالنسبة عن مسئلة
لا جليل اب آخر ولا هو قبحا بغير ما من الله تعالى وما دعي الى الصايد
وعطل مع عا طل من الخلق وسعت مع سعة وانما استيفت ومن التي لا تسلم سورها
ولا بدعته ولا يغسله والكر اضاع مع مرضاع كثره الارضاع اوجع مرضع على الاشباع
والسعال في مع سعاله ومن اجبت العبدان وتوكل العطف في سعة دلاله على انها
اسماء حاله وانما لم يجعل عطفا على المحل وقد عرفت عا دتم تعطيل بعض الاوصاف
اي نصب او رفع على تقدير فعل او جنداه ملزم الاجزاء فصد الى الاوصاف
ذلك الوصف بمراد اعني وسمونه نصب والرفع على المدح او الذم او الترفع
او الخوض كل ما ينقسم المقام ^{نعم لا بها حال ممكنة بقدر هذا}
ان الامناع من صحة انصافه حاله عن موو ليس الا عدم العامل في ملذ الخلو وبعو
ليس ما نفع فيصير من وفها للحال الموكدة وغا حل اسم يكون وصيرها بدنها للحال وبعو
اشتباه الى ان الحال الموكدة لا يقيده حتى اذا قدر عا حل احمه او ابته لم يكن ذلك
قيدها فيه وكذا جعل العامل شهد الله بقدر للشهادة او لا لوصفه فيه تردد
والحق الثاني وكذا ان لا الله هو يتقرر بما هو بعد الا كما ذكرنا وانما
عبد الله نبي عا لشهد عبد الله بالشيء عا حتى لو لم يجعل عبد الله عا لم يصح ذلك
او ليس في النبي عا بقدر المعبود نه فان فاعل هذا جعل العا حل في الترتيب
من معنى الترتيب فليس له ان يقرروا كما كد له نيات لا لتعني وموو ان انصافه
عالم عن موو وجهه لا نه اقرب واول على المعنوية اعني دخول العبد في
الشهادة كالتوحيد واولو عا علمه غالب الا سبقت له من كون الحال الموكدة
عقب الجملة الا سميت حتى ذهب كثير من الى انها لا تكون الا كذلك وهذا
لشعرها هو عبارة المفصل من التي يجب على الله عا عا من اسمها
فيها لتؤكد خبرها وتقدر موو له ومنع من ذهب الى ان هذا ليس
شعرها بل بيان انها خاصة بحسب الجملة الا سميت عا في المنع او تعرف
سبقت الى الموكدة التي يجب حذف عا منها وبالحكم فقد شاع في هذا الكتاب القول
ما حال الموكدة في الجملة الفعلية وحيثه على انه يجعل كل حال ليس مما ينبغي ان
ونقول اخرى موكدة ولا كلام في وقوعه بل هذا في الكلام فلك ان يقول
الحال الموكدة موكدة بالاشراك على المعنوية وان سمي هذا حاله فانه حقيق
الحال الى المنع والناهي والموكدة في قوله من انصافه عن فاعل شهد
تلقه على ان قد جعل حاله من شيء في حق انصافه حاله عنه لكنه لشعرها في

الاشارة على الم

تقرر المعنوية بالحكم

عن متعلق بالنصب وليس مثل من في قوله حال من كذا (وكان المعنى انصب سببا
 عن كذا ومنه عا عنه) وكذلك انصب على المخرج ابي وشمل انصب
 عن موال نصيب على المخرج في كونه اوجه من انصب عن كذا على شاهد
 كونه اول على المقصود
 وعلى تقدير ان يبيح على انهما قد مر في المحرر ان المخرجين هما وكذا في قوله
 نحن ذلك وثبته كما هو اما على تقدير المخرج فلا يمتنع انما مع ما انصب عنه و
 الوصف له فلما في قوله المعنى كما ولدنا قال منه ابي من موال او جعل نصيب على
 المخرج من كذا على شاهد في كونه لان المعنى اعني كما
 من مواله ضاع وصف الضر وهذا قول بالبدل من البدل نظر الى طاهر
 وكونه اقرب اليه قد فعل عن المصنف ان الواقع بعد ان في كونه الى الله انما يدل
 وقد صرح بعض النجاة باب هذا البدل واجب ان يجوز فيه النصيب على النجاة
 وليس مثل قوله ما جاء في احد الا بذكره بكونه لا بد وانما يمكن محذور
 العزيز الحكيم صفتان بمعنى الصفة المعنوية لا المعنى المسمى والمخرج قد
 سكت عن ان عراب لا في مثل القام بالنسبة بعينه فيكون بدله او جبر ان يوجد
 مستدا في قوله لا يعدل ابي لا يعمل عن العدل الى التسوية و
 عدم المحور والحاصل ان العز يد في القام بالنسبة في كونه ليعتد به
 ان مرض على ترتيب ذكره ومع اعلى العدل والتوسط
 ان اراد المتعوضين بذلك التحسين عليه على ما مر به فيها في جميع الكلام
 سيما اصل التسوية على العدل والتوسط بل كبر من العواصم العالمين بذلك
 بالوجه اجماله وان اراد على المحرر على ما سمعنا انفسهم فاطل بل كونه
 اول العلم التام من ذلك مع الالباب والاول والاعلى وكل من يعرف
 به ويعرفه بالادلة من الا ح السالفة فليكن يصح على جملته المحرر
 موافق لجمله الله في معنى شاهد الله الى الاخر فليكن مقصود قوله انه لا اله الا الله
 المذكور فان الاول اوجه واسف بسوء في كلامه في الشعر بان الدين عند الله
 الله سله ح ايمان واعلم من الله تعالى عفو عن ذلك ما اهل في حكم الشهادة
 ووجه الله بان انما هو المقصود في كونه يمكن لهذا الكلام موضع حسن ويعبر
 انجز وهو الفصل في قوله الله سله ح موال العدل ابي الا فرار به والصدق في
 المسند على المسند اليه وهو موال العدل والتوسط والاول في كلامه باعبار الجبر
 او باعبار كونه موال الله سله ح وليس من فصل او جبر عما يدل الى الله سله ح
 ليس المقصود افادة انه الله سله ح موال الدين في كونه ان اكره كما
 عداه المحرر ولا شراكن والا حكم من الدين من احكامه او في صلات
 نعم التوحيد موال ما بين الله سله ح والعدل اعني الشهادة من اصول
 العظماء فانك ابوالنعماء عند الله طرفي والعامل فيه الدين وليس كمال

واو في الاستعمال للقرآن لا بعد والاحتمال وتدل بقاء
 مثل الانصاف عن كذا على شاهد الانصاف على المخرج كذا الانصاف
 عن موال منه وكل من هو النصيب على المخرج كذا عن موال منه
 على المحرر واد اهل نصيب على المخرج من كذا على شاهد موال الله سله ح
 على كمال الانصاف على المخرج في ان الانصاف عن موال منه مثل الانصاف
 عن كذا على شاهد كونه ارب واد على المقصود ومن

في قوله المخرج في كونه اوجه من انصب عن كذا على شاهد كونه اول على المقصود

وكونه اقرب اليه قد فعل عن المصنف ان الواقع بعد ان في كونه الى الله انما يدل

علاء

لان ان لا فعل في الحال وما ذكر من الضر مستفاد من تعريف الجبر والحق انه ضر
 المسند اليه على المسند اذا الحق ان الدين موال الله سله ح لا غير الكلام
 وضع ابي في قوله ان الدين عند الله سله ح بالمعنى
 الذي ذكره له على ان من ذهب الى تسوية المحرر وعلى الوصف او الى
 ما يقضي الى التسوية كاهل الحق القائلين بجواز رويته فان ذلك يعرض
 الى كونه جبريا او عرضيا جبر وجهه اذا المرش له يكون لا كذلك او ذهب
 الى الجبر ابي الجمل على ان يقال بالكون كالتأليف بان يميز بالعباد وذا ومنهم
 وثبتت دعوات مع ان افعالهم محض قدرته ومشيئته من غير تأثير فيها
 وهذا الظاهر محض ابي ليس على دين الله سله ح يكون التسوية وما يورد في اليه
 محله بالتوحيد والجبر تحله بالتوحيد اما الثاني فظاهر واما الاول فلهذا
 يكون في جبر وجهه لا يصلح انما كما قد روي موضع التوحيد موال عزرا في
 بالله مع غير الله سواء وقد قيل لا يملكون ربك فان سائرهم انما يمكن كان
 العواصم ممكن وان لم يكن كان العواصم متعذرا او الجواب ان الله ان
 جبره ان الودية مطلقا لبعض الكفاية والجميع وانما ذلك في السكاهد والله ان
 يعرف انما يمكن على الله خلق في كونه جبريا وطحا وانما ذلك في العبادة وهذا من
 جمل علمه صيات الكتاب في كونه الله على لا يمتنع من الى طريق الصور اب
 والبدل بعد ابيد في كونه انا في بدل الكل طحا واما في الاخر في نصحي ان
 المقصود من التسوية الى المبدل في كونه والجميع عليه بالحكم عليه
 انصافا هذا لان العدل وانما على ان الدين عند الله سله ح والحق بالتوحيد
 والعدل اعترافا معك ذلك فيكون موال الله سله ح موال العدل والتوحيد
 يصلح هذا ما كذا لذلك ولا ادري ما قصد المصنف من تكرر هذا الكلام فان
 حداثته اهل الله سله ح لم ينشأ في ان التوحيد والعدل اساس
 في كونه المعنى ان الله لم واحد لا شريك له في الالهية وانه عدل
 فعلمه لا طمع منه اعله ولم يدل ان يات والقرائن ان على هذا فان هذا
 من التوحيد يعني نفي الصفات العددية والعدل بمعنى وجوب جواب
 المظيع وعقاب العاصي ونفوذ افعال العباد الى قدرته وادله له و
 ضرور والعباد الى السماطين واليات فانه يضي من الحيا لقين
 حتى لا يمت المحوسس انهم بين يدي لم لا يلقوا الا اسس وامر كما يدل
 في كونه طرقي وطريقه الله سله ح بالعدل والتوحيد محسوس
 اللفظ على ان هذه التسمية من قبل العنصر لا غير ولما هم ارتفعوا الى
 السما فليس لهم الا المحرر لم يزل الله سله ح ولذا الحقت بعدلهم بطل
 توحيدهم لا سائر امة كونه الخالق وتوحيدهم بطل عدلهم لا سائر امة
 نفي الصفات نفي الله فعال على ما سار في موضعه ولعمري انما يكون

عبادة

كان

علاء

قال الامام في هذا المقام حب انه احسن على الطعن في وليا الله فكيف حبرا على مثل
 ذلك الكلام الفاحش في تفسير كلام الله ولا يليق بالعاقل ان يكتب مثله في كتب الفقه
 لا يعرف ما الله اى محسنا لا وصاف فان ما يقع سؤالا عن شرح الاسم والصفة
 والحقيقة والجنس **اجبت** فتح المهمة وكسر الحاء واستشهد بالبيت لان لم يحى
 في المضاعف بفعل بالكسر متعبدا الا وبشره بفعل بالضم ما خلا هذا المحرف وعند
 صرف اسا الساعر وفي البيت اقوا وهو اختلاف حركة الروي **وبدحل**
 تحت القول اى على تقدير المضارع لكونه خطأ مثل اطيعوا ما بان سليمان باب
 بهما بلفظ ابن لان ما بان سليمان بل بهما ايا كثيرين وكذا من ايشا ويهود الان
 عرضه بيان الانتساب عيسى ومريم الى اسحق فاقصر على ذكر المشاهير من الانبياء وقد
 يروي سليمان بن يهودا بن الربيع وهو على طريقه الاخسار واد مضروب به اى بسبع
 عليم من الثنايع او لسمع معنى يسوع مقابلة مريم البنول اى المنطفعة من الارواح او
 من الدنيا الى الله وهذا المعنى فاطمة البنول اولاد نبطا عنها عن نساء زمانها ونسبا وحسبا
 وقد تروى زكريا سبه اى بنت عمران بن ماثان ايشاع اخت مريم صوابه ايساع بن
 ذاقود خاله مريم لما قال يحيى زكريا عندي خالها وقال فرعب ان يكون له من ايساع ولد
 مثل ولدا اختها واحب بان ايساع اخت مريم من الابل واخت حنه بن الام على ان عمران
 كح ام حنه فولدت لهما ايساع ثم كح حنه على حنكاح الربايب في شريعتهم فولدت مريم وكانت
 ايشاع اخت مريم من الابل وحالتها وهذا احتمال لا رواه فيه وقيل كانت حنه و
 ايشاع بنى ذاقود مريم بنت احماسيع وكثيرا ما يطلق الاخت على بنت لاخت وبهذا
 الاعتبار جعل عليه يحيى ميم خاله لما كان عيسى من بنت خاله يحيى وهذا ما قبل ما كان
 الى اسعول في حديث المعراج في شأن يحيى وعيسى مما ايشا خاله لكن هذا لا يصح ما يقال
 انا ايساع بنت عمران **اجبت** ان عورت المرأة تعجز بالضم عجورا وتعجز
 عجزا صارت عجورا **ان** اتصدق بدل من يذرا وشكرا منعول لما
 ضمنه الكلام من الفعل او حال **وما كان** الحبر ابتداء الكلام منه واستشعار
 سوال وهو انما كيف قطعت بان لم يظهدا كرحتي نذرت عجزها فاجاب بانه مبني على
 المقدور اي نذره محررا ان كان ذكر او اشارة الى طلب ان يكون ذكر اعل هو فاعده
 اشارة النص حيث سبوا الكلام ليدرا التحريم وفهم منه ضمنا طلب ان تلد ذكر الباقى محرره
 فكانها قالت طلبت ذكر ونذرت خوره **كان** اى في علم الله تعالى المتكلم ان مدلول
 ما مونت حازه ما بين الصبر العابد اليه وان كان اللفظ مدرا هذا في قوله فلما وضعها واماء قوله
 تعالى حكايه ربي اى وضعها اى فقد وجه السؤال بانه كيف صح اتصاف اى حاله عن الصبر
 المعبر فيه معنى المايث فاجاب بان تاسد الصبر ههنا ليس باعتبار العلم بكونه مونت كما في فلما
 وضعها ليلى لم اللعول باعتبار فاعده اخرى اى ان كل صبر مع بن اسمن مذكر ومونت بها عاتقان
 عن مدلول واحد حار فيه التذكير والتثنية كقولنا السلام لبي حمله فلفظه اى ههنا حال
 وبى بمنزلة الخبر فانت الصبر عابدا الى انظر الى حال من غير ان يعبر فيه معنى الانوثة ليلزم

ما علم ما علم

من جهة انه

ما علم ما علم

قال الامام في هذا المقام حب انه احسن على الطعن في وليا الله فكيف حبرا على مثل
 ذلك الكلام الفاحش في تفسير كلام الله ولا يليق بالعاقل ان يكتب مثله في كتب الفقه
 لا يعرف ما الله اى محسنا لا وصاف فان ما يقع سؤالا عن شرح الاسم والصفة
 والحقيقة والجنس **اجبت** فتح المهمة وكسر الحاء واستشهد بالبيت لان لم يحى
 في المضاعف بفعل بالكسر متعبدا الا وبشره بفعل بالضم ما خلا هذا المحرف وعند
 صرف اسا الساعر وفي البيت اقوا وهو اختلاف حركة الروي **وبدحل**
 تحت القول اى على تقدير المضارع لكونه خطأ مثل اطيعوا ما بان سليمان باب
 بهما بلفظ ابن لان ما بان سليمان بل بهما ايا كثيرين وكذا من ايشا ويهود الان
 عرضه بيان الانتساب عيسى ومريم الى اسحق فاقصر على ذكر المشاهير من الانبياء وقد
 يروي سليمان بن يهودا بن الربيع وهو على طريقه الاخسار واد مضروب به اى بسبع
 عليم من الثنايع او لسمع معنى يسوع مقابلة مريم البنول اى المنطفعة من الارواح او
 من الدنيا الى الله وهذا المعنى فاطمة البنول اولاد نبطا عنها عن نساء زمانها ونسبا وحسبا
 وقد تروى زكريا سبه اى بنت عمران بن ماثان ايشاع اخت مريم صوابه ايساع بن
 ذاقود خاله مريم لما قال يحيى زكريا عندي خالها وقال فرعب ان يكون له من ايساع ولد
 مثل ولدا اختها واحب بان ايساع اخت مريم من الابل واخت حنه بن الام على ان عمران
 كح ام حنه فولدت لهما ايساع ثم كح حنه على حنكاح الربايب في شريعتهم فولدت مريم وكانت
 ايشاع اخت مريم من الابل وحالتها وهذا احتمال لا رواه فيه وقيل كانت حنه و
 ايشاع بنى ذاقود مريم بنت احماسيع وكثيرا ما يطلق الاخت على بنت لاخت وبهذا
 الاعتبار جعل عليه يحيى ميم خاله لما كان عيسى من بنت خاله يحيى وهذا ما قبل ما كان
 الى اسعول في حديث المعراج في شأن يحيى وعيسى مما ايشا خاله لكن هذا لا يصح ما يقال
 انا ايساع بنت عمران **اجبت** ان عورت المرأة تعجز بالضم عجورا وتعجز
 عجزا صارت عجورا **ان** اتصدق بدل من يذرا وشكرا منعول لما
 ضمنه الكلام من الفعل او حال **وما كان** الحبر ابتداء الكلام منه واستشعار
 سوال وهو انما كيف قطعت بان لم يظهدا كرحتي نذرت عجزها فاجاب بانه مبني على
 المقدور اي نذره محررا ان كان ذكر او اشارة الى طلب ان يكون ذكر اعل هو فاعده
 اشارة النص حيث سبوا الكلام ليدرا التحريم وفهم منه ضمنا طلب ان تلد ذكر الباقى محرره
 فكانها قالت طلبت ذكر ونذرت خوره **كان** اى في علم الله تعالى المتكلم ان مدلول
 ما مونت حازه ما بين الصبر العابد اليه وان كان اللفظ مدرا هذا في قوله فلما وضعها واماء قوله
 تعالى حكايه ربي اى وضعها اى فقد وجه السؤال بانه كيف صح اتصاف اى حاله عن الصبر
 المعبر فيه معنى المايث فاجاب بان تاسد الصبر ههنا ليس باعتبار العلم بكونه مونت كما في فلما
 وضعها ليلى لم اللعول باعتبار فاعده اخرى اى ان كل صبر مع بن اسمن مذكر ومونت بها عاتقان
 عن مدلول واحد حار فيه التذكير والتثنية كقولنا السلام لبي حمله فلفظه اى ههنا حال
 وبى بمنزلة الخبر فانت الصبر عابدا الى انظر الى حال من غير ان يعبر فيه معنى الانوثة ليلزم

على

في

ما علم ما علم

المعروف كان قبل وصفت ما في البطن انني كما في قوله تعالى فان كانتا اثنتين فانهن هما
برث وهو انما انني نطالي الخبر وكان المعنى ان كان من ثلثين ولا فهو فيه ومنهم من لم يفرق بين
الموضوعين وعم ان جواب المصنف ليس بوجه لان السؤال انما هو على تقدير ما بيننا الضمير بناء على العلم
بكونه انني فلا يكون الجواب بان ذلك باعتبار ما بيننا الحال كما اننا لانسمي الضمير الهادي من فلم فالت
يعني اي فابده في هذا الاحار وقد علم المخاطب الحكم وكون المخبر عالما فاجاب بانه ليس بقصد الاخبار
والاعلام ليلزمها فاده الحكم ولا ربه بل بقصد اظهار التحسر والخرن فقد رد صورة الجملة
الخبر لا اعتراض محمد سوى الاخبار قال الامام المزدني في قوله قومي ثم قلوا ايهم احي هذا الكلام
تفجع وتخزن وليس اجبا في الاساس ما اردت الى ما جعلت اي ما جعلك تعظيما
لموضوعها اي ولد ما وضعته والضمير لامرأة عمران وكذا ضميرها واما ضمير ذهب فللموصول وضمير
منه وجعله للنبي فان جعله عطف على عظيم ثم وولد عيسى بن مريم بما معني يني ماد
قوله والله اعلم بما وصفت على عظم شأن الموضوع وعلوقه فقد دل على انه افضل من الذكر
فما معني ذكره فاجاب بانه لقصد البيان والتفسير واللام في الذكر والاني للعهد اما الانني
فلسبق ذكرها صرحا واما الذكر فللإله اني نذرت لك في بطي محرابي على انك خلقت ذكره في كتابه
عن الذكر عطف على اني وضعته لان التسمية انما هي منها لان الله دليل قوله واني
اعيدها بك وما بين المعطوف والمعطوف عليه حملتان معترضتان كما ان قوله وانه تقسم لو تعلمون
عظيم جملتان اسمه وشرطه محذوف والخبر معترضتان متداخلتان لان قوله لو تعلمون
اعراض من الموصوف والصفة وان مع اسمها وخبرها اعتراض من القسم اعني بلا اقسام
بمواقع النجوم وحواله اعني انه لقمان كريم فعلي قراة وصفت بالضم يكون وليس الذكر كالاتي ايضا
من كلام امرأة عمران عمما للتسليم على اشار الى بقوله هذه الانني خير من الذكر فان قيل
فعلي قراة العامة او الخطاب يكون المعترضتان من كلام الله تعالى غير حكاية وما في
الاعراض اعني اني وضعته واتي سميها من كلام امرأة عمران فكيف ذلك قلنا ما ايضا من
كلام الله تعالى لكن حكاية عن امرأة عمران ولا بعد في الاعتراض بكلام غير محكي من كلامه
محكي والحكاية هذا اعتراض في انشاء كلام واحد من متكلم واحد وهو قوله تعالى قالت
رب اني اخره كما نقول صرب نرين عمر ونقسم ما فعل وبكر وخالدا فلينا مل فلم ذكرت
لما ذكر انه عطف على اني وضعته لوجه المطالبة بغيره ذكر ذلك به كما توحيت بغيره ذكر
اني وضعته انني فاجاب بان فابده التقرب والطلب المذكور كما قايده ذلك التحسر والتحرر
لا الاعلام والاخبار وان بعضها مفعول الطلب واليه متعلق به على تصدير معنى التوجه
والبوصل ومنه محذوف من التقرب على طريقه التنازع ولا وجه لتعلقه بالتقرب للفصل
وضميرها لامرأة عمران وفيها وبها المرم والمستكن في استعانة الله والبارز لذلك اي ذكر
التسمية وكان الانني فاعني على ان الضمير لامرأة عمران لكنه اعتبر الحكاية ولو فري اسعه على لفظ
المنفي للمفعول وبلغ طلب الاعادة لم بعد وعل اعيد على طلب الاعادة ومعناه اجعلها عايدة
بل حمل تحت وفي قوله واعوانه بنه على ان المراد الاعادة من ان يعوضها الشيطان لاعادته من
ان تسمي الشيطان ونحوها على اقل هم اورد الحديث الدال على ذلك وطعن ولا في صحة مجرد

الذي
الموضوع وضمير

موجه

قلت

تعا

ولعل

ب

ب

ب

ب

ب

ب

ب

الطفل

ما بعد
الاعادة

انه لم يوافق هواه والا فاني امتناع في ان عس الشيطان المولود حين يولد وكفى
بصحة الحديث رواه القاب اياه تحت صرح كما يري ويسمع ولا يكون ذلك في جميع
الافاق حتى يلزم الامتناع الدنيا بالصراخ ولا يملك المشي للاغواء ليدفع بانه لا يتصور
في حق المولود حين يولد وكفى بصحة الحديث وقاه الثقافات اياه وصحح مثل البخاري
ثم اورد له مسلم من غير وجه من غير ما اوله على بقدر الصحة بان المراد بالمس الطبع في اعوانه
واستنا رجم وابنه لعصمه ولما لم يخص هذا المعنى بهما عم الاستثناء لكل من
يكون على صفتهما وهذا ما تكديت الحديث بعد تسليم صحة وقا قوله بتعديل الاستثناء و
القباس عليه وليست شعري من ان تفكحق طمع الشيطان ورحاه وصدق في ان
هذا المولود يحمل الاعوان ليلزمنا اخراج كل من لا يستعمله الى اعوانه فلعله بطبع في
اعوان من سوي حرم وابنها ولا يتمكن منه ولما ورد عليه ان الاستهلال صار حاض
المس انما يصح تربيته على حقيقة المسن دون مجازة المذكور فاجاب بانه تحيل
وتصور لطبعه بان توقع ذلك المعنى في الحال بصورة محسوسة والا فلا استهلال
والاصراخ وحقيقته انه استغارة تمثله سبه حال الشيطان في قصد الاغواء
بحال من عس النبي باليد ويعينه لما يريد به على ما ذكر في مثل والسموات مطويات بيمينه
ولذلك قول ابن الرومي تحيل وصورة لا سعال الطفل الى دار الحوادث والافات
وعتيل بحال من توديه الدنيا بذلك فذكر ويكي لاجل ذلك والابدان من
الدنيا والابكار من اجل الحكم بذلك فقوله صار حاضا حال مقيدا غنا وتعلقه اي
ترفع الصوت صار حاضا من المس وقوله لما تودن معلون يكون وما موصلة ومن للبيان
وكان مامه وساعة طرف بكاية ويجوز ان يكون ما قصه خبرها لما تودن وبعد والا فاما
بكتيه منها انها لا وسع مما كان فيه وازداد ابا بصير الدنيا استهلال كما به اسوق بلقي من
اذا ما يهدد هنا صرح بالمشبه كالبيت الاول مثل وفي لا ساس عيط مدصوته
الصريح وهو الباط وناقة خطا رادا استطالت في السمار وقصر عيط منيف وقد
يستدل على ان الحديث ليس على ظاهره بان اعاده ام مريم كانت بعد الوضع فلا يصح
حملها على الاعادة من المس الذي يكون حتى الولادة والجواب ان المس ليس الا
بعد لا تفصال وهو الوضع ومعه الاعادة عابته انه غير عنه المضاع لقصد
الاستمرار بخلاف الوضع والتسمية فيه وجهان كان الظاهر ان يقال
فتقبلها قبولاً لانه مصدر فاجتج لضع معنى الماء الى عمل الفصول على الاحتصاص
المذكور الذي هو ما قبل به الشيء بمعنى المنعول بالواسطة اعني ما قبل به وهو قريب
من الاله واما حمله على حرف المصاف اي دي قول فصار المعنى بعلها متلبسه بهذا
الاخصاص ثم جوز ان يكون بعل بمعنى سليل ولفظ فيكون الباء صلة
صاحب قراهم موالدي الى امر القوا في البيت الذي يتر فيه الناز والقران ما تنظر
به الى الله تعالى والا فاني صاحب قراهم مثلهما في حب رمانك عدى
جاء في نسخة لا اصل تغيرت الى احكام لما سبق من انشاء كانت احتجته بنبي عمران من

كذلك

فلام

ثان وقيل دكوها باسم لخت تارة والحالة اخوي تديرها على انها كانت احتالها وخاله
كاس ويجوز ان يكون عطف على قوله فيه وجهان لان هذا وجه ثالث في
بيان معني رضي بها في المنذر وقبل بل مقابل له فيكون عطف عليه
وخلا لا يراى خيرة وفضيلته على انه معني المصدر كما في قوله لا خير يرجى ولا شره
تخشي وما في ما استقبلت مصدره اي خيرا لامر ان ياخذها وله لا اربطه حتى يعو
م بعه وقبل موصوله اي خيرا لامر ما اخذته اول قبل قبل ان يتبدل بخير على هذا اسم
بعضل والاول اوفق لقوله وليس ان يبعده وهو مضارع مخاطب بحذف احدى التاء
هذا الامر بقوله اي ملتبسا باويله ومقدامة قبل ان يدرو ويقت
وقبل الباء معني في اي فيما يستقبلك منه مجاز عن التردد بطريق الاستعارة
او ذكر المذموم وارادة الارز وزنها على لفظ الامر من التريفة بتفسير
ابنهما هذا الرق الذي لا يشبه استنباطا واصاف من اسم الاشارة في
المستعمل كمال الغناء بالخير لئلا من لا وصال العجيبه الشان والماء في الداخل
به اليك للعدو والملايك والضمير للورق ابرته اي التي صلح بها اي بالرفيعين
والنضعة معني كارت محتاجة اليها لكن اثن النبي صلح نفسه فرجع اي النبي بها اي
بالرفيعين والنضعة اليها اي الى فاطمة وذهب معها اليها وقال صلى اي ابتلى
وقال في هتاي دهشت وخربت عليه اي على الطبقي اي ايتته على
جواز ولانة العاقر من جهة ان الولد عزله الترم والعقر عزلة غيرا وانه لا من جهة
مجرد ما علم انه زمان ظهور خوارق المعادات على قولهم ولان
ربك الحبل ارفع على طريقه شبه حكم الفرد من الجنس الى الجنس نفسه كقولان يركب
الحبل ويلبس الديباج وان لم يركب ولم يلبس الا واحدا والذرية يقع
على الواحد وهو المراد ههنا والجمع مثل ذرية بعضها من بعض وهو منسوب الى
الذرية بالفتح معني الميت لان الله قد يثبهم في الارض او يعيى النمل الصغير
لما روي من الله تعالى اخرجهم من صلبك ثم هبهم والضم من تعبيرات النسب
وفي الاساس هذه فذرة الطيب وغيره وهي ما يتاثر منه اذا ذررته ومنه الذر
لصغار النمل والميت في الهواء ههنا كما انها طاقات الشئ المذرور وفي الصحاح
الذرية وهي سلال الثقلين من ذرا الله الخلق خلقهم الا ان العرب تركوها
يا لها من سبابة نداء عجب والصغير منهم بعض ما بعدة ومثله يالك من ليل حصرا
لنفسه اشار الى ان من لا يعرفهم بعدد المبل والعدرة لا يبيى حضور المرخ
الذي يشرى الحمر رخ او يجعل بايعها راحا وبالخاص متعلق بنا دني وبالحضور جز
لا بمعني ليس على زياده الباء والاسم محذوف اي ليس هو ليجل وفيها متعلق
بسا اراى كبرا السور وهو عيب عند الشرب استبعاد من حيث العادة
الا كما لما قالت الملايكه والافاعل جمع افعال وقبل افعوله صنفه من السج
منه برحف ويضطرب ويحرك اراد بالروافد لنسبه لان اللحن

بطور

والله

مرتبط

التمل

لس

وايقن لا غير وما طوفانها ولذلك ضمير تسطار او الاصل لسطاران بسقط النون بالحرم
ولا حاصه الى جعل الالف بدل النون الحقيقية داخله على الجراء سمي كلا ما جيت
جعل العظيم متبا ولا لها لكن منه مع بن الحقيقه والمجاد اوارها صا سولا
فمنس النبوع بطريق الخوارق قبل البعثة كاطلال الغمام لبينا عليه في طريق الشام وطر
حمله على الكرامات ميلا الى انكارها وكان يحمل فاكهه الصيف والشتاء اصاعلى
ذلك والا فني كرامة ظاهرة والجل على معجزه كذا بعد لان من شرطها الهدى والقصد
الى الاتيان بالكرامة الشبهه شى رزق المحارب ففكك بفتحك فواتهم اليهود
توسف الحار عابد من عبادي اسرائيل ومعني المظهر عنه حلقها ظاهرا عن ذلك
بواه ولا حاصه في سابقه القلوب ثم قل لها واركني معني بعد الامر بالصلوة امرت
بقيده في الصلوة ومي الجماعة او بالمواظبة على ذلك لحسب تعد من جملة المصلين وينسب
اليهم او حقيقه الركوع مع الذين يركعون لانه الذين يصلون بالركوع على
سبيل التكم يعني انه خسرهما بالاسبيل اليه لظن العسل وانتم تكونون الوجي و
يعترفون بعدم السماع فلم يتولنا اعتضى عقولكم بالبحاح الى النقي سوي المشاهدة
التي هي طهر الامور انفسار اولا مهم اولا مهم قال الزجاج الاقلام
هنا اقلام حملوا عليها علامات يفرقون بها من كهل حرم على جهة التفرقة وسمي التهم
قالا لانه قيل اي يرى وكل ما قطعت منه شيئا فقد قلته ايهم بقل ثم يتعلق بمعني
من جهة المعنى فيقولون ولا يصح تعلقه به لانه ليس من الافعال التي يتعلق بها لا سنفهام ولا مما
يكنى ما جاب بانه متعلق محذوف وهو في موضع الحال والمفعول له لكن يتعلق بظهور
ما في كون المتعلق من خواص افعال القلوب فهو ايضا على اعتبار معني العلم ولذا قدر
صاحب المفتاح ينطرون ليعلموا وتعلقته بنقولون لا يفيد فائدة بعندها وفي كلام ابن
الحاجب ما يشعر بان التعلق لا يخص افعال القلوب بل المعنى الى مفعولين بل بحرى
في عرفت وعلمت معني عرفت وما اشبهها مع لا بحرى في غير افعال القلوب فالنظر
ههنا حمل على فطر البصيرة فصيح تعليفه ومتنقها اي ومن يحمل المسبح
مشتقا من المسح لانه كان لا يصح ذاعاهه الا بري او كان مسوحا بالبركة من الله تعالى
او مسح من الاوزار اي طهر وعيسى مشتق من العيس وهو يابض يعاون حرم فهو لا يحلى
بطايل ولا يقول بكلام مفيد ادلا معني لا اعتبارا لاشتقاق الاسماء العجيبة لكن
دخول اللام في المسح ربما تستعربا به غزي مشتق كالحلل لا يرههم الا ان يقال لما عرب
اخرى محرى الاوصاف لما كان في لغتهم معني المبارك وجوز ان يدل من اذ
تختصمون على قدر الابدال من اذ قالت الملايكه حاران يكون وقت هذا القول وقت ذاك
فكان الابدال ظاهرا واما وقت الاختصاص فظاهر انه قبل وقت البشارة عنه فاجتمع في جواز
الابدال الى ان عيسى ريان فتدفع الاختصاص في بعض احكامه والشاره في بعض اجر لفتح
بالنظر الى ذلك الرمان انها في زمان واحد كما قال ورفع القتال والصالح في سنة واحدة مع ان
القتال في اقل السنة والصالح في احوها وحقيقه ان كلام الرمان والمكان قد يوجد حقيقيا

فاتقوا الله واطيعوا نبيه وما تعلق بها وانما لم يجعل ان ربي وكم في معرض التعليل وبيان
السبب لقوله فاتقوا الله واطيعوا نبيه فانما لا يتطام بالنسبة الى طيعوني فلما علم
انسان الى ان الاحساس صحتها استغارة للعلم القيني الجلي لان الكفر ليس بحسن يضيئون
انفسهم الى الله اي يميلوا بها ويتسبون بها اليه في النضر في ربي امر الدين وقهر الخالفين وهذا
ما صل معنى محال من الماء اي من نصفي حال كوني داهيا الى الله ملجيا الى دينه والمقصود
طلب النضر لرؤسولة في دينه فلذا فسر لغيره بانصار دينه ورسوله اما على
الاطلاق فيهما واما على طريق اللف والنشر غير المرتب وذكر في سورة الصف
وجها آخر حوارى الرجل من حور شده البياض ونحوه الثياب بتسورها وكانه
نسبة الى الجور وزياده الالف من تعجيلات السبب بكون جواب الامر وقيل امر
بحذف اللام كما في قوله محمد فقد يسلك كل نفس ولا يتكنا عطف على قل والمعنى لا يسلكنا الخضرات
فاما الاموت على العرش كالحضرة بل يخجل الهدوء والحر والاولا يزيد بكاء النساء بل حسن
الا حدوته وبكاء وبكاء الجليل النوايح التي كانت تذل الضعفاء علينا وتحسن اليها وتالفا
في البوادي طلبوا شهادته اي شهادته عيسى لان الرسل لما كانوا يشهدون
لقومهم بما علموا من الخير وعلمهم بما علموا من الشر فاذا طلب من هو من الامه في الدنيا
ان يصير النبي شاهدا لما به كان على ثقته من يمانه حارما بالثبات عليه عازما ان لا يخل
به قط وهو معنى التاكيد وصل مع امه محمد وجهه المرحوحه حمار وجهه
الدلالة على هذا المعهود عليه النوع من الاعتقاد وهو ان يخدمه فيذهب
به الى موضع فاذا صار اليه قلبه اقوامهم مكررا وانقدم كيد اعني ان هذا المعنى
الجزية في المكرا واقد رهم على العذاب يعني ان هذا المعنى المكرا في حوائج تعالى او لمكر الله
هذا الوجه ادليس لتعظيم كونه اقدر على العقاب بران دون زمان كثر معنى اي
مستوفي لما كان طاهرا الكلام انه يمتد بتقاربا لرفع السماء ولم يكن كذلك بحيث يحمل ان
ان يكون معه او قبله او بعده ولم يكن في الاجبار بذلك كبر فابده احتاج الى تفسيره
بوجه نفيد فابده تعديها فذكر اربعة اوجه الاولى انه ثمانية عن عصمة من ان نقله التمار لكون
ذلك مرد وفاقا ومتوعا لتاخره الى اجله وامانة في وقته الثاني انه عبارة عن قبضة من وجه
الارض ثم رفع السماء الثالث انه اختار بان موته يكون بعد النزول من السماء لا الان ولا
السماء الرابع انه اختار بانها انما يرفعها الى السماء بعد تسلط النوم عليه بحيث لا يشعر
بذلك ففي هذه الالوهة المثلثة يكون توفيقه ورفعته اليه عزله حكم واحد بطونهم تفسير
للقوم به بانها رتبته وشرفه لا مكانه وضمير الفاعل للدين استعمل والمفعول للدين كروا
من اليهود بان للدين كدونه والنضاري الدين كدونه عليه بانه ابن الله ومحى فلا اناع
للدهود ولا توفيقه على الكثرة الى يوم القيامة للنضاري فيقبح الله ان المتبعين هم المسلمون الموافقون في اصل
الدين والمعتدون بنبوته الى رضى النبي صلعم فاحكم بينهم الصواب بينكم وهو مرتب على
قوله ثم ابي مرجعكم فان كان الخطاب للدين بقوا والدين كفروا والمعاب من لعينة الى الخطاب للدلالة
على شدة ارادة اتصال الثواب والعقاب لا الخطاب اوله اثبات ما يجري له الكلام وان كان

العقبات

الى

لهم عيسى فيقول الخطاب على العايب والاصل مرجعكم ورجعهم ثم فضل الجمل باعتبار
وصفي الامان والكفر وربت على كل ما يليق به بصيرا لعايب العايد الى الموصوف استاره الى عليه
الوصفين وهل هذا التفات من الخطاب الى لعينة فيه كلام تفسير الحكم قوله فاعذبهم بالنسبة
الى الدين كروا فوفهم اجورهم بالنسبة الى الدين اموا واعرضوا الحكم مرتب على الرجوع الى الله تعالى اعني المعاد
وذلك في العامة لا محالة فكيف يصح في تفسير العذاب في الدنيا واجيب بوجوه الاول ان المقصود بالما
وعدم الانقطاع من غير نظر الى الدنيا والاخرة كما في قوله تعالى خالدين فيها مادامت السما والارض
الثاني ان الملامد بالدنيا والاخرة مفهومها اللعوي اعني الاول والاخر ويكون ذلك عبارة عن الدوام
وهذا بعد من الاول حد الثالث ان المرجع اعني من الدنوي والاخروي وكونه بعد جعل القوفية الثانية الى يوم
القيامة لا يوجب كونه بعد ابتداء يوم القيامة وعلى هذا فتوفيه الاحور ايضا دنيا ولا نعم الدين ولا محنى
ان في لفظ شتم في قوله فيما كنتم فيه تختلفون بعض نبرة عن هذا المعنى ان المعنى حكم بينكم في الاخرة
فيما كنتم تختلفون فيه في الدنيا الرابع ان العذاب في الدنيا هو القوفية عليهم والمعنى ضم الى عذاب القوفية
السابقة عذاب الاخر وهذا بعيد من اللفظ جدا اعني اعذبه في الدنيا والاخرة ليس الا اني افعل عذابا
الدائنين الا ان يقال ان اجازة الكل لا يلزم ان يكون ناجيا لكل جزو فيجوز ان يفعل في الاخرة
تعديل الدائنين بان يفعل لهم عذاب لاخر وقد فعل في الدنيا عذاب الدنيا ويكون عام
العذابين في الاخرة ودل على الذي وهو مذهب الكوفيين كما في قوله
امنت وهذا يحلن طبق وهما احتمال ظاهر لم يذكر وهو ان يكون من الايات به في موضع الحال
ثم حوز في ذلك ان يكون نصا بضمير على احواله على شريطة التفسير الا ان الرفع
به اجور ولا يستغنى وصف بصفة من هو في العران من سببه اي يتعلق
به والسبب في الاصل من اوصله والحل فيكون من الاسفاد المجازي كعيشة راضية او شبة
الفران ككثرة حكمه بالانسان به الناطق بالحكمة وهو الحكيم فيكون من احراز المشبه به على المشبه
شمل ضم كهم كما يقول مردت بريد الا سدجا وشبه اسماله على الحكم الكثرة الانصاف بها
فكون استعاره تبعية وللمثبه ايضا وجه في احد الطرفين اي في الوجود
عيراب فلا منع احتصاص ادم دون عيسى بالوجود مع غيرهم من مشبهه عيسى بادم
لان المماثلة المحصورة في نسب الشيء بالشيء هو المشاركة في بعض الاوصاف وهما في
ذلك اي في ان وجود وجودا خارجا عن لسان نظيران لا مزية لاحد منهما في نفس ذلك المعنى
وصح التشبه بالاشتباه وجعل المشبه عيسى لانه المقصود بنظر المقام والا فالاصل في
نقل هذا الحكم بالمشابهة ولان الوجور الطامرانه وجه ثالث في صح التشبه وترك
التساوي لانه ادل على المقصود وقيل اللام متعلق بقوله وشبه وهو بيا ولا ستمال النسبة
على شرط وهو كون المشبه به اتم واكمل قد رده جسدا فصار الحاصل بذلك قول كن
بانتباهه بشر الصحا لكلمة ثم جعل كون على حكاية الحال كقول من المعام للمضني اي قال
الحق من ركب حرم مبيدا على ان يكون من ركب حلالا من الضمير في الحق وانما لم
يجعل الحق مبتدأ خسر من ركب لان المقصود بالدلالة على ان كون عيسى مخلوقا كادم هو الحق لا ما
يرحم النضاري من اللاهوتية ويطسق كونها مبتدأ وخبر على هذا المعنى لانه لا يتكلف

بما اذا كان المشبه به

لكن قوله من بعد ما جاز من العلم اوقوه كما ان فلا تكون من الممتزج او قولا اول محمد
والجيشي هذا محمد والجيشي قالوا ذلك حين جاءهم النبي صلعم صباحا بالجيش وقد فتحوا الحصن
والجيشي يعني جيشا لانهم خمسة اركان القلب والميمنة والمسررة والمقدمة والساقة
لا يجر عليها خط تشدد فوق خط لئلا يبدل برصعها فتصيرها وتخالى القوم خلا بعضهم ببعض
من خلا فلان والعاقب من خلف السيد جازوا في النجاشي صلعم في ستين راكبا منهم العاقب منهم
والسيد منهم وابو حارثه اسقفهم وكان من كبار علمائهم والسقف طويل في الحمار قال ابن السكيت
ومنه اسقف النصارى لانه تجاشع والاطهر انه معرب اسقف الروم ولا يثبت
عطف على عاش لانه في حكم النفي لعطفه على اهل في بلاد المذكورة للنفي غرض بل من النفي ولا يثبت
الصواب لا يثبت لانه عطف على من هلك وهو منصوب حوائط الله لا يجوز مكانه من قبل باصدق واكن
الف في صفر بروي صفر ورجب بالكسر والتونين وفي نسخة الاصل الفتح وعطفه
اوجه لان المراد صفر ذلك العام ورجبه درعا عادية قديمه او عظمه المرط كسكته من صوف او خرا او غيرهما
سرجل معلم باعلام كالرجال لذلك اي للانبياء او على بنية عطف على بقية محاله
الطعمية المواة ما دامت في اليهودج فلان جاء في حقيقته اي يحكي عليه ان محبيه
وفيه دليل من جهة الدلالة على انهم احل لنا ساليه واغرم لديه واما من جهة ذلك جايه
صلعم بترك ما بينهم ولجأهم الى الله تعالى وما انفر من فيه اسقف النصارى ويحسد ذلك فاما في
القصة لا الامم نعم فيه دليل واي دليل لكن مني احتاج النصارى الى دليل واصلاها
ان يدخل على المبتد الامم لا يبتدأ ولكن زحلفا الى الجبر كراهه تعالى حرم ما كذب
عنزله السائر على قد سبق ان قراه لا ريب فيه بالفتح بوجوب الاستعراق وبالفتح
كوره بمعنى انه لا يمتنع عدم الاستعراق احتمالا مرحوفا وبشرهنا الى انه اذا ردت
من الاستعراق في عنزله السائر على الفتح في كونه نصا في الاستعراق لا الاعراب بالرفع
في كونه ظاهرا فيه من غير رجوع متعلق بالاطبع او بما احدثوا
فوجب عليكم الوخوب نفسير قولوا الاعتراف والتسلم نفسير الشهادة والحصر من
المقام الا سخا من الحقي يعني ان اسم الإشارة المختص والاستغراق
بان حافكم نظم الكلام للس على ما ينبغي انتم على الاسعها بموسط الفين فتم
الاسعها وصرق انتم فلا تعلم علم كرا اي كفيته وحقيقته علمهم بانه ترى
من دينكم شبه القات والطام من دينهم وارايد بالمشركين اليهود والنصارى
فكون من وضع الظاهر موضع المصير شيئا على علمه انهم ليس منهم وتعرضا بانهم مشركون وتاكيد الكونه شيئا
مسما وهذا النبي خصوصا يعني انه داخل في اللذين اتبعوا واما حصن بالذكر لشرقه
ولا حيا في ان مومني امته ايضا لذلك الاحتران براد الدين اتبعوه فيما مضى ثم النبي والمؤمنون وعلى
قراه نصب النبي فالدين عطف على الدين اتبعوه واما على فراه الحن فحصل العطف على النبي وعلى الذين
وهذا اوجه بامات الله المراد بها ان النورية والاجيل يشهدون من الشهادة محاررا عن الاعتراف
بحقيتها واما القرآن ومعني يشهدون يشاهدون نعمت الرسول المذكور في التورية والاجيل واما
اما الله جميعا ومعني يشهدون يعلمون حقيتها عنزله علم المشاهدين تلبسون مع الباء ليس

لها لام ابتداء

الفتح

امورا

لا يشهدون

بسم

الثوب فيكون الباء في الباطل معنى مع واما على قراه الكسر فهو من لبيس الشيء بالشيء حلقه به
واستشهد لا يستعمل اللزوم في معناه للاصناف بالشيء واللبس به بقوله صلعم المتبع بما لا
ملك كلابس ثوبي زور ويقول الفردي فلا باب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالجد
ارتدا وتاررا المتشبع الذي يرى انه شيعان وليس به المراد المتصلف ولا بس
بص ثوبي زور هو الذي استعار ثوبا يتجمل به او يفسد ليقبل شهادته فهو يشهد به زورا
ونظما به له وليس فينل بس كجتي زور ويصير كانه لابس ثوبين من الزور قال في الفايق
المتشبع على معنى احدهما المكلف اسرافا في الاكل وزيادة في الشبع ليقبل ويتصلع والثاني
المتشبع بالشيعان وليس به وبهذا المعنى استعمل المتحلي بفضله لم يرق وشبهه بلبس
ثوبي زور اي ذي زور وهو الذي يزور على الناس ويشري بزي اهل الزهد رياء و
اصناف الثوبين الى الزور على معنى احتصاصهما به من جهة كونهما ملبوسا لا جله
للكماله او اراد ان المتحلي كس ليس ثوبين من الزور ارتدى وايشتر بالاخيرة
من كان مسروبا للبيت ليعرف من رياء ما كذب زهير العيني خذ الناس حواسرا بين يديه
يلطعن وجهه بالاشجار وكانت عادتهم ان لا يذوبوا على القليل قبل اخذ النار يقول
من كان فزاجا بقليل ما لك شاميا باوليا له فليحضر ساحتنا في اول النهار ليري ان كان محرقا من
المدية قد حل وتجد للنساء مكشوفات يذكرون ما كان فيه من الفضائل على انصاف
الاقوات وتعاقب الليل والنهار قال المروفي رايت من العبد يقول اني لا نجح من ابى
تمام مع تكلمه رم جوانب ما اختاره من كيف ترك قوله فليات تسوتنا ومن لفظه شيعه
جدا ومع ما قال المروفي في شرحه فليات ساجتنا وانا انجيت من جار الله كيف لم يورده
على هذا الوجه وحافظ على لفظ الشاعر ورأه في القرآن ان القرآن يقرؤه براهيم
فلا يؤمنوا متعلق بقوله ان ثوبي اي مرتبط به معنى عامل فيه لفظا اما
بتقد رحرر الحران اعتبر فيه معنى الاعتراف اي لا تعترفوا بان ثوبي او لا تظهروا التصديق
بذلك واما بدونه بمعنى لا يظهر وامر بصدق ان ثوبي احد مثل ما وتتم من الكتاب الرسول
وان يحاجوكم وفيما لوكم بالحجة يوم الا لا يتاعكم يعني ان علمكم بذلك حاصل لكن لا يظهر
للمسلمين لئلا يزدادوا تضللا في الدين ولا للمشركين لئلا يزعجوا فيه واكثر في
عطف حاجوكم كلمة او على الواو لمفيد العموم مثل ولا تطع منهم اثما او كفورا ولدا
لم يجعل معنى الى ان فاما معنى الاعراض يعني انه في الغالب يكون للمالكيد وههنا ليس
كذلك فاما معناه فاجاب بان معناه الود عليهم فيما جا ولو امن عدم زيادة شات المسلمين
وعدم رغبة المشركين وما يقال من الاعراض منكم اخر ليس بشي لانه في انشاء كلام هو قوله تعالى
وقال طائفة الى اخر المقولات فليستدروا الذي مصدر زواه فبضة اي لا ينفع منكم واحضوكم
صدتكم عن الترفيق وكذلك قوله قل ان الفضل يعني انه ايضا اعراض المعنى المذكور لكن في اخر الكلام
او يتم الكلام عطف على قوله ولا يؤمنوا متعلق بقوله ان ثوبي احد يعني ما ان يكون ان ثوبي
معمولا لقوله لا تؤمنوا ولا يتم الكلام عند قوله لا يس اتبع دينكم واما ان يكون معولاج دينهم الكلام عند قوله
الا من تبع دينكم وح في موضع ان ثوبي ثلاثة اوجه الاول ان يحل معول دينهم على حذف اللام اي لان ثوبي

بسم

الروم

الابتداء

المتشبع

احد مثل ما اوتيتكم ففعلتم ما فعلتم الثاني ان يكون خبر ان الذي الثالث ان ينصب فعل مصر اي فلا
 تنكروا ان يوتي هذا الطاهر بعينه سبق الذكر الامتناع دينكم اي لا اخل بدينكم قبل ذلك بعينه
 صيغة الماضى اي لا تسعوا الايمان وجهه الهاء ضبط العام فجمع الى شدة الكلام على معنى لا تؤمنوا
 هذا الايمان الا لاجلهم وعلى تقدير رجوعهم عن الاسلام وانما حصره والغرض في ذلك لانه
 كان عندهم اقرب حصولا وايطب صولا وعلى هذا قوله ان الهدي لا يكون اعتراضا وهل يكون ان يوتي مع
 عامله المحذوف داخل في فعل المصنف انه يدخل كانه فعل قل ان الهدي هدي لله وقتل لان يوتي احد
 مثل ما اوتيتكم قلم ما علمت وكلم ما كنتم والمعنى اذ علمهم ان الهدي ما فعل الله من اتياء الكتاب غيركم وانكر
 عليهم ان يحضروا من يوتي احد مثل ما اوتوا لسوق ذلك عليهم ويكيدوا بما كادوا والدليل عليه
 الدلالة تقاطعا على انقطاع يوتي عما قبله من انفراد لانه من متعلق به ثم كلاما بجعله على حذف اللام و
 تقدير الفعل كافر وقيل منصوب بالفعل اي انكروا ان يوتي او اتشيعون وقيل مرفوع
 مبتدأ محذوف الخبر اي ان يوتي بقوله ان يوتي ويذكرونه ولما ينصل به يعني ان
 او محاجوكم عطف على ان يوتي والمعنى لان يوتي احد مثل ما اوتيتكم ولما ينصل به ويرتب
 عليه من غلبتهم بالحجة يوم القيامة بترجم ما برم اي لم يكن لكم داع الى هذا الفعل والكيد
 وباعب شوي الحسد وجهه العدو ل عن الواو الى والاشاره الى ان كلاما من الامر من مستقل
 بكونه سبب الحسد وحقيقة المعنى انه لم يكن لكم باعث على هذا الكيد سوى علمكم بان الايمان
 والمحاجة المذكورين كائنا الى الله وبه يظهر ان ليس اللام متلها في ليكون لهم عدوا
 للتقرير كلاما معينه مناسب اعني الشيب والحال على الاقرار
 ان او على هذا المعنى ان ادليس الهدي كله هو احد الامر لان المحاجة بعينها لا يصلح لذلك
 الامر تبطله بالاتياء ومرتبه عليه وفي قوله فيقرعوا ويحضوا اشاره الى ان معنى عند الله
 في حكمة وقصاية لا مجرد يوم القيامة وذكر قراءة ان بالكسر عقيب هذا الوجه لشاركتها
 في كون او محاجوكم معني حتى محاجوكم والا كان المناسبات كوها عقيب عام الاوجه ثم
 الطاهر من كلام المصنف ان اتصاله بكلام بل الكتاب هو ان يكون مقول قولوا معطوفا
 على قولوا مع حذف قولوا مع حرف العطف وقيل بل بعد قولوا بيان المقصود وتوضيح
 والا فلهذه الجملة الاخبارية اعني ان يوتي احد مثل ما اوتيتكم مقول قال طائفة عقيب
 امنوا بالذي انزل الى قوله الامتناع دينكم من غير تقدير قولوا بالجملة فتعوله قد ان
 الهدي على هذه المرأة اعراض وخوفا معطوف على خوراء يكون وهو معطوف
 على قوله معناه لان يوتي وقوله لان فوهم بان لوجه دلالة لا تؤمنوا على هذا الضمير اعني فلا تنكروا
 وتصدروا ان يكون معني واكفروا اخره استموا على اليهودية ومعني لا تؤمنوا لا تقرؤا الامن
 كان على دينكم فانه لا دين سواه ما تله في الحقيقة ولان يوتي احد مثله وهذا انكار لان يوتي احد
 مثل ما اوتوا ويكون لاحد وسيله محاجة وغلبه عليهم عند الله فقبل للنبي صلعم قل ان الهدي هدي لله
 فلا تنكروا ان يوتي احد مثل ما اوتيتكم او محاجوكم وخوفا ان يراى حتى محاجوكم وعلى هذا الوجه
 لا يكون معني لا تؤمنوا ما سبق من لا تؤمنوا هذا الايمان الامن اسلم من اتباعكم
 تامة من امنته على كذا ايتمنه الا وبقية اربعون درهما قال الجوهري كذا كان في ماضي واما اليوم

في قوله
 لا تسعوا
 الايمان
 وجهه الهاء
 ضبط العام
 فجمع الى
 شدة الكلام
 على معنى
 لا تؤمنوا

فالذي تنعاريه الماني ويقدر عليه الاطبا بها وزن عشره دراهم وخمسة اسباع درهم وهي
 استار وقلنا استار بكسر الهمزة والوصل اي وصلها اليها شبا عيه وبغير
 وصل اي مجرد الكسر ويسكون الهمزة على اجزاء الوصل بحري الوقف تيمنه بكسر الهمزة من كسر
 حرف المصارعة ودام يدام كحاف تخاف لغه في دام يدوم ولا يجد في كتب اللغة واوتوا ضوم
 لرحال من ورث سلوا وتم لله يود بحب قد ياتي منسوخ من ورك فيقولون ما ذا الصواب
 ما ذا يقولون بتقدم الاستفهام الا ان مثله شائع في الكلام فيحمل على حرف متعلق الاستفهام متاخرا
 فيجربون ويصوبون لعلهم يفتح الباء بعد وذا مصغرا فمما رزى من طائفة المبتدئين
 من مارة من هذا ان اي عليك شاهدك او عليه عينه من جلف على
 من سمي المحلوف عليه تيمنا لا بها يكون معنى الحلف والمصدر رعي بمعنى المعقول ولو بواسطة
 ما لم يعطه فاعل اعطى معنى حلف انه اعطى في تمها الغدرا الذي لم يعطه في
 الواقع ولا سطر الهمم محار بريدان برك النظر عند قرصه مانع عن ارادة معناه
 الحقيقى كون محار من الاستفهام والسخط كما ان النظر يكون مجازا عن الاكرام ولا احسان يكون
 النظر من لوازم الاحسان وتركه من لوازم الاهانه ثم فرق من استعمال النظر بغير اوتيا بما في حق من
 يجوز عليه النظري فكلب كحفة كالانسان ويسمى بالاحواز كالباري وان كان بصيرا معني ان
 له صفة البصيرة اذا استعمل في من يجوز عليه النظر واربدا لاکرام والاحسان هو كناية حيث جاز
 ارادة المعنى كحقيقى بل ربما اراد كناية لا يكون مناط الاثبات والنفي والصدق والكذب
 والامر والنهي ومخود ذلك بل ليتقل عنه آخر اذا استعمل في من لا يجوز عليه النظر فهو مجازا غير
 لان ارادة المعنى كحقيقى وجواز ارادته لا غير شرط الكناية وههنا العلم بامتناع
 النظر عليه قوته مانع عن ارادته وفي كلامه اشاره الى انه عند الكناية قد تحقق المعنى
 الحقيقى ويراد لا قصد اليه وقد لا يتحقق اصلا وان جاز وما ذكره ههنا من تشطع ما ذكر
 في قوله تعالى بل يذاه مبسوطان والسموات مطويات بيمينه الرحمن على العرش استوى
 ونحو ذلك انها كلها ثبات مع امتناع المعنى كحقيقى قطعا فان احب بان ارادة المعنى كحقيقى
 لا يتقدم حقيقة وهو طاهر ولا يلزم منه الكذب لان ارادته لا يكون على وجه العقد اليه
 اتيا ما وثقا وصدقا وكذا بل ليتقل منه الى المقصود قلنا فكذلك النظر في حق من لا يجوز عليه
 النظر يراد ولا يتحقق ويكون كناية واما ما تعالى من انه اذا اراد المعنى كحقيقى لم يجمع بين
 الحقيقة والمجاز وهو متنع مدفوع بان ذلك لما هو حيث يكون كل منهما مناط الحكم ومرجع الصدق
 والكذب واما اذا اراد الاول ليتقل الى الثاني فلهذا ولقد صرح صاحب المتناح بان في الكناية
 يراد بالكلمة معناها ومعنى معناها جميعا وفي الحقيقة معناها فقط وفي المجاز معني معناها
 بمعنى الحقيقة الصريحة والافقصرح هو بان الكناية حقيقة حيث الحقيقة والكناية حيث كان
 في كونهما حقيقين ونحو قان في الصريح وعدمه وبهذا يظهر ان الكناية ليست بوارطة بل حقيقة
 والمجاز بل فيها من المجاز وحيث كحل واسطة يراد بالحقيقة الصريح منها واما عند اصوليين
 فكل من الحقيقة والمجاز ان استمر المراد به كناية والا فصرح فليست الكناية واسطة ولا دخلا
 في المجاز بناء على الاستعمال في غير موضع لعل ما توهم

من جلف على

من جلف على

واحدة

في قوله

في قوله

وجهه فانقل اي صفة فاضرف يعني انه على حذف المضاف من الكتاب ومجيء القراءة والباء
للاستعانة والطرفية والضمر في الحسب لما حصل بالي هو المحرف والمضاف المحروف هو
الشبه والصير له ولواه معني عطفه والباء صلة كما في قولك لوي لسانه بالشعر اذا قاله مع تغل
وقيل لاله وانما اعتبر وجهه فراه ان كثير قلب الواو ومرة ثم نقل حرفها ليكون على العادة خلاف
نقل حرف الواو ثم حذفها على ما عرف في التصريف او ان ما من غير عباد الله قال المصنف
يا من غير عباد الله احسن طبا فاما لما سبقه لان الكلام لم يقع في نفهم عن انفسهم الا بغير عباد الله
عبادة غير الله وهو النبي صلى الله عليه واله لم يقل ان يعبد غير الله ولم يقل ان يعبد غير عباد الله والاعراض
كانه قدح في الرواية وجوابه ان المعنى عبادة غير عباد الله لموصوف غير عباد الله لا امرهم وقد حجاب
بان الامر بغير عباد الله اعم من الامر بعبادة غيرهم في الاعم ابلغ من نفى الاخص وفيه نظر لان الكلام في صحة
نفى الاعم وروايه مع عالم النبي صلى الله عليه واله في السنة فقال معاد الله ان امر بعبادة غير الله
ينبغي ان يكون بالنبض لانه تذكروا عباد الله لقول المذكور في قوله لم يقول للناس واساره الى المعنى لكن
كان للتشديد انا الكتاب ان يقول للناس كونوا منسوين الى الرب متمسكين بطاعته بسبب علمكم
او تعليمكم فالباء متعلق بكونوا والمطوب هو الربانية المسببة عن العلم وهذا انما يدل على ان
الربانية اذا لم يكن مسببة عن العلم لا يكون معتد بها واقعة على وفق المأمورية لا على العكس
كما عزم المصنف وان كان لا اراد لك في نفى الامر وما ذكر من انه لم يثبت التشبيه الى الرب الا للتمسك
بطاعته فعلى التسليم لا يدل على نفى ما على غير من علم ودرست الله ووقع منه تعصير في العمل واما
روايه ولكن قولوا الرسول فليس له ما يحسن استدراكه منه احتجما ان يجعل
لا مردة لئلا يكد معنى النفي سيما مع طول العهد وخلل الفصل والمعنى ما صح وما استعاض بالشران
بوتيد الله الكتاب ثم يترتب عليه ان يقول للناس كونوا عبادا لي ولا ان يا من من باحد الملكية والنبوت
اربابا وليس المعنى ما كان للبشر اربابا الكتاب اياه ولا قوله كونوا عبادا لي ولا امره بالانحاد فلتتأمل
تأمل وبانهما ان يكون لا فانه معطوف على ثم يقول قصدا الى ترتيب هذا التجميع على الانبياء بمعنى ما كان
للسران بوقى النبوة لم يترتب على ذلك امر بعبادة نفسه ونسبته عن عبادة الملائكة والنبين
مع استواء الكل في عدم سحاف العبادة وعدم الامر وان كان اعم من الذي لكن يفسر به لكونه
امس بالمقصود وادخل في الاستبعاد ووفق الواقع وقراه الرفع لحوها عن التكلف اظهر
في المقصود والخطاب على كل حال لثبات وصحة ما قلناه لان ان الناصب لا يدخل
نن فلا يصح ان لراى كما لا يصح ان لا يامرهم واما قوله ان لم يجمع عطا فان محضه لانا صبه
لام التوطين كما بها وطئت طريق جواب القسم اي سملت نفوسهم الجواب وقيل هي التي يدخل على الشرط
بعد عدم القسم لفظا او تقديره ليدون ان الجواب له لا للشرط لكن جوبه كون ما موصولة بذلك على
ان الموطيد لا يجب ان يدخل الشرط وقد صرح في قوله تعالى وان كلاما ليو ففهم وكل اللام موطيد وما
مرده المعنى الذي انبثكوه قدرا الضمير لا متناع خلوا الصلة عن العايد واما على يور الشرط
هي مفعول انتم والموصولة مبتدأ ولتؤمنن به ساد مسند جواب القسم وخبر المبتدأ وعلى
الحق احر محروف اي يؤمنون به ومغناه لا حل ايباري طامر كلامه ان اللام متعدي
بقوله يؤمنن وعلى التحقيق خبر بل هو ان المعنى واما بحسب اللفظ متعلق باسم المحروف صرح بهذا
والس كذا كذا

والتمسك بطاعة الله
تقدم
هذا النفي
دلك حيث قال

تعالى
في سورة

في قوله تعالى فيما اغويته قلب بل يصدق لما بعد النفي اي بل يجوز ان قوله كيف يجوز في معنى
لا يجوز يعني ان ما معكم مظهر وضع موضع الضمير فهو العايد واعتبر هذا في قوله لما بالاشد يد للرب المحنك
للاختصاص الى الضمير وفي قوله وجب عليكم الايمان اشعار بان جواب ما حذف بمرتبته جواب
القسم وذكر ان الاوجه في ما هنا بالاشد ان يكون اصله لمن ما حذف الميم الاولى
بقى الكلام في اللام فعمل موطيد على ما هو اختيار البعض في من فعمل زائد وكلام المصنف
انها للندس وفي متعلقها والكلام فيه كما في اللام على قراءة خرق الاصار جبل قصير يعقد
اسفل الجبل الى الوتد جل غير اسفار وجمال غير اسفار وناقته غير اسفار ليسنوى فيه
الواحد والجح الموث مثل الملك اي لا يزال يسافر عليها وكذلك غير اسفار بالكسر
واما على ذلكم الصواب واما معكم واما على ذلكم في سورة اقرب وقد قال ابن عباس
للمعنى يذكر الشهوة عليه كنبو الحبل غزغته وقصده والاسفار على الموت الاشرف
عليه كما بلغ شفاء الحق والطلع على مبادي الموت مخلصون الى اخره ففسير
للاسلام المعدي باللام مع التقدم وضمير عبادتها للانفس الشياخ اي عدم
التفقد لقصد الغوم على امرها كيف يطلع فسرها الهادي بذلك لانها معني نصب الاله
يتم الكل طمعة بن ابرق بكسر الطاء وضمها علام عطف يتعربانه ليس عطف على نفوا
لان الظاهر يقتضي المعطوف عليه وشهادتهم هذه لم يكن بعد ايمانهم بل معه او قبله وقبل
لانهم ليسوا جامعين بن الكفر والشهادة ورد بالمنع هم جامعون للكل لا معاين بتقدم الشهاد
الابري انه صح جعله حالا مع انه احذر معارنه العاقل فاجاب بانه عطف على منضمه المصدر من
معنى الفعل كانه قبل من بعد ان امنوا وشهدوا كما عطف واكن وهو محذوم على ما صدق وهو منصوب
تعدران لانه قد يكون محذوما وذلك عند عدم الفاء كانه قبل لولا احري الى اجل صدق وان
وكما عطف ولاناعت وهو محذور على مصلين وهو منصوب لانه قد يكون محذورا بزيادة
الباء في خير ليس كانه قبل المسو المصلين والاعية الت لاني لا حوص الربا حى وقيله وليس ليربوع
الى العقل حاجة ولا دتش يسود منها شيئا فكيف نبوكا لكان كرم لهم هذه ام كيف بعد
خطا مشاييم البيت واصحوا ما افسدوا يعني لجر دال الدم على مضى من الار تداد والعم على
تركه في الاستقبال غير كاف بل لا بد من تدارك لما اخلوا به من الحقوق على ان اصح منه محدود
للمعول او من حول في الصلاح في الامر الطاهر الباطن على انه لازم من قبل اصبحوا خلايا في
الصباح داخلون في حله من لا يقبل توبتهم اشاره الى ليس المراد انهم يتوبون ولا
يقبل توبتهم بل من قبل من لا يحصل له التوبة بناء على عدم التوفيق وفي هذا الحق كونه من
قبل للكناية دون المجاز حيث اردت الكلام مغناه لينقل منه الى المعلوم لا دليل
فيه على التفسير فان قيل ليس ترتب الحكم على الوصف دليل على العبيد قلنا المراد الدلالة بلفظ
موضوع لذلك الفاء ولا لذلك الموصول فانه كثر ما يكون الاعراض احر كحقن الخبر في هذا
المقام رد على ملاي بدلا وعطف بيان ولا بد من تقدير وصف الحسن للدال
ولاد لاله عليه ولم يعهد بيان المودة بالذكرة وجعله خبر مبتدأ محذوف انما يحسن اذا
جعلت الجملة صفة او حالا ولا يخرج عن ضعف كيف موقع يعني ان مثل هذه الواو انما
توله ولو اقدم به

القول
انفاله
اللفظ فسد الباء
منها ليس نصب
ادله يمين

ان
للتوبة

يوتيها حيث براد تحقيق الحكم السابق على تقدير الشرط وعدمه حتى ذهب بعضهم الى انها
 للعطف على محذوف هو تقييد الشرط المذكور في لو اقتضى به وهذا المقصود عدم
 قبول الفدية سواء كانت ملا الارض او لم يكن ثقتي الطاهر ان يقال لا يقبل فدية ولو كانت ملا الارض
 او لا يقبل فدية ملا الارض لو اقتضى به بدون الواو فاجاب بوجه الاول ان عدم قبول ملا الارض كتاب
 عن عدم قبول فدية ملا الارض لا ينافي عدمه وضمير حقيقة ملا الارض فيصير المعنى لا يقبل منه فدية ولو
 اقتضى ملا الارض ذهبنا الى ان المعنى لو اقتضى به فدية ايضا فيصير المعنى لا يقبل ملا الارض فدية ولو لم يقبل عليه
 مثله الثالث ان العمل ملا الارض او لا على الاقل بل على التصديق ولا يكون الشرط المذكور من قبيل
 ما يقصده بالكد الحكم السابق بل يكون شرطا محذوف اجواب ويكون المعنى لا يقبل منه ملا الارض ذهبنا
 نصدق به ولو اقتضى به ايضا لا يقبل منه في ضميره بغير نفس ذلك المال من غير اعتبار وصف التصديق
 لا هيثم اللبلة للمطلي ولا في الا ان خبري
 بعدها وانصبب الا التكره فعند فحواها في العلم بقدر نصاب محذوف هو مثل فانه لا يفرق بالاضافة فيكون
 التقدير لا مثل هتم في حسن رعية الابل او في حسن اخذها ولا مثل على ام الله وجهه في العلم والقضاء في
 الواقع على ما قال عليه اللام اقضاكم على وقد جعل مثل هذه الاعلام لا شها بان بالوصف بمنزلة استمر
 الجنس فلا يحتاج الى تقدير المثل كما قبل لا راعي ولا حادي ولا عالم وخرج هذا الوجه بالشرام خلوص مثل
 هذه الاعلام عن اداه التعريف استعلا حتى لا يقال الا بالجنس ووقعه حيث لا يفتح بقدر المل كقوله
 تبكي على زيد ولا زيد مثله برى من الحمى سلم الجواج فكان في حكم شئ واحد فكان زياده المثل لا زياده
 حذوفه كلا حذوف ملا الارض ضم اللام الاولى وفتح الثانية من غير منزه لتفعل حركة كل الى ما قبلها
 ثم حذفها لن يبلغوا حقيقته البريد ان اللام للجنس الحقيقة ومعنى بله الوصول
 اليه والاضافة به او للعوض عن تعريف الاضائه فيقع على نوع من الجنس ومعنى بله اصانته
 وحدانه ببرج فتح الباء اسم صيغة قال المصنف وشيوع ملكه برفها يبرح بكسر الباء فان صح
 فهو اضافة الى حاد اسم قبله تخج كله مدح ورضي بمسبه على الكون وقد كسر وبون بالرياح
 اي بروح نفعه لقربه من البلد وراح ذروح ويقع كثيرا سامة بن زيد هو زيد ان جازته وجد
 في نفسه شئ ذلك عليه جولا موضع تعقب فارسل كل المطعومات لما كانت كله كل عند الاضافة الى
 المفرد العموم الاخر مثل اكلت كل الرمان وكان القصد ههنا الى عموم افراد المطعوم عمل الطعام
 على المطعومات بدلالة اللام او قد رخصا فاهو جمع عام بالاضافة فوقت كله كل لما كيد العموم
 المستعاد من اللام والاضافة والحل مصدرنا خلافة على المطعومات بمعنى الفاعل او على هذا المصنف
 كنت اطيعه اي رسول الله صلى الله عليه وسلم لعله عند ارادته الحل من الحرام وحرمة اي ارادته الاحرام
 اشارت عليه دلت وكلمت نفي عليهم من نفي عليه ههنا شهر بها وجحود ما
 غاظمهم عطف على براه تهاضهم امتنعوا غضبوا وشق عليهم
 على ههنا كما يسهل عليكم واصله من الجرف في الشوق وهو ان يترك الابل والغنم رعي في سوقها
 وانتصابه على المصدر من جرم حتى من اليمن وهم اصهارا اسماعيل عليه السلام
 العالقه من ولد علي بن ابي طالب بن ارميا بن يوح وهم احم تفرقوا في البلاد انصتدح
 سب في السماء جبال الكعبه وهو البيت المعمور سمي بذلك لانه ضريح من الارض اي البعد

وما شها
 واما
 لم
 مثل

قوله

المعروف

سلم جراً

امر رايك دايماً ثابتاً غبطته المحي كانه ضربت عليه الغبط وهو الرجل لتركه خور كنبه
 كانه سميت يشبه ان يكون من كلام المصنف نفساً الكلام قشادة ووجه الارض طام
 2 ذلك من وجه خاص غير الاول فلا تكرار اد السرب الى المسارب الذي يورد
 ابله مع الملك فعيل بمعنى فاعل كندم واكيل الاكله شده الحرجل الا انه ان الاكله المحر
 المحترم الذي لا ربح فيه والاحبة الوهم اي اذا خجل الذي يورد ابله مع الملك شده الحرجل
 انتظار فحله حتى يحل كذا في الصحاح ولكن رسوا ما كاخرا في الطير عن موازاة
 البيت وان يطعمه وكعدم بعض ضواري السباع لصيد احرم وكاخرا من فصد من
 الجبارين وكظهور الحصب في البلاد التي يكون ناحيه الركن الذي ظهر فيه الغيث حتى اذا
 عم الغيث البيت عم الحصب البلاد ونحوه في طي الذكر وان لم يكن لعرض لا شها
 وقصد الكثرة كما في الآية بل يقصد السكون عما ليس يذم وهو اللبلة الصميم
 وحملت قوه عيني في الصلوة كلام مبتدأ قصد به الاعراض عن ذكر الدنيا وما يجب فيها
 ولست عطف على الطبيب والنسار كما قد سبق الى الفهم لانها ليست من الدنيا فلم ينزل لان
 ساره شرطت على ابراهيم ان لا ينزل غير علي هاجرام اسمعيل وذلك بدعوة ابراهيم
 عليه الطاهر ان ذلك اشارة الى كونه حراً امثلاً لا يتعرض لداخله لا طمينا خو اطير
 ساكنيه وزوال استحسان كونها ارضاً فقرا لكن ورد في الحديث ان الله خلقه مكره حرمتها
 مند خلقت السماء والارض وعنه ذلك على هذا الطاقه تقريره بملء ما كد
 بعبارة اخرى عنه مع زياده بيان وقيل له في ذلك اي في حصول الاستطاعة على
 احاد نفسه كيف يكون ذلك جبي الصبي على استه زحف كل ما في اي كل ما نوتي به الى الشئ
 فهو سبيل اليه يعني به حق واجب بيان لما يقصد به الام الملك فكله الاستعداد
 واشاره الى كماله الاسمه وتقدم الخبر والنصرح بذكر الناس ومعنى لا تفكرون عن ادائه
 لا تفكرون عن وجوب ادائه ووجوب الخروج عن عهده الى بالاداء وان لم يزل
 عطف على قوله يعني في مجرد العدول عن الصبر الى المطهر باكد الامر شيما بلفظ العالمين المسعر
 مانه عنى على العالمين فضلا عن كفرو بانه عنى عنى من ساول من كفرا ايضا فدخل فيه دخولا
 اوليا وهذا معنى قوله وما فيه من الدلالة الى احره وبهذا يظهر ان عطفه على قوله وان لم
 يقل ليس عطفاً بفسر ما قبله من غير انما فاقوله ولا انه يدك فالظاهر انه عطف على
 قوله لانه اذا استغنى وليس يتبسم من جهة المعنى الوجه ان تعطف على مصمون الطعام
 الباق كانه قال لما فيه من التاكيد والدلالة ولا انه يدك على الاستعداد الكمال حيث لا
 يفتقر الى شئ وما سواة يوجد من الوجوه وذكر الاستعداد في هذا المقام كناية عن النسيط
 كان كاله فصرته ووقع لقوله عن العالمين وصبره للوصول وعن سعد المسيب اشار الى
 تفسير الآية بكون الكفر على حقيقته اهل الايمان يكلم بالنصب باكد الامل الايمان والانسب كلها
 ما كماله الايمان اذ لم يحج الامل كلهم وكان المراد تحسب الاضافة الى الايمان وكفر تحسب
 ملكهم اليهود والنصارى والصائبون والمجوس المشركون على ايدى عليه قوله تعالى ان الذين امنوا الاية
 والاشرار ان كان مله هي عبادة الاوثان نظامه والانفليب منع البرصانه اي بتعذر قطعه

تقول

المتن

انه

بوجه

المعروف

الناكدة

خوف وكوه وتعقبت الداية سقطت وهلك ما يوطر واما امهلوا بل عجلوا بالعقوبة
 يبعون عوجا بطون لها اي لسبيل الله اعواجا في الاناس اني ضالقي اي اطلبها الي في الصحاح
 وبعينة الشئ طلست لك لم تستعركلا مهم بان فيه جفا وايضا الخاف وهب فانه لم يثبت في
 اللغة الاستعديا الى واحد مثل وهبه لك فوهبتك لا على حرف اللام واما وهبتك فانه
 فعبار الفقهاء فيه معنيان حاصل الاول يقولون ما يوهبهم القوم فيه والثاني
 يتبعون انفسكم لطلب الحال وحل معونها بيان للاعراب بعد تمام تعبير
 الآية يوم تعاتي بالعين لم حمله وهو موضع بالمدينة والعين المعجزة تصحيف
 واما هو طاب دون الرجة بطي الطيران وقيل بالاصد من صغار الطير كالصافير ونحوها
 ما كان يوم افتح بالرفع صفه يوم والمضرب حر كان عضبه طرية مستفاد من المضارع
 الدال على حال اعني على قوله ويجوز ان يكون يعني انه على حرف المضارع اي يعتصم بذن الله او استعارة
 للالتجاء الى الله فقد حصل له الهدى لا محالة مستفاد من حصل الجراء فعلا ما جئنا
 مع حرف قد فانه لا ينقلب الى المستقبل مثل ان كرمي فقد اكرمك وروي ما نقل عن عبد الله
 سرفوعا الى النبي صلعم والنقااة اصلها وقبه واصله ايقوا وتقي وكذا التوكده وانا قد
 ومعناه لا يكون على حال يعني في النهي راجع الى القيد اعتصمت نجمله بريد اول
 لحقق الاستعارة في هذا الكلام انما وقع تفسير الآية انه اما استعاره تمثلية على تشبيه
 الحال بالحال من غير اعتبار محار في المفردات واما محمله على كون الحبل استعاره للعهد الذي
 يتمسك به والا اعتصام استعاره للوثوق بالعهد او تشبها لاستعاره الحبل فقوله او تشبها
 عطف على متعلق لو وثوقه وصير اسطفاؤه ووثوقه وعهده للمحكم وضمره وجماعته للمخاطوف
 اليه في جملة ومعنى الآية على التمثيل احمقوا على استعانتكم بالله وعلى اعتبار المفردات احمقوا
 على التمسك بعهدكم يجوز ان يكون الحبل استعاره للكلمة ومعنى الاحتجاج ما خوذ من مقابلته
 ولا تفروا ومعناه النهي عن التفرق وعما يكون سببا فيه ومما ياه بيان ما يكون وضمر
 هو الجاهل لا الخلق اي لا يبلى من خلق الموثوب بل على كثرة الردى والكرار والترويد
 في القراء وتدا بر العوم تقاطوا وولي كل واحد صاحبه دبره وهاجوه وتذكرو الصير
 في انتم عليه مع عوده الي التي لكونه عبارة عن الاحتجاج
 ونعت خبرا كانوا وفلهم الاوس على الوجه الاول كان الحكم عنهم وغيرهم
 وهو منها اي الشفاس الحفرة قيد بد لك ومع ما ثبت الضمير العايد
 اليه شرف بريقه غصفا استعماله في صدر القنانه استعارة عن حمود الدم
 الكفارات يعني ان الفرض عاجز على البعض من غير بعض كما الواجب المخرج عنهم من الامور
 المعينة وهذا حمود ود والخيار انه يجب على الكل ولا يسلط بعض البعض بل ليدل انه لو ترك انهم
 الجميع ولا معنى للوجوب سوى ذلك ولو وجب على بعض مبهمة كان الاثم بعضها بها وهو غير
 معقول خلافا للاثم لو احب بهم كما في الواجب المحر والاسد لا على انه لا يجب على الكل لعدم الوجوب
 على اكله مردود بانه اذا ترك ما عليه فذلك الحاصل ايضا انكم وجب عليه الصلوة وهو محذور
 فان عليه حصل الشرط ثم الفعل وهذا هو البعض الي من لبيان معني انه واجب على كل الامة وسقط

كما في قوله سقط
 بعضا منه وتول الاغش
 وشرق القول الذي
 قد اذعته كما شرفت
 صدر القنانه من الدم
 معقول خلافا للاثم
 على اكله مردود بانه
 فان عليه حصل الشرط

الآخر

وهو منها اي الشفاس الحفرة قيد بد لك ومع ما ثبت الضمير العايد اليه شرف بريقه غصفا استعماله في صدر القنانه استعارة عن حمود الدم الكفارات يعني ان الفرض عاجز على البعض من غير بعض كما الواجب المخرج عنهم من الامور المعينة وهذا حمود ود والخيار انه يجب على الكل ولا يسلط بعض البعض بل ليدل انه لو ترك انهم الجميع ولا معنى للوجوب سوى ذلك ولو وجب على بعض مبهمة كان الاثم بعضها بها وهو غير معقول خلافا للاثم لو احب بهم كما في الواجب المحر والاسد لا على انه لا يجب على الكل لعدم الوجوب على اكله مردود بانه اذا ترك ما عليه فذلك الحاصل ايضا انكم وجب عليه الصلوة وهو محذور فان عليه حصل الشرط ثم الفعل وهذا هو البعض الي من لبيان معني انه واجب على كل الامة وسقط

بعل البعض كما في المحابن مع ما صر وما صر بالفتح والكسر من اصم حبسه الاخصاء جمع خبيص
 وفي قوله الاخصاء مبالغة في التحصيص بقول التحصيص للدلالة على ان غيرهم من الاخصاء
 وايضا الفصود انه ليس من المعليين واصلهم اي الزعم جمع المنكر فيه نظرا الى المذموم فمكث
 بركة ولا يجب انما يفعل ما يقول فان قيل لم يقولوا ما لا يفعلون قلنا مخصوص بالاجماع
 على وجوب الامر المعروف من غير فرق بين ان يفعل وان لا يفعل فلا يامر احد منسوب على
 جواب النبي عني لو ظفر وفنه نظر لحفا وجه التنبه ومهم المشبهة
 القائلون بالجنس وما مضى اليه والمجهم القائلون بان الله تعالى جبر العباد على الافعال
 من غير تأثير منهم والخشوية القائلون بانه يجوز ان يحاطبنا الله تعالى بالمحمل واشباههم
 كالمرحية والخوارج والروافض وما كان ينبغي للمصنف ان ينقل هذا القول لا يعلم ان اول
 مستدعي هذه الامة واسمها واكثرها منهم والظاهر انهم اهل الكتاب
 لان الايات السابقة فيهم درج دمشق الطبري المرفوع وهي الثواب
 الحمد لان ما ينقطع من رحمة بقرينة مقارنته لقوله تعالى سمع فيها حاله من ومقابلته بقوله
 فدوقوا العذاب ويكفي ظلالا وقال العالمين اما دلاله التثنية فلا لانه للتعامل
 بقرينة المقام فدل في سياق النفي على انه لا يريد شيئا من الظلم واما دلاله للعالمين فبب
 على ان الحكم المتعلق بالجمع المعرف متعلق بكل فرد من الاحاد لا بالاجمع ولا بكل فرع فانه في
 سياق النفي ايضا قد يكون لعموم النفي العموم بقرينة المقام ومنه بان ما في حكم امت
 الرضى لقناع فلا يقول به واما اراده القناع فسبحان من شرع على ان يقع في خلاف ارادته
 ولعله لا يحكم على ذلك بيس قوته فان قسما الظلم واقع ولا يرد له قلنا كان عناه عن وجود النبي
 يعني لو حود بصفه لان الكلام في كان الناقصة واما الناقصة فببها وجد يعني صار موجودا
 وهو معنى وقع وحدت ولا بعد ان يدعي فيه الدلالة على عدم سابق واما الناقصة فلا دلاله فيها
 على ذلك ولا على المدوام وهذا معنى لا يهاهم فدل ذلك بتعمل فيما هو حادث مثل ان زيد راكبا
 وفيما هو دايما مثل كان الله غفورا رحما فقوله كنتم جبراة لابل على انهم لم يكونوا احيرا
 وصاروا احيرا او افزع ذلك عنهم وليس معنى له وجدتم خيرا ما انها لظهور انها ناقصة
 واما فاضله بالاقوال الشبهة كحق معنى المصطفى كما غير موضع بالله لان الصدوق في ذاته وصفاته
 وافعاله واحكامه فيلزمه الايمان بجميع ما جاعله وثبت انه حكم والدليل وجباله
 ان كلمة لولا معناه الحوا لا سقاء الشد فدل على انهم على الاطلاق ودخل فيه نبي الامان بالله او راد منها
 لو اموا بالله بقرينة ذكره في مقابلته تؤمنون بالله باهم لا تغردون متعلق بنبوت الضمير
 للكار وفي نسخة اخرى لا يحصم بالرفع عطفا على نبوت والا حسن الجرح عطفا على التمسك في نسخة
 العصام مع انه اي الله وعندهم اي المسلمين اعلمه عليهم اي على الكافرون
 المذكورين ما يقع الحكم على من المؤمنين وما عطف عليه وليس ضرورة مع ما عطف
 عليه فاجاب بانها واردان على سبيل الاستطراد ولذا لم يعطفا على الجملة الشرطية قبلها بل هو
 اعني لانهما معطوون على كنتم خيرا ما مرتبط بهما على لامن اهل الكتاب كما اخبرنا كان خيرا لهم
 واما لم يعطفا لاستطراد الثاني على الاول لابتعاد ما بينهما فلو كان كل منهما بوجه اخر من الكلام

وايتاء
 واما
 واما
 واما

واما

بركة واجب

لا لعموم

المن لم يكون منه على سببه
 كلامه رد على سرق لا
 والظلم غير مستور منه لان الظلم
 ملكه وله فيه القصة كقصة شاة
 فوالله

على انهم لم يكون منه على سببه
 كلامه رد على سرق لا
 والظلم غير مستور منه لان الظلم
 ملكه وله فيه القصة كقصة شاة
 فوالله

معنى

مع

كما يقول القائل اذا كان في حديث نجر الى كوزيد كما كان يقول ان عرا من عطاء الانام وكما الايام
يتوثر اصناف الانسان بانواع الاجساد ويؤثر في اهل الايمان الى ظل الانس ولا مان ولو سارع ونسبته
وجري على طريقته لكل احدى واعلى ذكر زيد فانه من غلاء اللبام وعدة الكرام دوامة التوم
وزمانه زمان الشمس والنجوم نفوذه وعلى ذكر زيد في اثنى عليه والعرض له تضرع بلده على سبيل
الاستطراء وهذا الترتيب سابع في عبارة البلغاء وحقا على في ذوقه له ساليب الكلام محرفه
تارة الى على كونه تشديد الكاء ورفع ذكره وياوله اخرى تاويلات هي من التحريف ادى توب
وهو استثناء من عام الاحوال هذه الاضافه كما في قولهم حب ربان زبد حيث لا زمان له فان
الفصل الى صافه الحب المختص بكونه للربان الى زبد وكذا الفصل الى صافه العام ومثله ان قيس
الرقبات فان الملقب بالرقبات ان قيس لا قيس ففي مثل هذا الكلام بد من كذا المضاف والمضاف
اليه ثم الاضافه وتحقيقه ان مطلق الحب مضاف الى الربان والحب المختص بالاصافه الى الربان مضاف
الى زبد لما كان لاستبصار المعنى لا يكون من غير الوجه لا عند استقامة المعنى من استقامة المعنى نقول
ضربت عليهم الذلة في عامة الاحوال اي جميعها الا في حال اعتصامهم ولما كان استقامة المعنى
الى تقدير المعنى حتى نرى ان اليوم كما انك لا اليوم كما اشار اليه بقوله اي لا غفرهم قط لاهله
الواحد
بذلك بافلاان بغلان اذا كان حقيقا بان يقتل به اي صاروا احقا بفضله فهو ارادة الانتقام
منهم وكذا وضربت عليهم المستكنة على تشبيه المستكنة بالفتنة استعارة بالحكايم اثنان لضرب
عليهم لها خيالا او تشبيه احاطتها بهم واسما لها عليهم بضرب الفتنة على ذي القبة استعارة
بمعنى واما اعتبار كونه كتابه كما في قوله ضربت على ابراهيم فوم فاسد ما ذكره ههنا في
قوله تعالى ذلك بما هم عصوا احد الوصوه الثلاثة المذكورة ثم الكفر وحله لسر
بسبب لا يريد ان يتفرد ليس بسبب بل مجتمعا وانما المراد انه ليس مفردا باللسبب
بل العصيان ايضا بسبب لانه من واد الاية من الفصل لما هو العهد في اصوله
والتيقن الصريح عما هو في نفسه من حاش الطاعات وعما به صلوته عن صلواته اهل الكتاب
عبركم بالنصب خو لئلا يكون اهل الايمان يكون حالا من احد وجوران يريد اي يكون
اللام للعهد وعلى الاول المحذور على الرضا واستحقاق الثواب قال المصنف
الاضافه بالاضافه لسابقه نقض ذلك اشارته الى الشكر معني توفيه الثواب
واللصنف فلن يعجز عن كبر نعمته وانه لا يفعل مثل فعلهم وفي على لفظ المبني
للمفعول لا من لم لتبره من اسناد الكفر الى كفو له كقوله تعالى وانا لا نذري الا ولنا في به
على لفظ الكبرياء والعظمة لم عدى الى مفعولين احدهما ضامن الخاطي الثاني مقام
الفاعل والاخر الضمير المضروب والاصل ان كفرة كوة اي جراه بمعنى ان يترك بوفيه ولولا الضمير
الحرف لكان الواجب ان كفر لكم نفسه مثل شكرت لله نعمته قال وفي هذا البصير زيادة
سره ان يشبه له معنى الكفران لشاره للمعنى البشارة فلان المعنى ان عالم
يتقواهم فلا يضيغها بل يشبههم عليها حسب ما يليق به وانما الدلالة على الاختصاص فلما فيه من
الاستعارة بان السبب هو المعنى لا تعدل عدله به سواء والا تاوي العزلة لدى لا يعلم من اين

واضح

بأن

سورة

موص

بن

اشرف

ارادهم

شده

بصير

التي

التي واما متى اذا جاء من حيث لا يدري والمجالات العذر والرجي والدلو والسفر والفاش فان من
كانت عنده هذه الادوات حل حيث يشاء ولا احتاج الى تجاور الناس ليشعير منهم
بعضها وفي الصحاح لا يعدل بلفظ المبني للمفعول وباء الفعلية وانا وبون اي وصف
النساء والرجح بالصرح وصفها ليلى بالضرر والبيت في مرثية صاحبها تومني الخ وقيل كان
نقى القبان توبة لم يخ نجر ولم يخ من اناح بالمكان وفي الاساس غارا النجم ونقو راى غرب
وبلا نجر وم معطوف على تعجب السريف قطع السام فاعني معنى اذا كان الصر
بي الريح البارده فعني ريح فيها صريح فيها ريح بارده فاعنيها وبالمثل الاجوبة انه من باب
النجر يدانم من الريح ريحا باردة مبالغة في بردها والافني يصفها صرا كما ان الله كاف الرسول اسوة
وفي الرحمن للصعفا كاف يحي شرجه في سورة النساء انشا الله تعالى هو من التشبيه
المركب ولا يلزم فيه ان يكون ما لي الاداه هو المثل كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كما انزلناه
ولقد بسط الكلام في ذلك في قوله تعالى او كصيب من السماء وصرخ بان تقدير مثل دوي صيب انما هو
لضرورة مرجع الضمير نعم اذا صرح بتشبيه المثل بالمثل لم ابدعي فما اذا صيف اليه المثل في الحا
لناسة على ما قدر في مثل الذين كبروا المثل الذي نعق فلندبر ولهذا قدر في هذه الاية ايضا
الا هلاكه والمهلك خير رجعه الى تشبيه المثل بالمثل لكن الاضافه في اهلاك ما ينفقون الى
المفعول واهلاك ريح الى الفاعل ولا بأس به وقد يتوهم انه على التقديرين لا خرف من تشبيه
المفرد بالمفرد وليس به الا كلفت وقد عرفت ان المثل عبارة عن النقصة وقرى بالشديد
فان قيل على كل حال من الغرائب سكاى وهو ان ما ظلمناهم كلام في الفاعل ولكن انفسهم يظلمون
في المفعول اما على قراءة المشهورة فلصرح بتقديم المفعول واما على قراءة التشديد فلانه في الكلام على
انفسهم حيث جعل في موقع المبتدأ مع انه المفعول في المعنى والذي من قبضه طامر المظان يكون
الكلام في الفاعل اي محي ظلمناهم ولكن هم ظلموا انفسهم كما نقول ما انا قلت هذا ولكن غيري قاله
قلنا تقدم المفعول في المشهور لرعايه الفاضل لا الاختصاص الفصل الى الفعل من حيث تعلقه
بالفاعل اي ما ظلمناهم ولكن ظلموا انفسهم واما قراءة التشديد فبناء الكلام على انفسهم من حيث
فاعله لا مفعولها بمنزلة ان يقول ولكنهم لا غيرهم ولكنهم نقل اياها ما كذا المفعول
انما يجوز في الشعر كقوله ان من كلام في بنت حسان الله واعصيه في الخطوب اي انه
ان لو كان من لام اسم ان لكان الله خيره فلم يصح جزمه وهذا ما قال النخاه ان حذف ضمير الشأن
منصوبا بضمير الاعم ان المحققه فانه لازم بشقوه باموره وحاجاته قال
الا صمعي بفتح السين وقالوا ابو عبيد الضم اصح لانها الامور اللاصقة بالعلماء منه له الواحد
شعر والشعور الفتح معنى الفت السغار توب على الحد والذات فوقها مجده الضم الطاقه والفتح
المشقة معنى لا الوك جهد المنكس جهدا لان من قصير حقل فقد منعك شيئا ان يها من الانكسار
وتحاملت على نفسي حكمت كيف وقع هذه الجملة يعني لا يا وكم قد بدت البغضاء قد بينا
الايات لظهور ان قوله وما تخفى صدورهم البر حال وان قوله ودعا ما عثم بيان وتأكيد لقوله لا يا وكم
فحكه حكه ولذا لم يذكر عند تفصيل الموانع وفل لانه لما وقع بين الصفتين يعني لانه صفة
واحسن منه اي مما ذكر وذلك لما في الاستناف من الفوائد وما في الصفات

نفسه

بنين

الى

وكرر

بن

الشي

مشقة

الواو

بنين

الى

وكرر

وكرر

ظلموا

ظلموا

ظلموا

ظلموا

من افواههم

من الدلالة على خلاف المقصود او بها منه لا اقل وهو بعيد الذي يكون البطانة على هذه الصفا
 وليس معنى قوله مستانفات كلها ان لكل على واحد بالاختراع بل ان كلامها على الله بالالا
 استقلال ترك تعاطفها بنسبها على الاستقلال كما في قوله تعالى ذلك بما عصى الاله
 او يعني انها مستانفات للتعامل على طريق الترتيب بان يكون الاخر علة للما قبل الي
 ان يكون الاولى علة للثاني يتم العليل بالجموع اي لا يجدوهم بطانة لانهم لا يكونون لانهم يودون
 شدة ضميرهم بديل له قد بدوا البغضاء وان كانوا يخفون الكثير لكن لا تحسنه الكسبة قد
 بينا اد لا يصح تقليد لبدوا البغضاء وان كانوا يخفون وبصالح تقليد للثاني فالبينة
 الايات الدالة على وجوب معاداة اعداء الله وان كان الاحسن ان يكون ابتداء كلام ولا بعد
 ان يكون مستانفات كلها اشارة الى ما سواه وقيل هو لا وهو صواب الاول
 والواو في المؤمنون للحال يعني بقدر التبتا وقد ترك ذلك عمدا ولم يجعله عطف على جملتهم
 مع ظهوره لان ذلك في معرض التحذير ولا لذلك الايمان بالكتاب كله فانه محض الصواب
 والحمل على انهم يؤمنون بالكتاب كله وهم لا يؤمنون بشيء منه لان ايمانهم كالايمان فان جامع
 المحبة شديد في فهمه بالحال في قول العطف ووصف الغناط والنادم لا
 نه تعالى ان ذلك عند الغيظ والندم والمالم يكن في الغناط سيما في الانها لم بذلك الظهور
 استشهد له بالبيت والايمان اصله الا يا هم محذوف لما والمراد بزيادة الغيظ
 بشيرا الى ان هذا من كناية الكتابة عبرة وعاء موثمة بالغيظ عن ملوومه الذي هو دعاء ازيد
 غيظهم الى جلاله لا وبه عن ملوومه الذي هو قوله الاسلام وعزاه له وذلك لان مجرد
 الموت بالغيظ اورد ما دة ليس مما يحسن ان يطلب ويدعى معناه احرم هذا معنى
 الثاني للامر والدعاء المذكور كانه قال قل من يعلم بما في ضمائرهم من الغيظ والحقد لموتوا به
 وحوز ان لا يكون منه قول من رسول الله صلعم ليحكما بان لم يوسم كصفه
 القول في المعنى طيب نفسا وكن مستبشرين بان الله يعجز الاسلام ويترك الكفر حيث يزداد غيظ
 الكفار الى جلاله لا على سبق من طرق الجانية وكون هذه المعاني من لوازم هلاكهم غيظا لكن
 لا بد للفظ قل من معنى مجازي او كناية في محله على الاستعارة بسببها طيب نفسه واستبشاره
 بذلك تحذيره نفسه واعلامها بذلك المس من تعار عن الاصابة عن المصنفا عما جمع
 المن والاصابة لاقتان الكلام لانه اوضح واحسن وقد جمع الله في كلامه الفصح والالا
 فصيح هذا ولكن لا يخفى ان المستبشرين عن ادنى مراب الاصابة وبدل على ان ادنى اصابة حيز
 يسوهم واما التد والسبب فاما يسوهم الاصابة منه والوصول اليها بحيث تعذبه
 كنتم في كف الله كما يسير الى ان اجزاء بالحقيقة هو ملووم لا يضركم لا تاتع ضمه الضاد
 هذا ما قالوا في المحرم والامر من المضاعف المضموم العين يجوز الفتح للحقه والكد لاصل تحريك
 الساكن والضم للاتع ولا حاجة الى اقل انه قرفوع بتقدير العاء وقد قال الحكماء فيه شيء
 وهو ان دكر الحكماء معناه الكرم كما اردت فضلا في نفسك ازيد الاحسود احتراما وكان هذا تقديلا
 له بالابدية وما في الالبته انك يركه الصبر والقوى لكونها مما كان له الا لا يكون في كفايته وعجابه
 من ان يترك كيد الهدو اقاموا بشد محسن لاداء ولا طعام بقرامذ نحه اي العقيق

من افواههم

على ذكره في بعض المواضع

خيالا

ذكره

ظاهره

من افواههم

من افواههم

نقلتم

من المرذبات لسيف طرفه الذي يصر به فان رايتم جوابه محذوف اي قلم فافعلوا
 واكرمهم الله صفة للرجال تحففت حال الاخاء عنهم لا حال قولهم ذلك الحال فلم يزالوا متلبسين
 بالامه الدرع مهمون نشر ذال على المحصول بالدم اي شاربنا او الفعل منزله المصدر يقوم بهم
 اي يد لهم القدر اي سهام الميسر وفرت من ذلك كون الباء للتجريد علة الوادي حانه انما هو اعانه
 فرقوا النيل منهم كالماء المنضوح فابى عناء احرا محوى صار في مثل وام بفعل كذا
 وقعدت كانه حربة ومنه فيقعد مذموما او على فيه معنى سمع عليم اي جمع بين
 سماع الاقوال والعلم بالضمما يراد له معنى لتفيد كونه سمعا علما بذلك الوقت فلذا لم يجعل الصفة
 المشبهة عاملة لان جهه انها لا يصلح للعمل في الطرف الا يري الى قولك سمع لا قالوا عليم بينا انكم
 وبالجمله فحق قاطعون بان التسميع العليم ههنا صفة مشبهة لا صيغة مبالغة كحيث تعقبتم فيها
 معنى الحدوث والا فلا كلام في جواز على صيغة المبالغة في المفعول به ايضا مثل ان سمع دعا
 عليم حال من اداه فعره همد الله تعالى على الرشداي ارشدكم وخلق فيهم عزيمة
 الثبات وحقيقته اوجده الله فيهم الرشاد بعزم منه وكلام ابن عباس يستعان بهتهم
 كان غرهم وقصد المخرج عن الحرب اتباعا لعدائه وذهب المصنف الى ان الطاهر انه انما كان
 حظهم وحديث النفس لما ان هذا التوكل حال اصحاب النبي صلعم ووافق حال قوله تعالى والله وليهما
 ثم اشار الى ذلك ليس سطحي لجواز ان يكون والله وليهما في موقع الحال على معنى انه عزما على القتل
 والرجوع مع المانع القوي من ذلك وهو ان الله تعالى اصرها وحوز ان يراد والله وليها حيث رجعا
 على الهمة والفرقة وتبيننا منه من الله تعالى طلبا الرضا ورضي من رسول الله صلعم اقول لها
 اي للنفس اد احسارت ان تفتت وجاهشت اضطربت وقلة انت هي والى بلائي واخذ
 في الجحيم التي النزع واجشاش في المكره ونفسى صرني هامة البطل الشيخ الى الحاد في الامر
 ما روى وجه السؤال ان الابهة بنفى عليهم ما صدر عنهم من القتل وهم الرجوع فلما معنى
 الاستعاج بذلك وان ظاهر كلامهم ما معنى شرعيا انهم همهم كان قصدا وعزيمة لا خيرة وحديث نفس
 غير لما خود بها صفة الهمة ولا انها على الوصف وكانت سببا خيرا والادالة
 جمع قلة بالسكر هو الاصل لا لوجه التعريف ولا لانه انواع اربعة وهذا واحد منها لما استقل الدهن
 الى انه اذا كان هذا جمع قلة فاجمع كثرته قال والدان جمع الكثرة بالتعريف ثم قالت وجاب جمع الله
 للعهد وكان عدوهم من تمام بيان ذلكهم وقلةهم اذ لو كان العدو اقل منهم واذل
 كان لهم حال كره وعرة لا قلة واذله زما الفلى قدرها اشك السلاح الشوكة شدة
 الباس ولعلكم سمع الله بغيته كناه او مجاز عن نيل نعمة اخرى يوحى الشكر كالايسين
 من لضرحت الدواني في كفاية الامداد بقول لصاحبك لا اقم غدا فان بالغ وارتد لما كيد ولت
 لن اقيم غدا ثم قال وان تصروا الصواب بدون الواو حرج من فوزه من
 لا ابتداء اي مبتدأ بان حاله التي لا يطوفها ولا اقامه على شيء لاكت حاسدا او اربى
 عدوا كانها وادخلوا رجل اي في الكرامة والالناع وادى نوح الهمة وكسرا الراي اضرب
 على البرية واللام متعلق بما قبله رويك بها الملك الحسل بان وعلة هو ما يتبل وجودك
 بالمقام ولو قليلا فها فيما تجود به فليس اي امهل سيرك واخره وعددك من عطايك

معنى الاستبشار

من افواههم

وحد جودك بالاقامة وان قلب فانها كثيرة واللهم في لقطع طرفا متعلقه بقوله ولقد
 نصركم الله بيد علي بقدر ان يحل اد يقول ظرفا المضرك لا بد لانا من اد غدت لان دال يوم احد
 فيكون اجيبا فيلزم الفصل به واما متعلقها بقوله وما النصر الا من عند الله فيصح على التقديرين
 لكن العامل هو المنقوض بالاول والنصر الواقع مستند فيه تردد والظاهر من كلامه هو الاول
 او تنوب عطف على لقطع اوليكت روح شبهه المضرك على تقدير تعاقب اللام بعوله
 وما النصر الا من عند الله ظاهر واما على تقدير متعلقها بقوله لقد نصركم الله بيد فلان المضرك
 الواقع بيد كان من طهر الابات وانتم البينات فصالح سببا للتوبة على تقدير الاسلام ولتغذيهم
 على تقدير النقا على الكفر بخودهم بالابات وان اردت التعذيب في الدنيا بالاسرف والامر ظاهر
 فان قيل هو يصلح سببا لتوبتهم والكلام في التوبة عليهم قلنا يصلح سببا لاسلامهم الذي هو
 سبب التوبة عليهم فيكون سببا لهم بالواسطة اعراض من المعطوف المتعلق بالامر والمعطوف
 عليه المتعلق بالعاجل وصل ان يتوب بنوب لما كان في وجه سببيه النصر للتوبة
 والتعذيب كجرحاء وفي العطف مع وجود الفصل بالاعراض المتعلق بالجموع نوع تردد وذهب
 بعضهم اى ان يتوب ليس منصوبا بالمعطوف بل بضمها وان على انه من فعل عطف
 المصارع المنصوب على الاسم المحرور اعني الامن والمرفوع اعني شيء وعلى التقديرين هو من عطف المحاصر
 على العام لكن في مثل هذا العطف نظره ونظر وذهب بعضهم الى ان او يعنى الى ان وهذا ايضا من النص
 باضماء وان على ما بين في المحو وقد يقال في الفرق من المعطوف على الامر والعطف على شيء وان الاول
 سبب انواع التوبة من القول والرد وتوابع التعذيب من الجلاء والمنع من النجا والبابي سبب
 التوبة والتعذيب معنى ان لا تقدر على ان يجرم على التوبة او يمنع عنها ولا ان يعذبهم او يعفو عنهم
 وكما يريد بالتوبة ما هو سبب التوبة عليهم اعني الاسلام والا فالمدكور في الآية هو ان يتوب الله
 عليهم لا يعفو عنهم وقبل يحتمل ان يكون هذا وجه اخر في معنى ليس لكن خيرا اعني شيء وهو انه
 نوع معانية على ان كان ملاح القوم ولم يكن ذلك فيما سبق وكذا الفعل الآخر فانه ليس على ان يدعو عليهم وقيل
 القيلال بما هيها المحرر بيان سبب النزول واتباع مصدر مضاف الى الفاعل
 من قوله الاول او يتوب عليهم والثاني قوله او يعذبهم فانهم ظالمون ونفسير من خير المستند
 يعني ان ذكروا يعذبهم مقيدا بالظلم اى بترك التوبة بعد او يتوب عليهم اى يتوبوا فينبو الله
 عليهم ويقبل توبتهم دليل على ان الملامد لمن يساء في جانب المعظم هم المتوب عليهم وفي جانب
 التعذيب هم الظالمون على ما روي عن الحسن وعطاء وهذا تفسير لما هو له قول كلام الله تعالى
 حيث نفي ان يكون للنبي عن شيء من امرهم ثم قال والله ما في السموات وما في الارض اى الامر
 كله لله والى الله تاج مشينه يعجز عن سياة تايها كان او غتر تايه ويعذب من يساء كان ظالم
 او غير ظالم حكم وعصالح لا يحط بها كما هو وجه اولانه الغنى المطبق الذي لا يبال عما يفعل
 الا ان خاله جاله الكرم فلذا قال والله عفور رحيم وعقبا التعذيب بقوله فانهم ظالمون
 ومن العجايب انه جعل كل ما وافق قوله من الروايات صحى غنرله النص القاطع وان لم نعرف
 لاسانه وجه صحى وما حاله افتراء وان كان من صحاح الاحاديث والا ما رنفل الثقات
 وان يجعل محرد عقيب قوله او يعذبهم بقوله فانهم ظالمون دليلا على ان الظلم هو السبب الموجب

وابهر

نوع

علم

معتبر

واللام في لقطع طرفا متعلقه بقوله ولقد نصركم الله بيد علي بقدر ان يحل اد يقول ظرفا المضرك لا بد لانا من اد غدت لان دال يوم احد فيكون اجيبا فيلزم الفصل به واما متعلقها بقوله وما النصر الا من عند الله فيصح على التقديرين لكن العامل هو المنقوض بالاول والنصر الواقع مستند فيه تردد والظاهر من كلامه هو الاول او تنوب عطف على لقطع اوليكت روح شبهه المضرك على تقدير تعاقب اللام بعوله وما النصر الا من عند الله ظاهر واما على تقدير متعلقها بقوله لقد نصركم الله بيد فلان المضرك الواقع بيد كان من طهر الابات وانتم البينات فصالح سببا للتوبة على تقدير الاسلام ولتغذيهم على تقدير النقا على الكفر بخودهم بالابات وان اردت التعذيب في الدنيا بالاسرف والامر ظاهر فان قيل هو يصلح سببا لتوبتهم والكلام في التوبة عليهم قلنا يصلح سببا لاسلامهم الذي هو سبب التوبة عليهم فيكون سببا لهم بالواسطة اعراض من المعطوف المتعلق بالامر والمعطوف عليه المتعلق بالعاجل وصل ان يتوب بنوب لما كان في وجه سببيه النصر للتوبة والتعذيب كجرحاء وفي العطف مع وجود الفصل بالاعراض المتعلق بالجموع نوع تردد وذهب بعضهم اى ان يتوب ليس منصوبا بالمعطوف بل بضمها وان على انه من فعل عطف المصارع المنصوب على الاسم المحرور اعني الامن والمرفوع اعني شيء وعلى التقديرين هو من عطف المحاصر على العام لكن في مثل هذا العطف نظره ونظر وذهب بعضهم الى ان او يعنى الى ان او يعنى الى ان وهذا ايضا من النص باضماء وان على ما بين في المحو وقد يقال في الفرق من المعطوف على الامر والعطف على شيء وان الاول سبب انواع التوبة من القول والرد وتوابع التعذيب من الجلاء والمنع من النجا والبابي سبب التوبة والتعذيب معنى ان لا تقدر على ان يجرم على التوبة او يمنع عنها ولا ان يعذبهم او يعفو عنهم وكما يريد بالتوبة ما هو سبب التوبة عليهم اعني الاسلام والا فالمدكور في الآية هو ان يتوب الله عليهم لا يعفو عنهم وقبل يحتمل ان يكون هذا وجه اخر في معنى ليس لكن خيرا اعني شيء وهو انه نوع معانية على ان كان ملاح القوم ولم يكن ذلك فيما سبق وكذا الفعل الآخر فانه ليس على ان يدعو عليهم وقيل القيلال بما هيها المحرر بيان سبب النزول واتباع مصدر مضاف الى الفاعل من قوله الاول او يتوب عليهم والثاني قوله او يعذبهم فانهم ظالمون ونفسير من خير المستند يعني ان ذكروا يعذبهم مقيدا بالظلم اى بترك التوبة بعد او يتوب عليهم اى يتوبوا فينبو الله عليهم ويقبل توبتهم دليل على ان الملامد لمن يساء في جانب المعظم هم المتوب عليهم وفي جانب التعذيب هم الظالمون على ما روي عن الحسن وعطاء وهذا تفسير لما هو له قول كلام الله تعالى حيث نفي ان يكون للنبي عن شيء من امرهم ثم قال والله ما في السموات وما في الارض اى الامر كله لله والى الله تاج مشينه يعجز عن سياة تايها كان او غتر تايه ويعذب من يساء كان ظالم او غير ظالم حكم وعصالح لا يحط بها كما هو وجه اولانه الغنى المطبق الذي لا يبال عما يفعل الا ان خاله جاله الكرم فلذا قال والله عفور رحيم وعقبا التعذيب بقوله فانهم ظالمون ومن العجايب انه جعل كل ما وافق قوله من الروايات صحى غنرله النص القاطع وان لم نعرف لاسانه وجه صحى وما حاله افتراء وان كان من صحاح الاحاديث والا ما رنفل الثقات وان يجعل محرد عقيب قوله او يعذبهم بقوله فانهم ظالمون دليلا على ان الظلم هو السبب الموجب

حيث لا تعذب بدونه ولا مغفرة مع وجوده مع انه لا يقيد الا مجرد الاستحقاق
 العادى بمعنى انه لو اضيف اليه في محال حتى العقل كان ملائما ولا يجعل قوله وفيه
 ما في السموات وما في الارض وتعليق المغفرة والتعذيب بالمسبة
 ثم يذيله بقوله والله عفور رحيم دليلا على انه يفعل ما يشاء من غير وجوب
 علقته ولا استيحاب من العبد كل ذلك لما على قلبه من رين النقشب و
 الميل الى الحق والافقوا جل في معرفة خواص التراكيب من ان يخفى عليه
 امثال هذا وما نحن فيد عوله ورجوان لغفوا الله عنه مع توضح
 بما كانوا عليه اسارة الى ان هذا الحان اعني اصعافا مضاعفة ليست لتقيد
 النهي بها حيث يتبع الحزمه عند اسفائها عند من يقول بالمعقوف بل
 لزيادة التوبيخ والتنبية على انهم كانوا على هذه الطريقة المذمومة التي رتبنا
 سبقها آكله الربوا ايضا وقد مد ذلك الايقاد بما اتبعه الضمير
 عايد الى ذلك والعائد الى الموصول محذوف اى اتبعه اياه
 وان قال الناس ما قالوا من ان لعل وعيسى في كلام العزيز الكريم للاخبار
 على ما ذكره هو ايضا الانسان والمراد وصفها بالسعة يعني ليس
 القصد الى تجويد عرص الحسم بذلك لجميع كونها في السماء بل هو كناية عن غاية
 السعة والبسط بما هو غاية في ذلك في علم السامعين بظانها
 من استبرق اى ديباج حين فيها طنك بالطهار اجتن البعير من الجرة وهي ما
 لحزجه البعير الى قمته للاجتناء الامن عصم الله استنارة منقطع
 وهو ظاهرا ومتصلا لما في العلة من معنى العدم كان قبل ان هو لا في امتي
 لا لوجود الامن عصم الله فانه يوجد في امتي قسنا وكل محسن
 صريح في ان استغراق الجمع للأحاد دون الجمع ناد من على القليل
 فيما مضى عازمين على التزك في المستقبل وصف لذاته بسعة الرحمة
 حيث ذكر اسم الله المعيد للماخرة في الوصف الذي سبق له الكلام مع استغراق
 الذنوب باللام والافصاح عن تقرير لونه غفارا لذنوب بما اورد من الاستفهام
 وتقرب المغفرة حيث اورد هذا الكلام عقب الاستغفار معترضا بينه
 وبين ما عطف عليه وبان التائب من الذنب كمن لا ذنب له حيث اورد الجمع
 المعروف باللام دلالة على انه يغفر كل ذنب حيث لا يبقى منها شيء وبانه لا مفرغ
 سواء حيث حصرت المغفرة عليه وبان عدله توجب المغفرة للتائب حيث اورد
 عقب ذكر الاستغفار ما يبين عن كونه المعروف بمغفرة الذنوب
 وفيه تطيب اسارة الى معان اخر مدحجة في قوله تعالى ومن يغفر الذنوب
 الا الله راجعة الى العباد ووجه الاسعار بها ظاهرو مبناه على سعة الرحمة
 وقرب المغفرة من الاستغفار والتوبة والمعنى اسارة الى محصيل
 نفي الجملة المعترضة التي هي من يغفر الذنوب الا الله ومنهم من يوههم انه منحة

قوله وفيه تطيب مندرج تحت ما عده من الامور وليس بذلك
 على قبح فعلهم غير مستغفرين هذا المجموع تفسير لقوله لم يصروا لان عدم الاصرار
 هو ان لا يقيم على القبح من غير استغفار بل يرجع عنه بالقوة ومنهم من يوجب ان
 عدم الاستغفار قيد في عدم الاصرار والمعنى انهم لم يكونوا مصرين غير مستغفرين
 ونبي عليه كلاً ما لا طائل الحجة وهم يعلمون حال من فعل الاصرار
 الحال بعد الفعل المنفي وكذا جميع القيود وقد يكون راجعاً الى النفي قيداً له دون
 المنفي مثل ما حيتك لا تستغاني بامورك او مستغلا بها معنى ركت المحي لذك وقد
 يكون راجعاً الى ما دخله النفي لعدم الفائدة لان ترك الاصرار موجب للاجزاء
 والجزاء سواء كان مع العلم بالقيح او الجهل بل مع الجهل اولى وان كان قيداً للفعل
 المنفي فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يكون النفي راجعاً الى القيد فقط
 وبثب اصل الفعل مثل ما حيت ركباً بمعنى حيث عبيداك وقد ذكر في قوله
 تعالى لم يجزوا عليها صماً وعيباً بانها نفي الصم والعنى فانبات للحرور وان النفي
 اذا ورد على ذات فتيده بالحال يكون انباءاً للذات ونفي الحال وهذا ايضا
 ليس لما اذا ليس المعنى على نبات الاصرار ونفي العلم وانيهما ان يقصد نفي
 الفعل والقيد معا بمعنى اسقاء كل من الامر من ما حيتك ركباً بمعنى لا يحى ولا
 ركوب وهذا ايضا ليس بما سببه اذ ليس المعنى على نفي العلم او بمعنى اسقاء الفعل
 من غير اعتبار نفي القيد او انباءة وهذا هو المناسب في الآية ان لم يصرف العالمين
 بمعنى ان عدم الاصرار متمم للنبه وهذا ينبغي ان يحل قوله وحروف النفي نصب
 عليها معاً والحاصل ان القيد في الكلام المنفي قد يكون لعقيد النفي وقد لا يكون
 لنفي القيد بمعنى اسقاء كل من الفعل والقيد فقط او الفعل فقط لانه
 قد يقدر بعينى انما اعتبر في الجواب جناء المعقده عدم الاصرار المعقده بالعلم
 دون مطلق الاصرار لان الاصرار مع الجهل قد يقدر صاحبه ويغيره
 ان الذين آمنوا على ثلاث طبقات يعني الذين صدقوا بالله ورسوله والا فالمصرون
 عنده ليسوا بمؤمنين الايمان الصحيح والا كقرب وان الجنة للمؤمنين والتائين اما
 على تقدير عطف والذين على المؤمنين فظاهر واما على تقدير كونه مبتدأ فلاخبار
 عنه بقوله جناء وهم معقده من ربهم وجنة فهو من جهة المعنى بمنزلة العطف فلا
 يلزم كون الجنة اعدت للمؤمنين خاصة دون المصرين لعقيد المذنبين
 لعدم الاصرار مع ما في الآلام من معنى الاختصاص ومنابع عقله واطاع ربه علم ان ليس
 في هذه الايات سوى ان الجنة اعدت للمؤمنين والقائمين او للمؤمنين خاصة والتائين
 اجرهم مضمنة وجنة اما مع سكوت عن حكم المصرين او دلالة ظنية على انهم
 ليسوا كذلك ولا نزاع في ان الجنة ليست معدة لهم ولا اجرهم لكن من اين البيان
 القاطع انهم لا يدخلون الجنة البتة وانه الجحيم في حقهم النقيض والاحسان وهيل
 القطع بذلك الامكان للعقل ومعاونة الرب على ان الكلام وارد لترتيب اكله

طوبى له
 ان ربه ان لا يفرح
 ان ربه ان لا يفرح
 ان ربه ان لا يفرح

اولا وترغيبهم في الافلاح عنه ثانياً فالقيده بعدم الاصرار للام الغرض فيشغى
 شرط مفهوم المخالفة وهو ان لا يظهر فائدة اخرى جزا واجب
 واجر مستحق على العمل نعم بمعنى ترتيبه على الفعل بحيث لو اضيف اليه لم يستبعد
 في محاذي العقول والعادات لا بمعنى الوجوب على الله تعالى كما يقول المبطلون
 وفيما اورد من الآثار دلالة بيته على ان دخول الجنة محض الجود والكرم لا الوجوب
 ان السفينة من ايات لاني العنايه لا من الموت اني لخطوني
 انفس وان ترست بالحجاب والحرس واعلم بان
 سهام الموت نافذة لكل مدرع متنا ومرس ما بال ذنوبك
 رضى اى بدسته ونوب ذنوبك معقول من الدنس ترجوا النجاة
 ولم تكل ما اكها ان السفينة لا تجربى على اليسر يعنى حرم
 اتى حث الناس والمخاطبين وفر الهدى زيادة الثبوت لان المتقدين
 مهتدون ولا تهفوا ولا تحزنوا تليه سير الى انه متعلق بما سبق
 من قصة احد من جهة المعنى واما حبس العطف فالظاهر انه عطف على سيره في
 الارض فانظروا وتوسيط حديث الربوا وما بعده قبل استطراد وقيل اسارة الى
 ان هذا نوع اخر من عداوة الدين ومحاربة المسلمين ومن في نفوسهم من قلوبهم السقيض
 بالنسبة الى كل قلب كما في قولهم هم من عطفه وحرك من لبياطه ان
 كنتم مؤمنين متعلق بالهن من جهة المعنى واما من جهة العطف فجزاؤه ما يدل عليه
 النهي ثم انه قيد بطلب الترك او للترك نفسه لا للفعل وفيه نوع تهيج وبسته
 على ان ما يفهم من قوة القلب ما في الزهن فكيف قيل سوال على تقدير كون
 ذلك يوم احد وعلى القدرين فقد اشار الى ان الشرط والجزاء ههنا في المعنى
 المضى دون الاستقبال وذلك اما بتقدير كانا نوا ففعلنا لو اوما على القول
 بان قد يحى لمجرد التعليل من غير نقل الماضي الى المستقبل ولا بد من حمل متكم
 على حكاية الحال بقصد الاستحسان هي الايام لجعل الصبر اسارة الى
 حاصر في الذهني وتبلى كل جديد في موضع الحال لما في الصبر من معنى الاسارة
 لقوله هي الجوعاء ضاربة لباها ولوجعل الصبر القصة او مبهما يفقه الايام لم يكن
 والحن فيه فهو ما علينا اى قوتهم يوماً علينا والاحسن ان يقدر
 فهو ما يكون الامر علينا بالاضرار ويوما لنا اى بالنفع لمكون يوماً طرفاً ملائماً
 لقوله ويوما لنا من شئ فلان اصببت تحزن ساء احزنه ويوما ليسر موت
 حمله مبروراً وقوله فلا واتى الناس لا يعلمون فلا الخبر ولا
 السر سر وانشد بن مالك فووب قسيب وثوب اجر ويوما لنا ويوم سر
 على ان ثوب ويوم رفع فووب قسيب وثوب اجر ويوم سر على ان
 ثوب ويوم رفع بالا سداً بتقدير الوصف اى ثوب تى وثوب اجر ويوم لقا
 هم اجز والعائد من الخبر محذوف وقال البنت لا امرئ مر القيس ابن

حب
 نفسه

التيب الجدد
 لنا

هو رجل من قريش كان يعبد الشجرى العبود وكان ذلك منكراً عندهم قسره رسول الله
لمخالفة دينهم وكان هذا الرجل يخالف قريشاً في عبادة الأوثان الحرب بحال
قبل جمع بجل وقيل مصدر ساحل واخره في ان تصنع مثل صنعة في جبرتي ويسقى
فقد حينا تنكم قوله يرد المياه بصفت شعرة بالشهرة والمعنى يصل
الى القبايل النازلين بالمياه والمارين عليها ومداولا على لفظ اسم المفعول وقوله
فلا تهدين مع الرياح قصيدة منى مجودة الى القعقاع معناه وليست
السايتون بيان لحاصل المعنى لا اسان الى ان العلم محاز عن التبرير بطلان
اسم التبرير على المسبب على ما ذكره في سورة البقرة ليكون منافياً لكونه من باب
الميل للنسب على تشبيه الحال بالحال فغاية الامر ان يقال فعلنا ذلك فعل من زيد
ان يثبت الثابت عند من غير الثابت لكن يرد عليه ان هذا زيادة جواز لا حاجة
اليه اذ يكفي ان يقال فعل من يريد ان يحصل له حقيقة العلم وانما لم يحصل الكلام
على حقيقة دلالة على ان العلم يحصل بعد الفعل وعلم الله اننى لا يتصف بالحدوث
ولو سلم فالعلم بالمؤمن والكافر حاصل قبل ذلك الفعل واجاب بعضهم بان
المراد علم لا يحصل الا بالفعل وهو ان يعلمهم مروجاً منهم البسات ولا يلزم منه
التعريف في علم الله تعالى وكون ذاته محلاً للحوادث لان الحدوث انما هو في تعلق
العلم كما ورد في كثير من المواضع وهذا المعنى زيادة لتحقيق في كتب الحكمة والكلام
معناه وفعلنا ذلك كناية عن قوله وتلك الايام نداولها على هذا
الوجه المعلق المذكور وانما المحذوف هو افعلة عكس الوجه الاول وانما
حذف الايدان يعنى من قول الامر والا بعد ذكر المعطوفات يعلم ذلك وان لم
يحذف المعطوف عليه لتلهم تعليل الايدان ومعنى التبرير فيها
الاتكان بما كان ينبغي ان يكون ذلك وحقيقة النهى عن الحسبان لان العلم
متعلق لما كان علم الله تعالى بالشيء من لوان لمحققة جعل عدم العلم كناية
عن عدم ذلك الشيء فصار معنى لم يعلم الله جهادهم لم يجاهدوا في الكلام
اسان الى ان الذم الذى هو معنى الكناية يعبروا ولا فى العلم ووجوه المتعلق بهم
في نفيه وفي نفيه وهذا يدفع ما يقال انه شرط في الكناية امكان المعنى الحقيقي
وههنا نفى العلم عن الله تعالى محال اراد النون الخفيف تشبهاً للنفي
بالنهي وحذفها من غير ملاقاته ساكن بعدها كما في قوله اضرب عنك الهجوم
طارقها وقيل هو حركتك لا لقاء الساكنين بالفتح ايشار الاخذ واتباعه
للام واتقاء لفخيم اسم الله تعالى ولم يرتكب هذا الوجه البعيد في وعلم الصابر
لامكان الوجه الصحيح السابع وهو اضمار ان على معنى لم يكن العلم بالمجاهدين
والعلم بالصابرين اتم احسنتم ان تدخلوا الجنة مع الجمع بين عدم متعلق العلمين
اعنى الجهاد والصبر والا صوب مع عدم الجمع بين الامرين لان مرجع واو الصبر
الى عطف مصدر بعد على مصدر الفعل السابق فكما ان معنى لا تأكل السمك

قر
الانى

ونشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن اتم الجمع
بينها فكذلك ههنا المعنى الواقع حالاً هو مضمون فواك لم يكن منه العلم بالجهاد
العلم بالصبر اتم لم يتحقق الامر ان جميعاً على ان الواو الحال يتقدير
المبتداء اتم احسنتم ان تدخلوا الجنة ولم يسبق منكم مجاهدة متعده بالصبر والظا
ان المراد الصبر عليها فلما يعلم حال من دخلوا ويعلم الصابرين من يعلم الله الذ
جاهدوا على التداخل معاشين مشاهدين اتم على عقله واشتغال
بأمر سواه وهذا ما قال الزجاج المعنى فقد رايتوه وانتم بصراء كما يقول قد
رايت كذا وليس في عينك علة اتم قد رايت حقيقة فعينه توكيد
لا يذهب وهله وهمه وقصده تعيناً وتوجهاً مؤبداً بالهمزة موضع بالشام بها
استشهد جعفر بن ابي طالب رضى الله تعالى عنهما الى اهل بيته سألين الفزع السعة صرة
فربح وفزعاً واسعة رجل حران دو حرقه اجهرت على الجرح اسرعت فقله
من غان بيان للكاف مثل اقدبك من رجل وقد يتك من ربع ومعنى
قوله حتى يقولوا طلب ان سبق له ذكر حسن وتقدتي به عينى لارحمى
عبد الله بن قيس قد سبقاته عينة ابن ابي وقاص فذكر الروايتين ثم شد اتم حمل
عليهم بسبقه لتخطي دمه لضرب وما جعل الا رسول صرح
صاحب المغناح قصراً قد اخرجوا الكلام لا على مقتضى خبر بل استعظامهم
هلاكة منزلة استبعادهم اياه وانكارهم حتى كانتهم اعتقدوا فيه وصغير الرسالة
والشبهة والمغنى الهلاك فقصر على الرسالة نفياً للشبهة عن الهلاك وفيه بعد من جهة
عدم اعتبار الوصف اعنى قد خلت من قبله الرسل حتى كان لم يجعله وصفاً بل
ابتداء كلام لبيان انه ليس مثبثاً عن الهلاك كسائر الرسل اذ على اعتبار الوصف
لا يكون الفصل الا قبل لانهم لما انقلبوا على اعقابهم فكانهم اعتقدوا انه رسول لا كسائر
الرسل في انه لخلوا كما خلوا وحج التمسك بدنه بعد كالحج التمسك بدنيهم
بعدهم فرد عليهم بانه ليس الا رسولا كسائر الرسل سيجلوا كما خلوا وحج التمسك
بدنه كالحج بدنيهم وهذا صريح كلام المصنف ومن زعم انه يلزم من حمله على قصر
القلب ان يكون المخاطبون مدكرين للرسالة فقد اخطأ خطأ مبيناً وذهل عن الوصف
ثم لا خفاء في ان الفاء في افان مات يفيد تعليل الجملة الشرطية اعنى مضمون
الجزاء ومع التمسك بالشرط وبالجملة قبلها وهى وما عهد الا رسول قد خلت
من قبله الرسل تعليقاً على وجه تشبهاً عن الجملة السابقة وتبرئها عليها وتوسط
الهمزة لانكار ذلك اتم لا ينبغي ان يجعلوا خلوا الرسل قبله سبباً لا تعليلهم على اعتقادهم
بعد هلاكه بل سبباً لتمسكهم بدنه كما هو حكم سائر الاشياء ففي اقلابهم على اعتقادهم
تعليلين يوجب القضية المحققة التى هي كونه رسولا لخلوا كما خلت الرسل
لم ذكر العقل سوجه ايضا لم ذكر الموت بكلمة ان وقد علم انه يكون والجواب
ان كلمة ان في كلام الله تعالى لا يكون على ظاهرها قط لعله بالوقع او بالوقع بل

الظاهر
نفسه
بانه
قصر
اعتبار

لا اعتبار معتقد السامع او امر آخر ياسب المقام اما علوه يعني على تقدير نزول والله يعصمك من الناس قبل وقعة احد ^{لنخص بالعلماء استعمال} العزيمه ليخص به العلماء وكلا الخواص ضعيف بل الجواب ان ليس كل اية يسمعها كل احد ولا كل سامع يستحضرها في كل مقام سيما مثل ذلك المقام الهائل الا ما كان من قول المنا فقين ظاهر متصل لان المنا فقين يسلمون في الظاهر وما قالوه ارتداد عن الاسلام الظاهرى واما حقيقة فلا اسلام فلا ارتداد فلا استثناء منقطع ثم قال ^{ولجوز ان يراد بالانقلاب} الارتداد ويكون انبائه لهم على وجه التعليق والاستعظام لما صدر عنهم من القدر والهناء وخذلان رسول الله واهماله والتجلبت بينه وبين الهلاك وهذا معنى عطفها على الانكشاف ^{قاصر الالف مستفاد من تقدير الفعل بالمفعول} ورجوع العبد الى المعنى فيكون المعنى انه صدر عنه ضرر لكن لا بالشيء الله تعالى ومعلوم انه ليس غير نفسه المعنى ان موت النفس محال ان يكون الالبسية الله فان قيل هم ليجوزون وقوع الفعل بدون مسببة بل على خلاف مسببة فلم لا يجوز الموت بدونها قلنا ليس المراد الاستحالة العقلية بل بمعنى انه ثبت بالادلة ان الموت لا يكون بدون مسببة فان قيل اتي حاجة الى اعتبار التمثيل وشبه الموت بالفعل لا ينبغي ان يتقدم عليه التلاذذ بالله ولم لا يفي جعل الاذن مجازا عن المسببة نظرا الى كونها من لوازمه قلنا لا لا يفي في تصحيح قولنا ما كان له ان يموت لان هذا انما يصح في الفعل الذي يتقدم احضارا وبهذا يظهر ان ما يوهبه القوم من ان المراد انه اعتبار التمثيل فاستغنى الاذن للمسببة ليس على ما ينبغي ^{ولان ملك الموت عطف على مضمون الكلام} السابق كالاخفى وانما الحفاء في تحقيق هذا الوجه ^{هذه مفعول له او حال} والعامل المصدرا عنى سلام قومه ائمه تركهم وتخليتهم اياه ومن الحفظ بيان ما صنع والكلمة بالكسر الحفظ الجواز اليهم مستفاد من ترك ذكره وليس معنى الا بهام العموم بل ان لا يكاد يدخل تحت البيان ^{والفتاة بالتشديد فتصير} كون الفاعل زبوا لان الكثرة نيا سبب جمعية الفاعل وكذا رواية سعيد بصريح وقيل كاي من مخرج ايضا بعد التقدير والكثرة لانه مركب من اتي والكاف لا على قصد التثنية والقول بان الفاعل ضمير النبي مبني على انه بيان كاي والا فالضمير لكان لانه الواقع مبتدأ واجيب بان هذا اعتبار للمعنى فلا الحسن بعد اعتبار اللفظ وقد اعتبر حيث اقرض ضمير معه ورد بانه ليس من اعتبار المعنى في شئ فانه قد صرح في الكثرة غاية انه ليس بصنعة جمع ليوث ضميره ^{فالفتح على القياس} لانه منسوب الى الرب بالفتح ^{فما وهوا عند قتل النبي تا طرائق الوجه} المرجوح وهو كون الفاعل ضمير النبي وقد يقال ان على تقدير كون الفاعل زبوا لا ينافي في قول النبي ايضا بل زبوا يشعر لفظ معه بانه ايضا قبل كما يقول ضرب مع عمرو

النفس الى

في قوله لا يفي

زيد ولا يراد انه ضرب حال كونه مصاحبا لعمرو بل يقصد مشاركتها في الضرب ^{فلا} اصله لزيد وتبعية لعمرو وغاية انه لا يوافق رواية سعيد بن جبير ^{والدعاء} بالاستغفار مبتدأ خبره اقرب على رواية الزهري وليكون متعلق بقوله مقدما وعن نكاح خبره واما على رواية نصب اقرب فهو خبر ليكون وعن ركاء حال من طلبهم او خبر آخر والطرف اعني ليكون خبر المبتدأ اعني الدعاء والاوجه ان الدعاء بالاستغفار عطف على صفة الذنوب لانه ايضا من جملة هذا القول وليكون متعلق بالدعاء بعيد القدم واقرب منصوب خبر يكون وعلى ما قالوا فهذا القول هو مجزئ اضافة الذنوب والاسراف الى انفسهم وليس كذلك فان قيل فعلى ما ذكره وامدما حال عن المبتدأ او على ما ذكرتم من المعطوف على خبر المبتدأ ولا ينبغي كونه في معنى هذا القول وهو اسم كان لانه في كلامه ليس الاحسن المبتدأ قلنا مثله واقع في عبارات المصنفين فان امت فعلى تقدير فعل وقيل هو عام في جميع الكفار والمخاطبون هم المؤمنون جميعا وعلى الاول كان الخطاب للصحابه والكافرون للعهد واما المنا فقون واما اليهود والنصارى واما المشركون ^{ولا تاتي الضمير بها بفتح صدره لا تنزع} الارب اهوالها يصف مغارة بانه لا وحش بها ^{ولقد صدقكم الله} وعنه من صدق الحديث متعبا الى مقولتين ولقد كان الضرر الى حين ترك الصبر والتقوى وهو معنى صدق الوعد واما جعل الوعد هو اللقاء الرابع ^{المعروف} بالتاكيد والتعليل فضعيف اذ لا يلائم الاستهزاء بالقتل ولانه كان بعد وقعة احدا ما قبل الانهزام الى مكة او بعده على اختلاف الروايتين السابقتين ومسايق الآية على ان ذلك قبل الوقعة ^{قيل اذ رجعوا من قولهم موت} ذريع سريه فاس لا يكاد الناس يتدافعون ^{وحالت الزحف لجوز ان يكون} على ظاهره لان الزحف اذا كانت من المقاتلة اضرب بالمقابلة وان يكون كناية او مجازا من انقلاب زحف النضر ^{ان متعلق حتى اذا الظاهر ان السؤال} عما يكون حتى غاية له ونهاية ملك الجواب لا يطابقه لان المحذوف اعني منعكم نصر جواب اذا لا متعلق حتى وايضا قد دل فما سبق انه متعلق بحسبهم حيث قال والمسلمون على انهم تحسبهم حقا اذا قتلوا فالوجه ان السؤال عما يتم به حتى فا ويدخل في معنى الكلام فاجاب بانه محذوف فاذا شرطية وحسب ابتدائية داخل على الجملة اولا حذف وحتى حرف جر بمعنى الى داخل على اسم هو اذا فانه قد تبع اسما كما في قولهم اذا يقوم زيد اذا يتقدم عمرو وكما في قوله تعالى والليل انا نعيشي فبين جملة بدلا من الليل وفي قوله الى وقت اسارة الى ان حتى ههنا ليست على دخول ما بعد ما في حكم ما قبلها وفي قوله ان متعلق حتى اذا دون ان يقول متعلق حتى اسارة الى ان وجه السؤال وبه يندفع اعتراض القريب بان منعكم ليس متعلق حتى اذ لا وانه الى كون زمان القتل غاية

في قوله لا يفي

ما ذكرناه

منع النضر
 هذا الفعل متعذرا ذكر والا اذكر ولجمل ان يكون من قبل يا ايها النبي انا طلقتم
 النساء وقد ذكرنا وجهها وهو قلب الواو متعة ثم تخفيفها بسبب علم
 فالتاء متعلق بيا ايهاكم وعلى الشائنة الطرف مستقره الجرح عطف على ما ارجف به
 وطفعا المشركين يعني غلبتهم والا فالطرف كان للمسلمين فاسألكم من اسبغ بماء مياة
 جعلته اسرى فيه والتاء للسببية ولجمل البدلية كما في الوجه الاول والاتصال
 الترتيب التعيين والاستقصاء في القوم المحضف الترس وعن ابن الزبير الصواب عن
 الزبير لان ابن الزبير ولد في السنة من الهجرة وقيل بعد عشرين شهرا منها وغزوة
 احد كانت في ثلث من الهجرة ونعاسا بدل من امنية على انه
 كان نفس الامنة وكذا على تقدير جعل امته حلالا من لغاسا بمعنى نعمت امته
 ان اراد انه معقول له المصدر الذي هو لغاسا ففعله تقديم معقول المصدر وان اراد انه
 بتقدير فعل هو تقديم فليس للفعل موقع حسن قد اهتمهم اهية الامور كان
 مهاله معني لبثانه واهية اقلعه واحزنه فالاول من الاول والثاني من الثاني والآخر
 مستفاد من المقام غير الحق اما معقول مطلق ليطنون على طريق
 النوعية دون التاكيد وظن الجاهلية دل منه واما مصدر موكد بمضمون الجملة
 محذوف العامل وظن الجاهلية معقول مطلق اي يطقون ظن الجاهلية يقولون
 قولنا غير الحق ثم في اضافة ظن الجاهلية سواء كان بدلا او معقولا مطلقا وجهان
 احدهما ان يكون اضافة الموصوف الى مصدر الصفة ومعناها الاختصاص
 بالجاهلية كما حاتم الجود ورجل صدق على معنى خاتم المحقق بوصف الجود
 ورجل مختص بوصف الصدق والثاني ان يكون اضافة المصدر الى الفاعل على
 حذف المضاف اي ظن اهل الجاهلية اي الشرك والجهل بالله والحق واسناد
 ان يظن الى ضمير الظن كما يشعرون المراد بغير الحق المظنون لان الظن فلا يكون
 معقولا مطلقا فالوجه الجمل على الاسناد المجازي غير ما يقول اي اقول قولنا غير ما
 ولا فوك اي لا اقول فوك وكل منها موكد لقولك هذا المقول لرفع احتمال
 الغير معناه هل لنا يسر الى ان من يمتدأ خبره لنا وفاعل للطرف
 لا عناية على الاستفهام ومن من يدع ومن الامر حال من فاعل الطرف اعني
 الصبيته في لنا وسئ كونه من فاعلا حقيقة ولا محروبا لله ولا ولنا
 يعني ان كون الامر لله تعالى كناية عن كونه لخواصه ايضا كونهم بكان من الله تعالى وكونهم
 مضورين عالين على الاعداء فلا معنى لتفنن الامر بمعني النضر والاطهار عنهم
 يقولون في انفسهم اذ لو قالوا ذلك للمؤمنين لما كانوا منافقين بل
 لم يكن بل جزءا الشرط اعني من علم الله ومن متدأ خبر الشرط
 والجزاء والعايد في الشرط اعني منه وصيبر وجوده لذلك وهو اشارة الى انه تعالى
 ويصرع وقيل معناه عطف على قوله معناه هل لنا معاشر المسلمين

الاولى

في

غيرهم

قوله ولشئ الله

وليتاني الله محذوف او عطف على علة محذوفه مع معلها
 كيف مواقع الجمل الخبر لا خبرية هي قد اهتمهم انفسهم يطقون بالله يقولون هل
 لنا يخفون في انفسهم يقولون لو كان الواحد الطليعة التي هي قل ان الامر ولم
 شيئا من الجمل في موقع الخبر لطاينه قصدا الى ان مضمونها مقدر معلوم اليقين
 لنا فقين لاحاجة الى الاخبار عنه فالخبر محذوف اي وئطايقة او وقيم طايقة
 على ان الخطاب للجمع من المؤمنين والمنافقين او وطايقة اخرى ولم انفسهم انظار
 وذهب الزجاجة الى ان قد اهتمهم صفة ويطقون خبر ولا بعد ان يكون قد اهتمهم
 خبر لان النكرة موصوفة في التقدير اي وطايقة اخرى وبالجملة الواو والحال
 نص عليه سيبويه وقيل للعطف على الجملة الفعلية اسعرا لحدوث
 الامن للمؤمنين واستمرار الخوف بالمنافقين ولا يخفى ان هذا انما الجمل على
 تقدير ان جعل بعض الجمل في موقع الخبر كيف صح ان يقع ما هو مقصود عن الامر
 بدلا من الاخبار بالظن اعترض بان ما جعل بدلا ليس هو المنة عن الامر بل القول
 بها واجيب بان المراد القول بها ودد فعه ما نقل عن المصنف في تقدير
 السؤال وهو ان يقول لعل لنا بغير الظن وترجمه له ان الاستفهام لا يكون ترجمة
 للغير لا يصح ان يقول اخبرني زيد قال في اذهب وكذلك كل ما لا يطابق له
 حوته في قال في اضرب وامرني قال في الضرب فحاصل السؤال ان متعلق
 الظن نسبة اجابة لكونه من دواخل المستدأ والخبر فليكن يقع ما هو حكاية عن
 الاستفهام ترجمه له والمطابقة واجبة بين الحكاية والمحكمي فاجاب بان السؤال
 لما كان صادرا عن الظن بناء على انه طلب علم فيما يشك او يظن جاز ابداله منه اذ
 الظن او العلم عند التحقيق يتعلق بما يقال في جواب ذلك الاستفهام كما يقول
 امرني قال في اضرب ونهاني قال في لا تضرب فتقوله فلذلك جاز ابداله اي ابدال
 ما هو مسأله عن الامر منه اي من الظن او ابدال يقولون من يطقون
 بين الحال وذو الحال هو في التحقيق الواو في يقولون هل لنا وفي الظاهر
 يقولون حيث جعل يخفون حاله
 يقولون لو كان لنا والاجود ان يكون يخفون استينافا للاحالة لكثره فوايد الاستيناف
 وقوله الا عتراض بين الحال وذو الحال ه لانه لو كان بدلا من يخفون وخفون
 حال من يقولون هل لنا لكان مرتب على قوله ان الامر كله الله المقول بعد قولهم
 هل لنا ومن ههنا قبل المعنى ان الاجود ان يكون يقولون استينافا للاحالة من
 يخفون لتأديه الى ذلك ومنهم من علل عدم المقارنة بامتناع اجتماع قولين من
 متكلم واحدات خبريان مقارنة الحال والعامل ليست على هذا الصيق كيف وقد
 سبق ان المراد قولهم في انفسهم على احوال وجهين طلب منهم التامل
 ذكر في معنى الآية وجهين مبنى الثاني على ان الزك الذي اوفهم فيه ودعاهم اليه
 اليه هو التوالت وبعض ما كتبوا اما الذنوب السابقة ومعنى السببية الخوارها
 من يقولون سل لنا ولا تخاف في عدم المقارنة اذ يقولون لو كان لنا

قوله ولشئ الله

كما في الطاعات خرا البعض الى البعض واما فقول ما زين لهم الشيطان من الهزيمة
 واما مخالفة ما امر به النبي صلعم من الثبات في المكنز واما الذنوب الساقطة
 لا بطريق كراهتهم لجهاد معها فاستلزال الشيطان بها ايقاعهم في التواني بتذكيرهم بالهم
 تلك الذنوب حالة القتال فصار الوجه الثاني اربعة اوجه لا خفاء فيها واما الخفاء
 في الوجه الاول المبني على ان الزلزال ليس هو التواني والانهزام بل الذنوب المعصية
 اليه من جهة منها التأييد وتقوية القلب والمعنى ان الذين تولوا انما سبب توليهم
 استلزال الشياطين اياهم بعض الذنوب اتي ايقاعهم في الزلزال ودعاهم الله
 بان اقرضوا ذنوبهم لم يستحقوا معها التأييد الالهي وقوة القلب فلذا تولوا
 والجار والمجرور اعني بعض ما كتبوا في موقع البيان والتقدير للزلزال كانه قبل دعاهم
 الى الزلزال واقفهم فيه بان اطاعوا واقرضوا الذنوب كما يقول استلزالهم الشيطان
 بتفعل السمع فقول استلزال الشيطان اياهم هو التواني معناه ان الزلزال الذي يتضمنه
 استلزالهم الشيطان هو التواني وذلك لكونه زلاعا عن موطن القدم والمركز المأمور
 وعن موقف الحق ايضا واذا اراد به الذنوب فالمعنى الاخير ^{لعله يقال}
 ويعبروا عن كثير في انه انما يواحد بالبعض وبناء على ان ما كتبوا هو سيايات ما
 وان اراد مفهومه الاعم فالذنوب بعضها الاحمال والله عفو
 في القرآن ان الله عفو غزى بالتشديد جمع على فعل كفسق وقد قيل
 على هذا الجمع سيما في المقصود فاستشهد بقول امرء القيس ومعبره الافاق حاشية
 الصوتي لها قلب غمما الجياض اجون الصوتي جمع صوة وهي الحجارة صعب على
 في المقارنة بعضها بانها غير ملوكة وبان جياها دارسات ومياهاها اجنة
 والقلب جمع قلب وهي البير القديم ومعبره رفع عطفا على خروج فيما قبله لعمرك
 ما هندوان سخطت بها نوى عزيرة عما اريد سطون بنا قضة عهدتي ولو حال دونها
 خروج بدا من دونتهن خروج على حذف التاء اذ لم يحج في جمع فاعل
 فعل بالتخفيف بل فعله سيما في المقصود كقضاء وعصاه كيف قبل
 اذا ضربوا وهو المستقبل مع قالوا وهو الماضي فيصير المستقبل من وقت المساق
 طرفا للقول الماضي فاجاب بانه على حكاية الحال الماضية ومعناه ان يتقدم
 نفسك كانه موجود في ذلك الزمان الماضي ويتقدم ذلك الزمان كانه موجود
 الان وهذا كقولك قالوا ذلك حين يضربون والمعنى حين ضربوا الا انك حيث يلفظ
 المضارع استحضار الصورة ضربهم في الارض وهذا مشعر بان الموقع موقع اذ عرض
 لوجهين الاول ان حكاية الحال انما يكون حيث توتى بصيغة الحال والذكر ههنا صيغة
 الاستقبال لان معنى اثارها حين يضربون فيما يستقبل الثاني ان قولهم لو كانوا
 عندنا انما هو بعد موتهم فكيف سيقدم بالضرب في الارض كيف ما اعتبروا انما هو حال
 حيوتهم واجيب عن الاول بان اذا ضربوا في معنى الاستمرار كما في اذ القوا الذين
 آمنوا فيعند الاستحضار للحال وعلى الثاني بان قالوا الاخراهم في موقع

لا
 لا
 لا

جزاء الشرط من جهة المعنى فيكون المعنى لا يكونوا كاذبين كفروا واذا ضرب اخراهم
 في الارض فماتوا او كانوا غزى فقتلوا قالوا لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا فالضرب
 والمقتول كلاهما في معنى الاستقبال وتفيد القول بالضرب انما هو باعتبار الجزاء
 الاخير وهو الموت والقتل فانه وان لم يذكر لفظ الدلالة قوله ما ماتوا وما قتلوا عليه
 فهو مراد معنى والمعتبر المقارنة عرفا كما في قوله تعالى فاذا قضيتهم من عرفات
 فاذكروا الله عند المسعى الحرام وكقولك اذا طلع هلال المحرم اي في منتصفه
 ولا اترى ما ذكره تقدير الكلام المصنف وقال الرجاء انما ههنا مقبوع عما
 مضى من ان تان وما يستقبل يعني انه لمجرد الوقت او لفضد الاستمرار والذي
 يقتضيه النظر الصائب ان لا يجعل اذا ضربوا طرف قالوا بل طرف ما يحصل للاخرا
 حتى يقال لاجلهم في حقهم ذلك المقتول كانه قبل قالوا لاجل الاحوال العارضة
 للاخرا ان اذا ضربوا بمعنى حين كانوا يضربون ما متعلق لجعل اجاب
 بان متعلقه قالوا فيدخل في جملة المنبه به ويكون اللام للسببية بالغرض حيث ثبت
 ذلك على قولهم او لا يكون فلا يدخل في الصلة ويكون اللام على حقيقة العلية او العرضية
 لكن يجوز ان يكون ذلك اسنادا الى قولهم كما في الوجه الاول فيكون اسناد جملة
 حسنة الى الله تعالى بمعنى انه يرتب عليه الحسنة ويضعها عقيبته في قلوبهم وان يكون
 اسنادا الى مصنفين لا يكونوا وهو اعني انشاء كونكم مثلهم قد جعله الله سبب حسنة
 فالنسبة بين مفعولي جعل مجازية على الوجهين الثالث على طريق السببية المحمولة
 من الله تعالى حقيقة بخلاف الاقلين فقوله فاعتقاده فعلهم مستند وخبرهم
 وصنما اعتقاده لذلك المعتقد الفاسد وهو انهم لو كانوا معهم لما ماتوا واصابه
 مخالفتهم ومصادمتهم الى المفعول والصحيح للكارن كما يوت العبد
 هو حمار الوحش يموت غالبا بطبعه مع طول عمره لا يذبح ولا يهلك في قتال
 لمغفرة جواب القسم اسنادا الى ان اللام في ولين قتلهم هي الموطنة
 للقسم وكذا في ولين منهم طلاع السبي ملوكة الذهبية القطعة من الذهب ^{وهي}
 المسلمين عن ذلك الرعم بقوله ولا يكونوا كاذبين قالوا ^{بالموت والقتل}
 قدم الموت ملاحظة لقوله ما ماتوا وما قتلوا وان كان العقل مقدما
 في المعسرا عن قوله ولين قتلهم في سبيل الله او معناه لانه اوفق بالمقام واحق بالمغفرة
 والرحمة وقدم في الاخبار بالحسن والموت لان المحسود الميت اكثر من المقتول
 ولو قوع اسم الله يعني لما كان اسما للذات الجامع لصفات الكمال
 على وجه الكمال كان ذكره في معرض الوعد منبها عن غاية الرضا والكرم والرحمة
 في معرض الوعيد عن غاية السخط والاسقام وتقدمه بدل على الحصر الى الله الحسنة
 لا التي عنى فلا رجاء ولا خوف الا منه وادخال لام جواب القسم على الخوف ^{بالمقتول}
 ليعبر بتأكيد هذا الحصر والاختصاص وبان الوهية هي التي يقتضي ذلك
 ما من يدعي الحصر انما يستفيد من تقديم الجار والمجرور وزيادة ما انما يند

7
 سله

قوله

تأكيد ذلك فلذا قيل ان في كلامه حذفاً اي ما من يد والظرف مقدم للتأكيد والادلة
 ربطه اي ربط الله على جاش التي صلح وجاش القلب بالهنة روعه
 اذا اضطرب عند الفزع وفلا ناراً ربط الجاش وربط الجاش اي شديد القلب كونه
 يربط نفسه عن القرار لجماعته وانما جعل الرق ولين الجانب مبيهاً عن ربط الجاش
 لان من مكن نفسه عند الغضب كان كابل السجاعة المهيأة المحاذية بالخرن من البك
 وهو الحال والخرن القطة سوا الحلق وترك حسن العشرة وغلط القلب العساة
 وعدم الرقة وقلة تأثر القلب على الارشاد الاصل يعني ليس التوكل اهل
 التدبير بالكلية بل مراعاة الاسباب مع تفويض الامور الى الله تعالى من بعد
 الاول من ثم الاية المستشهد بها والثاني من هذه الآية والضيم لله تعالى على حذف
 المضاف اي من بعد حلالة فهو اسم الوقت او بدون الحذف للكان وقصده محمود
 المجاورة وفيه تزيين من جهة دلالة على انه لا ناصر سواء مع العلم بانه لا يفرق منه
 ولا خذلان بدون الاستحقاق ولان ايمانهم اسان الى ما يقرب من ان
 تعليق الحكم بالوصف من غير بالغيب والجواب الايمان ذلك مبني على ان فيه التصديق
 بصفات الله واحواله وانه الذي يتوالي امور العباد هدايا للولا على كونه
 خيانه وسرقة في بيت المال ومنه ليس لم يقل وقوله اسعاراً بانه ليس من حديث
 النبي صلعم ففي الفائق انه قول سنخ وعبر المغل من لا خيانه عنده وعنه
 لم يقل ومنه اسعاراً بانه كلام النبي صلعم ذكر في الفائق ان النبي صلعم حين صاح اهل
 مكة عام الحديبية كتب بينه وبينهم كتاباً وكتب ان لا اغلال ولا اسلحاً وان سيهم
 غنيم يكتفون فقال غل فلان كذا اقطع ودنته في مناعة من غل الشيء ادخله فيه
 فافعل وسئل البعير وعينه في جوف الليل اذ انزع من بين الابل وهي السلة
 واغل واسل صار د اغلول وسئل وايضاً يكون ان يعين غيره عليها وقيل الاغلال
 ليس الذروع والاسلال سل الشوف والمكفوفة المسرجة اي المسدودة السرج
 مثل لها الذمة المحفوظة التي لا تنكث كالم يقسم يوم بدر في احدى الروايتين
 وفي اخرى انه قسمها بالسوية بعد ان جعلت له طليعة الجيش من بعد ليطلع طلع
 العدو اي حقيقة امرهم فعنت عناء على لفظ المبني للمفعول اي حصلت عنائهم
 بعد بعث الطلائع تغليظاً وتعتيماً قد استغنت من المصنف هذه
 العبارة فان العبارة قد جرت بالالطف مع النبي صلعم والاواني انه تعظيم الجانية
 حيث عدا في زلة منه غلوا الا لا عرض يحتمل ان يكون نصاً على طريقه
 لا اريئك ههنا ظاهراً اي نفسه والمقصود من الخطاب ان يكون بتلك الحال
 وعن بعض ارباده في كتب التفسير انما يدق بالجفافة باب
 بما احتمل من وباله تغيباً بما غل عما لزمه من البقرة والائتم ليتصل به يعني
 ان ظاهراً غير متصل لعدم الترابط هم درجات تشبيه لجزف الاداة
 والصيرون اربع رصواته الله ومن بار بسخط من الله جيعاً انصب اليه

ربط

علم

دعاء
وان كان

البيت

البيت لابن قديم وقيل بلغاً اي قيس اي منصوبون لهارجال بمنزلة الهدى فغيرهم
 بلا مبالاة ام هم طرف السور تكلمها على تفاوت الدرجات وضمير تعذرهم للرجال
 كونه مقدماً ما تعذر كونه مقدماً اي كونه مستبداً نصف موتاً واقع فيهم
 والمعنى اي على تقدير ذواتهم درجات انهم ذوو منازل متفاوتة اذ في احوال متفاوتة
 عالم باعمالهم سيرا الى انه لا معنى لكونه سمياً بصيراً سوى العلم
 بالمسموعات والمصبرات فانه لذكر اي شرف وبهاة ذوة الشيء اعلاه
 الصنف الاصل وكذا العنصر بضم الصاد وفتحها الحصة جمع خاص السواس جمع
 ساس الحكم في حكم ساس الرعية سياسته قام بامرهم مخوفاً كبح الناس اي يقضونه
 وتام الحظية بعد قوله الاربع به قوله فان كان في المال قل فالمال ظل زائل وهو حائل
 ومحم من قد عرفتم قداسته وقد خطب خديجة بنت خويلد وذلك لها من الصداق
 ما عاجله واجله من ماله كذا وهو الله بعد هذا بناء عظيم وفيه وجهان
 مبناها على ان كلا من اذا اذا كما يستعمل طرفاً يستعمل اسماً فعلى الظرفية ههنا
 المبتدأ محذوف اي منه او نعت والظرف متعلق به ومن من الله خبره والذال
 على المحذوف هو الخبران قد رمنه والظرف ان قد ربعه وكذا في اخطب ما يكون
 الامير قائماً يكون الخبر محذوفاً والظرف دال على ان اي اخطب اكون الامير واوقاته
 حاصل انا ووجد قائماً وعلى الاسمية لا حذف لان امر فروع على الابتداء ومن من الله
 خبره اي من من الله وقت بعثته على طريقه هناك صائماً واذا امر فروع على الخبرية
 اي اخطب اوقات الامير وقت كونه قائماً وما ذكر من لزوم حذف الخبر انما هو على
 تقدير ظرفه اذا من قبل طرف لغو متعلق بكان وفي ضلال مبتدأ
 حركان وكان مع الاسم والخبر خبران المحممة المحذوفة الاسم الذي هو ضمير الشأن
 وان مع الاسم والخبر في موقع الحال قد اصبتم اي نيلهم ووجدتم في موقع
 الصفة لمصيبة وقلم جواباً بما فانه ظرف يعني حين يستعمل استعمال السد ط
 لمية فعل ماض لفظاً او معنى والجملة بعده في محل الجرا لا ضافة لما اليها كما في سائر
 الظروف الدالة على الاضافة وانما صاب ما وقع موقع الخبر واي هذا جملة اسمية متقدمة
 الخبر وقعت مقول القول فكانت نصاً على المفعولية وجملة قلتم كذا لما اصابكم كذا فعلية
 معطوفة على قوله لقد صدقكم الله وعده اي قوله لفي ضلال مبين لان الكل يتعلق بقصة
 احد من غير تحليل احسن والهمزة في اولها اصابكم متحالة بين المعطوف والمعطوف
 عليه للمقدم بمعنى التثبت او التحل على الاقرار والعزيم على مصون المعطوف
 لقوله من عند انفسكم في هذه الآية ومن عند الله في الآية المستشهد بها ولو كانت اي
 بمعنى كيف لم يطابق هذا الجواب ومعنى كونه من عند انفسهم في هذه الآية انهم السبب
 فيه لا الفاعل والحال كما في عند الله يصيب بكم اصاب من من من قال
 ما ارادوا صاب به جعله واجداً من العدو ما اراد فهو كاي في الآية
 اسان الى ان الظرف جز مبتدأ ودخول الفاء تضمن معنى الشرط ووجه التبيين

علم

انما

قوله

ليس بظاهرا ليس لاصابة سبب التحلية بل بالعكس فهو من قبل ما بكم من نعمة فمن الله
 اني ذلك سبب لا يخفى بكونه من الله على ما ذكرنا ان القيد في الاوامر قد يكون للمطلوب
 وقد يكون للطلب فكذا في الاخبار فان قيل تقديره هو كاي خالف ما يتقدر من ان
 الطرف مقدر بالفعل قلنا هو بيان للمعنى والا فالقدير فاذا ان يكون والحاصل
 وجعل الاذن مجازا عن التحلية اللازمة للاذن لان حقيقة انما يكون عند الامر والرضى
 ولعلم عطف على باذن الله والمراد التميز لحصول العلم قبل الاصابة
 وانما قيل تعالى الوفاء قبل الايدى قالوا دعاء المؤمنين في قوله قيل لهم
 تعالى قالوا فماذا قالوا لهم اني المنافقون للمؤمنين كلاما مبتدأ عطفا
 على جملة وما اصابكم فباذن الله قسم الامور تغير لقوله قيل لهم تعالى
 سواء كان من به الصلة او لا رسا اني بالكلية في الاساس دخل في الفعل وهو الحق
 القيل والشجر المثلث الذي يتوارد في الخيل والعلة ودخل القابض دخل في مكان
 حنفى ليجل الصيد ومن المجاز فيه وعمل اني فساد وبينة ووجه اخر
 هذا الوجه ظاهر وهو ان نفي العلم بغير كناية عن نفي ان يكون ما هم فيه قبالا بناء
 على ان القتال الحقيقي هو ان يكون المجازين نوع تكافؤ وتقارب ورجاء مداقة
 او غلبة واما الوجه الاول فذلاله نفي العلم بالقتال على نفي القدرة عليه غير ظاهري
 وكان جعل العلم بالفعل الاحتراز من لوازم القدرة عليه فغير يفهم عن غيرها
 هم للكفر يومئذ اقرب منهم لايمان الظروف كلها متعلقة باقرب
 لما فيه من الاتساع لكن تعلق للكفر باعتبار ان زيادة وتعلق لايمان من حيث المفضولة
 كانه قبل قريتهم من الكفر يزيد على تقدير حذف المضاف اعني اهل الكفر واهل
 الايمان ففي كلامه اسارة الى ان اللام متعلق بالتميز المقدر اعني بصره كما يقول انا
 لزيد اسد ضربا مبيى لعمر ولا بعد ذلك على الرد على الذين نافقوا بدلا منه
 اوصفه له اورقعا اني على الذم على تقديرهم الذين قالوا وفي اكثر النسخ
 نافقوا وليس على ما ينبغي وخجرا ان يكون مجرورا وهو يكون من باب
 التخييد لقوله باخير من ركب المطى ولا يشرب كما سالك من حلما اني يشرب بكف
 من كرم وجاد واستشهد لا بدال المظهر من ضمير الغائب بقول العزيز ذوق على حاله
 لو ان في القوم حاتم على جوده لفض بالما وجر حاتم بدلا من ضمير جوده لان القوافي
 على الكثير وقيل ولما نصا قفا الاداة اجهش في غصون العنبر في البحر اضم حياء
 جلوده مثل راسه ليشرب ما القوم من الصرايم على حاله البت النصاف اقسام
 الماء بالخصيص عند صيق الماء ويكون ثقله يسقي الرجل قدرا ما يغمرها وحاول العنبر في
 الزيادة المقترنة على حقه لفرط عطشه وكونه واسع البطن اولا وهو معنى الجرايم
 لضم الحيم والصرايم جمع صريم وهو منقطع الرمل وقيل فيه الماء والاجهاش غزع
 الانسان الى غير مع بقاء البكاء كالصبي الى الام وعصون الجلد كما سمن كالجحش
 واستد الاجهاش لان مخايله يظهر فيها وقد قعدا يعني ان الواو

دعاء المؤمنين في قوله قيل لهم
 كلاما مبتدأ عطفا
 قسم الامور تغير لقوله قيل لهم تعالى
 سواء كان من به الصلة او لا رسا اني بالكلية في الاساس دخل في الفعل وهو الحق
 القيل والشجر المثلث الذي يتوارد في الخيل والعلة ودخل القابض دخل في مكان
 حنفى ليجل الصيد ومن المجاز فيه وعمل اني فساد وبينة ووجه اخر
 هذا الوجه ظاهر وهو ان نفي العلم بغير كناية عن نفي ان يكون ما هم فيه قبالا بناء
 على ان القتال الحقيقي هو ان يكون المجازين نوع تكافؤ وتقارب ورجاء مداقة
 او غلبة واما الوجه الاول فذلاله نفي العلم بالقتال على نفي القدرة عليه غير ظاهري
 وكان جعل العلم بالفعل الاحتراز من لوازم القدرة عليه فغير يفهم عن غيرها
 هم للكفر يومئذ اقرب منهم لايمان الظروف كلها متعلقة باقرب
 لما فيه من الاتساع لكن تعلق للكفر باعتبار ان زيادة وتعلق لايمان من حيث المفضولة
 كانه قبل قريتهم من الكفر يزيد على تقدير حذف المضاف اعني اهل الكفر واهل
 الايمان ففي كلامه اسارة الى ان اللام متعلق بالتميز المقدر اعني بصره كما يقول انا
 لزيد اسد ضربا مبيى لعمر ولا بعد ذلك على الرد على الذين نافقوا بدلا منه
 اوصفه له اورقعا اني على الذم على تقديرهم الذين قالوا وفي اكثر النسخ
 نافقوا وليس على ما ينبغي وخجرا ان يكون مجرورا وهو يكون من باب
 التخييد لقوله باخير من ركب المطى ولا يشرب كما سالك من حلما اني يشرب بكف
 من كرم وجاد واستشهد لا بدال المظهر من ضمير الغائب بقول العزيز ذوق على حاله
 لو ان في القوم حاتم على جوده لفض بالما وجر حاتم بدلا من ضمير جوده لان القوافي
 على الكثير وقيل ولما نصا قفا الاداة اجهش في غصون العنبر في البحر اضم حياء
 جلوده مثل راسه ليشرب ما القوم من الصرايم على حاله البت النصاف اقسام
 الماء بالخصيص عند صيق الماء ويكون ثقله يسقي الرجل قدرا ما يغمرها وحاول العنبر في
 الزيادة المقترنة على حقه لفرط عطشه وكونه واسع البطن اولا وهو معنى الجرايم
 لضم الحيم والصرايم جمع صريم وهو منقطع الرمل وقيل فيه الماء والاجهاش غزع
 الانسان الى غير مع بقاء البكاء كالصبي الى الام وعصون الجلد كما سمن كالجحش
 واستد الاجهاش لان مخايله يظهر فيها وقد قعدا يعني ان الواو

والايمان
 من الامور
 لا يخلو
 من الامور
 لا يخلو
 من الامور
 لا يخلو

لحال لانه امر بالمعصية من العطف فحيا امر من وجد وجد والمعنى
 ان ما ادعيتهم من انا قدنا فحقنا من العقل ولو قد اخوانا ايضا الحق المستقيم
 ولو فرض استقامية فليس بعيند لكم ولا موجب لاني احكم ولا دعائكم الحرم وكال
 الفكر في العواقب اما عدم الاستقامة فلان اسباب النجاة كثيرة فلم رعم
 انه في حقكم العقود غاية الامران العقود والنجاة وجدا معا وهو لا يدل على البينة
 واما عدم الغاية فلان المهر وب عنه بالذات هو الموت وانما العقل احد
 طرقه واسبابه فان صح ما ذكرتم فادفعوا سائر الاسباب لتلوا عن الموت
 كاسلمت عن العقل كنكم مع كمال عبادكم معتقون بانه لا سبيل لكم الى دفع الموت
 قاي فهو قاذرة لكم في دفع احد الاسباب هذا اذا كان متعلق الصدق هو ما تضمنه
 مقالهم من ان سبب نجاةهم العقود عن القتال واذا كان متعلقه هو صريح مقالهم
 ان اخوانهم لو اطاعوهم لما قتلوا قطا هرا لانه لا قطع بذلك بل ربما لو قعدوا لقتلوا في
 مقاعدهم كما قتلوا في المعركة فقوله وما انكرتم عطف على مقالكم وما مصدرية
 اني ان كنتم صادقين في مقالكم ان سبب نجاةكم العقود في انكاركم ان يكون
 السبب غير استهزا بهم قيل على الوجهين وقيل على الوجه الثاني
 ولكل جهة وجوز ان يكون الدين قتلوا فاعلا قد استهزوا فيما بين النجاة
 امتناع الاقتصار في باب علمت على احد المغولين وعلى بانها اسم واحد لان المغول
 بالحقيقة هو مصنف بها حذف احدهما بمنزلة حذف بعض اجزاء الكلمة وقد ورد
 الحذف على قلة فيقول المزار بالاقصاء الترك بحيث لا يوتي ولا يقيد كما جازا عطيت
 درهما ان الذي صدر مني اعطاء الذمهم من غير قصد اني من اعطى وقيل الجوان
 مذهب الاخفش والمنع مذهب سيبويه فان قيل كيف جاز نهي المغتبولين
 قلنا لانهم احياء ونفوسهم باقية مدركة بل احدهم اجبا بلفظ الامن
 ولا منع من الامر بالحسان لانه ظن لاسك والتكليف بالظن الواقع لقوله تعالى ما عتبروا
 امر ابا القيناس ولحصيل الظن على ما يراه الاصوليون واما التكليف بالمجتهادات اعني
 الافعال التي لا يعلم وجوبها قطعا بل ظنا فلنفس امر بالظن وهو ظاهر
 ذو وزن لغوي يعني ليس عندهما التقرب المكاني لاستحالية ولا يعني في علمه وحكمه
 كما في قولهم هو كذا عند سيبويه لعدم مناسبة المقام بل بمعنى القرب سرفا ورتبة
 وفي الحواشي ان الحليل يكتب الالف عند ضم الجماعة قرابته وبين سائر الواو اب
 وغيره لا يكتبها جريا على القياس اذ الحظ قطع اللفظ والالف في اللفظ فان كانا عذار
 الالف في ذو وافيست الواو ضمرا وان ارادوا بالمنع بناء على انه ليس من المشانع
 فله وجه لكن الواقع من الثقات كتبه الالف في ذو واما مكان المقصور ههنا ان الحليل
 يكتبها بعد ضمير الجمع فكذا في ذو والانه صيغة جمع على البينة في اجواف
 طر خضر قل هو على ظاهره وان ارواح الشهداء اعني نفوسهم التي بها الادراك
 والتميز يحل انما ان الطيور الخضراء المستعملة في الجنة فليد ذلك او مثل طيور اخضر

منهم

ثبت

معه

لحال

او يتعلق بها فيجعلها مجردة وقيل المراد انها يتعلق بالافلاك والكواكب فيلبدنوك
او يكتب زيادة كال وهذا لا يلزم الغناديل المعلقة تحت العرش لم يرد
فضلهم الخليفة في هذا الوجه يعني الساخر الرتيه والسر في وفي الوجه الاول بمعنى
الساخر الزماني وسوق كلامه ان من خلفهم بدل من الصلة او صلة بعد صلة كما في
الغيب والجن بدل من الذين هو بدل استمال والمعنى يستبشرون
لعدم الخوف والخرن على الذين خلفهم من المؤمنين فضما بهم يعقون لمن خلفهم
من المؤمنين وباقي الضمير للشهداء الذين قتلوا في سبيل الله واحاد
وذلك انهم مدحوا بانهم يستبشرون لحصول النعمة والفضل وعدم الخوف والخرن
لن خلفهم وبسرى المؤمنين عطف على وقت واحاد وذلك ان استشار
الشهداء بان المؤمنين في نعمة وفضل وامر يقضي الاحالة الاخبار بان لهم ذلك وهو
معنى العون وان ذلك اني وبيان لان ذلك ووجه البيان على قواة
ان الله بالغنى ظاهر واما على قراءة الكسر فلان الاعتراض تأكيد وبيان
خبره للذين احسنوا اني مع فاعله او مبتدأ يعني اجر عظيم يعني ان الجنة هو الجملة
الطريقة او الاسمية واما على تقدير كونه صفة او مدحا فالجملة اسمية استينافا في الروا
موضع بين مكة ومدينة حضر بومنا اني وقصنا واما العرب وقايعهم وحرآء الاسد
ليست هي بدر الصغرى لان ذلك كان عقيب وقعه احد وذر الصغرى بعد سنة
قال الامام الزانبي مدح الله تعالى المؤمنين على عزوتين يعرف احدهما بعزوة
حرآء الاسد وهي المذكورة في الآيت المقدمة والثانية بعزوة بدر الصغرى وهي
المذكورة في هذه الآية يعني ابابكر والزبير لان اسمائيت اني بكر وهذا
نوع تغليب وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز الا ان ايراد بالاب الاصل اذ الطرف فيهم
الاب وابل الام بدر اسم ماء لبني كنانة وهو في الاصل اسم رجل قدم معتمدا اني رجع
من مكة واتى من الظهران حتى واقفا متعلق بقوله فخرج في سبعين نجارات
انني اسيا تجرهما فالناس الاولون المذكورون بقوله قال لهم الناس والآخرون
المذكورون بقوله ان الناس يعني ان المعرفة وانا عيذت فليس الثاني عن الاول ولا
اللام العهدية اسارة الى ما ذكر صرحا بل الى ما يعرفه المخاطبون فلان يصل جناح
فلان يده ويعاونه فيما يقصد تسميها بطائر يطير الى مقصد او مقولة
اكتفى به عن مصدر فالوا لان حكمها واحد لما لم يسمعا قوله اني مقوله لان الكلام
هو المسموع حقيقة لا نفس المصدر الذي هو اتقاع الكلام بين الجواب او لا على ان نفس
المصدق والاعتقاد يقبل الزيادة والنقصان فهو محل المصنوع والامار الدالة على انه
يريد وينقص على ان ذلك لحسب المعلق اعني ما هو من به قم بنا يريد
الذهاب الى مجلس العلم لوج اني ممدان ايمان اني بكره اني بسبب ايمانه
والاظهر ان ضمير رجع لمصدر وزن والماء للتعدية اني جعل ذلك الوزن ايمان اني بكر
وفي ذلك اني في قوله فانقلبوا الى اخره اتقاع المتخلفين في الحسنة

والله اعلم
بما في
الغيب
والله اعلم
بما في
الغيب

لهم

من

واذا كان
المراد
بالنفس
بالنفس

و

مر

ونسبة لهم الى الخطاء حيث فووا على انفسهم ما قاربه هو لا
السيطة يعني ان ذلك ان كان اسارة الى القائل ان الناس قد جمعوا لكم فالسيطان
لخيل ان يكون حيرا وان يكون صفة والمعنى على التشبيه وان كان اسارة الى القول
حيث اصيبت قول نعيم الى ابليس وعلى التقديرين فاوليا في بان مقولتي يخوف
والاول محذوف اني الحق فكم من اولياء الذين هم ابوسفيان واصحابه وبديل عليه
قوله فلا تخافوهم حيث كان الظاهر عود صنيهم الى الاولياء فيجب ان يكونوا هم
المخوف منهم ليلا يلم اليهم عن الخوف منهم ولخيل ان يكون المذكور هو المقول الاول
على ان المراد بهم القاعدون عن الخروج مع رسول الله صلعم والثاني من روك
او محذوف للعلم به اني يوفقهم في الخوف او خوفهم من اني سفيان واصحابه وه
لا يصح عود صنيهم لاختافهم الى الاولياء فوجب جعل فلا تخافوهم متعلقا
بقوله الذين قال لهم الناس الى قوله فاختشوهم وجعل الضمير عائدا الى الناس
في قوله ان الناس قد جمعوا لكم ورد القول الناس الاول فاختشوهم وقوله فعدوا
نصب جوابا للنهي او جزم عطفا على النهي وقوله ولا تحسبون احدا الا الله
لا عطف على اني نور واليدنم حذف النون وقوله والمراد بالسيطان نعيم او
ابوسفيان الظاهر ان هذا على تقدير وصفه الشيطان واما على تقدير خبرية فقسم
لانه المشييط ولما كان في هذا نوع لحكم قبل المراد الشيطان نعيم او ابوسفيان
على كل من تدبر في الخبرية والوصفية لجعل اني سفيان مشييطا بمعنى كونه باعنا
لنقيم على الشيطنة كجعل محو فالذلك وبصر المعنى اني الحق فكم من نفسه واصحابه
وهو مسقيم وقيل لخرقة هو ما قال عندنا بخرقة من احدا ما محمد موعدا موعدا
بدر القائل نفي الكلام في ان خطاب ذلكم الى قوله ان كنتم مؤمنين للقاعد من
الخروج معه عليه السلام والمخارجين معه او للجمع الظاهر الاول لان الخارجين
لم يحا فوهم بل خافوا الله وقالوا حسبتنا الله ولجونا ان يكون الخطاب للجمع قصدا
الى التعريض بالقاعدين فاوليا على احد الوجهين من وضع الظاهر موضع المصنوع
نعيما عليهم انهم اولياء الشيطان يعقون فيه يعني صحت المسارعة
معنى الوقوع والترعة فعدت نفي معناه لاخر لو كان الخوف ان يضره
يعني ان الكثرة هو الخزن المعلن بهذه العلة واللائق الخزن من جهة كون المفاق
او الايراد فتمحوا منكرا عند الله وذكر في سورة المائدة ان المعنى يسارعون في
اظهاره بما يلوح منهم من انما الكد لا سلام ومن موالاة المشركين والحق ان هذا
ايضا فيحتمل الى تاويل من حيث ان التعويل على البديل يعني ان
البديل منه وان لم يصلح تمام الكلام لكنه في حكم المنحى والمقصود انما هو البديل
وهو كاف في تمام الكلام لكون ان المفتوحة مع الاسم والجنز صالحا للوقوف موقع
الفعولين اما باعتبار حصول المقصود اعني تعلق افعال القلوب بالنسبة
بين المستدأ والجنم واما باعتبار الحذف اني لا حين خبرية الاملاء فباشته على

المراد
بالنفس
بالنفس

ار

الشاط

هو

اختلاف الزمان واستشهد بثل جعلت متاعك بعضه فوق بعض من حيث انه
يتم السكوت على المبدل منه عن المبدل اذ لا معنى لتوكل جعلت متاعك فوق
بعض ومع الايمان بالمبدل يتم المقصود كما ترى فكذا ههنا مع الاقتصار على المفعول
الاول لا يصح الكلام ومع الايمان بالمبدل يصح وهذا القول الخاص في ما كان قبل هلك
هالك واحدا حب بمنع بدو المبدل اعني ما كان قبل هلك واحد ويصح معه
لا نقول قد سبق منه لجوز حذف احد المفعولين لانا نقول فرق بين الحذف والاقتصار
ولانواع في امتناع الناقصة وهو الانام ههنا وجوز ان يتقدم مضاف بعين
ان القول بالابدال دون المعولية كان من جهة مغايرة للمفعول الاول وعدم صدق
عليه فلو قدر مضاف في احدتي الجاهلين بحيث يصح الجمل ويصدق الثاني على الاول
ارتفع المانع وتام الكلام بالمفعولين وهذا كما يقال في قولهم ان الكلمة اما ان تدل على
معنى في نفسه ان قولهم ان تدل لا يصلح خبرا لان الكلمة ليست دلالة فلا بد من تقدير
مضاف في جانب الاسم والخبر ايج ان دلالتها اما ان تدل اولاتها اما ذات ان تدل
وهو اي الذين كفروا فيمن قرأ الحديث ما العينة رفع على انه فاعل حقيق
وانما نلت لهم حين في موقع المفعولين الطول كسر الطاء وفتح الواو والحيل الذي يطول
للدانة رعي قته من منهم اي على تقدير تغيير الاملاء بالتحلية او قطع اجالهم
اي على تقدير تغييره باطالة العيش ومبناه على مذهبه ان المفعول مقطوع عليه
لاجل لاميت بالاجل كيف جاز القايلون بان الحيز والشر بارادة الله تعالى
لجوزون التعديل بثل هذا امالاة عرض والعرض لا يلزم ان يكون مطلوب بل يكفي
جعل غاية للفعل وامالاة مراد مع الفعل تشبيها بالعدة وهم الذين لا جعلون فعل الله
معللا بالعرض واما المعتزلة القايلون بان فعله معلل وان القبيح لا يصلح
ان يكون مرادا لم ومطلوبا وعرضا فقد جعلوا ازدياد الاسم سببا باعنا كما في
قعدت عن الحرب جينا او عجزا لا عرضا يطلب حصوله كما في حنك لتكرمين
ولما لم يكن الازدياد حاصل قل الاملاء ليصلح عنده باعته عليه ذهب الى هذا
انما هو على طريق الاستعارة والتشبيه بالعدة كما عساه على حصوله في علم الله تعالى
سابقا فان قيل هلا عبر التشبيه بالعرض والغاية كما في فالتقطه آل فرعون
ليكون لهم عدوا فلا يحتاج الى هذا التكلفات قلنا لان هذه الجملة متا نفة
تعديل للجاعة قبلها فلو كان الاملاء لغرض صحيح ترتب عليه هذا الامر الفاسد
القبيح لم يصح ذلك ولم يصلح هذا تعديلا للتفهم عن حسان املاءهم خيرا لهم فليتأمل
ان املاءنا لا زدياد الاسم يعني ان ما على هذه القراءة مصدرة وليزدادوا
في موقع الخبر كما يفعلون يعني من زدياد الاسم ولما لم يكن الاملاء الذي للتوبة
والدخول في الايمان ملائمة لعقوبة العذاب بل التواب جعل الواو حالية داخلية
في حيز النفي عن الحسن قيدا في زيادة الاسم بمرئ ان يقول ليزدادوا فلما وليكون
لهم عذاب وظاهر ان هذا المعنى لا يحصل بالواو والعاطف بل ليس ههنا ما يحسن

عطف هذه الجملة عليه نعم للاعتراضية جهة الام من ليدر في قوله
ما كان الله ليدر المؤمنين لتأكيد النفي لما يجد من الفرق بين قولك ما كان متصدا
حتى يعرف في الصحاح من ت السني امين ههنا غرلة وفوزته
ان يقوم واما ما في معنى من فلا تحده في كتب اللغة للمصدقين اي باللسان ليعتم
المناقضين وكذا قوله لاننا قلنا على المصدقين وسوق كلامه في تغيير ليطالعكم
على العيب ليعلموا به دخل في هذا الخطاب النبي ايضا وصهي صحبها لمصنرات
القلوب ومطلقا حال من يعرف والظاهر من هذا الوجه ان من حضر في رسله
للتبويض وبما الوجه الاول انها للبيان بان يقدر و ناظرا الى الايمان
بالله وان ينزلوهم الى الايمان برسله والذي يوجب قد ساع في
هذا الكتاب جواز صرف احد مفعولي باب علمت وعلمه في سورة النور بالحداد
الفاعل والمفعولين كما ذكر ولا تحسب الذين قتلوا في سبيل الله امواتا على قراءة
باء العينة ففهم منه بعضهم انه لا يجوز الا كذلك وههنا ليس كذلك والجواب
ان المراد الجواز لعدة الدلالة وطهور القرنية وههنا كذلك على ان الذين نخلون وهو
الفاعل لما استعمل على ذكر الجمل صار هذا في حكم اتحاد الفاعل والمفعولين
سليد مؤن اسارة اي ان هذا خييل ولا طوق حقيقة وهو على حقيقة وانهم
يطوقون حبه او طوقا من نار وقولهم بقلدها طوق الحامة الضمير للفخلة القبيحة
التي كنى عنها بالهيئة والتشبيه بطوق الحامة لغرض التزوم وعدم المزائلة وفي قوله
من الزكوة اسارة اي ان الوعيد في ما نفي الزكوة وكذا كل واجب مالى والنهش
بالسنة المعجمة للحية خاصة وبالمهملة بعثها وعبرها كالعقرب والكلب والغرن
جاء التراس والاقرع الذي لم يبق على راسه شعر كثيرة سمه وطول عمره
من مال وغيره كالملك والاحوال التي ينقل من واحد الى آخر ولا يعيد في الشرع
مالا ولعل في اهل السما ايضا مثل ذلك قال ذلك اسارة الى قولهم
ان الله فقير ونحن اغنياء واليهود فاعل قال واثما نصيب جنر كاني والاسم
ضمير ذلك القول اي سواء كان عن اعتقاد واستهزاء او رفع مستدأ وكان
تامة ومعنى سماع الله يعني معلوم ان الله سميع عليم بالمسموعات
فمعنى تخصيص هذا القول بالذكر انه اعدله عقابا يناسبه على طريق الكناية
او سبغية يعني ان الكنية ههنا حقيقة والنجوز في الاسناد واستعارة والاسناد
على حقيقة على جهة الوعيد يعني ان القصد بهذا الاخبار الى الوعيد
والنفي لتأكيد الاثبات كان من لتأكيد النفي اي بما يكون الوعيد على طريق
التأكيد كما ان الاخبار بوجود السماع قرينة له اي مقرونا لقولهم
ان الله فقير ونحن اغنياء مصق ما اليه كيف مع اي يكراني مصحوبا له
ميقونا على يد ذق عقق اي خشن جزاء ففلك يا علق من عقق
والعقق كما وهو عدل في الصفة كعوز في العلم على سبيل التعليب قل ذلك

العقاب بسبب شيئا اعلمك الذي اكسرها وكبرها بالابدى وبسبب ان الله
 ليس بظلام ليشترك عقاب من يتحققه فمن بالتوالت والحجاب ان لهذا مدخلا
 في سبب العقاب ان الظالم قد ترك عقاب المسي كما يترك ثواب المحسن واما ما
 الايمان بصيغة المبالغه فيذكر في موضع آخر ملك اهم مبتدأ وخبر
 والجملة خبر كان وكان يعرف ان يدخ ذبيحة مبيت لذلك وهذه اسان الى ما ادعو من
 العهد اليهم ما معنى يعنى ان الذي فلتهم هو الفاعل وعباراتهم ولا معنى
 لمجي الرسل بها فالمراد المجي بعناه وموداه كما في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا
 على احد الوجوه ان يعودون للناس الذي في شأنه ورد في الظهار والقول ان
 على كظمهم اتي يطرح التنوين الاصل في التنوين عند ملاقاته ان كان
 تحرك بالكسر وقد جاء الحذف كما في قول ابي الاسود الدؤلي فذكرته ثم عابته عتبارا قعنا
 وقولا جميلا فالعته غير مستقيمت ولا ذكرا لله الا قليلا
 الاصل ذكر بالتنوين محروفا معطوفا على مستقيم ولا اضافة لان الله
 منصوب واسم الفاعل معمد على النفس او على المبتدأ في التقدير كما يقول انت غير ضارب زيدا
 اتي لا ضارب والمعنى ذكرته ما كان بينا من العهود فاعتنتي اني استرضيته فارضا
 ينزل هذا الوهم وبهذا يزول وهمان ينسب الى بعض المعتزلة من نفى
 عذاب الغير وتغيبه العوز المطلق ليس ان وجه ترك ذكر متعلق فان
 وياتي الى الناس ان يفعل بهم ما يحب ان يفعل به فتابع بلاغ
 اتي بتليغ واتصال الى الآخرة حوطب المؤمنين بذلك اتي بقوله لنبلون في مواالكم
 الآية والصبر عطف على حلال وصبر لغوها لما سيلقونها والشدائد من معزها
 يعنى ان العزم مصدر بمعنى المفعول اتي العزم عليه يقال عزمتم على الامر وعزمتم
 ولم يسمع عزمته والفاعل هو العزم بمعنى انه يحب عليه ان يعزم على ذلك او الله
 بمعنى عزم الله اتي اراد وقصد وقطع وقرض ان يكون ذلك والحصل وذكر الامام
 المرزوقي ان حقيقة العزم توطئ النفس وعقد القلب على امره فعله ولذلك
 لم يحز على الله تعالى واذكر وقت احد ليسعوبان اذ مفعول له لا طرف
 الا ان يكون المراد اذ كر الحاد وقت الاخذ الكد عليهم بلام جواب
 القسم ونون التاكيد في بيان الكتاب وبالعطف على جواب القسم في اجناب
 كنهان حيث قال ولا تكفونه على انه الصبر للسان وان تنبها مبتدأ خبره
 ما حوز ليعنى اتي خوف من شيء لا دليل عليه بعيد العلم بتحققه ولا امان بعيد
 الظن لو كنت بينا روى بفتح التاء وضمتها خطا با وتكلم فلا
 حبتهم تاكيد والتاء لا سعار بان افعالهم المذكورة عليه لينح الحسان والشيء
 والمفعول الاول محذوف هذا انما هو اذ جعل التاكيد هو مجموع
 لا حبتهم اعنى الفعل والفاعل واما اذ جعل التاكيد هو الفعل والفاعل على هو
 الاسباب اذ ليس المذكور سابقا الى الفعل والفاعل فالصبر المنسوب المتصل بالتاكيد

اليه ما نسب

وفصل

هو المفعول

هو المفعول الاول ولا حذف الا ان تاتي انه لم تحمل القرائين السابقتين على حذف
 المفعول الثاني من احد الفعلين اعنى التاكيد او الموكد في اخبارك
 اتي اخبارهم اياك ومعنى يفرحون بما فعلوا من كتمان عطف على يفرحون بما فعلوا
 ولم يوحه عن قوله وقيل يفرحون بما فعلوا من كتمان عطف على يفرحون بما فعلوا
 من تدليسهم لئلا يتوهم انه في حيد العقل ولم يوحه في قرأة على به اتي ههنا يقع
 ذكر القرائات متعاربه واستخدموا اليه بترك الخروج اتي طلبوا الحمد
 متوسلين اليه بذلك واستهوا طالبين الحمد بذلك قال في الاساس يقال استحمد الله
 اتي حلقه باحسانه اليهم وانعامه عليهم في التصالح الصفاء اسم كتاب
 في المواعظ والنصائح واخر اسمه النصائح الكسار هل كل ان تاذي بطيب
 لقلبها والا فليس لها حق سفل وقدره عن العبادة الحفول الحضر وموضع شد الانزالا ك
 الفقهه علكها قلم اتي تلم تظله سبحانه وانما عهد حذف الفعل من لباد
 لم ذكر ادا ثاب من داب في عمله اجتهد فالاسناد الى الذكر مجاز ولا خفاء
 في ان تعميم الاحوال لا يكون على حقيقة اذ من الاحوال ما لا يتيسر معه الذكر قلنا
 قال في اغلب احوالهم قيا ما مصدر بمعنى الفاعل واما فعودا فيجمل
 ان يكون جمع قاعد على عظم شأن يدل من عليه تكبر العامل وما دبر فيها
 عطف على اختراع او على صنع لا على ما يدل لئلا يسلك جزاء الصلة ولا يلزم
 الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي فان قيل من قواعدهم ان المبدل منه
 في حكم المنحى و يلزم حطوا الصلة عن العابد قلنا لا من كل وجه بدليل صحة زيد لقيت
 غلامه رجلا صالحا هذا والا حسن ان جعل على عظم متعلقا بفكر ون على تصني
 معنى الاستدلال والاحتجاج ولذلك اتي لكون الدلالة على وجوب الطاعة
 واجتناب العصية ما حوز من رنا ما خلقت هذا باطلا حسن وصل فقنا عذاب
 التار به كاتهم قالوا ان فيها دلالة على وجوب طاعتك فحن نطبعك فقنا العذاب
 الذي هو جزاء من عصاك او حقيقته موقوفنا للمحل للعجل با فنهنا من الدلالة
 هذا المحلوف العجب استفاد من العذر عن الصبر الى اسم الاسان
 الدال على ان المذكور يجب ان بعثى كمال بغيره نجتا منه واستعظا ماله ولهذا قال
 وفي هذا اتي وفي هذا الكلام او في لفظ هذا ضرب من التعظيم وجوز ان
 يكون باطلا حالا وعلى الاول كما في صفة مصدر محذوف فقنا بلغت
 في جزائه هذا استفاد من جعل الجزاء امرا طاهرا للزوم للشرط حيث لا فائدة
 في ذكره مادام محولا على طلاقة فيحمل على اخص الخصوص ليعيد الضمان اسم
 المحلل اللام اسارة يعنى انها للعهد والتعبد عن المعهود بلفظ الظالمين
 بان ما يفعلون به ظلم وانه السبب لاستحقاق التار لكن قد سبق ان الضرر
 هي الا فبطريق العلة والسفاعة بطريق المسئلة فتعنى الناصر لا يدل على نفي النفع
 ولهذا لم يكن نفيها كما في قوله لا تنفعها شفاعة ولا هم يصرون تكرارا لم يوضح ما ذكر

قائما يدل على نفي السمع من داخل النار لا من الخارج منها لكن يدفعه عدم القول
بالفضل فان من جواز السماع عنه جوارها في الامرين ومن لا فلا ^{لكنه} ^{وصفة}
اتى الرجل بما يسمع في صورة النكوة مثل سمعت رجلا يقول كذا او جعلت ما يسمع
حالا عنه في صورة المعرفة مثل سمعت زيدا فاغشاك عن ذكر المسبوع لكن الجنب
انه لا يصح اتباع فعل السماع على الرجل الا باخبار او مجازا اتى سمعت كذا وان الاوفى
بالمعنى فيما جعله وصفا او حالا ان تجعل بدلا بتا ويل الفعل بالمصدر على ابراه بعض
الغاية كنه قليل في الاستعمال فلذا انما الوصفية والحالية وان يقال عطف
على المحرور في منه كنه باعادة الجار تقديره انما الحذف من ان وان سابع
فقد رقت من شان المنادى والمحدثى ونحوه اى ساها لكن ما ذكره في المنادى
له والمحدثى اليه التولية التي اتم ثم قسروا لا يستفيدون من المنادى من ابراهمه وسكره
او من ان ينجح المنادى له يستفيدون من المنادى وذلك تقدير اخر فكذا لو جعل
شان المنادى عبارة عن صفته وحالته التي هي التذكير للمفخيم باعبار متعلقة
واقعان جميعا يعنى ان في الدعاء الى السمع والتدأ له والهداية اليه
اختصاصا للفعل به وانتهاؤه اليه فسواء عذرت باللام التي لا اختصاص اولى التي
لانها الغاية حصل المقصود اى امنوا يعنى يجوز ان يكون مقسرة
بمعنى اى وان يكون مصدرية على حذف الياء اى يثابدى لايمان بطريق طلب
الايمان وايراد صيغة امنوا فان المصدرية وان دخلت الماضى والمضارع
والامر لكن لا ينبغي ان يجعل الحاصل من الكل مجرد معنى المصدر بل معنى ان امنوا
بلفظ الماضى حصول الايمان في الماضى وان يؤمنوا في المستقبل وان امنوا طلب
وصحب واصحاب الجمهور على انه لم يثبت جمع فاعل على افعال
وان امر اصحاب جمع صحب بالكون واوصحب بالكره محض صاحب حذف الالف
الايماء الصبيح لقوله ما وعدنا على رسلك اى انه ذكرنا بالامر
احدما ذكر الرسول والاخر المصدقين وتصديق الرب تصديق الرسول
فصار ذلك قرينة لما قدرنا من المضاف وان هذا الوجه لان المعول والمحمول
على الرسل ليس هو الثواب او النصرة بل الاخارية واما على تقدير انسة رسلك
فلم بين متعلق على والظاهر انه وعدنا لكن بطريق الصلة استجاب
له هو الساب قلدا استشهد للمقدس نفسه تقول كعب العنوتى في مرتبة اجنه
وداع دعايا من حيث الى الندى فلم يحجبه عند ذاك محجب
فقلت ادع اخرنى وارفع الصوت مرة وروى جاهر العمل ابا المعوار مثل
قريب وهذا في المقدية الى الداعى واما الى الدعاء فتسابع بدون اللام مثل
استجاب الله دعاءه ولهذا قل ان البت على حذف المضاف اى لم يحجب
دعاه اليه اسار في سورة القصص على حذف الباء بين معنى ان يبين وجهه

دعوة

تعلقها بما قبلها وما معنى استجاب بانى لا اصنع اى لعدم اضا عنى واما على
ارادة القول فتوقعه الحال اى قائلا اى بيان العامل على ان المراد به
الشخص العامل لغم الذكر والانثى قتل واحد منكم استغند العوم من اضافة
البعض مع الابهام ومن بعض على حذف المضاف اى من اصل البعض الاخر او
على الاستقانة التمثيلية ونسب ايضا لهم موافقة ومخالطة وديننا واسلامنا
باتصال سين يكون احدهما جزاء من الاخر على سبيل التعظيم له
اى للعامل او علمه وذلك لما فيه من التفصيل بعد الاجال والتخصيص بعد التعميم
والاخبار على سبيل القسم بكفى البليات وادخال الجنات وعظيم الثواب
من الله تعالى الجاء مع لصفات الكمال وهي المهاجرة اى اى آخرها
من الخروج من الدار والاذن في سبيل الله والعقل والقتال ويجوز ان يكون
فاضطروا عطفا على يتضمنه المهاجرة من معنى الفعل كانه قيل وهي ان هاجروا
واضطروا واوذوا وقاتلوا وقتلوا وفي قوله واضطروا دون ان يقال
واخرجوا اى اضطروا الى الخروج اسعار بذلك وقوله بما ساهم المشركون
متعلق باضطروا وفيه اسارة اى وجه يقتضيه اخرجوا باضطروا الى الخروج
وذلك انه لم يكن من المشركين اخراج بل انداء وظلم اضطروهم الى الخروج وتغيير
في سبيل بقوله من اجل السبيل ونسبته يلام لما هو المتعارف من قولهم جاهدوا
في سبيل الله اى لاجله ونسبته فان قيل هب ان المهاجرة والعقل والقتال
من الاعمال فكيف الاضطراب الى الخروج والاذن في سبيل الله فكل عمل ذلك
وعدم الضجرويت السكون ونحو ذلك كلها من اعمال على التقديم اى
تقديم قلوبا بالحقيقة او الشئد على قلوبها قراءتان ومبناها على ان الواو
لا توجب الترتيب ولا ينافى ان يكون المقول هو المقاتل او على انه قيل
البعض وقائل الاخرون وعنه مثل اى قوله والله عده حسن الثواب
ليس معناه ان الثواب بحضرة وبالقرين منه على ما هو حقيقة لفظ عده
بله مثل كونه تقديره وفعله وحيث لا يقتد عليه عينة لجال الشئ يكون محض
احد لا يدل عليه لغوي فالاختصاص مستفاد من هذا التمثيل حتى لو جعل حسن
الثواب فاعل عده لا متبداء متوجرا عنه كان الاختصاص لحاله
وهذا اى قوله الذين يذكرون الله الى قوله حسن الثواب يعلم لكيفية الدعاء والابتهال
واعلام باسباب الاجابة والاثابة وقطع الطمع من ثمن الثواب بدون العمل
وتحصيل عليه بانه جاهل غيبى اما التعليم ففى التداء بلعظمتى عن انه الرب
وتحسن المربوبون مع هضم النقيض والاستبعاد عن مظان الرلغى والاقران
بالاعمال البدنة والقلبية والاعتراف يكون مضى عامة مثابة على الحكمة
الكاملة والدلالة على وجوب الطاعة واجتناب العصية وكون الصانع
منها عن النقاين واطهار غايه الخوف من جلال عظمتهم وعنايته

الذي

على

لا ناصد سواه واما الاعلام ففي ترتيب الاستجابة على ايمانهم وذكر اعمالهم وافكارهم واستغفارهم عن المعاصي ثم تقبل الاستجابة بان الله لا يضيع عمل العاقل فان المهاجرة عن الاوطان وحمل مشاق التكليف والجهاد في الدارين سبب لادخال الجنة وحسن الامانة واما القبط والتشجيل ففي ضمن ذلك ولقد احسن في التبيين هذه الدلالات كذا عقل او عاقل عما تحتها من الاشارات حث رب سؤال الوفاية من العذاب على الاذكار والاعمال والا فكار وسؤال الثواب والنجاة على وعده وصرح بان ادخال الجنة الى ذاته وكررا ان الثواب من عند الله في هذا السارة خيرة الى ان الاعمال وسائل عادية لا اسباب حقيقة وانما لان يعذب مع الاعمال وينيب مع الاخلال اذ الكل من عنده والفضل بيده فلا ينبغي ان يقضى الرخاء الى امر من نعمته ولا الخوف بالاستجابة رافع الدعاء الى العمل الصالح والمضطرب موضع الاضطراب

مبالغة الضرب بمعنى السور في الارض انتفاء للعيشة والذهيق من الدهقان

ربيش القدرية ومعدم اصحاب الزراعة وهو معرب لان اللعب لغز

اشعار بان السبب غير النقلب والمستبب الاغترابه والنهي ورد عن الاول والمراد النهي عن الثاني اعني الاعتراض بحجته او كناية فاقيل السبب بقليلهم

الغزورية فهي اللعب ليدته عزور ليس على ما ينبغي لاقتضائه اسارة

الى ان معني قلبه على لعدم الاحق في امره غير متناهية واما عدم الساب في امره غير متناهية فمشتكى بينه وبين نعيم الآخرة وتوابعها بل جميع المتواتر ما الدنيا في الآخرة اتي في حينها وبلاضافة اليها وحوال عالمها

معنى النعمى وقد تقدم مضاف اتي ما تقدير الدنيا واعتبارها فهو العامل اذ الجبار اتي المستلط العالي صافيا نزل بنا وصار ضيقا لنا والباء

في بالجنس القديرة والمصاحبة والعامل الامم اتي مع مجرورها يعني الظروف وهو لهم لان جنات فاعل له الاعمال والجور بانفاق النجاة ان جعل جنات مبتدأ والظرف خبرا مقدما فهو حال من الضمير في الطرف

ولجوز ان يكون قائم مقام اما كان قال اما على انه حال واما على انه مصدر موكد بمنون جملة لهم جنات وعلى هذا لا يكون اسما لا بيقام للنازل بل مصدر افعلا

يعني اعطاه ويهيئه والعامل محذوف اتي رزقوا رزقا واعطوا عطاء

الخاصة بفتح النون وتحققت الجسم والساء ساكنة ومعنى اصحم عطية صح عطية بغير تنوين ليكون على وقف النجاة في منع الصرف وقبل المعنى انه في الاصل بمعنى عطية في العربة انا جعل علما ولو حظ المعنى الاصل

على علم هو في الاصل القوى الغليظ من الكفار قابض سرير الحاسي ليس هذا في الرقاية وانا قصد به دفع يميك السافعي هو في حوز الصلوة على الفا

لفضل الظروف يعني انا لجوز دخول الامم في جنات دون اسمه

بجود الامم

مبني

الملك

كراهة توالي حرفي التاكيد واما جان ههنا لا سقاء التوالي لوقوع الظرف اغنى الخبر فاصلا كما في قوله تعالى وان منكم من لسطين فان الامم في لمن لام ابتداء دخلت على اسم ان لوقوع الخبر فاصلا ولها لام لسطين فلام جواب قسم محذوف والجملة صلة من وما انزل الله الضمير لاهل الكتاب او لمن يؤمن منهم نظرا الى المعنى واما خاسعين فيسقين كونه حلالا من فاعل يؤمن لان جميع اهل الكتاب ليسوا خاسعين ولا غير مسلمين ولا يجوز ان يكون حلالا من صبيته المستكن في الطرف لان المعيد بالخسوع ايمانهم لا كونهم من اهل الكتاب ولا يسترون حال اخروا وليك لهم ايمان استيناف واختصاص الاجر مستغدا لاضافة واجبه فاعل الطرف او مبتدأ الطرف خبر وعندهم حال من اجرهم او من ضمن في الطرف

ان الاحبار بكوة سرع الحساب كناية عن كمال علمه تعادلا لجور ومرايت الاحتياق وانه يؤمنها كل عامل على ما ينبغي وقد ما ينبغي ولجوز ان يكون كناية عن قرب الجاز ما وعد من الاخر لكونها من لوان

المستغدا من الامر بالبصير المعيد باطلاقة الصبر على كل ما حب الصبر عليه واما خص بعد العوم لسدته وصعوبته وكان اكله وافضل من الصبر على سواه فيكون كعطف حصيل على التكمية والصلوة الوسطى على الصلوات كعدل صيام بالغنى من غير الجنس وبالكثير المثل من الجنس

كل اية اما ما عتبر في الامان تعيد واجب اجزاء الزمان والمساواة والله اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد علم انكم لا الايمان خاصة لكنه مبهم ليجعل ان يراى المجموع او من بعث اليهم رسول الله صلعم في علمهم من اصل واحد يعني ليس معنى البداية ههنا ان يكون مجرورين مادة كانت في خلقكم من طين بل اصلا منوع عليه القدرع ودوخة تشعب منها السحب ولهذا قال سقاكم من نفس واحدة وجعلكم صفوا ناطقون عن ارومهم واحدة

عطف يعني لا يظهرون ما يعطى هو عليه سوتى خلقكم من نفس واحدة ولا يستقيم لان خلق الزوج وب الرجل والنساء داخل في خلقكم من نفس واحدة فيكون تكرارا ولانه يومئذ الرجال والنساء غير المخلوقين من نفس واحدة وانهم يتقربون بالخلق منها ومن روحها والناس اعني في ادم انا خلقت من النفس الواحدة من غير مدخل للزوج والوجه الاقل من الجواب الى التقدير الثاني اصل والثاني الى الاقل فالوجه الاول انه عطف على محذوف هي صفة نفس يدل عليه المعنى المقصود وهو انه من اصل واحد قلادة من وضع الاصل واثا اوله انشاء الفروع عليه وفي كونه الاصل مثل الفروع في المخلوقه سما وقد غير عن البعض لفظ الزوج اسعا بان الكل جنس واحد والا اصل اول الا قداما اشار اليه من ان البداية ههنا ليست بطريق المادية المقصود من هذا الوصف بيان كيفية التفرع وتقبيل ما جعل اوله من الخلق فعلى هذا المراد بالاناس جميع بني ادم الماضين منهم والحاضرين والآتين على التغليب في اصل الانتقاء

فكفر كرارا ولانه يومئذ الرجال والنساء غير المخلوقين من نفس واحدة

مسم

يبدل على علمه

والاستغفار من الذنوب والرجوع الى الله

اذ لا يتصور من الماضي بذلك بل الآتين ايضا بالحقيقة والوجه الثاني انه عطفت على خلقكم
والمراد بالناس المخاطبين هم الذين بعث اليهم رسول الله صلعم لانهم المأمورون
بالانفاء حقيقة بل محض روي عباس انهم العرب خاصة بقضية قوله تعالى وانقوا
الذي تسألون به والارحام فان المناشئة بالله وبالرحم طرية العرب خاصة وتقع
بانه تعليل او الخطاب الاول عام والثاني خاص والمراد بالرجال والنساء من سوى
المخاطبين من الامم فان المعطوف اعني خلق زوجها وبث الرجال والنساء منها مغاير
للمعطوف عليه اعني خلق المخاطبين من نفس ادم بالوسايط مغايرة ظاهرة والى توسط
الوسايط يقولون انهم انما خلقوا من جلد الجنس الفريغ من ادم والعدول من لفظ خلق الى
لفظ بث ربما ينجح بوجه ان خلق المخاطبين كانه من نفس ادم فطردون زوجها بخلاف
ما لو قيل خلقكم من نفس ادم وخلق منها ومن زوجها من سواكم وقيل لجوز العطف على
خلقكم مع عموم الناس لان المراد به اخراج الذرية من نسل ادم وقيل خلق حوا وقيل
لان المراد بالبث انهم خلقوا في تفسير لا من نفس واحدة فلا تكرار وفيه نظر وقيل هو
عطفت على واحدة كما ذكر في سورة الزمر في قوله خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها
زوجها الذي يقتضيه سداد النظم يعني قدس من الاستعالات وانا
مقتضى القول ان يكون الوصف الذي علق به الحكم عليه موجبة له او باعنه عليه
والجواب اليه فكيف كان ما ذكر من الاوصاف مرجحا للتقوى ان كان القصد الى العلة
الموجبة وداعيا اليها ان كان القصد الى العلة الباعثة وبهذا التقرير يظهر ان لاجبا
التي جعل الواو في قوله وداعيا بمعنى او فاجاب بان ما ذكر يدل على القدرة
العظيمة والنعمة الجسيم والاول يوجب التقوى حذرا عن العقاب العظيم والثاني
يدعو اليها وفاء بالكر الواجب هذا اذا ارد بالانقاء ما نعم المتعلق لجنته الله
وحقوق العباد وجوز ان يراد ما يتعلق بحفظ ما بينهم من الحقوق وهو يكون خلقهم
متواصلة متفرغة من اصل واحد علة موجبة لا تقاداة الله تعالى في الاخلال بما يجب
من حفظ الحقوق فيما بينهم قوله وهذا المعنى مطابق لما في السورة من رعاية حال الانام
وصلة الرحم والعدل في باب النكاح وارتد البعض من البعض وهو ذلك بالخصوص
بخلاف المعنى الاول فانه انما يطابقها من حيث العموم فان ابقاء الله تعالى
بانجاب الكفر والمعاصي وسائر القناج يتناول رعاية حقوق ما بين الناس
وهو خير مبتداء محذوف لان المعطوف على الصلة لا يكون
الاجملة بخلاف ما اذا قلت زيد ربك وذهب بطرح التاء
الثابت لان النقل عندها الحصل ولان الاول حرف مضارعة على
الاستعطف ان طلب العطف والحنو فالواو اذا كان جواب القسم طلبا فهو
للاستعطف وقيل بل اذا كان القسم بما يقتضي ذلك كما لله الكريم الرحيم وكالرحيم
والعزابة والى هذا سار بقوله واتقوا الله الذي يتعاطون باذكاره واشكر الله
وانا سلك الله يقول شذك الله والرحم واشدك الله والرحم انما سالتك يا الله

عن اسره
فكون
اشاوص

وبالرحم

وبالرحم وتعدية الى معقولين اما لكونه بمنزلة دعوت يقول شذك الله وشذك
بالله كما يقول دعوت ودعوت بهما متعديين معنى التذكير كما قل ذكرتك الله
طالباً ومستعطفاً قال حسان شذت بني التجار افعالك والذتي اتي ذكرتهم
بهاها واصله من الشيد وهو رفع الصوت او تسالون غيركم عطفت
على سال بعضكم بعضا يعني لجوز ان يكون التساول فيما بين المخاطبين كما تقول تداعوا
فلا يكون ثم معقول وجوز ان يراد انهم يسالون غيرهم فيكون على حذف المعقول
ويكون فاعل يعني فعل الحصول السار في الجملة باعتبار كون الفاعل جميعا وان لم يكن
من الجانب الآخر سوال قال المصنف مرسمت في العرب من يقول تبصرة بمعنى بصيرة
فلا يتوقف على كون الفاعل جميعا لان الصبر المتصل متصل كما سمع هذا
كقولهم لا زال كاسمه محمودا وهو نسبة غريب حيث اعتبر اشتراك الطرفين في وجه
المشبه بمعنى كون احدهما متصفا بغيره والاخر نفس لفظه اسند الاتصال
للكون حيث كان الصبر متصلا بالمنفصل ومجروا الحان لامضوية او مرقعا بيا صيب
او ارفع بخلاف صمدت بزيد وعمرو حيث لم يكن ضميرا متصلا واكرمك وعمرو حيث
لم يكن المتصل مجرورا وفي قوله هذا غلامه اساءة التي انه لا فرق في ذلك بين المجرور وخرف
الجر والمجرور بالاسم المضاف وقد محل لصحة هذه القراءة اني لساها
وخروجها من الصنف الى القعدة لما ذكره هنا ان عطفت الظاهر على المضمرة المجرور
ليس بشديد وفي المفضل ان قراءة حمزة ليست بكل القوة انا وجه الصفة فلامه
لا يكون بدون اعادة الحجاز لان الاعادة اعم من ان يكون خفيقا او بدريا على ما نقل
من المصنف اولاه لا يكون من العطفت على الصبر المجرور بل من عطفت الحجاز والمجرور
على الجار والمجرور والاول اوفق بقولهم لاجوز العطف على الصبر المجرور الا باعادة
الحجاز واما القول فلان اضرار الحجاز ضعيف كما في الله لا فعلن وقولن روية خير بالجر
لمن قال له كيف اصحت واما لحي الاعلالة او بدا هم سايج فليس من اضرار الحجاز بكل
المجرور وقول الساعر فاليوم قريت تنجونا ونسئنا فاذهب فابك والايام من
عجب معناه دنوت اول دنيت كلامك القبيح واسرعت في الذم والايام
فاذهب على طريقك فانها شبة الايام واهلها وقد يقال ان الواو في والارحام للتسم
دون العطفت ورد بان قسم السؤال لا يكون بالواو واجيب بانه ليس بقسم سوال
بل قسم اخبار واستيناف كانه قبل والارحام انه مطلع على يفعلون والارحام
تأبى نظرا الى قوله واتقوا الله لانه المقصود وبذل عليه قراءة المصنف او والارحام
تأبى شذون به ونقوا الارحام معنى قراءة المصنف واحد بتدبير الرقة وقوله
واتقوا الله الذي يتعاطون باذكاره واذا كان الرحم معنى قراءة الجرح واحد بتدبير
الرفق واعادة اسم الله في الثاني دون الاول للبعد والعرب من اتقوا الله
والرحم جمعة من تمام كلام الحسن في الفائق المحبسة من الاجتناب عن الاشرار سبب بها

هزله

نوله

اشمخ

ت

الحديد الغناء في زاس المغزل وفي الصحاح المحن بالتحريك الاعوجاج وصفه احسن
 معوجها وعقمت الشئ فانعطف عطفه فانعطف فبنت به من البشاشة ان سرت به
 واقتلت عليه تقول لا ولا دم ان يرد بالنطف الاولاد ونقول ذلك لاجل الاولاد
 وحاصل كلامه ان عليه ان يبقى الرجم بمعنى ان لا يقطع بل يصله وذلك في الولد بان لا ينفك
 فينسب ولد الى الغير ولا ينسب الراية فينسب ولدا لغيره اليه للعاهر الحجر اي لا حق
 للزاني في النسب كما يقال له التراب اي لا شئ وقيل هو الرحم بالحجارة والدعوى
 بالكر ان ينسب الولد الى غيره كيف جمع يعني ليس في اللغة جمع فاعل
 على فاعلي بل على فعال وفعلاء وفعل كرام وكرماء ونذر ومرضى فينا حتى جمع
 يتي وهو جمع يتيه كما يجمع اسير على اسيرى ثم على اسارى فيمن فتح الهمة او مغلوب
 نقاييم جمع يتيه فان فصلا اذا كان اسما يجمع على فاعيل كما قيل واماييل وقيل ذلك
 في الصفات لكن القيمة اجري مجرى الاسماء كصاحب وفارس ولهذا قلنا يذكرونها
 المعصوف وقد ورد الاصل في قول الشاعر اطلال حشر البراق العام سلام على
 احجاركن القدايم والقدايم ايضا مجرى مجرى الاسماء لكن ذكر المعصوف معها
 ثانيا التاويل فانما استغنوا هذا الاشتراط خارج مخرج الغلب اذا
 قد نزل لمجرد البلوغ من غير ان يستغنى بنفسه وينصب كالفلا لغيره كن بلغ مجنونا
 توصيفا معقول له لغوهم ذلك سواء كان على الفياض او للحكاية قبل
 هو صبا لغة الوضع ضد الرفع والاوجه انما للعدية من وصفه وضاعته وضعه و
 النسبة الى الضعة والوصف بها واما قوله في سوق كلام المصنف هو
 ان مقتضى القياس ان يصح اطلاق اليتيم بعد البلوغ لغة لتحقق معنى الانفراد وان
 لم يطلق عرفا وان لم يعلم الاطلاق لغة وقد توهم في قوله ان لا يتم بعد البلوغ عدم
 الاطلاق لغة فاجاب بانه ليس لتعلم اللغة بل السريعة فلا يدل على عدم الاطلاق
 شرعا وعرفا فلما لا نزاع فيه والاحتجاج الى الدليل ولما قد رآه لا يتم بعد البلوغ
 في حق الاطلاق عرفا وفي حق الاحكام شرعا واما الاحكام للصغار خاصة فوجه
 ان في قوله تعالى واتوا البيا في اموالهم انا اطلاق البيا في علم الكبار واسماء
 الاحكام للصغار فاجاب بان ابياء الاموال مجاز عن ترها سالمة لهم واطلاق
 لفظ البيا في حقيقة لغوية لا عرفية او مجاز باعتبار ما كان او اثر لفظ العهد
 بالصغر وللأسان الى وجوب المارحة الى دفع اموالهم اليهم حتى كان اسم
 اليتيم باق بعد عزرا ابل فلما قبض اي مات الولد وبقي الوزر على والده
 لا شراكم او لمنعه الزكوة ولا كسابه من وجوه عن حيله وشئت الاجر على تقدير
 عدم العصب ظاهرا وكذا على تقدير العصب اذا لم يعرف الغلام ماله وتفاصيل
 امواله فان الواجب عليه الصدقة وقد فعل لا يستدلوا بالاحتجاج لا يتحدوا
 بدلا فكلهم اي مال اليتيم مكانه اي مكان مالكم وما ارج لكم التورع من الشئ للتحجج و
 الاتساع السكن اصل الدار يملأوا الرحا وتقدر باليوم ما سخلية ما يد عليه سيا

الانما

الانما

الامات ونقر عليه سبويه والمراد به الوحش من البقر والطبايلة العرق وكفى
 بهذا على ما قدر والا وجه لا يأت الكرم المتباعد لما اخذته الدار بدلا من الاخير
 سيما من غير ذى العقول وهذا ليس بتبدل لان معنى تبدلت هذا يدك
 انك اخذت هذا وتركك ذاك وكذا استبدلت وانما هو تبدل لان معنى تبدلت
 هذا بذاك انك اخذت ذاك واعطيت هذا قال الله تعالى ومن تبدل الكفر
 بالايان فاذا اعطى الردى والمهزولة واخذ الجيّد والسمنة كان هذا اعطاء الجيّد
 واخذ الطيب لا اخذ الجيّد وترك الطيب ليكون تبدل الجيّد بالطيب وسجي
 في قوله تعالى لا تبدل لكلمات المعنى لا احد بدل شيئا من ذلك بما هو اصدق فالجمل
 ان في التبدل ما دخله الباء متروك وما تعدى الى الفعل بنفسه ما حوز والتبدل
 بالعكس نعم للتبدل استعمال آخر يتعدى الى متعولين بنفسه او ليكن تبدل الله شيئا
 حسنا فاردنا ان يبدلها خيرا بمعنى جعل الحسنات بدلا السيئات ويعطيهما
 بدل ما كان لها خيرا منه واخر يتعدى الى متعول واحد مثل بدلت الشئ عترة
 فمن بدله بعد ما سمع واخر يتعدى الى المتعولين بنفسه والى المذهب به المبدل
 منه يا بيا ومن مثل بدله نحو فدا من خوفه امنا ومنه قوله تعالى وبدلناهم نجفهم
 جنتهم الا ان جعل يصحح لكلام السدى فانه اذا كان للصبي شاة سمية
 في مال صديق للولى فياخذ منه مكانها مهزولة كان هذا تبدلا للجديث بالطيب
 حيث اخذ الردى وترك الجيد ولا يخفى ان هذا بعيد عن العلم حدا لا دالة
 لكلامه عليه وكان مراد المصنف انه لا صحة لما ذكره الا بهذا الطريق الذى لا سبيل
 اليه ولا دليل عليه فهو فاسد قطعا وانما وقع للمصنف هذا الاشتباه من جهة
 انه اعتبر هذا الاخذ والاعطاء من الولي بالنظر الى حال نفسه واما لو اعتبر بالنظر
 الى حال الصبي فهو كلام لا غير عليه فان الولي اذا جعل مهزولة من ماله
 مكان سمية من مال الصبي فقد اخذ للصبي الجيّد الردى واعطى الطيب الجيد
 فيكون تبدلا وانما هو يكون تبدلا بالنظر الى حاله حيث اعطى الجيّد والطيب
 ولا ينفقونها معها اسنان الى ان المراد بالاكل الاتساع والعرف
 بعدا عن الشئ باعظم منافعها وان معنى الى عايد المقارنة تضم اموالهم
 الى اموالكم وبين فائدة التقييد بالمعينة بانه يدل على عاية فتح فاعلهم حيث اكملوا
 اموالهم مع الغنى عنها ولم ينفقوا بينها وبينها كما هو حال البهايم وانه قصد بذلك
 تشهير ما كانوا عليه من ارتكاب هذا الامر الفجيع واذا كان السعد لغير الغرضين
 لم يلزم القابل بمفهوم المتألفه حوا اكل اموالهم وحدها واصل السؤال انما يتج
 على تغيير تبدل الجيّد بالطيب باستبدال الاحتمال بالحفظ واعطاء الردى
 او قول السدى لا على نفسه باستبدال اموال البيا في ماله واكلها مكانه لانه
 يكون نفيا عن اكلها وحدها وهذا عن اكلها مع اموالكم لمحقق انتهى عن التسمي
 وليس الاقل مطلقا يتناول هذا للتوجه المتوال بانه اي فائدة فيه بعد ورود انتهى



المنطلق على ما ذكره الامام الرازي لان التفسير الاول ليس لانهما عن كلهما وحدها
قوله فياكلوه مكانه اي مال البيت مكان ماكم ^{معهم شهرهم وسع الناس}
الصحيح الحوب الذنب العظيم عن العراء وقيل مطلق الذنب وجعل
طلاق ام ايوب دينا عظيما لانها كانت مصلحة له في دينه وهي امارة اي ايوب
الايضاح في نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل معناه ان طلاقها اوحشة قال ذلك حين
اراد ايوب ان يطلقها فان قيل قد سبق ان العظيم فوق الكبير فاني فائدة في وصفه
به بل كيف يصح ذلك قلما ذلك حيث اقر ذلك والعظيم ههنا في ضمن الحوب
والكبر هو الكبير في العظيم ^{لما نزلت الآية في البتة في ريد وجه الربط}
بين الشرط والجزاء في قوله تعالى فان خفتم الا تعسظوا في البتة في فالكما اما طاب
لكم فانه غير طاهر كما لو قلت ان خفت ان لا يكون القوم فاشتر ما سئيت من العبد
مضى وبذلك وقد بينه بوجه ^{بله واجبة الى سبب النزول الاول ان خفتم}
الجور في حق البتة في حق الجور في حق النساء فلا يتأ سورا ما يعرض اليه وهو الكبر
وارتباط التفسير بان لا يتجاوزوا عددا لاربع فلهذا بالنبذة الى ما كانا عليه من تكا العشرة
والثاني والست يصح لا توسع لنا في المقصود الثاني ان خفتم الجور في حقهم فافوا
الزنا ايضا بياسرة ما يدفع داعية الزنا فان فيه سعة ووجه لخصيص الامر به في الكهين
دون سائر ما كانوا عليه من المحرمات هو ان العبد الى دفع هذين الذنوب مما سبب
النزول كما يقول لمن يداوم على الصلوات ويترك الحرام من الخطيات وانت يريد سعة
من ترك الزكوة لكثرة ماله او عن السرقة لغرض احتياجه ان خفت ترك الصلوة
فعلل من خصل الاموال فان ترك الزكوة ايضا مما يجب ان يخاف او فالكسب واجمع
المباحات فان فيها كثرة تفتيك عن السرقة والاختطاف الثالث ظاهر وقينه
اعتبار النكاح في الشرط سبب النزول ومنا سبب الجزاء المعبر عنه ذلك ونقد
النساء لغنا ليقا في دلالة المعنى واسان لفظ النساء ^{فخاف لضعفهن}
سواء ان سبب الخوف اجتماع الكثرة والضعف لعدم الداعي الى الجور
عند العلة ووجود المانع عند القوة اذ كل واحدة تدب عن نفسها فكيف يجمع
حقوقهن باني مغفوني بظلم يقال ظلم حقه وتظلمه ولا كلام في جمع بيته على قيام
ثم قلبه الى قيام وفتح الميم وانما الكلام في جمع بيته وقوله كما قيل ايا في معنى انه يقال
للكود والانات عن الازواج له وانه جمع على الغلب اذ الاصل ايام جمع ايم فيقتل
من ايمت المرأة من زوجها بتم ايا وايوما وايه يقال للرجل تزوج من قبل
اولم يزوج وللراة بكرا كانت او ثيبا ^{تقتطوا بفتح الباء فتستقط}
فتسوطا جاز وعدل عن الحق واما القاسطون فكانوا لوجههم خطا واقط بفتح
عزل ان الله يحب المقسطين من القسط بالكسر ^{ما طاب لكم ما حل لكم}
عللا اختيار هذا التفسير على تفسير ما طاب بما استطابت نفوسكم ومالت
اليه بانه لا يصح على العموم ولا تعارنه محض وعندهم ان المحض المتراخي باسحق والا

ك ٥٥

عدم

عدمه واعتصم بان فيما ذكرت اجالا والاصل عدمه وان جعل انه الحرم قوله تعالى
حريت عليكم امها نكم الآية سابقة في الترتيل دالة على التفضيل فليكن دالة على
التخصيص وايضا اذا كان ما طاب يعني ما حل وهذا الامور لاجبة تول المعنى
الى انه ايج لكم واجيب بان الالباحية يكون راجعة الى القدر ايج لكم من غير
المحرمات هذا النوع من العدد ^{وقيل ما ذهابا الى الصفة يعني رسلت}
كله ما في النساء اختصا بها او غلبتها في غير ذوي العقول لان هذه الصفات
انما هي اذا اريد الذات فانما اذا اريد الوصف كما يقول في الاستفهام لمن يري اي
فاصل ام كريم وفي الموصولة اكرم ما سئيت من هؤلاء الرجال من الغايم والثا
او خذ ذلك فهو نكاحه ما دون من حكم الوضع على ما ذكره المصنف وصاحب
المفتاح وغيرهما وان انكره البعض وههنا المراد الصفة اي انكحوا الموصوفة بالصفة
اردتم من البكر واليب والسابعة والجميلة والقيسروا صناد ذلك الى غير ذلك
من الاوصاف وقيل المراد الموصوفة بامتناء التحريم والتضييق في تزويجها
وقد حقي معنى قوله ذهابا الى الصفة على بعض الافاضل فذهب الى ان المراد
الوصف الماخوذ من المذكور بعد ما مضى ما طاب الطيب وهو صادق على
الفاقل وغيره ومعنى ما سكر كن المسخر وانت خير بان السؤال لا يسقط المحرم
ذلك عن اعداد مكررة اي اثنين اثنين وثلاثا ثلاثا واربعاً اربعاً
لما ان المستعمل هو المكرر مثل جالي القوم رطار جلا ليدل على التفضيل وتحقيق
العديتين انها اخرجت عن اوزانها الاصلية الى اوزان اخرى وعن تكررها
اي التوحد فان ذلك ايضا بغير المصغرة نظرا الى المجموع واكثر التحسين على ان
فيها العدل ثم الصفة الاصلية لانها معدولة لا يكون الا صفة وضع المصنف
اعتبار الوصفية فيها بناء على عدم اعتبارها في المعدول عنه دليل انصرف
مردت بسنوة اربع وما ذكره المصنف عايد الى ما ذهب اليه ابن السراج
ان فيها عدلين لفظيا ومعنويا لان معنى معدول عن لفظ اثنين وعن معناه اعني
الاثنين مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ^{وهي تكررات رد لما ذهب}
اليه الكوفون من انها صنعت الصرق للعدل والتعريف كما في عمر اذا لا تدخلها
السلام وانها انا احريت على النكرة محموله على البدل هذا ولكن لا بد للمصنف من
مستشهد في استعمالها معرفة بالسلام ^{ومحلل النصيب على الحال}
ما طاب لامر النساء اذ لا معنى له وانما المعنى تعقيد نكاح ما طاب بكونها معدولا
هذا العدد ومفصلات هذا التفضيل نعم لو جعلت من بيانه لا بيقينية
لم بعد جعلها حالا من النساء لكن الظاهر هو البقصة ولو
افردت وقلت اقتسموا هذا المال درهما وكنت اربعة لم يكن له معنى ولم يصح
جعل درهما خلا من المال الذي هو الف درهم خلا ف ما اذا ذكر فان العبد
فيه الى الوصف والتفضيل في حكم الاقتسام وكذا الظنيات في حكم النكاح

د

لورد الوصف

ان معناه

تقرر

اعلمت انه لا ينعى وذلك لان اولاد الامرين او الامور لا يعنى واما
 الاباحه وجواز الجمع في مثل جالس الحسن او ابن سبئ فيقال يكون بدليل من خارج
 مثل ان محالهما حتى وزايدة في الفضيلة وتعلم العلم فيكون اولى بالجواز وحاصله
 ان اولاد الامرين والحال يان للقيمة الفعل والعقد في الكلام يكون مقيما لما يقابل
 فعنى او ان يكون على هذا النوع غير متجا وزاياه الى ما فوقها وهذا معنى قوله
 محذورا عليهم ما ورا ذلك وفيه اسارة الى دفع ما ذهب اليه البعض من جواز
 التسع بمكان الوال والجمع فيجوز الشبان والذك والاربع وهي تسع وذلك لان ما
 ينجح الخميس او ما فوقها لم يحفظ على التعبد اعنى كيفه التكاح وهي كونه على هذا
 المقدور والتفضيل بل جاوز الى خمس وسداس وذروا الجمع الى الكلية
 حتى الاثني وفي قوله بين هذه الاعداد اسارة الى ان لزوم الواحدة انما هو على تقدير
 الخوف في كل من انواع العدد اذ لو كان الخوف في الاربع او الثلث لم يقف الواحدة
 المقنع ما يقع منه في الاساس المتما مقنع رضى الى ما يقع بقوله وسعيت على القوم سميت
 عليهم السر وهو طويل السغب بالغنى قال ولا تبايه سهله عاصمه في كلامها
 سغب اخرا غص اخا السغب الا الذي يردته فينطق بعدي والكلام غصص وكانه
 رد على من زعم ان السغب بالتكين لا غير المهامر يجمع مهية وهي المجهون
 من مهرها قطع لها مهرها ومهرها اعطاها مهرها وهي في مقابلة السرة يقال
 لغدا نهيته وسيرة وعلى هذا ينبغي ان يحل ما في الصحاح ان المهن هي الحرة
 والذي يحكى قصد بهذا الكلام الرد على صاحب الحار البيا في التفسير حيث
 سق على ان افق وزعم انه لم يعرف في هذا الموضع الفقه واللغة ولم يعرف بين
 عالما عال فين المصنف ان المخطى محط لان للقول مجالا صحيحا والعاقل رتبة
 عالية متعالية من ان يخفى عليه مثل هذا على ان التقنين منقول عن زيد بن اسلم
 وهو تابعي ومال بعنى كثر عياله فيقول عن الكسائي والاصمعي والمخطى راجل في العلوم
 جاهل باساليب الكلام وعليه الكعب كناية عن علو القدر والرتبة لان الكعب
 والقدم من سفل الاعضاء فاذا علا على الرجل وطول الباع عن الحاطة والاشاع
 وقوله لان من كثر بيان لوجه الكناية بانه ذكر اللازم واريد الملزوم وفي ذلك اشارة
 في كثرة العيال ما يصعب عليه انى على من كثر عياله فامصدرته وجوز ان يكون
 موصولة والتعايد محذورا انى مع او يكون عليه بمعنى مع والفهم لما لان
 الغرض بالتزويج التوالد فان قيل الغزل عن المها برضا جازف عندا لافق
 فما ذكر لا يصلح جوابا فان الاعتراض انما هو على تغييره قلت يجوز الغزل لا ينافي
 كون الغرض في التزويج الى الولد وصرف غالب الامم الى حكم العادة بخلاف التزويج
 فانه بالنسبة الى الشروع فطنة فله الولد من جهة اليكيفية والغرض كالواحد
 بالنية الى الاربع من جهة الكمية والعدد كنت تحللك الخطاب للعاشية
 والجذاد مصدر جذ الخلى الى قطع ثم جذا ذابا لكس والفقه استعمال بمعنى المفعول

الاقتسام على اوط
 هذه الانواع عشر مجموع
 من اسس منها ومعنى
 الواو ان يكون

الوسق

والوسق ستون صاعا والعالية من راحتي باعلى المدينة وروى جاد عشرين كعسبة را
 والمراد جيل جدمها كذا لان الايتاء والتخلية بمعنى الاعطاء الا ان التخل
 نوع منه وهو المختزون بطيب النفس واليناخه من تيج الزرع الشري ورفعه
 ووسعه وذلك انها توسع مال الامم وتغظم الصبر في منه جار محي
 اسم الانسان والا كان الواجب منها لعوده الى صدقاتهم ولما توجه السؤال بانه
 كان لجب تانيث اسم الانسان لكون المسار اليه جمعا اجاب بان مثله وارد
 في الكلام فان ذلك اسم انسان الى السهوات ولما توجه انه لا بد فيه من التناول بالمذكور
 فليجعل الضمير عايدا اليها بتناول المذكور من غير توسط اعتبار اسم الاسارة
 اجاب بان الفصحاء من العرب قد عتروا ذلك حيث قال روية اردت
 كان ذلك مبرا الى الخطوط وجعل المحب خا ذكر روية لا يفسد السب لاحتمال
 ان يكون يدكر الضمير باعتبار الخبر اعنى توسع الهني كما في قولهم ما كانت اكل
 والكلام يسمى جملة فهو نحو قوله تعالى فاصدق واكن من جهة
 انه ذكر الضمير نظرا الى وقوع صدقاتهم موقع صدقاتهم كاحتمال ههنا المعطوف
 نظرا الى وقوع فاصدق موقع المجرور اذ اقبل لولا اخرتني الى اجل قربا صدق
 بالجزم لكونه في المعنى جواب التمني المستفاد من التخصيص في الماضي واعتبر من
 بان مثل هذا انما يجيز اذا كان المعدوم الذي اعتبر موجودا هو الاصل كما في فاصدق
 واكن او الكس في الاستعمال كما في قوله يدالي الى لست مدرك ما مضى ولا سابق
 سبا اذا كانا جايئا وههنا الجمع هو الاصل لان لكل من النساء صداقا واجيب
 بان افراد هو الاصل نظرا الى ان المراد واتاكل واحدة من النساء صداقا فها
 والاولى منع لزوم الاصل او الكثرة والاقصاء على مجرد استقامة المعنى كما سر
 اليه بقوله لانك لو قلت واتوا النساء صداقهن لم يلج بالمعنى وما ذكر من ان المراد
 اتواكل واحدة صداقها مخالف لما ذكره المصنف من ان الصداق في معنى الصداق
 وتوحيدها مستدأ خبر لان العز من ولما فت عنهن بيان لعقدته
 طاب بعض وغير محبات الى غير مجعولات خيشه بيان لمعنى الطب ههنا
 وما نفقه بيان ان المراد بالاكل ههنا الانفاق والاشاع ههنا با شهير
 المنافع واظهرها وعنه انى عن السعي ولا قبله انى فيما ذهب والاية التي بعدها
 وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وآبتم احديهن فظارا فلانا خذوا منه
 شيئا وكأنه يجعل هذه الاية ناسخة خيب منع الاخذ سواء كان الاعطاء بطيب
 والاظهر ان ذلك في بدل الخلع وآبتم ان طين في الهبة والاراء حال قيام التكاح وما ذكر
 من الاقوال ففي تحقيق معنى اعتبار الشرط اعنى طب النفس توقفا بينها وبين
 ظاهرا لا يمت وصريح الحديث يتأمن في الصحاح تائم الخرج عن الائم وكلف
 وحقيقة تائم ويخرج تخنيث الائم والمخرج ثم لا يخفى عليك حال ما قيل تائمون يخرجون
 من الائم من تائم خرج من الائم كخرج خرج من المخرج والتبذع الاعطاء من غير طلب

المضى

كانه تكلف البراءة والكوم
 في ذكر صميمه وهو عوده الى الصداق المراد به الجنس قل او كثر وبالكيد لما ذكر
 من ان العقد بقوله عن شيء منه الى البعث على تفصيل الموهوب وما ذكر من انه
 لو قيل عن شيء منها لمتناول ظاهره هبة كل الصداق لكونه بعضا من الصداق فالنظر
 الى ظاهر اللفظ والابحار في طين كماله فليست بل وصفا للمصدر على الاستناد الى ان الهبة حقيقة هو الماكول وعلى انها
 صفتان بيان وتبين لقوله على الذكاء يعني ان انصافها على المصدر في معنى الدعاء
 كما في سبيلك وهذا اي هبة من ايا على الوجه وقيل على تقدير الدعاء
 اذا يصح حل الدعاء من الله على ظاهره والاول اذ لا بد لذلك على الوجهين الاولين
 ايضا واصناف الاموال اليهم مع انها ملك للدين في ذمتهم لم يقصد بها
 الخصومة الشخصية بل الجنسية التي هي معنى ما يقام به المعاش ومنه الى القلب
 وتدخل اوقات الاحتياج وهي بهذا المعنى لا يختص بالدين كما قال الله تعالى
 ولا تقبلوا انفسكم فصدوا الى جنس النفوس دون خصوصيات انفس المخاطبين
 وقال فما حلت ايمانكم من قيتكم فصدوا الى جنس الايمان وحسن الاماء اذ
 ليس المعنى على الامر بكم انكم فصدوا الى جنس الايمان وحسن الاماء اذ
 انه من قيل انما هي اقبال وادبار على الجوز في الحكم وفيه حذف احد مقعولي
 جعل فعل هذا الوصف اعني الذي جعل الله لكم قياما يمنع حمل اضافة الاموال
 الى الاولياء على الاضافة بادنى ملائمة فليست بل اضغمت اسى هلكته من ضاع يصح
 ضيا عا بالضم فتمتدلى اي حقرتني واهانتني وجعلني بمنزلة من يدبيل يسبح به
 الايدي قال المصنف الفصح فتمتدلى لان اليهم في المبدل زيادة لانه من الدل
 وهو الرفع سمي به لانه يرفع الوسخ او يرفعه الايدي بالمسح بادل المال وغيره
 نقله سرعه وتمتدلى بالمندبل ^{في حارة} اي في شيبها
 واما عا بالصلوة والجنابة بالفتح والكسر يقال للفتش والميت وقيل بالكسر التبريد
 والفتح الميت يريدون ان صلوة الجنابة في فروض الكليات والكسب قرص
 عين وقيل الخطاب لكل واحد لا وليا خاصة فالاضافة على حقيقتها
 والعرض التي عن صرف المال الى من يصيبه هذه جملة منها
 على ان الخطاب لا وليا وقول عطاء على انه لكل احد وكل ما سكت
 ابتداء كلام من المصنف لتفسير كل من المعروف والمكروه يصح صفة للفعل
 والعمل ويسمى بمعنى الفعل الماحوز هو منه واختير واعقوله الى
 اخره ليخصر لخالص معنى الآية على وجه ليس معنى التدرج في حتى والتعقيب
 في الغاء فان النسم وشرطية الايناس للذوق فقولته قبل البلوغ متعلق بما حيزوا
 وذوقوا وذلك لان الايناس جعل مقدرا الى البلوغ وكان قبله اليه وقوله اذا نسم
 مع ان النظم حتى اذا بلغوا اشارة الى ان المقصود بالحكم هو الجنابة واذ اليه طية

في
 لانه

بلس

قيد له بغيره الطرف والى هذا في الفقه من ان الشرط المعترض على الشرط يعترض مع
 في الحكم على ما بنا في شرح لم يخص الجامع وسيجي حقيقة في قوله تعالى ولا ينفككم
 الآية وقوله اي هدايه يعني اهتداء فان الرشد خلاف الغي والضلالة من حد نصر وجاء
 من حد علم وقوله من غير باضرا اشارة الى معنى الغاء في فان النسم وكذا قوله بعد بيان
 نظم الكلام كانه قل وابتلوا الياسم الى وقت بلوغهم واستحقاقهم دفع اموالهم
 اليهم بشرط اناس الرشد منهم لم يخص للمعنى على الوجه الذي بينا مع اشارة الى ان
 في حتى الابتدائية ايضا معنى الغاية بمنزلة التي وان اذ السوطية هي الطرفية التي في معنى
 الوقت والايناس الاستيضاح في الاساس استوصيته وصفت بدى
 على عيني اطلب ان يصح في واستوصيت الشمس تحاوضت اليها فاستغفر للدين
 اي علم الشيء بينا ان الرشد كما يعلم ولا يصره هي استعارة محسوس لمعقول ان اراد
 بالاييناس ملك الحالة المحصورة المحسوسة وان اراد معنى الابصار فمعقول لمعقول
 لكن يستعقب تشبيه الرشد لمعقول بالشيء المحسوس والرشد الصلاح
 في الدين يعني ان لذلك مدخلا في الرشد بل هو العهدة العظمى اذ هو عند ما الصلاح
 في الدين والمال لا مجرد السهدي الى المصروفات المالية كما عند اي حينه رضي الله عنه
 تج اي تلقى وتدرج واسكل صفة من الشكلة وهي جرم لخالطها بياض
 احسن به من قول اي ربيد الطاسي او عبد البيا في فيما توادحون وبات
 يسري بصير بالذخري ما دغوس الى ان عن سوا واخبر عنهم قريبا ما يحسن له خيس
 خلا ان العناق من المطايا احسن به فحق اليه شوش نصف قوما سرون والاسد
 بطلب فركبهم وهو المراد بالبصير بالذخري واليوس بالعين المحمة
 القوي والعناق البجيات من الابل والسوس جمع اسوس وسوساء وهو الذي ينظر
 بموحن عينه واحسن صله احسن تعلقت فحة السين الى الحاء ثم حذفت احسب الخيز
 ابتقت وقيل طنت ووجدت وقيل المراد بالبصير الدليل العارف العموي
 قيل ان يكون هو بالفتح من كبر في سته كعلم واما كبر بالضم ففي الغدوير
 الامر على اي شق ولفظ الاكل بالمعروف والاستعفاف اما الاكل فلانه اساس
 الاستعاف ولا سيما ولا يؤمر به ولا يباح بالمكن له حق واما الاستعفاف فلانه مبالغة
 في العفة ولا يحقق تحجود الاستعاف عما لا حق له فيه اصلا وما ذكرنا ظهر وجه قوله
 وفي لفظ الاكل والاستعفاف دون ان يقول والامر بذلك تأمل المال الخذل الله
 اي اصلا لا ط الحوض طينه واصلمه هباء البعير طلاء بالهاء وهو القطران ناهك
 في الخبل اي مبالغ فيه حيث تنك الناقة والضرب باليد مفهم كناية عن الاكل
 معهم نغم احدثا فليلا العربة الشيء اليسير والهمة البعد وهو الضعيف
 من اولاد الضان واراد بال الله بيت المال في كبت اللغة عفر عن الحرام واستعف
 وعفف بمعنى لكن في استعف مبالغه من جهة دلالة النسم على الطلب كانه تطلب
 ذلك من نفسه وسالفة فيه وزيادة العفة عنه فلانها في ما ذكرناه تطلب العقل

سهم

وصاحب فرض وعصبة كع البنت والمعنى ان الابوين ليسوا الى ان ليس
 معنى اشتراط الابوين في استحقاق الام الثلث انه لو لم يكن الاب لم يستحق الام الثلث
 بحكم مفهوم مخالفة بل يعنى انها لو لم يخلصا وكان معها الزوج لم يكن لها الثلث فحكم
 المفهوم واجع الى العتد اعني تحجب وعلى هذا لا حاجة الى ما يقال لم يثبت ههنا
 حكم المفهوم لاستثناء شرط اعني عدم اولوية الحكم في السكوت فطار له
 الزوج في الاساس طار له في القسم كذا وكان عبارة عن نبوة بلا نزاع وافقار الى روية
 اما المصنف للزوج فمحققا واما الثلث للام فمفوضا وتقديرا وقوله والباية
 للاب جملة اسمية لا عطف على معنى طار
 بقوله فان كان له اخوة حيث اشترط في كون نصيب الام المتدس وجود الاخوة
 والاخوان ليسا باخوة وبهذا احيى ابن عباس م على عثمان م فقال لا يستطيع
 رد قضاء قضى ومضى في الامصار اشارة الى ان ذلك اجماع واجاب المصنف
 بان الاخوة يعيد معنى الحقيقة المطلقة من غير تقييد بكمية معينة بان يكون اثنين
 او ثلثة او اربعة او غير ذلك بخلاف النسبية فانها يعيد كمية الاثني عشر بالخصوص
 كان الثلث في ثلثة رجال والتربيع في اربعة رجال لخصوص تلك الكمية وهذا ما كره
 المصنف م في مواضع من هذا الكتاب لكنه خلاف ما صرح به في مواضع من كتيبه
 ان مدلول الجمع ما فوق الاثنين وانه يعيد هذا النوع من الكمية فوجه التوفيق حمل
 ذاك على الحقيقة وهذا على التخويل لجامع معنى الاجتماع والعربية قيام الاجتماع واليه
 الاسان بقوله وهذا موضع الدلالة على الجمع المطلق
 الاعرابية وفي هذا اللفظ المستعرب اشارة الى انه انشاع الاضعف للاقوى وفي قوله
 الاشارة الى ان يبقى ما توهم ان الصنف والكسور لغتان متعلقان بما تقدمه
 يعنى من جهة المعنى واما لحسب اللفظ فهو خبر مبتدأ ر على قدر معناه
 الاباحة انى التسوية وعدم اختلاف الحكم بتعلقه بالامر من جميعا واحدا سواء
 كان ذلك في الامراء وفي غيره وفي عبارة المفصل وهي يقال في او في الحياة لشك وفي
 الامراته للتحقيق والاباحة اسعار بانه ليس قولنا متققا عليه ولا حاجة الى ما يقال
 ان الخبر ههنا يعنى الامرات اعطوا كل صنف نصيبه الذي ذكر وافسوا المال تلك
 القسمة من بعد الوصية او الذين ان كان احدهما او كلاهما وعلى تقدير الاول
 لا يلزم جواز التقديم على احدهما فقط كما في محالة الحسن او ابن سيرين لان معنى الاباحة
 ههنا التسوية في الوجوب وفي جالس الحسن التسوية في الجواز واو يكون للاباحة
 والتسوية فيما هو معنى الامر وبالجمله فههنا مقام اودون الواو اذ لا يعيد سوى
 وجوب تقديم الامر اذا وحا جميعا دون ما اذا وحا احدهما اذ بما يكون
 وجوب التقديم انى الاجتماع فلا يتحقق عند الافراد فكلمة او للتسوية بينهما في وجوب
 الاجتماع والاداء قبل القسمة وان كان الدين مقدما عند عدم وفاء الشريك بهما
 فذلك انى يكون ادا الوصية مظنة للتفريط قدمت في الذكر على الدين

قبل

عند

البعث والتخريض على وجوبها انى على اعمال حكم الوجوب فيها ولذلك انى وكون
 تعديها للبعث والمسايرة الى اخراجها من التركة مع الدين حين نفى بها عنى بها
 يعنى ان من اوصى بريدان ظاهرا كلام وان كان الاخبار بانكم لا تدرون
 من اقرب لكم نفعا من افراد الآباء والابناء لكن المقصود هو الحكم بان من اوصى
 منهم فهو اقرب لكم نفعا انى نفعه الذي هو نيل ثواب الآخرة بامضاء الوصية
 اقرب واحضر وانما جعل الله تعالى ذلك اقرب نظرا الى حقيقة الامر وان كان
 ظاهرا الامرات النفع الذنوي وهو توفيرا للمال بترك الوصية اقرب فمن اباكم
 بتفضيله لا بفضليته وقوله امن اوصى ام من لم يوص بيان لمن انى نفع وقوله وجعل
 ثواب الآخرة ابتداء كلام من المصنف
 وكذا كل مبتدأ عقب بان الوصية يوتى في خير بالا الاستدراكية ولكن مثل هذا
 الكتاب وان صغر حجمه لكن كبر علمه وذلك لما في المبتدأ باعتبار تعينه بان الوصية
 من المعنى الذي يصلح الخبر استدراكا له واسما لا على مقتضى خلافة وقوله فهو في
 الحقيقة كالسهم والتوزيع وان كان قد يذهب الوهم الى انه الخبر
 اشارة الى اقوال ثلثة عيذ مرضية في تغيير الحالة الاعتراضية اعني قوله اباؤكم وابناؤكم
 لا تدرون ايهم اقرب لكم نفعا معنى الاول على ان النفع رفع الدرجة في الجنة والباية
 على انه النفع الذي يصل من اصحاب الغرايض المقدرة ويكون مناط استحقاقهم
 الانصاء المتفاوتة فله وكثرة ومناط تقدم البعض على البعض والثالث على انه
 الاتفاق الواجب للآباء على الابناء او بالعكس ومبنى التفضيل والانعية على القول
 الثالث فيما بين العنقين اعني الآباء والابناء واليه اشار بقوله لا تدرون ايها اقرب
 والابن وجمع في الظن بالنظر الى ان كلا منهما ذكر بصيغة الجمع وعلى الاولين فيما بين
 الافراد ولذا قال ايهم ووجه اعتبار التغليب في الآباء حيث يتناول الآباء والامهات
 والاجداد والحجرات وفي الابناء حيث يتناول البنين والبنات والاحفاد وعدم
 الملازمة للمقصود في الاول والثالث ظاهرا هو في الثاني قبل مبنى على ان القول
 بالتفاد واستحقاق الارث على النفع حتى انما من قدم فيه اوصى عفى نصيبه فهو
 انفع لكم مما لا مستند له وفيه نظرا ذلا تعلق هذا بملازمة المعنى وعدمها ومنه من لم يحل
 النفع في هذا الوجه على ما يكون من الوارث ويكون به الاستحقاق بل على ما يكون من
 الوارث للوارث بترك المال له على حسب ما عي له يعنى انكم لا تدرون ايهم اكثر
 نفعا بان تعين نصيبكم من تركته اكثر فلا يقدرون على تعيين الانصاء فافترضوا ما
 فرض الله وقسم من غير تعرض لذلك ولا اعتراض على ما فعل ويكون ذلك تاكيذا
 لامر القسمة متعلقا به مناسسا له واقعا في انشائه وفيه لجب من جهة ان ذكر الابناء
 والآباء انما سبق من حيث ايهم وارثون لا موردون فعود الصير في ايهم اقرب
 وتعلق الاعتراض بذكرهم ينبغي ان يكون من الحقيقة وقد جعلته من حيث
 المؤدية ويمكن التفصي بان وارثه الابناء يستلزم مورثه الآباء وبالعكس فيكون

مذهبه

الحديثان كما نذكرنا ان ثم ما ذكرنا ان حق الاعتراض ان يؤكد مصنفون الكلام
الذي اعترض هو بين ذلك الكلام وان يناسبه مبنى على الاغم الاغلب الاسهر
والا فقد يكون الاعتراض بعد الكلام ولغير التاكيد الاتي انه في قول المصنف بعد
ذكر الوصية لا يبين وعجزها طاهر العطف على الوارث والاولى على كل
ما قرئ ويورد من ورت لان الميت يكون موزونا لامورنا اسم مفعول
في الاساس ورتيه منه وعنه واوديته وورثيته فكل من الميت والمال موروث
قال الله تعالى وورثه ابواه والميت مورث اسم فاعل على قدي يورث وكل
من الوارث والمال مورث اسم مفعول وكلالة من حال من فاعل يورث
فيكون هي الموروث من او مفعول به فيكون الوارث وكان على الوجهين تامة اونا
جزها يورث ولم يذكر كون كلاله خبر كان لكونه اعمالا لا في باب الفاعل مع
فساد في المعنى لان الكلام جيب انا المورث منه فلا يتوجه اليها يورث واما
الوارث فلا يتوجه كان نعم يصح ذلك اذا لم يقدر يورث مفعول اتى كان الرشد
المورث كلاله ينطبق الى ثلثة ملحظة ان الكلاله تعلق من معنى الاعيان
وذهاب القوة الى القربة لا عن جهة الولاد ثم استعملت بمعنى ذى الكلاله في الميت
الذي لم يلحق ولد اولاد والد بل اقارب ابعد وفي الوارث والذي ليس بولد للميت
ولا ولد بل سمي اليه بقربته دون هذا وهذا المعينان مختلفان لحجب المفعول
وهو ظاهر وحسب الاضافة اذا اقل يعتبر اضافة الى المحلف اسم مفعول
والثاني الى المحلف اسم فاعل وحسب الصدق اذ يصدق على من ترك اخا لام فقط
انه ميت لم يلحق ولدا ولا والدا ولا يصدق انه مختلف ليس بولد ولا والدا ويصدق
على الاخ انه مختلف ليس بولد ولا والدا للميت ولا يصدق انه ميت لم يلحق ولدا ولا والدا
ماورث المجد عن كلاله لميت عن هذه صلة ورت بل بمعنى التسمية ومعلق
الصدور اتى لم يورث المجد سببا وصاردا عن غير جهة قرابة الولادة
قال الاعشى في مدح النبي صلى الله عليه وسلم لما اراد الوفاة عليه السلام قصده قريش عن
ذلك واخبروه بانهم يحرموا الخمر واقل العصيدة لم يفتن عنك ليلة ارمدا ويات
كابات التليم مسهنا وفيها قالت لا ارثي من كلاله ولا من حفي حتى تلاقى محمدا
وفيها يبرئ ما لا ترون وذكره اغار لعمري في البلاد والجد
الكلاله اتى سبب ان له مع الوارث تلك القرابة او الوارث معا وعلى الاول
اتى على تقدير كون يورث من ورت وكون الرجل هو الموروث منه فظهر منها
يعود الى الاخ والاخت في هذا الوجه اسان الى الثاني وهو ان الصنف
يرجع الى الرجل واجنه او اخته بنا على ان يورث من اورث وصبي كلامه على
الاختصار والاقتصار في البيان على جانب المعطوف عليه اعني الرجل لظهور ان
المراة كذلك يحكم او التسوية والافضلية للواحد من الرجل والمراة وصبي منها للاخ
والاخت له اولها والواحد من الرجل والمراة والواحد من اخيه واخته او اخيه

المها

ميت لم ينفذ ولده

له

واختها
عصبه
يعني لهم الاخوة للام اذا الاخوة للاب يراون على الدلت كونه
والا اتى وان لم يعتبر الاستدلال باخر السورة او بقراءة اتى وسعد
لم يتغير الكلاله لاولاد الام بل يعتم من عدا الولد والوالد من جميع انواع الاخوة وعينهم
انواع القرابات كالجمعة والحول فقولهم سائر بمعنى الجميع وعينهم عطف عليه او
على الاخوة ولا يستقيم جعل سائر ههنا بمعنى الثاني على هو الا شهد في الاستعمال
والامت من امة اللغة والاطهر في الاستسقاء احسن سائر سائر بالهمن لانه ذكر الانواع
الثلثة للاخوة وهم جميع الاخوة لا الباقى منهم فالاحياء اولاد الام من الخيف
وهو اختلاف العينين يكون احدهما ذرقا والاخر سودا ربه بذلك كونه لا ياء
سئي والا عيان الاخوة للاب وام لشرف هذا النوع من الاخوة يقال عيان القوم
لرؤسائهم واسرائفهم واولاد العلات هم الذين للاب وامها هم مختلفون والعلة
الضرة وهي في الاصل المرة من العذل وهو السراب الثاني كان من رز وجهها ينهل
من الاولى وعلى من الثانية وعن الحسن كانه اعتبارا لصفة في الدين
ايضا بناء على تاخير الحال فيها واعتبارا لصفة في الدين ايضا بناء على عطفه على وصية
كانه قيل او دين بوصية به على قاعدة تعبد المعطوف عليه ونقص هذا الوجه
اشارة الى انتساب وصية بغيره بغيره اتى باسم الفاعل المضاف اليه العبد
على ذى الحال او التثنية تقديره كانه قيل لامضارة ووجه الضمة ان هذه اضافة الاسم
الفاعل الى المفعول قطعا ومعنى مضارة الوصية الاخلال بها وجعلها على غير
وجهها وهذا بعيد لان المعنى انه يعلم حالهم ويؤخر عقوبتهم
الى حين في يوصي صبي الرجل هذا على ما سبق من الكفاة والا فيه صهي
الرجل او المرأة كما عملت يعني لجعل الصبي لما دل عليه الكلام
وقيل بدخلة باقرار الضمير المضروب حلا على لفظ من وجه خالدين مع انه حال عنه
حلا على مضاه فان من يطعم الله كثير ونكاية ترك هذا في جانب من بعض الله
تنبيهها على ان الخالدين في النار قليلون بالنسبة الى الخالدين في الجنة اما حقيقة او
اعتبارا على غير من هاله لان خالدين لمن يطعم الله واذا جعلته صفة
جئات كانت جارية عليها بخلاف ما اذا جعلته حالا فان الحال صهي بدخلة
فيكون جارية على غير من هي له وكذا الكلام في حالا فعلى تقدير الوصفة لا بد
من ابراز الصبي معناه مخد وهن الامساك من الخروج الى الموت
هو معنى الحبس المخد ويوصى يعني يكون ذلك ارساكا الى الاصح
اذ لو كان الجائنا كان مفسوخا لان الوصية غير باقية وفيه كلام والحق في
بمعنى المصدر من المبني للمفعول والموت واحد فيكون الوفاة من المبني
للفاعل والامانة واحدا فيكون معنى يوفيهن الموت يستثنى الموت فاجاب
بانه على حذف المضاف اي ملائكة الموت او على الاستعارة بالكناية بنسبة الموت
لنحسب مستوفي از واجهته ويكون يتو في على اصل معناه دون ما استظهر فيه

من

من معنى الموت كناية او مجازا فان قيل هلا جعل الاسناد مجازا قلنا لان
الموت ليس من الملايات التي يسند اليها الامامة مجازا ^{ثلاث الاولى}
والثاني بآيتين الفاحشة في السماوات بقربته صيغة الاناث والبتعريض بقوله
من نسائكم وهذه آية والذان ياتيانها منكم في اللواطين بقربته صيغة المذكورين
والبتعريض بقوله منكم ومبناه على ان يكون فعل الزنا فيما بين المعذر الذي حصل
فأعمل بآية فالفاحشة فيما بين الموتين سحق وفيما بين المذكورين لواطه لكن الجمهور
على ان هذا انما يلزم في لفظ المثنى كناية الثانية اذ لا وجه للتبنيب سوى هذا وحمل
الذان ومنكم على التعليل يرتفع لزوم كون الفاحشة لواطه وكلتا الآيتين في الزنا
او فيما يعظم واللواط والآية لبيان حكم لحض النساء وهو الامساك والثانية
لما يعظم الفريقتين وهو الايداء الى التوبة ^{التوبة ههنا مصدر تاب الله}
عليه لا مصدر تاب العبد بمعنى رجع اليه وهو ظاهر ^{جاهلين سفهاء}
ففسرها بذلك دون الجهل بكونه سوء ومعصية لان التوبة لا تخص هؤلاء بل رتبها
لاحتياجهم الى التوبة ^{ففي ما وراء ذلك يعني ان القرب امراضا في}
وقد دلت قوله حتى اذا حضر على استواء الزمان القرب الذي يعمل فيه التوبة
لحضور الموت من جهة دلالة على ان ابتداء زمان الرد من هذا ومعنى سلطان
الموت عليه وظهورا ثانيا وعلى هذا المعنى ينبغي ان يحل قول الصحاح اذ يقول
الى حقيقة الموت لحالف قوله حتى اذا حضر الكظم بفحش محرم النفس عن
غمر المريض اذا تردد روص في حلقه فواق الناقه ما بين الحلبتين وذلك انهما
تحلبت ثم يترك برصها الفضيل ليدرك ثم تحلب ^{معناه البتيعض لما}
من دلالة قوله حتى اذا حضر على ان ما بعد الموصية الى حضور الموت كله زمان
قربت وبه يندفع ما يقال انه لا يلوح معنى القرب على التائب قبل الموت فالوجه
ان يجعل من لا ابتداء وحمل القرب على ما قرب من وجود الموصية لحكم العرف
لحس لا يدخل العاصي في زمرة المصير والمقصود على التائب من قرب يكون
هو قبول التوبة على وجه التحم والتاكيد والتعظيم على ما يشعر به قوله فاولئك يتوب الله
عليهم وهو لا ينافي قول توبة التائب من بعد آية وقت حضور الموت
بعد قوله انما التوبة على الله لهم انى شاء رايه بأوليكم وانى بالصبر لانه لم يقصد تعل
نظم القرآن فليتنامل ^{اعلام بوجوبها عليه بدلالة كلمة على ومعناه}
الزوم واستحقاق الذم على الترتك لمخالفة الحكمة كما في وجوب الطاعة على العبد
تعالى الله عن ذلك وعندا هل الحق لا وجوب على الله فكلم على الدلالة على الحق
السبوت البتة بحكم جرمي العادة وسبق الوعد حتى كانت من الواجبات عليه
كايان لا محالة بدلالة العدول الى الجملة الاسمية مع ظهور الفعلية ^{من المراء}
من الذين يقولون النبيات قد نبؤهم ان السؤال مستدرك لدلالة سؤي بين
الدين سوفا الى اخره على انهم الفاسقون الشاككون للتوبة الى حضر الموت

وليس كذلك لان الموق يحتمل الفاسق والكافر وان المايت على الكفر يصلح مقابلا
لكل منهما فلذا احتاج الى الاستعسار والبيان بتجويد الامرين وطاهر كلامه ان قوله
ومم كفار عايد الى الفريقتين اعني السوفيين والمصيرين اما حقيقة ان اريد بهم الكفار
واما تسبها وتعليقا ان اريد الفساق اعتراضا وحال من الدين والدين واقع في
مقابله قوله قال انى ببت الآن لا حال من صير يموتون على ما هو المتبادر الى الفهم
ليكون عايدا الى المصيرين خاصة ولما كان هذا احتمالا ظاهرا وجيذا بآية وجب
وهو ان المراد بالدين يعملون السيات هم الفساق وبالذين يموتون الكفار جنة
في حاشية يتعل عنه وقد لحق بالموت وجعله خلافا للظاهر لان الظاهر من ^{النظم}
التوبة بين السوفيين والمصيرين من الفسقة او التوبة لا المستوفين من الفسقة
والمصيرين من الكفرة وتبادر على الوجه المذكور انه لا معنى لموت التوبة لى لم
قلنا المواد في الشرع والاثام اعني الغفران كما يقال تاب الله عليه اى غفاه عنه وغفله
قلب مصمة اى متعلقا بالفساح له ولا انشراح من قولهم باب مصمت لما بهم اغلظتم
كأنوا يملكون النساء بمحمل تفضيله قوله كان كذا وكان كذا الى قوله وكانوا
روايتهم ^{كالخان الموارث اشار الى ان الارث ههنا استعارة على تشبيه}
النساء بالاموال وقوله وهن كاهنات حال من ان باخذوهن وكاهنات تفسير
لقراءة الفتح في كرها ومكرها ت للضم البداء الفحش السلاطة حل السان
ويدل عليه اى على كون الفاحشة هي النشور وسؤال الحلق لا الزنا ^{نسخ ذلك اى}
حل حبس الزانية حتى يقتدى بشريحه حد الزنا ولوط الجمع بالنسبة الى النساء
يهب الذي تحت اى افتدى عليها وتبها الى الفاحشة زونا وبها ثا حقيقة
استقبلها يا حبيها من النسبة الى القبح ^{لكنه يقطع}
الرجل الرومي والنهر الرومي وحدها لغات نها صاجها ليكشف ليحاطر بالعلمة
الى ان يرفع بالأجر ويجوز ان يكون بقدم متعلقا سكفن نصف نواصف عظاما
وفداخل اعضائها ^{الصدق جمع صداق كليت} وكتاب الاوقية
افعله من وقى وافعله من الاوق وهو النقل والمراد اربعون درهما على ما ذكرنا في
كتب اللغة وعند الاطباء هو المستعارف اليوم انها عشرة دراهم وخمسة اشباع
درهم وفي كلام المصنف انها لسان واربعون درهما واعتراض المرأة وتسليم
عمره ليعبر به ان ارادته المحرم وان قوله تعالى وانتم احدين قنطارا يعيد الجواز
وان لم يكن عرضا بظهور ان ليس الاخذ لخصول البهتان بل هو حاصل
قبله باعت عليه ^{استوصوا} قبلوا الوصية فبهن بالجز وعامل خيرا
مخدوف اى بآية خيرا او بآية خيرا عوان جمع غايبة وهي الاسير لجوار
في جارية الزواب جمع رابة وهي امرأة الاب ^{ولجعل الله اى وقوي}
ولجعل الله بالرفع على انه في موضع الحال قد صرح في المفصل بامتناع الواو في
المضارع الميت خلافا لوجوه في مواضع من هذا الكتاب واعذر بانه بتقدير

عائنه وقنع المظهر موقع المصنوع في بعض الصور كما في هذا الموضع اذا قدر والله
لجعل الله واما الاعتذار بانه الى ههنا بالواو وليلا يلبس بالصفة ليس شئ لانه
اذا كان مذهب المصنف امتناع الواو في الحال وجوازها في الصفة توكيذا
للمصنف كما كان دخول الواو بالالتباس اولى منه لعدم الالتباس ^{نوصل}
منه احد يهن اتي جعلها في حكم من الوصل واسقاطها مثلها ثم ضم الميم
لالتقاء الساكنين اتياناً واما القراء بكسر الميم فتخفيف للميم ينقل حركتها
ثم حذفها كما صرح به في بنات الاخت لا وصل لها ولذا سببها بقراءة قلتم في قلائم
بأسقاط الميم في الرفع كمنه الوصل ثم حذف الالف لالتقاء الساكنين وقد قال
معناه لجعل الميم واصلة ما بعدها بما قبلها ^{يسقط من الين بخلاف ههنا}
القطع فانها قاطعة له عنه تخالفاً في البين ^{النصب عطفاً على ان يرتوا}
لان هذا اقرب واوفق بالظاهر من ان جعل نهيًا معطوفاً على لا تحل نظراً الى كونه
في معنى لا يرتوا النساء ولا تعضون في جميع الاوقات الالسيب في وقت
من الاوقات كما قال لعله من اهل لعم النكوة بالنفي واما الجمع المعروف باللام
في النفي فظاهر في نفي العجوم او محتمل لا اقل وكانه اشار الى جواز هذا التقدم
ايضاً بناء على انه كثر ما يكون لغرم النفي قبل لا تذكره الاضمار بناء على تعلقه
بالنفي دون المنفي كما قيل انكوا العضد في جميع الاوقات فتقوله الاوقات ان
بما يتبين على المختار في موقع البديل فالنكحة بناء على ان مع الفعل واما النظم
فان بايتين في موضع النصب ^{من اى وجه يعنى ان ظاهر الجزاء لا يرتبط بالشرط}
ولا يرتب عليه فاجاب بانه على حذف الجزاء واقامة سببه مقامه
كيف استثنى يعنى ان نكاح ما سلف محال فلا معنى للنهي فيه فاجاب
بانه من قيل تأكيد الشئ بما يشبهه نفيه كما في قوله ولا عيب فيهم عياناً في سيق فهم
من قول من قراح الكتاب واعلم انه فسرا ولا الامات على الترتيب والمقتضى
للاجله لقوله كانوا يتلون النساء ثم اسفل بما فيها من اختلاف القرات ثم بما عليها
من التراتل وذلك غاية المحافظة على الترتيب ^{محرم نكاحهم قد سبق}
الى بعض الاذهان ان الحرمه قد يتعلق بالاعيان ويكون البلغ لا يستعان بانها منعت
من السخف لكن التحقيق ان هذه احكام لا يتعلق الا بالافعال ومثل حرمت الام الميسرة
او الحزن على حذف المضاف بدلالة الفعل ثم يعين المحذوف الى خصوص القرات
كالنكاح والاكل والشرب كونها اظهر المقاصد واسبق الى الافهام وقد صرح به
ما قبل هذا الكلام اعنى قوله ولا تشكوا ما تلج اياكم ثم اذا حرم النكاح الذي هو وسيلة
الاستمتاع علم حرمتها بطريق الدلالة سواء كان بلك النكاح او بملك البنت فانه
يتصور في بعض المعطوفات على الامهات ^{حتى سمي الموضع اما حيث}
قال وامهاتكم الا اتي ارضعتكم واخوانكم من الرضا عه ^{الا في سلكين قد سبق}
او اخوان ام النافلة ووجه الولد فان كلاهما يحرم من النسب لاني ام النافلة رجة

الابن

الابن ووجه الولد ام الزوج ولا حرمان من الرضاع كمن ارضعت ولد ولدك وكان امه
ارضعت ولدك وانما حقت فلا حاجة الى استثناء هذه الصور لان ما هو جهم الحرمه
في النسب غير موجود ههنا مثلاً اخت الابن انما يحرم من جهة كونها شاك او ربيته وكذا
البنات في فليتدبر ^{متعلق بربائكم على ان يكون حالهما} ^{غير متميزين}
اى غير مطلقين بل مقيدتين بان يكون الامهات للنساء المدخول بها والربا
من النساء المدخول بها ^{معينان مختلفان احدهما البيان والاخر ابتداء}
الغاية وما يقال ان جميع معالى من راحم الى معنى ابتداء الغاية فانما هو على ضرب
من التاويل والتبسيط لان يكون الابتداء معنى كلياً صادقاً على الكل بالحقيقة نعم
قد يستعمل في معنى اتصال النسب وهو يتناول الامهات والنساء كونهما والذات
لهن والربا بالنساء بكونهن مولودات منهن في يصح جعل من نسائكم متعلقاً
بالامهات والربا جميعاً حالهما ونظير فائدة اتصال الامهات بالنساء
بعد اضافتها اليها من جهة زيادة قيد الدخول لكن الاتفاق على حرمة امهات النساء
مدخولات كن او غير مدخولات ياتي هذا المعنى فمن ههنا جعل متعلقاً بربائكم فقط
وما ذكره من الاطراب في الجواب فانما هو للتبسيط على ما جاز من الغوايد فتقوله امر
لا رد اى مانع قوتى من التعلق بالاقرب والدود هو الله واللقب اسم محذوف اللام
والسكن والاعجوم بالنفي والتعريف نائياً للاسنان الى ذلك النوع والمصريح بالاسم
لانه ابلغ وقوله فاني لست منك ولست منى قبل تمامه اذا ما طار من مالى التيمى وقيل
صدقه اذا حاولت في اسد خور او هو للنافية الذي ياتي ^{اهو ما اهل}
عن الازهر في التحريم المبهم هو الذي لا محل بوجه من الوجوه كما لعهم من الحيل الذي لا
شيء فيه لخالف معظم لونه كتحريم الامهات والبنات وكذا امهات النساء لخلاف
تحريم الربا فانها قد يحل وذلك اذ كن من نساء غير مدخول بهن ^{الاماروى}
استثناء من قوله قد انفعوا بمعنى لكن ما روى عن هذا الجمع من الصحابة هو مشعر بان تحريم
امهات النساء ايضاً غير مبهم بل مقيد بالدخول فيكون رواية القراء ضعيفة
لخالفها المذهب والقراءة منسوخة ^{كراه ان يخلط على امهات اى حرم}
ان ترجع الام بعد البيت في الاساس مات عنها زوجها فخلعت عليها فلان اذا زوجها
بعد وقوله كما كان في موضع المصدر على طريقة ابنت بناتا ^{قائدة التعليل}
يعنى له فائدة سوى اسفاء الحكم عند انقائه فلا يحقق شرط مفهوم التحالف واخذ داود
بنطا هو التقييد وشرط في الحرمه كونهن في تربيتة وهو المروى عن علي بن فهد
وجهمان في الجواب عن سوال الغابرة وقوله وانتهى الى اخره عطف على التعليل
على وجه البيان وقوله كنكم في العقد الى اخره خبراً انتهى والعائد على بناتهن اقامة
للمظهر مقام المصنوع والاصل عليهن يعنى ربائكم واللام في لاختصاصكم متعلق
بالظرف الواقع خبراً اعنى كنكم او بادل عليه الكاف من معنى التشبيه وقوله
لاختصاصكم على تقدير كونهن في محذوركم وقوله او كنهن على تقدير انشاء ذلك والظرف

شبهة

اعني اذا دخلتم قل متعلق باحتصاصكم وليس لسيد يد والذي يقتضيه حسن النظم
 ان يكون اذا شرط جزاؤه كانكم والجملة هنا من كل هل يصح ذلك بدون الفاء
 في كانهن فيه كلام من كناية الجماع صرح في ان مدلول الآية كونه الحومة
 مسرطنة بالجماع فلذا قال التمس وخفى تمام مقام الدخول وما ذكر من الآثار انما يدل
 على ثبوت الحومة بتقدير التمس لا على تناول الآية اياه وحمل الدخول على حقيقة
 فلم يبق الا القياس ولا يسيل اليه مع صريح قوله فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح
 عليكم من السر التي بشهوة ومن النظر التي الى الفرج وقد يروى
 دليل على قبوله دون من يثبتن اني اخذتوه ابنا وانما الجمع بينهما اني وطيا واستمعا
 اذ لا كلام في حق الملك وما اورد من كلام الامامين يشهد بخلاف تفسيره حيث صرحا
 بان حرمة ملك اليمين ايضا مدلول الآية وما ذكر من ان التحريم في الآية تحريم النكاح
 انما حاش من قبل تقدير المضاف اي حرمت عليكم نكاح امهاتكم فلا ينافي ان يعطى
 عليه الجمع ويراد به ما يعم النكاح والاستماع بملك اليمين ووجه دلالة او ما ملكت
 ايمانكم على اطلاق الجمع انه عطف على واحدة في قوله وان خفتم ان لا تعدوا فواحدة
 او ما ملكت ايمانكم اي فالتزموا او فاختاروا ذلك من غير تقديره بين الواحد والكثير
 والاختين وغيرهما وترجع التحريم ظاهر من جهة الاحتياط ومن جهة ان الكلام
 مسوق له بخلاف آية التحليل فمن جهة ما في دلالة آية التحريم على الاماء من الخلاف
 والمخالف حيث لا يكاد يخفى انها في شأن النكاح ولكن لم يصح مفعولا مسادا
 ان ان الاستثناء منقطع وقوله بدليل السارة اني انه لا ينافي ان يقدّر مفعولا
 التاكيد والمبالغة على طريقة تأكيد المدح بما يشبه الذم كما في قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح
 آباؤكم من النساء الا ما قد سلف وذلك لانه عقيب هذا بقوله ان الله كان عفوا
 رحيفا وذاك بقوله انه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلا من اللاتي يسيبن
 لان المملوك بالسردي وخفى لاجل المالك اذا كان لها زوج على الفعل المعنى
 عطف المبني للفاعل على كبت الله والمبني للمفعول على حرمت جريا على فضيلة
 المناسبة ارادة ان يكون يائي للمعنى والا فلا حاجة لحذف اللام التي تقدر
 الارادة وفي قوله ان يكون اسغاوكم باموالكم اسارة الى ان المفعول مذكور لا محذور
 وقوله في حال كونكم خير يكون وحذف المفعول الاول في قوله جعل الله لكم قياما
 اي جعلها لكونه ما خردا من قوله تعالى جعل الله لكم قياما وفي قوله بين لكم ما يحل
 مما حرم اسارة الى ان قوله ان سغوا ليس مفعولا له لاحل لكم بل لما دل عليه الكلام
 من قوله حرمت واحل والا جود ان لا يقدر لان الاوفق الا بفتح على ما شره
 كلام المصنف هو انه بين ما يحل مما حرم ليكون الطلب بالاموال اي صرفها واخراجها
 في وجوه المطالب في حال كونكم محصنين غير مسافحين ومصلحين غير مفسدين
 لحصول العلم بالصالح والسفاح وهذا اعني القصد الى نفس الفعل من غير تقدير
 مفعول يتنا ولما عطاء مهو الخراير واما السراري والاتفاق عليهن وغير ذلك

عن ص
 من قوله
 الوطى ص
 ما لا يثبتها
 العدل من الارواح
 وطى النفس اذا خفي
 اذ خفي
 العدل والارواح
 من قوله

فما يتعلق بالمقام وغيرها من التفريات وقيل لان هذا القدر يفهم من قوله عني
 فكونكم كالمستغنى عنه وذكر عني مسافحين بعد كالتكلم ويجوز ان يكون ان
 بينا بدلا من وراء ذلك لانه حينئذ لا بد من تقدير المفعول ضميرا يعود اليه ليصح
 بدل استمال مثل اعني زيد حسته ولهذا اخر هذا الوجه عن سوال المفعول وجعل
 هذا الوجه مرجوحا لذلك ولعلنا فائدة الحال اعني محصنين غير مسافحين
 المسافح الزاني لان عونه مجرد صب الماء فاسقط الراجع لوجعلت
 بأسرطية لم يلج اليه لان الجني مجموع السرط والجناز وفيه راجع واما في ولين
 صبر وعفوه من موصوله والا لزم الفاء في ان ذلك لم يعم الامور
 ويجوز ان يكون ما في معنى النساء ذهابا الى الوصف او الى ان يزيلهن منزلة عني
 ذوى العقول والمستمع به نفس النساء كما في قولك استمع بالمال وعلى الاول
 حال منهن كما في قولك استمعت من المال بصره في الخير ومنتهن متعلق بالسميع
 لغوا ولجمل الحال ومن لا يبدأ وعلى الثاني حال من صين على التين او التين
 وهو يرجع الى ما نظرا الى افراد اللفظ وكذا صين فاقوهن واجوزهن نظرا الى
 جمعية المعنى وبقي سطهما صين منهن الراجع الى المنكوحات المدلول عليه بقوله
 ما واء ذلك او بسياق الكلام واما على الوجه الاول فالسنة للمنكوحات
 وبها ثواب على البضع اي على الجماع والنواب على الشيء اخر له
 والبضع بالفتح في الاصل القطع والسق جعل كناية عن الجماع فيقول بضع المرأة
 وباصعها رحمتها بالحجارة يعني بعد الوطى وذلك لان الشئ كان
 عنده مقطوعا به وبالصرف وذلك انه كان يقول في بيع التدين
 الرتوا هو الفضل في القدر لا في كون احدهما نفعا والاخر نسبة فانه جار عند
 الشاوي في القدر وقيل بالعكس لقد زاد في الدت للظراح
 بعد اي وشقي باليام والى ترى شقيا بهم الاكرم الشايل اذا ما
 راني قطع الطرف بينه وبين فعل العارفت المتأهل يعني انه لا يستطيع
 النظر اليه من سدة البغضاء وجعل ذلك سببا لزيادة محبته لنفسه لكونه
 دليلا على فضله وكما قال ابو الطيب واذا انتك مذمتي من ناقص
 فهي الشهادة لي بانني كامل والمعنى ومن لم يستطع زيادة يعني
 ان طولاً مفعول لم يستطع وان ينكح متعلق بطولا على حذف حرف الحذف
 اي على ان ينكح فان هذا معنى البلوغ والوصول بالطول الى نكاح
 الحرة وفي حواشي المصنف ان التقدير طولاً على ان ينكح من طال على الامر اذا علمه
 وتبين من فعله وقد يقال طولاً مفعول لم يقدر مضاف اي لعدم طول وان ينكح
 بدلا من طولاً لان النكاح قوة وفضل او مفعول طولاً اي من لم يستطع ان ينكح
 المحصنات من طلته اي نلبته ولا يخفى بعد وهو اي ما ذكر من المعنى
 هو ان طاهرا لا يزوج ابوه حنيفه لان حمل عدم استطاعة الطول

149

على عدم ملك فراش الجرة وحبل النكاح في الشروع على الوطئ خلاف الظاهر حتى
ذكر في سورة النور انه لم يرد في القرآن وكان الظاهر من قوله ومن لم يستطع
منكم طولا انه لا يجوز نكاح الامة مع استطاعة الحرة كذلك الظاهر من قوله من قدام
المؤمنات انه لا يجوز نكاح الامة الغير المؤمنة ولو كانت والاستسقاء على عدم
استتراط الايمان في نكاح الاماء بعد استتراطه في نكاح الحرارى مع ورود وصف الايمان
بقوله ان يتك المحدثات المؤمنات فوجب الحمل على الافضلية في الموصفين ضعيف
لان ما يتقاسمها بعدم الاستراط وهو قوله تعالى والمحدثات من الذين اوتوا
الكتاب فان قيل هو معطوف على الحرات فمن اين الدلالة على الجواز قلنا في حقه
التسوية بينها وبين المؤمنات في ائمن محرمات اذا تعدى الاستتراط وهو قوله تعالى
والمحدثات من الذين كن ذواتا زواجا والوارد ههنا بالمحدثات الحرارى
المؤمنات عن ابدال الرق بدليل مقابلهما بالفتيات وهن المملوكات
تقول العرب العبد قتي والامة قاتمة ائمن من فتيات المسلمين
كانه استغناء ذلك من قوله والله اعلم بآيائكم لكن لا يخفى ان خطاب حرمت عليكم
الى ههنا نعم المؤمن والكافر وهل يشترط كون الامة للمسلم في جواز ان يتكها
المسلم حتى لو اسلمت امة الكافر فكيف المسلم قبل ان يخرج من ملك الكافر لم يكن
فيه كلام ولا يظهر المنع اذ لا سبيل للكافر على المؤمن فليس التزوج
متواصلا من اساءة الى ان من لا تضال ولحق به لقول ابي حنيفة
وقد جاب بان عدم الاعتناء لا يوجب اعتبار عدم فعل العاقد قد يكون هو
الموتى او كيد فلا يلزم جواز عقدها الله المصاهرة والا لحاج
الى المواتى من جهة ان ايدى من بمنزلة ايدى المواتى فجاز التغير عن الاداء الى
المواتى بهذه العبارة لان يكنى الاداء اليهن ولو غير اذن المواتى ثم فيه تأكيد
لجواب اليهود واسعاد بانها اجوز الانصاع حتى انها من هذه الجهة لا تسكن
الا انى النساء وانما ياخذ المواتى من جهة ملك اليمين ائمن الحرارى فسر المحصنة
بذلك بقية وقوعهن في قتالة الاماء وكون عدايتهن ضعف عدايتهن وفائدة
الشرط اعنى فاذا احصى نفي ما يتوهم من تفاوت حال الاماء قبل التزوج وبعد
كما في الحرارى وهذا سبغ الاستدلال بالآية على انه لا جد على المملوك قبل التزوج
فمن وجهها لرفع ائمن انا خشى ذلك فانه شرفها فذهب اللام
مؤكدة لما في اللام من معنى الارادة في مثل حيثك لا كرامك والصرح بانها زانية
والتشبيه بمثل لا بالك تصريح بان المذكور بعد ما مفعول به فلا يرد ما يقال ان اراد
مفعول بانه من مفعول به فاما قوله على حذف المفعول وحمل اللام للتعليل ائمن
يريد ايراد هذه الاحكام لسبين وفي يريدون ليطغوا يريدون كدهم وغناهم ليطغوا
فليس بسد يد من جهة المعنى ويريدون ائمن الطاعات فسر بقول التوبة
اولئك ليسوا سب المعطوف عليه اعنى ان يبين وثانيه فاعلموا ما يفتون جونا به

ان

قول التوبة ليقابل ارادة ارادة ان يملوا ميلا عظيما فيحسن تعاطف الجليلين
المستملتين على تقابل المراد والمراد اعنى والله يريد ان يتوب عليكم ويريد
من يتوبون التوبة ان يملوا ميلا عظيما ولا يكون تكريرا للارادة الاولى
على اراء بعض المفسرين مع زيادة تقوى الحكم بما عدتهم متعلق
بان يملوا وما بينهما اعتراض تفسير الميل العظيم وتعليقه بالميل في قوله وهو
الميل عن العصد ميل عن العصد ما ليس الشيطان من بني ادم الا اياهم
من قبل النساء وفيه اسكال من جهة دلالة على انه لا يباس الا في حال الايمان
من قبل النساء والمقصود العكس وهوانه لا يباس النية في تلك الحال والجواب
بان التعذر ما فعل الشيطان شيئا عند ياسه من عوارى بني ادم الا ان اياهم من قبل
النساء لم ليس دفعا للاسكال بل بيان لما يعرفه كل احد من انه المقصود فان اراد
ان ما ليس في معنى ما فعل عند الياس واما هم من تنزل الفعل منزلة المصدر
فلا بد من بيان جهة التجرد وقد جاب بان ما بعد الا في موضعه الوصف لخبير
مخذوف ائمن ما ليس حينا الاموصوفا بانه ما منهم فيه من قبل النساء فكون قصدا
لزمان الياس على وصف الايمان ونفيا ان يكون له زمان ينفك عنه من غير
تعريض لنفي الايمان في غيره ودل بحسب المقام على الايمان لان اليا من فصار
الحاصل انه كلما ايسر اياهم من قبلهن ولا قرب ما ذكر بعض الافاضل انه
في موقع الحال وان النفي والاستثناء لما دل على لزوم الثاني للاول كالشرط
استعمل فيه وايدى انه كلما ايسر من جميع جهات ايمانهم اياهم من قبل النساء
وانا اعنى العسو العسو النظر الضعيف وفي فان تلك لغات ثمانى بالياء
وتمان بالكسر وتمان بالاعراب على النون والاستثناء منقطع
على التقديرين اذ لم يسبق لفظا او تفريدا مفرد يصح استثناء وقوع التجاز عنه
وان يكون في موقع النصب لا عين على ما هو قاعدة الاستثناء والمقطع وعامله فعل
يؤخذ من مضمون الكلام او كله الا كونهما بمعنى لكن الناصبة والخبير مخذوف في الا
فان قولك جاني القوم الاحرار في معنى كمن طارالم بحى وقد يكون مذكورا كما في قوله تعالى
الا قوم يولسوا اصنوا كسفنا عنهم الآية ولما لم يسبق ههنا مفرد يعتبر محالفة
المستثنى له في الحكم كالحج وعدمه في جاني القوم الاحرار وكان هذا استثناء من جملة
ما سبق من الكلام احتيج الى اعتبار حكم مخالف الحكم سابق بحيث يصح بينها الاستدراك
فاخذت ان يظهر انتهى السابق واعتبرا مما تقابل كانه قبل لا يقصد والاكل بالاكل
لكن اقصدا فحارة وتارة بما يدل عليه النهى من الحكم بان الاكل بالاكل متى مواخذ
عليه فاعتبر حكما تقابله ائمن كمن وقوع فحارة عن تراص ليس بمفدى ولا مواخذ عليه
لزيادة الثواب متعلق بقوله نخط وعلى عقاب متعلق بزيادة وقى
قوله وصبركم عنها اسارة الى انه انما ساق على اجتناب الكيا تراذا كان عن قصد
واختيار وجسر للنية مع نيلها اليها كما قال واصا من خاف مقام ربه الآية

والكبيرة والصغيرة ظاهر هذا الكلام ان ليست الكبيرة اسما لعدة من المعاصي
 بالعتيق والصغيرة ما عداها على اذكي البعض ولا انها اسمان لبعضين كعتيق
 حقيقين لا يختلفان بالاضافة كما قيل الكبيرة ما تكرر عد عليه السارح لخصوص
 والصغيرة بخلافها بل هما معنيان اضافيان يختلفان بالاضافة والاضافة اما
 الى طاعة او معصية او ثواب فاعلمها فالاول ان معصية اذا نسبت الى طاعة
 فكان عقابها اريد من ثواب تلك الطاعة بحيث لا يصير مكفرة بها فهي كعتيق
 اليها وان كان اقل لحيث يصير مكفرة بها فهي صغيرة لا يقال لجوز ان يكونا متساويين
 فلا يخصر المعصية في الصغيرة والكبيرة لانا نقول يكون صغيرة او كبيرة بالقياس الى
 طاعة اخرى ضرورية امتناع شيئا من جميع الطاعات فلا سطر للحصر والثاني ان عقاب
 معصية بالقياس الى معصية اخرى ان كان ازيد فكبيرة وان كان اقل فصغيرة وان
 استويا لم يكن صغيرة ولا كبيرة بالقياس اليها ولا سطر للحصر كما مر واما الثالث فقتل
 الثواب بمعنى الجزاء وصير فاعلمها للطاعة والمعصية والمعنى ان عقاب معصية صدرت
 عن فاعل اذا كان ازيد من عقاب تلك المعصية اذا صدرت عن فاعل اخر لعلو ربه
 الفاعل الاول حتى ان ترك الاول بالنسبة اليه رتبة اية دينا فهي كبيرة بالنسبة اليه واما
 كان اقل لدناة محد صغيرة كما قيل لا يحقر الرجل الرقيق دققة في الشهر فيها
 للوضع معاذر فكما يراى الرجل الصغير صغيرا وصغيرا الرجل الكبير كبيرا
 وهذا مما لا يستغربه اللغز ولا يستين في الاضافة الى ثواب طاعة ولا يلائم
 ما ذكر في سورة النجم ان الكبيرة هي التي لا تسقط عقابها الا بالتوبة وقيل
 هي التي يكثر عقابها بالاضافة الى ثواب صاحبها وقيل معناه ان يكون عقاب
 معصية ازيد من ثواب صاحبها على جميع طاعاته فكبيرة او النقص فصغيرة فالثواب
 على معناه وصير فاعلمها للكبيرة والصغيرة وهذا اقرب الى لفظه واعتبر بان
 لو كانت الكبيرة والصغيرة من الاضافات لا يعلم كون شيء من المعاصي كبيرة او صغيرة
 ولا كون الرجل هليل اجنب الكبار ام لا عالم يعلم قدر عقاب كل معصية او ثواب
 كل طاعة والنسبة بينها ولا سطر للعقل الى ذلك فاجيب بان ما ذكره تحقيق لوجه
 النسبة بعد ما عرفت الكبيرة والصغيرة يتبعان الرابع لا تعرف لهما
 والمقرب بعد هجوة هو ان يرجع الاعراب والكفرة من اهل البوادي من عند
 ان يتأدوا الى الكفر لا يبلغوا بعد ذكر الشرك وقيل التمتع عن التزام الاحكام والترفع
 عن تعبد الامام مع الانتماء باسمه الاسلام واستحلال البيت استحلال حرمانه
 علما حال من ضمن برضى بعنى عالما او مغفول له ولا يحسد عطف على برضى
 كسالم اى مكسوبا بآني مغفول جعل بعنى ان اكتسبوا الشهان بعتة شبه ايجاب حال
 ذلك النصيب بالتسليم اياه وضح جعل ما قسم له بعضا مما اكتسبه لان له اكتسابا
 آخر من غير الاموال وحمل من على البياض بعيد واشكوا الله حاصله
 لا يتقوا ان يزول نعمة من اخر ويكون لهم وهو الحد بل ان يكون لهم مثل ماله وهو

الطريقة

الغبطة

على الصفة اعني

على

الغبطة وقيل كان الرجال فلا يكون فيها عن التجاسد بل عن طلب مالم
 ولم يناسب الحكمة فان ترك سفين ذكر في الآية وجوها لثمة منية على ان
 المراد بكل هو المال او الوارث او الموروث قال السجاء وتدي وفي الاول ضعف
 للفصل بين الموصوف اعني ما ترك بمنزلة قولك لكل رجل جعلت درهما فقيي
 واجيب بان العامل لم يجعل بل المفعول قد تقدم فجاء التخلل من ذلك فلم يضعف اذ
 حق للمفعول التاخير عن عامله وحيد يكون الموصوف مقدونا بصفة واورد
 على الثاني ان جعل الجار والمجرور مبتدأ بنقد الموصوف قليل وان لكل قوم
 من الموالي جميع ما ترك الوالدان والاقربون لا نصيب واما النصيب لكل فرد
 والجواب انه مع قلته مات في التزبد وما من الاله مقام معلوم ومنا دون ذلك
 وان ما يتحقه القوم بعض السركة كما فيها من مؤن التجهيز اليه ومن الوصية
 سرعا والذين عرفوا واما جعل من ابنا للمحمد وف بن عبد جذا ويرد على الثالث
 او لا الا ان المولى اسم يشبه ان يكون في الاصل اسم مكان لا صفة ليكون من صلة له
 والجواب ان ذلك لبقية معنى العقل كما اشار اليه بقوله لانهم في معنى الوارث
 وفي قوله لانهم يجمع الصنم تاسم لا يخفى واما ان من المورثين من لا موالي له بل
 مولى واحد والجواب ان ذلك لحسب التوزيع الجسدي يعني ان لكل من الاجاد دسما
 من جنس المولى قدا وكسرح حتى ان من لا وارث له في بيت المال لمولاه واما ان تقيد
 الموالي بالوالدين والاقربين يخرج الاولاد وان اريد مجر دالمعنى التقوي بحيث
 يتناول الاولاد فكذا ستناول والوالدين والجواب انه ترك النصيب بالاولاد
 لظهور ما مرهم وصريح بالوالدين مع تناول الاقربين اما هم لسرهم وزيادة
 الاهتمام بهم وجوز ان يكون مضمونا ينبغي ان يكون هذا هو المختار
 ليلابح الخبر جملة طلبية وكانه انما لم يحسن لان من له فلا يقع في غير الاختصاص وهو
 غير مناسب ههنا وكذا الوجه الثالث اعني العطف على الوالدين لشهر الوقف
 على الاقربين دون ايمانكم هدم في يقال دما وهم هدم بالفتح
 والتسكون اى هدم فليس بآية الموارث الى قوله واولوا الارحام بعضهم
 اولى ببعض وفيه تحسر لانه لا دلالة فيها على توارث الحليف سيما والعائلون به
 انما يورثونه عند عدم العصبات واوولي الارحام فمتكوا به قبل
 لادلاله فيه على ان ما كان في الجاهلية ايضا لجواز ان يكون معناه كونوا على ما عقدتم
 عليه من المناصر والعاصد ولا حد ثواني الاسلام خلقا لان عقدا الاسلام كاف
 عاقد بهم لشير الى ان العائدا الى الموصول محذوف وهو صير المفعول
 وسموا الى الرجال قوما لذلك اى كونهم قوامين على النساء وظاهر كلامه انه اسم
 للجماعة من الرجال لا مصدر وصف به اوجيع قائم كصحب وصاحب والبيطر المثلط
 على الشيء يسرف عليه ويتعهد احواله ويكتب عمله في الغالب قيل في النسبة
 السابعة فاعلم قوة بما عين بين الامور الحسنة والنجسة والحزم كال السعظ لغوا

مولا

الرجل

الامور والعزم النبات على الامر والقوة التمكن من متاعه الا فقال الشافعي واختص
 الرجال بالامامة الصغرى اعني الامامة في الصلوة ان المرأة لا تصلح اماما لكل واحد
 بل للنساء خاصة والحالة التي يتحملها الرجل ويغفرها في تحصيلها والقسامة
 هي الايمان بقسم على الاولياء في الدم وتام تفضيلها على قانون المذهبين يطلب
 من كتب الفقه وبالجملة فالتى الرجال خاصة ومن اصحاب التمسك بالامام اقصوه وهي
 رتبة الرجل والعايم بتجان العرب وسائر المسلمين فقال ان رسول الله
 لم يقص اي الزوج جبهة متاع من الزوج سعد وكان ذلك كان باجتهاد من النبي صلى
 اواراد الظاهر على قصد التعذر وامر المرأة ليكون ارفع للرجل والا فلا خلاف
 في انه لا قصاص فيما لا ينضب كاللطمه ولحوها لا يباين الرجل وامرأة ولا يباين غيرها
 فما قال المصنف واما اللطمه وحوها فلا محل تأمل او تاويل مواجب العتب
 جمع موجب سم معقول اني فيما يوجب غيبة الزوج ان يحافظ عليه حفظك
 في قائلها اي مالك والاضافة اليها للملازمة بالنسبة والمحافظة لزيادة البعث
 على المحافظة حتى كانهما لها وما مصدرية اي على الوجوه الثلاثة التي
 مبني الاول على ان الباء للمقابلة وحفظ مسند الى السبب الامر ومجاز عن سبب
 الذي هو الايضا والامر ومبنى الاجنيز على ان الباء للسببية والسبب اما حفظ
 اياهن عن الجناية وتوقيعهن لحفظ العيب فالحفظ حقيقة واما الوعد والوعيد
 على المحافظة والحيانة فالحفظ مجاز عن سببه فقله وامر رسول عطف على وصي
 ورسوله فاعل امر اصلوا النهي على يقين معنى الاحسان لشخص
 ارتفع ونسخت عن بلدة انزعج والنشاص بالفتح السحاب الارتفاع وذلك
 لتعرف اسنان الى ما سبق الامر من وعظمتهم وهجرتهن وصنجهن وما ذكر
 من الترتيب مع ان النظم بالواو مستفاد من قدسية المقام وسوق الكلام للرفق
 في صلاحتهن وادخالهن تحت الطاعة في الاساس ليجار جبل سببه يد البعد
 الى رجله مخالفة للسكال وفي الصحاح جبل يد في ربيع رجله وينسب الى حقوه ان كان
 عربا وفي الحب ان كان مرجولا من تفسير الثعلب لم يقل الجملاء ناديا
 وذلك انه عدول عما هو غاية في الجلاء الى ما هو غاية في الحفا ولا يثبت اليه الا ان كان
 من هو غاية في الغلظة والحناء ومع ذلك لم يفعل انه مشروع فضلا ان يكون ما مر به
 المستحب خبيثة تلق عليها النياب وعن الاصمعي خبيات موثقة وقيل شيء
 يعمل من فضيل الجند ان ولولا سورها تمامه لمخطه فزوج ولم انفعتم لخط
 ضرب السحر بالعصا ليسقط ورقها التعلثم المكث واليا في التجمي للشيء الى جنابة
 لم يجزها فلان لنا مقنع رضى يقنع بقوله ورضي به او على ان جعل البس
 مساقا فهو على هذا مناضاة المصدر الى المشم بالفا عل وعلى الاول الى المشم
 بالمفعول عبادة السلام في رواية الكتاب فتح اللام وفي جامع الاصول
 بكونها وعبيد بفتح العين وكسر اليا وهومن اصحاب علي بن ادرس السلام

لم يذكر

ولم يذكر صحة النبي صلى وظاهر كلام علي بن ابي طالب حكم الجمع او التفريق الى الحكيم
 على ما هو القول الثاني واجاب الزحاج بان للامام ان يفعل ما رآه في كونه
 وكلهما في ذلك وجعل الامر اليهما واسم ان من قوله ان عليهما محذوف فيه
 الجملتان الشرطيتان اي ان عليهما ان تعرفا او يتجعا وقد يقال ان
 الشرطيتين هما اسم ان على سبيل الحكاية كما يقول ان لا اله الا الله افضل الذكر
 ولا يرى لهذا وجه استقامة وقول الزوج اما العدة فلا كانه اخبار بان الحكيم لا يلبس
 التفريق او فلا ارضى بها قط ولا اقضها وهذا اوفق بقول علي بن ابي طالب لا يتزوج حتى
 ترضى والاول بقوله كذب اعلاما للحاضرين بانه كاذب ولا يتزوج خطاب
 على طريقه الالفاظ وقيل معناه اما العدة فليست في كتاب الله تعالى فكذا
 على بن ابي طالب ان يريد اصلاحا يوفق الله بينهما يستل على الفراق وغيره
 والالف في يريد اذكر من المحتملات الاربعة ثلثة وجوز الامام
 الرابع ايضا وهو ان يكون ضمير يريد الذوجين وضمير بينهما للحكيم اي ان يريد
 الزوجان اصلاحا يوفق الله بين الحكيمين اختلافا فاما حتى يعلا باصلاح
 لا تحتوي اي لا يفضي ولا يذم جواريا من خويبت المكان اذ لم تحمل ماء ولا هواء
 استشهد به على ان الحب هو البعيد نسبيا حسب قابلية بذى رحم او غير
 ذلك مضروب معطوف على المضنوبات بعد ما لكن العدول عن ما الى اومع
 ابهامه بل اعلامه بانه مجرور معطوف على محليتين او مسجد ومن اذني صحة تفسيره
 وسان ما لا يليق بفصاحته واما على تقدير النفي فمن اذني تغليل اي من اجل اذني
 صحة اوسان لحذف المضاف اي من ذى اذني المقطع به على لفظ اسم
 المفعول وقد مر في البقرة التحق السلف والترحم وقوى والجار الحب
 قل هو في فعل بمعنى مفعول من جنبه لجاء الى الجار المحبوب المعنى وقيل معناه
 الجار القريب جدا حتى كانه نفس الحب وقيل اي ذى الحب بمعنى الجار
 شخصه يقال للرجل اذا ورد عليه امر تعلقه وكذا جمل الحيث كناية عن العلو والقيام
 عن المقام وقد مر في البقرة والمفاور عطف على الجار والمزير المنقصة
 والافكل منفعة اي ان لم يكن للدم والقوى لم يستقم لاي معلوم ان كل
 منفعة فيه فلا معنى للاستفهام بانه اي صدر فيه مقال ذرة اي ما يكون
 وذرة وزن ذرة وهي الخلة او الصغرى جدا من اجزاء الثواب وفيه دليل
 حيث جعل نفي اذني المكون من الظلم كناية عن عطاء الاجر والثواب تمامه عن
 نقصان وعن عدم زيادته في عقاب البتة او نفي شيء فلا ان ترك هذا الاعطاء والمنع
 ظلم لما صحت هذه الكناية ومن الدليل على ان القصد الى الكناية قوله وان ترك حسنة
 ايضا عفا واما الدلالة على انه لا يفعل الظلم لما فاته الحكم لا العدة فلا ان الظاهر
 من قولنا فلان لا يفعل كذا في الافعال التي هي اختيارية في نفسها انه تركه باختياره
 والقادر على الترتك قادر على العقل وايضا المندرج ترك العقل الاختيارية لا يكون

الا حيث يمكن له فعله بخلاف غير الاختيار من مثل لا نأخذ سنة ولا نؤم فان المصدق
 تنزيهه عنه وعدم انصافه ومبناه على سبق ميزان مدلول الكلام هو التمسك بعدم
 الانصاف وقد يقال ان الظلم اى وضع الشيء في غير موضعه ممكن في نفسه وقدرة ليس
 جميع الممكنات ويتوجه منع احكام ظلمه كقوله واما استحالة في الحكمة فلا تباين
 بالفعل على ما ينبغي وعلى ان يتعلق به غرض صحيح والقيح لا يكون كذلك بالنسبة الى الغرض
 المطلق وعندنا ايضا لا يتحقق عن الاجر ولا يزيد في العقاب لكن بناء على وعد
 المحترم فان الحلف منه فتمتع كونه نقصا منا في الا لوجهه وكذا العتق وبهذا الاعتبار يصح
 ان يسمى حكما وان كان لا يتصور حقيقة الظلم من الله تعالى لكونه المالك على الإطلاق
 كونه مضاعفا الى موت وجوز ان يكون باعتبار الحرفا على حسنة لا يقال ثابته
 الحرفا بما يصح بعد ثابته الاسم لا نقول للحسنة والسيئة التحققا بالاسماء ليس
 دخول التاء فيها مبنيا على ثابته ما جريان عليه ولهذا يقول الصوم حسنة
 ايضا عتق ثوابها لان مضاعفة نفس الحسنة بان جعل الصلوة الواحدة
 صلوتين فلا يعقل وما جاء الحديث من ان النمرة ربهما الرحمن تبارك وتعالى
 حتى يصير من الجبل محمول على هذا للقطع بان النمرة اكملت ولم ترب على ان الحسنة
 هي التصديق بها لا نفسها وما يقال ان مضاعفة ان يكتب ثوابها مضاعفا في صحيفة
 العمل وان يزلها منزلة اصفا فها راجع الى مضاعفة الثواب ثم لما كان بالثواب
 ضعفه وان جعل المضاعفة حسب المقدار ليحقق في الثواب المستحق اليه ولجس
 عليه بقوله يوت من لانه اجرا عظيما وهو المضاعفة حسب المقدار فان قيل دوام
 المنفعة وعدم تافها وقايتها هو اصل الثواب فان التضعيف حسب المقدار بل كيف
 يتصور تضعيف غير المتناهى قلت لعل المضاعفة من اوصاف الذاتية لا من اللاحقة للماهية
 والتقدير بالمنفعة الخاصة الدائمة للثبوت على هذا والا فالثواب نفس الجزاء هذا
 وحديث ابي هريرة روى ان يسعربان المضاعفة حسب المقدار على اختيار الامام
 او معناه ثواب لغير حسنة يعنى الكثرة من غير تعيين هذا القدر اللهم الا ان
 على التفضيل وهو لا يحسن ابراده في معرض الاستشهاد للمضاعفة
 صاحبها من عند يشعر ذلك بانه تفضيل ما يقول لمن زكته على اجره شيئا هذا امر
 وهذا من عندى وقد جاز استعمال لذتى استعمال عند في غير المكان وعلناه من لانا
 علما ولما ساء تلك المعتلة باستحقاق الثواب اجرا في انه يستحق بالعدل لان هذا
 معنى الاجر وقد يسمى التفضل به اجرا مع الاتفاق على انه ليس جزاء العمل بالاسحقاق
 اجاب بان ذلك مجاز باعتبار المحاورة من جهة انه ينع الاجر ولا يثبت الا عند
 بئوته فان قيل فليكن تسمية الثواب ايضا اجرا من باب المجاز بعلاقة المسابغة
 اجيب بانه خلاف الاصل ولا يصار اليه الا بدليل كقوله وكنت عليهم شهيدا لوجه
 الاستدلال الدلالة على ان الشهيد على الامة بينهم ثم انه لا محالة الشهيد عليهم في الآخرة
 على هؤلاء اى الذين كانوا الايمان وذلك بان يشهد لانبياءهم بلغوا

باعتبار

الحسنة

مبناه

وعلى هؤلاء انهم كانوا فان قيل قد سبق قوله تعالى ليكونوا شهداء على الناس
 ويكون الرسول عليكم شهيدا اية علم يشهد لامة بالعمل على الناس بما فعلوا قلنا
 لا منافاة لجوان ان يشهد لعباله اتمه وبما يشهد واعلم من فعل سائر الامم ويكون هذا
 تأكيد للاجر وتشديدا للامة وحمل ان يكون شهداءه على المذنبين هي شهادة
 بعدالة اتمه الشاهدين على المذنبين فانها بمنزلة الشهادة عليهم فيطابق الايمان
 وما نقل عن المصنف في قوله فليكن رسول الله صلعم بكاف وق لا بكاف جزع لانه تشرى
 في غاية فانه جعل اتمه شهداء على سائر الامم ثم لحظه شهيدا على الكل ليسعربان
 هؤلاء اسان الى المذنبين من جميع الامم حتى اتمه بمجد صلعم فعليه ينبغي ان يحل كلامه
 ههنا وقال حسنا الا ان هذا القدر من القراءة لو بد فتون
 يعنى ان تسوية الارض بهم كناية عن ذنبهم والباء للملابسة اى لسيوت الارض منسوبة
 وقيل للبيئة او بمعنى على واما على الوجهين الآخرين ففضل قال في الاسان
 ساديت هذا بهذا وسوته به ثم لا حاجة الى التحل على القلب لعله الفرق بين تسويتهم
 بالارض والشراب وتسويتها بهم لا يقدرون على كتمان ربه لا يستحيل عليهم
 لشدة الاسوة وذلك في نفي القدرة على الكتمان بناء على شهادة الجوارح لا في نفي الارادة
 وقيل الواو للحال على الاول كانت الواو للعطف على حظه بوجه الظاهر
 اعتبار تعلق معنى الظروف اعنى بومئذ بالفعليين جميعا اعنى يود ولا يكتون لان شهادة
 الجوارح انما هي في من الغيب ما يقال ان يومئذ متعلق بشهادة او بدصة يومئذ
 والواو في وعصوا للحال ولا تهم لا يكتون عطف على ان يدفنوا اى يودوا
 انهم كانوا لا يكتون تلك المقالة التي يرمون بها انهم يكتون الله حديث اسرا لهم
 ولا خفاء في ان لا يكتون على هذا ليس لشدة الامر عليهم حيث تمتوا تسوية الارض
 بهم فلذلك تنوان لا يكون ذلك منهم فان قيل جعل الواو للحال لا يبعد كون مضمون
 الجملة متعلق الوادة وانما بقيد عطف ولا يكتون على تسوية فاذا ذكر لا يكون معنى
 الا ان اقوى وانهم لا يكتون بكسر الهمزة فكأن الوجه الاول هو عطف لا يكتون على تسوية
 المذكور بقوله اى يدفنون ان تدفنوا الى اخره تفسيره قلنا اما حديث كسر الهمزة
 او كون المذكور تفسير للعطف فبعد جدا واما افادة الحال دخول ترك الكتمان
 تحت التمن فلا نل جعل حاكما من صميمهم فبعيد قطعا كما يقول يود القوم ان يدخلوا
 ولا يكتون واما لم يعدلوا جعل حاكما من قائل يود على ما ذكر في تفسير الكواشي ثم قال
 ان يودون ان يدفنوا وهم لا يكتون صفة محذوم كتموها ههنا فبعد موافق هذا وكلام
 المصنف بعد محذوم وما ذكره من المعنى ذكره بعينه صاحب المرسد من غير اسان
 الى كون الواو للحال بل مع اسان الى كونها للعطف على تسوية ثم جوز كونها للاستئذان
 يعنى العطف على جملة يود وصرح بانه لا يدخل تحت التمنى ويكون معنى لا يقدرون
 على الكتمان لا توالى البيت للظرماع وهو في ديوانه هكذا ويركت قد بعث
 اى في ما طالع مثل خلاف الجفون محافة ان رين النعم فيهم يسكنون انهم كل الذين

وامنه
انما انما خافا
بما انما خافا

على معنى عدم القدرة وقوله لا انما ادنا لولا الفصل
لوزادتم ذلك معنى انكم صا سببا

لانهم

وكذا في استشهاده بقولهم وان به سكرنا لتفاسر الا ان فيه اخلاقا للحقوق بالالف وسكر
 سانه بافراد الضمير عودا الى النوم ولم يطفز بالرواية على وجه يكون اخرا المصراع الاول
 ورائنا الرقابة بالمال المحمة الناقمة المهزولة من الوباء المبيته وناقمة طلح جهدها السيرة
 واخلاق الحقن الانعاما المختلفة صفة من قولهم ما خلقنا انى مختلفان والاطهر
 اخلاق بالالف كما في الاساس وانه عليه الشراب والتفاس ودان به غلب على
 عقله ودان فيه النوم ربح والسنة اول النوم والمضي بربك نفيسهم من قد تم
 مخافة ان نغلبهم النوم لكن اسناد الزين الى النوم مع في والباء والاخلط على سكر
 التفاس لانوا في ما وكون من الاستعالات لان السكر على وقوع فعله
 في جمع فعيل بمعنى مفعول كحرف في حرج وما عدا ذلك فعلى التنبه كرسى او مفعول
 المفرد كحرف وسكرى عطف على سكرى اى وقرى سكرى يضم الست فيكون
 سكرى وسكرى بالفتح والضم في الصفة المشبهة للموت مثل كلى وكلى على احواله
 ابن جيسس مع الواو لانه اذا وقع المفرد المصوب موقع الجملة يصح معه
 الواو قدل على انه واقع موقع الجملة والواو جميعا هذا في حكم الاعراب واما من جهة
 المعنى فنزق بين قولنا جاء النوم سكرى وجا ودم سكرى اذ معنى الاول جار وكذا
 والثاني جا وهم كذلك باستيناف الاثبات ذكره عبدالقاهر
 يستوى فيه بيان لصحة عطف وهو مقرر وعلى الحال عن ضمير الجمع
 استثنافا مفرغ واقع موقع الحال من المتأطرين اى لا يقدروا الصلوة جنة كما ينا على حال
 من الاحوال الامسا فزين كيف جمع وجه السؤال الاستفسار عن كيفية جعلها
 حالي من فعل واحد اسماء على الاستقلال والاجتماع وعلى تقدير الاجتماع اكل منها معتبر في
 الاخرى ام ذلك من جانب واحد وعلى الاخرى ما ذكر وكيف هو حاصل الجواب انها
 على الاجتماع واعتبار الثانية في الاولى ان لا يضلوا في حال الجناية كاستين على حال الاحوال
 الامسا فزين والمراد نفى ما يقابل التسف ولا صحة للاستقلال مثل لا يضلوا جنة ولا
 يصلوا الا عابى سبيل ولكن صفة زينا يستعمل بانه استثنافا مفرغ في موقع
 الصفة اى ولا جنة موصوفا بصفة الامسا فزا لكن قوله جنة عابى سبيل اى جنة
 معتبرين يدل على انه جعل الامسا معنى غير صفة لجنة كونه جمعا منكرا كما في قوله تعالى لو كان
 فيها الهة الا الله لكن مثل هذا انما يصح عند تعدد الاستثناف ولا تعددها العموم
 انكروا بالنفى كما تقول ما لقيت رجالا الامسا فزين فالوجه ان يجعل مفرغا ويكون قوله
 جنة عابى سبيل بيان للمعنى لا تدبر الا عراب وقد ترجح الاول بانه لا يفيد الحصر
 فلا يرد المريض اشكال الخلاف الثاني فانه يفيد حصر جواز صلوة الخث في وصف
 كونه مافرا وكذا جعله حالا وجوابه منع عدم افادة الاول للحرفان معناه لا يضلوا جنة
 غير مسافزين والمريض جنة غير مسافزين قوله وان كنتم مرضى فاصحوا للحكم والعمى
 للتعدرسوا وكان الاطلا اوضف للمعنيين واما على سبيل البيان والقصد اى ان عابى
 سبيل كناية عن مطلق المعذورين قوله كيف يصح صلواتهم فان قيل من اين لزوم صفة

على ان لا يضلوا جنة

صلوة الجنب لتعدر لتسند قلنا من جهة ان الاستثناف من التثنية اثبات فان التثنية
 يدل على نفى الحكم عند مقامه فان هذا مما لا شك صحة فيه اهل العربية لا يفرق
 الصلوة عن معتسلي ان اراد ههنا عن معتسلي عاد المحذور والالم يستقيم لانه لا
 على غير الجنب وان كان مقيما وظاهر الامة موافق مذهب الشافعي وهو ان السيم
 لا يرفع الحدث والجناية وانما يرفع حص في الصلوة منها والجواب انه لا يقدرا الموصوف جنة
 لتعود المحذور لكن يفيد الحكم بمن وجب عليه الاغتسال وهو لا اشكال
 الصلوة بالمسح قد سبق ان ذلك لحذف المضاف اى مواضع الصلوة ولجوز ان يكون من اطلاق
 الحال على المحل اذا كان الطريق الى اخره قد يذكرك لان ظاهرا الكلام جواز الصلوة
 مطلقا على ما هو مذهب الشافعي وما ذكره المصنف في جهة التخصيص من سبب النزول
 والحديث ليس تام منهم اى من الازمنة حال من المحذور في ضمن تعلق
 الظاهر انه متعلق بهم لا يتعلق بالآخرين خاصة ويكون جزاء الاولين محذورا اى
 فله ان يقرب الصلوة من غير ان يغتسل او متعلق بالاولين خاصة والاجتهاد ان
 عطف على جنة اى لا جنة ولا جافيا احكم من الغايظ او لامسا يعنى ولا محذرين
 على ما قيل ارتكبا للفضل من المعطوف والمعطوف عليه بالسرط وبين السرط والجزاء
 بالعطف لصنف حرمتهم وعجزهم عن الوصول اليه اعتبر ذلك ليكون عدم الوجدان
 في الكل على حقيقة اعنى الاعوان وعدم الوصول والاولى ان يحل على عدم القدرة
 على الاستعمال لئلا يؤول المريض الى الماء العاجز عن الاستعمال
 كخوف عدو او سبع او لص او نحو ذلك ومع الارض بدلالة الاستساق من الصعود
 الا ان اشراهل اللغة على انه الشراب وهو المفعول عز ابن عباس وهو لا يضر قوله
 جعلت لنا الارض مسجدا وجعل تنابها طهورا لوضوء السيم وهو قوله
 ضرب لانه جواب ان كان صخي اللهم الا ان يجعل بدل استعمال منه ويكون اللام في الجزاء
 اعنى كان ذلك ظهوره بالنظر الى العدل لا بداء الغاية بمعنى ان المسح بداء
 منه وان لم يلحق منه شئ باليد واعتراض المصنف بان هذا اعتسافا لا يذهب اليه
 افهام العارفين يا سايب الكلام وان الحق هو انه لا يكفي المسح بالصخرة الذي لا يراب
 عليه والجواب بان من للتبعية وضمير من الحديث المذكور كما في قوله تمت من الجناية
 عدول عن الظاهر وقطع الصبر عن الاقرب والناء للفظ منه او السببية بعهم من القاء
 وجعل المسح في معرض الجزاء كناية عن الترخيص ليناسب ذكره في هذا
 المقام وجعلته في معرض التقليل لمناسبة من الكلام ووقع ما يريد الله ليحكم
 عليكم من حرج في سورة المائدة ووجه الكناية ان اثار التفسير من توابع جري العادة
 بالغفوة والغفلة ولوازمه تذكر المزوم لينقل اى لان ما ذكر في مواضع من هذا
 الكتاب وكون العادة ذلك مستفاد من كان عنادون ان يقال ان الله غفور بالغة
 في الخطاء مستفاد من المبالغة في الغفوة والمغفرة كيف نظم القام
 مقام الفاعل صيغ المصدد او الجار والمجور وترك لفظ بين نماين المرضي عنه والمسافرين

سكان المراد جنة لا بد لا يغتسل

الواصل

لأنها سببها من واحد وكل من الأخيرين لا مآخذ ووجه السؤال أنه كيف جمع بينهما في
 المرتب عليه جزا واحدا هو الأمر بالتيمم عند فقد الماء مع أن سببها الأولين إنما هي
 للترخص والثالث بوجوب الوضوء والرباع لوجوب الغسل وليس الأمر بالتيمم
 معني واحدا يعم الكل فأجاب بأن الغرض من الترخيص في التيمم بالتراب
 لكل من وجب عليه التطهير ولم يجد الماء ففقد عدم الوجوب راجع إلى الكل وقد
 وجوب التطهير المكلي عنه بالحج من الغايط أو الملازمة الذي هما من أغلب الأسباب
 وجوب التطهير معتبر في الكل حتى المرضي والمساكين وذكرها لخصيص قبل التيمم
 بناء على زيادة استحقا فمما للتخصيص لعله المرض والتفرد على سائر أسباب التيمم
 فكانه قد ان جاء أحدكم من الغايط أو المني أو النساء ولم يجد ماء ففقد الوضوء للمساكين
 فيتمتعوا ووجه سببية مصفون السطر لمصفون الجنازة ظاهر هذا ولكن ينبغي أن يفهم
 عدم وجوب الماء لعدم الغدوة على استعماله لم يقدح في وجوب الوضوء الواجب للماء العاجز عن
 ويصح أن المرض من الأسباب الغالبة والآفة باعتبار العجز عن الحركة والوصول إلى الماء
 من الأسباب النادرة لا الغالبة ومن المحتمل أن الإنسان إلى أن الفراد بالملازمة
 الوقوع حمل الكلام على المجاز المشهور الأولي بيان حكم الحديثين الأصغر والكبير فلا يفتي
 بشرن الذكر والأنثى على ما هو مذهب السافعي في كون ذلك من أسباب الحدث
 عليا بالحقيقة سيما قوله لمستم فإنه لم يكثر استعماله في الوقوع كثرة الملازمة ومنها من حمل
 قراء لا مستم على الوقوع ولمستم على مس التيمم ثم ربما يفهم من النظم في سلك واحد
 أن قوله أو جاء أحدكم عطف على مرضي بمعنى أو كنتم قد جاء لا على كنتم وما ذلك بضرته
 لأرب واما تفسير الأسلوب وتوسيط ذكر الواحد وان لم يقل وان حينئذ فلا لاخفي
 من حسن العارة ولطف الأسان وترك التصريح بنحو الخطابين من المكان المستقدر
 ثم لاخفي أن الناحل في خطاب هو ذلك الواحد مع باقي فكون تعظيما أو إلهام ق أي
 تطبيع واحضار فقال أرهقني فلان أنا خفي رهقته أي جعلني أنا حتى حملته له
 وقرى من غيظ من في تفسير الكواشي من الغيظ باللام أو بمعنى
 لم ينطد عطف على قوله من روية القلب لا على معنى أنه منه إذ لا معنى للباد
 ولا للقطع بكونه من روية القلب جهه
 أريد التكميل والوصيفة وقديروني بغير تبيين وعن المصنف من الأسماء ما يتعاقب
 عليه التقرين باللام والعلمية كاليهود ويهود والمجوس ومجوس
 توسطت ظاهرا أن كلاً منها جملة مصدرة بالو أو الاعتراضية لأن يكون الأولى اعتذار
 والاخران عطف عليها وما بينهما يعني وكلها بانه تضيق
 نصراً يقال بضرته على عدو وبضرته منه لافية الوجوه الثلاثة المتتالية حذف مثل هذا
 المبتدأ ووقوع الفعل موقع ولهذا استشهد بسبب فهم من يقبل والمعنى لأرضاه في الدهر
 لأن حال المرفوعة أما الموت وفيه كل التعب واما الحيوة فكيفها سقى وطلب فان قيل
 ههنا اعتبار المبتدأ المحذوف موصوف الطرف أي وبأس من الذين هادوا جريون

بعض
 التيمم
 التعريف
 في معنى قوله ولا يقطع بكونه من روية القلب جهه
 في معنى قوله أرهقني فلان أنا خفي رهقته أي جعلني أنا حتى حملته له
 في معنى قوله ما يتعاقب عليه التقرين باللام والعلمية كاليهود ويهود والمجوس ومجوس

وتارة من تأتت في الذهر أموت فيها أحب بأن الشايع في مثل هذا المقام تقدم
 الخبر من المؤمنين رجال صدقوا وقد من في هذا الكلام
 وجه العقيدة بعن والاستعاق من الحرف كالتحريف إزالة وإزالة عن الوسط إلى
 الطرف والمعنيان مقاربان لرجوعهما إلى الأزالة عن الوسط إلى
 كان حقيقيا بأن بوضع فيها خفيف كنه يعنى بقول كسر اللام إلى الكاف
 وأراد بالجمع ما هو على حد ترورك ما يطلق عليه لفظ الجمع نظر إلى المعنى وإلى
 أن له لفظا يطلق على الواحد مثل كلمة ومرة وراكب أن لم يكن هو صبغة جمع بل
 رجوع الصيغة إليه مفردا مثل مواضعه ووقوع المقرد صبغة له مثل الكلام الطيب
 وحيث سقى عنه الجمع راداه ليس محجوعا على حد رجال وأفاس والحاصل أن كلما
 وكلمة كثر وتمه وتحد وتحدف بين الجنس والواحد بالفاء إلا أنه عند إطلاق
 الكل على الكثير لا يطلق على الواحد فلهذا كثر في كلامهم إطلاق الجمع عليه حتى
 قالوا أن جمع الكلمة كلمات وكلمة قولهم غير مسموع حال من مخاطب لاخفي
 ما في إلهام المخاطب والتصريح بسببه القول إلى القائلين من حسن التاديب ولفظ
 العارة وهو قول ذو وجهين ذكر في التيمم ثلثة أوجه معنى الأول على أن
 مسمع مستردك المعقول الثاني من غير أن يجعل كناية عن مقيد والمعنى اسمع مدعوا
 عليك بلا سمعت مجابا فك هذه الدعوى لحدث يصح أنك غير مسمع ومعنى الثاني
 على أنه متروك المعقول محمول ذلك المطلق كناية عن المقيد لمعقول مخصوص هو
 جواب لواقعك كما في قول الشاعر عرجو حسانه وغيط عده إن برئ مبصر ويسمع
 ما ع كناية لمطلق الرؤية والسماع عن رؤية الآنا وسماع الإخبار الدالة على
 اختصاصه باستحقاق الخلافة بأن ترك المقصود من غير أن يقدرا سائر بقوله
 غير محاب إلى ما يدعوا إليه ويقولون فكانك لم يسمع شيئا والتي كونه كناية عن المقيد
 بقوله ومعناه غير مسمع جوابا بوفعل أو على أنه محذوف المعقول للمعقول كما في قولك
 قد كان منك ما بولم أي كل أحد والمعنى غير مسمع سألان ما عدا الجواب الموافق
 بالفتة إليه بمنزلة العدم فإذا لم يسمع فكان لم يسمع شيئا ومعنى الثالث على أنه محذوف
 المعقول مخصوص بقرينة المقام أو الحال أي غير مسمع كلاما رضاه بمعنى ما يبتأسعك
 عن المسموع لكونه غير مرضي عندك وإليه الأسان بيقوله فسمعك نائب عنه لكن لاخفي
 أن قولك اسمع غير مسمع كلاما رضاه معنى بام للحنان إلى جعل عدم السماع كناية
 عن نبو السمع ولا يشعر بالصدق إليه فلا معنى لقوله فسمعك عنه ما ب قال الأولى أن غير
 مسمع في هذا الوجه أيضا متروك المعقول لكن لما كان الأمر بالسماع حال كونه مخاطب
 غير مسمع كالمناقص جعل كونه غير مسمع عبارة عن كونه يائي السمع عن المسموع
 لكونه في قوة كون المسموع ما يسمع عنه سمع لافرق الأخصب الإضافي والاعتبار
 جوز في هذا الوجه المبني على النبوان يكون غير مسمع مفعول اسمع بتقدير
 موصوف هو الكلام ولزم اعتبار حذف المعقول الأولى أعني المخاطب دون المتروك

الغفل
 السماع

في معنى قوله ولا يقطع بكونه من روية القلب جهه
 في معنى قوله أرهقني فلان أنا خفي رهقته أي جعلني أنا حتى حملته له
 في معنى قوله ما يتعاقب عليه التقرين باللام والعلمية كاليهود ويهود والمجوس ومجوس

لان يسمع عن الكلام وعدم رضاه به انما هو يكون الكلام غير مسمع اباه لا كونه مسمع
 على الاطلاق وللمجمل اذا كان حاصل الوجه الثاني اسع عن مجازات التي ما يدعوا اليه
 بمنزلة من لم يسمع شيئا والناظر في السمع ياتي السمع من المسموع كونه غير مسموع او اسع
 كلاما بغيره السمع لذلك كان الفرق بينهما ظاهرا ولا يكون قوله فانك لم تسمع شيئا
 وسمعك تاب عنه مستدركا ما السوال بانه لم لا يجوز في الوجه الثاني ايضا ان يكون
 غير مسمع مفعول اسع فيقضي على ما توهم من انه لا فرق بينهما الا ان يكون المفعول
 المقدر جوابا يوافق او كما ما الارضاء وقد عرفت ان ليس معناها على ذلك ولا
 معناها هناك ولا يخفى عليك انه اذا قيل اسع جوابا غير مسمع بمعنى كونه غير موافق
 للمخاطب لم يستقم الا بان جعل عدم سماعه عيانا عن نفي السمع عنه وكان هو الوجه
 الثالث لا الثاني فكانوا سبب عما ذكره من ارادهم الكلام المحتمل والخرجة
 مفعول او يكلونه خبر كان انما يقبلون بان المعنى من غير اسعار
 بان لنا حال بمعنى لادين او مصدر لعفل محذوف هو في موقع الحال او ليقولون
 راعيا لكونه حاصل معناه والحق هو انظرنا ولا سمعنا فكلوها وقولوه التي الاطل
 الذي هو راعيا وعن مسمع كونه محتملا معناه السبب والحاصل انهم يقولون انما
 في نفسي الامر وفي نفسيهم الى ما ليس كذلك كيف جاؤا وجه الاستبعاد ان
 احد محتمل قولهم وهو المدح لا بل الام المجاهرة بالعصيان ولا يقع موقع القول البتة
 وكيف جمعوهما في قول واحد متعاطفين والجواب انهم لم يقولوا سمعنا وعصينا
 لكن اسبغت حالهم من يقول ذلك فقلوا به ولو سلم فانما قالوه فيما بينهم على طريق
 الواجبة ليستعد ولو سلم فالمحتمل ودعاء الحق انما يستعد بعد المجاهرة بالاسب
 ودعاء السوء لا المجاهرة بالعصيان فالكثرة وان جاهدوا جميعا بالعصيان لكن
 المجاهرة بالاسب انما جاءت من البعض وانما عكس الترتيب في الاجوبة بقديما لا في
 كيف وفي الاخير جمع بين الحقيقة والمجان ظاهرا ولو ثبت قولهم شعرا الى
 ان لو انما دخل العقل بان مع الاسم والخير في معنى مصدر ما خذ من مضمون الخبر
 قاعل لعفل محذوف والمعنى لو ثبت قولهم سمعنا واطعنا واسمع وانظرنا كان حيا من معنا
 وعصينا واقوم من اسمع غير مسمع وراعنا مع كثرهم يعني من الكتاب
 والرسول ارادهم بالقلة العدم ان لا يؤمنون الا ايمانا معدوما وما على طريقة لا يقولون
 فيها الموت الا الموت الاول اي ان كان الايمان المعدوم ايمانا فمهم لحدوث شيئا من الايمان
 فهو بالمعنى تعليق بالحال وانما على ان ما حدثت من الايمان لما لم يشتمل على جميع ما
 يجب كان معدوما لعدم الكل باقدا المبدء وانما سماع استعمال القلة في القدم
 من جهة ان القليل من الشيء يكون في الحكم بالاعتدال له لحواله نجبه فله في معنى
 الغناء والدروس او لا قليلا منهم فان قيل يكون استثناء من ضمها لفاعل في
 غير الوجوب وفيه اتفاق القراء على غير المختار مع ان صدر لا يؤمنون للذين جحد لهم الله
 وابتعدهم عن الطاعة والقليل الذين آمنوا ليسوا منهم قلنا بل استثناء من اجزائهم

مضمون

او

مكتف

المعرب عليهم فلا يؤمنون اي الا القليل منهم فانهم ليعتقهم فآمنوا
 للمهم نصيبه كثير الهوى والمساك البت لا في كثير الهدى وقيل
 لما بطشوا والمهم من لهم بمعنى الحزن او بمعنى العصد والمعنى انهم صبور على النوائ
 لا بكاد ساء لم وثبت في كثير لهم ومختلف الوجه والطرف لا يوقف منه على يدى
 غوره ولا تنف به امله على في حيث لا يتجاوز الى العنون والغاء
 للتب قيل طمس الوجه وردة ها على هيئة الادبار واخذ حسب الوجه وان خلفا
 معقوما فلا سبيل الى السببية الا على تقدير ارادة الطمس لان السببية انما هي فيما بين
 الموجودين لا المعقومات ووجه آخر ذكر في هذا الوجه للرد على الادبار معنيين
 ظاهر التعقيب وفي الاول الاظهر السبب للوجه ان اريد الوجهاء بالتأنيث في هذا
 بالنظر الى اللفظ والجمع في يلصقهم بالنظر الى المعنى لان المعنى ليس في ان الاصحاب
 في حكم المذكور ليس من جهة ان الوجه لا بد له من صاحب على طريقة الالتفات
 من الخطاب الى الغيبة هو مشروط بالايمان اي الوعيد مشروط وعلق
 بالايمان وجودا وعدما بمعنى انه ان وجد منهم الايمان لم يقع الا وقع وحدا لايمان منهم
 حيث آمن ناس منهم فلم يقع الوعيد وقيل المعنى هو اي وقوع الوعيد مشروط
 بعدم الايمان على حذف المضاف بدلالة الفعل ولان الله جواب
 ثالث قد بين ان الوعيد احدا لا من الطمس واللعن وقد وقع الاول نصير والمثاني
 بتغير فنب وقوع الامر فان قيل قد فسدت الطمس بمجاء الضورة واللعن بالسخ ولم ينع
 خلاف الظاهر بدليل عطف المسخ عليه على وجه ليسع بانه ليس قصد البيان والنعير
 وهو توسط العصب بينهما ومعنى جوابا على الظاهر وهو حمل اللعن على المتعارف
 فان قيل الواقع في كلا الامرين فلم قال في التبريل اوليغتهم بكلمة او وفي القسمة
 فقد كان احدا الامرين قلنا ليس المقدم على المقدم الاخر فليست فان قيل لم قال في الاول
 قد كان احدا الامرين دون ان تقول وقد كان الطمس كما قال في الثاني قد حصل اللعن
 قلنا لان الوعيد هو احدا لا من و قد صح التضييع عليه في الاول لمجرد كون الطمس
 بتدليل الاحوال بخلاف الثاني فانه لا يصح ما لم يصح التي كون الطمس غير التبديل او
 لا خلا كون اللعن هو المتعارف دون المسخ وكانه قال بعد الضم فوقع ايضا احدا من
 قد ثبت لا خفاء في ان ظاهرا لا ية المعذرة بين الشرك وما دونه بالان
 تعالى لا يعفوا الاول البتة ويعفوا الثاني لمن شاء ونحن نقول بذلك عند عدم التوبة
 فحملنا الآية على بقرينة الايات والاحاديث الدالة على قبول التوبة فيها جميعا ومعها
 عندها لا خلاف من احد لا يقال حقيقة المعفزة الستة وترك اظهار الاثر والموا
 على ما هو باق كالمعصية المنصت بها الشخص تاب او لم تب وهذا لا يتصور في الشرك
 الاعلى بتدبر عدم التوبة عنه اعني الايمان اذ هو مع الايمان بزل بالكلية ولا يبقى حي
 يعفو انما المعفزة بالنسبة اليه ترك الغيبة لما شئت منه وهما معفوان مفتر فان
 لا يقع اللفظ عليهما على السواء فلا حاجة في الآية الى التقييد بعدم التوبة اذ لا معفزة

المعرب

ن

احد

الشي

كون

وقد

من الامرين بطلان المعفزة في ان المعفزة العفو المسخ

مفتر

واذا وقعت بعد الواو والفاء الغاطفة فمن جهة حصول الربط بدونها وكون الحرفين
لعطف مستقل على مستقل يكون كالسقل ففعل كما في قراءة ابن مسعود ومن جهة
ان لها دخلا في الارتباط حتى كان ما بعدها من تنه ما قبلها يكون كالمقنعة فيلعب كما في قراءة
العامه واذا ايلبسون خلفك الا قليلا ويكون حكمها حكم المتأخرة فيما اذا قبل فلا يؤخرون
الناس بغيرها على انكار الحسد اي حال كونه كلاما واردا على ذلك وتحمل
عليه واستقبا حذر تغيير ان النكار بمعنى انه لا ينبغي ان يكون وجه الاضرب ان الحسد
اقبح من خلتهم بما في ايديهم لانه يخل بما يد العيش مع شبهة اعتراض على من هو كما مل
في الحكمة عادل في العتمة الزام لهم يعني انه على طريقة فقد جئنا فراسا
اي ان كان اقصى المقصد خراسا وبعد الرجوع فقد وصلنا اليه فليكن بعد ذلك
الرجوع والعنى ان كان حسدهم عليها اسار رسول الله والمؤمنين من النصير والعلية حسدا
واذا ياد العرف قد عرفتم ان ذلك ليس بدع اذ قد اتينا اسلافة مثل ذلك فلم ندر اربوا
كادنا حسدا وليوتوا عيضا وحقا فقولوه وانه ليس عطف على الزام اي وبيان انه ليس
بدع واسلافة مرفوع اسند الله والعائد محذوف هو المفعول الثاني جريا على قضية
الاولوية والا فمضروب والمستند اليه هو العائد وقيل استكن وانما
عابوه بذلك فيمنه حل الحسد على العيب والناس على الواحد منهم وابناء الملك العظيم
على كثر النساء فمن اليهود بيان ما يحتمله ضمير منهم وضمير من المرجع
وعن فضيل جواب آخر وهو ان المقابلة في الضعف دون الذات فلا يكون التعدي
الا للكلود العاضية مع اخلاف رواية في ان تلك المقابلة بالضعف وعندها والمجرد
الزمان على قاعدة العادة المدوم بعينه او باليون سوا ذلك ايضا فتقوله عن فضيل
ينبغي ان يحل على رواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله الحسن القابل وفي قوله ابدلناهم
اياها اساة الى ان البديل ههنا من قبل بطل خوفه امتن قيل يدل الله سبحانه
حسنات الانعدل من سحمة من قبل تعدد الاستثناء المفعول ان لا يعذب
الاعدل دون الزيادة على قدر الاستحقاق ومن يحق العذاب دون من لا يستحقه
فان كانا خارج من الحكمة فينا نانا متصلان فيقال منبسطا فقال من العيب كانه
كثير الاقنان وقيل فعلا من العيب وليس بواضح استقانا وانما فالامر جوب لا يخرج
لا يتسحبه لا يزيله والتسحبه من الزمان ما لا حرفة ولا برد ومق المكان بالاسهولة
فيه ولا جزئية وقيل نزلت بيان لسبب النزول لان في العموم لما يقر من
ان العيب يعوم اللفظ لا بخصوص انب فلو ج على عيني بعد ما طلبه
رسول الله فنزل فساله ان يفتح الباب فاتي والسبعة ههنا كلام آخر وهو ان
التي لم حمل عليا على عاتقه حتى صعد سطح الكعبة واخذ المفتاح وقد خصل الى
التي لو اردت بلغت السماء او نعم السئ الذي اساة التي وجه وقوع ما الموصولة
فاعل نعم وهو انه في معنى المعرفة باللام او المحضوص بالمدح محذوف سواء كانت
ما منصوبة على التمين للصنير بهم الواقع فاعل نعم ويعظمكم صفة لها او مرفوعة على انها

فهم

لهم

فاعل

فاعل نعم ويعظمكم صفة واما ما قبل ان ما بين معي شيئا فاعل بعني السئ ويعظمكم
صفة موصوف محذوف وهو المحضوص بالمدح فعديل غير مستقيم فمن جعل
المحضوص جنس مستدار محذوف لبناء الجملة الواقعة خبرا عن حاله عن العائد على ان
جعل ما بعني السئ المحذوف من غير صلة ليس بسئ لما امر الولاية اي
لخصوصهم على ما قبل او بدخولهم في عموم الخطاب على ما هو الظاهر امر الناس ان
المعهودين وهم المؤمنون لانهم كانوا الناس على الحقيقة والكا قدون في حكم البهائم
لان امتزاج الجود فان قيل لا حاجة في الخصيص على ما ذكر لان امر الجور والظلم
والحكم بغير العدل لا يدخلون في اولى الامر منكم اي من الذين امنوا على ما عرف من
مذهبه في تفسير الايمان قلت المراد ههنا التصديق على ما يشعر به قوله ان كنتم تؤمنون
بالله واليوم الآخر تأكدوا وتذكروا لما وصفوا به او لا يعني ان صح واستقام ما وصفتم
به من الايمان والافلا حاجته للذين امنوا يعني الايمان بالتصديق والاعمال الى الامر
بطاعة الله تعالى وطاعة الرسول وعن اي حازم وهو بالحاء المهمل مملئة
بن دينار المدني من عباد التابعين وثقاتهم روى عنه مالك والثوري وابن
عقينة وغيرهم واما بالحاء المحجمة فمن قدماء الفقهاء السبعة
اي الولاية ووجوب الطاعة وضمير ليس للسان وهذا يشعر بانقرال الامام بالنسبة
وياب المراد بالمتنازع بين المؤمنين واو الى الامر وذلك لان مجرد المتنازع فيما بين
المؤمنين واو الى الامر وذلك لان مجرد المتنازع فيما بين المؤمنين الى الله ورسوله
واو الى الامر جميعا ومن طبع امر ظاهرا فمن بضمه النبي علم امروهم امراء
السماء بالا الخلفاء بعد وقد صح اي جعله محبوا بامر من فيما بينهم
الخاضعين للظواهر والعسكر الخصوص المغلطة لاحد هم اموال
الناس بالعهدة الغلبة اي احسن عاقبة ذكر في الاساس من المجان
لا تعلق على الحساب تعويلا فتعوي الله احسن تاويلا اي عاقبة ومن الحقيقة اول
الحكم الى اهله رده اليهم والحق ان قولهم احسن تاويلا من تاويلكم بئله قولك
زيد احسن وجهها من وجه عمرو والاحسن من عمرو وان كان مرجع احسن وجهها
الى احسن وجهه او على التسمية فالظاعوت على الاول حقيقة في مفهومه
الوصفي وعلى الثالث في مفهومه العلمتي واما المجان في السنة بين الفاعل ومفعوله
بالواسطة واستدل على هذا الوجه بقوله وقد امروا ان يكفروا به من جهة انه انما
امر بان يكفروا بالسيطان لا يكفون عن الاشراف وقوله ويريد الشيطان لانه عطف
على الجملة الحالية لوضع المظهر موضع المضمير على معنى يريدون ان يتحاكوا الى الشيطان
وهو بعيد دارادة اظلالهم على الاولين يكون ضمير الظاعوت باعتبار الوصف
لا الذات اي امر بان يكفروا بين هو كثر الطغيان او شبهه الشيطان في شعرهم
الحمداني هو ابو غراس الحارث ابن سعيد بن حمدان وكان بنو حمدان ملوكا وامراء اوجههم
للمصباحة والسهم للفتاحة وايديهم للتساحة وقلوبهم للحاسة وعقولهم للرعاية

المناط

المتنازع

صحة

الشر

وابو فراس وحدهم بلاغة وبراعة وفروسيه وشجاعة حتى قال صاحب بن عبد البر
 الشعر بلك وختم بلك يعني امر العيس وابو فراس وقد ادركته حرفة الادب
 واصابته عين الكمال فاسونه اللزوم في بعض وقايعها فازدادت روميانية رقة
 فمتما قال وقد سمع جماعة تنوح بقرية على صخرة عالية اقول وقد ناحت نغمة حميمة
 ايا جارتها هل تسعرون لجاني فواد الهوى ما ذقت طارقة الهوى ولا خطر منك
 الهوى الهوى بان ايا جارتها ما انصف الدهر بلبننا يقال افا سمك الهوى تعالى تعالى صرخت
 روحك ادي صغيفة تردد جسم تغذب بالي انحك ما سور ونكث طليعة وبسكت محزون
 ويذوب سالي لقد كنت اولى منك بالدمع مقلد ولكن دمع في الحوادث غالي والوجه
 فتح اللام لانها غير الفعل كالعين في تصادى ولام الفعل التي كان حقا ان كلفه قد
 اذا اصل تعاليف وقيل جاء اولياء المناق فقلنا هذا يشبه ان يكون اذ الحرة
 الطريقة دون الاستقبال وفي قولهم محكم لم نوع نهكم لا يعاقبهم الاسبه ان
 المعنى لا يقبل اعتذارهم ولا يفرج عنهم بل عاود غلظ عليهم في التحريف والانداه
 وان الله يعلم ما في قلوبكم بيان لقوله قولا بليغا وليس من اللغات في شيء كاذبا قلت قل
 لزيد افعل كذا بانك لا تطالب به زيدا وبلغا في هذا الوجه من البلاغة وفي الاول والثالث
 من البلوغ ثم ظهر قرن كل لي اوله المتكافئة المحاجة وترك القائل رسولا قط اي
 تكلمه قط ليحقق عموم رسولا مع ان اصلها لعموم الاوقات في الماضي نظرا الى
 استلزامه ذلك ونحو ان يراد الاذن على الاول كان بمعنى الامر والرضا
 وعلى الثاني بمعنى التيسير والتوفيق فحيا لسان رسول الله صلى
 حيث عدل عن خطابه الى ما هو من عظيم صفاته على طريقة حكم الامير كذا كان حكمت
 وتعظيم الاستغفار من جهة استناده الى لفظ يبي عن علو رتبته والنية من
 التعليق بوصف الرسالة هذا زعمت بمعنى لم لا يجوز ان يكون مراده
 لفظ هو لا في لا يؤمنون ومعاونتها والنية من قول الامر على ان المقسم به نفى فاحاش
 بان محمدا قبل القسم سواء كان الجواب نفيا او اثباتا يدل على انها لتأكيد القسم لا
 لظا هذا النفي في الجواب وذلك لان الاصل اجراء التحليل على الحق او المشكوك
 على المقطوع والتخادع بفتح اللفظ على التجاذف مع المصنف وترك التصرف في الحرف وبهذا
 يدفع اعتراض صاحب القدر بان يجوز ان يكون في النفي بظاهرة النفي
 في المبني لتأكيد معنى القسم وما يقال انه يجوز ان يكون في النفي لتأكيد وفي
 الاثبات لتأكيد فليس على ما ينبغي وما ذكره من ان يحمل على المظاهرة لزوم الفصل
 بين اجزاء الجواب بالجملة القسمية فيدفع بانها ليست باجبية وقد عرفت بان
 المراد الفصل بين حرف النفي والفعل وهو مستحسن بالاجبي وغيره ومنها
 على جعل المظاهرة في حكم المظاهرة وذكر صاحب الانصاب انها لم يجز في الكتاب
 العزير الامع صريح فعل القسم ومع كون القسم بعن الله مثل لا قسم بهذا البلد
 لا قسم يوم القيامة فلا قسم بمواقع الجحوم لا قسم بما تبصرون وقصد ان يؤكد

العموم
نعم

علاكم به

عل

ما

القسم

القسم وتقطيع المقسم به بمنزلة افي يقال اعطاهم له كذا اعطاهم ان هو يتوجب
 ذلك ولا خفاء في ان هذا لا يحسن في القسم بالله ولم يسمع زيان لامع القسم بالله
 كان الجواب مثبتا فدل ذلك على انها لوظيفة القسم وكانه يريد بها ما فيها المصنف
 من كون لا مظاهر لا التي في الجواب بان ذكر شي من الجواب مثبتا ان هناك قسما ومن
 العريب اعتراض بعض الفضلاء عليه بان اللام الموصلة هي التي تدخل على الشرط
 بعد تقدم القسم دلالة على ان الجواب له لا الشرط ومعنى توطينها وما ذكره بمقول
 عن هذا وقيل هذا الكلام العقل بالامان هو المعرفة والاعتقاد واما على
 القول بان التصديق بمعنى الادعاء والقول وترك الآباء والتجود على هو الحق
 وبه يشعر قوله وليستوا تسلما فلحق تنصيا خرج بضيق الصدر بمعنى شاسة الكراهة
 والآباء بدليل ان بعض الكفرة كانوا يستيقنون بانك لكن لمجدون بها ظاهرا فلا
 يكونون مؤمنين وتفسير التسليم بالاعتقاد والاذعان اسعار بان ليس امر ولاء
 التصديق المستند بذلك المعبر عنه بالعارسية بكونه يدن المقابل للكلذب
 في بيان الزير والطريق ان يلفظه قل هذا سهولا لا حاطا لم يكن من الانصار وقصة
 الزير كان مع انصاره على ما صرح به ذلك حيث قال فقال الانصار في قضى لابن عمية
 وفي الصحيحين خاصم الزير رجلا من الانصار في شراخ الحرة في الحديث القاري جمع شترج
 وهو سيل الماء والحر ارض ذات حجارة سود والحذر الجدار الصغير والمراد
 ما يحيط بالمزرعة ويسمى المزور وقوله لان كان اي ذلك الحكم والقضاء لاجل انه كان
 ابن عمتك فان ام الزير صغيرة بنت عبد المطلب وان مصدرية لا محفة من الثقل
 فلما حفظا اتم غضب وحمل على الحفظ وهي الغضب وزلت في بيان
 هو لا العائدين لوامر يا محم لعلنا انفسنا وهي الآية الثانية وهي قوله ولوانا
 كتبنا لكن ضد عليهم ليس هو كآء خاصة بل للمؤمنين جميعا وفيه نوع عظيم حيث
 جعلهم اقل اقباد امري في اسدائل او على الاقل فليكون استثناء
 معتدا في موقع المصدر ان جعله استثناء من الواو ذهاب الى غير المختار
 لكن هذا لا يكون الكلمة منهم موقع حسن وكانه على معنى فعلا قليلا كانا منهم
 لانه الصادق فيما يخبر وتبلغ اليه صدق الله فيما او حتى اليه من صدق في القول
 افا قلت له الصدق لان اذ جواب وجزاء فيقدر له سواء يكون اذن
 لا يتناهم جوابا له ويتبين لا محالة فيكون هذا اجراء عليه وهو البتات على الايمان
 وليس المعنى انها تكون اذ اجزاء الشرط لكن اجمع الى ذلك لاجل اللام فالمصنف قد
 الشرط اي اذن لو يتناول لا يتناهم فلو كان يقدر قسم اي اذن والله ان يتناهم على
 ما قال الامام المرزوي في قوله اذن لقيام ان اللام جواب بين مصرع التقدير
 اذن والله لغام وقايدة اذن اخراج الكلام مخرج جواب قابل قال ولواستباحتها
 ما اذا كان وقوع البيت حوا بالهذا السائل وجزاء على فعل هذا المتبع لما قال سيبويه
 لان اذن جواب وجزاء لم قال وتجوز ان يكون اذن لغام جواب لو كنت كاتبة

في هذا القسم
 في هذا القسم
 في هذا القسم

فعلا

في هذا القسم
 في هذا القسم
 في هذا القسم

اجيب لخواين على طريقه قولك لو كنت حقا لاستغثت ما يفعل العبيد اذن لا
ما يفعله الاحرار وعلى قياس هذا القول لجعل ان يكون اذن لا يتناهم عطفا على
كان خيرا لهم لكن التعليق بالثبوت المشدق واقترب فلذا جعل المصنف الامام حيا
شرط محذوف على ان الواو بقدر الجواب بدون العاطف كما ذكره المرحوم في
فع العاطف او في وجواب السؤال بالغاء عن العاطف اخرى والقول بان مع
جواب السؤال المقدر معنى عطفا على كان خيرا لهم لفظا بعد جدا
والمراد العطاء المنفصل به بدلالة من لدنه اذا كل من عتده فلو لا القصد الى التفصيل
لما احتج الى ذكر ولطفناهم ووقفناهم لان الهداية بعد البتة على الاما
لا يتصرف الى حقيقتها ولا استعماله بمعنى التعجب اتي وكونه في مثل هذا المقام
مستعلا في معنى التعجب وانشاء المدح دون الاخبار بحسن الشيء فيه
يتسكن العين كما يفعل نعم مع بقاء العناء خالها مفتوحة عليه وقعت القراءة وقد
يتصرف بقل ضمير العين الى العناء فيقال حسن بضم الحاء كما يقال في نعم نعم ليس
وسكون العين كل ذلك تشبيها بفعل المدح وتبيينها على العقل ولذا لم يجر عند كونه
على اصل المعنى ثم دل بقوله بقول المتعجب حسن الوجه وجهك اتي انه يستعمل بحسب
التدليس ايضا استعمال فعل المدح فيؤتى بفعله معرزا بلام الجنس ثم بالمخصوص
بالمدح والرتق كالصدق يعني انه ليس وصفا محضا بحسب جمع الموصوف
بل من الاوصاف الجارية مجرى الاسماء المستوي فيها الواحد والجمع فيكون
في المعنى جميعا كالامن واليك المارة الى الاربعة المذكورين او فينا ميطايعا
وجوز ان يكون مقدرنا قصديا بان الجنس من غير نظر الى تعدد الانواع فيكون
تيمنا غنا وليك باعتبار الجنس والحب المطابقة لكونه ملحقا بالاسماء كالفعل الماء
وقيل هو على الاول تيمنا باعتبار المتعلق الى حسن رفقا بهم الطوائف الاربع وعلى
الثاني لما انصب عنه اتي اولئك رفقا لهذه الطوائف الاربع وحكي
ذلك اتي سدة الحب لرسول الله علم والفضل من الله حية من الله صفة
للفضل لكونه في معنى النكوة او حال لما في اسم الاسان من معنى الفعل ولا معنى لجعله
صفة الفضل ثم ما ذكر من المعنيين يبين الى ان الخبر هو قوله من الله لكن يمكن تنزيله على
كون الخبر هو الفضل من الله ايضا بان الوصف والحال هو مناط الفائدة ومص
لجعله في موقع الخبر وقرق ما بين المعنيين ان الفضل على الاول هو الفضل من الله
بل المنفصل به والمشارا اليه بذلك كما سبق في الايتين للطبيعي من الاجر العظيم المضمي
بالعطاء المنفصل به ومن جعل مع الطوائف الاربع لادخل فيه لجان الطوائف وعلى
الساكنات الفضيلة والمنزلة في العبد والمشارا اليه ما تضمنه الآية الثانية من كالات الطوائف
الاربع والانعامات عليهم لادخل فيه لجان المطيعين ثم لما كان قوله وكفى بالله علما
في معرض التنزيل لقوله ذلك الفضل من الله اعتبر تعلق العلم على الاول بما يليه لجان
المطيعين من نوابهم والمنفصل عليهم وعلى الثاني بما يليه لجان الطوائف وتوقعهم

بالله
في قوله
من الله
في قوله
من الله
في قوله
من الله

الله
الله

في

لاكتساب الفضل والمنية والعقد في ذلك كله التي نفي ما دل عليه ظاهر الآية من ان الكل
فضل من الله ورحمة اعطاها اياهم برحمته وخلفها بهم بقدره لانه التواب يستجابهم
لا التوفيق لاستحقاقهم بل الفضل يبدأ به يؤتونه من يشاء كانه جعل الخذلان
اسانة الى ان مثل اخذ خذره من قتل الاسعار بالكناية على تسمية الخذلان بالسلام
واله الوفاة بقرينه ايقاع الاخذ عليه محلا وليس الاخذ مجاز اليلنم الجمع بين الحقيقة والمجاز
في مثل ولما اخذوا خذره واسلمهم وذلك كالاظهار في ظفار الميتة ليست بمجاز وانما
التعبد في بيانها للميتة واصنافها فلذا هي هنا في ايقاع الاخذ على الخذلان الام
في لمن لا ابتداء هي التي تحي مفاصده لان في التاكيد لكن لا بد من الفصل بينهما خذلان توالي
المكين فيدخل على اسم ان اقدم الخبر كما في هذه الآية والا فقل الخبر كما في قوله تعالى
اتي لعنور والقسم وجواب صله من اذ اخفاء في انها خبرية مؤكدة بالقسم
وانما الانشائية هي مجرد القسم والقسم اعني اقسام بالله لجوز ان يكون مقولا من ظهور
على طريقه نقل من نقل اعني للتعدية وعلى الاول ايضا كان مقولا منه لكن لا على هذا
الطريقة بل مجرد الكثرة والمبالغة والاول اعني غير المتعدية هو المبني في كتب اللغة
الشايخ في الاستعمال في معنى الجماعه لظهور ان المعنى وان نكلم الجماعه
التي ينطوي الى المقدر اعتداه للذلة على انهم يجوزون لما يصيبكم من الخير
كما يفرضون بما يصيبكم من الشر والظاهر انهم لان تشبيه حالهم بحال
عدم المودة يستعملون بها بينهم ضرورة فيكون وصفا للمنافقين لمودة المخاطبين
المؤمنين وقد علم انشاءها قطعيا بل ليس من سوق الآية الا لبيان نفاقهم وسوء
اعتقادهم في شأن المؤمنين فوجب الحمل على التهم التهم الا ان يراد وصفهم بما هو
في صورة الوداد على معنى يتولون ذلك وحالهم يشبه بحال من لا معاملته بينهم وبينكم
ولا محاملة ولا يبارق ولا موافقه فيكونان صحتين لان المتعجب هو
الخبر فكان المعنى على تعظيم المتصاحبة المستفظة للفرق وانما اذا جعل افوز جبر
مبتدأ محذوف بالجملة الاسمية عطفا على جملة التمتي ولا اسعار بدخول الفوز تحت
التعجب بل المعنى على الاخبار بانهم كانوا يفوزون على تقدير الكون معهم ولا اري لهذا
المعنى احتياجا الى تقدير المبتدأ بل يحصل مجرد عطفا افوز على جملة التمتي وليس
مبنى ذلك على رعاية عطفا الاسمية على الاسمية فان مصحون التمتي بالفعلية اسبه ولا انهم
يغفلون ذلك حيث يقصدون قطع المضارع عن ان يكون جوابا للاسياء وجعله مرفوعا
على قصد الاستيناف حتى يغفلون في مثل قم يدعونك انه بتقدير المبتدأ اتي هم يدعونك
على ما يريد عليك في مواضع من هذا الكتاب وسؤيته برب البيت ليردني مقترع
الحديثي ورد اسم غلام له فقدم حتى تمتي الموت فقال اصبح فلان هامة اذامات
ومن عانت العرب ان عظام دماغ القيد يصيرها وترق يقول ادركوني الى ان
يؤخذ نشان فالذين يسرون الفاء لفصيل المعنيين الى ان كان يسرون
بمعنى يستبدون فالذين يسرون هم المنافقون الذين استروا الحياة بالآخر والضلالة

باعتهم

لاكتساب

بالهدى امرؤا بن يتركوا التفاف ويجاهدوا كما جاهد المؤمنون فالقاء في فليقتا تمل
 للتعقيب يعني ينبغي ان يعقبوا ما صدر عنهم من البسط على القتال والنيات على
 التفاف فالعقب على القتال بالذخول فيه والخروج عن التفاف وان كان بمعنى يتبعون
 فالذين يسرون هم المؤمنون الذين تركوا الدنيا واختاروا الآخرة امرؤا بان
 يشتوا على القتال والجهاد ولا يهبطوا بسيف اهل التفاف والقاء جواب شرط مقدر
 اني ان صد المنافقون عن القتال فليقتل المؤمنون من التفاف اني ذلك المقال غير
 وزعد المقال بقوله ومن يتنازل في سبيل الله الآية والا يلقى بترتيب الآيات
 مظعوراة على ظاهر اكنة حافظ على تقدم ما هو مقدم في قصد المقابل والآية على تقدم
 ما هو مقدم في استحقاق الامر العظيم عطف على سبيل الله لا على اسم الله
 وان كان اقرب على ما في تفسير الكواشي لان خلاص المستضعفين سبيل الله لا سبيلهم
 عتاب بمن استبدت بفتح الهنة وكسر السين وكان حين جعله امتياعا على مكة
 ابن مائى عشية سنة رأتى رسول الله صلعم في المنام أسيدا في الجنة وقد مات كافر
 فاستيقظ وقال اوليه يا بنه عتاب فشهد له بالجنة باقراط ظلمهم
 الضير للظلمة وكذا ضمير اذاهم وضمير لهم للولدان وضمير مكانهم للآباء والامهات
 ولا المستضعفين عطف على ليجلا وقيل على مكانهم او على ارجاعهم ما يصدق وجاز
 حذف اللام من ارجاعا لان بلغ اذاهم الولدان في معنى نودون الولدان ايضا
 وقوله وجوز ان يراد عطف على الجيد والاماء هو وصف للقرية يعني
 انه وصف الشيء بحال ما هو من سببه فينبغه في الاعراب والتعريف والتكثير وفي
 البواقي كالعقل فمعتبر حال الفاعل لا الموصوف فيكون جواز المظالم اهلها من جهة
 ان الاهل قد نوث وجوز الظلمة اهلها بلعطف الجمع المكسر واما الظالمين اهلها
 فلا يجوز الا على لغة من ياتي مع الفاعل الظاهر بالعلامات دلالة على جمعة الفاعل
 وهي لغة ضعيفة تعرف ببلع الكو في البراعية فان قلت الظالمين اهلها او
 ظلموا اهلها كان كل من الصفة والفعل مستندا الى اهلها ولا ضمير فيها وانما الياء
 الواو مجرود علامة كما في كلوى البراعية ولا اشكال في الكلام على ما سبق
 على بعض الافهام رغب الله في تفسير لقوله الذين آمنوا بقاء لكون الآلهة والحصر
 مستفاد من المقام ومن البعيد المستعجب في المقابل وصرح فيه بكلم الحصر قدل عن
 الحصر ان عرضهم ايضا البسط في الدنيا وسعه الملك فيكون في سبيل الشيطان كمال
 معاملة الكفار فلا يخطر ببال احد انه في سبيل الله واما في جانب آيات الولاية
 فاني بكلم الحصر ولاية الشيطان للكفرة وتركها في ولاية الله للمؤمنين بخلاف ولاية
 الشيطان كانوا مكنونين اني صمغ عين على ما هو مقتضى الامر بكلف الايدي
 عن القتال والا فمقتضى ظاهر مسائل الامر بالكلف ان يكون كافي لا يدي وكا
 يتبعون على ما يشعرون قوهم باللائقات في سبيل الله والقاء في فلما كتبت للعطف على
 ما قالوا وبه صار الامر محل النجى المشار اليه بقوله الم ترو جواب لما مضى قوله اذا

غيره

انما

هو وصف

الواو

كانوا

فريق

فريق منهم خيئون واليه الانسان بقوله كغير فريق اني حين اوسع ولا في قوله الاشكا
 عاطفه على محذوف يعني عن ذكر قوله لكن نفوقا كما يقول ضربته لا اهانته لكن تاديبا
 من اضافة المصدر الى المفعول يعني لا يقتدر المصدر من المبني للمفعول
 بحيث يكون الاضافة الى ما هو قائم مقام الفاعل كما في قوله تعالى وهم من بعد
 غلبهم اني مغلوبينهم وذلك لانه لا يكون الاضافة الاصل اليه كغير معنى بمنزلة
 قولك حال كونهم مثل اهل مخوفة الله بل المعنى مثل اهل خائفين من الله وهم
 الخائفون فلينبه الفرق بين المصدر المبني للمفعول والمضاف الى المفعول
 هذا ولين قل قوله في السؤال الثاني يعني مثل ما يحكي الله على لفظ المبني للمفعول
 يا في ذلك ويشعر بانه من المبني للمفعول قلت كانه اراد ان العصد عند جعله صفة
 المصدر التي تشبه الخشية من حيث التعلق بالمفعول خاصة والمعنى خيئون الناس مخوفه
 مثل مخوفه الله حرا على طاهر ترك الفاعل وهذا يتدفع ما يقال انه لا وجه لنبية
 خائفين مخوفه الله اني ذلك مبناه على ان التميز في المعنى فاعل وان
 المحرور عن التفضيلية يكون ما يقابل الموصوف با فعل التفضيل فالمعنى على تقدير
 الحالة انهم اسد خشية من غيرهم يعني ان خشيتهم اسد من خشية غيرهم
 وهو مبنيهم وعلى تقدير المصدرية ان خشيتهم اسد خشية من خشية غيرهم يعني
 ان خشية خشيتهم اسد ولا يقيم الا على طريقه جرده على ما ذهب اليه ابو علي
 وابن جني ويكون كقولك زيد اجد احدا بخلاف ما اذا قلت او اسد خشية بالجر
 معناه تفضيل خشيتهم على سائر الخشيات اذا فصلت واحدة واحدة بقوله
 لانه اني اسد خشية وما عطف هو علمه وهو خشية الله وقوله من صهر الفرق
 يعني الواو في الخيئون وقوله فمضبب مضبب جواب التخي وقوله ذات خشية
 اسادة الى ان لهم في مثل عيشة راضية باو ولي الا اسناد المجازي وكونه من باب
 النسب اني ذات رضى لكن قوله على هذا لا يكون من قيل جرده وذكر ابن الجني
 انه يجوز ان يكون من عطف الجمل اني خيئون خشية الله او خيئون الناس اسد
 خشية على ان الاول مصدر والثاني حال وانت حين بان حذف المضاف
 اهون من حذف الجملة او في مقتضى المقابلة وحسن المطابقة واعتبر ايضا
 بان التميز بعد اسم التفضيل قد يكون بنفس ما انصب عنه لا متعلقا كما في
 قوله تعالى فانه خير حافظا وهو خير سواك نحو خير حافظ وحر حافظا فانه
 هو الحافظ في الوجهين فالخشية هناك نفس الموصوف ولا يلزم ان يكون الخشية
 خشية بمنزلة ان يقول اسد خشية بالكسر لكن جواز هذا فيما اذا كان التميز بنفس
 الموصوف لحسب المعقوم واللفظ محل نظر وجوز على هذا ان يكون
 محل اسد اني موقفة محرورا بالفتحة وعلى الاول كان مضمونا والاو لى ترك لفظ
 محل وقد ر هذا المحرور موصوفا لان المعنى على تشبيه خشية اسد لا بالاشد نفسه
 وقيل عطف على قرى اي قدى بالرفع ووجه هذا التوجيه وهو

معنى

معنى

الاسم

ان اسم التفضيل قد يكون

يكون

خشم

قول من يجوز في المضارع الميشت ايضا الفاء تحت رقع فعلى حذفها كما في الجملة الالهية
 وحيث جزم فعلها تركها وفي قوله كانه قل فيدرككم اشارته الى انه ليس على حذف المتدا
 كما قد توهم من الرعيه يقول كعب بن مالك من يفعل الحسنات الله يكبرها والسوء
 بالشر عند الله سيان فانما هذه الدنيا وزينتها كانه لا يدنو مما انه فان
 ويجوز ان يقال لما استعمل على الوجهين من مخالفة الظاهر ترك المحقق الى المتوهم
 ورفع المضارع في جزاء الشرط الماضي مع ان فانه قليل الاستعمال جدا بانه كثير
 من النجاة فزال بعض الاستبعاد فانه كثيرا ما يجعل المتوقع كالمحقق والافيشيت
 وهو عنه محمول على التقديم واللاحق ان يقول ان اناء وعند البعض على اضرار الفاء
 كما ذكره المتبد في هذه الآية فان قيل لعل المراد ان هذا ايضا على نية التقديم فيكون
 قول سبويه قلنا في لا حاجة الى جعل انما يكون في موقع انما كنتم الله الا ان يقال
 ان رفع المضارع عند نية التقديم انما يكون اذا كان الشرط ماضيا وههنا بحث آخر
 وهو ان كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا انما يحسن في كلام ان تعلبها الماضي الى
 معنى الاستقبال فلا يحسن انما كنتم يدرككم الموت الا على حكاية الماضي وقصد
 الاستحضار
 يقول لا غائب صدق وان اناء خيل يوم ساءه الاستبان
 يجعل الحليل بمعنى التقدير من الحلة بالفتح اي الحاجة لا بمعنى جيب من الحلة بالضم
 والجرم بكسر الراء الحما ان ان ساءه سائل لم يفعل بل اعناه واعطاه وظاهر اللفظ
 من قل لا رجل في الدار ولا امرأة بالرفع لكونه جوابا لرجل في الدار ام امرأة وليس
 كذلك لعدم المقابل بين جزم غائب وجرم وانما المعنى لا غائب ما في ولا حرامان لكن
 متى بالوجه ان جعل المصدر بمعنى المعقول اي لا غائب ما في ولا محروم
 من حرمة المال اذا جعلته ممنوعا عنه او جعل لا بمعنى ليس ويعني عند
 ويجوز ان يتصل يعني لا يكون الجزاء يدرككم بل مضمون قوله لا يظلمون وعلى هذا لا يكون
 قبلا يعني او في شيء من الاجور بل من مدة الاجل المكتوب لينتظم الكلام ثم الخفي
 ان وقوع قوله ولو كنتم في بروج حالكم يدرككم انما يحسن اذا اراد به الاستقبال اي
 وان يكونوا في بروج حالكم يدرككم انما يحسن وقوله لا ينقصون شيئا اشارته الى ان
 فتلا تاني معقول فيكم يقول تاليفي حق والمحمية الواقعة العظمة في الفسة
 الشبيه يقع يجوز ان يكون هذا ما شرط اللفظ بحيث الوضعين اللغوي والشرعي
 وان يكون باشتراك المعنى اي ما ينبغي وبلا طبع او سرعا وما لا ينبغي وبلا مايم
 كذلك ولا يظهر لعدم تعين الشبهة جهة وبأجله فالمراد من الخشنة في الآية النعمة
 والى بابيه البليته بوليل اسناد الاصابة وانه لا معنى لاضافة معاصيهم الى النعم
 وما شجوا النعمة الى الله البليته الى النبي عمر ردا عليهم بان الكل من عند الله لا
 فاعل له سواء ولا واسطة في البلايا سوى انفسهم دون النبي على ان عموها الرد
 عند قوله وما اصابك من شدة فمن نفسك وهذا يدفع ما يقال انهم لم يجعلوا النبي فاعلا
 للبلايا بل واسطة كما في قوله تعالى يطيروا بموتى ولهذا قال وما كانت انما

والمعنى

يؤمك

الا يؤمك فلا يكون جعل المبداء الفاعل هو الله وحده ردا لمخالفة
 السوكة تشاكها نقس في البقرة اي رسولا للناس جميعا ليس الى ان لنا
 متعلق برسول قدم لا خصا ص الناظر الى قيد العموم اي مرسل لكل الناس لا لبعضهم
 على بانوهم من ورحا الكلام ردا عليهم مقابلتهم ولهذا اختار هذا الوجه على جعل اللام
 متعلقا با رسلا ورسول مؤكدة او مصدا فاعرض عنه ليس الى
 ان الجزاء محذوف والمذكور سبب له واقع موقعه والا لغيره في موقع الحال والعرض
 لا فارد بدل لعرض السعف بانهم والنهي عن عصيانهم متر لم عز يعقد انه ارسل
 نذرا لهم حنيظا عليهم فاقبت احد الوصفين وبقي الاخر والرفع بذلك
 الطاهر انه من نية كلام سبويه رددت بتقديم الراد المهيمنة يقال رددت كلاما
 اي دبت وسويت وعن غيره رددت في تفسر كلاما ورواه الاكبرين زور
 في تفسر بتقديم الراد المحممة اي حببت وقيل هيأت واصلحت كلا العطفين فاما
 النفات خلاف ما قلت يعني ان يقول لحمل ان يكون للخطاب والعروض
 الى المضارع لتعقد الاستمرار والاستحضار وان يكون للعبية مسندا الى صميم
 طائفة وعلى كل تقدير العايد الى الموضوع محذوف واما من اشارت
 الشعر الظاهر ان هذا اصطلاح بعد ذلك الاستعمال ومناه على الشبيه لبس الشع
 على سبيل الوعيد متعلق محذوف اي ورد ذلك
 وعلى الوجه الثاني هو وارد على سبيل الاخبار حسا لا طاعهم ان الرد والعصيان
 وتذكيرا للفعل على قراة الادغام وتذكره وفيه ترك لما عسى
 توهم من انه على قراة الادغام من بناء بمعنى اعمد والبناء للثابت لم يسمع
 الا في قولهم جياك وياك اي اعتمدك بالتحمة وقد قيل معناه يؤك منزلا فليت
 الواو ناء والهمزة الفاعل لوافق جياك ثم استعمل في كل تا مل اي شواء
 كان نظرا في جميعه الشيء وجزاءه او سوابقه واسبابه ولواحقه واعقابه وان كان
 الاستسقاء بدل على النظر في الاديار والعواقب خاصة قال المصنف ٢
 في هذه الآية فوايد وجوب النظر في الحج والدلالات وبطلان التخييل وبطلان
 قول من يقول لا يفهم بطاهر المراد وبطلان قول من يقول ان المعارف
 الدنية ضرورية والدلالة على صحة العتاس والدلالة على ان افعال العبد ليست
 خلق الله تعالى لوجود الشافق فيها والكل طاهر سوى القياس الشرعي ووجه
 ان من حمل السائل في القرآن للنظر في معاني احكام الشرعية وعللها واطهر
 فوايد ذلك الحاق النظر بالنظر واما ان الشافق في الافعال بمعنى كون
 البعض منا في البعض وهذا محال وكون البعض موافقا لمعنى العقل والشرع
 والبعض مخالفا الى غير ذلك بدل على انها ليست خلق الله تعالى ومن عنده
 فلا نكله لوعلى قاعدة النعمة واحسان النجاة واستعمال الفضائل بدل على استاء
 معنون الجزاء في الواقع بسبب استفاء مضمون الشرط فغيد ان الكون من عند الله

معنى

سبب لاسفاء الفاقص فيثبت ان كل ما هو من عند الله ليس بمناقض وينعكس
 الى قولنا كل ما هو مستقص ليس من عند الله والجواب بانه لا يبعد سوى الافعال
 المناقضة بل الكلام المناقض خاصة ليست لخلق الله تعالى مدقوع لعدم
 القابل بالفضل بل الجواب اننا لانعلم ان كل ما هو لخلق الله فهو من عند الله
 وانما يثبت لو لم يكن مكسوبا للغير تاثيرا من نفسه ظاهرا من عنده معلقا بتقديره
 وادائه وما على قاعدة الاستدلال وافادة التروم واختيارا ان كله لولا اسفاء
 الاول لاسفاء الثاني على ما توهمه ابن الحاجب فلا يثبت سوى ان كل ما هو
 من عند الله فهو مختلف متناقض ولا يلزم سوى ان بعض المختلف ليس
 من عند الله لكان الكثرة منه مختلفا ظاهرا لظن ان الكثرة صفة
 الاختلاف وقد جعلها صفة للمختلف من غير ضرورة فان كون البعض متجانسا
 للبعض صفة للكل ولا معنى لتخصيصه بالكثرة منه وكان بعضه بالغا
 الاعجاز هذا على تقدير كون من عند غير الله مشكلا يفتي الى جواز ظهور المحنة
 على يد الكاذب بل ربما يتدح في اعجاز القرآن حيث جاز للغير ولو جسد الاتفاق
 الايمان باهو في مرتبة من البلاغة وهو طرفها الاعلى وما تقرب منه على ما هو
 حد الاعجاز ولا محقق سوى انه لحل على الغرض والتقدير ان لو كان في مرتبة الاعجاز
 ففي البعض خاصة او على ان يكون ذلك القدر مأخوذا من كلام الله كما في الاساس
 وخبره قاصر عنه أي عن حد الاعجاز والاضافة بانه أي مرتبة هي الاعجاز
 ولما ريد نهاية الاعجاز لم يلزم في القاصر عنه امكان المعارضة لجوان ان يكون في واسط
 الاعجاز او بدايته علما المعاني فستروا علم المعاني بما يعرف به صحيح المعنى
 من فاسد وليس المراد بالمعنى العرض الذي يصاح له الكلام فانه عندهم كالطريق في
 الطريق لا يخامع الخطأ فيه اولى المير بالصور والكيفيات الحاصلة من ترتيب
 المعاني اليها يرجع البلاغة والسرعة وبها يقع التماسك والتماسك ثم عرفت
 الالفاظ على حدورها وهي التي ليست بها السج عبد الغا هر تارة بالمعاني وتارة
 بالالفاظ ويقطع بانها العدة في البلاغة وبها يقع الاعجاز لا الفاظ التي هي الاصوات
 والحروف ولا المعاني الثواني التي هي الاعراض وتام تفصيل ذلك في شرح
 تلخيص المعاني ليس باختلاف لجوان ان يكون اعصابا وبشيء
 الجان وان يوا في مواضع القناتمة دون موقف او وقت دون وقت
 هم تاس يعنى الذين اخبر عنهم بقوله واذا جاءهم امر من الامر وفيه اهام ان المراد
 ان صحتهم من قوله واذا جاءهم وليس المراد هذا لما لا يخفى على القارئ بصناعة
 التركيب وقوله كانوا اذا بلغهم صفة اخرى لنا في ذكر في نفسه لانه تامة اوجه
 معنى الاول على ان مجي الامر وصول جزم السرايا اليهم وردة الى الرسول واولي الامر
 القادر اليهم واحبارهم به من غير اذاعة واعلم معرفة يدس والمصلحة فيه
 ومبنى الثاني على ان مجي الامر اطلاقهم على الرسول واولي الامر من الامن والحق

التران

المر

موقف

من قبل الاعداء وردة اليهم ترك التعرض لم وجعله بمنزلة غير المسبوع والعلم
 معرفة كيفية التدبير ومبنى الثالث على ان مجي الامر سماع السرايا عن قوا
 المناقضة وردة الى الرسول واولي الامر وتركة موقعه فالى السماع منهم والد
 يستنبطونه هم المذيعون والعلم معرفتهم بما ينبغي في ذلك الامر من الاذاعة
 وعدمها واستنباطهم اياها من الرسول واولي الامر لتعلمهم امثال تلك الامور
 والعلم بمصالحها من قبلهم فمن هذا ابتدائية النظر متعلق يستنبطونه وعلى الاول
 تبصيره او يباينهم بحريته والنظر في موقع الحال واطلاق اولي الامر على كبار الصحابة
 امالكون المرجع في الامور والعلم بمصالحها او المظهر للامان ومصالح الامر والنهي
 يقال اذاع السرايا انه جاء مقدما بنفسه وبايقا كانه وصل في الخرج في عواقيها
 ضلتي فيكون ابلغ من جهة ان المعنى فقل به حقيقة الازاعة وجعله محكما لذلك
 والمقرب اسم لما است به النار كالوقود لما يوقد به فاعل اذاع صبرا معروفي
 السابق وهو انت على السرايا وراعي حازم ولكنه في النسخ غير غريب
 كما ضجرا له فان اخرج بصحرا بانل هو البسات من البعير والادوم جمع ادم وادما
 وهو السديد الساعض حضا لانه ارق جلودا ضحنا جانا طهر والاستشهاد في
 ضجرو وديوت باسكان العين فاستغبرا لا يستخرج اتي لا استخراج تام حجة
 الا قليلا منكم ورد على الوجهين انه على تقدير اسفاء التوفيق للحال
 لا استثناء وعلى الثاني انه استثناء متفرع من الموجب لان لولا دل على اسفاء
 الجزاء لكن ليس هذا اخراجا من حكم النفي بل الاجاب وانه اذا كان معنى الاتباع
 السقاء على الكفر كان معنى الاستثناء الاسفاء قليلا وليس لهذا كثر معنى والجواب
 ان المراد التوفيق لاتباع الرسول والكتاب ولا يلزم من اسفاء عدم التوفيق اضلا
 وعلى تقدير الاطلاق فاسفاء مجموع الامور الثلاثة لا يستلزم اسفاء التوفيق
 فحوز ان بقي في حق البعض فيمتدني بوزن الى الايمان والاستثناء المنعج ههنا
 مستقيم المعنى بان يقع على جميع اجزاء الكفر وانما الاستثناء القليل اتي بالاشنة
 الى البعض حتى انما يجوز ان يكون ذلك بدون التوفيق وقصد الاطاعة بل بمجرد الطبع
 والعادة ولقوة الاسكال ذهب البعض الى ان الاستثناء راجع الى قوله اذا عوايه
 اولى قوله لعلم الذين يستنبطونه وبعضهم الى انه راجع الى ابقتم لكن المراد بالفضل
 والرحمة ارسال الرسول وانزال الكتاب او النعمة والمعونة في الاي
 قتلها فلما كتب عليهم القتال اذا فرب منهم يخشون الناس وما لهم لا يقاتلون في
 سبيل الله يريد ان قوله تعالى بل جواب شرط محذوف اي ان لم يوافقوا
 مقاتل انت وحدك قوله عني نفسك بيان للمعنى لادلاله على ان الا معني عن
 فانه استثناء متفرع لثاني معقولي تكلف والاول هو المستدالي وقوله ان قدما
 بل من نفسك لان التكليف يكون بالافعال لا بالانفس والذوات وانما على
 قراءة لا تكلف بالتوفيق فالتعويل الثاني محذوف لا التقييف بهم

خبر

على

والمعنى بانما يكمل ان يكون هو
 المعنى نفسه نوله منزلة اللازم
 ثم وصل بالباء

كما صخر

فان قيل اذا ترك الكل فرض الكفاية فعل الامام قضا لهم ولا يعينف فون ذلك
 قلنا هو تعينف على ترك ما هو من شغل الذين لا يعينف بهم في القتال والجهاد
 واما الامر بالجهاد فمن التبرؤ لا التعينف وقد كلف الشان الى ان عسى
 في موقع الوعد الموجب على ما هو شأن الغطاء وهذا ما قال الزجاج عسى في اللغة
 للطمع والاسفاق من الله تعالى واجب كانه قال ان الله سيكلف باس الذين كفروا
 ومعنى لا يلقون لا يقابلون من الفتاة للحرب وكانت في امير جابر يريد ان
 لا يحسن الشفاعة في ترك الواجب ولا في فعل الفعيع واما باب على الشئ اخذوا
 بهذا المعنى بالبين فان معنى الحفظ عن ملام فيها وصليته بعلى يدل على ذلك وان جاء
 وحفظ عليه وقيل بيت السؤل بيت سعدي واسعدى اذا ما قروها ميثورة وبيت
 يعني لبيت على حاصل اذا اتوا بصحيفة اعمالى ودعت لقراءتها الى الفصل في الحساب
 لو فوج حسناى ام على لكثرة ستياى الى مقدر على الحساب في الدنيا لو فوجى في الاخرة
 وبيت كذلك وقوله واسعدى اعترض معناه ان السعور حاصل او يحصل الله ولا حاجة
 الى ثبته وروى عن النبي بالفتح لاى في رواية السير في روى لانه يحسن العيشين
 الظاهرهانه عقوبة بمعنى الحفظ اخره الى ههنا لكون الترجيح بعد ذكر الخلاف
 ودليله وقيل هو يناسب المعنى جميعا لان الامساك يناسب القدرة
 فقال وعليك اى السلام ورحمة الله وبركاته فكون من رد المثل فقول الرجل يعينف
 اى الفصل الذى جيت به الاخرين فعلى هذا لا يوجه قوله فان ما قال الله وتلا
 الآية لان رد المثل يحل بالكتاب ولو قدر عليك لم يلام قوله لرددت عليك فله
 والرد فريضة الرد واجب ليس خلافا في انه فرض او واجب على
 ما اصطاح عليه بعض ائمة الاصول لانه فرض بالنقص والنقصة منها اصطلاح من
 الفقهاء روح القدس من اضافة الموصوف كجام الجود اى تروعت عنهم
 الارواح القدسية حيث يلحقوا بالذنوب او التوفيق الذى به حيق القلوب والامام
 روح القدس الذى هو حيز بل او الملك الذى بعث في الروع فلهذا متعلق
 بقراءة القرآن فيه اسنان الى انه رد على القراءة خفيه فيقولوا وعليكم
 بانبات الواور وانه الثقات وقيل الصواب بدون الواو كما كان روى شعبان بن
 غنيم لان الواو يعنى الاشتراك معهم فيما قالوا والجواب نعم لكن بفتح السين دعوى
 السلم على الكاف دون العكس فقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لما قالت غاث بنو
 في جواب رهط من اليهود بل عليكم السلام والنعمة قال لم لا يكونى فاحشة
 قالت اولم تسع ما قالوا قال رددت عليهم فيجيب لي فيهم ولا يجاب لهم
 في والام الموت وقيل السلام والذام السهم واللغ وقد خص بعض العلماء
 روى عن ابن عمر لانه كان اذا سلم عليه رجل من اهل الكتاب يقول السلام عليك
 وكان يقول متديا ايضا وكان يقول اردت الله عليك اى هو عدوك والجز
 ليعتكم على ان اللام جواب قسم محذوف والقسم مع جوابه جيبا لمبتداء كواقع

والطمع

ان

في قوله لمن ليطيق اى لجسركم اليه ليس القصد الى تفسير الجمع بالجسركم
 تفسير بالاختفى بل الى وجه استعمال الجمع معدي بالى الداخلة في يوم القيامة فقد
 ان التقدير ليعتكم في يوم القيامة وقيل ليعتكم في القبور مضمين الى الحساب
 يوم القيامة فذهب المصنف الى ان المراد به جمع فيه معنى السوف والاصطراب
 كما يقول حشرت القوم الى موضع كذا فوصل الجمع ههنا بالى لهذا المعنى كانه قبل ليقولكم
 وليضربونكم الى يوم القيامة لانه عز وجل اى لا اصدق منه لانه صادق
 لا يجوز عليه الكذب ومن سواه من الصادقين ليس كذلك وهو فتحه
 اى الصارق عن الاقدام على الكذب فتح وبسبب فتحه كونه مستلزما للحاجة
 او الجمل او السفة فم كان حكما لا يجوز عليه الحاجة وبما لا يجوز عليه الجمل فالضرورة
 لا يجوز عليه الكذب ومبناه على ان الاخبار عن النبي على خلاف ما هو مستلزم
 للحاجة او الجمل او السفة وانه لا يجوز ان يحشر لا العرض يعود الى الغير واما عند
 اهل السنة فامتناع الكذب عليه سرعى وهو ظاهر وعقلى لكونه نقضا من جملة
 ان ثبوت المعنى في التعين على خلاف ما هو عليه جهل فان قيل هذا انما ينسب الكلام
 النفسى فلم لا يجوز في اللفظى بان خلق الاصوات والحروف الدالة على معنى غير مطابق
 لامر حيث انه كلام للغير ومتعلق بقدرته وارا دته على ما هو المذهب من انه خالف كلام
 العباد صدقا كان او كذبا فان هذا لا يوجب كونه متكلما وكذا بال من حيث انه يكون
 كلاما فله ومنسوبا اليه لا الى الغير كاللفظى من القدر ان اجب بانه ايضا نقض لكونه
 تجهلا وان لم يكن جهلا ولو سلم ففي الامتناع السدعى كناية لو عز غرت
 بالفتح على الخطأ ولهو انك بالنصب على انه مفعول اى لوجعل لهوايك يردد
 فيها الكذب لكن المذكور في الصحاح وغيره انه لازم يقال الراعى لغز غرت
 اى رددته في الخلق فالوجه ان لجعل على حذف الحان اى في لهواتك ولوروى عز غرت
 يكون التاء ولهواتك بالرفع لكان اوجه لولا اى صادق هذه لطيفة
 واما فالصدق بعد السؤال لا يقدح في ثبته فيما مضى من الان منة الا ترى انه قصد
 صدق ما ذكره السريطة ولم يقدح وان حملنا السؤال على عموم الان منة تقليدا اما على
 دنك بالسكر حكاه بالكسوا وجوز الفتح على معنى كتبوا اليه هذا المعنى الغريون مستحب
 الى عبرته اسم قبيلة السج بالفتح الساو حة اسم جمع لصحب او تسمية بالمصدر
 كصيد يشاء مولى رسول الله رعى عنه والمسيحور من الغضة انهم قوم من عربة اهل المدينة
 فاجتووها اى لم يوافقهم هواءها فاصفرت الوانهم وانفتحت بطونهم فاسمهم النبي
 ان يخرجوا الى ابل الصدقة فشرىوا من ابوابها والبائس ففعلوا وصحوا ثم قتلوا الدعاة
 واستاقوا الابل فبعث النبي صلى الله عليه وسلم قوما فاحذوا وقطع ايديهم وارجلهم وسمل
 اعينهم وتركهم في الحرة حتى ماتوا ثغافا طاهرا مستغادا من اللوم
 في المنا فغير على ما ذكر عبد الله الهادي في قوله ووالدك العبد انه ليس الجبس ولا اللعبد
 بل للدلالة على لونه عبدا من طاهر وقد اوردنا ذلك في شرح التلخيص فهذا هو المناسب

السفة وغينا لا يجوز عليه
 او لغرض

نوله

اسئل منو العبد بدرجة محاجة

في قوله لا الجبس او العبد او استبعاد التقرب والاختلاف في شأنهم اما يحسن عند ظهور بقايتهم وتعرفهم فيه اسارة الى ان الطرف اعني في المناقشتين متعلق لما دل عليه فبين من معنى التفريق والاختلاف والى ان اختلاف المسلمين في شأنهم واقربا ففهم فرقتين متحققين ما ارد من اسباب التفرقة لا على ما صرح به في الاول اى ردتهم في حكم المسلمين لما كان ظاهرا لانه ان ردتهم الى الكفر لخلق الله وبالله العبد على ما هو المذهب اختلف في المعنى عن ذلك وكذلك قوله ان ردتهم ان ردتوا من اصل الله فلم يحل على خلق الضلال منهم بل على الحكم بصلاتهم او الخذلان المعنى اليه على ذكره في الاركان وتوفى والله ركنهم بدل الركنهم وكما ردتوا الى الفسقة وكشوا فيها بدل اركسوا فيها اى في الفسقة وانما ذكره هنا قراة تلك الآية مع ما خرجها لنفاها وتساوفا في جعل البعيل مكان الافعال واصل الركن قلب الشيء على راسه ورداؤه الى آخره يقال اركسوا فركسوا فلا يؤمنون اى لا تؤادونهم تفسير لقوله فلا تتخذوا منهم اولياء وقرن به قوله وان آمنوا لانه لا يجرى بالمهاجرة يريدون الايمان فلا معنى لجعل مجردها غلبة لمقتضى عن اخذهم اولياء ولهذا افتقر قوله حتى بها جروا بقوله حتى نظاها هو ايمانهم بهجرة صحيحة مسبوقة على ما يفهم من قوله في سبيل الله وهذا الاعتبار لزم ان يكون معنى قوله فان تولوا فان اعرضوا عن الايمان الظاهر بالهجرة وان كان مقتضى ظاهر اللفظ وان تولوا عن المهاجرة في سبيل الله وقوله فحكمهم حكم ساير المشركين فحصل حيزا الشرط اعني قوله فخذوهم الى آخره وقوله وجاءتوهم تفسير لقوله لا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا واستغندت الكلية من تكرير معنى الاخذ وشكر المعقول وزيادة ولا نصيرا وقوله جاءتوهم عطف على يقولون نظر الى انه معنى الطلب اى اقلوهم والذي يقتضيه النظر الدقيق انه عطف على قوله فحكمهم حكم ساير المشركين وقصد المصنف الى ان حيزا الشرط وان كان فاقولهم من حيث وجدوهم ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا لكن المقصود هو الامر الاعم بالاشتمال الذي ذك بعض الامانة اى فان تولوا فاجعلوا حكمهم حكم ساير المشركين فلا يتركوا قلوبهم حيث وجدوهم واطعنهم بحاجته كلية فلا يقبلوا منهم الولاية والنصرة استثناء من قوله فخذوهم لان قولهم ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا وان كان اقرب لان الحاد من الولي منهم حرام فلا استثناء بخلاف قلوبهم وقيل الاستثناء ترجيح لقول الجمهور ان المراد النسبة والعقود اى يقولون اى الموصوف بقوله بينكم وبينهم ميثاق ردينا علم وميثاق في الاصل اسم الصنم كانوا في الصلح الذي جرى وقت خروجه الى مكة او قوم فمكن باعادة قوم اسارة الى انه وان كان في الظاهر من عطف الصفة على الصفة فهو في الحقيقة من عطف موصوف بصفة على موصوف بصفة اخرى لان عطف صفة على صفة لموصوف واحد وكذا الكلام في الصلة لانكم اى كاتين لكم بان يقاتلوا قومهم وكاتين عليكم بان يقاتلواكم واللاست لا عليكم ولا لكم والوجه العطف على الصلة لان الاستثناء يسعربان سبب ترك التعرض

فيه

ركسه فاركس

هو قوله

بذل

التمس

هلوا

لهم امران احدهما الاتصال بالمعاهدين والاخر الاتصال بالكافرين عن القتال ان كان العطف على الصفة ونفس الكلف عن القتال ان كان العطف على الصلة لكن قوله فان اعز لوكم الى آخره ليسعربان لانه لا معنى ان كلفوا عن قتالكم فلا سبيل لكم عليهم فينبغي ان يحل الاستثناء على وجه يبيد ذلك اى اقلوهم الا الذين اتصلوا بالمعاهدين او الذين كلفوا عن قتالكم ليكون هذا تعديرا له وذلك في العطف على الصلة اذ معنى العطف على الصفة اقلوهم الا الذين اتصلوا بالمعاهدين او بالكافرين ثم سأل ان لكل الاتصال بالمعاهدين والاتصال بالكافرين اثرا في استحقاق ترك التعرض فلم لا يجوز ان يكون فان اعز لوكم تعديرا لحكم الاتصال بالكافرين يعنى ان الكلف نفسه سبب لترك التعرض فان جروا على طريقة الكافرين ودخلوا في منازعتهم فلا سبيل لكم عليهم واجاب بانه جائز لكن المحل على ما ذكرنا اظهر لا يستغنى عن هذا التقسيط والذاتين فان المعقود من قوله فلم يقاتلواكم يقول الكلف عن القتال لا الاتصال فمن كلف واليق باسلوب الكلام فان مثل هذا الكلام وارد بعد الاستثناء يكون مشبوقا للمستثنى نفسه يقال اضرب من ارضى العوم الامن بصل باحسانك اذا كان جارا لك فان جاورك فلا تعرض له وقيل يقال لا باحسانك او بجبر انك فان جاورك احد فلا يعرض له وايضا صهي اعز لوكم ليسعربان الى قوم وعلى تقدير العطف على الصفة يكون ما تقدم من الصغار الواقعة بعد او القاطعة عابدة الى قوم فيلزم بعض انفكاك النظم بخلاف العطف على الصلة فان الكل حينئذ عايد الى الموصول فقدر عطف على الفعل المدلول عليه بقوله اى لانه قال فقدر بيان المصلون او بدلا وذلك لانه الانتهاء الى المعاهدين والاتصال بهم حاصله الكلف عن قتال المسلمين فضح ان جعل محرم الى المسلمين بهذه الصفة وعلى هذا القدر بيان الاتصال بالمعاهدين او بدلا منه كذا وبعضا او استثناءا على ما قبل وانما الاستثناء فقلنا ان جواب كلف نصيرا الى المعاهدين ومن ان علم ذلك قوما حصرت صدقهم فيكون حلا موطئة مثل قوما عريانا ولا يحتاج الى اصرار قد اعرض بان المقصود بالحالة في الموطئة هو الوصف فلا بد من قدسيا عند حذف الموصوف فيكون ما ذكرنا ان زيادة الاصرار من غير ضرورة بيان لحاكم من جهة ان المراد بالمجي الاتصال وترك المعاهدة والمقابلة لا حقيقة المحي او من جهة انه سبب لكتيفة المحي فهو مقبوع بضم الميم وكسر اللام قبيلة من كنانة فيهم العاقبة قوله معنى التسليط لقابل ان يقول اذا جاورك قذف الرعب في قلوبهم لمصلحة وتسليطهم فليجرح حقيقة التسليط لذلك فانه لا يكون قبيحا وقد يقال انه لا دلالة في الكلام على جوار التسليط وانما يلزم ان كانت مسببة جازية والجواب انه لو قصد العطف بالمعقود لم يكن لهذا الكلام فائدة وقد قالوا انه جملة معترضة لاقتان على المؤمنين والذلة على ان تركهم للقتال بسبب ان الله لم يسلطهم وقذف في قلوبهم الرعب وقوى فليقتلواكم هذا البلغ في الاقتان لكن قراة العامة اليق بقوله ان يقاتلواكم والقتال في قياتلواكم لطف الجواب على الجواب ولا حاجة الى تقدير شرط اجز اقبح قلبه لان معنى اركسه

مروا

وصلوا

لوه

قوله

قله على راسه بانه مقبول قد توهم بعضهم انه استثناء منقطع لانه المتصل
بدل على جوار الفعل خطأ وان المؤمن ذلك فاختار انه على اصل الاستثناء اعني المتصل
وهو مقبول مقبوله او حال او مصدر ولا يلزم جواز الفعل خطأ سرعاً لان معناه
ان من شأن المؤمن ان لا يقبل الا خطاء ومعنى الحارث بن زيد
ذكر في سورة العنكبوت ومعنى الحارث بن هشام الاظم الحصن الذوق اعلى السنام
والغارب ما تحت الكسيف ما الى السنام والفعل فيها مثل في الخلق والعرف عن الرائي
واصله ان من يريد ان يحطم لكل الصعاب يبريد عليه وباخذ السفريات التي بين
الذوق والغارب ويقبلها كما تحبها وينزل القوادعها الى ان يسكن سوزته
قبح عنه بعد كنفه شديد الى كنف الكفاف الجبل وينزل به بناء الغنم والمذبح في
المدينة بنون ولا ينفون ايجي عليه اقبل ومال حرا الوجه الكسفة النفس على حكم
الاسلام برهانه لا يشترط ان يكون قد آمن باختياره او افي بالاعمال وقيل
لا يخرج لغيره الى رفع القياس المذكور في كل شيء متعلق بالنفس والا كان
الناسب في شيء ليغفم كانه قيل يتساويان في كل شيء وقوله يغفم منها الدين بيان لعدم
يقبلون عنه يودون عنه الدية التي لزمته والعائلة من الصفات الغالبة
من غلبت القليل اعطيت دية واصله ان ابل الدية تغفل بغضاء المقبول ومعناه اي يغني
الصدق بالدية العفو عنها كما سمي التقديق بالهمر واسقاطها عفا في قوله تعالى الا ان يغفون
ولحق وان تصدقوا معناه العفو على ما في المعسر واسقاط الحق عنه وقد دل الحديث على
ان الصدق يطلق على كل احسان واعطاء حق فعليه اني المقدد في قوله تعالى
فحذر برقة اي تعليم خير برقة وتعليم دية الى اهله في جميع الاحيان الاحسن ان
يقصدق اهله بالدية في يسقط الدية ولا يلزم تسليمها وليس في هذا الاستثناء دلالة على
سقوط التخيير حتى يلزم تقرير عليه آخر قبل قوله ودية مسلمة ويكون الاستثناء متعلقا به
لا بالمقدور قبل تحرير برقة وليس على عاقلة اي عاقلة الغالب لا اهل العقول
شي من الدية لا على الغالب نفسه ولم يعرض له لان دية الخطاء انما يكون على العاقلة فحق
المخاطبة التي التفتي لانه كفارة الدية في حكم الارث والمكافاة لارث المسلم
فحكمه حكم من المسلمين في وجوب الكفارة والدية لا مسلم من المخارج حتى
يكون الواجب الكفارة فقط وهذا معنى قوله من المسلمين وليس المعنى ان المسلم
ههنا مسلم من المعاهدين وحكمه حكم مسلم من المسلمين سرع ذلك لم يجعل توبه متعلقا
بعلية المقدد بل قدر سرع او قبل لمكون فعلا لغا على الفعل المعلق فيصح حذف اللام
قوله هذه الآية معني ومن بعد من ثمة منعت الآية الا براق والارعاد التهديد والابعاد
واصله ابرق السماء واعدت اي صارت ذابرق ووعده واتي والاصم ابرق واعد
ولم يجعل قول الكسيف ابرق وارعدا يزدفا وعبدك اي بضار رحمة
مثلا ان يقول في قتل ابي كما قال كفي بالسيوف ساء اي ساء هذا وقوله مكتوب جود
مقدم مبتداه اي هذا اللفظ مكتوب بين عينيه والجملة في موضع الحال بلا واو

كانت

مسلم

الذين
الذين
الذين

الذين

على

الذين

الاشعية مشعوب الى اسف بن جبر مولى عبد الله الذي يضرب به المثل في الطبع
ولكن لا حجة لمن سادى اوله لغنا سمعت لولانا دب حيا وقوله وتار لتوفيت بها اضراب
ولكن انت سفيح في رباد والعجب انه خرج باسنة الله في مثل هذا المقام العلف والسيد
وذهل عن حمل الآية على ذلك وتعاقل عن الدلائل البينة في عدم خلوع عصاة المؤمنين
وفي العفو والعقوبة عما عدا الشرك من غير يقيد بالتوبة على ان المصنف قد ذكر في مواضع
من الكتاب اقله من وما والمعرف باللام لا يدل على عموم او خصوص وانما ذاك
الى المقام النبوي الدخول في الشئ لقوله بمبالاة العاقول المعق من الجبل ويحرم
فكيف بلالة الا الله اي كيف يصنع بهذه الكلمة اذا حاصرتك او فكيف اصنع بها وكيف
يستغفر لك معها وصهر يعيدها للآية ومعنى وددت ان لم اكن غفيا سلام لا يكون
مع هذا الذنب لان الاسلام بعد الذنوب تزلها ومحرم فالرفع صفة للثا عدون المؤمنين
في حكم التوبة حيث لا توجب فيه وكذا المحر صفة للمؤمنين السكينة ما كان يعرض
من السكون واليقية عند نزول الوحي الرض الدوق والكرس سكت عنه ان بل وكشف
ما به من برحاء الوحي لكان انطراي الان الى موضع الحاق كلمة غير اولى الصبر عند شق
شق في الكف الذي كتب فيه الآلهة وكانوا في اقل الاسلام يكتبون على الحاقف الكف
والاكثاف والحقارة الحجارة البسيق والكربا ف الحوض معناه الاذكار يعني ان الجملة
الحقبة كئي ما يورد للاخبار والاعلام يصقونه بل لمعاني اخري ناسبه وكذا الاستفهام
الاخباري الذي في حكم الاخبار بالنفي ومعنى ليهاب به ليدعي من هاب الداعي عنه
صاح بهاتف ويرجع وهو في الاصل دعاء فيه تفرقة والتصقة الذل والهوان اما
المفضلون درجة واحدة فهم الذين فضلوا على الفاعدين لا غير اء عليهم اعتبارهم
وهو انه ينافي ما سبق من ان الفضل درجة الدين ذكرهم الله هم المفضلون على الفاعد
غير اولى الصبر وطاصله انه صريح او لا بان معني على الفاعدين درجة على الفاعدين
غير اولى الصبر وثانها بان معناه على الفاعدين الاجزاء والحواب انه لا ينبغي ان يثبت
على احدثان الفاعدين في الموصفين للبعد والاسارة الى غير اولى الصبر وان المفضلين
انما هم قوم واحد من المجاهدين لا تفصيل ولا يعيهم فيهم حسب الذات بل حسب الاوصاف
والاعتبارات حيث يعتبر تفصلهم تارة على الاجزاء فيكون بدرجة لكونه مجرد العمل الذي
هو يدل النفس وما في يد من المال على اسما الله بقوله با مواهم وانفسهم وتارة على غير
اولى الصبر فيكون بدرجات لكونه حسب العمل والنية المسار بها بقوله في سبل ابنة
الصالحه للعلوق لها في يد والكر واذ كان المفضلون جماعة واحدة هم المجاهدون والمفضل
عليهم جماعة واحدة هم الفاعدون غير اولى الصبر وقد فضلوا بارة بدرجة وثانها في حين
توجه السؤال بانه ماهذا الفضل الذي بدرجة والذي بد رجين وكيف استقام
في ذلك مع اتحاد المفضل واتحاد المفضل عليه فاجاب بان الاول باعتبار الفضيلة
التي بها فضلوا على الاجزاء اعني العمل والآخر باعتبار الفضيلة بها فضلوا على غير
الاجزاء اعني العمل والنية التي هي كبر فصار المعنى ان المجاهدين فضلوا على الفاعد

المفضل عليهم من غير اعتبار العمل

التي

غيرا ولى الصدر بالفضيلة التي فضلوا على الاجزاء والفضيلة فضلوا بها على غيرهم
ولا منافق في ذلك ولا ابطال لقوله والمعنى على القاعدتين غيرا ولى الصدر ولا
اطال يكون اللام للعهد ولا يصرف عن الظاهر الا في جعل قوله اما الفضلون درجة
واحدة فتم الذين فضلوا على القاعدتين الاجزاء واجتعا الى الوصف دون الذات
كانه قل اما الفضيل الذي يكون درجة فهو الذي على القاعدتين الاجزاء الباقى
ان ليس المراد بقوله والمعنى على القاعدتين ان المذكور في قوله تعالى فضل الله المجاهد
على القاعدتين درجة هم القاعدون غيرا ولى الصدر لثباته في حجاب
السؤال من انهم القاعدون الاجزاء بل المراد ان المعنى ان العرض الاصل المقصود
الاولى هو الفضيل على القاعدتين غيرا ولى الصدر لطابق البيان المبين وان كان
المفدير على القاعدتين الاجزاء وذلك لانهم اذا فضلوا على الاجزاء لزم التفضيل
على غير الاجزاء بطريق الاولى فكان بيان نفي الاستواء بجمليتين احدهما بطريق الدلالة
اعني فضل الله المجاهد على القاعدتين الاجزاء والاخرى بطريق المطابقة اعني
فضل الله المجاهد على القاعدتين غيرا ولى الصدر وليس في هذا الاصل القاعد
الاولى على خلاف المعهود وصرف قوله والمعنى على القاعدتين غيرا ولى الصدر
من معناه الظاهر الثالث ان المراد ان مجموع المعطوف والمعطوف عليه اعني
الفضيل درجة والتفضيل درجات ايضا وبان يجب ان تين في التفسير ايضا
اضار وتقدرا لا يستوي القاعدون من المؤمنين غيرا ولى الصدر والاضرار
لحصول المطابق بين البيان والمبين وحيد يكون المراد بقوله والمعنى على القاعدتين
من غيرا ولى الصدر والاضرار ان المبين كذلك وانت جدير بان تخصيص العام
بعض الاقسام مع ان العقد فيه الى العموم بعيد جدا ولو قل بالاضرار ليعلم الحكم
في غير الاضرار بطريق الاولى كان اهون وان ما ذكره في سبب النزول من جهة
زيد بن ثابت رضي الله عنه في هذا المعنى قطعيا وان قوله حمله موضحة طاهر في ان المراد فضل الله
المجاهدين على القاعدتين درجة وان قوله والمعنى على القاعدتين غيرا ولى الصدر
لا يمكن تطبيقه على ما ذكرتم وان قوله لهذا الوصف اشارة الى غيرا ولى الصدر
لا عين الرابع ان غيرا ولى الصدر اعلم من ان لا يكون به شيء من الصدر والمرض وان يكون به
بعض الصدر والمرض لاحد ينفع الجهاد وهو كذا اجزاء بالنية التي من لا صدر به
اصلا درجات فلا يناقض في جعلهم نارة غيرا ولى الصدر وذلك حيث قال والمعنى
على القاعدتين غيرا ولى وبارك الاضراء وذلك حيث قال اما الفضلون درجة
فهم الذين فضلوا على القاعدتين الاضراء وعلى هذا حديث لا يكون في الآية تفضيل
المجاهدين على القاعدتين الذين هم كالصدر المانع من الميراث ايراد حديث
لقد خلفتم بالمدينة يشتر بخلاف ذلك وبدل على ان القاعدتين الذين فضل المجاهدون
عليهم درجة هم الذين لهم الصدر المانع من الميراث وفيما ذكر من الوجه دفع لسؤال
اخر وهو جعل الفضل على غيرا ولى الصدر نارة درجة ونارة درجات وقد قال

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في القاعدتين غيرا ولى الصدر والاضرار

اغارة الوصف المذكور والحدود على القاعدتين غيرا ولى الصدر والاضرار
وغيرا ولى الصدر والاضرار
ارجم وعلين الاضراء

تعرض

في نفس الآية ان الدرجة ارتفاع منزلتهم عند الله والدرجات منازل لهم في الجنة
او الدرجة ما في الدنيا من الغنمة وسجيل الذكر والدرجات ما في الآخرة مما لا عين رأت
ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ولذا وصفها بقوله منه وجنحها باجوا عظيمها ومعزة ورحمة او الارجح
للمجاهدين بالاعمال والافضل والدرجات للمجاهدين على لاطلاق بحيث تناول صفت
القلب على الالتفات الى ما سوى الله او الاول للجهاد الاصف مع الاعداء من الكفرة والثاني
للجهاد الاكبر اعني النفس التي هي اعدتي عدو ونظيره في ان الواقع موقع
المفعول المطلق اسم ذال على من مخصوصه لا مصدر واما اجزاء فقد انصب بفضله
المفعول به في قولك اجزائية اجزاء لانه متعدي الى مفعولين يقال اجز قلان ولدن بلفظ المبني
للمفعول وينصب ولدن اي ما تو وصاروا له اجزاء ذكره في الاساس وعين وينصب احما
ينبغي ان يكون في موقع الحال من ينصب اي وقد نصب لاعطفا عليه اذ لا وجه للمفعول
الى الماضي ثم تقديم اجزاء على ذي الحال اعني درجات استحسان لا وجوب لانها
موصوفة بقوله منه وانصب معزة ورحمة باضمار فعلها لا بالاعطف
على اجزاء وان صح من جهة المعنى من لخلل ذي الحال بين الاحوال للمعاطفة
ومضارع على حكاية الحال وقصد الاستحضار وبهذا الاعتبار كان ظاهري انفسهم بمعنى
الحال وكانت الاضارة لفظة فصحة وقوعها حالا للمبني في اشارة الى العايد
اي قالوا لهم فيكتمهم الملايكه كما هم كذبون لهم فيما دعوا من الاستضعاف والاعايد
لم ينظم الكلام لانهم اعتمدوا بالضعف وعدم التمكن لا بعدم موضع الهمة والسعة
في الارض والعوائق ولا يخضر اعواض واوعلم عطف على كان لا على تمكن والا لكان للمنا
فته بدل في البلدة استوجبت له الجنة طلبت الوجوب له ويروى استوجبت
على لفظ المبني للمفعول النعيم موضع تقديس كتم عند مسجد غاريه
ادخل الولدان وجه السؤال ان الذين ما تو على ترك الهجرة اوعدوا بان ما ويهمل
جهنم واستثنى منهم النساء والرجال والولدان الذين لا يستطيعون حمله ولا تسد
سبيلهم قدل هذا الوصف على انه العلة في عدم استحقات الوعيد حتى لو استغنى
استحقوا الوعيد وهذا انما يستقيم في حق الرجال والنساء والولدان اي الاطفال
فانهم لا يستحقون الوعيد ولو استطاعوا واهتدوا والجواب ان هذا الوصف
اعني عدم الاستطاعة والاهتداء لانهم في حق الاطفال فلا يقدرون على الوعيد
اصلا وانما قربوا بالمتنسب لليلة في اخذ الهجرة واهام انها حيث لو استطاعوا عني
المكلفين لوجب عليهم والا شعاع بانهم لا يحقق لهم عنها البتة حتى ان بلغوا حتى
كانها واخه عليهم قبل البلوغ لو استطاعوا وان العجز ينبغي ان يكون كعجز الولدان
وقيل بتحقيق خروج الرجال والنساء عن الوعيد عند عدم الاستطاعة وانهم كالولدان
في عدم الاتم فيلحقوا ان المراهقين بالرجال والنساء في التكليف وان لم يكن
مكلفين نسائا الواجبات وان اراد العبيد في الصحاح الولد الصبي والعبد والجميع
ولدان وان كان حقه حرف التعريف فيعرب بان اللام في المستضعفين ايضا حرف الاسم الموصول

مع

وله

اعني

بالمتشبه

على ما في الصفات التي يكون القصد بها التي الحروف حتى كأنها فعل في صورة الاسم
 كما أن اللام اسم في صورة الحروف حتى أن المصطردين الاضطراب يعني
 أن الحجارة من الوجوب بحيث أن بعد تركها فمن الحق عدم الوجوب علم دينا ومعصية
 حب طلب العفو عنه رجاء وطعنا لاجزما وقطعا فهذا جواب عن ذكر العفو بطريق
 الاطراح وقد ادعى فيه الجواب عن ذكر عدم الموازنة على غير الواجب لفظ العفو
 كطود يعني أن المندرج جعل غريزا المذهب صعب الطريق عاصم لمن التجأ اليه
 على أنه خبر مبتدأ أي هو يريده والجملة عطفت على الشرط أي يجمع لاعل من
 يخرج ولا على منها جازما لا يحق وليس معنى قوله على أنه خبر أنه مرفوع على الحقيقة كأنه
 خبرا لمبتدأ فان ذلك إنما هي الجملة من الفعل والمفعول بل المعنى بناء على أنه
 خبر لا عطفت على المجزوم ثم يكون واقعا في الاسم أو مجزئا عن الجانم والناس
 فترفع وقيل رفع الكاف أي ضم الذي توهيته رفعا فيه اجزاء الو
 مجزئ الوقت والعدول في الوقت من لا سكان إلى المتقل على لغة من يقول
 هذا بكون ومرت بكون اجزاء للصهيبة المتصل مجزئ الجزء من الكلمة وضم الهاء بعد ذلك
 اجزاء للوقت المقدير مجزئ الأصل والنشيب يقول النساء عجب والذهب
 مكيك عجب من عني بني لم اضرب في نقل الحركة من الضمير المتصل إلى آخر المصارع
 المجزوم في الوقت الحقيقي وليس فيه اجزاء الوصل مجزئ الوقت وعكسه وعينه
 حتى من ربيعة والحرف بالجان التشبيه بالبيت في اضمار ان بعد العطف
 لمصارع منصوب على مضارع غير منصوب والعاطف في الآية هو وفي البيت الواو
 والفاء فيه اخلاف رواية واذا قد انصب المصارع فلا بد من اعباء على مصدر
 الفعل ات ابن أي ومن يكن منه خروج ثم ادرك الموت وسيكون متى ترك ولحق
 والجمهور على أن هذا في الواو والفاء في غير جواب الاشياء ضرورية فكيف في تم
 وحقيقة الوجوب الوقوع كأنه يشير إلى وجه صحة استعمال وقع في معنى
 وجب وحاصل كلامه أن لفظ الوجوب حقيقة في الوقوع فيصح اطلاق الوقوع
 واردة الوجوب بمعنى الزوم واستحقاق الذم على الترك أو لزوم مخالفة
 الحكمة وما جعل دلالة على أن وقع بمعنى وجب اليه فظاهر الفساد وكذا الاستدلال
 بكلمة على أن دلالة لها على ذلك عند كونها صالحة لذكور ولو استدلت بأن الاجر
 حقيقة فيما يباحق ويستوجب لكان شيئا ولا يرد عليه أنا نقول بالوجوب لكن
 بحكم الوعد والاشفاق والمعنى فقد علم الله ليس المراد أن الوقوع
 كناية أو مجاز عن العلم لأنه المتعقب للموت لا الثواب نفسه لأن المذكور بعد الفاء
 هو وجوب الثواب لأنفسه بل الظاهر أن هذا محصل المعنى على ما يوطئه كون المعنى
 إلى الله وإضافة الاجر إلى المأجر يعني الاجر الذي يلقى به ويعلم وأقامة المظهر سام المعنى
 بقوله على الله اللهم هذه لك الظاهر أن هذه أسارة إلى العبد وهذه
 إلى الشمال لا على قصد المعاد الخارجة لله تعالى على تيسيل التصوير وتمثيل مناس

منه

منه

الله على الايمان والطاعة متابعة رسول الله اياه وقيل اسارة إلى السعة
 والضعفة والمعنى ان بيعة كبيعة رسول الله لا كبيعة الناس ما أدرك
 هذا أي لم يدرك حجة ما طلب من الاجر والثواب فنزلت الآية دلالة على أنه لا يدرك
 الاجر الكمال الذي لا يتم فيه بالنسبة اليه على القصد أي على طريق الاقتصار
 والسيف الوسط من غير اقراط او تعزيط اربعة ردد جمع يريد وهو ثمان عشر
 مثلا كل ميل اثنا عشر الف قدم والقدر نسخ ثلاثة اميال قال المصنف كانوا يبتون
 ربطا في الطريق ليموتوا الشك بين كل سكتين اثنا عشر ميلا وثمة يقال محذوفه
 الا ذاب سمي ذلك البغل برنبا وهي كلمة فارسية معناها في الاصل تزدوم سمي بها
 التراكب والمسا فر وان الا تمام افضل لان القصر رخص فيه بطريق بني
 الجناح كأنه توتهم فيه جناح فرفع ككهم يقولون هذه رحضة اسقاط لآتفة اذ لا معنى
 للتحسين بين الاخف والاثقل وهذا معنى قوله القصر في السند عزيمه غير رخصة
 وفي الحديث صدقة صدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقه حين سأل عمره عن الصدقة
 حال الامن مع ان الواو في الكتاب حال الخوف فان قيل كيف جعل بالآية على خلا
 الكتاب اجيب بأنه لا يخالف اذا التقيت بالشرط لا يدل على نفي الحكم عند عدمه بل
 على مجرد شوته ولو سلم فعلا اذا لم يظهر له فائدة اخرى وههنا الشرط خارج مجزئ
 الاغلب ولا دلالة فيه على التقي وقا فاقوله في حال الخوف خاصة معناه ان القصر
 ليس مائلا بالنقص في حال الامن كأنه ثبت نفسه من لا يري صلح الخوف
 قيل هو ابو يوسف ولم يجد ذلك في كتب الفقه واختلفا في كان الخطأ
 له متساو لا لكان اما على الجمع بين الحقيقة والمجاز واما على ان المراد به من يتوكل امرؤ
 المسلم ساكنا او خليفه عنه ولو جعل الخطاب له خاصة وثبت الحكم في غيره
 بالقياس او دلالة التقي لم بعد علم ان يوم في موقع البيان لما قبله والمعنى
 أنه يجب عليه ان يكون امامة الجماعة كما مائة الرسول لا صحابه ولا فضل الامامة
 والجماعة شته مؤكدة لا واجب على الصحيح والصهيبي في فهم للخبائين جميعا اذا
 كان الخطاب في كتب الرسول وكل امام والافه للخبائين فمن يحضرهم البتة
 ويصلي بهم يعني غير المصلين لا امتناع ان يكون الخار رسول حال سجود
 المصلين هم المصلين انفسهم وفيه نظير ادلالة على ان ذلك حال السجدة بل بعد
 عنها على اقل ان مراده بغير المصلين الفارعون من السجود والذاهبون إلى الغدوة
 والحق ان الاظهار في طائفة اخرى دليل ظاهر على ان صهيبي اخذوا وسجدوا ولو كانوا
 للطائفة الاولى بغير قراة لان الاحق في حكم المقتدى بخلاف المبرق
 فانه مفرد حكمافيتوا والسجود على ظاهره لان ذهاب الطائفة الاولى
 التي وجه العدو عند اني حينه لم يكون عقيب صلواتهم كما هو عند مالك وبعضه
 قول مالك قوله تعالى ولما ت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا معك لدلالة
 على ان الطائفة الاولى قد صلوا والثانية يصلون معه لا منفذين

امام

منهم

كون الطائفة هم بمنى نطفة فقد استدل بعض الى الكل وكذا اذا لم يكن الطائفة كلهم
 غالين كلمة العصة ويجوز ان يكون من امر مضمونا فلا يحتاج الى تقدير
 المضاف ولم يجعل بدلا من جوابهم بتقدير المضاف او منهم بدونه لانه لا معنى له
 وقيل المعروف يريد بيان مغايرته للصدق كلام ابن ادم الحديث استشهد به
 في عموم المعروف لكل جميل وارا ديقوله هو هذا بعينه سدة نفاذها بحسب المحاصل
 كيف قال يعني لما كان الاستثناء لا امر كان المناسب ان يبين حكمه ويقول ومن امرهم بذلك
 فاجاب بان العرض الاصل من ذكر الامر بالحيز ذكر فاعل الحيز حتى كانه كناية عنه
 او ذكر الفعل في قوله ومن يفعل كناية عن الامر على طريقة قولك نعم ما فعلت لمن يقول اكرمت
 زيدا وجعل الشايق وجوز ان يجعل ذلك اسما الى الامر بصدقه او معروف
 او اصلاحي فيكون معنى من امر ومن يفعل الامر واحدا وهو دليل على ان
 الاجماع محجة مبناه على ان سبيل المؤمنين فان قسم ما هم عليه من الدين الحنفى العقيم
 فالمراد به ما يعنى الاصول والعزوع الكل او البعض وعلى ان الجزاء مرتبط على كل من الامر
 المذكورين في معرض الشرط لا على المجموع للقطع بان مجرد مشافة الرسول كاف في استحقاق
 الوعيد وان ابتاع غير سبيل المؤمنين لو كان جائزا لما كان نصهم الى الشافعية في استحقاق
 الوعيد معنى وعلى ان ترك ابتاع سبيل المؤمنين ابتاع سبيل المؤمنين لان الحكم
 لا يخلو عن ابتاع سبيل البتة وعلى ان ليس المراد بالمؤمنين احاد الامة ولا المجتهدين بل
 انقاض الدنيا بل المجتهدين من عصية الى غير ذلك من القبيح على ما ذكر في كتب الاصول
 تكرر للتاكيد يعني قد ذكر هذا فيما سبق معينا بقوله ومن شرك بالله فقد افترى
 اثما عظيما فذكر ههنا لتأكيد التاكيد او لبيان حال طعمه في اسراكه او حال ايلخ من العرب
 في عدم اسراكه والمكابرة هو المعالبة والترفيع عن الانقياد وقوله هربا حال او يمين وقوله
 وانى لثام بكسر الهمزة والواو والحاء وجوز فتحها عطفا على ان لم اشرك الا الله لا حيز
 لاهامه العطف على انى اعجز ولما كانت الآية نازلة في شأن الباب دل سبب النزول
 على ان المراد بقوله ويفض ما دون ذلك لمن يشاء ومن يكون بابا من دينه فلا يعقد حواجز
 المعصرة بدون التوبة وقلب الواو والفاء الى همة في قواة الشايعين وتناجهم
 جامعاً بين لعمري الله اى طرده اياه وبقيده عن الجيز ولا طاعة الى ما قاله
 المصنف ان المراد ببلغة الله ما يوجب به اللعق استكبار عن السجود واستحقاقه بذلك
 اى البعيد والرجم ونظيره قوله ابيت اللعن اى ما فعلت ما يستحقه ومعنى الجمع مستفاد
 من الواو يسع ما به بالنصب لانه تقييد بطيما ورحمة الله للمجرمين جعل
 هذا من امانى الشيطان اجترأ واقترا واما هو من امانى الرخص على ما شهد به القرآن
 البحتى النافذة شئت اذ بنا وحرم الاسماع بها والحاقي الفحل الذى طال مكثه عندهم
 قاذى الفح ولدولده هم فلا يركب ظهرو ولا جرد دين ولا يمنع من مسمى وقيل قطع الله
 بالنصب لانه تقييد خلق الله كذب عكره لان الحادة بضمها معروضا وجمع
 بين التبعة وهذا القول السبع يقتضى تقييد خلق الله بما هو ابلغ من اخصى كيف وقد ذكر

من

التي

في البهايم

ذكر

الكتاب المشتمل على ما ذكره في السور

في البهايم ما يقتضى الى الكفر لان شريك الاذان وان يقتضى الدين مستنادا لاصلهم
 ولا يمينهم هو الوشم هو ان يفرز الجلد بامرهم بحشيش بكل وحوش المستوسم
 من يفعل كذا ويطلبه والوسم ان يجد الماء اسبابها وترفعها شتما بالشعاب
 والنقص شق شعور الوجه والتخيف الكسر واللين ويشم الرجال بالنساء
 الاول موكد لمقنه لاحفاء في ان مضمون سيد ظههم حات هو الوعيد لا غير فيكون
 وعد الله تاكيدا لمقنه ثم انه من حيث انه جبري لم يعل عبرا الحق فيكون حقا تاكيدا لغيره
 اى لا اجل دفع العير وهو الباطل وقا على الحق مضمون الجملة الحتمية فالحققون
 على ان مدلول الخبر هو الصدق واما الكذب احتمال يعنى بناء على ان ما يكون
 مدلول اللفظ لا يلزم ان يكون ثابتا وقد حققنا ذلك في شرح التلخيص تؤكد
 ثالث بليغ لدلالة على صدق اخبار الله تعالى وحقيق مقاله مع امكان ان يكون واحدا
 منه قصدا الى انه اصدق من كل قابل ما يستحقون هو الايمان والعمل الصالح
 وما يجحدون هو اتباع الشيطان واستماع امانته في ليس صير وعدا لله
 لكن معنى الموعود على طريقة الاستخدام او بعناه المصددين اى ليس وعدا لله
 بالامان وقوله اى ليس بنا كمينان وتلخيص المعنى واسان الى ان النساء في ما بانكم
 ملها في قولك ليس زيد لقيام ما وقر في القلب اى اثر فيها يقال
 وقر في الصخرة اذا اثر فيها وقيل وقر في القلب سكن فيه وثبت من الوقت
 بقولهم اى الشركين لو كان الامر كما يزعم المسلمون لكون حيا
 منهم هذا هو يمينهم وقوله تعالى اقرب الذين كروا بايماننا وقال لا وتين مالا
 ولذا ايضا اسان الى تسمى المشرك فثبت ان لهم امانا وان لم يكن لهم ايمان
 عامة الامران امانتهم مبنية على المقدس واليقين بالشرط وذلك ان الآية نزلت
 في العاصي بن وائل قال خبات برالاريت كان في عليه دين فاقضيت فقال
 والله حتى يكفني لمجد قلت لا والله لا الكفر لمجد حيا ولا ميتا ولا حين قال
 فاني ادمت وبعثت حيتي ويكون لي ثم مال وولد اعطيك وكان
 اهل الكتاب بيان ليمينهم والجملة حال او عطف على لتولهم مثلا مع المعنى
 ونقصه انهم لو كان الخطاب للمسلمين تقدم اهل الشرك مثل هذا
 الخطاب يعني قوله ان يدعون من دونه الا انا فانهم عن مجاهد مقابل
 لقوله وعن مسروق فهو الغابر فهو الهاكك الحصر مستفاد عن تعليق
 الحكم بالوصف في من يعمل سوء من يعمل من الصالحات كن اين الدلالة على ان جزاء
 سوء واحد هو الخلود في النار وان عمل كثيرا من الصالحات والناية
 لتبين الايام فيكون الطرف حالا من الضمير في عمل وجعلها لا ابتداء والطرف
 حالا من الصالحات اى كانه صادرة من تكملة اى ليس بديد من جهة المعنى
 ولان ظلم المستي ظاهرا العطف على ان كلا التريتين وليس بديد
 على تقدير ان الباقي ان يكون عدم الظلم عن غير الصالحين مستغنى عنه لان

عقل

بعث

وانما راي الذين وان كان ظاهره لرسول الله صلى الله عليه وآله ان المراد جميع المسلمين
 وخطاب قد نزل عليكم وان كان لجميع المسلمين الا ان المراد بقوله انكم اذا مثلتم
 هم المنافقون منهم خاصة ولذا قال ان الله جامع المنافقين والكافرين
 لانهم اذا لم يتكروا يريدان ترك الانكار مع القدرة والاختيار يكون رضا بغيرهم
 وهو كفر ولا كذلك ترك انكار خلق المؤمن على المشركين فانه بغيرهم فلا يكون
 دليل الرضا بخلاف المنافقين وقيل ان الرضا بالكفر انما يكون كقرا اذا كان
 مع استحقاق له او عدم استحقاق بخلاف الرضا بكفر العدو مع استحقاقه
 قصدا الى زيادة عداوته كما قال الله تعالى حكاية عن موسى واسد على قلوبهم
 فلا يبصرون حتى يرقى العذاب الاليم الذين يتريصون اما بديل من الذين
 يتحدون فيكون منصوبا او مرفوعا لما سبق من انه نصب على الذم او رفع واما صفة
 للمنافقين في قوله ان الله جامع المنافقين فيكون مجرولا لا في قوله وبشر المنافقين
 يكون منصوبا لكثرة الفصل وانما نصب على الذم ولم يتعرض للرفع لظهور وانما
 قال منهم اي من المنافقين ليلا يوقع انه نصب على الذم من الكافرين او من الفريقين
 جميعا لا الخفي ان اصل الخطاب لعوم المسلمين وقد خص حبس القرينة في
 قوله انكم اذا مثلتم بالمنافقين منهم خاصة وفي يترقبون بكم بالخلص الاخفاف
 الخفية وعدم الظفر والتمريض التعريض والجنس ونعمكم بالنصب واليه
 على معنى لم يكن منا الاستحواذ والمنع والم يكن منا الكون جارا والكون بينا المودة
 وهذا نصب باصمارة في جواب الاستفهام بالواو من قتل فالحق بالحجاز من غير
 نظرائي الاستفهام يتبع له ابواب السوء كانه يميل ويختل لعظم قدر
 والا فالظفر ليس وفي ما ينزل من السوء ليجتاح التي فتح ابوابها للظفر الشئ اليسر
 كالنكتة من البياض من خادعة فخدعته يعني من باب المعالمة
 لانه بالغ واليق بالمقام وعنا المصنف لولا المانع الذي هو حرف الخلق كان
 مضارعة لخدع بالضم لانه الاصل في المعالمة ما لم يمنع مانع المستعرة والصبية
 اما الجاهلون استثناء منقطع وما في وجده مصدرية بتقدير المدة والعامل
 لم يتكلمه اي مدة وجدانهم بعه من التكلف لم يكلفوا وكذا حديث
 بالنصب اي لسمع حديث الدنيا حال كون ذلك الكثير ليسغرق بهذا الحديث
 اوقاته مع الجملة المراد الا القليل من الصلوة والقليل من الذكر وهو ما سبق
 احيانا ويجوز ان يراد بعدم معنى لا يصلون قط لان ما يفتق من صلواتهم او
 ذكرهم ليس بصلوة او ذكر كثير توجه الاستثناء مشكل فبقيت نعمة
 والبقية السنعمة وعيش مغانق وحرير وان روي مغانق بالكسر فعلى الاسناد المجازي
 روي ابو زيد ليس اي ان راي متعدي الى متعولين مما المرأة والرجل
 والمرأة فاعل وقفاة ابن ابي اسحاق يوفون الناس والا صمارة من المصنف
 ويراؤونهم كذلك اي يعجبون ببصروهم اعمالهم على ترك المعقول الثاني عنوا

على ان اسم المعقول من فاعلة فيفتق
 والدوران والشد وان من الشئ
 وعش مغانق

يوافق اي كل مذهبين ولا يذكر كون حال من فاعل براون ويراون صفة كسالي او
 استئناف جواب ما ذا قصدتم بصلواتهم على الوجهين لا يحسن عطف ولا يذكر كون
 عليه فلذا جعله حالا وكذا لا يحسن جعل مذهبين حالا من فاعل لا يذكر كون لانه
 ليس قدما للمعنى الذكر مع ابهام كونه قيد المنفي فنفى المعنى بالكلية يرمي به
 الرجوان ما حاقنا البيراي يلقى في الممالك كثيرا واصله الذلوف في البير يندفع من جانب
 الى جانب حتى يصل الى القعر ويقال دخل في المجلس يرمي به الرجوان اي يتهرب
 وبة قريش عن ابن عباس لو اسعوا وبة قريش ولا يفرقوا الجاهل
 اي طريقهم الذي يدعون فيها وروي اركبوا لا متشبهين الى هؤلاء الا
 لانت يمد يدين لمنصتين الى هؤلاء مجتمعين معهم لان تشبهوا
 بالمنافقين اعتبر هذا المعنى ليرتبط الكلام بما قبله بعضها فوق
 بعض الالست بعضها اسفل من بعض وما ذكره انما هو نفس الدرج
 والوجه التحريك لان افعالا يكون جمع فعل بالتحريك كجمل واحمال لا بالسكون فانه
 شان المداهمة المدارة ومسايرة العداوة فشا ركونهم اي التائبين المؤمنين
 في ذلك الاجر بقرينة ذكر هذا الكلام بعد ذكر انهم معهم قلت صناد
 والجملة بعده صفة له من اذا حدث خبر على حذف المضاف اي خصال من اذا
 حدث والاحسن ان جعل تلك خبرا مقدما او مبتدأ خبري وخصال من اذا مفسر له
 اي في الوجود لك مقروء اي مغلوب قرع راسه يريد ان يحاج نفاق
 لانها اقل يعني ان الشكر المبهم مقدم في الوجود على الايمان بالمعنى
 فروج هذا الترتيب في الذكر وان لم يكن الواو للترتيب والشكر المتأخر عن الايمان
 هو الشكر لمقتضى العمل القلب واللسان والجارح والحاصل ان ما دني تطرف في النعم
 يعرف ان لها مفعولا فيشكر وان لم يعرف انه قديم منصف بالحب الايمان به او من اوصاف
 الكمال بمعنى زيادة التطرف الى معرفة المعنى والتقدير به قدر ما يجب على العبد
 وبكف هو ثم تريت عليه تفاصيل الواجبات العقلية وكان الشكر المبهم اصل
 التكليف من الايمان وعينه لا بالعكس لوجه سوال ترك ترتيب الوجود
 ولما انقصر بعد ظلمه قاوليك ما عليهم من سبيل استئصاله بقوله ان يدا فترد
 الانقطاع اي كونه استثناء منقطعاً منصوب المحل بمعنى لكن الظالم تجتبه فيتركبه
 على لغة من يقول هي لغة بني يثيم يجوزون في غير الجنس البدل اما يفرح
 من التاويل كايضا في من الاينس واما على جعل البدل بمنزلة غير المذكور حتى كان
 الاستثناء منقطعاً والنفي عام الا انه صرح بنفي بعض افراد العام لزيادة اهتمام بالمنفي عنه
 او كونه مظهر لوجه الاينات فيقولون ملجأ في زيدا لا عمرو والمعنى ما جاني الا عمرو
 فكنا هنا المعنى لا تحت الجهر بالسوء الا الظالم وذكرنا الله لزيادة تحقيق هذه النفيضة
 عنه فان قيل ما بعد الايجاز لا يكون فاعلا وهو ظاهر فيفتق البدل وهو غلط
 قلت انما يكون غلطاً لولم يكن هذا الخاص في موقع العام ولم يكن المعنى ما جاني احد

محدوف

جوابه

منه

نفي

الآخر وان قيل فيكون لو ط الله مجازا عن احد ولا سبيل الا ذلك قلت لا بل
 يكون لاجب الله ما ولا بلا حبل حلووا قوما موقعا من عن جوارح في لفظ احد ولهذا
 لم اجز الابدال فيما اذا تعذر هذا التأويل مثل اعاصم اليوم الا المرحوم وينبغي الانقطاع
 ومنه لا يعلم بمعنى ان رفع الاله ليس من جهة انه من جنس من في السموات
 والارض جعل بلا شبه بل من جهة ان المعنى لا يعلم الغيب احد الاله وذكر من في
 السموات والارض للتحقيق والتاكيد ثم حيث اني بعد الاعلام بانه لاجب
 الجهر بالسوء لاطهار المظلوم حيث على العقوب بقوله او يعفو عن سوء بعدما اطلق اى
 جوز الجهر بالسوء واذن فيه وجعله مجزيا حيث استثناء من لاجب وانما حث عليه
 لاجل الحث على الاحسان الافضل وذكر عطف على حث ابداء الخير واحدا وق
 بقوله وان بدوا ما في صدوركم او تحقق شيئا اى قوطية ومهيدا للعفو ثم عطف العفو
 عليها كن شتت فصيده بالعدل والوصف بالحسن والجلال ثم يخلص الى ما هو المراد
 من المذبح وانما عطفه عليها سيما بكلمة او مع دخولها فيها لا عند ادبه والثقة على فقه
 ومنذ لم تكن وكونه من الجنه مكان وسبط عالي مرتفع وكان المراد بكون الجهر محبوبا بانه
 عن كبره حيث يتناول المباح والافترى المحبوب بمعنى المندوب لا يكون لاجب
 وافضل والدليل وجه الدلالة انه لو لم يكن الغرض هو العفو فقط وكان
 ابداء الجنه واخفاؤه ايضا مقصودا بالشرط لم يجز الاقتصار على الجزاء على كون الله
 عفوا قدرا او امنا كما انه اسان الى ان الواو في قوله وينفون بمعنى او
 وانما يحتاج الى هذا اذ لم يقبل معه للوصول الى والذين يقولون وكونهم مؤمنين بالله
 فمن جهة ان الايمان ببعض رسل الله يستلزم الايمان به صدور لما ذكرنا
 من اعادة اسان الى ما سبق من ان طريق الايمان هو المحبة فالكفر ببعض انكارها
 وكذلك وهو يستلزم الكفر بجميعه لا واسطة بين الكفر والايمان بمعنى
 الصديق وعدمه علمه ما هو المراد في الآية فلا يرد المنزلة بين المنزلتين لانه انما يعنى
 واسطة بين الايمان بمعنى الصديق والعمل وبين الكفر هم الكافرون في الكفر
 اعتبر الكمال ليكون الجنه معينا وليصح المحبة وقد يقال هو مستفاد من توسط
 الفضل وتعريف الجنه فالفرض به ان يقول سوف توكيد الوعدا حتى
 الموعود الذي هو الايتاء لا الاخبار بانه متأخر الى حين لا ان يصيغ يفعل موصوفا
 لا استقبال كالحال فدخل حرف الاستقبال لا يكون الا لتاكيد اثباته كان لا يفعل
 لما كان لنفي الاستقبال كان ان يفعل لتاكيد ذلك وهذا معنى ما قال بسبويه لم يفعل
 نفي سوف يفعل وان كان ظاهرا بعبارة انه نفي التاكيد وانما افترجوا
 ذلك على سبيل التعت هذا بعينه جواب عن الاستعظام سؤال الزوجة وسهية
 حلي سيما وقد طلبوها في الدنيا ومع كبر من الدلالة على انها غير جارية للوثنين
 في الآخرة وان سواها لا للنفقة بل لطلب تبيين الحق منك وباطل قتاله ورجعنا له
 بلذا من المصادر المصنوعة باصا رالفعل مكل بعدا له وسحقا له ومعناه الدعاء بالهلاك

مستلزم

على

فيالك خطاب لهذا الامر مع الاطاعة وتدار على قصد النجى وسلمان
 بان الكاف وليس من حذف النادى في نفي مطلق عليهم مشرف تطله
 وقولهم مرفوع عطفا على المشاق وكذا معا هدم وصبر عليه
 لقولهم ومعنى تم على الامر استمر على انه قوله فيظلم من الذين همادوا
 بدل لظهور انه متعلق بخبرنا على معنى السبيته ولا ساقى ذلك بعد جعل المتعلق
 والسبب هو قولهم نقصهم الا بان يكون هو بدلا كما في قولك بزيد كنهه افنتت
 ومبناه على ان الفاء في فيظلم تكرار للفاء في فيما نقصهم عطفا على اخذنا منهم ميثاقا
 غليظا وجزاء شرط مقدما ما لو جعلت للعطف على فيما نقصهم كما في قولك يريد
 وكنهه افنتت او تم كنهه افنتت لم يحج الى جعله بدلا ولا يخفى ان هذا الابدال
 بعد ما لفظا فلتطول الفصل وكونه من بدل الجار والمجرور مع حرف العطف
 او الجزاء مع القطع بان المعقول هو الجار والمجرور فقط وما معنى فلدلالة على
 ان الجزاء بعض الطيات مسبب عن مثل هذه الجرائم العظيمة ومقرب عليه
 لحقيق ان العقاب اى على تقدير العقوب بغيرنا ما فعلنا او خرم
 الطيات اى على تقدير العقوب بغيرنا والمحصى على النقص والمعطوفات عليه
 مستند من المتقدم على الفاعل المحذوف والمذكور لكن بشكل الثاني بتأخير
 بعض المعطوفات عن العامل اعني وبصدهم عن سبيل الله واحدهم الزبوا
 واكلهم اموال الناس وقد اتفقوا على انه لا يجوز عند قصد التخصيص بزيد مودت
 وبغيره وعلى الاول انما يرد الاسكال على جعله تقديم بظلم للاختصاص ولا محقق
 سوى توسط الفعل بين المعطوفات وتوكل تاخير عن الكل فحذر الالهام تذكره
 ثم في كلامه دلالة على ان جعل الحروف بزيد ليس معناه عدم اقادتها معنى وانما
 لعيد تاكيد مصموم الكلام لا المعدد وانه ان اكد الحكم المعيد قالنا كذا راجع الى
 المعيد كالا فادة لم يصح هذا التقدير لتوقفه على ان يكون بل طبع الله متعلقا
 بذلك المحذوف عطفا عليه بمعنى بل طبع الله عليها بنفس كفرهم فكيف اذا انضم اليه
 النقص والعقل ليكون قرينة على ذلك المحذوف لكن ليس الامر كذلك لانه متعلق
 بقولهم قلوبنا غلف ردا وانكارا كما يفصح عنه قوله تعالى وقالوا قلوبنا غلف بل انهم الله
 بكفرهم فلا يكون متعلقا بذلك المحذوف ولا دلالة عليه بل استطرادا ناظرا الى
 قولهم قلوبنا غلف عطفا على مقدرا اى لم يخلق قلوبهم غلفا بل طبع الله عليها
 وكذهب المجترة نعم عند من عجز قلبه بحيث لا يعرف بين عدم
 قابلية المحل وعدم مشيئة الفاعل وتأثير الوجه ان يعطف وذلك
 ليكون عطفا على المعصود دون الاستطاعة وليس لان الالات الدالة على ان
 الطبع عليها بسبب الكفر من غدا ان يضم اليه شئ ما معنى المجي يعنى ان من شرط
 العطف ان لا يكون المعطوف نفس المعطوف عليه مذكورا في جملة حقيقة الفائدة
 ويصح الجمع وههنا المعطوف نفس المعطوف عليه اودا حل في جملة

النقص

بل

له

قوله

فاجاب اولابان الكفر المعطوف غير الكفر المعطوف عليه او داخل فيه فقد دفع
 الاشكال عن القدرين وانما بان يصح على القدر الاول ان يجعل من عطف المجموع على
 المجموع كما في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن وعلى القدر الثاني عطف
 المجموع على بعضه كما في قوله ذكره الامام وجميع المحققين ^{الزنية اي النسبة}
 الى الزنا وقيل كان اعمى الملقى عليه النسبة او المقنول رجلا بنا فوق عيسى فان قيل
 القام في قوله ارا دوا فقله يقتضي ان يكون القاء النسبة على الرجل مثل ارا د قبل عيسى وليس
 كذلك فالاصوب كان رجل بالرفع على ما في بعض النسخ او جعل قلا ارا د لابتداء كلام من
 في تعضيل حال الرجل في النفاق والقاء النسبة لادخاله في حيث قيل قلنا انما يلزم
 ذلك لو كان عود الصبي اليه باعتبار وصف القاء النسبة او المتفوية والشك
 ان لا يخرج والظن ان يخرج بعرض الخاصة من ذكر الجنس اعني اذراك النسبة ومثله كثير
 في تفسير الالفاظ وقوله فطنتوا عطف على لاحت وقوله فذاك جردا السرطان فذاك
 هو الظن الذي يتبعونه والمعنى انهم صمروا على الشك لكن قد يلوح لهم اعادة فحص
 ظنهم يزول ويعود الشك وهذا اذ دل على شدة الخيبة من استمرار الشك بلا انقطاع
 قلا تقيسنا يريدانه المتيقن اسم معقول فيكون تأكيد للنفي دون المنع
 او يميز كما في قلته علماء لا بد من اعتبار التهم اذ لا فائدة في نفي العلم المتابع المستع
 بنوت نوع ما من العلم بالكيفية على سبيل التأكيد من الاستعراقية ^{جملة}
 فتشبهه لكن الام فيها جواب قسم محذوف اي والله وقد سبق في قوله تعالى وان منكم
 لمن سطون انها حكمة موكدة بالقسمة الانشائية واقعة صلة او صفة بلا تاويل
 والاستثناء مفرغ من اعم الاوصاف والموصوف المقدر مستدا مقدم او فاعل
 للظرف صفة مستدا محذوف والاستثناء في موقع الخبر اي وان احد من الاولين
 وما احسننا الاله مقام معلوم لمن بعد لكنه جزم بالاول ^{ما اردت التي كذا اي}
 جعلك وحقيقته ما اراد ان انتم لك اليه ودل عليه اي على ان صهي مودة لاحد لا عيسى
 على ما قيل فراه اي حيث جمع الصبر فدل على انه كجماعة من اهل الكتاب وانما جعل الموصوف
 المقدرا احدا ثم فسر جمع دون ان يندر من اول الامر جمع لان حذف في مثل هذا المقام اشيع
 والظهور اوفى بقراءة العامة فائدة الوعيد بمعنى ان ذلك الامر الذي يخبرون
 عنه واقع البتة وكان لا محالة وقيل الضمير ان في به وموته لعيسى قتل هذا يكون
 عليهم شهيدا للشرع كما في قوله تعالى ويكون الرسول عليكم شهيدا دون العهد
 ويجوز ان يريد عطف من حيث المعنى على قوله وهم اهل الكتاب الذين يكونون في زمان
 نزوله والمعنى ما حرمنا يسيرا الى ان التمسك للتعليم والتقدم للتصحيح ^{صد}
 وهو ما عدلهم فان قيل التحريم كان في التورية ولم يكن كعز عيسى عه ونحو صلح ولا
 عن يدي الله قلنا المراد استمرار التحريم وفي جعل الصدا والاكل ونحو ما بنا للظلم دفع
 يقال ان العطف على المعمول المقدم بنا في المحرر مثل زيد صررت وعمر ومن جعل الظلم
 بعنا كما في قوله تعالى ذلك جزينا لهم ببغيتهم وجعل تصدقهم متعلقا محذوف فلا

نفسه
معنى

والصالح الظاهر

على الصدق او بمعنى شمس من اهل فكلو راجع الى او بمعنى الصدق فكلو

عليه

عليه ولا يثبت اي ما من عمو من موقعه لحثا في حفظ المصحف لاني لفظه اذلا كلام
 في نقل النظم تواترا فلا يجوز الحسن فيه اصلا وهل يمكن ان يقع في الخط الخي بان يكتب
 المعتمون بصورة المعتمين بناء على عدم تواتر صورة الكتابة فينبغي الكلام والصحة انه
 لا يجوز لانه ايضا متواتر وما روى عن عثمان وعائشه نواتها قالا ان في المصحف لحثا
 رد الرقابة واليه الاسناد بقوله ان السبايعين الى آخره يعني لا يصور ان يكون في كتاب
 الله ثمة تركها لتأنيدها للباحثون ^{على التكرار اي التبدل}
 او التاكيد لكن المدح اوجه لكونه مقصودا منقيا عن التعظيم والرسول في انفسهم اشارة
 الى معرفة الرسول لله وصفاته ومعرفة التسل ونبوتهم انما هي بالنظر الى الاذلة
 العقلية اذ لو توقفت على بعثه الرسول عاد الكلام وتسلل ^{الرسول}
 مبتنون لا الخفي على الناظر في سوق الجواب ان ليس حاصله هو ان الحجة للناس
 على الله قبل البعث ليست بحسب عدم الوجوب بل بحسب عدم العلم بالوجوب
 بل حاصله ان الناس وان كانوا متمكنين بالنظر وتحصيل المعرفة لكن في البعث زالة
 للمانع وبهم لا الزام بالحجة وتقصيل الامر الدين فلو لا البعث لقالوا ارسلت رسولا
 ينزل المانع ونبتة على التاصيل كما يرى علماء العدل جميع علماء الاسلام
 واصحاب الكلام كذلك فلا تحصيل للعدلية ^{ملتبسا بعلم الخاص الذي}
 لا يعلم غير مشعرا به جعل العلم بمعنى المعلوم واراد بالمعلوم ذلك التاليف
 والنظم المختصر ومثل هذا لا يكون من جعل العلم محارا عن النظم والتاليف بل
 لو جعل صبرا لا يعلم مصدر لا معقولا لم يكن العلم بمعنى المعلوم بل على معناه
 المصدرى ويكون تاليفه بيا بالعلم بالعلم نفسه لكن فيه تحرير من جهة ان
 التاليف ليس نفس التلخيص ثم البناء على هذا الوجه يحتمل ان يكون لالة كما يقال
 فعله بعله اي كان يعلم اذا كان متفنيا وعلميا ينبغي فيكون وصفا للقرآن بكامل
 الحسن ونماية البلاغة وما في الوجه الثاني والثالث فالعلم على معناه والطرف
 حال من الفاعل او المفعول ومتعلق العلم يختلف هو كونك اهلا او مصاح العباد
 وظاهر كلامه انه على الثاني حال من الفاعل وعلى الثالث من المفعول ومبني قوله
 ما علم من المصالح على ان التلخيص بالعلم بليس بالعلوم او على ان العلم بمعنى العلوم وموقع
 الجملة على الوجهين بقدر الصلة وبما اعني انزل اليك واتا على الرابع فحال من الفاعل
 ومعنى العلم انه رقب عليه حافظه والملازمة كما قال في آخر سورة الحن فانه يسلك
 من بين يده ومن خلفه رصدا اي حفظه من الملازمة لحفظه من الشيطان وقد علم الله
 بالادب اي كان رقب عليه حافظه والا نسب بهذا الوجه ان يجعل شهيدا بمعنى الشهود
 والحفظ لا بمعنى الشهادة ^{جمعوا بين الكفر والمعاصي مبناه على ان الكفار مكلفون}
 بالشرائع فيعصون بترك الواجبات وفعل المنهيات وقد جعل النظم بمعنى العتوق
 مجازة الحد في الكفر واما جعله بمعنى كفر بعضهم وظلم بعضهم على طريقة قوله كان قلوب الطير
 رطبا ليا ليا فانما يصح على مذهبه وجه صحته لفظا ان يكون على تقدير موصول احذر

انتم على الرواية
شبهة العبد
سئل عن الخط

نوله

لولا

رصد عليه

ائ ان الذين كفروا والذين ظلموا ومثله كثير في الكلام قال حسان آمن بحور السموات
 صلعم منكم ويدهم وينهم سواد ومن يدهم وينهم سواد وقد قال الآخر ما الذي دأبه
 احتياط وحزم وهو ان يستويروا على اسناد فعل البعض ائ الكل لشيائهما والخاص هما
 وان لم يرض البعض بفعل الآخر لقوله فومئذ قتلوا ائهم ائهم لا يلفظ بهم ترك
 الهداية ائ الطريق السقيم في الدنيا لا يلق بالحكم كيف وتدين الطريق فلذا حمله على ترك
 اللطف بهم حيث لا يكون الا طريق الكفر الموصل ائ جهنم واما في الآخر فلا يلق هداية
 الكفرة الا طريق جهنم فالهداية على هذا ائهم او بمعنى مجرد الدلالة واما على الاول فقدم الهداية
 مجاز عن ترك اللطف بهم والا طريق جهنم استثناء منقطع بمعنى لكن سيكون طريق جهنم
 ائ ان قصد قلم يحمله على غير خير كما يراه الكوفيين لان البصريين لا يجوز ان
 كان مع اسمها الا الحق بالانتطاع اسبه لان التميز لا يكون مقولا عليه بل لا
 وفيه لان معنى قال عليه افترى لانه ذوروع ائ انه حذف المضاف او
 الرفع في ذى الرفع وان معنى الاضافة الى الله تعالى انه مجتمع لمحض قدرته من غير
 توسط المادة لا هل التحقيق في هذا الكلام فان صحت بيان البسطة والمخوف
 الابوه لاهوتيه ائ الهية من جهة تاسويته ائ السانية من جهة الام ويدل على ائهم يقولون
 بذلك قوله تعالى ائنا المسيح الآية وقوله سبحانه ان يكون له ولد ووجه الدلالة ان
 سوق الكلامين للرد عليهم وقد تعرض فيها لنفي الاتصال بافهم بطريق اولية وقد بين
 ان اتصاله به تعالى ائما هو بانه رسول الله فانه موحى دياره يقول وكلمته وان الله
 ابتداء جسدا جيا بقوله وروح منه ائ ذوروع كائن منه للمادة وحكاه الله
 اوتق ويكون التقدير الالهية بلانه اوتق فهو الغنى عنهم بمعنى لا يحد
 ولذا لن يستكف استكف منه امتنع وانقبض انفا وحسبه كانه يطلب
 ان ينجي عن نفسه ما يوجب الذلة والصنع الكرويون من كثر انا قوب
 قريبا بالغا والباي بلغة كاحمى من حيث ان علم المعاني لا يعقضي
 عن ذلك الكلام في ان مقتضى علم المعاني والذوق الصحيح القليل من هذا هو المعنى
 ولا من قوته يقال لن يستكف من هذا الامس الوزير والاسير ولا السلطان ولا الوزير
 ولكن ينبغي ان ينظر المستدل ايضا ويعرف ائنا لا يغنيان الا العوقية في المعنى الذي
 هو منظم الاستكاف والترفع عن العبودية وذلك ههنا وزعم المضاري هو التجرد
 والروحانية التي في عيسى من جهة انه لا اب له وكان القدرة والتاسد الذي به
 تحيى الموتى وتبرئ الاله والارض وهذا في الملائكة ائ قوتى لانهم لا اب لهم ولا ائهم
 ولهم باذن الله من قوة قلع الخيال ومن اهل مضاعف الاعمال والنقص على الاله وال
 والاحوال ما يثقل في جنبه الاحياء والابرار وهم مع ذلك لا يستنكفون ان يكونوا عباد الله
 فكيف بعيسى ولا دلالة لهذا على الافضية والالكية بالمعنى المتنازع فمن كان له
 ذوق حلي فليذوق وقد جاب بوجود آخر الاول ان سوق الآيه وان كان للرد على النصارى
 لكن ادبح فيه الرد على عبد الملائكة المساركن لهم في رفع بعض المخلوقين عن مرتبة العبودية

ائهم
 اطاع
 الكفار
 لا
 كان مع اسمها
 وفيه لان معنى قال عليه افترى
 الرفع في ذى الرفع
 توسط المادة
 الابوه
 ولذا
 قريبا بالغا
 عن ذلك الكلام
 ولا من قوته
 ولكن ينبغي
 هو منظم
 والروحانية
 تحيى الموتى
 ولهم باذن الله
 والاحوال ما
 فكيف بعيسى
 ذوق حلي
 لكن ادبح

ائ درجة المعبودية وادعاء انسابهم ائ انهم يهاهون من شواب الالهية وخصه المقربون
 لانهم كانوا يعبدونهم دون عبيهم ورد بان هذا لا يفي الدلالة على توقيته الثاني كما هو
 مقتضى علم المعاني الثاني ان هذه الدلالة انما يكون بعد سبق بالافضية كما في حديث
 السلطان والوزير دون مجرد النظر في التركيب كما في لا يفعل زيد فلا عمرو وانما
 الافضية بهذا شبه دور ولوسلم فعلى افضلية المجموع دون كل واحد ولوسلم
 افضلية كل واحد من المقربين لا جنس الملك على جنس البشر كما هو المتنازع ورد بان
 المدعى في مثل هذا الكلام يكون مقتضى علم المعاني هو الترفع من الادنى الى الاعلى
 دون العكس او العنوسة وقد عرفت ان الجمع المعرف بالنام على الاحاد سيما
 مثل الحكم بعدم الاستكاف ومدعاء ليس الا دلة الكلام على ان الملك المقرب
 افضل من عبيه وهذا كان في ابطال القول بان خواص البشر افضل من خواص الملك
 من جوارز ينبغي ان يكون في موقع الصفة بمنزلة وان يكون مثله جبرا مقدما وجاود
 من اجود كما جازت من المجد يلج يصطرب ويرفع طامته حتى يعترف
 بالفرق بين الاثنين ففي هذه الآية دلالة على افضلية المعطوف بخلاف ذلك اذ
 لا دلالة على كون المضارعة فوق اليهود قد دل على ان ذلك ليس من مجرد تعاطف
 معيوني فعل فينفي بل معوض الى المقام ويقال ان فيها ايضا دلالة على فوقة النصارى
 واولويتها بالرضا بآعلى كونهم اقرب موده المؤمنين ومرااد المصنف ليعتق الفرق
 بين ما قبل الوقوع وما بعدها وبان ما عداها افضل في الآيتين انما يستفهم لو كان
 في الآية السانية اظهرا ومساويا لا قل وليس كذلك بل ربما يدعى ان الاقرب مودة
 اولى بان لا يرضى حتى يتبع ملته وقولك مروت الاقرب انه عطف
 على دلالة لا اعلمها فيه وهوان المسيح لا ينافى الى آخره هوان المعنى
 الذي فيه بعض الانحراف لان العرض ان المسيح لا يستكف عن ان يكون عبدا
 والملائكة مع كونهم اعلى طبقة ايضا لا يستكفون ان يكونوا عبادا فالقول بان المسيح
 لا يستكف ان يكون هو ولا من قوته وهم الملائكة عبادا لا يلزم ذلك ولا يدل على
 نفي الاستكاف عن الملائكة وقد يقال وجه الانحراف ان عدم الاستكاف لم يح
 من عبودية مع الملائكة لا يتبع من استكاف من عبودية وحده وليس بسبب لان
 لا عادة كلمة لا ما لغة وكذا ما يقال ان وجوده في المعطوف يمنع العطف على الضمير
 في يكون او عبدا لانه ليس بسبب وذلك لانه واقع في خبر النفي كما بحكمة وهو كاف
 في العطف مع امثل ما يات احدا يكون راكبا ولا غلامه ولا كل واحد
 يشير الى انه لا حذف في مثل هذا الوجه مثل زيد قائم وعمرو عطفنا على زيد
 لكن صحته اقدار الخبر في نظر فقد طاح ائ ذهب وسقط السؤال
 لان عبدا لا يكون خبرا الا عن ضمير المسيح وحده فيلزم افواده غايته ائ عطف
 على فاعله سئ فكان مثل زيد راكب وهو وفي مثله تعدد الفاعل كالفعل نعم
 يجوز ان يجمع جمع التكسير مثل زيد تعود وهو غلامه وانما جان العطف على المستر

العلم
 قوله
 وهذا
 هذا المعنى
 علمه
 في

في يكون او عبدا بدون التاكيد لوجود الفاصل
 لان المفصل وهو قوله فاما الذين آمنوا واما الذين استكفروا فمشتغل على ذكره
 فترى المستكفين وعندهم والمفضل اني المحمل الذي فضل وهو المذكور بقوله ومن استكف
 عن عبادته وليستكبر فيستكبرهم انما اشتغل على ذكر فريق المستكفين فقط وحاصل
 الجواب ان ذكر الفريق الآخر ملطوى في المفصل كانه قيل ومن استكف ومن استكف
 فيستكبرهم او ان العقد ليس الى تفصيل حال الفريقين بل الى تفصيل عذاب
 فريق المستكفين المسار اليه بقوله فيستكبرهم وعندها لهم اني توعين احدهما العقاب
 بآل الحيم والآخر العقاب بآل الحسرة وعند الاطلاع على كبرهم اضدادهم في المثال
 المذكور بتدرج الامام الخوارج فيعدهم بالتكثير بهم والكثير من اهل الطاعة ولا يخفى
 ان دخول كلمة اما على الفريقين يدل على ان الوجه هو الاقل كما حذف احدهما في المفصل
 يعني ان قوله فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه تفضل
 لقولنا اما الناس قد جاحم برهان وقد حذف ذكر فريق المؤمنين المقصين
 او اراد الخليل ان يكون عطف انزلنا على قد جاحم لتعريف الصفة
 في البرهان والتصور وان تعاريف الذات فان قيل الغرض المبين على هذا التفسير
 ايضا هو القرآن فاي حاجة الى ذكره قلت لا خلا ف تفسير المبين ويعتده
 بما بين الدين او تصديق الرسول ثم لا يخفى ان المبين بقوله من الكتاب المجتبى
 انما للام المقصود في ثواب مسجون بقرينة عطف وفضل عليها فان يجوز على هذا
 في كلمة او وعلى نفسه بها بالجنة في المحرور التي عبادته لان الهداية
 الى معرفة الله والايمان به حاصله قبل الايمان والاعتقاد لكن لما وقع صراطا
 مستقيما ناني مقصود في سبيلهم الله حالا متقدما وليس لقولنا يهدىهم طريق الاسلام
 التي عبادته كثر معنى فالوجه ان جعل صراطا مستقيما من اهل الهداية
 متوجهين الى عبادته طريق الاسلام وانما جعل معنى هذا يهدىهم توحيدهم للعبادة
 وتبشيرهم على طريق الاسلام لحصول اهل الهداية قبل ذلك لكن لا يخفى ان الحاجة
 الى تعيين الهداية روي شروع في تفسير يستفتونك وفي الصحاح
 عن البراء آخره انك انت الكلالة واخر سورة السراة لا الضيق على الحال
 لان المعنى وان كان على التقيد لكن ذوالحال اما امرؤ وهو نكرة مخصوصة واما
 صير هلك وهو مقصد عن مقصود ربما عني انه يصير فيه لانه تقييد للعقل فقط
 والثاء بالولد الابن هذا تخصيص من عن محقق والتفصيل بان
 الابن يسقط الاخت دون البنت ليس بسديد لان الحكم تعيين النصف وهذا
 عند عدم والنسب على عين ثابت عند وجود احدهما اما الابن فلانه يسقط واما
 البنت فلانها تصير عصبة لا ينعين لها فرض نعم يكون نصيبها مع بنت واحدة
 النصف بحكم العصبية لا القرضية فلا حاجة الى التمسك بولد الابن لا مستطوقا
 ولا مفهوما وايضا الكلام في الكلالة وهو من لا يكون له ولدا صلا ولا ولد وما في ك

فان كان
 في قوله
 لانه
 اعطاه
 الكسوة
 والجرم
 له
 من
 حرم
 عباده
 ما
 شاء
 او
 حرم
 الخوارج
 قوله
 ٢

الابن

مزان

مزان الولد اسم مشترك يقع على الذكر والانثى لا ينفذه لانه اشترى كل معق في لا
 ففقد ورثته نكرة في سياق النفي نعم فلا بد للخصيص من محقق وكذا الكلام
 في تخصيص الولد بالان في مسألة اخ الكلالة فان الحكم هو ان جميع المال وذلك
 انما يكون عند عدم الابن والبنت جميعا اذ مع الابن يسقط ومع البنت يكون عصبة
 وان اراد الابن في الجملة فالعقد بالان صحيح من جهة انه الذي يسقط الاخر
 لا البنت لكنهما لا يكون كلالا لانه وحده حال من جهة الابن المستكن في لا يسقط
 فابقي فلولاي عصبة ذكر وفي رواية الصحيحين من ابقى فهو لا ولي رجل
 ذكر قبل الوصف بالذكورة اشعار بانها المعين في العصبية لا الرجولية بمعنى البلوغ
 على ما كان عليه اهل الجاهلية وعن بعض العلماء ان ذكر صفة لا ولي لا صفة رجل
 والا ولي بمعنى القرب الاقرب فكأنه قال هو لعرب الميت ذكر من جهة رجل
 وصلب لانه من جهة رجل فالا ولي من حيث المعنى مضاف الى الميت ومن حيث
 العطف الى الرجل وقد اثير بذلك الرجل الى جهة الاولوية كما يقال هو اخوك احو
 الرضا لا احوالدة والمقصود في المرات من الاولي الذي هو من جهة الالم
 كالحال فاذا توصيف الاولي ان يذكر ففي الميراث من النساء بالعصوبة وان كان
 من الاولين للميت من جهة صلب ولجوز ان يدل حكم انشاء الولد وهو
 ارث الاخر يعني لما ورث عند انشاء الصارف القوي فاولي عند انشاء الصارف
 الضعيف وهذا عنهم وانما يقع في وجود الصارف ولو سلم فغير مستقيم لان
 الحكم المطلوب ليس هو ارث الاخر عند انشاء الولد بل عدم ارثه عند وجود
 الولد فلما لم يثبت الدلالة الا اذا صدق ان الاخر لما اسقط الاقرب اسقطه الا بعد ولما لم
 يرث مع الولد لا يقال المراد بحكم انشاء الولد في الموصفين اشترطه لارث الاخر
 لا نأقول في نزول المعنى الى انه لما اشترط في ارثه انشاء الولد اشترط انشاء
 الولد ولا يثبت لمشي من ذلك بطريق المساقاة فضلا عن الاولوية
 ولان الكلالة عطف على قوله ولجوز ان يدل لا على قوله لان الولد ويرد على هذا الوجه
 انه لا حاجة حينئذ الى ذكر انشاء الولد والجواب انه ذكر لتحقيق عطف عام فيخصص
 بالابن على ما ذكره بخلاف ما ذكره فانه يكون بطريق لاقتضاء فلا يعم فلا يخفى فان
 قيل الدال على انشاء الولد هو ذكر الكلالة لانه لا ذكر انشاء الولد فاما معنى قوله فكان
 انشاء احداهما الا على انشاء الآخر قلت المراد به لما صحح بتوحيات احدا من اثنين
 الذهن الى تفصيل الاجزاء انت صهي من مكان فانيت الخبر فان ذلك
 دل على ان مدلول من موث فحان تايت صهي وكذا في النية او جمع فلا يراد ما يقال
 انه لجوز عود الصهي الى من باعتهار معناه تايتا وتبته وجمعا من غير نظر الى الخبر
 فليسا بحكم الذكورية مصدرا ومفعول له لما دل عليه ما قبله وشبهه
 الجمع بين الحقيقة والحجاز واردة على باب التبليغ اجمع مفعول له لانه
 ان جعله مفعولا به بمعنى بين الله لكم ان تصلوا لينا يعقوا في الضلال ويصنع بحكم

قوله

البرث

في قوله
 ان
 البرث
 هو
 الميراث
 الذي
 يرثه
 الابن
 اذا
 كان
 حيا
 او
 الميراث
 الذي
 يرثه
 الابن
 اذا
 كان
 ميتا

المقالة بيان الحق والهداية ليس ذلك الحسن واما على تقدير المضاف الى كراهية
ان تفصلوا مذهب الكوفيين ولا ترضاء البصريين لبعده وقلته بالقبلة الى حرف
المضاف واغطي عطف على فكا كما ومعنى من اشترى مجزأ من احر
من اشترى عبد يوفى الى التحرير اي استواء بنية الاعناق والله اعلم وهو الحق
بالبحر ونما يعلم سورة المائدة **بسم الله الرحمن الرحيم**
وفي العهد صد العذر والنقل الى الفعل لا تعد الا المبالغة
قوم اذا عقدواهم يتوافق الناقه وكان هذا في عامة الشئاعه فارزه الخطبة
في صون وكان الرئاسة حيث قال بعد هذا البيت قوم هم الانف والاداب
غيرهم ومن سوي ثاقف الناقه الذنبا وفي البيت اسنان الى ان يكون العقد
معنى العهد مستعرا عن عقد الجبل حيث رشح ذلك بذكر الجبل والدلو وما
يها العجاج جبل يسد في اسفل الدلو ثم يشد الى العراق ليكون عوناً وللؤدم
فاذا انقطعت الاقدام امسكها العجاج والعرفق بان الحقيقان المعترضتان
على الدلو كالصليب والادوام السيتور التي بين اذان الدلو والطارف العياقي
والكرب الجبل الذي يشد في وسط العراق ثم يثنى ويثبث ليكون هو الذي
يلام الماء فلا يعرض الجبل الكبير ويقال ملاو الدلو الى عقد الكرب لمن سأل فمالي
من الامر من واجب التكليف جمع موجب اسم مفعول يعني ما وجبه
التكليف من اداء الواجبات لزوماً والمذوبات رجحاناً واجتناب المحرمات
والمكروهات كذلك وهذا اوفق بعوم اللفظ واو في بعوم الفاية لكن الجمل
على تحليل الحلال اي اعتقاد حله فلا يعمل على دفعه وتحريم الحرام كذلك اظهر
نظراً الى ما يشعر به سوق الكلام من الاحمال والتفصيل لا يقال السورة المستقلة
على امهات التكليف في الاصول والعقود لا يتحقق بالتحريم والتحليل ولكن بقوله
وتعاونوا على البر والتقوى واعدلوا هو اقرب للتقوى فلا يلزم تحليل الجمل
والتحريم ولو سلم فليكن من التعديع على الاصل لا التفصيل للجمل كما يقول مستولو
او امر الله ايتوا الصلوة واتوا الزكوة فصوروا رمضان لا تاتوا في الموارد ان ما
وقع في معرض التفصيل هو التحليل والتحريم وظاهر ان ليس جميع السورة كذلك
وان المذكور بالتفصيل اوفق منه بالتعديع وهي الاضافة التي بمعنى
من قد اشترطوا فيها كون المضاف اليه جنس المضاف كالصفة للخاصة وههنا
الامر بالعكس ومن في البهية من الانعام لا يكون الا سائيه وفي خاتم من فضاء ابتدائية
او تبعيضية وكان ينبغي ان يوضح تفسير قوله الا ما ينبتني عن تفسير الانعام وعن الوجه
الثاني في اضافة البهية الى الانعام وهو جعلها بمعنى اللام على جعل ملائمة الشبه
اختصاصاً بينها او بمعنى من البياضة على جعل المشبه نفس المشبه على طريقة زيد
والاجتزاء اخراج الحق وهي ايجز النعم من العلف من الكوش الى النعم فتضغه ثم
بتلعه وقاية زيادة البهية دون ان يقول احلت لكم الانعام على الثاني ظاهر

فخرج المعنى المذكور من اللام ومنها على حذف لام الالف

انما هو ذلك

وعلى

وعلى الاول قصد الانعام والتعشير وايراد لفظ البهية لقصد الجنسية
الاحمر ما ينبتني يعني ما ينبتني استثناء متصل من بهية الانعام وليس من جنسها
لان المثل لفظ فجاوول جعل المستثنى من جنس المستثنى منه بتقدير مضاف محذوف
فما ينبتني يكون عبارة عن البهائم المحترمة لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة التي قوله على
وبابايت احمر بلان ذلك او من فاعل ما ينبتني آية تحريم على طريقه اسأل البحار
سقياً سماه ليكون ما عبارة عن البهية المحترمة لا عن اللفظ المنقول ولا يبعد في هذا
المعنى اعتبار التجوز في الاستناد فلا يحتاج الى تقدير المضاف واما جعل الاستثناء
مفعولاً من الموجب في موقع الحال اي الاكاديمية عن الحالات المنقولة فيعيد جملته مع
الاحتياج الى التاويل في كونها منقولة فقول من القرآن بيان لما ينبتني وقوله من جنس
بيان لما ينبتني من القرآن وقد جعل بياناً من القرآن او بلا صفة وعن الامام
للحق ان هذا اقرب معنى وان كانت بعد لفظاً وذلك لان جعله حالاً من جنس
كلم انما يوضح انما يريد بهية الانعام للظن وانما يريد الانعام المستثنى منها البعض
علماً صريحاً به بقوله كانه قبل احلناكم بعض الانعام ففي جعله حالاً من صميمكم كتم تقدير
لاطال هذه الحال وليس كذلك ويمكن دفعه بان المراد بالانعام اعم من الانسنة
والوحشية مجازاً او تقليداً او دلالة او كيف ما شئت واطلاها على عمومها مختص
بحال كونكم غير محليين للصيد في الاحرام اذ معه يحرم البعض وهو الوحشية واما
جعله حالاً من فاعل احلنا المدلول عليه بقوله احلت لكم ويستلزم جعله واسم
حرم ايضاً حالاً من مقدراته حال كوننا غير محليين الصيد لكم في حال احرامكم فليس
بعيد الامتن وجه انتصاب حالين متماثلين من غير ظهور ذى الحال في اللفظ
وتزجيح بان التحليل والتجسيم شأن الشارع دون المكلفين ليس بشئ لان معناه
تقدير الحلال والحريم عملاً واعتقاداً وهو شائع في الكتاب والسنة كما ذكر بعد هذا
من قوله المائدة من احرم القرآن نزولاً فاحلوا حلالها وحرّموا حرامها ولذا فسّر
بالامتناع من الصيد وقوله لا يلحق بغيركم تعليل لقوله احلناكم اسم
ما اشعر يصح في امثال هذه المواضع بلفظ الاسم ليدلوا بتمم انه صفة حيث له
استباق ظاهر دلالة على معنى زائد على الذات ودليل عدم الوصفية انه لا يخفى
على الموصوف ولا يعمل عمل الفعل ولم يعد المحرم في السقاية مع ورود النص
بذلك نظراً الى عطفها عليها ولم يجعل من قبيل وبذلك وجب ان لا يعدم فضلها على سائرها
لا للتفصيل بالمشهر الحرام فان رسله ايضاً فاصل وفسر الشهر الحرام بشهر الحج
قضاء الحق المناسبة والآفاق الشهر الحرام رجب وذو القعدة وذو الحجة والمحرم
وشهر ربيع سؤال وذو القعدة وعشر ذى الحجة فلا يستشكل الا في شهر ربيع
ووجه الصحة معظمة من شهر ربيع فغلب
فصلياً ان يحلوا ما اصل الكلام
بقى منع اطلاق قلايدها عن اطلاقها اي انفي جواز اطلاقها وبقي السقاية عن اطلاق قلايدها
هذه صفتهم اسارة الى ان امين ويتفقون صفتان لموصوف محذوف

اي شئ

امامه

للفضل

ان

بالكلية

لان تكون يتقون صفة آمين ليرد عليه ان اسم الفاعل اذا وصف لا يعمل في الشرعة
لضعف سببه بالفعل وان امين اذا كان متعول لا يعمل لان عين معتد فلم يصح عليه
فقط ما قال ابو اليقظ ان يتقون في موضع الحال من الضمير في آمين ولا يجوز ان يكون
صفة لامين والمعنى لا يعمل امثال آمين نعم يتوجه انه اذا كان الاعتماد على الموضوع
المعتد كان استراط الاعتماد لغوا ولا يتبع في سبب من الصدق تعظيما لمفعول
المقدر اي قال ذلك تعظيما لهم والاستحسان لا يكار بما لفة قيل هي محكمة
اختلفوا في ان في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تخلقوا شبعا في الله الى قوله ولا آمين
الحرام محكمة او مستوخة ففعل محكمة وقيل مستوخة لما فيها من حرمة العقاب في الشهر الحرام
وقد سخط بقوله تعالى واقتلوهم حيث تقفونهم وما وقع في الكتاب واقتلوهم حيث
وجدتمهم محل نظرون من حرمة منكرين عن المحرم الحرام وقد سخط بقوله تعالى انما
المشركون نجس الاية ما كان للمشركين الاية والاختلاف في ان نسخ ولا امين اذا كان للمسلمين
والمشركين انما هو في حق المشركين خاصة وهو في الحقيقة كخصيص كمن لما كان المخصص
متراخيا لا متراخيا سمي مخا على ما هو قاعا عن حصول الحبيبة وفيه استثناء الفضل بالحق
دون الثواب لان المشركين ما كانوا يعرفون الآخرة ولا يعرفون بها وما اسفاهم
الرضا من الله فقد كان في ظنهم فوضعهم الله تعالى بذلك بناء على ذلك وهذا جواب
عما يقال ان المشركين لا يتقون الفضل والرضوان فكيف يدخلون في عموم آمين البيت
الحرام يتقون فضلا من الله ورضوانا لكن يرد عليه ان ذلك انما ذكر في معرض التعليل
لكنك عنهم واستاء التجار والرضوان المستوفى الذي لا يكون البتة لا يصح عمله للكفر والظلم
انه مبالة في الكفر عن المسلمين بان توهم الابتغاء بوجوب الكفر بجمعة واجاملا عليه
الحجج والاعراض والترعيب منه حميد بن قيس هو ابو صفوان مولى بني اسد بن زيد
الغوثي الاخرج الكشي من قريش من عمر بن قيس سمع مجاهدا وعطاء وروى عنه مالك بن
انس والثوري بقوله والاخرج بالواو وليس على ما ينبغي ويتقون بناء الخطاب قيل
استيناف على حذف الاستعظام وقيل حال من حينه لا تحلوا فاصطادوا
اباحة لانه للتوسع ورفع المنع فلا ريب للالجاب وقيل هو اي كسر الفاء بعين
قد نكسر الفاء وعلى وجهه بانه يدل من كسر الهمزة الذي كان في اصطادا بدون الفاء وقيل
المال لا مال الا الطاء وان كانت من المنغلة على ان الشرطية اورد عليه انه
لا قدرة بهم على الصدق بفتح كذا اوجب بانه لا يتوخى على الصدق الواقع نعم الحبيبة والدلالة على انه
كان ينبغي ان لا يكون وقوعه الاعلى سبيل القرض والتقدير كما في قوله تعالى ان قوما
مصرفين وجوز ان يكون بتقدير ان كانوا على نقل المقدى ذهب الى هذا نظرا
الى ان الاصل هو ان يكون المحقق للتقدير والا فيجوز ان يكون من حرمة دين الباطن ولم
حرمت واجرم من المقدى الى واحد وان تعدوا على حذف الجار لانه الواقع موقع
المفعول الذي لا واسطة البتة وقوله ولا يحلكنكم بيان لحاصل معنى المقدى الى مفعولين
اذا لو كان يجر منكم بمعنى يحلكنكم كان ان تعيدوا على حذف الجار البتة وان تعاونا

فعال

نولسه

ولاه

كفنه

اخوه

بعد فتح مكة

صدفكم

كنتم

لغته

ان

نولسه

الاسم

امر

بدلالة سبق النبي عن خشيتهم
 من تبارك وملك ثاني متفق في تنازع
 انما النعمة كرا غير كمال الدين بخلاف الاول
 صاحبها والمضروب الثاني يحتمل ان يكون حالا او مقيما او ان يكون مقولا ثانيا على
 تضمن معنى الصبر واما الدلالة على الايدان والاعلام بانه الذي الرضى فكانها من المقام
 وانما يعلم ما اذا احل ان يصح كونه مقول قولهم على قدرهم فاجاب بانه جاز ذلك
 نظرا الى نيل لو نك بلعظ الغيبة ما فاما مبتدا وهذا احد القولين وقد سبق تمام
 الكلام فيه وصيد ما علمت اى يصيد لانه الذي احل فعطفه على الطبيات
 من عطف الخاص على العام وقوله ويجعل ما شرطه عطف على الطبيات يعنى على هذا
 التقدير لا يكون عطفا على الطبيات بل مبتدا وحضر الشرط والخبر على المختار والجملة
 عطف على جملة احل لكم الطبيات ولا يحتاج الى عطف المضاف وان نقل عن
 انه قال تقدر المضاف لا تبطل كون ما شرطه لان المضاف الى الاسم الحاصل يعنى
 الشرط في حكم المضاف اليه يقول علام من يضرب اضرب اللهم سبطك كثيرا
 قال النبي في عتبة بن ابي لهب حين اراد سفر الشام فقاط النبي
 عليا في قوله على كل احد علم بالاعت في علمه وبلغت الغاية وصبر اهله ولا ياحذه ولطاف
 يعود الى علمه في قوله على كل احد علم ولا اعتماد على موصوف
 متقدما بقدره صدر الا قاض لجوز العمل بالاعتماد على المضاف والفعل وحرف
 الجز وحرف النداء وصبر اليه لا يقتل اهله ووجه دلالة تعلو من على هذه الفا
 الجليلة انه علق بقوله فما علمكم الله فاداته انما يحل صيد الكلب علمه من اخذ العلم
 من الله الذي هو اعلم العالمين بل لا يشبه لتعلم احدا في علمه او مما عرفكم
 عطف على ما علمكم والاول مبين بما يتعلق باحوال المحاطين من كيفية التعليم
 للكتاب ولطائف الجبل في ذلك وذلك بالهام والفكر والثاني بما يتعلق باحوال
 الكتاب في باب الاضطهاد من الجزئيات التي هي شرط في حل الصيد وذلك بالسبع
 وكلاما من تعلم الله اياتا فعلى الاول الحال الثاني اعنى تعلو من بمنزلة التفسير
 والمفضل للحال الاول اعنى مكثفين وعلى الثاني قيد زائد فيعلم ان المعلم
 للكتاب مكثف ففيها في ذلك الباب الامساك على صاحبه اى لا يفتنه
 او موقفا عليه ومستقرا على نيابة لا على طبيعته وجليته وبه اخذ السافعي ثم عتبه
 بحكم الصحابة بذلك ولا يخفى بنى تغلب بل نعم يضارتي العرب فلا يابى
 اى في الكل وقد استاء في امير الجوس بالذبح والحدوث وانا رخص لهم في الاعاء
 الكتابات لو يبدى في بدا الاسلام حقيق لم يكن في النساء والملمات كثره
 ولا متحدثي احدا ان يقل اخذوا الحزن هو الزنا في السر والسفوح هو الزنا على سبيل
 الاعلان بشرائع الاسلام لان الكفر انما يكون بالمرئ به لا بالايمان نفسه
 يريد ان كالتبديل لقوله تعالى احل لكم الطبيات يعظيما لبسان الاجال والحق

كونه على
 في قوله على كل احد علم
 في قوله على كل احد علم

الباب

بعض ان يكون

والذبح

ومحرضا

ومحرضا على المحافظة عليها وتقليدها على المخالفة
 للحق والاطلاق في ان ليس وجوب الوضوء في الصلوة حال القيام بالصلوة
 لانه ان اريد به مباسرة الصلوة قط عقيب القيام فليزم ان يكون الوضوء في الصلوة
 او بعدها وان اريد القيام المسمى الى الصلوة او متوجها اليها يلزم ان يكون الوضوء
 متصلا بالصلوة بعد اتمام فلا يمكن من الصلوة قط لجعل القيام مجازا عن رادته
 بعلاوة كونه مستبعا عنها او عن قصد الصلوة وارادتها بعلاوة كونه من لوازم الوجه
 الى الصلوة فحين عن لازم الشيء بالقيام اليه والوجه فيكون من اطلاق احد
 لازم الشيء على لازمه الاخر لانه اطلاق اسم المذموم على لازمه او المستحب على
 بناء على ان ارادة الشيء على لازم الاخر لانه اطلاق اسم المذموم على لازمه او المستحب
 على سببه بناء على ان ارادة الشيء لازم له وسببه على انه لو سلم فيكفي في تعاقبه
 الوجهين اعتبارا لعلاقتهم اختيارا لوجه الاول لان في الثاني نوع تكلف
 ظاهر الآلة بوجوب الوضوء على كل قائم الى الصلوة نظرا الى عموم
 الذين آمنوا من غير اختصاص بالمحدثين وان لم يكن في اللفظ دلالة على تكرار
 الفعل وانما ذلك من خارج فاجاب اولاه بالوجهين ان يراد بالذين آمنوا اقر
 لخطاب قتم من المحدثين خاصة بعقوبته دلالة الحال واشتراط الحدث في الد
 اعني انهم وهذا اولى بما يقال ان الخطاب على عمومهم لكن خص الحال الحديث
 كانه قل وانتم محدثون وذلك لدلالة على عموم الاحوال والمرات فلا حاجة الى
 تخصيص الاقراء انجب على كل مؤمن الوضوء عند القيام ولو مرة واما بناء على
 ان يكون الامر للندب وبعلم الوجوب للمحدث من السنة وهذا بعيد جدا لما فيه
 من مخالفة ظاهر كون الامر المطلق للاجباب واطباق العلماء على ان وجوب الوضوء
 مستفاد من الآية مع الايقار الى تخصيص الخطاب بعد المحدثين من غير دليل
 صدق انه لا ندب بالنسبة الى المحدث فالوجه هو الاول واما احتجاج ان يكون
 الخطاب على عمومهم والامر بالنسبة الى البعض للاجباب والى البعض للندب فحين
 على اشتراك الصيغة لفظا وكونها حقيقة في الاجاب مجازا في الندب لان يكون
 لمطلق الطلب او للطلب الرابع على ابراء البعض لانه لا اعتداد به ومع ذلك فالاعتناء
 نحاله كما في الاشتراك اللفظي ثم نسخ فيه ضعف من جهة انه لا يظهر له نسخ
 من الكتاب والسنة المتعاقبة ومن جهة اطباق الجوز على ان المائدة ثابته كلها لا نسخ
 فيها الى يفتد معنى الغاية مطلقا من غير دلالة على الدخول والخروج
 وذلك لان المشهور من كلام اللغة انها الانتهاء الغاية بخلاف يقع على اول الحد وان يقع
 في المكان لكن يمنع المجاوزة والاما كان غاية فمن هنا ورد استعمالها في المعين فحال بعضهم
 الى الاشتراك اللفظي وبعضهم الى ظهور الدخول وبعضهم الى عدم الدخول نظرا الى
 ما وجد من كثرة الاستعمال وما دلت اليه نطق من ان كان الغاية ان يوصل الى اخرها
 او توقفت الى اولها وفضل بعضهم بان صدر الكلام ان لم يتناول الغاية فذكر لها

قوله

في اللفظ

لذا الحكم البهافلا يدخل مثل نوا الصيام الى الليل وان تناولها كما في واعتلوا ايديكم
الى المرافق فذكرها لاستطاع ما وراها فبقى داخل تحت الحكم وهذا ليس على اطلاقه او
يدخل في مثل قرات القرآن الى آخره بخلاف قراته الى سورة كذا لا دليل فيه
اي سوق الكلام كان يدبر لما ذكر هذا لا يدل على الوجوب الا ان يقال انه
بيان لما في الكتاب لكن لا يخفى ان اطلاق ليس محال والمراد الصاق المسح
بالرأس بريد ان المسح وان كان متعديا بنفسه فقد دخل الياء في المفعول على نصين
معنى الا لصاق وهو مطلق في مسح البعض والكل لا دلالة على احدهما بالتعيين وعن
بعضهم ان الياء تبعد البغيض سواء دخلت في الالة مثل مسح يدى بالمندبل
او في المحل مثل مسح براس السيم ونقل ذلك عن ابي عبيد بن ابي رافع او حنفية
ذهب الى ان الاول ليس بمراد لمصولة في ضمن غسل الوجه مع عدم تادتي القرص
به بالاتفاق بل المراد بعض مفرد فصار محلا بينه وبين بقدر انما صليته وهو الوجه
ومنى ذلك على عدم شرط الترتيب والافحوز ان يكون عدم اعتبار ما يحصل في ضمن
غسل الوجه مبنيا على فقد الترتيب واما الاستيعاب في قوله تعالى في باب التيمم
فامسحوا بوجوهكم وايديكم فبالسنة المسهورة وبان التيمم خلف عن الوضوء الا
انه نصف يدك مسح الرأس وغسل الرجلين لحققتا فغطفت على التواضع
وهو الرأس لان اعضاء الوضوء اربعة فلما ذكر المستولات بلفظ الثلاثة كان المسح
رابعا بالصدرة وان كان ذكر في القرآن في المرتبة الثالثة فان قيل العطف على
المسح لا للمسح يكون جمعا بين الحقيقة والحجاز حيث اريد بالمسح بالنسبة الى المعطوف
عليه حقيقة واما النسبة الى المعطوف الغسل الشبهة بالمسح في قلته استعمال الماء قلنا
لا كلام في قوة الاسكان ولا يوجب سوى المحل على تقدير رادته العامل في المعطوف مراد به
الغنى المجازي فيكون الارجل معطوفة على الرأس في الظاهر ومن عطف الجملة في تحقيق
اي وامسحوا بوجوهكم يعني اغسلوا غسلا مشبها بالمسح الجبر بالحوان كما في غدا يوم
محيط وجحر صخر حريف وهو في المعنى منصوب معطوف على المعنول والنسبة
على الاقتصار في سناد من صورة العطف ولما ورد عليه ان الجز بالحوان لم يجز مع
الالباس وهما ملبس اجاب بانه لا لباس لان المسح لم يضرب له غاية في السمع وهما
قد ذكر غاية بقوله الى الكعبين فدل على ان ليس جرم وعطفه على المسح لغضد
تعلق فعل المسح به لئلا يقتضى الى فالس في السمع وهذا لا يوقف على ان يكون كل
غسل في السمع له غاية كما فهمه البعض ليرد الاعتبار بغسل الوجه بل على ان كل
مسح فهو لم يضرب له غاية في السمع والنقص مسح الحنف ومم لانه لم يذكر في الكتاب او
السنه غاية لا يضحى بدورها وانت جفر بانه لا دلالة لكلام المصنف على هذا المراد
وجه من الوجه وقد يقال ان العطف على المسح من قبل علقها بينا وما رادنا
وهو انه ليس كلام المصنف يقتضي وقوع اشكال الجمع بين الحقيقة والحجاز ان كان
من عطف المعنوي الى بيان كيفية تعلق الغسل بالمجرد ان كان من عطف الجملة

مر

موس

مع

على معنى

على معنى فاعلوا ارجلكم واقرب ما قبل في الجاب غسل الارجل ان قراءة النصب
لوجب الغسل لانه لا محال للعطف على محل الجار والمجرور مع الالباس فوجب
عمل قراءة الجز عليه بطريق المسالك والجز على الحق لا تنفاه الا لئلا يضرب
الغاية او يقدر وامسحوا بوجوهكم مراد به الغسل الشبه بالمسح شينها على وجوب
الاقتضاد او بالانضمام الجمع بين الحقيقة والحجاز دفعا لاختلاف القرائن ولو
سلم تساويا وجوز حمل قراءة النصب على المسح بالعطف على المحل بقراءة
ان في العطف على المنصوب محلل الفاصل بالاجتناب فغايتها ان يصير الآية بمنزلة
المحل او يدل على جواز الامرين وقد دلت الاطاريق المسهورة على وجوب
الغسل والوعيد على التذكير وكان هذا اوفق بما عليه الاكثرون ولا في تحصيل
الطهارة المقصودة بالوضوء واقرب الى الاحتياط لما في الغسل من المسح او
للاسلام يدون الاصابة فيقتضي الرجوع اليه وقيل ان الكعبين عطف على عطف
ولان المسح متعلق بما طه وهو مفعول له لما دل عليه جمعا بالغاية اي طاهها ليعيط
والمجوز الخفيف والمساهلة اي فطهروا ايديكم يعني ان اطهروا
بمعنى التطهير والمفعول المقدر هو ايديكم ليكون غسل الجبابة وبوافق قراءة
فاطهروا واصله تطهروا ومعناه غسل اليدين وكذلك قدى ولكن يريد
لما طهركم من التطهير لتطهروا من الاطهار اذا اعوزكم التطهير بالماء
وبما يشير الى ان التيمم خلف عن الوضوء والغسل لا التراب عن الماء ومعنى
تطهروا اي ازالة الحدث الذي هو نجاسة حكمية بمعنى كونه ما نفاصح الصلوة
لا بمعنى كونه لحيت نجس الطعام او الثوب الرطب بوضوء او بعد الصلوة
بمحل حدث او حدث غسل موضع خروج النجاسة منه واما بمحل الماء عند
اي خفيفه باسقال المائفة والاثام اليه وقيل معناه تطهير القلب عن صفة
التمرد عن طاعة الله فيثبتكم يعني اتمام النعمة ليس لغرض بل
ايكم المنشط والمكره والنشاط والكرهية هو الميثاق ليلذ العقبة
قال ابن الجوزي كانت هذه المايعة في العقبة الثانية مرتبة ملك عشرة
من النبوة واما العقبة الاولى ففي سنة احدى عشرة قال عبادة بن الصامت
فما بعناه فيها على النساء يعني ما ورد في سورة الممتحنة ويعني الرضوان ما اسير اليه
بقوله تعالى لقد رضى الله عن المؤمنين اذ بايعوك تحت الشجرة عدى
تخرج منكم قد سبق ان جرم بجى متعديا الى مفعول مثل جرم ذنبا وليس هذا من لان
مفعوله يكون الامرا المكسور كالذنب لا السخف والى مفعولين وكما هذان هذا ليس
منه لوجود حرف ينما هو في موقع المفعول الثاني فاعبر نصين معنى الجمل ليعتق
كون الاول هو السخف والثاني مع حرف الاستعلاء وجوز ان يكون قوله تعالى
ولا جرم منكم سنان قوم ان صدقكم عن المسجد الحرام ان تعتدوا من هذا القبيل
لحد حرف الجر ان على ان تعتدوا او تنبله بقوله من اتبع على ملى مشعربان

او في

في قوله

قوله

يعود والله

الجز

يقول انا معني بشانك فليكن الوعد هو قوله لا كذبت كما هو الظاهر عندنا
ان ليس معني كلام المصنف ما فهموه من حمل الشرط على الفحوى لظهور ان ليس المعنى
من كذب بعد اقامة الصلوة وايتاء الزكاة والايمان بالرسول بعد ما شرطت هذا الشرط
وعدت هذا الوعد وانعمت هذه الاعام ولا خفاء في ان الضلال بعد هذا اقع
واظهر فلا حاجة الى حمل الكفر على الارتداد خاصة بل يتناول النفاق على الكفر
بعد هذا الاخبار والاعلام بمنون الشرطية بل الجزاء قال الله انما است
على المجازاة مثل والله ان ابني لا افعل قال القسم انما يقع على الجواب لانه الاجاب
والوعد المحتمل للصدق والكذب والوفاء والخلاف والقسم بما يؤكد الاخبار
اى خذلناهم اى فعلنا ما افضى الى النقيض وليس يفتح الحق البليغ بكنية
لما فيه من الحكم والمصالح والاعراض الصحيحة وهذا في الظاهر من اطلاق المسبب على
السبب وفي الحقيقة من الاستقار البتة وهو من العسوق اسارة اى انه
ليس مغرب فارسي وهو الردي من الذراهم على نقل من الاصمعي اخوان
في الدلالة وفي اكثر الحروف ايضا المحرفون الحكم بان اخبار في معنى الكفر وجمي
على الاقل يحرفون بيان العسوة والنسيان عبارة عن الشرك ومن لا يتدبر اى خطا كائنا
من التوراة والتكبر للتعظيم وعلى الثاني يحرفون بيان على معنى المضى وقيل لا يحصر
استينافا في جواب ما اذا فعلوا بعد العسوة والنسيان على حقيقة ومن للتبعض
والتكبر للتكبر ثم ذكر وجهنا ثانيا في النسيان بمعنى الشرك ومن لا يتدبر وما ذكرنا
عبارة عما في التوراة من وجوب الايمان بمحمد صلى الله عليه وسلم والتكبر على فساد
الاصناف اى هذا في الظاهر بل على ان الاطلاق على ايمانهم وادب على ذلك
لكنه في المعنى الحيانة عن ان الحيانة داهية وعارهم وانه يسوءك عطف على الفتك
سماه سقاء السم وسم الطعام جعل فيه السم على خيانة بمعنى المصدر كالعافية
او صفة فعلة على طريقة النسب كعيسة راضية ولان واما وصفه لموت كغنى
وقد قه او لمذكر والتاء للمبالغة كرواية وعلية مت الكلام اى لم يكن خائنا كائنا
للقدر فعل الاصبع اى خائن اليد عارفا من اهل اى خائن وقيل معناه فعل مقدار
الاصبع اى لم يكن يجوز خيانتة وفي الجوانبي ان ما قيل هذا البتة اقرب من انك لو رايت
قوارسى بما يتفق الى جواب صلف اى لو رايت قوارس خيئت وما عذرت وقيل
اسم صنف نذل بالسما عرف طمع في جواربه وعمايان جبلا من مقابلان وصلف
اسم موضع وقال الجوهر في جبل ساهق في ديار بني عصف الا قليلا
استثناء من صمهم راجع في المعنى الى جميع ما سبق من الاحكام المخالفة والمعيسة
لحسن الخلق وانه ذلك رجا ايمانهم على طريقة قولاه قولنا
قبلهم يعني ان صمهم مينا فقم لما تقدم اول الذين قالوا
او في موقع المصدر اى هذا النوع من الاخلاف ومنه الغواية بالكسر والمذ
وبالفتح والقصر لغة اهل الحجاز وكذلك نولى اى تخليهم حين يتولاه بعضهم

المخاوات

كناية عن

مغل

بمعنى

وعلى

والشرط

المعنى

المعنى

المعنى

المعنى

المعنى

المعنى

بعضا ويلبسكم بخلطكم فورا مختلفين على هوا شتى وصفته اى
رسول الله صلى الله عليه وسلم مبتدأ خبره مما لا بد منه وعن الحسن مخالف للظاهر لفظا
ومعنى كلفه اطلاق التور عليه ولا ياله الله اولاه طاهر الا عجزا عن وصفه
بالجبن من ايت الشئ او صحت او من ايان الشئ ظهر اوسيل الله
على ان يكون السلام من اسماء الله وضع موضع المظهر على اليهود والنصارى
العاقلين بانصافه سيقضه شبه الخلقين هو المسيح لا غير بدالة حمل الشخص
على الشخص مع صفة الفضل والتاكيد بان والفضل ههنا لجزء التاكيد لخصول
العصر بدونه ولان العصر ههنا للمستداليه على المسند اى لا غير المسيح كما في قوله
اكرم هو القوي وكقوله علم فان الله هو الذي هو اى الجالب للحوادث لا غير الجالب
بجلا فزيد هو المتعلق فان معناه لا عين يد حيث اعتقد وانه
خلق يعنى لما اعتقدوا بصفات الله وانصافه بصفات الله انما يناسب
الحكم بان المسيح هو الله اواله فمن يمنع من قدرته طاهر اى ملك محار
عن يمنع او بضم معناه ومن الله يتعلق به على حذف المضاف لكن ذكر في سورة
الاحقاف في قوله تعالى فلا تملكون لى من الله شيئا فلا يقدرون على كفه عن معاني
ولا يطيقون دفع شئ من عقابه ثم قال ومثله قل فمن ملك من الله شيئا وحقيقته
من يستطيع امساك شئ من قدرة الله ان اراد ان يهلكه الله تعالى واذا لم يستطع
امساكه ودفعه عنهم تمكن منهم منه فلذا قسم بالمنع احدا بالحاصل وحقيقته
الملك الضبط والحفظ عن حزم يقول ملكك الشئ اذا دخل تحت خبطك دحولا
قاما وان املك داس البعير اذا لم يستطع دلاله معقول له اى قال
ذلك دلاله واراد عطف عليه او يخلق ما يشاء لخلق الطير لما كان طاهر
ما يشاء التعميم في المخلوق دون المخلوق منه كان هذا الوجه انبى باللفظ
كالا ول بالمعنى وقوله المجزى على يد يجوز ان يكون صفة البشر مستداه الى الحار
والجور اعنى على يد اذ لو كان مستداه الى صمى المخلوق لوجب ايمان وان يكون
فاعل بنسب ولا ينبى على التنازع اى ما اجرى على يد الشرح ان يشهد الله
لا الى ذلك البشر الجنبون روى بنت حميد الارقط قدنى من نصر
الجنبيين قدنى بلفظ الجمع قال ابن السكيت يريد ابا جيب ومن كان على رايه
وخب اسم ابن عبد الله بن الزبير فغضب من العدو دون العتق واما
على لفظ المشى فيقول عبد الله وابنه وقيل واخوه مصعب وبالجمله توجيه التمثيل
انه لما حاز جمع خبيب لابنه واشباع ابنه فاوى ان لجوز جمع ابن الله للابن واسباع
الابن والابن بن عم التزيين عزيز وعيسى ع واندفع اشكال ان القايلين
بالنقوى هم النصارى فقط دون اليهود وانهم انما يقولون بنوة عيسى علم
فقط دون انفسهم وانما لم يحمله على التوزيع بمعنى انفسنا الاحياء وانبيائها
الانباء جملة الجمع على الاثنين محاطة على مشاكلة الاحياء لان طاهر خطاب

بمعنى

نست

مغنا

بل انتم لتسويان هذا المعنى ويدل على ادعائهم النبوة بانى معنى كانت
يدعون مستفاد من تعذيب بالتعذيب وقد كان يكنى ان يقال ان كنتم
انباؤه واجتأوه قالم يعذبكم وجعل عذاب الدنيا المسخ القافع في اسلافهم عذاب
الاخر مسرا النار اياها لستم الا لزام اذ المسخ تعذيب البتة بخلاف سائر البسلا كما
والمن فاتها كثرت في الاحياء واولاد الانبياء قال المعري عظيم لغزى ان نيل
عظيم بال على والانا م سلهم ولكنهم اهل الحفاظ والعلوى فمض لملمات الزمان
وتمتهم النار اياها معدودات فما يعقدون به بخلاف العذاب
المخلد الذي لخبره نبينا وليشهده كتابنا والحاصل انه اذا قيل لو كنتم انباؤه واجتأوه
لما عذبكم لكن اللازم مستق فيهما صغوا استعاء اللانم وظلوا بالحجوة اذا قيل لما
عذبكم في الدنيا بالمسخ وفي الآخرة لما من عمون ثم الا لزام واما الملائمة في العاديات
والمشهورات التي يعتد بها الجمهور بقي ههنا اشكال قوي وهوانه اذا كان
معنى قولهم نحن انباؤه الله اشباع ابته فعاية الامر ان يكون على طريقة الابن حقيقة
للتبعية لكن سواين يلزم ان يكونوا من جنس الاب في امتعاء القبايح وامتعاء الشرية
والمخلوقة لمحسن الرد عليهم بانهم يسكن من جملة من خلق ما ذكر من استلزام المحبة
عدم العصيان والعقاب ربما يخفى بان من شأن المحبة ان لا يعصى المحب ولو كان
المعاقبة منه على انه ايضا محل صا قسنة لان ذلك شأن المحبين والاحبابهم المحبوبين
واقول اما الجواب عن اشكال انباؤ البشرية فظاهر ومرد ليس انباؤا لمطلق البشرية
ان يكون رد الدعوى انباؤه بل موثبات انهم بشر ومن جبري يابرا لمخوفين فهم المطيع والمعصى والمسخي
للمعصية والنداب لا كما ادعوا من انهم الانبياء والاحباب والمخادون لمزدور واهصلا لا يوجد في
البشر والنداب بشر بقوله فمن خلق لا بعد ان يكون بقوله قيا انباؤه مرفوع الصفه على حذف العابد
الان لم يلبس منهم واما اشكال الجنبه فبقيل جوابه المراد انكم لو كنتم اشباع ابني الله كنتم على صفه ابنيها
في ترك القبايح وعدم سخطي القبايح لان من شأن الانبياء والاشباع والانباء ان يكون على
صفه المستوعن الذين هم الانباؤه ومن شأن الانباؤه ان يكون على صفه الاب في شأن
الاشباع ان يكون على صفه الاب بالواسطة فبقيل مرفوع الصفه على حذف المعاصي اي لو كنتم اشباع
ابن الله كنتم من جنس اشباع الاب اعني اهل الله الذين لا يفعلون القبايح ولا يستحقون
القبايح وبقيل ان قولهم نحن انباؤه الله ينصني وعو يهت اثبات الابني وكونهم اشباع
واحياء الله فرد عليهم الامران جمعا بان ادعيتهم نبوته لو كان انباؤه لما جاز عليه القبح ولما صدر
ولو على سبيل التولد لم يواخذوا بالحقايق والانباء ليسوا كذلك وما ادعيتهم من كونهم اشباع
والاحياء لم يوضح ما عدتهم بل اذ بطلت النبوة بطل كونهم اشباع الاب واحياء الاب
بالواسطة ترك فالحطاب في قوله ولو كنتم انباؤه الله تدور الاشباع والمجنوعين على التعليل
في قوله كنتم غير ما علقن لخص المسوعين كعبري وعيسى في قوله ولو كنتم احباؤه لا يصيبون
خص الاشباع وان خبر ما في قوله فلم تدعونون وفقدون بالمسخ ومن الماويان لا تنفرا
اللازم تقدم على الشرطه فلا معنى لخص خبر النبوة بالمجنوعين الذين لا قطع ندسهم ولهم

انهم

من

بل منع خلافه وكيف يصح هذا مع عموم خطاب الشرط وادراك الجح من الحقيقة والمجاز
وقيل المراد ابطال ان كونوا انباؤه حقيقة كما نفهم من ظاهر اللفظ او مجازا كما فسر فيكون
او كونه افتاده المطلوب وهذا مع بعده انما يصح لو كان مع التعرض لا يقال ما ادعوا
من كونهم اشباع الابني ومنهم اهل الطاعة كان ينبغي ان لا يخفى على من هذا ان هذا لا يعاد
الندبه وكال الاستغناء والندبه من صفات المكلفين والمعصية يعولن شاء من المكلفين
ويعذب من شاء ومع هذا فلو قال ومنهم اهل النبوة كان انبى على جنس فتوزر بشرى
ان يعلقه بماكم تعلق الطرفه كما في قوله وانبعوا ما تنلو الشياطين على ملك سليمان وهذا
اولى من جعله حالا فقلن الطرفه كما في قوله من ضم من على ما لا يخفى شرا هذه ان فتوزر بشرى انه
في مرفوع المعقول كما فيكم رسولنا لكونه في معنى انبى اليكم رسولنا ولولم ينفرد المصاف فاذ حذف
اللام بلا تاويل لكن لا بد من تدبر لا الى البلا فتوزر ما جانا من بشرى علقن كيف العباده او قد
طرف النفس الى الشرايع المنفردة واخطأ الحق بالناطل فقد جاءكم معقل المحذوف
نصح عنه القاء وقد ساءل سبيد كالتى ذكر بعد الا وعر والنوامي بيا بالنسب الطلب كى كال
حسنا وخصا حتما ان تكون صفة على العذر منبئة عن المحذوف خلاص قولك واعبدوا ربك
ما العباده حتى لا يلبس القاء الفصحة على الطرف اللازم كسبث لو ذكر لم يكن تلك الفصحة
مختلف العباده في تقدير المحذوف فتادة امر او لها كما في هذه الاله وتارة شراطا
كما في قوله فهذا يوم البعث وقول الشاؤ فقد جينا خراسانا وتارة معطوفا عليه كما في
قوله فانفوت وقد يصاد الى تقدير القول كما ذكر في سورة الفرقان في قوله تعالى فقد كنونكم
بما تقولون ان هذه المعاجاة بالاجتناج حسنة رابغة وخاصة انما انضم اليها حذف القول
وجعل هذه الاله وهذا البت من ذلك القبيل اخرج ما يكون بدل من جنس
اي في جنس مواضع اوقات كينونتم الى الرسول على طرفة احطب ما يكون الامر فاما وقبل
كانوا مملوكين فيكون المجاز في لفظ المملوك وعلى الاول في الاثبات لئلا كان البعض لم يسكن
اثبات النبوة فهم هذا المسلك لان امر لم يخطر وقوله لانه لم يبعث فتعلل لذكر انباؤه بلفظ
الجمع مع نكرة المكثرة وقيل اذ ادعوا عالمي زمانهم فعلا هذا يكون التخصيص عموم القائلين
فلا يلزم التفضيل على جمع القائلين وعلى الاول في عموم عالميون فتعذر تخصيصهم بنسب المبعوث
لا يفضليهم على كل احد من القائلين فان قيل على تقدير ادعوا القائلين على عمومها لا يلزم تفضليهم
على احد من الامم فضلا عن سائر الامم لجواز ان يوتوا جميع عالم بوقت احد من الناس وقد اوتى
لا احد اضعاف ما او توافقت سوف هذا الكلام لا يكون الا لتفضيل التخصيص بقول اعطاني
السلطان عالم لفظ احدا ومعناه التفضيل على الكل فان كان المعطى عاقبة النجوم وخاصة
فعلى الخصوص ولو كان على عامه لم يكن اقتناها لجواز ان يوتيتهم من القابل والقواضل فكم
بوت احدا من الناس ويوتى كلا من الاحاد اضعاف ما انما هم وقيل سيما ان عن
الارض المفضلة لا يرجعهم حال كونها ميراثا لذرية على يدوى انه صعدا برهم الجبل الى جبل
لبنان فبقيل له نظرا اذ رك بعرك فهو مقدس وميراث لذريته على هذا لجواز ان يفضل

قوله

فعل

نعم

سما على اصل معناه او خطا في اللوح فيكون كتب على حقيقه وكذا لا تورد على اربابكم
 تحمل المعنى والمجان شتى ان قال الرجل ان ذلك حال كونها متعجبين بنبي اسرائيل فقال
 العالمة وقراءة قانون نعم الياء شاهدة للمعنى الثاني وهو كون واو قانون في
 قراءة النسخ بنبي اسرائيل للقطع بان الحرفين هم الجارية والحال في بنو اسرائيل فيكون النور ان
 خلاف ما اذا جعل النسخ للموصول اي من الجاهل بعين النفس وكذا ان نعم انما يظن كمال فائدة
 في حق اللذين كنوا من الجارية فانهم انما عليهم ووقفهم للامان والحال فيكون الحرفون
 فكلهم قد انعم الله عليهم لا احتضاض اللهم الا ان يراوا لانهم بالبنوفين ثبات على الحق ومثال
 الامر والتشجيع للقوم او التوبيخ على ما بعد الكنى وانما اذا جعل قانون بالنسخ من الاخر فيتم
 ان يكونوا بنو اسرائيل لانهم لم يكونوا بالمعنى والجارية لانهم لم يكونوا بالبنوفين الثبات على الحق ومثال
 ان قانون بالنسخ لم يرد ان يكون من خيف الرجل اخر الحرف على وجه الكيد المتوهم في
 انهم لا يدخلون الله وان كان ذلك يكون والحال في زمان قليل وكثير فلا دلالة على
 دلالة على كونه في حيز منظار ولا بد الا بدني على ما مر انظار من الدلالة البين اعني ما مر
 فيها اريد بفتح الحرف او لاثنين من الازاحة والدليل على انهم قصدوا الذم
 حقيقة انفعول لا انفعول عن الفعل والامتناع عنه والمناسب في مقام انظار الحرف فيقال لما لم
 ولا معنى بالدلالة في احتمال هذه المواضع سوى الترجيح با احتمال هذه الحركات وهذا من
 يعني ليس القصد الى الاخبار وكذا كل خبر عاجب به علام القديس بقصد به معنى مناسب سوى
 افادة الحكم او لانه كما ان الاستفهام في قول علي رضي الله عنه اني نقول انما اردت ان القصد
 معنى الاستفهام والدلالة على انك لا تكفيان بل للث والخرن وكذا في
 على النسخ لم يرفع الحاصل لا ما كيد لوجود الفعل بالمعقول كما يقول ضرب زيد او غير ذلك
 المعقول بل يندرج في معقول اخر اي واخر لنفسه كما يقول ضرب زيد او غير ذلك
 المعقول على معقول الفعل لا ينفي الا المتبادر كانه مدلول ذلك ومفهومه الكلي لا الشخصي لمعقلاته
 المحضرة فان ذلك انما هو ان كان الفعل بل انما كان قوله من واقع شئ كانه حال لا ملك
 اخيه والوجه الثاني ان لا يكون القصد الى الفعل بل انما كان قوله من واقع شئ كانه حال لا ملك
 الانفة وانما والثالث ان يرد باخر حتى من نواحيه في الدرس فنداء وحرور والوطن
 او فبا عدينا فالقرب على هذا المكان وعلى الاقول حكى ومنه الجوهر على ان موسى كان
 معهم في التيهام لا ومنه يعلق الطرف اعني اربعين سنة ثمرة او يلقون على ان النور لم كان موقفا
 حتى دخلوا بعد الاربعين او هو بدا حتى لم يدخلها الا الفواشي من ذراتهم ثوب كالنفس
 في الباطن والاضواء والكشاف عليهم مع ذلك متعلق بمطابقة تثقف يتعمق ويشرق وتنبأ
 وتهذب مما انما هم لعلبة احراز عن القول الاخر وموانع رجاء من بنو اسرائيل اسمي اقبل وديهم
 نومة لم يلبسوا تلاوة حليته بالحق يردان بالحق صفة مصدر قد زف او حال من بنو اسرائيل
 في اتل وبالفرض عطف على الصديق اني فليدا بالفرض ومعنى الثبوت والاستقامة ومطابقة الواقع والحال فيكون
 الصريح وموضع الكل الى الثبوت في الواقع والموصوف بذلك واذا قربا نصب البناء لانه وان كان الحرف
 المجموع لكنه منضم معنى الفعل ومصدر في الاصل على تقدير حذف والقولان اسم ما شوب كالنور

قال القصد بهما لشيء ما ان الالامنا فاعل
 فاعل القصد بهما لشيء ما ان الالامنا فاعل

في قوله تعالى
 في قوله تعالى

والحال ان اسم لما جئني اتي يعطى يقال طوت فلانا على كذا حال اذا وهبت له شيا
 على ما فعل عند الاجرة والكل في الاصل مصدر ولذا اطلق على المتعدد قريبا قربا بين
 وجود ان يكون المعنى اقرب كل منها قريبا
 وسكون اليم وفتحها الا يا الذي في رؤس الطرود يصب فيها الدهن والحق والقرن
 ما اجتمع عليه من الاوساخ بمن له قشره نأدى ذلك الطلاب الاحد من استحقاقاتهم
 بهم واستحقاقا او مطايبه واستدباة وتغنيا وقت الاخذ والقرأة اتي او نواصية
 بار سائح القمع فما انما جعل قوله انما يتقبل الله من المسكين يا عيا
 واعلمهم مقول نفي علية ذنوبه اتي وصحتها وشهرها وهذا كما يقول ما اضر به نيا
 ان الحمل اثم فقل قد سبق دلالة باء على هذا المعنى في بناء بعض
 لا كما يستعمل عن اتي قلما يقال قات مثل قاتة وكتبت مثل كناية
 المستبان اني المتأمر بان مبتدأ حيز الجملة الشرطية بعده اعني انا لا افعل
 البادى وجوز ان يكون ما موصولة وقوله ما لم يعتد اتي ما دام لم يظلم ولم تجاوز لم تطم
 حد المسواة به وولما كافاه وقوله على ان اتي وحق محولا على ان قوله لانه اتي
 البادى كان مسببا في اتي في سبب صاحبه لتعليل لما ذكر من ان عليه مثل اثم صاحبه
 وقوله الا ان الاثم استدراك جواب عما يقال وهل على صاحبه اثم حتى يكون له مثل له
 اتي نعم عليه اثم الا انه مخطوط عنه ما لم يخرج عن حد المكافاة واستدل على هذا الحظ
 دلالة الفعل وهو ان صاحبه مكاف وواقع دلالة الحديث حيث قد يكون الكل على
 البادى خاصة بخلاف عدم الاعتداء فدل على ان عند الاعتداء خاصة يكون الصاحب
 اثم ومعلوم انه ليس اثم البادى ولا مثل اثم نفسه بل اثم نفسه عما قدل على ان ذلك
 لا يكون حال عدم الاعتداء ومعنى الخط فان قيل اتي طاعة الى هذا التكلف وقد
 دل الحديث على اختصاص الجميع بالبادى عند عدم الاعتداء فلا يكون للصاحب
 شئ من منه وهو معنى الخط والسقوط قلنا قد حمل الجميع على اثم البادى ومثل
 اثم الصاحب فلم يدل على ان نفس اثم الصاحب لا يبقى عليه بقى ههنا حيث وهوان
 قدس المثل تحتل في الآية كما ذكرنا ما في الحديث فقد ذكر الجميع بلفظ واحد هو ما قال
 اتي اثم ما قال فلا سبيل الى جملة على اثم ما قال البادى ومثل اثم ما قال الاخر الا
 بالانضمام اجمع بين الحقيقة والمجان فالاقرب ان يحمل على ظاهره ويجعل اثم غير البادى
 فاجهتين جهة نفس السبب وهو من هذه الجهة ساقطة عنه بالدليل وجهه اكل
 وهو على البادى لكون الجهة من قبله على طريقته من سن سنة سيئة فله وزر ووزر
 من عمله ولا يكون هذا من حمل وزر الوازرة وراحي واما ان البادى ليس له
 المعارضة بالمثل ايضا بل الترفع الى الحاكم لجبري على البادى ما هو الحكم من الحد والغدير
 قد لك بحث آخر فان قلت فحينئذ هائل وجه السؤال ان كلا
 من المتبينين ما يتصور له اثم فيسقط عن غير البادى وبنت من البادى مع اثم فيضا
 اثم واقفا فحينئذ فلا قتل من هائل فلا اثم له فلا مثل لانه ليحمل قايلا فيجتمع عليه

اى

3

الاثنان والحجاب ان المراد مثل الائم المقدرة الذئ كان يثبت على تقدير بسطة
 الداعي قابل وهذا القدر كانه اثبات المثل وحاصله ان المثل يقتضى ثباتا في
 الجانب الآخر سواء كان ماله المثل مخففا اثبت فاسقط كما في مضمون الحديث او مقدرا
 لم يثبت اصلا كما في مضمون الآية ثم هذا الاثبات انما هو بحسب قصد القائل وارادة
 سواء ثبت او لم يثبت ومضمون من جاول في الآية ايضا ثبوت الائم في جانب هابيل ايضا
 ثم تحصيله قابل فقال المراد باثني بعزتي على فلان لمجرد ظني انك تقبلني لانك كنت التيب
 فيه او باثني محلي عليك في القيامة على ورد في الحديث انه اذا لم يجد الظالم بامر ضي حصة
 حمل عليه من سيئات الحضم وقبل معنى باثني بانتم قلتي على تقدير المصناف
 فلا يحتاج الى تقدير المثل ومعنى ائتمك ائتمك الحاصل قبل ذلك ولا خفاء في انه لا يسن
 المقابلة بالتكلم والخطاب لان كليهما ائتم المحاطب ثم جاء الشرط
 آخر السؤال الى ههنا ليقع البحث اللغوي بعد تفسير مقول هابيل بتمامه
 ليفيد لوجاه في الجزاء بلفظ الفعل لكان المعنى انه لا يفعل هذا الفعل من غير
 تجوز عن الكتاب الاتصاف بهذه الصفة الشنعة المصنوعة التي هي باسط اليد
 الى احبته بالعقل بدل باسم الفاعل على ذلك واكد التثني بدخول الباء في جبرها على اقدرا
 وما هم بمؤمنين من انه لتأكيد التثني لا التثني التأكيد وجعله مانا باسط جزاء الشرط
 مبني على انه واقع موقع جواب القسم والشرط والا فهو بحسب اللفظ جواب
 القسم ولذا لم يكن مع الفاء واللام في لين بسطة هي الموطنة للقسم
 عينة جزاء تكسر الحاء والمد والتوين القراء بالمد الغضاء لاستمره به ازوج
 اثني وتغيرت راجحة عكفت احاطت وهو ائتم الحكم بانه ثمة كذب
 صرفه الشعر محمول مستوجب الى غير قابل حيث سبب الى ادم والابنبا
 معصومون من الشعر لمجون فيه من جهة الاعراب والقافية وذلك ان الشعر
 على تعداه كثير من العلماء منهم الا نام محي السنة لم تغيرت البلاد ومن عليها فوجده
 مغير قبح تغير كل ذي لون وشكل وقيل يشابه الوجه الملبح فالملح ان وقع فخطا
 لانه صفة الوجه المحرور وان خضع فاقواء وهو عيب في القافية وان كثر
 وقول من قال الوجه مرفوع فاعل قلل وبشاشة نصب على التثني بخذوف التنوين
 اجراء للوصل مجرى الوقت الحسن وقد صح ان الانبياء معصومون
 من الشعر روي عن ابن عباس بن محمد والابنبا وم كلهم سواء في النهي عن الشعر
 لكن رثاه ادم بالمستراي كلاما مستورا قام نزل منقل الى ان وصل بيزن فخطان وهو
 اول من خط بالعرصة فيضطر في المشرية فقدم واخر وجعل شعرا عربيا
 ليعلمه اذ لو كان يعني ليعلم لم يكن لقوله كيف يوارى موقع حسن واما على تقدير ليعلمه فهو
 في موقع المفعول ائتم مائة بحسب عن السؤال بكيف يوارى على سبيل المحان
 الاستعانة بالبيعة الخرفية في اللام حيث شبه ترتب على حب العذاب في المكان
 وتبنيته عنه ترتب ما يقصد بالفعل عليه وكلامه صريح في هذا المعنى وهو ان كان قد سبق

الحن
 مام

الى الوهم ان مراده ان اسناد التعليم الى الغراب مجاز لكونه سبيبا ولوار هذا
 لعل فكانه علمه ثم بعد التجوز في اللام هل الاسناد مجاز في فيه تامل واما على تقدير كون
 الضمير لله فاللام متعلق ببعث لا يبحث وهو ظاهر من حيدر بتعيينه
 او ابتداء لان ما لا يجوز ان ينكشف ليس هو الحد فكيف بها اي بالسواء عنها اي عن العورة
 كما في كشفها من القبح ومنه السواء الفضيحة العظيمة لكونها من قبل ليلها والبيت
 الابن زيد ظل ضيفا احكم لا يخفى في شراب ونعمة وشواء لم يرب حرمة التديم
 وحقت بالقوم للسواء الهيئة بمعنى الاجلال والمخافة لم يعظم حرمة وحقت
 تلك الحرمة بان هناك وترعى ثم دعا قومه لتقهم من النظر الى هذه الفضيحة التي
 هناك حرمة التديم وما يقال ان معنى قوله فكني بها عنها كني ال عر بالستوة
 الستوة عن الفضيحة العظيمة كلام لا حاصل له فاواري باللقب على
 جواب الاستفهام لا يظهر لعدوله عن الظاهر الذي هو العطف على كون حمة مع
 ما في جعله جواب الاستفهام من التكلف او من شرطه كون الاقل سبيبا للآتي
 والعجز لا يصلح سبيبا للمودة ولا يصح ان عجزت وارت فلا يدان بصار الى ان الاستفهام
 لاكار بمعنى التثني وهو سبب ائتم العجز وارت وهو من قبل التثني ركب فيغفر
 عنك بالنصب لينسحق الانكار التوبيخي على الامرين ويشعر بانه في العصبان وتوقع
 العفو تركب خلافت العقل حيث يجعل سبب العقوبة سبب العفو ويكون
 التوبيخ على هذا الجعل فكذا ههنا نزل نفسه منزلة من جعل العجز سبب المودة
 دلالة على التعليل المؤكد للعجز والعصاة عما يهدي اليه عراب واما حمل قذاة التكين
 على فانما امارتي فوجده ان الاستفهام لانكار بمعنى التثني والفاء في موقع الجناء
 ائتم اذ لم اعجز فلانا او اوتى ولو كان العصد الى جعل التباد العطف والتمحاض الاكار
 على جميع الامرين العجز والمودة مع شاسة العقيب والتنب لم يحتم الى تقدير
 المستدرك كما في قولك التعتي ركب فيعقبن عنك بالرفع ولا اعتذار بانه مجرد ايصاح
 انه ليس بحسب ليس بحسب واهل جناء البيت لحاوت بن عمر الاضارح وقيل
 لمضرب ما لك التثني بصفت نفسه بالذهاؤ وتيقن الحروب ائتم رب اهل جناء
 متعاطفين متراحمين قد تجاروا يستب عاجل شرا ناجية وكاسبه ولا يخفى
 لطف ايهام العاجل واللاجل وبعد فاقبلت في الساعين اشال عنهم سواك بالامر
 الذي انت جاهله ائتم لما اقبل الناس يبعون اليهم ليكشفوا عن سبب النزاع
 بعد ما كان بينهم من الالفة والمودة اقبلت لهم اسال نجا هذا ليلا ييب الى
 اجل ان الله قد فضلكم فوق ما اكل بظلم وازار وروى فوق من احكام صليبا
 بازا راي شد صلبه بازاره من احكام العقدة واكثرها شدة البت لعدتي
 بن زيد من قصيدة مخرج بها النعمان وبعاية في حليبه عطف على نفس
 ائتم بالنظر الى ظاهر اللفظ افا بحسب التحقيق فتوعطف على المصناف المحذوف
 ائتم قتل نفس ولا يلزم ان يكون المعنى او غير قل فساد الظاهر التثنية انما وقع

ولذا قال بعض
 الكائنات
 الكائنات

لقتل الواحد بغير الجحيم ولذا قال وجعل حكمهم وأما الجحيم فليس تمام لأن غاية
أن كل واحد منهم في القرامة وموت الحرمة بمنزلة الآخر وأما أنه ينزله الجميع وإن أهانة
كرامته وهتك حرمة بمنزلة أهانة كرامات وهتك حرمت فلا تلامهم بضم اليه أن
ذلك باعتبار المعنى وهو في الكفر والكل على السواء وهذا مراد المصنف من سؤال أنا سئلنا
أن الأمر كذلك وأنه لا يفرق بين الواحد والجميع في ذلك لكن ما الغاية في ذكر ذلك
فاجاب بان غاية الذكر جعل أمر القتل والاحياء عظميا في العلوب خطيرا عند النفوس
ليكنوا عن الأول ويرغبوا في الثاني فقولهم عظم ذلك أي قتل النفس عليه أي على
المعصية فمنع عن القتل
من الكتب والمجئ والطرف متعلق بشرقون وبكلمة ثم ينبغي أن يحل على الاستبعاد
لأن الافادة احسن من الاعادة
لجاريون رسول الله ليس بقسيدا
لعوله فخارون الله ورسوله دلالة على أن ذكر الله للتهديد وقوله محاربة المسلمين في حكم
محاربة الرسول تبينه على أن ما ذكر في الآية من حكم قطع الطريق ساقط للقطع
على المسلمين في حكم محاربة الرسول تبينه على أن ما ذكر في الآية من حكم قطع الطريق
ولو بعد الرسول بأعضاء ولا بهم كما دبتون الرسول حيث يجارون من هو على طريقته
واصل شريعته ولا يتوهم أن الحكم فيهم بطريق الدلالة والقياس وما يقال أنه إنسان
إلى أن ذكر الرسول تهديد على تهديد كلام خال عن التحصيل كيف ولا ذكر المؤمنين
بعد
معدين يعني أن فساد النصب على الحال يجعله في معنى اسم الفاعل
أرعى أنه يصدر الفعل هو في معناه وإن كان غير فاعله وهو يسعون وعلى أي معنونه
ليسعون
فأوحى الله تعالى أن من جمع إلى آخره يعني أنزل عليه الآية وفهم
أن معناه ذلك والآفليس في اللفظ ما يدل على أنه للتفويض دون التحيز والتفهم لجود
أن يكون بالوحي وإن يكون بالنظر في أن هذه أحرم مختلفة في الخلط والحفة فيجب أن يقع
بقابلها حيايات مختلفة ليكون جزاء سيئة سيئة مثلها ولا تلهي للتحيز بين الأغلط
والأهون في جناته واحدة كثير معنى والظاهر أن المراد أنه أوحى إليه هذا التفويض
والثاويل ثم أخذ في تفسير الآية على وجه توافق ذلك وبدل على أن هذا الحكم لا يخص
قاطع الطريق على ما يفهم من ظاهر جاريون الله ورسوله لأن من نزل الآية في الكفار
أن العبرة لتعليم اللفظ لا لخصوس النسب وبهذا يدفع ما توهم من التكرار في قوله ومعناه
أن يقتلوا من غير صلابة إلى آخره وعند الشافعي في المنع من بلد إلى بلد المذهب
عنده أن لا يشرذوا وتعرف جمعهم عقاب قطع الطريق خاصة لأنه إخراج
عن هذا الحكم لا عن موت القضاء أو الاستعداد الأموال أو نحو ذلك ولأن الارتفاع
بالقوة إنما يكون حقوق الله لا حقوق العباد
فأما الأول كما يعني فلياء
القتل من الورثة وأولياء الجراح والمال وم أصحابها ما قدر أمرهم أي ما خطر شأنهم الذي
هم فيه والمراد بالوحي المستعرب أو ذوالوسيلة على طريقته لأن ما هو في الجملة يدل على
أن معنى الوسيلة ما يتقرب به وجملة على كل ذي لب ليسع به نعم فعل الطاعات وترك

الجنس

بغيره

المعاصي

المعاصي وهذا تمثيل للزوم العذاب لهم لا يريد به الاستغارة العيانية
بل أراد مثال وحكم يعقوب منه لزوم العذاب لهم أي لم يعقد هذا الكلام اثبات
هذه الشرطية بل استقال الذهن منه إلى هذا المعنى وبهذا الاعتبار يقال أنه كناية
ويمكن تنزيله على التمثيل الاصطلاحي بأن يقال حالهم في عدم التقضي عن العذاب بمنزلة
حال من يكون له أمثال ما في الأرض محاول بها التخلص من العذاب فلا يتقبل منه ولا يخلص
السير من ذلك هي كلمة الشهادة والحق قوله دعاك الهوى والسوق
لما توتت هوى الفتن بين الغصون طروب تجاذبه بها وزق الحام لصوتها وكل لكل
مغد ومجبت ومن يك أمسي بالمدينة رجله فاني وقيل بها لعرب الشعر لصانين
الحارث البرجمي وقيل اسم حمل له أو غلام أو فارس وقيل المراد الوصف أي أسود
كالقار وقوله لعرب حيران وخبر قنار محذوف أي قنار أيضا غريب فكذا ههنا
صير ليفتح وابه عايد إلى ما في الأرض والعايد إلى المعطوف أعني مثله محذوف
أي ومثله ليفتح وابه كاحذف الحذف في وقيل وقد يقيد بأن التقدير ليفتح وابه أي
بما في الأرض وبمثله الحذف وبمثله أوبا أن التقدير ليفتح وابه كيرجع الأقل إلى ما في الأرض
والثاني إلى مثله ولا أدري كيف يقع أمثال هذا للتضدين لشرح هذا الكتاب
وليجوز أن يكون الواو في ومثله بمعنى مع ويكون قوله معه للتأكيد وهو يكون مرجع
صير ليفتح وابه شيئا واحدا هو ما في الأرض الموصوف لمفارقة مثله أو المجموع ويكون
الفاعل في المفعول معه هو الفعل المحذوف بدلوا أي ثبت أن لهم بمعنى لو ثبت حصول
ما في الأرض جميعا لكن لا يخفى أن المصاحح أعني ما في الأرض ليس مفعولا لذلك الفعل
المحذوف ولا متعلقا به من جهة المعنى بل بمعنى الحصول المستغارة من الطرف
الواقع حيران أعني حصل لهم ولا يجوز أن يجعل هو العامل في المفعول معه
لأنه إذا كان العامل معنى وجان العطف تعين العطف مثل بالزيد وعمرو ولا يجوز
عمرو بالنصب
دليلين ناصحين لأن نافع بن الأزرق يهودي منافق
فكيف يحال على رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الخطاب الشنيع مع كونه قما بين انصاره
واعوانه المؤمنين له من قريش واعوانه وأخاله من بني عبد المطلب من بني عبد المطلب وعمره
مولى ابن عباس فكيف نقل مثل هذه العبارة في حقه فتوله ويرفع عطف على ثمانية عشر
الضم لا يروى والقدر في جمع قدرته وهي النوع من الاقتراء والمريمية الشك
وقضيا سيديهم على قراءة العامة لما كان ظاهرا التركيب من قبيل الاضرار على شرطه
التفسير بناء على جواز النصب بالفعل المذكور على تقدير تسليمه إلى الفاء لا يمنع ذلك
كما في قوله تعالى وركب فكري وأما البتة فلا تقهر وكان من مواضع اختيار النصب
لكون الفعل أمر لا يقع خيرا للبسدا من علم الجمهور أو التأويل وقد اعني عامة القراء
على قراءة الترفع أحيى إلى إخراج الكلام على باب الاضرار على شرطه التفسير قد هب
سيديهم إلى أن الكلام جملتان على المرفوع مبتدأ محذوف الخبر أي قما تلتني عليكم
نرا لا حكم حكم السارق والسارقة ثم ابتدأ فاقطعوا فلا محال التسلط لكون كل من الاسم

وبه

والفعل في كلام آخر مستعمل وذهب المبرد الى ان الفاء وليت هي الفاء التي يعمل ما بعدها
فما قبلها كما في ربك تكلم بصوت النصب بالستل على ما بين ذلك في موضعهم واما هي الفاء الجزاء
الداخل على الجزاء فنحن المبتدأ ومعنى الشرط بناء على ان اللام ليست حرف تعريف كما في الموضع والكا
والضام والساحر وهو ذلك ما لم يقصد باسم الفاعل معنى الحدوث ليصح وقوعه بل
هي اسم موصول واسم الفاعل في معنى الحدوث حتى كانت فعل في صورة الاسم والمعنى
الذي سرف والتي سرقته فاقطعوا ايديا ومثل هذا الفاء يمنع عمل ما بعدها فاما قبلها
بالانفاد والامر في مثل هذا الموضع يقع خبر المبتدأ بلا تاويل ولا يكون من قبيل زيد
فاخره وذلك لكونه في الحقيقة جزاء الشرط اي ان سرف احدا فاقطع وبفضل سبويه
قراءة النصب على قراءة العامة انا هو على تقدير عدم التاويل والعرف عن باب الاضمار
على شرطه التفسير وهذا ما قال ابن الحاجب الفاء للشرط عند المبرد وجعلنا عند
سبويه والا فالحتم بالنصب او عيان سبويه انه قال بعد تقدير وجه الرفع وقد قرا
ناس السارق والسيارقة بالنصب وهو في العربية على ما ذكرت من القوة واكثر العامة
الا لرفع يعني ان قراءة النصب مبنية على كون الكلام من باب الاضمار على شرطه التفسير
وهي اقوى في العربية من الرفع والعامة اتفقوا على الرفع فجعلته على كلام من لئلا ينعقد
وخرج فقد صنعت قلوبكم في اطلاق الجمع وارادة النشئة الكفاية تبيينه المضا
اليه عن ثبوت المضاف احترازاً عن تكرير التثنية نقولاً على القرائن الحالية العلوية
من المصالح الشرعية انه لا يقطع من كل واحد منها يد فكون هذا من قبيل قلوبكم لا من
قبل اقرانكم وعلماً انما حيث لا يجوز قصد التثنية للاباس احد من قطع
يذكر في درسم مع ان الدرهم اقل قليل واليد قوام الافعال وعذاب الدنيا اهلون فليكن
حال من اكتسب الاثام في حكم عذاب الآخرة جزاء وتكالاً لمفعول لهما
يذكر العطف اسعاً بان الفطع للجزاء والقطع على قصد الجزاء للكمال والمنع عن
وقيل يسقط حد الجزاء لانه ان يكون من تيمم تفسير يعذب من لئلا ينعقد
ولذا اخر عن بان ان التوبة تسقط القطع او لا يسقط وقوله ادعى وابعداي من اقامة
الحد وقوله من التفسير صلة البعد ومعنى ثبوت الحياة في اقامة الحد بقاء النظام
او بقاء اليد بان تذكرا رفق القطع فتدفع عن السرقة لانه قول بل يعني
لا كان التعذيب للصرة على السرقة والمغفرة للتائب عنها قدم ذكر التعذيب ليقع
على ترتيب ذكر السرقة والتوبة لايهتد ولا يتيال يعني ان اسناد الجزاء
الى الذين ليسوا رعون وان كان مجازاً لكن لا يقدر له فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة
بل مراد لاخرت انت ولا يترك اي في اظهاره لان كثر المتأخرين ثابت وانما
المسارعة الى اظهاره ثم ان ذلك يكون لظهوره لا تاراً لا بالاجبار واللام لم يكن متافياً
اسرع شئ حال من صهرتها فيهم اي لتساقطهم بتقدير موصوف مقر داني شياً اسرع
شئ ولا احسن ان يجعل في موقع المصدر اي اسرع تواف وما ذكر من قوله لا يبال بالي
ناصر عليهم انا نحن لو كان حقيقته الخوف منهم لا الخوف عليهم حيث لم يوجوه في الاما

ولو

ونقول الى هو لا لا بامنا لصاده لغظاً ومعنى وهو من الظهور بحيث لم يكن
حاجة الى ذكره ومن اولئك المقربين لشئ الى ان اللام في لقوم آخرين مثلها
في سمع الله لمن حمد في الزجوع الى معنى من اتى قبل منه وكان الاول ان يجعل سمع الله
لمن حمد من هذا دون سماعه لكن قصده محذور كونه السمع بمعنى القول واما على الوجه
الثاني فالسماع على حقيقة واللام للتعليل دون الصلة بعد ان كان في
مواضع تفسير لقوله من بعد مواضعه وتبيينه على العرف بين حقوق الكليم عن مواضع
والجرحونه من بعد مواضعه فان معنى الاول محذور الامالة والازالة عن مواضع
فان قيل فليكن على هذا ان يقدر المحرف المدال بالرجح على ما ذكر في سورة النساء
لا الجلد على ما يشعر به سياق الكلام لانه لم يهل يعني موضع بل اثبت في موضع
الرجح قلنا ان بل عن مواضعه الذي كان فيه واهل يدونه فجازا لتفسير كل منها
المحرف المذان تفسير من المصنف لا ان يكون مقولهم كذلك في
ومما محضنا ان ذارو حين والا فلا احسان السر عن لا يتصور في الكا
لشئ من الوجه اعلمه علاماته والصبر للرسول قد جاز على ان حنفه
في اشراط الاسلام الا ان يقال ان ذلك قبل نزول الحرمة او كان على عتبة شريعة
موسى ١٢ وقرئ السجدة هو في لغته بمعنى المفعول كالخيز والاكل
والصيد والنقض والذبح وقيل هو مستوح بقوله وان احكم بما انزل الله لان
الجزم بالحكم رفع للتجديد بين وبين الاعراض لا يقال ما انزل الله هو التحديد لانما
نقول لا معنى لاسم بان يحكم بالتحديد واما اهل الحجاز ليس هذا مذهب
بل هو اعظم من الحدود وان الشك اعظم مما استحقوا به الحدود او الصلح اعظم
من ترك الحدود لانهم كانوا تعليل المحذور اي انما قال قلن يضره ولا يضر
خلقاً جميع خلق في الصحاح هو من في سريه بالكسر اي في نفسه ويقال سريه
بالفتح اي وجهته التي تمر فيها وفي الاساس حل له سريه بالفتح طريقه ومنه اصبح
امياً في سريه في مقبله ومنصرفه وروى بالكسر في حرمه وعياله من سريه
النجاة والبقر قوله بالموثني كلباً يعني ان اللام للعهد والنجس والدلالة على الكمال
وتفي ذلك مع ان المصنف منهم اصل الايمان وادناه لكم ١٢ وايضا اولئك على الصبر
تبعيد لهم عن ساحة عن الخصور حالاً من التورية اي من الصبر المستمر في الطرف
العايد الى التورية لانها مبتدأ مقدم في التورية قال ابو البقاء كيف حال من صبر
الفاعل في محكومك وعندهم التورية الجملة في موضع الحال او التورية مبتدأ وعندهم
الحزب ويجوز ان يرفع التورية بالطرف وفيها حكم الله ايضا حال والعامل ما في عندهم
الفعل وحكم الله مبتدأ او مفعول الطرف وقول جعل التورية مفعولاً لان عندهم
ما يقينهم عن التحكم وقوله فيها حكم الله بين هذا المعنى ونقده وحله على التعليل
ثم اثبت التورية بقوله فيها حكم الله تعالى مع انه اسم عجمي وتأ، التانيث
انما يكون في العرف في الموقاة المعافاة الذوداة الارحمة بلع بها الصبيان
على محكومك لان التحكم مع وجود ما فيه الحكم الحق المعنى عن التحكم وان كان محلاً

نتم
الطرف المصدر بالواو
محله نظر
بعضه في قوله وعندهم التورية

للتعجب والاستبعاد لكن مع الاعراض عن ذلك اعجب وابعد
 ان يقربا بالتورية والجملة بيان عمله فيها هدي وكذا الكلام نورس
 اعترض عليه بان النبوة اعظم من الاسلام فكيف يدعى نبي بانه رجل مسلم فالوجه انه النبوة
 بان الصفة والنسبة على عظم قدرها حيث وصف بها عظمهم كما في وصف الانبياء
 بالصلاح والملازمة بالابان فان اوصاف الاسراف اشراف الاوصاف والآلاف
 في ان النزول من الاعلى الى الادنى قصور في البلاغة كما في قوله سمى صفاها هلالا ليلتها
 وههنا قد ذكر وصف النبوة فالوصف بالاسلام نزول ولا كذلك الصفات الجارية
 على القدم سبحانه فان مدلول الموصوف هو الذات وان كانت موصوفة بصفات الكمال
 لانفس الصفات حتى ان مدلول اسم الله هو ذاته لا الوصف بالالوهية التي هي اعظم
 من الكل وما ذكرنا من تعظيم الوصف انما يقتضي كونه في نفسه صفة مدح لا ان يكون ابراه
 لعقد مدح الموصوف وحمل كلام المصنف على هذا المعنى اتي على سبيل هين الصفة
 لهم بعيد جدا والجواب ان المراد انها صفة اجريت عليهم على طريق المدح دون التخصيص
 او التوضيح لكن لا يقصد المدح بلينهم ما ذكرتم بل لعقد التعريض على ما قال واريد بغيرها
 التعريض باليهود وانهم يفتخرون بكونهم من دين الانبياء وكلمهم مناد على
 ذلك اتي على بعد من مله الاسلام حيث قال من اسلموا وها ردا والزهاد
 قيسوا الزبانيون والعلماء ولدها دون الاخبار لان الحيوة كانت فيهم خاصة
 اتي سلب سوال انبياءهم بيان لما حصل المعنى على ما هو قاعدة تعليل الحكم بالوصف
 من الاسعار بالحكمة وعلة ماخذ الاستيفاء لادلالة على ان ما مصدرية لتنافه
 جعل من السنين كيف وقد جعل هذا التعريف مكشفا ليسا هدي عدل على ان ما موصولة
 فليست وكذا الكلام في قوله وسبب كونهم اتي الترابين والاخبار على اتي كتاب الله
 شهداء فان كانوا عطف على استحفظوا وهو صلة وصحبه عليه لما فكون موصولة
 لا مصدرية والعرض من بيان هذه السببية ان ليس الباء في ما استحفظوا اصلها في كمالين
 تعلق في جر بمعنى واحد بل الاول صلة كما في قوله حكمت بحكم كذا وهذه صلة
 وان كانتا دخلت على شيء واحد بالذات هو كتاب الله وعيسى عطف على
 النبيون من موسى وحيثي يحلونها على احكام التورية اسنان الى ان اللام
 في الذين هادوا ليست صلة مثلها في قولك حكم لزيد على عمرو بل المعنى يحكم بها الامم
 الذين هادوا وذلك بان يكون حرمان الاحكام على وفق التورية وهو معنى حملهم
 على احكامها من عتوان يتروكوا على ما تشبهون ويعزلون عنها وان جعلت اللام على
 متوال ليكون لهم عدوا وسخنا بمعنى ان الحكم في العاقبة يصل لليهود ويعود النفع
 اليهم كانت مثلها في قولك حكم لزيد على عمرو وكذلك حكم فلنظ الماضي
 اشعار بان هذا الوصف المعبر في المقطوف عليه مراد في المعطوف فكسلا للتعريض
 على ما قال اولوا وجانبوا دين اليهودية ويجوز ان يكون على الاول كان الصمير
 للزبانيين والاخبار والاستحقاق من النبيين يعني سواهم حفظه من التعريف والبدل

على ما ذكرنا
 في كلامه
 في قوله
 في قوله
 في قوله

واستدعاهم ذلك لا معنى للكيف كما في هذا الوجه فان الطلب الكائن من الله
 هو معنى الكيف وانما دخول كونهم علم شهدا تحت الطلب فلا دلالة في اللفظ
 عليه وانما هو من جهة المعنى كانه قبل وكانا علم شهدا بحكم الله وطلب منه
 الادهان الصايقة والملائكة وصف لهم اتي للكثرة الذين لم يحكموا
 بما انزل الله يريدان الثلاثة واحد بالذات لم يكن طريقهم على ثلثه الطريق
 بالركوب كما يقال ركب من عتيا لسالك طريق الضلال وقيل ركب اثره
 وطريقه اتي بعبه والقدرة الرئيسة المقدودة المقطوعة وحذوا الفة بالعدة مثل
 في كال التساوي وفي مصحف اتي به مكان وكتبنا عليهم فيها وايضا
 في مصحف اتي مكان والجوع قصاص وان الجوع قصاص والمعطوفات كلها
 في قراءة اتي عمرو بالرفع وفي قراءة ابن كثير وابن عامر الجوع فقط وفي قراءة
 الباقين الكل بالنصب ولما كان العطف على المحل انما يجوز في ان المسورة دون
 المفتوحة نزل الفتحة ههنا مع الاسم والخبر منزله جمل من المبتدأ والخبر
 لينتهي كون ان مع الاسم في محل الرفع مستدار وذلك انما اجري كقنا الجري قولنا
 او تخورا بقاع الكنية على الجملة حكاية وايضا يقول الزجاج ثم حوز ان يكون الرفع
 على استئناف الجملة من عتيا ان يدخل في حيز كنيها بقوله او لا سنيذات عطفت
 على قوله او للعطف على محل ان النفس وجعله عطفا على اما لا حيز آدوم
 معتولة معقولة وخوذلك ما حوزة من خصوص المادة والافعال لا يدل
 الا على مجوز المبادلة والمقابل ما يقتضيه الموازنة هذا على قاعدتهم
 كفارة للجاني وهذا يدل على ان جنس المبتدأ بمجموع الشروط والخبر آدوم
 حيث لم يكن العائد الا في السطر فلفظا التي يستحقها دلالة الاضمار
 العتدة للاختصاص له لا ببعض منها واللام يكن حاصلا له لان بعض النسب لا يكون ذلك
 النسب وهو تعظيم لما جعل من حيث جعله مقتضا للاستحقاق التاي من غير نقصان
 ثم لا خفاء في ان هذا لا يكون ترغيبا في العفو وتطهير عاربه لان التطهير بقوله تعالى
 فاجز على الله في الدلالة على تعظيم الفعل الذي استحق به الاجر لكن لا يحسن ان فيه التبرع
 في ذلك الفعل والدلالة على استحقاق الاجر وان لا يفيض منه لانه انا اتقي به
 ان يزيد مثلا على ابراهيم وقد نفي يزيد عما يعنى جعل نداما متبعاعرا
 فلانه انما يعنى ان وجه صحته هو انه اسم اعجمي فلا بأس بان يكون على ليس متوازنا
 كلام العرب وهو فاعل او فاعيل بالفتح ان يفيض على الحال بقرينة عطفا
 على ما هو حال المعنى قطعاً وان نصبا على انها معقول لما بقرينة انه عطف عليها ما هو
 مفعول له قطعاً وقد ر على تقدير مفعوله الكل الفعل المعلق بعد الاولين لكونها
 فعلين لفاعله ولذا حذفت اللام فمما بخلاف الثالث فخالفت بين النوعين
 وقد جرت عادته في مثل هذا الغام بتقدير الفعل مؤخرا عن المفعول الواقع بعد العطف
 للاسعاد بان في ترك العامل دلالة على زيادة الاهتمام بالمفعول ان موصولة

فرائس
 الام

استدعاهم

قد ذكرنا انهم يسمون الحروف المصدرية موصولة حيث يتم اسماءهم ويعتبرون الموصولة
الح الاسمي والحرفي وقد جرت عادة بحذف صلة ان بالامر والشيء ومعناه مصدر طلبي ولان
من موقع الاعراب وهو ههنا الضم على الارجح كما قيل ايشاه الاحل والحكم الطلبي
تراهل الكتاب وحاصله انما امرنا بان يحكم اهل الكتاب فلذا قدره كذلك ولا يخفى ان
الكلام بعد موضع خفاء وقد حقه في سورة نوح في قوله تعالى انا ارسلنا نوحا الى قومه
ان اذ رقومك انما ان التاصيم للفعل المضارع والمعنى انا ارسلنا بان اذ راي بالامر
بالانذار وعلى هذا يكون المعنى واثنا الامر بان يحكم اهل الجبل وهو معنى امرنا بان يحكم
اهل الجبل يرد ذلك ان يكون مقتدا لما في التورية لدلالة ظاهر هذه المعاني
على انه مقتد بما في الجبل من الاحكام قلت او كبرت وان لم تشرع ومنها جازا خاصا
وجوز ان يقال هو ان الثاني للعهد نظرا الى انه لم يقصد الى جسد مدلول
لفظ الكتاب بل الى نوع مخصوص منه هو بالنظر الى مطلق الكتاب معهود وبالنظر
الى وصف كونه سماويا حبس فلذا جاز الامر ان غاية ان عهديه ليست الى حد
الخصوصية الفردية بل الى خصوصية نوعيه احض من مطلق الكتاب وهو ظاهر
ومن الكتاب التماثلية حيث خضع ما عدا القرآن هيمن عليه اصله ايم وسبحي
في آخر سورة الحشر ولا سيما روي اني افقضا والصهي لما دل عليه كل احد من الجماعة
ولا يخفى عما كان لهم في تقرير معنى الضم في عبارات مثل ان جعل
المضن حالا او بالعكس وغير ذلك مثل احد البك فلا تاتي انتي اليك حمدا لان المقصود
اعتبار معنى الفعلين كيف ناسب المقام شرعه سريعه والشرعة الظهيرة الظاهرة
التي توصل الى الماء فمن الدين يوصل الى ما يحق الابدية والمضاج اشار الى الدليل
الموصل الى معرفة الدين قيل هذا دليل وجه الدلالة ان الخطاب بعم الام
ومعنى لكل احد من قدام الامة فيكون لكل امر دين يحض ولو كان متعبا بسريعه اخرى
لم يكن ذلك الاخضاع والحجاب بعد تسليم دلالته لانهم على الاخضاع الحصري
مقر الملائمة لجواز ان يكون متعبد بشرعية من قبلنا مع زيادة خصوصيات في ديننا
بما يكون الاخضاع في معنى العقل لا شينا في الخبرات اني لطلب اولو من
لظهور ان ليس المعنى انه بلنكم استينا ف لاجل ان مرجعكم الى الله بل الى امركم به او
انه واجب عليكم هذه العلة وان لنا ذلك انا حكم اني الحكم الامري ومعناه
الامر بالحكم او مرتبط عطف على المزعوم وقوله بواي امكنه اذ لم ارصها لغير الامر
فالمعنى انك لا تترك الاكتمه على تقدير انشاء الرضا والموت جميعا اما اذا حصل الرضا او الموت
فلا تترك واستمر انهم اني عدهم مسرقين والسرف نجا ورة الحق في النفقة
من وجهان في الاول الجاهلية فوقها والحكم النافذ خاصة والعرض الترخ وفي الثاني
الحكم عام والجاهلية الملة الباطلة والطريقة الجاهلة والعرض تعذر اليهود واعتوض
على الاول بان طلب النافذ انما كان من قوتهم حيث قالوا بنو النضير احوالنا فان قتلوا
منا قتلنا اعطونا سبعين وسقا من ثمر وان قتلنا منهم واحدا اخذوا منا مائة ربيعين

من

الدين

او دونه ان لم يسمع ان ارد بالام اجاعة فطام او الملة فليخلف المصنف
لان او في قوله كحل صلتا منك شرع منها جازا الحسن لوشاء ان يحكم
كل من يشاء وعبر عن ذلك بقوله وكل من يلوكم فقد راد دونه لوشاء ليعلم
انهم ينفون عطف على كل من يلوكم

وسقا

وسقا واروش خاياتنا على النصف من اروش جراحاتهم والجواب انهم اذا اطلوا
ذلك فبقوا بالنظر بطريق الاولى الاسرى الى قوله فلم يرص بنو النضير بالتسوية بل الطلب
بالحقيقة منهم وانما قوتهم مدعون متقادون لذلك وانما قيل بعد هذا الفعل
ان قوتهم لم يطلبوا لئلا يصل بل التسوية فنهى ظاهر اي هذا الخطا
يعني التواء الكلام الذي هو قوله ومن احسن من الله حكما وانما لم يجعل الامر صلتا
لان احسن حكم الله لا يحض قوما دون قوم ولما لا يتم في موقع المفعول
معهم كما يقول بالزبد والمجته عروا اي ما تصنع من دينهم خلاف دينهم مع موالاتهم
لاسترا اي تاراما ذكر في الغايق ان قوما من مكة اسلموا وكانوا مقيمين
بنا قبل الفتح فقال عليهم انا نرى من كل مسلم مع مسك فقبل لم يارسلوك الله
قال لا تغتر اي تاراما اي حب ان يتبعنا عدا حيث اذا اوقدت نارها لم يلج احد بها
الاخرى واسناد التفسير المجاز كما يقال دور فلان يتاخر يتكسرون يقنين
بالاخرى الا ان العقد الى وجه استعمال في يقال تكس في سعيه وتكس اسرع وهو
متكسر في الحاجات وانكس العرش في سعيه كذا في اللامس والكر استعمال
المسارعة بالي دولة من دوله عقبه ونوبة يستعمل لغة في الخبر والشر
وان غلب عرفا في الخبر عطف على ان ياتي بتقدير الضم اي عسى الله
ان يفعل وان يومر النبي عليهم يعني ان الامر على هذا مصدرا من
بكذا الاسم بمعنى الثا ان عطف على ان ياتي بتقدير الضم اي عسى الله
ان يقول الذين آمنوا به او با عسار ان قول المؤمنين لما كان سببا عن الايمان
بالفتح اقيم مقامه مبالغة في المجادة معه وقيل هو من قيل فاصدق واكن
كانه قتل فعسى ان ياتي الله بالفتح او يقول المؤمنون فان قيل
حين عسى ليس في موقع خبر المستند او يحتاج الى العايد قلنا نعم الا انه لا يصح
بدون الزايط لا يقول عسى زيد ان يخرج عمرو وانما جعله عطف على الفتح فجاز
لكن لا مجال للحمل ما ذكر في الكتاب عليه فاما ان يقولوا اي المؤمنون
هذا القول لليهود ولان المنافقين خلقوا لليهود بالمعاونة وفنه
معنى التفت اذ ليس للمؤمنين الحكم بذلك شهادة ولا فئة فابرة بخلاف ما اذا كان
من قول الله تعالى فانه شهادة بذلك وحكم فيه تحجب للسامع
ذوا الحار كان له ان يقول قف فقفق وسرفيس وكان بني لبعض الامور على الحار
وكانت النساء ينفطن يروث حماره وقيل لعمدون زوشه كجرهن فبقي
ذوا الحار بالحار المجته والعنسي بفتح العين وسكون القون مذبذب الى عنس
وهو يريد من يدحج بن ادوس زبدى شجب وقيل على يدى وحسنى
وفي كيد من الكتب المعبرة انه قتل على يدى وحسنى وعبد الله بن زيد الانصاري
طعن الوحشي وصره عبد الله بالسيف قال عبد الله بن زيد لم تر اني
وجيهم قتلنا مسلمة المعتمدين سالي الناس عن قبلة فقلت ضربت وهاهنا

من

من نونه

طعن في عدة آيات قوله صعب اليه رسول الله خالدا قبل الصواب فنعث اليه
 كانته
 أبو بكر خالدا
 شجاع بنت المذركا ههه مدعى زيانا ان ربهنا ورثي سبط واحد
 ثم جعلت ذلك الوحي ملكا فاذ عت النبوة في بيته يرفع قبورها قوم ثم زوجت نفسها
 من ميسلمة وجعلت دينها ودينه واحدا وفيها يقول فليس من عاصم اصحت نبينا
 اني لطيف بها واصحت انباء الناس ذكورا فلعلنا الله والاقوام كلهم على شجاع
 ومن بالاكل اعياها اعني ميسلمة الكذاب لا شققت اصداها ما مور حيثما كانا ثم
 لما قتل ميسلمة ثابت شجاع وحسن اسلامها وكذلك طلحة بن خويلد الاسدي
 تاب في زمن عمره كتاب استغفر واستغفر ديوان شعرا في العلم
 التزم في قصايله استغفر واستغفر بروى امت بالمدة وتحف الميم
 من الامم اى صارت اياما امت بالتشديد من الامم
 قد ذكرنا قصته في سورة البقرة صه في قوله تعالى اولئك الذين اشتروا
 الضلالة بالهدى الفادسية موضع بين وبين الكوفة خمسة عشر ميلا
 حارب فيها سعد بن ابي وقاص ثم مع رستم صاحب حليس بزدجرد السعدي
 مول محبة العباد يريد انه لا يتصور ههنا الحالة الجليسة التي يكون في الحيوان يعني
 العادة بل لو ان بها ابن الزاجع من الجزاء مثل اني القول بان حين المبتدأ
 هو الحزن ولا فضره تردد ودمته راجع الى من وهو كاف والقصد الى السؤل
 على ذلك المذهب واعتبر الراحم صميم الجمع لطرائق المعنى بعد غنى عنه
 اني حفي عليه وفي الاساس عنى عليه والسالى اتم مع سرفهم قبل خالصه
 تضمن معنى العلو والفضل ولا دلالة لبيان الكتاب على هذا المعنى وقيل المراد ان
 الجاز والمجوز صفة اخرى تقوم لامتعلقه باقوله بقوله اتم مع سرفهم تفسير لقوله
 على المؤمنين وقوله حافظون تفسير لادله قدم الاول اندانا بيه صفة مستقلة
 لانه من ثم اذله لكن لا يخفى ان قولك تقوم على المؤمنين ليس من حليس كلام التبريل
 وقيل المراد انه استعمل هذا الكلام على لبون بانهم علموا غيرهم من المؤمنين في التواضع
 حتى علمهم هذه الصفة وكان هذا القابل فهم من قوله مع سرفهم متبادر ههنا
 الصفة لذواتهم في الانصاف محض الجناح وان كان على بهذا المعنى كما لا يورفينا
 وحقه اتي في الدلالة على المعنى لا في اجمال الوجهين
 عليه اتي القابل او المعترض او اللام او على كل من اللذان وناحقا وفي انه صفة
 للام لكل من التثلاث لاختلاف العايل فالوجه جعل الصفة للام والمعنى
 على اعتبار مثل هذا الوصف في كل من الاثنين كانه قبل لانه عدل قول قابل شوق
 ذلك ولا اعتبار معترض ليس عليه ذلك
 ليصح في الكل ان منها ما هو فعل اختياري للعبد ليس بخلق في زعمه عقب
 التي تريد ان قوله انما وليكم الله متصل بقوله يا ايها الذين آمنوا لا تحذوا اليهود وما
 بينها لتاكيد النفي احصا صم بالموالة اى جعلهم منفردين بذلك وقصر

الموالة عليهم
 الرفع على الدل لم يجعله وصفا لاسنراك الموصوفين
 في كونها وصفتين والوصف لا يوصف الا بالاجزى مجرى الاسم كالمؤمن مثلا جلا
 الذين آمنوا فانه في معنى الحدوث الاخرى انه جعل الذي يوسوس صفه الخناس
 للحرية عن معنى الحدوث وفيه اى في هذا الادبال والاختصاص وبالجملة
 في ذكر الذين يقيمون بعد الذين آمنوا غنم للمؤمنين الخلق السنة وقيل باع المؤمن
 السنة فقط كالمنا فمعنى ان قصد باقامة الصلوة واتاء الزكاة والزكوع الكفاية
 والدلالة على الاخلاص او عن المؤمنين قلوبا والسنة لكن مع تقصير في العمل
 وعدم مواظبه عليه ان ارد بها ظاهرها من الاستمرار والاعباد بالصلوة والزكاة
 اللتين هما امارات العبادات واما على تقدير الحالة والاسان الى ما كان عليه
 على لم يكون تمزا عمن عداه وعن ليس بصفة ابتداء الصدقة في ابتداء الصلوة
 وعلى هذه الغاية من البر والاحسان ويكون الحصر للبالغة وزيادة الاختصاص كان
 مرجا اى واسعا من مرج الحاتم في اصبعه بالكسر اى قلتي جعلوا اعلا
 لكونهم حزب الله اى مشهورون من قواهم فلان علم الكرم او في الكرم اى مشهور
 حيث اذا ذكر الكرم لم يتبادر الى الفهم غنى فكذا ههنا لما اقيم حزب الله
 تقام الصفة العائدة الى من يتولى الله علم انه من الشهرة في كونه حزب الله بحيث
 لا يتبادر الى الفهم غنى وعلى هذا الوجه لا يكون ذكر الله توطئة وتمهيد للخلق
 الوجه الثاني المبني على انه ليس من اقامة الصلوة مقام المظهر قد خل
 خادمه اى جارية لان الخادم واحد الخدم غلاما كان او جارية قتل فيه
 دليل على ثبوت الاوان بنفسه الكتاب من جهة انه لما دل على ان الخادم المباداه هو
 من منكرات السرع دل على ان المباداه التي كانا من معروفاته والحقوق
 الثابتة فيه وان كان ابتداء مشروعية بالسنة المبني على مقام عبد الله من زيد
 الاضارى وهذا لا ينافي كون مشروعية الاذان اول ما قدموا المدينة والمدينة
 آخر القرآن نزولا وفي قوله لا بالانام وصح الى ما ذكرنا والى انه لا يمنع اجتماع
 الدلالة السريعة على حكم واحد لهما معوقات وامارات لا مؤثرات وموجبات
 الا الجمع اعتبر هذا المعنى لظهور ان ليس المراد انهم يعتقدون كونهم
 فاسقين ويعتقون ذلك كما يعتقدون ايماننا اذا اريد بعلق ذلك الفعل بكل
 من الامرين ثم لما كان الجمع بين ايماننا وكفرنا غير ظاهر الانظام مع قولهم منا جعله
 راجعا الى معنى المخالفة فانتظم حق الانظام ويجوز ان يكون الواو
 بمعنى مع كانه كذلك في القول معه بالمصاحبة والمقارنة في الوجود لكن ظاهر
 كلام النجاة المصاحبة في المعنوية للفعل المذكور وهو يعود المحذور وهو ان
 يكونوا ينفقون كونهم فاسقين مع شئ اخر وهو ايماننا نعم يستقيم هذا اذا بدل
 الواو بضمير ليجعل ظرفا في موقع الحال اى ينفقون منا الا الايمان متعارفا
 لنفسكم ويجعل اخر هذين الوجهين عن بيان سبب النزول وقراءة
 الكسر

اشارة

كون

كان

لومهم

وكتبت اصابني بوجه عوسر ان لم اشق على ابن حرب غارة لم يخل يوما عن نهائ
تغوس حيث دعي على نفسه بالخل ونفيه المال الكثير وعدم انفاقة في وجوه المحامد
ومعالي الامور ان لم يصيب الغارة ولم يعرفها من كل اوب وصوب على معاونة
بن حنبل حرب ولم يقل على ان ابن حنبل لكون الحرب اسهل اياه والبق بالمقام
بحسب معناه الاصل حتى كانه كناية عن ملازمة الحرب كالملازمة الجبهة
المراد به الدعاء بالخذلان فانه ليس يقبح لاستحقاقهم ذلك فيكون
من طلاق المسبب على السبب او بالحق في الغارة وسوء الاحدوت قال العكس
انه السبب هو اليد واثباتها محار عن جوده فلا محذور ولم يلزم من ذلك اطلاق
السبب على الله لم يفتق بعدم ورود السبب واليعرف بذلك لكن في قوله كيف يشاء
تاكيد للوصف بالسبب ما يشاء من ذلك ووجه التاكيد بجمع الاحوال المستفاد
من كيف ووجه الدلالة على انه لا ينفق الا على مقتضى الحكمة التعليق بمسبب الحكم
الذي لا يشاء الا ما هو حكمه ومصلحته منه سيجب صحتهم سبب وكذا في قوله
سرج اتي سريفة مع ما مر عدنا من سياهم مستفاد من المقام ومن وضع
الظاهر موضع المصنف وجعله علما فيما عدلهم من الصفات والسيئات وهذا الاعيان
كان في الكلام اعلام لعظم معاصي اهل الكتاب ودلالة على سعة نعم الله حيث
تتوب على من له تلك السيئات الاشقوقا بالقوى حيث لم يكتف في
تكفير سيئاتهم بمجرد الايمان ضم اليه القوى التي هي اجتناب المعاصي وحل اومع
الايمان بالطاعات فان قيل فكيف بمن آمن ومات عقيب مع الاجماع على
ان الايمان بح ما قلنا قلنا هو ايضا قد ترك المعاصي واتى بما وجب عليه وادرك
وقته كما قال الحسن للفرزدق حين اجتماع في جنازة ما اعددت لهذا
المقام فقال سهادة ان لا اله الا الله متدكلا سنة فقال الحسن هذا العمود فان
الاطناب شبه الدين بختمه عموده الكلمة التي هي اصل الدين واطنابها الطاعات
ولا قيام للحجته بدونها مع التبري بوضع ولم يسقط بهذا ان الاعضاء بدلت اهم
متوسط بها وكثير منهم ما اسقوا عملهم اتي مقول في حقهم ذلك ومعنى
التحج مستفاد من المقام ولكن يميز او موصولة فاعل ساء والمحضوص محذوف
وكثير متبادر ولم يودعه شيئا منها فقط اشارة الى ان قوله فابغيت رسالك
لشعور النفي بالنفي الشعور وحله يترتب ما ذكر في جواب السؤال من الوجهين
ومن زعم ان الجواب هو ان الشرط عدم تبليغ شيء من الرسائل والجزء عدم تبليغ
الكل فجمع انه ليس كلام المصنف ليس بشيء اذ لا قافية في قولك اذ انزع بعض اشق الكل
من حيث هو الكل بعضها ليس باولى فعني بالنظر الى اصل الوجوب
والى ما يرجع الى التبليغ ولا يندرج في ذلك الاختلاف مراتب الوجوب قطعاً
جلده وخفاء اصلا وفرعاً فيه وجهان حاصل الا ان ترك
تبليغ ادنى شيء كتبت لمن ترك التبليغ بالكلية وهو في غاية الشناعة وهذا ما قال

ورسوله في قوله
ورسوله في قوله
ورسوله في قوله

انما حاجب هذا الشرط والجزء كان المراد من الجزاء المبالغة كانه قبل وان لم يبلغ
فقد ارتكبت امرا عظيما والثاني ان يركب تبليغ ادنى شيء استوجب عذابا كما ان الكل
من جهة ان كل من التبعض يصنع ما ادنى منها لعدم حصول عرض الدعوى بمنزلة من ترك
بعض اركان الصلوة وهذا ربما قس فيه فالوجه هو الاول ومثله قوله عليه السلام كانت
هجرة الى الله اتي في الله كاي حال الحب في الله والبغض في الله وقيل
نزالت جواب آخر عن السؤال وعناسن قد اخرجتم التبريد عن عائشة
وحينه محذوف انما اختار هذا دون العكس وهو ان يكون المذكور
خيرا عن الثاني وقد حذف الاول لانه اقدس حيث جعل السابق قربة الا حق
وقدم للاهتمام بالمقدم ووافق بالاستعمال كقوله فاتي وقاربها لغرب فان الله
انما يكون في حيزان وقد يعارض بان ترك العضل من المبدأ والجزء النسب والحقاق
بالاقرب اقرب والاستعمال في قوله نحن بما عتدنا وانت بما عندك راض والاولى
مختلف بشهده حيث لم يقل راضون وانما اعني به التاخير ليسلم عن العضل
بغير اسم ان وجوهه وليعلم ان الخبر ما ذاع على ما اسأرا اليه بقوله كذلك هذا المذكور
في كتب النجوان اختيار سيبويه في تحوير يد عمرو قائم ان المذكور خبر عن الساتر
فما ذكر المصنف من ان سيبويه اسدينا هذا ينبغي ان يحل على اشد ساء هذا المجرى
الرفع على الابتداء كاللرفع على الابتداء مع حذف جزء وثمة التاخير اذ لا نهاية
في البيت بذلك اللهم الا ان يقال ان الطرف اعني ما بعيننا بمعنى من يعاينا
متعلق بقاء وهو ساء هذا يكون الخبر الاول اذ لا يصح ان يقال ما بعيننا بل ببقيتهم
ولو جعلته متعلقا بالطرف الواقع خبرا عن الاول اتي انا في شقاق ما بعيننا
وبقاء خبرا عن الاول على انها جملة معترضة لم يكن فالحسن فيه اصلا لا خلافا للغيرين
وذكرهما من غير حذف وقد يقال ان المصنف اختار في الآية خاصة كون الاول
والحذف من الثاني مع بقاء الكلام مسوق لبيان حال اهل الكتاب
فصرف الخبر المذكور اليهم اولى والضايقون اسد القوق ضللا اعلما ذكر المصنف
ذكرهم متاخرا قدم لمزيد الاهتمام اولى والدلالة على هذا العرض اوفي وايضا في طرف
الجزء التي الثاني قطع للضار عن التبريد وتفرقة بين اهل الكتاب في الضلال
والضالين والضالين اسهل صح تعاطفها وجعل المذكور خيرا عنها وترك كلمة
التحقيق المذكورة في الاولين دليلا على هذا المعنى ولان بيت لبشرين ان حازم وقيل
انما جرت نواضير ال بدد فادوها واسرى في الوثائق وذلك ان بن بدر من قران
وسم خلفاء اسد طوزاين ملام من طح فبعد نبولام الهم مجر وانواصهم وقالوا
امنا عليكم ولم يفتكم وحسبهم فتعوك لبشر اذ وانما الحق والمحوسين
معا والافا على مناظلكم امتدا كاظمتنا هذان عمت ان ارتفاعه
للعطف على كل ان واسمها هذه عبارة الاكثرين وكما تم جعلها المحرف مع الاسم
جميعا بمنزلة اسم مفرد هو المبدأ او الاسم وحده منصوب بان ليس في هذا التركيب

لا اله الا الله عظم على الصالحين وقطعا
نعم لوصح ان المناقذين واليهود
او على المعوقين من

بل

محل رفع اليه غاية انه كان قبل دخول العالم مرفوعا وعبارة البعض ان العطف
انما هو على محل الاسم فقط ومعنى كونه مرفوعا المحل انه كان قبل دخول العالم
مرفوعا لم لا يصح والله به التأخر يعني انما يستلزم الفراع من الخبر لفظا
كما في ان زيدا قائم وعمر زيدا وقدرنا لخوان زيدا وعمر وقائم فلم لا يحل الآية على هذا
بان يجعل من آمن منهم الى آخر خبر عن الذين آمنوا والذين هادوا فقط فيكون من
قبل ان زيدا وعمر وقائم لا عن المجموع ليكون مثل ان زيدا وعمر وقائم فاجاب
بانه لا يصح الاستلزامه اختلاف العالم في المستند والخبر حيث كان العامل
في الصائون هو لا يتأخر من جهة كونه عطف على محل ان مع اسمها وفي الخبر هو ان
قطعا ولو جعلت الخبر مرفوعا بان وبلا يتأخر جميعا لزم اجتماع العالمين على معقول
واحد وفيه نظرا لانه انما يلزم ذلك لو كان المذكور خبرا عنها ليصير مثل ان زيدا وعمر
قائم وانما على تية التأخر واعتبار معنى الخبر قدرا فيكون المذكور معقول ان
فقط وخبر المعطوف محذوف كما في ان زيدا قائم وعمر عطف على محل ان مع اسمها
وبالحكم ما ذكر لو تيمم الخبر في جميع صور معنى الخبر قدرا والقول بانه بني ذلك على
ذكره من قايمة التقديم لا يكون دفعا لهذا الاعتراض وقد جاب بان من آمن
منهم صالح لخبره المجموع والاصل عدم التقدير فلو ارتفع الصائون بالعطف على
المحل لزم المخذور فيرفع الرفع على الاستدراك ولزم تقديم الخبر ونية التأخر وهو معارض
بان الصائون صالح للعطف على المحل تقدير الخبر ونية التأخر كما لزم محيل عليه
من غير لزوم مخذور والحق انه محتمل للوجهين والبيان في الترجيح وكذا اذا اخذ
مثل ان زيدا قائم وعمر محتمل العطف على المحل فيكون من عطف المفردات
وان يرتفع بالاستدراك فيكون من عطف المحل صوابا وعن الادب ان كلها
يختلف اهل الكتاب وهو ظاهر ويختلف المناهضين حيث دخلوا في دين الاسلام
بجانب الظاهر قلمهم ان قل المخاطبين مع كونهم او غلب في البقي عن قومه
فلو قيل في الآية والصائون مكان القاطنين وفي واماكم مكان انتم لكان
التقديم على الخبر حاصل اجاب بان المراد بالتقديم الذي لمثل ما ذكرنا من القوائد
هو تقديم ما حقه التأخر كقديم المفعول على الفعل والخبر على المتأخر لا التقديم
في الذكر بان تذكر شي قبل شيء كقديم الفعل على الفاعل والاستدراك على الخبر
وخرجت هذه الجملة الحاصلة من هذا المرفوع المستدراك مع خبره المحذوف مجرى
الاعتراض لكونه جملة في انشاء الكلام لغرض التأكيد اما في الآية انشط واما في البيت
فلان انبات النفي للمخاطبين مع كونهم ناديين في الجناية واعلم ان في الشرح لا يعنى بان
يرجعوا ويعتدروا توكل فيقوته لتابع لتابع كوننا بصدد الاستدراك ودفع نقيضه الضم
والعائد لم يكن حقيقة الاعتراض لتحقيق العطف كسيف قتل وجر الاستدراك
انه في الظاهر كحصيل الحاصل والحوار وجهان احدهما التأويل في من الذين آمنوا
بان يراد الايمان باللسان فقط فلا يكون الايمان بالقلب يحصل الحاصل وتاثيرهما

ان

مضى

بالخبر

التأويل

التأويل في من آمن بان يراد به البات على الايمان فيصح في حق المؤمنين الخلف
من غير مخذور فظهر انه لم يذكر احد الوجهين وترك الآخر كما توهم نعم في الشائ
مقنه جمع بين الحقيقة والحجاز ويدفع بان البات على الايمان ليس عن الايمان بل هو
احداث الايمان قد دان من مطلق الايمان ومع هذا فالوجه هو الاكل اذ في ضم المؤن
الى الكثرة في هذا المعنى اخلا يهكم بذكرهم وبما ذكر من التكم في تقديم الصائون
فما يحل من آمن ذكر لانه اوجه الرفع على الاستدراك والنصب بدلا من مجموع
الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى او من الذين هادوا والنصارى وهذا هو المعنى
بقوله ومن المعطوف عليه اي من الذين عطف على اسم ان ولو قال ما عطف عليه
لكان اظهر اذ قد سبق الى بعض الاوهام ان المراد به المعطوف عليه اعني اسم ان
ويكون الذين هادوا والنصارى في حكم الصائون في الرفع والقطع ومختل ما ذكره
المصنف اذ في جعلها في حكم الذين آمنوا في النصب والعطف محلل الفاصل بين البدل
والمبدل منه بخلاف ما اذا جعلنا في نية التأخر كما ان الصائون وما يقال من ان البدل
من المعطوف يستلزم الابدان من المعطوف عليه اعني اسم ان كما ذكره المصنف
في قوله تعالى اذا عجبكم كثرتم وحينئذ لا يكون وجه آخر ممنوع فان قيل بل انما ذكر
ما ذكر من الوجوه الثلاثة في محل من آمن هل جرى في وجهي المراد بالذين آمنوا
ومن آمن او يختص البعض البعض قلت ان جعلت احداث الايمان والبات عليه
من اقوال الايمان جازا في الكل في كل من الوجهين والاخص الرفع على الاستدراك
والنصب على الابدان من المجموع بما اذا اردنا بالذين آمنوا المناهضون والنصب
على الابدان من المعطوف بما اذا اردنا بهم خالص المؤمنين فاني المراجع الاسم
ان يغني عن تقدير ارتفاع من آمن على الاستدراك اذ على تقدير كونه بدلا فنجي ان هو قوله
فلا خوف عليهم وصبر عليهم عايدا الى اسم ان فلا حاجة الى تقدير محذوف
والحجج من توهم العكس اين حوت الشرط يعني ان ما وقع موقع الجواب
وهو قوله فريقا كذا يشك بوالا يصلح جوابا فالوجهين احدهما انه يفضل حكم افراد
المجموع الواقع في قوله فريقا سلنا اليهم رسلا اي كلا حاكمهم رسول من الرسل المذكور
بقوله فريقا كذا بوا وقد يقال فيقولون يعقبن ان يكون الجاني في كل قوم فريقتين فينبغي
تدافع وانما انه على تقدير قطع النظر من هذا المانع لا يحسن في مثل هذا المقام تقديم
المفعول مثل ان اكرمت اعني احاك اكرمت انه ليس شعرا بالاحتصاص وتغير الفعل
مع التراجع في المعنى بالسرط ليس شعرا بالسك في اصل الفعل وقيل لانه
لا بد من التأخر لان ما يشترط هو الفعل وتقدم المفعول بعده عن المؤن
فيجوز ان رابط لانه بتقديم المفعول اليه الجملة الاسمية المنقولة الى الفاء واما
قدرا الجواب محذوف يا صبيح دون استكره كما هو صريح في قوله تعالى
افكلا كما كرر رسول بالانتم في انفسكم استكرهتم لانه ادخل في التوجيه على ما قبله
حتى الرسول عليهم لهذاتهم والسبب بما وقع في التفضيل متبجحا غاية الاستفهام

فه

محل

شهداء على الناس في معرفتهم الاستشهاد والاشارة الى قوله تعالى وكذلك
 جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس لم يكن كلاما اي معنى بنا سبب فيه
 لانهم يتكبرون الطمع بل الطمع في حال عدم الايمان على ان في صحة مثل قولنا ونحن نعمل
 كذا بالاول والحالية نظرا بالنظر الى الاستعمال ويجوز ان يكون فعلى هذا يكونان حالين
 متداخلين وعلى الاول لا متداخلين ولا متبادلين لعدم صحة ذكر الشاينة بدون
 الاول وعدم كونها حلا عما هي حال عنه ولستم مثل هذا مثلا صنفين فالحالان
 المتعاقبان فلا انة اقسام وان يكون معطوفا على لا توهم بان يكون عطفا
 على النفي ان يجمع بين عدم الايمان وبين الطمع او على النفي اي لتبايع بين الايمان
 والطمع وذلك لجمع ما لا يدخل في الاسلام لان المسلم هو الذي ينبغي ان يطمع في صحة
 الصالحين وما يذكر صاحب القريب من انه على الاول ورد الجمع على النفي وعلى
 الثاني ورد النفي على الجمع يروم ان الاول لجمع صنفين وليس كذلك بل هو جمع
 يفي وابيات بما يعلموا عن اعتقاد شعربان القول على حقيقة
 لكنه مقتديان بان يكون عن اعتقاد واخلاص وقوله هذا قول فلان اي اعتقاده
 يشعربان بهجاء عن المذهب والاعتقاد وبالحكمة فالقصد الى ان الانية ليست
 مجرد القول التزهيد هو التكلف والمبالغة في الاعراض عن متاع الدنيا وطيباتها
 والتعسف فلة العهد في المطعم والملبس رقا من رقة القلب فذوال
 العشرة والذاكر جمع الذكور على خلاف القياس كانتهم قصدا في الفرق بينا هو
 العصور بين ما هو خلاف الانبياء وقال الاخفش هو من الجمع الذي لا واحد له
 مثل الغناديل والابايل ولا يقتدوا ذكر أربعة معان صنية على
 ان الاعتداء اما بمعنى التحايز حد الشرع او حدا اعتدالى في الانفاق واما
 بمعنى الظلم على الاطلاق او مقيدا بحرم الطيبات حلالا حال عارضا فقام الله
 ظاهرا في ان الرزق قد يكون صراما وحلها على الحال الموكدة خلاف الظاهر
 ولذا جعله صفة مصدر مخذوف اي كذا حاله ان السابغ المتبادر الى الفهم
 وصف الماكول به دون الاكل وفنه وجه آخر ذكره فيما سبق وهو ان يكون
 مقول كلوا على ان قارذكم حال منه اولفوا في الانتهاء الى ما
 امر به وعما هي عنه قبل الوجه ترك الواو الا ان يجعل من استعمال المترك في
 معنييه اعنى بلوغ النهاية والامتناع عن المنى ومن قبيل علمها بيتا وما و
 باردا بان يقد في المعطوف انتهاء بمعنى مطاوع نفسه او كمال على الانتهاء اي لا
 الى ما امر به عما هي عنه والامتناع عما هي عنه اي ما امر به وهو ترك ما يحض
 فكنا نكته معنى ان الصبر ليعتقد الايمان لما اشاء الله من قما في
 ما اعتدتم مصدرية وما يقال ان الصبر افعالا في حكم المفرد كالماء ليس لشيء
 لا يسيح من ان الانعام ليس بجمع من قصد في الاساس فسد في الامر

قوله

قوله

لما ان

اذ الصانع حكيم لا يفعل ما ليس بمصلحة ولا يعطي ما ليس بمسحق ويحكم ان يكون انسان
 الى الغرض من الله بدار الاما على خلقه في الدنيا دون السبب ان ما اعطى
 الغنى ان قول من الخطاب الدعوة ليس بسبب اعماله الروح ولا بسبب الخلق الكلب
 ايضا وان لم يذكر بنا دخلها في جعل الكلب عبدا عن وعاب من المكلف
 فواقي الدابة بالنعيم والضم ما من الخليفة من الوقت لا منها فكل من ترك سابعه بغيره
 الفصل لدرهم حبل والمطوعة ان جعل معجل لا زما او فتنه نسطح
 الكلال في ان جعل قوله باخره معولا ربح كما ان المطاوعة ان جعل الحسول من
 الله ربح او فتنه بالطمع في السبب ان جعل المثل في فانه لا ربح
 لان الكسب يستغنون فيه بما ولوح الرويس لانهم ما يكونون ربحا ان صانع وموله
 بغيره اذ فتنه فان لو فتنه وكون المتعجل في اليومين بغيره في الثاني البينة
 ليعلم انه يعجل في يومين وعلى هذا لا يمكن ان يكون احد يومين
 وقيل ان اهل الجاهلية يفسدون الكلال في جعل الخبر بل لا جعل في الايام الموعود
 على التبعدر من ان ذلك الخبر بغيره ان الايام في لمن اسه اليه في
 قوله تعالى هب لك ان هذا الخطاب لك فالتوفيق عند المحقق خبر حسدا
 مخذوف وحقيقه بالخارج المحقق لو جهنم اذ فيها انه الذي يرضى به ذلك ويطبق اليه
 والثاني انه الخارج على الحقيقة وقوله من من النجلى والناظر متعلق بصحاح
 ووجهه بالكره عشيبة وانما جاز ان لا يفسد في قوله في قال متعلق بالوجهين ليس
 انقضاء الله ليعلم بكم وحكمكم ممن له الجبر ومنه الخطاب واما على الوجه الاخر في المعيار
 اليه بقوله ويجوز ان يكون عطفا على قوله ان ذلك الخبر الى لفظه فالحق انقضاء
 الله لتنفعهوا بذلك بحلوه من اصول الشئ معنى حله وقد جاء
 منعها بالاعراض والى ثالث لما ثبت العذر من دفع الدال الموضع
 الكثرة انجي من رجل ثبته العذر ان ثاب في الثبات والجدال قال في ان سبب
 واصل العذر المحقق كانه بساكن الواو على هذه والمحققتين يشق في ان رضى به
 واحدها فحقوق وكذا ان فاشق او جعل الخصام بالدمكوب
 من اضافة الصفة الى فاعلمها كمن الوجه لكن على ان سنا والى ان سبب
 ان ليدفعوا الرجل انما هي فعل الخصام ليس بمصدر بل جمع ضمير والمعنى
 انه اشد الخصوم حصوه من لا خبر به ان لا يفعل بفصل بل من جهة ان اللب
 سدة الخصوة وكل سدة فهو بالنسبة الى ما و منه اشد معنى ان صا فته
 ههنا ان خصام من لا في قوله حسن الكسب وجهه وذلك لان اللاد ما يتبين منه
 افعول صفة بدل لعل في جمع ولما و من جوده فلا يبنى منه اسم البعصيل
 وان لا يحمل عنه اي عن الا في عطفا على ان كان به تعالى حلي عنه وحلي سبيل لفر
 تركه وخراراً على ان كان به وعدم الحمله عنه وقوله او لله عطفا على الا في
 وحيل تركه في صيب فعل هذا لا يكون في سوى معنى يفسد

يقدر

محتاج

على

و من الأصول به و من سائر الأصول
 كما في قولهم حرام
 هذا القول

[illegible][illegible]

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

مع
فولہ

کسی لفظ سے

الكوت فالمستطوع لما ايضا هو العقل لا نفع .
 المثل مستعارة للماء والعصه الجسم الثبات وله معنى ان الذي يصبر مثل عالم و
 لا نفسه في الكلام حذف .
 قال الرسول اسأله الى ان المعنى على المعنى
 سوا وخرى بالرفع على حكمه في الحال الماضيه او بالنصب على الاستقبال بالنظر
 الى ما قبل اعني انزلوا او لنف ما كان متوقفاً على دلالة على شأه الا حرفي الشدة
 صحت في وخبر واستبطاع البصير من متوقفاً في الشات والبصر
 على اربعة القول فان قلت هك هك هك هك ان يضر الله قريب محو
 الرسول وحى يضر الله محو من معناه على طريق التلويح والتشريف
 اما لفظاً فله انه لا يحسن لفظاً انما ليس دون المعولين واما معنى فله انه
 لا يحسن ذكر قول الرسول الا ان يضر الله قريب في الغاية التي قصد بها بان
 نها هي الا حرفي الشدة .
 قد نض عن قديم ذكر ما سألوه عنها
 فعلم من خبره وبيان ما هو الا مع قصد الخاتمة الكلام فحسب جواب مع الزيادة
 وليس من شرطه جواب سوال الا سترساً و الا قصار على سؤال بل المحجب فيه
 كما لطيف بل المحال على ما تقتضيه المرض له عليها بحكمه المرض لا سيما بطريق المعلم من
 حكم متوقفاً على كل علم على ان لا لو اجتر السوال على ما ذكره ابن عباس رضي الله عنهما
 سبب النزول فكل الا حرفي من ذكره وفيه وانما الا حصار في العلم بغيره على الجواب
 ان النص من ما اصطفت له حد من خبر والمضغ فكان لو قصد رضى نضاً عاتية
 للنفي ان عدم كونهما صليهما مجتده الى حذف العائنه
 ان يكون على له الكات من انما في الفاضل
 من الكراية له من الا كراه
 ويكونه معنى المكره .
 عن الكراهية وكوت الميث وكوت النعم والضم لقول بمقول
 عن الكراهية وكوت المكره .
 على الفاعل جواز من جهة الخلق في الا كراه .
 علم عليها وهو سببه له والتم اسما بفعوله كما هم اكرهوا عليه وقد سبق ان مثل
 هذا اسمه لا استعانة لكن لا خلاف في انه على سبيل المجاز بل مجاز في عبارة
 الكثر من .
 ومنه ام من هذا العقل فراه ووجهها قوله تعالى علمته
 اسم كرها فوجد كره في ان الكره والكراه كالفقر والغنى في معنى الكفر
 او من قبل الكره بمعنى الا كراه .
 وعلى قوله تعالى وعسى يعني انهم ما كلف به الا شاة واره على
 هذا الطريق حيث يكرهه العكس ونسب عليها ولا يلزم منه كراهه حكم الله
 تعالى وحجه خلافه ومتوقفاً في كراه التصديق لان معناه كراهه نفس ذلك
 العقل وحقيقته كوجع الضرب في الخدم كاللصا بالحكم والذعان له .
 هذا كالمقول ان لكل نفعاً والله وحقيقته مع ان البعض مكره .
 انما كراهه كراهه .
 والله يعلم ما يصحكم يعني ان المعقول

مراد لا تزك فزك فعله فزله الا نك لكن لم يجعل ما يوصله كان الفعل من فعله
 الى معقول واحد عن المعرفه ولو جعلت اسمها من قال معقول على (اللفظ)
 ولله مع فعل مع الحكم من سنان وعما بن عبد الله بن الجيرة
 ونوفل بن عبد الله ففعلوه ان فعل اصحاب السرفه عمرو بن عبد الله ففعلوه
 اسن من الجيرة وكان ذلك الفعل والاسن في اول يوم اذ كان ذلك
 الوقت اول يوم من رجب ومع موقوف في ذلك اليوم من يوم في الاخر
 تتفرق فوقف الجيرة حبسها وابي ان ياخذوا بعد ذلك ردها والا سار في بعض
 او جعل كل ما اخذوه اسرا على العليل وعن ابن عباس رضي الله عنهما لم يزل
 ابي قتيبة اخذ يعني ان روايته كالحق روايته العنينة والمخفي شرويع
 في بعض قوله تعالى سلونك عن الشهر الحرام والا طهر ان شهر لسالون للمؤمنين
 او المحرم للكفر خاصة اذ لا يملك الا سوله الا نيم سله لئلا يكون عن الحرم اسار
 فعوله عن العليل الى ان السوات عن نفس العليل في الشهر الحرام وكذا الجواب
 كان كما قيل ان السوات عن فرد معين اقدم عليه عبد الله بن جحش والجواب
 عن قيات ان يكون العبد منه حدح الاسلام ونقونه للفرقة على ان
 النكاح اعيدت كانت غير الا ولي وذلك لان هذا البست بغيره لا زعم وان
 المصدر وان كان كذا فاعلم ما عصبه الحسن كنف وقد وصفه بقوله منه
 وعند ان النكاح يقع بموعود الوصف ومن حيثما كان ابداله من المعرفه وجعل سدا
 خبره كثر ما نسجت من معقول عطاء واكرالا فاول على انها نسجت فمعه بقوله
 اعملوا الميركس كمال المصنف في القرآن فاحلوا جزا ليعوله تعالى فاذا ارسلنا
 الى شهر الحرام يعني الشهر الحرام المعينه التي في اربعة اشهر حرم قتالهم فيها واسير اليها
 بقوله فسيجوا في الارض اربعة اشهر فله نال في سم حرمه العليل في الشهر الحرام مطلقا
 فان قيل كيف اذنته انما نكح الا فكنه بقوله حب وجد بحدود ووب
 لفرقة معانته النكاح في حق البلد الحرام ووب الشهر الحرام ملك بعض
 على ان الا يجب المطلق برفع الحرم المقتد كالعام الخاص وكوسم قال كما
 على ان حرمه الزمان والمكان فله بغيره ان يجعل عموم الا فكنه قرينه عموم
 الزمانه ويرفع حرمه الا شهر فان قيل قال فله كثر في الا ثبات ومضى
 لا نكح فمن ابن بلزم الحجاب قال الميركس نكح ملكا بل هو عام بعموم الوصف
 او قرينه المقام ولو سلم ففعل الميركس ففعل ان خاص الميركس حرام مطلقا
 من غير قصد بالاشهر الحرام واعلم ان الحرام عطف على سبيل الله
 لا فناء عطف على الشهر الحرام في به اذ لا اعاده الحرام ولا معني للكفر بالمعبد
 الحرام الا سكف وجهها حاشم عن المصنف قد لخص بالمتن حاصلها ان
 عطف وكثره على حد عن سبيل الله انما جاز فعله بما به يملكه التي من علمها و
 المسجد الحرام المحطوف على سبيل الله لو حسن الا قول ان الكفر بالله والصد عن سبيل

في آية

اذا

قوله

مما

الاجابة

لا زب

اشرا

متحولان معنى فكانه لا فصل بالاجنب من سبيل الله وما عطا عليه ولا عطف للكفر على
 الصد قبل تمام عزلة ان تعال وصد عن سبيل الله والمسيح الحرام الثاني
 ان هذا المصنف لفظ العلية وقوله لا بعد فصله والا قول اوجه فله سبيل
 محذوف اي وصد عن سبيل المسجد الحرام ومعه في غايته الرد
 وانهم عطف على دو امه اي اجاز عن ان العليل لا يملكون عن العليل
 متى يردوا المسلمين عن دينهم وان استطاعوا استبعادا يعني
 اسئل ان مع الجرم بعدم الوقوع اسأل الى ان ذلك لا يكون ان على
 سبيل العرض والتقدير كما نرضى الكبار ومعه على سبيل
 بطا وعلم ان الكفر على ردة اي ردة اياه احكامه للمصدر الى المعقول اليه
 اي الى دينهم لما بعدت بتعلق بحبب وفي المسلمين بان لا يفتن ومن
 ان بيان لما للمسلمين عطف باسنادها على باحداث والصور للردة ومن
 نداء على ما للمسلمين وبها اجماع السامع بناء على انها لا حطت
 الا على مطلقا لانها كانت للمسلمين فليت ومعه كما في فائدة لا نال على انها
 جعل شرط في وعند اسفا الشرط سبيل الشروط لان الشرط المحمدي
 والتعليق ليس بهذا المعنى بل غايته السببية والملازمة وانما السبب او
 الملازم لا يوجب اسفا والسبب او الملازم لا يوجب اسفا ولا سبب ولا كان
 شرط بهذا المعنى لا يتصور حلق في العمل للمعوم الشرط واجتبه ابو حنيفة
 رضي الله عنه بقوله تعالى ومن كفوا ان لا يكونا فله على واجتبه بانه يحمل
 على المعبد علة بالليلين ووب بان ذلك انما يكون لكان العبد
 في الحكم واحداث الحادثة وانما في السبب فله بان يكون المطلق
 سببا للمعبد وانما ذلك في الاصول فله على الا حلق في يظهر من صلي
 في ان تدعوه بانه في اصل يلزمه عند اي حنيفة قضاء تلك الصلوة حلقا فله
 رحمه الله وحبهم نظر جعلهم الله اهل رجاء يعني انهم مع كمال العمل
 جعلهم الله تعالى في معرض الرجاء لانه وجبه وحلوم الى من رجاء النبي لم يسكن
 على طلبه ومن جاف الشيء حرم عنه وترك ما يقضي اليه ملكه بكل عصاة
 الا حقه وكيف يبرجون الرحمة بل يقطعون بالنجاة وهذا كما ترى
 تعرض باهل الحق مذنبه للعقل ان يكرهها ذهاب العقل
 وسبب الحال فسر بها فوم لا فله الى المعني ان فيها ما يعرض الى
 الا في ان ان نفسها او نالها كذا كذا بدليل قوله وحاشي وبعد ذلك لا
 يبروا الصلوة وانتج سكارى موضعي اسم النوع من السجدة
 بوضع العقل هو من سبيل بعد التوقفا ولا حاجة الى تعدد الموصوف
 في اربعة اشياء والوعى الى اصحاب الاسماء سابع سلك رغب الغث في يبعني
 ومعه حرام اي القليل منه والكفر وكذا كذا تقع الذنوب

والتمراي ورام فله وكثيره وقوله الذي لم يطعم فقد في العصور والفتن فيها معا وان
 كانت بحسب اللفظ صفة النفع فان قوله فان لم يطعم الى الفرح علم لها جوعا و
 معوالمسي بالفتن وعبدالل بن عمر بن الخطاب كل من لم يطعم من امره فله وكثيره
 وجعل يسي الكل بالخير صفة منه فله فان وجه التسمية وان كان هو العبد
 والمسي لكن لا بد من اطرافه ومن ثبوت القول بحجته فله عزاز عن نفسيق
 الصبي فقد نزل ثوب الكلب عن العوض ولم يترك احيا طاروا اجازا عن
 شينه الخراج فقال يتره اذا تره الا حين ان تره في الا ساس
 يسرا رجل بالقداح ليسر بالكسر ويسروا الخ ورتبوها وقر بالتمار والورد
 وقا مرتة بمرتة اخرى بالفتح عليه ومرتة الا في اخرى واخر في الصبي ومرت
 الرجل واخر بالكسر لا عينه فيه فحلبه وقا مرتة ومرتة اخرى بالصي فاعزته فحلبه
 ويسر يسر بالكسر لعب بالقداح وها طر على كذا راضه
 لم البت لفتح ان وتبيل يسروني يعطوني ويقسموني كما فعل محذور العمار
 فامم الم تعلموا اني ان خارس زهدم ويروي ان تبا سوا عني الم تعلموا
 وزهدم اسم فرس سمي به لسرعته ومو في الا صل فصرح الساري وقيل
 اذ ليسروني اذبا حدوت وتسمونه وفي الصي كان وقع عليه سببا فخرجه
 بالهيام ومن الا فله في بعض ان الا فصرح العيش ثواب لها ان زلا تم و
 الا فله في الا فله في فله بالفتح في قوله الفذ الى الفتح لفصل لا ساهيا و
 جعل الا جزاء ما منه وعبد من كان حوله بها عده الا نصبا والبيعة على
 الترتيب واجعلها عشرة فم بين فيه كنعنة التسمية وفي تزعم من الجزور
 ايضا اخذت في رة انه واحد كثر المصنف من انه يفر من حرج له قدح مما
 لا نصب له مخالف ما تغل عن النفات وقد عرفت في في مطالعاني رسام ملحج محصلها
 بالكنى لرسا الله تعالى وفي حكم الميسر اياه في حرمته التي ردها بان شرط
 المال من ان جانب صار مغلو با فالا فاق واما في ربة اللعب لنفسه ا و
 الرهان من جانب بان باخذ المال ان غلب والا لم يوصف منه شي في الشرط
 حله في بدليل قوله في في المظهر ان ليس الا في عيشها
 والتمار عطف على شرب والطرب على الا لندله ولا يظهر منها فترق بعندها
 والا برام مع برام وهو الذي لا بد من في التمار ومعنى الكثرة اي كثرة الا شتم
 فيها مع ان لم يطعم كل منها ليس الا اثما و(جدرا ان كلهم فيها سببا) شرب الخمر
 يعني الى الكسب اتمام كثره وهذا يسمى الخمر ام الحاسب واما معنى قرب الا في
 هو ان يحرق الا في تعالى بها بل العزم عليها ان والجهد بالفتح الطاعة والاعية
 المستمرة وفي الصي في كلا من بعض الطاعة
 ستم في حود في ولا ينطق في سورت في حين اعص التمسك لاي الا سورة
 الدول في محاط زوجية وصل لا سماء بين خا رصة العزاري احد حكما والعرب

فداني

في الدماء

اي حدي ما سهل ولم يسق على من الا حوالا لشدني مجنني والحدف بالحاء
 المعجزة رمي الحصا بالاصابع قال النضر ان باخذها بين سبائل ورمى
 بها او ترمي بها بالحسب بين السبات والاهام فله معوهي والرواية
 الصحيح بالحاء المهملة معوهي جرحه وسكف الكاس اي عذقه سباب الكاس
 عن ظهر عن لفظه ظهر جرح في الظاهر وقد سبق بحقيقة ظهر العت وطا مر
 اللفظ ان المولى الغني بالالف فالتوضيح بينه وبين قوله عليه السلام
 جرح الصدق جدا الخجل ان هذا فيما له الكا بالفتح جرحه وما جرح
 محب حبج الى التكلف وذلك فيما له الكا له سببا جرحه
 في كل محب له يثب سكو اه الا الى الله يسكن المولى بالغني عن العلب
 وقد لا تصدق به ظاهره حال وعفته بيان ومن محب ليس تكلف
 بعد عن الكسب اولا يعوج بواجب الصبر والتوكل
 الدماء في ذكره انه متعلق بتقوى الله وسبب الله وعلى الا اول
 قوله كذا ان في ذلك البين اما ان يكون انسان الى جواب
 سالكه ما اذا انتفوت وفيه محبات او الى جواب سالكه عن
 الحمد والميسر ولا بعد في الا سبب في ذلك الى الا بعد ووضوح الفضل فيه
 وبين ذلك المسار المهم ولا حاجة الى الا عند ان بانه ليس با حني نيا وعلى
 كونه عطفا على سواد الا الا ما لم يعرف بعد البين عن المتكر وعلى الثاني
 في بين المسار المهم بعد كذا في جمع ما سبق من البيانات وعلى هذا
 فنقد في التعليل اعني ان له المتكر على ذكر المتعلق بعد ط (همام)
 وقوله فتعبروا في انبها واكثرها خافوا في كذا بين كذا في الا فان ان
 البعد انهم للمات واكثر متعة في الا في التمكن من كذا الخزان وقوله
 ويجوز ان يكون عطفا على قوله فتعبروا المعنى فتعبروا
 على اعترلوا وحين علمهم ويوقعهم للذين اعزوا او ان كان قد سمع
 كونه للبيان وجعل النما لفظ على حصة حديثهم اي الزوج فيه لينطق قوله ولا
 سكو المتكرات في معنى الكل في هذا المقام واخر حكم او قطع في الجرح
 محب سق عليكم جدا وان لم يكن تخلف كالا نطاق
 حركتها على اللام في معنى بعد حذف حركه اللام لان هذا جاس بحقيقة التمر
 لان حذف مع الحركه في قوله ان حذف الا لاي ايضا لا لساكنيه
 كمن اصغروا في الكفاية على طبع الامم فخط كما مدوقا نون الخط
 الا ما يفسح فيه طائفة اي من غير حرج وتضييق وهذا لم فعل الا ما يطعون
 اوله ترو جوهن التمسك او غير ك ولف الكا ان المولى بالمتكرات
 الحركات خاصة حاله في نية اي غير متسوسة بعد له تعالى في سواب
 الا لفة والمحصات في الذين لو لو الكفاية حيث اثبت الخجل في
 الكفايات ولا يجوز ان يكون من حسنة هذا المقام لك طاق

النفات

ان الحجة باقية وان كان لم يفسد
 من الكفايات كالا يفسد

على انه لم ينسج من الامايد شي ومنى الكلام على ان قضا العام على البعض بدليل
 غير موصوب نسخ ولو اعجبتم كلمة لو في مثل هذا المعوض لا تكون له نقا
 السني لا نقا وغيره ولا يصح ما للمضي وكذا حكمه ان لا يكون له قصد
 المتعلق والاشغال بل المعنى فيها بنو الحكم البينة وهذا
 نقا انه لا شك والواو عند بعض للعطف على مقدر وهو
 ضد المذكور ان لو لم يكن كذلك وعند المصنف للحال لكن مقتضا
 ان تكون الواو بعد الواو اعني العمل مع الحرف في موضع
 الحال ولا يفتق هذا القدر المصنف ولو كانت الحال كذا
 دون والحال لو كانت كذا ولا يخفى جازا او ليس كذلك
 الى المتروك والمتركة على نوع من التعليب في دعوى كونه
 صفة جازية الذكور على الاناث لا منافع الحمل على تعليب
 الاناث او استبعاد المتروك في مقتضى سبب وجبه لزوم ان
 يكون كل من الواو والتبني ضمرا وليس بعدوا اما استبعاد
 او كمال في مجموع الذكور والاناث وغير العمل وانما احد جعل
 فالنظر من انه بحسب الاشياء ان المعنوي دون العطف والناظر
 بما في اليا وهو الكنف وجعل والله بدعوى جازية واولا والله بدعوى
 بعدد المضاف او جعل دعوى جازية بدعوى تسريفاً وخذلك بدلالة
 ودعوى جازية في قضا على اولئك بدعوى ان الانا بوجوه اعداد الله ويعمل
 بقوله ولا ينفع ان يقال الله بدعوى جازية وان لم يردوا
 على غير ما في كثير من النسخ فهو انما نسخ وجعل لا زائدة على
 ما في النسخ من الصواب وان لا يورث على غير ما في تفسيره
 لا يخفى انه انما يحتاج الى هذا الفارق ان الله بدعوى جازية ان
 اوليا والله بدعوى جازية باذنه يا مر الله ورضا على ما هو الظاهر
 هل يتبين انهما كسرتا على سبيلها ص سبيلها بكسر الفاء يعني ما من
 السيرة والركبة ومعنى في الاصل جازية البعير وما روي زيد عطفا على
 عايشة رضي الله عنها في سبيلها بصب يا حارث فاعل اورد مع باله سدا الى
 استتمت ما فوق ذلك وهذا ان الحديث في بوجاهة اعتراف ما استتمت
 عليه الا زلوا كما هو رأي المصنف واني يوسف رضي الله فلهذا قال
 محمد رضي الله بعد ما راجعها وهذا قول ابي جعفر رضي الله ورجعها
 بما هو رضى من هذا يعني دورانه وبقية بقوله عن عايشة رضي الله
 عنها انها قالت كنت كحلب شارب الداء يعني بكسر السين وهي حرة المحض
 لنا به عن التزوج او على الدم وهو الفروع نفسها واما لو حمل على الارزاق
 لموافق المروي عن عايشة رضي الله عنها لولا فلهذا يكون دليله لا رضى
 بل قوله ان ابي جعفر رضي الله عنه

بأذنه

بأذنه

بأذنه

بأذنه

بأذنه

بأذنه

بأذنه

بأذنه

على ظهوره بالتدبير على فطر من تكون منه ايضا فراه عبد الله وكنا
 التواضع مما يحب العمل به لئلا يدعوا عمل الله حنيفة ربه الله بقرارة التحفيف
 في اكثر الحنيفة وهو عند عشرة ايام بليا لها حتى لو كانت انقطاع
 بعد من عشرين ايام على له وطها قبل ان عتسار وتوارة السد يدبر
 اقل من ذلك اعني ما دون العشرة حتى ان حمل وطها الى ان تعطل
 او عتسار عليها وقت صلوة كما حملت الان الدم وقد تدبر بارح وسقط اخرى
 وبان عتسار تزوج جانب الا عطف وكذا الحنيفة وقت بعد رضى على
 الا عتسار والحرمة لصبر الصلوة دناء في ذمها تكون قد طهرت حكمها
 وفي اقل الحنيفة ينبغي ان يحمل على هذا بمعنى اقل من العشرة في الحنيفة قبل احسن
 البلد والى فاقول الحنيفة عند ابن حنيفة ربه الله بليا لها وعند الساجد ربه الله
 بعدم دليل وموقوف واضح حيث جعل الحمل مع فاعل البقاء
 والله عتسار جمعا على ما هو موجب التواضع وموقوف قوله فاذا اظهرت
 مما عني تدبر من قوله تدبر منه بواو غصب ان حكمه وسقطت عند جاز
 اخذ من الركا ب مما هو اعني كالمحمل قبل الطهر او الطهر والى بان
 في غير المكان وهذا جازي من باعسار الحلق في الحرف على موضع
 الحرف وقيل باعسار بعز حكم الكلمة في الا عراب من جهة حذف المضاف كما في
 وسكن القوة وقيل باعسار حمل المنيب به على الحنيفة بعد حذف الاء كانه
 زيد اسد كثر انما كان له الحجاز وان لم يكن استعانة وكان يجوز في ظاهر
 الحكم بانه موقوف اسار الى ان هذا البسب موقوف على بسبب النطق بالمقاي
 في ارضاه من بالذوق اذ لولا اعسار ذلك لم يكن بهذا الحسن وقيل
 المروي بالحجاز الا سبعا ربه الله بليا لها في جعل النساء محارث ولا ليه على
 ان النطق يذوق على ما اسار الله بقوله بليا لها في جعل النساء محارث ولا ليه على
 بهذا الموضع لمعسر الشحان ومنتقص النعمه ولا ارى ذلك جازيا
 على التاثير في ان تعان الشهد سببا لكم حث لطفكم لكم ب الجب
 محرجا وجعل الحنيفة بمكنيا
 اما في حال بيا نبع الحنيفة في عدم الا حنيفة من جهة دون جهة في اطلاق عليه
 لفظ الحنيفة به
 البسب في قصدا الى التغير والاعتراف كناية عن ترك المجامعة قصدا الى
 البعد عنها وحنف امر في الله كناية عن القيد قصدا الى كونه على وفق المأمور
 به وتبرعنا عنه عن الدبر وان الحرف كناية عن جازيها بعض حث يحصل
 الولد قصدا الى هذا ينبغي ان يكون الغرض الاصل لا حيا والسهم في سبب
 هذه تعرضات بالهوى والنصارى والواغيب في اسان عن الفعل ومن يجري
 مجراهم موقوف من الكناية بان خبر جندار موقوفه وموقوف الى لفظ بعدله

ان

بمفعولات وفي كلام الله حال عام ما في اسم الانسان من معنى الفعل والمجته على
لفظ اسم الفاعل على ان الله سا من معنى محبته اذ اركع وفي الصلوة قال ابو عبد الله
كأن في حالين احدهما ان يضع يديه على ركبتيه وموقعا والاخر ان يركب على وجهه
باركاً وموا السجود
انه علم من هذا الجملة تفسير ما وقع فيها في علمنا فافهم من حيث امر الله وهو موضع
الحرف اعني الفعل والالف السبعة التي ربما تقع لبعض من ان العرض قضاء السجود وذلك
محصل لكلا الوجهين وظهر ان العرض طلب النفس الذي هو عزله الذرع من الذرع وهذا يعلم
ان هذا الامر كله في جزئ بطور ان قد مر ان الله عطف على الله عز وجل واما وسر
المؤمنين فليس كذلك بل هو عطف على كل موافق وفيه تعرض على انفسال ما سبق
من الله وانما هو الله تعالى في قوله ولا تجعلوا الله عرضة لشيئ من خلقه
والاخر الدخيل في جزئ قل وان شاء الله تعالى عطف على مقدر اي اقتضاه
ما امر به بليان بنية ولا تجعلوا الله عرضة لشيئ مما كنتم وما هو الظاهر
غيره او ذلك مرات يسلمون فاذا استعفف سبوا لو كنتم عن الشكر سبوا لو كنتم عن
التخبر مع الله ولو كنتم ما استعففون وسبوا لو كنتم عن الشكر وسبوا لو كنتم عن
التخبر فان فاعل بكني في العطف حرف الجمع اجمع اجمع اجمع اجمع اجمع اجمع اجمع
وصوه اجمع سواء كان في وقت واحد او لا كما يفرض من ان العوا ليست للمعنى
للتربس فتوقع السؤال عن المحلث الا قول في احد الاستفارقة لا يوجب ترك
العطف قلت اكره ان يكون كل منهما سوالا مستدرا من غير تعليل باله حذو
لا بما رتبته مع لم يقصد الى معها بل اجز عن كل على حال بل يجوز ان يكون
الا جبار عن هذا فعل وفروع الاخر محله في السوالات الاخر حيث وجبت
وقت واحد عرفا كسهر كذا او يوم كذا املا فقص الى جمعها لا تخفى ان قول
وساير اعران الحول في الاخرين وقت واحد عرفا فله المقصود وهو وجه كون
اللفظ السبعة مع العوا بل نسخ ان يقال السؤال عنها وعن الخمر كان في وقت واحد
الا انه الكسفي عنه فهو له كما نه صل الى لفظ
لما تعرضه دون الشيء ان يجعله قد اجمعت بحيث يصير جاز او فاعلا منه من عرض
العوض على الله تعالى بعرضه بالضم والكسر وما تعرضه له من العرض للسمع
وخو به فعل عرضة فله في الحرب معروض لما كان قد قدمته لذلك وبصيته لم تعني
الله على نفسه جعل العرضة من الا ولا ان معنى الجاز والمانع ولا يجعلوا
الله جازا كما حلف عليها من الخمر ان كبروا الا تغا ولا صله وخوفه ذلك
ان لا يفعلوها فان الحلف على الشيء اعم من ان يكون قد حلف ان يفعلها وان
لا يفعلها الا سبوا الى قوله عليه السلام من حلف على عين قال لا يمان بها
عن متعلق بها وليس من الا فهو المحلوف فيها بالركن وان سبوا عطف بيان
لها واللام متعلق بالفعل في لا يجعلوا او تعرضه لخلق المعول له لان العرضة

ما عرضة دون الشيء فاعرضه فكون المحل لا محلو سبوا عرض للخلق فاعرضه الذي
مع البرقا عرضة فصار جازا دونه واما جعله حصة عرضة فله بطور زائدة فغنى
مع افعال الى زائدة فغنى عن جواز ان يتعلق الله بالعرض او تعرضه الى لا يجعلوا
الله لا جعل اياها كذا وكذا فله بطور العرضة جازا او عرضة تعرضه البرد لمصلحة
وكونه بغيره وفيه ذلك كفى ان هذا اخر معنى من تعليله بالفعل الا ان
كونه متعلقا بالمانع وفي قوله بالعرض دون ان يقول ذلك كقولنا ان
على انه متعلق بالمانع لا بالتعليل واما صلب المعنى ان جعل الله للعرض او جعل
الله سبوا عرضة لا جعل خلقه بغيره معنى ومعنى الله تعالى على بعد من جعل
العرضة بين الاخرى اي معنى المعرض للعرض لا بغيره ولا يجعلوا الله معرضا يا نبي
الحلف دائما متكررا ان يبروا قال الله مع متعلق بوضعه والمانع ان على جعلها وان
نبروا بعد ربا كذا مع على الشيء اي طلب الكف لا للفعل اعني الجعل والمعنى انهم
عن ذلك ارادة من ان يبروا او بعد من الله راحة تسان للمعنى لا احسان
اليه في حذو الله كذا في ما سطره اجمع ان والى وبالجمل فالله متعلق
على الا قال لا يجعله مني ويجعل ان لا يكون التعليل لا للشيء الذي هو طلب
التبري والكف ذلك للمعنى الذي هو الفعل اعني الجعل بل المطلوب التبري
تدرك الفعل والكف عنه اي ان يكون الجعل كذا يبروا و ارادة متكررا ذلك
فالتعليل بل سبوا القيد الوارثة بعد ان لا يجعل ان متعلق بالطلب وبالمطلوب
الذي هو الفعل وبعد التبري لا يجعل ان متعلق بالطلب وبالمطلوب الذي هو التبري
وبالمعنى عنه الذي هو الفعل طلبه لذلك
بعرضه وصبره دونه ومنه للشيء فلا يجعلوا في عرضه للدواعي اوله
اي وجد اكنوع الجماع وحلف حلف صفت للعاكس غرامى اي لم يحل عز اى
للعالمين عن سبها بل كان مستعبرا على ما عرضت فلا يلزم للدواعي لا فاعلا اياها
بالحلف وفي ديوان اهل الجاه من كان سمعي خلسة للدواعي وكفى صفت للعاكس
غرامى وروايت عن المعاني عرضة مكان خلصة
على اللغة الا دل واللغة الا خبري وليس بجعل لفظ لم يسمع يقول في المستر
لحقان
واخلف القضاة في ان في مواله باللفظ من التبري
بعد الا لكان على تفسيره وبما تفتونه جعل حول السبوا فيهم الله عدم في صيغة
بعضه عدم العهد الى الكذب في التبري لا نه حلف على الشيء حال كونه طائفا
ان الشيء كائن على الوجه الذي حلف به عليه من التبري او لا تعالى
مع قول العرب مديا على طريق المال واربعة بعض الجزاءات وفي العهد
بالسجود الحرام انسان الى انه مع كونه في الايمان المعطية بالمكان من شكر كونه
مكتيا وجعل
مبنى الا دل على قول اي حصة ربه في ان الحرف باللفظ الحلف باللفظ ولذا

والاعلى
المنفعة
المنفعة
المنفعة

المطلق يعني ان يكون قليل الوجود من الرجال من الولد او من دم
الحضي والاولى اوجه لا نه الخلو في الدم ووزن الدم ان يضع جفون ينظر
واطلاه بها ان لا جل طلاء بها واوكتبت حفيها عطف على كتف جيلها ويجوز ان يكون
اي لا سجالين الطلاء في او لظلمين الا سجات يعطى لعلهم يعني
ان قوله ان كمن يوشن ليس شرطاً ليعوله لا يحمل من لولم يوشن حل لمن ذلك بل هو
معلق بكمن حصداً الى عطف ذلك الفعل بحيث ان عدم الا قد اعم عليه من لولم يوشن
الايان في حد ذلك التريص يعني ان يكون انما في الى التريص والايان
محدون في الحضي ان الرجل يعني ليس يعني ان يكون له حق في كونه
منهم بالوجه ما بال بارون حوت الباء بلسه فالحضي انهم احق للشمع بالوجه
منهم كذا في ذلك ان يلبس بها اراوتها ويلبسها اراوتها وقد يقال يعني كذا في
ان ابا المرأة سميت الوجه لللبس او المشاكلة او من باب الصيغ احسن من
الاستاء وليس كذلك وجه زيادة في الحضي وفضل ذلك ان
الدرجة من المرتبة والمزلة من حب تعين الصعود كوجه السطح والسطح فلذا
يعبر بها عن المرتبة الرفيعة ومنه حضي الفضيل واصحابها معني الدنو والتعارب
نحو ذلك في حضي الصبي اذا جالسوا ب مواضع التثنية لا نه وكذلك الصعود بصوته
بالسنة الى الا حذار والمشي على خشنو ومنه التدرج في الا مورو والاسوداد
من الله تعالى على التوفيق بان يوضع كل في طريق الظاهر ان هذا هو لول
المشي الذي قصده المكرر لان معني قولها جازحدا بعد واصل عدهم الا جميعا
في الحدوث وان جازحدا جميعا في الوجود في جبل في برفه انه اذا اهل على المكرر
انما ذلك بل ان الحضي من بعد من وانه لا ينافي التريص والجميع لا
يراد في ليل قبله ان الاجابات لا تخمض وتدن كما كان الا رسال بدعتا تعين
ان يحمل على التوفيق ليس على فافضلي وليت شعري لولا ان كان في الا نه دلالة على
التوفيق كمن يكون يعلمها كلفه المطلق بيل وسعديك اي اباها
بعد الباء واسعا وبعدا سعا وعلى حذف الزائد وحضي الباء بالمكان في اخراج
به وحنا نيك اي رفته بعد رفته وهذا دليل على قطع السير بعد قطع وضو البكر
اي مداولة بعد مداولة من مداولة الى يد من اخذته هذه
بعد ان علمهم اسارة الى معني الفاء في فاحسا كل اذا ال مساكين معروفي او
لغيره باحسان انما يصوب قبل الطلقات لا بعدها يعني انها للبريت على
السلك كما انه قبل اذا علمه كلفه المطلق فالواجب اصداله من
مخافة الطلقة في الرجعي يعني ان الله ح العهد والاسان الى ما قبل عليه قوله
وبعد لهن احق بزوجهن يعني ان الطلقة في المعوق بالرجعة نكاح فالحضي
على اصله والفاء على طامرها انما السب قبل هذا انما يدل على
جمع المطلقين او الطلقات في طمروا حديس سنة واما انه بدعتا فلا لسوت

الواسطة وقد علم من الحديث ان ما ذكر في قول تعالى وظلموهن لجهنم من ان
المعنى مستعمل في لجهنم في الحضي لا بعد كون الطلقة قبل الجاهل لكون
في الظاهر وذلك انه امر باسقاط الظاهر ولو كان معني الاستعمال ما ذكر لزم كون
الطلاء في الحضي لا يابس برسالة التلث معني انه ليس بمرام وطلان
بدعي وان لم يكن من السنة ووجه التمسك انه لا يجوز للثني عليه السلام بعد ترحيبه
سيما بمحضر من السر شديس حميد بن عبد الله انفقوا على ان الصواب
احق عبد الله لا ابا وثابت اصله لا اصحق ان واثبت في الفعل وحضي اكره
ان يغير في الاسلام ان يعطى له اخاف ان يعطى الى ما هو كغيره في الدين وقد يقال
الاول كذا في العشرة وليس بذلك في بطنه قوله فان جمع لا نه
ليس للا ذواته وطحا بل للحكام لانهم الذين باجرون هذا القدر
كما في اسناد الاخذة اليه والهم وان لم يكن مسبوفا بالزواج قبل لا سعدان
كمن الخطاب مما لم يصدقه في الخطب كانه قيل انها الكس او يكون
لا ذواته والحكام ويفرق الى كل منهم ما يليق به من الاحكام
الصدقات فيح الدال يقال للمهر صدقة في الدال وصدقة في الصا ووسكو
الدال وصدقات في صدقات في الفقه والكفر ذلك انما في تفسيره ان
لا يعبر عن تركه الا فامه في تعليقها بحديث من التفسير اسعار بان عدم الفام
لا يضر رفته ولا لتسوز منها لا يوجب حل لا خذ
اسعار بان عدم الحيا لا يضر في بعض ما اوقف على ما سخره طاهر
الا سلفا حيث كان في معني ان لا يحا فانه جسد كل ان باخذ واسما مما
انتموهن وهدا لم يعصر على الاستناد بل في ضم اليه فان حفيها لهن لكن
عموم ما اشدت تشعب بحوار الزيادة انما فلذا قال ومتوجان في الحكم
اقر لعيني فمن من صفات الاجان ان الله اقر لعيني من
لك الله في الله يعني بالها كل قال المصنف هذا يعني على
فما خذوه لو بغرط ما ربه كان ورثا في ثمنها في فمها ارموني انما دنار
وماربه بنت طامان في فمها ارم الملوك من غسان جيل من الائمة يقال
انها احدث فمها الى الكعبة وفيها ورثا في كبري حامي في يد لسان فمها
في البني الميمن الموعوب ويجوز ان يكون وجه الكلب في النقط عن كل المال
ما استهزى العرق من قولهم اخذوا مال طلان في ربيع القيرط من
اذ ان سوانه ونحوه واسروا البجوي في كونه في المظهر لدا
من العنبر المرموع البارز والا فالخير ههنا معين والبدل استمال ورج
اشترى واهتم والبدل كل او بعض في بعضه قراءة عبد الله حب
في سند الحوفي اعني الحافضه اليها فان طلقها الوجه الاول
ناظر الى كونه في الطلقة في الحبس وقرنان للمكرروا في الى كونه للعهد وقرنان

لكنهم وانما الى كونه للعهد ومرتبات للنسب و معنى الفاء على هذا ظاهر واما على
الاول فللمتفرع والمرتبة على التحليل كانه اذا علمت ذلك فان طلبها ذلك الطلاق
مكرر الى ان لا ينفك عنه بل كل من لا ينفك عنه لا ينفك عنه من بعد ذلك كغيره فان
سواء وقد قالوا ان قوله واستوفى بصلاته بيان موضع لا تقدير وبعد
لا بد من الاصل به ما روي من قوله ان الزيادة على الكتاب لا يجوز
بحر الواحد الا لفك الحاشية منه بلغة الله في اليعول يكون كاللغو ان
وان لم يبلغ مرتبة وجر العتق كذا في التفسير مع الراء وكسر الباء والعلم
مما زعن قليل الجماع اذ كلفه دليل انكار فاك الجهرى شبهت ملك
الله بالعسل وضعت بالهلال فالتألف على العسل الباقى وقيل لا به
اريد العسل ومن العطية منه كالتألف للعطية من الذهب ذبيحة وفي
الاساس من المسحاة العسل من العسل من لكونه خطبة الله ليدله
لا رجل شديد وعلمط وبالسنة في الزجر والمنع ولذلك قال في معنى
بالكيفية وكذا قوله اذ في تحليل ومحلل له الا رجعتا قوله من اجود النكاح
رجعة والحد الفقه سببه مجاز
فلهذا ان التام به لا يقع بعد العلم لانه للمعنى والاساس فيه
وانما يقع بعد الجمع من المعنى واما معنى فلهذا ان الباقى بالعلم
الا انه لا يعلم ما في العود
ليس المعنى على بلوغ من الاجل ووصول الى العبد ولا على بلوغ من احب
بما يتصل به جل بل على وصول الى قرب من اخره فربما لا جل باخر المدة والبلوغ
مساوية والرب فيه ولعل ايضا في قوله ونسح في البلوغ ايضا كما سجد بان اطلاق
الاجل على احد المحبين وهو احد المدة بطريق الاسماع على ذكر الجهرى ومعها
على فعل الا زجر عن اللب واما العانة في قوله من لا ينفك عنها والى ان ينفك
العانة فاعلم بها المسافة او ذوالعانة بطلعها على جامع المكان والزمان بطريق
الحذف او التوسيع لا هي المدة فبعضها لا خصاها بالزمان
ان الطير ما في كل من يستلزم من العمر ومعها اذا الهى امد الى اجل ومدة وقدر
ما موضع اجزاء الخلافة الى الله على الجمع محوز
ان هذا الاسرار جاز في كل ما معنى في معنى الوصول وبحقته انه مجاز
باغيا راجع الى او اسبعا في سببها للمعنى راجع الى الوضوح بالواقع في العبد
عن القوة المحضة والنوب من حصول الاثر
المعنى على قوله والى جل يقع على المدة التي الى اخر الكلام ومعنى ان المعنى سار في منها
لان اسمع لبلوغ الاجل في هذا المعنى جاز و دليل اسما على العمل على حقيقته
فاما وقد جعل عطية على نسح في البلوغ
موضع جزمه انما هو واجب اما انما حصة واما المحلة وقوله اوسر حوصلي

وكذا لا اوله

وانه على الراغبين ما حصلت من مكنون ورره وكانوا كلما رجعوا الى وسعوا ما لدي افاضوا
في الشغاب وقالوا ان هذا الشيء عجائب ما سمعناه في الاولين والاقدمين ولا حام
حوله الهة من المتقين وطلبوا مني ان اثبت ما ثبت عندي واخبرهم ما تقر في يدي
فما سمعت من كبار الافاضل او المتقنين من كلام الاولين او سمع به الخاطر العاقل او سمع
للنظر الناصر اليه كان الرأي ولودا والفكر عمولا والتأمل فطوفا وصولا وزعموا
ان كان اخذت من هذا الكتاب ما عند المصنف فزادوا حطت بما لديه خيرا وجمعت
في هذا الكتاب من الحقائق الجلائل والدقائق بالجمعة احدى الخلايق وان الخوض
فيه على فرض العير ووضعوا بعض ما كتبت على الراس والعين وكان الامثيل
بجالي والاليق بمالي ان لا تغير مما شالوا فالا ولا ابل بما روي في ارضي عليه الزمان من قبله
الاضاف وفوط الجور والاعتساف وميل الطبع الى الحسد والعناد وظهور النفاق
في البر والجور ما كتبت ايدي العباد وعلى التي معزلة المنايا وفردم صروف العقدايا
والعشايا جاوزت منصف دقايق الرقاب ونامت من منظر امواج الغياب الانهم
كرروا كلهم وردوا وايقوا في طلبهم والكواجيت لم تنق لا الممانعة شيع ولا قوس
المدافعة منزع فصرفت الهمة والغريزة واحكت النية والصبر وطلت من الفكر
بمنطق طرفة ومن النظر بجمع فوقع ثم اخذت في نشر فريدة الخزونة ونشر فوايده
المكتونة تحت غشيد ضالته كل طالب عارف ومعار على الله كل ناضر واصف مع علمي
ان البعض حقيق بان يزوي عنه هذه الاماني ولا يزوي له هذه المعاني ونحت
بروزة التي كانت على الانظار خفية ونحت يكنونه التي كانت مكنى الاعصار
خفية وان كانت خلتا بان لا يبدل الا الواحد فالواحد ولا يدخل فيها الا الوارد
ما اذ لم ادرها الا في مدة طويلة لا اذكر طرفها ومجامدات عظيمة عجيبة لا انسى
مجاذلي فيها ومراجعات كثيرة الى الشغاف ومطالعات عميقة لما اثنى الاشياء
حين كان في القول امكان وللحصول ارضاد ولسمه البطال تقصيد وفي توسع
الرواية منزع وتوير واثرت في معزلة الوجه ومزدهم المعاني بامر الا بعد من حج الاشغال
والعباد من اجابا بطباع واوردت في كشف المعضلات وظل الزكك
اشرف النماط واحسن الاساليب بتقررات ينفخ لها الاذان ويهتزع لورود
الاذهان في السماع لدها فؤديه وتبيل الواقي عليها عطفية تحريز
يضمحل بها على التحقيق الشبه وسبكت عندها الميطيق القوة ويندفع ما في بعض الحاش
من التيسل او وقع في بعض الانعام من الزلل وعولت في مصال التوك ومضاف
الاقدام على امر الاوثق في الاعتصام والوقوف بالمرام ومما يخذ من الباطل الضرام ويغفر
من العاقل الحسام وضعت بالحق فطعن المتقنين في منالهم والاطمين المتبحرين
في مضايقتهم الى ما يهديهم الطريق المستبين وتخطيم تلج الصدود والبريق واعرضت
عن الجاهلين الذين في طغيانهم يعمهون وبالباطل من يمشون باذان النعام
يسمعون وباذهان الانعام يعقلون واذا فرغ سمعت بالمليق اليه فمك فبال

فيهم

تفت

لما

استطاع

ما في المعنى في العلم

ولا تفت

باج بره فظهر

منها

الى الردة والانكار واقبل على التأمل والاستنباط ليعلم ان كل من جانب الطور جذوه بار
وفي ظلمة الليل اليهم غرة نهار وتعرف بها آيات بينات لغنم يعقلون ولا يحسب
الظالمون ويحمدنا فضلا والبلاء والاذا كيا من كل حاضر وباد في كل واد وناد وان عمت
انكحاد ومن هدي الله فهو المهتد ومن يضلل فلا مهاد وان كان يدعو عيب
في ريت فليات حديث مثله او ثبت بغيره في حمله فان الفضل يدعي برئته من شيا
والله ذو الفضل العظيم وعلى الله التوكل في ان يهدي الى سواء السبيل ويجعلني
من رحمته في ظل طيبيل ويعصني بصل الاقام وتبقي يوم نزل الاقام انه قريب مجيب
وما تو فيق الا بالله عليه توكلت واليه انيب قوله الحمد لله الشان في اللغة
الجمع نزل الى المجموع المنقول ونزل بالكلام المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم المنقول عنه بالتواتر
المكتوب في المصاحف يطلق تارة على الكل وهو الملام بكلامه وتارة على الكل
وهو اللانق بقرض الاصول ولما كان اثباته بالشرع وقد دل الشرع على انصافه
بما هو جرح حدوثه وكان الذي يقصد بغيره موزون لك الحاد صذر المصنف
كتابه بنيد من تلك الصفات لتكون مع رعايته براعة الاستنباط دلالة على
اثبات ما هو معطى خلافيات المعزلة واستبر مصادم في الكلام حتى مناجت في
نفس بعض الخلفاء العباسية بسبب مسألة الغد ان فتنة عظيمة قتل فيها
جمع كثير من علماء السنة واساره ان ما ثبت بالشرع من كلام الله حادث فمن
اديع كلاما وحاول تاويل الطوامر الدالة على حدوثه كان عليه البيان فان قيل
الشرع اثبت الكلام صفة الله فيكون قد بما ضرورة امتناع الحاد ذات الله
واخر الشارع بذلك حيث قال القرآن كلام الله غير مخلوق ومن قال انه مخلوق
فهو كافر بالله العظيم اجيب بان الصفة هي اللفظ ومعناه ايجاد الاصوات والحروف
في محالها فيرجع الى الصفات الاضافية ومعنى المخلوق المفعول ورد بان المعنوم
من المتكلم من قام به الكلام واجزاء العرض في محل لاوجب الصاق الموجد به
ولا اضافته الى الموجد اضافة الكلام الى المتكلم ثم المروي ان الله تعالى انزل القرآن
دفعه واحدة من اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا فحفظته احفظه او كنيته كذا في
الصحيح ثم نزل منها الى النبي صلى الله عليه وسلم على حجب المصالح وكذا في الحديث
وعمر عن ذلك بالتبديل لما فيه من الدلالة على التدريج والكثرة فوضعت في الانزال
التحريك من الاعلى الى الاسفل والعرض وان جاز تحريكه في الجبل من جهة الى
اخر فانه اذا تحرك الجسم تحرك ما فيه من الاعراض وليس ذلك من الاستقبال
المستقبل في نفس فان معناه استقبال العرض من محله الذي هو موه الى محل اخر
لكن الكلام في الاعمى ان لا يستتار اجزاها فليكن يفوز انزاله قلبا بجعل
انزال الحروف المملوطة المسموعة في الجملة ولو عذر الامام الى
المنزل الله او صوته المملوطة او المكتوبة انزل للكلام مجازا كما في وصف الكتاب
بوصف صاحبه او حامله فيكون كل من الانزال والقرآن على حقيقته

حتم
خلق

قوله
قوله
قوله

مفعول

ويصح حل الكلام المؤلف المنظم عليه حقيقة ويتم الدلالة بذلك على حدوثه كما سذكر
خلاف ما اذا جعل الانزال مجازا عن الظهارة واجاده في اللوح المحفوظ او المكتوبة
فنته قوله كلاما مؤلفا حال سوطيه كما في قوله ثم قرأنا عسريا لامولة لغد
التقدير والتاكيد ولا بدل او نصب بتقدير اعني لغوت الملاوثة لان مجازا
والمعنى انزل كذا او نزل كذا او الكلام مؤلف من الحروف المسموعة المنيرة وفي
وصفه بالتأليف اي التركيب من الكلمات والجمل وبالمنظم اي جعل النظم
والجمل منزلة المعاني مناسبة الدلالات حسب ما تنضيه العقل لا تواترها في النظم
وصم بعضها الى بعض كيف اتفق في الكلام النفس وزيادة متهيد وتاكيد
لاسر الحدوث ومعنى مجازا موزعا حصا ودفات من بحر الدية اذ اها حصضا
ومنه مجوم اللبابة لخصتها الموزاه واصله من البحر للمكوك الطالع اذ المجوم عندهم
معالم الاوقات قوله وجعله بالتحديد اي فاحته سورة تشمل على الحجد وخالته
على الاستعانة فلا يتدفع في ذلك جعل التسمية من الغايه وفي هذا تنبيه
على ان هذا الترتيب انما هو محمل الله وقد علمه رسول الله فامر به فرتب
قوله اوجاه اوحى اليه كلاما اذا تكلم بكلام خفي عن الغيبة على فتمين حال من الضمير
المنضوب ومتشابهها يدل من الحال اي اوجاه متشابهها ومحكما لا من محل الجود
اي اوجاه على متشابهه ومحكم وقد جعل بغيره اوجالا على الترادف او التداخل
اوضا بتقدير اي عن والمراد بالحكم المتضخ المعنى وبالمتشابه خلافة فيتملان
جميع اقسام النظم من النص والظامة والحج المأول وغير ذلك سور
حال او مفعول ثان على ضمير فضل معنى الجعل والتصديق في الكتاب
معنى السورة والاية وضمير منهن للسور والايات على معنى ميثر من الايات
بالفصول اي واخر الاي وبين السور بالغايات اي واخر السور والغفيل
في مثل منهنما وجمع بينهما منزلة اللازم اي اوقع التبيه والجمع بينهما فان قيل
اي دخل للمواصف المذكورة في اقتضاء الجحد قلب القرآن منافع للمنافع
الدينية والدنياوية لا يشاده نظام المعاش ومجاة المعاد فاصاله الى
العباد يجب لانزال ثم التبريل من اصول النعم وطلائها وما في الاوصاف مكلات
ومما في لما في الافتتاح بالتحديد والاضنام بالاستعانة من التعليم والارشاد
الى سبب سبب المزيد واحباب محاييل النقصان ولما في التكميم اي
المثابه والحكم بيل الثواب بالنامل والاجتهاد وحصول المقصود بادني
الثقات ولما في التفصيل والتبيين من شط القاري ونهليل الامر عليه بحث
يحصل ما دني سعي على طائل لما سجي في الكتاب اشارة الى ذلك قوله
وما في الاوصاف من قصص الموصوف على الصفة لا العكس والمعنى ان المذكور
من صفات المحدث دون القديم لاختصاص بحركة الكاسه بالبحر وما حل فيه ودلالة
باقي الاوصاف على الجري والانتظام المستلزم لان كل المستلزم للحدث بناء

المراد بالامر

المراد بالامر

بحث

جمل

بالمراد بالامر

على انه لا قديم سوى الواجب ولا معنى للحادث الا المسبوق بالعدم واذ لم يكن المبدؤ
صفه للقديم يعين الحادث لكن الخضم في ان كل ممكن حادث وانه لا قديم سوى
الواجب وصفه فان قيل هو مجموع لال كل ممكن مسند الى الواجب الله
وعنده ان الاسناد ليس الا بطريق الاحتيار وان اثر الاحتيار حادث فليس
ذلك في غير الصفات على ما بينا في الكتب الكلامية فالاولى ان يقال
المعنى ان هذه الصفات المجردة على القرآن صفات كلام لفظي هو حادث
بلا نزاع ولا اشتباه لا كلام نفسي قديم يدعيه الخصم فلا يكون القرآن الا ذلك
الحادث واما الاستدلال بالامتناع والاحتياط على الحديث بناء على ان
كل ماله اول واخر حادث بالضرورة فمن غايته الضعيف لان ذلك في الاوليه
الزمانيه لا الاوليه الزمانيه عجب وضع الاجزاء المتداخلة ما لوجوده اوليه زمانيه المستدع
ما اخرج من العدم ثم ازا بسوع حكمه فيه والمنشأ الحادث والمختزع المخرج من العدم
بزيادة سعي وصف للقدرة من الخلق وهو الشيق ومن مقارنته المعاني جمع ملها
ناكدا لامر الحادث والجله اغراض بالواو وقوله سبحانه بالفاء وبفتحة
راخيه من معنى الجزاء اي اذا كان اقرب الاشياء واحصا اضافة اليه وهو
القرآن حادث فليسج وانه عن كل نقبصه من لا قديم سواه وحادث كل ما عدا
ومعنى استثاره لغرد والاوليه عدم المسبوقه بالقديم مع التاثيرية على الكون
والعدم عدم المسبوقه بالعدم ولا يلزم بينهما عجب المهوم بل عجب الوجود
وقيام الدليل ومعنى التثني الموجود على ما يراه بعض المعقله وما يصح ان يعلم ونحوه
محال كان او مستحيما على ما في الكتاب فيقدم منها بالوجود كما في قوله
تعالى والله على كل شيء قدير بالمسقطه تفرينه قوله بان حادث عن العدم
وفي هذا زيادة تاثير حادث القرآن ورد على القائلين بقديم الصفات قوله
انشاء بدل من انزل زيادة نصيح بما قصد ونفصل لما اجل ودلالة على ان الازل
ومخرج مع تافه في الوجود اجدر بالقديم لكونه داخل في كونه بقية وكما با وجبا
وقرانا ومناجاة ومصداقا احوال مترادفه او في موقع المفعول الثاني على ضميه انشاء
معنى الضمير السطوع ارباع انوار الصبح شبه التبيان بنبأ الصبح في موضع
والاجب لا يخلل سطوعا وما ثبت به الدعوى من حيث افاد ببيان
يتبين بيته ومن حيث العلته به على الخصم حجة منساجا للمنافع المتوخى
الشرع المنوط به نظام المعاش ونجاة المباديل باب كل خير وكما لمصداق اي
مبتدأ صدقه فكانه الى الصدق وما بين يديه ما تقدمه بالزمان وهو الاصل للكان
ثم استعير دون كل معجز حال من الممكن في باقيا اي متجاوزا لاسيا والمخبرات
في معنى البقاء وكذا من بين حال من الممكن في دايير اي مخصوصا منقذ امن بين
الكتب السماوية حيث لم يهد حريان حاسوا على الاسنة واهل اللغات
المختلفة ووجه الزمان في حيزه وحيث لم يهد حريان حاسوا على الاسنة واهل اللغات

نارغ

سكتا

لوجوده

بالفرد

قوله من غير ان يحد

في

الزمان

من غير ان يحد

من

من غير ان يحد

من الزمان انهم به وصف آخر لمعجزا او اسنفا لتحقيق معنى الاعجاز واكبر من تحدي
جعلهم اكبر من كل ولم يوجد في كلام غيره فكانه فاس او وجد فانه ثمة في اللغة
فانما له بمنزلة روايته ولفظه به دفع لما عسى يتوهم من سناد الانعام والابكام
الى الله تعالى ان الاعجاز بالضرورة اذا المحاراة بحال البلاغة على ما يشاء سوق كلام
العرب العربيه اخلص منهم كليل القيل وظل ظليل والجرى طلب المعارضة واصلة
من الجداء بنبأ رى فيه الحجابان وخطيب مصقع اي يبلغ مجتهد خطيبه من ضيق
اذا صاح وقيل لانه ياخذ في كل صقع اي جانب من الكلام على انهم طالع في فضائلهم
او من فاعل لم يتعدا ولم يهض على انه بيد للنفس دون المتن كما في قوله تركوا الشعر اخص
مع انهم وحيثه من كبرين على ذلك وتنصن وضربهم بنفى ان يكون للبلغاء او النحاة
خاصة وضمير شتمهم الى الاخر للعرب العرباء عانه والطحا مسيل واسع فيه ذقاق
الحصى والدمنا ارض ببلادهم ذات رمال وعرق العصبية اي المعاونة والمجاملات تعاليم
مكينة وتحيل لم يتبض اي لم يتحرك شرح ومع اشتغالهم حال من ضمير منهم ولا غنى لطف
موقع الحبالين اي يتوض واحد منهم مع كونهم في غاية الكثرة ولم يصدر قليل عصية منهم
مع اشتغالهم بالافراط فيها المضادة المعاداة والمضادة ايضا للنظر والاشارة
الاتقال شرشرة يقال القى شرشرة اي حليته ونفسه حوصا ومجبة تعني انهم مع ما كانوا
يتحركون بالكلمة لم يتحرك اصغر عضونهم في تلك الفصبيية والمعارضة بالراء المعجزة المقاتلة
وبالراء المهملة المضارة من المعرة ومن الاثم يقال عثره اذا افسده دون المناضلة اي قدام
المدافعة وفي ادنى مكان من المرامات والحب يحسبه الابن اي بيده من مناخرا وياي
والخطط الشدايد وعظام الامور والشتطت مجاوزة الجحد والمجوة بالضم والفتح الماثرة
ومن كل خصلة توترى زوى والشرطية اعني قوله ان اناسم بيان وتقرير لما قبلها
ولفظ اجد ان كان معنى الواحد من العدد فظاهرا وان كان اسما لمن يصلح ان تكلم مذكرا
كان او مؤنثا واجدا والكثرة ومولا تقع في الاشياء الامع كل فلانها ههنا في موضع النسخ
اي ماله احد المنجزة الا انه بمناخرا قوله وقد جرد اغراض للبيان وانما كعد
او حيايه عامليه لم يتصدوا في وفي عطف فلم يعارضوا عليه بعض بثوة عن الحالية وسناد
اي مجاز لانه الامر وحيل الحقيقة لان معناه اظهر على ما في الحجة والسف والاطرف
بمعنى بطلان الذي هو اسم غير منصرف لانه افعال التفضيل بدليل الاولى والاوائل بقا بلا الاخر
والاخرى والاواخر لا السيف من وضع الظاهر موضع المصنوع لزيادة التقرير بخلاف
على ان السيف فانه للجنس لا للسيف الذي جرد وموحيال اي مع علمهم بذلك وحيثه
ماتر والعاملي لم يعارضوا والخرا من بدل بلفظ ليضرب وتكره لاجل الخفة ومعنى مضأ
الخطه حد السيف ترجع جابه مع اهانهم انما يحيل طفره وغران فاضا فاطما ولا يخفى
ما في الكلام من حسن الترمي في بيان الاعجاز التوازن حيث ذكرنا اننا نرض لما يقارب قصر
سورة منه واجد من البلغاء مع كثرتهم ولم يتوجه ذلك لطف من عصبيتهم مع شتمهم
بالاوطاف في العصبية والنزوة بالكلمة وانهم اثر السيف وبذل الارواح مع علمهم ان

الاحد من لفظ وا

عليه

نفسه

اقومها بغير غلب القوارح وموسى الابل والنفس فالكامل كنهه والسلك الخط وقتلنا
 عن لطف ما في من الجوص قوله علم التنبيه هو العلم الباطن عن احوال كلام الله تعالى حيث
 الدلالة على المراد ويناول التفسير اي ما يتعلق بالرواية والتأويل اي ما يتعلق بالدراسة
 لا يتم لتعاطيه اي لا يمكن من تناوله ولا تقدير عليه وبسبب الاستنباط وقيل لا ينبغي
 كما ذكر في موقع المصدر اي اذ لم يذم ما ذكر او يحال اي حال كونه مشكلا
 الجاحظ في كتابه هذا المعنى وسواء لا يتم لتعاطيه كل ذي علم وليس في كلام المفسر نقل
 لكلام الجاحظ كما لا يخفى على من له معرفة بالساليب الكلام فان قوله فالغنية الى قوله
 ولقد رأت كلام مسطر مسج السقوق والصوغ بزر عليه فاقى النور بالكر الكفوف الفقاوي
 جمع فتوى اصلها فني قال كالمغرب استفاق فتوى من الغنى لانه جواب في جاذبه او
 احداث حكم او تقوية لبيان مشكل بذكر غلب النص بالكر جمع قضة وبالفتح مصدر ان التورية
 الغاف والراء المشددة احد الفصحى الحفاظ نقل الكتب القديمة الى العربية قتل
 الحجاج اسمه ابوب وقدرية اسم امه والحسن البصري كان بارع الفصاحة يبلغ المراء
 كثر العلم جميع كلامه في الوعظ ودم الدنيا بلغ من الشن شغيا وثماني كنه اسم امه
 يسار من اصل نبيان وكان مولد لبعض الابصار واسم امه خيرة وكانت عملوكه لأم
 سلمة وتقال كانت ام سلمة باحدا الحسن اذ اكل فبكته بشدها ويدر عليه وينديم
 من على الفعل التفصيل غريب اثره رعاثة للجمع اعمي افعيل من نحو اذ انطوى الخو
 وتكلم فيه ومنه النجاة جمع ناح وسبب بومعرون وغيره واحد اللغة عن الخطاب الاغنى
 وغيره ونجم من اصحابه ابو الحسن الاغنى وقطرب وكان الاغنى من اصحابه اكبر
 سنانا منه ومعنى سبويه راحة السباع مات في ايام الرشيد اللغات هي الالفاظ
 الموضوعه يخرج جمع لغة كنه وثبات واصلها لغوي او لغوي والهاء عوض والهمزة منبت
 اللجة غير ذلك عن كنه حماره اللغات وضبطها ولسان الى انه يكتفي في علم من اللغة
 استعمال الاسنان ونحو ذلك اللسان والشرط اعني وان برزواخاته في موقع احوال
 والعامل خبر المستند اعني لا يتصدى ومنهم جال عن احد قوله عاض على الدر صله واء على
 عليه واطلع وبرزع بالضم والفتح فاق علم المعاني علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام على مقتضى
 احوال وعلم البيان علم يبحث فيه عن احوال السكت المجاز والكناية وجميعها محض
 بالقرآن يعني ان معرفة اسرار القرآن ووجه اعجازه بنقل الهياكل الافتقار واستعمالها
 فيما سواه من الكلام فكان معرفتها بها لا يغني مما او كانها لا لا يغني تهيئتها انما
 اي لبث الارتياد طلب الماء والكلاء آتونه جمع او ان احييا بعد حسن كما سجي
 في قوله تعالى اولئك عليهم صلوات من ربهم وكذا ارضه والتبشير بحث والتحقيق ومطبة الشئ
 الموضوع الذي يظن كونه فيه او مظان العليين تراكيب البلفا بعد ان يكون متعلق
 بجمع وما عطف عليه محظ متعلق باخذا يقال خذا الخطام وخذا الخطام قد رجع بيان
 او خبر او اي كان كنه التعليل والتعليل والمداقفة فارسا اعني مع الحظ
 من سائر العلوم كان كنه النجوم مقدم الرتبة في معرفة كتاب سبويه قال

في قول من لا يظن ان كنه النجوم مقدم الرتبة في معرفة كتاب سبويه قال

السيرة في وموالي لم سبق الى مثله احد قبله ولم يلحق به احد بعده والطريق الى الاغنى
 اذ لم يعلم احد قراءه على سبويه او سمعته وانما قرى على الاغنى بعده فمن قرأ عليه
 ابراهيم وابو عثمان المازني وكان المبرد يقول لمن يريد ان يتراى على كنه البحر
 عظمه الاستصعاب بالمقابلة قوله وكان عطف على قدره من سبيل الطبيعة
 سهل القول الى حقايق المعاني والتناول لها ومع ذلك اشغال وتوقد اي
 نفوذ في الدقائق فالتوقد كسب للاشتغال والاشتغال للاسهال يعني له
 طبيعة كالماء والتأثير اللطيف الاشارة الخفية الرمز الالهي بالحاجب الكثر
 المقتض بالباب الحاسي الصلح الحيا في النامي بالغ في اشتراط الاوصاف ثباتها
 ثم نفى اضدادها ثم عاد الى طريق الاثبات فقال منفرقا وموضعا ولا يبحرني
 مثل هذا التركيب وان كانت القرينة دالة الدرنة العادة الاسلوب الغنى
 والطريقة المتراض التي تمت رياضة الرقيض للرياضة لكن لم يرض ببيان الفكر
 ان اريد به النماذج على ما هو الطامة فغنى بلحها التلخيص لاجلها او تليقها بمتابع او
 من الشعب والعزوع وان اريد بالمقدمات المستنبطة بالانكشاف فيقهرها بترتيبها
 على وجه يودي الى المطلوب مدغم بيان وتوكيد لقوله ذاذية الرصف النظم
 والترتيب ما في كلاما وقيل قبل مصدرية والمصدر غل وصل اي طال
 اندفاعه الى المضائق وصل كافه للفعل عن طلب الناحل ولذا يكتب
 متصله ويجوز الفصل كما في قول البيت فطال ما يال مروان انتم
 ولقد رأت اخوتنا جمع الضمير بعد افراده كما في قوله فوقت اساطها وكيف
 سواها اشارة الى انهم اخوة لنا معشر العدلية وان تجمع القلة ولغة الغيبة
 اشارة الى انهم وان قلوا اعدوا بالفتنة الى من سواهم فليهم الشرف والفضيلة
 والكثرة المعنوية ان الكلام كنه في البلاد وان قلوا كما غيرهم قل وان كثروا في
 الدين متعلق بما تضمنته اخوتنا من معنى القوى والنظام والتعاون كقولهم الاح
 في الله والمعة سمو انفسهم اصل العدل والتوحيد لانهم اوجبوا على الله ثواب المطيع
 وعقاب العاصي والتكليف من اجزات وسائر ما مومن مصالح العباد وغير
 ذلك مما يناسب العدل ونحو الصفات القديمة لما في اثباتها من اثبات
 القدوة الكثرة المناسبة للتوحيد بما معين صفة افاضل امر عوا استنطوا
 حتى كانوا على الطريق سوا قاتمين او منقول له اطرافا متعارفين اطراف
 المدينة لسوادها ونواحيها اي جمع كنه من جنس ما برزت لهم حتى اجتمعوا
 اي صار تجمعهم وشوقهم سببا لاجتماعهم فليس هذا نهاية للفعل بل سببا عنه من
 سائلين ان املى مفعوله محذوف اي كذا با او متروك اي افعيل الاملاء في الشف
 وعيون الاقاويل عطف على الكشف والعيون الحيار والافاويل جمع اقوال
 وبها يتعلق بوجه التأويل وهو تطلب ما يؤل اليه الكلام وحاصله صرف
 الكلام الى مرجعه وماله وذلك استعمال الامور العينية والتأمل في القرائن

الاهل

وعلم العبد سبويه
 الدخيل والصور والنحو
 وغنى ذلك وعلم الاصول
 الاصول والاصول
 الاصول

اللفظية والمعنوية وموجازة وانما المحذور القول بالراي فيما يتعلق بالسماع كسب
القول مثلا وموالمراد بالسفوف الاستعانة طلب الاعفاء يقال اعفني من كذا اي
دعني منه والاستشفاع طلب الشفاعة يقال استشفعني واستشفعني
اي سألني ان شفع لي قال مضمي رضى والناس يستشفعون لي مفضل الجليل
الغداة شفع حادى ساقنى ولصنعت معنى اجل عدل على الاجابة اي الاجابة
الاجابة اليه واجبة على خاضه لانه وان كان فرض لفائدة لكن المحض فيه لا يتيسر
لغيره فصار بمنزلة فرض العين على والموصول بصلته متبدا اجزه ما ادى وما هذه
يفيق ان يجعل موصوفه ليكون الظرف اعني من رثائه صفة اخرى والا كان جالا
من خبر المتبدا اذ المعنى لا يبعد على جعله جالا مضمي عليه قوله فضلا
مصدر فعل محذوف يقع متوسطا بين بنى وابيات لفظا نحو فلان لا ينظر
الى الفقيه فضلا عن اعطائه او معنى نحو تصارت الهمم عن ادنى العدد فضلا عن ان
ترة قاة اي لم يبلغه فضلا عن الترتي والقصد فيه الى استبعاد الادنى اعني
ما دخله النقي بمعنى عده بعيدا عن الوقوع كالنظر الى العترة وبلوغ الهمم واستحالة
ما فوقه اعني ما دخله عن معنى عده بمنزلة الحال الذي لا يمكن وقوعه كالا عطاء
والترقي ومومن قولك انعت الدرهم والذي فضل منه كذا اي بقي وقا على
العمل ضمير النقي اي استعاضا الاعطاء بالكلية والذي بقي منه عدم النظر وسكنا
استنى الترتي وبقي النفاضة والاحسن انه لا يحل لهذه الحجة وان جعلها بعضهم
جالا ومن الخطا في هذا التركيب ما يقال ان فضلا بمعنى محاورا وان المستبعد
عدم النظر وقصور الهمم قوله الى الكلام الموشى اي بلى فهمه على ما ينبغي والمراد
كلامه في الكشف عن خفايق التنزيل يرشد الى ذلك قوله الى طائفة من الكلام
ومن زعم انه القرآن لم يحج حول المراد فاملت غطف على قالوا وما بينهما اعراض
لدفع الاعراض قوله في الواع يعنى او ابل السور المفتحة بحروف الهجا مثل
الم والمض وغيرهما وكان اي المصل جاورت به اي بذلك المبسوط والمنار علم
الطريق تنجونه بقصودونه ويعتمدون عليه واحذرى المثال افدى به صم الغرم
صار ما ضيا لا فتور فيه يقال صم على الامر اذا مضى على رايه فيه وصمت غرمي فيه
بالتحنيف ولا يقال صمتهما بالشديد مجازي مصدر او اسم مكان والاختيار
السلوك بكل بلد متعلق بوحدة او بالمصدر والبلد والبلدة واحد فلهذا
انت الضمير من اهلها فيه سكة اي بيته وقدر ما يتمك به من علم او عقل
وتذكرة الضمير بالنظر الى لفظ من وجعه في فليل ما تم للسر الى المعنى وتاثيرت
الصفة اعني عطش الاكباد للكونه جماعة وافراد فليس مع انه خبر مقدم للاهتمام
باعتبار موصوفه مذكر اللفظ مثل ضرب وفوج او على الشيء بنقول امثل
هم عدولي منتظمين منتشقين الى اينا سله بصاره من عطش منيعول صفة
ومن للتبعية وموكنانية عن سرور اي حصل في بعض الاثني اذ انما للمفاج

في قوله اعفني من كذا اي
دعني منه والمراد بالاستعانة
طلب الاعفاء يقال اعفني من كذا
اي سألني ان شفع لي قال مضمي رضى
والناس يستشفعون لي مفضل الجليل
الغداة شفع حادى ساقنى ولصنعت
معنى اجل عدل على الاجابة اي
الاجابة اليه واجبة على خاضه
لانه وان كان فرض لفائدة لكن
المحض فيه لا يتيسر لغيره فصار
بمنزلة فرض العين على والموصول
بصلته متبدا اجزه ما ادى وما هذه
يفيق ان يجعل موصوفه ليكون
الظرف اعني من رثائه صفة اخرى
والا كان جالا من خبر المتبدا اذ
المعنى لا يبعد على جعله جالا
مضمي عليه قوله فضلا مصدر
فعل محذوف يقع متوسطا بين بنى
وابيات لفظا نحو فلان لا ينظر
الى الفقيه فضلا عن اعطائه او
معنى نحو تصارت الهمم عن ادنى
العدد فضلا عن ان ترة قاة اي
لم يبلغه فضلا عن الترتي والقصد
فيه الى استبعاد الادنى اعني ما
دخله النقي بمعنى عده بعيدا عن
الوقوع كالنظر الى العترة وبلوغ
الهمم واستحالة ما فوقه اعني
ما دخله عن معنى عده بمنزلة
الحال الذي لا يمكن وقوعه كالا
عطاء والترقي ومومن قولك
انعت الدرهم والذي فضل منه
كذا اي بقي وقا على العمل ضمير
النقي اي استعاضا الاعطاء
بالكلية والذي بقي منه عدم
النظر وسكنا استنى الترتي
وبقي النفاضة والاحسن انه لا
يحل لهذه الحجة وان جعلها
بعضهم جالا ومن الخطا في
هذا التركيب ما يقال ان فضلا
بمعنى محاورا وان المستبعد
عدم النظر وقصور الهمم قوله
الى الكلام الموشى اي بلى فهمه
على ما ينبغي والمراد كلامه
في الكشف عن خفايق التنزيل
يرشد الى ذلك قوله الى طائفة
من الكلام ومن زعم انه القرآن
لم يحج حول المراد فاملت غطف
على قالوا وما بينهما اعراض
لدفع الاعراض قوله في الواع
يعنى او ابل السور المفتحة بحروف
الهجا مثل الم والمض وغيرهما
كان اي المصل جاورت به اي
بذلك المبسوط والمنار علم
الطريق تنجونه بقصودونه
يعتمدون عليه واحذرى المثال
افدى به صم الغرم صار ما ضيا
لا فتور فيه يقال صم على الامر
اذا مضى على رايه فيه وصمت
غرمي فيه بالتحنيف ولا يقال
صمتهما بالشديد مجازي مصدر
او اسم مكان والاختيار السلوك
بكل بلد متعلق بوحدة او
بالمصدر والبلد والبلدة واحد
فلهذا انت الضمير من اهلها فيه
سكة اي بيته وقدر ما يتمك
به من علم او عقل وتذكرة
الضمير بالنظر الى لفظ من
وجعه في فليل ما تم للسر الى
المعنى وتاثيرت الصفة اعني
عطش الاكباد للكونه جماعة
وافراد فليس مع انه خبر مقدم
للاهتمام باعتبار موصوفه
مذكر اللفظ مثل ضرب وفوج
او على الشيء بنقول امثل هم
عدولي منتظمين منتشقين الى
اينا سله بصاره من عطش منيعول
صفة ومن للتبعية وموكنانية
عن سرور اي حصل في بعض
الاثني اذ انما للمفاج

كانه قال فاجات ذلك ولهذا وقع جواب لما فانه يكون ما ضيا لفظا او معنى
بالشعبية خبر المتبدا اي ملتبس بها ومن جعل اذا مكانه في موقع الخبر جعل لفظ
حالا من الضمير في الخبر وموالتكئة والاشارة الى العلم المشهور اعطش الناس حال
من الامية او الامير ان جعلت الاضافة لفظية والامنيول لما يدل عليه
اذ المفاجاة من معنى وجدت وهذا شبه باعتبار المصنف المشادة المتشاكل
وقياس واجبة شدة ولم يستعمل الفناء الصخر الملساء والمهمة المفازة
البعيدة والموادة علينا اي الرود وجمع الضمير للتنظيم حيث حاول مثل هذا الامير
الوفادة علينا وللشواضع والاشارة الى ان وفادته لا يكون على وحدي بل مع
اخوان من الافاضل فقلت عطفت على جواب لما ولا يحلو من معنى النسبة
والججاة على المستعني الغات لان الجليل والعلل انما يناسب هذا الوصف
لا ذات المظلم والباء في به صلة على معنى ان العليل عيت به لكثرة تعلله بهما
او للتعبية اي اعجزته العليل بمعنى انه لم يبق له وجه دفع ورايتني عطفت
على قلت تمهيدا للاخذ في طريق احضرت مني السن اي اثرت وتقت من قولي
يتقنع بصوت الشن البترة اراد جفاف جلده لكثرة ما مزق ربت اثرت
الفرح الدقاقة ما بين سمين الى سبعين وموتمكن المنايا على ما نطق به الحديث
مع ضمان صفة للطريقة او حال من اخذت اي متاربا لظني ولو لغى بالكشف يقال صحت
الشيء ضمنا اي كلفته واولعت والتدبير التوفيق للتداد وموالتواب
والعقد من القول والعمل فنسرع منه اي من الكتاب بقدره السياق او من
الطريقة الماخوذ فيها لكونها عبارة عن الكتاب ولم يتقل فذعت اشارة الى
ان الفراغ في تلك المدة القليلة لم يكن الا محض ترفيق الله تعالى حتى كانه سماع
لا سنده الى نفسه مدة خلافة الى مرضى الله عنه سنتان واربعه اشهر وقيل ثلاثة
اشهر ونسب ليل معنى كان يقدر تمامه في اكثر من مدة خلافة الخلفاء الاربع فالتحق في
مدة خلافة اقصم مدة خلافة وما يسي الى الخلافة الفراغ في تلك المدة وانما انت
باعتبار الخبر اعني اي قوله في ما تقيت فيه منه ضمير فيه لما وضمير منه للكتاب
وقيل بالعكس قيل الاول لما والثاني الله قوله والطرف جال نسبيا
قدم للاهتمام وقيل بالعكس اي ما تقيت منه في سبيل الله وطلب رضاه قوله
سورة فاتحة الكتاب فاتحة الشى اوله وخالته اخوه اذ هما الفتح والدخول
في الامر واختم واخرج منه ولعدم احتصاصها بالسورة وخوفا كان التاثير للنقل
من الوصف الى الاسمية دون تاثير الموصوف في الاصل ويكون اول الشى
بعضه والمضاف اليه كطسم الكتاب المفتح بالفتح المحتم بالاستعانة فانه
مواجموع الشخص الممنون الكل الصادق على الآية والسورة كانت الاضافة
بمعنى اللام كما في الشى دون من كما في خاتم جديد وقد تومر ان كل ما هو من الشى فاضا
اليه معنى من كانه راجله وصادقين ثم وجه سمية السورة بفاتحة الكتاب

لا حمل جالا
لا حمل جالا
لا حمل جالا

وموفاجات
ناتبا

سورة فاتحة

والفاح وسورة الحمد وسورة الشفا والثانية ظاهراً فلم يبينه اقا التسمية القرآن
وسورة الكثر والواقية فلا شمله على كلمات المعاني التي في القرآن من الشفا
على الله تعالى وهو ظاهر ومن التبع بالامر والنهي وهو في اياتك بعيد لان معنى العبد
قيام العبد بما يعبده وكلف من امثال الاوامر والنواهي وفي الصراط المستقيم
ايضا ومن الوعد والوعيد ومن في الذين انعمت عليهم والمغضوب عليهم وفي
يوم الدين اي الجزاء ايضاً وانما كانت الثلاثة اصولاً من اصد القرآن لان
الغرض الاصل من الارشاد الى المعارف الالهية وما به نظام المعاش ونظام
المعاد وعبارة اخرى الى معرفة المبدأ والمعاد وما بينهما من دار التكليف ولهذا
كان علم الكلام محتاجاً عن احوال الصانع والبنوة والمعاد فان قيل كثر من السور
كذلك قلنا لا كذلك فانها فاحية الكتاب وسابقة السور قد اقتضت مضامينها
على كلمات المعاني الثلاثة بالترتيب على وجه الاحمال لان اولها تناء واولها
تعباد واخرها وعد وعبد ثم يصرف ذلك مفصلاً في سائر السور فكانت منها
بعضه مسكناً من سائر القوي على ما روي انها مهدت ارضها ثم دعي الارض من
حنها فيستعمل ان يسمى اسم القرآن كما سميت مكة ام القري على ان وجه التسمية
لا يلزم ان يطرد قوله الثاني جمع مني او منشاء سميت بها الايات السبع
للفاح لانها تبنى اي تكرر في كل ركعة اي صلوة تسميتها للكل باسم الجزء بناء على
ان اقل الصلوة ركعتان لنفسه عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله ان
في كل ركعة بالنسبة الى الركعة الاولى وما ذكر في الفائق من انها تبنى اي تكرر
في ثمرات الصلوة يحتمل وجهين اي في كل قومه او مجموع القومات قوله
لانها يكون فاضله حق العبادة ان يكون بطريق الفرض اي لا يكون فاضله او مجزبه
الا بقرايتها فيها ليعيد ما قصده من توفيق الفصيلة كما هو مذهب ابن حنيفة رضي
او الاجزاء كما هو مذهب الشافعي رحمه الله على الفاحية قوله عدا عنت اي صراط الذين
انعمت عليهم لوضوح ان الصلوة بدون الوصول لا يكون اية واما عدا عنت عليها
والتسمية اية اخرى لكون ثمان اية او عدا عنت عليهم الى الاخرة واول السور خالية
عن التسمية او مع التسمية اية واحدة ليكون ست ايات فلم يدع الله احد قوله
قراء المدينة لا خلاف في ان التسمية بعض اية من سور التمل وانما الخلاف في التسمية
في اويل السور ومن قد ما اخرجت انها ليست من القرآن وان تقيده التراتب في بعض
القرآن بنوعه بلا شبهة اخرها زعمنا ولما لاح للمتأخرين منهم بالنظر الى الادلة
انها من القرآن قالوا الصحيح من المذهب انها اية واحدة من القرآن انزلت
للفضل والتبرك وليست بآية ولا بعض اية من شي من السور فصار محل الخلاف
انها اية واحدة غير متعلقة بشي من السور او مائة وثلاث عشرة اية من مائة وثلاث
عشرة سورة كالايات المذكورة في بعض السور مثل فاني الا انما كذلك بان
على ما ذهب اليه الشافعي رحمه الله وعبارته المصنف في ترتيب مذهب ابن حنيفة رحمه

وهو قوله تعالى في سورة البقرة
انما نزلنا القرآن بالقرآن
فانما نزلنا القرآن بالقرآن
فانما نزلنا القرآن بالقرآن
فانما نزلنا القرآن بالقرآن

تحمل الروايتين واستدل له باثباتها في المصنف ظاهر في دفع الرأي الاول ويقول ابن
الاساس في دفع الرأي الثاني الا ان التسمية الى قراء المدينة والبصرة والشمس
انما السبب في الاول لانه المذهب عندهم حتى قال مالك لا ينبغي ان يقرأ في الصلوة
لا سيما اخبروا وكذا قول المصنف وانما كتبت للفصل دون ان يقول وانما انزلت
للفصل فغير هذا يكون معنى قوله ليست بآية من الفاحية ولا من غيرها من السور انها
ليست من القرآن اذ القرآن مفصل الى السور والسورة الايات فلو كانت من
القرآن لكانت آية من سورة وانما قد ذكر الخلاف بانها ليست من القرآن اصلاً او
من اول كل سورة ولم يقتصر بكونها آية سورة او بعض اية من اول السورة وحسب
بعدم الجهر بها على انها ليست بآية من الفاحية ولا من غيرها كما استظهر من الجهر
على انها آية ولم يتوجه الاعتراض بانه لا يلزم من عدم كونها من السورة ان لا يجهر بها
بحوا ان يكون فردة او بعض اية من اول السورة على انك اذا احققت فهذا ليس
في موضع الاستدلال بل اجاب بما هو عليه ترك الجهر فليتامر ايضا في الاستدلال
بالوجهين ولم يتوجه الاعتراض على الاول بانه لا ينافي كونها آية فردة او بعض اية من اول
كل سورة فلا يندرج تحت المدعى وموانها من الفاحية ومن كل سورة وللخالف في
مذهب الحنفي وموانها ليست بآية من الفاحية ولا من غيرها وعلى الثاني بانها لا يثبت
كونها آية من كل سورة على ما هو المذرع الا ان يقال القول بكونها مائة وثلاث عشرة لانه
السور تمام نقل به احد قوله والتبرك بالابتداء بها كما بينى بذكر ما فان قيل سجد
ان المعنى متبرك باسم الله وان الحديث كل امر ذي بال لا يبدأ فيه باسم الله فهو آية فما معنى
اتمام الابتداء والذكر قلت ليت الباء في قوله بالابتداء صلة التبرك وانما موان
التبرك بالنسبة بان يبتدأ بها واما البدانة بالتسمية وذكر التسمية فليس بينهما كراهة
فقد ترك مائة واربع عشرة آية كانه اعتمد كونها آية من سورة براءة اي اعتبر نزول
الفاحية وتبين مصدرية بالتسمية او اراد التبرك مطلقاً حتى في آيات سورة التمل لا يستلزم
ترك الابه او اراد بالتبرك عدم الاثنان ولو في محل الاثبات فله سورة براءة وحسب المتزول
مائة وعشرة آية ومما يعضد جداً قوله لان الذي يتلو التسمية مقروء يعني ان حرف
الجودل على ان يستعملها وليس بذكرها فيكون محذوفاً وقريباً من المحذوف في باسم الله
سورة براءة وحقق بعده ومومنها التبرك لان الذي يتلو في الذكر مقروء وقيل الجودل
مثلاً فيكون الفعل هو التبرك فلو كان للتبرك مائة آية من جنس هذه العبارة
بخلاف ما اذا قيل في تسمية الداح ان الذي يتلو التسمية لا ياتي بها الا في الوجود وموانه
لا غير وفيما نحن فيه لها مال في الذكر هو المقروء في الوجود وهو القراءة قوله كان مضراً
جعل التسمية مبداء له لاضاف في ان المضمر هو الفعل الجوى والتسمية انما جعلت مبداء
للفعل الحقيقي في فني الكلام حذف مضاف اي لفظ ما حصل فاقول ينبغي ان يقرأ
باسم الله اتدبر لان المعنوم من الحديث وجوب الابتداء بها ولان الابتداء للمعوم
اول بالتدبر كما يبتدئ في الطرف المستقر المحضون والكون قلت ان ذلك لما فيه

كما هو رأي المتأخرين من الحنفية
الحام

والاضافة
آية

وهو قوله تعالى في سورة البقرة
انما نزلنا القرآن بالقرآن
فانما نزلنا القرآن بالقرآن
فانما نزلنا القرآن بالقرآن
فانما نزلنا القرآن بالقرآن

الحكم
للمعبر

من الدلالة على تلبس الفعل كله باسم الله بخلاف تقديره بربك ولأن المذكور عند عدم
 موافقة دون الابتداء بها كما في قوله تعالى اقرأ باسم ربك والنجوى انما يتقدم
 متعلق الظرف المستفاد انما هو حرفه هذا وكما في قوله بعد ذلك فوجه ذلك
 ان يقصد الموجه معنى اختصاص اسم الله تعالى بالابتداء بشي بان المقدر ابتداء بخطابه
 اشارة في الموصي الى الاستواء الامرين وقول الاعراب الاعراب سكان بادية
 يعني ان قولهم بالرفاء والبش هو الشائع بين العرب والبركة قول بعض الاعراب
 ومعنى الرفاء الموافقة من رفا الثوب اصله قوله فقلت الى الطعام ابي ملوا
 اليه البت السمين الحارث الضبي قيل للفرزدق وقوله انوارى فقلت امشوا
 فتالوا الحنن قلت عمو اطلاما اي انعم الله ظلاما من نعم يعم الانه حذف النون على
 سبيل الشدود وقال بوش من وعيت الذارهم اذا قلت لها اني فرتي فاعجل
 قال ومنهم حال منه فحذف بلفظ المتكلم هو المقول والاشي يروى فتح الهنود والنون
 وكبر الهنود وسكون النون لان الاسم بشر الى اذ ذكره الشيخ عبد القادر من انما يحرم
 اعتمدوا في التقديم شيئا بحري بحري الاصل غير العناية والاهتمام اذ لا ينبغي ان يقال
 قد تم للاهتمام بل ينبغي ان ينسب اليه لم كان اعني وتم كان اسم ثم ان بعض وجه الاهتمام
 قوله فوجب ان يقصد الموجه معنى اختصاص اسم الله بالابتداء الظاهر انه قصر افراد لان
 ابتداء المشتكين باسم الثلاث والنون كان مجرد الاهتمام دون الاختصاص بفعل الموجه
 قطع شركة الاضمار ومعنى اختصاص اسم الله بالابتداء جعله من بين الاسماء منفردا
 بذلك وحاصله قصر الابتداء على اسم الله تعالى فالجور بالياء هو المقصود دون المقصور
 عليه كما يستحق الونم الا ترى ان معنى قوله تعالى فحضر برحمتك من يشاء
 جعل حتمه مقصورة على من يشاء دون غيره لا بالعكس ولذا قال المصنف
 في اياك بعد معناه خصك بالعبادة اي جعلك منفردا بها لا تعبد غيرك فوالله ان جبهة الفصل
 لخصيص هذا اليه بالمسند بعم قد يدخل الباء في المقصور عليه كما قال في الجدة دلالة
 على اختصاص الجدة والشايع الرئي موالا ولين هذا على ذكر مثل شغل في موضع
 قوله وذلك بتقديم اي يقدم اسم الله وتاخر الفعل اي انتهى لان اختصاص اسم
 الله بالابتداء انما يحصل بذلك لا بتاخر الفعل الذي هو اقراء فانه يقيد الاختصاص
 بالقراءة فمقربا جواب لا يناسب السؤال لانه كان سؤالا عن سبب تسمية اقراء
 مؤخرًا وانما جعل المتعلق بالفعل ههنا المجزوء وفيما سبق موالا فامره به
 لان المقصود واجد لا يقال معنى كلامه انه يحب على الموجد ان يخص اسم الله بالاء
 بان يندى به وان كان متعلقا بفعل القراءة لانا نقول لفظ معنى في قوله معنى
 اختصاص اسم الله يابى هذا المعنى عند من له ذوق ولذا اترتب هذا الوجوب
 على كونهم يبدلون باسماء الهتهم لان طريق رده ان يقول ابتداء باسم الله لا باسم
 غيره لان يقول ابتداء باسم الله لا بفعل المتعلق به كما فعل اي يقدم
 الاسم وتاخر الفعل قوله والذليل عليه اي على انه يجب تقديم الاسم وتاخر الفعل

مسلم
 قوله
 ومنه قوله
 ومنه قوله

في هذا المقام بقصد الاختصاص انه لما ادى هذا المعنى بالحجة الاستنباطية من غير حذف
 الحرف على المبتداء افادة للاختصاص بالاستدلال ليس على ان التقديم بقصد الاختصاص
 بل انه يجب تقدير الفعل متاخرًا ليكون على وفق ما وقع عند الذكر وانما دلالة
 التقديم على الاختصاص فانما هو حكم الفجوى والذوق ولا خلاف في ان الكلام انما هو
 على تقدير اسم الله جبر المبتداء لا متعلقًا بركبوا واذا تقرر هذا فمقتضى السكوت
 بقوله تعالى اقرأ باسم ربك حيث صرح بتقديم الفعل في مقام الامر بحمل
 الفعل مقرونا باسم الله تعالى ولذا ذكره بلفظ الفاء فاجاب بان تقديم
 الفعل الامر بالقراءة ههنا اسم كونهما اول سورة نزلت على القول الاصح
 وما ذكره من وجوب تقديم الاسم انما هو عند عدم الداعي الى رعاية الاصل
 الذي هو تقديم العامل في المفتاح ان باسم ربك متعلق بقراءة الثاني ومعنى
 الاول اوجبه القراءة ويؤيد بما يشعر بان يفتي باسم ربك بالقراءة تعلق المعنى
 على زيادة الباء وليس كذلك معنى وسجي من كلام المصنف ان المعنى اقرا مستحيا
 باسم ربك اي قل باسم الله ثم اقراء ومع المقصود وهو وجوب الابتداء بذكر اسم الله
 دون غيره حاصل وانما لم يقدم على فعل الامر اعني اقراء بل لو قدم لكان المعنى
 مستحيا بغيره ولم بعد وجوب اصل القراءة قوله حتى تصد رغبة للمنفى اي
 اي عدم الاعتداد بغيره عند التصدير بذكر اسم الله بدلالة الحديث وفي زيادة
 لفظ ذكر اشارة الى ان ليس المعنى انه يجب ان يكون ابتداء الامر اسما من
 اسماء الله تعالى بل ان يذكر اسم الله تعالى وهذا يندفع ما خبط ببعض الاوهام
 ان الابتداء بالتمية ليس ابتداء باسم الله لان اسمه هو لفظ الله لا لفظ اسم قوله
 كلا ففعل كلمة لا ههنا بمعنى الا انه ظاهرا اربا فيما بعد ما كلفها على صورة الحرف
 وقد صرح الشيخاى بانها في مثل هذا المقام اسم قوله على معنى متبركا يستغنى
 ان التندير بملئسا باسم الله ليكون المقدر من الافعال العامة لكن المعنى يجب
 القرينة على هذا فلهذا جعل الظرف مستقرا لا لغوا قوله ومنه الوجه اعرب
 اي اخص وامر داخل في العربية واجتنابى او وفق بمقتضى الحال لان استعمال الباء
 في المبالغة والمصاحبة اكثر من الاستعانة ودلالة على تلبس اجاء الفعل
 بالتميز اظهر ولان في التبرك باسم الله من الشايات ما ليس جعله بمنزلة الاله التي
 لا يكون مقصودة بالذات وانما الترجيح بان الاول جعل الموجود كالمعذور
 وهو تكلف فليس على ما ينبغي لان مثل ذلك يعد من المحنات قوله
 من حق حروف المعاني اي الموضوعات لمعنى على ما يتبادل الاسم والفعل واما ما كتب
 منها الكلمات فينبغي حروف المعاني يعني ان الاصل في البناء سيما بناء الحروف
 هو السكون مخففة ولكونه عدما والعدم هو الاصل في الحادث ولما بعد ذلك
 في حروف المعاني المبني على حرف واحد لوضع الابتداء بالساكن كان من حتمها
 ان يبنى على الفتحة لكونها اخت السكون في الحنة وان كانت باعتبار الخرج هو الكثرة

في هذا المقام
 هذا رد على موالا فطرا ليس حجة قال في هذا المقام

في هذا المقام
 في هذا المقام

وانما ثبت لام الجرح وبأداه على الكسرة ما لا يلتبس بلام الابتداء في مثل هو لا
 وظهوره فان ثبت لام الابتداء على الاصل اعني النسخ وكسرت لام الجرح يكون وجه
 على وفوق ثرها واما الباء فلا تها لارزقة الحرفية والجرح ملاءمة لها غير متباعدة
 عنها بمعنى انها لا يوجد بذورها على ما معنى المزوم في اصطلاح الحكماء وكلا الظاهرين
 يناسب الكسرة في الجرح فلا تها يقتضي عدم الحركة والكسرة يناسب البسم لفظة
 اذ لا يوجد في الفعل وفي غير المضرف من الاسماء في الحروف الا ان اذ راجع
 واما الجرح فلموافقة وهذا بخلاف كاف التشبيه فانها لا يلزم الحرفية وان لم يثبت
 الجرح بخلاف الواو فلا تها لا يلزم الجرح وان لم يثبت الحرفية اذ قد يكون عاطفة
 ومن اعتذر بان واو القسم لا يلزم الجرح في نفسها لانها بحر ليس بها غنة الباء فقد
 اعتبر خصوصية التشبيه وليس يلزم وجع لا يحتاج الى هذا الاعتذار في تاء القسم
 لانها بدون اختصاصية لا يلزم الجرح وموافقا ولا الحرفية اذ قد يكون اسما كضمير
 الخطاب ولا يخفى في ان الكاف ايضا لا يلزم ما لم يقتض خصوصية التشبيه وكلام
 الزجاج ان الباء انما كسرت للفصل بين ما بحر وقد يكون اسما كالنكاف فينما بحر
 ولا يكون الا حرفا كالباء ويشبه ان يكون من مراد المصنف قوله احد الاسماء
 العشرة كانه لم يعتقد بآيم الله لانه مقفول عن الله واعتد بانهم مع انه يزيد بين لانه
 الزيادة بوجوب بعد الصيغة كضارب من ضرب بخلاف الحذف كدم
 في ذم ولا يخفى ضعفه قوله بنوا وابها على السكون يعني بحسب التحقيق وما عليه
 الاستعمال وان كان بحسب التدبير وما عليه القياس فقد يغتفر النسخة متحركة
 كما صرح به حيث اصله سمو قوله ليدل على زيادة واما خصوصية هذه
 فلتوثرها وكونها من هذا الخارج قوله اذ كان ذاهبهم مشعر بان ذلك ليس لامتناع
 الابتداء بالسكان اللهم الا اذا حلت عن لسانك فخرج بذلك في ضرورة المقتضاج
 واما في المذات فالامتناع لذاتها لا لسكونها واذ انظرت وجدت الابتداء
 بالسكان غير مفروض في لغة العرب وقد يستدل على الامكان بانه لو امتنع لتوقف
 التلفظ بالحرف على السلفط بالحرارة ابتداء ضرورة تقدم الشرط على المنوط
 لكن التلفظ بالحركة موقوف على التلفظ بالحرف ضرورة توقف وجود العارض
 على وجود المعروض وجوابه منه الشرطية يجوز ان يكون الحركة لازما غير متقدم
 للحرف المبتداء بها لا شرطيا سابقا على انك اذا حققت معنى حركته الحرف لم يكن
 هناك عارض ومعرض لسلافة لغتهم يشبه ان يكون السلافة عن اللكنة والبشاعة
 علة رفض الابتداء بالسكان والوضع على عانة الاحكام والرصانة عليه رفض الوقف
 على المتحرك لانه محي معطلا متزلا على ما يشهد به بحسب التليم قوله باسم الذي
 في كل سورة سمة الباء متعلق بما قبل الباء اعني رسل في بارز لا يقرء اي تتركه الراعي
 عن الركبت والحمل للحركة كما في رسل لتراعي ومنها للابل والحمل صفة بارز لا فان قتل
 الكلام مما اذا وقعت هذه الاسماء في الابتداء وسيمه هناعي التورج قلنا

قال

قوله
 في كل سورة سمة الباء
 متعلق بما قبل الباء
 اعني رسل في بارز لا يقرء
 اي تتركه الراعي
 عن الركبت والحمل للحركة
 كما في رسل لتراعي
 ومنها للابل والحمل صفة
 بارز لا فان قتل
 الكلام مما اذا وقعت
 هذه الاسماء في الابتداء

اذ لم يحاوز فيه الحد ورضي بالتوسط او كسوتهم عطف على محل
 من اوسط قال المصنف وجهه ان يكون من اوسط بدل من الطعام والبدل
 هو المقصود ولذلك كان المبدل منه في حكم المنجي فكان قبل فكفارة من اوسط
 واعتبر من المعطوف على البدل في موقع البدل ضرورة وابدال كسوتهم من الطعام
 غلط لا يقع في التزويل واجيب بالمنع بل قد وجد على ما سبق من انه قد يعطف
 على البدل ويكون المقصود الانتساب الى ما نسب اليه المبدل منه لعله في
 حكم المنجي عنه وقد جاب بانه علفته ميتا وما باردا والمقدرا طعام من اوسط
 ما تطعمون اوالتياس من كسوتهم ورد بانه يكون عطفا على المبدل منه مع ما في
 من خبر الكلام والجواب ان المراد ان النظر الى ظاهر اللفظ عطف على البدل
 فان قيل هنا وجه ظاهر هو عطفة على طعام وجعل من اوسط صفة الطعام
 علما هو الظاهر اوصفة مصدر محذوف اي اطعاما من اوسط او مقول به
 اطعاما من اوسط فالباء عطف على هذا الوجه المتعسف المتكلف احيب
 بانه اخار ذلك ليكون الكثرة فيما يتعلق بالما كن متلام اذا الكسوة اسم
 للمعرب فيناست ان يعتبر في جانب الاطعام المطعوم بخلاف الاعتاق فانه
 حلت احز فليكن باسم المعنى اعني التكوين ومن حاول رد الكل الى نبح واحد
 ذهب الى ان المقدرا طعام او الباس كسوة ^{تدبر او طعامهم}
 كاسوتهم على الوصف ولا خفاء في زيادة الكاف وفي ان التحسين على هذا في الاطعام
 والتحسين ^{التحسين} واجبات احدى الكفادات اختيار للذهب التحسين
 في الواجب المحذور الامور لا على العيين لا ما نسب الى بعض المعركة ان الواجب
 واحد معين عند الله وهو يفعل المكلت فيختلف بالنسبة الى المكلفين وبعضهم
 ان الواجب واحد معين لا يختلف ولكن يسهط فيه وبالاخر ذلك
 المذكور انما احيه ذلك لانه ادخل في الاستعمال فاولى كلفظ الفعل بانه ان الرجل
 اذا قال اكرمتم زيدا واحسنت اليه واعطيته كذا فيقول نعم ذلك وصار كذا
 اعدت جميع ما ذكره الا انك افقرت فكذلك ههنا ولو قيل تلك وانه انما الى جميع
 المذكورات كان بصراحا بها لا كناية عنها ^{الكفارة انما بحسب}
 ظاهرها هذا خلاف قاعده اصول الحنفية فان سبب الكفارة عند عدم التبرط
 الحنث فانما دبر بين العادة والعقوبة فيها يجب ان يكون دبر ابن الخطر
 والا باحتمال كالمين المعقودة على امر في المستقبل يعني ان طريق الوصول الى وجوب
 الكفارة بعد الحنث ولهذا زيادة بيان في كتب الاصول فحي ان يحمل الباء في قوله
 بالحنث على غير التبرط ^{اذ لم ببعض الحانث} اي بالحنث كما اذا حلف ان
 تترك الصلوة فانه لا يعصى بالحنث وانما يعصى به اذا استلزم حرم ما احل الله او
 تحلل ما حرم الله ^{اعلام سريته علامتها} واما ما رتاه لكن عطف احكام
 عليها محل بحث ^{ان يرد انه لجوء الاعلام} وان نريد الاحكام بمعنى كلامه الدالة

ان مراده

وهو الواجب
 الجمع وسقط لواء واحد وبعضهم ان
 الواجب

على الاحكام
 ان يجعل ما مصدرية
 المخرج منه اى ما يعلىكم من التكلف ولولا العايد كان الاحسن
 فزنا بلغ ما ينهى به لدلالة الفاء على انه قد ثبت الصواب
 وثبت وجوه الفساد فيها ودلالة سوف الكلام على ان العامل اذا حل في نفسه بعد
 ما ياتي عليه ينبغي ان لا يبق في الاستقاء ولما في الجملة الاسمية بعد هل الاستفهام
 المنتهية للفعل من كمال الدلالة على طلب الاستقاء حتى كانت ثبت وتحقق
 ولذلك قال رجب من عمل الشيطان فانه لولا تقدير البيان او التقاطع لم يحسن الاخبار
 عن الذين رجب على الافراد ويكونها من الاعمال على ان منهم من ذهب الى ان الرجب اسم
 معني لكن الاكثر من الى انه بمعنى الجنس يقال في المستقدر طبعاً والرجس كثر ما يقال
 في المستعذر عقلاً واسودك بالله في علم العيب اى استغنى بالانه لام لما مر في قول
 السورة من انه دخول في علم العيب الذي استأثر به علام القيوب
 عطف على ما ياتى هم الى آخره اى بعد التثنية عنها وذكر الانصاب والازلام للتأكيد
 لا سعاد بانها المقصود وكوئنا حذرين يعنى انه على ترك المعقول والتمثيل
 منزلة الآدم
 وينو سيرا الى التقذرة بين المتعاطفات ويعلم منه وجه
 التراخي المستفاد من ثم على انه يحتمل ان يكون المقصد الى التراخي في المرتبة فان الشا
 على الامر فوق احداً
 على معنى اى اولى بى يعنى ان تعليق نفي الجناح
 هذه الاحوال وليس على سبيل استراطها فان عدم الجناح في تناول المباح لا يشترط
 بشرط بل على سبيل المدح والثناء والدلالة على انهم بهذه الصفة وتوسيط قوله وقيل
 لما نزل بين هذين الكلامين وما لو فهم انه وجه آخر في بيان معنى الآية ودفع ما فيها
 من التكرار وليس كذلك بل على الاول كما تب الآية نازلة في المؤمنين عامة ويدخل
 فيهم هذه الطائفة وعلى الثاني في هذه الطائفة لكن الحكم عام
 حتى الثقيلة امراء كانت لنفسه اوجنبه
 او عالم الانسب الواو فان العهد مشروط بالامرين
 وبدل عليه اى على حكم الآية في العهد اما لانه المواد اولاً لانه الاميل والخطا والحق به
 التغلظ والاشعار بان من العظم بحيث يستوى فيه العهد والخطا ووجه الدلالة
 على انه لا يقال ولا استقام في الخطا وقيل اى على ان الاصل هو العهد وهذا مع انه
 لاحاجة له الى الدليل لادلالة فيما ذكر عليه وقيل اى على ان الخطا ملحق به للتغلظ
 والدلالة عليه ايضا وقيل اى على ان مورد الآية فمن بعد وتوسيط قوله ولان
 الاصل بانى ذلك وعن سعيد بن جبير خذها الوجه وان كان قانون
 الجواب بتقديم اى لا من الاسناد لانه ضعيف والمذهب الاول
 الى قوله اى حقيقى في ان المثل لا في شدة الهدى فانه انما هو عند محمد
 دون الساقى لان من قوم القيس اخوه اعترض بان قراءة رقع جزاء ومثل
 يقتضى ان يكون الجزاء قابلاً من النعم للصيد فان كان الجزاء اية فليس مما ظاهراً
 من النعم بل الجزاء يتم ليشترى بها فانه واجب بان ما يشترى بالجزاء ايضاً

العس

اوله
 انية

وله

فان طعام المساكن جزاء بالاجماع وهو مستترى بالقيمة والحاصل انه يصدق عليه
 انه جزاء او انه المستترى بالجزاء ولا ينافى بينهما على ان النجس الذي في الآية يعنى
 الكلام في صحة تفسير المثل بالقيمة بل المدعى وحجابه بل وجوبه اذا لم يرتكب نجس
 فان ظاهر الآية التحيين بين امور ثلاثة هي الجزاء بالهدى والنفس بالطعام
 والصوم وذلك انما يظهر استقامته بعد النجوم بان يشترى هدياً مثل الصيد
 او طعاماً ما يطعم منه من مسكين القدر المحض او يصوم عن طعام كل مسكين
 يوماً وما جعل الواجب هو التطوع على النعمين فاذا لم يوجد باحد الامرين الاطعام
 او الصيام بعد النجوم مخالفت لما في ظاهر الآية ثاب عنه شواظها فان قوله
 او كفارة عطف على جزاء مثل والمعنى فعليه جزاء مثل او كفارة طعام او عدل
 ذلك صيام وهذا يحيز صريح بين الامور الثلاثة لكن ليس مذهب الشافعى
 ما ذكر من اجاب التطوع من غير تحيز
 جزاء مثل ما قبل على الاضافة
 حاصل الكلام انه من اضافة المصدر الى المفعول واما على قراءة الرفع فلم يكن
 الجزاء على حقيقة المصدر بل معنى الجزى ولم يذهب الى اختام كسطة مثل
 وسلوك طريق الكناية كما في قولك اما اكرم مسلك لانه يصدد بيان الجزاء ما هو
 لا بيان ان عليه جزاء ما قيل وقراء السلمي على الاصل اى جزاء
 مثل ما قبل بنصب مثل فالواو فيه دليل احاطة على الغير لضعفه فان
 وجوه المشابهة بين النعم والصيد مختلفة فلا بد من الاجتهاد في تميز الاقوى
 من الاضعف ولهذا حكم الصحابة في النوع الواحد من الصيد بالنوع الواحد
 من النعم مع اختلاف البلاد وتفاوت الازمان واختلاف النعم بينها
 صواباً لانه اى يصير به ضمان اى صار به بمقتضى نصه وتحقق
 ولم يرد الوجه يعنى لم يقصد ان العدل الواحد يكفي في الحكم بل قصد جنس
 العدل فان من يكفي للامرين كما يكفي للواحد لكن لا دلالة على النعمين هدياً
 حال عن جزاء فاكوا هذا انما يقيم على مذهب الاخص في تحيز اعمال الطرف
 بدون الاعمال والافخاء مستنداً او الطرف المحذوف اعنى عليه عين وفيه
 نظر لحوال ان يعبر بالطرف معتمداً على المستدرا اعنى من قبل وكان من تروا ذلك
 على ان الواقع موقع الجزاء لو كان طرفاً والمرفوع فاعلام لجز الفاء كما في المضارع
 المبتدأ او الماصى بدون قلة تقدير المستدرا كما ذكر في قوله فينقسم الله منه
 فتكون التقدير ههنا مفرغ عليه جزاء فتكون الطرف معتمداً على المستدرا
 المحذوف لانه واقع موقع تقنين اى النعمين والنجس لان كنان منهم
 يحتمل الطعام والصيام مبين تارة بطريق الاضافة وتارة بطريق الابدال
 وفي النعمين يقصد بالواحد الحسن دون القدر ولحقها الجمل على النعم
 ما في البطن من الشجر والنخل بالكسر على التراس
 محذوف راجع دخول الفاء لان الجزاء اذا وقع مضارحاً لم يصح الفاء فانه يعذر

وايهما

ناله من النعم

المصيد فان كان الطراقم

المبتدأ وكذا المنقح فما قل ان المضارع يجوز زيدون الفاء فلا يكون للفاء فائدة
 واذا جعلت الجملة اسمية ظهرت الفاعلية مبنية على ما ذكر من ان الجزاء اذا كان
 مضارعا مبنيا او مفعلا فوجهان لكنهم صرحوا بان وجه دخول الفاء بتقدير
 المبتدأ وجعل الجملة اسمية مصداق الجرح ليس الى ان الصيد وال
 بمعنى المفعول وصير طعامه للصيد ومعنى اطلاق الصيد اطلاق الاسباع والاطلال
 مطعومه اطلاق اكله على حذف المضاف والظاهر ان هذا من عطف الخاص
 على العام وعند ان يلقى الصيد والطعام على معناها ولذا قد اختلف في صيد
 البحر وقال وان يطعموه وصير طعامه لحيوان البحر فلا يكون من قبيل اعجب زيدون
 بل من قبيل اعجب حتى غلام زيد لان قوله ونسبية قريبة دالة على ان المراد
 التمتع بأكله لظهور ان المراد هو التزود على ما فسر به وقد اختلف في حكم
 ليخرج عطف والبيان من عطف البعض على الكل والبيان المعتمدين جميعا ان
 من ثباتا بالبلد اقام به وقد اخذ ابو حنيفة به بالمقدم بانه لا يقال
 بمفهوم الخالفة ولو سلم فاجرح مصيد غيرهم يا ضا فنه المصداق المخاطبين
 قول بمفهوم اللقب والقبائلون بالمفهوم ايضا لا يقولون به الا من لا يعتد به
 والحوادث ان المراد انه اخذ بما يفهم من هذا الكلام فانه لا يدل الا على حرمة
 صيد المحرمين في حال الاحرام فينبغي ما سوى ذلك على الحال الاصلية ويدل على
 ان المراد صيد المخاطبين المحرمين قوله تعالى لا تقولوا للصيد وانتم حرمة والحاصل
 انه لا خلاف بين الحنفية والشافعية في ان المسكوت هل هو مدلول للسكوت بانه
 ام لا فعند الحنفية لا بل هو باق على حاله لا تعرض فيه للنقض اصلا وكذا الكلام في مفهوم
 اللقب ان كل حرم صيدكم لا يدل الا على حرمة صيد المخاطب واما صيد غيرهم
 فعلى حاله غنى به جنس الاشهر على ان الامم لتعريف الجنس وتعرف
 الى الكل لا سقاء قرينة البعوضة وعلى الاول للعهد ببلالة العرف ان كان
 ان يضرب ويواجه في الحرب وسمعت بعض سنادنا يقول من هذه الآية ان يسمح
 بها وجه المعتزلة حيث جعلوا الى الحث الفل
 من سعد بن بكر حرما ويرزق فيها حتى يقتلها خيرا لا يد همك من دهمه عنه ان لا
 يرو عنك عن جماعة عددهم وكثرتهم البيت لا في تمام وقوله لم يبق من حل هذا الناس
 ناقة تنالها الوهم الا هذه الصنون وانما راجع الى المسئلة ويكون في موقع
 المصدرا لا المنفولة بها لو اسطه كما في سألته درما بمعنى طلبة منه لانهم لم يبالوا
 بتلك الاشياء وانما سألوا عنها وعن حالها لم لما لم يكن كفههم بنفس المسئلة بل السؤال
 عنه اجاب بانه على حذف المضاف الى جواب المسئلة او بانه السنية دون
 الصلة في الأساس هذا رجع رسالكم وجرعها ورجوعها اي جوابها
 بحث الناقه على لفظ المبني للمفعول مستندا الى المفعول اي وضعت في قوله

ذكره والاعمال الى الترتيب

نفس الطعام

عند العادة حتى

والحي

واذا نجت من صلب النخل عشرة ارطن اسند الى المفعول الثاني وترك الاول قوله
 ولا يطرده عن ماء عطف مجزوا اذ بها ووقع الاكتفاء في العائد الى المبتدأ بغير مجزوا
 وحرموا ولم يجز اليه ولا يطرده لكونه من تمة الجرح لا في موقع خبر اخر وكذا الكلام
 في قوله واذا العتمة المعنى لانه ليس عطفا على الشرطه قلها كما يتوهم بل على مجزواها
 اعني تجزوا فليتنازل وقوله جعلها كالبحر عطف على قوله كان يقول الرجل
 ولكنهم نظم القرآن ولكن الذين كفروا فان قيل هذا ليسعربا بانه هو
 جميع الكفرة فيقولون فكيف يصح ما ذكر في معنى واكثرهم لا يعقلون من انهم
 لا يعرفون قلنا يريد ان اسناد الافتراء اليهم من جهة صدور عنهم في الجملة
 حيث يفترون عقلا ومنهم الزو ساء احسنهم اي الكفرهم وجدان ابايهم
 على هذا المثال ولو كان آباءهم جهالا ضلالا والمصنف يجعل الواو في مثل
 هذا الموضع للحال مع ان ما دخلته الواو ليس حالا من جهة المعنى بل ما دخلت
 لو لو كان الحال ان ابايهم لا يعلمون وبعضهم على انها العطف على فقد
 لا يصتركم الضلال اي ضلال الآخرين عن دينكم اذا كنتم صديقين على الدين
 وصهر فلا يزال من هو لمن يناسف وصهرنا هو وبنه لمن تركها وصهر بنهم
 للموصوف ولما توهم من ظاهرها الآية الرخصة في ترك الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر والاذن في ذلك بل لا من اشار الى الجواب بوجه الاول انه
 لمنع عن هلاك النفس حرقه واسفا على ما فيه الكثرة والفسق من الكفر والضلال
 الثاني انه سلم لمن يامر ونهى ولا يقبل منه فستد عليه الفسق وبعد العهد فومر الوحي
 والرسالة الثالث انه للرخصة في تركها اذا كان فيها مفدة فوفها الرابع
 انه لا امر بالنيات على الايمان والهدى ايها القوم انصروا في الظاهر
 للآية لكن المراد الامر بالحسنة وكذا صهر دعوتها انفسكم بالرفع مبتدأ
 خبر عليكم اي واجبه عليكم لازمة سنان انفسكم ورعاية حالها ان يكونوا اخيرا الى
 اخبار استينافا من غير تعليق يا مرون يكون جوابا للامر بمعنى ان لزمتم انفسكم
 لا يصتركم من ضل فالضمة على الاول برفع وعلى هذا التحريك لا يكون لا انفاراك كين
 او ثرت على الفتحة للاتباع وكذا على تقدير كونه نصبا وانما لم يقل فيه وجوه ولم يجعل
 هذا بالنا ولعطف قوله ويجوز ان يكون نصبا على قوله فيه وجهان لكونه مرجوحا
 من جهة المعنى اذ ظاهره مني من ضل عن الصراط والمعنى مني المخاطبين نعم
 يودى الى الصراط من جهة من ضل على طريقه لا يترك ههنا ولا يصنكم
 عطف على لا يصتركم وهو محمول على الجواب او النفي ارفع ايتان احد في نصيب
 قوله يا ايها الذين آمنوا شهادة منكم الى الآخر واسقوا على انه ما في القرآن احكاما
 ونظما وحكما ومحصل الكلام ان المحضر اذا اراد الوصية ينبغي ان يشهد على وصية
 اثنان من ذوي شيم اودنه فان لم يجد بهما بان كان في سفر فاجاز من غيرهم ان
 وقع ايتان ففهما اقتضا على صدق ما يتولان بالتقليط في الوقت فان اطلع بامانة

او التمس

من غير بيان في الآية الى السنفه كما تراه على الكفر والضلال والالام على الامام

ومضنه انها كذا ما قسم اخران من اولياء الميت ولا خفاء في ان يختلف الشاهدان
 ثم رد اليمين على الورثة ان ظهر خيانتها ليست من القواعد الشرعية المقرة الا ان
 قوجب القول بنسخها واذا اتفق الاكثر من انه لا نسخ في سورة المائدة لم يزل آيتين
 على فرضيتين يدلان نزول الآية والا يبعد الى واحد وان صح الا انه ورد في الآية
 التي آيتين التاكيد في بعضها بالآخر والوصي فان يخلعان ان وقع فيها دية
 ثم ان ظهر منها جناة واربعها فلكل شيء من مال الميت كما في مورد الآية لخلق الورثة
 وانما سميت الوصية شهادة لان من اوصى بشيء فقد اخبر عن نفسه وشهد
 عليها وفي ابداله منه دليل على وجوب الوصية يعني الوجوب الشرعي الذي هو
 فوق الذنب بدليل تفسيره وما كده بالزوم ولا دلالة في قوله ما ينبغي ان يتهاون
 بها على الذنب حتى يقال المراد بالوجوب هنا التاكيد والاهتمام لا الوجوب
 المتعارف وذلك لانه مشترك بين الوجوب والتكيد فغايته انه لا يوكد
 الوجوب بالنسبة الى الذنب بل بالنسبة الى الاباحة فقط ثم وجه دلالته الى ابدال
 على الوجوب انه لا يغير كون الوصية من لوازم ذلك الوقت كما لو تقرر ذلك
 في الاذهان بحيث يقع التعبد بكون الوصية عن حين حضور الموت ومثل هذه
 الدلالة لا يرد في قانون الملاغة وهذا ما قال الامام انه جعل زمان حضور
 الموت زمان الوصية وهذا انما يكون اذا كانا متلازمان وانما يتم التلازم
 بوجوبها وجعل الاقارب اولي حيث اطلق الشهادة منهم وفيه
 الشهادة من الجانب محال ضرورة فقد هم بدليل بن ابي مريم قبل الصواب
 يزول بالرد والمفتوحة بعد الماء المصنوعة وكذا الصواب عدني من ما
 ان اردتم اغراض بين القسم وهو قوله فيقسمان بالله والمقسم عليه وهو قوله لئن
 اخق وقد روي عن الشرط اعني محلفوها ليكون الا عراض هو الجملة الشرطية
 اذ لو كان هو الشرط فقط لكان الجزاء مضمون القسم فلم يحسن توسيطه بين القسم
 والجواب بل التقديم عليه والتاخير عنها على معنى ان هذه عاداتهم
 يدل عليه التاكيد بقوله ولو كان ذا قرينة فانه اذا لم يحلف لذي القرينة فلعنه
 اولي ولا خفاء في ان هذا انما هو في تخلف الشاهدين دون الوصيتين
 ما يقع في محسوسها قد حوت عادة تياجين السوال والجواب
 ووجوه القراءة والاعراب عن تفسير تمام الكلام وتبان المرام وانما
 لا يعنى شيئا الضمير في مثل هذه المواضع فان الاولاني لم يلفظ واحدا للفظان
 فان قيل لو جعل بدلا من الضمير في يقرمان بقية الضمير بدلا عايدا الى الموصوف
 قلت لو سلم كون البذل في حكم الطرح بالكلمة فهو بعض الموصوف فيرجع الى اقامة
 المظهر مقام الضمير فاخران فمشاهدان اخران شعراية مستدا
 خبر يقرمان مقامها وقيل بل فاعل فعل محذوف ماضي فيحذف اخران
 ويقرمان مقامها صفة وكذا من الذين استحق وفي قوله فيقسمان ليعلم نبره عن هذا

فهمه

المضم

ومعناه من الذين جنى عليهم ليس الى ان استحقاق الائم عليهم
 كناية عن هذا المعنى وذلك لان معنى استحقاق الشيء لاق به ان ينسب اليه والحاجة
 للائم المرتكب له يلحق ان ينسب اليه الائم فاستحق الائم في معنى ارتكبه وناه فالدن
 استحق عليهم الائم اتي حتى عليهم وان يترك الذنب بالقياس اليهم هم الورثة
 فيه قضيت وصنما يستحق عايدا الى الائم وقد بسط الكلام بعض السط من قال
 استحق مندا الى الا يصابو والوصية والجار والجرود والائم وانما جاز استحق
 الائم لان اخذه ياخذ الائم فسمي انما كما يسمى ما يوحى منك بعترحق مظلمه وكذلك
 سمي هذا الموجود باسم المصدر وانما على المصدر فيحمل ان يكون لتركها في قولك
 استحق على زيد مال بالسهادة اتي لزمه ووجب علم الخرج منه لان الشاهد
 كما غير على خيانتها استحق عليها ما ولياه من امر الشهادة ولزمها الخرج منها
 وان يكون بمنزلة في او من اتي استحق فيهم او منهم والحق انه مندا الى الائم
 على طريق المساكلة والتضمن بقوله ومعناه من الذين جنى عليهم وذلك
 لانتفاء قوله فان عثر على قوله انما انا لمن الائم لان المعنى ان كتمان الحق من الجاني
 ثم ان اطلع على انها خانا وجنبا بقوله استحقا انما على المشهور عليه استحقا
 انما بذلك فاخران يقومان مقامها بالشهادة فكيف عن قوله خانا وحسنا بقوله
 استحقا انما لتساكل الكلام للتسايق وهو انما انا لمن الائم ولذا قال فاستحق
 ان يقال انما لمن الائم ثم عثر عن المشهود عليهم بقوله استحق عليهم الائم لتساكل
 التعبد عن الجانيين بانها استحقا الائم ويخرج به اتي بقوله واخران الى اخر
 من يرتد الائم على المدعى من جهة انه قد صح الرد في الجملة وان كان في المقصة
 ومدلول الآية بعد حلف المنكر فغاية الامر انه نسخ الرد بعد الحلف بالاجماع
 ففي الرد قبل الحلف اذ انما صح فوجه عندهم لادالة على هذه الزيادة في الفقة
 ولا في الآية بل ظاهر الآية ما يابها لانه صرح بالرد والتعصية في قوله او خانا
 ان ترد ايمان وجعله فاعده لمثل هذا الواقع وكذلك قوله فان عثر فاخران
 لا تتبع عن استيناف دعوى بل ينبو عنها معناه من الورثة يعني
 ان الاوليان فاعل استحق والتعصية محذوف وهو ان جرودها وقرودها
 للشهادة للحلف على اولوتة شهادتها وهما بالحقيقة الاخران اللذان يقومان مقام
 الاولين على وضع الظاهر موضع المصنوع لكن لم يكن ان جعل فاعل استحق ضمير
 اخران لا فواد الا ان يقال انهما فاما مقام واحد فرد الضمير في استحق وجعل
 الاوليان بدلا منه لكنه بعيد جدا مع التثنية فيذكر لفظ التثنية سابقا ولا خفاء في
 يقومان والاوليان يتوجه ههنا لتوجه اليمين على الورثة اذا كان من جهة انكارهم و
 شرع الوصيتين كانت اليمين عليهم جميعا ولا معنى لتجديدهم الا بين من بينهم والحوان
 بان المراد بالذين استحق عليهم اهل الميت وقداية اعتم من الوارث وغيره والاوليا
 ما الوارثان من بينهم تعنى الاقربان الى الميت بحيث يربان ويعلم حال الواحد والثلاثة

كلامه

قوله

المر

بطريق دلالة النص لا يستقيم على تقرير المصنف حيث اعتبر موصوف الذين استحق
عليهم هم الورثة بل الوجه ان هذا على ما هدم من ذرات الميت بعد الحلف ايضا كما تقدم
ذلك الذي يقدم اي لسرعة الحكم على هذا الوجه اقرب الى ما في الشهاد
او خفا فوا ان الى احد الامرين اللذين ايها وقع كان فيه الصلح وما اذا الشهاد على الصدق
والامتناع من دأبها على الكذب وهو يدل الاستعمال لما بينهما من الملازمة بمعنى
الكلمة والجنسية والبعضية بطريق استعمال المبدل منه على البديل كما استعمال الطرف على
المطروحة بل بمعنى ان ينتقل الدهن اليه في الجملة وتقصيه نوجه اجابتي مثلا اذا قيل
انتم الله تبارك الله الذي انتم من امر من الامور وان يوم من ايام افعاله بحسب
الانباء واليوم للجنة للرسل والامم ام عند ذلك كان كذا وكذا على الفضة
الوافقة حرك كان ويوم مقصود مكان ظرفا لغوا ما ناستصحب باجبتنا حصار
فيه وجه كون ما وابعني اي شئ لان الوجه الآخر لحياج الى حذف العائد مع حرف الجر
اي اي شئ الذي اجبت به ولما جعله بمعنى اي شئ تعين ان يكون سؤال عن المصدق
اي اي اجابة اجبتهم والمقصود وان كان واحدا في المال لكن الاعيان والغير مختلف
ما معنى سؤالهم يعني ان على كل من السوال والجواب اشكالا اما
على السوال فلان الله تعالى علام الغيوب فامعنى سؤاله فاجاب بانه يعقد
توزيع القوم كما يقع صريح الاستعانة لذلك ولعلنا نور وفي شرح الفتحا حقيق ذلك
عند بيان وجه دلالة الاستعانة على ما تولد منه حسب المقامات عند امتناع اجابة
على حقيقة السوال ان كناية او محان ومن اي نوع من انواع المحان واما على الجواب
فلا ان الانباء قد نفوا العلم عن انفسهم مع علمهم بما جبروا به فيلزم الكذب فاجاب
بوجه الاول انه ليس لنفي العلم بل كناية عن اظهار التسكين والانتفاء الى الله تنقيص
الامر كله اليه الثاني انه على حقيقة لكن على خصوص في الزمان وهو اول ثم لجبتون
في ثانيا لالحال وبعد رجوع الفعل اليهم وهو سها دهم على الامر فلا يكون قولهم لا علم لنا
منا فيما لما انبت الله تعالى لهم من الشهادة على انفسهم الثالث انه على طريق التبيين
والاشارة الى ان علمهم في حب الله بمنزلة العدم وفيه تنقيص الامر الى الله تعالى فيه
الرابع انه ليس لنفي العلم بجوابهم عند التبيين ومن حياة الانبياء بل كما كان منهم في العا
وفي اخر الامر الذي به الاعيان وعليه المدار واعتراض على هذا الوجه بانهم يرون
عليهم اثار سوا الحاتمة فلا يصح نفي العلم لاجلهم ولما كان منهم بعد الانباء وهذا
معنى قولهم وكيف يحكي عليهم اي على الرسل امرهم اي امر الامر وقد راوهم سود
الوجود ذرق العيون موجبين من الله تعالى لا يقال هذا انما يدل على سوا الحاتمة
وظهور السقاوة وادتهم الى الهلكة السهوة لا نأ نقول معلوم ان ليس المراد بما نا
اجبتهم نفس الجواب الذي يقولونه او الاجابة التي تحدث عنهم من بل ما كانوا عليه
في امر السريعة من الامثال والانتقاد وامثال الآوامر واجتناب المناهي او عكس
ذلك فان قيل قول عيسى فلما توفيتي كنت انت الرقيب عليهم وانك على كل شئ

اموره
المرسل

تضمني

لوجه دخول الباء الى اول الكلام هو الاشارة الى ان المصنف على ما في الجواب

في ما حال

في الحاقبة لا على صفة الجواب لغيره لا بد
لعلنا اجابوا عليه بقول لم يخلت عليهم
وادام الى الهلكة

شاهد يدل على عدم العلم لاجلهم بعد قلنا قول عيسى فلما توفيتي هو انما
لما يحتمل على الوجه الالهي واعتذار بانه لم يكن لطبع بعد التوفى واظهار انه لا ذنب له
في ذلك ولا تقصير والحاصل انه لا يدل على العلم لاجلهم بعد بل على نفي العقدة على البقية
على ان الكلام اي بناء على ان الكلام قد تم بقوله انك انت على طريق
اما ابو الخيم وسعد بن ثعلبة عطف على قد تم بتعذر الضمير اي بعد ما به
او هو صفة الاسم ان عطف على مضمون الكلام اتى بقى من كلام الغيوب على الحقيقا
او التذكار واعتراض بان جواز وصف الضمير بنقل عن البصرين والكوفتين الاعيان الكسائي
في ضمير الغائب مثل لاله الا هو العزيز الحكيم فلما اعتذار بانه قد ينقل الاقوال الضعيفة
ليس كذلك وان بعضهم قد حوراضا في الضمير كما في اماك بعد فالوصف اولى لان
الاضافة لا بعد الا التعريف او التحضيض ولا يصح في الضمير وقواد الوصف محتمة
لان مجرد هذا قياس كيف والقائلون بالاضافة في اماك هم الخليل والاخصا
والمارني ولم يقولوا بالوصف ومن الناظرين في الكتاب من زعم ان قوله او هو
فتمتبت لقوله قد تم الكلام فلا تراب انه لا يريد النجاسة بل المراد انه بقدر اعني
على الوصف والتقدير فانه قد علم من انك انت انه معروف بالعلم فاحس الى تعذر العلم
ان قال الله تعالى يدل من يوم جمع فيكون كلمة اذ ولفظ الماضي من قيل ومارني
اصحاب الاعراف لانه سبب الطهر يعني ان القدس هو الطهر بانه حصول
الشيئ بذكر روحه الذي حيوة واصنف الروح الى الطهر على معنى انه حيوة الذي الذي
هو سبب الطهر من الاثام فهو هنا مجوز في الزرع واخر في اضافته والدليل على ان
المراد بروح القدس هو الكلام ذكر قوله تكلم الناس في معرض البيان
على حذف الطغولية وهو مبداءها الذي يكون الصبي في المهد فالطغولية تبيد
الى الملوغ وقيل روح القدس حبريل والاضافة كما في رجل صدق
لانه ظهر في نفسه ومعنى يده تعنته به جعل المحم نابه مقتدر
ما معنى قوله طفلا وهكذا يعني ان التكلم في الكهولة معهود من كل احد فامعنى
اضافته الى التكلم في الطغولية الذي هو من الايات فاجاب بان العصد
الى عدم تفاوت الكلام في الحالين لا الى ان كلامها آية لان المراد
تفصيل كون هذا من قبيل تحقير بعض من الشئ بالذكر بخلاف ما اذا اراد
بالكتاب لفظ وبالحكمة الكلام المحكم الذي تكلم هو به في نفسه
الى الهيئة المضاف اليها اسند اسم المفعول الى الطرف كالمقصود عليه
لا الى ضمير الكاف بمعنى الهيئة التي اصنفت الكاف اليها ليلزم امرار الضمير
وتأنيثه وقيل لما قال الله تعالى لعيسى قتل هو عطف على قوله
ان قال الله يدل من يوم جمع وعلى هذا القول في الدنيا ليترب عليه ليس الشعر
واكل الشجر قوله تعالى وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم الآية وقال هذا
يوم ينفع الصادقين يويد الوجه الاول والاوجه ان يجعل هذا تقييما لما ذكره لا وجه

نفي

نصف
احد

الصفحة

كل الاضافات الى امر الضمير على الاخص
لا معنى لقوله وتسماله لولس

ثانياً والمعنى ان عيسى لما شاهد احوال الآخرة علم هذا الخطاب والحوادث
 اخبار ما اخبر في الملبس الماكل وغيرهما وبت اني اهلء سعد المسيح يسوع والبراء
 ولا ولد يموت ولا يتأخر بغير اني هذه الرواية امرهم على السنة
 الرسل ان لم يكن الحواريون انبياء يوحى اليهم ولم يكن انفسا امرهم بالايمان لمجرد
 الهام والالقاء في القلب ليكون اوحى من قبيل واوحى الى موسى واوحى
 ذلك الى الخلق على ما هو سائر الجواهر الخفية وقدر الاسلام بالاحلاص ليجتنب الاسناد
 عليه خلاف ما اذا اريد الانقضاء في الظاهر فلا يحسن ان يقال انما شاهدنا
 متعادون في الظاهر وبحسب الاستعمال عيسى في محل المضيق اي
 الصبح لظهور ان المنادى المعرفه مبني وان الحركة الاتية عليه فلا يكون
 اعرابه ولتولد وجوز ان يكون مضموما والمعنى انه في موقع لما كان فيه ما اخره يقبل
 محل الحركة كما ان مفتوحا على ما هو القاعدة في المنادى المعرفه الموصوف بانه مضارع
 اني علم من اخبار الفصح للتحفة وان كان الصم بدليل قول الشاعر عرابي عمر وكافي
 ضمير ويعدو على الكرم يا نبي حارث فخرج والتمخض انما يكون في المضموم لان المفتوح
 مع الصفة بمنزلة اسم واحد كالمركب ولا يترجم في وسط الكلمة ولان في رخصه المفتوح
 اخلاصا بالفتح المحل للسناسب والابتاع الخمر الذي اصابه الخمار وقيل الذي كان
 دار وما ياتر فاعل بعد واتي اثمان وامثاله على ان ما مصدرية او ما مثل من امر
 نفسه وهواه على انها موصولة فاذن بان دعوائهم باطله قد جسي كانت
 في تفسير هذا المقام على ما هو ظاهر الكلام من كون الحواريين شاكرين في قدرة الله تعالى
 وفي صدق عيسى كاذبين في دعوى الايمان والاحلاص وفي كون طلبهم المائدة
 للاطمينان وسائر الأغراض الصحيحة التي ذكروها لا ما ذهب اليه الامام محمد بن
 وغيره من اهلهم كانوا مؤمنين وسؤالهم للاطمينان والتثبت كما قال ابراهيم بن
 ارنى كيف تحي التوفى وهل يستطيع سؤال عن الفعل دون القدرة فعلى عن الفعل
 بل انهم ومعنى ان كنتم مؤمنين ان كنتم كالمسلمين في الايمان والاحلاص ومعنى
 تعلم قد صدقنا تعلم علم ما هذه وعيان بعد علمنا علم ايمان وابقان الدليل
 على انه ذلك ان المؤمنين قد امروا بالفتنة بالحواريين في قوله تعالى يا ايها
 الذين آمنوا كونوا انصافا لله الآية ولكن الجواب بان الحواريين فرقان مؤمنون
 خالصه عيسى والمأمور بالفتنة بهم وكافرون فهم اصحاب المائدة فان قيل
 فلم سال عيسى بترول المائدة ولم ينزلها الله تعالى قلنا لكل الزام الحجة
 باجابه مقتضاهم واطهار المعجزة الباهرة والى السؤال والجواب اسار يقول
 وانما سال عيسى بواجب للزم الحجة بكما لها ليتم عليها ليظهر بان
 علمه على ان اهل الدين لكن فيه تقدم ما في جزا الصلة وحرف الجز وكلاما فتوى
 فلا بد من تعلقه بمحذوف تفسيره من ان اهل الدين ثم جوز ان يكون حاله انما سم
 كان علمه من قوله تعالى قل ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة

للمعان

ان

وربنا تدلهم ان لا صفة او يدل لان الله لا يوصف ولا يدل منه ان يكون يوم
 يعني ان كان العيد اسما لليوم فيه سرور لمختص فاسم كان ضمير المائدة على حذف
 المضافين وان كان اسما للسرور يهود بدليل اضافته لليوم اليه في قولنا يوم عيد
 فلا حذف ولكن جعل المائدة سرورا محبان في الاسناد لكونها سبب السرور
 والعرض ونظير ما آتى بطريق قولنا يكون ويمكن قولنا يرتب ويرت بالرفع
 والجزم في قوله حكاية فوجب ان من لذلك ولتأثير في حيث في آية بالرفع صفة
 واستيناف وبالجزم جواب الامر للقدمين منا ولا يتابع يعني يكون الاولية والاخرى
 باعتبار الرتبة والسرف دون الزمان واما اول الناس وآخرهم فالزمان كما في الوص
 الاول الا انهم لا يحقرا اهل دينهم عذابا مفعول مطلق يعني تعذيبا
 كاثبت ثانيا على ان العذاب اسم للتعذيب كالكلام للتكليم والمناع للمنع
 اول جعل ههنا اسما لما يعذب به ليقول بعذاب لان التعذيب لا يقدى الى مفعول
 والحذف والايجال خلاف الظاهر فلا يرجع اليه مع ظهور المصدرية فعلى هذا
 يكون صملا اعذب في موقع المفعول المطلق كما في طينته زيدا قائما ويقوم مقام
 العائد الى الموصوف كما في قوله لا اعذب صملا عذابا وجوز ان يجعل من قيل ضربته
 ضرب زيدا عذابا لا عذب تعذبا فيكون مع كونه في موقع المفعول المطلق
 عابدا الى الموصوف المثله العقوبة من مثلت بالحيوان اذ بالقتيل اذا
 قطعت شيئا من اطرافه وشوّهت به العلويس ما يكون على السكلة والشوك في لحمها الحزين
 بضم الحاء وكديد النون وقد سكن الباء ونحفت النون اجبى بفتح الباء لا اولى
 وسكون النونية امر من حيث يجي والصحيح انها نزلت قوله تعالى اني من لها
 عليكم ولقوله انزلت المائدة من السماء خبرا وحكا فلما يصح الرواية عن الحسن منه النفي
 مع التاكيد بالفتح سبحانه من ان يكون لك شريك اسارة الى ان الخادم
 الهين تشريك لها معك في الالهية لا افراد لها بذلك اذ لا نسبة في الوهيتك وانت
 منزّه عن الشراكة فضلا ان تشبها لها دونك على ما يشهد ظاهر العبارة وجوز ان يكون
 اسارة الى ان من دون الله في موقع الصفة والمعنى الهين سوى الله فيكون المجموع
 لله وهذا اثبات للشريك فتمت عن ذلك لا يخفى ان قوله اسعار بان في متعلق
 خلق ويقدم صلة الجرور على الجار تمنع فلما بد من قدس متعلق بغيره الظاهر
 طريق المشاكلة قد عرفت انها ذكر البس بلفظ عنوه لوقوعه في حجة فضيل المعنى ولا اعلم
 ما في ذاك مفر عن الذات بالنفس لقوله يعلم ما في نفس وطاهر قوله فقل في نفسك
 لقوله في نفسي ليسعد بهذا وانت خير بان لا اعلم ما في ذاك وحقيقتهك للنفس
 بكلام مرصفي بل المراد انه عر عن لا اعلم معلومك لا اعلم ما في نفسك لوقوع التعبير
 عن العلم معلوم في تعليم ما في نفسي تقدير المجملين معا لا فائدة للحصر انما
 علم الغيوب لله تعالى وبغيره عن سواء فالاثبات تقدير تعلم ما في نفسي لان ما انظر عليه

علم

موسم

اول حسن

النفوس من حاله العيوب والنقصان فترى لما علم ما في نفسه كانه عيب وغيره
لا يعلم العيب وهذا معنى قوله لان ما يعلم علام العيوب لا يبين اليه علم احد
لا يقول ما قلت لهم الا ما امرت به ان اعبدوا الله هذا مسلم وكذا المدعى وهو ان
لا يقع بنفسه الصريح القول بحكم النقل وعدم ورود الاستعمال لكن لو فرض وقوع ذلك
قلنا انه يستلزم كون القول هو ان اعبدوا الله لانه انما يعبد العبد فقط والمفسر
هو اعبدوا الله وان جعلها موصولة بهم بعدون الحرف المصدرية المتقرية الى جملة
بعد من حاله الموصولات ويعتقون الوصول الى الاسم والحرف وهذا ما قال
الانام المرزوق في الموصول اذا كان اسما لم يحل ان يكون في صلبه عايد لانه
العبادة لا تقال وكذا الواعترت معنى الطلب فان طلب العبادة ايضا لا يقال
لبقاء الموصول بغير راجع اليه هذا انما يلزم لو كان البدل في حكم المطرود
وهو الكلبة وليس كذلك بدليل صحة زيد لعت غلامه رجلا صالحا بهذا صريح في الفصل
بكل فعل القول معناه عن المصنف كان الاصل ما امرتهم الا ما امرت به
فوضع القول موضع الامر بولا على لا قصيه الادب الحسن لئلا يجعل نفسه وربه
معاً آمين ودل على الاصل بالحام ان المفسر لا يفتاد جعل القول في معنى الامر على
هذه القرينة والثبوت لم يكن لك ان تجعل كل قول في معنى فعل فيه معنى القول
فجعل ان مفسره له لكن في جعل ان مفسره الفعل الامر المذكور صلته مثل امرته
بهذا ان لم تطرأ في طريق القياس فلان احدهما معنى من الآخر واما في الاستعمال
قلنا لا يوجد وجوز ان يكون ان موصوله عطفت بيان بعني على تقدير ان كل قول
البدل في النسخة على ظاهره كذا في الكلام على ان حاصله ان العطف وان العمل
كانت قطعية الانتفاء بحسب الوجود لكنها لما كانت بحسب احتمال الوقوع والاداء وقوع
استعمل فيها كلمة ان ولهذا يظهر الجواب عما يترجم على ان يعذبهم من انهم قطع
الوجود فكيف استعمل فيه ان كان العطف عنه احسن لانه ادخل في الكلام
وهذا لا ينافي في العقوبة احسن في حكم الشرع من جهات اخرى وعدم وقوع العيب
بحكم النص والاجماع وفي كتب الكلام ان عقوبات الشرك جائز عندنا وعند جمهور
البصريين من المعتزلة لان الاعتبار بحق الله تعالى على المذنب وليس في استقاطبه
مضرة في الجملة ما ذكر في الانصاف من ان هذا لا يوافق كلام اهل السنة ولا
ليس على ما ينبغي على ان يكون فقال اي قال الله تعالى هذا القول
يعم لا ينفع والعقل هو يا عيسى ابن مريم وانت قلت للناس وحاد على لفظ الما
لحقونا في اصحاب الجنة لانه مضاف الى ممكن ان الفعل المضارع
والنداء انما اضيف الى الماضي مثل حتى عايت السبب او الى المضارع المعنى
مثل يوم لا يملك فانه مضاف الى لام الفعل ولا عين متمكن ولعدم تمكنها بصير
المجوز غير ممكن وان كان الواقع بعد لا تمكنه مرفوعاً فليست الاخرى ببار
عمل اي عمل محاذي وينفع ولا ينفع وليس بمطابق لما ورد فيه اي قوله يوم

نوله

على

حكم

على

بالعبد والامر

انها

ينفع

ينفع الصادقين صدقهم في معنى الشهادة بصدق عيسى في قوله يوم القيامة
سبحانك ما يكون لي الى آخر كلامه جواباً عما عن قوله وانت قلت للناس اتخذوني
واخي الهين من دون الله فالاجابة بان صدق الصادقين في الدنيا ينفعهم في الآخرة
للايمان ذلك والحوادث ان المراد الصدق المستمر بالصادقين في دنياهم الى
آخرهم كما كان بعيسى فالتنع والمجازاة انهم يكون باعبار حقيقة في الدنيا والمطابقة
لما نحن فيه والمطابقة باعتبار بقره ووقوع بعض جزئياته في الآخرة والمستمر
هو الامر الكلي الذي هو الانصاف بالصدق ولا يلزم من هذا ان يكون للصدق
الاخرى مدخل في الجناء ليعود المحذور ولا يحتاج تمام المقصود الى ان يستمر
الصدق الاخرى شرطاً في نفع الصدق الذي هو والمجازاة عليه فلهذا
غلب العقلاء اي لم لم يغلب ولم يتل ومن فتنه قصداً الى العقلاء ففهم لذلك
والحوادث ان ما لا يحقق بعدد ذي العقل بل يتناول الاجناس كلها من العقلاء
وعزيم فكان اولي بالعموم المناسب لمقام اظهار العظمة والكبرياء وكون الكل
في ملكوته ولحق قدرته لا يصلح سئ منها لا لوهية سواء فيه عيسى وامة وعترتها
فلا حاجة في افادة العموم الى اعتبار التغليب وفي قولنا ما هو اسان الى انه
لا فرق في كون ما للعموم بين الموصولة والاستغناء وفي قوله قبل ان يعرف
اسان الى انه اذا عرفت فرق ما ومن ثمة المائدة وعمت الغاية والحمد لله على النعمة
المتأيدة والصلوة على نبيه محمد وآله لقمر
بسم الله الرحمن الرحيم عن المصنف هذه السورة ما ارتفع
بالطائف عند قبا بن عباس سر ارتفع على لفظ السين للمفعول اي كتبت بقدرها
وفي الجمل معنى النصين اي جعل شئ في ضمن شئ بان يحصل منه
اوپيراه او يتقل منه او يله وبالجمله فيه اعبار السنين وارتباطها في الحاق
معنى الاحاد بتدويره ومثل الانشاء سئ بئني بئاني ذكر السنين في الاول صريح
وفي الثاني ضمنه وقيل لان الثاني في معرض المقصود وكذا مثل القصير بئاني احدا
بحسب الحقيقة والساني بحسب القول لان ابنا الواحد وفي ما سواه ليس في الحقيقة من نصير
اكتفى واحداً بل بمنزلة وقد يقال انه مثال للنقل بمعنى فعل الالهية من الكبر الى الواحد
او نقل الحكم من المعاد الى الوجود وهو تكلف وقد صرح المصنف بانه في معنى النصين
ومثال النقل جعل الامارة فيه او اليه كم اورد النور ليس الى ان جم الظلام
على الاصل لما كان اكثره قوله للفصد الى الجنس فان قيل فلم قصد في التغذي الى الجنس
وفي الظلمات الى الاقواد قلنا ليجنس المقابل مع خلق السموات والارض واما في مثل
جز جهنم من الظلمات الى النور ليجنس الناس من الظلمات الى النور ليجز جهنم
من النور الى الظلمات فلان النور يجاز عن الحق والهدى وهو واحد والظلمات
عن الضلالات وانواع الباطل وهي كثيرة واحمل عليها في هذه الآية خلاف الظاهر
فانه من جنس واحد وهو النار فان قيل الاجرام البتة كثيرة

والنور ما حصل به من صفات النور والظلمة ما حصل به من صفات الظلمة

كالكوكب وقد ذكر في سورة البقرة ان النور ضو النور وضو كل نور ولو يعلم فاقراء
النور كهيئة قطعاً فاحاد جئس متشابه النور لا يقتضي افراد اللفظ الا اذا اراد الجئس
فيضير الوجه الاول قلنا مرجع كل شئ الى النار على ما قال ان الكواكب اجرام
نورانية نارية وان الشهب منفصلة من نار الكواكب فيضج ان النور من جنس النار فقط
وانه ضو النهار وضو الكواكب وغيره وافراد اللفظ للقصد الى هذا المعنى وهو غير العصد
الى الجئس وهذا قريب مما يقال في مثل الطهارات ان الجمع للعقد الى اختلاف
الانواع وكذا الكلام في السموات والارض فانه ما خلفه الالفة فان قيل اى حاجة
الى هذا واحد قد يكون في غير الالفة قلنا لظهور ان هذا المحمد على النور دون مجرد
الاضاف والافعال الحكاية وقوله ثم الذين كفروا يبرهم يعدلون وفي الوجه الثاني
ثم هم يعدلون به اسعار بان الياء في الاول صلة تكفروا ويعدلون من يعدلون
وفي الثاني صلة يعدلون من العدل بمعنى التسوية وتقديم الصلة لاهتمام وتحقيق الاستبعاد
وهذا المختص من غير مختص لثاني التقديرين على كل من الوجهين ووضع المظهر
اعني برهم موضع المصير لبيان موقع الاستبعاد ولفظ الكتاب يوم ان القرآن ثم
الذين كفروا يبرهم يعدلون وليس كذلك وهذا العطف على الصلة ليس على قصداً
صلة واحدة براسه ليتوجه الاعتراض بانه لا معنى لقولنا الحمد لله الذي عدلوا به
بل هو داخل تحت الصلة بحيث يكون المجموع صلة واحدة كانه قيل الحمد لله الذي كان
منه تلك النعم العظام ثم من الكفرة الكفران وانما لم يحل ثم على التراخي مع استقامة
لكون الاستبعاد اوفق بالمقام وقوله استبعاد ان يعدلوا به بما يستعيران ذلك
على الوجه الثاني فقط والظاهر انه على الوجهين بعد ما ثبت ان محيهم
يقوله خلقكم ومنهم من يقول ثم قضى اجلاً وباعثهم يقول واجل مسمى عنده والواو
للعطف او الحال واو هو الذي خلقكم طريق الخطاب لان دليل الانفس قريب
الى الناظر من دليل الافاق والمسا رالم يقول خلق السموات والارض وجعل
الطلمات والنور والسكر عليه اوجب وقد استمر في كل من الدليلين الى المبدأ والنهاية
وبابنها فليست بـ اجل القيامة يعني وقت البعث فعلى هذا الاجل الوقت المعين
الذي فيه ابتداء الموت او البعث كما في قوله تعالى فاذا جاء اجلهم وعلى الوجه الثاني
هو الوقت المستدل الذي فيه الحياة والموت كما في قولهم اجل الذين سنة وعلى الثالث
ما يقع في الوقت محال الانفس الوقت على ما هو اللفظ الكلام السابقين سلمنا
جواز التقديم لكن المشهور في استعمال الفضحاء تاخير المبتدأ مع الوصف على الجذر
الطرف مما الموجب اى المخرج للتقديم فاجاب بانه قصد العظم فانه ما ياسب
الاهتمام والتقديم وظاهر عبارة الكتاب ان هذا العظم مستفاد من الاستفهام
العبارة في مثل هذا الفكر كانه تعرابه وعظم ربه مما ياسب ويستفهم عن حاله والاستفهام
يقضي صدق الكلام وبهذا يتدفع ما يقال انه يكون في اثبات التقديم الشرح فاني حاشية
الى اعباد الوجوب والالجاب كما في عبارة الكتاب ولا يحتاج الى تأويله بل الى الجمع

ذكره

واجب في حكم البلاغة واما قوله ولدينا كتاب ينطق بالحق فغاية الاسرارة لم يقصد فيه
هذا العظم وان كان الكتاب معظماً في نفسه لانه ليس باسم المنفرد بين كتابين كما
قصد ههنا التفرقة بين الاجلين بل اخرى على ما هو الشاير واما قوله تعالى وعنده
علم الساعة بتقديم الطرف مع تعريف المبتدأ فلا فائدة الاختصاص
متعلق بمعنى اسم الله لا خفاء في انه لا يجوز تعلقه بلعطاء الله لكونه اسماً لا صفة وكذا
في قوله في السماء اله وفي الارض اله لان الهاء اسم وان كان بمعنى المعبود كالكتاب
بمعنى المكتوب بل هو متعلق بالمعنى الوضعي الذي ضمنه اسم الله كما في قوله حاتم
في طي حاتم في تغلبت على تصني معنى الجواز والمعنى الذي يقتضيه ههنا يجوز ان يكون
هو الماحور من اصل اشتقاق الاسم اعني المعبودية او ما استشهد به الاسم من الالهية
وصفات الكمال ودل عليه هو الله مثل انا ابو النجم وسعري اى هو المعروف
بذلك في السموات والارض لا يبدل عليه التركيب الحصري من التوحد والتفرد بالالهية
او ما يقرر عند الكل من مقولته هذا الاسم عليه خاصة فهدر اربعة اوجه لا شئ بها
ويكتفي اعتبارها وليس معناه ان يحل لفظ الله على معناه اللغوي او المعروف او
المؤخذ بالالهية او بقدر القول واما الخامس فهو ان يكون في السموات خبراً
اخر للمبتدأ وهذا معنى قوله يكون الله في السموات خبراً بعد خبرنا في خبرين
احدهما بعد الآخر فهذه العبارة سابعة في هذا المعنى وان كان طاهرانها خبر كان
بعد خبر وليس كذلك ومعنى كونه فيها انه عالم بما فيها على التسيب والتحمل بسمت
حاله علم بها حاله كونه فيها لا في العالم اذا كان في مكان كان عالمه وبما فيه حيث لا يخفى
عليه منه شئ وخوز ان يكون كتابه فيمن لم يستطع حوازي المعنى الاصل ولا يقيم الكلام
يدون هذا التجار او الكليات وكذا قوله تعالى وهو معكم انما كنتم ولا افهق
كلام مبتدأ مستقل غير مرتبط بما قبله ولا حاجة الى جعله استينافاً بمعنى سؤال
وان جاز ذلك وقد حرت عادية في مثل هذا المقام بتقدير المبتدأ ولا يظهر
وجه تقديم ووجه التقرير على تقدير خبره في السموات ظاهراً ومعناه انه كامل
العلم بما فيها وعلى تقدير تعلقه بمعنى التوحد بالالهية ما ذكر من الاستلزام واما
على تقدير المعبودية او المعروف بالالهية او الاختصاص بهذا الاسم فلا تقرير لانه
لا دلالة لاستواء السمت والعلانية في علمه على هذا المعنى اذ ربما يعيد او يعرف بالالهية
او يختص بهذا الاسم لم يكن له كال العلم لكن لا يخفى انه اذا رد المعبودية بالحق فله
وجه او خبر ثالث ظاهر هو العطف على كلام مبتدأ وليس بمسبوق لانه
خبر ثان لا ثالث وانما يكون ثالثاً اذا جعل في السموات ثانياً فالوجه ان يجعل
عظماً على مضمون الكلام السابق اى هو تقريره على وجهين وكلام مبتدأ على التوالي
او خبر ثالث على احدى الوجهين الاولين وسبق الذهن الى جواز كونه خبراً ثانياً على
الاربعة اباية ومن آيات ربهم للتبيين لان الآية الواحدة وان استقرت
في حكم الثني في بعض من جميع الآيات وظلها على السيف كما في عم ابن الحاجب انما

شعرى

ورسوله ومن قبل صرف المطلق الى الكامل وعلى الثاني من ذكر الملزوم واردة الان
لان ادخال الجنبه من لوانم الرحمة اذ هي وحدها دار السواب للذات لترك الغذاء
وتوقض باصحاب الاعراف فكان قادرا على ذلك منهم او ايا الله ما
لوجه ارتباط الجزار بالشرط بضمير القهر يعني انه استغارة تمثيليه
فلا يلزم الجنبه الشئ اعظم العام للخصيص الوجود ولا المعدوم الممكن ولا
على اذهب الى كل من ذلك فرفه وقد توهم ان الجنبه اقسام متعابله بمحض
فيها الشئ لانه اما موجود او معدوم والوجود اما واجبا وحرم او عرض
والعدوم اما ممتنع او ممكن ومبناه على نفى المجردات وعلى عموم الجرم الجوهر
الفردي والجسم وعلى تخصيص المستغنى بالمعدوم ليلغى بالنعيم
لان قولك لا شئ اكبر شهاده منه انبلغ من لا شهيد ثم ابدئي شهيد
الاثبات النبوة والوحي بعد اثبات الصانع وصفات الكمال من العلم والقوة
وغيرها وان يكون الله شهيد هو احوال تشبيهه بالسلوك الحكم
كانه قبل معلوم ان الله هو الاكبر شهاده لان الكلام الالهي بالمقام هو
الاخبار بان الله شهيد في بفتح مع قولنا الله اكبر شهاده ان الاكبر شهاده
يشهدني من المذنبين ومن اهل الكتاب يعني ليس له اشارة الى الذين
انتباههم الكتاب خاصه ولذا كان مستدركا حيره فهم لا يؤمنون ايضا على الذم
اورفعها في تقدم جمعوا بين امرين متناقضين بغيره لقوله تعالى
ومن اظلم ممن افترج على الله الآيات والامر ان افترجهم على الله تعالى ما هو
باطل عن كآب وكذبهم ما هو حق ثابت بالحق وظاهر العباد ان كلام الامر
يناقض الآخر ووجهه ان يراد انها لا يجمعان عند العاقل وان من نفى ما ثبت
بالبرهان فاولئك ان بقي ما لم يثبت به ومن اثبت ما لا يحتمل علمه ان ثبت ما
علمه البرهان ونفى الثاني تناقض اثباته وقيل المراد ان كلام الامر
مستل على السناقض لان تضديق الباطل واثبات المنفي في قوة انه ثابت
اي لحسب الرعم ليس بيات اي لحسب الواقع وكذا كذب الحق ونفى الثاني
والكل تكلف والمعنى جمعهم بين الامر انهم ذهبوا اليها جميعا لكن ورد في النظم
كلمة اولان المعنى انه لا اظلم لمن ذهب الى احد الامرين فكيف يجمع بينهما
وجوز ان يشاهدهم وان حال وجهان في تقرير التناقض لا وجهان
مقابلان للتوخي ليس الا وجه فلا له وقوله حين لا ينعقونهم في موقع شرط جزائي
مكانهم واجله جزائهم على حذف مضاف يصلح الطرف جريا عنه الا ان مشاهد
من كانت افك قد سبق حقيقة في سورة البقرة تحت لا يرد عليه الاعتراض
بان من تذكر ويوث كيف يصح ان يكونا اشارة الى استدلال من اخذ
الكذب على اهل القيامه وهو انهم يطعنون على حقائق الامور وعلى انه لا مستغنى
في الكذب ومن كان كذلك لا يجوز ان يكذب فاجاب ببيع المدغمه المايه

معنى

لجواز

لجواز

لجواز ان يبروا بين ما ينفعهم وما لا ينفعهم لغاية الدهس والحره كما انهم يتيقنون
بعدم الخلاء من النار ويسالونه واما قول من يقول الى جواب الثاني
بعدم جواز كذب اهل القيامه عن هذه الامه المصلحه في كذبهم وهو ان المراد
ما كنا مذنبين عند انفسنا وفي معقدها وذلك صدق لانهم كانوا يعتقدون
انهم موحدون ومعنى قوله تعالى انهم كذبوا على انفسهم انهم كذبوا في الدنيا
ثم دفعه بانه محل اي تكلف بالمحال لا استعمال الخيلة واجتهاد مرفه بنفسه
احد على غير الطريق والحريص لا يفتح الكلام الى ما يليق به لان الآية لا يدل على هذا
وجه ولا يتطابق عليه لانها في شأن حشونهم وامرهم في الآخرة لا في الدنيا بل يقولون
اشد نبولان اول الكلام ويوم لحسبهم واخره وصل عنهم ما كانوا يعتقدون وذلك
في امر القيامه لا عين ويكون اذا جاز في محل الجزم بيني على ان اذا
عنده ليس بلانم الظرفية بل لحيث علم اعراب الاسماء كما مر عرافا
قبل اصل الخرافه ما اخبرت من الفواكه من السحرم جعل اسما لما يتلحق به من الاحاد
وفي المستغنى انه رجل من خزاعه استهوت له الجن فجمع الى قومه وكان لحسبهم
بالا باطل وكانت العرب اذا سمعت بالا اصله قالت حديث خرافه ثم كثر
حتى قيل لا باطل خرافات وقيل ابو طالت فالتن على الاقل عن تعظيمه
وعلى الثاني عن الحقده وجمع الضمير لا استغنام فعلة ولا الخفي على الناظر في الآيات
ان الوجه الاول وسدته الشئ جعلته وساده له صدع بالامر اظهره وبكلمه به جوار
الضاحية النقص والعيب عيوبنا تين من اطلاق الجمع على الآتيين مبالغة او المراد
عيون الكل اي كانه قبل من جهة عينك وعني كل مسلم كما يقول لغيرك عنك وعني
من معك على وجه الاثبات اي دون المتن يريدانه ليس عطف على برد
لدخل تحت المتن ويكون المعنى لتتنا لا كذب بل هو عطف على المتن عطف
اخبار على النساء وهو جاز باقتضاء المقام وكذا دعني والاعود وانا على تقدير
المبتداء فقد جرت عادته بذلك ولا يظهريه تصويره وتقرير المعنى وحقيق لكونه
كلاما مبتدئا وبكل مثل هذا على حذف المبتدأ من غير ضرورة ثم جواز ان يكون
عطف والمعنى على تنجي مجموع الامرين الرد وعدم الكذب وان يكون خلا وهو
ظاهرا واما قوة الضمير فعلى تقدير ليت لغارد وعدم كذب فان اضرار
ان بعد الواو كاضا دها بعد الفاء وما ذكر من معنى الخرافه والبيته اي ان لم ارد
ما لم يكن فيه نظر في محتمل متعلق بقوله بالظلم والتضمنه معنى البيته
عطف عليه ليشهد جوارهم مجاز عن الحسن لاستحالة حقيقته
وقد حقق الكلام فيه في موضع اخر يعني سورة الغنكوت الى جسر نهم
وقت محي الساعه اشارة الى ان الغاية مصنون الشرط والجزاء وحقيقته
ان يكون الغاية مصنون الجزاء مقيدا بوقت مصنون الشرط او جعل محي الساعه
فاليجوز على الاول في اطلاق الساعه على جميع ما يتعلق بها من نفس اليوم

اشارة

مو

مو

ان ردوا

قوله

ومقدما من جنس الموت وعلى الثاني في محبة الساعة حيث اراد به المحي وما يقرب
 منه بحيث يعنى ان وقت الموت وقت وقوع المحي وان لم يخرها ذكره يعنى
 في هذا المقال وبالنسبة الى هؤلاء القائلين وانما قوله ان هي الا حوتنا الدنيا فقال
 آخر وقوم آخرون وقوله للذين يتبعون دليل على ان ما سوى اعمال المعين
 لعب ولهولانه لما خضع خيره الاعمال الآخرة وما ليس من اعمال الآخرة فهي من اعمال
 الدنيا واعمال الدنيا لعب ولهو فاما ليس من اعمال المعين لعب ولهو ولكنه
 قد يهلك اوله اعني نفسه لا يهلك المحي بل يربحان حوده تعالى في الحديث بالشكر وبعد
 ما انا ما حيت منهللا كانت تعظم الذي انت سائله والمعنى ان تذكرك لما كان ظاهر
 الكلام كالمناقض على ان الجود بآيات الله تعالى المتدلى لصدق النبي كذا
 فما يدعيه من السوء والشراب اجاب ببلانه اوجه الاقوال ان المراد بغيره كذا
 تذكيره وجعله تذكير الله والقسم لرسول الله والناهي ان المراد نفي التذكير
 بالقلب وانما باللسان والثالث ان ليس قصدهم تذكرك لذكرك عدمه موسوم
 بالصدق وانما يقصدون كذبي والجود بآياتي تمس عن النبي بالكرس لولت
 عنه وتركته ذكره واعربت عنه واقول اظهار الجواب الشرط الثاني المحذوف
 والشرطية جواب ان كان كسر المقصود ببيان حرصه على سلامتهم او بلوقع الخوف الى حيث
 انه لو استطاع جعل العقوبة في الارض والتوقي في السماء انه لفعل وانما اني بلطف كان
 في قوله وان كان كسر ليعني الشرط على المعنى ولا ينقلب مستقلا لان كان لقوة دلالة
 على المعنى لا يعلم كذا ان الى الاستقبال بخلاف سائر الافعال فلا يكون من
 الجاهلين قبل الجدل بهذا الحكم وهو انه لا يجهم على الهداية لخروجه عن الحكم ولم يشعر
 بقصره بان هذا نفي عن الحكم التي هو عليها كما بينت في حقه فالكلام على سلامتهم وهو
 من قبيل لا تطع الكافرين لا حستين الله عا فلا بانه هو الذي متعلق ببل
 لغزته من جهة المعنى أي حال قدرته خاصة على الجاهل الى الاستجابة بحال قدرته خاصة
 على بعث الموتى من القبر لكن على هذا ليس بقوله ثم انه ترجعون كثير دخل في التمثيل
 الا ان يراد انه اساءة التي ما تترتب على الاستجابة من الآثام في الدنيا والآخرة
 وقيل معناه يعنى ان الموتى محاز عن الكفرة شيئا ككفرهم وجهلهم بالموت فيكون
 استعانة بعبية وانما على الوجه الاول فالعزرات على حقايقها وانما قالوا ذلك
 دفع لما يستدعيه كلامه من عدم تنزيل انه ما وسم ذلك وادعاء انه مقدور له لكن لم يقع
 لعدم المسبب بناء على صارت ووجه الرفع ان ما ذكرنا عناد والمذكور في الجواب محمول
 على الآية المحكية او المعقبة للعدايب ولا يخفى ان الجواب لا يكون مطابقا الا ان يحمل على الاستدلال
 الحكيم فما يخص به النون وصبره لما يروى بالباء والمستدرك لما وصبرته للكتاب
 وكنت ما كان فهو بيان لما وجب وفيه احتراز عما يتعلق بقدر العباد واداءتهم فانها
 لا يكون من هذا القبيل وانما يعلم بيقين لا يتبع فبعوضها اشارة الى ما هو المذهب عندهم من
 ان الغرض من الخصم المكلف وانما ذلك الثواب وهو منفعة مستحقة دائمة مقفولة

ان ما ذكرنا من ان الله لا يهلك المحي بل يربحان حوده تعالى في الحديث بالشكر وبعد ما انا ما حيت منهللا كانت تعظم الذي انت سائله والمعنى ان تذكرك لما كان ظاهر الكلام كالمناقض على ان الجود بآيات الله تعالى المتدلى لصدق النبي كذا فما يدعيه من السوء والشراب اجاب ببلانه اوجه الاقوال ان المراد بغيره كذا تذكيره وجعله تذكير الله والقسم لرسول الله والناهي ان المراد نفي التذكير بالقلب وانما باللسان والثالث ان ليس قصدهم تذكرك لذكرك عدمه موسوم بالصدق وانما يقصدون كذبي والجود بآياتي تمس عن النبي بالكرس لولت عنه وتركته ذكره واعربت عنه واقول اظهار الجواب الشرط الثاني المحذوف والشرطية جواب ان كان كسر المقصود ببيان حرصه على سلامتهم او بلوقع الخوف الى حيث انه لو استطاع جعل العقوبة في الارض والتوقي في السماء انه لفعل وانما اني بلطف كان في قوله وان كان كسر ليعني الشرط على المعنى ولا ينقلب مستقلا لان كان لقوة دلالة على المعنى لا يعلم كذا ان الى الاستقبال بخلاف سائر الافعال فلا يكون من الجاهلين قبل الجدل بهذا الحكم وهو انه لا يجهم على الهداية لخروجه عن الحكم ولم يشعر بقصره بان هذا نفي عن الحكم التي هو عليها كما بينت في حقه فالكلام على سلامتهم وهو من قبيل لا تطع الكافرين لا حستين الله عا فلا بانه هو الذي متعلق ببل لغزته من جهة المعنى أي حال قدرته خاصة على الجاهل الى الاستجابة بحال قدرته خاصة على بعث الموتى من القبر لكن على هذا ليس بقوله ثم انه ترجعون كثير دخل في التمثيل الا ان يراد انه اساءة التي ما تترتب على الاستجابة من الآثام في الدنيا والآخرة وقيل معناه يعنى ان الموتى محاز عن الكفرة شيئا ككفرهم وجهلهم بالموت فيكون استعانة بعبية وانما على الوجه الاول فالعزرات على حقايقها وانما قالوا ذلك دفع لما يستدعيه كلامه من عدم تنزيل انه ما وسم ذلك وادعاء انه مقدور له لكن لم يقع لعدم المسبب بناء على صارت ووجه الرفع ان ما ذكرنا عناد والمذكور في الجواب محمول على الآية المحكية او المعقبة للعدايب ولا يخفى ان الجواب لا يكون مطابقا الا ان يحمل على الاستدلال الحكيم فما يخص به النون وصبره لما يروى بالباء والمستدرك لما وصبرته للكتاب وكنت ما كان فهو بيان لما وجب وفيه احتراز عما يتعلق بقدر العباد واداءتهم فانها لا يكون من هذا القبيل وانما يعلم بيقين لا يتبع فبعوضها اشارة الى ما هو المذهب عندهم من ان الغرض من الخصم المكلف وانما ذلك الثواب وهو منفعة مستحقة دائمة مقفولة

او ترقى

على وجه التعظيم والعوض منفعته مستحقة غير دائمة ولا معبرة بالتعظيم والحديث
 استشهدا بالتعويض والاتصاف جميعا معناه زيادة القيمة الى المبالغة
 فيه والتاكيد بحيث لا يقع وهم خروج شئ من الافراد لكون الوصفين من اوصاف الجنس
 دون النوع فيشعر بان القصد فيها الى الجنس وهذا يسقط ما قبل ان الوصفين
 بالتخصيص او لى منه بالقيمة ويظهر انه لا يخالف ما ذكره صاحب المعاني انه ذكر
 في معوض الارض مع دابة ويظهر بانه مع طائر لبيان ان القصد من لفظ دابة
 ولفظ طائر انما هو الى الجنس والى قدرهما وللقوم كلام في ان هذا من قبيل الصفة
 او الماكيد او عطف البيان والاول هو الوجه وكذا في قوله تعالى لا تتخذوا الهين
 انما هو اله واحد ولهذا زيادة توضيح وبيان اورده في شرح تحف العقاب
 والصبر الثاني اي ما هو على صورة الضمير وصيغته كما يقال صبر الفضل وكلامه في بعض
 المواضع يشعر بان ارايتك بمعنى اجنبي مقفول من دوة القلب وفي البعض بانه
 من دوة البصر وذلك انه قال وانما وضع الاستفهام عن العلم موضع الاستحسان
 لانه لا يخبر عن الشئ الا العالم به فوضع التسبب موضع التسبب وقال ايضا لما
 كانت المشاهدة الاشياء ورويتها طريقا الى الاطالة بها علما وان صحة الخبر استعملوا
 ارايت في معنى اجنبي اولا يذكرونها من ذكر القلب يربحان يضيئون محان
 عن التزك او هو حقيقة ان علق الاستحسانية اي بقوله اعيان الله تدعون
 انما خص السؤال بهذا الوجه لان الشيطان اعني ان انكم عذاب الله او انكم
 الساعة في متعلقان بقوله اعيان الله تدعون فيعلقان بما عطف عليه على وجه
 الاضراب اعني بل اياه تدعون وما يترتب على ذلك اعني فكيف حال تدعون
 فيصير المعنى انكم عند ايمان العذاب لخصون الله بالذعاء فكيف عنكم
 ما تدعون له فيدخل فيه قوارع الساعة اي شدايد القيامة فيلزم ان ينكشف الدعاء
 بخلاف ما اذا علق الاستحسان بالمقدر الذي هو من يدعون فانه لا يقع قوله
 اعيان الله تدعون مع ما عطف عليه ويترتب عليه منقطع مستقلا لادلالة الكلام
 على تعلق الشدطين فلا يلزم دعوى الله في كشف شدايد الساعة فضلا عن الكشف
 وفيه نظر لظهور ان المعنى على هذا التقدير ايضا تدعون عني الله عند ايمان العذاب
 او الساعة ويترتب السؤال غاية الامران على الاول اظهر ليعيد انه لم يكن
 لهم عذر لان لا تقيد القوم والمقدم وذلك انما لخصنا اذ لم يكن له في ترك الفعل عذر
 وعنه مانع الاعتقادهم رفع بدل من عذر كونه من قبيل ولا عيب فيهم
 غيان سوفهم لسراجه عليهم من زواج بين الرجلين قام احداهما من قبل
 الاخرى ومنه المزوجة بين العليلين يعمل هذا من ذلك اخرى كما يفعل
 الاب المسفق هذا محل للاعتزال ونكت عن ظاهر المقال ولا ينبغي ان يخفى على احد
 هذا استدلال واستملاك عند غاية النج والسرور وانفتاح ابواب الآمال
 والآمان والمطالب جميعا ليكون الاحد والهلاك اسد عليه واقطع وليس من قبل

لا تكلف

على

او ترقى

التشقيف والتأديب والبلاء بالحسنات والسيئات لم يزيدوا على الفرج
بيان وقرر لقوله فوجوا وجواب اخذناهم بزيادة الامس فانقلب الى دعاء له فاجاب
ومن غير حال من الفرج او من حين لم يزيد والى كائنا او كائنين من عند ذلك وعلى حال
بغته يصب على المصنوع والحال فالواجب الذي اشتد حزنه حتى سكنت والجمع بين الوجوه
ومحتشرون فليسوا ان الكمل من معاني الالامس محتمل مناسبت الشاقة فوجوه
الفرج في اسفل القدم واستأهل شاقته عبارة عن ذهابه بالكلية كانه ذهب تلك
الفرج بالكلية اذ ان بوجوب الحمد ان مثل هذا تعليم للعباد ومقول على تشبهه
انني مايتكم بذاكر بريدان صيربه عايد الى التسع والابصار والعلوب تبادل
اسم الاشارة لا كانت البغية بريد وجه صحة المقابلة بين بغته وجهه مع ان
الشايح مقابلهم جهره تخفيه هلك تعذب قيد بذلك يستقيم الحظر غير الظاهر
ايضا يملكون لكن لا تعذبا وسخطا بل اثابة ورفق درجة ليكن لهم تلميح به لغف
وهو لتجبر كانه جعل العذاب من قبل الجحيم استعارة بالكناية فاستند اليه
كاجعل الامس والامور وهما من اسماء الدواهي بمنزلة العقلاء في شدة الكثرة فجمعها بالواو
والنون واللام من المراتب او من المراتب بمعنى القوة والافق الواضع
عطف على يستعد فلا يدخل تحت الاستعداد وان كان المعنى عليه وعطفه على ملك
خزائن الله تعيد ذلك لكنه ليس بحسب الانظام من جهة التعظيم انه قد صرح في اثناء
الكلام بان العباد الى استبعاد دعوى الملكية ومعناه على ان ذلك محال كما صرح في اخر
الكلام ودعوى المحال مستبعده وقوله الذين هم اشرف جنس اشارة الى ما ذكرنا من
الحبان ان هذه الآية يدل على فضل الملائكة على الانبياء لان المعنى لا ادعى منزلة اقوى
من منزلة النبي وقال العاصي عبد الجبار ان كان تعرض من النقي التواضع فالاقرب
لزوم الافضلية وان كان نقي القدرة على افعال لا يقوى عليها الا الملائكة فلا وهو النقي
بالمقام ولوسلم فيكون الافضلية بزعم المخاطبين فان قيل دعوى الملكية
من الممكنات اى تدعوى الامور الممكنة لان الجواهر متماثلة لجوز ان يقوم بكمها
ما يقدم بعضها ولهذا لما قيل لا دم ما بها كاربها عن هذه النجاسة الا ان تكونا ملكين
اقدام على الاكل طمعا في الملكية مع ان النبي لا يطعم في المحال فالجواب ان المقدمات
على تقدير تمامها انما يفيد امكان ان يصير البشر ملكا واما ان يكون ملكا فلا يمارها
بالعوارض المتناهية بلا خلاف وهذا كما ان كلاما من العناصر لجوز ان يصير الآحين
لان يكون وعلى هذا ينبغي ان يحمل طمع آدم ولوسلم بؤته وكون سياعده الاكل مثل
للقفال والمهتدى كلامه كالصريح في ان نفس قوله هل يستوى الاعنى والبصر لئلا
اوجه وان قوله افلا تتفكرون معنى على كل وجه بما يناسبه وقد ذكر على سبيل
النشر يعني المرتب واما يقال ان المراد ان الله مثل الفصال والمهتدى وانما اما
من منع الوجوه ولا يتبعه واما من يدعى المحال فياياه لفظه عند التأمل لانه من جملة

الشرطه

وله

واستشعر

الكلية

ما

المستم ومن يريه
المقول

المقول فان قيل انما يكون من جملة المقول لو كان عطفا على عندى خزائن الله فقليل
عطفه عليه بذلك يكون دوا قلنا المراد من جملة المقول في الواقع ومحمول على هذا
المعنى البتة اذ لا فائدة في الاخبار بانى لا اعلم الغيب وانما الغاية في الاخبار بان لا اقول
ذلك لكون نفي الادعاء الامرين الذين لها خواص الالهية ليكون المعنى ان لا ادعى
الالهية ولا الملكية ويكون تكريرا لقول لى اتى ملك دون اعلم الغيب اشارة الى هذا المعنى
والا لا اعلم الغيب من يريه مذكور للنفي وفي لا اقول لاحتل المذكور وانما فيه فان قيل
سابق لادعى الالهية ولا الملكية لعدم دلالة نفي استكف المسيح الاية على فضيلة الملائكة
قلنا في مقام نفي الاستكفاف ينبغي ان يكون المتأخر اعلى لئلا تعود ذكره وفي مقام
نفي الادعاء بالعكس فان من لا يحاسر على دعوى الملكية فاولى ان لا يحاسر على دعوى
الالهية الاستعداد اوا تذرهم لاحقاء في ان الاذار بالقرآن والوحى لعقد
ترتب التقوى عليه انما يجمع ويؤثر فمن يكون له تقصير ويتوقع فيه اعطافا ان الحثية
من غير ولى ولا شنيع فلهذا فسد الذين يحاقون بالمسكين الغريقين في العمل او بالكفرية
الحايقين من الحشر وجعل قوله ليس لهم مردونه ولى ولا شنيع جالا من الحشر قا
ولا يقوى حصول الاتقاء للمؤمنين المستقيين ولا يؤثر الا تدار في الكفرة المتمردين
ولا في الذين يعقدون مجرّد الحشر من غير اعطاف ان لا ولى سوى الله تعالى ولا
شنيع وهذا كله ظاهر لكن في تعليل قوله لا بد من هذه الحالة لقوله لان كلا محسور
نوع خفاء وانما يصلح هذا تعليل لاصم الخوف الى الحشر اذ مجرّد الحشر في الخاف
بالم يكن بهذه الحال واوضح جباهم عطف على هو لا والارواح جمع رخ والحبان
جمع حنه ما عليك من حسابهم من شئ لئلا يكون شئى فاعل الطرف
المعتمد على النفي اعنى عليك ومن حسابهم وصف له قدم فصار حالا ومن شئ
من شئ مزبلا للاستعداد لكن تشبه بقوله ان حسابهم الاعلى رضى الدال على الحشر
بصريح النفي والابيات لشعربانه اذار يكون شئى مستند والظرف حشر
المعتمد للحشر لان وقوع التكرار في سياق النفي كاف في صلوح الابتداء من غير تقدم
لحشر عليه ومن حسابهم حال من الصبر في الظروف ولما فيه من الحصر قال في تقرير
معناه حسابهم عليهم لازم لهم لا بعد اهم اليك وكذا تقدم عليهم على المستأد في قوله
وامن حسابك عليهم من شئ وهذا قال في معناه كما ان حسابك عليك لا تغدال
اليهم هذا ولا يخفى قابين على في الآتين من الفرق المعنوية فان معنى عليهم
حسابهم انه لازم لهم وسعيتهم عليهم ومعنى على الله حسابهم انه الذي لحاسبهم ولو
دواخذهم ولا ينبغي ان يفهم من التشبيه بقوله ان حسابهم الاعلى رضى ان المعنى
ما عليك من حسابهم بل على لتمام في ما صرح به اخرا من ان المعنى ان حسابهم
عليهم لا عليك فقوله بعد شهادته متعلق بقوله وان كان اللام هي الوصلية
التي لا يفرقها الواو الا الشرطية الاصلية والمعنى لا يلزمك الاعيان الظاهر
وان كان الامر عند الله على ما يقولون فكيف اذالم يكن واما الثانية اعني وان كان

انه

من

اساس

الامر

لهم باطن فشرطه وقوله وقيل الضمير للمركب عطف على قول الكلام المبني على كون
الضمير لفقهاء المسلمين لا يواخذات ولا هم بحساب صاحب جانب المعنى
الى يواخذ واحد منكم ومنهم بحساب صاحب ولا فلا يصح رجوع الى انت ولا
الى هم على وجه السبب دفع لما يتوهم من انه لو جعل عطفاً على جواب النفي
لصح ان يقع جواباً للنفي وليس كذلك اذ لا معنى لتوكل ما عليك حساباً فيكون من
الظالمين العيني العظيم استند من لفظ ذلك المساربه الى العيني القريب
المذكور انكاراً لمعلق يقولون مفعول له او مصدر ومعناه فلو انهم ائتمروا
المزاد منه المعلن بقوله يقولوا والا فتد سبق ان معناه اللغوي اتملتها فان قيل
لا خفاء في ان هذا القول مسبب عن هذه العنق الذي كان للمركب بالظالمين
الواقع بينهما وهو بحسب اللفظ متعلق بعين البعض الواقع معها فكيف
يصح ذلك قلت ليس الفقد ههنا الى منه ومنه بل هو مثل قولك ضربت
كذلك اى هذا الضرب المحض ومثله كثير قولى انه فانه بالكر الظاهر
انه اراد ان قولى انه عمل فانه عفو كلاً ما بالكسر وبالفتح والواقع كذلك الا انه لم يبين
وجهيهما فانه ذهب ومن البعض الى انه لم يتعزز للقرعة فيه وان قوله فانه كلام
المصنف والمعنى قولى انه بالكسر والفتح فانه بالكسر على الاستيناف وبالفتح على الابدال
فهلت على علم اى فانه بورت عاقبة هذه الزدرة وما تأملت فهاكها من الصنف
والخوف وكتب في ذلك من اهل السمع والسمع مع انك كنت عالماً بحقيقة الحال
والثاني انه جاهل بما يتعلق به فيعد الجاهل مفعول ولا يكون من الجاهل
مجرى اللانم وهذه الآية سيما على هذا الوجه بقوى مذهب العقلة حيث ذكر
في مقام بيان سعة الرحمة ان عمل السوا اذا فارق الجاهل والتوهم والاصطلاح
فانه يقف ولذا قيل انما نزلت في عمر حين لم يعلم المصرفة وتاب واصح فلا يدل على
ما ذكر فذلك اى مثل هذا التفصيل المذكور في الآيات السابقة وقد
دل قوله والذين كذبوا بايتنا صم وبكم على اهل الطبع وقوله والذين يخافون ان
يحسروا على اهل اماره القبول وقوله والذين يؤمنون بايتنا على المسلمين المعترضين
ولا يبعد ان يجعل الذين يخافون ان يحسروا ايماناً الى جميع ما سوى اهل
الطبع واهل العقول ويكون ما سبق من اما واما مفعول للحدود وان جمع وقوله فضلنا
ذلك التفصيل اسان الى المعذر الذي يتعلق به اللام في كتيبتين وقد المايض
نظرا الى ما علم المعنى وذكر تفصيل الآيات ليعطى المضارع لفقد الاستمرار وساقه
الماضى والآتى عن عباده ما بعد دون تفسير لقوله انا عبد الذين تدعون
وفيه استمهال لهم حيث لم يعلموا ما دل عليه العقل والسمع ان ائمت اهل
فانا حال وانا من الهدى في شئ تفسير لقوله قد ضللت انا وانا من الهدى
فان قيل ما يقين بالافقوى لما بين من اصول البلاغة ان قولك هو ضال ابلغ
من ضل وهو من المحدثين ابلغ من هو مهتد فتفيه بالعلس قلت انا الاول من المقام

مر

معدر

مولد

امارة

م

لان النبي اذا اراد ان يوسع اهل الكفرة كان ذلك غاية في الضلال واما الثاني فلما مر
غير من من ان يحاربهم يؤمنون يكون تأكيد النفي لان النفي التاكيد يعني انكم كذلك
يريد ان من تاب التراجع مثل المؤمنين اسركت لم يحيط عملك على حجة واضحة
مستفاد من التكملة وقيل على منه من رضى على حجة من جهة رضى فقلت
هذا من رضى صفه لئنه على معنى كائنه من رضى صادرة عنه وصحة كذا بهم على هذا
المنه لاننى اذ العقد الى التقوى والفضل منه وبينهم وذلك ان صدقت
بالمنه وانتم كذبتهم بخلاف ما اذا قيل وانتم كذبتهم بركى واما على الاول
فتصحى التقابل يعود الضمير الى رضى لان المعنى انى صدقت به وانتم كذبتهم وموقع
من رضى صفه منه كن معنى منه متصلة بمعرفة رضى مرتبط بها دالة عليها
جعل للغيث مفاع على طريق الاستعارة بمعنى ان الاستعارة بالكناية تسبها
لللعب بالاشياء المستوفى منها بالافعال والى ان المفاعيل تحبلة كاطفار
المنه فقوله فانه اراد ان هو المنقل الى آخر بيان المراد لادالة على ان الاستعارة
تمثلية والا لكان المناسب ان يتبدل هذا الكلام استعارة او تمثيل والمصدر
مستفاد من تعلم الخبر اعنى عتده مع الصريح لقوله لا يعلمها الا هو ويعبر عليه
استعراق مفاع الغيب وبكلمة ويعلم ما فى البئر والحر لضم الى علم الغيب علم
الشهادة واما جعل المفاعيل استعارة للعلوم بقدره الاضافة الى الغيب فليس
كلام المصنف وجعلها جمع مفتح بفتح الهم بمعنى المحزن ايضا استعارة يمكنه
جعل للغيب مخازن اودعها مودعته عتده فلا يطبع على الغيب غيره فيكون
هذا ايضا عبارة عن علمه بالمعنيات كما دل عليه قوله لا يعلمها الا هو عن قدرته
على جميع الممكنات كما قال الامام الرازى وقوله ومن علم موصولة
عطفت على المفاعيل ويوصل اليها عطف على توصل بها كما يقول لان زيدا يقوم
وعمر واثبت وقد جعل شرطه لفيد الالهام المناسب للمقام ويعذر لوقوعها
اسم ان مع وجوب صدارتها بانه محوذة في المنوع وانما خبر بان عموم الموصولة
مغن عن ذلك وما قيل ان اطلاق الموصول على الله ولو بطريق التمجيد ليدل لما ينبغي
من تحديد الموصول ليس بعيد كالنكرير لقوله لا يعلمها يعنى من جهة المعنى
على ما بين واما من جهة اللفظ فهو صفة للمذكورات كما لا يعلمها صفة لورقة
واما ما يقال انه تأكيد للاستثناء الاول او البدل منه وانه ليس استثناء من تعليمها
لنوع كونه نغياً من الآيات ليكون لا يعلمها ايتها من النفي فلا ينبغي ان يصغى اليه
المحصل السدح العذج لطم على الوجه والفاء على الظاهر وجعل خطاب يتفرقا لم
للكفرة لكون الكلام مسبوقاً للتوبيخ والتهديد على ما يفسر عنه قوله ثم بينكم بانكم
تقولون ومن اطمع عطف على من ساء على سبيل التقييد والبيان
يريد ان صهر فيه ليس الشهاد يعنى يوقظكم فيه على ما ذهب اليه كنو من المعشرين
لان قوله يعلم ما جرحتم بالشهاد دال على حال النكبة بالشهاد والكسب فيه والكلمة

مولد

اللاح بالاحوزة

ان

لا يواخذ واحد منكم ومنهم بحساب صاحب

يُبدل على ما خرب البعث عن ذلك بل الصغير جار مجرى اسم الانسان عائد الى مقصود
 كونهم متوفين وكاسبين ومعنى في هو حاصل معنى لام العلية والغرضية والاجل المتعدي
 هو هذه الكون في القبول وقد ضرب احدا للبعث والجزاء فيقضي بالبعث من القبول
 ولكن لا يخفى ما في هذا من التكليف وانه لا حاجة اليه لان قوله ويعلم ما جرحه
 بالنهار اشار الى ما كتب في النهار السابق على ذلك الليل لا دلالة فيه على الايقاظ
 على هذا النوع في قولنا يفعل ذلك التوقي بالليل والبعث بالنهار وتعيين من الحيوة
 المقدرة كلام منظم غاية الانشطار هو الذي عرفتموه قاء هذا قد سبق
 معنى هذا النوع من التعريف باللام في اوليك هم المفلحون وانه غير تعريف العهد
 والجنس لكن يعرف معناه من معنى التاميل في ما ضد الاستقاق عطية عليه بالواو
 دون او المراد انه داودا على الاحمال او المراد بالمعهود هو المعروف بكالم المقدرة
 فالثاني بمنزلة التعيين لم قالوا وانما لم تحمله على ما هو الظاهر من عادة حصر مطلق
 العادرية عليه لكونه خلاف مذهبه واعتراض بانه خلاف مذهب الملة السنة
 ايضا لان لعنة قدرة الكسب وان لم يكن قدرة الاتحاد وانت خير بان القدرة
 على الامور ليس لعنة الله على المذهبيين فالخبر مستقيم من غير لزوم ان لا يكون غير الله
 قادرا اصلا او لا اقرب ما قيل انه لا يصح ان يفرض على الله مطلق القدرة على الامور
 المذكورة لاستمالتها على شئ رقيقا كشيء قلوم يقدر عليها غير الله لكاتب وقدر
 بقدرة الله وحده وهو خلاف مذهبه ويجوز ان يراد فعل في الاول والآخر
 استعينا في بعد ورود النهي المسار انه فاعرض عنهم والمعنى هو النهي والذكرى
 هو الذكر البتة لذلك النهي وعلى الثاني في ما مضى قبل ورود النهي والمنقضي فيج
 المجالسة المعلوم بدليل العقل على ما هو راي المعتبر في الحسن والفتح العقلية
 والذكرى تذكر الله ذلك القبح بدليل السمع والنبية عليه فاعرض وقدر بعدالة
 الشرطية لعظ كان لعنة معنى المعنى لان كان لقوة دلالة على المعنى لا تعقيب
 كلمة ان الى الاستعمال قال الله تعالى ان كان قميصه قد من قبل اني كنت قلته
 نص على ذلك بعض المحققين من النجاة فان قيل فعلى هذا يشترك خبر كان
 المحذوف لا شرط دخلته في الشرطية المؤكدة فلا يصح دخول نون التاكيد عليه
 قلنا صح ذلك لكونه في الظاهر شرطا كد حرفة بما كراهة لمساكنهم
 مع مصدر ساء ليسوه اضعف الى المفعول اى اساءة المستهزئين للمؤمنين
 ويجوز ان يكون الضمير اى ضمير لعلمهم للمؤمنين اى تذكير المؤمنين المستهزئين لبيت
 المؤمنين على تقواهم ولا يأتوا بترك ما وجب عليهم من التقي عن المنكر
 لان قوله من حسابهم ياتي ذلك لانه حال من شئ قدم عليه فصار قيدا للعامل فاذا
 عطف ذكرى على شئ عطف المفرد كان جهة المقيد معتبرة فيه وكون المعنى
 الى ان عليك من حسابهم ذكرى وذكرى ليس من حسابهم فان قيل لا يلزم وصف
 المعطوف عليه بشئ وصف المعطوف به قلنا نحن لا ندعى ذلك بل انه انا عطف

واللافتة من المسمى وان

يتقبل

المذكورة

معز

من لا يستأجر ف الاستدراك فالعتود المعيرة في المعطوف عليه الساتنة

في الذكر عليه معتبر في المعطوف البتة بحكم الاستعمال ينزل ما جاء في يوم الجمعة
 او في الدار او ركن او من هذا النوع رجل ولكن امرأة يلزم ان يكون مجي المرأة في يوم الجمعة
 وفي الدار بصفة الزكوة ويكون متى من ذلك القوم البتة لا يجوز الاستعمال لجلالة
 ولا يفهم من الكلام سواء بخلاف مثل ما جاء رجل من العرب ولكن امرأة فانه
 لا بعد كون المرأة من غير العرب الخنفا دهم لاختفاء في ان ليس للمسلم
 دين من الايمان المشروعة من بين من الايمان وقد اصنف اليهم دين واحدا منهم
 الخنفة لعنا ولها فذكر ذلك فلما في الاول انهم اخذوا الدين القرض عليهم
 شيئا من جنس القرب والتهو كعبادة الاصنام ولحقها والدين المعترض الواجب
 عليهم وان كان في الواقع دين الاسلام لكن على هذا الوجه ليس المراد به هذا المعهوم
 بل مجرد ما يصدق عليه معقوم الدين الواجب الثاني انهم اخذوا القرب والدين
 دنالهم على ما صرح به المصنف وليس من القلب في شئ ومن جعل المستأجر كونه والخبر
 معرفة على ما يتوهم الثالث انهم اخذوا دينهم الذي فرض عليهم وكلفوا به اعتنى
 دين الاسلام لعنا وهو حيث يحجوا به واستهزوا فاحاصل الاول الخنفا الدين
 الواجب لعنا والثاني حملوا القرب دنيا واجبا والثالث استهزوا بالدين الحق الذي
 يجب ان يعظم غاية التعظيم ومعنى الاضافة في الاول والثالث ظاهر وفي الثاني
 انه عادة لهم قبل وجه اخر وهو ان المراد بالدين العبد الذي يعاد اليه كل حين
 معبود بالوجه الذي سرعه الله كعبد المسلمين او بالوجه الذي اعتقاده من القرب
 والتهو كاجداد الكفرة من المسلمين وغيرهم وابسالى نبي يعز جرم يعقوا
 ولادم هوراك البت لعوف بن الاحوص جيتي حمل دماغني لعيني قشتم فقالوا لا يصح
 لك قهرهم نبيه ظلالا للصلح يتلف ويحس على تسليم نبيه للهلكة من غير جرم جفوة
 ولا دم او قوة والنوا لجانه لان العدل ههنا مصدر الوقوع مفعولا
 مطلقا وهو ليس بما جود نعم يكن ان يراد بصيغ الفدية على ما هو طريق الاستخدام
 فيصح الاسناد اليه كما في قوله تعالى لا يوجد منها عدل لكنه تكلف لا حاجة اليه مع
 صحة الاسناد الى الحار والمجرو كما في قولك سير من البلد واخذ من المال
 قيل نزلت يعني اية الذم عن من دون الله ما لا ينفعنا ولا يضربنا ويرد عطف
 على ندعوا له صاحب ينبغي ان يكون في موقع الحال من خيران نزع العرب
 هذا ما يقول به العرب والعجم واكثر اهل الملك ويدعي ما هدته جمع كثير من الثقات
 وليس لمنكره دليل بقول عليه ما محل الكاف شروع في وجه الاعراب
 والفتة بعد تمام تفسير الآية على موقع تسليم قل المراد انه كثيرا ما يقع في هذا
 الموقع ان يسلم فعطف عليه وان اقيموا بهذا الاعتبار على طريقة فاصدق وان
 وبهذا ليس معروقه لانه قيل امرنا ان يسلم وان اقيموا لكن لا يخفى ان ان يسلم مصدره
 ناصبة للمصارع وفي ان اقيموا معناه وقيل لا حاجة الى هذا الاعتبار بل المراد

عن

في ان

بسم الله الرحمن الرحيم

انه عطف على مجموع اللام وما بعدها ثم جواز ان يكون عطفا على ما بعد اللام وان مصدره
موصول بالامر على ما مر من الحق مبتدأ يعني ان قوله مبتدأ والحق صفة
علمية المراد به المعنى المصدرى بمعنى فضاء الحكمة والحق صفة
الزمان اعني يوم يقول ويقدم الجف يكون لكونه التتابع في الاستعمال مثل غده علم الساعة
وان كان المحضر عن مناسب هنا وما ذكر من المحضر بقوله لا يكون شيئا الا عن حكمة وهو
مستفاد من المقام اذ لو جعل تقديم الجف اعني يوم يقول للمحضر لكان المحضر على عكس ما ذكر
اي فضاء الحق لا يكون الا يوم يقول وهو فاسد وجواز ان يكون حق هذا
الكلام ان تقدم على قوله ويوم من طرف لقوله وله الملك ولا اقرب انما قال ذلك
لاحتمال ان يقال انه افعل كما قيل في ادم شيب بغلامه ذكر صفتها وحالة معها وابرقبين
كان يشيب الخ بالرقبات فاصيف اليها فيمن يروى فيفس بغير التوقين والا فحق عطف
بيان له وهذا السبب بالتقصود من بعض المحققين او اريد عطف
على فجواز ان يثبت به وعاد على هذا مجرور بدلا من اية او عطف بيان على الاكثار يعني
التحقيق والثبت لان الفعل كائن مثل ذلك التعريف قد سبق ان اسم الانسان
في مثل هذا المقام اسان الى هذا الا ان لا شيء يشبه هذه واورد بدل الارادة
التعريف والبصير لخصيصا لذكر اسم الاسان وتبينها على ان من رؤية البصر
لكن استعيرت للعرفه ونظر البصر لان الملكوت بمعنى الربوبية والالهية ليست
ما يتصور حقا الشغب قال الجوهرى بالسكون والفتح لغة ضعيف
شغبت على العزم هيجت عليهم الشمر وفلان طويل الشغب
التعريف اسان الى وجه الجمع بالواو والنون والاول ان يكون هو اسان
للقوم الى طريق المنظر والاستدلال وبنهاهم على الخطاء اظهر لان قوله ان لم يهد
دنى بدل على آية كان عارفا بان له ربا سخرى العباد ومنه الهداية وان قومه على
الضلال وسعربان محاجة كانت مع منكر مبالغ في الاكثار حيث احتج الى القسم
فان اللام في ثين موطئة ولكن وفي لا كون جواب هسم وقوله يا قوم الى ترى ما
تسركون صريح في ان الكلام مع القوم وحله على حصول اليقين من الدليل
خلاف الظاهر واثبت لا الحاقون اسان الى ان الواو لكان بالانصاع
المنفى وان حاز ان يقع حالا بالواو لانها مع الاسمية اظهر واكثر واني
نفسية الظلم بالكفر لفظ ليس قد شاع استدلال المعتزلة بهذه الآية على ان صاحب
الكثرة لا امن له ولا حاجة من العلة ابر حيث دلت على اختصاص الامن من لم يخلط
ايمانه بظلم ان يفسق واحب بان المراد بالظلم ههنا الشرك الذي هو ظلم
عظيم كمال ويشبه ان يكون شريك ظلم اسان الى هذا دليل ما روى عن ابن مسعود
انه قال لما نزلت هذه الآية شق ذلك على اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا
ايمانهم لا يظلم نفسه فقال عيسى ليس هذا ما يظنون انما هو ما قال لقمان لابنه لا
تسرك يا لله ان الشرك لظلم عظيم فاسارا المصنف الى دفع ذلك بان ليس للايمان

فطارة

قوله

بالشرك اني خطبه مما لا يتصور لانها صدان لا اجتماعان فلا معنى لاشتراط استغناء
والحديث وان صح عن الثقات لكنه جبر واحد في مقابلة الدليل العقل الفطري فلا
يعمل به والقول بان الفسق ايضا لا جامع الايمان عندكم لكونه اسما ليعمل الطاعة
واجتناب المعاصي حتى ان الفاسق ليس بمؤمن كما انه ليس بكافر بانه كافر اطلاقا
على تبيين المصدق بل ربما لا يفهم من ذكره بلفظ الا هذا حتى انه يعطف عليه
عمل الصالحات مثل امنوا وعملوا الصالحات وامنوا وقاموا الصلوة
والجواب انه ان ارد بالايان مطلق المصدق سواء كان باللسان او
عنه انه نجاع الشرك كالتناقض وكذا ان ارد بتقدير القلب لجواز ان يصدق
بوجود الصانع دون توحده كما ذكره في قوله تعالى وما يؤمن اكثرهم بالله
الا وهم مشركون ولما ارد المصدق به بجميع ما يجب به المصدق به
لحيث يخرج به عن الكفر فلا يلزم من ليس الايمان بالشرك الجمع بينهما حيث يصدق
عليه انه مؤمن ومشرك بل غفظة بالكفر وجعله مقفلا واضافة بالايان
ثم المكفر ثم المكفر مرارا وبعد تسليم جميع ما ذكرنا فاختصاص الامر بغير القضاة
لا يوجب كون العصاة معذبين الله بل خائفين ذلك متوقعين لاحتمال
رجحان جانب الوقوع وقضى بالتوقين فمن يشاء مفعول برفع
ودرجات نصب على المصدر والطرف او العتق ان جواز ان يقدم
الصبر لوقوع اول ابراهيم اذ المذكورين من ذرية كل منهما على عباد تغليب في جعل
لوط من ذرية ابراهيم لانه كان انزاحته هاجر معه الى الشام فان رجح العود
الى نوح بالقراب رجح العود الى ابراهيم بانه المقصود الذكور دلالة على انه لما قدر
مرحبه التوحيد وذبح عنها اكرمه الله في الدارين برفع الدرجات وجعل
مساخير الانبياء من ذرية كرامة باقية الى يوم القيامة مع كون بعض انبياء
كروخ وادريس وشيث تدليل قوله يستدل على كون المراد بالقوم في قوله فقد
وكلنا بها قوما من الانبياء الثمانية عشر المذكورين اعني نوحا وابراهيم وعقدهما
ومن تابعهم بوجهين احدهما قوله تعالى اولئك الذين هدى الله فبهم ايقده
فانه اسان الى الانبياء المذكورين فان لم يكونوا هم الموكلين لزم الفصل بين اولئك
الذين آمنوا هم الكتاب واولئك الذين هدى الله بالاحسين وانيها ان قوله تعالى
فان يكفر بها هو لا متصل بقوله اولئك الذين آمنوا فبهم الكتاب الآية مترتب
عليه وهو اسان الى الذين هدى الله فبهم الله فبهم وانما لو اسر كوا لخطبت
اعمالهم فالمعنى فان يكفر بالكتاب والحكم والنبوة اهل مكة المشركون فقد وكلنا
بها القوم الذين لم يسركوا به ولم يصدور ذلك منهم الا على سبيل القرض والقدر
فانهم المظهر مقام المصنوع ونكر تعظيما وتكراما وقيل كل مؤمن من بني
ادم سواء آمن بالنبى او من قبله من الانبياء والباء في بها صلة كافرين
على ان يتعلق بالمذكور بناء على جواز اعمال ما بعد الحرف الجوز المزيده فيها قوله

مدفوع
الفعل

سببا الطرف او على ان يتعلق بمقدور سابق يفسره المذكور فاحقق هدامهم اني
 منفردا بذلك بمعنى اجعل الاقتداء معصوما عليه فان قيل الواجب في الا
 واصول الذين هو اتباع الدليل من العقل والسمع والاحول من المنبني ان يقتل
 عنه فامعنى امره بالاقتداء بهم قلنا معناه الاخذ به لكل من حيث انه طريقهم
 بل من حيث انه طريق العقل والسمع فغاية تعظيمهم لهم ونسبته على ان طريقهم
 هي الحق الموافق للدليل العقل والسمع والهاد في افقده للوقف
 ولا حاجة الى تكلف جعله ضمن المصداق على نقل عن ابي علي واستحسن ان
 يوقف على افقده لان الهاء مبنية في مصحف عثمان بن عفان ولايات لها
 الا في الوقت دون الذبح فيمنع اتباع المصحف وقيل المراد انها ليست
 ايضا شبيهها بباء الضم احتوازا عن مخالفة المصحف دليل
 قراءة في جعلونه تاءا للقرآن فاني اليهود هم الذين كانوا يجعلون التورية
 قراة لظنهم مقطوعة لئلا يبداء البعض واخفاء البعض لا قرين وانما على
 قواة الباء المحذرة فيكون القاء جعلوا غيبا لا يركبهم شاعرا لا يركبهم
 سناعة ذلك العقل وانما قالوا جواب عما يقال كيف يتصور
 هذا القول من اليهود وهم معترفون بان الله انزل التورية على موسى فاجاب
 بانهم قالوا ذلك مباينة في انكار انزال القرآن على النبي او غضبا وذهولا
 عن حقيقة الكلام على ما اشار اليه بقوله وروى ان مالك بن النضر الى عمر
 لكن الوجه هو الاول ولذا رتب عليه تحجب الالتزام والتوبيخ وما يتعلق بذلك
 حتى عزى غاية كونه نورا وهدى اى لم يسبق بعد ذلك كذلك
 وقد انما يعنى اذا كان القائلون من اليهود قوهم الزامهم بان الله تعالى قد
 التورية ظاهرا لا عقرا فهم بذلك واقفاهم به واما اذا كان القائلون قريشا للزام
 انهم كانوا يسمعون ذلك من اليهود ويسلمونه ويقولون لما نزل علينا لكانا اهدى
 منهم الخطاب لليهود فان قيل لا خفاء في ان قوله وعلمته من جملة
 معول قل من انزل وليس فضلا اجنبيا عنه وعن قل الله فاي حاجة الى التقرض
 كونه بالعينين خطايا لليهود او لقريش قلنا هو لا يدخل من جهة المعنى
 في حين من انزل الكتاب اى اخبر ولنا قالوا انه في موقع الحال او عطف على معول
 قل على انه معول اخبرنا لا استدلال وعلى قدر كون الخطاب لقريش وهذا خطأ
 لمن امن منهم ان التعليم انما وقع لهم لا للكفرة ولم يتعرض لما في الكلام على الوجهين
 وعلى القرائين من الالفاظ لوضوح عند من خاطب ما سبق من كلام
 معطوف على ما دل عليه صفة الكتاب لا ارى حاجة الى هذا التكلف لجوان
 ان يكون عطفا على صريح الوصف اى كتاب مباركة وكاين للانداز ومثل هذا
 اعني عطفا الطرف على البعد في باب الخبر والصفة كثر لانها مكان
 يعنى انها مسقرة وما وجد وحققت من الببوت والقوى كالام ولاها مرجع جميع

من قراه من قراة

القوي بمنزلة الام ولا انها اصل القوي لعظم شأنها وبعض المجاورين
 اعني نفسه امتنا به اناه من بعد اخرى ولا ارى شيئا باعنا على انشاء مثل
 هذه الايات سوى الاعلام بكونه على طرفي البلاغة في باب النظم والشعر
 فاولها الكذابين لان الشواهد سيما الكذبة هي لا يناسب الرجال سيما
 الانبياء وكونها في يد دليل على نابع فيما سقوت به من امر النبوة ونسبته لها على
 استحقاق شأنها وازالتهما يادني الكفات وهذه عبارة يريد ان يزيل
 ونسبته لعقل الملائكة في بعض ارواح الظالمين بعقل الغريم المسلط في استيفاء
 حقه البياق نزاع الزوج انههاق الزوج اخراجه المظالم للملانم للهم
 لا اترك لا ابرح السرخ ما بين الموت الى البعث والعذاب مقدون بالهوان
 مصنف به فاذا اصنف اليه دل على كمال التمكن منه والاختصاص كانه حقه وملكه
 في استيفاءكم بقدر قوتكم كانه على حذف المضاف ولم يجعل المضاف
 المقدور عبادكم لان جعلهم شركاء في العادة كان على الحقيقة لا نوعهم وانما المضاف
 كونه شركاء في الحادهم عبادا لانهم سموا بها الهة وعبدوها كان ذلك نعامهم انما
 اخذهم عبيدا كالله اخذهم عبيدا وقوي قراة بالسوفين جمع قرد
 كرجال ورجل واما قراة على فعالى فجمع على خلاف الناس كانه جمع قردان
 في القدر ككران وقع القطع بينكم يريد ان العقل المبني للفاعل اللانم
 استدلى الى ضمن مصدر بمعنى وقع القطع كانه المبني للمفعول يستدلى به مثل
 جمع بينكم اى جمع الجمع بمعنى اوقع الجمع واعترض بانه واقع في الكلام مثل حبل شميم
 لخلاف هذا فالاولى انه اسند الى ضمن الامر للتورية في النفس اى يقطع الامر
 بينكم وقرب من هذا يقال ان بينكم صفة اقيمت مقام الموصوف الذي هو السند
 اى من بينكم كاحل عليه قراه من قرا يقطع ما بينكم على ان ما موصولة او موصوفة
 واما على قواة رفع بينكم فان جعل بمعنى الوصل ولا يكون من الظروف فظن
 وكذا ان جعل طرفا عتلازم الظروف كما حلت في سورة العنكبوت مودة بينكم
 بالاضافة واما على لزوم الطريقة فعن المصنف ان الطرف اسم لاسم مكان
 اوزمان يضرب بمعنى في ثم يتبع فيه فيستعمل استعمال المفعول فيه عطفا
 على قالو الحق والنوى لا على الفعل قد يسارع في الكلام خرج اى من الميت ويخرج
 الميت من الحي وحسن التقابل كما في قول الذيل في النهار ويخرج النهار في الليل وحان
 عطفا اسم الفاعل على الفعل المضارع لانه في معناه اذ سوق الآية على كون الضميمة
 بلوط اسم الفاعل وانا عدل في اخراج الحى من الميت استحضار ذلك لكونه اول في الوجود
 واعطيت في القدرة لكن لا يخفى ان قوله يخرج الحى من الميت في موضع البيان لقالو الحق
 والنوى ولذا ترك العطف ومخرج الميت من الحى لا يصلح باننا فلا الحسن عطفا
 عليه فلما جعله عطفا على قالو الحق ابنى ربنا حى من يربوع وقيل
 اسم رجل وروى بفتح الراء والباء المفعول بواحدة تقرى ليل الشعر

انما هو في العادة ان يكون في الكلام

+ الى المضارع

لا يبقى ناس في صفه الخبز كان بقاياها عفا من جبارها فاعربى بيبقى في سواد عذاه
 تروى به ثم انقضى عن دمعها تقوى ليل عن بياض نهار
 سيق الخبز فلتها انشيق الحجاب عن وجهه كما اذا انشيق الليل عن بياض نهار
 بيقى ان الحجاب ستر الخبز فلتها انشيق الحجاب عن وجهه كما اذا انشيق الليل عن بياض نهار
 قال الطائي قبل هوا بونام وقيل هو الخبز هذي
 فحائل بوق خلقه مطرور وري زباد خلقه لهيب وازرق البحر بدو قبل ابيضه واوتل
 الغيث رش رش رشكس ما هو في معنى المضي لا يبقى في السراويل كون الاضافة
 حقيقة على كون اسم الفاعل في معنى المضي اقتصر في الجواب على منع ذلك والا
 فتكون في معنى المضي لا يستلزم كون الاضافة غير حقيقة لجوان ان يكون معنى
 الاستمرار ايضا ما نفا من كونها غير حقيقة على ما صرح به في ما لك يوم الدين ولهذا
 كان بين كلامية تدافع وذكر في وجه التوفيق ان الاستمرار لما يتناول الماضى
 والحال والاستقبال في النظر الى حال الماضى جعل الاضافة حقيقة كما في ما لك
 يوم الدين والى الاخرين عين حقيقة كما في جاعل الليل سكنا ليلنا ليلنا محالفة
 انظا هو يقطع ما لك يوم الدين من توصيته الى البلية وجعل سكنا منصوبا بفعل
 محذوف فليتل ما فان هذا هو المنشاء وما يقال انه لما بعد معنى المضي عن شبه
 الفعل ومعنى الاستمرار وان ليس بشئ لان شبهة الخاص ما هو بالمضارع
 وباعتباره يعمل ولهذا ليس شرط معنى الحال والاستقبال الذي هو حقيقة المضارع
 عند الجمهور والمضارع قد يحكى معنى الاستمرار كثيرا فاسم الفاعل بالاستمرار
 لا بعد عن شبه الفعل بخلاف معنى المضي واما ان اللام الموصولة يدخل الذي
 بمعنى المضي دون الذي بمعنى الاستمرار فلا في المعتبر في كون صلة هو محض المحذوف
 الذي هو اصل الفعل حتى يقولوا انه فعل في صورة الاسم كما ان اللام اسم في صورة
 الحروف محاذ على كون ما دخلته اللام التي في صورة حرف التعريف اسما صورة الاستمرار
 يبعد عن معنى المحذوف الفعل فيكون محض مفرد فلا يقع صلة بخلاف المضي
 محبولا ان حبانا او محبوا بان حبانا بربنا معقول به او معقول
 مطلق والحبان بالضم والكسر اذن والحبان والماضي من الاول بالفتح ومن
 بالكسر فاء المستقر يعني فاء الفعل وهو القاف والمعنى
 فلكم اي موضع استقرار واستقرار ليكون معنى المكان والطصدر جميعا ومنكم
 مستقر معنى كسر القاف الطف واروق يعني ان العفة هو الفهم والمخافة
 وقد فبق النظر فكان البق بالاستدلال بالانفس لما فيه من الرقة والحناء بخلاف
 الاستدلال بالافاق فبقة الظهور والجللاء ويجوز ان يكون الخبر محذوفا
 الطرف اذا كان عاملا معنى الحصول والاستعداد ويستحق المستعد كان حبرا
 ولا يقال ان الخبر محذوف ولا يحتاج الى قرينة واذا كان بمعنى فعل ماض مثل
 زيد جالس في الدار وعمر في المسجد فالظرف لغو والخبر محذوف ليجتاح

نظرت

مستقر

عطف

عقبه

نوله

الى قرينه فلما يخرج من النخل وقوان معنى الخريف الجز جلا ف حاصله من النخل
 كان قنوان عند علي حب ولزمه ان يكون من النخل عطفا على قوله
 ويكون من العطف على معنوي عاملا كما يقول حزم من الدار زيد ومن المسجد عمرو
 ولان النخل في المعنى عطف على قوله كما لشيء الذي يبنى لكونه ان يكون الدار
 على حقيقة واعرض لي البنى معناه امكنى وحقيقة ابدالي عرضة والعرض بالضم
 الجاب والغاب في خبر المبتدأ المقرون بان الوصلية تشاع في عبارة المصنفين
 مثل زيد وان كان غينا فهو لحن وكذا كتمه والاصل لكنه اولاه لحنيل ووجهه
 على ان جعل السرط عطفا على محذوف والقاد جوابه والسرط خبر المبتدأ
 ظاهر وان جعل الواو للحال على ما يراه المصنف والسرط غير محاج الى الجزاء فليكن
 الخبر بالجزاء حيث قون بالمبتدأ السرط واما لكن والافخاج الى تقدير اخر ان
 ليس لحواد لكنه لحنيل وحنات من اعياب فيه وجهان اورد على الاول
 انه لا دلالة فيه على ان اعياب بل لحنيل في النخل والقنوان وسدق بان ذلك
 منقوض الى شهادة الفعل ودلالة القام واورد على الثاني ان يؤول الى ان تكون
 المعنى ومن النخل حنات من اعياب وفناده ظاهر والجواب انه اذا عطف
 حنات على قنوان كان من اعياب عطف من الخلف فنصير من عطف مبتدأ
 على المبتدأ واحسن على حيزه غايته ان العطف على المبتدأ يكون نكرة غير مخصوصة
 ولم يعرف منع ذلك كيف وقد قال السا عن عندى اصطيبار وشكوى عند
 قوافلتي فهل باعجب من هذا امر وسعها وقد جاب بان من اعياب صفة
 حنات ومن لما كانت معروضة لحنات لحنيل جاز وصفها بكونها من جنس
 من النخل مجازا لكون هيبتها قدره من خلاها كما يدرك القنوان وفيه جمع بين الحقيقة
 والحان او بان المراد انه من عطف الجملة الى وتخرجها وحاصله من الخضر
 والكرم حنات من اعياب ففى قوله عطف على قنوان كوز لا حاجة اليه على هذا
 التقدير ايضا لجوان ان حنات من اعياب عطفا على قنوان وذلك المحذوف
 اعني من الخضر ومن الكرم عطفا على من النخل اى من نبات اعياب
 يعني انه على حذف المضاف لان البستان لا يكون من العنب نفسه بل من الثمار
 والاشجار عطفا على نبات كل شئ من الاقرب لفظا ومعنى ان جعل حنات عطفا
 على خضر والزيتون والرمان على حياض لكنه لم يذهب الى هذا لانه فسر اخرج
 الخضر من الثبات بيبعه من اصله ولان كثرة صفات الثبات واقفا هنا
 مع وجه الشب وهو لما وادخل في مقصود المقام اعني بيان كمال القدرة
 والحكمة ثم قال الاحسن ان ينصب الزيتون والرمان على الاختصاص لانهما
 انشبا بل اختلفا قواء مع اقضاء ظاهر الكلام خفضها عطفا على اعياب
 فنا سب ان جعل العدول الى النصب لعقد الاختصار كثر منه اقتصر على المقصود
 من البيت اى كنت منه برياقو الذي كذلك فحذف الخبر من المعطوف كاحد

فان في آية النسخ ارجح الاول والثاني

على

نوله

في الآلة الحال منه والشعر لا يدق بن طرفه الباهل حيث ينان عن ناس من قشير
 فقال القشيري هو الحق من الحق ليقدر عليه الحاكم فقال مقصده فيها ريان بامير
 منه ووالذي نربا ومن اجل الطوي زماي تصان من لصوص وبارعها والذي فيما
 مضى رطان ويروي ومن جود الرمي بضم الحيم وهو طرف اليد والطوي المستني
 بالحجر وخوم والمقصود ان متساها من الرميون ومنه محذوف من الرمان وضمير
 متساها عايد الى الزينون لكن على حذف المضاف اي بعضه وهو متغدد
 من جهة المعنى ووجه التشابه القدر اللون والطعم وانما قيل بهذه الحال ليدل
 على ان خلقه بالقصد والاختيار لا بطريق اتفاق الحال
 لسير الى ان المقصد بقوله اذا انزلنا شعرا بانه 9 صغيف غير متغدد فبقابل
 حال الينع ويدل كايضا الفناوت على كمال القدرة وعلى هذا لا يتم ما نقل من المصنف
 ان عطفت ينيغ على امره من سبق الاختصاص على طريقه وجبريل وميكائيل للذلاله
 على ان الينع اول من الغض فلذا لم يقل ان غضن ثم وشيعه
 بل قبل الاول من غضن لمحذوف جوابا عن سوال مقدر كانه قل من جعلوا شركاءه
 فقل الحق وذلك لانه لو كان بدلا لكان التقدير وجعلوا الله الحق وليس له كبر معني
 اللهم الا ان يقال ليس في حكم النسخه بالكلية ما فائدة التقدم لاختفاء في ان
 السؤال على الوجه الثاني وان المعنى ما فائدة تقدم شركاء على الحق وان قوله لذلك
 قدم اسم الله يعني على تقدير كون الله طرفا لغوا سماء تعلق بشركاءه على ما نقل
 وهو ظاهر او جعلوا على ما هو الظاهر من كلام المصنف وذلك لان حق الطرف
 اللغوان يتاخر عن العقول به وانما قلنا ان ذلك على تقدير كونه لغوا اذ على تقدير
 كون الله شركاء معقولي جعلوا بان يكون تقدم الخبر الخرف على المستدرك انما
 جارئا على الاصل غير معدل بالاهتمام والاستعظام واعتد من صاحب المقام بال
 جعل تقدم
 على تقدير كونها المعقولين وقيل هم الذين زعموا يعني ان جعل الشركاء في الحق
 لا في مجرد العبادة فان قيل فالميت على هذا شركاء واحدا شركاء اجب
 بان لا يلبس ذرته واتباعا لغرض اليهم كثيرا من الامور فمن جعل ابليس خالق الشرور
 وكل ضار معقولة السياتين فقد جعل الله شركاء فان قيل الشر هذا قول عن
 المعقولة يعني قلنا لا فان المراد بكل ضار ما يعم الايمان الصانع للحيات والافا
 والمعقولة لا يقولون بذلك ومعناه وعلوا كانه يربدان خلقهم حال تقديره
 والمعنى على تقدير العلم كانه قبل وقد علموا ان الله خلقهم لا الخلق وقيل ضمهم
 للجن فعلى الاول معناه جعلوا غير خلقهم شركاء لخلقهم وعلى الثاني جعلوا
 الخلق شركاء لخلق الله يعني وجعلوا الله خلقهم هذا ظاهر على تقدير
 كون الله مستقرا او هو يدعي السموات يعني ان الاضافه حقيقته يعني على ما يراه
 البعض في ثبت العذبات التي في من وجه الحرقه على وجه لا يخل بالنسب على الحك

حال

ان

نوله

دعائي

معلنه

والحكمة وحاصله يوجب معنى البديعة والنفق واسماء المثل والنظر وهو لا يوجب كونه
 نفسه في السموات وقوله او هو يدعي السموات يعني ان الاضافه حقيقته يعني على ما يراه
 وليس نذكر بل الوجه الملازم جاريه في المقادير الملازم جارية في التقادير الملازم وجعل
 ان يكون خذ المبتدأ اما على نحو كون الجملة الانشائية حتم مبتدأ وانما على الاول
 انه استعظام انكار بمعنى لا يكون وانما على تقدير القول فتعسف ظاهر
 وقد جازي بالجرم رد اعني بدلا من الله او صهي سبحانه او وصف الله على تقدير كون الاضافه
 حقيقته ونحو الرد على من قوله وفيه ابطال الولد من ملأه او حله الظاهر
 ان العلم بكل شئ وجه مستغل فيكون الوجه اربعة الا انه ادرجه وجعله مع خلق
 كل شئ وجهها وحلا لا ان المعنى انما يتحقق بالاجاد الاختيار في ذلك بالعلم ولا يراه
 بنا فليس في لزوم كون الولد كالمولد في العلم بكل شئ
 ام سوء على باب استه صلب وشام الصلح جمع صليب قيل هو فذلك الجيفه قيل
 طلب المضارح فان الاخطل كان من يضارح العرب يعني صورة الصلح متقوسه
 على استه والشامة الخال وما بعد اخبار لان الله علم لا يجوز ان يقع صفة الاسم
 الانسان ولا يعبد ومن بعده لا سقاء ما به سيجي العباد من الصفات التي
 جعلت منظر الاستحقاق البصر هو الحق هذا اللطف وقد قال انه نور العين
 فكانه اراد بالنور الجوهر الذي قام به الضوء او الجوهر عن معناه المقابل للعرض وقد
 استوفينا في شرح مقاصد الكلام ما في الآية من الاستدلال والجواب بالامر به
 عليه لانه متقال اسارع الى دلاله الآية على امتناع الروية لان ظاهرها تاتي
 الوقوع وهو لا يوجب في الامكان يعني عدم رؤيته بعد سلامه كحاشية وحصول السرايط
 المتعلقة بالمراي يجب ان يكون لامتناع رويته وانما بعض السرايط المتعلقة بالمروء
 اذ وجود المعلول عند تمام الاسباب والسرايط لازم وعليه منع ظاهر
 وارد على لسان رسول الله م كانه قيل قل ذلك بدليل عطف وما انا عليكم بحفيظ
 فلفظه البصر قدرا الفعل متاخر لكون المعنى على الاختصاص واللفظ على التباد
 يقول من جاء فلا كرام جاء ولا يقول فحاشا للاكرام الا بتا ويل والله هو الحفيظ
 يعني ان تقدم الصبر واليلاء حروف النفي للخص وان كان الخبر صفة لا فعلا لان الحفيظ
 خبري وهو الله لا انا وانما تقدم عليكم فلا هتمام ورعاية القاصلة فمن يجوز تقدم
 الطرف المعول لما بعد حرف الجزاء الجزية والا فيحذوف جوابه محذوف
 اي قوله تسبها له جواب الشرط الذي هو مسبب والشرط سبب وقد حذف
 متاخرا للاختصاص المناسب للمقام بضم الراء مبالغة وذلك للتل الى
 باب افعال الضمايح يعني درست او عيبت وذلك ان درس حار لازما
 وشعرا بالاعين وكذا عفا وهي حال موكل على تجوزها بعد اكله العفلة
 كما سبق في قائما بالسطر او لمحمون الهك فان قيل كانوا مقدرين بالله وعظمت
 فان الاصنام انما يعبد لكونها شفعاء عند الله فكيف يبويه قلنا لا يفلحون

ان

ان

ان

نوله

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

يُقال عن متروك التسمية باسمها فقال كلوه فان تسمية الله في قلب كل مسلم ولم يلحق به
 القامد اما لا متناع تخصيص الكتاب بالقياس وان كان مضمون العلة واما لان لا ترك
 التسمية عدا فانه نفي ما في قلبه واعتراض بان تخصيص العام الذي خص منه البعض
 جائز بالقياس المخصوص العلة وقا وبان لا تترك ان التارك بمنزلة الثاني لما في قلبه
 بل ربما يكون ذلك لو وثقه بذلك وعدم امتناع ان التارك قد ذهبوا الى ان الناس يخارج
 بقوله وانه لفسق اذا الضمير عائد الى عدم ذكر التسمية لكونه اقرب المذكورات
 ومعلوم ان التارك متبنا ليس بفسق لعدم التكليف والمواظبة فيقول الجواب وقد عرفت
 ما فيه للشافعية وجوب الاول ان التسمية على ذكر المؤمن وفي قلبه مادام مؤمنا
 فلا يحقق منه عدم في الجرم من ذبحته الا ما اهل به لعنا الله الشان ان قوله وانه
 لفسق يفعل ما هو في محل الاجتهاد الثالث ان قوله وانه لفسق في موقع الحال اذ لا يحسن
 عطف الاحيان على الاشياء وقد بين الفسق بقوله اهل لعنا الله فلو كان النبي عن الاكل
 معتدا بكونه لم يذكر اسم الله عليه وقد اهل به لعنا الله فمحل باليسر كذلك اما بطريق مفهوم
 المتألفه واما بحكم الاصل واما بالعمومات الواردة في حل الاطعمة واعتراض بان التاكيد
 بان واللام ينبغي كون الجملة حاوية لانه انما يحسن فما قصد الاعلام بتحقيقه البته والرد على منكر
 تحقيقا وقد بينا على ما بين في علم الحائ والالحاق الواقع من الامر والتهنى مناه على التعذر
 كانه قبل لا ياكلوا منه ان كان فسقا فلا يحسن وانه لفسق بل هو فسق والجواب
 انه لما كان المراد بالفسق ههنا الاهلال به لعنا الله كان التاكيد مناسبا كانه قبل لا
 ياكلوا منه اذا كان هذا النوع من الفسق الذي الحكم بتحقيقه والمشركون يكرهون
 فقدنا شرك به اى صار مشركا بالله جا عللا شركا في استحقاق الطاعة وسرعته
 الذين والملة وحو ذلك بما هو من خواص الالهية للاتفاق على انه لا حاكم في امر الله
 سواه وماك والافقي بها اى في العهد والنيان وفي فقه الحنفية
 ان ما كالم يرضى في شئ منها وذكر صاحب الانصاف وهو ماك انه يوافق اما حنفية
 ومن يبق عطف على الذي هذا والظاهر ان من كان ميتا ومن مثله في الظاهر
 من قبل الاستعانة كونه الاسد كالغلب اى الشجاع كالغفال ولا يخفى زيادة التمسك
 اذ لا ذكر للمسلم صريحا ولا دلالة لحيث ينال في الاستعانة الافراد به ليكون الاسد كالغلب
 اى الشجاع كالغفال ولا يخفى زيادة معنى في قوله ومعنى قوله كن مثله بمعنى كن صفته
 ان جملة هو في الظلمات ليس بخارج منها وقع جبر المبدء الذي هو مثله على سبيل
 الحكاية بمعنى انه اذا وصف فقال له ذلك وجملة مثله مع خبر صلة الموصول جعلنا
 في كل قوة اكار بمفعولا جعلنا ومجرمها بدل او مضاف اليه دليل قوة البرمج منها
 وقيل اكار بمجرمها مفعولاه يتقدم الثاني وفي كل قوة لغو الذي بعضه النظر
 الصائب والناظر الصديق في عبارة المصنف ان في كل قوة لغو اكار بمجرمها
 مفعول اول والمكر وهو الثاني وهو اعلم بالمكان ليس قربان تعلق حيث
 با علم تعلق المفعول به وفيه اعمال افضل التفضل المفعول به واخراج حيث من

الذكر
 ان الله عليه السلام
 لا ياكلوا منه اذا كان

التمثيله اذ لا ذكر للشمس صريحا ولا دلالة لحيث ينال في الاستعانة الافراد به ليكون الاسد كالغلب
 واما كالم يرضى في شئ منها وذكر صاحب الانصاف وهو ماك انه يوافق اما حنفية

لمنلة لطف اتي قابلية الاطراف واستحقاقها لا يتدرج في الحضا
 على ما يقال بل بمعنى ان لطف الانسان عند الله هو ذلك لا النظر اذ لا يتدرج في الحضا
 لطف بل بمعنى ان لطف الانسان عند الله هو ذلك لا النظر اذ لا يتدرج في الحضا
 الاستعانة التمثيلية اذ لا توسيع ولا يضيق وكان الانسب ان يقول مكان يجب
 الدخول فيه يجب دخول الايمان في صدره وصاعده عطف على يصعد لاعل يصعد
 لهم لقوم يعني ان صمد لهم لقوم تذكرون والجملة محتمل الاستدنا فوصف
 وعندهم متعلق بالظروف الواقعة اسحق حيا لهم بسبب اعمالهم
 يعني ان كان الولي بمعنى المحب والثاني هو فالبقاء للسبب وان كان بمعنى متولى الامر
 وملائكة فالبقاء على حذف المضاف وهو الجواب
 ذكره بل انه اوجه وبما معسر الجحش على الثاني متعلق بذلك المحذوف وعلى الاول
 والثالث في موقع الحال بتقدير القول اى لحشرهم فائيلن يا معسر الجحش فقوله
 وقلنا يا معسر الجحش بيان للعنى لا دلالة على حذف قلبا حرف العطف
 او يكون عطف على قوله الا الاوقات التي تغفلون من قول المونورا الى الذي
 قتل له فينسل فلم يدرك ندمه والواثر الغافل الذي كان معه الترة وحرف البناء
 كتابه عن سدة العصب والغيظ من حرقه بالميم وحرقه وحرف ياء تحقه حيا
 ليعمع ليعصف يريد وجه استئناء الاما ساء الله من خالدين فيها مع انه لا خروج من
 ولا يقصان زمان من الخلود ما لكفار بالاتفاق واما للعصاة فعنده تسمية الله
 وهو فلا يكون مع ابراه في صورة الخزي والجماعة في ذلك تملأ به وتدبر الامر
 عليه او جعل بعضهم هو على هذا تواج الموالاة والمعارفة يوم القيمة والافق
 فلا حاجة الى التاويل وعلى الاول بمعنى جعل بعض الطلبة والبنات ومصر فاعلى بعض
 في الدنيا وهو فتح فيكون بمعنى خلقتهم وشاءهم حتى يصير الطلبة ذللة وعلى هذا الوجه
 ما قالت الامام ان هذا يدل على ان الرعية اذا كانوا ظالمين بالله تعالى سخط
 عليهم ظالمات مثلهم يخرج منها اى من العقوب والمهاج مع ان التولؤ والمرحان اما
 الجحش من المهاج دوان العذاب اراد رسل الرسل اى المراد بالمراد الم
 انهم خرج رسل من الجحش ارسلهم الرسل من البشير اليهم لينذروهم ويدعوهم
 الى الايمان فقد اتى الجحش رسل لكن لا من الله بل من الانبياء لا كراى اى كرا
 على الايات فكان جلالهم على الاقرار بالانسان والاسلام والاسلام
 الوجه نصيبها عطف على ان اضطرروا واما الجزع عطف على الشهادة فحسب الاستسلام
 دون استيجاب وعلى الكفر بالعكس او ظالمات بمعنى ان الباء للملازمة
 وظلم حال من تركها متلبسا منه ولا يخفى ان قوله ومنم غافلون على هذا المقدر
 كما استدرك لان الظلم انما يكون على تقدير عفتهم درجات منازل
 على نعم الدرجات والدركات تغلبا او نظرا الى اصل الوضع
 اعمالا على يمكنكم بان يكون المكاتبه على حقيقة معناها المصدري واعملوا على جهنكم

اعنى
 فيمنه بالامر اذا استعمل من الامر الى امر اخر
 المبالغة في الظهور بعض انه لا ينبغي الا وصف

الى
 سيقا

بان يكون مجازا عن الذي بمعنى المكان
 من قيل الاستعارة تشبها لذلك المعنى بالمعنى المأمور به الواجب الذي لا بد ان يكون
 اذا كان يعنى اي يعنى ان كان من استهامة فهو مبتدأ خبر يكون
 وما مفعولا ان علق عنهم فعل العلم وان كانت موصولة فيقول مفعول يعلمون على انه
 متعدي الى مفعول واحد خلق الله هذه الدار لنا انسان الى وجه كون العاقبة المضافة
 الى الدار هي العاقبة الحسنى ولقد بين ذلك زيادة بيان سورة القصص حيث قال ان الله
 تعالى وضع الدنيا مجازا الى الآخرة واراد من عبارة ايمان الخلق ببلوغ الآخرة الخ من
 عمل على خلاف ما وضعه الله فقد حوت فان عاقبة الصلوة هي الخ من واما عاقبة
 المسد فلا اعتداد بها لانها من نياح تحريف النجار فيه انصاف حيث ذكر
 العلين بطريق واحد حيث قال اعلموا على ما كنتم اتي عاملا اتي على كائنه ادب حسن
 حيث لم يخاش في الكلام ولم يصير بالعذاب وقع هذا فسوف تعلمون فيخرج عن
 شديد ويدل على ان المنذر واقفي بان العاقبة الحسنة له لا لمعنى ان العالم بذلك
 القوم وانهم عند استعولونه عدا واشباهها لا لهم لم يصير في التنديد
 تشبها على انه معدر محقق حتى كانهم كانوا يجعلونه بمنزلة الاصل بل صرح بذلك
 في التفسير اعني قوله فقالوا هذا الله بزعمهم وهذا لشركائنا في التثنية
 التي لا يشرها في الحرف والالهام على الله الذي هو الخالق واثباتهم اياها انه ان
 ينقطع مما جعلوه لله في نصب الاوثان شئ تركوه وقالوا ان الله غني عن هذا وان سقط
 فالأوثان شئ في نصب الله احذو وردوه الى نصب الصنم وقالوا انه فقير
 وان هلك فالأوثان شئ اخذوا به قوته ولم يفعلوا مثل ذلك فيما لله وان ذكروا
 نصب الاوثان فقط تركوه وان كان بالعكس اخذوا من نصب الله واعطوا للشدة
 وقالوا الا لا الهنا من نفعه وعلمهم عطف على ان رأى من عملهم على الوجه
 الذي لم يشرع لهم وصل ذلك التزيين بربان ذلك يجوز ان يكون
 اسما الى مصنون قوله وجعلوا لله تماذا والآية وان يكون اسما الى نفس هذا
 التزيين الذي هو تزيين قتل الاولاد على ما سبق مرارا كاحلف عبد
 روت انه رأى في المنام انه كان يخدم صرم ونقب له موضعها فقام يحفر وليس له
 وللبوصد الاحارث قد ليس ولله عنة ثم بلغوا الجحيم احدهم الله عبد الله
 فلما نفا عشرة احبهم بنون واطاعوه وكتب كل منهم اسمه في قديم فخرج على عبد الله
 فاخذ المشفرة للحرم فقامت قريش من ايديها وقوا الواحش ينظرون فابطلق به الى
 عرافه فقال قتلوا عشرة من الابل ثم اصروا عليه وعلتها القديح فان خرجت على
 صاحبكم فذروا من الابل حتى يرضى بكم واذا خرجت على الابل فقد رضى وبها
 صاحبكم ففروا عشرة فخرجت على عبد الله فلم يزلوا كذلك حتى جعلوها قايه فخرج
 القديح على الابل فخرجت ثم تركت لا يصعد عنها ان ولا سبع ولذلك قال ٤٢ ان ابن
 الذبحين يغير نظرك ليسير الى انهم انما جوز والفضل بالظرف وفي السفر

كقوله لله رد اليوم من لاها واما يغير الظرف ولو في السعد لقوله فوجها ولو
 بمنزلة زج القلوص الى مراده باضافه زج الى ان مراده اضافة المصدر
 الى فاعله والفضل بالمفعول اعني القلوص فمردود ولعل وجه الرقابة لا مردون
 فيه لاستقامة الوزن والغاية بالاضافة الى القلوص ورفعت الى مراده الزج
 الطعن والمنزلة زج قصر والقلوص المشابهة من الثور وصنم حجتها للكتيبة
 والذبي حمله على هذا عذر اشد من الجرم حيث طعن في القارة السبعة وروايتهم
 وزعم انهم انما يقتزون من عند انفسهم وهذه عبارة المصنف بطعن في توازن
 القرات الستة ونسب الخطا الى الله كما في هذا الموضع وتارة الى الرواة عنهم
 وكلاما حطالان القرات متواترة وكذا الروايات عنهم وهي مستشهد بها لا الهاد
 وقد وقع الفصل بينهما بغير الظرف ينبغي ان يحكم بالجواز كما قالوا في قوله ثم على
 ما سمر وقد شئت غلايل عيدا العيس منها صدورها فعبدا العيس فاعل شئت
 وقع فضلا بين المصنات وهو غلايل والمضاف اليه وهو صدورها وقوله ينبغي
 يداها احصى في كلها جرم نعم الذراهم معاد الصاريف فالذراهم بالنصب فصل
 بين نعم ونسب اذ يحل على حذف المضاف اليه من الاول واضار المضاف من الثاني
 على ذهب اليه صاحب المصنف لان خطيب الثقات والفضحاء بعد من ذلك
 او بعيدا لعله بان ذكر صاحب الانصاف بان اضافة المصدر الى مفعوله وان كانت
 محضة لكنه يشبه غير المحضة فانصافه بالمضاف اليه ليس كما يقال غيره وقد جاز
 في العبر الفصل بالظرف فيمن هو عن العبر الجواز الفصل بغير الظرف
 فعلى معنى الصيرة لظهور ان قصد السدنة لم يكن الارادة واللبس وانما ذلك
 قصد الشا طين مشبه قنطرة الجاهل قد كثر في سورة الانعام حديث
 اسناد الكل الى قدرة الله تعالى ومثله بحث كان ينبغي للمصنف ان يرجع اليه
 وترك تاويل التفسير والالقاء والتخلية والخللان لكن المصنف استمر على طريقته
 وهو من الضيق اتي من الجرح بمعنى الضيق مصدر موكد اى
 خلاص ما في البطون المذكور خصوصا ووجه دلالة المصنف على كون خلاصه بمعنى المصدر
 انها لو كانت بمعنى اسم الفاعل لكانت خلاصا من ذكرنا قلزم تقدم الحال على المجرد
 او من الصنم في الظرف الواقع خيرا قلزم تقدم الحال على العامل المعنوي الذي
 هو الجار والمجرد ويمكن ان تكلف في تطبيق عبارة على الامرين واما جعلها
 خلاصا من الصنم في الظرف الواقع صلة فلا معنى له عند التامل التصديق واذا
 اريد انها في حال الخلو من البطون والمجروح عنها يكون المذكور فهو معنى
 كونه خلاصا من الصنم الخ لا الصلة واما في قراءة ابن عباس في قوله فخالصه بدل اوحى
 مستداه خبر المذكور والجملة خبر ما في بطون والعنى جيد وخيان اى اوحى
 منه دون الميت ويذكر الصنم معنى في قراءة رفع ميتة لنا ويل الميتة
 بالميت واما في قراءة النصب فالصنم لما في بطوننا ويصف النهم

الكذب قال جعل قولهم كانه عين الكذب ومحضه فانما نطق به السنه حلت
الكذب خلية وصورة نزلت يعني آية قد خسر الذين قتلوا اولادهم لحفة
احاطهم يستراي ان يسعها معقول انه لكن عطف وحملهم عليه انما هو بيان للعنى
والا فتعلم بعين علم في موقع الحال الاول فجميع ريق وهو ارض فيها ذرع
وخضب والصبر للتحمل لان الاكل انما تطلق لما يكون للشجر دون النبات
ومن جعل اسمها لكل ما ياكل فيجوز عني ان يكون الصبر لكل من لا مرن او لا يتناول
وكذا يصير مرة يعنى الى كل من التحمل والزيوت اولى الكلى بنا وبلى المذكور
والشجر لئلا يتوهم كان منشا التوهم ان المطلق يتصرف الى الكمال وهو
من التزم ما ادرك وانبع ولا يخفى ان مثل هذا السؤال يتوجه في قوله انظر وا
الى ثم اذا امر ولا يقال في هذا الجواب ولا يستوفى في الصدقة يعزى العرب
ولو علقه بالكل والصدقة بقرينة الاطلاق لكان اقرب واما اذا ارد بالحق الزكاة
المفروضة فهي مقدرة لا يحتمل الاسراف الفصل في جمع فضيل والنجاة جمع
محمول بكسر العين وفتح الحيم المتددة وقد سريهم من قوله كلوا مما رزقكم الله
استدلال على ان الحرام ليس رزق من الشكل هكذا الحرام ليس باكل سريعا
وهو ظاهر الرزق ما كولى سريعا لقوله تعالى كلوا مما رزقكم الله فالحرام ليس
برزق او من الشكل الاول هكذا الرزق ما كولى سريعا ولا سري من الماكول سريعا
سريعا فالرزق ليس رزق وكلاما انها يفيد لو صدق كل رزق ما كولى سريعا
والا لا يدل عليه دليل قوله استدلال على انما رزقنا وقوله والدليل عليه
اى على كون واحد منها زجرا والتفسير بقوله من الصان اسن ظاهر وكونه مستدا
وجزا على قراءة اثنان ظاهر لكن لا ينبغي ان يبين موقعها على القراءة المشهورة
والظاهر ان من الصان يدل من الانعام واثنان من جملة في ثمانية او من ثمانية
ان واج ان جوزنا لا يدل بدلا والمعنى انك انما يحرم الله يعني ان المقصود
انكار فعل التحريم لكنه اورد في صورة انكار المفعول لطريق ما كانا يدعون من الفضل
في المفعول والترديد فيه فلو كان الانكار بطريق برهان من جهة انه لا بد للفعل من متعلق
فاذا نفي جميع متعلقاته على الفضل لزم نفيه على هذه اى على الطريقة الدالة
من مقتضى من المطاع التي حرمتها قد بذلك ليس في بعض نفي التحريم على
عمومه ولا على ما يقف بعد استنباط الاربع المذكورة لوجود محرمات سواء على ان
في جعل الاستثناء مقصدا متعلقا في اللفظ اى الا اذا ان يكون بمعنى الا الموصوف
بان يكون احدا لاربعه على انه تدل من محرمات يكون الكلام غير موجب او الا وقت
ان يكون على انه مقدح بمعنى لا احدا شيئا من المحرمات في حال من الاحوال الا في حال
ان يكون المطعوم احدا لاربعه فان اجد حينئذ محرمات والجواب انه قد ورد حصص
للمحرمات في عين الاربعه في غير هذا الموضع كقوله تعالى انما حرم عليكم المسبه والدم وم
الخنزير وما اهل به لغيا الله فاسب ان يحمل هذه الآية محرمات على ذلك للتطابق في الشكل
انما

الاسم

المحرمات الاخر يدفع بان المعنى لا احدا فيما اوجى عند تبليغ هذه الآية محرمات سوى الاربعه
وهو لا ينافي في الوجدان في وقت اخبر ان يكون له تخصيص عام الكتاب بخبر الواحد او الاجماع
جائز فان حصل القول بان لا محرم سوى الاربعه هو ان ما عداها ليست محرمه وهذا
عام فائيات محرمات آخر تخصيصه لا للنفى وقد رخص في العروق بعد الذبح وهو
هذا الترخيص مذکور في فقه الحنفية واما عند السافيه فحرمه الدم على عمومها والكبد
والطحال ليسا دمين في العروق وان نطق الحديث بكونها دمين نظرا الى التحقيق والاطباء
فيه تدينق ويجوز ان معقولا المنيه على هذا الوجه بوسيط قوله فانه رخص
اذ لو كانت الاربعه متعاطفه لكان المناسب ما حثره عن اكل عود الصبر الى الاربعه
بانك وبلى لكن لا يظهر انه عايدا الى الحيز برفعه دلالة على انه نجس العنى لا يوجد
ظاهر ترك المواخذة على تناول الحرام بناء على العقدة والرحمة من الله تعالى والا
من العبد واما قوله في موضع آخر بعد ذكر المحرمات الا ما اضطررتم اليه فظاهر الا با
يريد بالاضافة اى باضافة مال الى صبر زيد في المثال واصافة شحوم الى
صبرا البقر والغنم في الآية زيادة الربط والا فاصل الربط حاصل بدونها فلهذا من
البقر والغنم الشحوم ومن زيد المال لان من متعلق بهذا القول واما من جعل من البقر
عطف على كل ذي ظفر وحرمنا عليهم شحومها تبينا للمحرم منها فلا ضارة للربط الخارج
اليه ومتى الشرب هي الشحوم الرقيق الذي غشي الكرش والامعاء والسحفة
ينفخ السمين وسكون الهاء المصلية النخبة التي على الظهر الملتفة بالجلد فمابين الكيف
الى الوركين والحوايا الامعاء جمع حوت او حوتية او ما استعملت على الامعاء
ربما يعهم ان الحوايا عطف على ظهورها اى ما حملت الحوايا لكن الكنى عطفها على ما حملت
يقدر المضاف اى شحوم الحوايا وقوله او ما استعمل على الامعاء بيان لذلك وقيل
الحوايا عطف على شحومها على الاقل كانت عطفها على المستثنى يعني حرمنا جميع شحومها
الاهة المنة فكان المناسب هو الواو دون اولان المخرج من حكم التحريم ثلثها لا اجدها
فقط واجب بان الاثبات نفي واو في النفي يفيد العموم لكونه بمنزلة النكرة في سياق
النفي فيصير المعنى لم يحرم واحدا من الثلثة لا على النقيض وذلك نفي المجموع ضرورة
وهو معنى اياها الكل وفيه نظرا لان الاستثناء انما يفيد نفي الحكم من المستثنى بمنزلة
قولك اسن التحريم عن هذا او ذاك والعموم انما لو نفي الحكم على هذا او ذاك لمنزلة
قولك اسن تحريم هذا او ذاك ومنهناك فيما سبق على هذا المعنى وحاصله ان النكرة اذا
تعلقت بنفي عمت ضرورة ان نفي اجاب اليهم لا يتحقق الا بغير الكل واما ان تعلقت
بالنفي كما في قولنا الايمن الحسن الناحية حرقا فلا يفيد سوى تعلق النفي بغيرهم
وهذا ما يقال ان اوفي النفي قد يكون لتعني احدا مرن فمعه وقد يكون لاحد الفعلين
فلا سم فالوجه ان يقال كله اوفي العطف على المستثنى ايضا من قبيل جالس الحسن
او بن سيرين كما ذكره في العطف على المستثنى منه يعني انها لا فاده النساء في الحكم
فيحرم الكل وحقيقة ان مرجع التحريم الى النفي كانه قل لا ياكل احدا ثلثه وهو معنى

الاسم

الاسم

العموم وهذا ما يقال من المصنف ان الجملة لما دخلت في حكم التحريم فوجه العطف بحرف
التحسين انها بلغة في هذا المعنى لانك اذا قلت لا يطعم زيدا او عمر او كان لم ان يطعم زيدا
على حد واحد اذا قلت لا يطعم زيدا او عمر او خالدا يعني ان هؤلاء اهل ان لا يطاع
فلا تطع واحدا منهم ولا اجماعه وبهذا ينشأ فساد ما يقسم من ان يرد ان على تقدير العطف
على المستثنى منه يكون المعنى حرمتنا عليهم نحو مناهيهم الحوايا او حرمتنا
عليهم ما اخلط بعظم فيجوز له ترك اكل ايها كان واكل الاخرين والظاهر ان مثل هذا
وان كان جائزا فليس من السراع ان يحرم واحد منهم من امور معينة وانما ذلك في الواجب
فقط لا يخلقه رد على من جرد الحلف في الوعيد بناء على انه كرم وفضل
بخلاف الوعد ووجه الرد ان الحلف في كل منها كذب وهو قبيح لا يجوز على الله تعالى
كذهب المجبر فيعصيه نعم فيكون كاذبا في شئ الله لكن الكفره يحتمل ذلك
على حقيقته الاشراك ويحرم الحلال وسائر ما يربكون من القبايح وكونه ليس بمعصية
لكونها موافقة للمشيئة التي تساوى معنى الامر على ما هو عليه القدرة من عدم القدرة في المأمور
والمراد وان كل ما امر الله تعالى به فليس بمعصية منها عنها والمجبر وان اعتقدوا ان
الكل يشبه الله فكيف يصعدون ان الشرك وجه القبايح معصية ومخالفة للامر بحفظها
العذاب بحكم الوعد ويعفو عن البعض بحكم الوعد فهم في ذلك صدقون الله على ما دل عليه
العقل والسراع من امتناع ان يكون اكثر ما جرى في ملكه على خلاف ما يشاء والكفره
يكذبونه في حقوق الوعيد على بعض ما هو عليه الله ويؤمنون ان الكفر والمعاصي اذا كان
بارادة الله تعالى لم يكن عليها عقاب ولم يكن مخالفة للامر بل لما كانت قد صدقته على
تقدير ان لا يكون الكفر عيشة الله تعالى لم يكن المجبر الا كاذبا بين الامكنين وقد ذهبوا الى هذا
نصدقا لما بعد ولا يخص من الايات الواردة فيه ولم تأووا المشية بشئ القصد
والالتجاء رجاء بالغيب وحاصل الكلام في هذا المقام ما قال الامام وهو ان في كلام
المكرين مقدمتين احدهما ان الكفر عيشة الله والثانية انه يلزم منه اندفاع دعوى النفي
وما ورد من الذم والتوبيخ انما هو على الثانية اذا الله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد قوله
ان شيئا من الكفر وباسم بالايان وعذبه على الكفر وبعبء الايمان دعوى الى دار
السلام وان كان لا يهدى الا من يشاء فان كان الامر كما زعمتم يعني ان الفاء في هذه جواب شرط
مقدر فلو شاء لهداكم تنزلوا البيان لقوله الله المحجة البالة لغة فهو ايضا انما هو على تقدير ذلك
الشرط لا في نفس الامر فلا يلزم منه ما يعطيه كلفه لو من ان عدم هدايته للكل انما هو لعدم
مشيئة ذلك فعل ما يقتضيه ويعود اليه مذهبكم يكون ما عليه المحجة لعون عيشة الله تعالى
كلا ان انتم عليه بمشيئة فينفي ان يقدروا مع ذلك كما يعتقدون ايضكم على انتم عليه
ولا يكون ينكم معاداة ولا ادنى كيف ذهب على المصنف انه لو اراد هذا المعنى لكان لهم
حجة ظاهرة وهي ان تلك المعاداة والمخالفة ايضا عيشة الله تعالى والمعتدون على ان الحجة
انما للمعنى الكتاب والرسول والبيان والمعنى واذا قد ظهر ان الحجة لكم فله المحجة البالة لغة
لكن لا يهدى الكل اليها لعدم مشيئة فان الامور كلها بمشيئة الله تعالى ومع هذا فهو يبعث

البته

قول

ما

الايمان ونزل الكتب ويضبط الادلة اما لان في ذلك حكما ومصالح لا يهدى اليها غير
واما لانه يفعل بالمشاء ويحكم ما يريد بونث ويجمع سكت عن الشبهة مع انهم
يقولون هلم لانه اراد بالجمع ما يعم المعنى قوله والمعنى ما تواسان الى ان هلم ههنا على اللغة
البحارة فكانت شهدتهم ربما ليسعربان لا يشهد مستعرا لمعنى لان استعارة
بتعبئة وقيل بحاج من ذكر اللانم واراده اللزوم لان الشهادة من لوازم التلبئة وقيل
كناية وقيل مساكلة المراد ان يحضروا بين وجه الاضافة بالعهد ووجه الوصول
حيث لم يقل شهدكم ليشهدوا بعلومية مصموم الجملة ثم بين وجه امتناع ان يقال
شهدا ليشهدون على ما زعم السائل بان ظاهره يدل على طلب شهدا بالحق وليس بعرض على
ما يشهد به المقام ولا يلزم بل متناقض لقوله فان شهدوا فلا تشهد معهم يعني لانهم
لان اللانم للشهادة بالحق هو التلبئة لا المنع منه وما حرم منصوب بفعل
اللاق على ان ما موصوله والعايد محذوف او حرم على ان ما استنهامية والجملة
اعني حرم مع مفعوله المقدم مفعول اتل من حيث تضمنه معنى القول كانه قيل انما في
شيء حرم ولا سانة الى هذه النكتة قال في الاول يفعل اللانم اني من عيان ما دل
بمعنى قول آخر ولا يخفى ان المصنوب يحرم بمجرد ما لا حرم ففي اللفظ ادنى تشامح لوصف
المقصود وان في ان لا تشركوا مفسد ونظم الكلام لا يخلوا عن اشكال لان انما ان
مصدرته او مقترنة فان جعلت مصدرية كانت في موقع البيان المحرم بدلا من بل
او من العائد المحذوف وظاهر ان المحرم هو الاشراك لا لغة وان الاوامر الواردة بعد ذلك
معطوفة على لا تشركوا وفيه ارتكاب عطف الطلب على الخيري وجعل المعاني الواجبة
المأمور بها محترمة فاحتمل الى تكلفات مثل جعل لا تتردد وعطف الاوامر على المحرمات
باعتبار حرمة امتدادها ونصير الخير معنى الطلب وما جعل لا تاهت واقعة موقع الصلة
لان المصدرية على ما هو المذهب للمصنف فعلا من سبوعه عن بيان با جماع الناصب
والجائز لكون الجائز في نفس الفعل والناصب في لامع الفعل فلا سبيل الى ههنا
لان زيادة الالف هامة فاهم يقل به احد ولم يرد به كلام وان جعلت ان مفسر على ان لا تاهت
والنواهي بيان المحرمات بوجه اشكال لان اخذها عطفا ان هذا طر مبيها على ان
لا تشركوا مع انه لا معنى لعطفه على ان المقترنة مع الفعل وتاينها عطفا الاوامر المذكورة
على النواهي فانها لا يصلح بيانها للواقع المحرمات بل الواجبات والمصنف اخبار كون
ان مفسر لان العطف الاوامر على المذكورات قد شبه ظاهره على انها نواهي ولا سبيل
في ان جعل ان مصدرية موصولة بالذي لم يعرف فاجاب عن الاشكال الاول بان قوله
وان هذا طر ليس عطفا على ان لا تشركوا بل هو تعليل للاتباع متعلق بانهم على حذف
اللام وجاز عود صيغها يتبعون الى الضراط لتقديم في اللفظ فان قيل فعلى هذا يكون
اتباع عطفا على لا تشركوا وبصير التقدير فاتباع طر لانه مستقيم فيه جمع بين حرفي عطفت
اعني الواو والفاء وليس مستقيم وان جعلنا الواو استينافه اغراضه قلنا
ورود الواو مع الفاء عند تقديم المفعول فضلا سيما شايخ في الكلام مثل وتكلمت وان

باب

الايمان

فلا تدعوا مع الله أحدا فان ابنت الجمع اليه وصنعت زيادة العنا فاجعل المفعول مفعلا
لحذوف والمذكور بالغا عطف عليه مثل عظم وادعوا لله فلا تدعوا مع الله واشروا ما
وعن الاشكال الثاني بان عطف الاوامر على التواهي الواقعة بعدا في الفترة للاق الحركات
مع القطع بان المأمور لا يكون محمدا بل على ان التحريم راجع الى اضدادها يعني ان الاوامر
كانها ذكرت وقصد لوازنها التي هي المنهي عن الاضداد حتى كأنه قيل انلوا ما حرم ان لا تشربوا
الى الوالدين ولا تحسوا الكيد والميزان ولا تتركوا العدل ولا يتركوا العهد ومثل هذا وان لم يحسب
الاصل لكن ربما يجوز بطريق العطف واما انصاف ان لا تشركوا بعليكم يعني ان لا تشركوا
الشرك فيما به عطف الاوامر الا ان جعل لا ناهية وانا المصدرية موصولة بالنهاية والاول
عليها ههنا عطف حتى يكون المعنى اهل عليكم نفي الاشراك والتوحيد هذا اخذ
نظاير الحال في تقدير عطف ان هذا صراطي على ان لا تشركوا على كون ان ناصبه ولا تشركوا
منصوبا بها والا فعند التحقيق لا استقامة لان لا تشركوا انما يصير مفعولا ان لا تشركوا
جعل بلا ما حرم وما حرم ليس نفي الاشراك بل الاشراك على تقدير جعل من يره حتى يكون
المعنى ان لا تشركوا الاشراك فلا استقامة لعطف ان هذا صراطي على ان لا تشركوا لانه ليس
محرم قطعا بل الوجه عطف على ما حرم من اجل فقره من حيثية هذا الخالف
ما اشتمل من ان هذا الخطاب للعقلاء الذين لهم املاق بالعقل ولذا قدم رزقهم فقيل
لن ترزقكم وابائهم والخطاب في لا تشركوا اولادكم خشية املاق لا غناء ولذا قدم رزق
اولادهم فقيل لن ترزقهم وابائهم الاما يسعها يعني ان الواسع فعمل بمعنى قال
انما امر بليس النفس عنه وقوله ذلك بان مفعولي انفع اسان الى قوله
لا تكلف نفسا الا وسعها ومن القسط متعلق بالحد والمجربى خبران فيغفر لكم
بكم يشير الى ان الباء التقيدية واباءى سببا في موقع الحال اى حال كونكم مثل ابادى سببا
وسبب الحقيقة وفي موضع المصدر اى تقر فامثل بفرقهم وهو يفرق لا اجتماع بعد الفاء
في فتغفر جواب للفتى والمضارع المحذوف التاء منصوب باصهارا وفاعله ضمير البهل
ومنه من لم يحذف التاء بل ادغمها في فاء الفعل فتغفر فتغفر بتسديد الراء
هذه الآيات يعني من قوله قل تعالوا الى لعلمكم تتقون كعب الاخبار بالاضافة
هو كعب بن بايع بقطي من فوق والعلم المهمة من جبر اددك من النبى ولم يرد
في خلافة عمر ٣ على وصاكم به يعني جملة ذلكم على وصاكم بظهوره انه ليس عطف على
الفعلية الواقعة حين ذلكم والاباء قبل التوصية لانها في القرآن المنزلة بعد
مكة واول الجواب لشعربان ثم للتراخي الزمان لان التوصية كانت قبل التورية واخر
ليشعربانة للتراخي الزمان لان التوصية كانت قبل التورية واخره ليشرع بانه للتراخي
الزمني لكون ابناء التورية وانزال القرآن اعظم من تلك التوصية لاستمالها عليها وعلى
امثالها مع احكام اخرى فتقول تقدير الجواب هو انه يرد على السائل مقدمة الغاية
بالاثناء قبل التوصية لانها كانت قبل التورية ومعها بعدها لكونها مما لم يزل توصي بها
الامم على لسان انبيائهم ثم يحكم بان لم للتراخي الزماني لان ابداء التوصية

فان لوجه

اسه

وان كان قبل الانبياء لكن بما سببها العلقه بهذه الآيات الظاهر من الخطاب ليس
على الانبياء والحاصل انه قدح في بعض مقدمات السائل ثم اجاب بما يتم على تقدير تسليم
تلك المقدمة ايضا ثم في تقرير اسان الى انه قوله وهذا كتاب انزلناه اليك عطف على
آيتنا موسى الكتاب داخل في حين ثم ولم يذكر على اسلوب آيتنا موسى الكتاب ولم يقل
فانزلنا اليك الكتاب المبارك اطهر في الشرفه ومزيد في الثبوت ولذا جعل الفاصلة
ثم اعلمهم ببقاء ربهم يؤمنون وههنا لعلمكم ترجمون قد قيل شطر السورة اسعار
بعض هذا القول تاما للكرامة ليعلم ان تاما في موقع المفعول له وجان خط
الامم كونه في معنى انما فيكون فعلا لفاعل الفعل المعلن وللكرامة في موقع المفعول
اي انما هو لما استبعد كون تاما بمعنى انما لانه مصدرية وهو لازم يذهب بعض
الى انه في موقع المصدر لانها المحذوف المدلول عليه بانيتها على طريقه انيت بياتا لكن
تقرر المصنف لا يسا عدة على من كان محسنا يريد ان الذي احسن اما الجسد او للعهد
والعهد اما موسى فاعلم احسن صبره فعود الى الذين ومفعوله محذوف واما العلم والسرايع
الذين احسنها موسى واجاد معرفتها فاعلم احسن صبره موسى ومفعوله محذوف وهو
العائد الى الموصول وتاما ما على هذا حال من الكتاب وانا على قراء احسن بالرفع خبر
مبتدأ محذوف فالذي وصف للذين والوجه الذي يكون عليه الكتاب وتاما ما
على الوجهين حال من الكتاب وعلى الذي في الوجه الاول متعلق به وهو على معناه
المصدرية وفي الثاني مسطر حال بعد حال وتاما ما بمعنى تاما اى حال كون الكتاب كائنا
على احسن ما يكون ولا حنبه لحيه في تغيير بالنسبة الى عتدين الاسلام وغنى ما عليه
القرآن كراهة ان يقولوا لان نفس هذا القول لا يصلح مفعولا لاننا بل
عدمه فحمله الكوفون على حذف اى ليل يقولوا والبصريون على حذف المضاف اى
كراهة ان يقولوا لما فيه من اللفات من العتبة في يقولوا الى الخطاب على
ان تلك العتبة ايضا اللغات من خطاب فاسبقوا واتباعا وكلاما في حق حيث اجبر من
عنه وجعلهم غائبين عند حكاية اقوالهم الردية ثم خاطبهم عند قصد توبيخهم في
وهو من احسن المحذوف حيث دل عليه الفاء الفصيحة الحاصلة منها
في فقد جنبنا خراسانا كقوله الذين كفروا وصدقا ستر الى ان سوا العذاب
جزاء للكذب والصدق بمنزلة عذاب بعد العذاب جزاء للكفر والصدق
تعالى بما كانوا يصدقون ياتي هذا المعنى وبذلك على ان سوا العذاب جزاء والصدق
واما جزاء الكذب فباق على حذف او ياتي كل ايات ربك فسر ايات الرب
بهذا التقابل ايات بعض الايات ولو علمت على حقيقته لانها الكلام على اعتقاد
الكفرة كما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم في ظلم من الغام لم يبعد
جرح العرب هي ما بين حفنان موسى الى اقصى اليمن في الطول وما بين رمل بينين
الى منقطع سماوة في العرض سمت خرب لا حاطة ببحر السودان ونهرى دخله والفرأ
فلم يفرق كما ترى وجه التمسك بالآية على ان مجرد الايمان بدون

نوله

فناء

تاما كلاما

محسة

اسه

بحر فارس

وان كان

ان يكون فيه كسب خبر ليس بنافع ظاهر من كلامه ولا اعتراض بان اولاد الامرين فتنى
 سياتى التقي بفيد العوم كالتكذبة على ما ذكر في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما وبقوة قدم
 النفع يكون للنفس التي لم يكن منها الايمان ولا كسب الحق مدقوع بان هذا لا يستقيم
 ههنا لانه اذا استقى الايمان استقى كسب الخير في الايمان بالصورة فيكون ذكره
 لغوا في الكلام فوجب حمل او ههنا على المعنى الذي ذكره المصنف وهو التسوية
 بين النفس التي لم تؤمن قبل ذلك اليوم والتي امنت ولم تكسب خيرا والحاصل
 ان العوم انما يلزم اذا عطف احدا لامين على الآخر باوهم سلب عليه النفع مثل
 لم يكن امنت او عملت لا اذا عطفنا ونفى امر على نفي امر كما يقول امنت او لم يكن
 كسبت وههنا قد تعدد الاول للزوم التكرار فمعنى الثاني للحضمة العوم انما هو في
 نفي العطف باولا في عطف التقي باو فغوله او كسبت عطف على امنت او لم يكن
 كسبت واجب عن التمسك بان الآية من باب اللف التقديرى اي لا ينفع نفسا
 اياها ولا كسبها في الايمان لم يكن امنت من قبل او كسبت فيه فيوافق الايات والآثار
 السائدة بان مجرد الايمان ينفع ويورث النجاة من العذاب ولو بعد حين ولام
 مقصود الآية حيث وردت تحسير للذين اختلفوا ما وعدوا من التسوية في الهداية
 عند انزال الكتاب حيث كذبوا به وصدفوا عنه اي يوم ياتي الايات لا ينفعهم
 بلهمهم على ترك الايمان بالكتاب ولا على ترك العمل بما فيه وقرب من ذلك
 ما قال ابن الحاجب ان المعنى لا ينفع نفسا اياها ولا كسبها وهو العمل الصالح
 لم يكن امنت قبل او لم يعمل العمل الصالح قبل فاختصر للعلم به الموت الذي هو
 اي الايمان بعوضه لما اتمم يعنون بالبعوض اعم من ان يكون من اجزاء الذات او من
 صفاتها اقامتها بها اختلفوا فيه فان الاختلاف في الدين تفريقه ونفسيته
 واخذ كل فرق فسميتم وكذا الايمان بالبعوض والكفر بالبعوض تفريقه الى قسمين
 مسنوخة بآية السيف حيث دلت على وجوب التعرض لهم بالقتال
 والعقاب على قامة صفة الجنس المميز ببيان لوجه ترك الحاق الفاء
 او المثل مذكور فيكون الواجب عشق امثال نصيب على البدل بتقدير اعني
 ايضا وجه حسن والقيم مصدر بمعنى القيام والمعنى دنيا قائما ثابته لا زال له مثل
 رجل عدل ملة ابراهيم عطف على بيان لما في الاضافة من زيادة التوضيح
 والذين آمنوا هو الطريقة المخصوصة الثانية من النبي صلى الله عليه وسلم من حيث الايقان له
 دنيا ومن حيث العمل ويتبين للناس ملة ومن حيث بنيتها الله تعالى او من حيث مدتها
 الواردون المتعطسون الى زلال ينال الكمال شرعا وشريعة والذين يضاف
 الى الله والى النبي والى احاد الامة والحلة الى النبي والى الامة وكذا الشريعة
 وحقيقا حال من ابراهيم جارا لحال من مثل هذا المضاف اليه كونه
 في المعنى بمنزلة الحال من المضاف الذي هو معمول الفعل وما اتاه
 يريد ان المحيى والمكات مجاز ان عما يقارنها ويكون معها من الايمان والعمل الصالح

الكتاب في بيان كسب الخير في الايمان بالصورة فيكون ذكره لغوا في الكلام فوجب حمل او ههنا على المعنى الذي ذكره المصنف وهو التسوية بين النفس التي لم تؤمن قبل ذلك اليوم والتي امنت ولم تكسب خيرا والحاصل ان العوم انما يلزم اذا عطف احدا لامين على الآخر باوهم سلب عليه النفع مثل لم يكن امنت او عملت لا اذا عطفنا ونفى امر على نفي امر كما يقول امنت او لم يكن كسبت وههنا قد تعدد الاول للزوم التكرار فمعنى الثاني للحضمة العوم انما هو في نفي العطف باولا في عطف التقي باو فغوله او كسبت عطف على امنت او لم يكن كسبت واجب عن التمسك بان الآية من باب اللف التقديرى اي لا ينفع نفسا اياها ولا كسبها في الايمان لم يكن امنت من قبل او كسبت فيه فيوافق الايات والآثار السائدة بان مجرد الايمان ينفع ويورث النجاة من العذاب ولو بعد حين ولام مقصود الآية حيث وردت تحسير للذين اختلفوا ما وعدوا من التسوية في الهداية عند انزال الكتاب حيث كذبوا به وصدفوا عنه اي يوم ياتي الايات لا ينفعهم بلهمهم على ترك الايمان بالكتاب ولا على ترك العمل بما فيه وقرب من ذلك ما قال ابن الحاجب ان المعنى لا ينفع نفسا اياها ولا كسبها وهو العمل الصالح لم يكن امنت قبل او لم يعمل العمل الصالح قبل فاختصر للعلم به الموت الذي هو اي الايمان بعوضه لما اتمم يعنون بالبعوض اعم من ان يكون من اجزاء الذات او من صفاتها اقامتها بها اختلفوا فيه فان الاختلاف في الدين تفريقه ونفسيته واخذ كل فرق فسميتم وكذا الايمان بالبعوض والكفر بالبعوض تفريقه الى قسمين مسنوخة بآية السيف حيث دلت على وجوب التعرض لهم بالقتال والعقاب على قامة صفة الجنس المميز ببيان لوجه ترك الحاق الفاء او المثل مذكور فيكون الواجب عشق امثال نصيب على البدل بتقدير اعني ايضا وجه حسن والقيم مصدر بمعنى القيام والمعنى دنيا قائما ثابته لا زال له مثل رجل عدل ملة ابراهيم عطف على بيان لما في الاضافة من زيادة التوضيح والذين آمنوا هو الطريقة المخصوصة الثانية من النبي صلى الله عليه وسلم من حيث الايقان له دنيا ومن حيث العمل ويتبين للناس ملة ومن حيث بنيتها الله تعالى او من حيث مدتها الواردون المتعطسون الى زلال ينال الكمال شرعا وشريعة والذين يضاف الى الله والى النبي والى احاد الامة والحلة الى النبي والى الامة وكذا الشريعة وحقيقا حال من ابراهيم جارا لحال من مثل هذا المضاف اليه كونه في المعنى بمنزلة الحال من المضاف الذي هو معمول الفعل وما اتاه يريد ان المحيى والمكات مجاز ان عما يقارنها ويكون معها من الايمان والعمل الصالح

لانه المناسك الحكم عليه كونه خالصة لوحده الله كالصلاة وسائر العبادات جعلنا
 ممن خلص لله امر محياه ومماته ورزقنا العون لسدوف مغفرته ومرضاه
 بالنبي وآله الطيبين الطاهرين واحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام
 على رسوله محمد وآله اجمعين وسلم تسليما كثيرا ٥ - ٥

تم الكتاب بعون الملك الوهاب في شهر ربيع الثاني سنة
 ست وثمانمائة الهلالية على يد عبد الحاق الكريم
 ابن اسحق ابراهيم المحرر عن الله ذنوبها
 وستر عيوبها في الدارين
 اللهم اغفر لصاحبه
 ولكاتبه وقارئه
 نعيم





بسم الله الرحمن الرحيم كتاب خبر مبتدأ مخدوف منه على ما اختاره من كون الفاعل المخدوف
على خط التدوير والافاذا كان المحل اسم السورة فطامرانه المبتدأ ثم ضمير موعود الى المحل المخدوف
او الى السورة باعتبار حضورها في العلم والتذكير باعتبار الخلو لوجوب المبتدأ اسم شارة لم يبعد وكان
مبتدأ الى الثاني ولذا حمل الكتاب على السورة والافاذا كان المحل على اسلوب قوله المخرجه لا ريب فيه
وقد حمل على نفس الكتاب الصالح للهداية والانداد والتذكير مع ان مثل هذه الكلمات لو دخل
للعرض الذي هو السورة كان ابلغ فكانت بنى المخرجه على المخرجه والكبر والافاذا لم يجعل كتاب انزل
مبتدأ وخبر على معنى كتاب واي كتاب تكونه خلاف الظاهر وشيخ حذف المبتدأ وصي
الشكل خرجا طامرا انه مجاز علاقه اللزوم وكان الغرض المافيه مواضع حقيقة الخرج والخرج
من الكتاب وان جازت ما فهو كتابه وبهذا يشعر الوجه الثاني وهو تقدير المصنف ليكون الخرج
على حقيقة ان خرج من بديعه فانه صريح في ان الخرج لا يخص الاحكام وليس معنى النصيب للمكان
ثم اشار الى ان الخرج في هذا الوجه وان كان على حقيقة فاعلم ان الخرج لا يخلو عن طلب عدم الملافة
بالاعدا او بالنهي ليكون مفعولا للطلب والمطاعني انما الخرج وهذا الخصر لا يخص ان
الفعل الداخل عليه حرف النهي ليعلم المعنى ولما كان البيان على ثنائي يفسر الخرج الخرج فذكر
الاول بقوله وكذلك اذا بين الى آخره لكن بعد ملا خطه قوله به لا حاجة الى ما ذكره من الاعتراض
فليست بان فعله جزم بمتعلقه بالنهي او صرح بترجحه لا فاعلم ان فعله ما تزل لغز في
النهي المخرجة على الانزال لا تشارك في ان كون الانزال لا تشارك في التذكير من الواضحات
النهي مخبري الضرورات مع كونها محل صريح الفعل ومذكور بطريق العوض والرب
والفرع واما لزوم ناجية النهي فعلى النفس الاول للخرج غير مسلم فانه منزهة على عود الانزال
الله وعلى الثاني ذكر للاهتمام المناسب للتمام كما لا يخفى حتى كان الواجب قبل الانزال لخصيص اللام
في محل ذكره في معنى بعد ما بين متعلق بغير توجه الالف الى بنى فعل ذكره اي موقعه
من الحركات اي انواع الاعراب فان اعرابه قد ورد ولا يفسر ما هو مخدوف عليه موقعه
النصب بان يكون مصدر لفعل مخدوف على ان لا يكون عطف على محل الماد والمخبر وادعني ليعذر
لانه لا يكون مفعولا لا ينزل وهو فعل الله ولا يمكن وهو فعل الخرج مع انه المذكور فعل الخرج
كما لا تذا فلا يوجد شرط حذف اللام وهو كونه مفعولا على الفعل المعلن وكذا اذا تزل الملافة
للا تذا وحصل التذكير فعل الله فانه مفعول المفعول في الالف والافاذا ارد بالذكيرة الممكن منه
واما اذا جعل لا يمكن في صدره كخرج في معنى لا ينك ولا يخف فيكون الفاعل واحدا لكن الظاهر
من المعنى هو الفعل الظاهر او بانه خبر مبتدأ اي وهو ذكره عطف على جملة بكونه
الممكن مستغلا خلاف ما اذا جعل عطف على كتاب فان المعنى انه جامع بين كونه كتابا وتذكيرا
في قول ان ستر شعاد بان ان مع الفعل وان كان في معنى المصدر فهو مركب من حرف
سم فلا يكون كلمة فلا يكون اسما فلا يكون اعرابا لا محلا وكذا الموصول لا ينسب مع صلته
وجب معنى ليس الخرج في بوم ونهني بالكون في المصدر واللاكون كيف وقد فسره والنهي بطلت
عن الفعل او التذكير فاعلم من باب ذكره الا لازم وادارة المعلوم فالتعريف عدم كون الخرج في خرج
وقد عبر عنه بعدم كون الخرج في صدره كما عبر عنه لا ارتكك عطفه عن عدم كون الخرج في صدره

لعدم دونه المثل كما ياه فيه ومثله في الامر قوله في ولقدوا منكم غلظه عن امر او المحرمين بان يعطوا
على الكفا ما كانا بان يحدوا في المحرمين غلظه لان هذا لازمه من القرآن وانما انشاد
بانه لا يخص الكتاب فيكون من وضع الظاهر موضع المضمحل نعم الكتاب والسنة لظهور فائدة اليك
دون الله ولا يخفى ان الماد الانزال من السماء في انزال السورة فانه خورز الا وهو يوجب
ان يعلم مفعولا بيمين من انفاها حيث تكون في الله ومفعول غيره با حلال او لبا من دون الله
عن حرف الله كما في الوجه الاول او ما بينا على من دون حرف الله من اولها كما في الوجه
الثاني وما عرذة بمعنى ما لا يها من الموكدة لما اشعر به الكلام من الفاعل مثل فاعلم ما ذكره في التكرار
مثل كثر اما تذكره وانفاها على انه صفة مصدر مخدوف وقد كون صفة النحن فنصب على طرية
مثل كثر اما بين البلاغة فصاحة وانفا قد زنا الى الخلف الذي هو الاصل قبل الضمير
حيث نجاء احلها لكون مرجعا للضمير في او سم فاعلم ان فانه ضمير العطف فصار كمن فونه اردنا احلها
نفسا نجاء احلها باسما فكلما بقيت القوة خربت معطلة خاوية على عروشها خارجة عن الانشاع وليس
خدا من الجمع بين الحذف والمجاز في شي وانما كان زيدا موقفا من حيث روي لما ذكر الشيخ
عبد القاهر وغيره من ان المبتدأ في الجملة الاسمية اذا كان ضمير في الحال وجب ان يكون الماكن
لما عدت في الحال بضمير اشعر بان الجملة تخرج اسفلالا وانما استغنى ففلا يد من بانه
رابط وقد سلك الكلام في ذلك في شرح السلم وهذا خلاف ما اذا عطف الجملة على فعلها
راجعا وموقفا من فانه يجوز بل يجب ان يكون الواو لا تستغنى لم اجتماع حرفي عطف بالظن ان الاصل
فان واو الحال واو عطف استغنى للمال تخرجي للمجاز على الاشتراك وبعد الاستغناء لم يبق
عاطفة وكان الاعراب اسفلالا لانها خلاف اجتناب بعضك لبعض عدو وكلمته فوه الى ان
مخرج كل شي معنى المخدوف اي اسفلالا صفا ومن وكلمته متفعا وخرج كل فان هذا صحيح
فصح وذكر بعض المحققين من النجاة ان الضمير اذا كان في مصدر الجملة كان هذه الاشياء حسن ترك الواو
لحصول الربط من اول الامر خلاف مثل شعر نصف النهار لما غامرة ورقيقه بالغيب لا يدري
وبالجملة فالاعراض على الواجح انه سوى من ما اذا عطف الجملة على حال فعلها وما اذا لم يعطف
ما كانوا مدعونه بيان ونفس له عوامم وارشاده الى ان الدعوى بمعنى الادعاء على ما هو المتعارف
والمصدر بمعنى المفعول ثم جرد ان يكون بمعنى الدعاء كما في قوله تعالى دعواهم فيما كان الله وحدهم
فيهم سلام واخر عوامم ان المجدد رب العالمين وحول بعض العرب اللهم اشركي في صالح وربي
المؤمنين وح اما ان يواجه الاستغناء كما في قوله دعواهم بالكعب اي استغناءهم بالكعب او صوة
مصدر دعوت زيدا اي لم يكن دعاءهم بلهم لا هذا القول لعلمهم بان ليس الخرج في دعاء
و دعواهم نصب خبر كان بقرينة الحمل على الظاهر فانه اذا كان احد جزئي جملة كان مع
الفعل فالكثرة الواجح رفعة بالاسم وبعب الاخر بالخبر وان قدم كقولنا قد كان حارب
فوه الا ان قالوا ما كان يختم الا ان قالوا ما كان فنيهم الا ان قالوا ما كان عافنيهم انما في
و ذلك لان ان مع الفعل لا يكون الا مصدر معرفة ولانه شبه الضمير في انه لا يوصف فني الجملة
لا يكون هذا من قبل انما الاعراب فيها لفظ والقرينة ليلزم جعل المندم مستدله ولهدا
جعل هذا الوجه هو الواجح ثم جرد ان يكون دعواهم دعي اسم كان نكرا الى نظام اللفظ وقطع

المنظر عن الغرض ثم النفي والاستثناء على التدوير بعد فصره عوام على قولهم كما هو مقصود الكلام
 لا كما بل لا مقصود عليه ابدأ سواء كان منبدا اليه او مبيدا واما بدون النفي والاستثناء فيحصل
 هذا المقصود حتى يكون ما والا لا كما كبد العقر لا ناسبه فيه فقاء والحق نعم على التدوير لان لا يظهر
 الا لمن لا بصيرة في علم المعاني والحق صيغته اذ ليس المعنى على ان الوزن في ذلك اليوم من الحق
 لا غيره الا انما قيل بل على ان الوزن العدل والغير لا يقال يكون في ذلك اليوم لانه ايام الدين
 وسند كالمصطلح في علم المعاني فيحصلون بنى الموصوف والصفة والفصل بينهما وان كان خيرا لانه
 ظرف يتبع فيه ومن جهة المعنى معلق بالبناء وكالمعروف للصفة فلذا حذره ولم يلفظ الى احتمال
 كون الحق بدلا من المعنى في الطرف تعلل المعناه وقوله ان الوزن يوم يقال الله الامم ورواه
 نفسه لما ذكر من البناء والجزو بيان للفظ اليه المحدث وفي قوله الوزن الحق الى العدل ابتداء
 كلام لبيان معنى وصف الوزن بالحق وكيف يتوهم من كلامه المصداق في التفسير ان حصل الحق
 متعلق بالوزن والحق خاله التي لما قدروا وزن ومن الحسنة خصها بذلك بدلا من معنى الكلام
 والا فقامت كبقية الحسنة والسبب وعلى هذا ما لم يرد في حقه موازاة يكون موازاة اي
 وفيه نظر الا ترى الى قولهم قلب للملا بلا سجد الا ارم فان ما وقع بعد الامر بالسجود لا ارم
 سوطه ونصيره لا خلق نبي ارم ونصيرهم لانه ان لا سجد صلت ان حذرة الا اذا حصل ما
 منعك على ما حلك وما حرك على ما قدره صاحب الفصاح ثم لا بد لافادة زيادة لانه كبد معنى الفعل
 وحقيقته من بيان ولم ارم كما سجد ذكره بطرف المبالغة والتأكيد لظاف من قد تدبر على ان
 يخلق الامر لا لا باب واما انه للفرد فلا لاله لكلامه عليه فعلم مني وموان المعاني اني
 افضل منه والا فضل لا فذل المفضل والزيادة موانه لا لا بمعنى ان لا ينفى ان يكون وهذا حديث
 المعنى ليعنه في الحسن والفتح المعنوي حيث انكر امر الشارح لوردوه على خلاف مقتضى الفعل ومع
 هذا فقد غلط في الافضل حيث اقصى على الماذه ووجه على ان على حقيقته يدعى وعن الصورة
 نعت فيه من روي وعن المعاني وعلم ارم لا سماه فما يصح فسرته لانه لا ان الممكن كان فيه
 ثابت لم يرفع اليه حكمة فيجاء بالحاف ومضى من الايمان اسفل وجهه ورفع الحكمة
 عبارة عن الاغوار الزلل فينكس ونصب بذقنه صدره وقال عطف على رفع اني قال انه لم
 يتم وارفع وهذا المشتغل لولا ان لم يكن فكون نعته رفعه عدا طوره ما وجد حذره الوحي كسر
 الشيء الروح والوحي ايضا شدة الوطء ثم احب الى استنباده الى طلبة الانظار
 والاهمال بقوله انظر الى يوم بعثون فقال انه انك من الخطر ووجه السؤال فامر عند من
 جعله فقال الله تعالى معللا بالعرض ولا سند الشرور والفتاح اليه واما اطوار فليس شي لان
 خوفه الا انشاء في حذره وموان في الانظار وشبه انشاء وامتنان لا يدفع السؤال
 ولان ما في من بعضه من العلم الغيب اضاف ما في فالحق من عظم الثواب بل لو لم يكن له
 الا نظام والسكن والافراد لم يكن من العباد الا الطاعات ونزل المعاني فلم يكن الا الثواب
 كالللا بك قالوا ان لا يوحى المعنى في افعال هذه الاسرار وبغرض صفة الى الحكم الفاذر
 الاحتاد ولقد شاهدنا بعض سلاطين العصر قتل راي صائب وحذس ثاقب وغفل كما قيل
 وعدل شامل واطاعة بدقايف الاورد ومعارضة في سباسة الجود واستقامة على طريقة السند

بالاعراض

والجاءه وانما لم تزل كل طبقه بلع الصاعه كان قد تم لير لا يطلع عليه واما لمتدي عقول
 اليه على علماء بلده وقضاة مملكته التي استخفى في العلوم الدينية والمعارف العلمية المأهدين
 في اقسام المعينة بالعلماء بالتمام الطريقة الحق بان يتخذ عذرا او ذكرا صلا فعدوا ان الشيطان
 كبر عذره فاذنوه عذرا يصح العلم وبني العلم الزبانية وكاذبه الفقه مع طلائه طائفة
 كلامه فيه عذرا وفوازه منه مواء ورعبه عنه خرا وموتوا لعدم نبوا وقد قال ان اني اليك
 شاعروا والحق ما في الشور والشعراء ان درس فيسط المناجاة واقني غلط بالاجاج او خفف
 فضلك لاول الامصار والاسماع وان لم تصدقني به ففقدوا واذا انظر في الحق يصور الحق بين
 انه من الجهل في حق عيني فافهم في فوايده من فيه الفرد لا الدور في تلكا ترفه الافضاح
 لا العفر او اسالته عن خبراته فالصمينة او عن رواه حديث فالكبر رايته وان رمت منه
 الشرف والكمال فقص على التمام او الزنج والفضال فيل طرف التمام ازا حبيته من باب الفضل
 والادب فاخرس او طمادة النفس والنس فاجس مني باده بالجلد وانما عرفت
 واخرى بالصالح وانما سلاحي بيك بطول الدهر في نافي يه يطر الفاد من خطية ولفظ التمل
 من حبيته خفاء على تراسه الذي مضى ومعللا اياه يعلق قوسي وخرج ايجابا وزنا باده
 القفا وسابقة الحجر والحصى رقيقة الخس واللوم وطريقة الخس والشوم تشفقين او يكبت
 فيعته ثم انه مع هذه الشاعرة والوكاكر وقصود الباع في كل صناعة سوى الجاكر تقع في علماء الكوب
 من اجل السنة والجامعة وبعض من فضلا والدهر الكا على الصاعه ويطع ان بعد من العلماء بل الفضلاء
 وبنوا ان بعض من الفقهاء لا السفاء وتجاهل على وحقن الدمع في شاة ونما ضل لدى استنق
 الماذه وانف في السماء هذا وكما مثل خذو خصا بصد لافاس بالرجال ولا فاذي ابا جيني بين ان
 خصا كما خص ولا خصي وقاين يمين ولعمري انه انزل من ان طاب وانزل من ان يعاقب من
 مو حتى يخل النطق عن هي اليه ولشئ بني السفراء لكما صرف صفه من ورفا تانا وخطه من او فانا
 ادعاهما للجهل المبطلين واعطاء لاهل الحق واليقين ووسما على حاعدتي الحيا ليقين سمته خرجهم الى يوم
 الدين فاستنما من الدين احرما وكان خفا على نصر المومنين ولا يعزبك ما عسى تظن على اذ نكل
 من قهاهت وقهاهت ابيه والنفات شذوذة تبا من طلبة العلم ووزنه فلقد كان هذا تعذرا
 بدون الاستخفاف وتروا ساستورم الاتفاف وذاك تغيرات التغيرات العذما وخرجات
 لندفقات العفقا بعبادة يادوة لجهل الاسماع واستعارات شاذرة بنوعها الطباع ولولا
 خوف الاطباء وضون الكتاب لاوردت مما قزع سمع من لفظها وقيل بصرى من خطها
 ما يصلح ان يتلى به العظما وشذوذة اندبهم الطرفا وحق ان يورد كت القول والحقن وورد
 في العفون حيث احدث شجون وكيف ما كان اورد من في لايها في الاعنادات وخصا
 لانا بما جرى جرى الضرورات ما عسى سدل به على حاله في فنون التعللات ومسلما من
 العلوم والادراكات فمما سمعته من والده مراد وكان يقر عليه مرارا ويكر على تلخه على
 الجاهلة لكانا انه كان في القدم كوازم مائة الف وعشرون الفا من الجام وفتح جامعة الحرم
 بمسجد سوخته سبعة الاف من المدرسين فقلت مرة ايها المولى وعلام كانت تلك الجامعة
 فقال كانت خوارزم حيث لو كذب فادس عالم بالفرسية وانه فادته وتعب من كل

نعمان

من

القول في غيبة الشفق لم يخرج من طوله ولا من عرضها فقلت وبعد التلويح فما زاد على ان حرس ونفس
سوى ان تحس ونفسا قال عند قصد الطعن في بعض الكبر من شاعر الاول والآخر الرأى
الذي يقال ان الامام جنى نوحه من حرازم الى خراسان كانت الف نغمة تحت الالاي ولا حصر للاج
والنغمة وبعدها وصلت مفردة حاشية الى خراسان كانت ساقية في حرازم فاستقبلها بفرح
وقالوا لها الامام كيف تركت هذا السلطان وله مثل هذا الانعام والاكرام فقال نعم الا انه كان له
مثل هذا في حق بعض الخلفاء فلم يجد في نفسي ان احمله ولم يدرى ان لا ينبغي ان يشك عاقل في انه ليس على وجه
الارض هذا القدر من انعام الامام بالتحفيظ ولا من الكرمين الا على مهمل وتسرّف وانه لم يكن حرازم مشاه
الف نغمة تحت الذهب والنغمة فضلا عن الالاي ولا يمكنه عشرة فرائح مع تلك المعالي والحوال
وقد ما كان الا حول يرى الواحد اثنين ولم يسمع به براهق واليقين لكن من لم ينبغي لم يبعث
القول والنزود ومن لم يحل قبله نودا فما لم نود ما وقع به في الغنى ثانيا في معقول كلفه معنى
الا حرازم في معنى الاغوا احدث سبب الغنى والبقاء وهذا يشعر بان النجدة في الحسد لا في
الاستناد بعد عنه لام القسم لان ما صدر الكلام كثره الاستفهام برمي بالقدري نسبت الى
الاعتزال لما ثبت من ان القدر به تجوس هذه الامة والمغفرة لهم الذين كفون خالف الشرود والفتاح
غيره خالف الجرات والحضات وهذه على طرفه الحكاية والافا لغيرته عند المغفرة لهم بحجة والمغفرة
اسم لمعروف النفس بالمال وما عليها ما مع الفروع والاصول فلما جعل مغفرة الهداية والاضلال من الغفوة
المكاذيب والاكاذيب بمعنى وان كان عامر لم يجمع كذب ومولانا في معنى الا كونه
وانصافه على الطرف مولانا في جعل المغفرة على لانه يغفر للمعنى وبما حله حذف في من الطرف المجدود
ولم يحل من الغنى على انما في الغنى لان المعنى على الطرفية والنت في صفة الرجح لان يمتد الكف
بفضل حشنة فيه كما غسل الطوفى الثعلب علان الثعلب عدوه وانراعه واستعمل في اعتزال الرجح لما انه
حرك واضطراب ضمير منه لادن وضيمه له او لغيره الا طرفه جمع طرف كادغفه ورغيف
وهذا مثل شبه حال وسوسه بنى آدم بقدر لا مكان حال اتيان البعد ومن يعاديه من انى حقة ممكنة
ولما لم يذكر النوف والنت اولا اتيان منى فلما اختلفت حروف المغفرة في ذلك الى المعقول به
اختلفت في هذا الى المعقول فيه وكانت اى حروف المغفرة بل خلافا والمغفرة للمعنى في ذلك
واستعمل اللفظ ونودور الاستعمال في نودته لانيان الى حقة القدام واللفظ بكلمة من والى حصة
والتمثال بكلمة عن مكان السؤال ساقط فقول لغيره كان وتوخذ جاز او صفة كبد القوس مقبضا وجرى
الاسم منها فخلق بفتح اللام اسم مفعول مضاف الى ما المتكلم اى على اولادى الذين اظلمت قلوبهم على
الكسب وجمع المال لئلا يصعبوا بعدى فليكن اى طنا فادل احد حروف التصوف باا عذرا بالحق
لم يحل من زاوية عابه وصغره وزخه لان اسم المفعول منه مذموم كسب لانه باقى في منه اذبه وميت
منه جواب الشرط الذي هو من شغل فان من شغلهم انكم قوم تظلمون تقاط الخطاب وان كان
ضمير اعماد الى قوم ومغتاب من حيث كونه اسما مظهرا لكن فيه حقة خطاب من حيث كونه خرا عن ضمير
الخطاب في انكم فقلت جانب الخطاب كونه اشرف على الامنان في محل الانشاء على طرفي الحكاية
اى من شغل هذا القول وقلت باا آدم لم يعط باا آدم عا ما بعد قال اى قال ما انشأ اخرج
ربا آدم اسكن لان ذاك في مقام الاستئناف والجراد لما ظف عليه ابلق من القعود على انصراط

ثبت

والاتيان من الجفات وعذرا من منه الاثنان عا بنى آدم والكراية لاسم وانما لم يجعل عطف على ما بعد
لانما يقول الى فلان للملك باا آدم فقدر فلما يكون الحلة عطف على فلان للملك والهاء بدل قبل
لانما لم يعهد صرف ما يتبع في موضع اخر ورد بان الماء كذلك وقال ان جنى بدل على ان الاصل
سواء لم يفرقهم في المذكر او الالف بدل من الماء او الاصل خرى بالشديد بدل للمعقولة على خرا
وانما لم يحضر اللان جوى الثاني كما وضع حذف احدى اللانين لخصا لم ابدت الاخرى الى
كراية ان شبه آخره اخرى مسبقا في القول ان ارا الفصح لغنى كونه مذموما في
حكم الله سواء ورد الشرح ام لا فلا دلالة او لغنى كراية الطبع وعدم الكلام للمفعول السكتة
فلا تراجع ولا خلاف في ان مثل هذا لا يعرف على الشرح لان الثانية مدة ظاهرة
ان في مثله لا جواز قلب كما لا جواز في وارى ارى فيكون اورى بالقلب شادا وادرا على
خلاف القياس وان ارد عدم الوحد كما وجب في او يصل فالامر طامر كذا ولا
اى على كماله ونظرا كما نظر من قوله وحذف الغرض ما ان ليس الارض لا كلام ولا اى وطا
حفظا كمالا وطا قال الاخرى ارا ارا وافتل مدة فعل وطور شتى حتى قالوا فعلة كمالا
كروا وقالوا لو كمالا لان يكون فقول الغرض فيها كمالا ولا اى كان مكثف زمانا ساء كمالا لغفوة
مكثف لا ووجه الدلالة على فضيلة الملك ان المعنى لم ينعكسا في كمالا في الشرح الا كراية ان تبصر
ملكين لهما فانه ان الشرح مقلدا او يكونا في حنة الملك من الكمال وقد قرر ذلك ولم ينكر
على فعل قطعان ان الملكة افضل من الشرح وانما اترك اخم المعنى طمعا في ذلك فلو لا انه
افضل لم يترك وبالحكمة فليس لا استدلال لمجرد قول الملغون لعرض بانه لا بعد الا فضلة في
الاخر وفي حكم الجواز ان توافق رائد كالمعزلة كانه قال انهم كما اى من الناصحين لاجها
في ان اللام في كمالا متعلق بالناصحين على حذف المفعول او التوسيع في الطرف كمالا حصة ولما فيها
من قوله وقسم لهما اى كمالا من الناصحين بان ضمير المفعول في قاسمها وقوله فكل من قاسمها منى فكل
لغويا القسم استعظام تقويم منزلة قسمها واقسمها ليقولها هذا على عاثة في كونه اخلا في متعلق
المفعول في حاشي المتعاطلة كما تقول خالفت زيدا على المسير مع ان خلف زيدا على الاقامة كما خلف
الغفل الى يجوز طرفه الى طاقه وحله فوق اخرى في الاساس وضع الاشياء طرفه وطريقه
طريقه الى وضع بعضها فوق بعض واما لا عطف على سبب وعلى عادة متعلق لهما
اى متعارف من تنويع الحلة لا سمى الخالد منزلة المغفرة لخص ترك الواو في المعادلة على وجه
لا يوصم عداوه اتم حواء وبالعكس وليس قولك جاني زيد وموافارس في معنى جاء فاد كمالا لاشاد الى
الشيخ عبد الله من الغرض من جاء الى زيد كقولك قال لهذا نوع ابتداءا شذاف الباقى
تقدم الباء على النون مشبهة الى نائذ امانة سعدى لوى بن غالب كانه قبل لكاسم
المعنى لاشاد الى امانة الى ما ذكره ابو النفا من حراز وصف المغفرة باللام والاضافة باسم الامة
نما ويل المذكور والاشارة الى اسم الاشادة اخذ وعرف من المغفرة باللام فضلا عن المغفرة الى
ومن حق الموصوف ان يكون اخذ على انه كثيرا ما يذكر في هذا الكتاب ووجه الاعراب على خلاف
المشهور وخلاف المفضل وسبج في سورة الناس ان الذى يوسوس صفة الخناس
او ان يكون اشادة عطف على ان يرد معنى يكون الاشادة الى البعيد فلا يحتاج الى المل على التظيم

طريقه

وقولان مواراة السوء من القوى متعلق بان يكون ما بالوجه الوسيط بمعنى لا تفاوت الا يكون
القوى اشمل وقوله تفصلا لعل لا شارة الى الناس القوى او الناس الخواص ونوسيط
بيان معنى الاشارة بنى وجوه الاعراب لان قوله ذلك خبر او جعل هذا الكلام كان وجه
البعيد ظاهرا كون المشار اليه منقضا مذكورا في كلام اخر حال يبنى ان الكلام حال من ضمير اخرج
على ما قاله اى اخر جى وليس المعنى انه حكاية حال فاصبه على ما هو صم وان كان الامر كذلك
وفيه دليل على قد منع الدلالة فضلا عن كونه ببناء فانه رعاى الدلالة والملاحة المحرر
والضمير لا يراه مع جواز زوجه بل وقوله في وقت اخر ورعا كان اشد قوة على الاشارة فراه
من مكان ابعد وعلى مسافة والضمير لا يراه على تلك المسافة بل مسافة اخرى وحدث رؤية البعض
كما كان يكون متواترا وسجي ولا لا على ذلك في قصة سليمان وفي سورة الجن وفي سورة
الاخفاف ما صار ان مسعود روي عن نصيبين والفعل بان خبر الواحد لا يعارض انما يصح لو ثبت
ولا لا النص وانما جاز عند اهل السنة ان كل من في عبود الناس قوة روي عنه في ضرورة
الجن والى ابلغ من الاول لولا انه على جعل الشاخصي حيث يقول الامم المومنون ويطعونهم
على الضمير على انهم المومنون لا على هذا لانه لا يملك ولا يملك ولا يملك بل في الفعل على هذا في كل
ما فعل عن المصنف ان المصنف يكون للتشريك في معول الفعل والذي هو معول الفعل هو هذا المستمكن
دون هذا البارد والافاق التواضع ايضا معولات لموامل المتبوعات عنده حيث كان راجعا
الى البس لان جعل ضمير الثاني انما كان قصد النظم المناسب للقيام وهذا العطف مانع ولا عبرة
بالمعنى مع وجود المانع والتعليق ليس بطريق للعلم والالزام فتحة الايمان والملاحة
المناضة المبنية على تعليل قد ما لها ولو كره الله منها منى على ما يراه من عدم المعرفة بل لا امر
والارادة ونسب النبي والكلية والافعالهم واجبا جهم كانت ان الله امرنا بها ولذا رواه عليهم
بقوله ان الله لا يامر بالفتنة وهم قد روي بحجة قد روي في الحديث الصحيح ان القدرة تجرس
هذه الامة في كل من فريقي السعد والمعزلة جعل الاسم لا في فعل عن المصنف ان القدرة انهم لا فعال
الله في حصة لا يفهم منه العرب الا هذا فمن دخل في القدرة جاليس منه وهو فعل الفعل فعلا عرب
فوجب ان يلقب به كما يلقب بالاشياء الخارجة عن العادات خلاف من لا يسمي به الا فعال الله
خاصة وذكر المطر في المغرب ان القدرة فيهم الذين يشقون كل امر بقدر الله تعالى وينسبون
القباح اليه ونسبتهم العدلية بما تفكس لان التي انما يلقب بالجليل لا النافذ ومن نعم انهم
اولي هذا الاسم لانهم يشقون القدرة لا يفهم فعلا جمل بكلام العرب ويجوز انما اثبات
معنى المحرسة ففعل الفعل شعور الصفات القدرة قول بعدد الالة وقيل القول بان الله في
خلق النفس ونسب عنه في قول المحرسة ان الاله خلق الشيء ثم ينزل عنه جلفه بلبس وكلاهما من
الضعف تحت روي ونحن نقول الشيء ينسب الى ملائكة كثيرا وقد كثر مدافعهم للقدرة
بنفسه وتركوا الايمان به خيره وشره والنبوة للعبد مع اختصاصه بالله تعالى فيفسدوا الله فاستقام
اللفظ واذا اثبات المعنى فظاهر لان المحرسة ينسبون الشرور والقباح الى اخر من والجملة
الى نودات وهذا مذهب المعزلة بعينه ثم ما ورد في الحديث من قوله عليه لكل امة محرم محرم
هذا الاله الذين يقولون لا قدر وقوله عليهم نبأ روي في يوم القيمة ان ضمنا الله تعالى

موج

الاصح

وتدبره قول الله فاذا ذكرنا ما يصح لو كانت الا يادونه لشي اعرابه وكانت اضافة الغنيح اليه تعالى
بطرف الجسد والخلق اضافة اليه بطرف الامر والطلب وقوله اقيموا قدر فلان لو عطف
القيم على امر كان ظاهره عطف الانساء على الاجساد وان كان على سبيل الحكمة ونحو ذلك هذا
الكلام ومثله سابع وايضا لو لم يقدرا ولا يسم ان معقول فلان هو مجموع قولك امر دن واقموا انما لفظ
كله الضلاله من الاجساد بانهم يصلون ولولا تقدير الكلف وحقت نفس الضلاله لفظ الانساء
والكلف اى وفهمه لان صرورة في نفس القدرة هذا واجعل المضمير المضمير هو خذل روي
اضل مع انه الظاهر كالكلام بعدى وحقت عليهم الضلاله فاعتراف وهذا دليل على ان
ما ذكره في بعض كتب الكلام وعلمه انما هو الاكام انه تعالى لما علم من القول استحال منه اخذ
الاخذاء وهذا معنى الخبر الا انهم يقولون انه علم منه الضلال باختياره وهو معنى الاخذاء
فلهذا كان المحامد اثبات الكتب والاخذاء وان كان يجوز ان يكون ذلك الاخذاء والفعل في هذا
بقدره الفاعل المحامد وضع الفعل باخاره الشاخصي اولها وكل من صلتهم انما يصل لما يشاء
اليد في فعل هذا من المسجد اسم زمان او مكان فيسجد اى العلوه ما اخطأ نكل للذة اى ما وادهم
ولا تجد فعل المصنفين اللذين في السرف في الاكل والشرب والكبر والجلالة في اللبس والمعنى
لان الفعل لا يتصور بدون فاعل فاعل فاعل بالكلية انما دل غير خالصه نروي مضمونا
ومرفوعا حالا او خبرا بعد خبره ويومان المعنى انما لا يقول خالصه لهم يوم القيمة بالنسب على
الحال من المستمكن في الطرف والفاعل الطرف والمعنى مقدرة الخلوص لهم فيه تكمل لاه اذ لم
يجز انزال الرمان بالاشراك كان ذكر ذلك تكليا او استفهارة ومعلوم انه لا يربطان عليه حتى ينزل
فهو من قبيل لا يري الضب بما ينحصر وكفى عن ذكره انما سبق في ال عمران في قوله انما اشركوا بالله
ما لم ينزل به سلطانا وقوى فاذ ارجا ارجا لم يصغى الجمع نظر الى حال الامة وان كان الامر
باجل الامة اجل من قول الغدا بالمعزلة لم والذكر لزم فعلها النون لئلا يخطئ رسته فعل
الشرط عن حرف لم يلدوه الضمير لما كانوا عليه وخطا في غاية الناس بالضم والفتح اى رستمهم
وكثرتهم اذ كانوا اذ كانوا في الدنيا وحي لعمرة الوصل لا ابتداء ووجه كون الاتباع
مصلين ان القدرة قد روي بانها تعميم اياهم وصدورهم عن رايهم كعامة وثباتا على الضلال وقوة
على الضلال عطفوا هذا الكلام على قول روي انما روي ان القدرة لا سمعوا قولهم تعالى
لكل ضعف قالوا للضعف ما لكم فضل علنا ولوا روي حقيقه العطف لزم ان يكون هذا معقول قال واد
كففت فاعلمنى فقالوا فكم علنا من فضل ولا تفاوتون وتلكون من عايات الله البلاء فيفسد
عن النقرة بوزن النقرة غايه كالعصفور اجم المتفاوت النفس يصل ضمير من لبت او خصوص
جسم الجبال والحلالم العصفور اوله لا يابس بالضم من طول ومن عظم وقدره كانه فصب جوف كحكمة
فتب قبله اواح العصفور جوف جمع احرف الارواح جمع ربح اصعب الى الا عاصره على وجه البيان
ان الرمال لسوا الخرز من كلام شعبة في ضمة وكان المعزلة تسمع به ونحبه ما يعلفه عند قلها
استخفوه وقال نسمع بالمعزلة خبر من ان نراه فقال ابيات اللحن واستعدك التعلل ان الرمال لسوا
مجرد روي منهم الاجسام وانما الامر باصغرته لسانه وقيل ان قال بلسانه وان فاعل فاعل لما نفع
المعزلة كلامه وسره كل ما راي منه وروي عواش بالرفع بمعنى يقيم الشين على جمل الكلام

الاختار

قال

يرتج

السنة

المجدد في سماءه والافق قد برز الكثرة ايضا مرفوع بما موع في الوسخ متعلق بالكتاب
والدليل على ان الكثرة بذلك ترتب الحكم على الموصول والفضل ستم مع توسط اسم الادة
واذا علم ان معنى المكلف على الوسخ ذات الوسخة في ذلك الكتاب فحصل ما فيه
بغير لا غير كمنه على انه مع شدة لا حصل الا بالعداية والتوقف لا تقرب ولا تعديا
وضع لما يتوهم ان ذلك الجدة والشكر فربما وعادة والجنة ليست واردة
بانه حكم الجنة بدل على ان ما ثبت ضمرا لثان عند كون الحكمه اليه في حكمة موثقة ليس بغيره
الا بالفضل كما يقول المظلة راس العود وان كان مفتوحا ففعل العود ان يورد على بعض
الجنة فان شدة ما حل الحرف في كاد يطفى به اليكم وسمع الضمير ليس للمفعول ان يفسرهم لمظلة
وما احسن ما قال المعنى اذا وصف الطائي بالبحر فادركه غير قيا بالمفارقة ما قلنا وتمام
الشمس الشمس انت خفته وقال الراجح للصبح لو كان جابل فقامت ذرات الجفوة ذميمة
ويانفس جدي ان وحده كعادك ومع هذا فقلت استدل انه يكون مثل خرا ما كما لو فعلون
لنحتاج الى الجواب بان جعل النعيم الدائم مع التعظيم خرا ما صدر عن العبد من الاعمال المحض
والافعال لا يصح شكر البعض ما اخاض الله عليه من سوابق الاضغان وكانه لم تعرف معنى الفضل انه
ليس بطريق الاستحقاق والاستحباب حيث لو ترك كان ظلي واستحق الذم ولكن
حكاية عطف على اعتبارها واللام لان الكون ليس فعل في بل في قصر المعنى ليكون حكاية
الله كلامهم لطف لمن سمعه ولا خفاء في ان هذا الاستعانة الا اذا كان قولهم على المعنى حكمة كانت
لغرض ان حكمة الله وليس كذلك فلهذا قيل اللام متعلق بخذوف معطوف على قالوا وكل عبادي
وكل الله ذلك ليكون لطفنا اطلق لنناول هذا على عارضة في نعيم المطلق خذوا النهر جميع
لا يخرج ثم معنى الكلام على ان وعد يستعمل في الجز والشرحي وانما الخاضع هو او حدث لا يستعمل
في الجز ولا خفاء في ان اصحاب الجنة مصدقون بالكل والكل هي سرهم فكان معنى ان يطلق في غيرهم
انها كما نعلم لم يكون نعيم الجحيم بعد كما واد ساكنة او ممررة مصفوفة من ارجية وارجية واد جاءته وموتوا
الى قولنا في الجنة والجنة واخرون مرجون لآمر الله اما بعد لهم وانما يثبت عليهم بعرفون
كلاما بسيماهم بمعنى ان يكون في العرفان قبل خول الجنة والناد والناد والقرع بقوله يكن
الظاهر كلامه سمي فيما سمي ان الكلام بعده وله وجه اخر انظر او قد توهم انه متعلق بقوله نعيمهم
الملايكه وليس شي بل هو ان هذا الكلام من المصنف بيان للمعنى واشادة الى ان نظرم الى اصحاب الجنة
كون ترغيبهم وميل الى اصحاب النار لا يكون الا بصرف صارف اعدادهم وقد فهمنا انهم
في الكتاب من انه فعل ناد واخرا شرط مخدوف كما هو مذكور في الحقايل اعني واخر صرفت لكن
واو العطف ناب عن ذلك وليس في الكلام مفضل بل هو عطف على معرفون وشدة انه جعل الشرطية
اعني واخر صرفت ابعادهم عطف على ناد واعرست من جهة المعنى بما اعترض من انظر الى اهل
الجنة حتى يكون القرف تلقى اصحاب النار حال نظرم الى اهل الجنة فتقع لفظ الصرف موقفا
وهم يطعنون لم يبا سوا برشد الى انه ليس حال من المعنى حتى ينفرد الى النعم المعنى لم يظن
في حال الطمع بل في حال الناس وانما هو عطف او حال عن النعم المعنى انهم عند عدم الدخول كانوا في
عليها بناد واداد حتى شئت مما لا عينا كما حرام على عيني ان يطعم الكرى قبل اخره وان

اي قالوا ذلك

ترقا آء حتى فلا يكل ياخذ وفيل ولا من بعدا يا ام بعض وجاز وفير التوهم بالمنع لما ان الداد
لست واد مكلف فعل التامين اشعار بان قولنا كما سوا ايضا مجاز لعدم سابعة الذكر
كما يقول ابتداء هل نعرفه فان ما بعد على صلح للاسم وكذا ما بعد والعاطف والعرض المور على
ذمهم ان نور عطف على محل في من شغفا بكونه في معنى هل شغف في شافع على انه خامر انه لا معنى
لقولنا هل شغف في شافع فشفوا ان فان قبل الطرف مقدار ففعل ما علم من شغفا بزيادة من
والفعل هو هل يكون في شغفا او يورد فيكون من عطف الفعل على الفعل ففعل فرق من صرح الشيا
والمقدور به فليس هذا الامر عطف على ففعل على حلا طرفية او سمي ان حوزنا جعل المرفوع متدنا
والطرف جاز ولم جعل هذا من قبل هل يرد عرف المحكوم عليه بالفتح على ان في مثل هل يقع في
شافع او نرد لا يلزم ان يعثر عطف الفعل على الفعل والاسم على الاسم بل عطف الجملة الفعلية على
الجملة الفعلية وقولنا اني ابي اسحق او يرد بالنصب فالمعنى على الرفع غنى الشغفا او يورد
وعلى اول وجه نصب معنى الشغف للشغفا بدون الترد او اللوح وعلى ثانيا معنى الشغف للشغفا
مفضيا الى الورد وسببا وسببا الى المشغور جعل او معنى الى ان واثر حتى على الى نصر على المعنى السنية
بجملتها جميعا بمعنى ان يعثر الليل النهار ففعل معنى جعل الليل لاختلاف النهار بان كل على تقديم
المفعول الثاني وهو الليل من شدة الثوب ومعنى جعل النهار لاختلاف بالليل بان يكون المفعول الثاني
مواظما وسبحي لعدا زادة تعرض في سورة الرعد في سورة البرمير وبطلانية
حتى حسن الملا من لفرادة جمل لان الظاهر انه حال من النهار وصمرا على الليل لانه انت صحت
بالطلب والسرعة وصمرا لمفعول لليل وصف الطالب للشيء باجرا كقولنا سب غابة انما شدة
سمن ذلك الى نصر نفعنا على مقتضى حكمته وعلى اربعة امر المشبهة بالما مورا
بالجرمان على هذا الوجه ثم استفادة الامر لذلك وما ذكره يعني عطف الظلام الدال على
خلفين مستمرات باخرة بان مطلق الجاني والامر لا يفره كقلا وسما وولا على ان خلفه واخره
لا يخفى هذه الاشياء ولا تشركه لا حد في ان كان الرطل القدر جمع ان من الخففة من الثقل
واللام من الفاروق وقد ضمرا لثان سفير لان ذلك انما موع في المفتوحة الرور جمع زابر والمرد
النصف وما تشعربه اي بالزجل او بانه صلح الصلوة الطويلة فيكون منصوب عطف على يعلمه
والمعنى لم يكن على وجه الارض على تقدير ان على ان يعلمه ففعله علاية بل لم يعلمه الا سيرا
سبعون ضعفا اي مثالا الى منها قول الجني كقولنا ان لغدا ان قوت الرور متعلق
بالاخاخ في الا حال كما ان المعصية معلقة بالثبوت والايان والاعمال الصالح فمشت اعلا كصا
الكثرة لا لغز منه الوحدة او على شدة من لغز عدة في فعل معنى مفعول ان يسئو
فقد المذكور والموت وان لمع على فعل كجر من وقلي لا على فعلا في الذي بمعنى فاعل ان لا
نسوما فيه وان لمع على فعلا كقلا ورجاء فيجوز ان يكون الاستواء في قرب على الشدة بما هو
بمعنى مفعول كما ان لمع في قلا واسيرا على الشدة بما هو معنى فاعل او على انه برتة المصير
في المصير يسئو المذكور والموت النقص صوت الحمايل والرجال والضعف صوت الارز
اولا ان ما ثبت الرور غير جيني هذا خارج عن قانون النفا لانهم لم يفرقوا في الاستعداد والضم
بن ان يكون الموت حقيقا او غير حقيقي ولا يبين ان يكون المسند فعلا او صفة واعراض الثوب

معنى به

بان الوجه المذكور ليس بطرقة ليس فيها وجه آخر وهو ان يكون نكرة الضمير
 لاكتفاء جمع المذكور من المضاف اليه كما ذكره في قراءة ما ان منافع لثبوتها بالباء التي تارة
 واشتقاق الاقوال عن المصنف حقيقه اقله جعله قليلا في زعمه كقولك الكذبة ذاك
 كاذبا في زعمه جمع بجماع يعني الجمع الذي على حدته دخل مما يجوز نكره وبانه نظر الى
 اللفظ او المعنى الكريمة العربية بغير لغة لانه واقع فاعلم لكل باذن ربك عز وجل
 مخرج نباته حسنا وافي نزهة عن التريب اخرجت للتزين توفى فقال في قول في
 ربي ومقدم ربه محب عاقل نزهة عن التريب وبعده امرتك الجزاء فعل ما عوت به فقد تركت
 واما في ذلك لثبوت جواب خلفت وتمامه فاما ان من حديث ولاصال يعني طواف
 الجنة في شتوت خروفا من القوم فقلت كاذبا ان القوم ناموا وليس خلفت حدث
 لا شأنا لمحدث او حدث او محادث ولا معطى بالباء فكانت في الجملة الفجوة
 ملغية لمعنى التوقع للجملة المقسم عليها لان اختصاصها بالاقسام عليها دليل توريده في مضمونها وتوقع
 عند سماع كلمة الضمير في كذا اذ ذكرت ان ضمت كما اذا دل عليه كلام الجواب والى
 على الاستثناء لا خلاف في جوازها على السعة وان كان المحذور الدال بيان لوجه خصاصة
 معنى الاختصاص المذكور المقتضى حسب المقام الى الاختصاص المحض لان القوم كانوا مشتركن
 بعدون مع الله غيره فدل قولنا بعدوا الله على معنى خصوه بالعبادة ثم عليه بقوله ما لكم من الله
 غيره الضلالة اخص من الضلال بمعنى بانى وان جاء في الفجوة بمعنى واحد كالللال والملااة
 الا ان مقابلة الضلال بالضلال وبغيره عند قصد المبالغة في الهداية يدل على ان المراد بالمرء والناس
 للوحدة فيكون بعض من ضل الضلال هو البعد والواجب وتول مقناه الى اقل ما ينطلي عليه اسم
 الضلال وهذا معنى كونه اخص ولا بعد تفسيره بالاقل قولنا اقطاعه ان نفسه ابلغ من نفس
 المحمل لكثرة اولاد انصرف الى الحال كما حمل الحمل على نفس الماهية ولا كذلك احتمال رجوع النفس في
 المرة الى الوحدة بمعنى ليس في ضلاله بل في ضلاله مثل ما كان رجل بل رجلان لانه مضمحل في
 هذا المقام بالكلية لا محال فيه للوهم وهذا معنى ما قال المصنف في ان يكون مفرط من الضلال
 وانما في الفجوة المقصود من البعد حيث كان دسولا من رب العالمين وفيه اظهار المكابرة
 وفراط غفارة من حيث وصفوا من مولده المخرجة من البعد بالضلال المعنى الظاهر في اليد
 لا ضلال بعده واما ما يقال ان الضلال اخص بمعنى ان كل ضلالا ولا عكس فلا يلحق باعتبار ان المصنف
 وباناته فلا وجه للاغراض بانين الاخص لا يوجب في الاصل الى الجواب بانها وان كانا كذلك حسب
 المتصور الا انهما كالمساويين حسب الصور وهذا والقوم منها كلمات خارجة عن النظم كيف وقع
 ان كان القصد الى مجرد كون كمن متوسطا بين كلامين متضادين يعني وانما في قوله السؤال والجواب
 ظاهر واما ما لا يستدرك ان الجملة التي سبقها او لا يقع فيها وهم للمخالف فسادك ذلك الوهم بازائه
 كقولك زيد ليس بعقله ولكنه طيب في الكلام اشكال لان نفس الضلال ليس بما يقع فيه فيكون دسولا
 وعلى صراط مستقيم وما في الكتاب غير وافي بخلاف بل ترك ما ذكره من التاويل الى ان يمكن ان يقال
 ربما يوصف المحل في عند نفس الضلال انما هو الراسا ايضا لكن يوصف انما هو بالاولاد والاولاد من
 البعيد ان يقال ان نفس الضلال ربما يوصف نفس سلوك الطريق حيث لا سلوك لا هداية كما لا ضلالا

ادامه

والظاهر ان المصنف لم يقتض سوى انه عند نفي احد المعنيين قد سبق الوهم الى انشاء المعنى الآخر
 لا الى انشاء الاخر الذي لا يتعلق لما به فاقول ما وقع في معرض الاستدراك الى ما يقال في الضلال
 مثلا يقال زيد ليس بعقله فاعدا لا يقال لكنه شارب الا بعد التاويل بان الشارب
 يكون فاعدا ولا يقال ان القوم جنس يشترط الضلال اذ وانه ترك في الايام وورعوى
 الرسالة فهو جنس في الضلال يوصف منه كونه على رضى الايام وترك رضى الرسالة فوقع الاضداد
 بانه رسول وثابت على الصراط المستقيم استدراكا لتركه ولا يخفى ان هذا السلس كلاما
 خبر عن ضمير المحل بكسر الطاء معنى الكلام فجاز عود ضمير المنكلم اليه كما ان الموصول في
 قول على رضى وقع خبرا عن ضمير المنكلم فجاز اليه ضمير المنكلم مع ان حق الضمير العايد الى الموصول
 الفجوة مثل انما الذي سمعته في حقى قال المادى في قوله لا اشتهداه وكثرة مروره لروية بمعنى
 محدودة اسد الان امة فاطمة بنت اسد سماء باسم اسمها فاعلمت غايات كبره المخطئة وفيهم
 بالتصريح كليل السندرة فهي مكان عظيم بمعنى اقبل اجل خبير فقلنا وسما قدرته الداهية
 مثال لصفته ولم يلزم هذا الاعراف نزاهة الصفات على الذات بل بانه قدرة وشبهة
 بطشه مثال كماله وانما هو باحواله الاضافات وتعلقات الافعال مما لم يعمل احد منهما قبل
 الاثار والشؤون التي تليها منه كما يتحقق من منة نوح بمعنى على بعد حقيقة كما يدخل
 وحاصل النعم عايدا الى رضى السندرة والافعال تصور لمخبرها فافهم انما شأنا متعلق بجمع
 لفظه مع اسم مضروب على الطريقة وضع صيغة صلة للموصول فيه من جهة كونه طرفا مستقرا معنى
 الاستعداد ومن جهة مقناه الموضوع موله معنى المصاحبة لانهم انهم عن رجل عن متعلق
 بانه افعال الفصل من اصل الفعل وهو الفهم ومنهم ضفة رجل من الفضيلة فمذوبة المعنى
 انهم انشد فيهم الكلام صدر عن رجل هو قوله سمع منهم كلام صدر عن رجل ليس منهم وسماع عرف
 بحال ذلك الرجل منهم حال رجل لا يكون منهم مع على تقدير سؤال سائل تمام الجواب
 ان تبين وجه اختصاص قول نوح باللفظ والربط اللفظي وقول مودر بالاستدراك والتوبيخ
 المعنوي ففعل ففقه نوح ابتداء الكلام فكس ضفته سوال خلافا قصه مودر فانه معطوفة
 على قصه نوح فكانت ضفته ان يقال ان قال مودر مثلا قال نوح ام لا وفصل لان نوحا كان
 مواظبا على رعيهم مواظبا للجواب عن شبهتهم فكان كلامه شديدا للملاءمة تحرف المعنى ولا كذلك
 حال مودر فادرك التنويع بريدان الذين كفروا اخذوا ان يكون ضفته عمرة وان يكون
 ضفته ذامة والمخيرة وان كانت في معرض اللزوم فلا كذلك لانه فلا يوجه السؤال بانه لم
 يوصف الملاءمة من قوم نوح للذم ولا بانه لم يوصف للذم في سورة المؤمن فان قوله نعم وثبات
 الملاءمة الذين كفروا من قوم ما هذا الا بشر شككم واراد في قوم نوح عاذا عنك ان يقال ان مقتضى
 المقام في قوم مودر حقا لشدة غناه من بقوله انما لم تترك في شدة غناه لا مع كونه معصوما عن غنى
 بالحكم والرشاد في قوم نوح في سورة المؤمن لفاهم ما هذا الا بشر شككم معونقول
 قد صرح منه غايات الصريح ما علم من كلامه مرارا من ان اخذوا الا بشر شككم على الطريقة التي
 القيد المحرر بكسر الحاء وفتح الباء بريد ما ان استدل بهذا الشدة الحسن على انه يكون شاعرا
 من قولك سميت زيدا يعني ان المادى ان منقول القسمة الذي قد يكون مع التاويل والاول مذكور

قادر

هو من افرادهم منهم كلام صدر عن رجل

ضلال

عان بالضم والتخفيف بلوغه الذي ما قام فانه بالغ والتشديد الجواز ان على الغلب جارتان
وروة وجراوة جيم اخف الدعاء والبعثة الصوت الخفيف النفا ما ان المظهر من قولك
سفت ما اخرا رس صفه ثور ولا سقيم ان يرا به ارسس النبي المشهور عليه السلام
لان كان الجدا لا على النوح عليه السلام ولا يعرف ارسس اخر يعرف ثور ما حوته ففعل انصواب
اخو جليس والاصوب استفاضة كما مد اكثر النسخ كمن خصصه برهان طفود المعجزة
وكونها نفسا انه موحدة لا مان انما يكون بالنسبة الى من شاهدها واما بالنسبة الى الغير فالموجب
اخبار الصادق او القوارير والموجز كل مثله موجب الا مان بنبوة هود عليه السلام بالنسبة
النسبة اخبار الله تعالى واخبار النبي عليه السلام لا خروج النافذ من المحرقة ففعل انشاء التي
ملفت ان يضر بها في الا ساس تافه مخزبه اخرت على خلفه الجمل من اخرجه بمعنى استخرجه
الجوا الواسعة الجوف الوبر الكثيره العشر التي انت من يوم ارسل فيها النبي
عشرة اشهر والمراو ما من خفيها الولد والبعث على وضعا كما بالغ في نجات ولد اعلى لفظ
المعنى للمفعول من نوح الرجل النافذ في نجاتها او اولي نجاتها حتى وضعت هودا في الاصل يتخف
ولدا استولى الى مفعولني فاذا نبي للاول قبل نجات ولد اثم اذ اني للثاني قبل نوح الولد تنفخ
تعد لم الحار فخرج ما بين رجلها مصدرا لنافقه مكرها وموضع صدر لم تصيقت تلبث بالصف
وتلبث بالشاء غنم بالكون اوضح من تغلب السفت ولدا لنافقه الذكر وفي الجبل علاه
من باب علم الوجود صوت البعير ففعلوا بالاضطرار حمله حتى لا يلبس تعرض لهم الاستماع
لمرارة الينطق نودن العنب المتخذ من الا زلم ففعلوا عنه وللغذاء الحركات الثلاث
الروصف بكسر الواو العرف الاستعمل في الحايطة والعرف بفتح الفاء والعرف السطوح الجبل ومن
كل مصطف وقيل الروصف التبيين الذي جعل بعضه على بعض وكل ساخره في واما بالفتح فالحمل
ومنه الروصف بفتح الواو اي بفتح وسيل والذوق في اصل الاذن والموضع الذي تعرف
خلف الاذن وخذ اسجل بين طويل واخر من كل خالصة وجدة زبافه مثل البعير المكرم
اي محمله مثل النمل المفضض قد جعل من امن مفهوما سبق قرا من ان الكدل قد يكون
للسان والنفس والاضافة انه على هذا يكون بدل الكل وفي الوجه الثاني بدل البعض
فوضعوا آمنتهم به موضع ارسل به كانه نشر ان ان مضى الظاهر سلم كل طريق الجازاة وسوف
الكلام على وفق اعتقاد الخصم والا فحق قولهم انما ارسل به كافرين سليم للسلامه فكيف
يكون اصل كلامهم او شان ربه عطف على ما امره فالامر على هذا واحد الا هو وروى على
الا قول واحد الا هو لكن بمعنى الموصوب وكذا على الثالث لكن على حقيقه معناه المصدرى وضاقه
الا مثال اليه انما حسن على هذا البصيرة اشادة الى ان الرجعة في الاصل للزوجة مما في
الصحة التي نفى اليها فوافي هذا ما وروى في موضع اخر من فاذلتهم الصحة وما وروى انه
انهم صيحه من السماء ففعلوا صحح بالكسر ومولم حوم بقره وما قال انه كان دليلا للثقة حتى
نوحوا الى مكة فانت في الطريق خالف ما في الكتاب وانظر في لادسنا على ان يكون
زباننا عندنا لارسال في بعض اثاره وقولنا نون انما حش في البعض الاخر عكاشة
بضم العين وتشديد الكاف وقد خفف وموانى محض الا سدى بكسر الجيم غنى عن حصره قال قال سرك

ابو دغالة

صلعم بدخل الجنة من متى ذمعة سمعون اني نقي ورحمهم اضاءة الف ليلة البدر فقام عكاشه
بن محض الا سدى فعال بارسول الله ارجع اني اني جاني منهم فعال رسول الله عليه السلام اعله
منهم فقام رجل من الانصار فعال بارسول الله ارجع اني نقي منهم فعال عليه السلام سيقول كما عكاشه
والضمير للدعوة جملة مستأفدة اي مبتدئة لغرض التوبيخ كما قال قرط انكم على الاضداد كمن
او وازوه على انه جواب سوال فيكون مستأفدة اصطلاحا ولم يجعل من قبل التسمي لاني انما
معينة من غير راجع اخر لان الظاهر من فعل الفعل بعض الاغراض والدواعي نقي فاسواه
لا سيما اذا كان ذلك الفرض من لا يكون الفعل بدونه في الجملة فذكره لا يكون لا يانه بل لنقي غيره
ولهذا فسر مشين بتابعين في الشهوة ومن معه مفعول معه وعطف على الضمير سدوم
بفتح السين قربه قوم لوط والدال معية في رواية الازهر في روى غيره وروى اشارة
الى وجه اخر فاعلم ان يكون من الدن بقوا في دارهم ففعلوا او لموت ففعلوا لوط لا انما انكفت و
من انك قلبه وحرقة سدى اذا الناس الذين يكونون في القوم وليسوا من قبلهم جرك غير مطر راي
ساحه لا يورد لم الناس ولا يطردون بها جرك اي جرد ما في لاصيه الخطر محقق من الرخصة بكسر
الواو الخطرة الضعفة وحاصل الفرق بين مطر ومطران في الامطار معنى الارسال حتى انه يمدى
الى من اصابه بعلى والى ما ارسل واجيب بضمه ومطر يمدى الى من صانه نفسه وذكره الانفال
انه كثر الامطار في معنى الغدا ومن من قبل ان امطر لا تسقط الا في الشرط في الجزة الا في الجرح
ومعنى الخيل والشاة ما سود راسه وايضا في فكانت معونات شبيب قبل الاول
ان جعل اركضا لنوبة موسى فكانت بعد فذرتوه شبيب ولم يكن ظهوره على سبيل التهديف
حسبها جفا ومي باخس اي ذات خنثى او انان باخس وحاصل المثال ان زطام في
الضمير جاورته امرأة فطر اليها تحبها فجاء لا فعل ولا حفظ ما لما فعال الا انا لظمالي ومثاعن لما ليا
ومثاعن لما فاسمها فاخذ جرحا منها عفا واعطى الروي من مثاعن ففاسمها بعد الخلط فلم ترض حتى قد
مثاعن لما تارعت وانظرت الشكرى فافذت منها بما اراحت ففوت عند ذلك وفعل لا اخذت
بامرأة فعال تحبها جفا ومي باخس ضرب لمن يتألف وفيه دهاء وفي المثال العجم كقولهم انهم
طاد برش قدم بعد الاصلاح فيما بيان يكون المعنى على الطرف والافال تخفى انما في
المصدر الى انما على حيث جعل الارض مصلحة على الاستعداد الجاري كما جعل الليل والتهار ما كوت
وقيل كما نوا الجلسون ففعل هذا لا يكون الكلام مشاء لا يكون سبيل انه من وضع الظاهر
موضع المضمرة ويكون ضمير به فعل كونه يوردون وما عطف عليه حالا ففعل بل استنداق والا
الحال وقوله يوردون من ان يورد المفعول المحذوف لا دلالة على اعمال الفعل الا اول والالتكان الجمار
بعد ولهم كيف اسلوب كان اصل السؤال والجواب محمدي بنى عليه من الوجوه والظواهر
انه اخذ مقيدا للشرط فان قبل حلا على الكلام على طامرة ففعل لان ان لا فعل لما مضى المصدر
بقدر ولا المقدم على الشرط فكيف اذا اجتمع الامر ان طامرا ان لا ففعل لما مضى لا ينفذ بالعود
ولا سبيل الى الحل على معنى ان غذا طامرا قد افترس السلة لاهما ان لا مانع من ظهوره لا ففعل
لا مفعله ولان المقدم بالعود مولا افترس نفسه لا ظهوره كذا يقال وفيه نظر لوروده على الوجه الثاني
اعني قد جعل قد افترس جواب القسم حذف اللام فانه مقيد بالشرط ولا يذ فاعبه جعل لما مضى بمعنى

اسم

قريات

المستعمل بنحوه في الواقع ومقتضى الحال حتى كانه قيل قد افترنا الان ان نتمنا بالعود وذكره
ابو البقاء وما جله فاستفاد من هذا الكلام على تقدير القسم وعدمها بدونه محل نظر ثم ما ذكر من
التجدي مستفاد من سوق الكلام وفردا انما هو وخصه بالاستئناف نظموه ان جواب القسم لا يكون
استئناف كلام ومن البعد ما يقال انه على تقدير القسم رد الكلام ثم يتم بالبلغ وجه فلا يكون مستأنفا خلافا
الحمل على التجدي وكذا ما يقال في تقدير القسم انه اذا قصد بالشرط والخطا المنع من الفعل والحمل عليه
تمتيا وهذا بمن على عدم العود على الكفر كما يقال بونت من انه ان فعلت كذا لكان اليمين بالله قد ردت
ولام جواب القسم والدليل عليه حاصل الجواب اننا لانعلم ان المعنى الا ان شاء الله عودنا
بل خلافا ومنع الاستئناف منها ولو سلم فلان ان بلزم منه حوازمه ان شاء الله الكفر والنجس لكان
من قبيل التعليل بالحال ولما كان في المنع الاول نوع تقدير لا يفهم من مثل هذا الكلام سوى الا ان
ان شاء الله ما ذكره استنداسما الدليل عليه وموانه لو اردنا ان لا ان شاء الله عودنا لما كان لذكره العلم
بعده كثر معنى بل كان المتبادر من قوله تعالى ان شاء الله عودنا ان شاء الله عودنا على ان شاء الله
لا يظهر حقيقة لتغيير المصنف ترتيبا واول هذه الاماات هي ترتيب الترتيل وفي هذا الاستئناف
معنى الاختصاص على ما مر به في مثل ان شاء الله يسقط اللفظ من غير فرق بين المصنف والمفسر
المتكدر والمعرف الموصول وغيره ومقتضى وان توسط بين المتكدر والموصول لا فائدة في التعليل ففهم
الحكم عند استئنافه ومقتضى الاختصاص وانما في الثاني فالاول يظهر لكان ضمير النصل وتعرف الخبر
ومن جعل الموصول الاول من قبيل الادعية الى اجتناب الخبر لم يعرف مقناه وفي هذا الاستئناف
معنى ابتداء ان الذين كذبوا اشيع من غير عطف واما الخبر على المتكدر وكبره وذكر الذين كذبوا اشيع
مبالغة حيث بنى هلاكهم حيث انهم كانوا لم يقيموا في وادهم وانهم خسروا اخرنا حيث بنى
ان ما جعلوه نصيحة قد صادف قضية ظهور اثرها في الدنيا وسقط ما في العتق واستقام لما جرى
عليهم حيث بنى ان هلاكهم في الدنيا كان بالخشية المذكورة وقد اخصوا بالخسران العظيم الذي
مواصل هلاكهم في الآخرة الجنت غناه اي سال مع عتقته ونماه وكفى غنى في الآخرة
اي مثل قطر دلتون عظيمين انهم اكثره وسعة مستقي باخذ الدار من داس البئر لغيره في الخوض
اعذرت اليكم انتم البكم العذرة وبلغت أقصى الغاية في العذر اني بالكسر لغة من كسر حرف المقادير
واعموه التي بالضم والكسر جمع لحيه اي وفروا وكثروا شربا عشيا شدا الزمان ففهم انما
جمع قري على فعل وهو جرى الماء في الروض واشدا شدا القوي والفتق وهو من لا يات
في صفة الناقة فان نظرت بواحد من عينها الى علم في العود قالت لا بعد بادر قري فخرج
الجاري كانه لهما كب موت على ظهره فردد مستأشدا القوي عاف ناته ثيا ففطن والرجل من
صوت هديره ففهم نظرت الناقة وفي العود حال منه والموت في الحشر والفرح والمكان الفلظ
الرفع وخرا الشرط سا ففطن وقالت صفة علم صفة الناقة بالسرعة والفتق والمكان بالهدوء
عن الانبساط حيث يتردى فيه الناقة برطها وراكمها من صوت بعد هديرها وسرعة وقيل خرا
الشرط قالت ولنا ففطن حال من ضمير نظرت او قالت وكذا بعض السنف اي بجلة عاف
يا سوق جمع ساق اي فعل السنف في اسوق من النوف الكثرات الشتم الغفيم في الانبساط
من كل وجه يعني ان ذكر السماء والارض لتعظيم الجهات لا لتبينها منه البركان كما مر في من

بالخط

بالخط والنبات المستعمل كالمقام من استعمل الباب ومنه استعمل على الكلام
ان يتبع معنى ان لفظ ففطن استفاد به في لفظ امر الابواب استفاد باله لثبته حيث
اعتبرت في فتح الابواب احوال وفردا لا حاجة الى جعله لثبته لانه سبه نفسه
البركان عليهم بفتح الابواب في سبيل التناول وجاء اعتبارا لا استئناف من ضرورة الفتح
ففطن برديا بيان اذا جعل معنى اليمين ففطن على الحال لكونه بمعنى اسم الفاعل وعلى الطرف خلاف
الافتقار وان جعل معنى السبب ففطن على الحال من سبب لكونه بمعنى اسم الفاعل ومن ضمير جازم
معنى اسم المفعول او على المصدر من جازم لكونه نوعا منه ففطن عطف و دخلت عليها حمزة
الاكاد وقد اختلفت كل قسم في الواو والفاء وثم الواقعة بعد حمزة الاستفاد ففطن عطف على
مذكور قبله لا مصدر بعدهم بدليل انه لا يقع ذلك في اول الكلام وقيل بل العطف لان الكلام
صدر الكلام والمصنف ظاهرا في بعض المواضع على هذا وفي البعض على ذلك ففطن مقتضى المقام
مساق الكلام ولم يلزم بطلان صدق هذه الحمزة اذ لم يقدح في شيء من الكلام الذي دخلت
من عليه وتعلق منها كما تضمنه غايه الا واما ان توسط بين الكلامين المتعلقين لا فائدة انكاد
جمع الثاني مع الاول او وقوعه بعده من اجل او غير مدح ولا يفتن ان ففطن على المحصل ان هذا
مراد من قال هذه الحمزة متحدة بمراده لتعريف معنى الاكاد او التعريف في معنى على المعطوف مراده بعد
اعتناء عطفه ولم يرد انما مراده من حروف الصلة غير المذكورة لا فائدة منها
عطف بالفاء برديا ان التعديل الاكاد ان يقع بعد ففطن ففطن اي من اجل القوي ان يطمئن الناس
بأنهم انهم الناس حتى من غير اعتناء ترتب بيني فافترودة كان عطف الجمله الاولى بالفاء
والثانية بالواو ودخلت الحمزة لا فائدة انكاد ان يقع بعد ذلك خذ ان الاختان ومع وضوح معنى
الكلام ووضح لفظ الكنايات اعني بعد ذلك اي ففطن الى بعض الاوامر ان امره وان انكاد والاس
من الاول عطف اخذ الا ولتين خلافا لثاني فان انكاد مع الاكاد الاول لا بعده فان قيل خلا
جعل المعطوف عليه فاخذ ما هم با كانوا اكسون وانه قرب قلت لان مساق ولوان اهل
القوي الى اكسون مساق الكبر والاكيد خلافا ما قبله فان كان حال القوي وقصة هلاكها
قصدا فاعطف عليه انت وان كان هذا القرب فلم يرجع معنى كان الخاسر
ان سبه على طريق الواو ليكون في خبرا من ففطن انكاد وقوعه بعد جازم فاي حاذر الى
استئناف الفاء وقد ترتب بعد الاض على حده فاحاب بانه ليس انما هو بل كبره كما سبق
على طريقه الجمع بعد القسم ففطن الى زيادة التخذ والانداد وففطن لم يخل ضمير في من اجل القوي
الماليد انما واليهم بقوله ولوان اهل القوي والافقة المعجوت اليهم ففطن انما واليهم بقوله فان
اهل القوي واما على فعل العدة الظاهر ان اعتناء النصين انما هو على قراءة التوفان
حيث وكو المفعول الثاني واما على قراءة ايها فهو من قبيل الترتيل من انكاد ولا حاذر
المفعول الثاني اي لم يبين لهم هذا الشأن الطريق المنقسم لم يعلق معنى ففطن ففطن
وضوح وشرط فعل يذلل في خبر شئ منه ولا يخفى ما في الوجه الثاني من الضعف القوي معنى
الاختلاف في الوجه الثالث انه استئناف واخر اض ولا يفتن في مثله معطوف عليه معطوف
الاول ثم استدل على ان كونه عطف على جواب لو بانه مستلزم انما كونه مطبوعا على ففطن

وله

لما بعده كنه لوم من انشاء جليتها واللازم ما قلنا نقول تعالى فمهم لا يسمعون اب بصرين على ان يقول
وقوله كذلك يطبع على قلوب الكافرين على ما قلنا من اجل القوي من الوارثين والموثوقين وقوله
في كذا قوله تعالى لا اله الا الله على ان حالهم من صفته لا يمان وان لا يلبس منهم اليه ولا يذوق من الاغراض
بان غاية الامر كونه لهم كفا راخذين ولا يلزم منه كونه مطبوعا على قلوبهم لان صفاته التي هي
والاصار على الكفر حيث لا يبرح زوالا والادفع بان الكافر قد ذوق غير موافق ولا معنى للطبع
سوى هذا غاية الامر انه قد يكون دليلا وقد يكون زائلا كما في الكافر الذي وفق للايمان في غاية
الفناء هذا وان قوله موضوعي بصفة من قلوبهم من اقتراف الذنوب والاصابة بها مع كونه راد
في البيان ليس مستقيم لان القوم ليسوا كذلك كيف وقد وقع احصائهم بذنوبهم اصل جواب
لو عدل على الانشاء قطعا فكيف يقع انهم موضوعون بصفة من قلوبهم من الاصابة بالذنوب
وما يقال ان المراد بالاصابة بالذنوب اقترافها واكتسابها لا الاطلاق كما هو المراد استحقاق الاصابة
فما رده عامر من النظر في قوله وهذا التفسير يروي الى علوم عن هذه الصفة وان الله لم يشأ
لا يصفوا بها هو مفيد لذلك كمن شرط التيقن بالمال لا خفاء ان الكلام في ان الله لم يشأ
لانك القوي المعلوم حالما وقصتها او تلك القوي التي هي في شأنها مثل ذلك الكتاب فان ذلك
عزله الموصوف واعتراض بان المال راجع الى التيقن بالمال لان المال في ما في اسم الاصابة
من معنى الفعل ولو سلمنا السؤال اما ندفع على تقدير كون قفص حال لا اجرا بعد خبر والعول بان حصول
الاصابة بانها في الجرح الذي هو كونه الجرح على طرفه هذا حلوا ضمن خاصا لسؤال انما هو
تقدم اجمالية فقلد بانها في جميع عدم حصول الاصابة ليس بشي القفص ان ليس هذا من قبل حلوا ضمن
معنى هو بل كل من الجرح من قبل والاصابة في ما وجدنا في ما سبقنا اعتراض ان كان الضمير للام
وان كان للام المذكور من جهة الكلام السابق ثم جاءهم عطف على عا حذوا وكمكوا
جواب اذا وليس الجرح بتقدير القول ولانه اذا وجب كان الاسب او لانه لان هذا
وجبنا ان لا يكون معنى الكفر وقد اشار في اول السورة في قوله بانها تطعون الى وجه رابع
موتضمة معنى الكذب في المشهورة اشكال وموان مدلولها ان موسى حقيق واجب
على قول الحق العكس كما في فواضة نافع لان الفعل او الزك يكون واجبا على الرجل الوطيل عليه
الحق على الخط او على فعل وجوبه على قول الحق مجازا عن كونه له بعلاقة القوم او على تقدير
الحق معنى الحريص او على جعل قول الحق منزلة رجل طيب عليه شيء ثم جعل نفسه اي قال الله
لقول الحق وقصا به منزلة الواجب على قول الحق فتكون استغارة ممكنة وتختلف وقوله بشي التوام
صدرة وتبين خيل لا مواز به فيها وقيل كذا ثم وث الله حتى تعالجوا قوام قوب لا يلبس
ولا يبرح مضارع اخرى يقال امرت ان لا تتركوا الصلوة والصيام والصدقة والحق والصدق والصدق
الضم الذي لا غناء عنده وقياس جمع الضمير لانه عوضا لما عن المدة كبا طرة في سطر
والحزم عند جميع الغم وموزم وضمير معناه المذكور من الالة واللبس ولبس الكتاب اذا نفع
الحزم وكون ولا اري به حاذي هذا التمثل وانما يعبر عنه فيها اخرا ضمن غير المتعدي متديدا
فعدى وقوله ان تغرب مفاه ان يبالغ ولا معنى بالمبالغة المذمومة وقوله عطف على تغرب
في قوله ان يكون انما قد فاعله شعاد بان الحق وان اسند الى موسى فالحق على استناده

قال حال

قوله

وام غار منقول لتبينه معنى

ال وصفه اعني كونه الفاعل وبعضهم حقه بدقيق وموان خلا انما طعن في ان لم يند قول الحق
الى الحكم كما قال انما واجب على قول الحق وانما واجب على قول الحق واجب على قول الحق ان يكون
انما الفاعل له فليس له كثر معنى كلف قال فأتت بها وجه السؤال ان فاعله الكلام ملك حصول
الشي على تقدير حصول فاعله معارضة المطلوب للمحصل وهذا من قال السؤال عن انما
الشرط والجزاء واجبا جعل السؤال كيف فعد جزاء الشرط وما معناه والجواب ان الشرط الثاني كما تكلم
والفعل فليس كلام الكتاب في سورة الشعراء قال للملائكة ان هذا الساجد علم برهان في حكم
من ارضكم بشجرة في ارضنا فخرجوا قالوا لا والله وانما هو وعنه قال للملائكة من قوم فرعون ان هذا الساجد الى اخوه
واسند ان على ما اتقاه من الملائكة فاقوله عن فرعون بطريق التبع الى القوم بان القوم جاوا فرعون
وخطا طوبه يقولهم ارجعوا فاقوا وارسل فلهم كمن الكلام سلفي من فرعون اليهم لما كان بعد الخراب والخطاب
وجه افرجه في تفسيره سجاد كقول الحق ان لا يلائم مثل لشكر العظيم لشكر الكافر
ما بينهما فمن مثل ومن مكنة ان فالوادة من جس من مثل من جس مكنة معنى ان بعضهم مثل لعدو
سواء وبعضهم مكنة وهذا سلب من الزك عن قولون رأت القوم من رأت ومن رأت
بمعنى انهم من خدش الجفني ومن جعل السجد ان بعض هذه الروايات من رأت مثل وبعضها من رأت
مكش لم يعرف الا سلب يتنوي كسر نون بعد مددة وضم نون ثالثة بعد واو مفتوحة فوردت
الموصل بعث فيها نون وقد نسخ لم ينفى ليس امرهم بالانقاء قبله من قبل الا باه للسمو والرفق
بالكفر او فوقها اجزا شبه ان يكون ناظر الى راي من يقول ما يفتخ اعلى ام لا ختم كما
انما هم سلفي حرم ما عسى نفهم من كلامه ان خروجه وسجدهم كان بالانقاء انما هم وانما
ذلك فهم معنى انه لم يزل شامخا في شدة الخروجه سرعة حال من الحق نونما لم ينفى قول له
بالا خاتمة معنى ان هذا الاتحاد الصوري لتعدد النون على ما نفى المقام فان انقاء الكلمة الخيرة قد يكون
لا غرض اخر سوى افادة الحكم ولا رده كما قرأ في قوله تعالى فكان رب ان وضعها شي في لعدا انما
الا قام المزمون في قوله قوم فقلوا سمعنا هذا الكلام طرن ونجع وليس ما خاد او انما خاد
ترك في سورة الشعراء هذا الوجه لان قوله انما نطعم لا ينافي مع ان خرا واكثر وكما نفع كما نفع
بانه جعل ارفع استغارة بعبارة نفعه وصبر قرره وانما على الوجه الثاني فضا الصلة ممكنة ونفع
خسنة وقد فهم البعض وحاشاه من سوء الفهم من قوله كما نفع الما ان الاول انما كذا لان الجامع
ثم القوم وصفه النظم لانه فليل لصحة وقوع قوله لنفسه وفيها وذكر انك وليذكر في
موقع المعقول لافله اندر موسى وقوم بمعنى ان انك فرعون موسى وقوم ولم ينفهم كما كانوا
عليه وكان ذلك الزك وعدم المنع مودا الى ما دعاه قوم فرعون فسادا والى ترك موسى
وقوم فرعون تعظيما وتركهم العبادة فكان فرعون تركهم لترك فعله به على طريقه لكونهم
عدوا والنصب باضمار ان عطف على موصوب للاستفهام ومودركم فعدوا المنداء
في الاستغارة على عاذته في الحال لضم الواو كما في قبل لعدوا وبريدانه من قبل العطف على
القوم فان جواب الاستفهام كثر ما يكون بالجرم ونكر انما فكانه منفا كذا في فطقت عليه
مذكركم بالجرم كما جعل فاصلا بالنصب في جواب التخصيص مقولا لاصدق بالجرم فطقت
عليه وانك فويل صنع فرعون لاهل اصنافا بيان لوجه صفة الالهة الى فرعون مع انه

منه

كان تدعى الالبقة ولا بعدا حيا وان من غير متعلق بمحذوف معطوف على مبتدأ مرفوع في قوله
 ويقتدر ان ذلك المولود من غير بعدا حيا وهذا على طريقه علقه بنا وما زادوا
 وانما فيه للمفسر فتارة بان الحاشية المحذوفة للمفسر من بني اسرائيل وفي البنية معلوم انهم
 بنو اسرائيل لا لفظ وبان الحاشية المتداخلة بقوله ان الارض برية من ثبات من عباد الله بعد قوله
 استعصوا بانهم واصبروا واصبروا للمفسر الذي سمى بنو اسرائيل فكان هذا الكلام مرفعا الى ان الملك
 يصبر اليهم وينزع من لفظ وقوله عسى ان يكون عدوكم ان اخوه نزع بذلك وكنت غدا لما ان
 عسى في مثل هذا المقام ما كيد وحقيق لا محذور توقع ورعا وقد اشتقوا منها في الصحاح
 السنة اذا قلنا بالباء وجعلت قصدا في الواو فهو من الالف فقال اسنى القوم يعني استبا
 اخرا الشوا في موضع سنة واستغوا اذا اصابهم الجدة به على الواو والاضمة في قوله فقال المارة
 غدا شاذ لا يابس عليه وقال الفراء نوحوا ان الماء اصله او وجدوا ما لم يسموا فقلوا كما قال
 ولان الناس متعلق بمحذوف معطوف على فتنهم الى وصرعوا لان الناس في قوله عطف
 على مضمون فتنهم لانه في معنى فتنهم لان فتن الحنة نشر الى ان اللام لتعرف الحنة
 كما ذكر في الحديث ومعناه الاشارة الى ما بعده كذا من معنى الحنة ونفذه صرح ليدانيل هذا حيث
 قال واللام مثله في قوله الخلل للزمن والجنس كثره وقومته وتسامحه كما لم يقطع طوله للحق في ضمن
 كل فرد فلما عرفت نعرف الجني واوقفت في جزاء الماضي ولا كذلك السنة فنكون وذكر
 مع ان والمضارع وذكر صاحب المقام ان الالف في قوله فتنهم على لفظ فتن الجني يعرف العهد
 وقد سلك الكلام فيه في شرح النسخ والروا انه مروي ان اللام لتعرف العهد خارج المندرك
 الى سبب خرمه وشرمه لما كان الظاهر من التثنية بلا خلاف كان المناسب تفسير الظاهر بالتثنية
 على ما قاله الاخر في العرب سى التثنية ليرى او يراه فتنهم بارجحها ويعتق غراها وما خذها
 نوات اليساد اذا اشاروها وقال ابن عباس لا يرد شتمهم عند الله اي من قبل الله وتلكه غير
 تكسبه لما ان فعلا بالكون لم يوجد في صيغة الجمع كلف وكل ما عوى من هذا القبيل قد يذكر ويؤتى ولا حجة
 لان الحسن الاخشى في كونه تكسيرا او انصب بمعنى انما شتمهم بريدانه من باب الاضمار
 على شريطة التفسير والمضارع في قوله فتنهم بارجحها ويعتق غراها وما خذها
 واثنان اثنت على المعنى وانما لم يجر في الالف لآية وفي البيت فتنهم لما ان وجه الكلام مع
 والبيان فتنهم لما لم يجد التثنية والتثنية وهذه الكلمة لا حجة في انها ليست انما وقعت بمعنى
 متبني ولا يصح ذلك فينبى بطلان على من استعملها وان جعلها في الالف بمعنى فتنهم طرف والجار
 كف وقد يثبت بآية وعاد اليها ضمير وانما الكلام في انما فعل حادث على المذرة والتثنية
 بمعنى مني قال صاحب اللسان
 سور الموحدة المفسر انكسبه فقولون في كانت الشمس طائفه فالله في موصود ولا بد من
 انه من وضع العرب ولا يفسرون شيئا من كلام العرب وهو النوبة قبل سمت البنية
 عهد لان الله عهد ان تكلم النبي وهو عهد ان يستعمل بآية لان فيها كلمة واخصا كما بين
 المتأخرين ولان له حقا لفظ لفظ العهد ولا لهما لفظ العهد ومشتد وكنت المولاة وقد
 قتره في سورة الرزف بوجه آخر والما ان سئل بريدانه انما القسم جوابه

كما ذكرنا في بعض من تفسيره الحبيب والرخاء

قوله

ارجع مثل فميتك اجري او ليوفني مثل ما فعلتني لا كرمك واللام الاولى موطئة والسبب والنقل
 مثل اطلب حاجتك لما قدمت من الطاعات فتكون مالا من ضمير ارجع فاجاز اللفظ في حاشية على
 ما ذهبوا اليه من ان ما يلي كلمة لما من الفعلين في ان يكون ما قبل اللفظ او معنى الا ان ماضي ما ذكره
 من ان اذوا والفتاوة في موضع المفعول به للفعل المضمون مما اياه ان يكون المندوب فاجاز ان اللفظ
 او مكانه والفتاف في كاشف من التي قال انما للقران في الوقوع كقولك كما دخل زيد خرج عمر
 وحقيقته على ما فعل من المصنف انه شبه رجوع هذا المندوب الى كاشف وجده في جز واحد من القران
 فادوا بالاشغال لان ما يقفه الاغراق في اذلة الاتهام لا موعينه فانه عينه ومبهم
 من اجل الفاء المحذوفة قد سبق ونظيره من آيات ربه الكبرى في وصف الجمع بالمندوب المندوب
 بالصفة كما يقول حررت بالفتيات الحنة تانث الاجنس وبالفتيات الحنة تانث الاجنس
 واقتصر الى الاستشهاد لان تشكك في الاستعمال وانما الشايع الوصف بالمندوب المندوب بالباء
 الا انه لا فرق لان معناه على ما قبل الجمع بالماخذ من ملكه فزعون فقال فلان حسن الملك بالجر كذا
 كان حسن الصنيع الى ما كيد وفي الحديث لا يدخل الجنة سبي الملك غيرتهم جازتهم الجحيم ثم حتى من الجن
 ومنهم كانت ملوك العرب في الجاهلية ومن المصنف قبله لفظ الغضا من الغض وهو الكبر بالفتنة
 كما ادخل الحظ وقفاقه وما كسر منه الوضاض الفئات فوضفهم بالجمع المطلق حيث لم يذكر المفعول والكاه
 بان ووسيط قوم وجعل ما هو المندوب بالاجازة لكونه كالمندوب المندوب في افعال مولا
 وذلك لان جعل المندوب اسم اشارة مع افادته كمال التثنية عند تعقيب اشارة ما وصف على
 انه جدي بامر بعد اسم الاشارة لاجل تلك الاوصاف فيكون له قدره لا بد من التثنية والتمه
 لا خصائص الفلك حيث لم يتعرض لاثباتها لغيره وما ذكر من تقدم خبر المندوب مني على ما هم فيه متدا
 ومثيرة خلة وان كان شمل افعالها وما اوردنا ان يكون ما هم فيه فاعل متدلا غفارة على المندوب
 اليه وذلك لاقضاء المقام المحض المتفاد من التقدم اي مقبولا ثابت وما لعل لاجن ولم يتعرض في
 قدره لهذا المحض نظيره وانما تعرض للمحض على المندوب لغيره ثم المعترضون لتدليله عليه ولك ان جعل لا
 بعلوم اشارة الى المحض على المندوب اعني المندوب للعادة استخفاف الباء في النطق بالذات
 انه تعالى واللوازم وانما بالنسبة الى المندوب منظر الى ما قبل العلم ولا يرد مرارا ان مثل اخر الله
 اي لا خصائص الاكاد فغير الله وان الكاد لا خصائص وذلك من تقدم المفعول كما ان اخصا
 بتفصيلهم اشارة الى قوله ومن غيره من تقدم المندوب على الفعل وهو فضلك وانما اخصا صهم بالفتنة التي
 لم تعطف احد او هو التثنية فمن جزم الكلام اعني قوله فضلكم على العالمين اي على جميع من سواكم الا ما
 بخصه الفعل من الملايكه والانبياء والاولياء كان لغرضهم ايضا تفضل على جميع من سواهم لم يكن لهم تفضل على
 جميع من سواهم ومعنى التخصيص بالعادة ليعلموا منه انهم متساوون في ذلك ولذا اعتقه بقوله ولا
 تشبهوا به غيره الا ترى ان معنى خفض برحمته من ثبات جعل التثنية مفعولة على من ثبات
 الطلب بالكره الطلب وقد عجز عن المطلوب كما في قوله بعد هذا ان الطلحة من الرود الحلو في القسم
 فقر راحة النعم مقدر خلف من باب نضر وفصلها منها اشارة الى ما ذكره من كون
 الثلثين للعدد والعشر لالا الحلو او كون الثلثين للثوب والعشر لانزال النور واما بان
 تمام الثلثين بالعدد اعني مع انه معلوم فلانه لم يكن في قوله واعدا موسى ثلثين ليل ولا ثمان

بعشر ان تعين ذلك كان تعين انه قد دل على ذلك بقوله ميتات وبه على ما روي من انه تعالى
 جعل الوقت شهور في الفقه وعشر في اللغة نصب على الحال منهم من اجل قول
 ثم الشعر لثمن ولم الموصل بالصلة خرا من الكلام على ان تم من الافعال انما فصح على نصيحتي
 النقص والمقصود خبر وتكلمه ان خلق الكلام نفي لما سواه القوم من تكلمه ان نفي بعض
 المحل من كلامه الفقه بلا صوت وحرف فسمع كما قيل من جميع الجهات بلا جهات وهذا
 خلق موسى عليه السلام باسم اليكليم وعلى ما ذكره المصنف مخصص من جهة انه سمع بلا توسط
 ملك او بشر بل خلق في ذاته الرواية عن الطراي مسبوقة عنه فخره لما ان النظر ففعلت الخلق
 في الشئ التي لا يرويه والرواية من الاثر انما بالامر بعد النظر فكيف يصح جعل النظر مستقيا
 فخره عن الرواية التي هي احداث الرواية فاما مقارنته له بالزمان وان كانت مستقلة بالزمان
 وفيها ذكر اشارة الى رد الاستدلال على الرواية بقوله تعالى وجوه يرميها نظرة الى ذلك فاطره
 كيف سأل موسى عليه السلام اشارة الى احد وجوه الاستدلال بهذه الالة لانه على خزان الرواية
 ووقع له وقد كلف على الدفع في كنه الكلام وذاك ان الاركان لبعض الخواص في بعض
 في كان في جهة هذا مما يمنع اهل السنة ويقولون انما يتم هذا اذا كانت الحاشية على هذه
 الحالة والافرة هذه الحالة لكن لم لا يجوز ان خلق الله تعالى في العيني قوة لا يمكن من رده ما ليس في
 جهة بمعنى هذا النوع من الاركان الذي حصل عند النظر وفتح العين وتقلب الخلق ففعله ومنع
 يقع ان يكون الضم لهذا القول وبالسبب جسم ولا عرض فيقال ان يكون في جهة وان كان قاهر
 اللفظ عليه فان ذلك مما لم يمنع احد باستحالة ذلك لا يرد له الاستحالة العقلية كما لا يرد
 بدلالة اني على ضافة الحق لصفاته المتناهية الذاتية لظهور ان ليس في كلمة في ولا لا على هذا بل
 عدم الوقوع في السند ولا محالة تحت المستحيل والمتناهي على قياس موقوف من رتبة الذي
 على سماع الكلام في ان كلامه في الاركان بالاشارة لا ليس في متناهية جهة وهو الضم لما اشترط في
 تفسير اليكليم من ان السماع انما يكون لما خلق في بعض الاحرام فمكون لا محالة في متناهية جهة والاشارة
 ان في قوله وما جاء موسى لمفاتيح وكلمته ربه قال في انظر الى ذلك في الالة فاحضره على هذه
 التماسية وان موسى عليه السلام لما نال الذوق حاج له شرف الوصول وحل حاج العمل
 فداشهر في بني المفسرين ان من كسبه في معرفة الذات والصفات وما يلزم من الاعتقاد ذات
 بالاجمال من غير اشتغال تفصيل المسائل والدلائل على قانون الكلام فقال في صاحب الجمل والاحكام
 انما حاله الجمل وقد ضلها ارباب المذهب على وفها وموضع متناهية الخلق ففعله ان شاع
 النظر الى الله تعالى ومقابلته بالاشارة لا يفتي على صاحب الجمل البتة على ذلك في حله فكيف
 على من مواعلم منه كما يمكن فكيف على من مواعلم منهم كالاشارة في هذا رد على من اجاب عن الاستدلال
 بان يجوز ان لا يعرف موسى ذلك واشارة الى ان الله يفتي بالرواية والاكتمال في الجملة فلو امر الامارة
 وانما في التوفيق عليه بل التوفيق على ما هو العادة في زماننا هذا فيجب انما اصحاب
 الجواب ان اصحاب الجمل مواعلام عبد الله ما انه ليس الله الكلام او البر الحسني الصري
 لما انه ليس من قدامهم وان كان من اذكياءهم ومن قال ان يعرف بهذا من احوال هؤلاء المذنبين
 الذين جعلهم الحكيم ففعله بكتب الرواية على الزيج والفضال لا في مفسر عبد الله المفسر الذي
 ففعله لوجود الرواية لوجود ما لا يكون وضع للاستدلال الثاني بالاية على المكان الرواية في
 مروي وان الاستدلال انما هو على الامكان من جهة ان المعلق على الممكن يمكن ولا يمكن الاستدلال

حال عدم الاستدلال في وانما في اجتماعي كركه زيد وسكونه كل مني يمكن والمجمع في وان كان قصده
 الاستدلال على عدم الوقوع في الجمل او لا اثر على عدم الاوقات كلام مدح منصرف النظم من
 اذ بحث الشئ في الشئ ارجسته فيه فان كان طلب الرواية اشارة الى وضع ما قيل ان
 طلب الرواية ان كان للقوم ولما ذكر من الاعراض فلم يرد على موسى ما جرى ومهم ثاب ثم نفي
 عطف على فانظر انتم بالشئ صاد موسى ما به وعلى وتشتي به صار مني به البكفة الغزل بان الرواية
 ملاكف موكفة مشدودة عليها الاكاف الشنع جمع شنع بالضم اسم من الشناعة ولقد عورض
 ما اشداه او اشداه من العبدان في جماعة كفروا برواية ربه ولما في حم الحمرى موكفة موكفة
 عن الصفات وعظمت عنه الافعال فيما لما من قتلته من نازعه الخلق حتى اشركوا بالله ذرعة حاكزة
 واسا كيفة موكفة ابواب رحمة التي نفي لا تزال على المقاصي موكفة لهم قواعد في العباد رزلة
 وهذا حب مجبول مستد كفة بكي كتاب الله من ما وبلهم بد موعة المنفعة المستد كفة وكذا الحادث
 النبي وموعها منهم على الخلق غير متكففة فانه اسطر من سحاب عذابه وعفا به ابد اعلمهم وكففة
 ونفسه اخر فعل هذا لا يمكن لطلب لا جل القوم ولما ذكر من الاعراض ولا يتعلق بفعلهم
 لن تروض لك حتى تروى الله جعرة وباجد الوجبة من زمره بالاول المعينة وضمهم با في
 الحروف ومن لا زهر في فتح الواو وموعها الزبد يعرف ذلك الجوهر بنون فلا تكرار بالاشارة
 الى ما قيل من رتبة خطرا في قول الكلفة ويا فورة حرا في قول سبعة بن جبر والبريد
 بلج والنداء موشث فلذا قيل عشرين اخرج قيل وقد ذكر وجه اخرج والمعنى وكيفية
 كل شئ اربا شعربان من مريضة لا يتعصب ولم يجعله ابتداءه خالما من موعظه وموعظه مفعولا به
 لانه ليس كثر معنى ولم يجعل موعظه مفعولا وان كانت سراط النص حاصلة لان الظاهر ان
 تفصيلا عطف على موعظه كما اشارة الى قوله من الموعظه وتفصيل الاحكام وفامره لا معنى لقولك
 كسبه من كل شئ تفصيل كل شئ وانما جعله عطف على جمل الخادم والجور فيبعد من جهة اللفظ والمعنى
 واشارة في خصص الله ان ما ياسب المقام والحال لظهور انه ليس على غيره لقوله واودت من كل
 شئ كالا ففحص والافعه هذا بنا في ما سمع من ان الملكوت على نبي اسرائيل موقفا من انقضاء
 فطيق والجواب بانه يقال للحسن والاحسن لا يكون في الثورية بعد جدد انصف اخر من
 الشناء الى مو في حده يبلغ من الشناء في بودة فكذلك انصف الما ضرورة يبلغ في الحسن من المعنى
 عنه في الفصح كيف انقضت بيان للمعنى واذا قدر يكون في موقع الحال او بالاشارة
 الحق عمل في جواز حذوف كلام والخطاب ان كان للقوم خاصة ومو لا يظهر في القوت
 والا ففعلت كما في فزادة شكاور كبر باثا والمثلثة من اضافة المصدر الى المفعول به بمعنى
 على الحفظة وبانظر الى المعنى ايضا والافعه قدروا الاضافة الى الطرف ايضا موقف من منزلة المفعول به
 كما ذكر في ما كان يوم الدين لم ابتداء عطف على ما ذكر من تفسير الجاذب العمل يعني كان
 بكفي ان لا ذكر كونه في المعنى بعد قوله وانما يقوم موسى من غير ابتداء لذكرا لا فاما الا انه اثر
 هذه الرواية الا اعتناء بذكر ذلك والتفريع عليه وبني كلامه على ان الواو في كانوا اعتراضه
 لا حاله وقد ذكر الوحيان في سورة البقرة ولا اشتد نفيهم لان السقوط في
 البدان يكون عند شدة الغم لا مجرد وجبه كانه لا مجاز لعدم المانع عن الحقيقة وجعل

الفاعل في قوله المبني للفاعل ضمير العنصر دون العلم لانه اقرب الى المقصود لان كونه كناية
عن الندم انما مبرحبت يكون سقوط الغم على وجه العنصر ثم الايدي على هذا حقيقة والكلام
كنايته وعلى نصير الزجاج استعارة بالكنايه وعمل الكلام كناية لانه لا يلائم عليه الا ان يقال ان
سقوط الندم في العنصر كناية عن ثبوته للشخص وانما اعتبر الشبهة في العمل لان العمل يكون
استعارة تصريحية لانه لا معنى لتثبوت العمل بالقلب الا بعد الاعتقاد وسقوط اضلالهم
آثر هذه الاستعارة لما ابلغوا به واوعى بانفاذه المقصود من عمل راو على العلم وزوده القلب
التي على ضمير لان ما خلقتمون لا يصلح فاعلا لانه يلزم ان يكون ضمير مضمر بالكونه او
مفعول معلوم باللام وبالاضافة اليه مفعول من بعد ما وانتم اذ لم يسميتم من جنس وانتم
ومفعولهم ولا من بعد عنيتي وركبتم لان خلقتمون يدل عليه ولا معنى لذلك كيد يكون من قبل بقرته
بمعنى وكنيته بذلك بل من بعد ما كنت فيه وعليه فيمى بكم وانما سبب بالنسبة الى عمله العمل
الاول والى وجهه بنى اسرائيل الثاني وفوه خلف من بعدهم خلف في ان المراءى العنصر
الى الاحوال التي كانوا عليها من الاوصاف الملائمة لمعنى النعام عن احوالكم اني عالم بكم
ومواظبتكم موسى حال كونكم كما فطن لعمده لما حقه اعتذار عما يتوهم في ذلك من سوء
اولا ليعتقدوا بجلول على الاول من اجل في الواقع على ما هو الاصل والمقصود وعلى الثاني
من العمل في الظن والاعتقاد على طريقه وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن انما ان
فقط كناية عيسى موحية لانفاذه زيادة الشك والاحتمال ولا تنذر له خبر وهذا على الشدة كان من
نفع زائدة وكذا منقحة في صدر الصلة وخر ذلك مما لا يقع الانشغال هناك الا ان هذا في كلام
المصنفين ولا يوجد في كلام العرب ومنهم من جعل اسم عيسى ضمير المصنفين والجزء من قوله ان
يكون فوط وقية جعل عيسى فعل شرط ولا يزالان رجحة منطوية لهما بما في كناية في الشمول والاع
مع الالفاظ والسكوت عن احدى الدارين واخصوا الامان فتراموا بذلك لظهور
ان ليس المعنى على احداث الامان الى التصديق لبقائه على كونه فعدوا كونه الله غير الكفر
وان اردوا بالامان ما يشتمل الاعمال او كانت السنة هي الكفر فخلص الامان من احوال احداث
ما هو الواجب ومن وجوب التوبة لاختلافه ان الشرط على تقدير ما من التوبة نفسها
واشعبته مادة فاعلا لان ابن من روح الله ابرو من ذلك هذا مثل اي
نشل حال سكوت الغضب حال سكوت المنافق الامور التي وموضع ال كون الغضب استعارة
بالكنايه عن الشخص النافق السكوت استعارة بخرجه عن طغوه وسكون عيانه وبليانه لكن غايته
من اللطف والبراعة ونباته من العنصر والبلاغة مما الذي اخبر تمامه وخود اذا هب
الرياح الوغاض ثم اكشف النعام فاقبلوا اليه وعلوا الروية بشعر بان هذا راجع الى
فصحة طلب الروية وانها واحدة وسط بين قصة عبادة العمل اعني ان جبايتهم بعد الايمان
الهم بالانجاء من ال فرعون وانما الكتاب وفرض اليقينات الا انه يرد عليه انه لم يذكر
خاتمة عبادة العمل بعد عام قصة اليقينات وطلب الروية لاجل النعم وذكرا ولا تلك من بين
الروية وخروجه صفا من غير تعرض خالم واخر اطلبهم الروية واخذ اليه بعام عيشه من غير
تعرض خالم موسى عليه السلام ومن صفاته ذهب كثر من الى ان هذه قصة اخرى ومروا لا يعرفون

الكتاب

المتحدون غير ما خزن من صفات الكلام قال الامام في السنة عن النبي انه قال امر الله تعالى
موسى ان ياتيه في ناس من بني اسرائيل يعذرون اليه من عبادة العجل فاجاب سبعين رجلا
قالوا انك الكلام قالوا في ناس من بني اسرائيل يعذرون اليه من عبادة العجل فاجاب سبعين رجلا
من صفات الكلام وطلب الروية ثم انبعث ذكر قصة العمل ما ينصل لما فطام الحال ومقتضى
النصائح الغرائبية ان يكون هذه القصة مقابلة لاول صفاته للكلام عن الاضطراب وانما كان
النظم بذكر قصته ثم النقل منها الى الاخرى ثم الموجه الى الاول جملته كناية الى الضلال
والاعتقاد بسبب المحنة اضلالا وهداية من الله تعالى وموجه ذلك الى الاستعداد الخيالي الذي
لا يطلب انما على حقيقته كما في افد من بلد حتى لي على فلان لان الى صل في الوجود موقوف
الذي موقوف الفاعل لا الاقدام ابو جرة بالجهم والرا المعج على وزن فاعله موقوف الى
الزير محمد شاعرو سلع كل شيء كونه الروية الروية التي بضة على كل موجود وانما مله
للوجود والجمود وسائر ما يتناول الموجودات من الكليات ثم ذكره وكتبته على الوجه وذكر
المكتوب باللام واخر الصفات التي لا يلائم الاستحسان والاستعداد فاشوب بالاضافة علم
انما وجد عظم والكل والخبر واشتمل تناول الدارين سمي الدارين في ابد الابد منكم في
موقع الحال من الذين يكتفون ومن لبعضهم دون البان لانهم بعض التي طين لانفسهم ومن في محنة
صليهم يكون احوال والحز في آخر الزمان يجمع اياتها اشارة الى ان التمدد للاخصاص باعتبار
فيد الاستغراق من الجمع المضاف الذي يوجب اليه كناية بانفس الرسول وصاحب المضافات
لبنى ومواشاة الى ما قد يقال في الفرق بين النبي والرسول ان الرسول من يكون لكتاب خاص
والنبي عام وان كان مفهوم الرسول ايضا عام كما لمسل وفاقا بدليل ان اسمعيل ولو لم يكن
ويونس من المرسلين وليس لهم كتاب خاص وما اهل لغز الله به الاول جعل على خست فيهم
مع انما النبي ربنا بشعر بان هذا البقاء على حذف المضاف كما يشعر قوله فصاحب كتاب
الطوف في الوجه ان لست مستقر في موقع الحال من ضمير انعموا والحق انه لغز في الوجه وما ذكر
بيان للمعنى وانما على الثاني للقاء كالمصنف في المعقول غير انهم انعموا القرآن والنبي وعلى الثاني
في الفاعل على غير النعموم كيف انطق هذا الجواب يعني عدائي اصببت به من اشارة
على قول موسى اكتب لي في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة ووجه نص على الحال لا يظهر
وجه الحاجة الى ذكره الا حسن ان يكون منصبا باضمار اعني انما انطق ففوه عن الفضل بين الصفة
والموصوف وان كان جائزا وبقر اجنبي واما معنى فاعلا من نوع اصالة واستقلال
بدل من الصلة فيكون من التوزيع التي لا اعرب لما كالميل المشقة والابدال لانه في البيان
كما في صراط الدين ولم جعل عطف بيان لشعر بان المدلولين ولانه ليس نحو والاشفاق والتفسير
وسوق كلامه لشعر بان بدل اشتمال وكذا الثاني كناية حال عاملة معني الاشارة في
هذا الشخص واسم الفهم الفاعل الذي هو خبر من كان على ان من موصوفه كان الامام اي شخصه كان المعنى
اي شخص حصل بوجه وكان مائة وهذه الكلمة حرت جوي المثل في النعم حتى لا يفرط كناية
عن الافراد نظر الى الجز وان كان مرجع الفهم محققا لهما العلم كناية من كان نالوا وهذا حال فيه
معنى الشرط اي وان كان هذا وان كان ذاك وانما او غيرك بدل من هذا الشخص واظهارا

منقول العلم فقال رجل ان منهم اي ممن يدينهم ويعل علمهم كقولهم كقولنا انهم يدينون
والخفاقات بعضهم من بعض وهل تزد صلي وكما استقام الحاد يعني لا يزيد وكذا من بعد
الوقت اي قبل من يكون منهم من صلحوا بكم وكان عبدا لله من مسعود بوجه الله فهم ان ذلك
انما بل انما قال ما قال جعلنا قلوبهم فمروا عليه ولا خير بداهل الحمار وقيل الحمار باله
الموازي والموازي الغري والمعدن فان العرب سمي الغري والمعدن بالهجوم والحق لان
الموازي لحيث كون الحمار على ان اللام صلة كلفنا في موقع المفعول به وقيل بل فعل بمعنى
انه لو قبل ذلك لم يكن كلفنا للمفعول ونفي لان الحمار هو المعنى الذي لا فصل من قوله اثني عشر
عشر سبطا وحاصل الخطاب ان اسما كان منها من الجمع الذي وقع موقع مفعول لان
معنا كما انفسه حتى كانه قبل اثني عشر قبله فالتيمر لا يكون الا مفعولا او مفعولا لثني عشر
سبطا لصدق على اثني عشر من السبط وليس مراد وهذا كما ان الجمع قد يثنى بمعنى جماعتين
عنه من ذلك الجنس كقول ابن النجم بنقل في اول البتيل من راجي مالك ونفشل فيما ملك
بن ضيعة ونفشل بن وادم من امراء العرب نصف ربيعة فمردت الحرب بحث
مخبرها ووضعت بنفعل فيها اي نزع البتيل وهذا بخلاف ثلثانه سبطين بالاضافة فانه ثم المراد
تثنيته سنة فلما ثبت القول فيه بانه وضع الجمع موضع الواحد في التثنية كقولنا بالاحسن
اعلا وذهب الزجاج وابوالنبي الى ان اسما طابا بدل من اثني عشر ولا يقيم قوله وكيف
عثرنا قد مضى تفسيره في اول السورة لعدم الالباس يعني ان الفاعل هو
الاخصاء والاخران عن ذكر ما لا فائدة فيه بناء على عدم الالباس يريد كل احد
يعني ان لفظ كل اذا اضيف الى التثنية يندرج في افراده سواء كان مفردا او مثنى او جمعا
فمعنى كل رجل فرد من افراده ومعنى كل رجلين كل اثنين ومعنى كل رجال كل جماعة
وكذا اسم الجمع نحو كل اناس غير تكسر بدليل عود ضم المفعول اليه ونقصه غل
لفظه ولان فعلا لا يضم ليس من صيغ الجمع وما يقال في كسب اللفظة ان رجلا بالضم جمع رجل
بكر الفاء وهي الاثنان من ولا الضمان فمعنى على انهم يعنون بالجمع ما يجمع اسم الجمع كما يقولون ان كل
جمع واكب واخواتها عن المصنف ما سبقا كل غرضان في جمع وسمى في الوزن فقال
قد نابت ونزاد وتوام وعرام وعراق ورجال وطوار جمع طبر وباطن جمع بط هكذا فيها
تقال ويدل عليه قوله ويوم سبتون لان التثنية في مقابل الاثبات فنفسى ان
يكون معنى يوم سبتين يوم سبتون قوله والفعل الذي اضيف اليه التثنية في موقع المفعول
والمراد بالتثنية اعلها بيان الملازمة وخاصة العبادة التي هي غاية لان المراد من حذف المضاف كما
نقص عنه آخر الكلام وذلك الظاهر ان ضمها كانت للتثنية نفسها وضمه بعدون لاهلها لان
يكون اخر بعدون مضوبا بكانت او خاصة فانه انما نحن بعض الحسن لو جعل الضمير لاهل
نظر الى لفظ الغيرة وضمه بعدون نظر الى المعنى واكثر ما يستعمل العرب طوت بمعنى
السيكة اي القردون والجنس فعند قصد اكثره لا بد من صيغة الجمع فلما قال جئناهم ولم يكف
حوالهم غلاف سلكهم مثل ذلك البلا والتشادة الى نفس مصدر الفعل المذكور لا الى بلا

عشره

آخر شبه غدايه وقد مر مثله مرارا واذا فالت مصروف على اخر بعدون وروى ان ما منهم وان
اقرب لفظا اما على تقدير انصافه فطاهر واما على تقدير ان لا بد من الاول الاقرب الى الاستقلال
وانصاف عطفه عليه بشعر او يومه ان الفاعل من العارفين في البيت انما نحن للثاني لانه مطلق اهل
الغيرة وقيل الامة الموعوظون فعلى هذا كان المضاف فعلمك يعنون لكن عدل الى طرف الغيرة
نظر الى انهم ذكروا انفسهم بلفظ الغيرة وموقوف الا ترى انهم لم يولوا الفاعل كمراد ما بهم
اي الموعوظون لما يكون عليه ومنهم ناس روى ذلك قد شاع في الاستقلال وقبح المضاف
والجرح فبين واستمر النجاة على جمل الاول جوازا في متناه بعد فسرعون وروى العكس وان كان بعد من جهة
المعنى والتاخير بالجرح وكما انهم يرون المصير الى الخلف في اوانه اول والذي عليه المحررة
هو مذهب اليهود يعني لولا عشاوة القصص لا عرف بان يث القول بغير ان اثبات فيث
لا يوسع تقديره اقرب الى هذا المذهب وان ما عليه اهل الحق من انه لا يث ثواب المطيع
لثبات ولا عقاب العاصي والمجرب بل يجوز له تقدير الاول ومفعوله الاخر لكن احتمالا
مرجوحا جريا على مقتضى الوعد والوعده في غاية البعد عن مذهب اليهود الجاز من بالمعصية المذكورة
لما على وجه التاكيد المحتمل لما في الاقدام على العاصي ثم لا يخفى ان ثبات الكتاب مبني بان لا
يقولوا على الله الا الحق على ما يجمع ما فيه من الاحكام وان المصنف من اعتنا به امر انفسه ان
المصنفون عن الخريف قد فعل منه بالنسبة فلا يرى كيف احاط بالمعصية قبل الخريف واخذ منها
ما ذكره ابن النجار في التفسير واثباتهم على انفسهم متناه خيره من باب التمثيل والتمثيل
ومعنى التمثيل تشديد الحال بالحال ومعنى التمثيل الا بفتح في الحال ونحوه المفعول بصورة المحسوس
لان الفاعل العام بما المحسوس اتم والتمثيل واخر اكتمها اتم والتشتمل وهذا وان خص بالاسلاف اليهود
نظر الى ظاهر اللفظ فالامر كذلك في حق عموم الناس وما ورد في الحديث الضمير من اخراج
الدابة من خصم اكرم لاني في ذلك لان بني اكرم من طهر اكرم فالخرج من طهرهم مخرج من طهره
فالت لا روح البص فرقا واي فرق وصوت بالوعد وتمامه واخطط المعروف بالانكاد
اي المعروف من الارض بالتمكيد منه في عدم الخط او اخطط النافع من الخطر بالانكاد وقيل المعروف
الخط والمكر الحرف والسيل والعاصفة لان نصب الاول لا يخلل لفظه فاعلم ان الحكم المذكور
اي فعلك ذلك من نصب الاول لا يخلل به اعني كراهة ان تقولوا انما اشكر اباؤنا الى اخره
وضمير الا عراض عنه لما نصب من الاول فلفظه من قولهم تبع القوم فانهم اي
تبعوهم فلفظهم والحذر ان يكون من المتعدي الى المفعول على حذف الاول اي اتبعه فطوار خطه
ما يقال في ان التبع ذكر الامير ذكر الوزير بالابنه وانما في هذه الدنيا لفته التبع
بالفتح المذكور كيف علق لما كان عامر الاله تعالى سبحانه فذهب الى ان الجمع لو وقع في الكلام
عنه انه تعالى اخطا الى التاويل جعل مشبه الله مجازا عن سببه وهو لزوم العمل بالاثبات فترشده
لا استدلال عام من فعل المتكلم للزوم الاثبات وهو الاطلا في الارض والجبل الى الدنيا كونه
وعلق عن ان هذا مصير الى الجان قبل اوانه جواز ان يكون وكشبهه على حقيقة اخطا الى الارض
فما عن سببه الذي هو عدم مشقة الزرع بل الاطلا وانما ترك التثنية على رتبته في مثل
هذا المقام وهو جعل المشبه على مشبه الغيرة والاباء لان لا استدلال بتولاه لكنه اخطا بلا

ثم

لغوت المعاملة تفضيته التي هي مثل بشر الى ان ليس المراد بالمثل صفاته الحال والنفسه
لنقطع بانه من باب تشبيه المركب بالمركب بل انما هو من سرف الكلام انه تشبيه لصفته بصفه
الكلمه او لنفسه بنفسه في غايه الخسة والذل والشرطه وان جعلها حالاً بانما لوجه الشبه لكن
نعم من جعل الشرطه حالاً وانما حال من الكلمه فقد في التشبيه ان الشرطه مركب وانما على الوجه
الذي انما هو المراد في قوله وقيل صفاته ان وعظمت فهو حال فلا خفي في ان الشرطه مركب وكان الاول
ان جعل الشرطه على الوجه الاول بانما حالاً ثم ان الخوفين في وقوع الكلمه الشرطه حالاً من غير
ان جعل خبر متبادراً او مصدر بالواو مثل وموان على كلمه كذا لا الاخره فصدر الشرطه بقطع
النقص على النقص مثل انك انما اني وان لم تاتي او انما كذا مثل انك وان لم تكم مني وانما جاز منها
لانها في معنى عطف النقص او لانها في موقع المفرد على ما اشار اليه بقوله في الاما لم الذل من
البيهود بان لوجه ربط هذا الكلام بمقابل العلم الى مثل المقوم في سائر اصحاب مثل يرد بيان
وجه المطابق بين نفس الضمير والمخصوص بالذم وذلك باعتبار حذف مضاف من احدى
مهم الخاسرون على المعنى وانما الى ان الخاسرين هم الاكثر من عرفنا في بعض الامور اصيله قد راسي
نعال فلان موقف بالذم والذم وهو عرفت فيه ومنهم من يرويه غيرنا بالعين المعينه من يعرف
في الاما والمراد وصف حال اليهود يرد ان الانه يذيل لنفسهم بعد تقديره فمما طعمه
لرسول الله عليه السلام وولاله على تركهم كونهم من اجل الطبع الى الاستغفار بامر الله وارثا و منهم
ال لوفهم التوحيد ووصف البار تعالى بما يلقى به من الاوصاف ووعونه بما يوحى الى السما
واولئك هم انبياء فلون بان كونهم اصيل لان الانعام ليست كالحله لثقله فيما يتعلق بحالها
وقوله وقيل الانعام الى اخره وجه خاص في كمال عقلهم وكونهم افضل من الانعام التي هي احيى
الاسماء ونفس الحيوان لكن تعليله بقوله لا بد على معاني حسنه ليس شام على ما لا يخفى بالحق من خلق
فهو منزه كونه واني على كبره وقطع فلان يفرح عن الفرح ياتى وتكف وانكر ان اسمه الذل
يميلون فلهذا هذا المضاف بفرسه المقام وانما في الدن يكون صلته الموصول ولو كان لا بد من قوله
الاوصاف الحسي لان الخلاف الاسم على ما يدل على معني او على ما يدل على معنى تام غير متعارف لان
شأنه لا ينفك عن انفس الاوصاف الحسي مثل العلم تعلم فديم وانما في كل شئ وانما في كل شئ
والمراد لكل كان وفرد ذلك لان تغييره بما ذكره الحاشية في الاسماء هذه كلمه شعير بان قوله
ومن خلفه انه يهودون بالحق في مقامه ولقد ذكرنا في الجهم وما فيها اعراض عناسه حديث الاسماء
حدث لمعلم حيث كان اوتي معصية الاسم الاظم الاستدراج استغفار من الذم بمعنى التعلل
من شغل الى علو فيكون استغفار او بالعكس فيكون استغفار لا وقد استعمل في البيت في مطلق معناه
اي لتفكك صحابه من البدر استغفار من السماء استغفاراً حتى تهرأى نكوه ذلك القول وتصفه
وليس استعماله في المعنى حسب الاشتراك اللفظي لكون ما في البيت من استعمال المشترك في معنيه
اثر في المعاني والمعنى اختار لهوت يصح وكذا البيت ان حقيقه من الثقل لان المصدرية
لا بد من الافعال غير المحرقة التي لا مصادرها والذم لا يمتح في هذه الحقيقه ان حرف النون في الدارق
ينها ومن المصدرية وكذا في الدائره على الجملة الاسمية مثل ان كل من خلق وينقل والشرطه
لخزان اذا سمعتم وان لو استقاموا لكن وقوع الجملة الاسمية خبر ضمير الثاني مما قد ناقش فيه المصنف

لده

يستمر عليه واسم يكون ضمير الثاني على تقدير فلا يعني ان ينوهم من كلامه اختصاصه بالثاني اعني
نفسه لاجل بالهامة وكان المانع من جعل مثل هذا على نافع الفاعل على موانه طواف الاصل
لما فيه من التزام الاضمار قبل الذكر فلا يصار اليه حيث يكون عنه غنى يكن الثاني في ضمير الثاني
فانما ايضا من هذا الفعل مع انكراد منه اي ان الثاني عني ان يكون الثاني وقوله فيسار عوا غروا
عظما على بنظر او منصوب جوابا للنفي فاعلم لا يبايرون بان وتوجب المقصود لا تقدير
لهذه المذكورات يعني ليس بعد هذا البيان الواضح حديث آخر يظن وجوده كقولهم
او على العكس اي نسبة الشئ باسم الضد والمنا في فائنا في غايه الفهم والوجه المذكورة
مما سياتي للاطلاق ثم صارت حسب الفقه من قبل الاعلام وقيل اشتقاق
من اي صدر الكلام بلفظ مثل وصرح آخر باننا فالانبياء في لان الاشتقاق في غير المقصود
في باباه الاكثر من على ما ذكره في موضع آخر وكذا اشتقاق اي من اويت وعبادة ابي
في المختص ان ايان بنج النمره فعلان وبكسر لم فعلا والنون فيها زائدة جملة على الاكثر في
زيادة النون في قوله ولم يجعل فعلا من لفظ ابن لما منع منه وهو كون ايان طرف رجا
وان طرف مكان واي من لفظ اويت ومعناه اما اللفظ فلان باب طويت وشريت
اضفاف باب جيت وعيت اما المعنى فلان البعض او الى الكل مشتقا منه فاصلا
على هذا اوى لم قلت الواو يا وادعت في الباء فصارت اما كقولك طويت الكلب
لعبا وشريت اللحم شيئا والمعنى حتى يدسها الله بنبية على ان الضمير في موقع المفعول
للمصدر وانما على غير مذكور في المصنوع كما قد خفيها من نفسه اي كل
منها على مردان تعليل على الاولين مجاز من شئت والكلام على حذف المضاف من السابعة
ومن السموات اي نقل على اهل السموات والارض خلقا وكم وعدم العلم باحوالها او بغيرها
وصرف شديدا واهوالها وعلى الاخر الكل على ظاهره اي تعلت عند الموضع على السموات
حتى انشئت وعلى الارض حتى الهدت وعلى الوجه كله في استعاره منبهة على عكس النقل
فيها وقيل عنها متعلق بتساؤلك فتدرك صلته بالباء كما هو الاصل اي كمن في عالم
او حتى تفرش للفرابة محيى لهم من الخافوه او حتى بالسؤال عنها حتى لا فرج به فيها لو كان عنها
لذلك وليس كذلك وعلى الوجه كما ذكر في موقع الحال اي مشبه حاك حال الحي نظر الى عزمهم
واعتمادهم ولما جاء به الاول الاكفاء بالاكيد لانه لا زيادة في انما على عند الله
زيادة ولكن اكثر الناس لا يعلمون وان لم نعوض لذكرهم الا ما شاء اي استثناء
منقطع او متصل على التاويل ومن استثنى بيان خلاف ما هي عليه ولقوم متعلق بالتدبر
والبشر من جهة المعنى وان كان في اللفظ معولا لواحدا وبنوا بل درست جامع بين الزيادة
والزيادة لقوم والقصبة بالفتح القطعة من اللحم وعاقبه ما هو من هذا الفعل بالكبسة كالكبسة
والقطعة فكان التذكير احسن طباقا للمعنى وان كان الثالث اوفى باللفظ والاختلاف
في ان رعايه جانب المعنى اولى ووجه الاختلاف انما الى ان الذكر موالدي مثل في غالب
الاعمال الى الابني وجماعها وايضا خلق الذكر ولا جعل منها زوجا اذ لا استغناءه فكان
نسبة الموالفة اليه اولى ما كان اخف تعجب وكان زائدة والمراد ان الطفة يكون

عليه

على ظهر الفرس والقزم بالزوا المعجزة ذوال الناس وسفلتهم يريد ان اخوانهم مندا، ويعدو لهم
 خبره مسند الى الشاغلين والعايد الى ضمير المفعول كما تقول جارية رند بصرها ومثل هذا يحتاج
 الى ابراز الضمير في الصفة وكون الفعل وكذا في البيت الخليل مندا، وحالوا مسندا الى ضمير
 الغوم والخليل خفيف لان جعله بمعنى الفرسان وجعل ضمير حالوا في ضمير كواشيتهم لا فراس الخلد لول
 عليها نذكر الخليل والخليل يراهما الا فراس على طريقة الاستخدام خلاف الظاهر من غير ضرورة
 وانعزض بان ازا انما يضاف الى الجملة الفعلية فالخليل مفعول فاعل فعل مخدوف كما في ازا السما
 انشئت فلا يكون مما جرى فيه الجز على غير ما سوله واجب بان ذلك في ازا الشربة وهذه لمجرد
 النطفة الى قومهم قوم فوارس الخليل زمان خولهم في كواشيتهم ولم يعرف في الخبر هذا التفصيل بل كوا
 انه قد علم في باب الاضمار على شريطة التفسير ان الضمير بعد ازا ج لا واجب بناء على جواز
 اضا فيها الى الجملة الاسمية في الجملة ومنها غشع او بعد جعل الخليل فاعل فعل مخدوف لان الظاهر
 لا يصلح ضمير المكون مسندا الى ضمير الغوم اللهم الا ان جعل الخليل بمعنى الفرسان وضمير كواشيتهم لا فراس
 وقد بعد لم جمع الضمير يعني على الوجه المحمدا فان خرج الضمير عن الشيطان انفس لا الى
 اخلافا واخرعا وموغلز وعاظا طرا لكون اجتناب معنى جمعه ومعللا اخذت الى كونه بمعنى اخذه
 او موعولز لتضايير الغلوب فيكون على هذا المشبه بلفظ مخدوف الا ازا وعلى الاول
 محاذ ابا عباد اطلاق المبت على البيت فاعلموا انما فيه فيكون من قبل سماعه من جده الا ان
 الاستماع الى من السماع في كانه تقتل بالكلية فلما ضم اليه عدم المحاذرة او راد الدوام
 بغيره عن جمع الوقت بطرفه ففرض في خلقه في العيش كما عيشوا طبا في العتمة وفي الاساس حيث
 قصرا وقصرا وذلك عند بقاء العيش قبل العصر وهو تغيب يعني ان في العتمة لم يفسد
 لا خفاص تعريف على سوام حيث لا يفسد به العبادة بل قد يشركون وقيل التقديم لادعائه الفاعل
 والتعريف من المعام وسوف الكلام اي ابتوا بالعبادة على وجه الاطلاق فان لم ياتوا فاما مستغفون
 عنكم وعن عبادكم ان لنا عبادا مكرمين لهم اقرب والاختصاص بالظهور على التسخير والتجود
 بالاحلاص وقفا الله لا خفاص بل قدتم والعمل على ذوق رضايه ورضاهم في التقي والالتزام
 بشي الله الرحمن الرحيم ان دعوى ربنا خير فعل وما نحن ان الله ربنا
 وعلى اني على وجه الله فلا تزل يدبه الحرجا شيا فاعل من هذه سبيل الحرجا اخذني ناعم البال ومشا
 اضل ولقد وقع اختلاف فيكون النفل في العتمة وقوله بعد ذلك وقيل شرط لم يكن له ملا
 اي غنا في الحرب مناه على كونه اسما لا يعطاه العاذل زيدا على سهمه وعلى الوجهين السؤال
 لبقوله نعم وعلى فائدة ساووك الانفال استعطاء كانه سألته (وما يخص الوجه الثاني في قوله
 شتمون ولجتمون التفت بالتحريك المتعوض من المال نزل فتنا بامعشرا خفا ان الفصل الى الاحصاء
 فذكر حرف النذر خارج عن قانون الاستعمال بمعنى الجمع الظاهر ان السؤال على الوجهين فصدر
 الجواب لشعر بذلك بل بالوجه الاول اذ في حيث سألوا رسول الله كيف نفهم ومن الخيم في شتمنا
 الا ان قوله والمراد ان الذي اخضعت حكمه الى اخره يشعر بان على الوجه الثاني ستما وقد ذكر
 بعد تدبر الوجه الاول فقبل قل لهم من لوسول الله جانه وموكلهم فيها حاصه فانه يدل على ان ذكر الله
 لفظهم الرسول فان قبل هلا كان ذكر الله في الوجه الثاني ايضا كذلك اذ في الاول ايضا فذكر من الحكم

سورة الاحقاف

سورة الاحقاف
 في تفسير الاحقاف
 في تفسير الاحقاف

به تعالى حسب الامر والرسول حسب الاشكال وما وجه التخصيص قلت الظاهر يجوز الامر في البيت
 والاختصاص في كل واحد على واحد واختاروا اعتمادا على التبع في اللفظ الى الآخر التخصيص الحقيقي
 وحصل الامام اشادة اليهم حبا على ما هو الاصل في الامام اعني العبد سيما وقد انضم اليه قرينه لاحقه
 من قوله او ليكن هم المؤمنون جبا تلفظ او ليكن الصريح في الاشادة اليهم وتوحيب الجز وتوسط الفصل
 مع القطع بان اصل الايمان لا ينحصر في المذكورين السبعة بالفتح الباس من ورف الخلة فخدمها المروج
 والوفا بل القصور به شبه حركه وانما شئ في الخلد والتعبد لما كانت هذه مطلوبة في المواسم
 مستغنة لذكر الله على ما يشعر به قوله تعالى يشعرون بطور الدين لحسن ربهم ثم يلبس بطورهم وقلوبهم
 الى ذكر الله وقد امرت ام الدرداء بالخاطبة بالادعاء جمل المصنف الفرج والوجل الذي
 بعد الرجل فيفسد به على ذكر العتمة والحلال والذكر واما الذكر الذي ياسب بعد ذلك فحصله ذكر
 الزاوية والقبول فاشياء ياسب بها من روح الله فاحرمها يحصل للنفس الحاصل من الانس
 والوجاه والاتق بالفرجة والالتزام اذ هو والى تقي وخلافة مذهب الاكثرين الا الايمان
 لا بعد الزيادة والنقصان وفيه رور في الكتاب والسنة ما يدل على قبولها بما هي فعمل ذلك باعتبار
 زيادة المعززة فانه كلما نزلت انه صدق المؤمن بها فزاد ايمانه عدوا وانما نفس الايمان في حاله
 وقيل باعتبار ان الاعمال تجعل من الايمان فيكون زيادة الاعمال والاصوب والذخيرة المضيف
 ان نفس الضدين مما تفعل الزيادة والنقصان للفرق الظاهر بين نعمين الا انما وارباب الملكاشا
 ونفس احاد الاله ولهذا قال امير المؤمنين على رضي الله عنه لو كشف الغطاء ما زودت نفس
 وكذا بين ما قام عليه دليل واحد وما قامت عليه اذ كثره وقوله اقوى وانك اسم تفصيل من
 الحزب وقوله فلا جعل زيادة الى احدا وبلى المانع من قوله وعن ابن حنبله رضي الله عنه ان يكون اشادة
 ان تاويل اخر من الزيادة زيادة الشفيع كما يصح عنه قول عمر بن عبد العزيز على ان المراد بالشرع
 ما سوى النفس والفرائض من الشفيع والفروع وفي رواية البخاري ومسلم نفع سبعون بل سبع
 وسبعون والبعض ما بين الثلث الى النصف وقيل ما بين الواحد الى العشرة ولهذا اني لما ذكره
 الثوري من الكثرة عكس من استثنى في الايمان بان يقول انا مؤمن بالله وموحد بهب التقي
 واليه ذهب كثر من الصحابة ونعموا ان الله تعالى ذكره للمؤمنين من الوصل وزاوية الايمان والتخصيص
 بتقريبه التقديم من الصلوة والصدقة ثم رتب عليها انهم هم المؤمنون حتى وان لم يخرجوا من الكثرة
 فلو وضع قطعهم بالايمان لصح قطعهم باليمان واللازم مختلف لكن قد علم ان المراد المؤمنون الكاملون
 وعدم القطع بمالك الايمان لا يستلزم عدم القطع باصل الايمان على ما يفسر عن هذا التفصيل قول الحسن
 وعدها احدا ولا ثلاث الاستثناء في الايمان وقيل الاستثناء اعني مؤمن بالله واليوم الآخر
 ونعموا الاصول الى مشيئة تعالى او لشكل في حصول الايمان وفي الايمان المعنى الذي ترتب عليه
 وحول الجنة وما يلحقه لشكل في حصول الايمان له في الحال وحج يدرنغ النزاع وبسبب الكلام في
 هذه المسئلة في شرح المقاصد انما لا يبرهم يعني انه ذكر عنوان الجنة الذي مؤمن ثم رتب
 الايمان على سبيل الطع والوجاه دون القطع مع ان الظاهر من حال النبي الخليل ان يفسر اليوم الحزب
 والجواب عن الزاوية الحقة فاصح وموافق الكلام في مطلق الايمان وسبب المراد او لم يؤمن باحياء
 الموت وفي مثله خلاف في عدم الاستثناء سيما وكان الطلب لزيادة الايمان والالتزام

موتنا قد

بشخص لا خفاء في ان الالوه هو الرفع لان الناصب بعيد والناصب كثر وحصل كما ذكر في
بشكل في خلاصة جزل ليس في النظام الناصب الناصب مصدر الى اسرع او اسرع او اسرع
اي الرفع الاسراع مثل غيركم اي الرفع اسرعكم وبادروها واحفظوها بحسب الطابور طرانه في
الرفع على اسناده وحلق بها رماها الى فوق كذا في التغير الجامعة متفرون الى اسودهم حصا
الذين خرجوا مع الى جعل لا استخلاص العروس في الاصل لا بل التي على الميرة واول
من قال لانه الكبر ولا في التغير اسنان حتى انصرف بنو عسرة وعدلوا في قرش الى مكة
يعني بالغير بعد قرش التي قبلت مع اسنان من الشام وبالغير من خرج من عتبه بن ابي
ربعة لا استنقارها من ايدي المسلمين قال الاصمعي نصرت لمن خط امره ونصر قداره
وقبل لمن لا يصلح لهم القينات المغنيات المعازف آلات اللهو التي يضرب بها الواح
معزف الغناء جعلناه عاقبة انما من الغبط والدم وهذا ضرب والافغاه فلما
تغضت بظلمتك وغضت ابراهيم وذك من شتام العرب والمعنى الحفابة الذل والحفابة
قالوا بل الغير هذا قول بعض اصحابه وان اسند الى الجمع فاحسن الى حسم الكلام واحالوه
الى المعنى الى الغدو عدل ابي بن قسيه باقضي اليمن وبعدها بالبحر واني بالغ اسم رجل من حمير
بن عدل وقيل الكسر عن سبويه كذا في المغرب وقال الفاضل المصنف الباني اسن
اسم قسيه بنهما وبن عدل مبداء ثمانية فواسخ جلب منها الى عدل الفواكه والخضراوات
فكان الاضافه محذرة للملاسة يتخوف ان لا يكون الا نصارا لا يرى احد الا لادن زائدة
لو اسفرت بنا هذا الجوازي قلت ان يقطع عرقه في صبيحك ام طليت من البحر عرض هذا
البحر ما عنده من الامواج والاهوال فليكن بنا ومولى انقاس فقه لانه اسير رشت
بالفوتاف لا يصلح هذا الرائي ومود التوجه الى الغير فليكن انكرا هذه اي كراهة ترك الغير الى
الغير من بعض الصالحات فلا نومهم قدح في كبرهم والاسخ في مقابله البني عليه اللام وهو قسيه
ساذ من السرخس بالغير ولما امر الملاك هذا اخاه من بعد من الكالات واما
ما مضى من الاسر والفعل فنظر الى انه حكم وقضاء مكتوب في التوج واثرة الطابور الطغمة الثاني
ظن الخلب بقوله الامام لانسان السعاف الروي الحق من الامور ونفا بلها المعاني وفي
الحدث ان الله يحب معالي الامور وبعض سفسا فبافهم في الاصل فيظفر من غدار لا يقين عند
الخل او الطوفان عند المشتى ما يعارض في اكثر النسخ فانه فاعل والغير مفعول وفي
بعضها ما لا يعارض في العكس لان العبر في منصوب السرخس هذا كبر قد نومه ان قوله الحق
الحق وسطل الباطل كبر بقوله بر دانه ان الحق وسطل الباطل فلا بل ذلك فعل فاعل من اثبات
الاسلام واسطل الكفر ونقرا الكبريان قوله الحق الحق بعد قوله بر دانه ان الحق الحق فلهذا
قوله كبر ان كرم زيدا الا كرام ليس بتي لانه انما يكون لو تعلق اللام برب كبره فوك كبر
اكرم زيدا الا كرام انعت عليه ما انعت والجواب ان قوله بر دانه ان الحق البيان العرف
بن اراجه الله وادوجه القوم بانه بر دانه ان الحق وما هو من معاني الامور ومم الفائدة
العاظ وما هو من سفسا فيها وقوله الحق الحق البيان ان لم يفعل فعل من نصره المومنين وهذا لان
المشركين لا يقدرون الفرض الصحيح والحكمة الباهرة وموابات الحق وابطال الباطل فبطل

لا يصلح ان يكون كذا في قوله كبر ان كرم زيدا الا كرام ليس بتي لانه انما يكون لو تعلق اللام برب كبره فوك كبر

بل

قد تعلق الحق الحق بتقطع هذا برشد الى ان سوال المكر على قدر تعلقه بالمخروف على ما قدرنا
معدل من اربعين كرم بان يكون اربعة عن زمان واسع وقع الوعد في بعض اجزائه والاستفانة
في البعض فنصب قوله لان ضما لا ياد ضعف واراد فقه اياه بمعنى انتفع بها لا ان جعلت
الثاني يقع الاول ونقال ارد فقه بمعنى انتفع انما لا ارجب بعده فتعد الى مفعول واحد وجوز الكلام
ان يقال فلاح المسكور الدال من ان يكون بمعنى متعني بعضه انما او متعني بعضهم الى الاخر الا ان الرواية
على الزيادة المتوسطة وموقامه الاخلال حيث لم يذكر لغيره فان كان بمعنى متعني ما قبله وارجح
انما على معنى متعني بالثبوت في خرا الشرط الذي هو فان كان بمعنى متعني بالتحقق فغاية ما اعرف
انما هو من عليه في الكلام الذي في موقع اللفظ ظفا وخفا وان كان بمعنى متعني بالتحقق
فكذا وان كان بمعنى متعني بالثبوت فكذا انما بالذكر فيما هو غير له الفتح والفتحة الاشارة الى ان
مال المعنى الى واحد وله محل اخر وهو ان جعل فوق متعني في قوله فان كان بمعنى متعني كل معاليم كحف
والمتدري الى سواء كان بمعنى متعني او بمعنى متعني او بمعنى متعني فغاية ما اعرف ان الملاك ما الى المعقولين
ومعنا على تعدل مومهم ومفعول فتعنيهم صبر المومنين والفتحة انما في ضمير الملاك ومفعول شعيرتهم
وفعل مومهم وعمر وساقهم ومرفوع ليكونوا مومنين والفتحة في الملاك وقوله ملاك اخر في فعل ان يكون
المفعول الثاني فيكون الاخر من المعنى وان يكون الاول فيكون مفعول فوق قوله او متعني غيرهم
من الملاك ونقصد هذا الوجه الى الوجه الاخر على المعنى قوله ثلثة الاف ثلثة الاف لولا لانه
على ان الملاك اكثر من الف فقي من قولنا بالكر الى ما يرجع الضمير وان المكسرة مع ما بعدها
جاء لا يصلح للضمير واجاب بانه من المعنى القول بمعنى المصدر على انه مفعول مطلق او بمعنى المفعول على انه
مفعول به كما شئت في فعله قال او دلاله استجاب عليه او ما الضمير بالملاك برب هذا
الوجه ان لا يكون التقيد الى ازالة ومم الخاطئين بل الى فائدة ان الضمير ليس الا من عند سدسها كاني
خاكا اسباب ووسايط او لم يكن فليس المقصود الا من بغيره اما وجب سوال يتوجه على القراءة
والجواب انفس فواو في فتح الناء الا انه يفتق الذي منه الى جواب الاخرين لانه يعلم من فقهكم
انما انفس انهم يغفون كما ذكر في الجواب الثاني لغير هذه القراءة لكن المصنف ذكره جوابا
آخر وهو جعل امته المعنى ما ما وهو بعيد في اللغة واما سوال هل يجوز ان ينصب فحصة بالاولي
وحاصله ان يجعل الامته فعل النعاس على الاسناد المجازي كونه من غلات اصحاب الامم
او على سببه حاله قال انسان شت الاض والخوف وانه حصل له من ابد الامته من الكفار في مثل
ذلك الوقت الخوف فلا جل ذلك غشاكم وانا مكم فيكون الكلام غشلا وخيلا المقصود ما رزاه المعقول
في صورة المحسوس فقوله او على انه عطف على ان اسناد والضمير للنعاس ما لا يظهور
ما استقر وحصل للظهور لانه المصدر الحاصل من ان يظهر كما لانه انما انما المقصود مناهة كونه اسما لما
مظهره فالوجه على هذا فتح الطاء الا عور على بعض فالحظ حمزة نسخ يغيب عدوه الواوي جانبه
والمعنى ان يغيبكم على البشت يعني ليس التقيد الى ازالة الخوف كما لا ظن ان الله معاذ لا خوف
للملاك من الكفار يجوز ان يكون تفسيره يعني ان المعنى يحمل ان يكون تعلقه للملاك وان يكون
غير تعلقين وعلى الثاني يجوز ان يكون ساقني بغيره ان معكم الاثامه وقوله فويل كان المعنى الى
الاخر استشهاده الاخطاء والافساد واما التعلقين فعل تقدير القول والفضل شمل الباني والافساد

مرجابه

ان

قوله فانه انفس القول فبشبهه او ان يكون غير شبيهه والظن لا يحسنه في
ومعنى البشيت اخطا ومثبات انفس الباطل والظاهر ما يتبينون
به الامور ومعنى محكم

عوم اصابته الغتة ليس متبعا عن عدم الاصابه ولا عن الامر وقيل مراره ان قد بران لم
تعود اصابته على ما هو مذبح الكسائي وان اصابته لا تخص الظالمين وانما هي لانه لا حاجة الى اعتبار
الواسطة بل كمن ان لم يتعد الا تب الظالمين خاصة وقوله انما جعلوا انفسهم معذورين عند الله
وقوله لا تغضوا عليهم معناه ان عامر النبي وان كان لغتة الا ان الامر اني الغوم عن التعرض للظلم
الذي موجب اصابته الغتة وقوله اثر الذنب معناه انه ان ارد بالغتة العقاب فغنى اصابته
عامر وان ارد الذنب فغنى اصابته اثره ووجهه وكذلك اذا جعلت لا تصين لنباضفة لغتة كان
المعنى على النبي عن التعرض للظلم على معنى مقولا لا خفي لا يتعدوا للظلم فغضب او كان المعنى
على اصابته العقاب واثر الذنب ووجهه ولا حاجة الى اعتبار النبي عن التعرض للظلم الا انه لما حصل على نذير
كون لا تصين لنباضة سواء كان واردا بعد الامر او واقفا صفة لغتة من التبين وكون التبعيض كانا المباح
على نذير الوصف ايضا اعتبار النبي عن التعرض للظلم ليكون المعنى طوبى من الظالمين على ما قال ان معنى التبعيض
على الوجه الاول ان يكون لا تصين حجاب الامر لان الذين علموا بعض من كل الامه المعنى طوبى ليعلموا
والذين على الوجه الثاني ويؤكدون لا تصين لنباضة اعتبر مستغلا او صفة لان المعنى لا يتعدوا
للظلم فغضب لغتة الظالمين الذنب مع انهم بناء على ظلمهم وانما اصابته على ظلمهم خاصة وكون
الناس لان الظلم منهم فيجب من الظلم من الناس مذكورنا كد وكفى كونه منعولا به
الى ليس بظرف مذكور فيه وهذا نص في ما قبلت من الاسماء والاداءة الطرفه ومن الزم ذلك
جعلنا طرفا معنى اذ كذا حادث في ذلك الوقت وهو مضمون ما اضيف اليه الطرف واذا اخففت
فقد اوتى بالمقصود ولو يكون ليا سون فليكون ولا ياكلون ولا يسوسون اكرت جبل قصير شدة على
الوشا والعراة ثم ثنى وثالث والجب الجبل وكل ما يوصل به كالمشاة الى اجنبها
العمل روى ان نبى الله عليه السلام اشادة الى روضة اخرى في نفسه الامانات بعد عامه تفسير
الانية على الوجه المحاذ لم اشغل توجه الاعراب ثم ما لقراءة فظهر ان قد لم يفسر قوله وانهم
تعليم من حسن الترتيب انه الذي يعني ان حكم سعد بن الفيل دار الذروة ملكه بناها خفي لغتة وا
فيها ان يجمعوا المشاورة والحدث القرآن التوفيق فغير بوجه فيها كلها هذا المعنى مع زيادة
تفسر صاروا الى مضجعه روى بالصاد والباء غلاف المكر على اخفاء الله فاعده لمن شجوه
اذا جعل حسب ان صورته شبه صورة المكر فاستفاد واذا عثرنا باعنا والمشاكلة والوقوف
في صحة العدة فلم يبين انه من اي قسم من قسام الكلام والاطلاف خبرا لما كرس على الله واذا جعل
باعتبار ان مكره الفقد والبلغ ما شرا فالاضافة للفضل على المصاف البذل ان مكر الغرة ايضا نفوذ او اثرا
في الجملة وهذا معنى اصل فعل الجهر فحصل المشاركة فيه واذا جعل باعنا انه لا يزل الا ان لا يصيب
الا ما استوجبه المكر به فلا يشركه مكر الغرة فالاضافة لا اختصاص كما في اعدا لاني
عروان لا تنافا المشاركة وقيل هو من قبل الصف اخر من الشيا بمعنى ان مكره في خبرته
البلغ من مكر الغرة شدة النفاحة والخبر والكبر والصف في الاساس فنحن الوجه حاشا
بقوة وريح ناخته ومن الحماة فلان نفاح وسمعت من يقول فيه نفاحه والراعدة السجانة ذات
الرعده والصف فله المظهر واصل تحت الراعدة مثل ضرب لمن يتوعد لم لا يقوم به ونسل
للتجبل مع الوحد والسفحة طائفة عارضة في الشعر وغيره والا اي وان لم يكن هذا

نفاحة وصلح فاعل شئ ومنهم على تقدير الاستطاعة من ان تشاروا غلته من عامهم
الى الحماة ليعفوا واما لغتة ولا يعفوا مع قوط استنكا فهم من ان يصبروا فغلبوا
ومع غايه حرصهم على قصر العدة وقوله وان ما بينهم واحد وان ان يقول وان ما تنواها قال
وان فاعلوا لان استنكا فهم من الحماة في البيان فوقف استنكا فهم من الحماة في الجملة تحت
لا تخلمون ان ما بينهم واحد وقوله فستعلوا عطف على فاعلوا وانما بينهم وقيل بل حجاب الاستفهام
وسقط من الحماة فغلبوا لغتة بالاول خاصة الغلب صبره وان جرس على الغلب بان يوحدها وشدها
فيقول رستم بفتح الباء وقد ضم واستفاد بالاول المعنى وان كان في كلام الجوهري استقلته
بالحال في ان كان الباطل خاضعا على فرض الحال غير قطعي الا انما يصح فغلب الشئ به لغة
ان الموضوع للمعاني المحملة على كماله في الحزم بالواقع وعدمه قصير كالمعنى على انما في ذلك
الشئ وما يتوهم من كون ان العالي عن الحزم بالواقع اعلم من الحزم بعدم الوقوع انما في الاقصاد
في بعض الكتب على انما لعدم الحزم بالواقع من غير عرض بجانب اللا ووقع قصد الى التعريف بغير
وبن اذ ان كان عدم الحزم باللا ووقع مشترك بينهما كانه ارد حاصلا ان من الصياغة صفة
الحماة لا مغلتي بامطر ومعناه ان الاستفاد عنهم كان هذا من ولا لا العترة والمقام
لانفس الكلام والافلاك معنى وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم ونبي كونه فيهم فان فصل الحال
قد والنبي في الكلام راجع الى التقدير فليس وانت فيهم ايضا حال فان قيل الاستفاد عن الكفر
بما في العترة وقد ثبت انهم يعفون عما فعلوا النبي عليه السلام وبقره تعالى وما لم ان لا تعلم
الله فغلب الاستفاد فليس وكذا كونه فيهم بناء على حكم القفاوة وقضه الحكم وقد ثبت انهم يعفون
فان قيل كونه فيهم مما يستمر به بل يزول البتة فحدث العقاب فليس الاستفاد عن الكفر ايضا
بجمل ذلك غايته انما اجمال بعيد ويمكن ان يقال من يعفون لا يستمر فغلب ما لغتة وتوعد
حتى خلافت انت فيهم فانه لم يرد البتة وهو متحقق فالم يعفوا فيهم ولم يصعب العقاب وهذا
انما يتم اذا جعل واعلم مطلقا لا يستمر والدوام وكون مجزئ البتة وقيل معناه
فما يعفون على هذا اسم المطلق واستفاد من طلب المعرفة للكفرة ونوفى الامان فلا استناد
الى ضمير الجمع ما عباد صدور الفعل عن البعض وكذا استثنى اي اخرج بقوله اكثر منهم
الاتيين الذين كانوا يعفون ويغفون او اذ بالكثر الجمع لان لاكثر حكم الكل في اكثر من الاحكام ويكونه
الجزء الذي عليه مدار اعرار الجمع المكافاة بالاعتدال فاعلم صوت ملج الوضو والوضو المتكسر
من وضوء وقراء محمودين وهذا غير اعتدال جمع قاري على تقدم خبر كان على اسمه مثل يكون
خارجا عن عمل وما وقد حله صاحب المنهاج على الغلب وراى ان حتى انه لا حاجة الى الالاف المعروفة
والكثرة في باب الجفى سواء لا عرف من ما كان ذلك الامكان والا المكافاة ولا من فادرا السد
الاب والاسد بالباب وما يقال ان في المعصية الاشارة الى الحسن واعتدال المعصية
في الذنوب والتمكدة طوعا عن هذا فقد ثبت على بين الفرق بين المعرفة والتمكدة وفاداة الكلام
ولا احرى حل من المعصية حال ولم يجر كان فاعلم انما كان فاعدا ما كان لانه ليس في عالم
ونفاذ معنى الجفنة التي تلبس في معنى معرفتها وتكونها وما كنت اخشى ان اعلم او اعلم
الادام القبول المحذرة السباط المعقولة المحككة الغفل في الصحاح اخاف زيارا اي يكر عطاوه

ليس الاجاب الى هذا القدر بل لا بد ان المعنى على ذلك لان هذا من كلام الملاكة قطعاً وانما الكلام في ذلك ما قدمت ايدكم حيث تخيل ان يكون من كلام الله تعالى انى صفة غداً النار بمعنى ان غداً الحزن اشارة الى غداً تار حزنهم كمن على خذف الحذف او على قصد الاستعارة والانداز بانهم يدرونه عن قرب وقيل كلام وضع لان قال ان الله لم يسل نظام اضلا ونفى النظام اعني كثر العلم لا يستلزم نفى العلم بل ربما يرجح انما به دليل الخطاب ورجوع النفي الى العلة فاجاب بان ذلك طريق التوزع كما قال في مقابلة الجواب فان الغيبة دل على الكثرة بل الاستغراف فانظام لم يكون كثر الظلم لا صانه على منهم ظلم فصار المعنى ليس نظام لهذا ولا لذلك الى ما لا يحصى فالجواب على هذا راجع الى الكثرة والكنية وفي الوجه الثاني ان الشدة والكيفية الى بل استغراف فمع الغداً الفانية تحت لولاه لكان تغذ بهم غابة في الظلم بعدد رة عن موعنة في الفعل وفي قوله ما مات ربه لم يلفظ الرب الحذف اليهم المتعبر بكونه ما كثر وعلمهم وقوله اعرفوا ان قرون بيان لقوله اخذناهم بذنوبهم الى اجرو لان محروا الكثرة لا حصر عن الحذف به بانه لا يؤمن من وراهم متعول فرق الشدة من الوجب فاللفظ من المعدن من غير اذنية المجازة والقطعة منه شدة ومعناه فافعل الشدة من وراهم معنى انه نزل خذوا الا لازم وحصل الورد طرقال لغارب معنى من وفيه يقول ضرب زبداً من وراهم بمعنى انه نزل وراهم وليس هذا من فعل يخرج في عراقيه اذ ليس الطرف منغولاً في الاصل لان محروا التزويل منزلة الا لازم والحاصل ان الشدة وراهم كناية عن شدة رهم في الورد فتنوافق فورا فتح المسم وكسر ك او حاصلين الى الفث وراهم وهذه القراءة التي نغرد بها حمزة ليست بطرفة اما نغرد حمزة لما فاعل لما ذكر في التنوير وغيره انها قراءة عاصم في رواية حفص واني عاصم وحمزة وانما انما ليست بنبرة اي واضحة الوجه فينبه منقردة حتى لما انشأ من الاقوال المذكورة لا خلوا عن كلف وتخل وخرج عن الظاهر حتى ان خذف احد منقول حيث وان حوزة الحذف في مواضع اخر الا انه انما مكلف وكذا الضماد الفاعل مثل ولا تخش ابداً ولا تخش جماعه المؤمنين وعمرهم يقتل المؤمنين محافظ على الباء النجاسة او زيادة لان مثل هذا المقام او خذف ان المصدرية كل نيل المقوم مني موجههم بنوي فله الواحد والجمع والرباط اسم لكل النى ربط مثل الاضافة من اضافة الشيء الى نفسه وليس بشي بل في النقص الرباط اسم للمربوطات الا انه لا ينبغي الا في الجمل فالاضافة باعتبار عموم المفهوم الاصل ان الحضور اوله ولقد علفت على نخس الروي وروي على نون الروي ما ضافة النون الى باء المطلق المقفوز خرايبات نيت وروى خرايبات بالحاء والزاي المعين وبعده واذا ذكرت المكارم مرة في مجلس اسم لما تقتنع ولا تغرد على ذلك الا من ملك القلوب خذوا حق وصد كن يعني ان معنى بالمد الى اعتبار ان احوال القلوب من الغفلة والارادة والاكوابات كلها من خلق الله تعالى وانه الذي نعلقها من الكفر الى الايمان ومن المعصية الى الطاعة وبالعكس لا كما قال القاضي عبد الجبار لولا الطاف الله ساعد فسادنا لما حصلت هذه الاحوال فما ضيف الى الله نو على هذا التاويل كما يضاف علم الولد وارب الى ابيه ليعلمه ليعونه وتربته

مولد

بين

فحسبك والضحك اولاً واذا كانت العجا، وانثفت العصا وسوان نمكة المرض في الاساس هنك فلان مرضاً حتى اصبح حرقاً وروى الحسن على العلاك وحرقه على الامر ومنه حرق وقوله او ان سمينة عطف على المبالغة فالتمريض على هذا المعنى التسمية حرقاً اي مرضاً موحراً على طرفه صفة سبعة الى النفس وقوله لم يمتنع بتمتة مفتح وصف نقد الحذف بقوله لان ظاهراً الاستعانة كمن في نقد العلم بالضعف اشكال برهم انشاء العلم بالماذات قبل وقوعه والحوار ان العلم متعلق به ابدأ اما قبل الوقوع فانه يستتبع وحال الوقوع بانه تقع وبعد الوقوع بانه وقع قبل الحذف بقوله ان كمن شكم عشرين صارون يفعلوا ما بين وان كمن شكم ان يفعلوا الفين لان حال قد تهاوت فعمل لا يحتاج الى هذه الالالة والبيان معنى ربما لا يتاوم العشرة المائة وفتاوم المائة الالف وكوكن ربما لا يتاوم العشرة العشرى وفتاوم الالف الالفى يمكن عليها امكنة من الشئ ومكنة منه اقاربه عليه والمرا والاقرب والرفعة والاقربى سري وخدا عاتف ما سبي في ان الالف اثنان واربعون مثيلاً وناراً الى كل نار وكل على هذا البلا بزم من عطفه على امر العطف على معمول غا ملين ملين اعني لكل وخشني في صدره الكل امر وخشني امر على التثنية بقوله على عرض الدنيا والاقترب الاخرة لا يكون عرضاً اي خطايا وشغايا الدنيا ان اقبل بذكر فتح العزة انى كتابه الله وكذا انه لا تغرب لغرب اي ذهب في الارض ونحوه عشرى الدنيا من الدنيا فاما كمن منهم فاقدر عليهم ووجه الكسر بربان فعالة ما كسر في المصارع انما يكون في الضعفات وما نزل كالكلية والرداعة والحراية والحفاضة والولادة ليست من هذا الفعل الا على سبيل التشديد ومعناه نهي المسلمين لولا لا تغرب الحكم بالوصف على ان مولاة بعض الكفار غا ملين ما كلف فعلي الموصفين ان لا يراهم الا الموصفين واسد علم ما تركت الى السورة احدا من الفرق الا تاملت منه الى حقيقة وبلغت في شانه قصي الفانية اما الكافون والمها ففون فطامه واما احل الكتاب فتقوله قالوا الذين لا يؤمنون الى قوله تعالى يوم يلقى زواجا المعقول باما الذين اخبروا لا يخذوا انما الآلة ونوع من الشدة حيث لا يخفى سأل عن ذلك ابن عباس رضي عثمان رضي وجه مطابق الجواب السؤال ان الشئ على السلام كان معنى موضع السودة والآية ولم يسن منها وكانت الففتان متساكنين فلم يعلم ان هذه كالايات من الانفال لتوصل بها كالاية بالآية او سودة معايرة لما انفصل عنها بالقسمة فتقرن عنها بلا لا كما يعرفون الاية بالآية بل يني وايد القادرين وشبهة الاشارة يقول ان من كتب اشارة الى قوله وان خيرا نسلك فاجتج لها والى آية السيف قال الله نو ولا تقولوا اني انزلنا السلام لست موصفاً هذا الى هذا العهد والقدرض لعلهم ان هذا الاسم لا كلام المحاربة وبهذا العهد فكيف سمى الله باسمه الجامع موصوفاً بالزحمة الفاعلة والانعام بالنعمة الفاعلة فاورث عنه ان النبي عليه السلام كان يكتف القسمة الى احل الحرب فاجاب بانه كان ابتداء وعونه الى السلام من غير تبدل ونقص بعد فلو صح السلام عليهم حين قبلوا الجزية لكونه اشياء على الهدى وحكم الاسلام ككثرة اى كثر استعمال من مع لاهم التعريف والحفة مظهر في الكثرة لفتاوم

الصفحة سورة

المؤمنون

تعلقا وان كان الاصل في حركة الساكن سوا الكسر وايضا توالي الكسرين مشكوكه في الكسر
من العهد اشارة الى ان المعنى على التجدد وان كانت الجملة اسمية قد اذن ان المعنى كما كانت
المعاهدة معلقة بالمسلمين عند الاذن في العهد فكذا عند الخطاب بالبناء العقب لقت لما قد رسول الله
صلعم لا تشق في ذلك وان كان معنى العقب من الشدة مكسورة الفوق الدخول او مشقوقة الاذن
احرف ما ربح اي بان اجروا ناري بها وكان العلم بان الكافر لا يدخل الجنة لم يكن
حاصلا للمشركين قبل ذلك او اريد بالاعلام بانه لا يقبل من المشرك بعد هذا غير الايمان او ان الثاني
والثاني روي بن العقب المسئلة والكافرة ثابت في الدنيا والاخرة ومبطل في اخر معنى
ان ذلك لم يكن لروى جبريل بل مما فطه لعادة العرب او على الغلب عطف لانهم اوغفوا
اي اطلاق الاشهر الحرم على عشرين من ذى الحجة الى عشرين من ربيع الاخر من حصة تغلب ما عطفها
على بالسبب منها فان قيل فكيف هذا تعلقا لا قتل على الاكثر وان اريد تمام ذى الحجة وخرج عشر
شهر ربيع الاخر لم يكن هذا مع الفول المذكور لمعلق بقوله لانهم اوغفوا فقلت فقلت في الاول الغلب
باعتبار شرف الحرم او الثاني ويكون بينهما في اثناء التعليل على قول اخر لغفوا لهما واعلم ان الصحيح
انما نحن به الاما دث الصحاح الواقع عليه الاتفاق ان الاشهر الحرم اربعة ثلاث متواليات
ذو القعدة وذو الحجة ومحرم وواحد فوردت والاضلاف المذكور انما تكون هذه الاربعة
المستاد بها بقوله فبجواز الارض اربعة اشهر ولا وجه لقوله من قال انه معطوف على رواية
هذا لا وجه له فلا يخاف على انه يجوز في مثل زيد قائم وعمر قائم ان جعل من عطف الجملة على الكلام
وان جعل عمر وعطف على زيد وقاعد على قائم وكذا في مثل عزيز يدور او بكر خالدا وانما الكلام في
العطف على معمول عاملين مثل كل سواد مختلفين مثل ما قل سواد المرأة ولا ينفاء شيم وان في
الاول زيد او الحرة عمر او الخراب ان المراجعة لا وجه لعله معطوفا على المعتد من غير ان جعل خيره معطوفا
على خبر الاول وهو قائم ثم لا يخفى ان هذا فيما اذا جعل متدا واما اذا جعل خبر متدا اي بعد اياه
من الله ورسوله الى الذين عاهدتم واذان من الله الى ان س خلا كلام في صحته
ورسوله عطف على المنفرد لوجود الفاصل والحمل ان يكون متدا مخدوف الخراب ورسوله
كذلك ولم يفرغ من العطف على عمل اسم ان المعنوية مع اسمها على التوازي المشفوعة لانه لا يورى
جواز ذلك لان المعنوية لا موضع غير الانداز خلاف المكسورة وجوزة ابن الحاجب وقال
ان المعنوية بنفس قسم قسم لموز فيه العطف على اسمها ما لوقع وهو ان يكون في حكم المكسورة
كقولك علمت ان زيدا قائم وعمر قائم في معنى ان زيدا قائم وعمر قائم لان علم لا يدخل الا على المعتد
والخبر ولهذا كسرت في علمت ان زيدا قائم وانما الفتح لتوفر ما يقضيه علمت من معنى المعنوية
وقسم لا يجوز وهو ان لا يكون في حكم المكسورة مثل اعني ان زيدا قائم وعمر قائم فلا يجوز الا العقب
وما جاز على الجواز معونة غايه الساجدة وليس جواز المشركين على حسن بل يجوز عطف
رسول الله عليه واما القسم بالرسول فما من الله ولهذا مثل بقوله لعمرك الا انه في مثل هذا
الموضع المجلس كان ينبغي ان لا يجوز والوجه في رواية الخبر ليقته الى الفاضل حيث ثابهم عند صدره
وخبره ثم خردت الى الحفوة واصلة لا خردنا لتثبت وهو الجواب ووجه ان يكون سبب
من قوله فبجواز اشارة الى ان فيه وجه اخر او اكثر قال ابو البقاء الا الذين عاهدتم في موضع

النصب على الاستثناء من المشركين الى رواية من الله ورسوله الى المشركين الناكثين وغير الناكثين
سواء كانت مدة عهدهم اقل من اربعة اشهر او اكثر او كانت غير محدودة لم يستثنى
من الجمع القوم الذين ضرب لهم اجل مخدوف فوق اربعة اشهر ولم ينقصوا العهد فاعروا ان يتوا
اليهم عهدهم وقوله فاقولوا اليهم عهدهم اخره خرا شرط مخدوف وهو ان يكون الذين عاهدتم متدا
اخره فاقولوا واخارا لمصنف قول الربيع وموانه مستثنى من قوله فبجواز الى من المفسر قوله اخر
المفسر بقوله اليهم شيئا الا لا ينظم الكلام بدون هذا التقدير بقوله الى الذين عاهدتم خطا
للمسلمين وانما يرجع هذا لان الذين عاهدتم خطاب للمسلمين فلا لم يقولوا اليهم شيئا او لموا خطا
للمسلمين وقوله والا استثناء بمعنى الاستدراك رعا شعرا بانه منقطع ولا يضره فخلل الفاصل اعني
قوله واذان من الله الى اخره لانه ليس ما جنبي بالكلية كونه احرارا فلا علام كانه قبل لم يقولوا اليهم
شيئا واعلم ان الله يري منهم كمن الذين عاهدتم ولم ينقصوا عهدهم اتوا اليهم عهدهم
ولا يخفى ان حكم الناكثين الذين لا رخصة في ايمانهم اربعة اشهر و في حله استثناء متصلا
من المشركين بلزم فلكل الناكثين الا جنبي به مع من فانه لعموم المشركين في قوله ان الله يري من
المشركين الا ان جعل على المعهود اعني المشركين الذي استثنى منهم غير الناكثين او يخص غيرهم
بذلك الفرية لكن تأخر الاستثناء بنا في ذلك ولا يخص سوى ان جعل من جهة المعنى من المشركين
الثاني ايضا وذهب صاحب الانصاف الى انه لا حاجة الى تقدير القول في فبجواز اي متوقفين
وزحاح من خطاب المسلمين الى خطاب المشركين ثم رجوع الى خطاب المسلمين بقوله الا الذين
عاهدتم عينة رسول الله صلى الله عليه وآله موضع سورة في الحديث كانت خرا عذ رسول الله
عليه السلام موضعهم وكما فهموه في الاصل طرف جعل فيه الثابت لا يتم الى الله ما شدد
ان غالب من شهد القائل بطلبه يعني اذكر له العهد القديم الذي كان بين عبد الملك وبين خرا عذ
والانطلاق فاعل المتصل من التا لاد المعنى القديم واخلفني الوعد نقضه ولم ينف به ومنهم القدر
انما هم ليلا على السبيل لمن يتبين المتدا به وبرز به بركة حيث اضطر ان القدر البت لجبر
ابو عمر لما التفتي في سورة اسم عمرو اي على سبيل المعالي لمن سلكه وخبرته في اصابه واصفا
واخرج قبا مكر من الناس اذ قد اضطر القدر الى ذلك او اخرج الى حيث نطقت القدر الى
الاتا فقه وعرة ذو واضعان وعداوات من ابو عرشدة توحدها ولا تفكر والرواية
لكون انباء وتخلف الكاف وخبر ثمان البت لكلف الفتوى بثلث اخاه اما المعقولات
فان ان الموت تحقق بالحق فكيف مات اخي بالادارة والبعثه والقيت فيل سما جليلين
بالادارة وقيل المعنى المعروف لعمرك الخطاب لان سفيان استغفر بمعنى لا قرانه منك ومني
قويش كما لا قرانه بين الذكر من ولد الناف ومن ولد النعام وان كان بينهما شيئا في الصورة
واصانه في لغة العجم وعت اللها على لفظ الله قال في الصحاح الا ليل الا بنين الويل
الا والا واما قول الكتب بدخ وخطا وانت ما ثبت في غير مخطئة او ادعت الله الكا كجب
المفضل فبجواز ان يرد الا لال يمين كانه يرد صوتا بعد صوت فذكر ابو عبيد انه يرد اصوات
النساء بالنسبة اخره ومن غفلت المرأة في بيتي اذ كانت في ثوب واحد وركب الثوب
مفضل بغير الخيم والمادة مفضل بالضم كجب منزهة عن تعلقا اشارة الى وضع ما يقال ان

ما حوزة القياس وان كان بعيدا من الفهم فللاستعمال كانه فعل في ارضه انما كانت
لما وقف الحروب ثم قال كالايج عا ذكره ان الواجب ان يكون نصف يوم حتى ينفذوا
ليكون من عطف الجملة على الجملة لا يقول بعد نصف يوم يكون عطف على مواطن بالاول او بدون
وذكر ان اذا عطف اكثر من بدل من يوم حتى فيكون زمان الايج بأكثرة طرفا للنسبة
الواقعة في المواطن اكثر لان الفعل واحد ولا في الاصل في العطف ان يتقدم المعطوف بما
يتقدمه المعطوف عليه وبالعكس مثل عجبني قيام زيد يوم الجمعة وقيام عمرو وبالعكس
حتى يتقدم زمان الايج بأكثرة لان الفعل على التمام والحد بل منه جمعا فكذا
المواطن واللازم ما قلنا في اللامعاب بأكثرة في المواطن وهذا الفهم يندفع ما يقال
هذا انما يلزم لو كان الحد بل منه في حكم التخي مع حرف العطف ليؤول الى نصفكم انما في
مواطن كثيرة اذ عجبتم وليس كذلك بل يؤول الى نصفكم في مواطن واذا عجبتم على ما ذكره
المصنف منع ظاهر من وجه ان الفعل في المعطوف والمعطوف عليه لا يلزم ان يكون واحدا
لكن لا يكون له فخر افراد الا يؤول الى قولنا اضرب زيدا اليوم وخرموا غدا واضرب
مفعول وجني نصفه واضرب زيدا قايما وخرموا غدا الى غير ذلك فلا يلزم من تقدمه في حتى المعطوف
تقدم تقدمه في حتى المعطوف عليه بذلك ولا ينفي ان هذا هو الاصل حتى ينفذوا الى الدليل
وانما يقال ان هذه التثنية تدفع اصل السؤال ايضا لان الزمان انما يعطف على المكان
لو كان زمان ذلك الفعل ومبني بل لازم لموازنة الفعلين ففهمه نظر لان حرا السائل لا يتابع
فيما اذا كان المعطوف فعل واحد في اللفظ مثل ضربت زيدا وخرموا غدا ويوم الجمعة حتى يولي
فيما اذا عطف الثمانية مثل اكرمتم اول الزائدين واخرهم في الداء ويوم الجمعة الا اذا
نصبت ارضا ضمما اذ ذكر استلزام من قوله الواجب ان يكون كذا يعني ان هذا هو الوجه
في ارضا كان ارضا عجبتم بكذا يعني بكذا المعطوف وما اذا انصب ارضا اذ ذكره فلا مانع
من انصاف يوم حتى لهذا الظاهر ومن سقط الكلام ما يقال ان هناك مانعا اخر من لزوم
كون نصرتهم يوم حتى في جميع المواطن لانه السابق الى الفهم على تقدير عدم الابدال
انما ينبغي ان يكون الاستلزام من قوله وموجب ذلك كذا لا من قول الواجب كذا لانه
ثبت القول لهذا الوجه الذين حصروا بدل من ثمانية عشر ومضما حال من ضم
خبروا والظلال لا يدرى الذي اذ واينهم الفتح والظلال ان ثلث اليوم من فلة
نفي للفلة واعجاب بأكثرة يعني ان وقعت مغلوبية فلما اخرج فسادت اي هذه الكلمة
لا يتخلل الا نزول عن مكانه التخذ في القسار اقل من السطن اصحاب الشجرة اهل بيعة
الرضوان اصحاب البصرة المذكورون في قوله امن الرسول ما انزل اليه من ربه
والمؤمنون فكروا عشا في رجوعا جماعة واحدة معنى دفعه جه العيشين اشدهم الشؤد
ومع عبارة عن شدة الحرب وحفظه مكنة اشادة الى ان ما ذكره من ان الساء
معنى منع اخذ بالحاصل والافعال الحرف وضع اسم ما كان فعلا بالاحصاء شيئا
انجب ما بعده الوصل من مفاخرة كثر ايد لك عن احياء الدار والى النساء على اسرار الاحوال
لان تركهم في ذل الاسر يفضي الى الطعن في احسانهم فثانته اي فيلزم امره وثانته يمكن

فرضا الى غيره النفس ولى المشركين يريدانه من قبل منع الا اذ لم يمنع المكون مثل لا
اي يمكن منعنا من دفع الاستدلال بالآية على كون الكفار محالين بالشرع من عظمة
ما هو يمنع به نفسه والفضل لا فضل واعطاء النعمة فاسلام تالذنا نسبة الى سائر المسلمين
فضل لا فضيلة الى انما عظم بواسطة حمل الطعام الى مكة تناله بفتح الناء بفتح ضمرة بالعين وخرت
نصم الجهم فلا ب من محاليت العين والحلاب بغير الاستباق عودا منع ما لم يسوا كانت
مصدرا او صفة محدودة الموصوف في مفعول به ونفس مشتقة منه على ما يجب الحكمة واقضاء
المصلحة من افع مبالغ الاغفال وان تقدموا انفسهم لغو وان يدسوا ويوعطف على
الامان بالله اي في غنم هذه الاصول الاربعة لان من آلى واشبع لم يعط يد كلام
الشرع يشعر بانه لا يقرب في هذا الكلام ولا يصلح ما لا يلائم هذا الجواز لان اعطى يده ويده
نما دونه التاء او تقدمه الا عطا بالياء ونفسه على ما ذكره في الاساس وغيره فاعرف الدلالة على
معنى الاطاعة والافعال اعطى عن يديه جعل عن يديه او معنى الباء ثم لو كان للتقدير
الى معنى السببية اي صار عن يديه لكان لهذا وجه لا فائدة من وعن والباء ما ذكره في قراءة عكرمة
وانزلنا بالمعصيات لجواز ان يكون المراد السبب لانه اذا كان الا نزال منها فهو كما يقول اعطى
من يده خرموا واعطى يده ومعنى اصحاب افعا وبصعوبة وصعوبة صار وصحبه بعد ما كانت
فانما استوحشا لا بصعوبة زيادة بيان ودلالة على ان المراد المعنى الصريح لا يجوز ان يكون
غيره حتى يجوز ان يثبت على واحد وانما على تقدير كونها لا اخذنا استعمال البنية في هذه
او النعمة شامع وبالمجمل فاعراض القرب بانه لا دلالة على هذه الاضمارات ليس شئ
فيقول شامع وبالمجمل فاعراض القرب بانه لا دلالة على هذه الاضمارات ليس شئ
وذلك ما ذكره من الوجه الصحيح وهو منع القرب للجنة والعلية ومن ذهب الى هذا فانه قطع بالانفرا
لكونه عزيا لما ذكره الجوهري من انه يصف ففته وان كان انما مثل نوح لانه يصف عذرا وما كونه مجللا
فانما تقرر من ان الوجه عند ملاقاته الشوق العاكن هو التزكك الحذف والقول بالوصفة ليكون
حذف الشوق من اللفظ والالف من الخط فبما كان في قولك زيد بن عمرو حاصر نومي بل بدل
الخطاب وشهادة الاستعمال ان الوصف اعني الشوة ثابتة وانما الكذب والخطا في الحكم
وهو كونه معصودا ما مثل اذ انكبت على من قال زيد بن عمرو سجد بالكان انما ذكر واحدا الى كونه
سندا لا الى كونه انما عمرو وقد تمحل فحباب بان النصفة حصة للعلية او للندح فان كان المعصود به
نصفين انما ذكره لو سلم فلا مستلزم تسليمه وذكر بعضهم ان القول بصفة بمعنى الوصف فلا حاجة
الى تقدير الجرح كما ان اذ انما قال مقالة سكر فيها البعض فحكت ذلك المعك فقط ويوم كونه
فما في لظاهرة قوله ذلك قولهم باقواسهم فها حق قول الذين كفروا ليس وفي التمثيل المذكور
بل وجه اخر فيه وجهان لا خفاء في ان جعل ذلك قولهم باقواسهم من قبل كسبه يد
وا بصرته يعني وسعته باقواس غير مناسب للقيام فلما جعل على وجهين حاصل الاول انه محذور
مفعول لا مفعول له كالمعمولات وحاصل الثاني انه راي ومذهب لا اثر له في علومهم وانما يروونه
ويكلمون به جهلا او غشاوا ومنهم من يروونه خالف ما ذكره انه فعل وانما حقيقت
منه للقطع بانه نفا علون ولا يحجب سوى ان جعل النواو بمعنى او ليكون اشارة الى القول الاخر

في ههنا وما يقال انه يجوز ان يراه يكونه فعلا مجرد تعداوا الحروف والا فوره فعلا على ما صرح
به الزجاجة لا يناسب ما قصده من الاستغفار والعتق فشر البص الذي انبأ البص وهو
ما فلق من الشرا لا على وممنه زائدة لانه من الغوف فقال اليسوا عرفون في كلامه
واختفاد كانه قال قتلا رسول الله عليه السلام لانه فقلت انهم لم يعدوهم فقالوا والى
على ما في الكتب عن عدك بن حاتم انتهت الى رسول الله عليه السلام فترج غنق صلبت من
خربت فقال اطلع عنك هذا الكوثن وتبعته يقول اخذوا احبارهم ورحلهم اربابا من
روان الله قال انهم لم يعدوهم ولكن كانوا اخرا حلوا لهم شيئا سخولوا واذا اخرجوا عليهم
شيئا حرموه الا يرى الى قوله قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين الاستغفار
بالآية لا كلام ما ذكره في تفسيرها فلنرجع اليه وما اوردوا في الذين اخذوا تم حوز
ان يكون الضمير للاجناد والرهان المتخذين وقوله انه من شرك بان لا امر المسبح بذلك فمرو
ما قال المسبح يا نبي اسرائيل عذرا لله ذل وركم انه من شرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة
وحق الاكل والمسح بالزكوان في هذا المعنى فلا في السابق استنادا
بذلك والا فالحكم نعم المهور انما لان الاجناد علماء منهم من ولد هارون في نور عظيم
مستفاد من الاضافة الى الله ويريد ان يريده الى اخره فيفسر لقوله والله منهم نوره والاطهاد على
كل من يكون ولو بعد جن فلا ينافيه فناء بعض وباد الكفر واداب الامان
تد اخرج الى محرم لم يرد يعني ان الاستغفار والمغفرة وان اخضع بالحق الا انه قد مال المعنى
وخرج لمعونه القرائن ومنها نسخة المعانيات بعض الاطباء مجرى التي فخرى فيما النوع
كما ذكره في قوله تعالى فشر بواحدة الا فلما وهذا ما قال انه لاخرى في الايات الا ان
نسقم المعنى ولو اكنى مجرد جعل المثلث بمعنى نفس فغاية طرى في كل مثلث لان كرهت في
معنى ما اردت وانقصت في معنى اجبت انما ان يستفاد الاكل لا خذ اي جعل
فما راعه بعلاقة الزوم وانفسه ولقد استفاد الاكل بقولهم اخذ الطعام اي الكله وكذا انما قال
الذي معناه الاخذ وهذا معنى قوله الا يرى الى قولهم اخذ الطعام وسأول البير طيل حجر مستطيل
جعل عبادة عن الرشوة لان هذا الخبر يرسل الى الخلف فيموت صاحبه فشئت الرشوة به
وجوز ان يراه المسلمون دون ان يقول ويجوز ان يكون اشارته الى المسلمين رعا
مرشد الى ان اللام على هذا الجنس والعموم دون العهد واربى المسلمون وقروا باليهود
والنصارى تعلقت عليهم ومدخل في الاجناد والرهان مطبق الاول وانما على الاول
قال اللام للعهد لا غير سواء في استخفاف الشهادة اشارة الى ان اللان بكثرة
رفع بالانذار خيرة فشرهم لا نف عطا على كثره معناه ان النادمي يريد ان هذا
اصل هذا الكلام والبار في نفسها ذات حقاذا وصفت بانها على كل عاقتاها شدة
حرفا ثم جعلت مستقلة على الكوز وطوى فوكوبا وحول الاستناد الى الجاد والحدود فاد
شدة حر الكوز المكنوت لها واما على قراءة على بانها فالاستناد الى الناذ كانه لا يصل
وقوله يكون بالياء لان النفا على فاصد والنات غير خفي ولما فاصل تنظروني
فقال اكل حتى يطلع اي نفع وملاء اخلاعه لا تشود جمع وثروته كمال اكثر او قال

مولد

الاحدم

كذلك كما نرى بشعر بان كان النافعة يصلح صلا المصدرية وان يكون يصلح مصدرا لا لا كما وقع
في بعض كمال النجاة لا مصدرا لا لتمامه في كتاب الله فيها اذنه كان يعني ان يتعوض
لا عراب الله ومغلق الحروف الثلثة قال ابو علي في كتاب الله لا يجوز ان يتغلق بعدة
للزوم الفصل بن اجزاء الصلابة بالذي مواسم عشرة فانه خزان وقوله عند الله في كتاب
الله وبوم خلق السموات ظروفا بدل البعض من البعض لتعديوان ذلك العدد واجب متفاد
في علم الله في كتابه ومن اقول ما خلق العالم ولا يخلق الله على تعدي ابدال في كتاب الله من عند الله
يعود المحذور لان العامل في الدال موعدة وقال ابو القاسم عده مصدر مثل العدد وعند الله
معمل له وفي كتاب الله خيرة او خير من الله في العدة اثنا عشر وفي كتاب الله
كالنفس والتقدير لغيره عند الله ويجوز ان يكون اثنا عشر متبدا اخره عند الله والحمد خزان والحمد
محذوف وقوله شعر الزاوة النابك وما يقال انه لا يقع الا بالام او لوفيل ان عده شهور اثنا عشر
سنة كان كلاما مستغنيا عن فهمه رجب مفراضيت الهم لا خفاصهم بتعظيمها ومن
بقوله بن جاري وشبان وقيل لو هم رجب النبي فانه زيا وافق شعبان فكان بين رجب وشبان
اورمضان فكان من شعبان وشوال وسوارب الا قسم لانه لا يسع فيه صوت مستغنى ولا حقيقة
سلاح وتصل الا سنة لانه ينج فيه الا سنة من الرواح فقال انقلت السهم اي نزلت فصله كاقرة
البخيرة نزلت منه القنود عطاء اخر الخلق فهو عطاء بن ابراهيم لا لموا اي لا باشراد
اللام والبقيد بقوله بعض اي في الاربعة الحرم لبيان فضيلته وعظم حرمته وانما جعل للمادة
اشي عشر شعرا على ما نقل عن النبي عيسى لانه اقرب وانسب بسبب الكلام قال الفراء العرب
يقول فيما بين الثلثة الى العشرة فمضى وفيما جا وزلم فيها كني عن جمع القلة كما كني عن جماعة الاناس
وعن جمع الكثرة كما كني عن الواحد الموثق من شين شعور العام اي جانب ونما حبة
كف ما تنق احد الواجبي يخص لا شعور المشورة والاخر العدد ارا في كنهه البشك بان
المعصية ليست من الكفر خلاف الطاعة من الايمان على ما يورد في الاكثرين والجواب انه يجوز
ان يكون باعتبار العدد حيث انكروا التخصيص فمروا عن حكم الله فيه وبالفراغ فقروا وخالوا
واحد ما حرم الله ما حرم الله احران النقال في الاستحرام وترك اخفاص الاربعة
المعصية لان الاخفاص واجب وكلمة او للشقوة وانما في ان معنى الكلام تام فامر سوا جعلت
ما حرم الله من النقال في الاشهر او ترك الاخفاص ولا مانع من الجمع وقوله من غير خصص لموقف حوز
الاربعة من غير موافقة فقيها الواجب ثم طارح الكلام في تفسير الاله غير منظم الا اذرا
باعتققت فثبت ان قد تم تفسيره ليوا على تفسيره فلو انه وجب موزنا فمضى من جهة ان يكون سانا
مكون اربعة اشهر من شين شعور العام ولذلك قال في ذلك قوله ثم طارح الكلام على هذا
الانظام وبيان الحكاية بن احل النبي بن وجه كونه زائدة في الكفر ثم استعمل بالقرآن
وكان الغرض من قوله النبي مصدر فاشارة بها بان الفراء على ما قال وقوى لمن جعله اخذ في
السؤال والجواب خذ لهم اي تفسيره ليرى ان الله لم يسوا عالمه لدلالة قوله ان النبي ليقا على
على ان الحرفين مواءمات في الالف فني كثر من الموضع جعل الحرفين مواءمات في الالف فني كثر من
باد ضحك يشير الى ان اللام للعهد والحد بالارض حقيقة وعلى الاول بخس والعقد

شبه انما عشر وقيل عشرين شدا تبا وحل اللفظ في كتاب الله

كف علك مع الكفر بالفسق الذي هو و نه وكيف صح ذلك مع النصح بتعليله بالكفر في قول
وما منعهم ان يفعل منهم نفائهم الا انهم كفروا فقال متغنة التي متغذبا الى متغذبا متغنة
منه فلم ينجح الى اعداء جوف حرف الجوف من ان يقبل او حله بلا وقد صلحهم الله فابعد
قد بنا قش في ذلك بان قوله طوعا او كرها لا يدل على جعلهم طابعين بل غاية نوره فيهم
بين الامر بين فيمكن ان توجه السؤال بان النطق بكلمة كاذبة في شيء من ذلك كمن انما في لا يندفع
ابدا عرضه لنقص جعله عرضه لا يندفع عني الجائز الا في الشرائع من حيثة بالكفر وحسنة
تكلفته على مشقة فاما بال زحوق النفس يعني كيف يصح فعله الموت على الكفر
بارادة الله تعالى وهو منزه عن ارادة القابض وحاصل الجواب ان الكفر ارادة الله تعالى
اقام لهم ورواه النعمة عليهم الى ان يكونوا على الكفر متغذبا فيهم من النطق في الكفر
والقول بان ما يورد في النسخ يكون سببا في حكم التبع في جز الخلع واجاب الجواب
بان ارادة الموت حال الكفر لا يستلزم ارادة الكفر كما لم يرض برد المعالجة عند حدود
المرض والسلطان برد المعالجة عند مجرم العدو ورواه الا حاكم بان استلزام ارادة الشيء لا ارادة
ما هو من ضرورته ضروري وحصول الكفر في ضرورات الموت على الكفر خلاف ما ذكر من الاشكال
فان حاصل المعالجة ازالة المرض وحرارة زوال الشيء المتبع ان يكون عذابه وكذا احتياله العدو وازالة
الحجمه وانقذاه على الحرب ولست ارادة الموت على الكفر ارادة زوال الكفر في كون
ارادة ضرورات الشيء من لوازم ارادته نظرا قرب ضروري للشي لا يخط بالبال عند ارادته
او قل هي السجاية المتغذبة شبه لها الحق في راس الجبل وفيح اللام فيها افصح موافق
في الجوهر وروى في جوهر الجوهر وهو المروي في الحديث الدار في هذا الباب وهو جليل
اسم واحد عصبه مثل ثدي المرافة في رواية مثل البضعة يدور في هذا خذ يوم قابل على رضى الله
الخوارج فخر جنس الصدقات الشائع في استعمال الجمع المعروف باللام فتلقى الحكم بكل
فرد من افراد الواحد على ما مر غير مرة وهذا ليس له وجه للنطق بان ليس كل فرد من افراد الفقراء
وغيرهم فلما جمل الكلام على فقر جنس الصدقات على الاضاف الى البعض فقط كما اننا خلافا لا يلزم ان جعل لكل
على ذلك ان يخلل ان يصرف التمايز الى يصرف الى البعض فقط كما اننا خلافا لا يلزم ان جعل لكل
فرد من افراد فقراء كل مني الكلام على ان اللام لمجرد الاختصاص دون الملك مع انه الاصل
فيما يقبل كالمصدق خلاف خلافا على ان هذا ليس مثل قولنا انما خلافا في قولنا بل مثل قولنا انما
الخلافا للعلوية والعباسية وغيرهم من اصناف فقراء على الفصل والفرق باللام في قوله
لا يجوز صرف ملك الفقراء الى غيره وقد يقال ان الفقر انما يتم بالجاب وبما ان الصدقات لمعوا
وسلب ومعا لها ليست لغتهم والا جاب بنفسه العرف الى الكل وانما يجوز ان يخل على
ما هو الاصل من يعلق الحكم لكل فرد فجعل على سبيل التوزيع بان يكون كل صدقة لفرد وتقام
تحقق الكلام فداود في سرح التفتيح فكلما الحالات هي ما يخل عن النعم من البدية
وغيره فندموا صادوا في فرد من المتفقع هم على لفظ اسم الفقراء والباء المتفقع يقال هو
منقطع به اذا انقطع به الفردون فلهذا يقال زاده وعطى وانه على طريقة خبر
مرجحت في الموضفين متفعلن بغير وعنى وهو مبتدأ محذوف الجزاء حيث هو حاصل تحقيق

الى

طبعة

فلا بد ان هذا انما هو على تقدير كون اللام لمجرد الاختصاص في اما على تقدير كونها للملك فلان
الكلمة انما تحقق فيما سبق لا في الاربعة الاخيرة من التخصيص بان لا في كل ومن الكلمة
صلح لكل الزمان ومن العزم لكل الفقراء من قالهم في قائلهم ولا صدقات وما لها اي
للصدقات ولما فغن في الكلام حذف واختصار وما صلحهم استفهام وتجب ثالث
ورول عليه قنوة خيرة او لا معنى لقولنا موازن راحة سوى ان اخرون في الرخوة وليس من قبل
رجل صدق او لا يوصف الرجل بالرخوة بهذا المعنى ونقل من المومنين الى سمع منهم ويسلم
لهم ما يقولون بغيره صلا النقصه يقال قصه فلان اي طفق فيه وانه عطف على المندفعة
وخير كذا في خبر مبتدأ محذوف لاصفة اخرون وليس المعنى على ان اخرون خبر كهم بل على ان مع
اخرنا خبر كهم حيث فعل معاذيركم والداخله باطن الامر في الصحاح والديوان فيهم الدال
ما ابتاه صفة نجي من النقرة نفشي ونفشي وقواني خبر مني سدا حتى وفقرى بالانجيل
ورسولا كوكب اشادة الى ان المذكور خبر الاول لانه المتعرج المستعمل في كلام سبويه انه لثاني
ككونه اقرب مع الاشارة من الفصل بين المبتدأ والخبر وقبل معناه يعني انه تكو بعد العذر فاداه
الناكيد كان في قول تعالى ثم انك لا تدري غلوا السوء فجعلنا ثمنا بواشي بعد ذلك وانما هو ان ذلك
من بعدكم لغفور رحيم وكقول الشاعر بعد علم الى الممانون اني ارايت اما بعد اني خطيما في
قول النجاشي وان اعداكم امنت موافق عهده على مثل هذا انه كهم وليس من الناكيد لا صلا
وفي شبه لا يأس بالفصل سيما لما يكون من متعلقاته ثم ان هذا المكرر لما كان محض متعمد عادة كان
وجوده غير العزم فانه الفصل به بين ما هو وما بعدكم ومع هذا لا في ضعف واما اشكال
انصاب ناد حضم فالحق انه قوي لان ما كان كذا الاول لم ينعقد الا ما اقتضاه ولم يعمل الا
فيما عمل فيه من غير ان يفرع بعمل وبالجملة فجعل ان الثانية تكرار الاول مع ان لها مضموما غير
منصوبا وخرقوا غير مفعولها ليس من قاعده التكرار بعد العهد والمخز مكار معان لا معنى ان
صنع اليه ويجوز ان يكون فان له معنى مع اسمها معطوفا على انه نفسي مع خرجه على
ما صرح بذلك في التفسير وضح ذلك عندنا بما يتوهم من انشاء الضم واستناد بعضهم
الى السورة مجاز على الوحي وكذا المند على الوجه الثاني في فصل محذورا لا محذور حال
الضمار جاسني الا ان في قوله ان الله يخرج ما محذون بعض بنوه عن هذا الوجه الا ان يخل
محذون على ما يورعون ما محذونه ففعلوا كما انهم معترفون بشراي انه اذا كان استغفار
وما يتولا منه من الاثام والتعذر وغيرهما عابدا الى بعض متعلقات الفعل يلزم ان يكون اصل
الفعل معلوما للما قبل متورا عنده الاعتذار عبادة عن فواتر الذنب من قولهم عندت المذار
درست او عن النطق من قولهم عندت الماء انقطع لانه جعل العذر سببا لنطق الذنب
اغفلوا ذكره جعل النسيان مجازا لا استعمالا حقيقته على الله تعالى وانشاع المواقفة على
نسيان العذر وجل النسيان على الكمال كما انهم الجنس كله فصح الحصر المستند من الفصل في نسيان
الخبر والامكنه فاسم مبتدأ وكفى المسئلة فاعلة ضمير يعود الى قوله او لك سمع النسيان ففعل
وزاجر الخبر وحال وان لم يفتقن به ان زاجر عن الامام سوى الصلة بالبار فقوله سمع
يحل على التعذر بالبار فلا يلزم التكرار وان كانت الاقامة عبادة عن الدوام والمخبر ثم كون

البناء المحللة حسبهم في الالجام والابلام لا بناء في خبر زيادة اليه كمن قوله وانما لم يثبت لا بناء في
بناء في ذلك فلما حمل الغلاب المقسم على نوع آخر قول النمر في الفصل قول او سبب اوله
حتى اذا الغلاب قال لما لا اجل الغلاب جمع كلب والغلاب الصائد والمطلوب ثور والو
والطلب فظاهر كلامهم ان كالقوم منقول به لا حال بناء على انه كان في الاصل صفة فقد من
يطلبوا ينبغي ان يجعل صفة له اي لم ار مثله اراه اليوم مطلوب بالكل الا حسن من جهة المعنى
سواء العكس ان لم ار مطلوباً مثله اراه اليوم كالقوم الذي خاضوا ذكره فيما سبقت وفيه
اخذ من حذف النون جئت اعمالهم اي بطلت حسناتهم لا ثواب عليا في الدنيا ولا
في الآخرة وفصل في الدنيا بالموت والفقير والذل والضعف وفي الآخرة باشد الغلاب
قوله وايضا كمن الغلاب احرازه لان حقيقة وموان جعل الشيء عليه سافله انما وجدت في
مداني قوم لوط لانه قويات قوم لوط وسود وصالح فيس نوكد الورد لان السبي
في الآيات متباين في النفي ولهذا قد ينحصر تباينهم من غير قصد الى معنى الاستعمال
وسمعت بعض ائمة الامة موعيد السعدن ان على المظني وليس القائل من لا شكر واستعداد
ولا المقول فانه غرابه واختصاص ما من مسلم الا وهو مقول ذلك تصديق الكاذب
بمعنى الكاذب والصادق في حسب ظاهر خلف الجلاس وطعن الغاب معني فالكاذب عام والصادق
الجلاس والمطلوب نزول ان الامر بالعكس فتركت فمعني شارة خلف الى الجاعلة لهم
واضربون به متفقون عليه وكذا سائر الافعال ومعني كلمة الكفر في قوله ولقد قالوا كلمة الكفر
كذب النبي عليه السلام بقوله لكن كان ما يقول محمد ضا الى آخرة واما قوله ومما عالم بناكوا فلما
بلا لم هذه الجاعلة الا ان يراهم بغير فعل عام لورده على الجلاس والجواب ان انفسهم لا يفتن
واسناد الافعال اليهم تصدروا عن البعض في الجمله اثني عشر افعالا عن المصنف فورد
ان يكون زيادة الالفين شغلا لانهم كانوا يعطون الالفه ويكرمون بزيادة بسمولاً شغلا
بريد الخ لئلا لم المعطوف عليه اعني لصديق اشادة الى الزكوة فيحسن ترتيبه على
اثناء المال المساد اليه بقوله لكن انما ناتي من فضله ومن ههنا قالوا الصلاح في المال بعد الصدقة
الصدقة في الحج والغزو والظاهر ان الضمير لله لانه الملام لسوق الظلم سائفا ولا ضا
اعني لبن انما من فضله ويوم بلقوبه ولان قوله تم بنا خلقوا الله ما وعدوه وما كانوا يكرهون
بناء في كون الضمير للجنس لغيره اعني انهم اتفقا بسبب اختلافهم في التوعد كثر معني
قال الامام ولان غاية العمل ترك بعض الواجبات وسد لا بوج حصول النفاق الذي
سوكرو وحصل في الغلب كانه من كثر من النفاق ثم لما كان النظام من غشاق النفاق
جعلهم منافقين فقال اغتبت فلانا ندامة اي صبرت عاقبة امره ذلك ولهذا قال الزجاج
مغناه لما حلوا في الاما ضي احلم عن الذنوب في المسفيل اوله المصنف بالجد لان بسبب خلاف
وعدا تصديق والصلاح ومن ههنا قال النبي عليه السلام ائمة الخفاف ثلاث اذا لم تحدث
كذب وازاو عدا خلف وازا ايتمن خاف عن ربيع اليمن على ثيابين انما يشعربانه
خلف اربع زوجات وان ثمن مال كانت اكثر من ثلثمائة الف وعشرين الف وانه
المعالم انه خلف اثني عشر الف وبلغ ثمن مالها مائة وستين الف درهم الجوز جعل الجوز البعير به فبخره

الغلاب مع طائفة

زيد للغرس الي ث استغنى للناس على اجرة صاعين الا يرى ال قوله ولم غذا السهم
اصبر اعطفا على سواد فمعني ان يكون مواثقا صاد الا انه على الملوثة والغلاب على التوأم
فدرخص في نظر اني ظاهر استغنى ان استغنى فانه يدل على الجواز في الجملة وفيه لفظ
الترخص اشعار بان النبي عليه السلام كان عالما بحكمة الاستعداد للكون لا انه رخص له في ذلك
بغير علم غير انهم غابوا الظهور وعلى غايته انما كبد حيث لم يحصل باستعداد النبي صلعم وقوله في
اولا ان استغنى لم اولا استغنى لم وثاننا سواء عليهم الا ان الكلام لا يخلو عن نوع الشكال وصيغة
الامر منها معني الجزع على قصد التوسعة فقلنا في قوله فقال انفقوا طوعا او كرها ولكن الله لا ياله
على انه لا نفاق بين حال الاستعداد وتركه لا يصحني اي استغنى الصبح وقد شاع
ذلك في العبادات صبيحة الحزب حنة العاص الوصف من نقصان ان روي ما كسر واما
على النسخ فانه اردد الفضة والاجوز رواية النفاق العاص اي العاص ومنه غير واحد
ثاني منقول اصبحي والمارة العوسان عاقدي نواصي الخيل في عارة العرب وحمل العاقدي
بمعني المعقود عمالا حادة اليه لكنه خيل اي اوقع في خيال السامع انه فهم العدد المخصوص دون
الكثرة فورد الاجابة بالزيادة في فضل اللفظ والرافة والرحمة كما جعل برحمهم عليه السلام
جرا قوله ومن عصا ان لم تمشي ام ترك عبادة الاضام قوله فاكس عفور رخصم بذون ان يقول
فاكس شدة الغلاب مجمل انه برحمهم ويغفر لهم رفته لهم وحققا على الاتباع وقال النافق
فهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بمعني العدد المخصوص لانه الاصل فورد ان يكون ذلك عددا
خالفا حكم ما وراؤه فان لم يرد خلفهم يرد بان انهم خلفون في هذا لما يتوهم من فهم
متخلفون لا خلفون مسرعا اجاب مندا اريها شبه الغلاب الا ترى الفصل والغلاب
شجر مرواه اخفاف فاعلى لظرف والظرفه مسيرة ساعه جرا منقول له على انه
مصدر المبنى للمفعول ليكون فعلا لما على الفعل المفعول مرة مكره معني كان يسمع ان يقال
اول مرة لان الموصوف بها موزن في المدة كما لمضاف اليه فاجاب بان المتضاف الى
المعرفة المفعولة يجوز فيه التذكير والتانيث مثل هذا فضل النساء وفضل النساء وان كانت
التذكير اكثر واما المتضاف الى التذكير المتطابقة لقصد التفضيل فليكن في التذكير مثل
هذا فضل امرأة دون فضل امرأة لانه شدة الشبه بالمتشابهة في هذا الحاضر في اول
مرة لانه افعال التفضل واما اخر مرة فلا وجه لذكره منها لانه بكسر الحاء هو اسم فاعلى الاسم تفضل
وفي تذكيره الاشكال فام ففقد الى التاويل ولم يرد الاستعمال الا به فقال هذا اخر
آية نزلت واخر سورة كتبت ولم يسمع آخرة وهذا موضع آخر لتسعمل فيه التذكير على
نقص الفصل في آخر المرات اخر الفصل مرة مرة بكلف جائز الصلوة حتى يتم النبي عليه السلام
بها وان لم يصل ولا احدى الصلوة التي يتم لها مع على مانه لا خارج ولا مفعول في يعلم انه
لا يجوز نها منع القرآن والكتاب لا كلام في ان كلامهم كما وضع للموضع الشخصي فقد وضع
للمفهوم الكلي العاقد على الكل والبعض وشاع الاستعمال بذلك واما السودة فليست
الا اسم للمفهوم كما خلافا على البعض عما يخص وقيل ارد عطف على قوله ومنهم الذين
يعتدرون بالباطل بالمعدون بالتبذير مدغم معتدرون بفتح حله على الاعتذار بالحق لا مفعول

جزءه

من عدد في الامم اذ اقصيه واما المحدثون بالتحفت فامره ظاهر لان معناه الذين يحدون
في العذر من غير نصرة تعالى جاء فلان محشدا الى تحفلا مستعدا حيا ^{الدم ليس}
لهم في ابدانهم استطاعه من الضعفاء والمرضى والذين عدوا الى الخروج من الضعفاء ومن ليس له
نقته ولا مكره لانه انما من اذ الخروج فعلى هذا لا يكون الذين سالوا المعونة قسي ثا لث
الا ان يراهم باله الخروج النقص او يراهم بالذين عدوا من لا يكون له شيء من الاله والذين سالوا
المعونة من لا يكون له عام الكفاية على ما ينبغي بل بعضها الذي يتم ما من معونه ونتم شئ
قال الامام علي السند ثم سقوا كفاية على ما ينبغي بل بعضها الذي يتم ما من معونه ونتم شئ
سار وضحون خفاء وعدا من كسب الانصاف وعلية من زيد الانصاف وسالم بن عمر
وثقلته بن عتبة وعبد الله بن مفضل المذني انوار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله ان الله قد بنا
للمخرج معك فاجلنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم السلام لا اجد ما احكمكم عليه قولوا او هم يكون
ومرابط من بعض وجهه لانه اسند الفضل الى المعنى ومعناه اكثره والاسلان ومربا لثمة
الى المعنى يكون للدم خاصة فهذا الاغنا جعلت المعنى كالماء مع قاضي ثم اوقع الدم بمسرا
ونفسا بعد الامام في نسبة الفضل الى خاصه اللفظ وان كان معلوما من جهة العقل ان لثمة
الفضل الى المعنى انما يكون من جهة الدم وكذا من لبيان الامر بالمعنى الذي قد بينت في جرد من جرد
من مثل بعض المعنى ومعناه مختلفه ان معنى فوك بعض المعنى بعض شئ من اشياء المعنى كما ان
معنى فوك غاب ريد طاب شئ من اشياء ريد والنميز رفع الامام من ذلك الشئ فكذا من
الدم كما ان من رجل بان الكاف الخطاب ومثله كثر في الكلام قال ابو الطيب قد صا لك
من دمع وان ورتنا كرا واذا كان من الدمع قايما مقام ومعناه كان في محل الضيق على التميز
واذا حدث التوحيد فالاولى ترك لانه كلام لم يصدر عن له معرفة حقيقة التوحيد وحسن مرفعة
وبما سالت الكلام وثقا صلب مراضه نعم وحسن ماضه من معرفة الحكم من اول
الامر معلولا ومع ما قيل الا نحن ان يكون قلب حارب الشرط وتولوا اسندنا الى كسب
صنفوا اذ قيل لهم ذلك من اجسادكم قالم مقام المفعول الثاني والثالث لجزله فوك
فانما الله انكم كذا وكذا انما كانت الامم دون البشره قال الميدان المعانيه
المعاصرة وشدة الاجرام فامره الذي عليه الشجر يعني اني معاودة الى الداع من الاجرام
ما سلت بشرته يضرب عن ليس شج فيه مراضه ومشتق والمعنى اني معانيه وبونج من
رجي منه الجبر والرجوع فان وصاكم وحكم بعضي على قدر الحق والافالمون
لا يرضى عن لا يرضى عنه الله وقد نفى عن ذلك الاعراب اصل البذر والواحد اعوان
فقال رجل اعوان اذ كان يدور يا طلب سافرا العشب والكلاء سرا كان من العرب او من
منو اليهم والعرب اهل القري والامضا والواحد عزون في القدا من الحلة والصبح
والقدا من الحرا من لانهم يصحون في زروهم ومواسيهم لانه لا ينفعه فكل
كونه غرامة وخدا ان الاول جمع دونه والعقب جمع عقبه والفت جمع عقبه ومنه البنية
والاحمر دونه وعقب مره للناس ومره عليهم وعن عليهم نحو ما ذكره لان تربصهم
بالسكنى الاول ابيضين وعامهم عليهم باجا طه وواو السوء واصابه حرا و ش

الذين سماع قوله والله سمع لما يقولون اذ اترجمت عليهم الصدقة والاعراض هذا من كلامين
لان في كلام ولا في اخر الكلام والتشيل بقوله تعالى وقالت البعوض انتم لما قالوا لا الله مغلولة
ان الله جعل الداء عليهم من هذا العقل والمعنى ان ينقص من حصول القربان هذا حاصل المعنى
لا يكون الكلام على حذف المضاف بل على الكلام على انه نفس القربان فخر في الاستحاض
والبجارتون لثمة بذلك لانه حين اراد المبرر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شق اهما باجاء
لها نصفي فارتدى ما حدهما وارتوى بالآخر والجماد كسا علفا والنا بقون علف على من
او من ذاب خبره الاولون او من المهاجرين او رضى الله عنهم وموافق المضاف واعترض على
ما ذكره تنقله برجهين اذ هما لانه لا جهة لتخصيص المهاجرين دون الانصاف بالصلوة الى القبليين
وشهوره مبرز فان التحويل من بيت المقدس الى الكعبة كان بالمدينة بعد ثمانية اشهر من
بدا غزوة بدر بعد ثمانية عشر شهرا في السابع عشر من رمضان السنة الثانية الاولى على ما قلنا
فاما انصار انصار حكو القبليين وشهدوا بدر ثمانية ايام بعد الرضوان كانت بعد الهجرة بين لا بينهما
ومرطامه واجب عن الاول بانه سكت عن اشتراك الانصار في القبليين وشهور بدر نظموه
امره وانما تفرق لما خصهم من نعمة العقبين الاولى في السنة الحادية عشر من النبوة والثانية
في الثانية عشر ومن ايمان اكثر من بعد ما بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مصعب بن عمير الى المدينة
مع اهل العقبة الثانية لثمة اهلها وليغزتهم الفدان وعن الثانية بان المهاجرين اشتهروا بها
لظهور ان ابدا مما كان من مكة اولها الى الحاشية لبعض الصحابة في السنة الحاشية من النبوة
وثانيتها الى المدينة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه في السنة الرابعة عشر منها وانما استفت الاول بقدر
حجته واصحابه من الهجرة وغزوة المدينة كانت في ذي القعدة من سنة ست فكانت بين تمام
الهجرة لان الثانية قد تمت بالاقامة بالمدينة تصديق ذلك ان يكون والذين يتوهم
بالواو وكون الاخيرين غير الانصار وانما الانصار من حلة السبعين فالحاجة فزادة والانصار باجاء
علفا على المهاجرين وذلك ان الاخيرين علفوا في الايام الثلاثة في السور الثلاثة بالواو
والاول على من اتهم للمهاجرين والانصار وانت بيع القربان التي ورف السلم كمانه عن عدم حضوره
مضا حد السور وقراءة الرسول عليه السلام الايات على الصحابة على عرضي ايدعه وزادة نطقا
وذكر انه نطق للمهاجرين فزادة ورفع على الانصار واخفا حيا بقوله والسا بقون الاولون فظهر
خلاف ذلك ومن اهل التميز قوم مراءوا فاجرت العادة بتدبر الموصوف فعلا كان
كان في هذه الاثنا وظهر ان كان في قوله تعالى ومناجرون ذلك دون الطرف العاني بان قدوم
من اهل المدينة مردوا او بعض منا دون ذلك ليكون جندا ما قويا على ما ملوا صل من التقديم
منه فمن من تدرج تكلف الخروج من المدينة الى حرام بالما والواو كالمعنى بلغهم خرسعة وارتقوا
صفة وقد جعلوا فيقوا حرسه ولفظ كلمة لما يقول بمعهم حصول الربط وعلية اكثره التفسير وكانت
الى صلوة وكفبت في التفسير عارته وفيه ما ليس في فوك خلط الماء باللبن بولان
الواو كما لصرح في خلط كل بالآخر لجزله ما اذا خلط خلط الماء باللبن وخطت اللبن بالماء
خلاف اياه فان مدلوله ليس الا خلط الماء مثلا باللبن واما خلط اللبن نائما فلو ثبت لم يثبت
الا بطن الاقوام وحلا العقل ونفوس صاحب المفتاح قرب من هذا جث جعل السور

الفديرة

خلطوا علما صا على بشي واخر عيسى بصلح الاله جعل الصالح والشقي في احد الخطين غيرهما في اخر
جنت قال بان الطاعوا واطيعوا الطاعة بكسرة واحرك عصوا وندركوا المعصية بالنون فخلطوا
على هذا فانما بل الخلو سوا كان هو المذكور بعد الواو وبالعكس ولا خلاف في قوله المصنف فانه ذكر
المذكور السنة حتى لا يوجد عنده خلط الماء والبنى بمعنى خلط الماء بغيره سواء كان البنى
او غيره وخلط البنى بغيره سواء كان الماء او غيره ويجوز على هذا ان المفتاح قوله شانه بدرهم
عن المصنف قال سمعوا الواو في حزمى معنى الباء اي بدرهم وكشفه ان الواو تجمع والاشارة
والاء للالتفات والجمع والملاصق في واو واحد فشكل به طريق الاستفاده كبت
فقبل ان يتوب عليهم لا سوال عندنا لان التوبة على الفاعل معنى الرضوخ لا يتوقف على التوبة
ولا عندنا لانه لا يتوقف على التوبة لا على ذكركم ولم يرد اي في المشورة وركبكم
الا بالاء فيكون على قراءة تطهرتم بالضم سببا فاي وانتم توكبتم وحق احتمال الخطاب
عقبه المذنب تطهرتم لان تركبتم نفس الا خطأ بالاء لا لم يكن لقوله كما معنى ثم الوصل في الجملة
الوضحة اعني تطهرتم على تقدير كونكم كون الضمة للصدق فاعلموا على تقدير كونهم خطايا بقوله
لانه من جهة المعنى معلق بالفتن اي تطهرتم كما وركبكم لاء ومو اي كلمة متو لخصيص
معنى ان الله ينقل التوبة لا غيره والاكسب معنى انه يفعل ذلك البنية ولا محالة كما سبني من ضم
الفتن بعيد ولكن واخر المضارع من موافقه وقيل لخصيص السنة الى رسول الله صلى الله عليه وآله
نقل التوبة لارسول الله لما ان كثرة رجوعهم الى رسول الله وتوقفت على عن سوارى المسجد اليه
وكلهم منه ان باخذوا مواليهم ويطعمهم بها مطنة انهم عندوا ان يقولوا بفسادهم اليه لكن في العادة
ان يقال انما الذي يفعل التوبة هو الله والله هو الذي يقبل التوبة بدون كلمة اي فذكره وقوله
وان الله من شانه قبول التوبة للساكن وان كان معناه ان تركبتم نفس الا لوهية كما ذكرتم في
قوله تعالى ان الله لا يلفظ السوء الا من شاء ان الا لوهية بناء على خلف المعاد فليس ذلك من جهة
الفعل بل من ترتيب الحكم على اسم الله وبما عت على اولاد للوقوف في يد الله من
قربة فيرى وعبد معني انه الى اخر الكلام وعبد تطهر غايته الظهور ثم يردون الى عالم
النسب والشفاعة فيلزم انكم تفعلون ومنه المرجع من الذين لا يقفون في حق اهل
الجنة بشي من عقوبة او عقوب بل يورثون الحكم في ذلك الى يوم القيامة واما اهل الجنة فيقفون
بان حكمهم العقاب بخصي الوعد لا الوجوب لكن يجوز التقوى واما لفظة عن المصنف
كله اما للشك فلا يجوز على الله فيكون للنفاد كما في قوله تعالى او يردون وتعل في قوله تعالى نذركم
فالمعنى لكن اكرم عندكم من الخوف والرجاء بقوله فافوا وادخروا صغى امر وحيث
ال ما فيها والاحسن ان يجعل الضمة للمصاحف لا لمصاحف اهل المدينة والنام فيها بالضم وكذا
من قرى المدينة يرون ولا يرون وذكروا ونوت وهو الذي اي ابو عامر الذاهب ففسر من
بكره الفان وتشدد الفون مفتوحة او مكسورة المعادة بالمعنى ضارا مفعول له او مصدر
مخروف الفعل بفتح الهمزة الاستفاد للشرع فقال رددوا ورددوا ورددوا له
ناظر واليلايم ما ذكرتم في سبب النزول من ان الاله نزلت جنى اخذوا مسجد الضار والوا
لنبي صلى الله عليه وسلم ان يصلي فوعدهم الصلوة فيه بعد التقول من عشرة بقرى التي نافت

مولا بان عنهما وفي كلام محي السنة انه مفضل غارب الله على معنى اعدا لمن حارب
الله وورد في من مثل ان يخذ مسجد الضار لان ابا عامر الذاهب لم يزل الى يوم جنين
وسمى الصلوة بغير لفظة الحسى على انها مفعول به وان اردوا لادخا الحسى على انها مصدر
فهي اراجحة الصلوة وهو اولى ان الكل على مسجد قبا واول من اكل على مسجد المدينة لان
الموارد بنى مسجد بنى ثقيفا ونرجح احدما على الاخر اذ وقع داخل في الخامسة من الموارد
بنى مسجد ثقيفا ومسجد بالمدينة سببا وقد بنى الضار بنو عثم بن عوف فلما لفصل الزيادة
على احوالهم الذين بنوا مسجد قبا هذا وتكن الخامسة او قول اي عبيدة رضى الله عنه
ان الاله نزلت في اهل مسجد قبا لا يعارض نضض النبي صلى الله عليه وسلم على انه مسجد
موسى المدينة ويقعون الماء اثر البول من قد تم المفعول الثاني وحمل ان يكون اثر البول خسرنا
والمفعول الاول مخدوم استغناء عنه بالظرف اي يقعون البول الماء مثل شمع الا حاد الماء
وله من ايام وجوده قبل ذلك لظهور انه لم يوسس على التقوى من اول يوم من مطلق الا بام
والمعنى ان ناسه على التقوى كان جنبا من اول يوم من ايام وجوده لا حادنا بعده
وحمل الظرفية اي في اول يوم وما قيل ان التقوى من ايام من لا من لا
يدخل الزمان وانما الزمان قد وندروا بكثرة وفرة في الضمير لانه الامر من قبل
ومن بعد واخر ان يرد للصلوة من يوم الجمعة ولقد عطف على مخدوم اي رشح
ليكون ابلغ ولقد وادخل فانما ربه يشرح ولقد رشح السبل في حفرة في الارض خرق
السبل الارض كله وخرق بطنه ووزنه فعل وقد عمل على القف كشك السلاج
فوزنه فاع وظهر الاثر في حال الرفع والضب فقال على القف هذا حاد باكره وارت
لمر بايات الباء مجمع في جازية بفتح الميم الثانية المشددة وانما اكسرت قصي
من كلاب وحادثة بالحاء المعجمة والياء المشددة في جامع الاصول ان جمعا منها ايضا باكره و
حادثة بالجم والياء المشددة التثنية وكان مستقي فارت واثرة فافوا من اهل مسجد الضار
ولا نفعه عن في الصالح ففة العين بالضم قوله تعالى ليعلم عنى ونعام عنى ويعنى
عن كذا بمعنى اي اجعل ذلك كرامته لك وانما كما وقرر المنكس فيجوز ان يكون اي
الا ان يصبر حال فلو لم كان تلوب نفعك كبت لم يبق فافوا لاجرا كانت وملا للكل
والشبهات او الا ان ينفع وسفر كما يواكب من النفع ما فعل او النفع في التقى
او الا حراف تاد خصم معنى الكلام على ان عمل الاراك هو القف الذي من اخر البلد
او ان الروح الانسان من قبل الاجسام الفاعل للنفع فان سبل احتمال النفع منع الحمل على
التمثيل كونه محاذ مشددا على بالقرينة كما ففة قلت جعل الكلام محملا للخصم والمجاز في هذا
الكتاب وفي غيره اكثر من ان يحصى ومناه على ان منع القدر لا يلزم ان يكون بطرف
النفع بل الغرائز ما يجوز ان يغير فمفعول الكلام محاذ او ان لا يغير ففقه وقد جاب بان
النص يورد ان يكون بطرف الكتاب بالشرع في مواسم من الشرى قلت الماء واوا
وفي الفات مولا مثل ما بين العدل من التماثل والناوى ففعل هذا يكون المصاف مفاد
اي بدل المعنى والصفة ضرب البعد على البعد عند الجبا ففة نقل الى القدر وقد يطلق على

المعقود عليه وهو امر من ان لم النفس والاموال في الدنيا والجنة في الآخرة في
 معنى الامر لما ان الفعل واجب والامر بنسب الدليل في صورة السلم من سبب وجب
 كمن نطقون بانه لا يشترط عاينه الحسن لانه قبل ان يشرى بان امرهم بالفعل الا انه لم يخل
 في معنى الامر صريحا لما انه لا يحسن في تقبلون من الفعل واورد على قوله مقدم المسمى
 للمفعول ان من قبل غلب الفعل لا الفعل واجت بان الحسد اليه جمع الموصوفين بمعنى ان كل
 موصوفين منهم وانما صار البعض مقبولا لم يرتفع المتأخر عن الفعل ولا راد حاشا الى هذا
 لان وقوع الامر من غلب الفعل لا يوجب الترتيب فيما بينهما ولا يوجب رجوعا الى الحاشا
 احسن منه اي مما ذكر في هذه الالة حيث اورد في صورة غلب الفعل فيه احد العاقلين
 قوله والدليل ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب ولم يخل المعقود عليه ان
 مقبولين الله بل يقبلون ايضا وفيه اشعار من الاعلاء في الدنيا وجعل الوعد حقا ما ناله من كلفه
 لا ما فيها الباطل وانواع من الاجراء في المعقود منه واجت الاستشهاد لهذا النوع في الالة على
 غاية النوع في حكم بان ذلك المقادير المعقود المعقود العظيم لانه لا فوز عظيم سواء اي اورد
 احذت به عهدا قبل هذا الالة لانه ولد ولم يكن ابوه حيا قلت وفردوى انه مات ابوه
 وله ثلث سنين وقبل بل شهران والابوا بفتح الباء من المدة من مكه والمدة ماتت به امه
 في رجوعها من المدة بعد ما ذهبت بالبنى عليه السلام اليها وانما ماتت ستة اشهر وهذا
 اصح لان موت ابى غالب كان قبل الهجرة بسنتين واحد عشر شهرا ونصف شهرا وما ذكر
 اعادتم لو كان نزول الالة عقب موت ابى غالب وليس بلازم لجواز ان يكون البنى عليه السلام
 يستعملون الى وقت نزول الالة فان التشديد مع الكفاية انما يظهر في هذه السورة
 كلاك برديتها ما خروا ان معنى على طريقه تضمن بعض الحرف كانه الحرفه والاسلمه على
 الاستشفاق المعقود المعقود ان اوه صوت ليس من المصاير او لا فعال التي ستمتها وان
 اللولوا مضاعف رما على لا يفتح منه اشتقاق فعال لما ربه الى حذف بعض الحروف الاصول
 ولانه من الجوامد بمعنى ما امر الله من قوله وما كان الله ليضل قوما وهو مشاء خروا لا لولا
 شدة حذو موصوفها لذهب نفس السامع كل مذهب ووجه الالة انه جعل
 لعدم الاطلاق غايته من سان وحب الاتقاء فعلم ان المعقود للاسلام اذ اقدم على بعض
 معقودات الشرح فقد اخطا الله بمعنى سماه صالا ولا يخلو عن معنى خلق فيه الضلال ثم حكم
 عندهما على العموم وعندهم محضهم بالاعلم بالفعل كونه مخطو را قبيحا واجب الاتقاء
 لقوله ليضلنكم الله في ان المراء باللات ما غرط منه ترك الاول في قوله ذلك مما يحسن في سورة
 الفتح ان الله تعالى غداه خلف فامه وعاجت صدور الخليل شطرنجى زمان غلت
 وغلت ومعنى عاجت حاجت واقلت فخرهم عتبة فارغاني زمان حارنا واوله
 وكما خست كل بشا شجرة اي كن طفا لما الفنا ان تسليم سبل سائر الناس وانما سفلهم
 ونقصهم فظهر الامر خلاف ذلك كان قال بعده فليقرعنا البع بالبع بعضه بعضا
 عدا ان انكسر اذ اجابوا اي زمانا ما لم يجمع كلف غير خاف ولا صغير فخرم
 المتضارع في جواب اذ او من قبل اي يحد من تركي ما هو غير كثير ولا قليل فخرم صامر

من

وعندما

صادم ولا يخلو المدور وار الطعام يدار وادور وادور وادور في السور
 وكذلك سائر سائر اساس وسوس والافعال كل شئ من الامور ان يندم به وسيل
 ما اورد من الالة والشتم جارة القنط محقق الميم وشدة الوا شدة حرة وفي كاذبه
 الثاني اولا سئل لي جعل فلوب اسم كاذبا كذا من ان تقدم خبره على اسمه خلافت
 وضع العربية ولا الى جعله من باب الفاعل والاعمال الثاني والافعال كاذب واما نحو
 ليس خلق الله مثله وكان يقوم زيد فيخلق الفاعل ولا يكون من تقدم الخبر في شئ الا ان
 الصورة ولو كان فلا استعجاب فيه كونه لم يكن له كذا احد كتاب تعليم من على
 الغرض لاجل كذا وادتم الرفع فاما نوع جرحه يحتاج صاحبه الى ان ياب عليه
 من الخالفة فلو الذي لا غناء عنده ولا خبر فيه وظرف النعم تغذرا لحيته وقدره الاله
 لانه لا معنى لصنف الذات سيما على الذات وقدره الحق بالحق لانه لا يقبل بالمعنى
 كونه بعد اخرى لم يخله على الكبر لانه لا يخلو بفتح النون بانه انفع الشمس بزمه السراب
 يدفعه وهو عباد من السعد ما خلفه الا حسن بوجه اي الكبر والحق فقال اي
 النبي معاذ الله هكذا وقع في الكتاب وقدما كان يخلو في خلقه ان ليس حسن الانكسار ان يقول النبي
 عليه السلام في حقه في هذا المقام مثل هذا الكلام ثم يرد عليه كما لمخضف ونهى عن مكالمته
 حتى يقتل لي ما تعلقا لمخالفة غير البسيط وجامع الاصول ان هذا انصاف وخرق والقصور
 فقال معاذ الله يعني معاذ من جبل صرح بذلك فيها وهذا المقام فاما لم يخله احد من الناس
 في الكتاب وانه الموقن للنصوات والحق والحق من انما قبل الطيب فب ان تراه وقد
 كان غايته في التصريح كلفت الا حارث والنفس في الغضض والنوازع اما اللاتمة من قبل
 العلم اغفر لنا انما العصابة في ان الصورة على النوازع والمعنى على الاختصاص سلج جبل بالمدينة
 وهم الذين صدقوا يعني ان الصادقين عام فمن حذف في الذن والامان والحق هذه
 على الطاعة وخاصة بالحق حزين والافعال في اللاتمة وكذا الخطاب عام لجميع المؤمنين او خاصا
 الكتاب او بالظن انما يخلو في المعنى نبي بلغ اي حاشي وما استخام لهم ان يخلو فيهم
 منصوبا معقودا على ان يخلو في المعنى نبي بلغ اي حاشي وما استخام لهم ان يخلو فيهم
 راحة عن نفسه من فقه غيب منها عدة فيكون اخر بضده وهو ان يصحبه على السائر والضراء
 كاذب كذا كذا وفيه وفيه الله يزوج مخرج الاصل الاوس بالاقلام والجوامد
 سبي الغزو لان من وطن التي برجله فقد استغنى في هلاكه وانما فقه من الطائف
 والماء وغزوة الطائف اذ لا غزوة بعد سوى غزوة تبوك ولم يكن فيها قتال كذا في التهمة
 والذات انها غزوة خيبر وادى قبل ورج روي الطائف روي اخر غزوة
 او وقع بها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المشركين فاما غزوة الطائف فممكن ان يكون فيها قتال
 الا انك لم تكن يعني ان صمكت كما يد الى الاناف وقطع الرواوي
 تناول في ذلك المذكور كما في قوله في خطوط من سواد ريل كما في الجلاء توليع البعق ولا يد
 في الحزور من هذا الماويل في قوله الا انك لم يكن عمل صالح واد حصل الضمير لعل صالح فلا بد
 من تقدير عابد لان هذا الاستثناء المخرج في موقع الصفة المذكورة قبله ويحمل المال

بلمحوت بن كعب وقابل من اليمن فلبسوا البياض الساكنة المفتوح ما فعلوا الفاعل حتى جعلوا في نفسه
في جميع الاحوال بالالف ونقصه فراه ابن عباس حيث جعل الفعل للنظم وهو الذي علمه
ملائكة القزاة المستهودة فان الفعل لله وعلى هذا فعمل رواته القزاة اذ رايتم بالصفة
على قلب الالف منزلة نظرا الى هذه اللفظة بان جعل البياض الساكنة الالف صيغة وكذا في لغات
ما تحي الى ثلث وثمانين الالف اي ثلثه من المثة وطلت السونق اي طينته جعلته
حلو او كوزا في براد فغلاب الصيغة من الالف في اخرى واي ودي وحلي بمعنى انها لم تفعل
ما على ما هو العباس عند لحوق الضمير بلفظة الالف اي الالف اذ انتمتم بالحركة
انفعلت صيغة هذا بالنظر الطاهر والافصحى ان كلامهم حرف على حدة لما خرج خاص
بلام لا ابتداء حصول لام الابتداء على الماضي على النظر والاحسن ان جعل لام جواب لو كونه
عقلا على وكان جبر النسخ له مخزعه اي جفقه وامر واقع تنفع الانباء عنه فنه قوله
المحيط بجمع المعلومات ورفع لما يقال ان الشيء ما يعلم وخبر عنه في الكلمة لا فاعل كل احد حتى
يلزم من نفي عدم علم البعض بلفظه في السموات والارض بما كبر لصفته لما حرك
به العرف من انه يقال عندنا كذا الشيء ليس هذا في السماء ولا في الارض لا اعتقادا لبقائه
ان كل ما وجد فهو ما في السماء وما في الارض كما هو رأي الحكماء في كل ما سوى الله تعالى
اذا اراد بالسماء والارض جميعا العلوي والسفلي فليس الكلام التواقي لا اعتقادا لخلق طين ان
الامر كوكبي وما لولا انزل معونة القرآن وتقولون فصد الى الاستمرار وحكاية للخال الخاضع
فغيره المحض فقالوا ايضا على ان المعنى على المعنى وانما المضارع لما ذكره ومنهم من لم
ينظر الى هذا وغيره انما به الى يقولون كما في القرآن يعني ان الصادق عن ازال
الآيات مع هذا النظام الملازم لسوق الكلام لا ما يقال معلوم ان الصادق عنادهم
وانما الجيب عن المحض به علم الله بمراد معنى قوله الغدا المستحصل لثباته غدا وكبر
مع القطع بمراد الا لا ولا غدا او غدا على ان الصادق عنادهم والاخرة حواها
وقد ذكر في مواضع من كلامه ان العامل في ازال النماثة معنى الحاجة التي فيها عمل الفعل في
المفعول به واذا جعل عامل ازال بشرطه هو الجواب كان معنى الحاجة هو العامل في
ازال الاولي عمل الفعل في الظروف فبصرف المعنى فما حواها وقت الا جافة وقت الحرك
فولم شعنا بغيره كذا عن كلام العرب في الحوا حلتها كانوا مشغولين بالخط الى منازل
الغزاة استقط منزل في الغرب ويطلع متعاقبا في الشرق والنوا النفوس والخلع
كف جعل الكون بمعنى ان غابة الشيء ما به الشيء وينقطع ويكون معناه خرا عنه والكون
في الفلك فغادر الشمس في التحويل تنقده فكيف صح جعله غابة في قوله بشاركم في البحر حتى
اذا لم كنتم في الفلك فاجاب بانه لم يجعل غابة بل الشريعة التي هي ازال كنتم في الفلك
كانها ربح مع ما في خبركم وشغلهم بها فان قلت قد عوا يعني ازال كان الجواب
هو حواها فما وقع عوا فاجاب بانه بدل شمال من لغوا واورد عليه انه لم
يجعل استئنافا جوابا ما ازال صنفوا بعد هذه الحالة او جواها للشروط وحواها حالها على
استلوب فاذا ركبوا في الفلك عوا الله واجب عن الاول بان البدل او خل الالف

اللفظ

بالفعل والآلة على كونه المفهوم مع افادته باستفاد من الاستئناف مع الاستفاد عن
نقد السوال وعن الثاني بان شدة الاجتناع الى الجواب بمعنى صرف ما فعله الله لا الى
الحالة الفعلية المفترضة الى تقدير قد مع ان عطف لغوا على حواها بالي الحالبه والفرج بالرفع
الصفة لا يكون حال على الفاعل والمعنى على حرف الحوا لا على تقديره ليعمل حاله مفترضة
المستفاد في تفتيح عالم غزاة ما اذا عرض الحكم على المحل وبكل بغيره سواء صنفه وقلة
جباية كالا سد في فعل اشادة الى ما ذكره ابو علي ان الصفة في فعل لثقل غزاة ففتحت
في فعل فلذلك اخبر بينهما وجمعا فعلا على فعل كما جوا فعلا على فعل كما سد واسد
في ذلك اي متصا عن ما ظاهرا الى ما عرفت مفهوم النقي من المراتع الى الفساد قلت
على اي البين بمعنى الافراد والمحال المستفاد قد يكون ظرف وانما الذي لا يكون ظرفي هو البين
بمعنى النظم وبال على انفسكم ما خور من خصوص قربة المقام وانما من حيث ان الظروف
اللفظية بعد ما جعل خرا وصاد مستغرا كما في المجلد فاما المعنى كما في على انفسكم ان النقي مقتر
اي ممكنة فاذ مع اني فاعرف من ربع ربع اذ اوقف ونفس والفعال الحفال والافعال
لعمل النقي اي النقي وهو الا فاعرف اوله وكنت احرار انما بالعرف اي لا
احافرو ولا اسأل احدا جات حديث مرقوع بانفاق من دفع الثوب اي مخترع
من حفا وصفه وهذا التصور في باب الحديث والافعال حديث مرقوع الى حصة الكو
باستناد مسلم واحمد بن حنبل والترمذي وغيرهم من اخذ الحديث وكان ان يقوم حول
النا ويل كما في الآيات ككنه حري بالظن فيما يتعلق بالثقل والرواية عالم برده
مانع الامجاد او الشجرة الجارية بمواها اذ كاد اني قال ذلك لا كاد ان فعل الحنة
بما شذم منه والافعال حاة الى ذكره كونه معلوما ويجوز ما لم من حصة الله من الله
على الاول صلح عاجهم وحاد النظم لان من عاصم غزاة والمجمل ظرف وعلى الثاني انا
حال من عاصم كونه في الاصل صفة قدفت وانما متعلق بالظرف اعني لم وكان
افقاره الى الموصوف كافيها الى الصفة وانما من صاحب الثوب بان من الثقل ليس
معمول اغتشت فضلا عن الثقل بل هو صيغة لثقلها فيكون الفاعل فيه معنى الاستفاد
والحصول كما في سائر الظروف المستفزة وتوسل فزوال حال هو الثقل وهو معمول للمجاد
لا للفعل وان معنى كلامه ما يقرر في علم النحو من ان الحزب والصفة والحال وغير ذلك
هو الظروف لا عامل المقدر ان كائن وحاصل او يكون والحصل حتى ان الصفة قد تحول اليه
والعمل قد صاد له وان الصفة معمول الى الموصوف معمول له وان كل مورد ظرف الجرم هو في
المحقق معمول للفعل الذي تعلقت الجاد والحزب ولما ان حروف الجوانم وصف لا فاعل معاني
الافعال الى الاسماء حتى ان الفاعل في الحال في مثل مررت بصفة ما هو الفعل
لا حرف الجر مع النفع بانما عامل الحال وفي الحال لا اشكال في كلام المحقق والاعتماد
عليه ولا عرفت في كون من الثقل معمول اغتشت بن ان يكون من الثقل على ان الجاد بالثقل
زمان كون الشمس تحت الافق في الجملة واللفظ على ان الجاد جمع ذلك الزمان ولا
حاجة الى ما يذكره النعم في هذا المقام من النقول بلائله صدق قوله الزموا بنا وعلى انه

في الاصل طرف له افعه فاعه كما يشعر بذلك قوله ونفسه ان الوجود ما كانكم لا على انتم
فعل وحركته حركة فاعه كما يشعر بذلك قوله ونفسه ان الوجود ما كانكم لا على انتم
ان قلت اني اريد ان لا يكون الوجود على ان لا يكون فعله لا فعله وانتم جمع قولكم به
البيان ان سبب ما سلف نشر الى ان ما سلف على هذا الوجه نصب على افعال
ما فعله الوجود وما على الا ان قد ذكر قولنا ما سلف على انه بدل اشتمال
من كل نفس ذلهم الصارف فسر المعنى بالرب او بمعنى الاخر ثم اخطى بما لا علم كلا
واما على قوله انفس فسر معناه ان لا يكون الوجود على ان لا يكون فعله لا فعله وانتم جمع قولكم به
لنفس عليكم غلة برزكم من غير فساد على جهة من سبب فسر المعنى بالرب
او بالحيات والخصم كونه من جهة المعنى المعنى فسر المعنى بالرب
من سيرة المائدة والمائدة بكلماته متعلق بخصم
من هذه قدره وقدره بالثبات ربوبية لان المعنى والشرب انما يعتبر باعتبار الوصف
الذي يعينه للموصوف به وكونه لا رب فيه مستفاد مما ذكر سابقا من الاثر ولا خلاف من الترخ
بقوله فاعه بعد الحق الا انفس الى اخره وانتم لا يكونون فعله فاعه على علم ضم
من قوله على الذين فسقوا الى اخره وانتم لا يكونون فعله فاعه على علم ضم
في الكفر بسبب انفس الى ان كلف قبل لهم يعني ان مثل هذا لا يحتاج الى انفس
على من اعترف بان من خواص الالهية بدا الخلق ثم اعادته بلزم من بعده عن الشركاء فيني
الالهية عنها وقوله وقال النبي ابتداء كلام لا عطف على قد وضع في الاثر لا دخل لذلك في
الجواب فقال هذه الخلق قد اشترنا في سبب الى ان قد ذكر سابقا من الاثر ولا خلاف من الترخ
مفعولن مثل هذه الخلق والى الثاني باللام وبالي ولا فرق بينهما في اللفظ وقد جئنا
بمعنى الفعل ومنه حدث العروس الى بيت الزوج والعدنة وحدث الحج
ومن العلم بغيره الخ فاعه الى ان قد ذكر سابقا من الاثر ولا خلاف من الترخ
الظن وقد علموا انهم لا يقدرون من ان الظن واجب الانواع في السمات والماد
بالاكثر الجمع في الوجه الثاني لان القول يكون الاضمار المعنى بالخلق والبناء للظن وكذا
في الوجه الاول اعني الانواع في الافراد بانه ان اردنا اكثر المسلمين لان افقاره انما هو
بانه الذي يدعي ان له شركا وذلك بالخلق وان اردنا اكثر الناس فما لاكثر على حقيقته
وما كان هذا القدر ان افترقا اشارة الى انه ليس على حذف لام ما كبد النفس بل
ان يفتقر في معنى مصدر بمعنى المفعول كما اشارة الى اخر بقوله وكان محالا ان يكون مثله
مغفري لكن ما ذكر من قوله ما صح وما استغفام وكان محالا لا يشعر بانه على حذف اللام
او مجرد توسطه كان لا يقدرون ذلك والنفس عن المفعول بالمصدر لا تعلق له بتاكيد معنى النفس
ووجه الاستدراك عن عدم الافتراء بالنفس انه اذا كان مصدرا لكتب المستزلة
كان صادقا بطريق الاول وقوله لانه محجر فاعه لكونه المصدر في لكتب المستزلة وروى
العكس مع ان فيها ايضا اجابا واعلا بانه حقيقته عن الرب بغير ان انه حال من اسم
كان المقدور وخبره بقراري حقيق وثبت لما لم وفعله لا لزوم الحجة فاعه لكونه

لما يدعي التفسير لاصله للتفسير ومعنى الانقاد ما كان يعني ان يقولوا ذلك الذي فاعه
اسم فاعه لكون ذلك اسم فاعه لكون ذلك اسم فاعه لكون ذلك اسم فاعه لكون ذلك اسم
بلك من استطعتم وهذا معنى فاعه المعنى وان عوام من دون الله ما استطعتم
مقدم النظر على النظر عكس النظر اشارة بانه متعلق بما عوام ولا فاعه لكون ذلك اسم
ما خلق ولكن ان فعله متعلق بما استطعتم حالا او غيره الا ان اطلاق ما استطعتم
بمعنى الخلق والحذف ليس على ما يعني فاعه فاعه على الوجه الواحد من بعض الوجوه
المذكورة في قوله تعالى وادعوا شهداءكم من دون الله والى ان في قوله فلا تستعففوا حجة
بمعنى النفس من المعنى بل ساد عوام الى الكذب استعففوا من قولكم خطوا
به على انكم ما كنتم تدينون فان الصدق والكذب بالشيء يعني ان يكون بعد العلم به
والا حجة بكنهه ومعرفة ما له وجهه والا كان مسا رغة الله في غير اوله وذكر كلف
الوقوف لذلك عليه كلف لانه قوله وما كنتم تدينون عليه ثلاثة اوجه معنى الاخرين ظاهري
والثاني ان قوله اسم فاعه لكون ذلك اسم فاعه لكون ذلك اسم فاعه لكون ذلك اسم
وكذا لو احسوا وعادوا او قوله بل كذبوا ما لم يخطوا به على في حق الذين شكروا في
ذلك وقد كان حصول العلم وروا الى انفس الى انفس بل متوقفا منظر فاعه لكون ذلك اسم
الى الكذب قبل ذلك قد مر في ذلك والمثل ان وجه الاعاد احران حسن النظم
والاشتمال على الاخبار بالمعنى وقد كان كلف ذلك حصول المال ووقوف على
المعنى متوقفا منظر احران كلف العلم حسن النظم حاصلا فاعه لكون ذلك اسم
قبل ذلك قد مر في ذلك والمثل ان وجه الاعاد احران حسن النظم والاشتمال
على الاخبار بالمعنى وقد كان كلف ذلك حصول المال ووقوف على
وحاول انفس بل زيادة بالظن بل اخرون والذي يلوح من كلامه انه تعالى به اوله
بكذا بهم بعد ان كان بان المرجع والمآل والعلم بحقيقته المال اسم فاعه لكون ذلك اسم
مثله فانه بدل على انهم لم يرجعوا عن كذبهم بل اصرروا بها وحسدوا وعادوا لولا انهم اصرروا
عن ذلك الى الاخبار عنهم بما عوام استعففوا في نظر العقل من وجه وهو المسا رغة الى الكذب
قبل العلم والبيان انفس بل وفيه انصاف بوجه العقل وقد انصاف وعدم التث
وان كان الكذب بعد العلم استعففوا من جهة ان الحاصل ربما يقدرون في بعض الموارد ولذا
قال تعالى فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون كلف الفاع في نظر العرب ليس في استعففوا
الحمل والتعبد والانواع كلف عوام وانفس فاعه لكون ذلك اسم فاعه لكون ذلك اسم
فعا من ظن لا غش او لو سلم فاعه الى الكذب الفاع استعففوا لا محالة في الجملة قد ثبت
انهم كذبوا قبل العلم بجهلا وفعلوا وبعده حذا فاعه لكون ذلك اسم فاعه لكون ذلك اسم
انقطاع الانفس منهم والى بكنهه التوقع والاشتمال الى انفس بل متوقفا منظر فاعه لكون ذلك اسم
بحقيقته المال كان متوقفا منظر احران كلف العلم حسن النظم حاصلا فاعه لكون ذلك اسم
انصاف الالباء على جملتهم وبعد الانصاف وطهور العفو وحصول العلم انفس اسم فاعه لكون ذلك اسم
بمعنى عوامهم وليس هذا بدلالة كلفه كما بل كلف الوافق ودلالة العقل حيث لم يقطع

عنهم الذم وشهادة الاصل وموان حكم الباقى التفاء حتى ينظر الاشياء بالمشاهدة
اللفظ السابق اعني ام يقولون افشروه وبهذا الاعتناء كان كذا سمع من قبل العلم
لا باعتبار ان الكلمة كماله على ذلك فاما انما نزل على سبيل ما ذكره ولا يعلق
لذلك باسم الكذب فمعنى التوقع ان زوال الجمل كان متوقفا منظر او كان معنى ان
يتوقعوا اليه ويوقعوا بعده وقوله معناه ان معنى التوقع ما سبق في انباء الكلام لان
الكذب قبيح العلم معناه او يكون للاستفهام بمعنى ان المتكلم في قوله ومنهم
من يومن به ومنهم من لا يومن به فحمل ان يكون له حال وان يكون للاستفهام والمفرد
على الثاني المحصور وعلى الاول المعاندون وعلى يكون المعاند الكذب باللسان مصداقا
في نفسه وحسب فليس مع ان ارد بالصدق في حجة العلم والاعتقاد وان اشترط ان يكون
من غير اياه واستكنا لتعقبي معنى كويدي وراست كوي واشتت في نفسه كلام العلم
في المتكلمين وان يوافق على كذا سمع واستمر واعلمه لان اصل الكذب حاصل فلا يصح الاستفهام
وانما اخرا اعني فقل لي على وكلم على معنى فلفظهم وشراء منهم انما كلام الاضرب
على الكذب والباس من جانتهم ولاجل هذا لم يعل على وان كانوا كذا سمع من نفسه
بانه السبب لان طامه قوله قل لي على وكلم على اياها كذا سمع عن التفاء في قوله
انصرف نوع منه فله امتداد وشبه فوج الهواء كما للخل لهذا السبب اي التفاء
منه الغاية فيه وما ذكره انبى عما قبل ان الاما وابتداء اليقين ناكدا للعلم لانه قد يكون
مع نوع روية لا ينضم شيا في فصل لمصاحفهم فثبات في مفعول فاعلم على انفسهم
والكلام على هذا شبهه بالنوع اذ اخذ العلة في الكاليف ونحوه ان لمحل شيا مفعولا
مطلق والكلام بالصدق اي لا يظلم شيئا من العلم وانما مفعولهم يوم الغنى بالعدل
فاما ان تعلق بالظرف ان يكون عاجلا في يوم حشرهم فيكون موقعه الغنى على
ما سبق واما ما ذكره في تعلق كون موقعه البيان فمقدوره انه لو قال المصدق لم يتق التفاء
لان طول المصدق مفعول الى التاء ككن التفاء باق فطول المصدق منف وموقعه كان
لم يلبثوا الا ساعة في القيود وضموا من الوصفه وهي الحسادة والنفقان
بقال وضع واوضح كلاما على لفظ المبني للمفعول وكون قد خسر والنجم مستند من
الحكام وسوف الكلام وقد مراد ان الجملة الحرة كثيرا ما يورد لغرض في الاخبار و
الاعلام فاما معنى ثم فانه لا يسقم معناه القامه وهو كون شهادة الله على افعالهم
مترتبة على وجوبهم الله وانما لم يجل على التراخي في الرتبة بمعنى ان هذه اعل رتبة
من اكل ثقله الربط في ذلك وكاله فيما ذكره ولا يخاف في ان التراخي فيما اخذ من الوجوه
على ظاهره ليس في اولها برسم ليعود ان عقابهم انما هو بعد خسرهم الله استنجا
منقطع لان المستثنى وان كان من جنس المستثنى منه لكن ليس المعنى على اخراج من حكم
ولذا جعل الحكم انه كائن دون ان امكك وقوله فكيف امكك لكم الضم جلب الفدا
بيان لوجوبها بالحواس بالسؤال لان معنى الاستفهام في معنى الاستفهام
بمعنى جلب العجل وهو الذي يقال له الاستنباط بمعنى عدا الامر بطيئا ثم المصدق من هذا

قوله

الاستفهام

الاستفهام هو استفهام الموعود وانه مما لا يكون في وسط الاستفهام حتما
على فصلة المستفهم كالاخفى وان الاستفهام للاستفهام ابتداء انما يكون ما سبق وان
ومحذوف من دون شيء هلا قبل البلا فاما معنى ان المتكلم للنفاد وان
كان هو الليل الا انه اريد ههنا الاستفهام بما يقع عن الغوم والفعله وكونه الوقت
الذي يثبت فيه الرجل بالعدو اي توقع به ويقسم فترصه للقلب وليس في مفهوم
الليل هذا المعنى ولا يوافق ايضا مشهور بذلك شجرة النفاد بالاستفهام بالعلم
ومصاح المعاش حتى حسن الاكفاء بدلالة الالتزام كما في النهار والليل
لمعنى الثالث كالسلام بمعنى التسليم لا معنى للثبوت فاما في شئ يستعمل
فنه لم حسن ههنا جعل في المعنى كالذي لا يفاد الى بعد العايد في الصلة
ان يستعمله مع ركاك هو في المعنى بل معناه اي شئ والتفكير لنفسه و
النوعه في الجملة العفنة وبه يتغير قوله الفدا متكرره فمن النقص وان كان
يحمل ان معنى اي شئ من الاشياء هو الفدا يستعملون ثم جرد ان يكون
التفكير للتفكير في شئ اي شئ مما هو متوقع منه بمعنى انه متوقع منه ومن
شدة مولد كل من نراه او نسمعه هو الفدا ففهم من قوله فليس لبيان لان
ذلك الشئ هو الفدا نفسه وكونه للتفكير عايد الى ابيان لان ما جرد من الفدا
مورد كل الاحوال المتغير منه وما ذكرنا من معنى التفت نظر ان تعلق ما
والاستعملون بالاسم والاياء وانما بان كون فصل الحكم نفذا الاستفهام
فما هو التفت فليقل ثم تعلق الاستفهام خط بين السوالين لا خلاط
اجوبتها وهي ثلاثة الاول ان الاستفهام متعلق باوامرهم وحواش الشرط
محذوف موكول الى مفعول الحكم وفهم السامع ولذا حذف وما ذكره المصنف
بعض المحذولات الثاني ان الاستفهام حواش الشرط والشرطه متعلقة باوامرهم
وسند كره في سورة التعلق حسب الفاء في الاستفهام الواقع موقع احوار
ومقتضى الظاهر في الوجهين يستعملون بالخطاب عدل الى الفاء لا فائدة
ان تعلق الحكم باعتداء وصف الاجرام الثالث ان الاستفهام اخر اض
وخرا الشرط اثم اذاما وقع على طريقه فخرج الاستفهام خرا الشرط فلا يلزم
كون حرف العطف في صدر الكلام اجزا استفادة عن العطف كالفاء على ما قبل
كوا ان يكون دخول العفنة على حرف العطف ههنا على طريقه بعد المعطوف
عليه بعد ما قبل كغيره ثم اذاما وقع لا على طريقه توسطها بين المعطوف والمعطوف
عليه فان كلا الطرفين وارد في الكلام فذكر في الكتاب ولا يحتاج الى بعد
القول الى فقال لم اثم اذاما وقع وان كان قويا من جهة المعنى اخى مومن
فيل انما لم يرد بمحمل الوجهين ولما كان في بعض الجرم بالبيان ثم يمكن الاستفهام
على حقيقته بل ما يعلق كما انهم من الانكاد والاستفهام انه الحق لا اله الا الله
ما ذكره في العاين من ان معنى ان الله هو الله هو انه الجالب للحوادث لا غير

الابتداء سنة ٩٩٨
٩٩٨

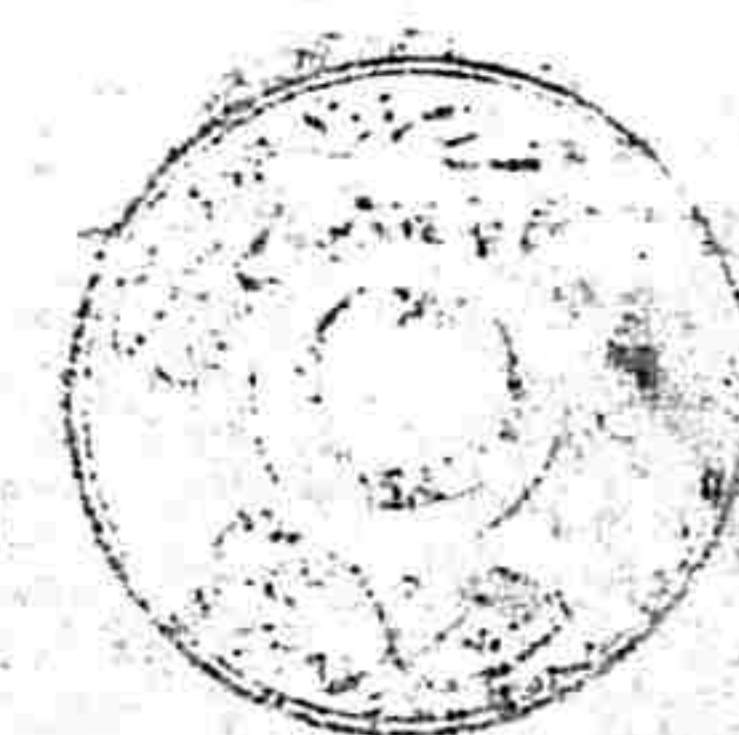
الكتاب
اقض صلوات ثلاث سنين
فترت في القضاء قباله
الراجح والمستر من سنين
رجب المكر سنة ٩٩٨

لا اله الا الله
اشهد ان لا اله الا الله
اشهد ان محمدا عبده ورسوله
سنة ٩٩٨

٢٨٥
سنة ٩٩٨
٩٩٨

الحاجب فصر اللبنة على المسند وان كان المشهور المذكور في المفاج وغيره
انفس واما ما ذكره من غير الحق فمن فروع الجس الذي ذكره الشيخ عبد الله
وقد اوردناه في اول كتابه ثم انظر الى ما ذكره في مفاتيح شرف الظلام
بالجرح على ان هذا انفسا على ان مرجع القضاء الى الموعظة والنفس على التوحيد فان
الشفاء والدواء للمرض حصول الفدا عن العقبة ثم عطف على موعظة ونفسه
تنجيم القواعد وعاودته والجلد للدرت العالمين والصلوة والسلام على سيد
المرسلين محمد وآله واصحابه الطيبين الطاهرين وسلم واما كثيرا كثيرا
وقع الفراغ من تجميع هذه الاوراق
في ليلة الثلث قبل الصبح من ثلث عشر
جاذي الاواني في عام ثمان وثمانين
لحديثة بئر في المدرسة المباركة
الغبطة الكريمة عليه الرحمة
الواسعة

بسم الله الرحمن الرحيم



Süleymaniye U Kütüphanesi	
Kişisi	Amca Zade Hüseyin Paşa
Yeni	
Eski Kayıt No	67